الأزهار الصافية في
شرح المقدمة الكافية
(شرح كافية ابن الحاجب في النحو)

للإمام المؤيد عماد الإسلام
يحيى بن حمزة العلوي اليمني (ت ٧٤٩ هـ)

تحقيق وتعليق

أ. د. شريف عبد الكريم محمد النجار
أستاذ النحو والصرف - كلية اللغة العربية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

أ. د. علي محمد أحمد الشهري
أستاذ النحو والصرف - قسم اللغة العربية
الكلية الجامعية بالقنفذة - جامعة أم القرى

المجلد الثالث

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

دار عمار للنشر والتوزيع

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
للناشر
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
لصاحبها
عبد القادر محمود البكار

المؤيد، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي، ١٢٧٠ - ١٣٤٤.
الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية: (شرح كافية ابن الحاجب في النحو)/ ليحيى بن حمزة؛ تحقيق وتعليق: شريف عبد الكريم النجار، علي بن محمد الشهري. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٢٢م.
مج٣، ٢٤ سم.
تدمك: ٧ - ٦٦٣ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - النحو.
٢ - ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ١١٧٤ - ١٢٤٩.
أ - النجار، شريف عبد الكريم (محقق ومعلق).
ب - الشهري، علي بن محمد (محقق ومعلق مشارك).
ج - العنوان. ٤١٥,١

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى
١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م

رقم الإيداع ٢٠٢٢/١٤٨٢٣
الترقيم الدولي I . S . B . N 978 - 977 - 717 - 663 - 7

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر حينها.

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر.
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢+)
المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
القاهرة: ص.ب ٧٠٣٩ م. نصر - الرمز البريدي ١١٤٧١
البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com
مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

[المَعرِفَةُ والنَّكِرَةُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **المَعرِفةُ والنَّكِرَةُ: المَعرِفةُ: مَا وُضعَ لِشَيءٍ بعَينِه، وهي المُضمَراتُ، والأَعلامُ، والمُبهماتُ، ومَا عُرِّفَ باللَّامِ أَو بِالنِّداءِ، وبِالمُضَافِ إِلى أَحَدِها مَعنًى. والعَلَمُ مَا وُضعَ لِشَيءٍ بعَينِه، غَيرُ مُتَناوِلٍ غَيرَه بِوَضعٍ وَاحِدٍ. فأَعرَفُها المُضمرُ المُتكلِّمُ، ثُمّ المُخَاطَبُ. والنَّكِرَةُ مَا وُضعَ لِشَيءٍ لا بعَينِه** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[(١)]: التَّعريفُ جَعلُ الشَّيءِ مَعرِفةً، والتَّنكيرُ جَعلُ الشَّيءِ نَكِرَةً، كمَا أَنَّ التَّذكيرَ جَعلُ الاسمِ مُذَكَّرًا، والتَّأنيثَ جَعلُه مُؤَنَّثًا.

والمَعرِفَةُ مَصدَرُ (عَرَفَ مَعرِفةً)، والنَّكرةُ مَصدَرُ (نَكِرَ نَكِرَةً).

والأَصلُ هو النَّكِرَةُ، والتَّعريفُ عَلَى جِهةِ الطُّروءِ. ومِن أَجلِ أَنَّ النَّكِرَةَ مُطلَقَةٌ، والمَعرِفةَ مُقيَّدةٌ بِالتَّعيينِ، والمُطلقُ لا شَكَّ في كونِه أَصلًا للمُقيَّدِ.

وقَد حَدَّه الشَّيخُ عَلَى مُصطلَحِ النُّحاةِ، فَقَولُه: (**مَا وُضعَ لِشَيءٍ**) يَخرُجُ عَنه جَميعُ المُهمَلاتِ، فإِنَّها غيرُ مَوضُوعةٍ، ويَندَرِجُ تَحتَه جَميعُ الأَلفَاظِ مِن النَّكِرَةِ والمَعرِفَةِ. وَقَولُه: (**بعَينِه**) يَخرُجُ بِه جَميعُ النَّكِراتِ، فالتَّعيينُ لا بُدَّ مِن مُرَاعَاتِه في مَاهيَّةِ المَعرِفَةِ، كمَا أَنَّ عدمَ التَّعيينِ لا بُدَّ مِن مُرَاعاتِه في مَاهيَّةِ النَّكِرَةِ، كمَا سَنُوضِّحُه؛ لأَنَّ التَّعيينَ ونَقيضَه أَصلانِ في [مَفهومِ][(٢)] حَقيقَةِ النَّكِرَةِ والمَعرِفَةِ.

والتَّعريفُ في حَقِّ المَعَارِفِ أَمرٌ مَعنَويٌّ؛ ومِن أَجلِ ذلك امتَنَعَ أَن تُحَدَّ المَعرِفةُ بِأَمرٍ لَفظيٍّ؛ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ في الكلامِ أَلفاظًا صُورَتُها صُورَةُ المَعرِفَةِ، وهي نَكِرَاتٌ، وهذا كقَولِهم: (أَرسَلَها العِرَاكَ)، و(مَرَرتُ بِه وَحدَه)، و(مَرَرتُ بِهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ)[(٣)]،

---

(١) في ط: (السيد الإمام رضي اللَّه عنه وَأرضاه).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ط.

(٣) في الأصل: (الجم الغفير).

ونَحوِ قَولِهم: (رُبَّـه رَجُلًا)، وغَيرِ ذلِك.

وأَمَّا ثانيًا فلأنَّ المَعارِفَ إنَّما كانَت مَعارِفَ باعتِبارِ المَعنى، لا باعتِبارِ اللَّفظِ.

ولَسنا نُوجِبُ في التَّعريفِ أَن يكُونَ المَدلُولُ مُعَينًا للمَخاطَبِ حَتى لا يَلتَبِسَ بِغَيرِه، فإِنَّ اللَّبسَ رُبَّما حَصَلَ، وإِن كانَ مَعرِفةً، أَلا تَرَى أَنَّك إذا قُلتَ: (أَنتَ) جَازَ أَن يَلتَبِسَ بِآخَرَ بِحَضرَتِك، وهكذا قَولُنا: (هو) فإِنَّه رُبَّما التَبَسَ بِغَيرِه مِمَّن هو غَائِبٌ عَنك، وإِنَّما نَعني بِالتَّعريفِ أَن يكُونَ اللَّفظُ عَلَى مُنَاقَضَةِ النَّـكِرَةِ، فإِذا كانَت النَّـكِرَةُ مَوضُوعَةً لِوَاحِدٍ، لا بعَينِه مِن آحَادٍ مُشتَرِكةٍ في مَعنًى كُليٍّ، كقَولِك: (رَجلٌ)، و(فَرسٌ)، و(إِنسَانٌ)، فإِنَّ مَا هذا حَالُه مَوضُوعٌ لِوَاحِدٍ، لا بعَينِه، مِن آحَادٍ مُشتَرِكةٍ في [ظ٧١] مَعنًى كُليٍّ، وهو الرُّجُوليةُ والإِنسَانيةُ والفَرَسيةُ، فَعَلَى هذا تكُونُ المَعرِفةُ مَوضُوعةً عَلَى شَيءٍ بعَينِه؛ لِتكُونَ مُقَابِلةً للنَّـكِرَةِ فيما ذَكرناه، فيَتَقابلُ الأمرانِ عَلَى قَصدِ المُنَاقضَةِ، وبِذلِك يَتَميَّـزُ أَحَدُهما عَنِ الآخَرِ.

فإِذا عَرفتَ هذا فلنَذكُر أَنواعَ المَعَارِفِ، ثُمَّ نَذكُر أَعرَفَها، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ النَّـكِرَةِ، فهذه مَقَاصِدُ ثَلاثةٌ نُفَصِّلُها بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعَالى:

المَقصَدُ الأوَّلُ: في بيَانِ أَنوَاعِ المَعَارِفِ

وجُملتُها أَصنَافٌ سَبعَةٌ:

الصِّنفُ الأَوّلُ مِنها: المُضمرَاتُ:

ولَيسَ التَّعريفُ لَها مِن جِهَةِ الإِضمَارِ مُطلقًا؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المُضمرَ قَد يكُونُ مُضمَرًا مَع كونِه نكِرَةً، كالمُضمَرَاتِ الَّتي يُرمَى بِها مِن غَيرِ قَصدٍ[1]، كقَولِك: (رُبَّه رَجُلًا)، و(إِنَّه زَيدٌ قَائِمٌ)، ومَا أَشبَهه.

وإِنَّما كانَ تَعريفُها مِن جِهَةِ التكلُّمِ تَارَةً، كقَولِك: (أَنا)، و(فَعَلتُ)، و(فَعَلنا)،

---

(١) في الأصل وط: (كالمضمرات التي ترقى به من غير فصل).

ومِن جِهةِ الخِطَابِ، كقَولِك: (أَنتَ)، و(ضَربَك)، و(إيّاك)، ومِن جِهةِ الغَيبةِ عِندَ تَقدُّمِ مَا يُفسِّرُه لَفظًا أَو حُكمًا، كمَا مَـرَّ تقريرُه، فمُطلقُ الغَيبةِ لا يكفي في تَعريفِه، بَل لا بُدَّ مِن اعتِبَارِ تَقدُّمِ مَا يُفسِّرُه، فإِن لَم يكُن هناك ضَميرٌ يُفَسِّرُه فلا تَعريفَ فيه[1].

وأَمَّا تَفاصيلُها وذِكرُ حَقَائِقِها وإِعرَاباتُها فقَد شَرَحناه مِن قَبلُ، فلا وَجه لِتكريره.

لا يُقَالُ: فبأَيِّ شَيءٍ يَقَعُ تَعريفُ المُضمَرَاتِ، هل يَكُونُ بِالقَصدِ أَو بِغيرِه، أَو يكُونُ بِالقَصدِ مَع الصّيغَةِ، فلا بُدَّ مِن تَحقيقِه؟ لأَنّا نَقُولُ: قَد قرَّرنا فيما سَبقَ أَنَّه لا بُدَّ مِن اعتِبَارِ التَّعيينِ في المَعرِفَةِ، فإِنَّه أَمرٌ شَامِلٌ للمَعَارِفِ كُلِّها، ثُمَّ إِنَّها بَعدَ التَّعيينِ يَختَلِفُ حَالُ تَعيينِها، فالتَّعيُّنُ في المُضمَرَاتِ إِنَّما كانَ بِالتَّـكلُّمِ تَارَةً، وبِالخِطَابِ أُخرَى، ثُمَّ بِالغَيبَةِ عَلَى شَرطِ تَقَدُّمِ الذِّكرِ، فالتَّعَيُّنُ تَسَنَّحَ لَها مِن هذه الجِهاتِ الثَّلاثِ، كما أَشَرنا إِلَيه، وهكذا القَولُ في سَائِرِ المَعارِفِ تَختَلِفُ بِها جِهاتُ التَّعيينِ، كالعَلَمِ، وأَسماءِ الإِشَارَةِ، والمُعرَّفِ باللَّامِ، ولَيسَ يَخفى اختِلافُ هذه الجِهاتِ في تَعيُّنِها.

الصِّنفُ الثَّاني: الأَعلامُ:

وحَقيقَتُه[2] مَا ذَكـرَه الشَّيخُ، فَقَولُه: (**مَا وُضعَ عَلَى شَيءٍ بعَينِه**) يَندَرِجُ تَحتَه سَائِرُ المَعارِفِ كُلِّها، كمَا مَـرَّ تَقريرُه، ويَخرُجُ عَنه المُهمَلاتُ، فإِنَّها غَيرُ مَوضُوعَةٍ للدَّلالَةِ عَلَى مَعنًى مِنَ المَعَاني. وقَولُه: (**غَيرُ مُتَناوِلٍ مَا أَشبَهه**) يَخرُجُ عَنه غَيرُه مِن المَعَارِفِ؛ لأَنَّها تُستَعمَلُ لِمَعنًى آخَرَ؛ ولِهذا فإِنَّك إِذا قُلتَ: (أَنتَ) عَلَى جِهةِ [و٧٢] الخِطَابِ لِزَيدٍ صَحَّ أَن يكُونَ (أَنتَ) لعَمرٍو إِذا خَاطَبتَه أَيضًا. وقَولُه: (**بِوَضعٍ وَاحِدٍ**) دَفعًا لِوَهمِ مَن يَتوَهَّمُ أَنَّ (زَيدًا) إِذا سُمّيَ بِه رَجُلٌ، ثُمَّ سُمّيَ بِه آخَرُ، فهو مُتَناوِلٌ غَيرَه، فيَخرُجُ مِن الحَدِّ مَا هو مِنه، فلا يَكُونُ جَامعًا لِمُفرَدَاتِ المَاهيَّةِ، فإِذا قِيلَ: (**بِوَضعٍ وَاحِدٍ**) خَرَجَ مِنه مِثلُ ذلِك؛ لأَنَّه إِنَّما يَتَناوَلُ غَيرَه بِوَضعٍ آخَرَ، فكأَنَّهما وَضعانِ.

---

(١) الكلام من قوله: (بل لا بدَّ من اعتبار) ساقط من ط.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (وحقيقه).

وسُمّيَ عَلمًا لِظُهورِه، ومِنه: (عَلمُ الطَّريقِ)، ثُمَّ إنَّ الأَصلَ في وَضعِ الأَعلامِ إنَّما يكُونُ في حَقِّ الأَناسيِّ لِكثرَةِ مَا يَعرِضُ فيها مِن المُخَالَطَةِ، وحَاجَةِ بَعضِهم إلى بَعضٍ بِالإفهامِ والتَّفهيمِ في قَضَاءِ الأَغرَاضِ والحَاجَاتِ، وقَد يَعرِضُ مِثلُ ذلك في الحيوَانَاتِ المألوفَةِ الَّتي يَكثرُ عِلاجُهم لَها؛ لكثرةِ[1] حَاجَتِهم لَها، فَقَالُوا في الخَيلِ: (أَعوَجُ)، و(لاحِقٌ)، وقَالُوا في الإبلِ: (شَدقَمٌ)، و(عِليَانٌ)، وقَالُوا في الأَنعَامِ: (خُطَّةٌ)، و(هيلَةٌ)، وفي الكِلابِ: (ضُمرَانُ) و(كسَابِ). ورُبَّما عَرَضَ مِثلُ ذلِك عَلَى القِلَّةِ في الجمَادَاتِ، كـ(أُحُدٍ) و(ثُنينٍ) في الجِبَالِ، و(مَكَّةُ)، و(يَثرِبُ)، و(بَغدَاذُ)، وذلِك كُلُّه لعِظَمِ الحَاجَةِ.

ثُمَّ للعَلَمِ تَقسيمانِ:

التَّقسيمُ الأوَّلُ: باعتِبَارِ صيغَتِه إلى مُفرَدٍ ومُركَّبٍ.

- فالمُفرَدُ هو الَّذي لا يَدُلُّ كُلُّ جُزءٍ مِن أَجزَائِه عَلَى مَعنًى مِن حَيثُ كانَ جُزءًا لَه، كـ(زَيدٍ) و(عَمرٍو).

- والمُرَكَّبُ هو الَّذي يَـدُلُّ كُلُّ جُزءٍ مِن أَجزَائِه عَلَى مَعنًى مِن حَيثُ كانَ جُزءًا لَه، ثُمَّ هو عَلَى ثَلاثَةِ أَوجُهٍ: إمّا جُملةٌ، نَحوُ: (برَقَ نَحرُه)، و(تَأبَّطَ شَرًّا)، وإمَّا اسمَانِ جُعِلَا اسمًا وَاحِدًا، كـ(حَضرَمَوتَ)، و(بَعلَبَكَّ). وإمَّا مُضَافٌ ومُضَافٌ إلَيه، كـ(عَبدِ مَنافٍ)، و(امرئِ القَيسِ)، والكُنى.

التَّقسيمُ الثَّاني: بِاعتِبَارِ وَضعِه إلى مَنقُولٍ ومُرتَجلٍ.

- فالمَنقُولُ مَا كانَ لَه أَصلٌ في النَّكِرَاتِ، ثُمَّ نُقِلَ عَنه: إمَّا اسمُ عَينٍ، كـ(أَسَدٍ)، و(ثَورٍ)، وإمَّا اسمُ مَعنًى، كـ(فَضلٍ) و(إيَاسٍ)، وإمَّا صِفةٌ، كـ(حَاتِمٍ)، و(نَائِلَةٍ)، وإمَّا صَوتٌ، نَحوُ: (بَـبّه)، وإمَّا عَن جُملَةٍ، نَحوُ: (شَابَ قَرناها).

---

(١) في الأصل وط: (وكثرة).

- والمُرتَجلُ: مَا لَم يَسبِق لَه أَصلٌ في النَّـكِرَاتِ فيكُونُ مَنقُولًا عَنه، ولكنَّه اقتُضِبَ[١] علمًا مِن أَصلِه، مِن غيرِ سَبقٍ، ثُمَّ إِمَّا أَن يكُونَ مُوافِقًا للأقيِسَةِ، وهو القيَاسيُّ، وهذا نَحوُ: (فَقعَسٍ)، و(حَنيفٍ) فإنَّهما مُرتَجلانِ، ولَيسَ فيهما مُخَالَفَةٌ لِقياس تَعليلٍ، ولا مُخَالَفَةٌ لأَصلٍ إعرَابيٍّ، وإِمَّا أَن يكُونَ مُخَالِفًا لَهما، فلَيسَ يَخلُو حَالُه إِمَّا أَن يكُونَ مُخالِفًا لِقياسِ إعلالٍ، مِثلُ: (حَيوَةٍ)، و(مَكوَزةٍ)، وإِمَّا لِقياسِ إِدغامٍ، نَحوُ: (مَحبَبٍ)، فالقيَاسُ في الأَوَّلِ الإِدغامُ والقَلبُ، فيُقَالُ: (حَيَّةٌ)، و(مَكَازَةٌ)، والقيَاسُ في الثَّاني الإِدغامُ لالتِقَاءِ المِثلَينِ.

فهذه التَّقاسيمُ كُلُّها تَجمَعُها العَلَميةُ، عَلَى اختِلافِ [ظ٧٢] وُجُوهها. وللعَلم خَصَائِصُ، وفيه لَطَائِفُ قَد أَودَعناها كِتَابَ « المُحَصّلِ »[٢]، وقَد وَفَينا بِمَا يَتعلَّـقُ بِمَقصَدِنا هاهنا. واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوابِ[٣].

الصِّنفُ الثَّالِثُ: أَسمَاءُ الإِشَارَةِ:

وتَعريفُها إِنَّما يكُونُ بِالقَصدِ مَع الصِّيغَةِ، كما ذَكرناه في المُضمرَاتِ، وهذا هو مُرادُ النُّحاةِ بِقَولِهم: إِنَّ تَعريفَها حَاصِلٌ مِن الإِشَارَةِ.

لا يُقَالُ: اشتُهرَ مِن كلامِ النُّحاةِ أَنَّ العَلَميَّـةَ بِمَثَابةِ وَضعِ اليَدِ، وذلك هو مَعنى الإِشَارَةِ وفائِدَتُها، فما[٤] تكُونُ التَّفرِقةُ بينَ تَعريفِ العَلَميَّـةِ وتَعريف الإِشَارَةِ إذا كانَا مُتَّفِقَينِ فيما ذَكرناه؟

لأَنَّا نَقُولُ: مَا نُقِلَ فهو صَحيحٌ، لكنَّ التَّفرِقَةَ بَينَهما ظَاهِرَةٌ، وهو أَنَّ تَعريفَ العَلَميَّـةِ حَاصِلٌ مِن جِهةِ التَّعيينِ، لا باعتِبارِ قَيدٍ، فإذا قُلتَ: (زَيدٌ) فكأَنَّك وَضعتَ يَدَك عَلَيه، ولَيسَ غَرَضُهم أَنَّه مُشَارٌ إِلَيه، ولكن غَرَضُهم أَنَّ تَعريفَه لا يَدخُلُه لَبسٌ،

---

(١) في أساس البلاغة (قضب): « ومن المجاز: اقتضب الكلام: ارتجله ».

(٢) في النسخ الموجودة للمحصل المتوافرة عندي قد وصل الى نهاية اسم الفعل، وليس فيه الحديث عن المعرفة والنكرة.

(٣) قوله: (بالصواب) ليس في ط. (٤) في ط: (مما).

ولا يُقيَّـدُ بِقيدٍ، بِخِلافِ غَيره مِن أَنواعِ التَّعريفِ، فإِنَّ تَعريفَ الإِضمَارِ والإِشَارَةِ حَاصِلٌ بِالقَصدِ مَع صيغَةِ الإِضمَارِ والإِشَارَةِ، فافترَقا.

فَحَصَلَ مِن هذا أنَّه لا بُدَّ مِن الإِشَارَةِ، وبه يَحصُلُ التَّعريفُ فيها؛ ولِهذا وَضَعُوا مِنها مَا هو للقَريبِ والبَعيدِ والمُتوَسِّطِ، كما مَضَى شَرحُه، فدَلَّ ذلِك مِن كلامِهم عَلى أَنَّه لا بُدَّ فيها مِن اعتِبارِ الإِشَارَةِ، فأَمَّا العَلَمُ فَلا يَفتَقِرُ إِلى شيءٍ مِن ذلِك، بَل تَعريفُه حَاصِلٌ لا بِاعتِبارِ قَيدٍ، ومِن أَجلِ ذلِك بَالَغُوا في تَأديَةِ هذا المَعنى، حَتّى قَالوا: إِنَّ تَعريفَه بِمَثَابَةِ وَضعِ اليَدِ في عَدَمِ اللَّبسِ، لا في كونِه مُشَارًا إِلَيه، وفي ذلِك حُصُولُ التَّفرِقَةِ بَينَهما.

الصِّنفُ الرَّابِعُ: المَوصُولاتُ:

ويُقَالُ لِكُلِّ واحِدٍ مِن المَوصُولِ واسمِ الإِشَارَةِ: مُبهمٌ[1]، وسُمِّيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهما بِالإِبهامِ لما كانَا في أَصلِ وَضعِهما غَيرَ مُختَصَّينِ بِمَعنًى، لكنَّهما عُدَّا في المَعارِفِ مِن جِهةِ أَنَّهما حينَ استُعمِلا لَم يكُونا إِلَّا لِمَخصُوصٍ، وقَد قَرَّرنا تَعريفَ الإِشَارَةِ.

وقَد اختلَفَ النُّحاةُ في تَعريفِ المَوصُولاتِ، ثُمّ يكُونُ عَلَى مَذاهبَ ثَلاثَةٍ[2]:

- فمِنهم مَن قَالَ: إِنَّ تَعريفَها إِنَّما يكُونُ بِلامِ التَّعريفِ؛ لأَنَّ الأَصلَ في (الَّذي): (لَذي)، وفي (الَّتي) : (لَتي)، وهكذا الكلامُ في التَّثنيةِ والجَمعِ، ثُمَّ أُلحِقَ ما[3] يَتعَذَّرُ فيه دُخُولُ اللَّامِ فيها[4]، نَحوُ: (مَا)، و(مَن) وسَائرِها؛ لِكونِها في مَعناها، فتَعريفُها بِاللَّامِ، كـ(الرَّجُلِ)، و(الغُلامِ)؛ لأَنَّ هذا هو الظَّاهرُ مِن حَالِها، فلا تكُونُ

---

(١) في الأصل وط: (مبهما).

(٢) اختلف النحاة في أصل (الذي) و(التي)، فذهب البصريون إلى أنَّ الأصل فيها هو (لذي) و(لتي) ثم أدخل عليهما لام التعريف فقيل (الذي) و(التي)، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم منها هو الذال والتاء وحدهما، فاللام للتعريف، والياء تُحذف عند التثنية. انظر المسألة في: الأصول ٢/ ٢٦٢، والإنصاف ٢/ ٦٦٩، وابن يعيش ٣/ ١٣، وشرح الرضي ٣/ ١٧، وائتلاف النصرة ٦٥، والارتشاف ٢/ ١٠٠٢، ومنهج السالك ١/ ١١٧، والهمع ١/ ٣٢١.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (بما).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (منها).

حَاجَةٌ إِلى تكلّفِ غَيرِه.

- ومِنهم مَن قَالَ: إنَّ تَعريفَها إنَّما [و٧٣] كانَ مِن جِهةِ أنَّها مُوَضِّحَةٌ للجُملَةِ، وهذا هو الَّذي يُشيرُ إلَيه كلامُ الشَّيخِ؛ لأنَّه قَالَ في عِلَّةِ بنائِها: إنَّ وَضعَها لِتكُونَ الجُملةُ الدَّاخِلةُ هي عَلَيها مَعرِفةً، كما أنَّ وَضعَ اللَّامِ ليكُونَ الاسمُ الدَّاخِلُ هو عَلَيه مَعرِفةً، وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَعريفَها مِن غَيرِ جِهةِ لامِ التَّعريفِ، وإلَيه يُشيرُ كلامُ الزَّمَخشَرِيِّ[١].

- ومِنهم مَن قَالَ: إنَّ تَعريفَها إنَّما كانَ مِن أَجلِ الجُملَةِ؛ لأنَّها مُوَضِّحَةٌ لأَمرِها ومَبيِّنَةٌ لِمَعناها؛ فلأَجلِ ذلِك كانَت مُعرِّفةً لَها[٢]. وهذا فَاسِدٌ، فإنَّ الجُمَلَ نكِرَاتٌ في وَضعِها، فكيفَ تكُونُ مُعرِّفةً لِغَيرِها مَع كونِها نكِراتٍ، فكيفَ يَقُومُ الظِّلُّ والعُودُ أَعوجُ؟!

والمُختَارُ أَنَّ وَضعَها[٣] إنَّما كانَ بِالقَصدِ مَع الصِّيغَةِ، كمَا كانَ ذلِك في الأسماءِ المُبهمَةِ؛ لاستِوَائِهما جَميعًا في قَضيَّةِ الإبهامِ؛ لأَنَّ المَقصُودَ مِنها هو التَّوصُّلُ إلى وَصفِ المَعَارِفِ بِالجُمَلِ، لَمَّا كانَت الجُمَلُ نكِرَاتٍ، فهي في الحَقيقَةِ مُوضِّحَةٌ للجُمَلِ مُبيِّنةٌ لَها، فكلُّ وَاحِدٍ مِن الصِّلَةِ والمَوصُولِ مُحتاجٌ إلى الآخَرِ، لكنَّ الوَجه مُختَلِفٌ، فَحَاجَةُ الصِّلَةِ إلى المَوصُولِ في إيضَاحِ أَمرِها وتَخصيصِها، فالمَوصُولُ مُسندٌ بالإيضَاحِ والتَّعريفِ. وحَاجَةُ المَوصُولِ إلى صِلَتِه في تَمَامِه اسمًا واستِقلالِه بِنَفسِه؛ ليكُونَ جُزءًا للجُملَةِ، فالحَاجَةُ بَينَهما مُتغايِرَةٌ، كمَا تَرَى.

وقَد حَصَلَ الغَرضُ مِن بَيَانِ كونِها مَعارِفَ.

ولَو قيلَ: إنَّ تَعريفَها باللَّامِ، كمَا قَالَه بَعضُ النُّحَاةِ لَم يكُن بَعيدًا مِن جِهَةِ جَريِها نَعتًا لِمَا عُرِّفَ باللَّامِ، وحُمِلَت سَائِرُ المَوصُولاتِ عَلَيها؛ لِكونِها في مَعناها، وهذا

---

(١) المفصل ١٨٣، وابن يعيش ٣/ ١٥٠.

(٢) انظر ابن يعيش ٣/ ١٥٠، وكذا في ط، وفي الأصل: (بها).

(٣) في ط: (تعريفها).

أَقعَدُ وأَرسَخُ عِرقًا مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى التَّعَسُّفاتِ البارِدَةِ، ولُـزُومُها لِهذه المَوصُولاتِ لا يُطرِقُ خَللًا في كونِها مُعرَّفةً بِها؛ لأَنَّ ذلِك يَزيدُها قُوَّةً، كَمَا قُلناه في (الآنَ) وفي جَميعِ الأَسماءِ الغَالِبَةِ بِاللَّامِ كـ(النَّجمِ)، و(الصَّعقِ) وغَيرِ ذلِك.

الصِّنفُ الخَامِسُ: مَا عُرِّفَ بِالأَداةِ، نَحوُ لامِ التَّعريفِ:

أَداةُ التَّعريفِ مُرَكَّبَةٌ عِندَ الخَليلِ مِن حَرفَين: الهمزَةُ واللَّامُ، وهي همزَةُ قَطعٍ عِندَه، لكنَّها لما كثُرَت في الاستعمَالِ عُومِلَت في الطَّرحِ مُعَامَلَةَ همزَةِ الوَصلِ. وعِندَ سيبَوَيه أنَّها مُفرَدةٌ[1]، وأَنَّ التَّعريفَ[2] بِاللَّامِ وَحدَها، والهمزَةُ عِندَه همزَةُ وَصلٍ.

وكِلا القَولَينِ لا غُبارَ عَلَيه، خَلا أَنَّ مَا قَالَه الخَليلُ أَقيَسُ مِن جِهةِ أَنَّ حُرُوفَ المَعاني أَكثَـرُها ثُنائيَّـةٌ. ومَا قَالَه سيبَوَيه أَكيَسُ؛ مِن جِهةِ أَنَّ [ظ٧٣] وَضعَ الحُرُوفِ عَلَى الدَّلالَةِ عَلَى مَعانٍ في غَيرِها، فلا فائِدَةَ في كونِها مُرَكَّبَةً.

والتَّعريفُ بِالأَداةِ مُفيدٌ لِمَعانٍ خَمسَةٍ[3]:

أَوَّلُها: تَعريفُ الجِنسِ، وهذا كقَولِهم: (أَهلَك النَّاسَ الدِّينارُ والدِّرهمُ)، وقَولِه

---

(١) قال في كتابه ٤/ ٢٢٦: « وأل تعرف الاسم في قولك القوم والرجل ». واضطرب ابن مالك في تحديد رأي سيبويه ففي شرح الكافية الشَّافية ١/ ٣١٩ ذكر أنَّ اللَّام هي المعرّفة عند سيبويه، وذكر خلافًا آخر بين الخليل وسيبويه وهو أنَّ سيبويه يرى أنَّ همزة (أل) همزة وصل زائدة ويراها الخليل همزة قطع، وذكر في التَّسهيل ٤٢ أنَّ (أل) بكمالها هي أداة التّعريف عند سيبويه، فلا يختلف مع الخليل، ويبدو لي من كلام ابن مالك أنَّ الخلاف بين الخليل وسيبويه في الهمزة لا في ماهية حرف التَّعريف، قال في التَّصريح ١/ ٤٨٣: « وزعم ابن مالك أنَّه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أنَّ المعرِّف (أل)، قال: وإنَّما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة أم أصليَّة؟ واستدلَّ على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه ». انظر هذه المسألة في: ابن يعيش ٩/ ١٧، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٢٦٤، وشرح الرَّضي ٣/ ٢٤٠، وشرح الكافية الشَّافية ١/ ٣١٩، وابن النَّاظم ٦٩، والمساعد ١/ ١٩٥-١٩٦، والارتشاف ٢/ ٩٨٥، وتعليق الفرائد ٢/ ٣٥٣.

(٢) في ط: (تعريف).

(٣) في ط: (أربعة).

صَلَّى اللَّه عَلَيه وآلِه[١]: « بُعِثتُ إلى الأحمَرِ والأسوَدِ »، وحَقيقَتُه آيِلةٌ إلى أَنَّ الجِنسَ المُرَادُ بِه الحَقيقَةُ الحَاصِلةُ في الذهنِ الَّذي يَندَرجُ تَحتها أَفرَادٌ بِلا نِهايَةٍ، ومِنه قَولُه تَعالى: ﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾ [العصر: ١، ٢]، فالإنسَانُ مَقُولٌ عَلَى الحَقيقَةِ الجَامعَةِ لِمُفرَدَاتِ الأَناسي.

وهل لِهذه الحَقيقَةِ وُجُودٌ في الخَارجِ أَم لا؟ فحُكيَ عَن أَرسطاطَاليسَ أَنَّه لا وُجُودَ لَها في الخَارجِ بِحَالٍ، وأَنَّ مَوضعَها الذِّهنُ، لا غَيرُ، وزَعَمَ أَفلاطُونَ أَنَّ لَها وُجُودًا في الخَارجِ. والحَقُّ هو الأوَّلُ، ولَه مَوضعٌ اختُصَّ بِه، فلا حَاجَةَ إِلى الإِكثَارِ مِنه.

وثَانيها: **تَعريفُ العَهديّـةِ**، وحَقيقتُه رَاجعَةٌ إِلى أَن يُسبقَ ذِكرُه مَـرَّةً نكِـرَةً، ثُمَّ يُعادُ ذِكرُه بِاللَّامِ، ثُمَّ هو عَلَى وَجهينِ:

أَحَدُهما: عَهديَّـةٌ وُجُوديَّـةٌ، وهذا كقَولِه تَعالى: ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] يُريدُ بِه الأوَّلَ، واللَّامُ للعَهدِ الوُجُوديِّ.

وثَانيهما: أَن تكُونَ عَهديَّـةً ذِهنيَّـةً، وهذا كقَولِك: (أَكلتُ الخُبزَ)، و(شَرِبتُ المَاءَ)، و(دَخلتُ السّوقَ)، وهذا هو الَّذي يُريدُه المُتكلِّمُونَ بِقَولِهم: تَعريفُ المَاهيَّةِ، فَلَيسَ الغَرَضُ هاهنا عَهدًا وُجُوديًّا، فَلَيسَ هو المَقصُودَ، ولا الغَرَضُ جِنسُ الأَسوَاقِ، وإِنَّما الغَرَضُ هو العَهدُ الذِّهنيُّ، وهو مُغَايِرٌ لِمَا ذَكرناه.

وثَالِثُها: **الاستِغرَاقُ**، وهذا مِثلُ اللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَى أَلفَاظِ الجُمُـوعِ؛ إِمَّا جَـمـعُ السَّلامَةِ كـ(المُسلِمينَ)، و(المُؤمِناتِ)، وإِمَّا عَلَى جَمعِ التَّـكسيرِ، كـ(الرِّجَالِ)، و(النَّاسِ)، فإِنَّ هذه اللَّامَ دَالَّـةٌ عَلَى الاستِغرَاقِ لجَميعِ المُفرَدَاتِ المُندَرجَةِ تَحتَه؛ ولِهذا يَصِحُّ مِنه الاستِثناءُ، وحَقيقَةُ الاستِثناءِ إِنَّما يَصِحُّ فيما كانَ مُستَغرَقًا دُونَ مَا كانَ صَالِحًا، كـ(رجَالٍ) و(مُسلِمينَ)، فإِنَّ مَا هذا حَالُه يُتعذَّرُ فيه الاستِثناءُ؛ لِكونِه صَالِحًا غَيرَ مُستَغرَقٍ.

---

(١) الحديث في سنن الدارمي ٢/ ٢٩٥ (الحديث رقم ٢٤٦٧)، وصحيح ابن حبان ١٤/ ٣٧٥ (الحديث رقم ٦٤٦٢).

ورَابعُها: **تَعريفُ الصِّلاتِ**، كاللَّامِ الَّتي بِمَعنى (الَّذي)، والَّتي في: (الضَّارِبِ) و(الضَّارِبَةِ)، ومَا يُفرَّعُ عَلَيهما. والتَّفرِقةُ بَينَ هذه اللَّامِ وبَينَ لامِ التَّعريفِ في (الرَّجُلِ) و(الغُلامِ) هو أَنَّ لامَ الصِّلَةِ لا بُدَّ لَها مِن عَائِدٍ، ولا تكُونُ مَوصُولـَةً إلَّا مَعَه، بِخِلافِ لامِ التَّعريفِ في (الرَّجُلِ) و(الفَرَسِ)، فإنَّه لا يَفتَقِرُ إلى عَائِدٍ [و٧٤] أَصلًا، فافترَقا.

فأَمَّا تَعريفُ الحُضُورِ فلا حَاجَةَ إِلى إِفرَادِه بِالتَّقسيمِ؛ لِكونِه مُندَرجًا تَحتَ تَعريفِ الجِنسِ؛ ولِهذا فإِنَّ النُّحاةَ يُمثِّـلُونَه بِقَولِهم: (مَررتُ بِهذا الرَّجُلِ)، وهذا بعَينِه نَفسُ تَعريفِ الجِنسِ؛ مِن جِهةِ أَنَّ أَسمَاءَ الإِشَارَةِ لا تُوصَفُ إِلَّا بِالأجنَاسِ؛ فلِهذا قُلنا بِإدرَاجِه تَحتَ حَقيقَةِ الجِنسيَّةِ.

وخَامِسُها: **تَعريف الأَعلامِ**، ودُخُولُها فيها عَلَى وَجهينِ: لازِمٌ وغَيرُ لازِمٍ.

- فاللَّازِمُ فيما كانَ غَالِبًا؛ إِمَّا في الاسميَّـةِ كـ(النَّجمِ) للثُّرَيَّـا وأَسماءِ البُـرُوجِ، و(المَنازِلِ) للقَمَرِ، فإِنَّها غَالِبـةٌ عَلَيها. وإِمَّا في الصِّفَاتِ كـ(الصَّعقِ) فإِنَّه غَلَبَ عَلَى بَعضِ مَن أُصيبَ بِالصَّاعِقَةِ.

- وأَمَّا غَيرُ اللَّازِمِ مِمَّا يَجُوزُ حَذفُه ووُجُودُه، فتارَةً تكُونُ صِفةً كـ(المُظفَّرِ)، و(الحَسَنِ)، و(الحُسَينِ). ومَـرَّةً تكُونُ في المَصَادرِ كـ(الفَضلِ)، و(العَلاءِ).

فهذه تَقسيماتُ مَا كانَ مُعرَّفًا باللَّامِ، وأَكثرُ النُّحَاةِ عَلَى عَدِّ تَعريفِ الحُضُورِ قِسمًا بِرَأسِه، ولا وَجه لَه؛ لأَنَّه غَيرُ مَتميِّزٍ عَن تَعريفِ الجِنسيَّةِ، فلا وَجه لعَدِّه قِسمًا عَلَى حِيَالِه.

الصِّنفُ السَّادِسُ: مَا كانَ تَعريفُه بالإِضَافَةِ:

قَالَ الشَّيخُ: « **والمُضَافُ إِلى وَاحِدٍ مِنها** ».

واعلَم أَنَّ مَا أُضيفَ إِلى أَحَدِ هذه المَعارِفِ فإِنَّه يكُونُ مَعرِفـةً، وذلك لأَنَّ المُضَافَ لَم يُضَف إِلى مَا بَعدَه إِلَّا لأَنَّه يُلصَقُ بِه، ويَأخُذُ مِن حُكمِه، فإِن كانَ مَعرِفـةً فإِنَّـه يُفيدُ فيه التَّعريفَ، وإِن كانَ نكِـرَةً فإِنَّه يُفيدُ فيه التَّخصيصَ؛ لأَنَّه غَيرُ مَعرِفَـةٍ في نَفسِه،

فلا يكُونُ مُفيدًا لِتَعريفِ غَيرِه، كمَا مَرَّ تَقريرُه.

والمُضَافُ إنَّما يكُونُ مَعرِفَـةً بإضَافَتِه إلى المَعرِفَةِ بشَرطَين:

أَحَدُهما: أَن يكُونَ المُضَافُ مِمَّا يَصِحُّ تَعريفُه، فإن كانَ مِمَّا لا يُمكِنُ تَعريفُه لَم يكُن مُعرَّفًا، وهذا كقَولِك: (مِثْلٌ) و(غَيرٌ)، فإنَّ هذه وإن أُضيفَت إلى المَعارِفِ فلا[1] تكُونُ مَعرِفَـةً، كمَا سَبَـقَ تَقريرُه.

وثَانيهما: [أن تكُونَ][2] الإضَافةُ إضَافةً مَعنَويَّـةً، فإن كانَت لَفظيَّـةً لَم تُفِد التَّعريفَ، كما قُلناه في إضَافةِ اسمِ الفَاعِلِ بِمَعنى الحَالِ والاستِقبَالِ، في نَحوِ: (مَررتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِك)، و(ضَارِبِ هذا).

فلا بُدَّ مِن اعتِبارِ الأَمرَينِ جَميعًا لإفَادَةِ التَّعريفِ في الإضَافَـةِ.

فأَمَّا (أَجمَعُ) فَلا حَاجَةَ إلى إفرَادِه بالذِّكرِ؛ لأنَّه يتَعرَّفُ بِتَقديرِ الإضَافَةِ فيه، فَقَولُك: (مَرَرتُ بِالقَومِ أَجمَعَ) [ظ٧٤] في مَعنى: أَجمَعِهم، ولكنَّهم التَزمُوا تَركَ التَّلفُّظِ بِالمُضَافِ إلَيه مَعه لَمَّا كانَ مَعلُومًا حَالُه.

الصِّنفُ السَّابِعُ: مَا كانَ بِحَرفِ النِّدَاءِ، كقَولِك: (يَا رَجُلُ).

قَالَ الشَّيخُ: « **والمُعرَّفُ بِالنِّـدَاءِ** ».

واعلَم أَنَّ مَا هذا حَالُه فإنَّه يكُونُ مَعرِفَةً لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأنَّه مَقصُودٌ عَلَى نَحوِ قَصدِ الأَعلامِ، فَوَجَبَ كونُه مَعرِفَةً، مِثلَها.

وأَمَّا ثَانيًا فلأنَّ الضَّمّةَ في نَحوِ: (يَا رَجُلُ) كالضَّمَّةِ في نَحوِ: (يَا زَيدُ)؛ فلأجلِ هذا حَكمنا عَلَيه بِكونِه مَعرِفَةً عِندَ قَصدِه بِحَرفِ النِّدَاءِ، وكانَ مِن قَبلُ نكِرَةً، كالتَّعريفِ بِاللَّامِ.

لا يُقَالُ: فإذا دَخَلَ حَرفُ النِّداءِ عَلَى العَلَمِ أَو المُعرَّفِ بِالإشَارَةِ في مِثلِ: (يَا زَيدُ)،

---

(١) في ط: (فإنها لا).

(٢) في الأصل همزة، والنون ساقطة. وما بين المعقوفين ساقط من ط.

و(يَا هذا)، فهل يكُونُ تَعريفُه بِمَا كانَ فيه مِن تَعريفِ العَلَميَّـةِ أَو الإِشَارَةِ، أَو يكُونُ تَعريفُه بِحَرفِ النِّداءِ؟

لأنَّا نَقُولُ: الأَمرُ فيه قَريبٌ؛ لأَنَّه قَد صَارَ مَعرِفةً قَبلَ النِّداءِ وبَعدَه، فيَحتَمِلُ أَن يكُونَ تَعريفُه[١] بِحَرفِ النِّداءِ؛ لأَنَّه آخِرُ الأمرَينِ وُجُودًا، فتكُونُ الغَلَبَةُ[٢] له، ويَحتَمِلُ أَن يكُونَ تَعريفُه بِمَا كانَ فيه هو الأَحَقَّ لِقُوَّتِه، ودَخَلَ مِن أَجلِ فَائِدَةِ مَعناه، والأَقرَبُ هو الثَّاني؛ لأَنَّ حَرفَ النِّدَاءِ في دُخُولِه كدُخُولِ اللَّامِ عَلَى الأَعلامِ، فكما أَنَّ تَعريفَ العَلَميَّةِ هو الأَغلَبُ على اللَّامِ، فهكذا يكُونُ هاهنا.

فهذا مَا أَردنا ذِكرَه في تَقريرِ هذه الأَصنافِ، وكونِها مَعارِفَ.

* * *

المَقصَدُ الثَّاني: في بَيان الأَعرَفِ مِنها

قَالَ الشَّيخُ: « **وأَعرَفُها المُضمَرُ المُتكلِّمُ** ».

واعلَم أَنَّ الشَّيخَ لَمّا فَرَغَ مِن بَيانِ كونها مَعارِفَ أَرَادَ أَن يُبيِّنَ الأَعرَفَ[٣] مِنها، ولَيسَ تَظهرُ فَائِدَةُ العِلمِ بالأَعرَفِ مِنها إِلَّا في الوَصفيَّةِ؛ لِمَا تَقرَّرَ مِن قَبلُ مِن أَنَّ المَوصُوفَ لا بُدَّ مِن أَن يكُونَ أَعرَفَ مِن الصِّفَةِ أَو مُتَساوِيًا لَها.

وبَينَ النُّحَاةِ خِلافٌ في بَيَانِ الأَعرَفِ مِن هذه المَعارِفِ:

- فمِنهم مَن قَالَ: إِنَّ أَعرَفَ المَعارِفِ هو المُضمرُ عَلَى مرَاتِبه، وأَعرَفُ أَنواعِ المُضمَرِ هو المُتكلِّمُ؛ لِبُعدِ تَقديرِ الالتِبَاسِ عَنه، ثُمَّ المُخَاطَبُ؛ لأَنَّه رَبَّما يَطرُقُ إِلَيه مَا لا يَتطرَّقُ إلى المُتكلِّمِ مِن اللَّبسِ؛ لِكونِه صَالِحًا لِكثيرٍ مِن المُخَاطَبينَ، إذا قُلتَ: (أَنتَ) فهو

---

(١) في ط: (فيحتمل أن يقال إن تعريفه).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (العلمية).

(٣) في ط: (حال الأعرف).

صَالِحٌ لِكثيرٍ مِن المُخَاطَبينَ؛ فلِذلِك[١] أوهمَ لَبسًا كمَا ترَى، ولا نُريدُ بالأعرَفيَّةِ إلا مَا كانَ أبعَدَ عَن اللَّبسِ مِن غَيرِه. ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ اسمُ الإشَارَةِ، ومَا في مَعناها مِن المُبهماتِ، ثُمَّ المُعرَّفُ باللَّامِ، ثُمَّ المُضَافُ إلى وَاحِدٍ مِنها [و٧٥] إضَافةً مَعنَويَّةً. وهذا هو رأيُ المُصَنِّفِ[٢]، وإلَيه يُشيرُ كلامُ الزَّمَخشَريِّ[٣] وغَيره مِن نُحاةِ البَصريِّينَ.

– ومِنهم مَن قَالَ: إنَّ أعرَفَها هو اسمُ العَلَمِ، كمَا هو مَحكيٌّ عَن السِّيرَافيِّ[٤]؛ مِن جِهةِ أنَّ العَلَمَ وَاضِحٌ في نَفسِه، لا يَحتاجُ إلى إيضَاحٍ، بخِلافِ غَيرِه، فإنَّما يَحتاجُ إلى الإيضَاحِ.

– ومِنهم مَن زَعَمَ أنَّ الأعرَفَ مِنها هو اسمُ الإشَارَةِ، كما هو رَأيُ أبي بكر بن السَّرَّاجِ[٥]؛ وذلك لأنَّ سَائِرَ المَعارِفِ غَيرَه رُبَّما دَخَلَه التَّنكيرُ، بخِلافِ الاسمِ المُبهمِ، فإنَّه لا يَدخُلُه تَنكيرٌ؛ فلِهذا حَكمنا عَلَيه بكونِه أعرَفَها.

– ومِنهم مَن قَالَ: إنَّ أعرَفَ هذه المَعارِفِ بَعدَ الاسمِ المُضمَرِ هو المُبهمُ، وهذا هو رَأيُ الكِسَائيِّ والفرَّاءِ[٦]، وحُجَّتُهما مَا حَكيناه عَن ابنِ السَّرَّاجِ، فأَغنى عَن الإعَادَةِ.

وهل يَكُونُ المُعرَّفُ باللَّامِ أعرَفَ أو المُضَافُ إلى المَعرِفَةِ مُطلَقًا؟[٧] فيه تَردُّدٌ بَينَ النُّحَاةِ بَعدَ اتِّفاقِهم عَلَى أنَّ سَائِرَ المَعَارِفِ أعرَفُ مِن المُعرَّفِ باللَّامِ، ومِن المُضَافِ

---

(١) في ط: (فلهذا).

(٢) شرح المقدمة الكافية ٧٨٩.

(٣) المفصل ٢٤٥.

(٤) انظر رأيه في: ابن يعيش ٥/ ٨٧، وأسرار العربية ٣٠٢، والمنهاج ١/ ٥٩٨.

(٥) انظر رأيه في: ابن يعيش ٥/ ٨٧، والتذييل ١/ ٢٣٥، والمنهاج ١/ ٥٩٨. وفي الأصول ٢/ ٣١٣ أن أعرفها الضمير.

(٦) انظر هذا الرأي للكوفيين في الإنصاف ٧٠٧، ونسب للكوفيين في ابن يعيش ٥/ ٨٧، واللباب ١/ ٤٩٤، والهمع ١/ ٢٢٠ أن العلم أعرف من اسم الإشارة والعلم.

(٧) انظر هذه المسألة في: المنهاج ١/ ٥٩٨.

إلى المَعرِفَةِ مُطلقًا، وإنَّما وَقَعَ الخِلافُ فيما بَينَهما، أَعني المُعرَّفَ باللَّام، ونَحوَ المُضَافِ إلى المَعرِفَةِ[١]: فزَعَمَ قَومٌ أَنَّ ذا اللامِ أَعرَفُ مِن المُضَافِ إلى المَعرِفَةِ عَلَى جِهةِ الإطلاقِ. وقَالَ آخرُونَ: إنَّ المُضَافَ إلى المَعرِفَةِ أَعرَفُ مِن ذي اللَّامِ.

والمُختَارُ عِندَنا تَقريرٌ نُشيرُ إلَيه:

وحَاصِلُه هو أَنَّ الَّذي نُريدُه بِالأَعرَفيَّةِ مَا كانَ أَبعَدَ عَن اللَّبسِ، وأَدخَلَ في التَّخصيصِ، فهو أَعرَفُ، فيَجِبُ امتِحانُ المَعارِفِ بِهاتَينِ الخَاصَّتَينِ، فمتى اجتَمَعا في وَاحِدٍ مِنهما أَو وَاحِدَةٍ، فهو أَعرَفُ مِما لَم يَجتَمعا فيه، أَو لَيسَ فيه وَاحِدَةٌ مِنهما.

فَعَلَى هذا يكُونُ المُضمَرُ أَعرَفَها؛ مِن جِهةِ أَنَّه أَبعَدُ عَن اللَّبسِ، كالمُتكلِّمِ والمُخاطَبِ، فإنَّهما لا يَلتَبِسانِ بِغَيرِهما، والضَّميرُ الغَائِبُ أَخَصُّ مِن غَيرِه؛ مِن جِهةِ أنّه لا يُضمَرُ إلَّا بَعدَ مَعرِفَتِه.

ثُمَّ اسمُ الإِشَارَةِ والمُنَادَى المَقصُودُ؛ مِن جِهةِ أَنَّهما لا يَدخُلُهما لَبسٌ، وهما أَعرَفُ من العَلَمِ؛ مِن حَيثُ إنَّ الأَعلامَ يَتَطرَّقُ إلَيها التَّنكيرُ، ويَحصُلُ فيها اللَّبسُ، ومِن أَجلِ هذا تُمَيَّزُ بالصِّفَةِ.

والمُضَافُ إلى المَعرِفَةِ أَعرَفُ مِن ذي اللَّامِ؛ ولهذا فإنَّه يُوصَفُ المُضَافُ إلى المَعرِفَةِ باللَّامِ عَلَى أَنواعِه، ولا يُوصَفُ المُعرَّفُ باللَّامِ بِالمُضَافِ إلى المَعرِفَةِ، ولا وَجه لِذلك إلَّا كونُه أَخَصَّ مِنه، والمُعرَّفُ بِاللَّامِ أَخَصُّ مِن المُضَافِ إلى مَا عُرِّفَ بِها.

ومَن أَحَاطَ بِمَا ذَكرناه في عَقدِ البَابِ مِن أَنَّ الغَرَضَ بِالأَعرَفيَّةِ هو مَا ذَكرناه [ظ٧٥] مِن عَدَمِ اللَّبسِ وحُصُولِ الخُصُوصيَّةِ هانَ عَلَيه الإحَاطةُ بِالأَعرَفيَّةِ. واللّه أَعلَمُ.

* * *

(١) الكلام من قوله: (وإنما وقع) ساقط من ط.

المَقصَدُ الثَّالِثُ: في ذِكرِ النَّكِرَةِ ومَا يَختَصُّ بِها

اعلَم أَنَّ الزَّمَخشَرِيَّ قَد حَدَّ النَّكِرَةَ بِقَولِه[١]: « مَا شَاعَ في أُمَّتِه »، وهو فَاسِدٌ، فإِنَّ اسمَ الجِنسِ كقَولِنا: (الإِنسَانُ)، و(الرَّجُلُ) هما شَائعانِ في الدِّلالَةِ عَلَى مُفرَدَاتِهما، ولَيسَا مِن النَّكِرَاتِ.

وأَمَّا المُصنِّفُ فقَد حَدّه بِما ذَكرَه، فَقَولُه: « **مَا دَلَّ عَلَى شَيءٍ** » يَعُمُّ النَّكِرَةَ والمَعرِفَةَ، وتَخرُجُ عَنه المُهمَلاتُ. وقَولُه: « **لا بعَينِه** » يَخرُجُ عَنه المَعارِفُ كُلُّها. وهذا الحَدُّ فَاسِدٌ بِالأَلفَاظِ المُشتَرَكةِ، كقَولِنا: (القرءُ) فإِنَّه دَالٌّ عَلَى وَاحِدٍ لا بعَينِه، وهو مَعرِفةٌ، فلا بُدَّ مِن أَن يُقَالَ فيه: (بِوَضعٍ وَاحِدٍ)؛ ليَخرُجَ مَا ذَكرناه مِن الأَسمَاءِ المُشتَرَكةِ؛ لأَنَّها وإِن دَلَّت عَلَى وَاحِدٍ، لا بعَينِه، فَلَيسَ ذلك مِن أَصلِ وَضعِها، وإِنَّما دَلَّت عَلَيه بِسَبَبِ الاشتِرَاكِ العَارِضِ لَها، فإِذَن لا بُدَّ مِن ذِكرِ هذا القَيدِ؛ ليَسلَمَ مَا قَالَه الشَّيخُ في حَدِّ النَّكِرَةِ.

ومَرَاتِبُ النَّكِرَةِ خَمسٌ: شَيءٌ، ثُمَّ جِسمٌ، ثُمَّ حَيَوانٌ، ثُمَّ إِنسَانٌ، ثُمَّ رَجُلٌ. فالنَّكِرَةُ الأُولى أَعَمُّ مِن الثَّانيَةِ؛ ولِهذا فإِنَّها مُندَرجَةٌ تَحتَها، فَمَا كانَ لا يَندَرجُ تَحتَ غَيرِه فهو جِنسُ الأَجنَاسِ مُطلقًا، ومَا كانَ لا يَندَرجُ تَحتَه غَيرُه فهو نَوعُ الأَنواعِ مُطلقًا، ومَا كانَ عَامًّا بِالإِضَافَةِ إِلى مَا تَحتَه، خَاصًّا بالإِضَافَةِ إِلى مَا فَوقَه فهو نَوعٌ وجِنسٌ بِالإِضَافَةِ.

فـ(شَيءٌ) جِنسُ الأَجنَاسِ؛ مِن جِهةِ أَنَّه لا يَندَرجُ تَحتَ غَيرِه، و(زَيدٌ) نَوعُ الأَنوَاعِ؛ لأَنَّه لا يَندَرجُ تَحتَه غَيرُه. وقَولُنا: (حَيَوانٌ) جِنسٌ ونَوعٌ بِالإِضَافَةِ، فهو بالإِضَافَةِ إِلى قَولِنا: (جِسمٌ) نَوعٌ؛ لاندِراجِه تَحتَه، وهو جِنسٌ بِالإِضَافةِ إِلى قَولِنا: (رَجُلٌ)؛ لأَنَّه يَعُمُّه ويَشمُلُه.

وكَمَا كانَ للمَعرِفَةِ عَلامَةٌ يُعرَفُ بِها، كالإِضمَارِ والإِشَارَةِ وغَيرِ ذلِك، **فللنَّكِرَةِ أَيضًا عَلامةٌ تُدرَكُ بِها**، وعَلاماتُها كثيرَةٌ، ولكنَّا نَذكرُ مَا فيه، [ويَليه][٢] تَنبيهٌ عَلَى غَيرِه:

---

(١) المفصل ٢٤٥.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة لِتمام المعنى.

- فمِنها: (رُبَّ) فإنَّها تَختَصُّ بالنّـكِرَاتِ، لا تَدخُلُ عَلَى غَيرِها بِحالٍ، كقَولِك: (رُبَّ غُلامٍ لَك)، و(رُبَّ رَجُلٍ لَقيتُه).

- ومنها دُخُولُ لامِ التَّعريفِ، نَحوُ: (الرَّجُلِ)، و(الغُلامِ) فإنَّها إنَّما تَدخُلُ عَلى النَّـكِـرَاتِ، لِتُعرِّفَها، فَقَبلَ دُخُولِها تكُونُ نكِـرَةً، لا مَحالَـةَ.

- ومِنها (كم) خَبَرِيَّـةً كانَت أو استِفهاميَّـةً، كقَولِك: (كم غُلامٍ)، و(كم دِرهمًا مَلَكتَ؟).

- ومِنها (مِن) المَزيدَةُ، كقَولِك: (مَا جَاءَني مِن رَجُلٍ)، و(مَا رَأَيتُ مِن امرأةٍ).

- ومِنها إضَافَةُ (كُلٍّ) فإنّها لا تُضَافُ إلَّا إلى النَّكِرَاتِ، كقَولِك: (كُلُّ عَبدٍ) فإنَّ (كُلَّ) مَتَى أُضيفَت إلى اسم مُفرَدٍ فلا [و٧٦] بُدَّ مِن تَنكيرِه، كقَولِك: (كُلُّ رَجُلٍ)، و(كُلُّ غَلامٍ)، ولا يجُوزُ: (كُلُّ الرَّجُلِ)، و(كُلُّ الغُلامِ).

وقَد يكُونُ للنَّـكِرَةِ مَوقعٌ عَظيمٌ يَقصُرُ عَنه التَّعريفُ، وهذا كقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [البقرة: ١٧٩][1]، وقَولِه تَعالى: ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩]، وقَولِه: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] إلى غَيـرِ ذلك مِن آياتٍ كثيرَةٍ، كانَ التَّنكيرُ فيها أَرسَخَ عِرقًا في البَلاغَةِ، وأَثبَتَ قَاعِدَةً تَدُلُّ على الفَصَاحَةِ، ولَو قَالَ: ولكم في القَصَاصِ الحَياةُ، وفيه الشِّفاءُ للناسِ، وفيه الهدَى للمُتَّقينَ، لَم يَقَع ذلك المَوقعَ ولا ظَهرَ لَه ذلك الرَّونَـقُ الَّذي كانَ مَع التَّنكيـرِ.

* * *

تَنبيهٌ عَلى مَسَائِلَ تَتعَلَّقُ بِالبَاب

المسأَلَةُ الأولى:

زَعَمَ بَعضُ النُّظَارِ مِن المتأَخّرينَ أَنَّ قَولَه تَعالى: ﴿ وَءَايَـةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ

---

(١) قوله: (يا أولي الألباب) ساقط من ط.

ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] أنَّهما في مَعنى التَّنكيرِ(١)، كأنَّه قَالَ: وآيةٌ لَهم لَيلٌ ونَهارٌ، وقَالَ: إنَّ اللَّيلَ مَوصُوفٌ بِالجُملَةِ الفعليَّةِ، وهو قَولُه: (نَسلَخُ) أي: لَيلٌ مَسلُوخٌ. وهذا فَاسِدٌ، لا وَجه لَه، بل التَّعريفُ عَلَى ظَاهِره مَقصُودٌ، واللَّامُ فيه للتَّعريفِ، لِمَعهودٍ ذِهنيٍّ، لَيسَ بِخَارجيٍّ؛ لأنَّه [لَم](٢) يَسبِق تَنكيرُ اللَّيلِ، فيكونُ رَاجعًا إلَيه، كأنَّه قَالَ: ومِن أَعظَمِ الآيَاتِ وأَدَلِّها عَلَى حِكمَةِ صَانعِها أنَّ حَقيقَةَ اللَّيلِ مَسلُوخًا عَنها حَقيقَةُ النَّهارِ، وعَلَى هذا تكُونُ الجُملةُ الفعليَّـةُ حَالًا(٣) مُؤكَّدَةً لِكونِها مُقرِّرَةً للجُملَةِ السَّابِقَةِ، كقَولِك: (زَيدٌ أبُوك عَطُوفًا)؛ مِن جِهةِ أَنَّ السَّلخَ آيةٌ بَاهِرَةٌ عَلَى حِكمَةِ فَاعِلِها وقُدرَتِه.

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

الغَلبةُ في الأعلامِ عَلَى وَجهينِ:

أَحَدُهما: أَن تكونَ بِاللَّامِ؛ إمَّا اسمًا، كما غَلَبَ اسمُ البَيتِ عَلَى الكعبةِ، وكما غَلَبَ اسمُ المَدينَةِ عَلَى دَارِ الهجرَةِ، وكما غَلَبَ اسمُ الكِتابِ عَلَى كِتَابِ سيبَوَيه. وإمَّا صِفَةً، كما غَلَبَ اسمُ(٤) (الدَّبَرانِ) عَلَى أَحَدِ مَنازِلِ القَمَرِ، وكما غَلَبَ اسمُ (الشّافعيِّ) عَلَى مُحَمّدِ بنِ إدريسَ مِن بَينِ مَن يُنسَبُ إلى شَافعٍ.

وثَانيهما: أَن يَكُونَ مُضَافًا، كمَا غَلَبَ (ابنُ عَبَّاسٍ) عَلَى عَبدِاللّـه، و(ابنُ عُمرَ)، و(ابنِ مَسعُودٍ) عَلَى العَبَادِلَةِ دُونَ غَيرِهم مِن إِخوَتِهم، وهكذا: (ابنُ كُراعٍ)، و(ابنُ رَألانَ) غَالِبَةٌ عَلَى سُوَيدٍ وجَابرٍ، دُونَ غَيرِهم.

فَمَتى كانَت هذه الأَعلامُ غَالِبَةً وَجَبَ لُزومُها باللَّامِ(٥) أَو بالإِضَافَةِ، لا يَجُوزُ

---

(١) هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٣.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وساقط من الأصل.

(٣) في الأصل: (حال) وهو غلط، وفي ط: (حالها).

(٤) قوله: (اسم) ليس في ط.

(٥) في ط: (اللام).

تَغييرُها عَمَّا هي عَلَيه مِن ذلك.

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ:

قَد تكُونُ اللَّامُ مَزيدَةً، وذلك يكُونُ عَلَى وَجهين:

أَحَدُهما: زِيَادَتُهما في الأَعلامِ، كقَولِك في جَمَاعَةٍ سُمِّيَ كُلُّ [ظ٧٦] وَاحِدٍ مِنهم بزَيدٍ، فَقيلَ: (مَا بَينَ الزَّيدِ الأوَّلِ والآخِرِ)، و(هذا الزَّيدُ أَشرَفُ مِن ذلك الزَّيدِ)، وأَنشَدَ النُّحاةُ:

٢٦٣ - رَأَيتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزيدِ مُبَارِكًا   شَديدًا بِأَحناءِ الخِلافَةِ كاهلُه[(١)]

وثَانيهما: أَن تكُونَ زيادَتُها في غَيرِ الأَعلامِ، وهذا كقَولِك: (طيّبُ النَّفسِ)، والغَرَضُ: (طيّبٌ نَفسًا)، لأنَّ مِن حَقِّ التّمييزِ أَن يكُونَ نكِرَةً، وأَنشَدَ النُّحاةُ:

٢٦٤ - رَأَيتُك لَمَّا أَن عَرَفتَ جِلادَنا   صَدَدتَ وطِبتَ النَّفسَ يا قَيسُ عَن عَمرِو[(٢)]

وأَرادَ: وطِبتَ نَفسًا.

المَسألَةُ الرَّابعَةُ:

مَا كانَ مِن الأَعلامِ يُسَمَّى بالجُملَةِ الفعليَّةِ فإِنَّه يَجِبُ تأَديَتُها عَلَى صُورَتِها مِن غَيرِ تَغييرٍ لَها، وأَنشَدَ النَّحاةُ:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ١٩٢، وانظر المحكم ٩/ ٨٦، والمقاصد الشافية ١/ ٥٧٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٠٤، وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ٢/ ٣١٩، والحجة للفارسي ٣/ ٣٥٠، والبديع في علم العربية ٢/ ٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤١، وشرح الرضي ٣/ ٢٥٧، والمساعد ١/ ١٣١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات ٣١٠، وفي المقاصد النحوية ١/ ٣١٤، هو رشيد بن شهاب. هو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٦٠، ٢/ ٣٨٦، والمساعد ١/ ١٩٩، والجنى الداني ١٩٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٦٦، وتوجيه اللمع ٤٤٤، والارتشاف ٢/ ٩٨٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٢٧، وتعليق الفرائد ٦/ ٣٢٥، والهمع ١/ ٣١٣، ٢/ ٣٤٤.

٢٦٥ - كـذَبتُم وبَيتِ اللّـه لا تَنكِحُونَـهـا   بَني شَـابَ قَـرناهـا تُصَـرُّ وتُحلَبُ[١]

ومَا كانَ [مِنها][٢] مُـرَكَّـبًـا مِن غَيرِ الجُملَةِ فإِنَّـه يَجري مَجرَى اسمٍ وَاحِدٍ، كـ(بَعلَ بَكَّ)، و(حَضرَموتَ)، ويَكُونَ غَيرَ مُنصَرِفٍ كَمَا قرَّرناه مِن قَبلُ.

والتَّفرِقَةُ بَينَهما أَنَّ الغَرَضَ [في][٣] الأَوَّلِ بَقَاءُ صُورَتِه؛ فلِهذا خُلِّيَ عَلَى حَالِه مِن غَيرِ تَغييرٍ للجُملَةِ الفعليَّةِ، بِخِلافِ الثَّاني فإِنَّ المَقصُودَ بِهِ الإِعرَابُ، فأُعرِبَ غَيرَ مُنصَرِفٍ للتَّركيبِ والعَلَميَّـةِ.

(١) البيت من الطويل، وهو للأسدي في الصحاح (قرن)، واللسان (قرن)، وبلا نسبة في جمل الخليل ١٣٠، وسيبويه ٢/ ٨٥، ٣/ ٢٠٧، ٣٢٦، والمقتضب ٤/ ٩، ٢٢٦، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٤١٢، وشرح السيرافي ٢/ ٤١٢، وابن يعيش ١/ ٢٨، ودرة الغواص ٢١٨، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٤٩، وتمهيد القواعد ٢/ ٥٩٣.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ط.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ط.

[أَسماءُ العَدَدِ]

قالَ صَاحِبُ الكِتابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « أَسماءُ العَدَدِ: مَا وُضعَ لِكميَّـةِ آحَادِ الأشيَاءِ. أُصُولُها اثنَتا عَشرَةَ كلِمَةً: وَاحِدٌ إلى عَشرَةٍ، ومَائةٌ، وأَلفٌ. تَقُولُ: وَاحِدٌ، اثنانِ، ووَاحِدَةٌ، اثنَتانِ، وثِنتانِ، وثَلاثةٌ إلى عَشرَةٍ، ثَلاثٌ إلى عَشرٍ، أَحَدَ[1] عَشرَ، اثنا عَشَرَ، إِحدَى عَشرَةَ، اثنَتا عَشرَةَ، ثَلاثَةَ عَشَرَ إِلى تِسعَةَ عَشَرَ، وثَلاثَ عَشرَةَ إِلى تِسعَ عَشرَةَ. وتَميمٌ تكسِرُ الشِّينَ. عِشرونَ وأَخَواتُها فيهما، أَحَدٌ وعِشرونَ، إِحدى وعِشرونَ، ثُمَّ بالعَطفِ بِلَفظِ مَا تَقَدَّمَ إِلى تِسعَةٍ وتِسعينَ. ومائةٌ، وأَلفٌ، مائتانِ، وأَلفانِ فيهما، ثُمَّ بِالعَطفِ[2] عَلَى مَا تَقدَّمَ. وفي ثَمَانيَ عَشرَةَ فَتحُ الياءِ، وجَاءَ إِسكانُها، وشَذَّ حَذفُها بِفَتحِ النُّونِ. ومُمَيَّـزُ الثَّلاثَةِ إِلى العَشرَةِ مَخفوضٌ مَجمُوعٌ لَفظًا أَو مَعنًى، إِلَّا في ثَلاثِمائةٍ إِلى تِسعِمائةٍ، وكانَ قِيَاسُها مِئَاتٍ، أو مِئينَ. ومُمَيِّز أَحَدَ عَشرَ إلى تِسعةٍ وتِسعينَ مَنصوبٌ مُفرَدٌ. ومُمَيَّـزُ مائةٍ وأَلفٍ وتَثنيتُهما وجَمعُهما مَخفوضٌ مُفرَدٌ. وإذا كانَ المَعدُودُ مُؤَنَّـثًا واللَّفظُ مُذكَّـرًا، أَو بالعَكسِ فَوَجهانِ. ولا يُمَيَّـزُ وَاحِدٌ واثنانِ؛ استِغناءً بِلَفظِ تَمييزِه [عَنهما][3]، مِثـلُ: رجُـلٌ، ورَجُـلانِ؛ لإِفَادَتِـه النَّصَّ المَقصُودَ بِالعَدَدِ. وتَقُولُ للمُفرَدِ المُتعَدِّدِ باعتِبارِ تَصييرِه: الثَّاني والثَّانيةُ، إلى العَاشِرِ والعَاشِرَةِ، لا غَيرُ. وبِاعتِبارِ حَالِه: الأَوَّلُ والثَّاني، والأُولى والثَّانيةُ، إِلى العَاشِرِ والعَاشِرَةِ، والحَادي [و٧٧] عَشَرَ والحَاديةَ عَشرَةَ، والثَّاني عَشرَ، والثَّانيةَ عَشرَةَ إلى التَّاسعَ عَشرَ، والتَّاسعةَ عَشرَةَ. ومِن ثَمَّ قيلَ في الأَوَّلِ: ثَالِثُ اثنَينِ، أَي مُصَيِّـرُهما مِن ثلاثِتِهما. وفي الثَّاني: ثَالثُ ثَلاثَـةٍ، أَي أَحَدُها. وتَقُولُ: حَادي عَشرَ أَحدَ عَشَرَ إلى الثَّاني خاصَّة، وإن شِئتَ: حَادي أَحَدَ عَشَرَ، إِلى تَاسعِ تِسعةَ عَشرَ، فتُعرِبُ الأَوَّلَ ».

---

(١) في ط: (إحدى).

(٢) قوله: (بالعطف) ليس في ط.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ط.

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[١]: اعلَم أَنَّ الخِلافَ في مَاهيَّةِ العَدَدِ مُرتَّبٌ عَلَى الخِلافِ في الوَاحِدِ والاثنَينِ، فمَن قَالَ[٢]: إِنَّهما مِن جُملَةِ الأعدَادِ، فحَقيقَةُ العَدَدِ عِندَه: مَا وُضعَ لِكمِّيةِ آحَادِ الأشيَاءِ؛ لأنَّهما مُندَرجانِ تَحتَ هذه المَاهيَّة؛ مِن جِهةِ أَنَّ الكميَّـةَ مَفهومةٌ عِندَ إطلاقِهما، كمَا يُفهمُ مِن سَائرِ الأعدَادِ، ومِن جِهةِ أَنَّهما يكُونَانِ جَوابًا عَن العَدِدِ؛ ولِهذا فإِنَّه لَو قيلَ: (كم مَالُك؟) فإِنَّه يُجَابُ بِأَنَّه (عِشرُونَ) أَو (ثَلاثُونَ)، فَلَو لَم يكُونا مِن الأَعدَادِ لَبطَلت المُطَابقَةُ. وهذا هو رَأيُ أَئِمَّةِ الأَدَبِ مِن النُّحاةِ وأَهلِ اللُّغَةِ.

ومَن قَالَ: إِنَّهما لَيسا مِن جُملَةِ الأعدَادِ فإِنَّه يَقُولُ في مَاهيَّةِ العَدَدِ: مَا وُضعَ لِمَعرِفَةِ مقَاديرِ الأَجناسِ، وعَلَى هذا لا يكُونُ مِن جُملَةِ الأَعدَادِ؛ لأَنَّه لا مُميِّـزَ لَهما، فيُقَالُ: إِنَّهما وُضعا لِمَعرِفَةِ مِقدَارِ الجِنسِ فيهما؛ إِذ لا جِنسَ يُذكرُ مَعهما، فلا يُقَالُ: (وَاحِدُ رَجُلٍ)، ولا: (اثنا رَجُلٍ)[٣]، بِخِلافِ: (ثَلاثةُ رجَالٍ)، و(أَربَعَةُ أَفراسٍ) فإِنَّها مِن جُملَةِ الأَعدَادِ، لَمَّا كانَ مُمَيِّزُها مَذكُورًا. وهذا هو رَأيُ بَعضِ أَهلِ الحِسَابِ في كونِهما غَيرَ مَعدُودَينِ مِن أَسماءِ العَدَدِ.

والمُختارُ مَا عَوَّلَ عَلَيه النُّحَاةُ؛ مِن جِهةِ أَنَّهما أَوَّلُ العَدَدِ، وعَلَيهما تَتفَرَّعُ الأَعدَادُ والمَقَاديرُ؛ ولأَنَّه مَا وَجَبَ للثَّلاثةِ والأَربَعَةِ فهو وَاجِبٌ لَهما.

وعَلَى الجُملَةِ فإِنَّ الخِلافَ في هذا رُبَّما كانَ لَفظيًّا، والمَعنى مُتَّفقٌ عَلَيه؛ لأَنَّا نَقُولُ لَهم: مَا تُريدُونَ بِقَولِكُم: إِنَّهما لا يُعَدَّانِ مِن جُملَةِ الأَعدَادِ: هل مِن جِهةِ أَنَّه لا مُميِّـزَ

(١) في ط: (رضي الله عنه وأرضاه).

(٢) منهم من ذهب إلى أن الواحد ليس من العدد مثل ابن الخشاب، [جاء في شرح الرضي: عند الخشاب]، وأرى أنه تحريف، والمقصود: [عند الحُسَّابِ] وابن إياز البغدادي، قال في المحصول ٢/ ٩١٥: « فالواحد ليس من العدد، وإن كان مبتدأ العدد، ألا تراه ناشئًا من تضعيفه، فهو على طريق المجاز منتظم في سلكه » وانظر شرح الرضي ٣/ ٢٨٢، وبعضهم يرى أن الاثنين ليس من العدد أيضًا. انظر الموشح ٤٨١، والمنهاج ١/ ٤٦٤.

(٣) في ط: (اثنان).

لَهما؟ فهذا مُسَلَّمٌ، ولَيسَ مِن جِهةِ اطِّراحِ مُمَيِّزِهما يَخرُجانِ عَن أَن يكُونا مِن جُملَةِ الأَعدادِ. وإِن أَرَادُوا أَنَّ العَدَدَ لا يُفهمُ مِنهما فهو باطِلٌ، فإنّا قَد قرَّرنا دَلالتَهما عَلَى العَدَدِ، وكونَه مَفهومًا عِندَ إطلاقِهما، كمَا يُفهمُ مِن أَسمَاءِ الأَعدَادِ كُلِّها، وجَميعُ الأَعدَادِ كُلُّها عَلَى اختِلافِ مَرَاتِبِها مُلتزَمٌ فيها أَن يكُونَ مُمَيِّـزُها مَذكُورًا مَعَها، فَنقُولُ [ظ٧٧]: (ثَلاثةُ رجَالٍ)، و(أَربَعةُ أَفرَاسٍ)؛ مِن جِهةِ أَنَّ المَقصُودَ مِن العَدَدِ هو مَعرفةُ الجِنسِ والمِقدَارِ؛ فَلِهذا كانَ الأَصلُ هو تَشفيعَها بِمُمَيِّـزَاتِها.

فتَحَصَّلَ مِن العَدَدِ مَعرِفةُ المِقدَارِ، وتَحصَّلَ مِن التَّمييزِ مَعرِفةُ الجِنسِ، فإِذا قُلتَ: (ثَلاثةُ دَراهِمَ)، و(أَربَعةُ دَنانيرَ)، فقَد حَصَلَت الدِّلالتانِ جَميعًا، وهذا جَازَ عَلَى الاطِّرادِ في جَميعِ الأَعدَادِ كُلِّها، ولا يُستَثنى مِن هذا إِلَّا قَولُنا: (وَاحِدٌ)، (اثنانِ)، فإِنَّهم طَرحُوا مُمَيِّـزَهما وأَخرَجُوهما عَن هذا القيَاسِ؛ وذلك لأَنَّهما لا يُطلَقانِ إِلَّا حَيثُ يكُونُ الجِنسُ مَعلومًا، فإِذا أَردتَ جَريَه عَلَى رجَالٍ بِالحَضرَةِ قُلتَ: (وَاحِدٌ، اثنانِ)، ونسَاءٍ، قُلتَ: (وَاحِدَةٌ، اثنَتانِ)، كأَنَّك قُلتَ: (رَجُلٌ وَاحِدٌ)، و(رَجُلانِ اثنانِ)، و(امرَأةٌ وَاحِدَةٌ)، و(امرَأتانِ اثنَتانِ)، فاطَّرحتَ ذِكرَ المُمَيِّـزِ استِغناءً بالقَرينَةِ عَن ذِكرِه، كمَا اطَّـرحتَ ذِكرَ العَدَدِ في نَحوِ قَولِك: (رَجُلٌ)، و(رَجُلانِ)، فصَارَ الجِنسُ مُندَرجًا تَحتَ قَولِنا: (وَاحِدٌ) و(اثنانِ)، واستُغنيَ بِذِكرِ العَدَدِ عَنه، كمَا أَنَّ العَدَدَ مُندَرجٌ تَحتَ قَولِنا: (رَجُلٌ)، و(رَجُلانِ)، واستُغنيَ بِذِكرِ الجِنسِ عَنه، فلَمَّا كانَ الأَصلُ مَا ذَكرناه مِن ذِكرِ الجِنسِ والمِقدَارِ رَجَعَ إِلى الأَصلِ مَن قَالَ:

٢٦٦ - ظَـرفُ عَـجُـوزٍ فيـه ثِنتـا حَـنـظَـلِ[١]

---

(١) هذا من الرَّجز وهو منسوب لأكثر من شاعر: فهو لخطام المجاشعي أو لسلمى الهذليّة أو لجندل بن المثنَّى أو لشمَّاء الهذليّة في خزانة الأدب ٧/ ٣٧٧-٣٨٠. وهو لجندل بن المثنَّى أو سلمى الهذليّة في المقاصد النَّحويّة ٣/ ٤٤٨. وهو لجندل بن المثنَّى في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٤٠٦. والرجز بلا نسبة في العين ٤/ ٢٨٧، وسيبويه ٣/ ٥٦٩، ٦٢٤، والمقتضب ٢/ ١٥٦، =

ليكُونَ مُنبِّـهًا عَلَى الأَصلِ المُطَّرِدِ في الأَعدَادِ.

فحَصَلَ مِن مَجمُوعِ مَا ذَكرناه أَنَّ الوَاحِدَ والاثنينِ[١] مِن جُملَةِ الأعدَادِ، وأَنَّ الخِلافَ مَع مَن أنكرَهما إِنَّما هو في عِبَارَةٍ، فأَمَّا المَعنى فقَد سَلَّمُوه. والعَجَبُ مِن إنكارِ كونِهما مِن الأَعدَادِ عِندَ مَن أَنكرَهما مَع أَنَّهما أَصلانِ للأعدَادِ كُلِّها، وهي مُتفرِّعَةٌ عَلَيهما؛ لأَنَّ البِدَايةَ بِالوَاحِدِ، ثُمَّ يَتلوه الاثنانِ، ثُمَّ سَائِرُ الأَعدَادِ مَذكُورَةٌ بَعدَهما، ومُترَتِّبَةٌ عَلَيهما؛ مِن جِهةِ أَنَّ الوَاحِدَ لَيسَ قَبلَه إِلَّا الكسرُ، لا غيرُ، والاثنانِ قبلهما الوَاحِدُ، إذ لا تُعقَلُ الاثنينيَّـةُ إِلَّا بَعدَ الوِحدَةِ؛ لأَنَّ الوَاحِدَ نِصفُ الاثنَينِ، والاثنانِ ضعفُ الوَاحِدِ، فهما أَصلانِ لِكُلِّ الأعدَادِ كمَا ترَى.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ: « **أُصُولُها اثنَتا عَشرَةَ كلِمَةً** » أَرَادَ: إنَّ جَميعَ الأَلفاظِ الَّتي تُستَعمَلُ في الأَعدَادِ الَّتي هي بِلا نِهايةٍ في مَقَادِيرِها لا تَخرُجُ عَن اثنَتي عَشرَةَ كلِمَةً، ومَا عَدَاها مُتَفرِّعٌ عَلَيها؛ إِمَّا بالعَطفِ المُحقَّقِ، كقَولِك: (وَاحِدٌ وعِشرونَ)، وإِمَّا بِالعَطفِ[٢] المُقَدَّرِ، كقَولِك: (أَحَدَ عَشَرَ)[٣]، وإِمَّا بالتَّثنِيةِ المُحَقَّقَةِ [و٧٨] كقَولِنا: (مائتَانِ) و(أَلفانِ). وإِمَّا بِالتَّثنيةِ المُقَدَّرةِ، كقَولِك: (اثنان) و(اثنَتانِ)، وإِمَّا بالجَمعِ المُحَقَّقِ، كقَولِك: (مِئاتٌ) و(أُلوفٌ)، وإِمَّا بالجَمعِ المُقَدَّرِ، كقَولِك: (عِشرُونَ) و(ثَلاثُونَ)، ثُمَّ يَرتقي في التَّضعيفِ، عَلَى مَا أَشَرنا إِلَيه إِلى غَيرِ غَايةٍ.

ولا خِلافَ في حَصرِ أُصُولِها في هذه الاثني عَشَرَ لَفظةً بَينَ أَئِمةِ الأدَبِ مِن أَهلِ

=والتَّكملة ٣٦٠، والمسائل الشِّيرازيَّات ١/ ٢٩٧، وأمالي ابن الشَّجري ١/ ٢٨، والمفصل ٢٢٩، وابن يعيش ٤/ ١٤٤، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٨٥، والتَّخمير ٢/ ٣٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٩٦، والمحصول لابن إياز ١/ ٤٢٧، وشرح الرَّضي ٣/ ٣٦٠، والمساعد ٣/ ٤٩٠، والارتشاف ٢/ ٧٤٦.

(١) في الأصل وط: (الاثنان).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (بعطف).

(٣) في الأصل وط: (عشرة) وهو غلط.

اللُّغَةِ والنُّحَاةِ وأهلِ الحِسَابِ إِلَّا مَا يُحكى عَن الكرخيِّ[١] مِنهم، فإِنَّه لَم يُثبت الألفَ مِن أَسمَاءِ الأَعدَادِ، ولا أَعرِفُ لَه حُجَّةً في إِنكارِها، وهو بَعيدٌ؛ مِن جِهةِ أَنَّ الأَلفَ عَشرُ مِئاتٍ، كمَا أَنَّ المَائةَ عَشرُ عَشَرَاتٍ، والعَشرَةُ عَشرَةُ آحَادٍ، فإِذا كانَت العَشَرَةُ والمائةُ مَعدُودَينِ مِن جُملَةِ الأسماءِ العَدَديَّةِ وَجَبَ ذلِك في حَقِّ الأَلفِ؛ لاشتِراكِهما فيما ذكرناه، فبَطَلَ مَا قَالَه[٢].

فإِذا تَمَهَّدَت هذه القَاعِدَةُ فلنَذكُر مرَاتِبَ هذه الأَعدَادِ، ثُمَّ نَذكُر مُمَيِّـزَاتِها، ثُمَّ نَذكُر كيفيَّـةَ استعمالِها.

فهذه مَطَالِبُ ثَلاثةٌ قَد اشتَمَلَ عَلَيها كلامُ الشَّيخِ في الأمِّ، نُفَصِّلُها ونَأتي عَلَى جَميعِ أَطرَافِها بِمَعُونَةِ اللَّه تَعالى بالكلامِ المُلَخَّصِ الوَجيزِ:

المَطلَبُ الأوّلُ: في بَيانِ مَرَاتِبِ الأَعدَادِ

ومَرَاتِبُها أَربَعٌ: آَحَادٌ، وعَشَرَاتٌ، ومِئونَ[٣]، وأُلوفٌ. ولا تَزيدُ عَلَى مَا ذَكرناه.

ونَعني بِالآحَادِ: مِن الوَاحِدَةِ إِلى العَشرِ[٤]، ومِن الوَاحِدِ إِلى العَشَرَةِ.

ونَعني بالعَشَرَاتِ: مَا فَوقَ العَشَرَةِ إِلى تِسعَةٍ وتِسعينَ؛ لاشتِمالِها عَلَى العَشَرَاتِ الَّتي يَنعَقِدُ مِنها المَائةُ؛ لأَنَّها عَشرُ عَشَرَاتٍ.

ونَعني بِالمِئينَ: مَا كانَ مُنعَقِدًا مِن عَشرِ عَشَرَاتٍ.

ونَعني بالأَلِفِ: مَا كانَ مُنعَقِدًا مِن عَشرِ مِئاتٍ.

وكُلُّ وَاحِدَةٍ مِن هذه المَرَاتِبِ مُشتَمِلَةٌ عَلَى أَحكامٍ مُخَالِفَةٍ لأَحكامِ الأُخرَى؛

---

(١) محمد بن الحسن الكرخي، أبو بكر، رياضي مهندس، اتصل بفخر الملك (وزير بهاء الدولة البويهي) وصنَّف له كتاب الفخري في الجبر والمقابلة، والكافي في الحساب، والبديع في الحساب، مات سنة عشر وأربعمائة. انظر ترجمته في: الأعلام ٦/ ٨٣. هذا ما أراه واللَّه أعلم.

(٢) في ط: (قالوه).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (ومئين).

(٤) في ط: (من الواحد إلى العشرة).

فلأجلِ هذا مَيَّزنا كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنها عَلَى الأخرى؛ ليتَّضِحَ الكلامُ.

المَرتَبةُ الأولى: في بَيانِ الآحادِ[١] مِن الوَاحِدِ إلى العَشرَةِ:

قَالَ الشَّيخُ: « **تَقُولُ: وَاحِدٌ، اثنانِ**[٢] ».

واعلَم أَنَّ الوَاحِدَ والاثنَينِ[٣] جَاريانِ عَلَى القِيَاسِ المُطَّرِدِ في تَذكيرِهما مَع المُذَكَّرِ، فَتَقُولُ: (وَاحِدٌ)، (اثنانِ)، وتأنيثِهما مَع المُؤَنَّثِ، فَتقُولُ: (وَاحِدَةٌ)، و(اثنَتانِ) [ظ٧٨] قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، و: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: ٥١]، وقَالَ: ﴿مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ [الزمر: ٦]، وقال: ﴿أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [غافر: ١١]. واستُغنيَ فيهما بِذِكرِ العَدَدِ عَن المَعدُودِ، كمَا أَوضَحناه مِن قَبلُ.

وهما مُعرَبانِ كِلاهما:

- فإعرابُ الوَاحِدِ بِالحَرَكةِ؛ لأَنَّها هي الأَصلُ.
- وإعرَابُ الاثنَينِ بالأَلِفِ رَفعًا، وبالياءِ نَصبًا وجَرًّا، كالتَّثنيَـةِ القِيَاسيَّـةِ.

ولَيسَ في المُذَكَّرِ[٤] إِلّا لُغَةٌ وَاحِدَةٌ، وهو (اثنانِ)، وفي المُؤَنَّثِ لُغَتانِ: (اثنِتَانِ)، و(ثِنتانِ) بِحَذفِ أَلِفِها، والهمزَةُ في (اثنانِ) و(اثنَتانِ) همزَةُ وَصلٍ؛ ولِهذا تَسقُطُ في الدّرجِ، ويَجُوزُ قَطعُها عِندَ الضَّرُورَةِ في الشِّعرِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

٢٦٧ - أَلَا لا أَرَى إِثنَيـنِ أَحـسَـنَ شيمَـةً عَلَى حَدَثانِ الدَّهرِ مِنِّي ومِن جُملِ[٥]

---

(١) في ط: (أحكام الآحاد).

(٢) بعده في ط: (واحدة اثنتان).

(٣) في الأصل وط: (والاثنان).

(٤) في ط: (المفرد).

(٥) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٣٧، وانظر شرح ديوان المتنبي للعكبري ٤/ ١٥٩، والمقاصد الشافية ٨/ ٤٩٣، وشرح شواهد الشافية ٤/ ١٨٤. وهو بلا نسبة في الصحاح (ثني)، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٤١، والمحتسب ١/ ٢٤٨، وابن يعيش ٩/ ١٩، والبديع في علم العربية ٢/ ٧٠٨، ورصف المباني ٤١، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦٨، والأشموني ٤/ ٧٣، وخزانة الأدب ٧/ ١٨٨.

وقَالَ قَيسُ بنُ الخَطيمِ[1] بالخَاءِ المُعجَمَةِ:

٢٦٨ - إذا جَاوَزَ الإثنَينِ سِرٌّ فَإِنَّه ... بِبَثٍّ وتكثيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ[2]

والتَّثنيةُ في (اثنانِ) و(اثنتانِ) غيرُ قياسيَّةٍ؛ لأنَّه لَم يُسمَع لَه وَاحِدٌ، فيقال: (اثنٌ) و(اثنَةٌ)، كما يُقَالُ: (ابنٌ)، و(ابنةٌ)، وإنَّما هي صيغةٌ مُرتَجَلةٌ للتَّثنيةِ، كما قُلناه في: (هذانِ) و(اللَّذانِ).

قَولُه: « **ثَلاثَةٌ إلى عَشرَةٍ، ثَلاثٌ إلى عَشرٍ** ».

أَرَادَ: إنَّ المُذَكَّرَ يُستعمَلُ بالتَّاءِ، فيُقَالُ فيه: (عَشرَةُ رجَالٍ)، و(ثَلاثَةُ أكسيَةٍ)، و(أَربعَةُ أجرِبَةٍ)، تَفعَلُ ذلك مِن ثَلاثَةٍ إلى عَشَرَةٍ. وفي المُؤَنَّثِ يُستَعمَلُ بِطَرحِها، فيُقَالُ: (ثَلاثُ نِسوَةٍ)، و(عَشرُ جَوَارٍ) تَفعَلُ ذلك فتَطرَحُها مِن ثَلاثٍ إلى عَشرٍ، وتَجعَلُ ذلك كما ذَكرناه، سَواءٌ تَقدَّمَ المَعدُودُ أَو تَأَخَّرَ؛ فلِهذا تقُولُ: (عِندي ثَلاثَةُ عَبيدٍ)، و(عَبيدٌ ثَلاثَةٌ)، و(عِندي ثَلاثُ إِمَاءٍ)، و(إِمَاءٌ ثَلاثٌ)، قالَ اللَّه تَعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقَالَ: ﴿وَلَيَالٍ عَشۡرٍ﴾ [الفجر: ٢][3].

وإنَّما خُولِفَ في ذلك فجُعِلَ عَدَدُ المُذكَّرِ بالتَّاءِ والمُؤَنَّثِ بِغَيرِ تَاءٍ لعِلَلٍ ذَكَرَها النُّحاةُ في كُتُبِهم، وأَجوَدُها أمرانِ:

---

(١) هو قيس بن الخطيم بن عدي بن عمرو بن سود بن ظفر، ويكنى قيس أبا يزيد، وكان أبوه الخطيم قتل وهو صغير قتله رجل من بني حارثة بن الحارث بن الخزرج فلما بلغ قتل قاتل أبيه، وهو شاعرٌ فارس أنصاري مات كافرًا. انظر ترجمته في: الأغاني ٣/ ٣، والخزانة ٧/ ٣٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ١٠٥، وانظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٥، وابن يعيش ٩/ ١٩، ١٣٧، والمقاصد الشافية ٨/ ٤٩٣. وهو لجميل بثينة في ديوانه ٤٥، برواية: (بنث وإفشاء الحديث)، وانظر الكامل ٢/ ٨٨٣. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٢، والمفصل ٤٩٨، واللباب ٢/ ١٠٨، والتخمير ٤/ ٣٠٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٦٥.

(٣) في الأصل: (ليال) بلا واو. وكذا في المصحف.

أَحَدُهما: هو الَّذي ذَكرَه الفَارِسيُّ[١]، وأَشَارَ إِلَيه المُصَنِّفُ[٢]، وحَاصِلُه هو أَنَّ أَصلَ العَدَدِ أَن يكُونَ مُستَعملًا بِالتَّاءِ؛ إِمَّا عَلى أَنَّ الثَّلاثةَ بِمَعنى الجَماعَةِ، وإِمَّا عَلى أَنَّ أسماءَ العَدَدِ فيها مُبالغَةٌ بِتكثيرِها، ويَضعُفُ إِفرَادُها، فأُدخِلَت فيها التَّاءُ لأَجلِ المُبَالغَةِ، كـ(عَلَّامَـةٍ)، و(نَسَّابَـةٍ). والمَعدُودُ مُذَكَّـرٌ ومُؤَنَّثٌ، فسَبَقَ[٣] المُذَكَّـرُ، فأَخَذَ مَا هو الأَصلُ، وهو التَّاءُ، ثُمَّ أَفرَدُوا المُؤَنَّثَ عَن التَّاءِ. وإِن كانَ جَمَاعَةً إِمَّا للتَّفرِقَةِ بَينَهما، وإِمَّا لِكرَاهةِ الجَمعِ بَينَ تَأنيثَينِ، لَو قَالُوا: (ثَلاثةُ نِسوَةٍ).

وثَانيهما: أَنَّ الأَصلَ [و٧٩] في هذه الأَعدَادِ أَن تكُونَ بِغَيرِ تَاءٍ؛ مِن جِهةِ أَنَّ تأنيثَها مَعنَويٌّ؛ ولِهذا فإِنَّك لَو سَمَّيتَ رَجُلًا بِـ(ثَلاثٍ) لَم يُصرَف؛ لِكونِها مُؤَنَّثَةً، فَجَرَى الحُكمُ في هذه الأَعدَادِ مَجرَى (هندٍ)، فكما لا يَجُوزُ إِدخالُ تَاءِ التَّأنيثِ عَلَى (هندٍ)، والمُرَادُ بِها المُؤَنَّثُ، فهكذا في هذه الأَعدَادِ إِذا أُرِيدَ بِها المُؤَنَّثُ، فإِذا استُعمِلَت في المُذَكَّرِ أَدخَلتَ التَّاءَ للتَّفرِقَةِ بَينَهما.

والاعتِبَارُ في تَذكيرِ العَدَدِ وتَأنيثِه إِنَّما هو عَلَى مُفَسِّرِه، ولَيسَ يَخلُو الحَالُ في ذَلِك إِمَّا أَن تَجتَمعَ مُفَسِّرَاتٌ، أَو يَنفَرِدَ مُفسِّرٌ وَاحِدٌ، [فإِن انفَرَدَ مُفسِّرٌ وَاحِدٌ][٤] فَحَالُه لا يَخلو: إِمَّا أَن يَكُونَ اسمًا أَو صِفةً:

- وإِن كانَ المُفسِّرُ اسمًا وَجَبَ التَّعويلُ عَلَى لَفظِه، فَتقُولُ عَلَى هذا: (عِندي ثَلاثَـةُ شُخُوصٍ) وأَنتَ تَقصِدُ النِّسوَةَ، فتأتي بِالتَّاءِ في (ثَلاثَـةٍ) لَمَّا كانَ الشَّخصُ مُذَكَّـرَ اللَّفظِ، و(عِندي ثَلاثُ أَعيُنٍ) وأَنتَ تُرِيدُ الرِّجَالَ، لَمَّا كانَت العَينُ مُؤَنَّـثَـةَ اللَّفظِ؛ ولِهذا تَقُولُ في تَصغيرِها: (عُيَينَةٌ).

---

(١) انظر رأي الفارسي في: المسائل المنثورة ٣٧٦.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٧٩١.

(٣) في ط: (مسبوق).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط.

- وإن كانَ المُفَسِّرُ صِفةً كانَ الاعتِبارُ بِالمَعنى دُونَ اللَّفظِ، فَتقُولُ عَلَى هذا: (هذه ثَلاثةُ رَبَعاتٍ) إذا كانَ المَقصُودُ بِه رجَالًا؛ لأَنَّ الرَّبعَةَ صِفةٌ، وهو مُعتَدِلُ القَامَةِ بَينَ الطَّويلِ والقَصيرِ، و(عِندي ثَلاثةُ دَوَابٍّ) إذا قَصَدتَ ذُكُورًا؛ مِن جِهةِ أَنَّ الدَّابَّـةَ صِفةٌ في الأَصلِ لِكُلِّ مَا يدِبُّ؛ ولِهذا قَالَ تَعالَى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ولَم يَقُل: (عَشرَةُ أَمثالِها) مَع أَنَّ المِثلَ مُذَكَّـرٌ، لَمَّا كانَ قَولُه: (عَشرُ أَمثَالِها) المَقصُودُ به الصِّفةُ؛ فلِهذا أَنَّثَ؛ حَملًا عَلَى مَعناه؛ لأَنَّ المَقصُودَ: مَن جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَه مِن المُضَاعَفَةِ عَشرُ أَمثَالِها.

وإن اجتَمعَ مُفَسِّرانِ، أَحَدُهما مُذَكَّـرٌ والآخَرُ مُؤَنَّثٌ، رَاعَيتَ في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ في العَدَدِ الأَسبَقَ مِنهما في الذِّكرِ، سَوَاءٌ تَأَخَّرَا عَن العَدَدِ أَو تَقَدَّما عَلَيه، أَو كانَ العَدَدُ مُتوَسِّطًا، فَتقُولُ إذا تأَخَّرَ عَن العَدَدِ: (لَه ثَلاثَةُ ذُكُورٍ مِن البَطِّ)، و(ثَلاثٌ مِن البَطِّ ذُكُورٌ)، وتَقُولُ إذا تَقَدَّمَ المَعدُودُ: (لَه ذُكُورٌ مِن البَطِّ ثَلاثةٌ)، و(لَه مِن البَطِّ ذُكُورٌ ثَلاثٌ)، وإن تَوَسَّطتَ العَدَدَ رَاعَيتَ الأَسبَقَ أَيضًا، فَتقُولُ: (لَه ذُكُورٌ ثَلاثةٌ مِن البَطِّ)، و(لَه مِن البَطِّ ثَلاثٌ ذُكُورٌ).

والتَّفرِقةُ بَينَ الاسمِ والصِّفَةِ حَيثُ كانَ التَّعويلُ في التَّذكيـرِ والتَّأنيثِ عَلى اللَّفظِ في الاسمِ، وعَلَى المعنى في الصِّفَةِ ظَاهِرَةٌ، وهو أَنَّ الاسمَ مُستَقِلٌّ بِنَفسِه غَيرَ تَابعٍ لِغَيرِه؛ فلِهذا رُوعيَ لَفظُه بِخِلافِ الصِّفَةِ [ظ٧٩] فإِنَّها تَابعَةٌ لِمَوصُوفِها، فالغَرضُ هو المَعنى مِنها؛ فلِهذا كانَ الاعتِبارُ فيها بِالمَعنى، فافتَرقا.

وإنَّما كانَ الاعتبارُ بالسَّبقِ عِندَ اجتِمَاعِ المُفَسِّرَينِ؛ مِن جِهةِ أَنَّ مَا قُدِّمَ فالمَقصُودُ بِه الاعتِناءُ لِمَزيدِ سَبقِه؛ فلهذا كانَ الكلامُ مَصرُوفًا إِلَيه.

فهذا مَا يَتعَلَّـقُ بِحُكمِ الأَعدَادِ مِن الوَاحِدِ إلى العَشَرةِ، فأَمَّا ذِكرُ مُمَيِّزِها فسَيأتي الكلامُ عَلَيه مَع غَيرِه مِن التَّمييزَاتِ في المَطلَبِ الثَّاني.

المَرتَبةُ الثَّانيةُ: بَيانُ الأَعشَارِ مِن (أحدَ عَشَرَ) إلى (تِسعَةٍ وتِسعينَ):

وإنَّما كانَ مَخصُوصًا بالأَعشَارِ؛ لَمَّا كانَ يَلي العَشَرَ مِن غَيرِ وَاسِطَةٍ، كمَا أَنَّ مَا قَبلَه يُقَالُ لَه: مَرتَبةُ الآحَادِ؛ لَمَّا كانَ يَلي الوَاحِدَ مِن غَيرِ فَصلٍ.

قَالَ الشَّيخُ: « **أَحَدَ عَشَرَ، اثنا عَشَرَ، إحدَى عَشرَةَ، اثنتا عَشرَةَ...** ».

يَجري[١] عَلَى وَجهينِ: مُركَّبٍ، ومُفرَدٍ[٢]، فهذانِ ضَربانِ:

الضَّربُ الأَوَّلُ مِنهما: مُركَّبٌ:

وهذا نَحوُ: (أَحَدَ عَشَرَ) إِلى (تِسعَةَ عَشَرَ) في المُذَكَّرِ، و(إِحدَى عَشرَةَ)، و(اثنَتا عَشرَةَ)، و(ثِنتا عَشرَةَ) في المُؤَنَّثِ.

فأَمَّا الوَاحِدُ والاثنانِ فيَجريانِ في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ مَجرَاهما قَبلَ التَّركيبِ، مِن غَيرِ مُخَالِفَةٍ، فَذَكَّرُوا[٣] مَع المُذَكَّرِ، وأَنَّثُوه[٤] مَع المُؤَنَّثِ؛ لأَنَّه هو هو، وأَجرَوا (عَشَرَ) فيهما مُجرَاها مَع أَخواتِها، مِن (ثَلاثَةَ عَشَرَ) إلى (تِسعَةَ عَشَرَ)، فَجَاؤُوا بالتَّاءِ مَع المُؤَنَّثِ، وطَرَحُوها في المُذَكَّرِ، فَقَالُوا: (أَحَدَ عَشَرَ)، و(اثنا عَشَرَ)، و(إِحدَى عَشرَةَ)، و(اثنتا عَشرَةَ).

وإِنَّما وَجَبَ إِجرَاؤُها مَع الوَاحِدِ والاثنَينِ مُجراها مَع (ثَلاثَةَ عَشَرَ) إِلى (تِسعَةَ عَشَرَ) مِن طَرحِها مَع المُذَكَّرِ، وإِثباتِها مَع المُؤَنَّثِ، فقالُوا: (أَحَدَ عَشَرَ)، (اثنا عَشَرَ)، و(إِحدَى عَشرَةَ) و(اثنَتا عَشرَةَ)؛ للعِلَّةِ الَّتي نُوضِّحُها بَعدَ هذا، خَلا أَنَّهم غَيَّرُوا (وَاحِدًا) إلى (أَحَدٍ)، و(وَاحِدَةً) إِلى (إِحدَى)؛ مَيلًا إِلى الخِفَّةِ، لَمَّا كانَ الكلامُ في المُرَكَّبِ.

قَولُه: « **(ثَلاثَةَ عَشَرَ) إِلى (تِسعَةَ عَشَرَ)، و(ثَلاثَ عَشرَةَ) إِلى (تِسعَ عَشرَةَ)** ».

أَرَادَ الشَّيخُ: إِنَهم قَالُوا في المُذَكَّرِ: (ثَلاثَةٌ)، وفي المُؤَنَّثِ: (ثَلاثٌ)؛ لأَنَّه كانَ

---

(١) في ط: (يجوز).
(٢) في ط: (مفرد ومركب).
(٣) في ط: (مذكر).
(٤) في ط: (مؤنث).

كذلك قَبلَ التَّركيبِ، فرُوعيَ بَعدَه؛ مِن جِهةِ أَنَّ المُفرَدَ أَصلُ المُرَكَّبِ[١]، وإنَّما انعَكسَ الأَمرُ في (عَشرَةٍ) فكانت بالتَّاءِ مَع المُؤنَّثِ، ومِن غَيرِ تَاءٍ مَع المُذكَّرِ، مِن (ثَلاثَةَ عَشرَ) إلى (تِسعَةَ عَشرَ)، نَقيضَ مَا كانَت عَلَيه في الإفرادِ، أَعني: (عَشرَ) مِن جِهةِ أَنَّهم كرِهوا أَن يَقولُوا في المُذكَّرِ: (ثَلاثَةَ عَشرةَ) فيَجمَعُوا بَينَ تَأنيثَينِ، فيما هو كالكلِمَةِ الوَاحِدَةِ بَعدَ امتِزَاجِهما، وكرِهوا أيضًا في المُؤنَّثِ أَن يَقُولُوا[٢]: (ثَلاثَ عَشرَ) عَلَى مَا كانَ عَلَيه [و٨٠] في الإفرَادِ قَبلَ التَّركيبِ؛ لِزَوالِ المَانعِ من التَّأنيثِ، مَع كونِ العَشرَةِ جَماعَةً؛ لأنَّه كانَ القيَاسُ أَن يَقُولُوا في المُؤنَّثِ: (عَشرَةٌ) في حَالِ الإفرَادِ، ولكنَّهم رَاعَوا التَّفرقةَ بَينَ العَدَدِ في المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ، فلمَّا وَقَعَ الفَرقُ هاهنا بَينَهما بالتَّأنيثِ في (ثَلاثَةٍ)، كما سَبَقَ تَقريرُه أَدخَلُوا التَّاءَ في (عَشرَةٍ) التِزَامًا لِمَا كانَ هو الأَصلَ فيه.

ولَو قيلَ: كُلّ ما حَصَلَ مِن التَّغييرِ في العَدَدِ المُرَكَّبِ لَمَّا قد كانَ تَقَرَّرَ في العَدَدِ المُفرَدِ فإنَّما كانَ ذلك من أجلِ أَنَّ التَّركيبَ يُخَالِفُ حَالُه حَالَ الإِفرَادِ في جَميعِ الحَقَائقِ لكانَ جَيِّدًا في التَّعليلِ.

قَولُه: « **وتَميمٌ تكسِرُ الشِّينَ مِن (عَشرَةٍ) في المُؤنَّثِ** ».

واعلَم أَنَّ ما هذا حَالُه ففيه لُغَاتٌ ثَلاثٌ:

اللُّغَةُ الأُولى: وهي الكثيرَةُ المُطَّرِدَةُ، وهي إسكانُ الشِّينِ مِن (عَشرَةٍ)، وهذه لُغَةُ أَهلِ الحجَازِ[٣]، وعَلَيها وَرَدَ التَّنزيلُ، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠]، وإنَّما فَعَلُوا ذلك مِن أَجلِ تَوَالي الحَرَكاتِ؛ فلهذا خَفَّفُوه بالإِسكانِ.

---

(١) في ط: (للمركب).

(٢) بعده في الأصل: (في المذكر).

(٣) انظر لغة الحجاز في: علل النحو ٤٩٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٢٥، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٥٨.

اللُّغةُ الثَّانيةُ: كسرُ الشِّينِ مِن (عَشِرَةٍ)، وهذه هي لُغةُ بَني تَميمٍ(١)، والوَجه في ذلك لَهم هو أنَّهم كرِهوا تَوالي أربَعِ فَتحَاتٍ فيما هو كالكلِمَةِ الَواحِدَةِ، مَع الامتِزَاجِ بِمَا فيه فَتحَةٌ، ولا يَلزَمُ ذلك في (ثَلاثَةَ عشَرَ) إلى (تِسعَةَ عشَرَ)؛ إذ لَيسَ في (عَشرٍ) أربَعُ مُتَحَركاتٍ، ولا يَلزَمُ ذلك في (عَشرَةٍ) مُفرَدَةً؛ إذ لَم تَمتَزج بِمَا فيه فَتحَةٌ، فَعَدَلُوا إلى الكسرَةِ مِن أَجلِ ذلِك، وهذه اللُّغةُ مَشرُوطةٌ بِأُمُورٍ ثَلاثَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا: فبِأَن تكُونَ العَشرَةُ في المُرَكَّبِ دُونَ المُفرَدِ؛ مِن أَجلِ أَنَّ المُفرَدَ خَفيفٌ، فلا يَحتَاجُ إلى تَعديلِ الكسرَةِ.

وأَمَّا ثَانيًا: فبِأَن تكُونَ في عَدَدِ المُؤَنَّثِ دُونَ المُذَكَّرِ؛ لأنَّه يِزدَادُ ثِقَلًا بِالتَّاءِ، وهي لا تَحصُلُ إلَّا في المُؤَنَّثِ.

وأَما ثَالِثًا: فبِأَن تكُونَ في (ثَلاثَ عَشرَةَ) إلى (تِسعَ عَشرَةَ)، فيَخرُجُ عَن هذا (إِحدَى عَشرَةَ)، و(اثنتا عَشرَةَ)، فإنَّهم لا يَكسِرُونَ الشِّينَ فيهما، ومَا ذاك إلَّا مِن أَجلِ أنَّهم مَا فَعَلُوا ذلك إلَّا مِن أَجلِ تَوَالي الفَتحاتِ، وهذا إنَّما يَحصُلُ فيما ذَكرناه دُونَ غَيرِه مِن أَسماءِ العَدَدِ؛ فَلِهذا كانَ مَقصُورًا عَلَيه.

وكانَ مِن حَقِّ الشَّيخ أَن يُشيرَ إِلَيه في الأُمِّ، وقَد أَشَارَ إِلَيه في الشَّرحِ(٢).

اللُّغةُ الثَّالِثةُ: فَتحُ الشِّينِ مِن (عَشرَةٍ)، وهذه مَحكيَّةٌ عَن بَعضِ العرَبِ(٣)، وعَلَى هذا وَرَدَت قِرَاءَةُ الأَعمَشِ: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠](٤).

فأَمَّا المُرَكَّبُ في المُذَكَّرِ ففيه لُغتَانِ:

---

(١) انظر لغة تميم في: علل النحو ٤٩٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٢٥، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٥٨.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٧٩٢.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٢٥. وهي لغة أخرى لتميم في المقاصد الشافية ٦/ ٢٥٩.

(٤) مختصر ابن خالويه ١٣.

اللُّغَةُ الأُولى: وهي المَشهورَةُ المَقرُوءُ بِها في السَّبعَةِ، وهي تَحريكُ العَينِ مِن (عَشرٍ) في قَولِه تَعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وكأَنَّهم رَاعَوا حَرَكَةَ العَينِ في الإِفرَادِ قَبلَ تَركيبِه.

اللُّغةُ الثَّانيةُ: إِسكانُها فِرَارًا مِن تَوَالي الحَرَكاتِ، وهي مَأثورةٌ عَن يَزيدِ بنِ [ظ٨٠] القَعقاعِ[١]، و(اثنا عَشَرَ)[٢] في قَولِه تَعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] بإِسكانِ العَينِ أَيضًا؛ لِما ذَكرناه.

قَولُه: « **وفي ثَماني عَشرَةَ فَتحُ اليَاءِ** ».

اعلَم أَنَّ (ثَماني) إِذا كانَ مُركَّبًا مَع (عَشرٍ) في المُؤَنَّثِ فَفيه لُغاتٌ أَربَعٌ:

أَوَّلُها: إِثباتُ اليَاءِ وفَتحُها، وهذه هي المُطَّرِدَةُ الكثيرَةُ؛ مِن جِهةِ أَنَّ الفَتحَةَ خَفيفةٌ، فوَجَبَ إِثبَاتُها، ولا وَجه يُوجِبُ حَذفَ اليَاءِ.

وثَانيها: إِثبَاتُ اليَاءِ وسُكُونُها، وإِنَّما جَازَ إِسكانُها مِن أَجلِ التَّركيبِ، وإِذا جَازَ تَخفيفُ: (أَعطِ القَوسَ بَاريها)[٣]، وقَولِه:

٢٦٩ - يَـا دَارَ هِـنـدٍ عَـفَـت إِلَّا أَثَـافيهـا ....[٤]

---

(١) أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وُلِد قبل الهجرة بثلاث سنين. توفي بالطائف وقد كف بصره سنة ثمانٍ وستين وصلى عليه محمد ابن الحنفية. انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٤٢٦.

(٢) إسكان العين مرويٌّ عن أبي جعفر ونافع وطلحة بن سليمان في المحتسب ١/ ٣٣٢، وانظر: تفسير البحر المحيط ٥/ ٢٨١.

(٣) من أمثال العرب. انظر: المستقصى ١/ ٢٤٧، وجمهرة الأمثال ١/ ٧٦.

(٤) صدر بيت من البسيط عجزه:

.... بيـن الـطـويِّ فـصاراتٍ فـواديـهـا

وهو للحطيئة في ديوانه ٢٧٩، وابن السيرافي ٢/ ٢٧٦، ولبعض السعديين في سيبويه ٣/ ٣٠٦، وشرح السيرافي ٤/ ٧١، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٠٨، ٢/ ٢٩٣، والمفصل ٥٣٥، وسفر السعادة ٢/ ٨٣٦، والكناش ٢/ ٢٨٩.

مَع كونِه مُفرَدًا فتَخفيفُها[١] مَع التَّركيبِ أَحَقُّ.

وثَالِثُها: حَذفُ اليَاءِ مَع كسرِ النُّونِ، والوَجه لَهم في ذلِك هو أَنَّ الكسرَةَ تَدُلُّ عَلَيها؛ فلهذا أَقدَمُوا عَلَى حَذفِها.

ورَابعُها: حَذفُها مَع فَتحِ النُّونِ، وهذه قَليلةٌ، وذلِك أَنَّ الوَجه بَقَاءُ الكسرَةِ؛ دَلالةً عَلَى اليَاءِ، كما جَازَ في نَحوِ: (يَا غُلامِ)، لكنَّهم اغتَفرُوا فَتحَها مِن أَجلِ التَّركيبِ، لَمَّا زَادَ ثِقَلًا، فجُعِلَ مَكانَ [الكسرَةِ][٢] الفَتحَةُ[٣]، وأَنشَدَ النُّحَاةُ عَلَى هذه اللُّغةِ:

٢٧٠ - ولَـقَـد شَـرِبتُ ثَمَانيًـا وثَمَانـيـا ... وثمـانَ عَـشـرَةَ واثنـتَـيـنِ وأربَـعَـا[٤]

وهاهنا لُغةٌ خَامِسَةٌ لَم يَذكُرها الشَّيخُ، وهي أَنَّ بَعضَ العَرَبِ يَجعَلُ نُونَ (ثَمانِ) في الإِفرَادِ حَرفَ إِعرَابٍ، ويُعرِبُونَه بِسَائِرِ الحَرَكاتِ[٥]، قالَ الرَّاجِزُ:

٢٧١ - لَـهـا ثَـنَـايـا أَربَـعٌ حِـسَـانُ
وَأَربَـعٌ فَـثَـغـرُهـا ثَـمَـانُ[٦]

فتَحذِفُ العَجُزَ حَذفًا مِن غَيرِ دَلالَةٍ عَلَيه، كمَا جَاءَت القِرَاءَةُ في غَيرِ السَّبعَةِ

---

(١) في الأصل: (فتخفيها).

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٣) في ط: (فتحة).

(٤) البيت من الكامل، وهو للأعشى في درة الغواص ١٤٤، وتوجيه اللمع ٤٣٩، وسفر السعادة ٢/ ٧٦٧، واللسان (ثمن)، والقاموس المحيط (ثمن)، وتاج العروس (ثمن)، وليس في ديوانه، وهو لأعشى بكر في المقاصد الشافية ٥/ ٦٠٨، وهو بلا نسبة في الصحاح (ثمن)، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٩، والتذييل ١/ ٢٦٣، ٩/ ٣٢٧، وتمهيد القواعد ١/ ٣٣٢.

(٥) انظر هذه اللغة في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٤، وشرح الرضي ٣/ ٢٩٩، والتذييل ٩/ ٣٢٨.

(٦) البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في المقتصد ٢/ ١٠٣٠، والمحكم ٥/ ٤٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٤، وشرح الرضي ٣/ ٢٩٩، والمساعد ٢/ ٨٣، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٣٢، وتعليق الفرائد ٧/ ٤٦، والنجم الثاقب ٢/ ٧٨٠، والأشموني ٣/ ٣٢٦، وخزانة الأدب ٧/ ٣٤٠.

في قَولِه تَعالى: ﴿وَلَهُ الجَوارُ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] بِرَفعِ الرَّاءِ مِن ﴿ٱلْجَوَارِ﴾[1]، وهو مَعدُودٌ في الآحَادِ.

فَلَم يُشِرِ الشَّيخُ إلى لُغَةِ الكسرِ مَع حَذفِ النُّونِ في (ثَماني)، وقَد ذَكرناه.

ولَم يُعرَب مِن هذه المُركَّباتِ إلَّا (اثنا عَشرَ)، و(اثنتا عَشرَةَ) مِن جِهةِ أنَّـه مُثنًّى، وجُعِلَ (عَشرٌ) عِوَضًا عَن النُّونِ. ولَم يَذكُره الشَّيخُ هاهنا استِغناءً بِمَا ذَكرَه في المُركَّباتِ، فأَغنى عَن الإعَادَةِ.

و(**بِضعٌ**)، و(**بِضعَـةٌ**) بِمَنزِلَةِ: (تِسعٍ) و(تِسعَةٍ) للمُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ، تُستَعمَلُ في (ثلاثةٍ) إلى (تِسعةٍ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٤]، تَقُولُ: (أَقَمتُ بِضعَ أيَّامٍ)، و(بِضعَةَ أيَّامٍ)، وهو مُعرَبٌ؛ إذ لا وَجه يَقتَضي بِناءَه، بِمَنزِلَةِ: (تِسعٍ)، و(تِسعَةٍ).

الـضَّربُ الثَّاني: في مُفرَدِ الأَعشَارِ:

قَالَ الشَّيخُ: « **عِشرُونَ وأَخَواتُها** » [و٨١].

واعلَم أنَّه لَمَّا فَرَغَ مِن ذِكرِ المُرَكَّبِ في المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ أَردَفَه بِمَا فَوقَه مِن العَدَدِ، وهو (عِشرُونَ) وأَخَواتُه، يَعني: (ثَلاثينَ)، و(أَربَعينَ) إلى (تِسعينَ)، فهو فيهما بَلَفظٍ وَاحِدٍ، تَقُولُ فيه: (عِشرُونَ رَجُلًا)، و(ثَمانُونَ امرَأَةً).

وإنَّما وَجَبَ ذلِك مِن أَجلِ أَنَّ (عِشرينَ) لَيسَ جَمعًا لِـ(عَشرَةٍ)، فَيَختَلِفُ حَالُه؛ لأنَّه لَو كانَ جَمعًا لِـ(عَشرَةٍ) لَوَجَبَ فَتحُ العَينِ، ولَـكانَ يَلزَمُ في (الثَّلاثينَ) أَن يَكُونَ (عِشرينَ)، وإنَّما هو اسمٌ مَوضُوعٌ بِـإزَاءِ العَشرَتَينِ.

وإنَّما كُسِرَت عَينُه مِن أَجلِ أَنَّه اسمٌ لعَشرتَينِ، كما أَنَّ (اثنَينِ) مَوضُوعٌ لِمُفرَدَينِ، فكما كُسِرَت الهمزَةُ في (اثنَينِ) فهكذا من (عِشرينَ).

---

(١) القراءة برفع الراء مروية عن ابن مسعود وعن عبد الوارث عن أبي عمرو والحسن. انظر: مختصر ابن خالويه ١٤٩-١٥٠.

قَولُه: « **أَحَدٌ وعِشرُونَ** ».

يُريدُ: إنَّك إذا صِرتَ إلى المُذَكَّرِ مَا بينَ العُقُودِ فإنَّك تَقُولُ: (أَحَدٌ وعِشرُونَ) للمُذَكَّرِ، و(إحدى وعِشرُونَ) في المُؤنَّثِ، فغيَّـرُوا لَفظَ الوَاحِدِ إلى (أَحَدٍ)، ولَفظَ (وَاحِدَةٍ) إلى (إحدَى) مِن (أَحَدَ عَشرَ) إلى (أَحَدٍ وتِسعينَ) في جَميعَ الأَعدَادِ المُنيفَةِ عَلَى العَشرَاتِ، وسَبَبُ التَّغييرِ في ذلك هو مَا ذَكرناه من التَّركيبِ، فإنَّه يَحدُثُ[1] فيه مَا لا يَحدُثُ في المُفرَدَاتِ.

قَولُه: « **ثُمَّ بالعَطفِ على مَا تَقدَّمَ إلى تِسعَةٍ وتِسعينَ** »

[أَرادَ: إنَّك تَأخُذُ المُفرَدَ مِن العَشرَاتِ بِلَفظِ مَا تَقَدَّمَ، وتَعطِفُ عَلَيه أَلفَاظَ العُقُودِ إلى تسعَةٍ وتِسعينَ][2] فتَقولُ: (اثنانِ وعِشرُونَ)، و(اثنَتانِ وعِشرُونَ) إلى (اثنَينِ وتِسعينَ)، و(اثنتَينِ وتِسعينَ). و(ثَلاثةٌ وعِشرُونَ) و(ثَلاثٌ وعِشرُونَ) إلى (ثَلاثَةٍ وتِسعينَ) و(ثَلاثٍ وتِسعينَ) حَتَّى تَنتَهي إلى (تِسعَةٍ وتِسعينَ).

وإنَّما وَجَبَ إعرَابُه بِالحُرُوفِ لَمَّا كانَ مُشبِهًا لجَمعِ السَّلامَةِ، فأُعرِبَ بإعرَابِه، وهذه الأَعدَادُ إنَّما تكُونُ مُعرَبةً إذا حَصَلَ فيها العَقدُ والتَّركيبُ، فتَقُولُ فيها: (هذه عَشرَةٌ) و(إحدَى عَشرَةَ)، فأَمَّا إذا عَدَدتَ تَعديدًا، نَحوُ: (عِشرونَ)[3]، (ثَلاثُونَ)، (أَربَعُونَ) فإنَّها مَبنيَّـةٌ، كمَا تَقُولُ: (زَيدٌ، عَمرٌو، بَكرٌ) لِفَقدِ التَّركيبِ عَنها الَّذي هو سَبَبُ الإعرَابِ.

واللَّه المُوفِّقُ.

فيَنحَلُّ مِن مَجمُوعِ مَا ذَكرناه أَنَّ هذه الأَعدَادَ بالإِضَافَةِ إلى تَذكيرِها وتأنيـثِها عَلَى أَربَعَةِ أَوجُهٍ:

---

(١) في الأصل: (يحذف).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (عشرين).

أَوَّلُها: أَن تكُونَ جَاريةً عَلَى الأَقِيسَةِ المُطَّرِدَةِ في تَذكيرِ [المُذَكَّرِ وتَأنيثِ][1] المُؤَنَّثِ، وهذا نَحوُ: (وَاحِدٌ)، (اثنانِ)، (واحِدَةٌ)، (اثنَتانِ)، و(ثِنتانِ)، و(إِحدَى عَشرَةَ)، و(اثنَتا عَشرَةَ)، و(أَحَدَ عَشَرَ)، و(اثنا عَشَرَ).

وثَانيها: أَن تكُونَ مُخَالِفَةً للقِيَاسِ، وهذا نَحوُ: (ثَلاثٍ) إِلى (عَشرٍ)، و(ثَلاثَةٍ) إِلى (عَشرَةٍ)، فإِنَّ تَاءَ التَّأنيثِ تَثبُتُ مَع المُذَكَّرِ، وتَسقُطُ مَع المُؤَنَّثِ [ظ٨١]، والوَجه فيه مَا قَرَّرناه مِن قَبلُ.

وثَالِثُها: جَريُها عَلَى القِيَاسِ، فَيَجِبُ إِثبَاتُها مَع المُؤَنَّثِ، وحَذفُها مَع المُذَكَّرِ، وهذا نَحوُ: (عَشرٍ) في المُرَكَّبِ مِن الأَعدَادِ، فإِنَّها بَعدَ تَركيبِها جَرَت عَلَى القِيَاسِ المُطَّرِدِ، فقُلتَ في المُؤنَّثِ: (ثَلاثَ عَشرَةَ) إِلى (تِسعَ عَشرَةَ)، فأَثبَتَّها في (عَشرَةٍ)، وطَرَحتَها مَع المُذَكَّرِ، فقُلتَ: (ثَلاثَـةَ عَشَرَ) إِلى (تِسعَةَ عَشَرَ).

ورَابعُها: أَن تكُونَ جَارِيَةً عَلَى جِهةِ الاستِوَاءِ مَع المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، وهذا نَحوُ: (عِشرينَ) إِلى (تِسعينَ) مِن غَيرِ مُخَالَفَةٍ، عَلَى جِهةِ التَّغليبِ.

المَرتَبةُ الثَّالِثةُ: في بَيانِ (المِئينَ) مِن الأَعدَادِ:

فـ(المَائةُ) عَقدٌ لعَشرِ عَشَرَاتٍ، وأَصلُها (مِئي) عَلَى مِثَالِ (معي)، فعَينُها همزَةٌ، ولامُها يَاءٌ، فحُذِفَت اللَّامُ عَلَى جِهةِ التَّخفيفِ، وعُوِّضَ عَنها الهاءُ، كمَا عُوِّضَ في: (ثُبةٍ)، و(عِزَةٍ)[2]، وأَصلُها: (ثُـبو)، و(عِزَو).

قَالَ الشَّيخُ[3]: « فإذا تَعدَّيتَ إِلى تِسعَةٍ وتِسعينَ قُلتَ: مَائةٌ ». ويَستَوي فيها المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ، فَتقُولُ: (مَائةُ رَجُلٍ)، و(مَائةُ امرَأةٍ)، و(مَائِتا رَجُلٍ)، و(مَائِتا امرَأةٍ)، « **ثُمَّ بِالعَطفِ عَلَى مَا تَقدَّمَ** » يَعني: إِنَّك إِذا جَاوَزتَ المائةَ فإِنَّك تَستَعمِلُ مَا زَادَ عَلَيها

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط.

(٢) في ط: (وغيرها).

(٣) شرح المقدمة الكافية ٧٩٣.

عَلَى مَا عرفتَ مِن (وَاحِدٍ) إلى (تِسعَةٍ وتِسعينَ)، وتَعطِفُه عَلَى (المائةِ)، فتَقُولُ: (مَائةٌ وَواحِدٌ)، و(مَائةٌ واثنانِ)، (مَائةٌ وثَلاثةُ رجَالٍ)، (مَائةٌ وثَلاثُ نِسوَةٍ)، وهكذا تَستَعمِلُ مَا دُونَ (المائةِ) عَلَى مَا تَقرَّرَ مِن التَّذكيرِ والتَّأنيثِ الَّذي أَصَّلناه مِن قَبلُ، إلى أَن تَصِلَ إلى (المائتين)، ثُمَّ تَستعمِلُ مَا دُونَ (المائتين)[1] عَلَى مَا قرَّرناه إلى أن تَصِلَ (ثلاثمائةٍ)[2]، وهكذا تَفعَلُ حَتَّى تَبلُغَ الألفَ، وسَيأتي تَقريرُ الأُلوفِ.

وفي جَمعِ (المَائةِ) ثَلاثُ لُغَاتٍ:

اللُّغَةُ الأُولَى: بالوَاوِ والنُّونِ، وباليَاءِ والنُّونِ، فتُعرِبُها بِالحَرفِ، عَلَى حَدِّ (ثِبُونَ)، و(عِزُونَ)، فتَقُولُ فيها: (مِئونَ) بِكسرِ الميمِ، وبَعضُ العرَبِ [بِضَمِّها، ومِن العرَبِ مَن][3] يَجعَلُ الإعرَابَ في النُّونِ، على حَدِّ (سِنينٍ)، وتَلزَمُ الياءُ عِندَ ذاك، فقالوا: (مِئينٌ) بالتَّنوينِ ورَفع النُّونِ، ثُمَّ لَه تَوجيهانِ:

التَّوجيه الأَوَّلُ: أَنَّه يكُونُ وَزنُه (فعلينٌ)، مِثلُ: (غِسلينٍ)، وهذا شَيءٌ يُحكى عَن أَبي سَعيدٍ الأخفَشِ[4]، وضُعِّفَ بِأَنَّه كانَ يَلزَمُ فيه أَن يُقَالَ: (مِئيينٌ) حَتَّى يُمَاثِلَ (غِسلينٌ)، ولَيسَ مُماثِلًا في الزِّنةِ.

التَّوجيه الثَّاني: أَنَّ وَزنَه يَكُونُ (فعيلًا)[5]، كُسِرَت الفَاءُ إتباعًا لِما بَعدَها، وأصلُه (مِئيٌّ) و(مُئيٌّ) بِكسرِ [و٨٢] الميمِ وضَمِّها، مِثلُ: (عِصيٌّ)، و(عُصيٌّ)، لكنَّهم أَبدَلُوا مِن أَحَدِ اليَائينِ نُونًا، فقالُوا: (مِئينَ).

اللُّغةُ الثَّانيةُ: (مِئاتٌ) على مِثَالِ: (معَاتٍ)، وأَصلُه: (مِئيَاتٌ)، فَطَرَحُوا لامَه،

---

(١) في ط: (المائة).

(٢) في ط: (المائتين).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط.

(٤) انظر رأيه في: الأصول ٣/ ٣٢٩، والصحاح (مأى).

(٥) في الأصل وط: (فعيل) وكذا يقتضي السياق.

وهي ياءٌ، كما قَالُوا: (ثُباتٌ)، و(عِزَاتٌ).

اللُّغةُ الثَّالِثةُ: (المِئي)، قالَ الشَّاعِرُ:

٢٧٢ - وحَاتِمُ الطَّائيُّ وَهَّابُ المِئي[1]

وقالَ مُزَرِّدٌ[2]:

٢٧٣ - ومَا زَوَّدُوني غيرَ سَحقِ عِمَامَةٍ وخَمسِ مِئيٍّ مِنها قَسيٌّ وزَائِفُ[3]

وفيه قَولانِ:

أَحَدُهما: أنَّه جَمعٌ بِطَرحِ التَّاءِ عَلَى حَدِّ: (تَمرَةٍ) و(تَمرٍ)، وهذا شَيءٌ يُحكى عَن يُونسَ بنِ حَبيبٍ النَّحويِّ[4]، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّه لَو أَرَادَ[5] ذلِك لَقَالَ فيه: (مِئًى) عَلَى مِثَالِ: (معًى)، كمَا يُقَالُ: (لِثَةٌ) و(لِثًى)، وفي جَمعِ (ثِبَةٍ) : (ثُبًى)؛ لأنَّه [لا][6] يُخَالِفُ الوَاحِدَ إلاَّ في طَرحِ التَّاءِ، لا غيرُ.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لقُصيٍّ بن كلاب بن مرة في المقاصد النحوية ٤/ ٢٠٨٥، وهو لامرأة تفتخر بأخوالها في شرح شواهد الشافية ٤/ ١٦٣، وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٢٣٧، والأصول ٣/ ٣٢٩، ٣٣٢، وشرح السيرافي ٢/ ٩٧، والحجة للفارسي ٤/ ١٨٥، والخصائص ١/ ٣١١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤، وعلل النحو ٥١٠، والمحكم ٣/ ٤٢٨، والمخصص ٥/ ١٩٩، والإنصاف ٢/ ٦٦٣، وشرح الرضي ٣/ ٣٠٣، ٣٧٩.

(٢) هو مزرِّد بن ضرار بن حرملة الذبياني الغطفاني، فارس شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، ويقال: اسمه « يزيد » وغلب عليه لقبه، وهو أخو الشمَّاخ الأكبر، كان هجَّاءً في الجاهلية. (ترجمته في: الإصابة ٦/ ٨٥، والأعلام ٧/ ٢١١-٢١٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لمزرد أخي الشمَّاخ في تهذيب اللغة ١٥/ ٤٤٣، وإصلاح المنطق ٣٠٠، إسفار الفصيح ٢/ ٨٥٦، والصحاح (مأى)، والمحكم ٢/ ٥٦٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥١٦، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٢/ ٨٢٢، والحجة للفارسي ٣/ ٢١٧، والمرتجل ٢٦٧.

(٤) انظر رأيه في: الأصول ٣/ ٣٢٩، والصحاح (مأى)، وشرح الرضي ٣/ ٣٠٣.

(٥) كذا في ط، وفي الأصل: (أرادوا).

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط.

وثَانيهما: أنَّه مَحذُوفٌ مُرَخَّمٌ، وهذا قَولُ الأَخفَشِ[١]، فكانَ أَصلُه: (مئينَ)، كما تَقَدَّمَ، لكنَّها طُرِحَت النُّونُ مِنه عَلَى جِهةِ التَّخفيفِ.

المَرتَبةُ الرَّابعةُ: في بَيانِ الألُوفِ مِن الأَعدَادِ:

والأَلفُ مُذكَّرٌ[٢]، وهو عِبَارَةٌ عَن عَشرِ مِئَاتٍ، كما كانَت المائةُ عِبَارَةً عَن عَشرِ عَشَرَاتٍ، تَجري بِأنواعِ الإعرابِ كُلِّها، فيُقَالُ فيه: (أَلفٌ)، و(أَلفانِ)، و(ثَلاثةُ آلافٍ)، و(أَربَعةٌ) إلى (عَشرَةِ آلافٍ)، وهو نِهايةُ الأَعدَادِ.

ثُمَّ تَستَعمِلُ التَّكريرَ في ذلِك كُلِّه[٣]، فَتقُولُ: (أَحَدَ عَشَرَ أَلفًا)، و(عِشرُونَ أَلفًا) إلى (تِسعَةٍ وتِسعينَ). ثُمَّ تستَعمِلُ المائةَ فيه، فتَقُولُ: (مَائةُ أَلفٍ)، (مائتا أَلفٍ).

* * *

(١) انظر رأيه في: الأصول ٣/ ٣٢٩، والصحاح (مأى)، وشرح الرضي ٣/ ٣٠٣.

(٢) في الأصل وط: (منكر) وكذا يقتضي السياق.

(٣) قوله: (كله) ليس في ط.

[تَعريفُ الأعدادِ]

فأَمَّا تَعريفُ الأَعدَادِ فإِنَّه يَجري عَلَى قِياسِ الأَسماءِ.

فالوَاحِدُ والاثنانِ يَجـري[١] فيهما تَعريـفُ الإضَافَـةِ، فَتقُولُ: (وَاحِـدُ القَومِ)، و(اثناك)، و(اثنا الرِّجالِ).

وأَمَّا تَعريفُ الثَّلاثَةِ إِلى العَشرَةِ فهو يَجري عَلَى أَوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

أَوَّلُها: جَائِـزَةٌ باتِّفاقٍ، وهي: (ثَلاثَةُ الأَثْـوَابِ)، و(عَشرَةُ الدَّراهمِ)، وإِن عَرَّفتها باللَّامِ جَازَ ذلِك، فتَقُولُ: (العَشرَةُ)، و(الخَمسَةُ).

وثَانيها: مُمتَنِعَةٌ باتِّفاقٍ، وهو إِضَافةُ صَريحِ المَعرِفَـةِ إِلى صَريحِ النَّـكرَةِ، كقَولك: (الثَّلاثَـةُ أَثوَابٍ)، و(العَشرَةُ دَراهمَ)، كما لا يُـقَـالُ: (الغُلامُ رَجُلٍ).

وثَالِثُها: تَعريفُهما جَميعًا باللَّامِ، فتَقُولُ: (العَشرَةُ الدَّراهمِ)، و(الخَمسَةُ الأثوابِ). فالَّذي عَلَيه جَماهيرُ البَصريِّينَ كالخَليلِ وسيبَوَيه والمُبَرِّدِ والمَازِنيِّ أَنَّها غَيرُ جَائِزَةٍ؛ لأَنَّه قَد تَعرَّفَ بالإِضَافَةِ إِلى المَعرِفَةِ، فلا حَاجَةَ إِلى تَعريفِه باللَّامِ، وزَعَمَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ وغَيرُهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ أَنَّ[٢] ذلِك جَائِزٌ تَشبيهًا لَه بِـ(الحَسَنِ [ظ٨٢] الوَجه)[٣]، وهذا فاسِدٌ؛ لأَنَّ الإِضَافةَ في: (الحَسَنِ الوَجه) إِضَافةٌ لَفظيَّـةٌ،

---

(١) في ط: (يجري مجرى). (٢) في ط: (إلى أن).

(٣) للنحاة في تعريف الأعداد المفردة المضافة نحو الثلاثة إلى العشرة، والمائة والألف، و لهم فيه رأيان:

الأول: رأي البصريين، وهو أنَّ تعريف الأعداد المضافة على قياس تعريف الأسماء المضافة، وهو تجريد الأول عن اللام وتعريف الثاني باللام وإسناده إليه، فتقول: خمسة الدراهم وعشرة الأثواب.

والثاني: رأي الكوفيين، وهو جواز إدخال اللام على الأول والثاني، فيقال: الخمسة الأثوابِ والعشر الجواري بالجر، واحتجوا بالقياس على الصفة المشبهة في نحو : (الحسن الوجه).

انظر المسألة في: إصلاح المنطق ٣٠٢، والتكملة ٢٧٦، ومجالس ثعلب ٥٩٠، وابن يعيش ٢/ ١٢١، والمحصول ٩٣٤، وشـرح الرضي ٢/ ١٤٧، وشـرح التسهيـل لابـن مـالك ٢/ ٤٠٨، والأشموني ١/ ١٧٥، والمحرر ١/ ٣٥٤، والهمع ٣/ ٢٥٩.

وهي في الأعدَادِ إِضَافـةٌ مَعنَويَّـةٌ، فلا يُقَاسُ أَحَدُهما عَلَى الآخَرِ.

وإن كانَ العَدَدُ مُـرَكَّـبًا ففيه مَذاهبُ ثَلاثةٌ[1]:

أَوَّلُها: تَعريفُ الأَوَّلِ، فَتقُولُ فيه: (الأَحَدَ عَشَرَ دِرهمًا)، و(الخَمسَ عَشْرَةَ جَاريةً)؛ لأَنَّهما قَد صَارَا بِمَنزِلَةِ اسمٍ وَاحِدٍ؛ فلِهذا كانَ تَعريفُهما وَاحِدًا، وهذا هو رأيُ أَهلِ التَّحقيقِ مِن البَصريِّينَ، كالخَليلِ وسيبَوَيه، وغَيرِهما.

وثَانيها: تَعريفُ الاسمَينِ جَميعًا، فَتقُولُ فيه: (الأَحَدَ العَشَرَ دِرهمًا)، و(الخَمسَ العَشرَةَ جَاريَةً)؛ لأَنَّ أَحَدَهما في الحَقيقَةِ مُنفَصِلٌ عَن الآخَرِ، كأَنَّك قُلتَ: الوَاحِدُ والعَشَرةُ، والخَمسُ والعَشرُ جَاريَةً، وهذا هو رأيُ الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ، وإِلَيه ذَهبَ الأَخفَشُ مِن البَصريِّين.

وثَالِثها: تَعريفُ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ، فتَقُولُ فيه: (الأَحَدَ العَشَرَ الدِّرهمَ)، و(الخَمسَ العَشَرَ الجَاريَةَ)، وهذا شَيءٌ يُحكى عَن بَعضِ الكُتَّابِ، وهذا فَاسِدٌ؛ فإِنَّ الدِّرهمَ إِنَّما وَرَدَ عَلَى جِهةِ التَّمييزِ للعَدَدِ، ومِن حَقِّه أَن يكُونَ نكِرَةً؛ إذ لا فَائِدَةَ في تَعريـفِه، كمَا سَبقَ تَقريرُه. وهذا لا يُشبِه مَقَالةَ الكِسَائيِّ والأَخفَشِ؛ مِن جِهةِ أَنَّ لِمَا ذَكرُوه وَجهًا في القِيَاسِ؛ لأَنَّ الاسمَينِ في الحَقيقَةِ مُنفَصِلان[2]، كما أَشَرنا إِلَيه.

---

(١) في تعريف العدد المركب نحو (أحد عشر) و(تسع عشرة) ثلاثة مذاهب:

الأول: تعريف العدد الأول، فتقول: (الأحد عشر درهمًا) و(الخمس عشرة جارية)، وهو رأي البصريين.

الثاني: تعريف الاثنين فتقول: (الأحد العشر درهمًا) و(الخمس العشرة جارية)، وهو رأي الكوفيين والأخفش.

الثالث: تعريف الأسماء الثلاثة فتقول: (الأحد العشر الدرهم) ونسبه ابن إياز إلى الكوفيين.

انظر المسألـة في: التكملة ٢٧٥، والصحـاح (أحد)، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣١٢، والإنصـاف ١/ ٣١٢، والتبيين ٤٣٤، والعدد في اللغة ٦٤-٦٥، والمخصص ٥/ ٢١٠، والمحصول ٢/ ٩٣٦، وشـرح الرضي ٣/ ٣١٠، وشـرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٦، وشـرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٧، والمحرر ١/ ٣٥٤، والأشموني ١/ ١٧٥.

(٢) في الأصل: (منفصلات) وكذا في ط.

فأَمَّا تَعريفُ العِشرينَ فَما فَوقَه إلى التِّسعينَ فتَعريفُه إنَّما يَكُونُ بِاللَّامِ في الاسمِ المُفرَدِ، نَحوُ: (العِشرونَ)[1]، و(الثَّلاثُونَ).

فأَمَّا تَعريفُ التَّمييزِ فلا يَجُوزُ إلَّا عَلَى مَا حَكيناه مِن مَذهبِ أَهلِ الكِتابَةِ، فإنَّهم يَرونَ تَعريفَه، ولا وَجه لَه، ولا يَجري فيه تَعريفُ الإضَافَةِ؛ لأنَّا لَو أَضفناه لَكانَ لا يَخلُو حَالُه إمَّا أَن يُضَافَ مَع النُّونِ، أَو مِن دُونِها، ومُحَالٌ أَلَّا يُضَافَ مَع النُّونِ؛ لأنَّه يُشبِه نُونَ الجَمعِ، وهما لا يَجتَمعانِ، ومُحَالٌ أَن تُحذَفَ مِنه؛ لأنَّا لَو حَذَفناها لكُنَّا قَد حَذَفنا بَعضَ حُرُوفِ الكلِمَةِ؛ لأَجلِ الإضَافَةِ، فلَمَّا استَحالَ ذلِك بَطلَت إضَافتُه.

وأَمَّا تَعريفُ المَائَـةِ والأَلفِ فإن كانا مُضَافَينِ فتَعريفُهما تَعريفُ مُضَافِهما، فَتقُولُ: (أَلفُ الدِّرهمِ)، و(مَائةُ الثَّوبِ). وإن كانَ المَائةُ والأَلفُ مُفرَدَينِ عَن الإضَافَةِ فَتعريفُهما يكُونُ بِاللَّامِ، كقَولِك: (هذه المائةُ)، و(هذه الأَلفُ) إذا كانَ الجِنسُ مَعلُومًا.

فهذا مَا أَردنا ذِكرَه مِن تَقريرِ مَرَاتِبِ الأعدَادِ وجَرِيها عَلَى مَجَارِيها في العَدَدِ.

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: [و٨٣] في بَيَانِ مُمَيِّزَاتِ هذه الأَعدَادِ

اعلَم أَنَّ الشَّيخَ لَمّا فَـرَغَ مِن تَقريرِ الأَعدَادِ وبَـيَـانِها شَرَعَ في أَحكامِ التَّمييزَاتِ وبَيانِها، فَقَالَ: « **ولا يُميِّـزُ (وَاحِدٌ) و(اثنَانِ)** ».

وإنَّما وَجَبَ ذلك مِن أَجلِ أَنَّ الأَلفَاظَ العَدديَّـةَ إنَّما جيءَ بِها للدِّلالَةِ عَلَى نُصُوصيَّةِ الأَعدَادِ، لَمَّا لَم يكُن الجَمعُ مُفيدًا لِذلِك، ولا دَالًّا عَليه، فَلَو قَالَ: (رجَالٌ) و(أَثوَابٌ)

---

(١) في الأصل: (العشرين) وكذا في ط.

لَم يُعلَم العَدَدُ فيهما، ولَو قالَ(١): (ثَلاثةٌ) و(أَربَعَةٌ) لَم يُعلَم أَجناسُها لَو اقتَصرُوا عَلَيه؛ فلأجلِ ذلِكَ لَم يكُن بُدٌّ مِن ذِكرِ العَدَدِ والمَعدُودِ جَميعًا؛ لِتَحصُلَ الدّلالَتانِ جَميعًا، أَعني: الجِنسَ والعَدَدَ، فلهذا تَقُولُ: (ثَلاثَةُ أَثوَابٍ)، و(خَمسَةُ دَرَاهِمَ)، فيَحصُلُ الأَمرَانِ جَميعًا كَمَا أَسلَفنا تَقريرُه.

فلَمَّا كانَ قَولُنا: (رَجُلٌ)، و(رَجُلانِ) يُنبِئُ عَن المَعنيَينِ جَميعًا فلا جَرَمَ استُغنيَ عَن لَفظِ العَدَدِ مَعه، فلَم يَقُولُوا فيه: (وَاحِدٌ رَجُلٌ)، ولا: (اثنا درَاهِمَ)؛ لأَنَّ قَولَهم: (رَجُلٌ) و(رَجُلانِ) يُغني عَن ذلِك، فكانَ ذِكرُ العَدَدِ ضَائعًا لَو ذُكِرَ، وهكذا القَولُ في جَميعِ الأَجناسِ، يَجري عَلَى مَا ذَكرنا، فَتَقُولُ: (دِرهَمٌ)، و(دِرهمانِ)، و(ثَوبٌ)، و(ثَوبَانِ)، ولا تقُولُ: (وَاحِدُ دِرهمٍ)، ولا: (اثنا دِرهمٍ)(٢).

قَولُه: « **ومُميِّزُ الثَّلاثَةِ إِلى العَشرَةِ مَخفُوضٌ مَجمُوعٌ** ».

اعلَم أَنَّ مُميِّزَ الثَّلاثَةِ إلى العَشرَةِ لا بُدَّ فيه مِن مُرَاعَاةِ أُمُورٍ ثَلاثَةٍ:

أَوَّلُها: أَن يَكُونَ مَجرُورًا، وإِنَّما استَعمَلُوه عَلَى هذه الصِّفَةِ مِن الإِضافَةِ؛ لأَنَّ مَا بَعدَه هو المَقصُودُ، فلَو ذَهبُوا إِلى نَصبِه لَصَارَ مَا هو مَقصُودٌ غَيرَ مَقصُودٍ؛ ولِهذا فإِنَّ الوَصفَ إِنَّما يَجري عَلَيه دُونَ المُضَافِ نَفسِه، كقَولِه تَعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ ﴾ [يوسف: ٤٣]، فوَصَفَ بَقَراتٍ بالسِّمانِ دُونَ السَّبعِ؛ تَنبيهًا عَلَى مَا ذَكرناه مِن كونِه مَقصُودًا بِخِلافِ المَنصُوبِ، نَحوُ: (أَحَدَ عَشَرَ دِرهمًا)، و(عِشرُونَ دِرهمًا)، فإِنَّ المَقصُودَ بِالتَّعريفِ هو الأَوَّلُ دُونَه؛ فلهذا تَعَذَّرَ نَصبُه؛ لِمَا ذَكرناه.

لا يُقَالُ: فَلِمَ لَم يَلتَزِمُوا طَرِيقَةَ الإِضَافَةِ في (أَحَدَ عَشَرَ) إِلى (تِسعَةٍ وتِسعينَ) كما التَزمُوها في الثَّلاثَةِ إِلى العَشرَةِ، حَتَّى يَجريَ البَابانِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لأَنّا نَقُولُ: أَمَّا في العُقُودِ نَحوُ العِشرينَ والثَّلاثينَ فلأَنَّ الإِضَافَةَ مُتَعَذِّرَةٌ؛ إِذ لا يَستَقيمُ

---

(١) في ط: (قالوا).

(٢) في ط: (اثنان درهم).

إبقاءُ النُّونِ، ولا حَذفُها، كمَا مرَّ تَقريرُه. وأمّا في الأَعدَادِ المُركَّبةِ فمِن أجلِ كرَاهةِ أن يَجعلُوا ثَلاثَةَ أسمَاءٍ [ظ٨٣] بِمَنزِلَةِ الاسمِ الوَاحِدِ؛ مِن جِهةِ أَنَّ المُضَافَ والمُضَافَ إلَيه كالاسمِ الوَاحِدِ، فيَلزَمُ مَا قُلناه.

لا يُقَالُ: فقَد قَالُوا: (هذه خَمسَةَ عَشَرَ زَيـدٍ)، و(خَمسَةَ عَشرِك) وفي هذا دَلالَةٌ عَلَى بُطلانِ مَا قُلتُمُوه مِن استِحَالَةِ الإضَافَةِ فيما كانَ مُركَّبًا؛ لأنّا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ؛ فإنَّ مَا أَورَدَه لَيسَ وِزَانًا لِمَا نَحنُ فيه؛ لأَنَّ الغَرَضَ أَن يَضافَ العَدَدُ إلى مُميِّزِه، مِن جِهةِ أَنَّ المُضَافَ إلَيه هو المَقصُودُ بالأَوَّلِ في المَعنى، وإنَّما جيءَ بِه مِن أَجلِ بَيانِ جِنسِه، وكانَ يَلزَمُ أَن يَكُونَ الجَميعُ كالشَّيءِ الوَاحِدِ؛ بِخِلافِ مَا أَورَدَه مِن الصُّورَةِ، فإنَّ المُضَافَ إلَيه فيه مُغَايِرٌ للأَوَّلِ؛ فلأَجلِ هذا لَم يَكُن مَعه كالشَّيءِ الوَاحِدِ، فافتَرقا.

وثَانيها: أَن يَكُونَ مَجمُوعًا، وإنَّما وَجَبَ اشتِرَاطُ جَمعِه لِيُطَابِقَ العَدَدَ في مَعنى جَمعِه؛ مِن جِهةِ أَنَّ الثَّلاثَةَ وغَيرَها بِمَعنى جَمَاعَةٍ، فلا بُدَّ مِن كونِه جَمعًا للعَدَدِ؛ إمَّا لَفظًا، كقَولِك: (ثَلاثَةُ رِجَالٍ)، و(أَربَعَةُ أَعبُدٍ)، وإمّا مَعنًى، كقَولِك: (ثَلاثَةُ رَهطٍ)، و(أَربَعُ ذَودٍ)، قالَ اللّه تَعالى: ﴿فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

وثَالِثُها: أَن يَكُونَ جَمعَ قِلَّةٍ، وهذا لَم يَذكُره الشَّيخُ، ولا بُدَّ مِن اعتِبَارِه، ولَيسَ يَخلُو حَالُه:

- إمَّا أَلّا يُوجَدَ لَه إلّا جَمعُ قِلَّةٍ وَجَبَ إتيَانُه عَلَيه، كقَولِك: (لَه ثَلاثةُ أَجزَاءٍ)، و(أَربَعَةُ أرهطٍ)[١]، وهذا هو الأَصلُ فيه، وإنَّما كانَ أَصلًا فيه مِن جِهةِ كونِه مُطَابِقًا للعَدَدِ؛ لأنَّ العَدَدَ مَوضُوعٌ للقِلَّةِ، وهو العَشَرَةُ فَما دُونَها.

- وإن كانَ لَيسَ لَه إلّا جَمعُ كثـرَةٍ وَجَبَ إتيَانُه عَلَيه في نَحوِ قَولِك: (لَه ثَلاثـةُ دَرَاهِمَ)، و(خَمسَةُ دَنانيرَ)؛ إذ لا يُوجَدُ لِمَا ذَكرناه جَمعُ قِلَّةٍ بِحَالٍ[٢].

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (رهط).

(٢) قوله ابتداء من: (في نحو قولك له ثلاثة) مكرر في ط.

- وإن وُجِدَا جميعًا جازَ إثباتُه عَلَيهما مَعًا، كقَولِك: (ثلاثةُ غِلمَانٍ)، و(أَربَعَةُ غِلمَةٍ)، و(عَشرَةُ صِبيَانٍ)، و(صِبيَةٍ)، وكقَولِه تَعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقَد وُجِدَ: (أَقراءٌ).

قَولُه: « **إِلَّا في (ثَلاثِمائةٍ) إلى (تِسعِمائةٍ)** » فهو استِثناءٌ مُتَّصِلٌ مِن قَولِه: « **مَجمُوعٌ** » فإنَّهم لَم يَجمَعُوا (مِائةً) إذا مَيَّزُوا بِها (ثَلاثًا)، وكانَ القِياسُ جمعَها؛ لِمَا قرَّرناه أَنَّ الأَصلَ في مُمَيِّزِ الثَّلاثَةِ إلى العَشرَةِ أن يكُونَ جَمعًا، قَالَ سيبَوَيه[1]: « يُقَالُ: (ثَلاثُمائةٍ)، وكانَ حَقُّه أَن يَقُولوا: (مِئين) أو (مِئاتٍ) »، كمَا يُقَالُ: (ثَلاثَةُ آلافٍ)، ولِكنَّهم كرِهوا فيه الجَمعَ لَمَّا تكرَّرَ فيه مَعنى التَّأنيثِ، فَعَامَلُوه بِالخِفَّةِ مِن أَجلِ ذلِك، أَلا تَرى أنَّك إذا قُلتَ: (ثَلاثمئاتِ امرَأةٍ) فَجَمَعتَ (مائةً) صَارَ فيمَا هو كالاسمِ الوَاحِدِ: تأَنيثانِ وجَمعٌ[2] [و٨٤]، فتَرَكُوا جَمعَه لِذلِك، بِخِلافِ: (ثَلاثَةُ رجَالٍ)، و(ثَلاثَةُ آلافٍ)، فإنَّه لَيسَ فيه إلَّا تأنيثٌ وَاحِدٌ، فصَارَ تَمييزُ[3] الثَّلاثَةِ إلى العَشرَةِ جَارِيًا[4] عَلَى أَربَعَةِ أَوجُهٍ:

أَوَّلُها: قياسًا مُطَّردًا، وهو أَن يكُونَ جَمعًا مَخفُوضًا، سَواءٌ كانَ جَمعَ قِلَّةٍ أو جمعَ كثرَةٍ، كما مرَّ بَيانُه.

وثَانيها: أَن يكُونَ شَاذًّا مِن جِهةِ القِيَاسِ، وهو كثيرُ الدَّورِ والاستعمالِ، وهذا نَحوُ قَولِهِم: (ثَلاثمائةٍ) إلى (تِسعمائةٍ)، فإنَّ القِيَاسَ مَا قَدَّمناه، لكنَّه وَرَدَ في الاستعمالِ كثيرًا.

وثَالِثُها: أَن يكُونَ شُذُوذُه مِن جِهةِ الاستعمالِ، لكنَّه جَارٍ عَلى قياسِ (مَائةٍ)، وهذا كقَولِهم: (ثَلاثُ مِئاتٍ)، و(أَربَعُ مِئينَ)، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

---

(١) انظر: سيبويه ١/ ٢٠٩ بتصرف.

(٢) في الأصل وط: (وجمعان).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (بمنزلة).

(٤) في الأصل وط: (جار).

٢٧٤ - ثَـلاثُ مِئِيـنَ لِلمُلُوكِ وَفَـى بِـهـا رِدَائي وَجَلَّت عَـن وُجُـوه الأَهَاتِمِ[١]

ورابعُها: أَن يَكُونَ خَارجًا عَن القِيَاسِ والاستعمالِ جَميعًا، وهذا نَحوُ قَولِهِم: (ثَلاثَةٌ أَثوَابًا) بالنَّصبِ. قَالَ الشَّيخُ عَبدُ القَاهِرِ[٢]: ولَم يُسمَع هذا إِلّا في لُغَةٍ شَاذَّةٍ.

فَأَمّا قَولُه تَعالى في سُورَةِ الكهفِ: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ [الكهف: ٢٥] فَفيه قِرَاءَتَانِ[٣]:

الأُولى مِنهما: قِرَاءَةُ مَن قَرَأَ بِتَنوينِ (مَائِةٍ)، وهي مأثُورَةٌ عَن أَكثَرِ القُرّاءِ، وعَلَى هذا يَكُونُ نَصبُ (سِنينَ) عَلَى البَدَلِ، أَو عَلَى عَطفِ البَيَانِ مِن (ثَلاثِمائةٍ)، ولَيسَ تَميِيزًا.

الثّانيَةُ: أَن تكُونَ (مَائةٌ) مُضَافَةً إِلى (سِنينَ)، ولا مَحمَلَ لِسنينَ إِلَّا أَنّه تَمييزٌ، وهي تُؤثرُ عَن حَمزَةَ والكِسَائيِّ، وقَد حَمَلَها الزَّمَخشريُّ في تَفسيرِه عَلَى أَنّه وَضعُ الجَمعِ مَوضعَ الوَاحِدِ في التَّمييزِ[٤]، كقَولِه تَعالى: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣]، والغَرَضُ (عَملًا)، كمَا أَنَّ الغرَضَ (ثَلاثمائةِ سَنةً)، ويَعضُدُه قِرَاءَةُ أُبيٍّ[٥]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٤٧٣، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٢١٠، ٢٧٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٦٤٩، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٧٠، والحجة للفارسي ٣/ ٣٣٩، ٥/ ٢٦، والمقتصد ٢/ ٧٣٣، والمفصل ٢٦٨، وابن يعيش ٦/ ٢١، ٢٣، والتخمير ٣/ ٥١، وشرح الرضي ٣/ ٣٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٦٨، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٩٤، وابن الناظم ٥١٨، والمساعد ٢/ ٦٩، ويروى في الديوان: (فدًى لسيوف من تميم وفى بها)، وجاء برواية: (وجوه الأعاجم)، والأهاتم: بنو الأهتم، بطن من تميم، وهم قبيلة الشاعر.

(٢) انظر: المقتصد ٧٣٤.

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر منونًا، وقرأ حمزَة والكسائي مُضَافًا غير منونٍ. انظر: السبعة ٣٨٩، وحجة القراءات ٤١٤.

(٤) الكشاف ٢/ ٦٦٩.

(٥) أُبـيُّ بـن كعب بـن قيس بن عبيد بن زيد بـن معاوية بـن عمرو بن مالك بـن النجار الأنصاري، أبـو المنذر وأبـو الطفيل سيد القراء، كان مـن أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرًا، كان قبل الاسلام حبـرًا من أحبار اليهود، مطلعًا على الكتب القديمة، يكتب ويقـرأ - على قلـة العارفين بالكتابة =

« ثَلاثمائةِ سَنَـةٍ »[١].

ويَجُوزُ أَن يُقَالَ: إنَّ الأَصلَ في تَمييزِ الثَّلاثَةِ أن يكُونَ جمعًا، وأَنَّ الأَصلَ في تَمييزِ المَائةِ أَن يكُونَ مُفرَدًا، وأَن يَقَالَ: (ولَبِثُوا في كهفِهم ثلاثمئاتٍ سَنةً) فلمَّا أَفرَدَ تَمييزَ الثَّلاثِ في قولِه: (ثلاثمائةٍ) جعَلَ تَمييزَ المَائةِ جمعًا؛ ليكُونَ عِوَضًا عَمَّا كانت تَستَحقُّه الثَّلاثةُ مِن الجمعِ، فالأَصلُ فيه أَن يكُونَ مُفرَدًا، لكنَّه [جاءَ][٢] مَجمُوعًا لِهذا الغَرَضِ.

قَالَ الشَّيخُ أَبُو إِسحَاقَ الزَّجَّاجُ[٣]: ولَو كانَ تَمييزًا لَلَزِمَ أَن يكُونُوا قَد لَبِثُوا تِسعَمَائةِ سَنَةٍ. وتَقريرُ مَا قَالَه أَنَّك لَو قُلتَ: (جَاءَني أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا) فَمَعناه: جَاءَني جُملةٌ مِن الرِّجَالِ بالِغةٌ هذا المَبلَغَ مِن العَدَدِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنهم رَجُلٌ، فَلَو قُلتَ: (جَاءَني أَحَدَ [ظ٨٤] عَشَرَ رجَالًا) لَكانَ مَعناه: جَاءني جُملةٌ مِن الرِّجَالِ عِدَّتُها أَحَدَ عَشَرَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنهم رجَالٌ، فيَلزَمُ أَن يكُونوا ثَلاثةً وثَلاثينَ، فهكذا يَلزَمُ في ثلاثمائةٍ سِنينَ[٤].

قَولُه: « ومُمَيِّـزُ (**أَحَدَ عَشَرَ**) **إلى** (**تِسعَةٍ وتِسعينَ**) **مَنصُوبٌ مُفرَدٌ** ».

اعلَم أَنَّه لَمَّا فرَغَ مِن تَقريرِ الرُّتبةِ الأُولى مِن الأَعدَادِ، وهو تَمييزُ الثَّلاثَةِ إلى العَشرَةِ أَردَفَه بِذِكرِ الرُّتبةِ الثَّانيةِ.

وإِنَّما وَجَبَ نَصبُه مِن جِهةِ أَنَّ هذا العَدَدَ في حُكمِ تَقديرِ التَّنوينِ؛ لأَنَّ كُلَّ تَنوينٍ حُذِفَ لِغَيرِ مَا يُنَاقِضُ حُكمَه، وهو اللَّامُ والإِضَافةُ فهو في حُكمِ مَا هو حَاصِلٌ.

وأَمَّا إِفرَادُه فلأَنَّ المَقصُودَ مِنه إِنَّما هو مَعرِفةُ الجِنسِ، وهذا يَحصُلُ بِالمُفرَدِ، فلا حَاجَةَ إِلى جَمعِه؛ لأَنَّ صيغةَ الجَمعِ تكُونَ لا فَائِدَةَ تَحتَها.

=في عصره – ولما أسلم كان من كتاب الوحي، مات أبي بن كعب سنة عشرين أو تسع عشرة. انظر ترجمته في: الإصابة ١/ ٢٧، والأعلام ١/ ٨٢.

(١) انظر: مختصر ابن خالويه ٨٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط.

(٣) انظر رأي الزجاج في: المخصص ٥/ ١٩٨، وشرح الرضي ٣/ ٣٠٥.

(٤) قوله: (سنين) ليس في ط.

قَولُه: « **ومُميِّزُ المَائَةِ والأَلْفِ، وتَثنيتُهما**[١] **وجَمعُه مَخفُوضٌ مُفرَدٌ** ».

أَرَادَ: إنَّ مُميِّزَ المَائَةِ والأَلفِ، ومُميِّزَ تَثنيَةِ المَائَةِ والأَلفِ وجَمعَه مَخفُوضٌ بِكُلِّ حَالٍ، وإنَّما وَجَبَ خَفضُه مِن جِهةِ كونِها مُضَافةً إلى مُمَيِّزِها، ولَيسَ للمُضَافِ إلَيه إعرَابٌ سِوَى الجَرِّ.

وإنَّما وَجَبَ[٢] أن يكُونَ مُفردًا لِمَا ذَكرناه مِن قَبلُ مِن أَنَّ الغرَضَ المَقصُودَ يَحصُلُ بالإفرَادِ، فلا حَاجَةَ إلى جَمعِه؛ لأَنَّ المَقصُودَ مِن الكلامِ هو الاختِصَارُ والإيجازُ؛ فلِهذا آثرُوا المُفرَدَ عَلَى الجَمعِ.

وإنَّما لَم يَقُل: (وَجمعُهما) كما قَالَ: « **وتَثنيتُهما** » يُشيرُ بِذلِك إلى مَا أَسلَفناه مِن أَنَّ جَمعَ المائةِ خَارِجٌ عَن الاستعمالِ دُونَ القيَاسِ، فلا يُقَالُ: (ثَلاثُ مِئاتٍ) ولا (ثَلاث مِئونَ) إلَّا قَليلًا نَادِرًا؛ بِخِلافِ التَّثنيةِ فإنَّها جَاريةٌ فيهما عَلَى الاطِّرادِ قيَاسًا واستعمالًا، فإنَّه يُقَالُ: (مَائِتا رَجُلٍ)، و(أَلفا امرَأَةٍ)، فهذا هو الوَجه في التَّفرِقَةِ فيما ذَكرَه.

وقَد وَرَدَ في بَعضِ النُّسَخِ: (**وتَثنيتُهما وجَمعُهما**) مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ، يُشيرُ به إلى جَمعِ المَائةِ، وإن كانَ خَارجًا عَن الاستعمَالِ فإنَّه وَارِدٌ.

قَولُه: « **وإذا كانَ المَعدُودُ مُؤَنَّثًا واللَّفظُ مُذَكَّرًا، أو بالعَكسِ فوَجهانِ** ».

اعلَم أنَّا قَد أَسلَفنا في صَدرِ الكِتَابِ نُكتةً في هذا المَعنى، وأَرَادَ الشَّيخُ أَنَّ المَعدُودَ إذا كانَ مُؤَنَّثًا [و٨٥] واللَّفظُ مُذَكَّرًا[٣] ففيه وَجهانِ:

أَحَدُهما: تَذكيرُ[٤] العَدَدِ حَملًا عَلَى اللَّفظِ.

وثَانيهما: تأنيثُه حَملًا لَه عَلَى المَعنى.

---

(١) قوله: (وتثنيتهما) ليس في ط.

(٢) الكلام من قوله: (خفضه من جهة) ليس في ط.

(٣) العبارة في ط: (أن المعدود إذا كان معرفًا واللفظ الدال عليه مذكرًا).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (تغير).

ومِثالُه قَولُه: (شَخصٌ) فإنَّه مُذكَّرُ اللَّفظِ؛ إذ لا تأنيثَ فيه، ومؤنَّثُ المَعنى إذا قُصِدَ به المَرأةُ، فَمَا هذا حَالُه يَجوزُ فيه أن تَقولَ: (ثلاثةُ أشخُصٍ) حملًا عَلى لَفظِه، و(ثَلاثُ أَشخُصٍ) حَملًا عَلَى مَعناه.

(وبالعكسِ) مِن ذلِك، يَعني بِه: إذا كانَ المَعدُودُ مُذكَّرًا، واللَّفظُ مُؤنَّثًا[١] جازَ لَك فيه وَجهانِ:

أَحَدُهما: تَذكيرُ العَدَدِ مُراعَاةً للمَعنى.

وثَانيهما: تَأنيثُه حَملًا عَلَى اللَّفظِ.

ومِثالُه قَولُنا: (نَفسٌ) فإنَّها تُطلقُ عَلَى الرَّجُلِ والمَرأَةِ، فَتقُولُ: (عِندي ثَلاثةُ أَنفُسٍ) حَملًا لَه عَلَى مَعناه، و(ثَلاثُ أَنفُسٍ) مُراعَاةً لِلَفظِه؛ مِن جِهةِ أَنَّ لَفظَ النَّفسَ مُؤَنَّثٌ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ[٢]: « ومُراعَاةُ اللَّفظِ أَقيَسُ ».

وإِنَّما كانَ الأَمرُ فيه كما قَالَ؛ مِن جِهةِ أَنَّهم [لَمَّا][٣] حَكمُوا عَلَى هذه الألفاظِ بالتَّذكيرِ والتَّأنيثِ لَم يَعتَبِرُوا مَدلُولاتِها، وإِنَّما رَاعَوا فيها جَانِبَ اللَّفظِ؛ ولِهذا فإِنَّهم يَقُولُونَ: (شَخصٌ حَسَنٌ رَأَيتُه) وإِن كانَ مُؤَنَّثًا؛ التِفاتًا مِنهم إِلى مَرَاعَاةِ لَفظِه، فَلَم يَقُولُوا: (شَخصٌ حَسَنةٌ رَأَيتُها)، وقَالُوا: (نَفسٌ وَاحِدَةٌ[٤] رَأَيتُها) وإِن كانَ رَجُلًا، لَمَّا كانَ اللَّفظُ مُؤَنَّثًا، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النساء: ١]، والمُرَادُ بِه آدَمُ عليه السلام.

فَيَنحَلُّ مِن مَجمُوعِ مَا ذَكرناه أَنَّ هذه الأَسماءَ العَدَديَّةَ مِنها مَا هو[٥] لَيسَ لَه مُميِّزٌ.

---

(١) في ط: (المعدود مؤنثًا واللفظ مذكرًا).

(٢) شرح المقدمة الكافية ٧٩٩.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٤) في ط: (حسنة).

(٥) قوله: (هو) ليس في ط.

ومِنها مَا لَه مُميِّزٌ. فالَّذي لَيسَ لَه مُميِّزٌ هو الوَاحِدُ والاثنانِ، والَّذي لَه مُميِّزٌ عَلَى أَربعَةِ أَضرُبٍ:

- فضَربٌ[١] مُميِّزُه مَجمُوعٌ مَجرُورٌ، وهو مِن الثَّلاثَةِ إلى العَشَرةِ.
- وضَربٌ مُمُيِّزُه مُفرَدٌ مَنصُوبٌ، وهو مِن (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسعَةٍ وتِسعينَ).
- وضَربٌ مُميِّزُه مُفرَدٌ مَجرُورٌ، مُجرَّدَةٌ عَنه عَلامَةُ التَّأنيثِ في عَدَدِه، وهو (المَائةُ).
- وضَربٌ مُميِّزُه مُفرَدٌ مَجرُورٌ تَتَّصِلُ عَلامَةُ التَّأنيثِ في عَدَدِه، وهو (الأَلفُ).

فَتقُولُ فيهما: (ثلاثمائةٍ)، و(ثَلاثةُ آلافٍ).

فهو عَلَى هذه الضُّرُوبِ الأَربَعَةِ، وقَد أَسلَفنا في هذه الضُّرُوبِ أَحكامًا لَها وتَفَاصيلَ، ولكنَّا أَرَدنا إجمَالَها ههنا، لَمَّا لَم نَعقِدها في أَوَّلِ هذا المَطلَبِ؛ استِغناءً بِكلامِ الشَّيخِ في بَيانِها، فأَرَدنا إجمَالَها مَعقُودَةً[٢]؛ ليَتصَفَّحها النَّاظرُ بعَونِ اللَّه [ظ٨٥].

دَقيقَة:

اعلَم أَنَّ الشَّيخَ قَد أشَارَ في تَرتيبِ المَسَائِلِ في الأُمِّ وشَرحِها في مَوضعَينِ[٣]:

أَحَدُهما: أنَّه أَخَّرَ الكلامَ في (ثَماني عَشَرَ) عَن أَخَواتِها، مِمَّا مُميِّزُه مَنصُوبٌ مُفرَدٌ، ووَسَّطَ بَينَهما الكلامَ في (عِشرينَ) وأَخَواتِه، وكانَ مِن حُسنِ التَّأليفِ مُراعَاةُ حَالِ التَّصنيفِ في إيلاءِ كُلِّ شَيءٍ ما يَليقُ به.

وثَانيهما: أنَّه لَمَّا جَاءَ إلى ذِكرِ المُمَيِّزاتِ وبيَانِها صَدَّرَ الكلامَ بِذِكرِ مُميِّزِ الثَّلاثَةِ إلى العَشَرَةِ، وأَخَّرَ الكلامَ في الوَاحِدِ والاثنَينِ إلى آخِرِ كلامِه، وكانَ مِن حُسنِ التَّصنيفِ أَن يَبدَأَ بِالكلامِ على الوَاحِدِ والاثنَينِ؛ لأَنَّهما أَصلُ العَدَدِ، وعَلَيهما تَترَتَّبُ الأَعدَادُ كُلُّها.

---

(١) قوله: (فضرب) ليس في ط.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (بعقوده).

(٣) انظر: شرح المقدمة الكافية ٧٩٤، ٧٩٥، ٨٠٠.

فَقَد أَسَاءَ فيما ذَكرناه، وهذه مُؤَاخَذَةٌ لَفظيَّـةٌ، لَيسَ وَرَاءَها شَيءٌ مِن المَعاني، وقَد يُمكِنُ الاعتِذارُ لَه فيمَا فَعَله، لكن مَا ذَكرناه مِن مُرَاعَاةِ المُلاءمَةِ بَينَ الكلام، والتَّناسُبِ[١] فيه هو الأخلَـقُ بِالتَّصانيفِ الرَّائِقَةِ والتَّرتيباتِ المُعجَبةِ الفَائِقَةِ. واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ.

* * *

المَطلَبُ الثَّالِثُ: في كيفيَّةِ جَريِ الاشتِقَاقِ في الأَسماءِ العَدَديَّةِ

قَالَ الشَّيخُ: « **وتَقُولُ للمُفرَدِ مِن المُتَعَدِّدِ باعتِبَارِ تَصييرِه: (الثَّاني) و(الثَّانيةُ) إِلى (العَاشِرِ) و(العَاشِرَةِ) لا غَيرُ** ».

واعلَم أَنَّ الشَّيخَ لَمَّا فَرَغَ مِن بَيانِ أَسماءِ الأَعدَادِ بِاعتِبَارِ أَنفُسِها، وكونِها أَسمَاءً عَدَديَّـةً[٢]، وكيفيَّةِ تَذكيرِها وتَأنيـثِها أَردَفَه بِذِكرِ الاشتِقَاقِ مِنها، ويَختَلِفُ الحَالُ فيه مِن أَجلِ ذلِك، فَتارَةً يكُونُ عَلَى جِهةِ الإِفرَادِ، وتَارَةً عَلَى جِهةِ الإِضَافَةِ، فهاتَانِ مَرتَبتانِ يَجري عَلَيهما الاشتِقَاقُ، نَذكُرُ مَا يَتعلَّـقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهما:

المَرتَبَةُ الأولى: في بَيَانِ حَالَةِ الإِفرَادِ في الاشتِقَاقِ:

إِنَّما نَعرِضُ لِضَبطِه بِالإِفرَادِ؛ لأَنَّه رُبَّما كانَ مَعرِفةً، ورُبَّما كانَ نكِرَةً؛ فلهذا كانَ ضَبطُه بِالإِفرَادِ أَحَقَّ ليكُونَ شَامِلًا لِكلَا نوعَيه، ويَجري فيه الاشتِقَاقُ تَارَةً باعتِبَارِ تَصييرِه، ومرَّةً بِاعتِبَارِ حَالِه، فهاتَانِ طَريقَتانِ يَجري عَلَيهما الاشتِقَاقُ الإِفرَاديُّ.

الطَّريقةُ الأولى: في جَريِه بِاعتِبارِ التَّصييرِ:

واعلَم أَنَّا نُريدُ بالتَّصييرِ هو أَن يُطلَقَ الاسمُ المُشتَقُّ مِن العَدَدِ عَلَى عَدَدٍ أَقلَّ مِنه بِوَاحِدٍ لِتَصييرِه عَلَى العَدَدِ الَّذي اشتُـقَّ مِنه، وهذا كقَولِك: (الثَّاني)، و(الثَّالِثُ)

---

(١) قوله: (والتناسب) ليس في ط.

(٢) في ط: (أسماء اعداد).

إلى (العَاشِرِ) [و٨٦]، و(الثَّانيةُ)، و(الثَّالِثةُ) إلى (العَاشِرَةِ).

فَقَولُنا: (الثَّاني) مُشتَقٌّ مِن عَدَدِ الاثنَينِ ليَصيرَ مَع الوَاحِدِ اثنَين بِنَفسِه، و(الثَّالِثُ) مُشتقٌّ مِن لَفظِ الثَّلاثَةِ ليَصيرَ الاثنَانِ[١] ثَلاثةً بِنَفسِه. وإِنَّما بَدَأَ بالثَّاني، ولَم يَذكُر الأوَّلَ؛ لأنَّه لا عَددَ أقلَّ مِن الوَاحِدِ حَتَّى يُصَيِّره الوَاحِدُ وَاحِدًا بِنَفسِه.

فيَجري في التَّذكيرِ مُذَكَّرًا، وفي التَّأنيثِ مُؤَنَّثًا، مِن جِهةِ كونِه مُشتقًّا مِن الفعلِ؛ لأنَّك تَقُولُ فيهم: (ثَلَّثتُهم) إذا صَارُوا ثَلاثةً بِك، و(رَبَّعتُهم) إذا صَارُوا أَربَعَةً بِك، ولا يُتجَاوَزُ بِه العَشرَةُ في هذه الطَّرِيقَةِ، وقَد أشَارَ إلَيه الشَّيخُ بِقَولِه: « **إلى العَاشرِ والعَاشِرَةِ لا غيرُ** ».

وإِنَّما وَجَبَ قَصرُه عَلَى العَشرَةِ لأنَّه في مَعنى الفعلِ؛ لأنَّ الفعلَ مِن حَيثُ كونُه فعلًا غيرُ مُركَّبٍ، وإِنَّما يَتركَّبُ مِن جِهةِ أُخرَى، وهي إِضَافَةُ الفَاعِلِ إِلَيه؛ فلأَجلِ هذا[٢] لَم يُبنَ مِن (أَحَدَ عَشَرَ) فَمَا فَوقَها فعلٌ؛ لعَدَمِ التَّركيبِ في الأَفعالِ باعتِبَارِ كونِها أفعالًا، فلا يُقَالُ: (ثَالِثُ عَشَرَ)، ولا: (ثَاني عَشَرَ)، ولا: (رَابعَ عَشَرَ) عَلَى مَعنى التَّصييرِ؛ لامتِنَاعِ الفعليَّةِ فيها، ومِن أَجلِ ذلِك تَقُولُ: (رَبَّعتُ الثَّلاثةَ)، و(خَمَّستُ الأَربَعَةَ)، أي: صَيَّرتَهم خَمسَةً بِنَفسِك، فتَجِدُه مُشتقًّا مِن الفعلِ، كمَا أَشَرنا إلَيه.

الطَّريقةُ الثَّانيةُ: قَالَ الشَّيخُ: « وباعتِبَارِ حَالِه ».

جَعَلَه عَطفًا عَلَى قَولِه: « **باعتِبَارِ تَصييرِه** »، والمَعنى فيه.

ونَقُولُ للمُفرَدِ مِن المَتعَدِّدِ باعتِبَارِ حَالِه، أي: باعتِبَارِ كونِه وَاحِدًا مِن المَذكُورِينَ عَلَى جِهةِ الاتِّصافِ بكونِه ثانيًا أو ثَالِثًا أو غيرَ ذلِك: (الأوَّلُ)، و(الثَّاني)، و(الثَّالِثُ) في المُذَكَّرِ[٣]، و(الأولى)، و(الثَّانيةُ)، و(الثَّالِثةُ) إلى (العَاشِرِ)، و(العَاشِرَةِ)

---

(١) في الأصل وط: (الاثنين) وكذا يقتضي السياق.

(٢) في ط: (ذلك).

(٣) الكلام من قوله: (على جهة الاتصاف) ساقط من ط.

فيهما. فتقولُ: (أَوَّلُ الاثنينِ)، و(ثَالِثُ ثلاثَةٍ)، و(رَابعُ أربعَةٍ)، و(عَاشِرُ عَشرَةٍ).

وإنَّما قَالَ: (الأوَّلُ) ولَم يَقُل: (الوَاحِدُ) مِن جِهةِ أَنَّ الوَاحِدَ إنَّما يُطلقُ للعَدَدِ، ولَيسَ المُرَادُ العَدَدَ، بَل الصِّفَةَ، فمِن أجلِ ذلِك غُيِّـرَ لَفظُ الوَاحِدِ إلى (الأوَّلِ)، كمَا غُيِّرَ لَفظُ الاثنَينِ إلى (الثَّاني) تَنبيهًا عَلَى ذلِك.

قَولُه: « **والحَادي عَشَرَ، والحَاديَةَ عَشرةَ إلى التَّاسعَ عَشَرَ والتَّاسعةَ عَشرَةَ** ».

أَرَادَ الشَّيخُ أنَّك إذا جَاوزتَ العَشرَةَ فإنَّك تَستَعملُه[1] باعتِبارِ حَالِه، لا باعتِبَارِ تَصييره لِمَا ذَكرناه مِن قَبلُ، فَعَلَى هذا تَقُولُ: (الحَادي عَشَرَ) للمُذَكَّرِ بِتَذكيرِ الجُزأَينِ؛ لأَنَّه اسمٌ للمُذَكَّرِ، بِخِلافِ: (ثَلاثَةَ عَشَرَ)، و(أَربَعَةَ عَشَرَ) وأَمثَالِه[2]، فإنَّه اسمٌ للجَمَاعَةِ، كمَا مرَّ تَقريرُه، و(الحَاديَةَ عَشرَةَ) للمُؤَنَّثِ بِتَأنيثِ الجُزأينِ، فيكُونُ مُخَالِفًا للمُذَكَّرِ مِن كُلِّ الوُجُوه، وهكذا [ظ٨٦] تَفعَلُ إلى (التَّاسعَ عشَرَ)، و(التَّاسعَةَ عَشرَةَ) في المُذكَّرِ والمُؤَنَّثِ جَميعًا، فتُثبِتُ عَلامَةَ التَّأنيثِ في كِلَا الجُزأينِ؛ لأَنَّه هو الأَصلُ.

ثُمّ قَالَ الشَّيخُ[3]: « وقَد وَقَعَ في بَعضِ المُصَنَّفاتِ: (الحَاديَةَ عشَرَ) [إلى (التَّاسعَةَ عشَرَ)][4] في المُؤَنَّثِ، مِن غيرِ ذِكرِ التَّاءِ في (عشَرَ)، وهو غَلَطٌ، كمَا وَقَعَ في المُفَصَّلِ[5]؛ لأنَّهم لَمَّا ذَكَّروا الاسمَينِ في (الحَادي عَشَرَ) و(الثَّالِثَ عَشَرَ) أَنَّـثُوا الاسمَين في (الحَاديَةَ عَشرةَ) إلى (التَّاسعَةَ عَشرَةَ) »؛ لجَرِيهما في الاشتِقَاقِ عَلَى سَوَاءٍ؛ فلِهذا وَجَبَ تَذكيرُهما جميعًا للمُذَكَّرِ، وتَأنيثُهما جَميعًا للمُؤَنَّثِ. فأَمَّا تَذكيرُ أَحَدِهما في المُؤَنَّثِ وتأنيثُ الآخَرِ فلا وَجه له.

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (تعتبره).

(٢) قوله: (وأربعة عشر وأمثاله) ساقط من ط.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٠٢.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٥) المفصل ٢٢٠.

فهذا مَا أَردنا ذِكرَه في الإِفرَادِ مِن غَيرِ إِضَافَةٍ، وحَيثُ جَرَى فيه الإِضَافَةُ فليسَ مَقصُودًا، وإِنَّما هو عَلَى جِهَةِ التَّمثيلِ، لا غَيرُ. واللَّه أَعلَمُ بالصَّوابِ.

المَرتَبَةُ الثَّانيَةُ: في الإِضَافَةِ:

قَالَ الشَّيخُ: « **ومِن ثَمَّ؟ قيلَ في الأَوّلِ: (ثَالِثُ اثنَينِ)** ».

أَرَادَ بِه: كمَا يُقالُ: (الثَّاني)، و(الثَّالِثُ) إِلى (العَاشِرِ)، و(العَاشِرَةِ) تَارَةً باعتِبَارِ تَصييرِه، وتَارَةً بِاعتِبَارِ حَالِه، كمَا أَسلَفنا تَقريرَه باعتِبارِ إِفـرَادِه عَن الإِضَافَةِ، فإِنَّك تَقُولُ في الإِضَافَةِ باعتِبارِهما جَميعًا.

- فَعَلَى هذا تَقُولُ عَلَى الطَّريقَةِ الأُولى: (ثَالِثُ اثنَينِ)، و(رَابعُ ثَلاثَةٍ) فتُضيفُه إِلى عَدَدٍ أَقلَّ مِنه بِوَاحِدٍ؛ لِتَصييرِه[1] عَلَى العَدَدِ المُشتَقِّ هو مِنه، ولا يَجُوزُ إِضَافتُه بِهذا المَعنى إِلى عَدَدٍ أَكثَرَ مِنه، ولا إِلى عَدَدٍ مُسَاوٍ لَه، فلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (هو رَابعُ عَشرَةٍ)، ولا: (ثَالِثُ ثَلاثَةٍ)؛ لأَنَّ (وَاحِدًا) لا يُصَيِّـرُ ثَلاثَةً ثَلاثَةً بِنَفسِه، ولا وَاحِدٌ يُصَيِّـرُ عَشرَةً عَشرَةً بِنَفسِه. ولا يَجُوزُ إِضَافتُه إِلى مَا دُونَ العَدَدِ بِوَاحِدٍ، فلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (هذا خَامِسُ ثَلاثَةٍ)؛ لأَنَّه يُصَيِّـرُ الثَّلاثَةَ خَمسَةً بِنَفسِه.

- وتَقُولُ عَلَى الطَّريقَةِ الثَّانِيَةِ بِاعتِبَارِ حَالِه: (ثَالِثُ ثَلاثَةٍ)، فتُضيفُه إِلى عَدَدٍ مُسَاوٍ لَه، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣] أَي: وَاحِدٌ مِن الثَّلاثَةِ[2]، فَأَمَّا قَولُه تَعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فإِنَّما هو باعتِبَارِ المَعنى الأَوَّلِ، وهو التَّصييرُ؛ لأَنَّ رَابعَ الثَّلاثَةِ يُصَيِّـرُهم أَربَعَةً بِنَفسِه، وخَامِسُ الأَربَعَةِ يُصَيِّـرُهم خَمسَةً بِنَفسِه، ولا يَجُوزُ بِهذا الاعتِبَارِ إِضَافتُه إِلى مَا دُونَه بِوَاحِدٍ ولا باثنَينِ، فلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (هذا خَامِسُ ثَلاثَةٍ) ولا (عَاشِرُ

---

(١) في ط: (لتصير).

(٢) في ط: (ثلاثة).

خَمسَةٍ) مِن جِهةِ أَنَّ الخَامِسَ والعَاشِرَ لَيسَ يُوصَفُ بِكونِه وَاحِدًا مِن ثَلاثَةٍ، ولا [و٨٧] العَاشِرُ يُوصَفُ بِكونِه وَاحِدًا[١] مِن خَمسَةٍ.

وهل يَجُوزُ إِضَافَتُه بِهذا المَعنى إِلى مَا هو أَكبَرُ مِنه؟ فيه وَجهانِ:

- أَحَدُهما: أَنَّ ذلك غَيرُ جَائِزٍ، وهذا هو الَّذي ذَكرَه الشَّيخُ، وأَشَارَ إلى مَنعِه، فكما لا تَجُوزُ إِضَافتُه إِلى مَا هو أَقَلُّ مِنه فلا تَجُوزُ إِضَافتُه إِلى مَا هو أَكبرُ مِنه، فيُقَالُ: لا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (هذا خَامِسُ عَشرَةٍ)، ولا (رَابعُ تِسعَةٍ) مِن جِهةِ أَنَّ الوَاحِدَ لا يُوصَفُ بِكونِه وَاحِدًا مِن هذه العِدَّةِ، وهو عَلَى عِدَّةٍ دُونَها، وإِنَّما يُقَالُ: (ثَالِثُ ثَلاثَةٍ) أَي: وَاحِدٌ مِن ثَلاثَةٍ.

- وثَانيهما: أَنَّ ذلك جَائِزٌ، وهذا هو الَّذي ذَكرَه بَعضُ مَن تَعرَّضَ لِشَرحِ هذه المُقَدِّمَةِ[٢]، وهو الأَجوَدُ، فعَلَى هذا يُقَالُ: (هذا خَامِسُ عَشرَةٍ)، و(رَابعُ تِسعَةٍ)، أَي: وَاحِدٌ مِن هذه العِدَّةِ، فيُوصَفُ بِذلِك عَلَى أَحَدِ وَجهينِ: إِمَّا عَلَى أَنَّه وَاحِدٌ مِن هذه العِدَّةِ. وإِمّا عَلَى أَنّه مَوصُوفٌ بِالخَامِسَةِ والرَّابعَةِ لِهذه العِدَّةِ، ومِثلُ هذا لا مَانعَ مِنه؛ لأَنَّه كمَا هو وَاحِدٌ مِن هذه العِدَّةِ واحِدٌ مِن أَجزائِها[٣]، فهو مَوصُوفٌ أَيضًا بِكونِه خَامِسًا للعَشرَةِ ورابعًا للتِّسعَةِ؛ مِن جِهةِ أَنَّ العَدَدَ المُضَافَ هو إِلَيه شَامِلٌ لَه، ولا يَلزَمُ إذا كانَ العَدَدُ المُضَافُ هو إِلَيه دُونَه، فلا يَجُوزُ ذلِك فيه، فلا يقَالُ[٤]: (هذا عَاشِرُ تِسعَةٍ)، ولا (تَاسعُ سِتَّةٍ)؛ لَمَّا كانَ مَا أُضيفَ إِلَيه غَيرَ شَامِلٍ لَه، فافترَقَا.

قَولُه: « **وتَقُولُ: حَادي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ عَلَى الثَّاني خَاصَّةً** ».

أَرَادَ: إِنَّك إِذا جَاوَزتَ العَشرَةَ فإِنَّه لا يَجُوزُ استعمالُه إِلَّا عَلَى الوَجه الثَّاني دُونَ

---

(١) قوله: (العاشر يوصف بكونه واحدا) ساقط من ط.

(٢) انظر: شرح الرضي ٣/ ٣١٨.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (وأحد أجزائها).

(٤) في ط: (تقول).

الأَوَّلِ فتَستَعمِلُه بِاعتِبَارِ حَالِه، ولا يَجُوزُ استعمَالُه بِاعتِبَارِ تَصييرِه، فلا تُضيفُه إلَّا إلى عَدَدٍ يُسَاويه، فَتقُولُ: (حَاديَ عَشرَ أَحَدَ عَشرَ) إلى (تَاسعِ [عَشرَ][1] تِسعَةَ عَشرَ)، و(حَاديَةَ عَشرَ) إلى (تَاسعَةَ عشرَةَ).

فإِن أَبرَزتَ الوَاوَ وَجَبَ إعرَابُ الجُزأينِ جَميعًا، فَتقُولُ: (وَاحِدٌ وعَشرَةٌ) و(ثَالِثٌ وعشرَةٍ)[2] لِبُطلانِ مَا يُوجِبُ البِناءَ، وهو ظُهورُ ما ضُمِّنَ الجُزآنِ إيَّاه.

وإِن ضُمِّنَت الوَاوُ وَجَبَ بِناؤُهما جَميعًا، فَتقُولُ: (ثَلاثَةَ عَشرَ)[3] و(ثَالِثَ عَشرَةَ) إلى (تَاسعَ عَشرَ) و(تَاسعَةَ عَشرةَ)، فعلى هذا تَقُولُ: (حَادي عَشرَ أَحَدَ عَشرَ)، فتُضيفُ الاسمَينِ الأَوَّلَينِ إلى الآخِرَينِ؛ لَمَّا كانَا بالتَّركيبِ بِمَنزِلَةِ اسمَينِ مُفرَدَينِ، والبِنَاءُ بَاقٍ في الأَوَّلَينِ والآخِرَينِ.

وتَقُولُ: (حَادي أَحَدَ عَشرَ)، فتَحذِفُ (عَشرَ) مِن الأَوَّلِ؛ لِدَلالَةِ الثَّاني عَلَيه، ويُعرَبُ الأَوَّلُ؛ لَمّا فُقِدَت عِلَّـةُ بِنائِه.

فهذانِ وَجهانِ قَد أَشَارَ إِلَيهما الشَّيخُ في الأُمِّ. ويَجُوزُ [ظ٨٧] وَجهٌ آخَرُ، ذَكَره النُّحَاةُ، وهو أَنَّ (حَادي عَشرَ)، فَتحذِفُ العَجُزَ مِن الأَوَّلِ، وتَحذِفُ الصَّدرَ مِن الثَّاني[4]. وهذا لَم يَذكُره الشَّيخُ، وإِنَّما لَم يَذكُره لِمَا فيه مِن الإبهامِ. وإِنَّما يَجُوزُ إطلاقُه حَيثُ يكُونُ مَعلُومًا بِالقَرينَةِ؛ لإلبَاسِه[5].

فإِن أَضَفتَه إِلى مَا يُخَالِفُه بِاعتِبَارِ تَصييرِه، فهل يَجُوزُ ذلك أَم لا؟ فيه مَذهبَانِ:

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (وثالث عشرة).

(٣) في ط: (ثلاث عشرة).

(٤) انظر: ابن يعيش ٦/ ٣٥، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١١١٣، والمنهاج ١/ ٤٧٩، والنجم الثاقب ٢/ ٧٩٣.

(٥) في ط: (بالقرينة الثانية).

- أَحَدُهما: أَنَّ ذلِك جَائِزٌ، وهذا هو رَأيُ سيبَوَيه[١]، فعلى هذا تَقُولُ: (هذا رَابعَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشرَ)، كمَا تَقُولُ: (هذا رَابعُ ثَلاثَةٍ) أَي: إنّه صَيَّـرَهم عَلَى هذه العِدَّةِ بِنَفسِه.

- وثَانيهما: أنَّ ذلِك مَمنُوعٌ، وهذا هو المَحكيُّ عَن المُبرِّدِ[٢]؛ لأنَّ مِثلَ هذا إنَّما يَجُوزُ باعتِبَارِ الفعليَّةِ، ولا وَجه لِتَركيبِ الفعلِ مِن حَيثُ إنَّه بعدَه، وإلى هذا ذَهبَ الزَّمَخشَريُّ[٣]، وهو رأيُ المُصَنِّفِ، كمَا أَورَدناه مِن قَبلُ.

فهذا مَا أَرَدنا ذِكرَه في العَدَدِ المُفرَدِ المُعَرَّفِ بِاللَّامِ وبالإضَافَةِ. واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى: التَّحقيقُ في تأنيثِ هذه المُرَكَّباتِ:

إنَّه في نَحوِ: (إحدَى عَشرَةَ)، و(اثنَتا عَشرَةَ) تَثبُتانِ جَميعًا في كُلِّ وَاحِدٍ مِن الشَّطرَينِ؛ مِن جِهةِ أنّهما وإن كانَا مُرَكَّبينِ، فكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنهما عَلَى حيَالِها؛ فلِهذا ثَبَتت العَلامَةُ في كُلِّ واحِدٍ مِنهما.

فإذا قُلتَ: (ثَلاثَ[٤] عَشرَةَ) إلى (تِسعَ عَشرَةَ) فإنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهما فيه عَلامَةُ تَأنيثٍ، لكنَّ الأوَّلَ عَلامَةُ تأنيثِه طَرحُ التَّاءِ [كما][٥] في (ثَلاثٍ) إلى (عَشرٍ)، والثَّاني عَلامَةُ تأنيثِه التَّاءُ، وهي دَاخِلَـةٌ لِتأكيدِ التَّأنيثِ في الأَوَّلِ.

ولا يُقَالُ بِأنَّه لَيسَ في الشَّطرَينِ إلَّا عَلامَةٌ وَاحِدَةٌ، وهي التَّاءُ؛ لأنَّه يَلزَمُ أَن يَخلُو

---

(١) سيبويه ٣/ ٥٥٩.

(٢) وهو رأي الأخفش والمازني أيضًا. انظر: المقتضب ٢/ ١٨٣.

(٣) انظر: ابن يعيش ٦/ ٣٦.

(٤) في الأصل: (ثلاثة) وكذا يقتضي السياق.

(٥) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

الجُزءُ الأَوَّلُ مِن العَلامَةِ، وهذا[١] بَاطِلٌ كمَا في (إِحدَى عَشَرَ)، و(اثنَتا عَشَرَ) باتِّفَاقٍ.

المَسألَةُ الثَّانيَةُ: الإعرابُ بالإضَافَةِ إلى تَعريفِ الأَسمَاءِ العَدَديَّةِ المُركَّبَةِ مِن نَحوِ: (ثَلاثَةَ عَشرَ) إلى (تِسعَةَ عَشرَ):

يَختَلِفُ حَالُه:

فأَمَّا [مَا][٢] كانَ مُعرَّفًا باللّامِ فهو مَبنيٌّ بِكُلِّ حَالٍ، لا خِلافَ فيه بَينَ النُّحَاةِ، كقَولِك: (الأَحَدَ عَشَرَ دِرهمًا)، و(الإِحدَى عَشرَةَ جَارِيَةً).

وأَمَّا مَا كانَ مِنها مُعرَّفًا بِالإِضَافَةِ، فهل يَكُونُ مُعرَبًا أَو مَبنيًّا؟ فيه مَذهبانِ[٣]:

أَحَدُهما: أَنّه مَبنيٌّ، وهذا مَحكيٌّ عَن نُحَاةِ البصرِيِّينَ، كالخَليلِ وسيبَوَيه.

وثَانيهما: أَنّه يكُونُ مُعرَبًا، وهو رَأيُ الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ، وغَيرِهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ.

ثُمَّ إِنَّه إِذا كانَ مُعرَبًا ففيه لُغَتانِ:

اللُّغَةُ الأُولى: أَنَّه يُعرَبُ الشَّطرَانِ جَميعًا، فيُعرَبُ الصَّدرُ [و٨٨] عَلَى حَسَبِ مُقتَضَى العَوَامِلِ، ويُعرَبُ العَجُزُ بِالجَرِّ في كُلِّ أَحوَالِه، فعَلَى هذا تَقُولُ: (هذه خَمسَةُ عَشرِك)، و(عَجِبتُ مِن خَمسَةِ عَشرِك)، ويكُونُ بِمَنزِلَةِ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيه، وهذا هو الَّذي يُريدُه أَهلُ الكُوفَةِ بإِعرَابه إِذ[٤] قَالُوا بإِعرابه.

اللُّغَةُ الثَّانيةُ، وهي مَحكيَةٌ عَن بَعضِ العَرَبِ[٥]: أَن يَكُونَ الصَّدرُ مَبنيًّا والعَجُزُ

---

(١) في ط: (وهو).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط، وكذا في ط.

(٣) انظر: الخلاف بين المدرستين في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٨١، وأوضح المسالك ٤/ ٢٥٩، والهمع ٣/ ٢٥٦.

(٤) في الأصل وط: (إذا) وكذا يقتضي السياق.

(٥) انظر هذه اللغة في سيبويه ٣/ ٢٩٩، وشرح السيرافي ٤/ ٦٥، والمخصص ٤/ ٢٥٦،=

مُعرَبًا بِتَصَاريفِ العَوَامِلِ عَلَى حَدِّ (بَعلبَكَّ)، وهذه لُغَةٌ رَديَّـةٌ قَليلةٌ نَادِرَةٌ، فعلى هذا يُقَالُ: (هذه خَمسَةَ عَشرُك) بالرَّفعِ في (عَشرِ)، لا غيرُ.

فأَمَّا مَا رُويَ مِن قَولِهم:

٢٧٥ - كُلِّـفَ مِـن عَنـائِـه وشِـقَـوَتِـه
بِنـتَ ثَـمـانـي عَـشـرَةٍ مِـن حجَّتِـه[1]

فَمَن جَعلَ الهاءَ ضَميرًا كانَ حُجَّةً لأَهلِ اللُّغَةِ الرَّديَّةِ الَّتي يُعرِبُونَه مَع الإِضَافَةِ إعرَابَ (بَعلَبَكَّ). وأَمّا إذا جُعِلَت الهاءُ للتَّأنيثِ فلا قَائِلَ بِه، وهو شَاذٌّ باتِّفاقِ النُّحاةِ؛ إذ لا قَائِلَ بإعرَابِه مِن غَيرِ إِضَافَـةٍ.

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ:

إذا أُضيفَ اسمُ الفَاعِلِ إِلى مَا يُخَالِفُه عَلَى مَعنى التَّصييرِ جَازَ فيه وَجهانِ: الجرُّ والنَّصبُ، فَتقُولُ: (هذا رَابعُ ثَلاثَـةٍ)، و(رَابعٌ ثَلاثَةً) جَرًّا ونَصبًا؛ لِكونِه في مَعنى الفعلِ، وإِن أَضَفتَه إِلى مِثلِه باعتِبَارِ حَالِه فالوجه الجرُّ، وجَوَّزَ ثَعلَبٌ فيه النَّصبَ[2]، وهو غَريبٌ؛ لِبُعدِه عَن مَعنى الفعلِ؛ فلِهذا وَجَبَ جَرُّه بِالإِضَافَـةِ، لا غَيرُ.

المَسألَةُ الرَّابعَةُ:

أَسمَاءُ الأَعدَادِ مَهما كانَت بَاقيةً عَلَى مَعنى العَدَدِ فهي مَبنيَّـةٌ؛ لِعَدَمِ العَقدِ والتَّركيبِ فيها؛ فلِهذا تَقُولُ: (وَاحِد، اثنانِ، ثَلاثَه، أَربَعَه) فتكُونُ مَوقُوفةً. وإِن خَرَجَت عَن

=والتذييل ٩/ ٣٢٤.

(١) البيتان من الرجز، وهما من إنشاد نفيع بن طارق في الحيوان ٦/ ٥٦٦، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٩٤، وهما بلا نسبة في شرح السيرافي ١/ ١٠٩، والمخصص ٤/ ٢٥٦، والإنصاف ٣٠٩، والتبيين ٤٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٢، وشرح الرضي ٣/ ١٣٥، والتذييل ٩/ ٣١٤، ٣٢٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٣٠، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٦٨، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٢٨.

(٢) ونسب أيضًا إلى الكسائي والأخفش وقطرب. انظر: المخصص ٥/ ٢٠٠، والعدد في اللغة ١٦، وشرح الرضي ٣/ ٣١٨، وأوضح المسالك ٤/ ٢٦٢، والهمع ٣/ ٢٦١.

العَدَدِ فهي مُعرَبةٌ، كقَولِك: (هذه ثَلاثةٌ)، و(رَأَيتُ أَربَعةً) فتَصيرُ كحُرُوفِ التَّهجِّي، فإِن تَهجَّيتَها بَنَيتَها، كقَولِك: (أ، ب، ت، ث)، وإِن رَكَّبتَها أَعرَبتَها، فَتقُولُ: (هذه أَلِفٌ) و(أَعجَبَتني هذه البَاءُ).

المَسألَةُ الخَامِسَةُ:

حُكي عَن الفرَّاءِ أنَّه نزَّلَ (بِضعةً) و(بِضعًا) مَنزِلَةَ (تِسعًا)، و(تِسعَةً)[1]، فعلى هذا تقُولُ: (لَبِثتُ بِضعَةَ أَعوَامٍ) أَي: تِسعَةَ أَعوَامٍ، و(بِضعَ سِنينَ)، أَي: تِسعَ سِنينَ، فتُعَامِلُه مُعَامِلةَ التِّسعَةِ في كُلِّ أحوَالِه على الإِطلاقِ، وقَد قَدَّمنا أنّه عِبَارَةٌ عَن الثَّلاثَةِ [ظ٨٨] فما فَوقَها إِلى التِّسعة.

المَسألَةُ السَّادِسَةُ:

(أَحَدٌ) همزَتُه مُنقَلِبةٌ عَن الوَاوِ؛ لأَنَّه مُشتقٌّ مِن الوِحدَةِ، ويُستَعملُ في النَّفيِ، كقَولِك: (مَا جَاءَني أَحَدٌ)، وتُستَعملُ في الإِثباتِ، كقَولِك: (أَحَدٌ وثَلاثُونَ)، و(عِشرُونَ)، وكقَولِه تَعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]. فأَمَّا (الحَادي) فهو قَلبُ (الوَاحِدِ) حَرفَ[2] الفَاءِ إِلى مَحَلِّ اللّامِ، فانقَلَبت الوَاوُ يَاءً؛ لانكِسَارِ مَا قَبلَها، فَـوَزنُـه عَلَى هذا (عَالِفٌ).

فهذا هو الكلامُ على مَا يَتعلَّـقُ بِهذه الأَعدَادِ، واللَّه أَعلَمُ.

---

(١) في معاني الفراء ٢/ ٤٦: « والبضع ما دون العشرة ».

(٢) في الأصل وط: (أحرف).

[المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **المُذَكَّـرُ والمُؤَنَّثُ: المُؤنَّثُ مَا فيه عَلامَةُ التَّأنيثِ لَفظًا أَو تَقديرًا. والمُذَكَّـرُ بِخِلافِه. وعَلامةُ التَّأنيثِ: التَّاءُ، والألِفُ مَقصُورَةً أَو مَمدُودَةً**[1]. **وهو حَقيقيٌّ ولَفظيٌّ. فالحَقيقيُّ: مَا بِإزَائِه ذَكرٌ مِن الحَيَوانِ، كـ(امرَأةٍ) و(نَاقةٍ). واللَّفظيُّ بِخِلافِه، كـ(ظُلمَةٍ) و(عَينٍ). وإذا أُسنِدَ الفعلُ إِلَيه فبِالتَّاءِ. وأَنتَ في ظَاهر غَيرِ الحَقيقيِّ بِالخَيَارِ، وحُكمُ ظَاهرِ الجَمعِ مُطلقًا غَيرِ المُذَكَّرِ**[2] **السَّالِمِ حُكمُ ظَاهرِ غَيرِ الحَقيقيِّ، وضَميرُ العَاقِلينَ غَيرِ المُذَكَّرِ السّالِمِ: (فَعَلَتْ) و(فَعَلُوا)، والنِّساءُ والأيَّامُ (فَعَلَت) و(فَعَلنَ).**

قَالَ الإمَامُ عليه السلام[3]: المُذَكَّرُ هو الأَصلُ، والتَّأنيثُ فَرعٌ عَلَيه؛ لأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا: فلأَنَّ المُؤَنَّثَ في الحَقيقَةِ مُركَّبٌ بِانضِمَامِ عَلامَةِ التَّأنيثِ إِلَيه، والمُذَكَّـرُ مَسلُوبٌ[4] عَنها، فكانَ مُفرَدًا في الحَقيقَةِ، ولا شَكَّ أَنَّ المُفرَدَ أَصلُ المُرَكَّبِ؛ إِذ لا يُعقلُ مُركَّبٌ إِلَّا بَعدَ كونِه مُفرَدًا، وهذا لا مُدَافَعَةَ عَنه.

وأَمَّا ثَانيًا: فلأَنَّ قَولَنا: (شَيءٌ) وَاقعٌ عَلَى كُلِّ شَيءٍ مِن المُسَمَّيَاتِ كُلِّها، وهو مُذَكَّـرٌ سَابِقٌ عَلَى جَميعِ الأَسماء؛ فلِهذا كانَ التَّذكيرُ هو الأَصلَ.

وإِنَّما قَدَّمَ الشَّيخُ الكلامَ فيه مَع كونِه فَرعًا لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ الكلامَ في البَابِ إِنَّما سيقَ مِن أَجلِ بَيانِ المُؤَنَّثِ وأَقسَامِه، وإِيضَاحِ عَلامَاتِه[5]، ولَم يُسَق لِبَيانِ المُذَكَّرِ، فإِنَّه لا يَحتَاجُ إِلى إِيضَاح؛ فمِن أَجلِ هذا قُدِّمَ.

---

(١) في ط: (والألف المقصورة والألف الممدودة).

(٢) قوله: (المذكر) ليس في ط.

(٣) في ط: (السيد الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (مسلو).

(٥) في ط: (علامته).

وأَمَّا ثَانيًا: فلأنَّ المُؤَنَّث أمرٌ وُجودي، ونَعني بِكونِه وُجوديًّا [هو][١] أنَّه لا يُعقَلُ كونُه مُؤَنَّثًا إلَّا بِوُجُودِ عَلامَةِ التَّأنيثِ فيه، والمُذَكَّرُ أمرٌ عَدَميٌّ، ونَعني بِكونِه عَدَميًّا[٢] [و٨٩][هو][٣] أنَّه[٤] لا يُعقَلُ كونُه مُذَكَّرًا إلَّا بإعدَامِ عَلامَاتِ التَّأنيثِ عَنه. والوُجُودُ سَابِقٌ[٥] على الإعدَامِ[٦]؛ [من جِهةِ أَنَّ الإعدَامَ لا يُعقَلُ إلَّا بَعدَ سَبقِ الإيجَادِ؛ لِيَتحقَّقَ عَدَمُه؛ ولِهذا فإنَّ إعدَامَ كُلِّ مَعدُومٍ لا بُدَّ فيه مِن سَبقِ وُجُودِه][٧] مِن جِهةِ أَنَّ الإعدَامَ هو إزَالةُ الوُجُودِ عَمَّا[٨] كانَ مَوجُودًا؛ فمِن أَجلِ هذا كانَ المُؤَنَّثُ سَابِقًا لِمَا ذَكرناه.

وقَد حَدَّه الشَّيخُ بِقَولِه: « **المُؤَنَّثُ مَا فيه عَلامةُ تأنيثٍ لَفظًا أَو تَقديرًا** »، والأَخلَقُ أَن يَذكُرَ فيه لَفظَ (الاسمِ)، وإنَّما تَركه الشَّيخُ تَسَامُحًا ومُسَاهلةً.

فقَولُنا: (**اسمٌ**) يَعُمُّ المُذَكَّرَ والمُؤَنَّثَ، وهو جِنسُ الحَدِّ؛ لاندِرَاجِ غَيرِه تَحتَه، وهذه فَائِدَةُ كونِه جِنسًا. وقَولُه: (**فيه عَلامَةُ تأنيثٍ**) يَخرُجُ عَنه المُذَكَّرُ. قَولُه: (**لَفظًا أَو تَقديرًا**) فاللَّفظُ يَدخُلُ فيه (طَلحَةُ)، و(حُبلى)، و(حَمرَاءُ)، و(**تَقديرًا**) لِيَدخُلَ تَحتَه قَولُنا: (أَرضٌ)، و(عَينٌ)، فإنَّ تَأنيثَهما مِن جِهةِ التَّقديرِ.

والتَّاءُ هي أَكثَرُ اطِّرَادًا وجَرَيانًا؛ لِكونِها لا تُلبَسُ بِغَيرِها، بِخِلافِ الأَلِفِ فإنَّها رُبَّما كانَت للإلحَاقِ، كمَا سَنُوضِّحُه؛ ولِهذا لَم يَأتِ في التَّقديرِ إلَّا التَّاءُ، ويَظهرُ تَقديرُها

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ط يقتضيها السياق.

(٢) بعده في الأصل: (في الباب إنما سيق من أجل بيان المؤنث وأقسامه وإيضاح علاماته ولم يسق لبيان المُذَكَّرِ) وهذا كلام سبق قبل سطرين، وكذا في ط.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ط يقتضيها السياق.

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (فإنه).

(٥) كذا في ط، وفي الأصل: (السابق).

(٦) في ط: (العدم).

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو في ط.

(٨) في الأصل: (كما) وكذا في ط.

بالتَّصغيرِ، كقَولِك: (أُرَيضَةٌ)، و(عُيَينَةٌ)؛ إذ لا يَجيءُ قيَاسًا في المُصَغَّرِ إلَّا مَا كانَ حَاصِلًا في المُكبَّرِ.

والمُذَكَّـرُ اسمٌ لَيسَ فيه عَلامَةُ تَأنيثٍ. فَقَولُنا: (اسمٌ) يَعُمُّ المُذَكَّـرَ وغَيرَه. وقَولُنا: (لَيسَ فيه عَلامَةُ تأنيثٍ لَفظًا أو تَقديرًا) يَخرُجُ [منه][1] المُؤَنَّثُ عَلَى كُلِّ أَحوَالِه.

فإذا تَمَهَّدَت هذه القَاعِدَةُ فلنذكُر عَلامَةَ التَّأنيثِ، ثُمّ نَذكُـرُ تَقسيمَ المُؤَنَّثِ، ثُمَّ نُردِفُه بِذِكـرِ كيفيَّـةِ إِسنادِ الفعلِ إِلَيه، فهذه مَبَاحِثُ ثَلاثـةٌ، قَد اشتَمَلَ عَلَيها كلامُ الشَّيخِ:

البَحثُ الأَوَّلُ: في بَيانِ عَلامَاتِ التَّأنيثِ

اعلَم أَنَّ ذِكرَ[2] عَلامَاتِ التَّأنيثِ مَقصُودٌ؛ لأَنَّها أَصلٌ في مَاهيَّةِ المُؤَنَّثِ، فلا بُدَّ مِن ذِكرِها، ولا خِلافَ بَينَ النُّحَاةِ في كونِ التَّاءِ والأَلِفِ عَلامَتَينِ للتَّأنيثِ، كمَا هو رَأيُ سيبَوَيه[3]، وإِنَّما وَقَعَ الخِلافُ في غَيرِهما[4].

فمِن النُّحَاةِ مَن قَالَ[5]: إِنَّ الهمزَةَ في (حَمراءَ) عَلامَـةٌ للتَّـأنيثِ. ومِنهم مَن قَالَ[6]: إِنَّ اليَاءَ في (هذي) عَلامَـةٌ للتَّأنيثِ أَيضًا. ومِنهم مَن قَالَ[7]: إِنَّ الهاءَ في (هذه) عَلامَـةٌ للتَّأنيثِ. والمُختَارُ أَنَّ عَلامَاتِ التَّأنيثِ مِن جِهةِ التَّحقيقِ لا تَزيدُ عَلَى

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ط يقتضيها السياق.

(٢) قوله: (ذكر) ليس في ط.

(٣) انظر سيبويه ٢/ ٣٨، ٣/ ٢١١.

(٤) في الأصل: (غيرها) وكذا في ط.

(٥) هذا مذهب الكوفيين والزجاج في توضيح المقاصد ٣/ ١٣٥٣، ومنهم أبو بكر الأنباري في المذكر والمؤنث ١/ ٢٢٠، وقيل: هو رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٢، وشرح الكافية للقواس ٤٣٠.

(٦) الحق أن هذا للأنباري في المذكر والمؤنث ١/ ٢٢٦، وذكرها الزَّمخشري في المفصل ٢٤٧.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٦، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٠٩.

عَلامَتَينِ: التَّاءُ والأَلِفُ، وهمزَة (حَمراءَ) هي في التَّحقيقِ أَلِفٌ، لكنَّها مُدَّت لَمَّا حَصَلَت مَعها أَلِفُ [ظ٨٩] المَدِّ، وهذا هو الَّذي عَلَيه أكثرُ النُّظَارِ مِن النُّحَاةِ.

فأَمَّا مِن جِهةِ التَّفصيلِ فهي ثَلاثٌ: التَّاءُ، وأَلِفٌ مَقصُورَةٌ، وأَلِفٌ مَمدُودَةٌ، وهو رأيُ المُصَنِّفِ، فأمّا عَدُّ اليَاءِ والهاءِ في[1] عَلامَاتِ التَّأنيثِ في نَحوِ: (هذه)، و(هذي)، كمَا فَعَلَ الزَّمَخشَرِيُّ في الياءِ[2] فلا وَجه لَه؛ فإِنَّ الغَرَضَ في الكلامِ في المُؤَنَّثِ إِنَّما هو فيما كانَ مُتمَكِّـنًا مِن الأَسمَاءِ، فأَمَّا مَا كانَ غَيرَ مُتمَكِّنٍ فتِلك صِيَغٌ ارتُجِلَت في المَبنيَّاتِ في المُؤَنَّثاتِ.

فأَمَّا عَدُّ الهمزَةِ مِن عَلامَاتِ التَّأنيثِ فالأَمرُ فيه قَرِيبٌ، وظَاهِرُ اللَّفظِ أنَّها همزَةٌ، كـ(صَحرَاءَ)، و(طَرفاءَ)، وفي التَّحقيقِ الأَمرُ فيها كمَا ذَكرناه مِن كونِها أَلِفًا، لكنَّها مُدَّت، فهمِزَت، فالهمزُ فيها عَارِضٌ.

نَعَم، التَّاءُ لَمَّا كانَت هاءً في الوَقفِ، وفي الوَصلِ تَاءً، اختَلَفَ النُّحَاةُ في مَا الأَصلُ مِن ذلك[3]: فالَّذي ذَهبَ إِلَيه نُحَاةُ البَصرَةِ كالخَليلِ وسيبَوَيه وغَيرِهما مِن نُحَاةِ البَصرَةِ أَنَّ الأَصلَ هو التَّاءُ، وزَعَمَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ وغَيرُهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ أَنَّ التَّأنيثَ في الأَصلِ بالهاءِ. والمُختَارُ هو الأَوَّلُ لأَمرَينِ: أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّها لا تكُونُ في الفعلِ إِلَّا تَاءً، كقَولِك: (قَامَت)، و(قَعَدَت). وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّها [إِنَّما][4] تَنقلِبُ هاءً في حَالَةِ الوَقفِ، لا غَيرُ، والوَصلُ هو الأَصلُ، والوَقفُ عَارِضٌ.

---

(١) في الأصل: (فهي) وكذا في ط.

(٢) المفصل ٢٤٧.

(٣) في هذه التَّاء مذهبان: ذهب البصريُّون إلى أنَّ التَّاء هي الأصل والهاء بدلٌ منها، ويرى الكوفيُّون أنَّ الهاء هي الأصل. انظر المسألة في: ابن يعيش ٥/ ٨٩، وشرح الرضي ٣/ ٣٢٢، وشرح كافية ابن الحاجب للقوَّاس ٢/ ٤٣١، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ١٢٣٩، والصَّفوة الصَّفيَّة ٢/ ٤٣٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٥٣.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ط يقتضيها السياق.

فإذا عَرفتَ هذا فلنَذكُر مَواقعَ التَّاءِ مَلفُوظًا بِها، ثُمَّ نَـذكُر مَواقعَها مُـقَـدَّرَةً، ثُمَّ نَـذكُر مَوَاقعَ الأَلِفِ المَقصُورَةِ، ثُمَّ نَذكُر مَوَاقعَ الأَلِفِ المَمدُودَةِ، فهذه مَوَاقعُ أَربعَةٌ نكشِفُ الغِطَاءَ عَنها بِمَعُونَـةِ اللَّه:

المَوقعُ الأَوَّلُ: في بَيانِ الأَمكِنَةِ الَّتي يُلفَظُ بِالتَّاءِ فيها:

اعلَم أَنَّ التَّاءَ كثيرَةُ الاستعمَالِ في كلامِ العرَبِ لِمَعانٍ مُختَلِفَةٍ، لكنَّها مَع اختِلافِها لا تَنفَكُّ عَن نَوعَينِ:

النَّوعُ الأَوَّلُ: أَن يكُونَ دُخُولُها للتَّأنيثِ، وذلِك يكُونُ عَلَى أَوجُهٍ سِتَّةٍ:

أَوَّلُها: التَّفرِقَـةُ بينَ المُذَكَّـرِ والمُؤنَّثِ في الصِّفَاتِ، كـ(قَائِمَةٍ)، و(مَضرُوبةٍ)، و(شَريفَةٍ)، وهذا يكثُـرُ استعمالُها فيه، ويَطَّرِدُ.

وثَانيها: للتَّفرِقَةِ بَينَهما في الاسمِ، وهذا نَحوُ: (إِنسَانَةٍ)، و(أَسَدَةٍ)، و(حِمَارَةٍ)، و(بِرذَونَةٍ)، و(رَجُلَةٍ).

وثَالِثها: لِتَأكيدِ التَّأنيثِ، كـ(نَاقَةٍ)، و(نَعجَةٍ).

ورَابعُها: دُخُولُها لِتَأنيثِ الجَمعِ، كقَولِك: (حجَارَةٌ) في جَمعِ (حَجَرٍ)، و(ذِكارَةٌ) في جَمعِ (ذَكرٍ)، و(صُقُورَةٌ) في جَمعِ (صَقرٍ).

وخَامِسُها: للدّلالَةِ عَلَى [و٩٠] تَأنيثِ اللَّفظِ، في نَحوِ: (غُرفَةٍ)، و(ظُلمَةٍ).

وسَادِسُها: دُخُولُها لِتأنيثِ الوَاحِدِ وإِسقَاطُها، للدّلالَةِ عَلَى كونِه جَمعًا، كقَولِك: (تَمرَةٌ) و(تَمرٌ)، و(شَعيرَةٌ)، و(شَعيرٌ)، و(بُـرَّةٌ)، و(بُـرٌّ)، إلى غَيرِ ذلِك.

فهذه المَعاني كُلُّها لا تَنفَكُّ عَن التَّأنيثِ، كمَا ذَكرناه، فالتَّأنيثُ فيها مَلحُوظٌ.

النَّوعُ الثَّاني: أَن تكُونَ دَاخِلةً لِمَعانٍ تُشبِه التَّأنيثَ، وإِن قُصِدَ بِها مَعانٍ أُخرُ، وذلك أُمُورٌ أَربَعَةٌ:

أَوَّلُها: للتَّعويضِ، إمَّا عَن فَاءِ الكلِمَةِ، كقَولِك: (عِدَةٌ)، و(زِنَةٌ)، وإمَّا عَن عَينِها،

كقولِك: (إِقَامَةٌ)، و(إِدَامَةٌ)، والأصلُ فيهما: (إِقوَامَةٌ)، و(إِدوَامَةٌ)[١]، وإِمَّا عَن لامِها، كقَولِك في (مِئَةٍ)، و(رِئَةٍ)، والأَصلُ فيهما (مِئيَةٌ)، و(رِئيَةٌ)[٢]، وإِمَّا عِوَضٌ عَن حَرفٍ زَائِدٍ في الكلِمَةِ، كقَولِك: (فَرَازِنَةٌ) في جَمعِ (فِرزَانٍ)، و(جَحاجِحَةٌ) في جَمعِ (جَحجَاحٍ).

وثَانيها: الدّلالَةُ عَلَى النَّسَبِ، كقَولِك: (مَهالِبَةٌ)، و(أَشَاعِثَةٌ)، فإِنَّها إِنَّما دَخلَت هذه التَّاءُ لِتكُونَ دَالَّةً عَلَى أَنَّ الوَاحِدَ مِن هذا الجَمعِ مَنسُوبٌ، وأنّه جَمعٌ لَه؛ ولِهذا فإِنَّك تَقُولُ: (المَهالِبَةُ) جَمعُ (مَهلَبِيٍّ)، و(الأَشَاعِثَةُ) جَمعٌ لـ(أَشعَثِيٍّ) بالياءِ فيهما، لا جَمعٌ لِـ(أَشعَثٍ)، و(مَهلَبٍ).

وثَالِثُها: للدّلالَـةِ عَلَى كـونِ الكلِمَـةِ مُـعـرَبَـةً، كقَولِك: (المَـوَازِجَـةُ)[٣]، و(الجَوارِبَـةُ)، وهما شَيئانِ مِن الأَدَمِ يُشبِهانِ الخُفَّ، فدُخُولُ[٤] التَّاءِ إِنَّما هو مِن أَجلِ الإِيذانِ بِكونِهما مُعرَبَينِ.

ورَابعُها: المُبَالغَةُ في المَدحِ أو الذَّمِّ، كقَولِك: (عَلَّامةٌ)، و(نَسَّابةٌ)، و(رَاويةٌ)، و(فَرُوقةٌ)، و(مَلُولةٌ) في الذَّمِّ، فلا مُبَالغَةَ فيه إِلَّا إِذا كانَت التَّاءُ مُتَّصِلةً به.

فهذه الأُمورُ وإِن لَم تكن التَّاءُ فيها للتَّأنيثِ فإِنَّها تُشبِه التَّأنيثَ؛ مِن جِهةِ أَنَّ التَّأنيثَ فَرعٌ عَلَى التَّذكيرِ في كُلِّ مَوضعٍ، وهذه المَعاني الَّتي دَلَّت عَلَيها التَّاءُ فُرُوعٌ عَلَى غَيرِها، فلا جَرَمَ كانَت مُشبِهةً للتَّأنيثِ، فالتَّاءُ لا تَنفَكُّ عَمَّا ذَكرناه مِن المَعَاني في النَّوعَينِ.

وأَكثَرُ مَا تَرِدُ تَاءُ التَّأنيثِ عَلَى الانفِصَالِ عَن الكلِمَةِ؛ لأَنّها بِمَنزِلَةِ اسمٍ[٥] مُركَّبٍ مَع غَيرِه؛ ولِهذا فإِنَّها تَنحَذِفُ مَع التَّرخيمِ والنِّسبةِ، كمَا يُحذَفُ الاسمُ المُركَّبُ،

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (إداية).
(٢) في الأصل: (رئة).
(٣) في الأصل وط: (كالموازجة).
(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (فبدخول).
(٥) كذا في ط، وفي الأصل: (الاسم).

وقلَّ أَن تُبنى عَلَيها الكلِمَةُ بِحَيثُ لا يُمكِنُ[١] انفِصَالُها عَنها بِحَالٍ، وقَد جَاءَ هذا كقَولِك: (عَظَايَةٌ)، و(عَلاوَةٌ)، و(شَقَاوَةٌ)، و(صَلاوَةٌ)[٢]، فإنَّ القيَاسَ فيما هذا حَالُه [ظ٩٠] إعلالُه بِقَلبِ الوَاوِ واليَاءِ أَلِفًا، وقَلبِ الأَلِفِ همزَةً، كما فَعَلناه في نَحوِ: (الكِسَاءِ)، لكنَّ هذا الإعلالَ مَشرُوطٌ بِكونِهما مُتطرِّفَينِ في آخِرِ الكلِمَةِ، فلمَّا جَاءَت هذه الأَلفَاظُ غَيرَ مُعتلَّةٍ دَلَّ ذلِك عَلَى كونِ التَّاءِ لازِمَةً لَها؛ فلأَجلِ هذا مَنَعها التَّطرُّفُ، وكانَ الوَاوُ واليَاءُ واقعَتَينِ وَسَطًا، كما في (قوَّالٍ)، و(بيَّاعٍ). فهذا مُرادُنا بِقَولِنا: (وقلَّ أن تُبنى عَلَيها الكلِمَةُ) نُشيرُ بِه إِلى مَا ذَكرناه.

المَوقعُ الثَّاني: في بَيانِ التَّاءِ المُقَدَّرَةِ:

اعلَم أَنَّ التَّاءَ لَمَّا كانَ استعمالُها عَلَى جِهةِ الكثرَةِ أُضمِرَت تَارَةً وظَهرَت أُخرَى، فأَمَّا ظُهورُها فَقَد سَبقَ ذِكرُه، ثُمَّ إِذا كانَت مُضمَرَةً لَم يَخلُ مَوقعُها: إِمَّا أَن يكُونَ في اسمٍ ثُلاثيٍّ أَو رُبَاعيٍّ.

فإن كانَ ثُلاثيًّا فالدّلالةُ فيه تكُونُ مِن أَوجُهٍ سَبعَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فالتَّصغيرُ، فَتقُولُ: (كُتَيفةٌ)، و(أُذَينةٌ) في تَصغيرِ (كتِفٍ)، و(أُذُنٍ)؛ لأَنَّ التَّصغيرَ يَرُدُّ الشَّيءَ إِلى أَصلِه.

وأَمَّا ثَانيًا فالإِضمَارُ، كقَولِك: (الكتِفُ أَكلتُها)، و(الأُذنُ قَطَعتُها).

وأَمَّا ثَالِثًا فالإِشَارَةُ، كقَولِك: (هذه أُذنٌ)، و(تِلك عَينٌ).

وأَمَّا رَابعًا فالجَمعُ عَلَى (أَفعُلٍ)، فإِنَّه لا يَأتي في الأَكثَرِ إِلَّا في المُؤَنَّثِ، كقَولِك: (ذِرَاعٌ) و(أَذرُعٌ)، و(عُقَابٌ) و(أَعقُبٌ)، وقَد شَذَّ قَولُهم: (غُرَابٌ) و(أَغرُبٌ)، والكثيرُ: (أَغرِبَـةٌ).

وأَمَّا خَامِسًا فالصِّفَةُ، كقَولِك: (هذه عَينٌ عَورَاءُ)، و(عَينٌ صَحيحَةٌ).

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (ينفك). (٢) كذا في الأصل، وفي ط: (صلاية).

وأَمَّا سَادِسًا فبالخَبَرِ، كقَولِك: (العَينُ سَوداءُ)، و(الكتِفُ مَشويَّـةٌ)، و(يَدُ زَيدٍ مَبسُوطَـةٌ).

وأَمَّا سَابعًا فبالعَدَدِ، كقَولِك: (ثَلاثُ أعيُنٍ)، و(أَربَعُ أدوُرٍ)، و(سَقَيتُه أَربَعَ أَكؤُسٍ).

فهذه الأَمارَاتُ كُلُّها مُختَصَّةٌ بِمَا أُنِّثَ مِن الثُّلاثيِّ مِن جِهَةِ التَّقديرِ بالتَّاءِ.

وإِن كانَ رُبَاعيًّا فكُلُّها جَاريةٌ عَلَى جِهَةِ الدّلالَةِ عَلَى تَأنيـثِه في نَحوِ قَولِك: (عَنَاقٌ)، و(عَقرَبٌ)، فهذانِ مِثالانِ في الرُّبَاعيِّ، إِلَّا التَّصغيرَ فإِنَّه لا يكُونُ دَلالةً عَلَى تَأنيـثِه؛ لأَنَّ التَّاءَ لا تَظهرُ فيه؛ فلِهذا تَقُولُ في تَصغيرِه: (عُنَيِّـقٌ)، و(عُقَيرِبٌ) مِن غَيرِ تَاءٍ؛ لأَنَّ الحَرفَ قَائِمٌ مَقَامَ تَاءِ التَّأنيثِ، وعُوِّضَ عَنها، فلا يَجُوزُ الجَمعُ بَينَهما بِحَالٍ.

ومِن جُملَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَأنيثِ الاسمِ إِسنادُ الفعلِ إِلَيه، في نَحوِ قَولِك: (الكتِفُ أَعجَبَتني)، و(العَينُ [و٩١] أَوجَعَتني)، كما سَنُقَرِّرُه في كيفيَّةِ إِسنادِ الفعلِ إِلى المُؤنَّثِ.

فهذا مَا يَختَصُّ التَّاءَ في إِظهارِها وتَقديرِها، وباللَّه التَّوفيقُ.

دَقـيـقَـةٌ:

اعلَم أَنَّ مِن جُملَةِ الصِّفَاتِ مَا يكُونُ تَأنيثُه مِن جِهَةِ المَعنى، فَيكُونُ بِغَيرِ عَلامَةٍ، ثُمَّ هو ضَربَانِ:

الضَّربُ الأَوَّلُ: مَا[1] **يَستَوي فيه المُذَكَّـرُ والمُؤنَّثُ**، وهذا نَحوُ قَولِك[2]: (امرَأَةٌ عَانِسٌ)، و(رَجُلٌ عَانِسٌ)، وهما اللَّذانِ يَطُولُ مَقَامُهما عِندَ أَبَوَيهما مِن غَيرِ نِكاحٍ، ثُمَّ إِنَّه يكُونُ في جَريِه عَلَيهما: تَارَةً يكُونُ مِن غَيرِ شَرطٍ، وتَارَةً يكُونُ بِشَرطٍ:

- فالَّذي يكُونُ مِن غَيرِ شَرطٍ، كما قَالُوا: (نَاقةٌ ضَامِرٌ)، و(جَمَلٌ ضَامِرٌ)،

---

(١) في ط: (فالضرب الأول منهما).

(٢) في ط: (قولهم).

و(امرَأةٌ عَاشِقٌ)، و(رَجُلٌ عَاشِقٌ)، و(امرَأةٌ مِغناجٌ) و(مِضحَاكٌ)، والرَّجُلُ كذلِك، و(امرَأةٌ معطيرٌ)، و(رَجُلٌ معطيرٌ).

- وقَد يَجري عَلَيهما مَع اعتِبَارِ شَرطٍ، وهذا نَحوُ: (فَعيلٍ) فإِنَّهما إِنَّما يَستَويانِ فيه إِذا كانَ بِمَعنى (مَفعُولٍ)، نَحوُ: (امرَأةٌ جَريحٌ)، و(رَجُلٌ جَريحٌ)، و(امرَأةٌ قَتيلٌ)، و(رَجُلٌ قتيلٌ)، فإِن كانَ بِمَعنى (فَاعِلٍ) لَم يَستَويا، كقَولِك: (رَجُلٌ كريمٌ)، و(امرَأةٌ كريمَةٌ)، ونَحوُ: (فَعُولٍ) فإِنَّهما يَستَويانِ فيه إِذا كانَ بِمَعنى (فَاعِلٍ)، نَحوُ: (امرَأةٌ صَبُورٌ) و(رَجُلٌ صَبُورٌ)، فإِن كانَ بِمَعنى (مَفعُولٍ) لَم يَستَويا، كقَولِك: (امرَأةٌ همُومَةٌ)، و(رَجُلٌ همُومٌ)، و(رَجُلٌ مَلُولٌ)، و(امرَأةٌ مَلُولَةٌ).

الضَّربُ الثَّاني: مَا يكُونُ خَاصًّا بِالمُؤَنَّثِ، وهذا كقَولِهم: (امرَأةٌ حَائِضٌ)، و(طَامِثٌ)، و(طَالِقٌ)، و(مُرضِعٌ).

وقَد اختَلَفَ النُّحَاةُ في الوَجه الَّذي لأجلِه لَم تَدخُل فيه التَّاءُ مَع كونِه صِفَةً مُشتَقَّةً، فَقالَ الخَليلُ[١]: إِنَّه لَم يَجرِ عَلَى جِهَةِ الاشتِقَاقِ مِن الفعلِ، وإِنَّما جَاءَ عَلَى هذه النِّسبَةِ إِلَيها؛ لأَنَّها لَم تَفعَل حَيضًا ولا طَلاقًا، وإِنَّما هي مِن قَولِهم: (رَجُلٌ تَامِرٌ)، و(لابِنٌ) أَي: ذَا تَمرٍ، وذَا لَبَنٍ[٢]. وعَن سيبَوَيه أَنَّ المَعنى في ذلك[٣]: إِنسَانٌ طَالِقٌ وحَائِضٌ. وعَن الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ أَنّه إِنَّما كانَ كذلك عَلَى جِهَةِ الاختِصَاصِ؛ إِذ لا مُشَارَكَةَ بَينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ فيما ذَكرناه[٤]. وكلامُ الخَليلِ أَحَقُّ، وكلامُ سيبَوَيه أَليَقُ، وكلامُ الكِسَائيِّ أَدَقُّ وأَرَقُّ، واللَّه أَعلَمُ.

---

(١) سيبويه ٣/ ٢٣٧.

(٢) في ط: (ذا تمر ولبن).

(٣) سيبويه ٣/ ٢٣٧.

(٤) انظر رأي الكوفيين في: شرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١٢٤٦.

المَوقعُ الثَّالِثُ: في بَيانِ الأَلِفِ المَقصُورَةِ:

اعلَم أَنَّ المَقصُورَةَ أَصلٌ، والمَمدُودَةُ فَرعٌ لَها[١]، والمَقصُورَةُ في كلامِ العرَبِ [ظ٩١] عَلَى أَضرُبٍ ثَلاثَةٍ:

الضَّربُ الأَوّلُ: مِنها مُختَصَّةٌ بِكونِها للتَّأنيثِ، لا تَخرُجُ عَنها، وذلك صُورٌ كثيرَةٌ:

- مِنها (فُعلى) إِمَّا اسمُ عَينٍ، نَحوُ: (بُهمى)، اسمُ شَجَرٍ، وإِمّا صِفَةٌ، كـ(حُبلى)، و(كُبرَى)، وإِمّا مَصدَرٌ، كـ(رُجعى)، و(بُشرَى)[٢].

- ومِنها (فَعَلَى) إِمَّا اسمُ عَينٍ، كـ(برَدَى) اسمُ نَهرٍ، وإِمَّا مَصدَرٌ، كـ(المَرَطَى)، وهو مَشيٌ مَخصُوصٌ، وإِمّا صِفةٌ، نَحوُ: (جَمَزَى) للحِمَارِ السَّريعِ.

- ومِنها (فُعَلَى) كـ(أُربَى)، و(شُعَبى)، وهي الدَّاهيةُ.

- ونَحوُ: (حُبَارَى) اسمٌ لِطَائِرٍ.

- ومِثلُ: (قَرَنبى) لِدُوَيبةٍ، ومِنه المَثلُ[٣]: (القَرَنبَى في عَينِ أُمِّها حَسَنةٌ).

- و(خَوزَلى)، و(خَيزَرى) لِضَربٍ مِن المَشيِ[٤]، و(خَيسَرَى)[٥]، و(هرنَوى)، وهو نَبتٌ، و(الأَجفلى) للدَّعوَةِ العَامَّةِ.

- و(الحَندَقَوقَى) اسمٌ لِنَبتٍ. و(المَكوَرَّى) لعَظيمِ الأَرنَبَةِ. و(الرَّهبُوتَى) للرَّهبَةِ، و(الرَّغبُوتى) للرَّغبَةِ. و(القِرفِصَى)[٦] لجَلسَةٍ. و(اليَهيرَّى) للبَاطِلِ. و(الشِّفصِلَّى)[٧] اسمٌ لِنَبتٍ يَلتَوي عَلَى الأَشجَارِ، و(المِرقِدّى) لِكثيرِ الرُّقَادِ. و(الهبّيخَى) للتَّبختُرِ في

---

(١) في ط: (عليها).

(٢) في ط: (كالرجعى والبشرى).

(٣) انظر المثل في: المستقصى ١/ ٣٣٩، ومجمع الأمثال ٢/ ٩٧.

(٤) قوله: (لضرب من المشي) ليس في هذا الموضع، جاء في الأصل وط بعد قوله: (وخيسرى).

(٥) بعده في الأصل وط: (لضرب من المشي) وموضعه قد تقدم.

(٦) ضبطها صاحب الهمع ٣/ ٣٣٧: « فعللى بِكسر الفَاء وَاللَّام نَحو (قرفصى) بِمَعنى القرفصاء ».

(٧) ضبطها صاحب الهمع ٣/ ٣٣٨: « فعللى بِكسر الفَاء وَاللَّام وَتَشديد الثَّانيَـة نَحـو (شفصلى) لنبت =

المَشي. و(الدَّودَرَّى) لعَظيمِ الخِصيتَينِ. و(المَرَحَيّا) للزَّجرِ في الرَّمي. و(الهجّيرَى) هي العَادَةُ. و(الكُفرَّى)، و(الكفرَّى)، و(الكِفِرَّى)، و(الكُفَرَّى) وعَاءُ الطَّلعِ، لُغَاتٌ فيه. و(الحِضِّيضَى): التَّحضيضُ، و(الخِلِّيطَى): الاختِلاطُ. و(القِطِبّى): جبَلٌ. و(المُصطكَّى) اسمُ صَمغِ شَجَرَةٍ.

فهذه ومَا شَاكلَها مُختَصَّةٌ بِكونِها للتَّأنيثِ في كُلِّ أَحوَالِها، لا تَخرُجُ عَنها.

الضَّربُ الثَّاني: مِنها مَا يَكُونُ مُشتَرَكًا، وذلِك نَحوُ: (فَعلَى) بِفَتحِ الفَاءِ، و(فِعلى) بكسرِها، وهما مِثَالانِ تَشتَرِكُ فيهما أَلِفُ التَّأنيثِ وأَلِفُ[1] الإلحاقِ:

- فمَتى كانَت (فَعلى) مُقَابِلَةً لـ(فعلانَ) نَحوُ: (سَكرَى)، فأَلِفُها للتَّأنيثِ، وهكذا إذا كانَت مَصدَرًا كـ(الدَّعوَى)، أَو جمعًا، نَحوُ: (صَرعَى)، وإن كانَ غَيرَ ذلِك فهي للإلحاقِ، كقَولِهم: (أَرطَى)، و(عَلقَى)؛ بِدَليلِ: (أَرطَاةٍ)، و(عَلقَاةٍ)، فَلَو كانَت الأَلِفُ للتَّأنيثِ لَم تَدخُلها الهاءُ؛ إذ لا يَجتَمِعُ تأنيثَانِ عَلَى كلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

- ومَتى كانَت (فعلى) مَصدَرًا، كـ(الذِّكرَى)، أَو اسمَ عَينٍ، كـ(الشِّيزَى) اسمُ شَجَرٍ، أَو جَمعًا[2] كـ(الحجلى)، و(الظِّربى)[3] في جَمعِ الحَجَلِ، والظِّربَانِ[4]، فهي للتَّأنيثِ.

وقَد تكُونُ أَلِفُها [و٩٢] للإلحَاقِ: إمَّا في الاسمِ، كقَولِهم: (معزًى) بالتَّنوينِ، وإمَّا صِفةٌ، نَحوُ قَولِهم: (كيصًى) لِمَن يَأكُلُ وَحدَه، وأَمَارَةُ كونِهما مُلحَقَينِ بِـ(دِرهمٍ) دُخولُ التَّنوينِ عَلَيها.

= يلتوي على الأَشجَار ».

(١) في ط: (والألف).

(٢) في الأصل وط: (جمع).

(٣) في الأصل وط: (الضربى).

(٤) في الأصل وط: (الظربان).

الضَّربُ الثَّالِثُ: مَا وَرَدَ فيه التَّنوينُ وتَركُه، فَمَن نَـوَّنَه فالأَلِفُ فيه للإِلحَاقِ، ومَن تَـرَكَ تَنوينَه فأَلِفُه للتَّأنيثِ.

- فمِن ذلك مَا جَاءَ في (فَعلى) نَحوُ: (تَتَرَى)، فَقَد نَـوَّنَه ابنُ كثيرٍ، وأبُو عَمرو بن العَلاءِ[١] عَلَى أَنَّ أَلِفَه لِلإلحَاقِ بـ(جعفرٍ)، والبَاقُونَ مِن القُـرَّاءِ تَـرَكُوا تَنوينَه عَلَى أَنَّ الأَلِفَ فيه للتَّأنيثِ.

- ومِن (فعلى) قَولُهم: (ضيزَى) اسمٌ للقِسمَةِ الجَائِـرَةِ، فَمَن نَـوَّنها فهي عِندَه أَلِفُ إِلحَاقٍ، ومَن تَرَكَ تَنوينَها، فهي للتَّأنيثِ، وأَمَّا الآيَةُ فهي [فيها][٢] للتَّأنيثِ. ونَحوُ: (ذِفرى)، فمَن نَـوَّنَ أَلحَقَ، ومَن لَم يُنوِّن فهي عِندَه للتَّأنيثِ.

والبَابُ في المَقصُورَةِ يَجري هكذا.

المَوقعُ الرَّابعُ: في بَيانِ الأَلِفِ المَمدُودَةِ:

وهي جَاريـةٌ عَلَى ضَربَينِ:

فالضَّربُ الأَوَّلُ مِنهما: مُختَصَّةٌ، فمِنها (فَعلاءُ)، إِمَّا اسمُ عَينٍ كـ(الصَّحرَاءِ)، و(الجَرعَاءِ). وإِمّا جَمعٌ كـ(الطَّرفاءِ)، و(الحَلفاءِ)، و(الأَشياءِ). وإِمَّا مَصدَرٌ، كـ(السَّرَّاءِ)، و(الضَّرَّاءِ). وإِمَّا صِفَـةٌ، نَحوُ: (حَمراءَ)، و(صَفرَاءَ).

و(أَربعاءُ) اسمٌ ليَومٍ. و(عَقرَباءُ) للدُّوَيبَـةِ. و(هندَبَاءُ) لِبَقلَةٍ. و(قُرفُصَاءُ) للقُعُودِ. و(عَاشُوراءُ) ليَومٍ. و(برُوكاءُ)، و(بَراكاءُ) عِندَ الحَربِ. و(بَرناسَاءُ) للنّاسِ. و(سيرَاءُ) لِبُردٍ فيه خُطُوطٌ. و(سَابياءُ) [للمَشيمَةِ. و(نَافِقَاءُ)][٣] لجُحرِ اليَربُوعِ. و(رُحَضَاءُ): عَرَقُ المَحمُومِ. (بَعكُوكاءُ)، و(مَعكُوكاءُ) اسمَانِ للشَّرِّ. و(زِمِكّاءُ)

---

(١) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ [المؤمنون: ٤٤] انظر قراءة أبي عمرو بن العلاء وابن كثير في حجة القراءات ٤٨٧.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وهو ساقط من الأصل.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

لِذَنَبِ الطَّائِرِ، وهو عُصعُصُه، حَكاه سيبوَيه[1]. و(زَكريَّاءُ) اسمٌ للنَّبيِّ صَلَواتُ اللَّه عَلَيه. ونَحوُ: (دَوكسَاءَ)، و(دَيكسَاءَ) اسمٌ لِقَطيعٍ مِن الغَنَمِ.

فهذه الأَبنيَـةُ كُلُّها للتَّأنيثِ، غَيرُ مُنصَرِفَةٍ في تَعريفٍ ولا تَنكيرٍ للتَّأنيثِ ولُزُومِ التَّأنيثِ، وإِنَّما كانَت هذه الصُّوَرُ ومَا شَاكلَها مِن الأَبنيَـةِ أَلِفُها للتَّأنيثِ؛ لِبُطلانِ كونِها أَصليَّـةً، ومُلحَقَةً، فَوَجَبَ القَضَاءُ عَلَيها بِمَا ذَكرناه، فلا يَنصَرِفُ نكِرَةً ولا مَعرفةً.

الضَّربُ الثَّاني مِنها: مَا تكُونُ أَلِفُـه للإلحَـاقِ، وهذا نَحوُ: (حِربَاءَ) لِدُوَيبَـةٍ، و(عِلبَاءَ) وهي جَانِبُ العُنقِ، و(سيسَاءَ) وهو فَقَارُ الظَّهرِ، وهو مِن الفَرَسِ: الحَارِكُ، ونَحوُ: (فُعلاءَ) كـ(قُوبَاءَ)، وهو دَاءٌ يَنفِشُ في جِلدِ الإِنسَانِ، و(مُزَّاءَ) وهو مَا كانَ ذا طَعمَينِ، فهذه (فعلاءُ) بِكسرِ الفَاءِ، و(فُعلاءُ) بِضَمِّ الفَاءِ، يَرِدَانِ للإِلحَاقِ، فَمَن نَوَّنَ أَلِفَهما فهي عِندَه للإِلحاقِ، ومَن تَرَكَ تَنوينَها فهي [ظ٩٢] عِندَه للتَّأنيثِ، فعَلى هذا يَجِبُ امتِحَانُ مَا وَرَدَ مِن الأَمثِلَةِ، فيه الوَجهان.

دَقـيـقَـة:

اعلَم أَنَّ الأَلِفَ لا تكُونُ للإِلحاقِ بِحَالٍ؛ لأَنَّ مِن حَقِّ الحَرفِ المُلحَقِ أَن يكُونَ مُتحرِّكًا؛ لأنّه يُلحَقُ بِمُتحرِّكٍ، والأَلِفُ لا حَرَكةَ لَها بِحَالٍ، فالحَرفُ المُلحَقُ إِنَّما هو وَاوٌ أَو يَاءٌ، ولا يَجُوزُ أَن يكُونَ أَلِفًا.

والَّذي جَرَى في كلامِ النُّحاةِ مِن قَولِهِم: إِنَّ هذه الأَلِفَ للإِلحَاقِ، فإِنَّما كانَ عَلَى جِهةِ التَّسَاهلِ، والتَّحقيقُ مَا ذَكرناه؛ وتَعويلًا عَلَى مَا يَظهرُ مِن صُورَةِ الأَلِفِ، والأَصلُ أَنَّ الأمرَ فيها كما قُلناه مِن غَيرِ مُخَالَفَةٍ.

فهذه مَواقعُ العَلامَاتِ.

* * *

(١) سيبويه ٣/ ٢١٤.

البَحثُ الثَّاني: في تَقسيمِ المُؤَنَّثِ

قَالَ الشَّيخُ: « وهو حَقيقيٌّ ولَفظيٌّ، إلى آخِره ».

اعلَم أَنَّ الَّذي نتعرَّضُ لِتَقسيمِه إِنَّما هو المُؤنَّثُ؛ لأَنَّ البابَ هو لَه، فأَمَّا المُذكَّرُ فلا حَاجَةَ بنا إلى ذِكرِه وتَقسيمِه، والمُؤنَّثُ لَه تَقسيمَاتٌ ثَلاثةٌ، نُفَصِّلُها بِمَعُونَةِ اللَّه.

التَّقسيمُ الأَوَّلُ باعتِبارِه في نَفسِه إلى حَقيقيٍّ وغَيرِ حَقيقيٍّ:

فالحَقيقيُّ: مَا كانَ بِإِزَائِه ذَكرٌ في الحَيَوانِ، كـ(امرَأَةٍ)، و(نَاقَةٍ)، فإِنَّ بِإِزَائِهما ذَكرًا هو (رَجُلٌ)، و(جملٌ). ومِن النُّحاةِ مَن زَعَمَ أَنَّ الحَقيقيَّ مَا كانَ لَه فَرجٌ[1]، وهو رَاجعٌ إلى مَا اعتَبرناه؛ لأَنَّ كُلَّ مَا لَه فَرجٌ فلَه ذَكرٌ مِن جِنسِه، ولا فَرقَ بَينَ أَن تكُونَ (النَّاقةُ) لَفظيَّةً أَو مُقدَّرَةً إذا حَصَلَ مَا ذَكرناه، فلا فَرقَ في ذلِك بَينَ (نَاقَةٍ) و(جَمَلٍ)، وبَينَ (جَديٍ) و(عَناق).

وغَيرُ الحَقيقيِّ: مَا لَيسَ بِإِزَائِه ذَكرٌ، وهذا هو مُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه: « **واللَّفظيُّ بِخِلافِه** » يَعني: إنَّه لَيسَ بِإِزَائِه ذَكرٌ، ولا لَه فَرجٌ، وسَواءٌ كانَ لَفظيًّا أَو مَعنويًّا؛ ولِهذا مَثَّلَه الشَّيخُ بِقَولِه: « **كـ(ظُلمَةٍ)، و(عَينٍ)** ».

ثُمَّ لا فَرقَ في كونِه لَفظيًّا بالاعتِبارِ الَّذي ذَكرناه بَينَ أَن يكُونَ حَيوانًا أَو غَيرَه، كـ(دَجَاجَةٍ)، و(حَمَامَةٍ) إذا قُصِدَ بِهما المُذَكَّرُ، فإِنَّه يَكُونُ مُؤَنَّثًا لَفظيًّا؛ لأَنَّ تَاءَ التَّأنيثِ إِنَّما اتَّصلَت به مِن جِهةِ اللَّفظِ[2]؛ ولِهذا كانَ قَولُ مَن زَعَمَ أَنَّ (النَّملةَ) في قَولِه تَعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [النمل: ١٨] أُنثى[3] خَطأً؛ اعتِمَادًا مِنه عَلَى اتِّصالِ تَاءِ

---

(١) انظر هذا في: الأصول ٢/ ٩٩، ومنازل الحروف للرماني ٨.

(٢) بعده في ط: (لكظلمة).

(٣) روي هذا عن أبي حنيفة، والمسألة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٠، قال: « على أنه قد نقل عن بعض العلماء أنه قال: سلوني عما شئتم، وكان أبو حنيفة حاضرًا لا يشعر به، فقال لإنسان قل له: أذكرًا كانت نملة سليمان أم أنثى؟ فلم يحر له جوابًا، ثم قيل لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: فما كانت؟ قال: كانت أنثى بدليل التأنيث في ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾، ولو كان ذكرًا لقال: قال نملة ».

التَّأنيثِ في الفعلِ في قَولِه: (قَالَت)؛ وَهمًا؛ لجَوازِ أن يَكُونَ ذَكرًا في الحَقيقَةِ، واتِّصَالُ تَاءِ التَّأنيثِ في الفعلِ كاتِّصَالِها في فعلِ المُؤَنَّثِ اللَّفظيِّ، في نَحوِ قَولِك: (اسوَدَّت العَينُ)، و(أَقبلَت الظُّلمَةُ)؛ ولأَجلِ هذا يقَالُ: (عِندي ثَلاثٌ مِن البَطِّ [و٩٣] ذُكُورٌ)، فيأتُونَ بِالعَدَدِ مُؤَنَّـثًا وإن كانَ ذُكُورًا، لَمَّا كانَ مُفردُ البَطِّ (بَطَّـةً)، فالتَّأنيثُ فيه لَفظيٌّ؛ فلهذا عُومِلَ مُعَامَلةَ المُؤنَّثِ؛ لِمَا فيه مِن تأنيثِ اللَّفظِ، فهكذا مَا قُلناه: النَّملةُ يُحتَملُ كونُها ذَكرًا، لكن حَصلَ التَّأنيثُ لأَجلِ اللَّفظِ.

وهذا الَّذي ذَكرناه مِن اعتِبَارِ التَّأنيثِ لأَجلِ اللَّفظِ إنَّما يكُونُ في أَسمَاءِ الأَجناسِ، كـ(دَجَاجةٍ)، و(حَمَامَةٍ)، فأَمَّا أَسماءُ الأَعلامِ فإنَّه لا يُعتَبَرُ فيها إلَّا المَعنى دُونَ اللَّفظِ[1]؛ فَلِهذا تَقُولُ: (جَاءَني طَلحَةُ)، و(أَعجبَني حمزَةُ). والسِّرُّ في ذلِك هو أَنَّهم نَقَلُوها عَن مَعناها إلى مَدلُولٍ آخَرَ؛ فلأجلِ ذلِك اعتَبرُوا فيها مَدلُولَ الثَّاني، ولَو اعتَبرُوا تأنيثَها لَكانَ اعتِبَارُ المَدلُولِ الأوَّلِ، فيَفسُدُ المَعنى الَّذي مِن أَجلِه كانَ نَقلُها، وهذا[2] الَّذي وَقَعَ عَليه التَّعويلُ؛ فمِن أَجلِ ذلِك لا يُقَالُ: (أَعجبَتني طَلحَةُ)، ولا: (جَاءَتني حَمزَةُ) تَعويلًا عَلَى اللَّفظِ؛ لِمَا ذَكرناه؛ خِلافًا لِبعضِ الكُوفيينَ[3]، فإنَّهم عَوَّلُوا في ذلِك عَلَى اللَّفظِ، مِن غَيرِ مُرَاعَاةٍ للفرقِ الَّذي أَورَدناه بَينَ أَن يَكُونَ أَعلامًا أَو يَكُونَ أَجناسًا.

التَّقسيمُ الثَّاني باعتِبَارِ عَلامَةِ التَّأنيثِ إلى مَا يكُونُ بِالأَلِفِ وإلى مَا يكُونُ بالتَّاءِ:

فالَّذي يَكُونُ بالأَلِفِ إمَّا مَقصُورَةٌ، وإمَّا مَمدُودةٌ، لا يَكُونُ إلَّا لَفظيًّا، ولا يَجُوزُ فيه التَّقديرُ، والسِّرُّ في ذلِك هو أَنَّ مَا كانَ مُؤَنَّـثًا بِالأَلِفينِ فإنَّ الكلِمَةَ مَبنيَّـةٌ عَليهما، لا يَجُوزُ انفِصَالُها عَنهما بِحالٍ، نَحوُ: (حُبلى)[4]، و(حَمراءَ)، و(صَحرَاءَ)، فَلَو

---

(١) في ط: (لا غير دون اللفظ).

(٢) في ط: (وهو).

(٣) انظر رأيهم في: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٥٩.

(٤) في ط: (كحبلى).

حُذِفَت كانَ في ذلِك إخلالٌ[1] بِصيغَةِ الكلِمَةِ، بِخلافِ تَاءِ التَّأنيثِ فإِنَّها في حُكمِ المُرَكَّبةِ إلى مَا اتَّصَلَت به مِن الأَسمَاءِ، فإذا انفصَلَت فَلا إخلالَ هناك بالكلِمَةِ، مِن نَحوِ: (قَائِمَةٍ)، و(قَائِمٍ)، فافترَقا.

وأَمَّا مَا كانَ مُؤنَّثًا بالتَّاءِ فينَقَسِمُ حَالُه إلى مَا يَكُونُ لَفظيًّا؛ إمَّا حَقيقيًّا كـ(نَاقَةٍ)، و(نَعجَةٍ)، وإمَّا غَيرَ حَقيقيٍّ، كـ(غُرفَةٍ)، و(ظُلمَةٍ).

وإلى مَا يكُونُ مَعنَويًّا، ونَعني بِكونِه مَعنَويًّا هو أَنَّ عَلامَةَ التَّأنيثِ فيه مُقَدَّرَةٌ؛ إمَّا حَقيقيًّا، نَحوُ: (عَنَاقٍ)، و(رَخِلٍ)[2]، وإمَّا غَيرَ حَقيقيٍّ، كـ(قَدَمٍ)، و(سَقَرٍ).

فهذه الأَسماءُ كُلُّها مَعنَويَّةٌ، ويَظهرُ أَمرُها في التَّأنيثِ بِمَا ذَكرناه مِن قَبلُ مِن الإِشَارَةِ والإِضمارِ وغَيرِها، كما مرَّ بَيانُه مِن قَبلُ[3] [ظ٩٣] .

لا يُقَالُ: فكيفَ جَازَ الإلحَاقُ في أَلِفَي التَّأنيثِ المَقصُورَةِ والمَمدُودَةِ، ولَم يَجُز الإلحَاقُ بتاءِ التَّأنيثِ مَع اشتِراكِها كُلِّها في كونِها للتَّأنيثِ؛ لأَنَّا نَقُولُ: قَد قَرَّرنا مِن قَبلُ أَنَّ قَولَ النُّحَاةِ: إنَّ الأَلِفَ للإلحاقِ إنَّما هو عَلَى جِهةِ التَّساهلِ، وإنَّ الحَقيقةَ في حَرفِ الإلحَاقِ إنَّما هو بالوَاوِ واليَاءِ دُونَ الأَلِفِ؛ لأَنَّه يكُونُ الحَرفَ الأَصليَّ، والأَلِفُ لا تكُونُ مُتحَرِّكةً بِحَالٍ، ولا تكُونُ أَصلًا في حَالٍ، فبَطَلَ كونُها للإلحَاقِ.

فأَمَّا التَّاءُ فلا يَجُوزُ كونُها للإلحَاقِ مَع أَنَّها قَد تكُونُ مُتحَرِّكةً، وتكُونُ أَصلًا في بَعضِ حُرُوفِ الكلِمَةِ؛ لأَنَّها إذا كانَت للتَّأنيثِ فهي مُركَّبةٌ، ولا إلحَاقَ في المُرَكَّباتِ، فأَمَّا إذا كانَت وَاقعَةً في اسمٍ مُفرَدٍ جَازَ كونُها للإلحَاقِ، كمَا مَثَّلناه في نَحوِ: (أُختٍ) فإنَّه يكُونُ مُلحَقًا بـ(قُفلٍ)، و(بَيتٍ) مُلحَقةٌ بـ(جذعٍ)، فأَمَّا في حَالِ كونِها للتَّأنيثِ

---

(١) في ط: (إخلالا).

(٢) قال في إسفار الفصيح ٢/ ٧٩١ : « وتقول: هي رخل بفتح الراء وكسر الخاء: (للأنثى من أولاد الضأن)، والذكر حمل، وجمعها رخال ورخال بكسر الراء وضمها ».

(٣) قوله: (من قبل) ليس في ط.

فلا وَجه للإلحاقِ بِها أَصلًا.

التَّقسيمُ الثَّالِثُ باعتِبَارِ مَدلُولِ التَّأنيثِ:

إِلى حَقيقيٍّ، ولا حَاجَةَ بِنا إِلى ذِكرِه؛ لِظُهورِ الضَّابِطِ الَّذي ذَكرناه، **وأَمَّا غَيرُ الحَقيقيِّ**(١) **فهو كثيرٌ، ولكنَّنا نَذكرُ مِنه أَنوَاعًا أربَعَةً**، ليكُونَ تَنبيهًا عَلَى مَا وَرَاءَهَا:

أَوَّلُها: الأَعضاءُ مِن الحَيَوانِ، كـ(العُنُقِ)، و(الفَخِذِ)، و(الأُذُنِ)، و(الرِّجلِ)، و(اليَدِ)، و(اليَمينِ)، و(الأُصبُعِ)، و(اللِّسَانِ)، و(الكبِدِ)، و(الكرشِ)، و(الضِّلعِ)، و(السّاقِ)، و(القَدَمِ)، و(العَضُدِ)، و(الكفِّ)، و(الشِّمَالِ).

وثَانيها: (الدَّارُ)، و(العَرُوضُ)، و(الصَّعُودُ)، و(جَهنَّمُ).

وثَالِثُها: (الخَيلُ)، و(الغَنمُ)، و(الجَزُورُ)، و(الكأسُ)، و(القَلُوصُ)، و(الحَدُورُ)، وهو مَا يُتَّخَذُ مِن الأَرضِ.

ورابعُها: (عُرُسٌ)، و(ضَرَبٌ)، و(طَستٌ)، و(المِنجَنيقُ)، و(لَظَى)، و(السَماءُ)، و(الأَرضُ)، و(الشَّمسُ)، و(قُدَّامُ)، و(وَرَاءُ)، وغَيرُ ذلِك مِن الأَسماءِ الَّتي لا عَلامةَ فيها للتَّأنيثِ.

فهذه الأَسماءُ ومَا شَاكلَها اعتزَمَت فيها العرَبُ عَلَى التَّأنيثِ، ولَم يُعَامِلُوها مُعَامَلَةَ التَّذكيرِ، مَع خُلوِّها عَن عَلامَةِ التَّأنيثِ، وتأنيثُها يُعرَفُ بِأَحَدِ الوُجُوه الَّتي أَسلَفنا ذِكرَها، وأَدِلَّتُها مُقرَّرةٌ في كُتُبِ الأدَبِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنها عَلَى انفِرَادِه، فلا حَاجَةَ إِلى الإِكثَارِ مِنه.

* * *

البَحثُ الثَّالِثُ: في كيفيَّةِ إِسنادِ الفعلِ إلى المُؤَنَّثِ

قَالَ الشَّيخُ: « **وإِذا أُسنِدُ الفعلُ إِليه فبِالتَّاءِ** ».

---

(١) في ط: (حقيقي).

الضَّميرُ في قَولِنا: (إِلَيه) [و٩٤] يَرجعُ إِلى المُؤَنَّثِ؛ لأَنَّ الكلامَ فيه عَلَى جِهةِ الإِطلاقِ، كقَولِك: (قَامَت هندٌ)، و(هندٌ قَامَت)، و(أَعجَبَتني العَينُ)، و(العَينُ أَعجَبَتني)، وإِلحاقُهم هذه التَّاءَ بِالفعلِ عَلَى الإِطلاقِ، سَوَاءٌ كانَ الفَاعِلُ ظَاهرًا أَو مُضمَرًا إِنَّما هو للإِيذَانِ مِن أَوَّلِ الأَمرِ بِأَنَّ الفَاعِلَ مُـؤَنَّثٌ[1].

واعلَم أَنَّ المُؤَنَّثَ لا يَخلُو حَالُه إِمَّا أَن يَكُونَ حَقيقيًّا أَو غَيرَ حَقيقيٍّ:

فإِن كانَ حَقيقيًّا لَزِمَت التَّاءُ في ظَاهِرِه ومُضمَرِه؛ مِن أَجلِ المُطَابقَةِ في اللَّفظِ والمَعنى جَميعًا، فَيَجِبُ أَن يُقالَ: (جَاءَت هندٌ)، ولا يَجُوزُ أَن يُقَالَ: (قَامَ هندٌ)، فإِذا وَجَبَ إِلزَامُه التَّاءَ في ظَاهِرِه فهي مُضمَرَةً أَلزَمُ، فيَجِبُ أَن يُقَالَ: (هندٌ قَامَت)، ولا يَجُوزُ: (هندٌ قَامَ) عَلَى حَالٍ.

وإِن كانَ المُؤَنَّثُ غَيرَ حَقيقيٍّ؛ فإِن كانَ في ظَاهِرِه جَازَ الوَجهانِ جَميعًا، فَتقُولُ فيه: (أَعجَبَني العَينُ)، و(أَعجَبَتني العَينُ)، وإِن وَقَعَ فَصلٌ كانَ التَّذكيرُ أَحسَنَ، كقَولِه تَعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. وإِن كانَ في مُضمَرِه لَزِمَت التَّاءُ، كقَولِك: (العَينُ أَعجَبَتني)، ولا يَجُوزُ خِلافُه.

والتَّفرقةُ بَينَ الظَّاهِرِ والمُضمَرِ في غَيرِ الحَقيقيِّ حَيثُ لَزِمَت[2] التَّاءُ في مُضمَرِه دُونَ ظَاهِرِه مِن وَجهينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ التَّاءَ إِنَّما جيءَ بِها لِتَدُلَّ عَلَى أَنَّ الفَاعِلَ مُؤَنَّثٌ، فَمَتى كانَ الفَاعِلُ ظَاهرًا ففي ظُهورِه مَا يُغني عَن الدَّلالَةِ عَلَى تأَنيثِه، بِخِلافِ مُضمَرِه؛ فلِهذا لَزِمَت فيه التَّاءُ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ الفَاعِلَ مَتى كانَ ظَاهرًا فهو مُتأَخِّرٌ بعدَ فعلِه، فقَد عُلِمَ بِأَنَّه فَاعِلُه بِرَفعِه إِيَّاه، فلَم يَفتَقِر إِلى ظُهورِ التَّاءِ فيه، بِخِلافِ مَا إِذا كانَ الفَاعِلُ مُتقَدِّمًا، فإِنَّه

---

(١) في الأصل وط: (مؤنثا) وكذا يقتضي السياق.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (لزم).

يكُونُ مُتقَدِّمًا هو وغَيرُه مِن المَذكُورِينَ، فلا يُعلَمُ الضَّميرُ هل هو لِمُذكَّرٍ أو لِمُؤنَّثٍ، فلا جَرَمَ لَزِمَت التَّاءُ مِن أَجلِ الفَصلِ.

وحُكمُ الاثنَينِ فيما ذَكرناه في المُؤنَّثِ عَلى اختِلافِ أقسَامِه حُكمُ المُفرَدِ في لزُومِ التَّاءِ؛ فلِذلِك تقُولُ: (هندٌ قَامَت)، و(الهندَانِ قَامَتا)، و(العَينانِ أعجَبَتاني) بِالتَّاءِ في الثَّلاثَةِ عَلَى جِهةِ اللُّزومِ، أعني ظَاهرَ الحَقيقيِّ ومُضمرَ الحَقيقيِّ وغَيرَ الحَقيقيِّ. وتَقُولُ: (أَعجَبَتني العَينانِ)، و(أعجَبَني العَينانِ)، فَتكُونُ بِالخَيَارِ فيهما، كمَا في المُفرَدِ.

وقَد أَشَرنا مِن قَبلُ أنَّه إذا وَقَعَ الفَصلُ بَينَ الفعلِ وظَاهِرِ المُؤنَّثِ اللَّفظيِّ فإنَّه يَحسُنُ حَذفُ التَّاءِ[1]، واستَشهدُوا بِالآيةِ، فَقولُنا: (جَاءَ القَاضي بيِّنةٌ) أَحسَنُ مِن قَولِنا: (جَاءَ بيِّنةٌ القَاضي).

قَولُه: « **وحُكمُ ظَاهرِ [ظ٩٤] الجَمعِ مُطلَقًا حُكمُ ظَاهرِ غَيرِ الحَقيقيِّ** ».

أَرَادَ الشَّيخُ بِقَولِه: (**مُطلَقًا**): سَوَاءٌ كانَ جَمعَ مُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ، يَعقِلُ أَو لا يَعقِلُ، فَمِن أَجلِ ذلِك تَقُولُ: (جاءَت الرِّجَالُ)، و(الزَّينَباتُ)، و(المُسلِماتُ)، و(الأَيَّامُ) بإِثباتِ التَّاءِ في الفعلِ وحَذفِها، كمَا قُلناه في (ظُلمَةٍ) و(عَينٍ).

فأَمَّا إِثباتُها فلأنَّها في المَعنى جَماعَةٌ، وأَمَّا حَذفُها فلأَنَّ التَّأنيثَ في الجَمَاعَةِ إِنَّما هو تَأنيثٌ لَفظيٌّ، فلَم يُعتدَّ بِالتَّأنيثِ المَعنَويِّ في مِثلِ: (جَاءَ الضَّوارِبُ)؛ لأَنَّ هذا الجَمعَ لَم يكُن لَه بِإِزَائِه ذَكرٌ، فيكُونُ حَقيقيًّا؛ فلِهذا كانَ تَأنيثُه لَفظيًّا بِمَنزِلَةِ الجَمَاعَةِ، وهذا يُخَالِفُ المُثنَّى في مِثلِ: (جَاءَتني المُسلِمَتَانِ)، فإِنَّ[2] لَفظَ الوَاحِدَةِ فيه بَاقٍ مُرادٌ، فتأنيثُ الفعلِ بِه أَحقُّ؛ لأَجلِ كونِ المُفرَدِ مَحفُوظًا فيه، ولَم يُفعَل ذَلك في مِثلِ: (الزَّينَباتِ)، وإِن كانَ لَفظُ المُفرَدِ فيه مَحفُوظًا؛ إجراءً لِبَابِ الجَمعِ مُجرًى وَاحِدًا؛ ولأَنَّ الجَمعَ بالأَلِفِ والتَّاءِ يَجري في صِفَاتِ مَا لا يَعقِلُ، وإِن كانَ مُذَكَّرًا، كقَولِك: (هذه جِمَالٌ سِبَحلاتٌ).

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (الهاء).

(٢) الكلام من قوله: (تأنيثه لفظيًا) ساقط من ط.

و(أُسودٌ سِبَطراتٌ)، وفي صِفَاتِ مَن يَعقِلُ إذا كانَ مُؤَنَّثًا، فَتقُولُ: (هذه نِسَاءٌ مُسلِماتٌ)، فكرِهوا أَن يَلتزِمُوا تَاءَ التَّأنيثِ في الجَمعِ في مِثلِ: (الضَّارِباتِ)، فيُوهِمُ أَنَّه مُؤَنَّثٌ حَقيقةً في الجَمعِ؛ فلأجلِ ذلِك اعتبَرُوا فيه الجَماعةَ، فجَرَى مَجرَى غَيرِ الحَقيقيِّ؛ لِما ذَكرناه.

قَولُه: « **غَيرُ المُذَكَّـرِ السَّالِمِ** »؛ لِيُخرجَه عَمَّا قَالَه أَوَّلًا مِن قَولِه: « **وحُكمُ ظَاهِرِ الجَمعِ مُطلَقًا** » مِن أنَّه يَجُوزُ فيه الأَمرانِ، بِخِلافِ الجَمعِ[1] المُذَكَّرِ السَّالِمِ، فإنَّه يُقَالُ فيه: (قَالَ المُسلِمُونَ)، ولا يُقَالُ: (قَالَت المُسلِمُونَ) عَلَى تَأويلِ الجَمَاعَةِ.

وإنَّما جَازَ تَذكيرُ الجَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ وتَأنيثُه، ولَم يَجُز ذلِك في جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، فيُقَالُ فيه: (قَالَت المُسلِمُونَ)، كمَا جَازَ: (قَالَت الزَّينَباتُ)؛ مِن جِهةِ أَنَّ التَّأنيثَ فَرعٌ عَلَى التَّذكيرِ، فنَحنُ إذا ذَكَّرنا جَمعَ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ فهو رُجُوعٌ مِن أَصلٍ إِلى فَرعٍ؛ بِخِلافِ أَنَّا لَو أَنَّثنا[2] جَمعَ المُذَكَّرِ السَّالِمِ فإنَّه يكُونُ رُجُوعًا مِن أَصلٍ إِلى فَرع، فافترَقا.

ثُمَّ لَمّا فَرَغَ الشَّيخُ مِن حُكمِ ظَاهِرِ غَيرِ الحَقيقيِّ إذا كانَ الفعلُ مُسنَدًا إِلَيه أَردَفَه بِحُكمِ الفعلِ إِذا أُسنِدَ إِلى ضَميرِه.

قَولُه: « **وضَميرُ المُذَكَّرينَ غَيرِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ: فَعَلَت وفَعَلوا. إلى آخِره** ».

اعلَـم أَنَّ ضَميـرَ الجَمعِ لا يَخلُو حَالُـه: إِمَّـا أَن يكُونَ جَمعًا لِمُذَكَّـرٍ يَعقِلُ، أَو لا يَعقِلُ، أَو لِمُؤَنَّثٍ يَعقِلُ، أَو لا يَعقِلُ، فهذه أَربَعَةُ أَقسَام [و٩٥]: مُذَكَّـرٌ يَعقِلُ، كـ(الرِّجَالِ)[3]، ومُذَكَّـرٌ لا يَعقِلُ، كـ(الأَيَّام)، ومُؤَنَّثٌ يَعقِلُ، كـ(النِّسَاءِ)، ومُؤَنَّثٌ لا يَعقِلُ، كـ(العُيُونِ)، فتقُولُ في ذلك غَيرَ المُذَكَّرِ العَاقِلِ[4]: الأَيَّامُ والنِّسَاءُ والعُيُونُ

(١) في ط: (جمع).

(٢) في الأصل: (نثنا) وكذا في ط.

(٣) قوله: (مذكر يعقل كالرجال) ليس في ط.

(٤) قوله: (غير المذكر العاقل) ليس في ط.

(فَعَلَت) و(فَعَلنَ)، وتـقُولُ للمذَكَّرِ العَاقِلِ كالرِّجَالِ: (فَعلَت)، و(فَعلُوا) لا غَيرُ[١].

فأَمَّا الإِتيَانُ في الجَمعِ بِالتَّاءِ فلأنّه جَمَاعَةٌ، فأُتيَ بِضَميرِ الوَاحِدِ المُؤَنَّثِ عَلَى تَأويلِ الجَمَاعَةِ. وأَمَّا الإِتيَانُ بِـ(فَعلُوا) في جَمعِ المُذَكَّرِ العَاقِلِ، و(فَعلنَ) في غَيرِ ذلِك فلأَجلِ أَنَّها جُمُوعٌ، فَقَصَدُوا أَن يَكُونَ لَها ضَمَائِرُ تُشعِرُ بِها، وتكُونُ دَلالَةً عَلَيها.

فأَمَّا تَخصِيصُهم (فَعلُوا) بِالمُذَكَّرِ، و(فَعلنَ) لِمَا سِوَاه فَلِغَرَضِ التَّفرِقَةِ بَينَ المُذَكَّرِ العَاقِلِ وبَينَ غَيرِه، كمَا فَعَلُوا ذلِك في غَيرِه مِن الضَّمائِرِ والظَّوَاهِرِ، وإِنَّما خَصُّوه بِالوَاوِ دُونَ النُّونِ، ولَم يَعكِسُوا؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الوَاوَ مِن حُرُوفِ المَدِّ، وهي في هذا البَابِ أَقعَدُ مِن الحُرُوفِ الصَّحيحَةِ؛ بِدَليلِ إعرَابِهم للأسمَاءِ بِها، وإِعرَابِ الأَفعالِ بِالنُّونِ[٢]؛ فمِن أَجلِ ذلك خَصُّوا المُذَكَّرَ العَاقِلَ بِها، وجَعَلُوا النُّونَ لِمَن دُونَه.

قَولُه: « **والنِّساءُ والأَيَّامُ فَعَلَت وفَعَلنَ** »[٣].

يَعني: وتَقُولُ في ضَميرِ غَيرِ العَاقِلينَ: (فَعَلَت)، و(فَعلنَ) إِلى آخِرِه، أَرَادَ: وتقُولُ إِذا كانَ الفعلُ مُسنَدًا إِلى جَمعِ العُقَلاءِ غَيرِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، كـ(الرِّجَالُ فَعلَت) نَظرًا إِلى كونِه جَمَاعَةً، و(فَعَلُوا) نَظرًا إِلى كونِهم عُقَلاءَ في غَيرِ جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ.

« **والنِّسَاءُ، والأَيَّامُ (فَعَلَت)، و(فَعَلنَ)** ».

يَعني: وتَقُولُ في ضَميرِ المُؤَنَّثِ العَاقِلِ، والجَمعِ في غَيرِ العُقَلاءِ: (فَعَلَت)؛ نَظرًا إِلى كونِه جَمَاعَةً، و(فَعَلنَ) نَظَرًا إِلى كونِه مُؤَنَّثًا.

والمُرَادُ بِالجَمعِ في غَيرِ العُقَلاءِ، كـ(الدُّورِ) و(الأَيّامِ)[٤]، وإِنَّما قيِّدَ الجَمعُ بِغَيرِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ؛ احتِرَازًا عَن نَحوِ: (الزَّيدينَ) فإِنَّه لا يَجُوزُ أَن يُقَالَ فيه: (فَعَلَت)،

---

(١) قوله ابتداء من: (وتقول للمذكر العاقل) ساقط من ط.

(٢) بعده في ط: (والنساء والأيام فعلت وفعلن يعني وتقول).

(٣) هذا القول مر في ط سابقًا.

(٤) العبارة في ط: (أو جمعًا في غير العقلاء كالنساء والأيام).

وإنَّما يُقَالُ فيه: (فَعَلوا) لا غيرُ.

وهذا النَّوعُ مِن التَّفرقَةِ جَارٍ في جَمعِ المُذَكَّرِ العَاقِلِ بَينَه وبَينَ غَيرِه في جَميعِ الضَّمائِرِ عَلى اختِلافِ أَحوَالِها، وسَائِرِ أَصنافِها، فَتقُولُ في ضَميرِ المَرفُوعِ المُنفَصلِ: (أَنتُم)، و(أَنتُنَّ)، و(هم)، و(هنَّ)، وفي المَنصُوبِ المُتَّصِلِ[1]: (ضَرَبكُم)، و(ضَرَبكُنَّ)، و(ضَرَبهنَّ)، وفي ضَميرِ المَنصُوبِ [المنفَصِلِ]: (إيَّاهم)، و(إياهنَّ)، و(إيَّاكُم)، و(إيَّاكُنَّ)، وفي المَجرُورِ: (غُلامُكم)، (غُلامُكُنَّ)، (غُلامُهنَّ)، فالعُقَلاءُ مِن غَيرِ السَّالِمِ كالرِّجالِ: (ضَرَبها)، و(ضَرَبَهم)، وفي المُؤَنَّثِ مُطلقًا: (فَعَلتُها)، و(فَعَلتُهنَّ)، فأَمَا المُذَكَّـرُ السَّالِمُ فَـ(ضَرَبَهم) لا غيرُ، كمَا قرَّرناه مِن قَبلُ.

* * *

تَنبيهٌ عَلى مَسَائِلَ تَتعلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأولى:

[ظ٩٥] اسمُ الجَمع الَّذي يَكُونُ الفَصلُ بَينَه وبَينَ الوَاحِدِ طَرحَ التَّاءِ، كالنَّخلِ والتَّمرِ، يَجُوزُ تَذكيرُه؛ لأَنَّ لَفظَه لَفظُ المُذَكَّرِ؛ مِن جِهةِ أَنَّه لا تأنيثَ فيه، وتأَنيثُه مِن جِهةِ كونِه جَماعَةً، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ [القمر: ٢٠]، وقالَ تَعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٧]، فقد ظَهرَ لَك جَوازُ الأَمرَينِ جَميعًا فيه، كما أَشَرنا إِلَيه.

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

[(الكيالجَةُ)][2] اسمٌ لِمِقدَارٍ مِن الطَّعامِ، كالمُدِّ، ونَحوِه، والتَّاءُ فيها للتَّعريبِ، ومَعنى ذلك هو أَنَّ (كيلَج) اسمٌ فَارِسيٌّ، فَلَمّا أَرَادُوا إعرَابَه أَلصَقُوا بِه التَّاءَ؛ دَلالَةً

---

(١) في الأصل: (المنفصل)، وكذا في ط.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط.

عَلَى تعريبِه، كمَا قُلناه من قبلُ في: (الجَوَارِبَـةِ)، و(المَوَازِجَـةِ).

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ:

يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (لي ثَـلاثٌ مِـن النَّخلِ)، و(ثَلاثـةٌ مِـن النَّخلِ)، و(أَربَـعٌ مِـن الشَّجَرِ)، و(أَربَعَةٌ مِنه) أَيضًا؛ لِمَا ذَكرناه مِن جَوَازِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، فَمَا هذا حَالُه مِمَّا تكُونُ التَّفرِقةُ بَينَه وبَينَ وَاحِدِه طَرحَ التَّاءِ، فالتَّأنيثُ لُغَةُ أَهلِ الحجَازِ، والتَّذكيرُ فيه لُـغَـةُ أَهلِ نَجـدٍ وبَني تَميمٍ[١]، وقَـد[٢] جاءَ التَّنزيلُ بِالأمرَينِ جَميعًا، كمَا أَسلَفنا تَقريرَه. والحَمدُ للَّه.

المَسأَلَةُ الرَّابعَةُ:

بَيتُ الخَنسَاءِ[٣]:

٢٧٦ - فَـلَا مُـزنَـةٌ وَدَقَـت وَدقَـهـا ... وَلَا أَرضَ أَبـقَـلَ إِبـقَـالَـهـا[٤]

---

(١) انظر اللغتين في شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٧.

(٢) قوله: (وقد) مكرر في الأصل.

(٣) الخنساء تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد السلمية، والخنساء لقب غلب عليها، من شاعرات العرب، خطبها دريد بن الصمة وردته، قدمت إلى رسول اللَّه ﷺ مع قومها، فأسلمت معهم، شهدت القادسية ومعها أربعة بنين لها، فخطبت فيهم قبل المعركة، وحثتهم على القتال، فاستشهدوا في المعركة، فقالت لما سمعت بخبرهم: الحمد للَّه الذي شرفني بقتلهم، وأرجو من ربي أن يجمعني بهم في مستقر رحمته، وكان عمر يعطي الخنساء أرزاق أولادها الأربعة، ماتت سنة أربع وعشرين للهجرة. انظر ترجمتها في: الأغاني ١٥/ ٧٢، وأسد الغابة ٧/ ٩٩، والأعلام ٢/ ٨٦.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في سيبويه ٢/ ٤٦، ومجاز القرآن ٢/ ٦٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٩٩، وهو لعامر بن حريم في الأصول ٢/ ٤١٣، وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٦٢، ٣٢٧، ومعاني الفراء ١/ ١٢٧، والحجة للفارسي ٤/ ٢٣٨، ٥/ ١٠٢، والمحتسب ٢/ ١١٢، والخصائص ٢/ ٤١١، والمفصل ٢٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٩٢، ٥٤٩، ٦١١، واللباب ٢/ ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٦، وشرح الرضي ١/ ٤٧، ٣/ ٣٤٢، والتذييل ٦/ ١٩٦، والهمع ٣/ ٣٣٣.

القِيَاسُ فيه: (أَبقَلَت)؛ مِن جِهةِ أَنَّ الضَّميرَ إِذا كانَ الفعلُ مُسندًا إِلَيه، فلا بُـدَّ مِنه، ويَجِبُ لزُومُه، سَوَاءٌ كانَ حَقيقيًّا أَو غَيرَ حَقيقيٍّ، ولَه تأْويلانِ:

أَحَدُهما: أنَّه حُذِفَت التَّاءُ عَلَى جِهةِ الضَّرُورَةِ[1] الشِّعريَّةِ، ومَا هذا حَالُه فهو جَائِزٌ للشَّاعِرِ إِذا اضطُـرَّ إِلَيه.

وأَمَّا ثَانيًا: فلأنَّه نزَّلَه عَلَى المَعنى؛ لأَنَّ المُرَادَ بِالأَرضِ المَوضعُ، فكأَنَّه قَالَ: فلا مَوضعَ أَبقَلَ إِبقَالَها، وهذا جَيِّدٌ؛ لأَنَّ التَّعويلَ عَلَى المَعَاني كثيرٌ. واللَّه أَعلَمُ.

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

قَولُه تَعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ ﴾ [المزمل: ١٨]، إِنَّما ذَكَّرَه، ولَم يَقُل: مُنفَطِرَةٌ، والسَّماءُ مُؤنَّثةٌ؛ مِن جِهةِ أَنَّه لَم يُرِد أَنَّه الفعلُ، وإِنَّما جَعَلَه عَلَى جِهةِ النِّسبةِ إِلَيه، أَي: ذَاتُ انفِطَارٍ، كمَا قُلناه في نَحوِ: (حَائِضٍ)، و(طَالِقٍ)، فإِن أَرَادَ الحَدَثَ قَالَ: (مُنفَطِرَةٌ الآن)، كما قَالُوا: (حَائِضَةٌ) و(طَالِقَةٌ الآنَ)، وغَدَا إِعلامًا بالحُدُوثِ وتَفرِقةً بَينَ الأَمرَينِ.

المَسأَلَةُ السَّادِسَةُ:

حُكيَ عَن أَبي العَبَّاسِ المُبرِّدِ أَنَّه استَحسَنَ التَّذكيرَ مَع الفَصلِ في ظَاهِرِ غَيرِ الحَقيقيِّ[2]، كقَولِك [و٩٦]: (حَضَرَ القَاضي البيِّنةُ)، والأَقرَبُ أَنَّ الوَجهينِ جَائِزَانِ مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ بَينَهما؛ ولِهذا جَاءَ القُرآنُ عَلَى عُمُومِ التَّفرِقَةِ بينَهما، كمَا قَالَ تَعَالى: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ﴾ [القيامة: ٩].

وقَد يَجُوزُ أَن يُقَالَ: إِنَّ التَّذكيرَ أَفصَحُ مَع الفَصلِ، والقُرآنُ إِنَّما يَلزَمُ أَن يكُونَ فَصيحًا، ولا يَلزَمُ أَن يَأتيَ الأَفصَحُ؛ ولِهذا جَاءَ فيه: ﴿ كُبَّارٗا ﴾ [نوح: ٢٢]، والأَفصَحُ: (كبيرًا)، واللَّه أَعلَمُ بالصَّواب.

---

(١) بعده في ط: (سواء كان).

(٢) المقتضب ٢/ ١٤٨.

[المُثَنّى]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **المُثَنى مَا لَحِقَ آخِرَه أَلِفٌ، أَو يَاءٌ مَفتُوحٌ مَا قَبلَها، ونُونٌ مَكسُورَةٌ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَه مِثلَه، مِن جِنسِه.**

والمَقصُورُ إِن كانَت أَلِفُه عَن وَاوٍ، وهو ثُلاثيٌّ، قُلِبَت وَاوًا، وإِلَّا فبِالياءِ.

والمَمدُودُ إِن كانَت همزتُه أَصليَّـةً تَثبُتُ، وإِن كانَ للتَّأنيثِ قُلِبَت وَاوًا، وإِلَّا فالوَجهانِ.

وتُحذَفُ نُونُه للإِضَافَةِ، وحُذِفَت تَاءُ التَّأنيثِ في: (خُصيَانِ)، و(أَليَانِ) ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[1]: حَدَّه الشَّيخُ بِمَا ذَكَرَه بِقَولِه: « **مَا لَحِقَ آخِرَه أَلِفٌ، أَو يَاءٌ مَفتُوحٌ مَا قَبلَها** »، والتَّقييدُ بِالفَتحِ لِمَا قَبلَ اليَاءِ؛ لأَنَّ فَتحَ مَا قَبلَ الأَلِفِ ضَرُورَةٌ، فلا يُحتَاجُ إِلى تَقييدٍ يُحترَزُ بِه عَن اليَاءِ في الجَمعِ السَّالِمِ، فإِنَّها مَكسُورٌ مَا قَبلَها.

قَولُه: « **ونُونٌ مَكسُورَةٌ** » يُحترَزُ بِه عَن نُونِ جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، فإِنَّها مَفتُوحَةٌ.

قَولُه: (**لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَه مِثلَه**) الضَّميرُ في قَولِه: (**لِيَدُلَّ**) يَرجِعُ إِلى هذه الأُمُورِ الثَّلاثَةِ؛ لأَنَّ المُثنَّى لا يَكُونُ مُثنيًا[2] إِلّا بِها، ولا بُدَّ مِن اعتبَارِ الثَّلاثَةِ في مَعقُولِ التَّثنيةِ؛ لِيَدخُلَ فيه نَحوُ قَولِنا: (العُمَرَانِ)، و(القَمَرَانِ)، فإِنَّه مُثنًّى، وإِنَّما جَازَت تَثنيتُه عَلَى جِهةِ التَّغليبِ؛ لأَنَّ الأَصلَ في (العُمَرَينِ) هو عُمَرُ وأَبُو بَكرٍ، ومَع اختِلافِ الاسمَينِ تَبطُلُ التَّثنيةُ، ولا تُعقَلُ تَثنيتُهما وهما عَلَى اختِلافِهما، فلَمَّا غَلَبَ اسمُ أَحَدِهما عَلَى الآخَرِ بِأَن جُعِلَ اسمُ أَبِي بكرٍ عُمَرَ، ثُمَّ قِيلَ بَعدَ ذلك: (العُمَرانِ)، كمَا لَو سُمِّيَ رَجُلانِ مِن أَوَّلِ وَهلَةٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنهما عُمَرُ، فالتَّثنيةُ عَلَى جِهةِ التَّغليبِ جَارِيَةٌ مَجرَى التَّثنيةِ مَع اتِّفَاقِ الاسمَينِ مِن غَيرِ تَغليبٍ، ومِن أَجلِ كونِ هذه التَّثنيةِ الجَارِيَةِ عَلَى جِهةِ التَّغليبِ قيَاسيَّـةً جَرَت فيها أَحكامُ التَّثنيَةِ القيَاسيَّةِ مِن لزُومِ اللَّامِ في الأَعلامِ

(١) في ط: (السيد الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٢) في ط: (مثنى).

عِندَ قَصدِ التَّثنيَةِ، كمَا لَزِمَت [ظ٩٦] في نَحوِ: (الزَّيدَينِ)، و(العُمَرَينِ)، فلزُومُهما دَلالةٌ عَلَى كونِها قياسيَّـةً.

وقَولُه: (مِن جِنسِه) فيها تَنبيهٌ عَلَى أَنَّ الأَسمَاءَ المُشترَكةَ لا يَجُوزُ تَثنيتُها باعتِبَارِ مَعانيها المُختَلِفَةِ، فلا يُقَالُ فيها: (قَرآنِ) ويُرادُ به الطُّهرُ والحَيضُ، وإِنَّما يَجُوزُ تَثنيتُها بِاعتِبارِ مَا اشترَكت فيه، فتُثَنَّى[1] باعتِبارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِن مَدلُولاتِها، فيُقَالُ: (قَرآنِ) لِحَيضَينِ، و(قَرآنِ) لِطُهرَينِ، وهكذا قولُنا: (جَونانِ) ومَا أَشبَهَهما.

فهذا هو المُطَّرِدُ المَعرُوفُ مِن استِقراءِ اللُّغَةِ العَربيَّةِ، وهذه مِنه إِشَارَةٌ إِلى مَذهبِ طَائِفَةٍ مِن الأُصُولِيِّينَ زَعَمُوا أَنَّ الاسمَ المُشترَك إِذَا تَجَرَّدَ عَن القَرينَةِ فإِنَّه[2] يُحمَلُ عَلَى كِلا مَعنَييه[3]، وإِذا[4] كانَت تَدُلُّ عَلَى مَعانٍ فإِنَّه إِذا وَقَعت بِلَفظِ العُمُوم أَو مَوَاضعِ العُمُوم فإِنَّها تَعُمَّ في مَعَانيها المُختَلِفَةِ؛ إِذ حُكمُ الجَمعِ في ذلِك حُكمُ التَّثنيَـةِ، فَلَو صَحَّ عُمُومُها لَصَحَّت تَثنيتُها. وهذا فَاسِدٌ، فإِنَّ الأَلفَاظَ المُشتَرَكةَ لا تَـتَّـفِـقُ في أَمرٍ مَعنَويٍّ، وإِنَّما يَكُونُ اتِّفاقُها في أَمرٍ لَفظيٍّ، لا غَيرُ؛ إِذ لَو اتَّفَقَت في أَمرٍ مَعنَويٍّ لَم يَفترِقِ الحَالُ بَينَها وبَينَ المُتَواطِئَةِ. وإِذا كانَ الأَمرُ كما قُلناه فالتَّثنيةُ المَعنَويَّـةُ إِنَّما تكُونُ إِذا كانَت الأَسمَاءُ المُجتَمعَةُ في الأُمُورِ المَعنَويَّةِ كالإِنسانِ والفَرَسِ، فَتقُولُ في ذلك: (فَرَسَانِ)، و(إِنسَانَانِ)، لَمَّا كانَا مُجتَمعَينِ في أَمرٍ مَعنَويٍّ، وهو الفَرَسيَّـةُ والإِنسَانيَّـةُ، فلمَّا كانَت الأَلفاظُ المُشترَكةُ لا يَجمَعُها أَمرٌ مَعنَويٌّ لا جَرَمَ تَعَذَّرَت التَّثنيةُ لِما ذَكرناه.

نَعَم، قَد عَدَّ النُّحَاةُ قَولَنا: (لَبَّيك)، و(سَعدَيك) وغَيرُ ذلك مِن المَصَادِرِ المُثَنَّاةِ

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (مثنى).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (إنه).

(٣) انظر المسألة في: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٨١٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٩، وشرح الرضي ٣/ ٣٤٨.

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (إذ).

مِن بَابِ التَّثنيَـةِ اللَّفظيَّـةِ[1]، فَعَلَى هذا تَجُوزُ تَثنيَةُ الألفَاظِ المُشتَركةِ بِاعتِبَارِ لَفظِها، لا غيرُ، وعَلَى هذا تكُونُ تَثنيَتُها تَثنيةً لَفظيَّـةً[2].

ثُمَّ أَورَدَ الشَّيخُ في تَثنيَةِ العَلَمِ إشكالَين[3]:

الإِشكالُ الأَوَّلُ مِنهما:

هو أَنَّ نِسبةَ العَلَمِ إلى سَائرِ مُسَمَّيَاتِه كنِسبَةِ الاسمِ المُشتَركِ إلى سَائرِ مُسَمَّيَاتِه، وقَد صَحَّ أَن يُقَالَ: (الزَّيدَانِ)، و(الزَّيدُونَ) بالاتِّفَاقِ، فليَصِحَّ أَن يُقَالَ: (القَرآنِ) عَلَى مِثَالِ ذلِك.

وجَوَابُه مِن وَجهين:

أَحَدُهما: أَنَّ العَلَمَ لَم يُوضَع إِلَّا بِاعتِبَارِ ذَاتٍ بِمَا هو ذَاتٌ لِشَخصٍ بعَينِه، مِن غَيرِ نَظَرٍ إلى كونِه آدَميًّا أَو غَيرَ آدَميٍّ، فإِذا اجتَمَعَ مَعَه مُسَمًّى آخَرُ بِذلِك الاسمِ صَحَّ تَثنيَتُه؛ لأَنَّه مِن جِنسِه، ومِثَالُ هذا قَولُك: (هذانِ مَضرُوبَانِ) للفَرَسِ والحِمَارِ، ومِثلُ ذلِك جَائزٌ. هذا مَحصُولُ كلامِ الشَّيخِ[4].

وغَرَضُه مِن ذلِك [و٩٧] هو أَنَّ هذه الأَعلامَ أَلقَابٌ وُضِعَت عَلَى مُسَمَّيَاتِها، لا باعتِبارِ أَمرٍ جَامعٍ لَها، خَاصٍّ في مُسَمَّيَاتِها، كما كانَ ذلك في أَسماءِ الأَجنَاسِ، مِن نَحوِ: (فَرَسٍ)، و(إنسَانٍ)، فإِنَّها مَوضُوعَةٌ عَلَى مُسَمَّيَاتِها بِاعتِبَارِ أَمرٍ جَامعٍ، وهي الإِنسَانيَّـةُ والفَرَسيَّـةُ، فلا يُعتَبَرُ في صِحَّةِ إِطلاقِها عَلَى مُسَمَّيَاتِها إِلَّا كونُ الذَّاتِ ذَاتًا، مِن غَيرِ خُصُوصيَّةٍ في تِلك الذَّاتِ، ولا نَظَرَ إلى كونِه آدَميًّا أَو غَيرَ آدَميٍّ، وإِنَّما المُعتَبَرُ أَعَمُّ الأَوصَافِ، وهو كونُها ذَاتًا. فإِذا اجتَمَعَ مَعه مُسَمًّى بِذلِك الاسمِ جَازَت

---

(١) انظر: سيبويه ١/ ٣٥١، والمقتضب ٣/ ٢٢٣، والأصول ٢/ ٢٥٢.

(٢) بعده في ط: (لا معنوية).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (إشكالان).

(٤) شرح المقدمة الكافية ٨١١.

تَثنيَتُه؛ لأنّه مِن جِنسِه في كونِه ذَاتًا[١]، كمَا كانَ الإِنسَانُ جِنسًا لإنسَانٍ آخَرَ؛ مِن جِهةِ اشتِرَاكِهما في الإِنسَانيَّةِ.

وغَايةُ الأَمرِ في هذه الأَلقَابِ أنَّه يَجُوزُ تَغييرُها وتَحويلُها عَلَى مُسَمَّياتِها واللُّغةُ بِحالِها، بخِلافِ أَسمَاءِ الأجنَاسِ، فإنَّه لا يَجُوزُ وَصفُها عَلَى خِلافِ مَا وُضعَت عَلَيه، واللُّغةُ عَلَى حَالِها، فلا يَجُوزُ وَضعُ الفَرَسِ عَلَى غَيرِ مَا وُضعَ لَه، ولا غَيرِه مِن أَسمَاءِ الأَجنَاسِ، لَمّا كانَ دَالًّا عَلَى مَعنًى، هو المُعتَبَرُ في أَصلِ وَضعِه.

وثَانيهما: أنَّا لَو سَلَّمنا بِمَا ذَكَرُوه مِن أَنَّ نِسبَةَ العَلَمِ إلى مُسَمَّيَاتِه كنِسبةِ الاسمِ المُشتَرَكِ إلى مُسَمَّيَاتِه فَلا يَلزَمُ تَثنيَةُ الأَسمَاءِ المُشتَركةِ؛ مِن جِهةِ أَنَّ الأَعلامَ لَيسَ لَها أَجناسٌ تُؤخذُ آحَادُها فتُثَنَّى وتُجمَعُ، حَتَّى إذا عُدِلَ عَنها في التَّثنيةِ والجَمعِ إلى المُشتَرَكِ تُورِثُ لَبسًا، بخِلافِ الأَسمَاءِ المُشتَركةِ، فإنَّه لَو عُدِلَ عَمَّا ذَكرناه جَاءَ اللَّبسُ، فلا يَلزَمُ مِن صِحَّةِ تَثنيةِ العَلَمِ تَثنيةُ الأَسمَاءِ المُشتَركةِ بِاعتِبَارِ اختِلافِ وَضعِها. هذا مَحصُولُ كلامِ الشَّيخِ[٢].

وغَرَضُه مِن هذا الكلامِ هو أَنَّ أَسمَاءَ الأَعلامِ لَيسَ لَها أَجناسٌ، وإِنَّما هي أَلقَابٌ مَوضُوعَةٌ، فلا تُؤخَذُ آحَادُها، فتُثَنَّى وتُجمَعُ، كمَا تَفعَلُ ذلِك في الأَجنَاسِ، أَلا تَرى أَنَّ قَولَنا: (إِنسَانٌ) اسمُ جِنسٍ، ثُمَّ تُؤخَذُ آحَادُه ومُفرَدَاتُه، فتُثَنَّى وتُجمَعُ، فيُقَالُ: (إِنسَانانِ) و(أَنَاسيُّ)، فلَو عُدِلَ عَنها في التَّثنيةِ والجَمعِ إلى المُشتَرَكِ لَم يَكُن هناك لَبسٌ، بخِلافِ الأَسمَاءِ المُشتَركةِ فإنَّ لَها أَجناسًا تُؤخَذُ آحَادُها، فتُثَنَّى وتُجمَعُ، فالطُّهرُ جِنسٌ، والحَيضُ جِنسٌ، ثُمَّ تُؤخَذُ مُفرَدَاتُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهما، فتُثَنَّى، فيُقَالُ: (قَرءانِ)، ويَتَّفِقَانِ؛ لاتِّفاقِ المَدلُولِ في طُهرٍ وطُهرٍ وحَيضٍ وحَيضٍ، فَلَو عَدَلنا عَمَّا ذَكرنا مِن تَثنيَةِ مَا اتَّفقَ فيه المَدلُولُ إلى تَثنيَةِ الاسمِ المُشتَرَكِ باعتِبَارِ مَعنَييه في اختِلافِهما لأُورِدَ

---

(١) الكلام من قوله: (فإذا اجتمع) ساقط من ط.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٨١٢.

لَبسًا في أَنَّ المُرَادَ مِن قَولِنا: (قَرءَانِ) حَيضَانِ [ظ٩٧] أَو طُهرَانِ، أَو طُهرٌ وحَيضٌ مِمَّا اتَّفَقَ مَدلُولُه أَو مَا كانَ مَدلُولُه مُختَلِفًا؛ فلأجلِ ذلِك جَازَ تَثنيةُ الأَعلامِ؛ إذ لا لَبسَ فيها، ومُنعَ مِن تَثنيَةِ الأَسمَاءِ المُشتَركةِ؛ لِمَا فيها مِن اللَّبسِ، فأَمَّا تَثنيتُها باتِّفاقِ مَدلُولِها فلا خِلافَ في جَوازِه، ولا إِشكالَ فيه، فهذا مَقصُودُ الشَّيخِ فيما ذَكَرَه.

الإِشكَالُ الثَّاني: في تَثنيةِ العَلَم نَفسِه:

وتَقريرُه هو أَنَّ تَثنيةَ الأَعلامِ يُخرِجُها عَن كونِها أَعلامًا؛ إذ تَصيرُ نكِرَاتٍ، ولَم تُوضَع إِلَّا مَعَارِفَ، فتَصيرُ مِثلَ قَولِك: (جَاءَني زَيدٌ وزَيدٌ آخَرُ)، وذلك قَليلٌ في استعمَالِهم، مُخَالِفٌ للقيَاسِ، فليكُن (الزَّيدَانِ) أَيضًا كذلِك؛ لإِخرَاجِه مِن حَيِّزِ العَلَمِ الَّذي هو وَضعُه إِلى تَعريفٍ آخَرَ، فالإِشكالُ وارِدٌ عَلَى تَثنيَةِ العلَمِ وجَمعِه مِن هذه الجِهةِ أَيضًا.

وجَوَابُه مِن وَجهينِ:

أَحَدُهما: أَن يُقَالَ: إِنَّ الأَعلامَ وَاقعةٌ في كلامِهم كثيرًا، فلَو لَم يُثنُّوه أَو يَجمَعُوه لأَدَّى إِلى مِثلِ مَا كرِهوه في مِثلِ: (جَاءَني رَجُلٌ ورَجُلٌ مَعه) مَع كونِه أَقلَّ مِنه، فَلَمَّا عَلِمُوا أَنَّهم إِذا جَمَعُوه أَدَّى إِلى ذلك الإِشكالِ المَذكُورِ قَصَدُوا إِلى جمعِه عَلَى وَجهٍ يُرَاعَى مَا يَندَفعُ بِه ذلِك، فَعَوَّضُوه الأَلِفَ واللَّامَ الَّتي للتَّعريفِ، ليكُونَ كالعِوَضِ مِمَّا فَاتَه مِن العَلَميَّةِ المَذكُورَةِ، فكانَ فيه تَوفيةٌ بِالأَمرَينِ جَميعًا؛ فلِهذا كانَ أَولى مِن تَعطيلِ[1] العَلَمِ مِن التَّثنيةِ والجَمعِ، وكانَ تَعريفُه وتَعويضُه الأَلِفَ واللَّامَ[2] عَن العَلَميَّةِ الفَائِتةِ عِندَ تَثنِيَتِه وجَمعِه أَولى مِن إِخرَاجِه عَن مَعناه الأَصليِّ بالكُلِّيةِ. فهذا مُلَخَّصُ مَا ذَكَرَه الشَّيخُ بِأَلفَاظِه[3].

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (تعطل).

(٢) قوله: (الألف واللام) ليس في ط.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨١٣.

وثَانيهما: أَن يُقَالَ: إِنَّ العَربَ قَد سَوَّغُوا دُخُولَ اللَّامِ والإِضَافَةِ عَلَى الأَعلامِ، في نَحوِ: (الزَّيدُ وزَيدُ المُعارِكُ)، وأَنشَدَ النُّحَاةُ عَلَى هذا شَواهدَ مِن جِهةِ الفُصَحَاءِ، فلَم يُمكن رَدُّه، ولَن نُسَوِّغَ ذلِك إِلَّا بتأويلٍ في تَنكيرِ العَلَمِ؛ لِيَصِحَّ دُخُولُ اللَّامِ والإِضَافَةِ عَلَيه، فإِذا جَازَ تَأويلُه بِطَريقَةٍ تُسَوِّغُ دُخُولَ اللَّامِ والإِضَافَةِ مَع قِلَّتِهما ونُدُورِهما، ومَع كونِه لا عِوَضَ عَن العَلَميَّـةِ فيهما فلأَن يَجُوزَ تَأويلُه بِطَريقَةٍ تُسَوِّغُ تَثنِيَتَه مَع كثرَةِ التَّثنِيَةِ، وكونِ اللَّامِ عِوَضًا عَن العَلَميَّةِ[1] أَولى [و٩٨] وأَحَقُّ، فَيَبطُلُ مَا أَورَدُوه عَلَى العَلَمِ مِن الإِشكالِ.

فإِذا تَمَهَّدَت هذه القَاعِدَةُ فلنَذكُر تَثنِيَةَ الأَسمَاءِ الصَّحيحَةِ، ثُمَّ نَذكُرُ تَثنِيَةَ المَقصُورِ، ثُمَّ نَذكرُ تَثنِيَةَ المَمدُودِ، فهذه مَطَالِبُ ثَلاثَةٌ تَشتَمِلُ عَلَى مَا نُريدُ ذِكرَه في حَقَائقِ التَّثنِيَةِ:

المَطلَبُ الأَوَّلُ: في تَثنِيَةِ الأَسماءِ الصَّحيحَةِ

اعلَم أَنَّ الشَّيخَ قَد أَسَاءَ في التَّرتيبِ، حَيثُ أَشَارَ إِلى [حُكم][2] تَثنِيَةِ المَقصُورِ والمَمدُودِ، ولَم يُشِر إِلى حُكمِ تَثنِيَةِ الأَسماءِ الصَّحيحَةِ، مَع أَنَّ الإِعلالَ فَرعٌ عَلَى الصِّحَّةِ، ومَا ذَكرَ مِن حُكمِ الصَّحيحَةِ إِلَّا مَا تَضَمَّنَته المَاهيَّـةُ مِن غَيرِ زِيَادَةٍ.

واشتِقَاقُ التَّثنيةِ مِن قَولِهم: (ثنيتُ الحَبلَ) إِذا عَطَفتَه؛ لأَنَّ الأَصلَ فيها إِذا قُلتَ: (الزَّيدَانِ): (زَيدٌ وزَيدٌ)؛ ولِهذا فإِنَّ الشَّاعِرَ إِذا اضطُـرَّ عَاوَدَ الأَصلَ فيها، وهو العَطفُ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٢٧٧ - كَـأَنَّ بَـيـنَ فَـكِّـهـا والـفَـكِّ
فـأرَةَ مِـسـكٍ ذُبِـحَـت فـي سُـكِّ[3]

---

(١) في ط: (عوضًا عنها).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وساقط من الأصل.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٩١، وانظر: أساس البلاغة (ذبح)، وهو بلا نسبة في إصلاح=

وأَرَادَ: فكَّيها، وبالفَأرَةِ: فَرجُها، والفكَّانِ: الفَخِذانِ؛ لأنَّ إحداهما تَنفَكُّ عَن الأُخرَى عِندَ الوَطيِ.

وتَنقَسِمُ إلى تَثنيةٍ لَفظيَّةٍ، كقَولِك: (أبانَانِ)، و(عَمَايَتانِ)، ولَيسَ الغَرَضُ أنَّه تَثنيَةُ (أَبانَ وأَبانَ)، و(عَمَايَةٍ وعَمايَةٍ)؛ إذ لَو كانَ الأَمرُ فيه كذلِك لَوَجَبَ لزُومُ اللَّامِ فيها، كسَائرِ الأَعلامِ إذا ثُنِّيَت. وإنَّما الغَرَضُ أنَّهما اسمانِ لِمُفرَدٍ.

ومِن التَّثنيَةِ اللَّفظيَّةِ قَولُك: (لبَّيك)، و(سَعدَيك)، و(دَوالَيك)؛ مِن جِهةِ أنَّه تَثنيةُ (إِلبَابٍ بَعدَ إِلبَابٍ)، و(إِسعَادٍ بَعدَ إِسعَادٍ)، و(مُدَاوَلَةٍ بَعدَ مُدَاوَلَةٍ).

وإلى مَعنَويَّةٍ، ونُريدُ بالمَعنَويَّةِ: مَا كانَ[1] مَفهومُه مِن جِهةِ المَعنى دُونَ اللَّفظِ، كقَولِه تَعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤][2]، والضَّابطُ فيما هذا حَالُه هو أنَّه إذا كانَ هاهنا جُزءَانِ مُضافَانِ إلى كِلتَيهما مِن غَيرِ تَفريقٍ فإنَّه يَجُوزُ في المُضَافِ ثَلاثَةُ أَوجُهٍ:

- أَجوَدُها الجَمعُ، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وفي قِرَاءَةِ ابنِ مَسعُودٍ: « أَيمَانَهما »[3]، وهذا هو الأكثرُ المُطَّرِدُ في النَّثرِ والنَّظمِ.

- وأَوسَطُها: الإِفرَادُ، كقَولِك: (قَطَعتَ رَأسَهما)، وحَكى الفَرَّاءُ في كِتَابِ المَعَاني: (ايتِني بِرَأسِ شَاتَين)[4].

=المنطق ٧، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٧٣، والصحاح (ذبح)، والمحكم ٣/ ٢٩٢، والمخصص ٣/ ٢٦٧، وأسرار العربية ٦٣، وابن يعيش ٤/ ١٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨، وشرح الرضي ٣/ ٣٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٧، والبسيط ١/ ٢٠٠.

(١) في ط: (كانت).

(٢) كذا الآية في ط، وقوله: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ ساقط من الأصل.

(٣) في تفسير البحر المحيط ٣/ ٤٨٨: « وقرأ عبد اللَّه: والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم ». وهذا ما ذكره الفراء في معانيه ١/ ٣٠٦، والزجاج في معانيه ٢/ ١٧٢، كلهم على الجمع.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٨.

- وأَقلُّها: التَّثنيةُ، كقولِك: (قَطعتُ رَأسَيهما). وأَنشَدَ النُّحاةُ لأَبي ذُؤَيبٍ[١]:

٢٧٨ - فتَخالَسَا نَفسَيهما بنَوَافِذٍ كنوافِذِ العُبُطِ التي لا تُرقَعُ[٢]

[ظ٩٨] العُبُطُ: جَمعُ عَبيطٍ، وهو البُردُ المَشقُوقُ، وأَرادَ أنَّهما تَطَاعَنا طَعنًا نَافِذًا يُشبِه شَقَّ الأَكمَامِ والجُيُوبِ والذُّيُولُ الَّتي لا تُرقَعُ، فهي مَخزُوقةٌ أَبدًا.

وقَد اجتَمَعَت التَّثنيةُ والجَمعُ في قَولِه:

٢٧٩ - .... ظَهرَاهما مِثلُ ظُهورِ التُّرسَين[٣]

فإن كانَ المُضَافُ إِلَيه مُفرَّقًا بِوَاوِ العَطفِ لَزِمَ الإِفرَادُ، كقَولِه تَعالى: ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ ﴾ [المائدة: ٧٨]، وفي حَديثِ زَيدِ بنِ ثَابتٍ[٤]: « حَتَّى شَرَحُ اللَّه صَدري لِما شَرَحَ بِه صَدرَ أَبي بَكرٍ

---

(١) أبو ذؤيب هو خويلد بن خالد، كان مقدمًا على جميع شعراء هذيل، عاش في الجاهلية دهرًا، وأدرك الإسلام فأسلم، مات بمصر، وقيل بإفريقيا سنة سبع وعشرين. (انظر ترجمته في: الإصابة ٧٣١، وأسد الغابة ٦/ ١٠٩).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٠، وانظر: شرح السيرافي ٤/ ٣٦٥، والصحاح (عبط)، وهو بلا نسبة في ليس في كلام العرب ٣٤٠، والمخصص ١/ ٢٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٨٨، والتذييل ٢/ ٦٩، وتمهيد القواعد ١/ ٤٠٨، والهمع ١/ ١٩٨.

(٣) شطر البيت من السريع، وهو عند بعضهم من الرجز. انظر: خزانة الأدب ٢/ ٢٧٥. وذكر البغدادي عدَّة أبيات فيها هذا الشطر، وهو لخطام المجاشعي في سيبويه ٢/ ٤٨، وشرح السيرافي ٢/ ٣٧٨، والمحكم ٣/ ٣٠٠، واللسان (مرت)، وهو لهميان بن قحافة في سيبويه ٣/ ٦٢٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٥٧٥، وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٢/ ٢٨٠، والصحاح (مرت)، والمخصص ٢/ ٣٦٤، والمفصل ٢٣٣، وشرح الرضي ٣/ ٣٦١، والتذييل ٢/ ٧٠، والأشموني ٢/ ٣٣٦، والهمع ١/ ١٩٨.

(٤) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوذان بن عمرو بن عوف بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي أبو سعيد، كان من الراسخين في العلم مات زيد سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وأربعين. انظر ترجمته في: الإصابة ٢/ ٥٩٢.

وعُمَرَ »[١].

ومِن التَّثنيةِ اللَّفظيَّةِ قَولُنا: (هذانِ)، و(اللَّذانِ)، وإنَّما كانَت لَفظيَّـةً مِن جِهةِ أَنَّ صيغَةَ المُفرَدِ فيهما غَيرُ مَحفُوظَةٍ، والقيَاسُ: (اللَّذَيَانِ)، و(هذَيَانِ).

فأمَّا التَّثنيةُ الَّتي جَمعَت اللَّفظَ والمَعنى فكقَولِك: (الزَّيدَانِ)، و(المُسلِمَانِ) مِمَّا يَسلَمُ فيه نَظمُ الوَاحِدِ وبِنَاؤُه.

وإن كانَ الاسمُ المُثنَّى مُؤَنَّـثًا لَفظًا وَجَبَ بَقَاءُ تَاءِ التَّأنيثِ فيه عِندَ التَّثنيَةِ، كقَولِك: (الطَّلحَتَانِ)، و(الحَمزَتانِ)، و(القَائِمَتانِ)، و(الضَّارِبَتانِ)؛ لأنَّها قَد نَزلَت مَنزِلَةَ الجُزءِ مِن الكلِمَةِ؛ ولأنَّها عَلامَةُ التَّأنيثِ، فَوَجَبَ بَقَاؤُها في التَّثنِيةِ، كالأَلِفَينِ في[٢]: (حُبلَى) و(حَمراءَ).

وقَـد شَـذَّ عَـن هـذا: (خُصيَانِ)، و(أَليَانِ)، فـإِنَّ القِيَاسَ فـيـه: (خُصيَتَانِ)، و(أَليَتَانِ)، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٢٨٠ - كـأَنَّ خُـصـيَـيـه مِـنَ الـتَّـدَلـدُلِ
ظَـرفُ عَـجُـوزٍ فـيـه ثِـنـتَـا حَنظَـلِ[٣]

وقَالَ آخَرُ:

---

(١) الحديث في مسند أحمد ٣٥/ ٥٠٦ حديث رقم ١٢٦٤٤ ، وسنن النسائي الكبرى ٥/ ٧ حديث رقم ٧٩٩٥.

(٢) في ط: (نحو).

(٣) نُسب الرَّجز لأكثر من شاعر: فهو لخطام المجاشعي أو لسلمى الهذليَّة أو لجندل بن المثَنَّى أو لشمَّاء الهذليَّة في خزانة الأدب ٧/ ٣٧٧-٣٨٠، وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ٥٦٩، ٦٢٤، والمقتضب ٢/ ١٥٦، والتَّكملة ٣٦٠، والمسائل الشِّيرازيَّات ١/ ٢٩٧، والنكت للأعلم ٢/ ٩٩٤، وأمالي ابن الشَّجري ١/ ٢٨، وابن يعيش ٤/ ١٤٤، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٨٥، والتَّخمير ٢/ ٣٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٩٦، والمحصول لابن إياز ١/ ٤٢٧، وشرح الرَّضي ٣/ ٣٦٠، والمساعد ٣/ ٤٩٠، والارتشاف ٢/ ٧٤٦، وغيرها من المصادر، وجاء في بعض المصادر برواية: (ظرف جراب فيه)، وبرواية: (سحق جراب فيه).

٢٨١ - تَـرتَـجُّ ألْيَـاه ارتجَـاجَ الـوَطْـبِ[١]

وَوَجه حَذفِ التَّاءِ مَع مُخَالَفَتِها القِيَاسَ هو أنّهما لَمَّا كانَا عَلَى حَالَين لا يَفتَرِقَانِ بِحَالٍ نُـزِّلا مَنزِلَةَ مَا وُضِعَ وَضعًا أَوَّلًا. هذا مَحصُولُ كلامِ الشَّيخِ[٢]. وأَرَادَ أَنَّ (خُصيَانِ) لَيسَ بِتَثنِيَةِ (خُصيَةٍ)، ولا (أَلْيَانِ) بِتَثنِيَةِ (إِلْيَـةٍ)، وإِنَّما هما اسمَانِ مُفرَدَانِ، فَـكما أَنَّ المُفرَدَ لا يَقَعُ في وَسَطِه تَاءُ تأنيثٍ، فهكذا لا يَقَعُ في وَسَطهما.

والاسمُ المُثَنَّى مُعـرَبٌ إِلَّا أَن يَـقُومَ فيه سَبَبٌ مِـن أَسبَـابِ البِنَاءِ، كـ(هذينِ)، و(اللَّذَينِ)، وحُكيَ عَن أَبي إِسحَاقَ الزَّجَّاجِ أَنَّ المُثَنَّى عَلَى الإِطلاقِ مَبنيٌّ[٣]؛ لِتَضَمُّنِه وَاوَ العَطفِ، كـ(رَجُلانِ)، و(الزَّيدَانِ)، وإِلَيه يُشيرُ كلامُ المَغربِيِّ صَاحِبِ الدُّرَّةِ[٤]، وهذا فَاسِدٌ؛ فإِنَّ مِن حَقِّ التَّضَمُّنِ أَن يكُونَ مِمَّا يَجُوزُ ظُهورُه في حَالٍ، كقَولِنا: (خَمسَةَ عَشَرَ)، وغَيرُه، وفي هذا دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ الوَاوَ مَحذُوفةٌ، ولَيسَ هناك تَضمينٌ في حَقِّها، فَبَطَلَ مَا توَهَّماه [و٩٩].

وإِعرَابُها بالحُرُوفِ؛ مِن جِهةِ أَنَّ المُثَنَّى أَكثرُ مِن الوَاحِدِ؛ فلِهذا جُعِلَ إِعرَابُها أَكثرَ

(١) الرّجز لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٤١، وشرح السيرافي ٥/ ٣٠٣، والتَّكملة ٣٦٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٥٩٨، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٤٠٤، وأمالي ابن الشَّجري ١/ ٢٨، وشرح ألفيَّـة ابن معطٍ للقوَّاس الموصلي ١/ ٢٧٨، والبديع في علم العربيَّة ٢/ ٨٠، والمفصل ٢٣٠، والتَّخمير ٢/ ٣٢٢، وشرح الرَّضي ٣/ ٣٥٩.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٨١٦.

(٣) ذهب الزجاج إلى أنَّ المثنى مبني على الإطلاق لتضمنه حرف العطف، وخالف بهذا الرأي جمهور النحاة الذين يرون أنه معرب. انظر المسألة في: الإنصاف ٣٣، وشرح الرضي ٢/ ٤٧٥، ٣/ ٣٥١، والمتَّبع في شرح اللُّمع ١/ ١٩٨، وشرح ألفيَّـة ابن معطٍ للقوَّاس الموصلي ١/ ٢٧١، والفاخر ١/ ٧٨.

(٤) قال ابن الخباز في الغرة المخفية (ظ١٣): « وقَولُ يَحيَى رَحِمَهُ اللهُ: (الوَاوُ للعَطفِ بِها مَنويَّـةٌ) إن قَصَدَ قَولَ أَبي إِسحَاقَ فَينبَغي لَه أَن يَـقُـولَ: بِالبِنَاءِ، وفيه مَا ذَكرناه. وإِن لَم يَقصِده فالَّذي عِندي أَن تكُونَ البَاءُ في قَولِه: (بِها) للسَّبَبِيَّةِ، لا للظَّرفيَّـةِ ». وانظر: الدرة الألفية ٢٠.

مِن إعرَابِ الوَاحِدِ، ولَيسَ أكثرَ مِن الحرَكةِ[١] إلّا الحَرفُ، وإنَّما كانَ رَفعُها بالألِفِ حَملًا لَها عَلَى ضَميرِ الاثنَينِ في نَحوِ: (ضَرَبا)، وجُعِلَت الألِفُ عَلامةَ المُثنَّى مِن جِهةِ أنَّها أخفُّ حُرُوفِ العِلَّةِ، والتَّثنيةُ كثيرَةُ الدَّورِ والاستعمالِ في كلامِ العرَبِ، وكانَ جَرُّه باليَاءِ مِن أجلِ أنَّ اليَاءَ مِن جِنسِ الكسرَةِ الَّتي هي جَرٌّ في الوَاحِدِ، وحُمِلَ مَنصُوبُها عَلَى مَجرُورِها؛ مِن جِهةِ أنَّ المَنصُوبَ والمَجرُورَ يَقعانِ جَميعًا مَوَاقعَ المَفاعيلِ، كقَولِك: (لِزَيدٍ ضَرَبتُ)، و(ضَرَبتُ زَيدًا) وغَيرُ ذلِك.

والنُّونُ مَزيدَةٌ في آخِرِ الاسمِ إمَّا عِوَضٌ عَن الحَرَكةِ، كما هو رَأيُ سيبَـوَيه[٢]، وإمّا عَلَى أنّها عِوَضٌ مِن التَّنوينِ، وهـو مَحكيٌّ عَن الكِسَائيِّ والفرَّاءِ[٣]، وإمَّا عَلَى أنّها عِوَضٌ عَنهما جَميعًا، كمَا في قَولِك: (رَجُلانِ)، أو عِوضٌ مِن الحَرَكةِ وَحدَهـا، كقَولِك: (يا زَيدَانِ)، أو مِـن التَّنوينِ وَحـدَه، كقَولِك: (عَصَوَانِ)، وهـذا هـو رَأيُ المُصَنِّفِ.

فأَمَّا الخُوارزميُّ فلَه في هذه النُّونِ كلامٌ خَارجٌ عَن قَواعِدِ النُّحَاةِ[٤]، مُنحَرِفٌ عَن مُصطَلَحَاتِهم، لا يُعلَمُ إلَّا بِوَحيٍ مُنزَّلٍ عَلَى لِسَانِ نَبيٍّ مُرسَلٍ.

والمُختارُ أنَّهما عَلامَتانِ زيدَتا للتَّثنيَـةِ، إحدَاهما إعرَابٌ بِمَنزلَةِ الحرَكةِ في الاسمِ، والثَّانيةُ تَقويَـةٌ لِحُكمِها، وإنَّما حُذِفَت للإضَافَةِ مِن جِهةِ الاستِطَالَةِ لَها بِمُضَافِها، وكانَت عَلَى حَرفَينِ، ولَم تُحذَف تَاءُ التَّأنيثِ؛ لأنَّها عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ، ولا ياءُ النِّسبَةِ؛

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (الواحد).

(٢) نص سيبويه في كتابه ١/ ١٧-١٨: « وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين ». وانظر: شرح السيرافي ١/ ١١٢.

(٣) نسب لقوم من الكوفيين في شرح الرضي ١/ ٨٩، ونسب للمبرد في البغداديات ٤٨٦، ويرى ثعلب أنها عوض من تنوينين. انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٣، وتمهيد القواعد ١/ ٣٥٠، وفي الهمع ١/ ١٧٩ أن النون عوض عن تنوين المفرد، وهو رأي ابن كيسان.

(٤) انظر: التخمير ٢/ ٣١٨-٣١٩.

لأنَّها بِمَنزِلَةِ حَرفٍ وَاحِدٍ، وهكذا حُكمُ الأَلِفَينِ، لا يُحذَفَانِ أَيضًا.

وحُرِّكت هذه النُّونُ؛ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وكُسِرَت عَلَى أَصلِهِما؛ لأَنَّ الأَصلَ في كُلِّ سَاكِنَينِ أَن يُحَرّكَ أَحَدُهما بالكسرِ، وإِنَّما يُحَرّكُ بغَيرِ الكسرِ لعَارِضٍ. ولا تُحذَفُ الأَلِفُ[١]؛ لأَنَّها بِمَنزِلَةِ الحَرَكَةِ، وقَد تُحذَفُ لَفظًا لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، كَمَا قَالُوا: (التَقَت حَلَقَتا البِطَانِ)[٢]، وأَنشَدَ النُّحَاةُ للكُمَيتِ يَمدَحُ أَهلَ البَيتِ:

٢٨٢ - لكُم مَسجِدا اللَّهِ المَزُورَانِ والحَصَى ... لَكُم قِبصُه من بَينِ أَثـرَى وأَقـتَـرَا[٣]

وأَرَادَ بالمَسجَدينِ: الكعبةُ ومَسجِدُ الرَّسُولِ بِالمَدينَـةِ، وتَقديرُه: مِن بَينِ [مَن][٤] أَثرَى و [مَن][٥] أَقترا، والقِبصُ[٦] بالكسرِ في القَاءِ: العَدَدُ الكثيرُ مِن النَّاسِ، وبالفَتحِ وَاحِدَةُ القَبَصَاتِ، كـ(ضَرَبَ ضَربةً).

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: في حُكمِ المَقصُورِ إذا كانَ مُثَنًّى

[ظ٩٩] اعلَم أَنَّ الاسمَ الصَّحيحَ سَواءٌ كانَ اسمًا أَو صِفـةً، والمُلحَقَ[٧] بِهِ كـ(ظَبيٍ)، و(دَلـوٍ)، و(زَيـدٍ)، و(رَجُلٍ)، والمَنقُوصَ، وهو مَـا كانَ آخِـرُه يَاءً

---

(١) قوله: (الألف) ليس في ط.

(٢) من أمثال العرب. انظر: المستقصى ١/ ٣٠٦، ومجمع الأمثال ٢/ ١٨٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للكميت في ديوانه ١٥٥، وانظر: الصحاح (ثرى)، والمحكم ١٠/ ٢٠٥، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٩٧، والحجة للفارسي ٥/ ٣٤٨، والمخصص ٤/ ١٥٠، والإنصاف ٧٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩، والتذييل ٣/ ١٧٠، والارتشاف ٤/ ١٩٤٠، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٦٩.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وط، وهو زيادة يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل وط: (والقبصة).

(٧) قوله: (والملحق) مكرر في ط.

خَفيفَةً، قبلَها كسرَةٌ، مِثلُ[١]: (القاضي)، و(الدَّاعي)، فَمَا هذا حَالُه مِن الأسماءِ فإنَّه يُثنَّى مِن غيرِ تَغييرٍ يَلحقُه، فتقُولُ فيه: (الرَّجُلانِ)، و(الزَّيدَانِ)، و(الدَّلوَانِ)، و(القَاضيانِ)، و(رَأيتُ الرَّجُلَينِ)، و(الدَّلوَينِ)، و(القَاضِيَينِ)، وهكذا القَولُ إذا كانَ مَجرُورًا، وإنَّما لَم يُغيَّر لِكونِه صَحيحًا، أو مُنَاسِبًا للصَّحيحِ في سُكُونِ مَا قَبلَ آخِرِه، وإن تَحرّكَ مَا قَبلَ آخِرِه صَحَّ أيضًا؛ لِخِفَّةِ الفَتحةِ عَلَى اليَاءِ.

فَأمَّا المَقصُورُ فهو كُلُّ مَا كانَ آخِرَه أَلِفٌ مُفرَدَةٌ. وقَولُنا: (مُفرَدَةٌ) يُحترَزُ بِه عَمَّا إذا كانَ آخِرُه همزَةً، نَحوُ: (كِسَاءٍ)، و(حَمرَاءَ)، فَسَيَأتي حُكمُه، وقَد وَقَعَ في كلامِ سيبَوَيه تَلقيبُ المَقصُورِ بِالمَنقُوصِ[٢]، وَوَافَقَه عَلَى ذلك الفَارِسيُّ[٣]، والسِّيرَافيُّ[٤]، والزَّمَخشَريُّ في مُفَصِّلِه[٥]، خِلافًا لأكثَرِ النُّحَاةِ، والأمرُ فيه قَريبٌ، لَيسَ وَرَاءَه شَيءٌ مِن المَعاني.

ولنَمشِ في ذلك عَلَى طَرِيقَةِ أَكثَرِ النُّحَاةِ، وهو لا يَخلُو حَالُه إذا كانَ مَقصُورًا عَلَى التَّفسيرِ الَّذي ذَكرناه، وهو رَأيُ المُصَنِّفِ: إمَّا أن يكُونَ ثُلاثيًّا أو زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ:

فإن كانَ ثُلاثيًّا، وعُرِفَ أَصلُ الألِفِ في الوَاوِ وَجَبَ رَدُّها إلَيها، كقَولِك: (قَفَوانِ)، و(عَصَوانِ) في تَثنيَةِ (قَفا) و(عَصَا). وإن عُرِفَ أَصلُها في اليَاءِ رُدَّت إلَيها، كقَولِك: (رَحَيَانِ)، و(فتَيانِ) في تَثنيَةِ (رَحا)، و(فَتى).

وإن لَم يُعرَف لَها أَصلٌ في الوَاوِ ولا في اليَاءِ صَريحًا نَظَرتَ: فإن أُميلَت وَجَبَ رَدُّها إلى اليَاءِ، كقَولِك: (بَلَيانِ)، و(مَتَيانِ) في تَثنيَةِ (بَلى)، و(مَتى) اسمَينِ؛ لأنَّها قَد سُمِعَت فيهما الإمَالَةُ، وفي ذلِك دَلالَةٌ عَلَى كونِ أَلِفِها يَاءً؛ لأنَّها لَو لَم تكُن

---

(١) في ط: (نحو).

(٢) سيبويه ٣/ ٣٨٦.

(٣) انظر: التعليقة ٣/ ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٥٥.

(٤) شرح السيرافي ٤/ ١٣٦، ١٣٨، ٢٧٠.

(٥) المفصل ٢٣٠.

يَاءً لَم يكُن هناك دَاعٍ إِلى إِمَالَتِها. وإِن لَم تُمَل، وكانَت[1] تَصيرُ يَاءً في حَالٍ، فهل تُقلَبُ أَلِفُها يَاءً، أو وَاوًا؟ فيه وَجهانِ:

أَحَدُهما: أَنَّها تُقلَبُ وَاوًا، وهذا هو الَّذي أَشَارَ إِلَيه الزَّمَخشَريُّ في مُفَصَّلِه[2]؛ لأَنَّها لَو لَم تُمَل دَلَّ ذلِك عَلَى كونِها وَاوًا؛ فلِهذا قَالَ في تَثنيَةِ (إِلى)، و(لَدى) اسمَينِ: (إِلوَانِ)، و(لِدوَانِ).

وثَانيهما: أَنَّها تُقلَبُ يَاءً؛ لأَنَّها قَد تَصيرُ يَاءً في حَالٍ، وهو مَع المُضمَرِ إِذا اتَّصَلَ بِها، كقَولِك: (إِلَيك)، و(لَدَيك)، وفي هذا دَلالَـةٌ عَلَى كونِها [و ١٠٠] يَاءً في (إِلى)، و(لَدَى). وهذا هو الَّذي ذَكَرَه بَعضُ النُّظَّارِ مِن المُتأخِّرينَ[3].

وكِلَا المَذهبَينِ جَيِّدٌ، لا غُبارَ عَلَيه، خَلا أَنَّ مَا ذَكَره بَعضُ المُتَأخِّرينَ أَقيَسُ؛ لأَنَّا إِنَّما قَلَبنا نَحوَ: (بَلَى)، و(مَتى) يَاءً للإِمَالَةِ، لا غيرُ، فهكذا صَيرُورَتُها يَاءً مِمَّا يَطرُقُ كونها مِن اليَاءِ، كالإِمَالَةِ.

وإِن لَم تُمَل، ولا كانَ لَها صَيرُورَةٌ إِلى اليَاءِ وَجَبَ قَلبُها وَاوًا باتِّفاقٍ، كقَولِك في نَحوِ: (أَمَا)، و(أَلا) للتَّنبيه إِذا سُمِّيَ بِهما: (أَموانِ)، و(أَلوانِ).

وإِن كانَ زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ وَجَبَ قَلبُ أَلِفِه يَاءً، سَوَاءٌ كانَت مُنقَلِبةً عَن يَاءٍ، كقَولِك: (مَرمَيانِ) بِتَثنيَـةِ (مَرمى)، أَو مُنقَلِبةً عَن وَاوٍ، كقَولِك: (أَعشَيَانِ)، و(مَلهيَانِ)، أَو كانَت أَلِفُه زَائِدَةً، كقَولِك: (حُبلَيانِ)، و(حُـبُـارَيانِ) في تَثنيَـةِ (حُبلَى)، و(حُبَارَى) اسمُ طائرٍ، وإِنَّما وَجَبَ قَلبُها يَاءً فيمَا ذَكرناه إِذَا كانَ زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَـةِ فلأَنَّه لَمَّا كثُرَت حُرُوفُه بِأَن نَافته[4] عَلَى الثَّلاثَةِ خُفِّفَ بِقَلبِها إِلى اليَاءِ، كما ذَكرناه.

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (وكان).

(٢) المفصل ٢٣٠.

(٣) هو ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٤٧.

(٤) في الأصل وط: (با نافته). وكذا يقتضي السياق.

وقَد خَرَجَ عَن هذه القَاعِدَةِ قَولُهم: (مِذرَوَانِ)، فإنَّ وَاوَه وَقَعَت رَابعَةً ولَم تُقلَب يَاءً في التَّثنيةِ، كما قُلِبَت في نَحوِ: (مَلهى)، والمِذرَوانِ: طَرَفا الأَليةِ، قَالَ عَنترَةُ:

٢٨٣ - أَحَولِـيَ تَنفُضُ استُـكَ مِـذرَوَيها لِـتَـقـتُـلَـنـي فَـهـا أنَـا ذا عُـمَـارَا[1]

وإِنَّما وَجَبَ بَقاؤُها وَاوًا مِن جِهةِ أَنَّ التَّثنيةَ فيه لازِمَةٌ، لَم يُسمَع لَه مُفرَدٌ، وشَرطُ قَلبِ الوَاوِ يَاءً[2] تَطرُّفها، وهذه قَد تَوسَّطَت؛ فلِهذا وَجَبَ بقَاؤُها وَاوًا، كما هي، كما قُلنا في نَحوِ: (صَلايَـةٍ)، و(عَظَايَـةٍ).

ولَم يَذكُر الشَّيخُ مَا في حُكمِ الصَّحيحِ، ولا المَنقُوصِ في الأُمِّ، ولا في شَرحِها؛ لاندِراجِه في المَاهيَّةِ، فَلَم يَحتَج إلى إِفرَادِه بالذِّكرِ، وقَد أَوضَحناه، فهذا هو الكلامُ في المَقصُورِ.

* * *

المَطلَبُ الثَّالِثُ: في حُكمِ المَمدُودِ إذا ثُنِّيَ

قَالَ الشَّيخُ: « **والمَمدُودُ إِذا كانَت همزَتُه أَصليَّـةً تَثبُتُ... إلى آخِره** ».

واعلَم أَنَّ كُلَّ مَا آخِرُه همزَةٌ فلا يَخلُو حَالُه إمّا أَن يَسبِقَها أَلِفٌ أم لا:

فـإِن لَم يَسبِقها [ظ ١٠٠] أَلِـفٌ فَـلَيسَ مِـن المَمـدُودِ في شَيءٍ؛ لأَنَّ مِـن حَـقِّ المَمدُودِ أَن تَكُونَ قَبلَ همزَتِه مَدَّةٌ، وهذا نَحوُ: (رَشَأ)، و(حِدَأ)، ومَا هذا حَالُه فبابُه التَّصحيحُ، فَـيُـقَـالُ فيه: (رَشَأانِ)، و(حِدَأانِ)، ولَم يَذكُره الشَّيخُ.

وإِنَّما ذَكرَ **مَا قَبلَ همزَتِـه أَلِفٌ**، وهو المَمدُودُ. ولَيسَ يَخلُو حَالُـه إِذَا كانَ مَمدُودًا مِن أَربَعَةِ أَوجُهٍ:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ٦٩، وانظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٦٩، والصحاح (ذرو)، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٤٨، وتمهيد القواعد ١/ ٣٨٣، وهو بلا نسبة في العين ٨/ ١٨٦، وشرح السيرافي ٥/ ٣٠٣، وجمهرة اللغة ٦٩٥.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (الواو وما).

أَوَّلُها: أَن تكُونَ همزَتُه أَصليَّـةً، كقَولِك: (حِنَّاءٌ)، و(قَـرَّاءٌ)، و(وَضَّاءٌ)، فَمَتى كانَت أَصليَّـةً وَجَبَ إِبقَاؤُها همزَةً في التَّثنيـةِ، فَتقُولُ فيه: (حِنَّاءَانِ)، و(قَـرَّاءَانِ)، وإِنَّما وَجَبَ إِبقَاؤُه همزَةً لأَنَّها في الأَصلِ همزَةٌ، ومَا كانَ في الأَصلِ وَجَبَ استِصحَابُه في الفَرعِ، كمَا قُلناه في تَاءِ التَّأنيثِ. وقَلبُ هذه الهمزَةِ ضَعيفٌ[1] لا يُـعَـوَّلُ عَلَيه؛ تَشبيهًا لَها[2] بِالزَّائِدَةِ[3] لَمّا وَقَعت[4] في عَجُزِ الكلِمَةِ.

وثَانيها: المُنقَلِبَـةُ عَن حَرفٍ أَصليٍّ، كقَولِك: (كِسَاءٌ)، و(رِدَاءٌ)، ولَم يَذكُر الشَّيخُ هذه الصُّورَةَ؛ لاندِرَاجِها عِندَه تَحتَ قِسمِ الأَصليَّةِ، وهو فاسِدٌ، لا وَجه لَه، فإِنَّ المُنقَلِبَةَ تُخَالِفُ الأَصليَّـةَ؛ لأَنَّ هذه إِنَّما صَارَت همزَةً بِالإعلالِ، والأَصلُ في (كِسَاءٍ): (كِسَاوٌ)، وفي (رِدَاءٍ): (رِدَايٌ)، فَتحَرَّكت الوَاوُ واليَاءُ، وانفَتحَ مَا قَبلَهما، والسَّاكِنُ حَاجِزٌ غَيرُ حَصينٍ، فقُلِبَتا أَلِفًا، ثُمَّ قُلِبَت الأَلِفُ همزَةً، لَمَّا التَقَى سَاكِنَانِ، ومَا هذا حَالُه ففي الهمزَةِ عِندَ التَّثنيَةِ وَجهانِ:

أَحَدُهما: وهو الأَفصَحُ، تَبقيتُها عَلَى حَالِها همزَةً؛ تَشبيهًا لَها بالأَصليَّـةِ؛ فَلِهذا تَقُولُ فيها: (كِسَاءَانِ)، و(رِدَاءَانِ).

وثَانيهما: القَلبُ؛ تَشبيهًا لَها بالزَّائِدَةِ في نَحوِ: (حَمرَاءَ)، فَتقُولُ فيه: (كِسَاوَانِ)، و(رِدَايانِ).

وثَالِثُها: الزَّائِدَةُ للإِلحَاقِ في نَحوِ: (حِرباءَ)، و(عِلبَاءَ)، ومَا هذا حَالُه يَجُوزُ في همزَتِه عِندَ التَّثنيَةِ وَجهانِ:

أَحَدُهما: القَلبُ، وهو الأَجوَدُ؛ تَشبيهًا لَها بالزَّائِدَةِ، مِن نَحوِ: (حَمرَاءَ).

---

(١) في ط: (ضعيف جدا).

(٢) في الأصل وط: (له) وكذا يقتضي السياق.

(٣) في ظ: (وبالزائدة).

(٤) في الأصل وط: (وقعا) وكذا يقتضي السياق.

وثَانيهما: الإِبقَاءُ؛ تَشبيهًا لَها بالأَصليَّةِ.

فَتقُولُ عَلَى الأوَّلِ: (عِلبَاوَانِ)، و(حِربَاوَانِ)، وعَلَى الثَّاني: (عِلبَاءَانِ)، و(حِربَاءَانِ).

ورَابعُها: المَزيدَةُ للتَّـأنيثِ، مِن نَحوِ: (صَحرَاءَ)، و(حَمراءَ)، ومَا هذا حَالُه فإِنَّ الوَجه فيه القَلبُ، وهو الأَفصَحُ، فَتقُولُ فيه عِندَ التَّثنيَـةِ: (حَمراوَانِ)، و(صَحراوَانِ)، وإِنَّما وَجَبَ قَلبُها وَاوًا للتَّفرقَـةِ بَينَها وبَينَ المَقصُورَةِ، نَحوُ: (حُبلى) [و١٠١]، و(سَكرَى). وإِنَّما اختصَّ المَقصُورُ باليَاءِ؛ لأَنَّه هو الأَصلُ، فَسبَقَ إِلى الأَخَفِّ، فأَخَذَه، وبَقيَت الوَاوُ للمَمدُودِ، أَو لأَنَّ الوَاوَ مِثلُ الهمزَةِ في الثِّـقَلِ، فلا جَرَمَ كانَت أَولى بِها[1]. وقَد رُويَ في هذه الهمزَةِ الإِبقَاءُ لَها همزَةً عِندَ التَّثنيَـةِ، ولَيسَ بِالقَويِّ، والفَصيحُ مَا ذَكرناه مِن قَلبِها.

فَحصَلَ مِن مَجمُوعِ مَا ذَكرناه، وهو الَّذي يُشيرُ إِلَيه كلامُ الشَّيخِ، أَنَّ الوَجه في الأَصليَّةِ الإِبقَاءُ، والوَجه في الزَّائِدَةِ للتَّأنيثِ القَلبُ بِكُلِّ حَالٍ، ومَا عَدَا هذين القِسمَينِ وهو المُنقَلِبُ عَنِ الحَرفِ الأَصليِّ، والمُلحَقُ، يَجُوزُ فيه الوَجهانِ: الإِبقَاءُ والقَلبُ، كنا فَصَّلناه مِن قَبلُ، فَتقُولُ فيه: (كِسَاءَانِ)، و(كِسَاوَانِ)، و(حِربَاءَانِ)، و(حِربَاوانِ).

وقَد خَرَجَ عَن هذه القَاعِدَةِ قَولُهم: (ثِنَايَانِ)، وهو حَبلٌ يُثنَى، فيُعقَلُ فيه[2] التَّغيُّـرُ، وَوَجه خُرُوجِه هو أَنَّ اليَاءَ إِذا وَقَعَت بَعدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ جَازَ فيه[3] وَجهانِ، كمَا أَشَرنا إِلَيه في نَحوِ: (كِسَاءٍ)، وهذه جَاءَت عَلَى حَالِها مِن غَيرِ قَلبٍ. والوَجه في تَبقيَـتِها يَاءً هو أَنَّ الشَّرطَ في قَلبِ اليَاءِ همزَةً تَطرُّفُها، وهذه وَقَعَت مُتَوَسِّطَةً؛ لأَنَّه لَم يُقَل في

---

(١) بعده في ط: (من الياء).

(٢) في ط: (به).

(٣) في ط: (فيها).

وَاحِده[١]: (ثِنَايٌ)؛ فلِهذا بَطَلَ قَلبُها أَلِفًا، كمَا قُلناه في نَحوِ: (شَقَاوَةٍ).

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسألَةُ الأولى:

اعلَم أَنَّ مَا كانَ مِن الأَسماءِ الثُّلاثيَّةِ مَحذُوفةً فَاؤُه كـ(عِدَةٍ)، و(زِنَةٍ)، أَو مَحذُوفةً عَينُه كـ(إِقَامَةٍ)، و(إِطَالَةٍ) فإِنَّه لا يُردُّ مَا سَقطَ إِذا كانَ مُثنًّى؛ فلِهذا تَقُولُ: (عِدَتَانِ)، و(زِنَتَانِ)، و(إِقَامَتانِ)، و(إِطَالَتانِ) مِن غَيرِ رَدٍّ لِفَائِه وعَينِه.

وإِنَّما وَجَبَ ذلِك مِن جِهةِ أَنَّ تَاءَ التَّأنيثِ عِوَضٌ عَن الفَاءِ والعَينِ فيه، وهما بَاقيتانِ في التَّثنيَةِ، لازِمَتانِ لَها؛ فلِهذا لَم يَجب رَدُّ مَا حُذِفَ مِنه بِحَالٍ.

فأَمَّا مَا حُذِفَ عَجُزُه فَرُبَّما وَجَبَ رَدُّه، كقَولِك: (أَبَوَانِ)، و(أَخَوَانِ)، وإِنَّما وَجَبَ رَدُّ لامِه؛ لأَنَّها حُذِفَت لِكونها طَرَفًا، فلمَّا ثُنِّيَ تَوَسَّطَت؛ فلِهذا وَجَبَ رَدُّها، وتَارَةً لا تُردُّ بِكُلِّ حَالٍ، كقَولِك: (ابنانِ)، و(اسمَانِ)، وإِنَّما لَم يَجِب رَدُّها مِن جِهةِ أَنَّ همزَةَ الوَصلِ قَد [ظ١٠١] صَارَت عِوَضًا عَن لامِ الكلِمَةِ؛ فلأَجلِ هذا لَم يَجمَعُوا بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ عَنه، ورُبَّما جَازَ فيه الأَمرانِ، كقَولِك: (دَمَانِ)، و(دَموانِ) بِالوَاوِ عَلَى رَأيِ مَن قَالَ: لامُه وَاوٌ، و(دَمَيَانِ) عَلَى رَأيِ سيبَوَيه والمُبرِّدِ في كونِها يَاءً[٢]، و(يَدَانِ)، و(يَديانِ) بِرَدِّ اللّامِ وتَركِها، فَمَن رَدَّها فَعلى الأصلِ، ومَن حَذَفَها فلأَجلِ التِزَامِ التَّخفيفِ، مَع كثـرَةِ استعمالِه.

المَسألَةُ الثَّانيَةُ:

اسمُ الجَمعِ يَجُوزُ تَثنيتُه؛ لأَنَّه في مَعنى المُفرَدِ، كقَولِك: (تَمرَانِ)، و(شَجَرَانِ)

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (واحد).

(٢) سيبويه ٣/ ٣٢٢، ٣٥٨، ٤٥١، والمقتضب ١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٧.

للتَّمرِ والشَّجَرِ، وهكذا القَولُ في الإِبِـلِ والبقَرِ والغَنَمِ؛ لأنَّها بِمَنزِلَـةِ المُفرَدَاتِ؛ ولِهذا فإِنَّـه يَجُوزُ تَصغيرُها عَلَى لَفظِها، فتَقُولُ: (أُبيلٌ)، و(بُقيرٌ)، و(غُنيمَةٌ)، و(تُميرٌ)، و(شُجَيرٌ).

ويَجُوزُ أَيضًا تَثنيـةُ مَـا كانَ جَمعًا عَلَى تَأويـلِ الجَمَاعَتَينِ والفِرقَتَينِ، كقَولِك: (لَنا رِمَاحَانِ)، و(رِجَالانِ)(١)، أي: فِـرقَتانِ مِن الرِّماحِ، ونَوعانِ مِن الرِّجالِ، وأَنشَدَ النُّحاةُ:

٢٨٤ - بَـيـنَ رِمَـاحَـي مَـالِـكٍ ونَـهـشَـلِ(٢)

وقَالَ آخَرُ:

٢٨٥ - .... ولَـم يَـجِـدُوا عِندَ التَّـفَـرُّقِ في الهيجـا جِمالَـينِ(٣)

وقَالُوا: (لِقَاحَانِ سَودَاوانِ)(٤)، واللِّقاحُ: جَمعُ لِقحَةٍ.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَـد سُمِعَ عَـن الـعَـرَبِ(٥): (خُصيٌ)، و(أَليٌ)، فَمَن ثَـنَّـاه مِـن العَرَبِ عَلَى: (خُصيَانِ)، و(أَليَانِ) فإِنَّما جاءَ بِه عَلَى هذه اللُّغَةِ بِطَرحِ التَّاءِ مِن مُفرَدَه. ومَن قَالَ فيه في مُفرَدِه: (خُصيةٌ)، و(أَليَـةٌ) قَالَ في تَثنيَتِـه: (خُصيَتَانِ)، و(أَلِيَتَانِ)، قَالَ عَنتَرَةُ:

---

(١) في الأصل: (رجلان) وكذا في ط.

(٢) هذا من الرجز، وهو لأبي النجم في ديوانه ٣٤٠، وانظر: شرح السيرافي ٤/ ٣٦٧، والمفصل ٢٣٢، وهو بلا نسبة في المخصص ٥/ ١٩٨، والبديع في علم العربية ٢/ ٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٩٣، والتذييل ١/ ٢٢١، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٧١، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٠١.

(٣) البيت من البسيط، وهو بتمامه:

لأصبح الحي أوبادًا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين

وهو لعمرو بن العداء الكلبي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٢٨، وبلا نسبة في شرح السيرافي ٤/ ٣٦٧، والصحاح (وبد)، وأساس البلاغة (وبد)، والمفصل ٢٣٢، والمخصص ٥/ ١٩٨، وشرح الرضي ٣/ ٣٦٣، والتذييل ١/ ٢٢٢، والارتشاف ٢/ ٥٤٩، وتمهيد القواعد ١/ ٤٠٥، والهمع ١/ ١٥٤.

(٤) انظر القول في سيبويه ٣/ ٦٢٣، والأصول ٣/ ٣٣.

(٥) انظر شرح الرضي ٣/ ٣٦٠.

٢٨٦ - مَتَى مَا تَلقَني فَردَينِ تَرجُف رَوَانِفُ أليَتَيكَ وَتُستَطَارَا[١]

المَسأَلَةُ الرَّابعَةُ:

قَد قَرَّرنا فيما سَبَقَ أَنَّ حَقيقَةَ اللَّفظِ المُشتَرِكِ لا يَجُوزُ تَثنيَتُه وجَمعُه باعتِبارِ اختِلافِ مَعنيَيه، فلا يَجُوزُ أن تَقُولَ: (قَرءانِ) ويُرادُ بِه مَجمُوعُ الطُّهرِ والحَيضِ، باعتِبَارِ لَفظِه مِن دُونِ مَعناه. ومِن النُّحاةِ مَن جَوَّزَ أَن يُرادَ بِه كِلا مَعنَيَيه إذا زَالَ اللَّبسُ فيه، وإلى هذا ذَهَبَ بَعضُ النُّظَّارِ مِن المُتَأَخِّرينَ[٢]، واختارَه أَبُو بكرِ بن الأنبَاريِّ من البَصريِّينَ[٣]، وهذا كقَولِهم: (رَأَيتُ نَجمَينِ سَمَاويًّا وأَرضيًّا)، و(لي عَينانِ مَنقُودةٌ ومَورُودَةٌ)، وفي الحَديثِ عَن الرَّسُولِ ﷺ [و١٠٢]: « الأَيدي ثَلاثٌ: يَدُ اللَّه، وهي العُليا، ويَدُ المُعطي، ويَدُ السَّائِل »[٤]، فاليَدُ مُشتَرَكَةٌ بَينَ هذه المَعَاني الثَّلاثَةِ، وقَد اجتَمَعَت في قَولِه: « الأَيدي ثَلاثٌ ».

فهذه تَثنيةُ الجَمعِ للأَلفاظِ المُشتَرَكةِ وَضعًا، وقَد جُمعَ في التَّثنيةِ بَينَ الحَقيقَةِ والمَجَازِ، كقَولِهم: (القَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانَينِ)[٥]، و(الخَالُ أَحَدُ الأَبَوينِ)[٦] إلى غَيرِ ذلِك.

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

حَكَى بَعضُ النُّحاةِ[٧] أنَّه تُحذَفُ الأَلِفُ المَقصُورَةُ في التَّثنيةِ إذا كانَ فَوقَ

---

(١) البيت من الوافر، وقد مرّ سابقًا. انظر الشاهد رقم ٨٥.

(٢) ذهب إلى هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٩٢.

(٣) انظر رأيه في: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٠، والتذييل ١/ ٢٢٩.

(٤) انظر الحديث في: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ٢/ ٦١.

(٥) القول في البيان والتبيين ١/ ٥٧، والحيوان ١/ ٤٢، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٠.

(٦) القول في شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٠، والتذييل ١/ ٢٢٩.

(٧) في ط: (العرب).

الرّبَاعيِّ(١)، فَتقُولُ في نَحوِ (حُبَارَى): (حُبَارَانِ)، وفي (خَوزَلى): (خَوزَلانِ)، والفَصيحُ: (حُبارِيانِ)، و(خَوزَلَيانِ) بِقَلبِها يَاءً وإِثباتِها. وَوَجه ذلِك استِطَالَتُهم إيَّاه، فَحَذَفُوها.

ومِن العرَبِ أيضًا مَن يَحذِفُ الألِفَ المَمدُودَةَ إذا كانَ فَوقَ الرُّبَاعيِّ، فيقُولُونَ في تَثنيةِ (عَاشُورَاءَ): (عَاشُورانِ)، وفي (خُنفُسَاءَ) : (خُنفُسَانِ) بِحَذفِها(٢)، والفَصيحُ إِثبَاتُها وقَلبُها وَاوًا، كما قَرَّرناه مِن قَبلُ، فتَقُولُ: (عَاشُورَاوَانِ)، و(خُنفُسَاوَانِ)، وإِنَّما حَذَفُوها للاستِطَالَةِ.

(١) هذا رأي الكوفيين في: شرح السيرافي ٤/ ١٣٩، والمخصص ٤/ ٤٢٩، والإنصاف ٢/ ٧٥٤.

(٢) انظر هذه اللغة في شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٨٣، والتصريح (علمية) ١/ ١٥١.

[المَجمُوعُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَـدَى اللَّه سَعيَـه: « المَجمُوعُ: مَا دَلَّ عَلَى آحَـادٍ مَقصُودَةٍ بِحُرُوفِ مُفرَدِه بتَغـيُّرٍ مَـا. فنَحـوُ: (تَمرٍ) و(رَكبٍ) لَيسَ بِجَمعٍ عَلَى الأَفصَحِ[١]، ونَحوُ: (فُلكٍ) جَمعٌ. وهو صَحِيحٌ ومُكَسَّرٌ، فالصَّحِيحُ لِمُذَكَّـرٍ ولِمُؤنَّثٍ.

المُذَكَّـرُ: مَا لَحِقَ آخِرَه وَاوٌ مَضمُومٌ مَا قَبلَها، أَو يَاءٌ مَكسُورٌ مَا قَبلَها، ونُونٌ مَفتُوحَةٌ؛ لتَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَه أَكثَرَ مِنه. فَإِن كَانَ آخِرُه يَاءً قَبلَها كَسرَةٌ حُذِفَت، مِثلُ: (قَاضُونَ). وإِن كَانَ آخِرُه مَقصُورًا حُذِفَت الأَلِفُ، وبَقِي مَا قَبلَها مَفتُوحًا، مِثلُ: (مُصطفَونَ). وشَرطُه إن كَانَ اسمًا، فمُذَكَّـرٌ، عَلَمٌ يَعقِلُ. وإِن كَانَ صِفَةً فمُذَكَّـرٌ يَعقِلُ، وأَلَّا يكُونَ (أَفعَلَ فَعلاءَ)، مِثلُ: (أَحمَرَ)، ولا (فَعلان فَعلَى)، مِثلُ: (سَكرَانَ)، ولا مُستَوِيًا فِيه مَع المُؤنَّثِ، مِثل: (جَرِيح) و(صَبُورٍ)، ولا تَاءَ تَأنِيثٍ، مِثلُ: (عَلَّامةٍ). وتُحذَفُ نُونُه بِالإضَافَـةِ. وقَد شَذَّ نَحوُ (سِنِينَ) و(أَرَضِينَ).

والمُؤنَّثُ: مَا لَحِقَ آخِرَه أَلِفٌ وتَاءٌ. وشَرطُه إِن كَانَ صِفَـةً، ولَه مُذَكَّـرٌ فأَن يَكُونَ مُذَكَّـرُه جُمِعَ بِالوَاوِ والنُّونِ، فَإِن لَم [ظ١٠٢] يكُن لَه مُذَكَّـرٌ فَـأَلَّا يَكُونَ مُجَرَّدًا كـ(حَائِضٍ)، وإلَّا جُمِعَ مُطلقًا.

جَمعُ التَّـكسِيـرِ: ما تَغيَّـرَ بِناءُ وَاحِدِه كـ(رِجَالٍ) و(أَفـرَاسٍ).

جَمعُ[٢] القِلَّةِ: (أَفعُـلٌ) و(أَفـعَـالٌ) و(أَفعِلَـةٌ) و(فِعلَـةٌ)، والصَّحِيحُ، ومَا عَدا ذلكَ جَمعُ كَثرَةٍ ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[٣]: « قَد حَدَّه الشَّيخُ بِما ذَكَـرَه، فَقَولُه: « مَا دَلَّ عَلى آحَادٍ » يَشمُلُ المَحدُودَ وغَيرَه مِن أَسماءِ الجُمُوعِ، نَحوُ: (نَفرٍ)، و(رَهطٍ)، فإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن

---

(١) في ط: (على الأصح).

(٢) في ط: (وجمع).

(٣) في ط: (الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

الجَمعِ المُحَقَّقِ نَحوُ: (رِجَالٍ)، و(دَرَاهِمَ)، واسمُ الجَمعِ، نَحوُ: (نَفَرٍ)، و(رَهطٍ) يَدُلُّ عَلَى آحَادٍ مُتعَدِّدَةٍ.

قَولُه: « مَقصُودةٌ بِحُرُوفِ مُفرَدِه »، يَخرُجُ عَنه اسمُ الجَمعِ، نَحوُ: (نَفَرٍ)، و(رَهطٍ) فإِنَّه لا مُفرَدَ لَه، فَتكُونُ حُرُوفُ المُفرَدِ مَقصُودةً في الجَمعِ.

وقَولُه: « مُفرَدِه » الهَاءُ فِيه ضَمِيرُ المَجمُوعِ، أَي: مَقصُودُه بِحُرُوفِ مُفرَدِ الجُمُوعِ، ولَيسَ تَاءَ تَأنِيثٍ؛ إِذ لا يُعقَلُ مَعناه عَلَى ذلِكَ بِحَالٍ؛ لأَنَّ الغَرَضَ أَنَّ الجَمعَ لا بُدَّ لَه مِن مُفرَدٍ، فيكُونُ مَقصُودًا بِحُرُوفِ مُفرَدِه، ولَيسَ القَصدُ أَن يَكُونَ هناكَ حُرُوفٌ مُفرَدةٌ، فإِنَّه لا يُجدِي شَيئًا عَلَى هذا التَّقدِيرِ، وهو تَصحِيفٌ.

قَولُه: « بِتَغيُّرٍ مَا » يَدخُلُ نَحوُ قَولِكَ: (فُلكٍ) في [جمعِ][1] (فُلكٍ)، فإِنَّه وإِن كَانَ الجَمعُ عَلَى صِيغَةِ المُفرَدِ مِن جِهَةِ الظَّاهِرِ مِن صِيغَتِه، لكنَّ النُّحاة يُقَدِّرُونَ مِن جِهَةِ الحُكمِ أَنَّ هذه الصِّيغَةَ مُخَالِفَةٌ لِصِيغَةِ المُفرَدِ، فالضَّمَّةُ في: (فُلكٍ) المُفرَدِ في مَنزِلَتِها[2] في نَحوِ: (قُفلٍ)، والضَّمَّةُ في: (فُلكٍ) [جمعًا][3] بِمَنزِلَةِ الضَّمَّةِ في: (أُسدٍ) [في جَمعِ (أَسَدٍ)][4]، وهكذا قَولُهم: (نَاقَةٌ هِجَانٌ)، و(نُوقٌ هِجَانٌ)، فإِنَّ التَّغيِيرَ في جَمعِه عَلَى جِهَةِ التَّقدِيرِ.

فَقَد اندَرَجَ تَحتَ قَولِه: « بِتَغيُّرٍ مَا »: التَّغيِيرُ المُحَقَّقُ إِمَّا بِالزِّيَادَةِ، كـ(الزَّيدِينَ)، و(المُسلِمِينَ)، و(الهِندَاتِ)، و(المُسلِمَاتِ)، ونَحوُ: (فُلُوسٍ)، و(رِجَالٍ) في جَمعِ (فَلسٍ)، و(رَجُلٍ). والنُّقصَانُ في مِثلِ قَولِنا: (حِمَارٌ) و(حُمُرٌ)، و(رَغِيفٌ) و(رُغُفٌ). وتَغيِيرُ الحَرَكَةِ، كَقَولِنا: (أَسَدٌ) و(أُسدٌ) في المُحَقَّقِ، ونَحوُ: (فُلكٍ)

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ط يقتضيها السياق، وليس في الأصل.

(٢) في ط: (بمنزلتها).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ط يقتضيها السياق، وليس في الأصل.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ط يقتضيها السياق، وليس في الأصل.

في جَمعِ (فُلكٍ) عَلَى جِهَةِ التَّقدِيرِ.

فهذا التَّعرِيفُ شَامِلٌ للاسمِ المَجمُوعِ مِن حَيثُ إِنَّه جَمعٌ.

وهَل يكُونُ قَولُنا: (تَمرٌ)، و(رَكبٌ) جمعًا كـ(رِجَالٍ)، أَو يكُونُ اسمَ جَمعٍ، كـ(النَّفرِ)، و(الرَّهطِ)؟ فِيه وَجهانِ:

أَحَدُهما: أَنَّه لَيسَ جَمعًا مُحَقَّقًا، وإِنَّما هو اسمُ جَمعٍ، وهذا هو الَّذي عَلَيه أَكثَرُ [و١٠٣] النُّحاةِ، وإِلَيه يُشِيرُ كَلامُ المُصَنِّفِ[1]، ويَدُلُّ عَلَى ذلك أُمورٌ ثَلاثةٌ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّها وإِن أُطلِقَت هذه الكَلِماتُ عَلَى آحَادٍ فلَيسَت مَقصُودةً بِحُرُوفِ مُفرَدِها، كَما قُصِدَ بنَحوِ: (رِجَالٍ)، و(أَفرَاسٍ)، بَل هي مَوضُوعَةٌ كَوَضعِ: (رَهطٍ)، و(نفرٍ)، وإِنَّما اتَّفَقَ [أَنَّ][2] هناكَ لَفظًا مُوَافِقًا لِلَفظِها يُطلَقُ عَلَى مُفرَدٍ، فإِنَّما يُحكَمُ عَلَى كَونِه مَقصُودًا بِحُرُوفِ مُفرَدِه بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيه، لا مِن جِهَةِ أَنَّ هناكَ لَفظًا يُوَافِقُه.

وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّ وَضعَ قَولِنا: (تَمرٌ) كَوَضعِ قولِنا: (عَسَلٌ)، فكَما أَنَّ (عَسَلًا) لَيسَ جَمعًا فهكذا قَولُنا: (تَمرٌ) ومَا أَشبهَه، أَلا تَرى أَنّكَ تَقُولُ: (عِندِي خَمسَةُ أَرطَالٍ عَسَلًا) كَما تَقُولُ: (عِندِي عَشرَةُ أَرطالٍ تَمرًا)، فتَجِدُهما سَواءً في الدّلالَةِ عَلَى الجِنسِيَّةِ، فَقَد وَضُحَ لَكَ أَنَّ (تَمرًا) في الوَضعِ كَقَولِنا: (عَسَلًا) في كَونِه دَالًّا عَلَى الجِنسِيَّةِ كَدَلالَتِه، فإِن قَصَدتَ الأَنوَاعَ جَازَ جَمعُه، كَما يَجُوزُ جَمعُ قَولِنا: (عَسَلٌ)، فَتقُولُ: (عِندِي عَشرَةُ أَرطَالٍ تُمُورًا)، كَما تَقُولُ: (عِندِي عَشرَةُ أَرطالٍ أَعسَالًا)، فهما مُتَّفِقَانِ فِيما ذَكَرناه، فيَجِبُ القَضَاءُ بِكَونِهما مُفرَدَينِ.

وأَمَّا ثَالِثًا فلأَنَّكَ تَقُولُ في تَصغِيرِ (تمرٍ): (تُمَيرٌ)، ولَو كَانَ جمعًا كَما زَعَمُوه لكانَ جَمعَ كَثرَةٍ[3] لَم يُصَغَّر عَلَى بِنائِه.

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية ٨١٧.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٣) الكلام من قوله: (وأما ثالثًا) ساقط من ط.

فَتقَـرَّرَ بِما ذَكَرناه أنَّه لَيسَ جَمعًا.

ومِن وَجهٍ رَابعٍ، وهو أَنَّ (فعلًا) لَيسَ مِن أَبنِـيَةِ الجُمُوعِ، فلا يَجُوزُ إِثبَاتُه جَمعًا إِلَّا بِدَلالَةٍ خَاصَّةٍ.

وأَمَّا (رَكبٌ) فالَّذي يَدُلُّ عَلَى كَونِه اسمَ جَمعٍ هو مَا ذَكَرناه مِن التَّصغِيرِ، وأنَّه في الدَّلالَةِ عَلى الآحَادِ كَدَلالَةِ قَولِنا: (رَهطٌ)، و(نَفرٌ)، وأنَّه عَلَى وَزنِ (فَعلٍ)، و(فَعلٌ) لَيسَ مِن أَبنِيَةِ الجُمُوعِ.

وثَانِيهما: أنّهما جَمعانِ جَمعًا مُحَقَّقًا، وهذا هو رَأيُ بَعضِ النُّحَاةِ، ومِن الأُصُولِيِّينَ مَن ذَهَبَ إِلَيه، وحُجَّتُهم عَلَى هذه المَقَالَةِ مَا تَوهَّمُوه مِن أَنَّ (تَمرًا) جَمعُ (تَمرَةٍ)، وأَنَّ (رَاكِبًا) جُمِعَ عَلَى (رَكبٍ)، و(صَاحِبًا) يُجمَعُ عَلَى (صَحبٍ)، فإِذَن هو مَقصُودٌ بِحُرُوفِ مُفرَدِه، فيَلزَمُ أَن يكُونَ جَمعًا كـ(رِجَالٍ)، و(أَفرَاسٍ).

قَولُه: « **وهو صَحِيحٌ ومُكَسَّرٌ** » يَعني أَنَّ الجَمعَ في [ظ١٠٣] في نَفسِه غَيرُ خَارِجٍ عَن هذين القِسمَينِ؛ لأَنَّه إذا كَانَ دَالًّا عَلَى آحَادٍ مَقصُودَةٍ فلَيسَ يَخلُو حَالُه إِمَّا أَن يَسلَمَ فِيه نَظمُ الوَاحِدِ وبناؤُه أَو لا يَسلَمَ، فإِن كَانَ الأَوَّلَ فهو جَمعُ السَّلامَـةِ في مُذَكَّرِه ومُؤَنَّثِه، وإِن كَانَ الثَّانِيَ فهو جَمعُ التَّـكسِيرِ، فهذان فَصلانِ يَنبَنِي عَلَيهما الكَلامُ في تَفاصِيلِ مَسَائِلِ الجُمُوعِ وأَحكَامِه:

(الفَصلُ الأَوَّلُ): في ذِكرِ الجَمعِ السَّالِمِ

ونَعنِي بِالسَّالِمِ: مَا كَانَ يَسلَمُ فِيه نَظمُ الوَاحِدِ وبِناؤُه، فالنَّظمُ تَتابُعُ الحُرُوفِ واتِّسَاقُها، والبِناءُ: الصِيغَةُ، وهو أَلَّا يَنخَرِمَ مِنها حَرفٌ وَاحِدٌ، ثُمَّ يَنقَسِمُ إِلى مَا يكُونُ وَاقِعًا في المُذَكَّرِ، كـ(الزَّيدِينَ)، و(المُسلِمِينَ)، وإِلى مَا يكُونُ وَاقِعًا في المُؤَنَّثِ، كـ(المُسلِمَاتِ)، و(الزَّينَبَاتِ)[1]، وكُلُّ وَاحِدٍ مِن هذين الجَمعَينِ مُختَصٌّ بِأَحكَامٍ

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (والزينا).

تُخَالِفُ أَحكَامَ الآخَرِ، فهما طَرَفانِ في المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، نُفَصِّلُ مَا فِيهما:

الطَّرَفُ الأَوَّلُ: في ذِكرِ السَّالِمِ المُذَكَّرِ

وهو مَا لَحِقَ آخِرَه وَاوٌ مَضمُومٌ مَا قَبلَها، أَو يَاءٌ مَكسُورٌ مَا قَبلَها، ونُونٌ مَفتُوحَةٌ، هكذا ذَكَرَه الشَّيخُ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَه أَكثَرَ مِنه مِن جِنسِه، وقَد تَقَدَّمَ إِعرَابُه بالحُرُوفِ، فلا وَجهَ لِتكرِيرِه.

وحُرِّكَت نُونُه لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وخُصَّت بِالفَتحِ عَلَى جِهَةِ التَّخفِيفِ؛ لأَجلِ كَونِه جَمعًا، وتُحذَفُ عِندَ الإِضَافَةِ، والكَلامُ فِيها عَلَى حَدِّ الكَلامِ في التَّثنِيَـةِ في كَونِها عِوَضًا مِن التَّنوِينِ، أَو مِن الحَرَكَةِ والتَّنوِينِ جَمِيعًا، وعَلَى مَا اختَرنَاه إِنَّما حُذِفَت مِن أَجلِ طُولِ العَلامَةِ، فحُذِفَت في الإِضَافَةِ عَلَى جِهَةِ التَّخفِيفِ لأَجلِ الاستِطَالَةِ.

ويَقَعُ في الأَسماءِ والصِّفَاتِ جَمِيعًا:

فأَمَّا الأَسماءُ فلا بُدَّ فِيها مِن اعتِبارِ أُمُورٍ ثَلاثَةٍ:

أَوَّلُها: أَن يَكُونَ مُذَكَّرًا، يُحترَزُ عَمَّا إِذا كَانَ مُؤَنَّـثًا، كـ(حَمزَةَ)، و(طَلحَةَ)، فإِنَّ مَا هذا حَالُه لا يَجُوزُ جَمعُه للسَّلامَةِ عَلَى رَأيِ الأَكثَرِ مِن البَصرِيِّينَ، وحُكِيَ عَن الكِسَائِيِّ [و١٠٤] والفَرَّاءِ وغَيرِهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ جَوازُ جَمعِه بِالوَاوِ والنُّونِ عَلَى طَرحِ التَّاءِ[١]، فيُقَالُ فِيه: (طَلحُونَ)، و(حَمزُونَ) وإِلى هذا ذَهَبَ ابنُ كَيسَانِ مِن البَصرِيِّينَ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

---

(١) اختلف النُّحاة في جمع المذكَّر الَّذي فيه تاء التَّأنيث، نحو: (حمزة) و(طلحة)، فالبصريُّون يجمعونه بالألف والتَّاء ولا يجيزون جمعه بالواو والنُّون، وأجاز الكوفيُّون ذلك. انظر المسألة في الإنصاف ١/ ٤٠-٤٤، والتَّبيين ٢١٩-٢٢٣، واللباب ١/ ١٢١، وائتلاف النّصرة ٣٠، وشرح الرَّضي ٣/ ٣٧٢ وشرح اللُّمع لابن برهان ٢/ ٧٠٥، والكافي في الإفصاح ١/ ٢٧٩- ٢٨٠، والبديع في علم العربيَّة ٢/ ٩٣، وانظر رأي الكوفيين في: المذكر والمؤنَّث لابن الأنباري ٢/ ١٦٠-١٦١.

٢٨٧ - رَحِمَ اللَّهُ أَعظُمًا دَفَنُوهَا ... بِسِجِستانَ طَلحَةِ الطَّلَحَاتِ[(١)]

فهذا هو القِيَاسُ في جَمعِه.

فأَمَّا مَا كَانَ مُؤَنَّثًا بِالأَلِفِ المَقصُورَةِ، نَحوُ: (سَلمَى)، و(رَضوَى) إذا سُمِّيَ به مُذَكَّرٌ فإِنَّه يَجُوزُ جَمعُه بِالوَاوِ والنُّونِ بِاتِّفاقٍ، والسِّرُّ في ذلِكَ هو أَنَّ الأَلِفَ المَقصُورَةَ قَد تَنزَّلَت مَنزِلَةَ الجُزءِ مِن الكَلِمَةِ، فأَشبهَت أَلِفَ (مُصطَفَى)، و(مُجتَبى)؛ فلِهذا جَازَ جَمعُها بِالوَاوِ والنُّونِ.

فإِذا جُمِعَ بِالوَاوِ [والنُّونِ][(٢)] فهَل تَبقَى الفَتحَةُ دَلالةً عَلَى الأَلِفِ في حَالِ رَفعِه ونَصبِه وجَرِّه، أَو يُضَمُّ ويُكسَرُ؟ فَعلَى رَأيِ سِيبَويه والمُبَرِّدِ والمازِنِيِّ يَجِبُ إِبقَاءُ الفَتحَةِ دَلالةً عَلَى الأَلِفِ المَحذُوفَةِ، فيُقَالُ فِيه: (سَلمَونَ)، و(حَبلَونَ) بِفَتحِ مَا قَبل الوَاوِ واليَاءِ، وعَلَى رَأيِ الكِسَائِيِّ والفرَّاءِ أَنَّه يَجِبُ ضَمُّ مَا قَبلَ الوَاوِ وكَسرُ مَا قَبلَ اليَاءِ، فيُقَالُ فِيه: (سَلمُونَ)، و(سَلمِينَ)[(٣)].

وثَانِيها: أَن تكُونَ عَلَمًا مِن المَلائِكَةِ والإِنسِ والجِنِّ، فلا يَجُوزُ كَونُه نكِرَةً، مِن جِهَةِ أَنَّ الأَعلامَ لَهَا مِن الأَحكَامِ الخَاصَّةِ مَا لَيسَ لِغَيرِها، فمِن أَجلِ ذلِك اختَصَّت بِهذا الجَمعِ مِن بَينِ سَائِرِ الجُمُوعِ.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعبد اللّه بن قيس الرّقيات في ديوانه ٢٠، وابن يعيش ١/ ٤٧، وغيرهما، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٨٨، والتّكملة ٢٤٨، وشرح اللُّمع لابن برهان ٢/ ٧٠٤، والتّخمير ١/ ١٩٨، والإنصاف ١/ ٤١، والتّبيين ٢٢٠، وقواعد المطارحة ٤٦٢، وشرح الرّضي ٣/ ٣٧٢، والارتشاف ١٨٤١، والمساعد ٢/ ٣٦٧. وغيرها.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وساقط من الأصل.

(٣) يقول الكوفيون: (جاء الحبلُونَ) بضم اللّام، و(مررت بالحبلِينَ) بكسر اللّام. انظر المسألة الخلافية في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٥، المحصول ١/ ١٩٦، وقواعد المطارحة ٣٢، والمغني لابن فلاح ٢/ ٧٨، وشرح الرّضي ٣/ ٣٧١، والمساعد لابن عقيل ١/ ٦٣. وانظر رأي سيبويه في: الكتاب ٣/ ٣٩٤.

وثَالِثُها: أَن تكُونَ مِن جُملَةِ العُقَلاءِ، فجُمِعُوا بهذا الجَمعِ لِمَا لَهم مِن مَزِيدِ الشَّرَفِ عَلَى غَيرِهم مِن الحَيَوانَاتِ، فالعَلَمِيَّةُ وإِن حَصَلَت في أَعلامِ البَهائِمِ فإِنَّه لا يَجُوزُ جَمعُها للسَّلامَةِ، كـ(أَعوَجٍ)، و(لاحِقٍ)، و(شَدقَمٍ)، و(عُلَيَّانٍ).

وأَمَّا صِفَاتُه فلا بُدَّ فِيها مِن اعتِبَارِ أُمُورٍ أَربَعَةٍ:

أَوَّلُها: أَن تكُونَ الصِّفَةُ لِمُذَكَّرٍ لَفظًا ومَعنًى، يُحترَزُ به عَمَّا إِذا كَانَ لِمُؤَنَّثٍ لَفظًا ومَعنًى، كـ(صَالِحَةٍ)، و(مُسلِمَةٍ)، فلا يَجُوزُ جَمعُ مَا هذا حَالُه بِالـوَاوِ والنُّونِ، أَو كَانَ مُؤَنَّـثًا في مَعناه دُونَ لَفظِه، كـ(طَالِقٍ)، و(حَائِضٍ)، أَو كَانَ مُؤَنَّـثًا في لَفظِه دُونَ مَعناه، كـ(عَلَّامَةٍ)، و(نَسَّابَـةٍ)، فإِنَّ مَا هذا حَالُه لا يَجُوزُ جَمعُه للسَّلامَةِ في التَّذكِيرِ، كَمَا أَشَرنا إِلَيه.

وثَانِيها: أَلَّا تكُونَ الصِّفَةُ (أَفعَلَ، فَعلاءَ)، كـ(أَحمَرَ، حَمرَاءَ)، فلا نَقُولُ: (مَرَرتُ بِأَحمَرِينَ)، و(أَصفَرِينَ)، وإِنَّما وَجَبَ ذلِكَ مِن جِهَةِ أَنَّهم أَرَادُوا التَّفرِقَةَ بَينَ (أَفعَلَ، فَعلاءَ)، وبَينَ (أَفعَلَ، فَعلى) [ظ١٠٤] كـ(أَصغَرَ، صُغرَى)، فَقَالُوا في (صُغرَى) وفي (أَصغَرَ): (أَصغَرِينَ)، و(صُغرياتٌ)، فسَلَّمُوا لَمَّا كَانَ مُشتَقًّا مِن الفِعلِ، فجَرَى كاسمِ الفَاعِلِ والمَفعُولِ، وامتَنعُوا مِن: (أَحمَرِينَ)، و(حَمراوَات) لَمَّا لم يكُن مُشتَقًّا مِن الفِعلِ.

وثَالِثُها: أَلَّا تكُونَ (فَعلانَ، فَعلى) نَحوُ: (سَكرَانَ، سَكرَى)، بِخِلافِ: (فَعلانَ، فَعلانَةٌ) فإِنَّه يَجُوزُ جَمعُه بِالوَاوِ والنُّونِ، فيُقَالُ فِيه: (نَدمَانُونَ)، كَمَا يُقَالُ فِيه: (نَدمانَاتٌ)، وكأَنَّهم أَرَادُوا بِذلِك التَّفرِقَةَ بَينَ الأَمرَينِ، فَجَمَعُوا: (فَعلانَ، فَعلانَةً) للسَّلامَةِ في مُذَكَّرِه ومُؤَنَّثِه، لَمَّا كَانَ جَارِيًا عَلَى الفِعلِ، بِخِلافِ (فَعلانَ، فَعلى)، فامتَنعُوا مِن السَّلامَةِ في مُذَكَّرِه ومُؤَنَّثِه، فلا يُقَالُ: (سَكرَانُونَ)، كَمَا لا يُقَالُ: (سَكرَيَاتٌ)، ومَعنى جَريِه عَلَى الفِعلِ هو أَنَّ فِعلَـه تتَّصِلُ به التَّاءُ، فيُقَالُ: (نَدِمتُ)؛ فلِهذا قِيلَ في مُؤَنَّثِ اسمِه: (نَدمَانَـةٌ)، بِخِلافِ (سَكرَى) فإِنَّه يُقَالُ في فِعلِه: (سَكِرَت) بِالتَّاءِ، ولا يُقَالُ: (سَكرَانَةٌ) بِالتَّاءِ، بَل يُقَالُ: (سَكرَى)، فلَمَّا خَالَفَ

فِعلَه لَم يكُن جَارِيًا عَلَيه؛ فلِهذا بَطَلَ جَمعُه بالسَّلامَةِ في مُذكَّرِه ومُؤَنَّثِه.

ورَابِعُها: أَلَّا يَستَوِيَ فِيه المُذكَّرُ والمُؤَنَّثُ، وهذا نَحوُ: (جَرِيح)، و(صَبُورٍ) فإِنَّه يَستَوِي فِيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ، فيُقَالُ: (رَجُلٌ جَرِيحٌ)، و(امرَأَةٌ جَرِيحٌ)، و(رَجُلٌ صَبُورٌ) و(امرَأَةٌ صَبُورٌ)[١]. ولا بُدَّ مِن اشتِراطِ أَن يكُونَ (فَعِيلًا) بِمَعنى (مَفعُولٍ) فإِن كَانَ بِمَعنى (فَاعِلٍ) لَم يَستَوِيا. ولا بُدَّ مِن اشتِرَاطِ أَن يكُونَ (فَعُولٌ) بِمَعنى (فَاعِلٍ)، فإِن كَانَ بِمَعنى (مَفعُولٍ)[٢] لَم يَستَوِيا، كَقَولِكَ: (امرَأَةٌ هَمُومَةٌ)، و(رَجُلٌ هَمُومٌ)؛ لأَنَّهم لَمَّا وَافَقُوا بَينَهما[٣] في المُفرَدَاتِ لَم يُخالِفُوا بَينَهما في الجَمعِ، فلَم يَقُولُوا: (جَرِيحُونَ)، ولا قَالُوا: (جَرِيحاتٌ).

قَولُه: « **ولا بِتاءِ التَّأنِيثِ** » نَحوُ: (عَلَّامَةٍ)، و(نَسَّابَةٍ) فإِنَّ مِثلَ هذا لا يُجمَعُ بِالوَاوِ والنُّونِ؛ لأَنَّه لَيسَ مُذَكَّرًا، كَمَا أَوضَحناه مِن قَبلُ، ولَقَد كَانَ يُستَغنى عَن ذلِكَ؛ لأَنَّا قَد قُلنا مِن قَبلُ: إِنَّه لا بُدَّ مِن اعتِبَارِ كَونِه مُذَكَّرًا، و(عَلَّامَةٌ) مُؤَنَّثٌ. وإِنَّما ذَكَرَه عَلَى جِهَةِ القَطعِ لِوَهمِ مَن يَتوَهَّمُ أَنَّ المُرَادَ بِالتَّذكِيرِ[٤] مِن جِهَةِ المَعنى، فَقَطَع ذلِكَ الوَهمَ؛ لأَنَّ هذا مُذَكَّرٌ مِن جِهَةِ مَعناه، ولكنَّه لا يُجمَعُ بِالوَاوِ والنُّونِ، لَمَّا كَانَ التَّأنِيثُ ظَاهِرًا فِيه.

قَولُه: « **وقَد شَذَ نَحوُ** [و١٠٥]: **سِنِينَ و(أَرَضِينَ)** »، و(إِحَرُّونَ)، و(إِوَزُّونَ)، و(قُلُونَ)، و(ثُبُونَ)، و(عِزُونَ)، فهذه الأُمُورُ كُلُّها قَد جُمِعَت جَمعَ السَّلامَةِ بِالوَاوِ والنُّونِ، ولَيسَ حَاصِلًا فِيها شَرطُ الأَسمَاءِ، ولا هي مِن قَبِيلِ الصِّفَاتِ، فلا جَرَمَ كَانَت نَاقِصَةً؛ لِمَا ذَكَرناه[٥] مِن الشُّرُوطِ في الأَسماءِ، كَمَا مَرَّ. وأَجَابَ المُصَنِّفُ

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (وامرأة صبور ورجل صبور).

(٢) الكلام من قوله: (لم يستويا) ساقط من ط.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (بينهم).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (المراد بالقطع).

(٥) في ط: (اعتبرناه).

بِكَونِها شَاذَّةً، فلا يَرِدُ نَقضًا عَلَى مَا اعتَبرناه مِن تِلكَ الضَّوابِطِ والشُّرُوطِ. واللَّه أَعلَمُ.

وقَد تكَلَّفَ بَعضُ النُّحَاةِ لَها تَأوِيلًا، وزَعَمَ أَنَّ مِثلَ هذا لَيسَ إعرَابًا بِالحُرُوفِ(١)، وإنَّما هو كالعِوَضِ مِمَّا حُذِفَ مِن هذه الكَلِماتِ مِن لامَاتِها، وسَدَّ مَسَدَّ الإعرَابِ في هذه الصُّورِ، وكَانَ الأَصلُ فِيها الإعرَابَ بِالحَرَكَاتِ؛ لِكَونِها مُفرَدَةً؛ ولِهذا فإنَّه لا يكَادُ يُوجَدُ إلَّا في مَحذُوفِ اللَّامِ، كـ(سَنَةٍ)، و(عِضَةٍ)، و(قُلَةٍ)، و(كُرَةٍ)، و(ثُبَةٍ)، و(عِزَةٍ)، فَتكُونُ كَالعِوَضِ مِن حَذفِ لامِه. وقَد يُوجَدُ في المُضَاعَفِ اللَّامِ، كـ(إِحَرَّةٍ)، و(إِوَزَّةٍ)؛ لأَنَّ المُضَاعَفَ في حُكمِ الحَرفِ الوَاحِدِ.

وقَد يُوجَدُ في غَيرِ ذَلك في قَولِنا: (أَرَضُونَ)، وإنَّما جُمِعَ بِالوَاوِ والنُّونِ عِوَضًا عَنِ الأَلِفِ والتَّاءِ، ومِن أَجلِ ذلِكَ حُرِّكَت الرَّاءُ(٢) بالفَتحِ؛ تَنبِيهًا عَلَى مُخَالَفَةِ الجَمعِ للوَاحِدِ، كَمَا هو قِيَاسُ جَمعِ السَّلامَةِ بِضَمِّ مَا قَبلَ الوَاوِ، وبِكَسرِ مَا قَبلَ اليَاءِ، كَمَا قَدَّمناه مِن قَبل، ومَا عَدَا ذلِك فإنَّه يُخَالِفُه(٣).

قَولُه: « **فإن كَانَ آخِرُه يَاءً قَبلَها كَسرَةٌ حُذِفَت، نَحو: (قَاضُونَ). إلى آخره** ».

اعلَم أَنَّ الاسمَ الصَّحِيحَ كَـ(زَيدٍ)، و(مُسلِمٍ)، والجَارِي مَجرَاه نَحوُ: (دَلوٍ)، و(ظَبيٍ) إذا سُمِّيَ بِهما، فإنَّها إذا جُمِعَت جَمعَ السَّلامَةِ يُضَمَّ مَا قَبلَ الوَاوِ، ويُكسَرُ مَا قَبلَ اليَاءُ، كما قَدَّمناه مِن قَبلُ، ومَا عَدَا ذلِكَ فَإنَّه يُخَالِفُه، وهو يَأتِي عَلَى أَوجُهٍ خَمسَةٍ:

أَوَّلُها: المَنقُوصُ، وهو مَا آخِرُه يَاءٌ قَبلَها كَسرَةٌ، نَحوُ: (قَاضٍ)، و(دَاعٍ)، فإنَّها تُحذَفُ في الجَمعِ، فَتقُولُ: (القَاضُونَ)، و(الدَّاعُونَ)(٤)، والأَصلُ فِيه: (القَاضِيونَ)، و(الدَّاعِيُونَ)، فحُذِفَت الضَّمَّةُ؛ لأَجلِ إسقَاطِها عَلَى اليَاءِ، ثُمَّ التَقَى

---

(١) انظر الرأي في: جمهرة اللغة ١/ ٩٦، والخصائص ٣/ ٥٦، وشرح المقدمة الكافية ٨٢٢.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (التاء).

(٣) قوله ابتداء من: (بضم ما قبل الواو) ساقط من ط.

(٤) في ط: (والداعين).

سَاكِنَانِ بَعدَ حَذفِها، اليَاءُ والوَاوُ، فحُذِفَت اليَاءُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَين، ثُمَّ بَدَّلُوا الكَسرَةَ قبلَ الوَاوِ ضَمَّةً؛ لِتَصِحَّ الوَاوُ عَن قَلبِها يَاءً.

وأَمَا (قَاضِينَ) فَثقُلَت الكَسرَةُ [ظ١٠٥] عَلَى اليَاءِ، فحُذِفَت للثِّقَلِ، فالتَقَى سَاكِنَانِ، فحُذِفَت اليَاءُ الأَصلِيَّةُ؛ لأَنَّ الثَانِيَةَ هي يَاءُ الإِعرَابِ، فلا يَجُوزُ حَذفُها، وبَقِيَ مَا قَبلَ اليَاءِ فِيه مَكسُورًا[١] عَلَى مَا كَانَ عَلَيه؛ إذ لا حَاجَةَ إلى تَغيِيرِ الكَسرَةِ؛ فَلِهذا تَقُولُ فِيه: (هؤلاءِ مُصطَفُونَ) و(مُنتَمُونَ) في (مُصطَفِي) و(مُنتَمِي)، و(مُصطَفِينَ) و(مُنتَمِينَ) نَصبًا وجَرًّا.

وثَانِيها: مَا كَانَ آخِرَه أَلِفٌ، وهو المَقصُورُ، فإِنَّكَ تَقُولُ فِيه: (مُصطَفَونَ)، و(مُصطَفَينَ) نَصبًا وجَرًّا، والأَصلُ فِيه: (مُصطَفَيُونَ)، فتَحَرَّكَت اليَاءُ وانفَتَحَ مَا قَبلَها، فَقُلِبَت أَلِفًا، فالتَقَى سَاكِنَانِ، فحُذِفَت الأَلِفُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وبَقِيَ مَا قَبلَها مَفتوحًا عَلَى حَالِه؛ إِذ لا ضَرُورَةَ تُلجِئُ إِلى تَغيِيرِه، مَع مَا فِيها مِن الدَّلالَةِ عَلَى حَذفِ الأَلِفِ المَحذُوفَةِ؛ فلِهذا تَقُولُ فِيه: (مُصطَفَينَ)، و(مُصطَفَونَ) بِالفَتحِ فِيما قَبلَ الوَاوِ واليَاءِ، كَما تَرَى، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقَولُه: ﴿ وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ﴾ [ص: ٤٧].

وحَكى المَوصِلِيُّ عَن بَعضِ مَن تَحَذَّقَ في عِلمِ العَرَبِيَّةِ أَنَّه قَرَأَ: وإِنَّهم عِندَنا لَمِن المُصطَفَينِ، بِكَسرِ النُّونِ مُعتَقِدًا أَنَّه مُثَنًّى، فَرَدَّ عَلَيه بَعضُ العَامَّةِ بِحَضرَةِ المَوصِليِّ، فَسَأَلَه عَن ذلِكَ. فَقَالَ لَه المَوصِليُّ: العَامِيُّ أَنحَى مِنكَ، فَلَم يُفَرِّق بَينَ مُثَنَّى المَقصُورِ وجَمعِه[٢].

وثَالِثُها: المَمدُودُ، وهو الَّذي قَبلَ هَمزَتِه[٣] أَلِفٌ، فإِنَّكَ تَقُولُ فِيه: (حَمرَاوُونَ)،

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (مكسور).

(٢) انظر الحكاية في الغرة المخفية لابن الخباز (و١٦).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (همزة).

و(صَفرَاوُونَ) في رِجَالٍ يُسَمّونَ بذلِكَ، فتجمَعُه بِالوَاوِ والنُّونِ؛ تَعوِيلًا عَلَى المَعانِي، وأَنَّ أَلِفَ التَّأنِيثِ لا تكُونُ مَانِعَةً عَن جَمعِه.

وتَقُولُ: (قرَّاؤُونَ)، و(زَكَرِيَّاؤُونَ)، و(عَطَاؤُونَ) في جَمَاعَةٍ سُمُّوا بِـ(عَطَاءٍ).

وهكذا حَالُ المُلحَقِ به، نَحوُ: (عِلبَاؤُونَ)، و(حِربَاؤُونَ)؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المَهمُوزَ يَجرِي مَجرَى الاسمِ الصَّحِيحِ، فلا تَثقُلُ عَلَيه ضَمَّةٌ ولا كَسرَةٌ.

ورَابِعُها: المُضَاعَفُ، فإِنَّه لَمَّا زِيدَ عَلَيه حَرفٌ لَم تَثقُل الضَّمَّةُ والكَسرَةُ فِيه؛ فلِهذا تَقُولُ فِيه: (مَرجُوُّونَ)، و(مَعزُوُّونَ)، و(مَرجُوِّينَ)، و(مَعزُوِّينَ).

وخَامِسُها: المَهمُوزُ الَّذي لَيسَ قَبلَ هَمزَتِه أَلِفٌ، فإِنَّه يَجرِي مَجرَى الصَّحِيحِ في تَقَبُّلِ الحَرَكَاتِ، فَتقُولُ فِيه: (هؤلاءِ قَارِئُونَ)، و(خَاطِئُونَ)، و(قَارِئِينَ)، و(خَاطِئِينَ) [و١٠٦]، قالَ اللّه تَعالى: ﴿ إِنَّ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ ﴾ [القصص: ٨]، و(هؤُلاءُ رَشَأونَ)، و(حِدَأونَ)، و(رَشَأِينَ) و(حِدَأِينَ) فيمن سُمِّيَ بِـ(رَشأٌ)، و(حِدَأٌ).

تَنبِيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأولى:

مَا أُعرِبَ بِالحُرُوفِ عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ عَن القِيَاسِ، كـ(عِشرِينَ)، و(أَربَعِينَ) فَقَد يُجعَلُ إِعرَابُه عَلَى النُّونِ بِالحَرَكَاتِ، ويَلزَمُ عِندَ إِعرَابِه بِالحَرَكَةِ اليَاءَ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ لِسُحَيمِ بنِ وُثَيلٍ[1]:

(١) شاعرٌ مخضرم، عاش في الجاهلية أربعين سنة، وفي الإسلام ستين. له أخبار مع زياد ابن أبيه.(انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٣/ ٢٥٢).

٢٨٨ - ومَاذَا يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[١]

المَسأَلَةُ الثَّانِيَةُ:

(قِنِّسرُونَ)، و(فِلِسطُونَ)، ومَا شَاكَلَه فِيهَا لُغَتانِ:

الأُولى مِنهما: إِعرَابُه بِالحُرُوفِ بَالوَاوِ رَفعًا، وبِاليَاءِ نَصبًا وجَرًّا.

الثَّانِيَةُ: أَن يُجعَلَ إِعرَابُه في النُّونِ، ويَلزَمَ عِندَ ذَاكَ اليَاءَ، فَتقُولُ: (هذه فِلِسطِينُ) بِالرَّفعِ، و(فِلِسطِينَ) نَصبًا وجَرًّا بِالحَرَكَةِ.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُه تَعَالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٩]، وقَولُه: ﴿لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨][٢]، فما هذا حَالُه اسمٌ مُفرَدٌ مُعرَبٌ بِالحَرفِ؛ لِكَونِه اسمًا مَنقُولًا عَن الجَمعِ لِـ(عَلِيٍّ) عَلَى جِهَةِ المُبَالَغَةِ لِهذا المَوضِعِ الَّذي تَرفَعُ إِلَيه الحَفَظَةُ دَوَاوِينَ الثِّقلَينِ مِن الجِنِّ والإِنسِ مِن الأَعمَالِ الصَّالِحَةِ، واشتِقَاقُه مِن العُلُوِّ، وهو الارتِفَاعُ.

المَسأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

أَنشَدَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٣]:

---

(١) البيت من الوافر، وقد نُسِبَ إلى أكثر من شاعر: فهو لسحيم بن وثيل الرِّياحي في سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٧، والمفصل ٢٣٦، وابن يعيش ٥/ ١١-١٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٤، والتَّخمير ٢/ ٣٣٤، وقيل: هو لأبي زبيد الطَّائي. انظر: المقاصد النَّحويَّة ١/ ١١٦، وليس في ديوانه. وقيل: هو للعرجي. انظر: خزانة الأدب ١/ ٢٥٧. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٧، والمسائل الشِّيرازيَّات ١/ ١٩٨برواية: (رأس الأربعين)، وشرح الرَّضي ٣/ ٣٨٣، والبديع في علم العربيَّة ٢/ ٩٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٣٧، والمستوفي ١/ ٣٢٠.

(٢) كذا في المصحف، وفي الأصل وط: (في عليين).

(٣) الحجة للفارسي ٦/ ٤٤٢.

٢٨٩ - ولَـهَـا بـالـمـاطِـرُونَ إذَا أَكَـلَ الـنَّـمـلُ الـذي جَـمَـعَـا[١]

فقَالَ: إِنَّه اسمٌ أَعجَمِيٌّ، ولَيسَ عرَبِـيًّـا، فيَجرِي عَلَى مَا ذَكَرنا مِن لزُومِ اليَاءِ عِندَ إعرَابِه بِالحَركَةِ. وباللَّهِ التَّوفِـيـقُ.

الطَّرَفُ الثَّاني: في ذِكرِ السَّالِمِ المُؤَنَّثِ

وهو مَا لَحِقَ آخِرَه أَلِفٌ وتَاءٌ مَزِيدَتَانِ.

فَقَولُنا: « مَـا لَحِـقَ آخِـرَه أَلِفٌ وتَاءٌ » عَـامٌّ فِيمَا كَانَ جَمعًـا وفي غَيـرِه، كَقَولِكَ: (أَبيَاتٌ)، فإِنَّ التَّاءَ فِيه أَصلِيَّـةٌ، وأَلِفُه زَائِدَةٌ، ونَحوُ: (مُصطَفَاةٌ) فإِنَّ الأَلِفَ مُنقَلِـبَـةٌ والتَّاءَ مَزِيدَةٌ. وقَولُنا: « مَزِيدَتانِ » يَخرُجُ عَنه مَا ذَكَرناه، فإِنَّه لَيسَ مِن الجَمعِ الَّذي نُرِيدُ ذِكـرَ حُكمِه، بَل هو إِمَّا جَمعُ تكسِيـرٍ، كـ(أَبيَاتٍ)، وإِما مُفرَدٌ، كـ(مُصطَفاةٍ)، و(مُعطَاةٍ).

وإِنَّما كَانَ مُفتَقِرًا إِلى زِيَادتَينِ [ظ١٠٦] مِن جِهَةِ كَونِهما دَالَّتَينِ عَلَى الجَمعِ والتَّأنِيثِ، وإِنَّما خَصُّوا هذا الجَمعَ بِالأَلِفِ والتَّاءِ مِن جِهَةِ أَنَّ الأَلِفَ تكُونُ للجَمعِ، كأَلِفِ (رِجَالٍ)، و(مَسَاجِدَ)، والتَّاءَ قَد تكُونُ للتَّأنِيثِ، نَحوُ: (قَائِمَةٍ)، و(قَاعِدَةٍ).

وإِنَّما أُعرِبَ بِالحَرَكَةِ مَع كَونِ الأَصلِ، وهو الجَمعُ السَّالِمُ، مُعرَبًا بِالحُرُوفِ؛ مِن جِهَةِ شَبَهِه بِالمُفرَدِ في الصُّورَةِ، فَقَولُنا: (مُسلِماتٌ)، و(هِندَاتٌ) مِثلُ: (مُصطَفَاةٍ)، و(عرَفاتٍ)، فضَعُفَ أَمرُ الجَمعِ لأَجلِ هذه المُشَاكَلَةِ الصُّورِيَّـةِ؛ فلهذا كَانَ مُعرَبًا بِالحَرَكَةِ.

---

(١) البيت من المديد، وهو للأحوص الأنصاري. انظر: الكامل١/ ٣٠١، وينسب للأخطل في: المحكم ٩/ ٢٥٩، واللسان (مطرن)، وينسب ليزيد بن معاوية في جمهرة اللغة ٦١٦، والمقاصد النحوية ١/ ٢٠١، والتصريح (علمية) ١/ ٧٤، ولأبي دهبل الجمحي في المستقصى ١/ ٥١، وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ٢/ ٩٣، والحجة للفارسي ٦/ ٤٤٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٦، والبديع في علم العربية ٢/ ٩٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٧، وشرح الرضي ٣/ ٢٦٨، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٩٦.

وأَعرَبُوه بِالرَّفعِ والجَرِّ دُونَ النَّصبِ فإِنَّه مَحمُولٌ فِيه عَلَى الجَرِّ، وإِنَّما فَعَلوا ذلِكَ لأَمرَينِ:

أَمّا أَوّلًا: فلأَنَّ التَّأنيثَ فَرعٌ عَلَى التَّذكِيرِ، فلَو أَعرَبُوه بثلاثِ حَرَكاتٍ مَع أنّهم قَد أَعرَبُوا الجَمعَ السَّالِمَ بِحَرفَينِ لكَانَ الفَرعُ أَقوَى حَالًا مِن الأَصلِ.

وأَمَّا ثَانِيًا: فلأنّه جَمعُ تَصحِيحٍ في المُؤنَّثِ، فأَشبهَ جَمعَ الصِّحَّةِ في المُذَكَّرِ، فلَمَّا أَعرَبُوا جَمعَ المُذَكَّرِ السَّالِمِ بِحَرفَينِ أَعرَبُوا المُؤنَّثَ بِحرَكَتَينِ حَملًا عَلَيه.

قَالَ الشَّيخُ: « **وشَرطُه إِن كَانَ صِفَـةً، ولَه مُـذَكَّـرٌ. إلى آخِرِه** ».

اعلَم أَنَّ المَجمُوعَ بِالأَلِفِ والتَّاءِ مِن المُؤنَّثِ لا يَخلُو حَالُه: إِمَّا أَن يكُونَ وَاقِعًا في الأَسماءِ، أَو يَكُونَ وَاقِعًا في الصِّفَاتِ، فهذانِ ضَربَانِ:

الضَّربُ الأَوَّلُ: أَن يَقَعَ في الأَسماءِ:

وهو في ذلِكَ وَاقِعٌ عَلَى التَّأنيثِ بالتَّاءِ، والتَّأنِيثِ المَعنَوِيِّ، والتَّأنيثِ بِالأَلِفِ المَقصُورَةِ، والتَّأنيثِ بِالأَلِفِ المَمدُودَةِ، فهذه أَوجُهٌ أَربَعَةٌ نُفَصِّلُها بِمَشِيئَةِ اللَّه تَعالى:

الوَجه الأَوَّلُ: أَن يَقَعَ التَّأنيثُ بِالتَّاءِ:

فإِمَّا أَن يَقَعَ في الصَّحِيحِ، أَو مُعتَلِّ الفَاءِ، أَو في المُضَاعَفِ، أَو مُعتَلِّ اللَّامِ، أَو العَينِ:

- فإن وَقَعَ في الصَّحِيحِ فَمَفتُوحُ الفَاءِ[1]، لَيسَ فِيه [في الجَمعِ][2] إِلَّا تَحريكُ عَينِه، كَـ(تَمرَةٍ)، و(بَدرَةٍ)، فتَقُولُ فِيه: (تَمَرَاتٌ)، و(بَدَرَاتٌ)، ولا يُسَكَّنُ إِلَّا في ضَرُورَةِ الشِّعرِ، كَقَولِه:

---

(١) بعده في ط: (منه).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

٢٩٠ - فَتَستَرِيحُ النَّفسُ مِن زَفرَاتِها[1]

وإِنَّما وَجَبَ فَتحُ مَا ذَكَرناه في الجَمعِ لِتُفَارِقَ [سَلامَةُ المُذَكَّرِ][2] سَلامَةَ المُؤَنَّثِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ جمعَ المُذَكَّرِ لا يُخَالِفُ فِيه مُفرَدُه [و١٠٧] جَمعَه إِلَّا في الزِّيَادَةِ، بِخِلافِ جَمعِ المُؤَنَّثِ، فإِنَّه يُخالِفُه بِتَحريكِه؛ لِيَكُونَ نَاقِصًا عَن جَمعِ المُذَكَّرِ.

- ويَلحَقُ بِه مُعتَلُّ الفَاءِ، كـ(وَردَةٍ)، و(وَدعَةٍ)[3]، فَتَقُولُ فِيه: (وَرَدَاتٌ)، و(وَدَعاتٌ)، بِالفَتح.

وأَمَّا مَكسُورُ الفَاءِ، نَحوُ: (سِدرَةٍ)، و(كِسرَةٍ)، ومَضمُومُ الفَاءِ، نَحوُ: (غُرفَةٍ)، و(ظُلمَةٍ)، فَيَجُوزُ في عَينِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهما السُّكُونُ، عَلَى الأَصلِ في لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ[4]، والفَتحُ؛ لِلتَّفرِقَةِ بَينَ الوَاحِدِ وجَمعِه، والكَسرُ والضَّمُّ عَلَى الإِتبَاعِ لِفَائِه، تَقُولُ[5] فِيه: (سِدِراتٌ) بِالأُمُورِ الثَّلاثَةِ، و(غُرُفَاتٌ) بِالأُمُورِ الثَّلاثَةِ.

- فَأَمَّا المُضَاعَفُ مِنه فلا يَجُوزُ فِيه إِلَّا بِقَاءُ تَضعِيفِه بِكُلِّ حَالٍ، كـ(سَلَّةٍ)، و(عِلَّةٍ)، و(حُلَّةٍ)، فَتَقُولُ فِيه: (سَلَّاتٌ)، و(عِلَّاتٌ)، و(حُلَّاتٌ)؛ لِما يَحصُلُ في فَكِّ التَّضعِيفِ مِن الثِّقَلِ، فلِهذا وَجَبَ تَبقِيَتُه عَلَى حَالِه.

- وأَمَّا مُعتَلُّ اللَّامِ، نَحوُ: (دَعوَةٍ)، و(حِذوَةٍ)، و(عُروَةٍ)، ومِن اليَاءِ نَحوُ: (رَميَةٍ)، و(شِليَةٍ)، و(زُبيَةٍ)، فلا يَجُوزُ فِيما هذا حَالُه إِلَّا الفَتحُ؛ لِلتَّفرِقَةِ بَينَ

---

(١) هذا من الرجز، قائله مجهول، وانظر معاني الفراء ٣/ ٩، وشرح السيرافي ٥/ ٢٦٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٧، والخصائص ١/ ٣١٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٧٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٦٣، ٦/ ٨٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٧٨.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٣) في ط: (كودعة ووردة).

(٤) انظر لغة تميم في التذييل ٢/ ٤٨، والارتشاف ٢/ ٥٩٥.

(٥) في ط: (فتقول).

وَاحِدِه وجَمعِه، ويَجُوزُ السُّكُونُ عَلَى الأَصلِ، فتَقُولُ فِيه: (دَعْوَاتٌ)، و(دَعَوَاتٌ)، [و(رَمَيَاتٌ)، و(رَمْيَاتٌ)](١)، ولا يَجُوزُ فِيه الإتباعُ في مَكسُورِه ولا مَضمُومِه؛ مِن أَجلِ مَا يَحصُلُ مِن الثِّقلِ بِالإِتباعِ.

- وأَمَّا مُعتلُّ العَينِ، نَحوُ: (جَوزَةٍ)، و(بَيضَةٍ)، و(زَيلَةٍ)، و(دُولَةٍ) فلا يَجُوزُ فِيها إِلَّا السُّكُونُ عَلَى اللُّغَةِ الفَصِيحَةِ، ولَم يَجِئِ الفَتحُ إِلَّا في لُغَةِ هذَيلٍ(٢)، قَالَ قَائِلُهم:

٢٩١ - أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ ....(٣)

هذا كُلُّه إِذا كَانَ اسمًا.

فأَمَّا إِذا كَانَ صِفَةً فلا يَجُوزُ فِيها إِلَّا وَجهٌ وَاحِدٌ، وهو السُّكُونُ، لا غَيرُ، فَتقُولُ في (امرَأَةٍ ضَخمَةٍ): (ضَخماتٌ)، و(حَالَةٌ سَهلَةٌ)، و(امرأَةٌ خَدلَةٌ)، فَتقُولُ: (نِسَاءٌ خَدلاتٌ). وحُكِيَ عَن قُطرُبٍ أَنَّه جَوَّزَ الفَتحَ قِيَاسًا عَلَى مَا كَانَ مِنه اسمًا(٤)، وهو نَادِرٌ، لا يَرِدُ في كَلامٍ فَصِيحٍ، فأَمَّا قَولُهم: (لَجَبَاتٌ)، و(رَبَعاتٌ) بِالفَتحِ في عَينِه فإِنَّما جَازَ ذلِك لأَنَّهما في الأَصلِ اسمَانِ وُصِفَ بِهما، كَما قَالُوا: (امرَأَةٌ كَلبةٌ)،

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط. وبعده في الأصل: (وزبوات).

(٢) انظر هذه اللغة في: المفصل ٢٣٨، وأسرار العربية ٣٠٨، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٠٤، وشرح الرضي ٣/ ٣٩٤، والارتشاف ٢/ ٥٩٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسحِ المَنكِبَينِ سَبُوحُ

وهو منسوب في كثير من المصادر لشاعر من هذيل، وهو بلا نسبة في المنصف ١/ ٣٤٣، والخصائص ٣/ ١٨٤، والمحتسب ١/ ٥٨، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٤٩، والمفصل ٢٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٢٣، وابن يعيش ٥/ ٣٠، وأسرار العربية ٣٠٨، والتخمير ٢/ ٣٤٦، وتوجيه اللمع ٤٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٤، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٠٤، وشرح الرضي ٣/ ٣٩٤، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٣٠١، والمساعد ١/ ٦٩، والارتشاف ٢/ ٥٩٢، وتمهيد القواعد ١/ ٤٠٢، وقد جاء في بعض المصادر برواية: (أبو بيضات)، وبرواية: (رائح متهجر).

(٤) انظر رأيه في: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٠٤، والارتشاف ٢/ ٥٩٣.

و(امرَأةٌ رَجلَةُ الرَّأيِ)، وهما في الأَصلِ اسمَانِ.

الوَجه الثَّانِي: أَن يَكُونَ تَأنِيثُه مِن [ظ١٠٧] جِهَةِ المَعنى:

- فإِن وَقَعَ في الصَّحِيحِ، كَقَولِكَ: (دَعدٌ)، و(هندٌ)، و(جُملٌ)؛

فأَمَّا مَفتُوحُ الفَاءِ فَلَيسَ فِيه إِلَّا تَحريكُ عَينِه في[1] حَالِ جَمعِه، فَتقُولُ فِيه: (دَعَداتٌ).

وأَمَّا مَكسُورُ الفَاءِ ومَضمُومُها فإِنَّه يَجُوزُ فِيه ضَمُّ العَينِ وكَسرُها للإِتبَاعِ، وفَتحُها للتَّفرِقَةِ، وإِسكَانُها عَلَى الأَصلِ، فَتقُولُ فِيه: (جُمُلاتٌ)، (جُمَلاتٌ)، (جُملاتٌ)، (وهِنِدَاتٌ)، و(هِنَدَاتٌ)، و(هندَاتٌ).

- فأَمَّا مُعتَلُّ الفَاءِ، كامرَأَةٍ سَمَّيتَها بِـ(وَعدٍ)، و(يُسرٍ) فإِنَّه يَجرِي مَجرَى الصَّحِيحِ.

وأَمَّا مُعتَلُّ العَينِ، كامرَأَةٍ سَمَّيتَها بِـ(قَولٍ)، و(بَيعٍ)، ومُعتَلُّ اللَّامِ، كامرَأَةٍ سَمَّيتَها بِـ(غَزوٍ)، و(رَميٍ) فإِنَّه يَجرِي مَجرَى مَا ذَكَرناه في المُؤَنَّثِ بالتَّاءِ مِن غَيرِ مُفَارَقَةٍ، فاعتَبِر بِه، فإِنَّه لا يُخَالِفُه، فلا حَاجَةَ بِنا إِلى إِفرَادِه بِالذِّكرِ.

الوَجه الثَّالِثُ: مَا يكُونُ مُؤَنَّثًا بِالأَلِفِ المَقصُورَةِ:

ومَا هذا حَالُه فإِنَّه يَجُوزُ جَمعُه بِالأَلِفِ والتَّاءِ، وتُقلَبُ أَلِفُه يَاءً؛

أَمَّا اسمًا، كَقَولِكَ: (بُهمَيَاتٌ) في: (بُهمى) اسمُ جِنسٍ، ومَصدَرٌ كَقَولِكَ: (ذِكرَيَاتٌ)، و(بُشرَيَاتٌ) في (ذِكرَى)، و(بُشرَى)، وهكذا إِذا كَانَ الأَلِفُ للإِلحَاقِ فإِنَّه[2] يَجرِي مَجرَى أَلِفِ التَّأنِيثِ، فيُجمَعُ بِالأَلِفِ والتَّاءِ، كـ(عَلقَى)، فَتقُولُ فِيه: (عَلقَيَاتٌ)، و(أَرطيَاتٌ) في (أَرطَى)، وتَقُولُ: (مِعزَيَاتٌ) في (مِعزى)، و(ذِفرَيَاتٌ) في (ذِفرَى).

فأَمَّا إِذا كَانَ مَا فِيه أَلِفُ التَّأنِيثِ المَقصُورَةُ عَلَى المُذَكَّرِ فلا يَجُوزُ جَمعُه بِالأَلِفِ

---

(١) في الأصل: (إلا في حال) وكذا في ط.

(٢) في ط: (فإنها).

والتَّاءِ، فلا يَقَالُ في (سَلمى) عَلَمًا: (سَلمَياتٌ)، ولا في (وَرقَى) اسمُ رَجُلٍ: (وَرقَيَاتٌ)؛ استِغناءً عَنه بِجَمعِ التَّذكِيرِ فِيه، وكَانَ جَانِبُ التَّذكِيرِ المَعنَوِيِّ أَغلَبَ عَلَيه؛ فلِهذا جَمَعُوه جَمعَه.

الوَجه الرَّابعُ: أَن يكُونَ مُؤَنَّثًا بالأَلِفِ المَمدُودَةِ:

ومَا هذا حَالُه فإِنَّه يَجُوزُ جَمعُه فإِنَّه يَجُوزُ جَمعُه بِالأَلِفِ والتَّاءِ، وقَلبُ هَمزَتِه وَاوًا:

- إِمَّا اسمُ عَينٍ، نَحوُ: (عَاشُورَاءَ)، فتَقُولُ فِيه: (عَاشُورَاوَات).
- وإِمَّا اسمُ جِنسٍ، كـ(طَرفَاوَاتٌ)، و(صَحرَاوَاتٌ).
- وإِمَّا اسمُ مَعنًى، كـ(سَرَّاوَاتٍ)، و(ضَرَّاوَاتٍ) إذا تَعَدَّدَت أَنواعُه.

وهذا كُلُّه في أَلِفِ التَّأنِيثِ، وتَجرِي أَلِفُ الإِلحَاقِ مَجرَاها، فيُقَالُ فِيها: (عِلبَاوَاتٌ) في (عِلبَاءَ)، و(حِربَاوَاتٌ) في (حِربَاءَ)؛ لِكَونِهما مُلحَقَينِ بـ(قِرطَاسٍ)، و(قُوبَاوَاتٌ)؛ لأَنَّه مُلحَقٌ بِـ(قُسطَاسٍ) [و١٠٨].

فأَمَّا الوَجه في قَلبِ الأَلِفِ المَقصُورَةِ في الجَمعِ وقَلبِ الهَمزَةِ وَاوًا في المَمدُودِ إِذا كَانَ مَجمُوعًا فَقَد ذَكَرناه، فأَغنى عَن الإِعَادَةِ، هذا كُلُّه [كلامٌ][1] في الأَسماءِ مِن هذه العَلامَاتِ في التَّأنِيثِ.

الضَّربُ الثَّانِي: في الصِّفَاتِ:

ويَجرِي عَلَى أَوجُهٍ أَربَعَةٍ:

أَوَّلُها: أَن يكُونَ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ:

كَقَولِكَ: (امرَأَةٌ حُلوَةٌ)، و(كَمشَةٌ)، و(جَعدَةٌ)، و(جَودةٌ)، و(سَهلةٌ)، وغَيرُ ذلِك، ومَا هذا حَالُه فلا يَجُوزُ تَحرِيكُ وَسَطِه في الجَمعِ، بَل يَجِبُ بَقَاؤُه سَاكِنًا، كَما كَانَ في المُفرَدِ، والوَجه في ذلِكَ هو التَّفرِقَةُ بَينَ الاسمِ والصِّفَةِ، وإِنَّما أَوقَعُوا الحَرَكَةَ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ط، ويقتضيها السياق.

في الاسمِ مِن جِهَةِ أَنَّ الصِفَةَ لَمَّا تَضَمَّنَت ضَمِيرَ المَوصُوفِ لَم تَـزِد ثِـقَـلًا بِالحَرَكَةِ. وذِكرُه فِيما سَبَـقَ إِنَّما كَانَ عَلَى جِهَةِ العَروضِ[1] مَع الاسمِ، وهذا مَوضِعُه.

وثَانِيها: أَن يكُونَ تَـأنِيثُه مِـن جِهَةِ المَعنى بِغَيرِ عَلامَـةٍ:

وهذا نَحوُ قَولِهم: (حَائِضٌ)، و(طَالِقٌ)، و(طَامِثٌ)، فتأَنِيثُ هذه الأَسمَاءِ إِنَّما كَانَ مِن جِهَةِ مَعناها، ثُمّ إِنَّه في الاستِعمَالِ لا يَخلُو حَالُه؛ إِمّا أَن يَكُونَ مُجَرَّدًا عَن تَاءِ التَّأنِيثِ، أَو تكُونَ متَّصِلةً، كـ(حَائِضةٍ)، و(طَالِقةٍ)، و(طَامِثَةٍ).

فَمَتى كَانَ مُجَرَّدًا عَن التَّاءِ فإِنَّما يكُونُ عَلَى جِهَـةِ الثُّـبُوتِ والاستِقرَارِ والدَّوامِ، فلا يَجُوزُ جَمعُه بِالأَلِفِ والتَّاءِ، فلا يُـقَـالُ فِيه: (نِساءٌ حَائِضَاتٌ)، ولا (طَامِثَاتٌ)، ولا (طَالِقَاتٌ). وإِن كَانَ مُستَعمَلًا بِالتَّاءِ دَلالةً عَلَى الحُدُوثِ جَازَ جَمعُه بِالأَلِفِ والتَّاءِ، فيُقَالُ: (نِساءٌ حَائِضَاتٌ الآنَ)، و(نِسَاءٌ حَائِضَاتٌ[2] السَّاعَةَ وغَدًا)، وإِنَّما فَعَلُوا ذلِكَ تَفرِقَـةً بَينَ الجَمعَينِ، فإِذا أُرِيدَ الحُدُوثُ قِيلَ: (حَائِضَاتٌ)، و(طَامِثَاتٌ)، وإِذا أُرِيدَ الاستِقرَارُ والثُّـبُوتُ قِيلَ: (حَوَائِضُ)، و(طَـوَامِثُ).

وهكذا مَا كَانَ يَستَوِي فِيه المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ، نَحوُ: (عَاشِقٍ) عَلَى الرَّجُلِ والمَرأَةِ، و(ضَامِرٍ) عَلَى النَّاقَةِ والجَمَلِ، ونَحوُ: (جَرِيحٍ) للرَّجُلِ والمَرأةِ، و(صَبُورٍ) لَهما جَمِيعًا، ومَا هذا حَالُه فلا يَجُوزُ جَمعُه بِالأَلِفِ والتَّاءِ مِن جِهَةِ أَنَّ مُذَكَّرَه لا يُجمَعُ بِالوَاوِ والنُّونِ، فلَو جَمَعنا مُؤَنَّـثَه بِالأَلِفِ والتَّاءِ لكَانَ لَه فَضلٌ عَلَى المُذَكَّرِ.

وثَالِثُها: مَا يكُونُ تأَنِيثُه بِالأَلِفِ المَقصُورَةِ:

ومَا هذا حَالُه فإِنَّه يُنظَرُ فِـيه، فإِن كَانَ لَه مُذَكَّـرٌ يُجمَعُ بِالوَاوِ والنُّونِ جَازَ جَمعُها[3] بِالأَلِفِ والتَّاءِ؛ فلِهذا تَـقُـولُ: (صُغرَيَاتٌ)، كَمَا قِـيـلَ في مُـذَكَّرِها [ظ١٠٨]:

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (العرض).

(٢) في ط: (طامثات).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (جمعه).

(أَصغَرونَ)، ولا تَقُولُ: (سَكرَياتٌ) لَمَّا لَم تَقُل في مُذَكَّرها: (سَكرَانُونَ)، وإن لَم يكُن لَهَا مُذَكَّـرٌ جَازَ جَمعُها بِالأَلِفِ والتَّاءِ، فَتقُولُ فِيها: (حُبلَياتٌ).

وهكذا إذا كَانَ أَلِفُها للإلحاقِ، صِفَةً، نَحوُ: (كِيصَى)، و(عِزهى)، فإنَّه إذا وُصِفَ بِه امرَأَةٌ فإِنَّكَ تَجمَعُه بِالأَلِفِ والتَّاءِ، فَتقُولُ فِيه: (كِيصَياتٌ)، و(عِزهَيَاتٌ)؛ لأنّها نَازِلَةٌ مَنزِلَةَ أَلِفِ التَّأنيثِ فِيما ذَكَرناه.

فهذا مَا أَرَدنا ذِكرَه في هذينِ الجَمعَينِ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ السَّالِمَين في أَسمَائِهما وصِفَاتِهما.

ورَابعُها: مَا يكُونُ تَأنِيثُه بِالأَلِفِ المَمدُودَةِ:

ومَا هذا حَالُه فإِنَّه يُنظرُ فِيه: فإن كَانَ لَه مُذَكَّـرٌ لَم يُجمَع بِالوَاوِ والنُّونِ فإنَّ مُؤَنَّـثَه لا يُجمَعُ بِالأَلِفِ والتَّاءِ، فَلَمَّا لَم تَقُل: (أَصغَرِينَ)[1]، و(أَحمَرِينَ)، و(أَسوَدِينَ) في: (أَحمَرَ)، و(أَسوَدَ)، فلا يُقَالُ: (حَمراوَاتٌ)، و(سَودَاوَاتٌ)؛ لئلَّا يكُونَ المُؤَنَّثُ لَه فَضلٌ عَلَى المُذَكَّرِ. وإن لَم يكُن لَه مُذَكَّـرٌ جَازَ جَمعُه بِالأَلِفِ والتَّاءِ؛ فَلِهذا تَقُولُ: (حَسناواتٌ)، و(دِيمٌ هَطلاوَاتٌ)، و(حُللٌ شَوكَاواتٌ)، جَمعٌ لِـ(حَسناءَ)، و(هَطلاءَ)، و(شَوكَاءَ).

تَنبِيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

قَالَ المُحَقِّقُونَ مِن النُّحاةِ[2]: المُؤَنَّثُ الثَّلاثِيُّ إذا كَانَ اسمَ جِنسٍ، وخَلا مِن عَلامَةِ التَّأنِيثِ فلا يَجُوزُ جَمعُه بالأَلِفِ والتَّاءِ إلَّا فِيما سُمِعَ، ولا مَدخَلَ للقِيَاسِ فِيه؛ ولِهذا قَالوا فِيه: (خَودٌ)، و(خَودَاتٌ)، و(ثَيِّبٌ)، و(ثَيِّبَاتٌ) في المَرأَةِ الَّتي لا زَوجَ لَها، و(سَماءٌ)، و(سَمَاوَاتٌ)، و(شَمالٌ)، و(شَمالاتٌ)، فيَجِبُ قَصرُه عَلَى السَّماعِ،

---

(١) قوله: (أصغرين) ليس في ط.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٣، والتذييل ١/ ٣٠٣.

فلا يُقَالُ في (عَينٍ): (عَيناتٌ)، ولا في (دَارٍ): (دَارَاتٌ)، ولا في (شَمسٍ): (شَمسَاتٌ)، بَل تُقصَرُ عَلَى مَا وَرَدَ عَنهم في ذلِك.

المَسألَةُ الثَّانِيَةُ:

إذا سُمِّيَ امرَأَةٌ بِالجَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ نَحوُ: (هندَاتٍ)، و(مُسلِماتٍ)، ونَحوُ: (عَرَفَاتٍ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ومَا هذا حَالُه فللعرَبِ فِيه لُغَتانِ:

اللُّغَةُ الأُولى: وهي الفَصِيحَةُ، مُؤَنَّثةٌ، وإِعرَابُـه بَعدَ التَّسمِيةِ عَلَى حَدِّ إِعرَابِـه قَبلَ التَّسمِيَةِ، فَتقُولُ: (هذه عَرَفاتٌ)، و(مَررتُ بِعَـرَفاتٍ)، و(رَأيتُ عرَفاتٍ) بِالكَسرِ، كَما كُنتَ تَقولُه قَبلَ التَّسمِيَـةِ بِه، مِن غَيرِ تَفرقَـةٍ.

ثُمَّ لَهم في هذا التَّنوِينِ مَذهَبَانِ:

- المَذهَبُ الأَوَّلُ: أَنَّه تَنوِينُ تَمكِينٍ للصَّرفِ، وهذا هو الَّذي ذَكَرَه الزَّمَخشَرِيُّ[١]، واختَارَه في تَفسِيرِه [و١٠٩]، وزَعَمَ أَنَّ هذه الأَلِفَ والتَّاءَ إِنَّما هي للجَمعِ، لا للتَّأنيثِ، وهذا فَاسِدٌ؛ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّهما وإِن لَم يكُونا للتَّأنِيثِ، فَفِيها شَبَه التَّأنِيثِ لَفظًا.

وأَمَّا ثَانِيًا: فَهَب أَنَّهما لا يُشبِهانِ التَّأنِيثَ، أَفَلَيسَ التَّأنِيثُ مَعنَوِيًّا فيه، لِكَونِه اسمًا للبُقعَةِ، فبَطَلَ أَن يُقَالَ: إِنَّه للتَّمكِينِ والصَّرفِ.

فأَدنى أَحوَالِه أَن يكُونَ بِمَنزِلَةِ: (سُعَادَ)، فكَيفَ والتَّاءُ الَّتي كَانَت في المُفرَدِ مُقَدَّرَةٌ، لكنَّها حُذِفَت حَذَرًا مِن اجتِمَاعِ الأَمثَالِ، ولَيسَ وُجُودُ هذه المَذكُورَةِ يَمنَعُ مِن تَقدِيرِ التَّاءِ، وإِنَّما تكُونُ مَانِعَةً مِن وُجُودِها في اللَّفظِ، فلا وَجهَ لِقَولِه: إِنَّ هذه التَّاءَ مَانِعَةٌ مِن وُجُودِ[٢] تَاءِ التَّأنِيثِ عَلَى جِهَةِ الإِطلاقِ، فَضَعُفَ مَا قَالَه.

---

(١) الكشاف ١/ ٢٧٢.

(٢) الكلام من قوله: (وجود) ساقط من ط.

- المَذهَبُ الثَّانِي: إنَّه تَنوِينُ مُقَابَلَةٍ، وهذا هو الَّذي ارتَضَاه المُصَنِّفُ[1]، وغَيرُه مِن النُّحاةِ[2]، وذلِك أنَّه لَمَّا كَانَ فِيه سَبَبانِ مَانِعانِ مِن الصَّرفِ، وهما العَلَمِيَّةُ والتَّأنِيثُ[3]، فبَطَلَ أَن يُقَالَ: إنَّه تَنوِينُ صَرفٍ، فلَم يَبقَ إلّا أن يُقَالَ[4]: إنَّه بِإزَاءِ النُّونِ في جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، فهذه النُّونُ في مُقَابلَةِ نُونِ: (زَيدِينَ)، والجَامِعُ بَينَهما أنَّها نُونٌ بَعدَ عَلامَةِ الجَمعِ السَّالِمِ.

اللُّغةُ الثَّانِيةُ: طَرحُ تَنوِينِه، وإزَالتُه. وفِيه مَذهَبَانِ:

- المَذهَبُ الأَوَّلُ: أَن يكُونَ رَفعُه بِالضَّمَّةِ ونَصبُه وجَرُّه بِالكَسرَةِ، كَمَا كَانَ في حَالِ جَمعِه؛ لِكَونِه مَنقُولًا عَنه؛ فلِهذا بَقِيَ حُكمُه فِيه، كَمَا كَانَ مِن قَبلُ، وهو غَيرُ مُنصَرِفٍ عَلَى هذه اللُّغَةِ؛ ولِهذا زَالَ تَنوِينُه لِمَا ذَكَرناه مِن السَّبَبَينِ فِيه.

- المَذهَبُ الثَّانِي: زَوالُ تَنوِينِه، عَلَى أَنَّه غَيرُ مُنصَرِفٍ، خَلا أَنَّ رَفعَه بِالضَّمَّةِ، ونَصبَه بِالفَتحَةِ، وجَرَّه بِالكَسرَةِ عَلَى هذه اللُّغَةِ.

وهو غَيرُ مُنصَرِفٍ فيهما جَمِيعًا.

فهذه مَقَالاتُ النُّحاةِ ومَذاهِبُ العَرَبِ في (عَرَفاتٍ)، والمُختارُ عِندَنا أَنَّه غَيرُ مُنصَرِفٍ للعَلَمِيَّةِ والتَّأنِيثِ اللَّذَينِ فِيه، وأَنَّ هذا التَّنوِينَ فِيه لَيسَ تَنوِينَ مُقَابَلَةٍ، كَما ذَكَرَه النُّحَاةِ، بِإزَاءِ نُونٍ في المُذَكَّرِ، وإنَّما هو تَنوِينُ مُماثَلَةٍ.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٧٩. وعبارة ابن الحاجب في شرحه على المقدمة الكافية ٣/ ١٠١٠: « وأما توهم من توهم أنه تنوين التمكين فمردود بما لو سميت به امرأة، فإن فيه العلمية والتأنيث ».

(٢) فيها خلاف، انظر المسألة في التبيين ١/ ٢١٥، وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٤٣٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٧٨.

(٣) في ط: (التأنيث والعلمية).

(٤) الكلام من قوله: (إنه تنوين صرف) ساقط من ط.

وتَقرِيرُه هو أَنّ جَمعَ المُؤَنَّثِ [السّالِمِ][1] مِثلُ جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، يَجبُ المُسَاوَاةُ بَينَهما، إلّا لِدَلالَةٍ خَارِجَةٍ، فَلَمَّا جَاءَ التَّنوِينُ في جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ في نَحوِ: (سِنِين) عِندَ إعرَابِه في النُّونِ جَاءَ مِثلُ هذا التَّنوِينِ في جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ [ظ١٠٩] عَلَى قَصدِ المُسَاوَاةِ بَينَهما، كَمَا استَويا في العَلامَةِ والسَّلامَةِ، وهذا أَقرَبُ مِمَّا قَالَه النُّحَاةُ؛ لأَنَّ تَمَاثُـلَ التَّنوِينَينِ أَقرَبُ مِن تَمَاثُلِ الجَمعِ والتَّنوِينِ، فلا جَرَمَ كَانَ أَقرَبَ.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

(ثُـبَـاتٌ)، و(عِزَاتٌ)، و(هَنَاتٌ)، ونَحوُها مِمَّا حُذِفَ عَجُزُه وعُوِّضَ مِنه التَّاءُ، فِيه للعَـرَبِ لُغَتَانِ:

الأُولى مِنهما، وهي المَشهورَةُ: إجرَاؤُه في الإعرَابِ مُجرَى: (هندَاتٍ)، فتُرفَعُ، وتُـكسَرُ نَصبًا، وجَرًّا؛ لأَنَّ لامَه مَحذُوفَةٌ، وهذه الأَلِفُ والتَّاءُ هما اللَّتانِ في نَحوِ: (هندَاتٍ)، و(زَينَباتٍ)؛ فلِهذا وَجَبَ فِيه مَا ذَكَرناه.

الثَّانِيَةُ: هو أَنَّ مِن العربِ مَن يَفتَحُه في حَالِ النَّصبِ؛ لأَنَّ اللَّامَ لَمَّا حُذِفَت عُوِّضَت التَّاءُ والأَلِفُ مَكَانَها؛ فلِهذا كَانَت بِمَنزِلَتِها. وحُكِيَ عَن بَعضِ العرَبِ يَقُولُ: (سَمِعتُ لُغَاتَهم) بِالفَتحِ[2]، وأَنشَدَ الفَرَّاءُ[3] لأَبِي ذُؤَيبٍ الهذَلي[4]:

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق من ط، وليس في الأصل.

(٢) انظر هذه الرِّواية في معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٣، والرواية في المحكم ٦/ ٦٢، واللسان (لغو): « قال ثعلب: قال أبو عمرو لأبي خيرة: يا أبا خيرة: سمعت لغاتِهم، فقال أبو خيرة: وسمعت لغاتَهم، فقال أبو عمرو: يا أبا خيرة، أريد أكثفَ منك جلدًا، جلدك قد رقَّ » وفي الوافي بالوفيات ٢٧/ ١٠٥: « .... فكيف تقول: استـأصل عرقاتِهم، فقال: عرقـاتَهم، فنصب التاء، فقال أبـو عمرو: لان جِـلـدُك يا أبا خيرة » وانظر هذه الرواية في: الخصائص١/ ٣٨٤، ٢/ ١٤، ٣/ ٣٠٤، والتاج (عرق).

(٣) معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٩٣.

(٤) كذا في ط، وفي الأصلِ: (الهذيلي).

٢٩٢ - فَلَمَّـا جَـلاهَـا بِـالإيَـامِ تَحَيَّـزَت ثُـبَـاتًـا عَلَيها ذُلُّـهـا واكـتِـئـابُـهـا[١]

فأَعرَبَ: (ثُبَاتٍ) بالنَّصبِ، و(الإِيَامُ): الدُّخانُ، وهو يَصِفُ الَّذي يَقطَعُ العَسَلَ مِن كُوَّارَةِ النَّحلِ؛ لأنَّها تتحيَزُ إلى قَعرِه مِن الدُّخانِ، عَلَيها الذُّلُّ والخَوفُ مِن القَاطِعِ، وفزَعًا مِنه.

المَسألَةُ الرَّابِعَةُ:

اطَّرَدَ[٢] جَمعُ السَّلامَةِ في المُؤَنَّثِ في:

- تَصغِيرِ الثُّلاثِيِّ فَمَا فَوقَه في الأَسمَاءِ المُذَكَّرَةِ الَّتي لا تَعقِلُ، كَقَولِك: (فُلَيسَاتٌ)، و(دُرَيهماتٌ)، ونَحوُ: (دُنَيـنِيرَاتٍ).

- وفي صِفَاتِ المُذَكَّرِ الَّتي لا تُعقَلُ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقَولِه تَعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖ﴾[البقرة: ٢٠٣].

- وفِيما يَتـعَـذَّرُ جَمعُـه في التَّـكسِيـرِ، كَقَولِك: (سُـرَادِقَـاتٌ)، و(حَمَّاماتٌ)، و(اصطِبلاتٌ)، و(جُوَالِقاتٌ)، إلى غَيرِ ذلِك مِمَّا يَتعَذَرُ تَـكسِيرُه.

المَسألَةُ الخَامِسَةُ:

كَما رُوِيَ الفَتحُ في حَالِ النَّصبِ في نَحوِ: (ثُبَاتٍ)، و(عِزَاتٍ) فَقَد رُوِيَ كَسرُ نُونِ الجَمعِ السَّالِمِ[٣]، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٢٩٣ - عَـرِيـنٌ مِـن عُـرَيـنـة ليـس مـنـا بَـرِئـتُ إِلـى عُـرَيـنَـةَ مِـن عَـرِيـنِ

---

(١) البيت من الطَّويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٥٣ برواية: (اجتلاها)، و(تحيرت)، و(ثباتٍ)، وانظر: العين ٨/ ٤٢٥، والمنصف ١/ ٢٦٢، ٣/ ٦٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٦، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٩٣، والحجَّة للفارسي ٤/ ٣٩٥، وإيضاح الشعر للفارسي ١٩٥، والخصائص ٣/ ٣٠٤، والمحتسب ١/ ١١٨.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (اطرد).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٠، وشرح الرضي ٣/ ٣٦٩.

عَـرَفـنَـا جـعـفَـرًا وَبَـنِي أَبِـيـه وَأَنـكَـرنَـا زَعَـانِـفَ آخَـرِيـنِ[١]

ورُوِيَ فَتحُ نُونِ التَّثنِيَةِ أَيضًا[٢]، وأَنشَدَ النُّحاةُ:

٢٩٤ - عَلَى أَحـوَذِيَّـيـنَ استَقَلَّت عَشِيَّـةً فَـمَـا هـي إِلَّا لَـمـحَـةٌ فـتَـغِـيـبُ[٣]

[و١١٠] بِفَتحِ نُـونِ (أَحوَذَينِ)، والأَحـوَذِيَّـانِ في البَيتِ: جَناحَا قَطَاةٍ، قَالَ الأَصمَعِيُّ[٤]: الأَحـوَذِيُّ هـو القَاهـرُ للأمُـورِ المُحِيطُ بِها الَّـذي لا يَشِذُّ عَلَيه فيها شَيءٌ.

فأَمَّا (المَاطِرُونَ) فقَـد رُوِيَ في نُونِـه الكَسرُ والفَتحُ، وكُـلُّ هذه الأُمُـورِ مُخَالِفَـةٌ للقِيَاسِ، وَارِدَةٌ عَلَى جِهَةِ الضَّرُورَةِ؛ لِمُخَالفَتِها المُطَّرِدَ الجَارِي كَثِيـرًا.

* * *

(الفَصلُ الثَّانِي): في ذِكرِ الجَمعِ المُكَسَّرِ

قَالَ الشَّيخُ: « **مَا تَغيَّـرَ بِنَاءُ وَاحِدِه** ».

واعلَم أَنَّ الشَّيخَ إِنَّما قَدَّمَ ذِكرَ الجَمعِ السَّالِمِ لِمَا لَه مِن الاختِصَاصِ والشَّرَفِ؛ لِكَونِه مُختَصًّا بِالعُقَلاءِ، فأَمَّا التَّـكسِيرُ فهو عَامٌّ في العُقَلاءِ وغَيرِهم، شُبِّـهَ بِتكسِيرِ

---

(١) البيتان من الوافر، وهما لجرير في ديوانه ٤٢٩، وانظر: شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٢، ٨٥، ونسب إلى سحيم. انظر: التصريح ١/ ٢٦٥. وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٠، وشرح الرضي ٣/ ٣٦٩، والمقاصد الشافية ١/ ٢٠١، والمساعد ١/ ٤٥، والارتشاف ٥/ ٢٤٣٦، وشفاء العليل ١/ ١٤٢.

(٢) انظر: سـر صناعة الإعـراب ٢/ ٤٨٨، وشرح الكافيـة الشافيـة ١/ ١٩٩، وشرح التسهيل لابـن مالك ١/ ٦١-٦٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ٥٥، وانظر: ابن يعيش ٤/ ١٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦١-٦٢، والمقاصد الشافية ١/ ٢٠٣، وهو بلا نسبة في معاني الفرَّاء ٢/ ٤٢٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٧، والمقرب ٤٤٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٩، والمساعد ١/ ٣٩، والارتشاف ٥/ ٢٤٣٥.

(٤) انظر قوله في الصحاح (حوذ).

الآنِيـةِ، وهو بُطلانُ انتِظَامِها، واختِلافُه تَارَةً يكُونُ بِالزِّيَادَةِ كـ(رِجَالٍ)، و(فُلُوسٍ)، وتَارَةً بِالنُّقصَانِ، كـ(حُمُرٍ) في جَمعِ (حِمَارٍ)، و(قُضُبٍ) في جَمعِ (قَضِيبٍ)، وتَارَةً بِاختِلافِ الحَرَكَةِ، كـ(أَسَدٍ) و(أُسدٍ)، إلى غَيرِ ذلِكَ.

ولا بُدَّ [مِن][1] أن تَقُولَ: (تَحقِيقًا أو تَقدِيرًا)، ولَم يَذكُره الشَّيخُ تَساهلًا مِنه؛ لِيَدخُلَ فِيه مَا كَانَ اختِلافُه مُحَقَّقًا بالزِّيادَةِ والنُّقصَانِ، ومَا كَانَ اختِلافُه عَلَى جِهَةِ التَّقدِيرِ، كَقَولِهم: (نَاقةٌ هجَانٌ) و(نُوقٌ هجَانٌ). و(فُلكٌ)[2] مُفرَدًا، مِثلُ: (قُفلٍ)، وجَمعًا مِثلُ: (رُسُلٍ) في جَمعِ (رَسُولٍ). و(هجَانٍ)، مُفرَدًا، مِثلُ: (حِمَارٍ)، وجَمعًا، مِثلُ: (رِجَالٍ).

قَولُه[3]: « وهو مُخَالِفٌ لِجَمعِ التَّصحِيحِ ». يُرِيدُ: مِن جِهَةِ سَلامَةِ نَظمِ الوَاحِدِ فِيما كَانَ مُصَحَّحًا، واختِلافِه فِيما كَانَ مُكَسَّرًا[4]، كَمَا مَثَّلناه.

قَولُه[5]: « ويَنقَسِمُ الجَمعُ كُلُّه إلى جَمعِ قِلَّةٍ وجَمعِ كَثرَةٍ ». اللّامُ في قَولِه: (يَنقَسِمُ الجَمعُ) للعَهدِ السَّابِقِ[6]، يَعنِي الجَمعَ المُطلَقَ.

فَجَمعُ القِلَّةِ مِن المُكَسَّرِ: (أَفعُلٌ) نَحوُ: (أَفلُسٍ)، و(أَفعِلَةٌ) نَحوُ: (أَرغِفَةٍ)، و(أَفعَالٌ) نَحوُ: (أَحمَالٍ)، و(فِعلَةٌ) نَحوُ: (غِلمَةٍ)، و(فِتيَةٍ)، ومَا عَدَا ذَلكَ فهو جَمعُ كَثرَةٍ، كـ(فُعُولٍ) نَحوُ: (ذُكُورٍ)، و(تُمُورٍ)، و(فِعلانٍ) نَحوُ: (ظِلمانٍ)، و(قِعدَانٍ) [ظ ١١٠] إلى غَيرِ ذلِك مِن أَمثِلَةِ التَّكسِيرِ الدَّالَّةِ عَلَى الكَثرَةِ.

ونَعنِي بِالقِلَّةِ أنَّه يُطلَقُ عَلَى العَشرَةِ فَما دُونَها، وهذا هو الظَّاهِرُ مِن هذه الجمُوعِ الَّتي لا تَفتَقِرُ إلى دَلالَةٍ؛ لأنَّه هو المَوضُوعُ لَه بِالأَصالَةِ؛ ولِهذا حَسُنَ (ثَلاثَةُ أَثوَابٍ)

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق من ط، وليس في الأصل.

(٢) في الأصل: (بذلك)، وكذا في ط.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٢٤.

(٤) في الأصل وط: (مكسر)، وكذا في ط.

(٥) شرح المقدمة الكافية ٨٢٤.

(٦) في الأصل: (والسابق)، وكذا في ط.

أكثرَ مِن (ثَلاثَةِ ثِيابٍ)، لما طَابقَ في الأوَّلِ وَضعَه دُونَ الثَّانِـي.

وقَد يُستَعمَلُ كُلُّ وَاحِدٍ منهما، أعنِي جَمعَ القِلَّةِ والكَثـرَةِ، عَلَى جِهَةِ الاستِعَارَةِ، كَقَولِه تَعَالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، مَوضِعُ[١] (أَقراءٍ)، ونَحوُ: (ثَلاثَةِ رِجَالٍ) وإن لَم يكُن مِن لَفظِ جُمُوعِ القِلَّةِ.

قَولُه[٢]: « وجَمعُ التَّصحِيحِ »[٣]، يَعنِي: ومِن جُمُوعِ القِلَّةِ مَا كَانَ جَمعَ تَصحِيحٍ، إمَّا في المُذَكَّرِ، كَـ(زَيدِينَ)، و(مُسلِمِينَ)، وإمَّا في المُؤَنَّثِ، كَـ(زَينَباتٍ)، و(مُسلِمَاتٍ)، وهذا إنَّما يَكُونُ مَعدُودًا في القِلَّةِ إذا كَانَ بِغَيرِ لامٍ فِيهما جَمِيعًا، كَمَا مَثَّلناه، فأَمَّا إذا كَانَا مُعَرَّفَينِ بِاللَّامِ، كَـ(الزَّيدِينَ)، و(المُسلِمِينَ)، و(الهندَاتِ)، و(الصَّالِحَاتِ) فإنَّه دَالٌّ عَلَى الاستِغرَاقِ العَامِّ، كَقَولِه تَعَالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقَد أَطلَقَ الشَّيخُ، ولَم يُشِر إلى التَّفصِيلِ الَّذي ذَكَرناه، وقَد أَسَاءَ في الإِطلاقِ في مَوضِعِ اللَّبسِ؛ لِكَونِه يُوهِمُ أنَّ السَّلامَةَ للقَلِيلِ، سَواءً كَانَ مَعرِفةً أو نكِرَةً، ولا بُدَّ مِن التَّفصِيلِ الَّذي ذَكَرناه.

وقَد اقتَصَرَ الشَّيخُ في الأُمِّ وشَرحِها عَلَى ذِكرِ جُمُوعِ القِلَّةِ وإغفالِ جَمِيعِ الأَبنِيَةِ المَوضُوعَةِ للكَثرَةِ، ولَم يُشِر إلى وَاحِدٍ مِنها، ولكنَّا نُشِيرُ إلى مَا لا غِنًى عنه مِن جُمُوعِ التَّكسِيرِ، عَلَى جِهَةِ الإجمالِ؛ كَي لا يَخلُوَ الشَّرحُ عَن ذلِكَ، فنَذكُرُ جُمُوعَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ، ثُمَّ نُردِفُه بِذِكرِ الرُّبَاعِي والخُمَاسِيِّ المُجَرَّدَينِ، ثُمَّ نَذكُرُ جُمُوعَ المَزِيدِ. فهذه مَباحِثُ ثَلاثةٌ، نَذكُرُ مَا يَتعلَّـقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنها بِمَعُونَـةِ اللَّه[٤]:

---

(١) في ط: (في موضع).

(٢) شرح المقدمة الكافية ٨٢٤.

(٣) في الأصل وط: (الصحيح). وكذا مقتضى السياق، وما جاء في شرح المقدمة.

(٤) بعده في ط: (بعون اللَّه تعالى).

البَحثُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ جُمُوعِ الثُّلاثِي ومَا يَتَعَلَّقُ بِه

اعلَم أَنَّ المُجَرَّدَ مِن الثَّلاثِي رُبَّما كَانَ اسمًا، مُذَكَّرًا أَو مُؤَنَّثًا، ورُبَّما كَانَ صِفةً [و١١١] مُذَكَّرًا أَو مُؤَنَّثًا، فهذانِ ضَربَانِ:

الضَّربُ الأَوَّلُ مِنهما: مَا يَكونُ اسمًا:

فأَمّا مُذَكَّرُه فَلَه عَشرَةُ أَمثِلَةٍ:

- (أَفعَالٌ)، ومُفرَدَاتُه عَشرَةٌ: (أَفرَاخٌ)، وهو قَلِيلٌ فِيه، و(أَجمَالٌ)، و(أَركَانٌ)، و(أَحمالٌ)، و(أَعجَازٌ)، و(أَعناقٌ)، و(أَفخَاذٌ)، و(أَعنابٌ)، و(أَرطَابٌ)، و(آبالٌ).
- ثُمَّ (فِعَالٌ)، ومُفرَدَاتُه سِتَّةٌ: (زِنَادٌ)، و(قِدَاحٌ)، و(خِفَافٌ)، و(جِمَالٌ)، و(رِبَاعٌ)، و(سِبَاعٌ)[1]. ولا يُكَسَّرُ (فِعَالٌ) إِلّا عَلَى هذه السِّتَّةِ، ونَقَصَ عَن الأَوَّلِ أَربَعَةٌ لَمَّا بَانَ فِيه.
- ثُمَّ (فُعُولٌ) ولَه خَمسَةُ أَمثِلَةٍ: (فُلُوسٌ)، و(عُرُوقٌ)، و(جُرُوحٌ)، و(أُسُودٌ)، و(نُمُورٌ).
- و(فِعلانٌ)، ولَه خَمسَةٌ أَيضًا: (رِئلانٌ)، و(صِنوَانٌ)، و(عِيدَانٌ)، و(خِربَانٌ)، و(جِرذانٌ).
- ثُمَّ (أَفعُلٌ)، ولَه أَربَعَةُ أَمثِلَةٍ: (أَفلُسٌ)، و(أَرجُلٌ)، و(أَزمُنٌ)، و(أَضلُعٌ).
- ثُمَّ (فُعلانٌ)، ولَه ثَلاثَةُ أَمثِلَةٍ: (بُطنانٌ)، و(ذُؤبَانٌ)، و(حُملانٌ).
- ثُمَّ (فِعَلَةٌ)، ولَه ثَلاثَةٌ أَيضًا: (غِرَدَةٌ)، و(قِرَطَةٌ)، و(قِرَدَةٌ).
- ثُمَّ (فُعلٌ) بِسُكُونِ العَينِ، ولَه مِثَالانِ: (سُقفٌ)، و(فُلكٌ).
- ثُمَّ (فِعلةٌ) بِكَسرِ الفَاءِ وسُكُونِ العَينِ، نَحوُ: (جِيرَةٌ).
- و(فُعُلٌ) بِضَمِّ الفَاءِ وضَمِّ العَينِ، مِثلُ: (نُمُرٌ).

فهذه أَبنِيةُ الثُّلاثِي المُجَرَّدُ، ومَا خَرَجَ مِن ذلِك فَعَلَى جِهَةِ النُّدُورِ، والكَثِيرُ مَا

---

(١) في الأصل: (وسبعاع) وكذا في ط.

ذَكَرنا، واللَّه أَعلَمُ.

وأَمَّا مُؤَنَّـثُه فَلَه سِتَّـةُ أَمثِلَةٍ:

- (فِعَالٌ)، ولَه أَربَعَةُ أَفرادٍ: (قِصَاعٌ)، و(لِقَاحٌ)، و(بِرَامٌ)، و(رِقَابٌ).
- و(فُعُولٌ)، ولَه مِثَالانِ: (بُدُورٌ)، و(حُجُوزٌ).
- و(أَفعُلٌ) ولَه مُفرَدَانِ: (أَنعُمٌ)، و(أَينُـقٌ).
- و(فِعَلٌ) ولَه مُفرَدَاتٌ أَربَعَةٌ: (بِدَرٌ)، و(لِقَحٌ)، و(تِيَر)، و(مِعَدٌ).
- و(فُعَلٌ)، ولَه مُفرَدَاتٌ ثَلاثَةٌ: (نُوَبٌ)، و(بُـرَقٌ)، و(تُخَمٌ).
- و(فُعلٌ) ولَه مُفرَدٌ وَاحِدٌ، نَحوُ: (بُدنٌ).

فهذه أَوزَانُ المُجَرَّدِ مِن الثُّلاثِيِّ كَما تَرى.

الضَّربُ الثَّانِي: مَا يكُونُ صِفَةً:

ولَه عَشرَةُ أَمثِلَةٍ، كَما كَانَ في اسمِه:

- فـ(أَفعالٌ)، ولَه سَبعَةُ أَفرَادٍ: (أَشياخٌ)، و(أَجلافٌ)، و(أَحرَارٌ)، و(أَبطَالٌ)، و(أَجنابٌ)، و(أَيقَاظٌ)، و(أَنكَادٌ).
- و(أَفعُلٌ)، ولَه مِثَالانِ: (أَعبُدٌ)، و(أَجلُفٌ).
- و(فِعَالٌ)، ولَه ثَلاثَةُ أَمثِلَةٍ: (صِعَابٌ)، و(حِسَانٌ)، و(وِجَاعٌ)[١].
- و(فِعلانٌ)، ولَه مُفرَدَانِ: (ضِيفانٌ)، و(إِخوَانٌ).
- و(فُعلانٌ)، ولَه مُفرَدَانِ: (وُغدَانٌ)، و(ذُكرَانٌ).
- و(فُعُولٌ)، ولَه مُفرَدٌ وَاحِدٌ، نَحوُ: (كُهولٍ).
- و(فِعَلَةٌ)، ولَه مُفرَدٌ وَاحِدٌ، نَحوُ: (رِطَلَةٍ).
- و(فِعَلَةٌ)، ولَه مُفرَدٌ وَاحِدٌ، نَحوُ[٢]: (شِيَخَةٍ).

---

(١) في الأصل وط: (وضاع).

(٢) الكلام من قوله: (كهول) ساقط من ط.

- و(فُعلٌ)، ولَه مُفرَدٌ وَاحِدٌ، نَحوُ: (وُردٍ) في جَمع: (وَردٍ).
- و(فُعُلٌ)، ولَه مُفرَدَاتٌ ثَلاثةٌ: (سُحُلٌ)، و(نُصُفٌ)، و(خُشُنٌ).

فهذه جُمُوعُ تكسِيره، وقَد يُجمَعُ في السَّلامَـةِ إذا كَانَ جَامِعًا لِشَرائِطِه [ظ١١١]، حَاصِـلًا في حَـقِّ العُـقَـلاءِ، كَقَولِكَ: (صَعبـونَ)، و(حَـذِرُونَ)، و(نَـدِسُـونَ)، و(يَقِظُونَ)، فالجَمعانِ جَارِيانِ فِيه كَما أَوضَحناه.

وأَمَّـا مُؤَنَّـثُـه فأَكثـرُ مَـا يَأتِـي فِيـه السَّلامَـةُ بـالأَلِـفِ والتَّاءِ، نَحـوُ: (حُلـوَاتٍ)، و(حَذِرَاتٍ)، و(يَقُظَاتٍ)، و(عَبلاتٍ)، و(خَدلاتٍ)، و(سَهلاتٍ).

وقَد جَاءَ فِيه التَّـكسِيرُ عَلَى القِلَّةِ، نَحوُ قَولِهم: (عِبَالٌ)، و(كِمَاشٌ)، و(جِعَادٌ) في: (عَبلَةٍ)، و(كَمشَةٍ)، و(جَعدَةٍ).

والتَّفرِقَـةُ بَينَ صِفَةِ المُذَكَّـرِ وصِفَةِ المُؤَنَّثِ حَيثُ جَازَ التَّـكسِيرُ في صِفَةِ المُذَكَّرِ، والسَّلامَةُ بِخِلافِ صِفَةِ المُؤَنَّثِ، فإِنَّه لَم يَجُز فِيها إِلَّا السَّلامَةُ، هو أَنَّ تَاءَ التَّأنِيثِ في صِفَةِ المُؤَنَّثِ جَارِيَةٌ عَلَى القِيَاسِ في ثُـبُوتِها فِيه عَلَى جِهَةِ الاطِّرَادِ في مُفرَدِه، ثُمَّ إِنَّهم التَزمُوا السَّلامَةَ فِيه لِيكُونَ فِيه وَفاءً بِالتَّأنِيثِ الثَّابِتِ في المُفرَدِ؛ لَمَّا كَانَ ثُبُوتُها قِياسًا، بِخِلافِ مَا لَو كُسِّرَ فإِنَّه لا يَلزَمُ التَّأنِيثَ، فافترَقَا.

البَحثُ الثَّانِي: في جَمعِ الرُّباعِيِّ اسمًا وصِفَةً

وجَمعُه يَأتِي عَلَى أَوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

أَوَّلُها: التَّـكسِيـرُ في الأَسـمَـاءِ، نَـحـوُ: (درَاهمَ)، و(ثَـعَـالِبَ)، و(بَـرَاثِـنَ)، و(جَـرَاشِـعَ)، و(ضَفَـادِعَ)، و(خَضَارِمَ)، و(قَمَاطِـرَ). وفي الصِّفَـاتِ، نَحوُ: (سَبَاطِرَ)، و(سَلاهبَ)، فـلا يُتجَـاوَزُ به (فَعَالِلَ) في اسمِـه وصِفَـتِـه. وإِنَّما لَم يَتَجَاوَزُوا بِه هذا الوَزنَ؛ لِقِلَّتِه وثِقَلِه عَلَى أَلسِنَتِهم.

وثانيها: السَّلامَةُ فِيما كَانَ جَامِعًا لِشَرَائِطِه، نَحوُ: (دَهثَمُونَ)، و(هجرَعُونَ).

وثَالِثُها: السَّلامَةُ في مُؤَنَّثِه؛ إمَّا اسمًا، نَحوُ: (حَنظَلاتٍ)، و(ثَعلَبَاتٍ). وإمَّا في صِفَةٍ، نَحوُ: (بُهصُلاتٍ)، و(البُهصُلَةُ): هي القَصِيرَةُ مِن النِّسَاءِ.

فأَمَّا الخُمَاسِيُّ فلا يُكَسَّرُ[1] إلّا عَلَى استِكرَاهٍ؛ لأنَّه الغَايَةُ في أَبنِيَةِ الأسمَاءِ، فإذا كُسِّرَ فلا بُدَّ مِن حَذفِ خَامِسِه، حَتَّى يكُونَ عَلَى (فَعَالِلَ)؛ إمَّا في الاسمِ، كَقَولِكَ: (فَرَازِدٍ) في جَمعِ (فَرَزدَقٍ)، وإمَّا في الصِّفَةِ، نَحوُ: (جَحَامِرٍ)[2] في (جَحمَرِشٍ)، وهي العَجُوزُ.

ويُجمَعُ للسَّلامَةِ، إمَّا في المُذَكَّرِ، نَحوُ: (صَهصَلِقُونَ)، وإمَّا في المُؤَنَّثِ السَّالِمِ اسمًا، نَحوُ: (سَفرَجَلاتٍ)، وإمَّا في الصِّفَةِ، نَحوُ: (جَحمَرِشَاتٍ).

فهذا هو الكَلامُ عَلَى جمعِ المُجَرَّدِ ثُلاثِيًّا كَانَ أَو رُبَاعِيًّا أَو خُمَاسِيًّا، كَمَا أَشَرنا إِلَيه.

ولا يُكَسَّرُ الخُمَاسِيُّ إِلَّا عَلَى استِكرَاهٍ، وإنَّما كَانَ مُستكرَهًا مِن جِهَةِ أَنَّهم إذا جَمعُوه جمعَ التَّكسِيرِ فإمَّا أن [و١١٢] يُبقُوا خَامِسَه أَو يَحذِفُوه، فإن بَقّوه كَانَ مُستَقِلًّا، وإن حَذَفُوه كَانَ نَقصًا لَه مِن حُرُوفِه، فَمِن أَجلِ مَا ذَكَرناه كَانَ جَمعُه مُستكرَهًا، فإذا جَمعُوه عَلَى مَا ذَكَرناه مِن الاستِكرَاه فلا بُدَّ مِن حَذفِ خَامِسِه، ويَبقَى عَلَى مِثلِ: (فَعَالِلَ)؛ فلِهذا قَالُوا في (فَرَزدَقٍ): (فَرَازِدَ)، ويُقَالُ فِيه: (فَرَازِقُ) أَيضًا.

البَحثُ الثَّالِثُ: في جَمعِ مَا كَانَت فيه زِيَادَةٌ

واعلَم أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ فِيه زِيَادَةٌ فأَبنِيَةُ جُمُوعِ التَّكسِيرِ فِيه كَثِيرَةٌ مُختَلِفَةٌ، فلا جَرَمَ اشتَمَلَ عَلَى أَنواعٍ أَربَعَةٍ:

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (يقصر).

(٢) قوله: (جحامر) ليس في ط.

النَّوعُ الأَوَّلُ: مَا كَانَ الزِّيَادَةُ فِيه ثَالِثَةً مَدَّةً:

فتَارَةً يكُونُ في الأَسمَاءِ، ومَرَّةً تكُونُ في الصِّفَاتِ:

فأَمَّا أَسمَاؤُه المُذَكَّـرَةُ فَلَها أَحَدَ عَشَرَ مِثالًا:

- (أَفعِلَةٌ) نَحوُ: (أَحمِرَةٍ).
- و(فُعُلٌ) نَحوُ: (قُذُلٍ).
- و(فِعلانٌ) نَحوُ: (غِزلانٍ).
- و(فَعَائِلُ) نَحوُ: (شَمائِلَ).
- و(فُعلانٌ) نَحوُ: (زُقَّانٍ).
- و(فِعلةٌ) نَحوُ: (غِلمَةٍ).
- و(أَفعالٌ) نَحوُ: (أَفلاءٍ).
- و(فِعَالٌ) نَحوُ: (فِصَالٍ).
- و(فُعُولٌ) نَحوُ: (عُنُوقٍ).
- و(أَفعِلاءُ) نَحوُ: (أَنصِباءَ).
- و(أَفعُلٌ) نَحوُ: (أَلسُنٍ)، وهو خَاصٌّ بِمَا كَانَ مُؤَنَّـثًا، نَحوُ: (ذِرَاعٍ) و(أَذرُعٍ)، و(عُقَابٍ) و(أَعقُبٍ). فأَمَّا (أَمكُنٌ) فهو جمع لِـ(مَكَانَةٍ)؛ فلِهذا جُمِعَ عَلَى (أَفعُلٍ)، ولَيسَ جمعًا لِـ(مَكَانٍ) عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ، كَمَا قَالَه الزَّمَخشَرِيُّ[1]، وإذا كَانَ لَه مَحمَلُ مَا يَجرِي عَلَيه قِيَاسُه فلا وَجهَ لِجَعلِه شَاذًّا.

وأَمَّا أَسمَاؤُه المُؤَنَّثَةُ فَلَها مِثَالانِ:

- (فَعائِلُ)، نَحوُ: (صَحَائِفَ).
- و(فُعُلٌ)، نَحوُ: (سُفُنٍ)، فأَمَّا (سَفينٌ) في جَمعِ (سَفِينَةٍ) فهو مِن بَابِ (تَمرَةٍ) و(تَمرٍ)، ولَيسَ جَمعًا، وإِنَّما هو اسمٌ للجَمعِ، كَمَا مرَّ في نَظَائرِه.

---

(١) انظر: المفصل ٢٤٠، وابن يعيش ٥/ ٤٣.

فهذه أَمثِلَةُ أَوزَانِه في الأَسمَاءِ مُذَكَّرِها ومُؤَنَّثِها.

وأَمّا صِفَاتُه المُذَكَّـرَةُ فَلَها تِسعَةُ أَمثِلَةٍ:

- (فُعَلاءُ)، نَحوُ: (كُرَمَاءَ).
- و(فُعُلٌ) [ظ١١٢] مِثلُ: (نُذُرٍ).
- و(فِعَالٌ)، نَحوُ: (كِرَامٍ).
- و(فُعلانٌ)، نَحوُ: (شُجعَانٍ).
- و(فِعلانٌ)، نَحوُ: (خِصيَانٍ).
- و(أَفعَالٌ)، نَحوُ: (أَشرَافٍ).
- و(أَفعِلاءُ)، نَحوُ: (أَنبِيَاءَ).
- و(أَفعِلَةٌ)، نَحوُ: (أَشِحَّةٍ).
- و(فُعُولٌ)، نَحوُ: (ظُـرُوفٍ).

وإِذا تكَامَلَت فِيه شَرَائِطُ الجمعِ السَّالِمِ جَازَ جَمعُه عَلَيه للمُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، فيُقَالُ فِيه: (كَرِيمُونَ)، و(كَرِيمَاتٌ)، و(شَرِيفُونَ)، و(شَرِيفَاتٌ).

فَأَمّا (فَعِيلٌ) بِمَعنى (مَفعُولٍ) مِنه فَبابُه أَن يُـكَسَّرَ عَلَى (فَعلى)، نَحوُ: (جَرحَى)، و(قَتلى)، وقَد شَذَّ (قُتلاءُ)، و(أُسَرَاءُ)؛ حَملًا لَه عَلَى (فَعِيلٍ) بِمَعنى (فَاعِلٍ)؛ لِمُؤَاخَاتِه لَه في لَفظِه، ولا يُجمَعُ (فَعِيلٌ) بِمَعنى (مَفعُولٍ) جَمعَ التَّصحِيحِ، فلا يُقَالُ فِيه: (جَرِيحُونَ)، ولا جَرِيحَاتٌ)، وقَد سَبَقَ تَقرِيرُه، فأَغنى عَن الإِعَادَةِ.

وأَمّا صِفَاتُه المُؤَنَّثةُ فَلَها ثَلاثةُ أَمثِلَةٍ: (فَعَالٌ) نَحوُ: (صَبَاحٍ)، و(فَعائِلُ) نَحوُ: (عَجَائِزَ)، و(فُعَلاءُ) نَحوُ: (خُلَفاءَ)، جَمعًا لِـ(خَلِيفَـةٍ).

النَّوعُ الثَّانِي: مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ (فَاعِلٍ):

فأَسمَاؤُه المُذَكَّـرَةُ لَهَا ثَلاثةُ أَمثِلَةٍ:

- (فَوَاعِلُ)، نَحوُ: (كَوَاهلَ).

- و(فُعلانٌ)، نَحوُ: (حُجرَانٍ).
- و(فِعلانٌ)، نَحوُ: (جِنَّانٍ).

وأَمَّا أَسمَاؤُه المُؤَنَّثةُ فَلَها مِثَالٌ وَاحِدٌ، وهو (فَوَاعِلُ) نَحوُ: (حَواجِرَ)، و(كَوَاثِبَ). وأَلِفُ التَّأنيثِ نَازِلةٌ مَنزِلَةَ تَائِه؛ فلِهذا قَالُوا في (فَاعِلاءَ): (فَوَاعِلُ)، نَحوُ: (قَوَاصِعَ) في (قَاصِعَاءَ)، و(سَوابَّ) في (سَابِياءَ).

وأَمَّا صِفَاتُه المُذَكَّرةُ فَلَها تِسعَةُ أَمثِلَةٍ:

- (فَعلٌ) نَحوُ: (شَهدٍ).
- و(فُعَّالٌ) نَحوُ: (جُهَّالٍ).
- و(فَعَلةٌ) نَحوُ: (فَسَقَةٍ).
- و(فُعلةٌ) نَحوُ: (قُضَاةٍ)، وهو مُختَصٌّ بِالمُعتلِّ بِاللَّامِ.
- و(فُعُلٌ) نَحوُ: (بُزُلٍ).
- و(فُعَلاءُ) نَحوُ: (شُعرَاءَ).
- و(فُعلانٌ) نَحوُ: (صُحبانٍ).
- و(فِعالٌ) نَحوُ: (تِجَارٍ).
- و(فُعُولٌ) نَحوُ: (قُعُودٍ).

وقَد شَذَّ نَحوُ: (فَوَارِسَ)، والوَجه في شُذُوذِه تَنزُّلُه مَنزِلَةَ الاسمِ لِطَرحِ مَوصُوفِه.

وأَمَّا صِفَاتُه المُؤَنَّثةُ فَلَها مِثَالانِ:

- (فَوَاعِلُ) نَحوُ: (ضَوَارِبَ).
- و(فُعَّـلٌ) نَحوُ: (نُوَّم).

ويَستَوِي المُؤَنَّثُ اللَّفظِيُّ والمَعنَوِيُّ، كـ(حَائِضٍ)، و(حَاسِرٍ)، فيُقَالُ فِيه: (نِسَاءٌ حَوَاسِرُ).

النَّوعُ الثَّالِثُ: (أَفعَلُ):

فللاسمِ المُذَكَّرِ منه مِثَالٌ وَاحِدٌ، وهو (أَفَاعِلُ) كـ(أَجَادِلَ).

وللصِّفَةِ مِنه ثَلاثةُ أَمثِلَةٍ:

- (فُعلٌ) نَحوُ: (حُمرٍ) في [و١١٣] جَمعِ (أَحمَرَ).

- و(فُعلانٌ) نَحوُ: (شُقرَانٍ) في جَمعِ (أَشقَرَ).

- و(الأَفَاعِلُ) نَحوُ: (الأَصَاغِرِ)، ويَختَصُّ (أَفَاعِلُ)[١] بـ(أَفعَلَ) الَّذي مُؤَنَّثُه (فَعلَى)، ويُجمَعُ جمعَ التَّصحيحِ، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣].

ومَا كَانَ آخِرُه أَلِفَ تَأنِيثٍ مَقصُورَةً أَو مَمدُودَةً رَابِعَةً فللاسمِ مِنه مِثَالانِ:

- (فَعَالَى) نَحوُ: (صَحَارَى).

- و(فِعَالٌ) نَحوُ: (إِنَاثٍ).

وللصِّفَةِ مِنه أَربَعَةُ أَمثِلَةٍ:

- (فِعَالٌ) نَحوُ: (عِطَاشٍ).

- و(فُعلٌ)، نَحوُ: (حُمرٍ) في جَمعِ (حَمرَاءَ).

- و(فُعَلٌ) [نَحوُ][٢]: (الصُّغَرِ) جمعَ (صُغرَى).

- و(فَعَالى) نَحوُ: (حَرَامَى).

فأَمَّا إذا كَانَ الأَلِفُ خَامِسَةً فلَيسَ فِيه إِلَّا السَّلامَةُ، فيُقَالُ: (حُبَارَيَاتٌ)، و(سُمَانيَاتٌ).

ومَا كَانَ عَلَى مِثَالِ: (فُعلانٍ) فإِنَّ للاسمِ فِيه مِثَالَينِ:

- (فَعَالِينُ) نَحوُ: (سَلاطِينَ).

- و(فِعَالٌ) نَحوُ: (سِرَاحٍ) في (سِرحَانٍ).

---

(١) في الأصل: (أفاعيل) وكذا في ط.

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

وَلِصِفَتِه مِثالانِ:

- (فِعَالٌ) نَحوُ: (غِضَابٍ).
- و(فَعَالى) نَحوُ: (سَكَارَى).

النَّوعُ الرَّابعُ: الرُّبَاعِيُّ إذا كَانَ آخِره حَرفُ لِينٍ:

فإِنَّـه يُجمَعُ عَلَى (فَعَالِيـلَ)، كـ(قَنَادِيلَ)، و(سَرَادِيحَ).

وهكذا **مَا كَانَ مُلحَقًا بِالرُّباعِيِّ**، نَحوُ: (كَوكَبٍ)، و(جَدوَلٍ)، و(عِثيَرٍ) فإِنَّه يُجمَعُ جَمعَ الرُّباعِيِّ عَلَى (فعالِلَ)، فتقُولُ فِيه: (كَوَاكِبُ)، و(جَدَاوِلُ)، كَمَا يُقَالُ فِيه: (دَرَاهِمُ)، و(جَعَافِرُ).

و(فَيعِلٌ)[1] **يُجمَعُ في الصِّفَةِ** عَلَى ثَلاثَةِ أَمثِلَةٍ:

- (أَفعَالٌ) نَحوُ: (أَموَاتٍ).
- و(فِعَالٌ) نَحوُ: (جِيَادٍ).
- و(أَفعِلاءُ)، نَحوُ: (أَهوِنَاءَ).

ويُجمَعُ جَمعَ التَّصحِيحِ إذا تكَامَلَت شُرُوطُه المُذَكَّـرَةُ والمُؤَنَّثَةُ، فيُقَالُ فِيه: (هَيِّـنُونَ)، و(بَيِّعَاتٌ).

فهذا مَا أَرَدنا ذِكرَه في جَمعِ التَّـكسِيرِ عَلَى جِهَةِ الإِجمَالِ، كما لَم يَذكُره الشَّيخُ.

تَنبِيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأَولى مِنها:

جَمعُ التَّـكسِيرِ مُعرَبٌ بِالحَرَكاتِ الثَّلاثِ إِلَّا أَن يكُونَ غَيرَ مُنصَرِفٍ، كَـ(مَسَاجِدَ)، أَو مَنقُوصًا، كَـ(جَـوَارِي)، وإِنَّما كَانَ مُعـرَبًـا بِالـحَـرَكَاتِ[2]؛ لأَنَّـهـا هي الأَصـلُ،

---

(١) في الأصل: (فعيل) وكذا في ط.

(٢) الكلام من قوله: (الثلاث إلا) ليس في ط.

فلا يَحتَاجُ إِلى تَعليلٍ في إِعرَابِه بِها، بِخِلافِ مَا أُعرِبَ بالحُرُوفِ مِن الجُمُوعِ والتَّثنيةِ فإِنَّه خَارِجٌ عَن القِيَاسِ في إِعرَابِه بِالحُرُوفِ، وقَد مرَّ تَقرِيرُه فأَغنى عَن الإِعَادَةِ.

المَسأَلَةُ الثَّانِيَةُ:

جَمعُ القِلَّـةِ يَجُوزُ جَمعُه عَلَى جِهَـةِ الاطِّـرَادِ، فيُـقَـالُ في (أَفعُلٍ) [ظ١١٣] و(أَفعِلَةٍ): (أَفَاعِلُ)، وفي نَحوِ: (أَفعَالٍ): (أَفاعِيلُ) كَـ(أَناعِيمَ)، ونَحوُ: (أَكلُبٍ) و(أَكَالِبَ)[1]، وفي نَحوِ: (أَسوِرَةٍ): (أَسَاوِرُ).

فأَمَّا جَمعُ الكَثرَةِ فلا يُجمَعُ إِلَّا مَا جَاءَ مِنه مَسمُوعًا، فلا يَجُوزُ القِيَاسُ عَلَيه، إِمَّا مُسَلَّمًا بِالأَلِفِ والتَّاءِ، كَقَولِكَ: (كِلابَاتٌ) في جَمعِ (كِلابٍ)، و(بُيُوتَاتٌ) في جَمعِ (بُيُوتٍ)، و(حُمُراتٌ) في جَمعِ (حُمُرٍ). وإِمَّا مُكَسَّرًا، كَقَولِهِم: (جَمائِلُ) في جَمعِ (جِمَالٍ)، وفي (مُصرَانٍ): (مَصَارِينُ)، وفي (حِشَّانٍ): (حَشَاشِينُ).

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَد يَجِيءُ الجَمعُ لا وَاحِدَ لَه إِلَّا مِن جِهَةِ التَّقدِيرِ، لا غَيرُ، ولَيسَ مُستَعمَلًا، وهذا كَقَولِكَ: (أَرَاهِطُ)، فإِنَّ هذا لَيسَ جَمعًا لِـ(رَهطٍ)؛ لأَنَّ (فَعلًا) لا يُجمَعُ عَلَى (أَفاعِيلَ)، وإِنَّما هو جَمعٌ لِمُفرَدٍ مُقَدَّرٍ، وهو (إِرهِيطٌ)، ونَحوُ: (أَعَارِيضَ)، فإِنَّه لَيسَ جَمعًا لِـ(عَرُوضٍ)، وإِنَّما هو جَمعٌ لِمُفرَدٍ مُقَدَّرٍ، تَقدِيرُه: (إِعرِيضٌ)، ونَحوُ: (أَبَاطِيلَ)، لَيسَ جَمعًا لِـ(بَاطِلٍ)، فإِنَّ (فَاعِلًا) لا يُجمَعُ عَلَى (أَفَاعِيلَ)، وإِنَّما هو جَمعٌ لِمُفرَدٍ مُقَدَّرٍ، تَقدِيرُه: (إِبطِيلٌ)، وهكذا مَا أَشبَهَه، وهذا يَأتِي عَلَى جِهَةِ القِلَّةِ والنُّدُورِ.

المَسأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

كَما تَأتِي التَّاءُ للتَّفرِقَةِ بَينَ الجِنسِ وَواحِدِه، فيُقَالُ: (تَمرَةٌ) و(تَمرٌ)، و(شَعِيرَةٌ)

---

(١) في الأصل: (أكاليب) وكذا في ط.

و(شَعِيرٌ)، فَقَد تَأتِي التَّاءُ عَلَى العَكسِ مِن ذلِكَ، فَتكونُ مُختَصَّةً بِالجَمعِ، وهذا كَقَولِهم: (كَمأةٌ) للجَمعِ، و(كَمءٌ) للمُفرَدِ، و(جَبأةٌ) و(جَبءٌ).

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

مَا كَانَ مَحذُوفَ العَجُزِ[1] فإِنَّه يُـرَدُّ سَاقِطُه عِندَ تكسِيرِه، فيُقَالُ: (دِمَاءٌ)، و(أَيدِي) في: (دَمٍ)، و(يَدٍ)، و(شِفَاهٌ) في: (شَفَةٍ)، و(شِيَاهٌ) في: (شَاةٍ)، كَمَا وَجَبَ رَدُّها في التَّصغِيرِ.

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (الجمع).

[المَصدَرُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَـه: « **المَصدَرُ: اسمُ الحَـدَثِ الجَارِي عَلَى الفِعلِ. وهو مِن الثَّلاثِيِّ سَمَاعٌ، ومِن غَيرِه قِيَاسٌ. تَقُولُ: أَخرَجَ إِخرَاجًا، واستَخرَجَ استِخرَاجًا[١]. ويَعمَلُ عَمَلَ فِعلِه مَاضِيًا وغَيرَه إذا لَم يكُن مَفعُولًا مُطلَقًا. ولا يَتقَدَّمُ مَفعُولُه، ولا يُضمَرُ فِيه، ولا يَلزَمُ ذِكرُ الفَاعِلِ، ويَجُوزُ إِضَافَـتُه إلى [و١١٤] الفَاعِلِ، وقَد يُضَافُ إِلى المَفعُولِ، وإِعمَالُه باللَّامِ قَلِيلٌ، فإِن كَانَ مُطلَقًا فالعَمَلُ للفِعلِ، وإِن كَانَ بَدَلًا مِنه فَوَجهَانِ** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[٢]: هذا الآنَ كَلامٌ في الأَسمَاءِ المُتَّصِلَةِ بِالأفعالِ. ومَعنى اتِّصَالِها بِها هو أَنَّ أَحرُفَ الفِعلِ فِيها مَوجُودَةٌ، ولَم يَذكُر الشَّيخُ مِنها إِلَّا مَا كَانَ عَامِلًا في ظَاهِرٍ أَو مُضمَرٍ، فأَورَدَه لِيَذكُرَ عَمَلَه، وهو[٣] المَصدَرُ، واسمُ الفَاعِلِ، واسمُ المَفعُولِ، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ باسمِ الفَاعِلِ، وأَفعَلُ التَّفضِيلِ، لا غَيرُ. وأَهمَلَ ذِكرَ اسمَاءِ الزَّمانِ والمَكَانِ، واسمِ الآلَةِ، لَمَّا كَانَا غَيرَ عَامِلَينِ.

وهي الَّتي يُقَالُ لَهَا: الأَسمَاءُ المُشتَقَّةُ في أَلسِنَةِ النُّحَاةِ، والاشتِقَاقُ هو أَن تَتَّفِقَ الكَلِمَتَانِ في مَعنى وَاحِدٍ، ثُمَّ هو عَامٌّ، وخَاصٌّ، فالعَامُّ يَجرِي فِيما اتَّصَلَ بِالفِعلِ وفِيما لا يَتَّصِلُ بِه، وهذا نَحوُ اشتِقَاقِ الغُرَابِ مِن الاغتِرَابِ، واسمِ الجَرَادَةِ مِن الجَردِ، ونَحوُ اشتِقَاقِ (قَائِم) مِن القِيَامِ، و(مَضرُوبٍ) مِن الضَّربِ. وأَمَّا الخَاصُّ فهو الَّذي يَجرِي عَلَى أَلسِنَةِ النُّحَاةِ، وهو مَا كَانَ مُوَافِقًا للفِعلِ في لَفظِه، كاسمِ الفَاعِلِ، واسمِ المَفعُولِ، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وغَيرِ ذلِكَ مِن الأَسمَاءِ الاشتِقَاقِـيَّـةِ.

---

(١) الكلام من قوله: (تقول: أخرج) ساقط من ط.

(٢) في ط: (السيـد الإمـام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٣) في ط: (وهو).

فإذا تَمَهَّدَت هذه القَاعِدَةُ فاعلَم أَنَّ المَصدَرَ قَد يُطلَقُ ويُـرَادُ به مَفهومُه مِن جِهَةِ كَونِه مَصدَرًا، وعَلَى هذا يكُونُ حَدُّه: اسمُ مَا فَعَلَه فِعلُ فَاعِلٍ. وقَد يُطلَقُ ويُـرَادُ بِه نَصبُه، وعَلَى هذا يكُونُ حَدُّه: مَا فَعَلَه فَاعِلُ فِعلٍ مَذكُورٍ بِمَعناه، وهو المُرَادُ بِه المَذكُورُ في أَوَّلِ المَنصُوبَاتِ، وقَد ذَكَرنا هذه القُيُودَ.

وقَد يُطلَقُ ويُـرَادُ بِه أَنَّه عَامِلٌ، وعَلَى هذا يكُونُ حَدُّه مَا ذَكَرَه الشَّيخُ، فَقَولُه: (**هو اسمُ الحَدَثِ**) عَامٌّ لِمَا لا فِعلَ لَه، كَقَولِكَ: (وَيحٌ)، و(وَيسٌ)، و(وَيلٌ)، فإِنَّ هذه مَصَادِرُ أَسمَاءِ الأَحدَاثِ. وقَولُه: (**الجَارِي عَلَى الفِعلِ**) يَحتَرِزُ عَن المَصَادِرِ الَّتي لا أَفعَالَ لَهَا، فَتكُونُ جَارِيَةً عَلَيها، ونَعنِي بَالجَارِي أَن يَكُونَ للمَصدَرِ[1] فِعلٌ يَصِحُّ أَن يُذكَرَ المَصدَرُ بَيَانًا لِمَدلُولِه، كَقَولِكَ: (ضَرَبتُ ضَربًا)، و(قُمتُ قِيَامًا)، فـ(ضَربًا)، و(قِيَامًا) إِنَّما ذُكِرَا بَيَانًا لِمَدلُولِ قَولِنا: (ضَرَبتُ)، و(قُمتُ).

وقَد اشتَمَلَ كَلامُ [ظ١١٤] الشَّيخِ في الأُمِّ عَلَى بَيَانِ أَبنيةِ المَصَادِرِ، ثُمَّ عَلَى إِعمَالِها، ثُمَّ عَلَى حُكمِ المَصدَرِ عِندَ حَذفِ الفِعلِ عَنه، فهذه مَطَالِبُ ثَلاثةٌ، نَذكُرُ مَا يَتوَجَّه عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنها، بِمَعُونَةِ اللَّه تَعالى ولُطفِه[2]:

المَطلَبُ الأَوَّلُ: في ذِكرِ أَبنِيَةِ المَصَادِرِ

اعلَم أَنَّ أَبنيةَ المَصَادِرِ قَد كَثُرَت في أَلسِنَتِهم، واستَعمَلُوها كَثِيرًا، ولَيسَ يَخلُو حَالُها: إِمَّا أَن تكُونَ وَارِدَةً في الثُّلاثِيِّ، أَو في غَيرِه، ثُمَّ وُرُودُها في ذلِكَ إِمَّا أَن تكُونَ مَسمُوعَةً أَو مَقِيسَةً، أَو مُستَعمَلَةً غَيرَ مَقِيسَةٍ، فهذه طُـرُقٌ ثَلاثٌ:

الطَّرِيقةُ الأولى: سَمَاعِيَّةٌ:

وهو مَا يَختَصُّ بالأَفعَالِ الثُّلاثِيَّـةِ، وإِنَّما كَانَت سَمَاعِيَّـةً مِن جِهَةِ أَنَّهم استَعمَلُوها

---

(١) في الأصل: (المصدر) وكذا في ط.

(٢) في ط: (بعون اللَّه).

عَلَى أَبنيةٍ مُختَلِفَةٍ، وصِيَغٍ مُتفَاوِتَةٍ، والثُّلاثِيُّ مُستَخَفٌّ في أَلسِنَتِهم؛ فلأَجلِ ذلِكَ لَم يَقتَصِرُوا فِيه عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ؛ فلِهذا كَانَت أَخلَقَ بِالسَّمَاعِ؛ إِذ لا ضَابطَ لَها هناكَ.

وحَكَى الشَّيخُ مَا أُثِرَ عَن سِيبَوَيه أَنَّها تَرتَقِي إِلى ثَلاثِينَ بِنَاءً أَو أَكثَرَ مِن ذلِكَ[١]، وهي:

- (فعلٌ) كـ(قَتلٍ)، و(فِعلٌ) مِثلُ: (فِسقٍ)، و(فُعلٌ) مِثلُ: (شُغلٍ).
- و(فَعلةٌ) نَحوُ: (رَحمَةٍ)، و(فِعلةٌ) نَحوُ: (نِشدَةٍ)، و(فُعلةٌ) مِثل: (كُدرَةٍ).
- و(فَعلى) مِثلُ: (دَعوَى)، و(فِعلى) نَحوُ: (ذِكرَى)، و(فُعلى) نَحوُ: (بُشرَى).
- و(فَعلانٌ) نَحوُ: (لَيّانٍ)، و(فِعلانٌ) نَحوُ[٢]: (حِرمانٍ)، و(فُعلانٌ) نَحوُ[٣]: (غُفرَانٍ).
- و(فَعَلانٌ) نَحوُ: (نَزَوانٍ).
- و(فَعَلٌ) نَحوُ: (طَلَبٍ)، و(فَعِلٌ) نَحوُ: (حَنِقٍ)، و(فِعَلٌ) نَحوُ[٤]: (صِغَرٍ)، و(فُعَلٌ) نَحوُ: (هدًى).
- و(فَعَلةٌ) نَحوُ: (غَلَبَةٍ)، و(فَعِلةٌ) نَحوُ: (سَرِقَةٍ).
- و(فَعَالٌ) نَحوُ: (ذَهَابٍ)، و(فِعَالٌ) نَحوُ: (صِرَافٍ)، و(فُعَالٌ) نَحوُ: (سُؤَالٍ).
- و(فَعَالَةٌ) نَحوُ[٥]: (زَهَادَةٍ)، و(فِعَالَةٌ) نَحوُ: (دِرَايَةٍ).
- و(فُعُولٌ) نَحوُ: (دُخُولٍ)، و(فَعُولٌ) مِثلُ[٦]: (قَبُولٍ).

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية ٨٢٥.

(٢) في ط: (مثل).

(٣) في ط: (مثل).

(٤) في ط: (مثل مثل).

(٥) في ط: (مثل).

(٦) في ط: (مثل).

- و(فَعِيلٌ) نَحوُ[1]: (وَجِيفٍ).
- و(فُعُولَةٌ) نَحوُ: (صُهوبَـةٍ).
- و(مَفعَلٌ) مِثلُ: (مَدخَلٍ)، و(مَفعِلٌ) نَحوُ: (مَرجِـعٍ).
- و(مَفعَلةٌ) نَحوُ: (مَسعَاةٍ)، و(مَفعِلةٌ) مِثلُ: (مَحمِدَةٍ).

وزَادَ غيرُه[2]: (عَلَنَ الشَّيءُ عَلانِـيـةً)، و(رَفَهَ في عَيشِه رَفَاهيةً).

وإنَّما تَجَاوَزُوا هذه الأَمثِلةَ مِن أَجلِ خِفَّةِ الثُّلاثِيِّ عَلَيهم، فدَخلُوا في مَصَادِرِه كُلَّ مَدخَلٍ.

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ: قِيَاسِيَّةٌ:

ويكُونُ في الثُّلاثِـيِّ المَزِيـدِ، والرُّباعِيِّ [و١١٥]:

أَمَّا الثُّلاثِيُّ المَزِيدُ فتَجرِي فِيه المَصَادِرُ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ، مِن غَيرِ مُخَالفَةٍ، في الأَغلَبِ، وهذا كَقَولِهم في: (أَفعَلَ إِفعالًا) كـ(أَكرَمَ إِكرَامًا). وفي نَحوِ: (استَفعَلَ استِفعالًا) كـ(استَخرَجَ استِخرَاجًا)، وفي نَحوِ: (افتَعَلَ افتِعَالًا) كـ(اقتَدرَ اقتِدَارًا)، وفي نَحوِ: (افعَوَّلَ افعِوَّالًا) كـ(اخرَوَّطَ اخرِوَّاطًا)، وفي[3]: (افعَنلَلَ افعِنلالًا)[4] نَحوُ: (اسحَنكَكَ اسحِنكَاكًا)، وفي نَحـوِ: (افعَالَّ افعِيلالًا)[5] نَحـوُ: (اشهَابَّ اشهِيبَابًا).

وقَد يكُونُ لَه مَصدَرٌ غيرُ مَصدَرِه القِيَاسِيِّ، نَحوُ: (فَعَّلَ) فإِنَّ مَصدَرَه في الصَّحِيحِ: (تَفعِيلًا)، نَحوُ: (كَذَّبَ[6] تكذِيبًا)، وفي المُعتَلِّ: (تَفعِلَـةٌ)، نَحوُ: (تَروِيَـةٍ) في (رَوَّى)، و(عَزَّى تَعزِيَـةً)، وقَد يَخرُجُ عَن هذين القِيَاسَينِ إلى (فِعَّالٍ)، قَالَ اللَّه

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (مثل).

(٢) انظر: الشافية ٢/ ٢٦.

(٣) في ط: (وفي نحو).

(٤) في الأصل: (افنعلل افنعلالًا) وكذا في ط.

(٥) في الأصل وط: (افعيعالًا) وكذا يقتضي السياق.

(٦) الكلام من قوله: (له مصدر غير) ساقط من ط.

تَعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، وقِيَاسُه: (تكذِيبًا).

وهكذا قَولُنا: (فاعَلَ) فإنَّه يَأتِي مَصدَرُه عَلَى: (مُفَاعِلَةٍ) قِيَاسًا، كَقَولِكَ: (قَاتَـلَ مُقَاتَلةً)، و(ضَارَبَ مُضَارَبةً)، وقَد جَاءَ عَلَى: (فِيعالٍ)، نَحوُ: (قَاتَلَ قِيتَالًا).

وهكذا: (تَفَعَّلَ) فإنَّ قِيَاسَه: (تَفعُّلٌ)، كَقَولِكَ: (تَضَرَّبَ تَضرُّبًا)، وقَد جَاءَ عَلَى: (تِفعَالٍ)، كَمَا قَالُوا: (تَحَمَّلَ[١] تِحمَالًا).

وأَمَّا الرُّبَاعِيُّ فالمُجَرَّدُ مِنه يَأتِـي مَصدَرُه عَلَى: (فَعلَلَةٍ)، نَحوُ: (دَحرَجَ دَحرَجَةً)، وعَلَى: (فِعلالٍ) نَحوُ: (سَرهَفتُه سِرهَافًا).

وأَمَّا المَزِيدُ مِنه فيَأتِي عَلَى: (تَفعلُلٍ)، نَحوُ: (تَقَرطَسَ تَقَرطُسًا)، وعَلَى: (افعِلالًا)، نَحوُ: (اقشَعرَّ اقشِعرَارًا).

الطَّرِيقَةُ الثَّالِثَةُ: مَا وَرَدَ عَلَى خِلافِ ذلِك:

واعلَم أَنَّ للمَصدَرِ[٢] أَبنِيةً غَيرَ هذه استَعمَلَتها العَرَبُ، فلا بُـدَّ مِن إِيرَادِها، وهي تأتِي عَلَى أَوجُهٍ خَمسَةٍ، وإِنَّما مَيَّزناها عَمَّا تَقَدَّمَ مِن جِهَةِ أَنَّ استِعمَالَها لَيسَ كاستِعمَالِ مَا تَقَدَّمَ في الكثرَةِ:

أَوَّلُها: مَا وَرَدَ عَلَى وَزنِ اسمِ الفَاعِلِ، كَقَولِكَ: (الفَاضِلةُ)[٣] بِمَعنَى: (الفَضلِ)، و(اللَّائِمَةُ) بِمعنى (اللَّومِ)، و(الكَاذِبةُ) بِمَعنى (الكَذِبِ)، و(العَافِيَةُ) بِمَعنى (المُعَافَاةِ)، قَالَ:

٢٩٥ - كَفَـى بِالـنَّـأيِ مِـن أَسمَـاءَ كَـافِ ....[٤]

---

(١) في ط: (تحملته).

(٢) في الأصل وط: (المصدر)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) في ط: (الفاضل).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

.... وليس لحبها إن طال شافي

وهو لأبي حية النميري في المحكم ٦/ ٥٧٣، واللسان (صعد)، (قفي)، وليس في ديوانه، وهو لبشر=

[ظ ١١٥] أي: كِفَايةً، وقَولُهم: (قُمتُ قَائِمًا)، أي: قِيَامًا، قَالَ الفَرَزدَقُ:

٢٩٦ - .... ولا خَـارِجًـا مِـن فِـيَّ زُورُ كَـلامِ[1]

وثَانِيها: مَا وَرَدَ عَلَى بِنَاءِ المَفعُولِ، وقَد أَنكَرَه سِيبَوَيه، وقَالَ: إِنَّ المَصدَرَ لا يَرِدُ عَلَى وَزنِه، وإِنَّما هو صِفةٌ. وأَثبتَه غَيرُه مِن النُّحاةِ[2]، وهذا كَقَولِنا: (المَعقُولُ) أي: العَقلُ، ومِنه[3] قَولُهم: (مَا لَه مَعقُولٌ)، أَي: عَقلٌ، و(المَجلُودُ) بِمَعنى الجَلدِ، و(المَرفُوعُ) بِمَعنى الرَّفعِ، و(المَوضُوعُ) بِمَعنى الوَضعِ، قالَ اللَّه تَعالى: ﴿بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، أَي: الفِتنةُ، وهكذا قَولُهم[4]: (المَكرُوهَـةُ) بِمَعنى: الكَرَاهَـةُ، و(المَصدُوقَـةُ) بِمَعنى: الصِّدقِ.

وثَالِثُها: مَا وَرَدَ عَلَى وَزنِ اسمِ المَفعُولِ مِن الثُّلاثِـيِّ المَزِيـدِ، كقَولِكَ: (المُخرَجُ)، و(المُدخَلُ)، و(المُعطَى) بِمَعنى: الإِعطَاءِ، و(المُجَرَّبُ)، و(المُقَاتَلُ)، وهذا

=ابن أبي خازم في ديوانه ١٤٢، وانظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٨، ٢٨٢، وابن يعيش ٦/ ٥١. وهو بلا نسبة في الكامل ٣/ ١٧، والمقتضب ٤/ ٢٢، والحجة للفارسي ٢/ ٤٤٠، ٥/ ٥٦، والبغداديات ٥٤٦، وإيضاح الشعر ١٢٧، ٢٦٣، والشيرازيات ٢/ ٥١٦، والمنصف ٢/ ١١٥، والخصائص ٢/ ٢٦٨، والمفصل ٢٧٧، والمرتجل ١٦٤، وشرح الرضي ٢/ ٢٦٨، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٧٦، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ١٢٩٨.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٧٦٩ صاوي، وانظر: سيبويه ١/ ٣٤٦، والمقتضب ٣/ ٢٦٩، ٤/ ٣١٣، والبصريات ٧٧١، ٩١٥، وابن السيرافي ١/ ١١٨، والمحتسب ١/ ٥٧، والنكت ١/ ٣٨٤، وتحصيل عين الذهب ٢١٨، وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٣/ ٦٢، ومغني اللبيب ٥٢٩.

(٢) قال السيرافي في شرحه ٤/ ٤٧١: « قال أبو سعيد: اعلم أن المفعول عند بعض النحويين يجوز أن يكون مصدرًا، وجعلوا هذه المفعولات التي ذكرها سيبويه مصادره، فالميسر عندهم بمنزلة اليسر، والمعسور كالعسر، والمرفوع والموضوع والمعقول كالرفع والوضع والعقل. وقالوا في قوله ﷻ: ﴿بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾، أي بأيكم الفتنة. وكلام سيبويه يدل على أنها غير مصادر وأنها مفعولات، فجعل الميسور والمعسور زمانًا يعسر فيه ويوسر فيه ».

(٣) الكلام من: (قمت قيامًا) ساقط من ط.

(٤) في ط: (مثل).

وَارِدٌ عَلَى جِهَةِ الاطِّرَادِ، لا يَقَعُ فِيه خِلافٌ بَينَ النُّحَاةِ، وأَنشَدُوا(١):

٢٩٧ - .... وعِلمُ بَيَانِ المَرءِ عِنـدَ المُجَـرَّبِ(٢)

أَي: عِندَ التَّجرِبَـةِ، وقَالَ آخَرُ:

٢٩٨ - الحَمـدُ للَّـه مُمسَانَـا ومُصبَحَـنَـا بِـالـخَيـرِ صَبَّحَـنـا رَبِّـي ومَسَّانَـا(٣)

أَي: صَبَاحَنا ومَسَاءَنا.

ورَابِعُها: (التَّفعـالُ)، كـ(التَّهـذَارِ)، و(التَّلعـابِ)، و(التَّقتَـالِ)، و(التَّسيَـارِ) بِمَعنى: الهَذَرِ، واللَّعِبِ، والقَتلِ، والسَّيرِ، ولكنَّه وَرَدَ عَلَى هذا القِيَاسِ مِن أَجلِ المُبَالغَةِ؛ [ولِهذا فإنَّه لا يُستَعمَلُ إلَّا عِندَ المُبَالغَةِ](٤).

وخَامِسُها: (الفِعِّيلى)، كـ(الحِجِّيزَى)، و(الحِثِّيثَى)، و(الدِّلِّيلى) بِمَعنى: الحَجزِ، والحَثِّ، والدّلالَةِ، يُقَالُ لِمَن هو عَالِمٌ هذه الأُمورَ، عَظِيمُ الرُّسُوخِ والدِّرَايَـةِ بِها.

* * *

المَطلَبُ الثَّانِي: في إِعمالِ المَصَادِرِ

قَالَ الشَّيخُ: « **ويَعمَلُ عَمَلَ فِعلِه مَاضِيًا، وغَيرَه** ».

---

(١) في ط: (وأنشدناه).

(٢) عجز بيت من الطويل، صدره:

وَقَـدْ ذُقْـتُمُـونَـا مَـرَّةً بَـعْـدَ مَـرَّةٍ ....

وقائله مجهول، وهو من شواهد المفصل ٣٧٨، وابن يعيش ٦/ ٥٠، والأشموني ٢/ ٢٣٨. وهو من أبيات الحماسة، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٩٢، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٢٨٨.

(٣) البيت من البسيط، وهو لأمية بن الصلت في ديوانه ١٣٤، وانظر: سيبويه ٤/ ٩٥، وابن السيرافي ٢/ ٣٣٨، والمخصص ٤/ ٣٢٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزّجاج ٢/ ٤٥٥، الصحاح (مسا)، والمفصَّل ٢٧٧، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨١٣، والأشموني ٢/ ٢٤١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ط وساقط من الأصل.

واعلَم أَنَّ المَصدَرَ لا يُشتَرطُ فِيه زَمَانٌ مَخصُوصٌ، كَمَا وَجَبَ ذلِكَ في حَقِّ اسمِ[١] الفَاعِلِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المَصدَرَ لَم يَعمَل بِطَرِيقِ المُشَابَهَةِ، فيُعتَبرُ فِيه زَمانٌ مَخصُوصٌ، كاسمِ الفَاعِلِ، فإنَّ عَمَلَه إنَّما كَانَ مِن أَجلِ مُشَابهَتِه للفِعلِ [و١١٦] المُضَارِعِ، بِخِلافِ المَصدَرِ، فإنَّه هو الأَصلُ للفِعلِ؛ فلِهذا عَملَ مِن غَيرِ اعتِبَارِ زَمانٍ عَلَى الخُصُوصِ.

ثُمَّ إِنَّ المَصَادِرَ قَد تكُونُ غَيرَ عَامِلَةٍ بِأَن لا يكُونَ لَهَا أَفعَالٌ مُستَعمَلةٌ، كَقَولِنا: (وَيلٌ)، و(وَيحٌ)، و(وَيسٌ)، فإنَّ هذه وإِن كَانَت مَصَادِرَ فإِنَّها لا تَعمَلُ، لَمَّا لَم يكُن لَها أَفعالٌ مَنطُوقٌ بِها مُستَعمَلةٌ[٢].

لا يُقَالُ: فإذا قُلتُم: إنَّ العَمَلَ للمَصدَرِ بِطَرِيقِ الأَصَالَةِ، فكَيفَ لا يَعمَلُ، وإِن لَم يكُن لَه فِعلٌ، فلا حَاجَةَ إِلى اعتِبَارِ الأَفعالِ في عَمَلِها؟ لأَنَّا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ، فإنَّه وإِن كَانَ لَهَا العَمَلُ بِالأَصَالَةِ، كَمَا قَرَّرناه مِن قَبلُ، لكن لا يَمتَنِعُ أَن يُشتَرطَ النُّطقُ بِأَفعالِها في كَونِها عَامِلةً، وإِنَّما اشتُرِطَ ذلِكَ مِن أَجلِ أَنَّ العَمَلَ أَصلُ قَاعِدَتِه التَّصرُّفُ، والعَمَلُ نَوعٌ مِن التَّصرُّفِ، فمِن أَجلِه اشتُرِطَ ذِكرُ الفِعلِ، لَمّا كَانَ التَّصَرُّفُ لَه بالأَصَالَةِ؛ فلِهذا اشتُرِطُ وُجُودُ الفِعلِ في حُصُولِ العَمَلِ، فبَطَلَ ما تَوَهَّمَه.

ومِنها مَا يكُونُ عَامِلًا: فإمَّا أَن يُذكَرَ مَعه فِعلُه، أَو لا يُذكَرَ:

- فإن ذُكِرَ مَعَه فِعلُه، كَقَولِكَ: (زَيدٌ يَضرِبُ ضَربًا عَمرًا) فَهَل يكُونُ العَملُ للمَصدَرِ، أَو يكُونُ للفِعلِ؟ فِيه كَلامٌ، سَيأتِي تَقرِيرُه، وهذا هو مُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه: « **يَعمَلُ عَمَلَ فِعلِه إذا لَم يكُن مَفعُولًا مُطلَقًا** » يَعنِي: إذا لَم يُذكَر مَعَه فِعلُه، فإن ذُكِرَ فَسَنَتكَلَّمُ عَلَيه.

- وإِن لَم يُذكَر مَعَه الفِعلُ فهو الَّذي أَرَادَه النُّحَاةُ بِقَولِهم: « والمَصدَرُ يَعمَلُ إِذا كَانَ مُقَدَّرًا بِأَن والفِعلِ » يُشِيرُونَ بِه: إذا تَجَرَّدَ عَن الفِعلِ، ولَم يُذكَر مَعه.

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (الاسم).

(٢) في ط: (مشيهة).

وحُرُوفُ المَصدَرِ: (مَا)، و(أَنَّ) الثَّقِيلَةُ، و(أن) الخَفِيفَةُ، كَمَا سَيأتي تَقرِيرُه في الحُرُوفِ، فإن أُرِيدَ بِالمَصدَرِ الحَالُ قُدِّرَ بِـ(مَا)، وإِن أُرِيدَ بِه الحَالُ والاستِقبَالُ جَمِيعًا قُدِّرَ بِمَا عَدَاها؛ مِن جِهَةِ أَنَّ مَا عَدَا (مَا) مِن حُرُوفِ المَصدَرِ قَد يُستَعمَلُ في الحَالِ مُطلقًا وفي الاستِقبَالِ، كـ(أَنَّ) الثَّقِيلَةِ، وقَد تُستَعمَلُ في الاستِقبَالِ عَلَى الخُصُوصِ، كـ(أن) الخَفِيفَةِ[١].

فإذا كَانَ عَامِلًا بهذا الاعتِبَارِ الَّذي أَشَرنا إِلَيه فلا يَخلُو حَالُه: إِمَّا أَن يَكُونَ مُنوَّنًا، أَو مُضَافًا، أو مُعرَّفًا باللَّامِ، فهذه وُجُوهٌ ثَلاثةٌ، لا يَنفَكُّ في العَمَلِ عَنها، نُفَصِّلُها[٢] بِمَعُونَةِ اللَّه:

الوَجه الأَوَّلُ: أَن يَكُونَ مُنوَّنًا: وهذا هو [ظ١١٦] الأَكثرُ المُطَّرِدُ في إِعمَالِه، وإِنَّما قَوِيَ عَمَلُه مَع تَنوِينِه؛ لأنّه إذا نُوِّنَ فهو نكِرَةٌ، فأَشبَهَ الفِعلَ في قُوَّةِ عَمَلِه بِالتَّنكِيرِ، بِخِلافِ حَالِه إذا كَانَ مُضَافًا أو مُعرَّفًا بِاللَّامِ، وهذا كَقَولِه تَعَالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾ [البلد: ١٤-١٥] عَلَى أَنَّ ﴿يَتِيمًا﴾ مَفعُولٌ لِـ(إِطعَامٍ)، وعَلَى قِرَاءَةِ الحَسَنِ أَيضًا: « أَو إِطعَامٌ في يَومٍ ذَا مَسغَبَةٍ »[٣]، يَنتَصِبُ (ذَا) بِـ(إِطعَامٍ)، و﴿ يَتِيمًا﴾ بَدَلٌ أَو عَطفُ بَيَانٍ مِنه. وأَنشَدَ النُّحَاةُ في إِعمالِ المَصدَرِ المُنوَّنِ:

٢٩٩ - بِضَربٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَومٍ أَزَلنا هَامَهنَّ عَلَى المَقِيلِ[٤]

وتَقُولُ: (أَعجَبَنِي ضَربٌ زَيدًا)، والمَقِيلُ: إِمَّا نَومُ القَائِلَةِ، وهو نِصفُ النَّهارِ،

---

(١) في ط: (المخففة).

(٢) الكلام من قوله: (أو مضافًا أو معرفا) ساقط من ط.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه ١٧٤.

(٤) البيت من الوافر، وهو للمرار بن منقذ التميمي في المقاصد النحوية ٣/ ١٣٩٦، وبلا نسبة في سيبويه ١/ ١١٦، ١٩٠، واللمع ١٩٦، والمحتسب ١/ ٢١٩، ٢/ ٣٨٠، والمرتجل ٢٩٦، وابن يعيش ٦/ ٦١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥، والتذييل ١١/ ٧١، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١٦.

[وإمَّا شُربُ نِصفِ النَّهارِ][(١)]، فكلُّه يُحتَمَلُ لِمَا ذَكَرناه في البيتِ.

الوَجه الثَّانِـي: أَن يكُونَ مُضَافًا: إمَّا إلى الفَاعِلِ، وإمَّا إلى المَفعُولِ؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ منهما لَه تَعَلُّقٌ بالمَصدَرِ، فإضَافتُه إلى الفَاعِلِ كقَولِه تعالى: ﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ﴾ [مريم: ٢]، وإضَافتُه إلى المَفعُولِ كقَولِه تَعَالى: ﴿لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، ويَجُوزُ اجتِمَاعُهما، أعني الفَاعِلَ والمَفعُولَ، كَقَولِكَ: (أَعجَبَنِي دَقُّ القَصَّارِ الثَّوبَ)، و(دَقُّ الثَّوبِ القَصَّارُ)، فأيَّهما مَا أَضَفتَ المَصدَرَ إليه جَررتَه بالإضَافَةِ، وأَعربتَ الثَّانِيَ عَلَى مَا تستَحِقُّه مِن الإعرَابِ، إمَّا فَاعِلًا، وإمَّا[(٢)] مَفعُولًا، كَمَا مَثَّلناه.

قَالَ الشَّيخُ عَبدُ القَاهِرِ: والجَمعُ بينَ الفَاعِلِ والمَفعُولِ قَلِيلٌ، بل الكَثِيرُ إذا أَضَفتَه إلى أَحَدِهما حَذَفتَ الآخَرَ، وقَلَّ مَا يَجتَمِعانِ إلَّا في أَمثِلَةِ النُّحَاةِ، وقَد اجتَمَعا في قَولِه تَعَالى: ﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ﴾.

وإنَّما جَازَت إضَافتُه مِن جِهَةِ التَّغَايُـرِ الحَاصِلِ بينَهما، لأَنَّ الضَّربَ لِمَدلُولٍ غيرِ الفَاعِلِ والمَفعُولِ، فكَانَت نِسبَةُ الضَّربِ إلى فَاعِلِه أَو مَفعُولِه كَنِسبَـةِ اليَدِ، فكَما جَازَ أَن يُقَالَ: (يَدُ زَيـدٍ) جَازَ أَن يُقَالَ: (ضَربُ زَيـدٍ).

وإنَّما كَانَت إضَافتُه إلى فَاعِلِه أَكثَـرَ لأنَّه أَخَصُّ بِه، والمَفعُولُ فَضلَـةٌ، فلَمَّا كَانَ أَخصَّ بِه لا جَرَمَ كَانَت إضَافتُه إليه أَكثَـرَ في الاستِعمَالِ، وكَمَا يَجُوزُ إضَافتُه إلى الفَاعِلِ لِمَا سُمِّيَ فَاعِلُه جَازَت إضَافتُه إلى الفَاعِلِ [و١١٧] فِيما لَم يُسَمَّ فَاعِلُه؛ مِن جِهَةِ اشتِرَاكِهما في كَونِهما فَاعِلَينِ لَه؛ فلِهذا تَقُولُ: (أَعجَبَنِي ضَربُ زَيدٍ) أَي: أَن ضُرِبَ زَيدٌ، قَالَ اللَّه تَعَالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾ [الروم: ٣]، أَي: مِن بَعدِ أَن غُلِبُوا.

الوَجه الثَّالِثُ: أَن يَكُونَ مُعرَّفًا باللَّامِ في مِثلِ قَولِكَ: (يُعجِبُنِي الضَّربُ زَيدًا)، وإعمَالُه باللَّامِ قَلِيلٌ، وإنَّما كَانَ كَذلِك لأمرَينِ:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (وإلا).

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ إِعمَالَه إِنّما يَكُونُ إِذا كَانَ مُقَدَّرًا بِـ(أَن) والفِعلِ، والفِعلُ مَانِعَةٌ[١] مِنه اللَّامُ؛ فلِهذا قلَّ إِعمَالُه مَعَها؛ لِبُعدِه[٢] بِهَا عَن الفِعلِ.

وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّهم أَعمَلُوه عَلى وَجهٍ يُمكِنُ ذِكرُ الفَاعِلِ مَعَه عَلَى جِهَةِ الإِضَافَةِ، واللَّامُ إِذا دَخلَت مَنعَت مِن ذِكرِ الفَاعِلِ مُضَافًا إِلَيه المَصدَرُ.

لا يُقَالُ: فهلَّا جَازَ ذِكرُ الفَاعِلِ غَيرِ مُضَافٍ إِلَيه المَصدَرُ مَرفُوعًا مَع اللَّامِ، كَمَا جَازَ ذِكرُه مُضَافًا إِلى فَاعِلِه مَجرُورًا؛ لأَنَّا نَقُولُ: إِنَّه لا يَلزَمُ ذِكرُ الفَاعِلِ مَع كُلِّ مَصدَرٍ[٣]، أَلا تَرَى أَنَّا لَو ذَكَرنا فَاعَلَه غَيرَ مُضَافٍ إِلَيه المَصدَرُ لأَدَّى إِلى تَعَذُّرِ ذِكرِ الفَاعِلِ المُضمَرِ، فإِنَّه حِينَئِذٍ لا يَستَقِيمُ ذِكرُه غَيرَ مُضَافٍ؛ لِمَا سَنَذكُرُه مِن أَنَّ المَصدَرَ لا يُضمَرُ فِيه؛ فمِن أَجلِ ذلِك قلَّ إِعمَالُه بِاللَّامِ.

قَولُه: « **ولا يُضمَرُ فِيه** »، وإِنَّما لَم يُضمَر فِيه لأُمُورٍ ثَلاثَـةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ الإِضمَارَ مِن خَصَائِصِ الأَفعالِ، والمَصدَرُ اسمٌ جَامِدٌ، فلا وَجهَ للإِضمَارِ فِيه.

وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّ الَّذي يُحوِجُ إِلى الإِضمَارِ مُلازَمَةُ الفَاعِلِ، والفَاعِلُ في المَصدَرِ لَيسَ وَاجِبًا ذِكرُه، كَما سَنُقَرِّرُه.

وأَمَّا ثَالِثًا فلأَنَّ الإِضمَارَ فِيه يُؤَدِّي إِلى مَا لا يَستَقِيمُ، وبَيَانُه أَنَّه لَو أُضمِرَ فِيه لأُضمِرَ المُثنَّى والمَجمُوعُ؛ لأَنَّهما الفَاعِلانِ، ولَو أُضمِرَا جَمِيعًا لَكَانَ لا يَخلُو حَالُ المَصدَرِ؛ إِمَّا أَن يُثنَّى ويُجمَعَ[٤]، أَو لا، فإِن ثُـنِّيَ وجُمِعَ أَدَّى ذلِكَ إِلى جَمعَينِ ومُثنَّـيَينِ في اسمٍ وَاحِدٍ، وهو مُتعَذِّرٌ؛ لأَنَّ مِثلَ هذا غَيرُ مَوجُودٍ في كَلامِ العَرَبِ، وإِن لَم يُثَنَّ المَصدَرُ

---

(١) في ط: (مانع).

(٢) في ط: (لتعذره).

(٣) العبارة في ط: (لا يمكن ذكره مع كل فاعل).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (أو يجمع).

فهو بَاطِلٌ أَيضًا؛ لأَنَّ هذا يُـؤَدِّي إِلى بُطلانِ تَثنِيَـةِ الاسمِ وجَمعِه لأَمرٍ عَرَضَ لَه مِن فَاعِلِه [ظ١١٧]، ومِثلُ هذا غَيرُ مَانِعٍ، مَع أَنَّه مِمَّا تَصِحُّ تَثنِيَـتُـه وجَمعُه.

ولا يَلزَمُ عَلَى ذلِكَ اسمَا الفَاعِلِ والمَفعُولِ، فيُـقَـالُ: إِنَّه يَلزَمُ تَثنِيَتُهما وجَمعُهما، كَمَا يُثنَّى فَاعِلُهما ويُجمَعُ؛ لأَنَّه لَيسَ لَهَا مَدلُولٌ يُغَايِرُ مَدلُولَ فَاعِلَيهما، فلا جَرَمَ اكتُفِيَ بِتَثنِيَـةِ فَاعِلِهما وجَمعِه عَن تَثنِيَتِهما وجَمعِهما، بِخِلافِ المَصدَرِ فإِنَّ مَدلُولَه مُغَايِرٌ لِمَدلُولِ فَاعِلِه؛ فلِهذا وَجَبَ تَثنِيَتُه وجَمعُه كَمَا يَلزَمُ تَـثنِيَـةُ فَاعِلِه وجَمعِه، فكَانَ يُـؤَدِّي إِلى المَحذُورِ الَّذي ذَكَـرَه جَمعِ التَّثنِيَتَينِ والجَمعَينِ في اسمٍ وَاحِدٍ.

قَولُه: « **ولا يَلزَمُ ذِكرُ الفَاعِلِ** »، وإِنَّما لَم[1] يَلزَم ذِكرُ الفَاعِلِ لأُمُورٍ ثَلاثَـةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ الفَاعِلَ إِنَّما يَجِبُ التِـزَامُه في الفِعلِ لِكَونِه مِن خَصَائِصِه، والمُقَدَّرُ اسمٌ، فلا وَجهَ لِلزُومِه فِيه.

وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّه يُـؤَدِّي إِلى الإِضمَارِ فِيه إِذا كَانَ لِغَائِبٍ مُـتَـقَـدِّمٍ ذِكرُه، أَو مُتكلِّمٍ، أَو مُخَاطَبٍ، وقَد قرَّرنا بُطلانَ الإِضمَارِ فِيه.

وأَمَّا ثَالِثًا فلأَنَّ الفَاعِلَ فِيه لَيسَ أَحَدَ جُزأَيِ الجُملَةِ، بِخِلافِه في الفِعلِ، فلا يَلزَمُ مِن وُجُوبِ ذِكرِه في مَوضِعٍ يَختلُّ الكَلامُ بِتَركِه، ويُبطِلُ فَائِدَتَه لزُومُ ذِكرِه في مَوضِعٍ لا يَختلُّ الكَلامُ بِتَركِه، فافترَقا.

ولَم يَجِئ في كِتَابِ اللَّه إِعمَالُ المَصدَرِ بِاللَّامِ إِلَّا في الجَارِّ والمَجرُورِ، كَقَولِه تَعَالى: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [النساء: ١٤٨]، ومَا ذَاكَ إِلَّا لِقِلَّتِه ونُدُورِه، وقَد جَاءَ في الشِّعرِ، كَقَولِ المَرَّارِ الأَسَدِيِّ:

٢٠٠ - لَقَد عَلِمَت أُولِـي المُغِيـرَةِ أَنَّـنـي كَرَرتُ فَلَم أَنكُل عَن الضَّربِ مِسمَعا[2]

---

(١) قوله: (لم) ليس في ط.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمرار الأسدي في سيبويه ١/ ١٩٣، وابن يعيش ٦/ ٦٤، والتخمير ٣/ ٩٣، والتذييل ١١/ ٨٣، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، وهو لمالك ابن زغبة الباهلي في =

وقَالَ آخَرُ:

٢٠١ - ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعدَاءَه يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَل[1]

* * *

المَطلَبُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ كَيفِيَّةِ إعمالِها

قَالَ الشَّيخُ: « **فإن كَانَ مُطلَقًا فالعَمَلُ للفِعلِ، وإن كَانَ بَدَلًا مِنه فَوَجهانِ** ».

اعلَم أَنَّ المَصدَرَ لَه في العَمَلِ مَجرَيانِ:

المَجرَى الأَوّلُ مِنهما: أَن يَكُونَ [و١١٨] مُقَدَّرًا بِالحَرفِ المَصدَرِيِّ مَع الفِعلِ، ومُرَادُ النُّحَاةِ بِقَولِهم: « إِنَّ المَصدَرَ لا يكُونُ عَامِلًا إِلَّا إذا كَانَ مُقَدَّرًا بِالفِعلِ وحَرفِ المَصدَرِ » هو أَنَّه لا يكُونُ لازِمًا للنَّصبِ، بَل يكُونُ مُستَهدَفًا لِدُخُولِ العَوَامِلِ عَلَيه؛ فلِهذا تَقُولُ: (أَعجَبَنِي ضَربٌ زَيدًا)، و(ضَربُكَ عَمرًا)، و(كَرِهتُ ضَربًا زَيدًا)، و(ضَربَكَ بكرًا)، و(عَجِبتُ مِن ضَربٍ زَيدًا)[2]، و(مِن ضَربِكَ خَالِدًا).

والَّذي يُسَوِّغُ دُخُولَ العَوَامِلِ عَلَيه هو الحَرفُ المَصدَرِيُّ؛ لأَنَّه إِنَّما استُهدِفَ

=ابن السيرافي ١/ ٦٠، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٨١، وهو بلا نسبة في الإيضاح العضدي ١٨٧، والبغداديات ٣٦٧، والإغفال ٢/ ٦٩، والجمل ١٣٦، واللمع ١٩٦، والمفصل ٢٨١، واللباب ١/ ٤٥٠، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٥٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٨، وتوجيه اللمع ٥٢٠، والمحصول لابن إياز ٢/ ٧٤٧، وشرح الرضي ٣/ ٤١٠.

(١) البيت من المتقارب، مجهولٌ قائله، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٩٢، والإيضاح العضدي ١٨٧، والمنصف ٣/ ٧١، وشرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ١٣٥، والمفصل ٢٨١، وشرح جمل الزَّجَّاجي لابن عصفور ١/ ٢٣٧، وابن يعيش ٦/ ٥٩، ٦٤، والتَّخمير ٣/ ٩١، واللباب ١/ ٤٥٠، وشرح الكافية الشَّافية ٢/ ١٠١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١١٦، وشرح الرَّضيّ ٣/ ٤١٠، والتذييل ١١/ ٨٤، والمساعد ٢/ ٢٣٥، وتعليق الفرائد ٨/ ٦٣.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (ضرب زيد).

لِدُخُولِ العَوَامِلِ عَلَيه مِن جِهَةِ دُخُولِـه عَلَى الفِعلِ، فهذا هو مُـرَادُ النُّحَاةِ بِقَولِهِم: « إِنَّما يَعمَلُ مِن المَصَادِرِ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الفِعلِ مِنها »، وبِقَولِهِم: « إِنَّما يَعمَلُ مِن المَصَادِرِ مَا كَانَ مُقَدَّرًا بِـ(أَن) والفِعلِ »، يُشِيرُونَ بِه إِلى مَا ذَكَرناه مِن كَونِه غَيرَ لازِمٍ للنَّصبِ، دَاخِلةً عَلَيه العَوَامِلُ.

فَمَتى كَانَ بِهذه الصِّفَةِ كَانَ عَامِلًا بِنَفسِه، مِن غَيرِ اعتِبَارِ الفِعلِ، فهذا هو الَّذي يَعمَلُ بِانفِرَادِه، ولا خِلافَ بَينَ النُّحَاةِ في أَنَّه إِذا كَانَ عَلَى هذه الصِّفَةِ فالعَمَلُ لَه بِكُلِّ حَالٍ، وهو إِذا كَانَ عَامِلًا عَلَى هذه الحَالَةِ فلا يَجُوزُ تَقدِيمُ مَعمُوله عَلَيه، ولا يَجُوزُ الفَصلُ بَينَه وبَينَ مَعمُولِه بِأَجنَبِيٍّ، فيَجِبُ تَأخِيرُ مَعمُولِه عَنه؛ لأَنَّه مِن صِلَتِه، والصِّلَةُ لا يَجُوزُ تَقدِيمُها عَلَى مَوصُولِها، ولا يَجُوزُ الفَصلُ بَينَه وبَينَ مَعمُولِه بِأَجنَبِيٍّ، مِن جِهَةِ أَنَّ مَعمُولَه بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِنه.

المَجرَى الثَّاني: أَن يَكُونَ مُطلَقًا، ونَعنِي بِكَونِـه مُطلَقًا هـو أَنَّـه يكُونُ مَنصُوبًا بالفِعلِ؛ مِن جِهَةِ كَونِه عَامِلًا فِيه، وسُمِّيَ مُطلقًا مِن حَيثُ إِنَّ الفِعلَ انطَلَقَ عَلَيه في[1] العَمَلِ مِن غَيرِ وَاسِطَةِ حَرفٍ، بِخِلافِ سَائِرِ المَفَاعِيلِ، فإِنَّها مُقَدَّرَةٌ بِالحُرُوفِ؛ مِن جِهَةِ مَعنَاها؛ ولِهذا فإِنَّكَ تَقُولُ: بِمَن وَقَعَ الضَّربُ؟ فيُقَـالُ: بِزَيـدٍ. ولأَيِّ شَيءٍ فُعِلَ الفِعلُ؟ فتَقُولُ: لِكَذا. وفي أَيِّ زَمَانٍ ومَكَانٍ فُعِلَ الفِعلُ؟[2] فَتَقُولُ: في زَمَنِ كَذا وفي مَكَانِ كَذا. ومَع أَيِّ شَيءٍ فُعِلَ هذا الفِعلُ؟ [ظ١١٨] فتَقُولُ: مَع كَذا. فنَجِدُه في المَفاعِيلِ كُلِّها مُقيَّدًا، بِخِلافِ المَصدَرِ فلا قَيدَ فِيه.

فَمَتى كَانَ مُطلقًا بِهذا الاعتِبَارِ الَّذي ذَكَرناه فهو عَلَى وَجهَينِ:

الوَجه الأَوَّلُ مِنهما: أَن يكُونَ الفِعلُ مَذكُورًا مَعَه، كَقَولِكَ: (ضَربتَ ضَربًا زَيدًا)، و(قَتلتَ قَتلًا زَيدًا)، فالعَمَلُ عَلَى هذه الصِّفَةِ للفِعلِ باتِّفَاقِ النُّحَاةِ، وإِنَّما وَجَبَ

---

(١) قوله: (في) ليس في ط.

(٢) الكلام من قوله: (فيقال بزيد) ساقط من ط.

ذلِكَ مِن جِهَةِ أَنَّ العَمَلَ للفِعلِ بِالأَصالَةِ، فإذا كَانَ الفِعلُ مَذكُورًا مَع المَصدَرِ فلا وَجهَ لِتَعلِيقِ(١) [العَمَلِ](٢) بِالمَصدَرِ(٣) معه، مِن جِهَةِ أَنَّ الفَرعَ يَسقُطُ حُكمُه مَع الأصلِ؛ فلِهذا وَجَبَ تَعلِيقُه بِه(٤) أَصلًا.

الوَجه الثَّاني: أَن يكُونَ الفِعلُ مَحذُوفًا عَنه، ثُمَّ حَذفُه: إِمَّا أَن يُحذَفَ لَفظًا ويُـرَادَ مَعنًى وتَقدِيرًا. وإمّا أَن يُجعَلَ المَصدَرُ عِوَضًا عَنه:

- فإن كَانَ حَذفُه مِن جِهَةِ اللَّفظِ، وهو مُرَادٌ مِن جِهَةِ التَّقدِيرِ، كَقَولِكَ: (ضَربًا زَيدًا)، و(قَتلًا خالِدًا)، فالعَمَلُ للفِعلِ لا مَحالَةَ؛ لأَنَّه في حُكمِ المَوجُودِ، فكَما كَانَ العَمَلُ في الوَجه الأَوَّلِ للفِعلِ لَمَّا كَانَ مَوجُودًا مَلفُوظًا بِه، فهكذا هاهنا لَمَّا كَانَ في حُكمِ المَوجُودِ مُقَدَّرًا.

- وإن كَانَ المَصدَرُ عِوَضًا عَن الفِعلِ بِحَيثُ لا يُـذكَـرُ الفِعلُ مَعَه، كَقَولِنا: (سَقيًا زَيدًا)، و(رَعيًا عمرًا)، فقَد قَالَ الشَّيخُ: « **فِيه وَجهانِ** »، يُرِيدُ: إِنَّه يَحتَمِلُ أَن يُقَالَ: إِنَّ الفِعلَ هو العَامِلُ، وجَائِزٌ أَن يَقَالَ: إِنَّ المَصدَرَ هو العَامِلُ؛ مِن جِهَةِ كَونِه نَائِبًا عَن الفِعلِ، فإذا قُلتَ: (سَقيًا زَيدًا) فـ(زَيدٌ) مَنصُوبٌ بِـ(سَقيًا)؛ مِن حَيثُ قَامَ مَقَامَ (سَقَى)، لا مِن حَيثُ كَونِه مَصدَرًا، فالوَجه الَّذي عَمِلَ بِه المَصدَرُ في قَولِكَ: (أَعجَبَنِي ضَربٌ زَيدًا) غَيرُ الوَجه الَّذي عَمِلَ بِه قَولُكِ: (سَقيًا زَيدًا). هذا مُلَخَّصُ كَلامِ الشَّيخِ(٥).

وأَرَادَ: إِنَّ عَمَلَ المَصدَرِ إذا لَم يكُن بَدَلًا عَن الفِعلِ إِنَّما كَانَ بِنَفسِه مِن غَيرِ تَقدِيرِ وَاسِطَةِ الفِعلِ، بِخِلافِ حَالِه إذا كَانَ بَـدَلًا عَنه، فإِنَّما عَمِلَ لِنِـيَـابَـتِـه عَن الفِعلِ،

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (لتعلق).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (المصدر).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (بهذا).

(٥) شرح المقدمة الكافية ٨٢٩.

لا بِنَفسِه. ويَحتَمِلُ أَن يكُونَ المُرَادُ بالوَجهَينِ أن يُقَالَ: إنَّ مَعناه أَنَّه يَجُوزُ أَن يكُونَ العَمَلُ للمَصدَرِ؛ مِن جِهَةِ كَونِه مَصدَرًا، ويَجُوزُ أَن يكُونَ عَمَلُه؛ مِن جِهَةِ كَونِه بَدلًا عَن الفِعلِ.

وكلا الوَجهَينِ لا غُبارَ عَلَيه، والتَّفرِقةُ بَينَهما أَنَّ التَّرَدُّدَ [و١١٩] عَلَى الاحتِمَالِ الأَوَّلِ إِنَّما هو في أَنَّ العَمَلَ للفِعلِ أَو المَصدَرِ؛ لِكَونِه نَائِبًا عَن الفِعلِ. وعَلَى الاحتِمَالِ الثَّانِي: التَّرَدُّدُ إِنَّما كَانَ مِن جِهَةِ أَنَّه عَامِلٌ بِنَفسِه، أَو لأَنَّه نَائِبٌ عَن الفِعلِ، والأَمرُ فِيه قَرِيبٌ، كَما تَرَى.

* * *

تَنبِيهٌ مُشتَمِلٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأولى:

المَصدَرُ إِذا كَانَ مُقَدَّرًا بالفِعلِ مَع الحَرفِ المَصدَرِيِّ فلا يَجُوزُ أَن يَتقَدَّمَ عَلَيه مُتعَلِّقُه، ولا يُفصَلُ بَينَه وبَينَ مُتعَلِّقِه بِأَجنَبِيٍّ، فإِذا وَرَدَ شَيءٌ[1] مِن ذلِكَ وَجَبَ تَأوِيلُه عَلَى مُقتَضى القَوَاعِدِ الإِعرَابِيَّةِ، وهذا كَقَولِه تَعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [الطارق: ٨-٩]، فقَد ذَكَرَ الزَّمَخشَرِيُّ في تَفسِيرِه[2] أَنَّ (يومًا) مُتعَلِّقٌ بِـ(رَجعِه)، وهذا فِيه نَظَرٌ؛ فإِنَّا لَو عَلَّقناه بِه لكُنَّا قَد فَصَلنا بَينَه وبَينَ مُتعَلِّقِه بِأَجنَبِيٍّ، وهو قَولُنا: (لَقَادِرٌ)، والوَجه أَن يُقَالَ: إِنّه مُتعَلِّقٌ بِفِعلٍ مُقَدَّرٍ قَد دَلَّ عَلَيه (رَجعُه)، كأَنَّه قَالَ: يرجَعه يومَ تُبلَى السَّرائِرُ.

المَسأَلَةُ الثَّانِيَةُ:

قَولُ الشَّاعِرِ:

٢٠٢ - المَنُّ للذَّمِّ دَاعٍ بِالعَطَاءِ فَلا ... تَمنُن فتُلفى بِلا حَمدٍ ولا مَالِ[3]

---

(١) قوله: (شي) ليس في ط.

(٢) الكشاف ٤/ ٧٣٧.

(٣) البيت من البسيط، مجهول قائله، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٠، وشرح التسهيل=

فقولُنا: (بالعَطَاءِ) لا يَجُوزُ تَعليقُ البَاءِ بـ(المَنِّ)؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلى الفَصلِ بَينَ المَصدَرِ ومُتعَلِّقِه بِأَجنَبِيٍّ، وهو قَولُه: (دَاعٍ)، وإنَّما يَتعَلَّقُ بِفِعلٍ دَلَّ عَلَيه: (المَنُّ)، تَقدِيرُه: تَمُنُّ بالعَطَاءِ، أَو يكُونُ تَعَلُّقُها بِقَولِه: (فلا تَمنُن)، وفي كُلِّ وَاحِدٍ مِنهما خَلاصٌ عَن هذا المَحذُورِ.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُ الشَّاعِرِ أَيضًا:

٢٠٢ - وبَعضُ الحِلمِ عِندَ الجَهـ ـلِ للذِّلَّةِ إذعَانُ[1]

اللَّامُ في قَولِه: (للذِّلَّةِ) لا يَجُوزُ تَعلِيقُها بـ(إِذعَانُ)؛ لأنَّه يَلزَمُ مِنه تَقدِيمُ مُتعَلِّقِ المَصدَرِ عَلَيه، وإنَّما هي مُتعَلِّقَةٌ بِفِعلٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيه (إِذعَانُ)، كَأنَّه قَالَ: تُذعِنُ بِها للذِّلَّةِ إذعانُ.

المَسأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

المَصدَرُ الَّذي لَيسَ مُقَدَّرًا بـ(أَن) والفِعلِ يَجُوزُ تَقدِيمُ مَعمُولِه عَلَيه، والفَصلُ بَينَه وبَينَ مَعمُولِه بالأَجنَبِيِّ؛ لأنَّه بِمَنزِلَةِ الفِعلِ، سَوَاءً كَانَ بَدَلًا مِن الفِعلِ بِحَيثُ لا يُذكَرُ مَعَه، أَو يَجُوزُ مَعَه ذِكرُه، ومِثَالُه قَولُه تَعَالَى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ [ظ١١٩] رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ [يونس: ٢]، فـ(عَجَبًا) مَنصُوبٌ، خَبرًا لِـ(كَانَ)، وقَولُه: (أَن أَوحَينا) اسمُها، وقَولُه: (للنَّاسِ) مُتَعلِّقٌ بـ(عَجَبًا)، وجَازَ

= لابن مالك ٢/ ٢٥٦، والتذييل ٨/ ١٢٣، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٦٨، ٦/ ٢٨٣٩، والأشموني ٢/ ٢١٣.

(١) البيت من الهزج، وهو للفند الزماني في ديوانه ٢٥، وانظر: الأغاني ٢٤/ ٨٣، ومجمع الأمثال ٢/ ٩٧، وفصل المقال ١/ ٤٩٠، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١١٤، والتذييل ٣/ ١٣٨، ١٧٩، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٣٧، والأشموني ٢/ ٢١٢، والهمع ٣/ ٥٧.

تَقدِيمُه عَلَيه لِكَونِه بِمَنزِلَةِ الفِعلِ، وقَولُه: (أَن أَنـذِر النّاسَ) يَجُـوزُ نَصبُـه عَلَى نَـزعِ الجَارِّ، ويَجُوزُ أَن تكُونَ (أَن) فِيه مُفَسِّرَةً. ولَم يَذكُر الزَّمَخشَرِيُّ في تَفسِيرِه تَعلُّقَ اللّامِ؛ بِما يكُونُ مَع إِشكَالِه ودِقَّتِه، والوَجه فِيه مَا ذَكَرناه، واللَّه أَعلَمُ.

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

المَصدَرُ إذا كَانَ مُضَافًا إِلى فَاعِلِه أَو مَفعُولِه، واجتَمَعا، وإِن كَانَ قَلِيلًا كَمَا قَرَّرناه، فإِن أُضِيفَ إِلى مَفعُولِه رُفِعَ مَا بَعدَه بِحَقِّ الفَاعِلِيَّـةِ، وإِن أُضِيفَ إِلى فَاعِلِه نُصِبَ مَا بَعدَه بِحَقِّ المَفعُولِيَّـةِ، ولَكَ في تَابِعِ مَا جُـرَّ بِـإِضَافَـةِ المَصدَرِ الجَرُّ حَملًا عَلَى اللَّفظِ، والرَّفعُ والنَّصبُ حَملًا عَلَى المَعنى.

فمِن الحَملِ عَلَى المَعنى بالرَّفعِ[1] مَا أَنشَدَه النُّحَاةُ لِلَبِيدٍ:

٢٠٤ - حتى تَـهَجَّـرَ في الـرَّواحِ وهَاجَها طَـلَـبُ المُعَقِّبِ حَـقَّـه المَظْـلـومُ[2]

ومِمَّا حُمِلَ عَلَى نَصبِه مَا أَنشَدَه سِيبَوَيه:

٢٠٥ - قَـد كُـنـتُ دَايَـنـتُ بِـهـا حَـسَّـانـا

مَـخَـافَـةَ الإِفـلاسِ والـلَّـيَّـانَـا[3]

---

(١) في الأصل وط: (الرفع) وكذا يقتضي السياق.

(٢) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه ١٥٥، وانظر: معاني الفراء ٢/ ٦٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١٠٩، وإيضاح الشعر للفارسي ٢٩٩، والبصريات ٧٤٧، والمحتسب ٢/ ١٣، والمخصص ١/ ١٧٥، ٣٦٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٧، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٣، وابن يعيش ٦/ ٦٦، والإنصاف ٢٣٢، ٣٣١، وقواعد المطارحة ٣٠٤، والتذييل ١١/ ٩٤، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٥٧، وهو بلا نسبة في الإيضاح العضدي ١٨٦، وجمهرة اللغة ١/ ٣٦٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٨، وشرح الرضي ٣/ ٤١٢، والهمع ٣/ ٢٤٢.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨٧، وهو لرؤبة في سيبويه ١/ ١٩١، وهو لزياد العنبري في إيضاح شواهد الإيضاح ١٧٣، وقواعد المطارحة ٣٠٠، وبلا نسبة في الإيضاح العضدي ١٨٥، والمقتصد ١/ ٥٦١، والمفصل ٢٨٢، وابن يعيش ٦/ ٦٥، والمرتجل ٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٢، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٥٧، والهمع ٣/ ٢٤٢.

المَسأَلَةُ السَّادِسَةُ:

المَصدَرُ إِذا كَانَ مُطلقًا، ولَم يكُن مُقَدَّرًا بـ(أَن) والفِعلِ جَازَ أَن يَكُونَ فِيه ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ؛ لِكَونِه بِمَنزِلَةِ الفِعلِ، وتَقَعُ في الاستِفهَام، كقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٠٦ - أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعدَمَا أَفنَانُ رَأسِكَ كَالثَّغَامِ المُخلِسِ[١]

ويَقَعُ في الدُّعَاءِ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٠٧ - يَا قَابِلَ التَّوبِ غُفرَانًا مَآثِمَ قَد أَسلَفتُهَا أَنَا مِنها خَائِفٌ وَجِلُ[٢]

ويَقَعُ في الخَبَرِ، وهو مُطَّرِدٌ عِندَ الأَخفَشِ والفَرَّاءِ[٣]، قَالَ الأَخفَشُ[٤]: وتَقُولُ في: (ظَنُّك زَيدًا مُنطَلِقًا)[٥]، و(سَمعٌ بِأذنِي أَخَاكَ يَقُولُ ذاكَ)، و(بَصَرٌ بِعَينِي أَخَاكَ)، فهذه المَصَادِرُ كُلُّها مُضمرٌ فِيها فَاعِلُها، ولا يَجُوزُ إِضمَارُ فَاعِلِه فِيه إِذا كَانَ مُقَدَّرًا بالحَرفِ المَصدَرِيِّ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمرَّار الأسدي، وانظر: سيبويه ٢/ ١٣٩، وإصلاح المنطق ٤٥، والكامل ١/ ٢٦٩، والأصول ١/ ٢٣٤، والزاهر ٢/ ٢٥٩، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٣٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٥٤، وجمهرة اللغة ١/ ٥٩٨، ومنازل الحروف للرمَّاني ٣٨، وقواعد المطارحة ٩٤، وشرح الرضي ٤/ ٤٤١، ومغني اللبيب ٤٠٩. والأفنان: جمع فنن بفتحتين وهو الغصن، والثغام بفتح المثلثة والغين المعجمة مرعى تعلفه الخيل.

(٢) البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٥، والارتشاف ٢٢٥٣، والتذييل ١١/ ١٠٨، والمساعد ٢/ ٢٤٢، وتمهيد القواعد ٢٨٦٣، وشفاء العليل ٦٥٤، والأشموني ٢/ ٢٠٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٦، والتذييل ٦/ ٧٧.

(٤) انظر قوله في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٦، والتذييل ٦/ ٧٧، ١١/ ١٠٨، والارتشاف ٥/ ٢٢٥٣.

(٥) كذا في ط، وفي الأصل: (وتقول في: ظن زيدًا منطلق).

[اسمُ الفَاعِلِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه [و١٢٠] : « **اسمُ الفَاعِلِ: مَا اشتُـقَّ مِن فِعلٍ لِمَن قَامَ بِه عَلَى مَعنى الحُدُوثِ. وصِيغَتُه مِن الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ**[١] **عَلَى (فَاعِلٍ)، ومِن غَيرِه عَلَى صِيغَةِ المُضَارعِ بِمِيمٍ مَضمُومَةٍ، وكَسرِ مَا قَبلِ الآخِرِ، مِثلُ: (مُخرِجٍ)، و(مُستَخرِجٍ). ويَعمَلُ عَمَلَ فِعلِه بِشَرطِ مَعنى الحَالِ والاستِقبَالِ أَو الاعتِمَادِ عَلَى صَاحِبِه، أو الهَمزَةِ، أَو (مَا). فإِن كَانَ للمَاضِي وَجَبَت الإِضَافَةُ مَعنًى، خِلافًا للكِسَائِيِّ، وإِن كَانَ مَعمُولًا آخَرَ فبِفعلٍ مُقدَّرٍ، فإِن دَخَلَت اللَّامُ استوَى الجَمِيعُ، ومَا وُضِعَ مِنه للمُبَالَغَةِ كـ(ضَرَّابٍ)، و(ضَرُوبٍ)، و(مِضرابٍ)، و(عَلِيمٍ)، و(حَذِرٍ) مِثلُه، والمُثنَّى والمَجمُوعُ مِثلُه، ويَجُوزُ حَذفُ النُّونِ مَع العَمَلِ والتَّعرِيفِ تَخفِيفًا** ».

قَالَ الإِمَامُ عَلَيه أَفضَلُ الصَّلَواتِ والسَّلامُ[٢]: قَد حَدَّه الشَّيخُ بِمَا ذَكرَه في تَعرِيفِه، فَقَولُه: (**مَا اشتُـقَّ مِن فِعلٍ**) يُحتَرَزُ بِه عَمَّا لَيسَ مُشتقًّا مِن الأَسمَاءِ، كَـ(رَجُلٍ)، و(فَرَسٍ)، ويَندَرِجُ تَحتَه جَمِيعُ المُشتقَّاتِ كُلِّها، كَالمَفعُولِ، والصِّفَةِ المُشبهَّةِ، وغَيرِ ذلِكَ مِمَّا يكُونُ مُشتقًّا، كَأَسمَاءِ الزَّمانِ والمَكَانِ، واسمِ الآلَةِ. وقَولُه[٣]: (**لِمَن قَامَ بِه**) يَخرُجُ[٤] عَنه أَسمَاءُ الزَّمانِ والمَكَانِ، والآلَةِ، فإِنَّها مُشتقَّـةٌ مِن الفِعلِ، ولَيسَ الفِعلُ قَائِمًا بِها. وقَولُه: (**عَلَى مَعنى الحُدُوثِ**) يَخرُجُ عَنه الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ فإِنَّها وإِن كَانَت قَائِمَةً بِه، لكن لا عَلَى جِهَةِ الحُدُوثِ، وإِنَّما قِيَامُها بِمَوصُوفِها عَلَى جِهَةِ الثُّبُوتِ.

فهذا تَقرِيرُ كَلامِ الشَّيخِ في حَدِّه لاسمِ الفَاعِلِ، ومَا قَالَه الشَّيخُ في التَّعرِيفِ فهو خَطَأٌ مِن أَوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

---

(١) في ط: (مجرد الثلاثي).

(٢) في ط: (الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (قوله) بلا واو.

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (يحترز).

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ قولَه: (**لِمَن قَامَ بِه**) إِن أَرادَ[١] به الحُلُولَ فهو فَاسِدٌ؛ لأَنَّ اللَّهَ تَعالى خَالِقٌ ورازِقٌ، ولَيسَ حَالًا فِيه الخَلقُ والرِّزقُ، وإِن أَرَادَ به الحُدُوثَ فلَيسَ مَذهَبًا لَه؛ لأَنَّ الحُدُوثَ عَلَى زَعمِه لا يَتعَلَّقُ بِقُدرَةِ العَبدِ، وإِنَّما هو مُتعَلِّقٌ بِقُدرَةِ اللَّه تَعالى، وأَيضًا فَقَولُه بَعدَ ذلِكَ: (**عَلَى جِهَةِ الحُدُوثِ**) يَكُونُ تِكرارًا، لا فَائِدَةَ فِيه، وإِن أَرَادَ بِه الكَسبَ فهو بَاطِلٌ أَيضًا، فإِنَّ [ظ ١٢٠] القَتلَ لَو قَامَ بِفَاعِلِه مِن جِهَةِ الكَسبِ لَوَجَبَ أَن يُقَالَ مُكتَسِبًا، ولا يُقَالُ لَه: (قَاتِلٌ)؛ لأَنَّه إِنَّما يُضَافُ إِلَيه ويُشتَقُّ لَه مِن الجِهَةِ الَّتي هي لَه. وإِن أَرَادَ بِالقِيَامِ مَعنًى آخَرَ فلا بُدَّ مِن بَيَانِه لِنَتكَلَّمَ عَلَيه.

وأَمَّا ثَانِيًا[٢] فلأَنَّ قولَه: (**عَلَى جِهَةِ الحُدُوثِ**) وإِن كَانَ حَقًّا لا مِريةَ فِيه، لكنَّه يُبطِلُ مَذهَبَه، فإِنَّ الحُدُوثَ عَلَى زَعمِهم لا يَصلُحُ تَعَلُّقُه بِقَادِرِيَّةِ العَبدِ بِحَالٍ، فقَولُه: (**عَلَى جِهَةِ الحُدُوثِ**) لا مَعنى لَه.

وأَمَّا ثَالِثًا[٣] فلأَنَّ قَولَه: (**لِمن قَامَ بِه**) عَلَى زَعمِه لَفظَةٌ مُشتَرَكَةٌ بينَ أَن يكُونَ المُرَادُ بها الحُلُولَ أو الاكتِسَابَ أَو الحُدُوثَ، وما هذا حَالُه مِن الأَلفَاظِ فإِنَّه لا يَنبَغِي إِيرادُها في التَّعرِيفَاتِ؛ لِمَا اشتَمَلَت عَلَيه مِن الإِبهامِ والتَّردُّدِ، وهو مُجَانِبٌ لِفَائِدَةِ الحُدُودِ ومَطلُوبِها.

نَعَم، إِنَّما قَصَدَ بِإِيرَادِ هذه اللَّفظَةِ رَمزًا إِلى مَذهَبِه مِن أَنَّ القُدرَةَ الحَاصِلةَ في العَبدِ لا تَصلُحُ للإِيجَادِ، ولا تكُونُ مُتعَلِّقةً بِه، فجَاءَ بِهذه اللَّفظَةِ لِيُقَرِّرَ مَا زَعَمَه مِن ذَاكَ. وهذا وإِن كَانَ فِيه مَا ذَكَرناه مِن المُغَالَطَةِ والتَّورِيَةِ عَن الإِقرَارِ بِالحُدُوثِ، لكنَّه قَد نَقَضَه بِقَولِه: (**عَلَى جِهَةِ الحُدُوثِ**)، فلا هو أَقرَّ بالإِحدَاثِ أَنَّه مُتعَلِّقٌ[٤] للقُدرَةِ،

---

(١) في ط: (المراد).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (ثالثا).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (رابعا).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (أنها متعلقة).

ولا هو أَصَرَّ عَلَى إنكَارِه، بَل نراه غيرَ ثَابتِ القَدَمِ في إقرَارِه وإنكَارِه، وهذا عَلَى جِهَةِ الإِشَارَةِ والتَّنبيه، ومَوضِعُه مَسألَةُ المَخلُوقِ.

والأَجوَدُ في تَعرِيفِ اسمِ الفَاعِلِ أَن يُقَالَ: هو الاسمُ الدَّالُّ عَلَى إِحدَاثِ الفِعلِ مِن جِهَةِ قَادرِه.

وفِيه سَلامَـةٌ عَن مَا أَورَدناه عَلَى الشَّيخِ مِن هذه الاعتِـرَاضَاتِ.

فإذا عرَفتَ هذا فَلنَذكُر صِيغَتَه، ثُمَّ نَـذكُر إعمَالَه، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ أَحكَامِه، فهذه مَبَاحِثُ ثَلاثَـةٌ، نُفَصِّلُها بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعَالَى ولُطفِه وتَوفِيقِه[١]:

البَحثُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ صِيغَةِ اسمِ الفَاعِلِ

اعلَم أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ كَثِيرُ الجَرِي عَلَى أَلسِنَـةِ العَرَبِ، فلا جَرَمَ تَوَسَّعُوا في صِيَغِه، وهي جَارِيَـةٌ عَلَى أَوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

الوَجه الأَوَّلُ مِنها: مَا كَانَ مِن الثُّلاثِيِّ [و١٢١] المُجَرَّدِ مِنه، وهو يكُونُ عَلَى صِيغَةِ (فَاعِلٍ) كَـ(ضَارِبٍ) مِن (ضَرَبَ)، و(قَاتِلٍ) مِن (قَتَلَ).

ثُمَّ إنَّ جَريَه عَلَى مَن هو لَه تَارَةً يكُونُ لأنَّه فَعلَ الفِعلَ، وهذا هو الأَكثَرُ المُطَّرِدُ، كـ(الكَاسِرِ)، و(الضَّارِبِ). وتَارَةً يَكُونُ عَلَى أنَّه مُنتَسِبٌ إلَيه، لا عَلَى [مَعنى][٢] أنَّه فِعلُه، وهو كَقَولِنا: (عَاشِقٌ) للرَّجُلِ والمَرأَةِ، و(ضَامِرٌ) للنَّاقَةِ والجَمَلِ، فإنَّ جَريَه عَلَيهما لَيسَ عَلَى جِهَةِ أَنَّهما فَعَلا ذلِكَ الفِعلَ، فَلَيسَ مِن فِعلِهما، وإنَّما عَلَى مَعنى أَنَّهما صَارَا ذَوِي عِشقٍ، وذَوِي ضُمُورٍ، وهكذا: (طَالِقٌ)، و(حَائِضٌ)، ونَحوُ: ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [القارعة: ٧] أي: ذَاتُ رِضَا.

فإن كَانَت دَلالَةُ اسمِ الفَاعِلِ عَلَى الانتِسَابِ مِن جِهَةِ الحَقِيقَةِ فلا بُـدَّ مِن أَن يُقَالَ

---

(١) قوله: (وتوفيقه) ليس في ط.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

في حَدِّه: هو الاسمُ الدَّالُّ عَلَى انتِسَابِ[١] الفِعلِ إِلَيه، أَو عَلَى حُدُوثِه مِن جِهَتِه؛ لِيكُونَ شَامِلًا لِكلا مَعنيَيه، وإِن كَانَت دَلالتُه عَلَى هذا المَعنى مِن جِهَةِ[٢] المَجَازِ فالتَّعرِيفُ الَّذي ذَكَرناه أَوَّلًا كَافٍ، فلا حَاجَةَ إِلى إِدخَالِ هذا القَيدِ، لَمَّا كَانَ إِطلاقُه عَلَيه بِطَرِيقِ المَجَازِ، والمَعَانِي المَجَازِيَّـةُ لَيسَت مُندَرِجَةً تحتَ الأَلفَاظِ الوَضعِيَّةِ، والتَّعرِيفَاتُ إِنَّما تكُونُ مُتنَاوِلةً لِمَا كَانَ مَقُولًا بِأَصلِ الوَضعِ؛ ولِهذا فإِنَّ التَّعرِيفَ لِقَولِنا: (أَسَدٌ) لَيسَ إِلَّا السَّبعَ دونَ الشُّجَاعِ؛ لأَنَّ تَنَاوُلَه إِنَّما هو بِطَرِيقِ المَجَازِ، لا غَيرُ، فافترَقا.

الوَجه الثَّانِي: أَن يكُونَ لِمَا زَادَ عَلَى الثَّلاثَةِ، سَوَاءٌ كَانَ رُبَاعِيًّا مُجَرَّدًا أَو زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ، فَجَعَلُوه عَلَى صِيغَةِ المُضَارِعِ، لا يُخَالِفُه؛ فلِهذا تَقُولُ في نَحوِ (قَرطَسَ)، [و(دَحرَجَ)][٣]: (مُقَرطِسٌ)، و(مُدَحرِجٌ)، وفي نَحوِ (أَخرَجَ): (مُخرِجٌ)، وفي نَحوِ (استَخرَجَ): (مُستَخرِجٌ).

خَلا أَنَّهم جَعَلُوا مَكَانَ حَرفِ المُضَارَعَةِ مِيمًا؛ لِيُخَالِفُوا بَينَ صِيغَةِ الاسمِ وصِيغَةِ الفِعلِ، وكَسَرُوا مَا قَبلَ آخِرِه، عَلَى جِهَةِ الالتِزَامِ والوُجُوبِ؛ إِمَّا لَفظًا كَقَولِنا: (مُكرِمٌ)، و(مُستَخرِجٌ)، و(مُقَاتِلٌ)، أَو[٤] تَقدِيرًا فِيما كَانَ مُعتَلَّ الآخِرِ، كَقَولِنا: (مُختَارٌ)، و(مُعتَادٌ)، وإِمَّا مُضَاعَفًا، كَقَولِكَ: (مُحمَرٌّ)، و(مُصفَرٌّ)، فَمَا هذا حَالُه تكُونُ الكَسرَةُ فِيه مُقَدَّرَةً، وإِنَّما زَالَت لأَجلِ قَلبِ العَينِ أَلِفًا؛ ولأَجلِ إِدغَام العَينِ في [ظ١٢١] اللَّامِ، والكَسرَةُ مُلتزَمَةٌ،كَمَا أَشَرنا إِلَيه فِيما كَانَ زَائِدًا عَلَى[٥] الثَّلاثَـةِ.

ولا يَلزَمُ مُطَابَقَتُه للفِعلِ؛ لأَنَّه رُبَّما طَابَقَه في مِثلِ: (مُكرِمٌ)، و(مُستَخرِجٌ)،

---

(١) الكلام من قوله: (من جهة الحقيقة) ساقط من ط.

(٢) في ط: (من طريق).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط. وفي ط: (يقرطس ويدحرج).

(٤) في ط: (وإما).

(٥) الكلام من قوله: (العين في) ساقط من ط.

ورُبَّما لَم يُطَابِقه في مِثلِ: (مُـتَـذَكِّـرٍ)؛ لأنَّ مُضَارِعَه: (يَتذَكَّـرُ) بِالفتحِ؛ وذلك لأنَّهم قَصَدُوا المُخَالفَـةَ بَينَ اسمِ الفَاعِلِ والفِعلِ، فالتزَمُوا الكَسرَةَ فِيما قَبلَ آخِرِ الاسمِ دُونَ الفِعلِ، لِيكُونَ مُخَالفًا لَه.

الوَجه الثَّالِثُ: مَا كَانَ وَارِدًا عَلَى طَرِيقِ المُبَالغَةِ، ولَيسَ جَارِيًا عَلَى طَرِيـقٍ وَاحِدَةٍ في الصِّيغَةِ، وإِنَّما صِيغَتُه مُختَلِفةٌ؛ لأَجلِ قَصدِهم بِهَا قَصدَ المُبَالغَةِ، وجُملَـتُها خَمسَةُ أَمثِلَةٍ: (فَعَّالٌ) نَحوُ: (ضَرَّابٍ)، و(فَعُولٌ) نَحوُ: (ضَرُوبٍ)، و(مِفعَالٌ) نَحوُ: (مِضرَابٍ)، و(فَعِيلٌ) نَحوُ: (عَلِيمٍ)، و(فَعِلٌ) نَحوُ: (حَذِرٍ).

فهذه أَمثِلةٌ وَارِدَةٌ عَلَى جِهَةِ المُبَالغَةِ، ودَالَّـةٌ عَلَى تكثِيرِ الفِعلِ مِن جِهَةِ فَاعِلِه، مُخَالِفَةٌ لِمَا ذَكَرناه مِن الصِّيَغِ القِيَاسِيَّةِ الَّتي تَقَدَّمَ ذِكرُها. فأَمَّا عَمَلُها فسَيَأتِي تَقرِيرُه بَعدَ هذا بِمَعُونَةِ اللَّه تَعالى.

فهذا مَا أَردنا ذِكرَه في صِيغَةِ اسمِ الفَاعِلِ، مَا كَانَ مِنها جَارِيًا عَلَى الفِعلِ، ومَا كَانَ غَيرَ جَارٍ. واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ.

* * *

البَحثُ الثَّانِي: في إِعمَالِ اسمِ الفَاعِلِ في مَعمُولاتِه

اعلَم أَنَّ أَصلَ العَمَلِ إِنَّما هو للأفعَالِ بِطَرِيقِ الأَصَالَةِ لَمَّا كَانَت مُتصَرِّفةً، والإِعرَابُ مُستَحِقٌّ للأَسمَاءِ بِطَرِيقِ الأَصالَةِ لَمَّا كَانَت تَـدُلُّ عَلَى المَعَانِي مِن جِهَةِ إِعرَابِها. وإِذا كَانَ الأَمرُ كَما قُلناه فالإِعرَابُ في الأَفعالِ يَكُونُ دَخِيلًا لأَجلِ المُشَابهَةِ، والعَمَلُ في الأَسمَاءِ يَكُونُ دَخِيلًا لأَجلِ المُشَابهَةِ.

وإِنَّما عَمِلَ اسمُ الفَاعِلِ لأَجلِ مُشَابهَتِه للفِعلِ، وتِلكَ المُشَابهَةُ حَاصِلةٌ مِن أَوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ عَدَدَ حُرُوفِ اسمِ الفَاعِلِ وحَرَكَاتِه وسَكنَاتِه كالفِعلِ مِن غَيرِ مُخَالفَةٍ.

وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّ اسمَ الفَاعِلِ يقَعُ مَوقِعَ الفِعلِ في الصِّفَةِ والصِّلَةِ والحَالِ والخبَرِ.

وأَمَّا ثَالثًا فلأَنَّ اسمَ الفَاعِلِ قَد يُستَعمَلُ للحَالِ [و١٢٢] والاستِقبَالِ والمُضِيِّ كاستِعمَالِ الفِعلِ.

فَلَمَّا كَانَ مُشَابِهًا للفِعلِ مِن هذه الأَوجُه لا جَرَمَ عَمِلَ عَمَلَه، فأَمَّا إِعرَابُ الفِعلِ المُضَارِعِ فسَنَذكرُه في الفِعلِ بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعالى.

قَـالَ الشَّيخُ: « **ويَعمَلُ عَمَلَ فِعلِه** »

يَعنِي: إِنَّ اسمَ الفَاعِلِ يَجرِي مَجرَى فِعلِه في العَمَلِ.

- فإِن كَانَ لازِمًا كَانَ عَمَلُه مَقصُورًا عَلَى مَا كَانَ يَعمَلُ فِيه الفِعلُ اللَّازِمُ في الجَارِّ والمَجرُورِ، والظَّرفَينِ، والحَالِ والتَّمييزِ، فعَلَى هذا تَقُولُ: (زَيدٌ قَاعِدٌ في الدَّارِ يَومَ الجُمعَةِ أَمَامَكَ ضَاحِكًا)، وغَيرُ ذلِكَ مِن المَفَاعِيلِ الَّتي يَعمَلُ فِيها الفِعلُ اللَّازِمُ.

- وإِن كَانَ الفِعلُ مُتعَدِّيًا جَرَى مَجرَاه في ذلِك في المُتعَدِّي إِلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ، وإِلى اثنَينِ، وإِلى ثَلاثَةٍ، عَلَى حَسبِ الفِعلِ مِن غَيرِ مُخَالَفَةٍ، فتَقُولُ: (زَيدٌ ضَارِبٌ عَمرًا)، و(مُعطٍ زَيدًا دِرهَمًا)، و(ظَانٌّ زَيدًا مُنطَلِقًا)، و(مُعلِمٌ زَيدًا خَيرَ النَّاسِ).

فإِذا تَقَرَّرَ عَمَلُه والوَجه الَّذي لأَجلِه عَمِلَ فلا بُـدَّ مِن تَقرِيـرِ الشَّرطِ في عَمَلِه؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الفِعلَ يَعمَلُ مِن غَيرِ اعتِبَارِ شَرِيطَةٍ، لَمَّا كَانَ عَملُه أَصلًا.

ولَمَّا كَانَ عَمَلُ اسمِ الفَاعِلِ بِالمُشَابهَـةِ كَانَ عَمَلُه نَاقِصًا، وعَمَلُه إِنَّما يَكُونُ بِاعتِبَارِ شَرِيطتَينِ:

- الشَّرِيطةُ الأُولى: أَن يكُونَ بِمَعنى الحَالِ والاستِقبَالِ:

قَالَ الشَّيخُ: « **ويَعمَلُ بِشَرطِ مَعنى الحَالِ والاستِقبَالِ** ».

واعلَم أَنَّه لا خِلافَ بَينَ النُّحَاةِ في جَوَازِ إِعمَالِ اسم الفَاعِلِ عَمَلَ الفِعلِ إِذا كَانَ

بِمَعنَى الحَالِ والاستِقبَالِ، وإنَّما اعتُبِرَ شَرِيطَـةُ[١] الحَالِ والاستِقبَالِ فِيه؛ لأنَّـه إذا كَانَ بِهذه الصِّفَةِ كَانَ لَفظُ الفِعلِ مُضَارِعًا، وعَلَى هذا يكُونُ اسمُ الفَاعِلِ مُوَازِنًا لَه في لَفظِه، ومَعناه مُوافِقٌ لِمَعناه، فَلا جَرَمَ قَوِيَ شَبَهه بِه، بِخِلافِ حَالِه إذا كَانَ للمَاضِي، فإِنَّ صِيغَةَ الفِعلِ تكُونُ مَاضِيةً، فلا يَبقَى في اسمِ الفَاعِلِ مُشَابهَةٌ لَفظِيَّـةٌ؛ مِن أَجلِ اختِلافِ الصِّيَغِ[٢]؛ فلِهذا لَم يكُن عَامِلًا إذا كَانَ مَاضِيًا؛ لِمَا ذَكَرنَاه.

فإذا[٣] كَانَ اسمُ الفَاعِلِ للمَاضِي نَظَرتَ؛ فإن كَانَ مُتَّصِلًا بِاللّامِ [ظ١٢٢] عَمِلَ عَمَلَ فِعلِه، بِلا خِلافٍ بَينَ النُّحَاةِ، سَوَاءٌ كَانَ للمَاضِي أَو للحَالِ أَو الاستِقبالِ؛ ولِهذا قَالَ الشَّيخُ: « **فإن دَخلَت اللّامُ استوَى الجَمِيعُ** » يَعنِي: المَاضِي والحَالَ والاستِقبَالَ، فَتقُولُ: (مرَرتُ بِالضَّارِبِ أَبُوه زَيدًا أَمسِ)، كَمَا تقُولُ: (بَالضَّارِبِ أَبُوه زَيدًا الآنَ) و(غَدًا) مِن غَيرِ تَفرقَةٍ.

وإنَّما عَمِلَ هَاهنا بِمَعنى المَاضِي مِن جِهَةِ أَنَّ اللّامَ إذا دَخلَت قَوِيَ أَمرُ الفِعلِيَّةِ لِمَا قرَّرنَاه فِي المَوصُولاتِ مِن أَنَّ اللّامَ في اسمَي الفَاعِلِ والمَفعُولِ تكُونُ مَوصُولةً، وأَصلُ الصِّلَةِ أَن تكُونَ بِالجُملَةِ الفِعلِيَّةِ، وإنَّما سُبِكَ الفِعلُ عَلَى صُورَةِ اسمِ الفَاعِلِ[٤] لأَمرٍ استِحسَانِيٍّ لَفظِيٍّ، وهو مُشَابهَةُ هذه اللّامِ بِلامِ التَّعرِيفِ؛ فلأَجلِ هذا أُجرِيَ مُجرَى الفِعلِ مُطلقًا، فكَانَ عَامِلًا بِكُلِّ حَالٍ.

- وإن لَم يكُن اسمُ الفَاعِلِ مُتَّصِلًا باللّامِ نَظَرتَ؛ فإن أُضِيفَ اسمُ الفَاعِلِ إلى أَحَدِ مَفعُولَيه أَو مَفعُولاتِه عَمِلَ، وإِن كَانَ بِمَعنى الماضِي عِندَ أَبِي سَعِيـدٍ السِّيرَافِيِّ[٥]،

---

(١) في ط: (شرطية).

(٢) في ط: (الصيغتين).

(٣) في ط: (وإن).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (المفعول).

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٤٣٦، وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٨، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٨٧٩، والبسيط ١٠٠٨.

كقَولِكَ: (هذا مُعطِي زَيدٍ دِرهَمًا أَمسِ)، و(هذا مُعلِمُ زَيدٍ عَمرًا خَيرَ النَّاسِ)؛ لأنَّه مِن جِهَةِ الإِضَافَةِ اكتَسَبَ شَبهًا بِمَصحُوبِ اللَّامِ والمُنوَّنِ، من حَيثُ إنَّ هذه الأُمُورَ مُتعَاقِبَةٌ.

- وإن لَم يكُن باللَّامِ ولا كَانَ مُضَافًا، فهل يَعمَل إذا كَانَ بِمَعنى المَاضِي أم لا؟ فِيه مَذهَبَانِ[١]:

المَذهَبُ الأَوَّلُ: أنَّه لا يَعمَلُ بِمَعنى المَاضِي، وهذا هو رَأيُ الخَلِيلِ وسِيبَوَيه وغَيرِهما مِن جَمَاهيرِ البَصرِيِّينَ، وحُجَّتُهم عَلى هذا هو أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ بِمَعنى المَاضِي كَثِيرُ الاستِعمالِ والجَريِ عَلَى أَلسِنَةِ العرَبِ، فلَو كَانَ عَامِلًا لَوُجِدَ ذلِكَ في لُغَتِهم، فلمّا لَم يُوجَد دَلَّ ذلِكَ عَلَى أَنَّ[٢] إعمَالَه غَيرُ جَائِزٍ، وإذا تَقرَّرَ مَا قُلناه ثُمَّ وُجِدَ إعمَالُ اسمِ الفَاعِلِ بِمَعنى المُضِيِّ في غَيرِ اللَّامِ المَوصُولَةِ فهو متأَوَّلٌ عِندَ البَصرِيِّينَ؛ إمَّا عَلى حِكَايَةِ الحَالِ المَاضِيَةِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، وإمَّا عَلَى إضمَارِ الفِعلِ، كَقَولِه تَعالى: (**وجَاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا**) [الأنعام: ٩٦]، أَي: نَجعَلُه سَكَنًا، وهذه الآيَةُ تَنصُرُ مَا قَالَه السِّيرَافِيُّ في إِعمَالِه إذا كَانَ مُضَافًا بِمَعنى المُضِيِّ.

المَذهَبُ الثَّانِي: أَن يكُونَ عَامِلًا، وهذا هو رَأيُ الكِسَائِيِّ، فإنَّه ذَهَبَ إِلى إعمَالِ اسمِ الفَاعِلِ عَلَى جِهَةِ الإطلاقِ. وحُجَّتُه عَلَى مَا قَالَه مَا وَقَعَ عَلَيه الاتِّفاقُ مِن إعمَالِه في نَحوِ قَولِهم: (هذا مُعطِي زَيدٍ دِرهمًا أَمسِ).

فأَمَّا السِّيرافِيُّ فَقَد جَوَّزَ عَمَلَه في هذه الصُّورَةِ حَملًا للإِضَافَةِ عَلَى اللَّامِ والمُنوَّنِ،

---

(١) انظر هذه المسألة في: المقتصد ١/ ٥١٢ - ٥١٣، وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٣٣، وابن يعيش ٦/ ٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٠، وقواعد المطارحة ٧٣، والمحصول ٧٣٣، وشرح الرَّضي ٣/ ٤١٧، والبسيط ٩٩٩، والتذييل ١٠/ ٣٢٤، والارتشاف ٥/ ٢٢٧٢.

(٢) قوله: (أن) ليس في ط.

وأَمَّا سَائِـرُ [و١٢٣] البَصرِيِّينَ فَنصَبُوا (دِرهَمًا) عَلَى إِضمَارِ فِعلٍ مُقَدَّرٍ، تَقدِيرُه: يُعطِيه دِرهَمًا.

وكِلا المَذهَبَينِ لا غُبارَ عَلَيه، خَلا أَنَّ مَا قَالَه الكِسَائِيُّ، وإِن كَانَ قَلِيلًا في الاستِعمالِ، لكنَّ القِيَاسَ يَعضُدُه، ومَا أَرَاه بَعِيدًا عَن الصَّوابِ. وقَد ذَكَرنا وَجهَه في « المُحَصَّلِ ».

- **الشَّرِيطةُ الثَّانِيةُ: أَن يكُونَ مُعتَمِدًا عَلَى مَا قَبلَه:**

واعلَم أَنَّ هذه مَسأَلةُ خِلافٍ بَينَ النُّحاةِ[١]:

فالَّذي عَلَيه نُحاةُ البَصرِيِّينَ أَنَّه لا يَعمَلُ إِلَّا إِذا كَانَ مُعتَمِدًا عَلَى مَا قَبلَه، كأَن يكُونَ خبرًا لِمُبتَدَأ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوه عَمرًا)، أَو يكُونَ صِفةً لِمَوصُوفٍ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَخَاه)، أَو يكُونَ صِلَةً لِمَوصُولٍ، كَقَولِكَ: (جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيدًا)، أَو يكُونَ حَالًا لِذِي حَالٍ، في مِثلِ قَولِكَ: (جَاءَنِي زَيدٌ ضَارِبًا أَبَاه)، أَو يكُونَ مُعتَمِدًا عَلَى هَمزَةِ الاستِفهامِ، أَو عَلَى مَا النَّافِيَـةِ، كَقَولِكَ: (أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ)، و(مَا ذَاهِبٌ العَمرَانِ)، وإِنَّما وَجَبَ اشتِـرَاطُ الاعتِمَادِ مِن جِهَةِ نَقصِه[٢] في العَمَلِ عمَّا شُبِّـهَ بِه، وهو الفِعلُ.

وإِنَّما وَجَبَ اعتِمَادُه عَلَى مَا ذَكَرناه مِن جِهَةِ كَونِه صِفةً في أَصلِ وَضعِه، ومِن حَقِّ الصِّفَةِ أَن تكُونَ تَابِعَةً لِمَوصُوفِها؛ فلِهذا كَانَ مُعتَمِدًا عَلَى مَا قَبلَه مِمَّا يكُونُ لَه صِفةً

---

(١) ذهب الأخفش والفراء إلى أن اسم الفاعل يعمل من غير اعتماد على شيء قبله، أما جمهور البصريين فيذهبون أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان معتمدًا على ما قبله، كأن يكون خبرًا لمبتدأ أو صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو حالًا لذي حال، أو معتمدًا على استفهام أو نفي، انظر المسألة في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٤، وابن يعيش ٦/ ٧٩، وشرح المقدِّمة الكافية ٣/ ٨٣٢، وشرح الرَّضي ٣/ ٤١٧، والارتشاف ٥/ ٢٢٧١، والمساعد ٢/ ١٩٤، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ٩٨٠، والصَّفوة الصَّفيَّـة ٢/ ١٢٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥١.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (تصوره).

في المَعنى، كالصِّلَةِ والحَالِ والخَبَرِ.

فأَمَّا اعتِمَادُه عَلَى الهَمزَةِ، و(مَا) النَّافِيَةِ عِندَ عَدَمِ مَوصُوفِه المَعنَوِيِّ عَلَى رَأيِ النُّحَاةِ فمِن أَجلِ أَنَّ مَا بَعدَ الاستِفهامِ والنَّفيِ مِن مَظَنَّةِ الفِعلِ؛ فلِهذا[1] قَوِيَ عَمَلُه إذا كَانَ بَعدَهما، كَقَولِكَ: (أَضَارِبٌ زَيدٌ[2] أَخاه)، و(مَا مُكرِمٌ عَمرٌو[3] أَباه).

فأَمَّا عَلَى مَا اختَرناه في نَحوِ: (أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ)، و(مَا ذَاهِبٌ العَمرانِ) فإِنَّهما مَرفُوعَانِ عَلَى الابتِدَاءِ والخَبَرِ، مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى الإِعمَالِ لاسمِ الفَاعِلِ، وإِنَّما أُفرِدَ لأَجلِ وُقُوعِه مَوقِعَ الفِعلِ، وقَد مَرَّ بَيانُه، فأَغنى عَنِ الإِعَادَةِ.

وحُكِيَ عَنِ الفرَّاءِ أَنَّه يَعمَلُ مِن غَيرِ اعتِمَادٍ، وهذا هو رَأيُ الأَخفَشِ مِنَ البَصرِيِّينَ، واحتَجَّا بِقَولِه تَعَالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ [ظ١٢٣] أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ [فاطر: ٢٨]، فَأَعمَلَ (مُختَلِفًا)، ولَيسَ مُعتَمِدًا عَلَى شَيءٍ قَبلَه، وبِقَولِ الأَعشَى:

٢٠٨ - كَنَاطِحٍ صَخرَةً يومًا لِيُوهنَها ... فَلَم يَضِرها وأَوهَى قَرنَه الوَعِلُ[4]

والمُختَارُ أَنَّه لا بُدَّ مِن اعتِمَادِه عَلَى مَوصُوفِه في المَعنى، فأَمَّا قَولُه تَعالَى فهو مَحمُولٌ عَلَى اعتِمَادِه عَلَى مَوصُوفٍ قَبلَه، كأَنَّه قَالَ: ومِن النَّاسِ صِنفٌ مُختَلِفٌ أَلوانُه، وهكذا يكُونُ تأَوِيلُ بَيتِ الأَعشَى، أَي: كَرَجُلٍ نَاطِحٍ، لكنَّه طَرَحَ المَوصُوفَ وأُقِيمَت الصِّفَةُ مُقَامَه، وهو كَثِيرٌ.

(١) في ط: (فلأجل هذا). (٢) كذا في ط، وفي الأصل: (زيدا).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (عمرا).

(٤) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ٦١، وانظر: العين ٤/ ١٠٦، وإسفار الفصيح ١/ ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٠، وابن الناظم ٣٠٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤١٧، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة (وهى)، والأشموني ٢/ ٢١٨.

[إعمالُ صِيَغِ المُبَالَغَةِ]

ثم قَالَ الشَّيخُ: « **ومَا وُضِعَ للمُبَالغَةِ يَعمَلُ عَمَلَ الفِعل... إلى آخره** ».

اعلَم أنَّ قَولَه: « **مَا وُضِعَ للمُبَالغَةِ** » اسمٌ موصُولٌ مَرفُوعٌ عَلَى الابتِدَاءِ، وقَولُه: « **مِثلُه** » هو الخَبرُ، يَعنِي: مِثلُ اسمِ الفَاعِلِ في العَمَلِ، وزَعَم بَعضُ مَن شَرَحَ الأُمَّ أنَّ (مَا) مُبتَدَأ، وقَولُه: (للمُبَالغَةِ) خَبرُه، وهذا فَاسِدٌ، فإنَّه لَيسَ خَبرًا؛ إذ لا فَائِدَةَ تَحتَه، وإنَّما هو صِلةٌ لِـ(وُضِعَ)، وخَبرُه هو قَولُه: (مِثلُه).

والَّذي وُضِعَ للمُبَالغَةِ أُمُورٌ خَمسَةٌ:

أَوَّلُها: (**فَعَّالٌ**)، كَقَولِكَ: (ضَرَّابٌ)، و(قَتَّالٌ)، والشَّاهِدُ عَلَى إعمَالِه مَا حَكَاه سِيبَوَيه[1]: (أَمَّا العَسَلَ فأَنَا شَرَّابٌ)، وقَولُ الشَّاعِرِ:

٢٠٩ - أَخَا الحَربِ لبَّاسًا إلَيها جِلالَها ... ولَيسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعقَلا[2]

والخَوَالِفُ: أَعمِدَةُ البَيتِ، والأَعقَلُ: الَّذي يَلتَوِي رُسغُه.

وثَانِيها: (**فَعُولٌ**)، نَحوُ: (شَكُورٍ)، و(غَفُورٍ)، كَقَولِه تَعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ [فاطر: ٣٤]، والشَّاهِدُ عَلَى إعمَالِه مَا أَنشَدَه النُّحَاةُ لأَبِي طَالِبٍ:

٢١٠ - ضَرُوبٌ بِنَصلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِها ... إذا عَدِمُوا زَادًا فإنَّكَ عَاقِرُ[3]

---

(١) سيبويه ١/ ١١١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للقلاخ في سيبويه ١/ ١١١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٥، وتحصيل عين الذهب ١١٢، والمفصل ٢٨٥، وابن يعيش ٦/ ٧٠، والتخمير ٣/ ١٠١، ١٠٣، والموشح ٥٣٦، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٨١، ٢٨٥، وهو بلا نسبة في الحلبيات ١٨، والبسيط ٢/ ١٠٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٢، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٩٨٩، وشفاء العليل ٢/ ٦٢٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب في ديوانه ٤٩، برواية: (إذا ارملوا زادًا....)، وانظر: سيبويه ١/ ١١١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٦، والنكت للأعلم ١/ ٢٤٦، والمفصَّل ٢٨٦، وابن يعيش ٦/ ٧٠، والتخمير ٣/ ١٠٢، ١٠٤، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٨٣، والمنهاج ١/ ٣٨٦، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٤، والأصول ١/ ١٢٤،=

وهذان المِثَالانِ أكثرُها استِعمَالًا، وأَوسَعُها[١] جَريانًا عَلَى ألسِنَتِهم.

وثَالِثُها: (**مِفعَالٌ**)، كقَولِكَ: (هذا رَجُلٌ مِطعَامٌ)، والشَّاهدُ عَلَى إعمَالِه مَا حَكَاه سِيبَوَيه: (إنِّي لَمِنحَارٌ بَوائِكَها)[٢]، ومَا أَنشَدَه النُّحَاةُ للكُميتِ:

٢١١ - شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبدَانَ الجَزُورِ مَخَا   مِيصِ العَشِيَّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ[٣]

ورَابِعُها: (**فَعِيلٌ**)، كقَولِكَ: (هذا رَجُلٌ كَرِيمٌ)، و(لَئِيمٌ)، والشَّاهدُ عَلَى إعمَالِه مَا أَنشَدَه النُّحَاةُ مِن قَولِ الشَّاعِرِ:

٢١٢ - فَتَاتَانِ أَمَّا مِنهمَا فَشَبِيهَةٌ   هلالًا والأُخرى مِنهما تُشبِه البَدرا[٤]

وخَامِسُها: (**فَعِلٌ**)، نَحوُ: (هذا رَجُلٌ حَذِرٌ)، والشَّاهدُ عَلَى إعمَالِه مَا أَنشَدَه النُّحاةُ لِزَيدِ الخَيلِ:

=والجمل للزجاجي ٩٢، والبسيط ٢/ ١٠٥٨، والبديع في علم العربية ١/ ٥٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٠، واللباب ١/ ٤٤١، وقواعد المطارحة ٧٦، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٢، ٣/ ٤٢١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥٥، والهمع ٣/ ٧٤.

(١) في ط: (وأعظمها).

(٢) سيبويه ١/ ١١٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو للكميت في ديوانه ٣٨٨، وانظر سيبويه ١/ ١١٤، والمحكم ٤/ ٤٢٨، وتحصيل عين الذهب ١١٧، والنكت ١/ ٢٤٩، والمفصل ٢٨٩، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٩١، وابن يعيش ٦/ ٧٤، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٩٦، وخزانة الأدب ٨/ ١٥٢، وهو في ابن السيرافي ١/ ١٤٧ من قافية مضمومة منسوب لابن مقبل، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٠، والتذييل ١٠/ ٣١٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥٥، وتمهيد القواعد ٢٧٣٠، الهمع ٣/ ٧٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه ٣٤، برواية:

فتاتان أما منهما فشبيهة الـ   ـهلال والأخرى منهما تشبه الشمسا

وانظر: سر الفصاحة ١٠٩، والتصريح (علمية) ٢/ ١٥، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨١، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٧، وابن الناظم ٣٠٤، والتذييل ١٠/ ٣١٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٢، وتمهيد القواعد ٢٧٣٢، وشفاء العليل ٢/ ٦٢٤، والأشموني ٢/ ٢٢٢.

٢١٣ - أتَـانِـي أنَّهم مَـزِقُـونَ عِـرضِـي جِحَاشُ الكِرمَلَينِ لَهم [و١٢٤] فَدِيدُ(١)

و(فَعِيلٌ)، و(فَعِلٌ) أَقلُّها في الاستِعمَالِ، والمُتوَسِّطُ(٢) (مِفعالٌ). فهذه الأمثِلَةُ القَوِيَّـةُ عَلَى إعمَالِ مَا ذَكَرناه مِن هذه الصِّيَغِ والشَّوَاهِدِ عَلَيها، فأَمَّا مَا أَورَدَه سِيبوَيه شَاهِدًا عَلَى إعمَالِ (فَعِيلٍ) لِسَاعِدَةَ(٣) بنِ جُؤَيَّـة(٤):

٢١٤ - حَتَّى شَآهَـا كَلِيـلٌ مَوهِنًـا عَمِـلٌ بَاتَت طِرَابًـا وبَـاتَ اللَّيـلُ لَم يَـنَمِ(٥)

فَقَد قَالَ النُّحَاةُ(٦): هذا غَلَطٌ مِن سِيبوَيه في التَّمثِيلِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ (مُوهِنًا) عِبَارَةٌ عَن السَّاعَةِ مِن اللَّيلِ، ونَصبُه إنَّما كَانَ عَلَى الظَّرفِيَّـةِ، فلا حُجَّةَ فِيه عَلَى إعمَالِ (فَعِيلٍ)، وقَد اعتُذِرَ لِسِيبوَيه باعتِذَارَينِ:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ٢٠٥، وانظر: الحلل (إمام) ١٣١، وشرح الجمل لابن خروف ٥٥٢، وابن يعيش ٦/ ٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٠، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٣، والبسيط ١٠٥٩، والتذييل ١٠/ ٣١٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥٨، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٩٠، والمساعد ١٩٢، وتمهيد القواعد ٢٧٣٣، وشفاء العليل ٢/ ٦٢٥، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٨٢، والأشموني ٢/ ٢٢٢. والكِرمَلَين: تثنية كرمل بكسر الكاف: ماء في جبل طيّء.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (وأما المتوسط).

(٣) في الأصل وط: (لساعد).

(٤) هو ساعدة بن جؤيَّـة، ويقال: ساعدة بن جُوَين، أحد بني كَعب من هذيل، شاعر مُحسن جاهليّ، تميَّـزَ شعره بالغريب، أسلمَ وليس له صُحبة. (انظر ترجمته في: الإصابة ٣/ ٢٤٦، والخِزانة ٣/ ٨٥).

(٥) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩، وانظر: سيبويه ١/ ١١٤، والمحكم ٢/ ١٧٩، ٨/ ١٣٦، والنكت ١/ ٢٤٨، وتحصيل عين الذهب ١١٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٦، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٥، والانتصار ٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٢، وشرح الرضي ٣/ ٤٢١، ومغني اللبيب ٥٦٨.

(٦) هذا قول السهيلي. انظر: التذييل ١٠/ ٣١٥.

الاعتِذَارُ الأوَّلُ: مَحكِيٌّ عَن أَبِي يُوسُفَ الشَّنتمَرِيِّ[١]، وحَاصِلُ مَا قَالَه أَنَّ الكَلِيلَ هو البَرقُ الضَّعِيفُ، وهو بِمَعنى: (مُكِلٍّ)، كأنّه قَالَ هذا الّذي يُكِلُّ الوَقتَ بِدَوامِه[٢]، كَمَا يُقَالُ: أَتعَبتَ[٣] يومَكَ، وعَلَى هذا يكُونُ (مُوهنًا) مُنتَصِبًا عَلَى المَفعُولِيَّةِ بِالتَّقرِيرِ الَّذي لَخَّصناه، ويَكُونُ مَجَازًا.

الضَّمِيرُ في (شَآها)، و(بَاتَت) للأتُنِ مِن حَمِيرِ الوَحشِ.

الاعتِذَارُ الثَّانِي: مَحكِيٌّ عَن بَعضِ المُتَأَخِّرِينَ[٤]، وهو أَنَّ مُرَادَ سِيبَوَيه بِمَا أَنشَدَه لَيسَ مِن جِهَةِ الإِعمَالِ، وإِنَّما أَورَدَه شَاهدًا عَلَى أَنَّ (فَاعِلًا) قَد يُعدَلُ بِه إِلى (فَعِيلٍ) عَلَى جِهَةِ المُبَالَغَةِ، فذَكَرَ (كَلِيلًا) لِكَونِه مَعدُولًا بِه عَن (كَالٍّ) لا غَيرُ، فأَمَّا الإِعمَالُ فالشَّاهدُ عَلَيه مَا أَنشَدنَاه مِن البَيتِ المُتَقَدِّمِ.

وكِلا الاعتِذَارَينِ جَيِّدٌ لا غُبَارَ عَلَيه، يُخرِجُ سِيبوَيه عَن أَن يكُونَ غَالِطًا مُخطِئًا، كَمَا زَعَمَه النُّحَاةُ.

فأَمَّا مَا أَورَدَه أَيضًا في إِعمَالِ (فَعِلٍ) مِن قَولِ الشَّاعِرِ:

٢١٥ - حَذِرٌ أُمَورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ... مَا لَيسَ مُنجِيَه مِنَ الأَقدَارِ[٥]

فَقَد رَوَى أَبو عُثمَانَ المَازِنِيُّ أَنَّ اللَّاحِقِيَّ[٦] قَالَ: سَأَلَني سِيبَوَيه عَن شَاهِدٍ في

---

(١) انظر: تحصيل عين الذهب ١١٦.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (تداومه).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (العث).

(٤) هذا كلام ابن مالك بتصرف في شرح التسهيل ٣/ ٨٠ – ٨١.

(٥) البيت من الكامل، من شواهد سيبويه ١/ ١١٣، والمقتضب ٢/ ١١٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥، ٢٢٥، ٥/ ١٢٩، والجمل ٩٣، وابن السيرافي ١/ ٢٧٠، وتحصيل عين الذهب ١١٥، والنكت ١/ ٢٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٢، واللباب ١/ ٤٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٨، وقواعد المطارحة ٧٦، وشرح الرضي ٣/ ٤٢٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥٧. وكذا في ط، وفي الأصل: (حذرا).

(٦) اللَّاحقيُّ هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفير مولى بني رقاش من أهل البصرة شاعر=

تَعَدِّي (فَعِلٍ)، فعَمِلتُ له هذا البيتَ[١]، ويُنسَبُ هذا البيتُ[٢] لابنِ المُقَفَّعِ[٣]، واضطِرَابُ الرِّوَايَـةِ فِي هذا فيه دَلالَـةٌ عَلَى كَونِه مُختَلَقًا مَوضُوعًا، فإِنَّ الإجمَاعَ مِن جِهَةِ أَئِمَّةِ الأَدَبِ عَلَى ثِقَةِ الرَّجُلِ وعَدَالَتِه، وأنَّه لا يَنقُلُ إِلَّا مَا صَحَّ له عَلَى أَيدِي الثِّقاتِ [ظ١٢٤] وناطِقٌ بِه العَرَبُ العَارِبَةُ، والشَّاهِدُ الصَّحِيحُ مَا أَنشَدناه عَن زَيدِ الخَيلِ، وصَرَّحَ بِه سِيبوَيه عَلَى إِعمَالِ (فَعِيلٍ)، و(فَعِلٍ)، وقَالَ أَيضًا[٤]: « إِنَّ (فَعِيلًا) أَكثرُ مِن (فَعِلٍ) في الاستِعمَالِ ».

فأَمَّا الزَّمَخشَرِيُّ فلَم يُورِدهما، وإِنَّما أَورَدَ الأَمثِلَةَ الثَّلاثَةَ، ومَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا وَقَعَ فِيهما مِن اضطِرابِ الرِّوَايَةِ، وعَلَى الجُملَةِ فسِيبَوَيه مُصَدَّقٌ فِيمَا قَالَ ونَقَلَ؛ لِثِقَتِه وعَدَالَتِه، ولا يَصُدُّنا عَن ذلِكَ مَقَالةٌ كَاذِبَةٌ، أَو رِوَايَةُ حَاسِدٍ مُختَلَقَةٌ:

٣١٦ - إذا قَـالَـت حَـذَامِ فَـصَـدِّقُـوهـا   فَـإِنَّ الـقَـولَ مَـا قَـالَـت حَـذَامِ[٥]

* * *

= مطبوع مقدم في العلم بالشعر والحفظ له، اتصل بالبرامكة، فأكثر من مدحهم، وخص بالفضل بن يحيى، ونظم لهم (كليلة ودمنة) شعرًا، وكتبًا أخرى. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٧/ ٤٤، والأعلام ١/ ٢٧.

(١) انظر: ابن السيرافي ١/ ٢٧٠، وتحصيل عين الذهب ١١٥، وشرح الرضي ٣/ ٤٢٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٢، وقال ابن السيد في الحلل (إمام) ١٣١: « هذا البيت: مصنوع ليس بعربي، واختلف في صانعه: فزعم قوم أنه لابن المقفع، وحكى المازني قال: أخبرني أبو يحيى اللاحقي، قال: سألني سيبويه عن (فَعِلٍ) أيتعدى؟ فوضعت له هذا البيت ».

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/ ٤٤٣، والحلل (إمام) ١٣١، والتذييل ١٠/ ٣١٤.

(٣) عبد اللَّه بن المقفع: من أئمة الكتاب، وأول من عني في الإسلام بترجمة كتب المنطق، أصله من الفرس، وأسلم على يد عيسى بن علي (عم السفاح) وولي كتابة الديوان للمنصور العباسي، وترجم له « كتب أرسطوطاليس » الثلاثة، في المنطق، وكتاب « المدخل إلى علم المنطق ». مات سنة اثنتين وأربعين ومائة. انظر ترجمته في: الأعلام ٤/ ١٤٠.

(٤) سيبويه ١/ ١١٢.

(٥) البيت من الوافر، وقائله لجيم بن صعب والد حنيفة في المقاصد النحوية ٤/ ١٨٤٧، وبلا نسبة في شرح السيرافي ١/ ٦٦، والخصائص ٢/ ١٨٠، وابن يعيش ٤/ ٦٤، والتذييل ٦/ ٢٧٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٧٠.

البَحثُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ أَحكَامِ اسمِ الفَاعِلِ في عَمَلِه

ويَختَصُّ في العَمَلِ بِأَحكَامٍ ثَلاثَـةٍ:

الحُكمُ الأَوَّلُ: قَالَ الشَّيخُ: « والمُثنَّى والمَجمُوعُ مِثلُه »، أَي: مِثلُ اسمِ الفَاعِلِ في العَمَلِ، كَقَولِكَ: (الضَّارِبَانِ زَيدًا)، و(الضَّارِبُونَ زَيدًا الآنَ وغَدًا).

واعلَم أَنَّ مَا سِوَى المُفرَدِ مِن اسمِ الفَاعِلِ كالمُثنَّى والمَجمُوعِ فإِنَّه يُحكَمُ لَهما بِالعَمَلِ بِحُكمِ المُفرَدِ، ويُشتَرَطُ فِيهما مَا يُشتَرَطُ مِن الزَّمانِ والاعتِمَادِ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ لأَبِي كَبِيرٍ الهذَلِيِّ[١]:

٢١٧ - مِـمَّـن حَمَلـنَ بِـه وهـنَّ عَـوَاقِـدٌ حُـبُـكَ النِّطَـاقِ فَشَبَّ غَيـرَ مُهَبَّـلِ[٢]

فأَعمَلَ (عَوَاقِدَ)، وهي جَمعُ (عَاقِدَةٍ)، وقَالَ طَرَفَةُ[٣]:

٢١٨ - ثُـمَّ زَادُوا أَنَّـهـم فـي قَـومِـهـم غُـفُـرٌ ذَنـبَـهـم غَـيـرُ فُـجُـرِ[٤]

---

(١) هو عامر بن الحليس أحد بني سهل بن هذيل، اشتهر بكنيته، قيل: أدرك الإسلام، فهو شاعرٌ صحابي. انظر ترجمته في: خزانة الأدب ٨/ ٢١٠، والأعلام ٣/ ٢٥٠.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢، وانظر: سيبويه ١/ ١٠٩، وابن السيرافي ١/ ٣٣٠، والإنصاف ٢/ ٤٨٩، والنكت للأعلم ١/ ٢٤٤، وابن يعيش ٦/ ٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤١، والمحصول لابن إياز ٢/ ١١٢٠، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٦٧، ٢٩٤. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥١، والتخمير ٣/ ١٠٦، وشرح الرضي ٣/ ٤٢٣، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ١٣٨١، وجاء في بعض المصادر برواية: (فعاش غير مهبل)، (فعاش غير مثقل)، والحبك: الإزار الذي تأتزر به المرأة، والنطاق: المنطقة، والمُهبَّلُ: اللَّحِيمُ المُوَرَّمُ الوَجه مِن انتِفَاخِه.

(٣) هو طَرَفَـة بن العبد بن سفيان بن سعد بن بكر بن وائل، أحد شعراء المعلَّقات السبع، والطَّرَفة محركة الراء واحدة الطَّرفاء، ولُقِّب به لبيت قاله، واسمه في الأصل عَمرو. (انظر ترجمته في: خِزانة الأدب ٢/ ٣٧٠، والأعلام ٢/ ٢٢٥).

(٤) البيت من الرمـل، وهو لطرفة في ديوانه ٥٠، وانظر: سيبويه ١/ ١١٣، والجمل ٩٣، وتحصيل عين الذهب ١١٤، والمفصل ٢٨٧، وابن يعيش ٦/ ٧٤-٧٥، واللباب ١/ ٤٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤١، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٩٦، وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٦/ ٢٥٩،٥١، =

فأعمَلَ (غُـفُـرٌ) في (ذَنبِهم)، وهي جَمعٌ لِـ(غَفُورٍ)، وأَنشَدَ سِيبَويه:

٢١٩ - أَوَالِـفًـا مَـكَّـةَ مِـن وُرقِ الـحَـمِـي[1]

فأعمَلَ (أَوَالِفًا)، وهو جَمعٌ لـ(آلِفَةٍ)، و(الحَمِي) بِمَعنى: (الحَمام)، حُذِفَت الأَلِفُ وأُبدِلَ مِن آخِرِ حَرفي التَّضعِيفِ يَاءً، كَمَا قَالُوا في (مَكَاكِيِّ) جمعُ (مَكُّوكٍ).

وحُكِيَ: (هم قُطَّانٌ مَكَّـةَ)[2]، و(هم حَوَاجُّ بَيتَ اللَّه)[3].

الحُكمُ الثَّاني: قَالَ الشَّيخُ: « **ويَجُوزُ حَذفُ النُّونِ مَع العَمَلِ والتَّعرِيفِ تَخفِيفًا** ».

اعلَم أَنَّ المُثَنَّى والمَجمُوعَ جَمعَ السَّلامَةِ في حَقِّ اسمِ الفَاعِلِ لَمَّا استَطَالَ بِالصِّلَةِ جَازَ [و١٢٥] حَذفُ النُّونِ في التَّثنِيةِ والجَمعِ عَلَى حَدِّها، وذلك إِنَّما يَجُوزُ بِشَرطِ كَونِهما مَعرِفتَينِ؛ لِيَصِحَّ كَونُه مَوصُولًا، وهذا إِنَّما يكُونُ إذا كَانَ عَامِلًا، فأَمَّا إذا كَانَ مُضَافًا فَحَذفُ النُّونِ إِنَّما هو للإِضَافَةِ، ولَم يَذكُرها الشَّيخُ في الأُمِّ استِغناءً بِمَا سَلَفَ ذِكرُه في المُثَنَّى والمَجمُوعِ، فأَغنى عَن الإِعَادَةِ.

الحُكمُ الثَّالِثُ: إذا كَانَ اسمُ الفَاعِلِ مُضَافًا إِلى مَعمُولِه، وهو بِمَعنى الحَالِ والاستِقبَالِ جَازَ إِجرَاءُ التَّوابِعِ عَلَى لَفظِه ومَحَلِّه، فَتقُولُ: (هذا ضَارِبُ زَيـدٍ وعَمرٍو)

=وشرح التسهيل لابن مالك٣/ ٨٠، وشرح الرضي ٣/ ٤٢٣، والتذييل ١٠/ ٣١١، والارتشاف ٢٢٨٤، والهمع ٣/ ٧٦.

(١) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٢٩٥، وانظر: سيبويه ١/ ٢٦، ١١٠، والمحتسب ١/ ٧٨، والمفصل ٢٨٧، والمحكم ٢/ ٥٥٦، وابن يعيش ٦/ ٧٥، والتخمير ٣/ ١٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥١، ٥٧٣، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٦٧، ٢٩٤، وهو بلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٥٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢١، والمخصص ٥/ ١٩٩، والإنصاف ٢/ ٥١٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤١، ٣/ ١٣٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣١، والمحصول ١١١٨، والارتشاف ٥/ ٢٢٤٣، ٢٤١٩.

(٢) سيبويه ١/ ١١٠.

(٣) انظر القول في: سيبويه ١/ ١٠٩، والمقتضب ٢/ ١٧٨، والأصول ١/ ١٢٦، وشرح السيرافي ١/ ٤٣٩.

و(عمرًا)، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٢٢٠ - هَـل أَنتَ بَـاعِثُ دِينَـارٍ لِحَاجَتِنا أَو عَبدَ رَبٍّ أَخَا عَونِ بـنَ مِخـرَاقِ[1]

بِعَطفِ قَولِه: (أَو عَبدَ رَبٍّ) بِالنَّصبِ عَلَى مَحَلِّ دِينارٍ؛ لِكَونِه مَفعُولًا مِن جِهَةِ مَعناه كَمَا تَرَى.

* * *

تَنبِيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بالبَابِ

المَسأَلَةُ الأولى:

اسمُ الفَاعِلِ إِذا كَانَ مُصَغَّرًا أَو مَوصُوفًا فأَكثرُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّه لا يَجُوزُ إِعمَالُه عَمَلَ فِعلِه؛ مِن جِهَةِ أَنَّ التَّصغِيرَ والصِّفَةَ هما مِن خَوَاصِّ الأَسمَاءِ، فلا جَرَمَ بَعَّدَاه عَن شَبَه الفِعلِ، فلَم يَجُز إِعمَالُه.

وحُكِيَ عَن الكِسَائِـيِّ أَنَّه يَجُوزُ إِعمَالُه مَع التَّصغِيـرِ والصِّفَةِ[2]؛ لأَنَّ إِعمَالَه إِنَّما كَانَ مِن أَجلِ المُشَابهَـةِ اللَّفظِيَّـةِ، وهي حَاصِلةٌ مَع مَا ذَكَرناه.

والمُختَارُ مَا قَالَه النُّحَاةُ؛ لأَنَّ العَمَلَ إِنَّما كَانَ مِن أَجلِ أَمـرٍ عَارضٍ، فإِذا عرَضَ مَا يُبطِلُه كَانَ بَاطِلًا، ولا أثَـرَ لَه.

المَسأَلَةُ الثَّانِيَةُ:

الضَّمِيرُ المُتَّصِلُ باسمِ الفَاعِلِ إِمّا مُجَـرَّدًا عَـن اللَّامِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ مُعطِيكَه)،

---

(١) البيت من البسيط، قيل هو مصنوع، وقيل: إنه لجرير الخطفي في المقاصد النحوية ٣/ ١٤٣٨، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٧١، والمقتضب ٤/ ١٥١، والأصول ١/ ١٢٧، وابن السيرافي ١/ ٢٦١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٧، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٠٧، والهمع ٣/ ٢٤٣.

(٢) هو رأي الكسائي وكثير من الكوفيين، وأبي جعفر النحاس. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٤، والتذييل ١٠/ ٣٠٤، والارتشاف ٢٢٦٧، وتوضيح المقاصد ٨٥١، والمساعد ٢/ ١٩١، والهمع ٣/ ٦٩.

أَو مُتَّصِلًا بِاللَّامِ، كَقَولِكَ: (المُعطِيكَه)، فَمَا هذا حَالُه فَفِيه خِلافٌ بَينَ النُّحَاةِ: فعِندَ سِيبَـوَيه[١] أنَّه يُحكَمُ لَه بِمَا يُحكَمُ للظَّاهِرِ الوَاقِـعِ مَوقِعَه، فإذا كَانَ اسمُ الفَاعِلِ مُجَرَّدًا عَن اللَّامِ فالضَّمِيرِ في مَوضِعِ جَرٍّ؛ إِذ لا مَانِعَ مِن إِضَافَةِ الاسمِ الأَوّلِ إِلَيه، كَمَا لَو كَانَ اسمًا ظَاهِرًا مَكَانَـه، وإذا كَانَت[٢] اللَّامُ متَّصِلةً بِه فهو في مَـوضِعِ [ظ١٢٥] نَصبٍ؛ لأنَّ اللَّامَ مَانِعَـةٌ لَـه عَن الإِضَافَـةِ، كَمَا لَـو كَانَ ظَاهِـرًا مَكَانَه.

ورَأيُ الأَخفَشِ أَنَّ الضَّمِيرَ في مَوضِعِ نَصبٍ عَلَى الإطلاقِ[٣] مِن غَيرِ تَفصِيلٍ.

وحُكِيَ عَـن الرُّمَّانِـيِّ الحُكمُ عَلَيـه بِالجَـرِّ مُطلقًا مِـن غَيـرِ تَفصِيلٍ[٤]، وهـو رأيُ الزَّمَخشَرِيِّ[٥].

فأَمَّا المُبرِّدُ فَلَه قَولانِ[٦]: مرَّةً قَالَ: هو في مَوضِعِ نَصبٍ. ومـرَّةً يقُولُ: هـو في مَوضِعِ جَرٍّ.

وأَكثَـرُ النُّحَاةِ يَختَارُ مَا قَالَه سِيبَوَيه مِن جِهَةِ أَنَّ الظَّاهِرَ أَصلٌ للمُضمَرِ.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

اسمُ الفَاعِلِ إِذا كَانَ مُثنًّى أَو مَجمُوعًا مُعرَّفًا بِاللَّامِ، كَقَولِكَ: (همَا الضَّارِبَانِ)، و(هم الضَّارِبُونَ)، فَلَكَ فِيـه ثَلاثـةُ أَوجُـهٍ:

- إثبَاتُ الـنُّـونِ والنَّصبُ، قَـالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ

---

(١) سيبويه ١/ ١٧٨.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (كان).

(٣) انظر رأيه في: التسهيل ١٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٣، وشرح الرضي ٢/ ٢٣٢، والتذييل ١٠/ ٣٣٩.

(٤) انظر رأيه في: الارتشاف ٥/ ٢٢٧٦.

(٥) المفصل ١١٥.

(٦) انظر القولين في: الارتشاف ٥/ ٢٢٧٦. وانظر النصب في: المقتضب ٣/ ٩١، ٤/ ١٣٥، ٣٥٢.

ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢].

- وحَذفُ النُّونِ والجَرُّ، كَقَولِه تَعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الحج: ٣٥].

- وحَذفُ النُّونِ والنَّصبُ، كَمَا قَالَ قَيسُ بنُ الخَطِيمِ:

٢٢١ - الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرَةِ لا يَأتِيهم مِن ورَائِهم وَكَفُ[1]

وقَالَ آخَرُ:

٢٢٢ - الفَارِجُو بَابَ الأَمِيرِ المُبهَمِ[2]

ولنَقتَصِر عَلَى هذا القَدرِ، فَفِيه كِفَايَةٌ

(١) البيت من البسيط، ينسب إلى قيس بن الخطيم الأنصاري (ملحق ديوانه ١٧٢)، وانظر: الحلل ١٢٢ (إمام)، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٤٤، وينسب إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي في شرح شواهد الإيضاح لابن برّي ١٢٧، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١٦٧. وينسب إلى شريح بن عمران من بني قريظة في خزانة الأدب ٤/ ٢٦٢، وفيها أيضًا لمالك بن العجلان الخزرجي ٤/ ٢٦٢، وهو لرجل من الأنصار في سيبويه ١/ ١٨٦، ٢٠٢، والمقتضب ٤/ ١٤٥، والإفصاح ٢٩٩. وبلا نسبة في الإيضاح العضُدي ١٧٥، وجمل الزجاجي ٨٩، وسرّ الصناعة ٢/ ٥٣٨، والمقتصد للجرجاني ١/ ٥٢٩، وغيرها كثير.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرجل من ضبة في سيبويه ١/ ١٨٥، والنكت للأعلم ١/ ٢٩٣، والحلل ١٢٢ (إمام)، وهو لرؤبة في شرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٤٣ وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٤٥، والجمل ٨٩، والمقتصد ١/ ٥٢٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٩، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٣٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٠، ٩١٣، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس الموصلي ٢/ ٩٨٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٤. وورد في بعض المصادر: (الفارجي)، والباب المبهم: المغلق، والفارجون: الفاتحون.

[اسمُ المَفعُولِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللّه سَعيَه: « **اسمُ المَفعُولِ: مَا اشتُقَّ مِن فِعلٍ لِمَن وَقَعَ عَلَيه. وصِيغَتُه مِن الثُّلاثِيِّ عَلَى: (مَفعُولٍ) كـ(مَضرُوبٍ)، ومِن غَيرِه عَلَى صِيغَةِ الفَاعِلِ بِفَتحِ مَا قَبلَ الآخِرِ، كـ(مُستَخرَجٍ)، وأَمرُه في العَمَلِ والاشتِرَاطِ كأَمرِ اسمِ الفَاعِلِ مِثلُ: (زَيدٌ مُعطًى غُلامُه دِرهَمًا)** ».

قَالَ الإِمَامُ عَلَيه أَفضَلُ السَّلامِ[1]: قَولُه: (**مَا اشتُقَّ مِن فِعلٍ**) يَحتَرِزُ به عَمَّا لا يَكُونُ مُشتقًّا مِن الأَسمَاءِ، كَـ(فَرَسٍ)، و(رَجُلٍ)، ويَندَرجُ تَحتَه جَمِيعُ المُشتَقَّاتِ كُلُّها. قَولُه: (**لِمَن وَقَعَ عَلَيه**) يَخرُجُ مِنه سَائِرُ مَا يَكُونُ مُشتقًّا مِن الأَفعالِ، كاسمِ الفَاعِلِ والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وغَيرِهما [و١٢٦].

فإذا تَمَّ مَا ذَكَرناه فلنُورِد عَقِبَه[2] الكَلامَ في الصِّيغَةِ والعَمَلِ، فهذانِ مَقصِدَانِ نُفَصِّلُهما بِمَعُونَةِ اللّه تَعالَى:

المَقصِدُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ صِيغَتِه

واعلَم أَنَّ صِيغَتَه مِن **الثُّلاثِيِّ** تَأتِي عَلَى وَزنِ: (مَفعُولٍ)، كـ(مَضرُوبٍ)، لا يَختَلِفُ في ذلِكَ، وبِه سُمِّيَ. وإِنَّما خَصُّوه بِذلِكَ مِن أَجلِ كَثرَةِ[3] الثُّلاثِيِّ في الكَلامِ؛ فلأَجلِ ذلِكَ اختَارُوا لَه هذه الصِّيغَةَ، وكَانَ القِيَاسُ أَن تَأتِي عَلَى صِيغَةِ المُضَارِعِ، كَمَا كَانَ ذلِكَ في اسمِ الفَاعِلِ؛ ومِن أَجلِ ذلِكَ قَالَ النُّحَاةُ: إِنَّ الأَصلَ فِيه أَن يُقَالَ: (مُفعَلٌ)، ولكنَّهم كَرِهوا ذلِكَ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلئلَّا يَلتَبِسَ باسمِ المَفعُولِ مِن الرُّبَاعِيِّ بالهَمزَةِ؛ لأَنَّه يَصِيرُ لَفظُه كَلَفظِه،

---

(١) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٢) في ط: (عقيبه).

(٣) قوله: (كثرة) ليس في ط.

فَغيَّـرُوا الثُّلاثِـيَّ بِـزِيَادَةِ[1] الوَاوِ وفَتحِ المِيمِ، فَحَصَلَت التَّفرِقَـةُ بَينَهما، وكَانَ الثُّلاثِـيُّ أَحَقَّ بِالتَّغييـرِ بِالزِّيَادَةِ فِيه؛ لِخِفَّتِه؛ مِن أَجلِ قِلَّةِ حُرُوفِه.

وأَمَّا ثَانِيًا فلأنَّه « قَد ثَبَتَ التَّغييرُ في أَخِيه »، أَعنِي: اسمَ الفَاعِلِ في الثُّلاثِيِّ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الأَصلَ في اسمِ الفَاعِلِ مِن الثُّلاثِيِّ أَن يكُونَ عَلَى زِنَةِ المُضَارِعِ، لكنَّه خَالَفَه في زِيَادَةِ الأَلِفِ، في نَحوِ: (ضَارِبٍ) مِن: (يَضرِبُ)، وفي اختِلافِ الحَرَكَةِ في نَحوِ: (يَعلَمُ)، و(يَقتُـلُ)، فكَانَ القِيَاسُ: (عَالَمٌ) بِفَتحِ اللَّامِ، و(قَاتُـلٌ) بِضَمِّ التَّاءِ، لِيكُونَ[2] مُوافِقًا لِمُضَارِعِه، لكنَّهم غَيَّـرُوا فَتحَةَ اللَّامِ مِن: (يَعلَمُ) وضَمَّ التَّاءِ مِن: (يَقتُـلُ) إِلى كَسرِها، فَقَالُوا: (عَالِمٌ)، و(قَاتِلٌ)، وزَادُوا الأَلِفَ فِيه أَيضًا. فهذا هو مُرَادُه بِقَولِه[3]: « قَد ثَبَتَ التَّغييرُ في أَخِيه »، يُشِيرُ به إِلى مَا قُلناه.

فأَمَّا مِن غَيرِ الثُّلاثِيِّ فصِيغَـتُه تكُونُ عَلَى مِثَالِ صِيغَةِ مُضَارِعِه، وهي صِيغَةُ اسمِ الفَاعِلِ، خَلا أَنَّكَ تَفتَحُ مَا قَبلَ آخِرِه، وهكذا يكُونُ في مُضَارِعِه؛ لِتَحصُلَ التَّفرِقةُ بَينَه وبَينَ اسمِ الفَاعِلِ بالكَسرِ لِمَا قَبلَ الآخَرِ في الفَاعِلِ، والفَتحِ لِمَا قَبلَ الآخِرِ في اسمِ المَفعُولِ، وتَحصُلَ التَّفرِقةُ بَينَه وبَينَ الفِعلِ بِإِلحَاقِ المِيمِ وفَتحِ مَا قَبلَ الآخِرِ، كَمَا يكُونُ لَفظًا في نَحوِ: (مُخرَجٍ)، و(مُعطًى)، وقَد يكُونُ مُقَدَّرًا في نَحوِ مَا اعتلَّت عَينُه كـ(مُختَارٍ)، ومُضَاعَفًا كَقَولِكَ: (مُحمرٍّ)، و(مُصفرٍّ)، كَمَا قَرَّرنَاه في اسمِ المَفعُولِ. واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ.

* * *

المَقصِدُ الثَّانِي: في بَيَانِ عَمَلِه

قَالَ الشَّيخُ: « **وأَمرُه في العَمَلِ والاشتِـرَاطِ كأَمرِ اسمِ الفَاعِلِ** ».

---

(١) قوله: (بزيادة) ليس في ط.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (يكون).

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٣٨.

اعلَم أَنَّ جَمِيعَ الأَحكَامِ اللَّازِمَةِ لاسمِ الفَاعِلِ مِن أنَّه لا يَعمَلُ إلَّا باشتِرَاطِ أَحَدِ الزَّمانَينِ: الحَالِ [ظ١٢٦] والاستِقبَالِ، وأنَّه لا يَعمَلُ إلَّا بِشَرطِ الاعتِمَادِ، فهي لازِمَةٌ في اسمِ المَفعُولِ مِن غَيرِ مُخَالفَةٍ هنَاكَ؛ مِن جِهَةِ أنَّهما جارِيَانِ عَلَى قَضِيَّةٍ وَاحِدَةٍ في الاشتِقَاقِ مِن الفِعلِ، ولا يَختَلِفَانِ إلَّا في دَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وهي النُّقصَانُ في التَّعدِيَةِ، فاللَّازِمُ يُعَدَّى بِحَرفِ الجَرِّ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ مَمرُورٌ به)، والمُتَعَدِّي إلى وَاحِدٍ يَكُونُ لازِمًا، كَقَولِكَ: (زَيدٌ مَضرُوبٌ غُلامُه)، والمُتَعَدِّي إلى اثنَينِ يَبقَى مُتعَدِّيًا إلى وَاحِدٍ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ مُعطًى أبُوه دِرهَمًا)، و(مَظنُونٌ أَخُوه مُقِيمًا)، والمُتعَدِّي إلى ثَلاثَةٍ عِندَ بِنائِه للمَفعُولِ يَبقَى مُتعَدِّيًا إلى اثنَينِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ مُعلِمٌ أَبُوه عَمرًا قَائِمًا) مِن جِهَةِ أنَّه جَارٍ عَلَى نَعتِ الفِعلِ المَبنِي لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، فكَمَا أَنَّ الفِعلَ يكُونُ حُكمُه مَا ذَكَرناه في التَّعدِيَةِ، كَمَا سَنُوَضِّحُ القَولَ، فهكذا حَالُ اسمِ المَفعُولِ والمَجرُورِ.

* * *

تَنبِيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

قَولُه تَعَالَى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، الجَارُّ [والمَجرُورُ][1] في مَوضِعِ رَفعِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، كَمَا لَو قُلتَ: غَيرِ الَّذِينَ غُضِبَ عَلَيهم، فَتَحَصَّلَ في هذا الضَّمِيرِ غَرَضَانِ:

أَحَدُهما: قِيَامُه مَقَامَ الفَاعِلِ.

وثَانِيهما: تَحصِيلُ العَائِدِ إلى اللَّامِ المَوصُولَةِ باسمِ المَفعُولِ.

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

المَسأَلَةُ الثَّانِيَةُ:

ذَكَرَ بَعضُ المُتأَخِّرِينَ مِن نُظَّارِ النُّحَاةِ أَنَّ اسمَ المَفعُولِ مُنفَرِدٌ بِجَوَازِ إِضَافَتِه إِلى الفَاعِلِ[١]، كَقَولِكَ: (زَيدٌ مَحمُودُ المَقَاصِدِ)، و(عَمرٌو مَعمُورُ الدَّارِ)، و(مُؤَدَّبُ الخُدَّامِ)، وهذا فَاسِدٌ؛ فإِنَّه يُشَارِكُه في هذه الخَاصَّةِ اسمُ الفَاعِلِ إِذا كَانَ لازِمًا، كَقَولِكَ: (زَيدٌ طَاهرُ الثَّوبِ)، و(هندٌ جَائِلَةُ الوِشَاحِ)، و(ضَامِرَةُ البَطنِ)، إِلى غَيرِ ذلِكَ، وسَنُوَضِّحُه في الصِّفَاتِ المُشَبَّهَةِ.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَالَ الشَّيخُ عَبدُ القَاهِرِ[٢]: إِنَّما زِيدَت الوَاوُ في بِنَاءِ اسمِ المَفعُولِ مِن جِهَةِ أَنَّ العَرَبَ رَفَضُوا الوَزنَ في كَلامِهم، أَعنِي: (مَفعُلٌ)، فَلَم يُوجَد إِلَّا في بِنَاءَينِ، نَحوُ: (مَكرُمٍ) في جَمعِ (مَكرُمَةٍ)، و(مَعُونٍ) في جَمعِ (مَعُونَةٍ)، فلا جَرَمَ زِيدَت الوَاوُ مِن أَجلِ المُخَالفَةِ [و١٢٧] لِهذا البِنَاءِ النَّادِرِ مَع مَا يَحصُلُ عَلَيه الاسمُ مِن الخِفَّةِ بزِيَادَةِ حَرفِ اللِّينِ فِيه، فيُخَالِفُ حَالَه إِذا حُذِفَ مِنه كَما تَرَى.

---

(١) ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٥٣.

(٢) المقتصد ١/ ٥١٢.

[الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ بِاسمِ الفَاعِلِ: مَا اشتُقَّ مِن فِعلٍ لازِمٍ، لِمَن قَامَ بِهِ عَلَى مَعنى الثُّبُوتِ. وصِيغتُها مُخَالِفَةٌ لِصِيغَةِ الفَاعِلِ، عَلَى حَسَبِ السَّماعِ، كـ(حَسَنٍ)، و(صَعبٍ)، و(شَدِيدٍ)، وتَعمَلُ عَمَلَ فِعلِها. وتَقسِيمُ مَسَائلِها أَن تكُونَ الصِّفَةُ باللَّامِ، ومُجَرَّدَةً، ومَعمُولُها بِاللَّامِ ومُضَافًا[١]، ومُجَرَّدًا عَنها، فهذه سِتَّةٌ، والمَعمُولُ في كُلِّ وَاحِدٍ مِنهما مَرفُوعٌ ومَنصُوبٌ ومَجرُورٌ، صَارَت ثَمانِيَةَ عَشَرَ، فالرَّفعُ عَلَى الفَاعِلِيَّـةِ، والنَّصبُ عَلَى التَّشبِيه بالمَفعُولِيَّـةِ في المَعرِفَةِ، وعَلَى التَّمييزِ في النَّـكِرَةِ، والجَرُّ عَلَى الإِضَافَـةِ. وتَفصِيلُها: (حَسَنٌ وَجهه) ثَلاثَةٌ، وكَذلِكَ: (حَسَنُ الوَجه)، و(حَسَنُ وَجهٌ)، (الحَسَنُ وَجهه)، و(الحَسَنُ الوَجه)، (الحَسَنُ وَجهٌ). اثنَانِ مِنها مُمتَنِعانِ: (الحَسَنُ وَجهه)، و(الحَسَنُ وَجهٍ). واختُلِفَ في (حَسَنِ وَجهه). والباقي[٢]: مَا كَانَ فِيه ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحسَنُ، ومَا كَانَ فِيه ضَمِيرانِ حَسَنٌ، ومَا لا ضَمِيرَ فِيه قَبِيحٌ، ومَتَى رَفَعتَ بِها فلا ضَمِيرَ فِيها فهي كالفِعلِ، وإِلَّا فَفِيها ضَمِيرُ المَوصُوفِ، فتُؤَنَّثُ، وتُثَنَّى، وتُجمَعُ. وأسماءُ الفَاعِلِينَ والمَفعُولِينَ[٣] غَيرُ المُتَعَدِّيَينِ مِثلُ الصِّفَةِ فِيمَا ذُكِر ».

قَالَ الإِمَامُ عَلَيه أَفضَلُ السَّلامِ[٤]: قَد أَشَارَ الشَّيخُ إِلى حَدِّها[٥]، فقَولُه: (مَا اشتُقَّ مِن فِعلٍ) يَحتَرِزُ بِه عَمَّا لَيسَ مُشتقًّا مِن الفِعلِ، فإِنَّه لا يكُونُ صِفَةً مُشَبَّهةً، نَحوُ: (جِدَارٍ)، و(فَرَسٍ). قَولُه: (لازِمٌ) يَحتَرِزُ بِه عَن اسمِ الفَاعِلِ والمَفعُولِ المُتَعَدِّيينِ فإِنَّهما لا يكُونَانِ مِن بَابِ الصِّفَةِ المُشَبَّهةِ باسمِ الفَاعِلِ في أَحكَامِها مِن إِضَافَتِها إِلى الفَاعِلِ، ولا في غَيرِ [ظ١٢٧] ذلِكَ مِمَّا تكُونُ مُختَصَّةً بِه.

---

(١) في ط: (مضافا وباللام).

(٢) في ط: (والبواقي).

(٣) في ط: (الفاعل والمفعول).

(٤) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٥) في ط: (حد هذه).

قَولُه: (**لِمَن قَامَ بِه**) يَحتَرِزُ عَن اسمِ الزَّمانِ والمَكَانِ، فإِنَّهما مُشتقَّانِ مِن الفِعلِ، لكن لا عَلَى جِهَةِ قِيَامِهما بِالفِعلِ، ولكن عَلَى جِهَةِ فِعلِه فِيهما. ومَقصُودُ الشَّيخِ مِن القِيَامِ هو الاختِصَاصُ، لكنَّه لَم يُمكِنه التَّصرِيحُ بِالحُلُولِ؛ لأنَّه لَو صَرَّحَ لَم يَكُن ذلِكَ عَامًّا في حَقِّ اللَّه تَعالى؛ لأَنَّ هذه الصِّفَةَ قَد تكُونُ حَاصِلَةً في حَقِّ اللَّه تَعالى، كَقَولِه: (رَؤُوفٌ)، (رَحِيمٌ)، و(شَدِيدُ العِقَابِ)، و(سَرِيعُ الحِسَابِ)، وغَيرِ ذلِكَ، والحُلُولُ لا يُعقَلُ في حَقِّه، فَجَعَلَ القِيَامَ أَمرًا مِنهما.

ثُمَّ قَالَ بَعدَ ذلِكَ: (**عَلَى جِهَةِ الثُّبُوتِ**)؛ لِيُوضِّحَ بِه أَمرَ القِيَامِ، ويَحتَرِزَ بِذلِكَ عَن اسمِ الفَاعِلِ اللَّازِمِ، فإِنَّه وإِن كَانَ يَجرِي مَجرَاها في إِضَافَتِه إِلى الفَاعِلِ، لكنَّ حُصُولَه عَلَى جِهَةِ الحُدُوثِ.

فهذا تَفسِيرُ مَا أَرَادَه بِهذه القُيُودِ، فإِذا عَرَفتَ هذا فلنَذكُر صِيغَتَها، ثُمَّ نَذكُر تَقسِيمَها، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ أَحكَامِها. فهذه مَطَالِبُ ثَلاثةٌ نُفصِّلُها:

المَطلَبُ الأَوَّلُ: في بَيانِ صِيغَةِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ وبَيانِ عَمَلِها، والوَجه الَّذي لأَجلِه عَمِلَت

أَمَّا صِيغتُها فَمُختَلِفةٌ، تَأتِي عَلَى أَبنِيـةٍ مُتفَاوِتَـةٍ، وأَنحَاءٍ مُـتَـفرِّقَـةٍ، وَلَم يَجرُوا فِيها عَلَى قِيَاسٍ مُستَمِرٍّ، ولا التَزَمُوا فِيها ضَابِطًا يَحصُرُها، كَمَا فَعَلُوه في اسمِ الفَاعِلِ والمَفعُولِ، فَقَالُوا: (صَعبٌ)، و(شَدِيدٌ)، و(حَسَنٌ)، و(أَحمَرُ)، و(طَوِيلٌ)، و(عَاقِلٌ)، و(شَبعانُ)، و(عَطُوفٌ)، و(شَرِسٌ)، و(مُعتَدِلٌ)، و(مُنبَسِطٌ) إِلى غَيرِ ذلِكَ مِن الأَبنِيـةِ الكَثِيرَةِ.

ولَم يَأتِ مِنها قِيَاسٌ مُطَّرِدٌ إِلَّا في نَوعَينِ:

أَحَدُهما: الأَلوَانُ، فإِنَّها أَتَت فِيه عَلَى: (أَفعَلَ)، كَقَولِكَ: (أَسوَدُ)، و(أَحمَرُ)، و(أَبيَضُ)، و(أَشقَرُ)، و(أَشهَبُ)، و(أَزرَقُ)، إِلى غَيرِ ذلِك مِن الأَلوَانِ.

وثَانِيهما: أَفعَالُ الغَرَائِزِ، فإِنَّها تَأتِي فِيه عَلَى: (فَعِيلٍ)، كَقَولِكَ: (ظَرِيفٌ)، و(نَبيلٌ)، و(شَرِيفٌ) [و١٢٨]، و(وَضِيعٌ).

فأَمَّا مَا عَدَا هذينِ النَّوعَينِ فلا يُمكِنُ ضَبطُه بِحَالٍ.

وأَمَّا عَمَلُها فقَالَ الشَّيخُ: « **إِنَّها تَعمَلُ عَمَلَ فِعلِها** ».

وأَرَادَ: إِنَّها تَعمَلُ الرَّفعَ عَلَى الفَاعِلِيَّـةِ[١]، والنَّصبَ عَلَى التَّشبِيه بِالمَفعُولِ إذا كَانَ مَعرِفةً، وعَلَى التَّمييزِ إِذا كَانَ المَعمُولُ نكِرَةً، والجَرَّ عَلَى الإِضَافَةِ اللَّفظِيَّـةِ، فَتقُولُ: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجهه)، و(حَسَنُ الوَجـهَ)، و(حَسَنٌ وَجهًا)، و(حَسَنُ الوَجـه)، فَتجِدُها عَامِلةً لِمَا ذَكَرناه مِن الأُمُورِ الثَّلاثَةِ، مِن غَيرِ اشتِرَاطِ الزَّمَانِ في عَمَلِها؛ لأَنَّ المَقصُودَ بِهَا هو الثُّبُوتُ دُونَ الحُدُوثِ، فلا حَاجَةَ إِلى اعتِبَارِ الأَزمِنَةِ فِيها، كَمَا وَجَبَ ذلِكَ في اسمِ الفَاعِلِ والمَفعُولِ، لَمَّا كَانَ المَقصُودُ مِنهما هو الحُدُوثَ.

وأَمَّا الاعتِمَادُ فلا بُـدَّ مِن اشتِرَاطِه؛ لأَنَّه مَأخُوذٌ مِن وَضعِها، وهو أَنَّها في الوَضعِ تَابِعَةٌ، غَيرُ مُستَقِلَّةٍ بِنَفسِها؛ فلأَجلِ هذا وَجَبَ اعتِمَادُها عَلَى صَاحِبِها، وعَلَى الهَمزَةِ، و(مَا) النَّافِيةِ، في نَحوِ قَولِكَ: (أَظَرِيفٌ الزَّيدَانِ)، و(مَا كَرِيمٌ العَمرَانِ)، وإِنَّما ذُكِرَ الاعتِمَادُ مَع اسمِ الفَاعِلِ والمَفعُولِ لَيسَ عَلَى جِهَةِ اختِصَاصِه بِهما، ولكن عَلَى جِهَةِ التَّنبِيه والإِيضَاحِ والتَّعرِيف بِاستِحَالَةِ: (قَائِمٌ الزَّيدَانِ)، لا عَلَى جِهَةِ الابتِدَاءِ والخَبَرِ؛ لِعَدَمِ المُطَابَقَةِ، ولا عَلَى جِهَةِ العَمَلِ لِعَدَمِ الاعتِمَادِ.

لا يُقَالُ: أَفلَيسَ قَد جَاءَت مُطَابِقَةً لِفعلِها في مِثلِ قَولِكَ: (حَسُنَ زَيدٌ فهو حَسَنٌ)، و(صَعُبَ فهو صَعبٌ)، فيكُونُ إِعمَالُها لأَجلِ المُطَابقَةِ لِفعلِها مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى المُشَابَهَةِ بِغَيرِها؟

لأَنَّا نَقُولُ: المُطَابقَةُ فِيها إِنَّما تَأتِي عَلَى جِهَةِ القِلَّةِ والنُّدُورِ في أَفرَادٍ مُتعَدِّدةٍ، فلا

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (الفعل).

عِبرَةَ بِها، ولا التِفَاتَ إِلَيها، كَمَا قَرَّرناه.

وأَمَّا عِلَّـةُ عَمَلِها فإِنَّما كَانَ كَذلِكَ مِن أَجلِ مُطَابقَتِها لِمَا هي مُسنَدةٌ إِلَيه في التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ، والإِفرَادِ والتَّثنِيةِ والجَمعِ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ)، و(بِامرَأَةٍ حَسَنَةٍ)، و(رَجُلَينِ حَسَنَينِ)، و(رِجَالٌ حَسَنُونُ)، و(امرَأتانِ حَسَنتانِ)، و(نِسَاءٍ حِسَانٍ)، كَمَا كَانَ كَذلِكَ في اسمِ الفَاعِلِ؛ فلأَجلِ هذه المُشَابهَةِ أُعمِلَت عَمَلَه في وُجُوه الإِعرَابِ، كَمَا قَرَّرناه مِن قَبلُ، ولَمَّا كَانَ إِعمَالُها بِالمُشَابهَةِ لاسمِ الفاعلِ فلا بُدَّ مِن نُقصَانِها عَن عَمَلِ مَا شُبِّـهَت بِه [ظ١٢٨] لِيكُونَ فِيه تَفرِقةٌ بَينَ المُشَبَّه والمُشَبَّه بِه، وذلِكَ يكُونُ مِن أَوجُهٍ خَمسَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلا يَجُوزُ تَقدِيمُ مَعمُولِها عَلَيها، بِخِلافِ اسمِ الفَاعِلِ، فإِنَّ ذلِكَ جَائِزٌ فِيه، إِلَّا إذا كَانَ فَاعِلًا لَه، أَمَّا مَرفُوعُها فلأَنَّه فَاعِلٌ لَهَا، فلا يَجُوزُ تَقدِيمُه، وأَمَّا مَجرُورُها لأَنَّها مُضَافةٌ إِلَيه، والمُضَافُ إِلَيه لا يَجُوزُ تَقدِيمُه عَلَى مُضَافِه، وأَمَّا مَنصُوبُها فلأَنَّه إِذا كَانَ نكِرَةً فهو تَمييزٌ، فلا يَجُوزُ تَقدِيمُه، وإِن كَانَ مَعرِفةً فهو مُشَبَّـهٌ بِالمَفعُولِ، فَلا يَجُوزُ تَقدِيمُه عَلَيها؛ لِكَونِها غَيرَ مُتَصَرِّفَةٍ.

وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّها لا تَعمَلُ إِلَّا إِذا كَانَت بِمَعنى الحَالِ، ولا تَعمَلُ بِمَعنى المُستَقبَلِ، فلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجهه غَدًا)، بِخِلافِ اسمِ الفَاعِلِ، فإِنَّه يَعمَلُ في الزَّمَانَينِ جَمِيعًا: الحَالُ والاستِقبَالُ مَعًا.

وأَمَّا ثَالِثًا فلأَنَّها لا تُبنَى إِلَّا مِن الأَفعَالِ اللَّازِمَةِ دُونَ المُتعَدِّيةِ، بِخِلافِ اسمِ الفَاعِلِ، فإِنَّه يَجُوزُ بِنَاؤُه مِن الأَمرَينِ جَمِيعًا، فَتقُولُ: (زَيدٌ ضَارِبٌ عَمرًا وقَاعِدٌ)، ولا تُبنَى الصِّفَةُ إِلَّا مِن الأَفعَالِ اللَّازِمَةِ، نَحوُ: (حَسَنٍ)، و(ظَرِيفٍ)، و(أَحمَقٍ).

وأَمَّا رَابِعًا فلأَنَّها تَعمَلُ في السَّبَبِ دُونَ مَا كَانَ أَجنَبِيًّا؛ ولِهذا جَازَ: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجهه)، ولا يَجُوزُ: (زَيدٌ حَسَنُ وَجِه عَمرٍو)؛ لَمَّا كَانَ أَجنَبِيًّا عنه، لا اتِّصَالَ لَه بِه في حَالٍ، بِخِلافِ اسمِ الفَاعِلِ فإِنَّه يكُونُ عَامِلًا فِيهما جَمِيعًا، فَتقُولُ: (زَيدٌ ضَارِبٌ

غُلامُه وضَارِبٌ رَجُلًا).

وأَمَّا خَامِسًا فلأَنَّ هذه الصِّفةَ لا يُشترَطُ فِيها جَريُها عَلَى اسمِ الفَاعِلِ؛ لاختِلافِ صِيَغِها، بِخِلافِ اسمِ الفَاعِلِ فإِنَّه جَارٍ عَلَى مُضَارِعِه، وحَاصِلًا عَلَيه في حَرَكَاتِه وسَكَناتِه وعَدَدِ أَحرُفِه، كـ(يَضرِبُ) فإنَّ (ضَارِبًا) مُطَابِقٌ لَه، كَمَا تَرى، فِيما ذَكَرناه، واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ.

* * *

المَطلَبُ الثَّانِي: في ذِكرِ مَا يَختَصُّها[١] مِن التَّقسِيمِ

قَالَ الشَّيخُ: « **وتَقسِيمُ مَسَائِلِها: أَن تكُونَ الصِّفَةُ بِاللَّامِ ومُجَرَّدةً[٢] عَنها. إِلى آخِرِ مَا ذَكَره** ».

واعلَم أَنَّ لَهَا تَقسِيمَاتٍ ثَلاثةً: بِاعتِبَارِ صُورَتِها، وبِاعتِبَارِ حُكمِها، وبِاعتِبَارِ حَالَتِها:

التَّقسِيمُ الأَوَّلُ: بِاعتِبَارِ صُورَتِها[٣] إِلى مَا يكُونُ مَعمُولُها سَببًا غَيرَ مُضَافٍ إِلى شَيءٍ آخَرَ، وإِلى مَا يكُونُ مُضَافًا إِلى شَيءٍ آخَرَ.

ولَيسَ يَخلُو الحَالُ فِيه: إِمَّا أَن تكُونَ [و١٢٩] الصِّفَةُ مُختَصَّةً بِاللَّامِ أَو مُجَرَّدةً عَنها[٤]، فَهذانِ تَقرِيرَانِ:

التَّقرِيرُ الأَوَّلُ: أَن يكُونَ مَعمُولُها سَببًا غَيرَ مُضَافٍ إِلى شَيءٍ آخَرَ، ولَيسَ يَخلُو الحَالُ فِيه إِمَّا أَن تكُونَ الصِّفةُ مُختَصَّةً بِاللَّام أَو مُجَرَّدَةً عَنها:

- فإِن كَانَت مُختَصَّةً بِاللَّامِ فالمَعمُولُ عَلَى ثَلاثَةِ أَوجُهٍ:

---

(١) في ط: (يخصها).

(٢) في ط: (أو مجردة).

(٣) في ط: (صورها).

(٤) الكلام من قوله: (وليس يخلو) ساقط من ط.

أَوَّلُها: أَن يكُونَ مُضَافًا إِلى الضَّمِيرِ، فَتقُولُ فِيه: (الحَسَنُ وَجهه)[١]، رَفعًا ونَصبًا وجَرًّا، فهذه ثَلاثَةٌ أَيضًا.

وثَانِيها: أَن يكُونَ مُعرَّفًا باللَّامِ، كَقَولِكَ: (الحَسَنُ الوَجه) رَفعًا ونَصبًا وجَرًّا، فهذه ثَلاثة أَيضًا.

وثَالِثُها: أَن يكُونَ نكِرَةً، فتقُولُ فِيه: (الحَسَنُ وَجهٌ) رَفعًا ونَصبًا وجَرًّا، فهذه ثَلاثةٌ، كَمُلَت تِسعَةً.

- وأمَّا أَن تكُونَ الصِّفَةُ مُجَرَّدَةً عَن اللَّامِ فيَكُونُ المَعمُولُ عَلَى ثَلاثَةِ أَوجُهٍ:

أَوَّلُها: أَن يكُونَ مُضَافًا، فتقُولُ فِيه: (حَسَنٌ وَجهه) رَفعًا ونَصبًا وجَرًّا، فهذه ثَلاثةٌ.

وثَانِيها: أَن يكُونَ مُعرَّفًا باللَّامِ، كَقَولِكَ: (حَسَنُ الوَجه) رَفعًا ونَصبًا وجَرًّا، فهذه ثَلاثةٌ أَيضًا.

وثَالِثُها: أَن يكُونَ نكِرَةً، في نَحوِ قَولِكَ: (حَسَنُ وَجهٍ) رَفعًا ونَصبًا وجَرًّا، فهذه ثَلاثةٌ، كَمُلَت تِسعَةً.

فهذه ثَمَانِي عشرَةَ[٢] مَسأَلَةً عَلَى هذا التَّقرِيرِ.

التَّقرِيرُ الثَّانِي: أَن يكُونَ مَعمُولُها مُضَافًا إِلى شَيءٍ آخَرَ، ولَيسَ يَخلُو الحَالُ فِيه أَيضًا إِمَّا أَن تكُونَ الصِّفَةُ مُختَصَّةً بِاللَّامِ أَو مُجَرَّدةً عَنها:

- فإِن كَانَت مُختَصَّةً بِاللَّام فَمَعمُولُها عَلَى ثَلاثَةِ أَوجُهٍ:

أَوَّلُها: أَن يكُونَ الأَبُ مُضَافًا، كَقَولِكَ: (زَيدٌ الجَمِيلُ وَجه أَبِيه) رَفعًا ونَصبًا وجَرًّا في الوَجه، فهذه ثَلاثةٌ.

وثَانِيها: أَن يكُونَ الأَبُ مُعرَّفًا باللَّامِ، فَتقُولُ فِيه: (زَيدٌ الجَمِيلُ وَجه الأَبِ) رَفعًا

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (الوجه).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (عشر).

ونَصبًا وجَرًّا في الوَجه، فهذه ثَلاثةٌ.

وثَالِثُها: أَن يكُونَ الأَبُ نكِرَةً، فتَقولُ فِيه: (زَيدٌ الجَمِيلُ وَجه أَبٍ) رَفعًا ونَصبًا وجَرًّا في الوَجه، فهذه ثَلاثةُ أَوجُهٍ.

- وإِن كَانَت الصِّفةُ مُجَرَّدةً عَن اللَّامِ فَمَعمُولُها عَلَى ثَلاثَـةِ أَوجُهٍ:

أَوَّلُها: أَن يكُونَ الأَبُ مُضَافًا، كَقَولِكَ: (زَيدٌ جَمِيلُ وَجه أَبِيه) فَيكُونُ في الوَجه ثَلاثةٌ: رَفعًا ونَصبًا وجَرًّا.

وثَانِيها: أَن يكُونَ الأَبُ مُعرَّفًا باللَّامِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ جَمِيلُ وَجه الأَبِ)، فيكُونُ فِيـه ثَلاثـةٌ رَفعًا ونَصبًا وجَـرًّا، فهذه ثَـلاثَـةٌ أَيضًا.

وثَالِثُها: أَن يكُونَ الأَبُ نكِرَةً، فيكُونُ فِيه ثَلاثةٌ رَفعًا ونَصبًا وجَرًّا، في مِثلِ قَولِكِ: (زَيدٌ جَمِيلٌ وَجه أَبٍ).

فهذه ثَمَانِيَةَ عَشرَ مَسألةً أَيضًا، فكَمُلَت عِدَّتُها سِتَّـةً وثَلاثِينَ مَسأَلةً [ظ١٢٩] .

التَّقسِيمُ الثَّانِي: باعتِبَـارِ حُـكمِها إِلى صَحِيحَةٍ جَائِـزَةٍ[١]**، ومُمتَنِعَةٍ فَاسِدَةٍ**، فهذانِ وَجهانِ:

الوَجه الأَوَّلُ: مَا يكُونُ صَحِيحًا، وهو جَمِيعُ المَسَائِلِ الَّتي جُـرِّدَت الصِّفَةُ فِيها عَن اللَّامِ[٢] فِيمَا كَانَ سَببًا مُجَرَّدًا، وفِيمَا كَانَ مُضَافًا إِلى شَيء، وهكذا جَمِيعُ المَسَائِلِ في الصِّفَةِ المُختَصَّةِ بِاللَّام جَائِـزَةٌ أَيضًا، ولا يُستَثنَى فِيها إِلَّا مَسَائِـلُ.

الوَجه الثَّانِي: مَا يكُونُ مُمتَنِعًا بَاطِلًا؛ إِمَّا باتِّفاقٍ بَينَ النُّحَاةِ، وإِمَّا عَلَى الخِلافِ، كَمَا سَنُوَضِّحُه في هذه المَسَائِلِ[٣]:

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (وجائزة).

(٢) بعده في ط: (كلها).

(٣) قوله ابتداء من: (الوجه الثاني) ساقط من ط.

المَسأَلَةُ الأولى: لا خَلافَ[١] في امتِنَاعِها بَينَ النُّحَاةِ، وهي قَولُنا: (الحَسَنُ وَجهِ) بِالجَرِّ[٢]، وإنَّما كَانَت مُمتَنِعةً لأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ ذلِكَ مُخَالفَةٌ للأَوضَاعِ اللُّغَوِيَّـةِ والاستِعمَالاتِ النَّحوِيَّـةِ؛ لأَنَّ مِن حَقِّها إِضَافَةَ النَّكِرَةِ إلى المَعرِفَـةِ[٣]، أَو إلىٰ النَّـكِرَةِ؛ لِتَعرِيفٍ في الأَوَّلِ وتَخصِيصٍ في الثَّانِي، وهَاهنا عكسُ ذلِكَ، وهو إِضَافةُ المَعرِفَةِ إلى النَّـكِرَةِ، ومَا هذا حَالُه يُحكَمُ بِبُطلانِه؛ لِمُخَالفَةِ القَوَاعِدِ النَّحوِيَّـةِ[٤].

وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّ هذه الإِضَافةَ هاهنا لا تُفِيدُ تَعرِيفًا، مِن جِهَةِ كَونِها لَفظِيَّـةً، ولا تُفِيدُ تَخفِيفًا مِن جِهَةِ أَنَّ سُقُوطَ التَّنوِينِ كَانَ مِن أَجلِ اللَّامِ، فلا جَرَمَ حَكَمنا بِبُطلانِ هذه المَسأَلةِ.

المَسأَلَةُ الثَّانِيةُ: مُتَّفقٌ عَلَى بُطلانِها عِندَ النُّحَاةِ أَيضًا، وهي قَولُنا: (الحَسَنُ وَجهه) بِالجَرِّ[٥]، وإنَّما كَانَت مُمتَنِعَةً؛ لأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأنَّها لا تُفِيدُ خِفَّةً؛ لأَنَّ الخِفَّـةَ إِنَّما تكُونُ بِسُقُوطِ التَّنوِينِ لأَجلِها، وهَاهنا سُقُوطُ التَّنوينِ إِنَّما كَانَ بِدُخُولِ اللَّامِ.

وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّها مُتَضَمِّنَـةٌ إِضَافَـةَ مَا فِيـه أَلِفٌ ولامٌ إِلـى مَا لَيسَ فِيـه أَلِفٌ ولامٌ، فكَانَت مُمتَنِعَةً، كـ(الحَسَنُ وَجهِ)، والجَامِعُ بَينَهما مَا ذَكَرناه مِن اتِّصَالِ اللَّامِ بِالأَوَّلِ وتَجرِيدِها عَن الثَّانِي.

المَسأَلَةُ الثَّالِثةُ: (حَسَنُ وَجهه)، وفِيـه مَـذهَـبَـانِ:

---

(١) قوله: (لا خلاف) ساقط من ط.

(٢) قوله: (بالجر) ليس في ط.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (المعرفة إلى النكرة).

(٤) في ط: (لمخالفته للقواعد الإعرابية).

(٥) قوله: (بالجر) ليس في ط.

المَذهَبُ الأوَّلُ: أنَّها جَائِزَةٌ، وهو رَأيُ الأكثَرِ مِن النُّحَاةِ، ومَحكِيٌّ عَن سِيبَوَيه[١]، وزَعَمَ أنَّها مَخصُوصَةٌ بِالشِّعرِ في الجَوَازِ، فأمَّا غَيرُه مِن النُّحَاةِ فأجَازُوها [و١٣٠] في الشِّعرِ وفي غَيرِه، وحُجَّتُه عَلَى هذا بَيتُ الشَّماخِ[٢]، حَيثُ قَالَ:

٢٢٢ - أَمِـن دِمنَـتَـينِ عَرَّجَ الرَّكبُ فيهمَا بِحَقلِ الرُّخَامَى قَد عَـفَـا طَلَلاهمَا

أَقَامَت عَلَى رَبعَيهما جَـارَتَـا صَـفـا كُمَيتَـا الأَعَالِـي جَونَتا مُصطَلاهمـا[٣]

فأَضَافَ الجَونَـتَينِ إِلى المُصطَلى المُضَافِ إِلـى ضَمِيرِ الجَارِيَـتَينِ، وهـو عَيـنُ مَسأَلَةِ: (حَسَنُ وَجهه).

المَذهَبُ الثَّاني: أنَّها مُمتَنِعَـةٌ عَلَى الإِطـلاقِ، وهـذا هـو رَأيُ المُبرِّدِ، ومَحكِيٌّ عَن أَبِي القَاسِمِ الزَّجَّاجِ[٤]، والحُجَّةُ عَلَى ذلِكَ هو أنَّها في الحَقِيقَةِ إِضَافَـةُ الشَّيءِ

---

(١) أجاز سيبويه هذا التَّركيب في ضرورة الشِّعر. انظر: الكتاب ١/ ١٩٩.

(٢) هو الشَّمَّاخ بن ضرار بن حرملة الغطفاني، يكنى أبا سعيد، وأبا كثير، أدرك الجاهلية والإسلام، قيل: توفي في غزوة موقان، في عهد عثمان ﷺ، وكان قد شهد القادسية. (انظر ترجمته في: الإصابة ٣/ ٣٥٣، والأغاني ٩/ ١٤٨، والأعلام ٣/ ١٧٥).

(٣) البيت الشاهد من الطويل، وهو للشَّمَّاخ في ديوانه ٣٠٨، وانظر: الكتاب ١/ ١٩٩، والمفصل ٢٩٥، والنّكت للأعلم ١/ ١٥٣، واللباب ١/ ٤٤٤، وابن يعيش ٦/ ٨٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٩، والمحصول لابن إياز ٢/ ٧٤٠، وشرح الرَّضي ٣/ ٤٣٧، وهو بلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٧٥، والمسائل البصريَّات ٥٦٩، والبغداديَّات ١٣٣، والشِّيرازيَّات ٤٥٠، والخصائص ٢/ ٤٢٠، والمقتصد ٥٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٣، وهمع الهوامع ٣/ ٨٣. والرّبع: أثر الدَّار، وجارتا: حجران، وصفًا: الجبل، والكميت: الأحمر، والجون: الأسود، والمصطلى موضع النَّار.

(٤) نسب منع هذا التَّركيب للمبرِّد والزَّجَّاج وابن بابشاذ، وقد ذهب إليه الزَّجَّاجي، قال في جُمله ٩٨: « والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده، وهو قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه بإضافة حسن إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى المضمر العائد على الرّجل، وخالفه جميع النَّاس في ذلك من البصريِّين والكوفيِّين، وقالوا: هو خطأ؛ لأنَّه أضاف الشَّيء إلى نفسه، وهو كما قالوا » وقال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٦٢٢: « وإنَّما منعها صاحب الجمل أبو القاسم الزَّجَّاجي تلميذ أبي إسحاق الزَّجَّاج وظنَّ أنَّ النَّاس يمنعونها، فقال: وخالف سيبويه جميع النَّاس، وليس الأمر على ما ذكر » وانظر: شرح المقدِّمة الكافية =

إلى نَفسِه؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الإِضَافَةَ إِضَافَةٌ إلى مَن هي إِلَيه؛ فلِهذا كَانَ مُشتَمِلًا عَلَى إِضَافَةِ الشَّيءِ إلى نَفسِه، وهو مُحَالٌ، ويَتأَوَّلانِ بيتَ الشَّمَّاخِ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ في (مُصطَلاهما) رَاجعٌ إلى الأعالي، وعَلَى هذا لا يكُونُ مِن المَسأَلةِ في شَيءٍ مِن جِهَةِ أَنَّ الأَعالي مُـثـنَّـاةٌ مِن جِهَةِ مَعناها.

والمُختَارُ مَا قَالَه سِيبَوَيه، وعَلَيه الأَكثرُ مِن مُتأَخِّرِي النُّحَاةِ البَصرِيِّينَ، وهو رَأيُ الكِسَائِيِّ والفرَّاءِ، وغَيرِهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ[1]، والحُجَّةُ عَلَى ذلِكَ أَنَّه وَارِدٌ في فَصِيحِ الكَلامِ، كَمَا وَرَدَ في حَدِيثِ الدَّجَّالِ أَنَّه[2]: « أَعوَرُ عَينِه اليُمنى وأَنَّ رَبَّـكُم لَيسَ بِأَعوَرَ »، وكَمَا وَرَدَ في صِفَةِ خَلقِ رَسُولِ اللَّه ﷺ[3]: « شَثَنُ أَصَابِعِه ».

فأَمَّا مَا زَعَمَ مَن مَنَعَها مِن أَنَّها إِضَافةُ الشَّيءِ إلى نَفسِه فهو فَاسِـدٌ؛ لأَنَّـه إِن أَرَادَ بـإِضَافَـةِ[4] الشَّيءِ إلى نَـفسِه هـو أَنَّـه أَضَافَ الحَسَنَ إلى الوَجـه، وهـو في المَعنى للوَجه، فهو فاسدٌ مِن أَوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ (الحَسَنَ) لَيسَ للوَجه، وإِنَّما هو لِصَاحِبِ الوَجه؛ بِدَلِـيـلِ أَنَّ فِـيـه

= ٣/ ٨٤٣، وشرح الرَّضي ٣/ ٤٣٧، والحلل ٢٢٣، واللباب ١/ ٤٤٤، والفاخر ٢/ ٧١٠، وشرح جمل الزَّجَّاجي لابن خروف ١/ ٥٦٥، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ٩٩٨، وشرح كافية ابن الحاجب للقوَّاس ٢/ ٤٧٣، والارتشاف ٥/ ٢٣٥٣، والنَّجم الثَّاقب ٢/ ٨٧١، وهمع الهوامع ٣/ ٨٤.

(١) انظر رأي الكوفيين في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٩، وشرح الرضي ٢/ ٢٣٥، والارتشاف ٢٣٥٣، والتذييل ١١/ ٢٣، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٢٨، والمساعد ٢/ ٢١٨، وتمهيد القواعد ٢٨٠٠.

(٢) انظر الحديث في: صحيح البخاري ٤/ ١٦٧ برقم (٣٤٤١)، وانظر: سنن الترمذي ٤/ ٥١٤ برقم (٢٢٤١) وهو في الترمذي برفع (عينه).

(٣) ما جاء في كثير من كتب الحديث رواية مختلفة عن رواية النحاة، فالرواية الكثيرة هي: (شثن الكفين والقدمين)، انظرها مثلًا في: مسند أحمد ٢/ ١٠١ برقم ٦٨٤، ٢/ ١٤٣ برقم ٧٤٤، ٧٤٦، وغيرها، وقد جاء في وصف النبي ﷺ في كتاب الآثار لأبي يوسف الأنصاري ٢٠٦: « شثن الأُصبُعين »، والشثن: الخشن.

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (بإإضافة).

ضَمِيرًا[١] لِمَن هو لَه، ومِن أجلِ ذلِكَ يُثَنَّى ويُجمَعُ باعتِبَارِ مَن هو لَه، فيُقَالُ: (مَررتُ بِرَجُلَينِ حَسَنَي وُجُوههما)، و(بِرِجَالٍ حَسَنِي وُجُوههم).

وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّ الأَمرَ لَو كَانَ كَذلِكَ لَم تَمتَنِع إِضَافتُه، ولَم يكُن مِن بَابِ إِضَافَةِ الشَّيءِ إِلى نَفسِه؛ مِن جِهَةِ أنَّه عَامٌّ أُضِيفَ إِلى خَاصٍّ، فَجَازَ، كَقَولِكَ: (خَاتَمُ حَدِيدٍ)، و(كُلُّ الدَّرَاهِمِ)، ومَع العُمُومِ والخُصُوصِ تَحصُلُ المُغَايرَةُ.

وأَمَّا ثَالِثًا فلأَنَّ مَا قَالَه مَنقُوضٌ بِمِثلِ قَولِكَ: (حَسَنُ الوَجه)، وهي جَائِزَةٌ باتِّفاقٍ، وأَقوَى المَسَائِلِ.

وإِن أَرَادَ بإِضَافَةِ الشَّيءِ إِلى نَفسِه إِضَافَةَ الوَجه إِلى الضَّمِيرِ، فَليسَ ذلِكَ مِنه؛ مِن جِهَةِ أَنَّ إِضَافَةَ البَعضِ إِلى الكُلِّ جَائِزَةٌ باتِّفاقٍ.

وإِن أَرَادَ بإِضَافَةِ الشَّيءِ إِلى نَفسِه هو أَنَّ (حَسَنٌ) لَمَّا أُضِيفَ إِلى الوَجه المُضَافِ إِلى ضَمِيرِه فكَأَنَّه مُضَافٌ إِلَيه، بِمَنزِلَةِ مَا لَو قَالَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حُسنِه) [ظ ١٣٠]، وهذا فَاسِدٌ، فإِنَّها لَو فَسَدَت لِمَا قَالَه لَوَجَبَ أَن يُقضَى بِفَسَادِ قَولِنا: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ غُلامِه)؛ لأَنَّه يَصِيرُ في ذلِكَ بِمَنزِلَةِ: (ضَارِبِه)، فَبَطَلَ مَا قَالَه، وصَحَّ مَا قَالَه سِيبَوَيه وغَيرُه مِن النُّحَاةِ.

التَّقسِيمُ الثَّالِثُ: بِاعتِبَارِ حَالِها إِلى قَوِيَّةٍ وضَعِيفَةٍ ومُتوَسِّطَةٍ، فهذه ثَلاثَةُ مَرَاتِبَ[٢]:

- **المَرتَبَةُ الأُولى: في بَيَانِ القَوِيِّ مِن هذه المَسَائِلِ:** والضَّوَابِطُ لِمَا كَانَ قَوِيًّا مِنها أَنَّه لا يكُونُ فِيه [إِلَّا][٣] ضَمِيرٌ وَاحِدٌ، وإِنَّما كَانَ قَوِيًّا مِن جِهَةِ أَنَّه حَصَلَ فِيه مَا يُحتَاجُ إِلَيه مِن غَيرِ زِيادَةٍ، فيكُونُ فِيه فَصلٌ لا يُحتَاجُ إِلَيه ولا نُقصَانٌ، فَيَكُونُ فِيه خَرمٌ لِمَا لا بُدَّ مِن حُصُولِه، فلا جَرَمَ كَانَ جَارِيًا عَلَى الأَقيِسَةِ المُطَّرِدَةِ، والمَسَائِلِ اللَّائِقَةِ

---

(١) في الأصل وط: (ضمير).

(٢) في ط: (مراتب ثلاث).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ط.

بِالأُصُولِ والقَوَاعِدِ.

وقَد يكُونُ الضَّمِيرُ مُتَّصِلًا بِالمَعمُولِ مَجرُورًا، كَقَولِكَ: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجهه)، و(كَرِيمٌ أَبُوه)، و(شَرِيفٌ أَخُوه)، وتَارَةً يَكُونُ مُتَّصِلًا بِالصِّفَةِ مَرفُوعًا، كَقَولِكَ: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجهًا) و(وَجهٍ) بِالجَرِّ، و(زَيدٌ حَسَنٌ الوَجهَ) نَصبًا.

وأَمَّا (حَسَنٌ وَجهَه) نَصبًا[١]، و(حَسَنُ وَجهه) بِالجَرِّ عَلَى رَأيِ سِيبَوَيه وغَيرِه مِن النُّحَاةِ فَلَيسَ مِنه؛ لِحُصُولِ ضَمِيرَينِ فِيها[٢].

ونَحوُ: (زَيدٌ جَمِيلُ الوَجهَ) نَصبًا، و(الوَجه) جَرًّا.

فهذه ومَا شَاكَلَها قَوِيَّةٌ كَمَا تَرَى؛ لِمَا ذَكَرناه مِن مُطَابَقَتِها للقَوَاعِدِ.

- **المَرتَبَةُ الثَّانِيَةُ: مُتَوَسِّطَةٌ بَينَ هذه الأُولى والثَّالِثَةِ:** وهي الَّتي فِيها ضَمِيرَانِ، وإِنَّما كَانَت هذه مُتَوَسِّطَةً بَينَ الرُّتبَتَينِ؛ لأَنَّها لَم تَحسُن حُسنَ الأُولى، لَمَّا كَانَ فِيها ضَمِيرٌ ثَانٍ مُستَغنًى عَنه، ولَم تَقبُح؛ مِن جِهَةِ أَنَّ زِيادَةَ الضَّمِيرِ فِيها لا يُقَبِّحُها، وإِنَّما هو زِيَادَةُ تَأكِيدٍ فِيها. ولَم يكُن مِثلَ الثَّالِثَةِ، [لَمَّا][٣] كَانَ فِيها ضَمِيرَانِ والثَّالِثَةُ فِيها ضَمِيرٌ، فافترَقا. وهذا كَقَولِكَ: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجهَه) نَصبًا، و(حَسَنِ وَجهه) عَلَى رَأيِ سِيبَوَيه وغَيرِه بِالجَرِّ، ونَحوُ: (الحَسَنُ وَجهَه) نَصبًا. فهذه المَسَائِلُ كُلُّها فِيها ضَمِيرانِ، كَما تَرَى.

- **المَرتَبَةُ الثَّالِثَةُ: ضَعِيفَةٌ:** وهو كُلُّ مَا كَانَ مِنها لا ضَمِيرَ فِيه، وإِنَّما قَبُحَ لِخُلُوِّه عَنِ الضَّمِيرِ المُحتَاجِ إِلَيه في الصِّفَاتِ؛ لأَنَّه إذا كَانَ خَالِيًا عَن الضَّمِيرِ كَانَ في حُكمِ [و١٣١] الأَجنَبِيِّ عَن مَوصُوفِه، ومُخبِرِه إِذا أَخبَرتَه عَنه، ومِثَالُه قَولُكَ: (زَيدٌ الحَسَنُ الوَجه)، و(زَيدٌ الحَسَنُ وَجهٌ)، و(مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنُ الوَجه)، و(حَسَنُ وَجهٌ) بالرَّفعِ

---

(١) بعده في ط: (فليس منه).

(٢) قوله: (فليس منه لحصول ضميرين فيها) ليس في ط.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل وكذا في ط.

للوَجه في هذه المَسَائِلِ؛ مِن جِهَةِ أنَّها إذا رَفعَت ظَاهرًا كَانَت خَاليَةً عَن الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ بِها، فلا ضَمِيرَ بِها لِرَفعِها الظَّاهرَ، ولا ضَمِيرَ في المَعمُولِ لِكَونِه نكِرَةً أو مُعرَّفًا بِاللَّامِ.

فلا تَخرُجُ المَسَائِلُ السِّتَّةُ والثَّلاثُونَ مَسأَلَةً عَن جَريِها عَلَى هذه المَرَاتِبِ الثَّلاثِ، مَع كَثرَتِها وانتِشَارِها، واللَّه أَعلَمُ بالصَّوابِ.

* * *

المَطلَبُ الثَّالِثُ: في بَيانِ أَحكَامِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ

اعلَم أنَّها مُختَصَّةٌ مِن بَينَ الأَسمَاءِ الجَامِدَةِ بِأَحكَامٍ خَمسَةٍ:

الحُكمُ الأَوَّلُ: أنّها إذا رَفعَت بَعدَها اسمًا ظَاهرًا وَجَبَ أَن تكُونَ مُفردَةً؛ لأنَّها هَاهنا بِمَنزِلَةِ الفِعلِ إِذا رَفَعَ مَا بَعدَه، فلا يَجُوزُ تَثنِيَتُها، ولا جَمعُها، ولا يَجُوزُ تَأنِيثُها إِلَّا باعتِبَارِ مَرفُوعِها، كَما وَجَبَ ذِلكَ في حَقِّ الفِعلِ؛ فلِهذا تقُولُ: (مَررتُ بِرَجُلَينِ حَسَنٍ وُجُوههما)، و(حَسَنٍ غِلمَانُهما)، و(مَررتُ بِرَجُلَينِ حَسَنَةٍ جَارِيَتُهما)، كَمَا تَقُولُ: (حَسُنَت جَارِيَتُهما).

فأَمَّا في الجَمعِ فإنَّكَ تَقُولُ: (مَررتُ بِرجَالٍ حَسَنٍ غِلمَانُهم)، ولا تَقُولُ: (حَسَنِينَ غِلمَانُهم)؛ لِمَا قَدَّمناه مِن أَنَّ التَّثنِيةَ والجَمعَ السَّالِمَ بِمَنزِلَةِ تَثنِيَةِ ضَمِيرِ الفِعلِ وجَمعِه، فكَما لا يَجُوزُ: (يُحسنان غِلمَانُهما)[١]، ولا: (يُحسِنُونَ غِلمَانُهم)، فهكذا لا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (مَررتُ بِرَجُلَينِ حَسَنَينِ غِلمَانُهما)[٢]، ولا: (حَسَنُونَ غِلمَانُهم)، ولَو قُلتَ: (مَررتُ بِرِجَالٍ حِسَانٍ غِلمَانُهم) بِجَمعِ التَّكسِيرِ لكَانَ جَائِزًا، ولَيسَ جَمعُ (حِسَانٍ) لأَجلِ جَمع (رِجَالٍ)؛ ولِهذا فإِنَّكَ تَقُولُ: (مَررتُ بِرَجُلٍ حِسَانٍ غِلمَانُه) مَع كَونِه مُفردًا، وإِنَّما جُمِعَ لِيُطَابِقَ مَرفُوعَه، وجَازَ فِيه ذلِكَ ولَم يَجُز فِي جَمعِ السَّلامَةِ والتَّثنِيةِ لِمُخَالَفَتِه للفِعلِ في عَدَمِ اتِّصَالِ الحُرُوفِ بِه،

---

(١) في ط: (حسنان غلاماهما).

(٢) في ط: (حسنان غلاماهما).

وامتَنعَ في التَّثنِيَـةِ وجَمعِ السَّلامَةِ لِمُوافَقَتِهما للفِعلِ، كَمَا قـرَّرناه مِـن قَبلُ، فَمِن أَجلِ ذلِكَ اغتُفِرَ في التَّـكسِيرِ مَا لَم يُغتَفَر في التَّثنِـيَـةِ والجَمعِ السَّالِمِ، وقَـد قَدَّمنا ذلِكَ [في الصِّفاتِ][1] فأَغنى عَن تكرِيرِه.

وإذا لَم تكُن رَافِعَةً لِمَا بعدَهَا فلا [ظ١٣١] بُدَّ مِن أَن يكُونَ فِيها ضَمِيرُ المَوصُوفِ، فتَجرِي فِيه المُطَابقَةُ، فَتؤَنَّثُ إن كَانَ المَوصُوفُ مُؤَنَّـثًا، وتُثَنَّى وتُجمَعُ إن كَانَ المَوصُوفُ كَذلِكَ، كَمَا في سَائِرِ الصِّفَاتِ مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ، فتَقُولُ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجه)، و(بِرَجُلَينِ حَسَنَي الوَجه)، و(بِـرِجَالٍ حَسَنِي الوَجه)، سَوَاءٌ في ذلِكَ نَصبُ الوَجه أَو خَفضُه، خَلا أَنَّكَ تَحذِفُ النُّونَ للإِضَافَةِ، و(مَررتُ بِامرَأَةٍ حَسَنَةِ الوَجه)، و(بامرَأَتَينِ حَسَنَتَي الوَجه)، و(بِنِساءٍ حِسَانِ الوَجه)، فلا بُدَّ مِن التِزَامِ الضَّمِيرِ لِيَحصُلَ التَّلاؤُمُ[2] بَينَ الصِّفَةِ ومَوصُوفِها.

الحُكمُ الثَّاني: أَنَّكَ إِذا رَفَعتَ بِهَا فإِنَّما تَرفَعُ بِالفَاعِلِيَّـةِ، وهو الأَصلُ في إِعمَالِها؛ إِذ لا تَقتَضِي إِلَّا مَرفُوعًا مِثلَ فِعلِها؛ لأَنَّها لا تُبنَى مِن الأَفعَالِ المُتعَدِّيـةِ، وإِنَّما بِنَاؤُها يكُونُ مِن الأَفعَالِ اللَّازِمَةِ، وإذا نُصِبَ بِها فالأَقرَبُ أَنَّه يُنظَـرُ في مَعمُولِها[3]:

فَإِن كَانَ مَعرِفَةً فإِنَّما يكُونُ نَصبُه عَلَى التَّشبِيه بِالمَفعُولِ، وإِن كَانَ نكِرَةً فنَصبُه

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وليس في الأصل.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (التوام).

(٣) اختلف النحاة في إعراب الاسم المنصوب في قولك: (حَسَنٌ وَجهًا)، و(حَسَنٌ الوجهَ)، ولَهم فيه ثلاثة آراء: **الأولُ**: هو منصُوبٌ عَلَى التَّشبيه بالمفعُولِ، سَواءٌ كَان مَعرفةً، أَو نكِرَةً، وهو رَأيُ البصرِيِّينَ، **والثَّانِي**: هو تَمييزٌ منصُوبٌ، سَواءٌ كَان مَعرِفَةً، أَو نكِرَةً، وهذا رأيُ الكُوفِيِّينَ، **والثَّالِثُ**: مِن النُّحَاةِ مَن فَصَّلَ، فَقَالَ: إِن كَانَ المَعمُولُ نكِرَةً نَحوُ: (حَسَنٌ وَجهًا)، فهو مَنصُوبٌ عَلَى التَّمييزِ، وإِن كَانَ مَعرِفَةً، كَقَولِكَ: (حَسَنٌ الوَجهَ)، فَهو منصُوبٌ عَلَى التَّشبِيه بِالمَفعُولِ. انظر الخلاف في ابن يعيش ٦/ ٨٧، وشرح الرَّضي على الكافية ٣/ ٤٤١، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ١٠٨١، وشرح الفريد ٣٥٠-٣٥١، وتفسير البحر المحيط ١/ ٥٦٥.

يكُونُ عَلَى التَّميِـيـزِ، فتقوُلُ: (مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهًا) و(حَسَنِ الوَجهَ)[١]، فيكُونُ نَصبُهما عَلَى مَا ذَكَرناه مِن التَّفصِيلِ.

ومِن النُّحَاةِ مَن زَعَمَ أَنَّ نَصبَه يكُونُ عَلَى التَّشبِيه بِالمَفعُولِ، سَوَاءٌ كَانَ مَعرِفَةً أَو نكِـرَةً.

ومَنِهم مَن زَعَمَ أَنَّ نَصبَه يكُونُ عَلَى التَّميِيزِ، مَعرِفَةً كَانَ أَو نكِـرَةً.

وحُجَّةُ مَن قَالَ بِالتَّشبِيه بِالمَفعُولِ هو أَنَّ التَّميِيزَ إِنَّما يكُونُ في الأَشيَاءِ الجَامِدَةِ، كَقَولِكَ: (عِشرُونَ دِرهَمًا)، و(رَطلٌ زَيتًا)، فأَمَّا الأَسمَاءُ العَامِلَةُ فهي مُخَالِفَةٌ لَهَا.

وحُجَّةُ مَن قَالَ: إِنَّه يَنتَصِبُ عَلَى التَّميِيزِ في الأَمرَينِ جَمِيعًا، هو أَنَّها في نَفسِها غيرُ مُتَعَدِّيةٍ، فلا وَجهَ لِشَبهِها بِالمَفَاعِيلِ.

والمُختَارُ مَا قرَّرناه أوَّلًا توفِيرًا عَلَى الأُصُولِ مَا تَستَحِقُّه مِن ذلِكَ، فإِذا كَانَ نكِرَةً كَانَ تَميِيزًا؛ لِكَونِه في مَعنى الفَاعِلِ، كـ(طَابَ نَفسًا)، وإِذا كَانَ مَعرِفَةً فلا وَجهَ لِكَونِه تَميِيزًا؛ لِتَعرِيفِه؛ فلِهذا انتَصَبَ عَلَى التَّشبِيه بِالمَفعُولِ، والسِّرُّ في تَشبِيهه بِالمَفعُولِ هو أَنَّهم لَمَّا أَجرَوا الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ[٢] مُجرَى اسمِ الفَاعِلِ في العَمَلِ رَفعًا ونَصبًا، كَمَا مرَّ تَقرِيرُه، ولا شَكَّ أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ يُضَافُ إِلى مَعمُولِه المَنصُوبِ؛ لِمَا بَينَ الفَاعِلِ والمَفعُولِ مِن المُغَايرَةِ، فلا جَرَمَ قَصَدُوا التَّخفِيفَ في الصِّفَةِ، فشَبَّهوا [و١٣٢] مَرفُوعَه بِالمَفعُولِ فنَصَبُوه؛ لِتَصِحَّ الإِضَافَةُ إِلَيه بِالمُغَايرَةِ الَّتي بَينَهما، وجَعَلُوا الصِّفَةَ في اللَّفظِ لِغَيرِه؛ فلِذلِكَ أَضمرُوا فيها لَفظَ الضَّمِيرِ الَّتي تَجرِي عَلَيه في حَالِ الجرِّ والنَّصبِ.

الحُكمُ الثَّالِثُ: هو أَنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ إِنَّما جَازَ فِيها الجرُّ بِالإِضَافَةِ، والنَّصبُ؛ تَشبِيهًا لَهَا بِاسمِ الفَاعِلِ؛ فمِن أَجلِ ذلِكَ جَازَ: (الحَسَنُ الوَجه) بِالجَرِّ، ولَم يَجُز: (الضَّارِبُ زَيـدٍ)؛ مِن جِهَةِ أَنَّ التَّخفِيفَ في: (الحَسَنِ الوَجه) قَد تَبيَّنَ بِحَذفِ

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (وجه).

(٢) بعده في ط: (بالمفعول).

الضَّمِيرِ مِن (الوَجه)، واستِتَارِه في: (الحَسَنِ)، بِخِلافِ: (الضَّارِبِ زَيـدٍ)[١] فإنَّه لَم يُـفِد خِفَّـةً؛ لأنَّه لا تَنوِينَ فِيه، ولَمَّا كَانَ: (الحَسَنُ الوَجه) مَنصُوبًا ومَجرُورًا[٢] مَحمُولًا عَلَى: (ضَارِبِ زَيدٍ)[٣] لا جَرَمَ حُمِلَ: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) عَلَى: (الحَسَنُ الوَجه) في صِحَّةِ الإِضَافَةِ، وإِن لَم يكُن مُفِيدًا تَخفِيفًا. وخُصَّ التَّشبيه بِأَن يكُونَ الثَّانِي بِاللَّامِ مِن جِهَةِ أَنَّها في: (الحَسَنُ الوَجه) هي المُصَحِّحَةُ لِخَفضِ (الوَجه)؛ لامتِنَاعِ: (الحَسَنُ وَجهٍ)؛ فلِهذا لَم يَحسُن إِلغَاؤُها.

فَحَصَلَ مِن مَجمُوعِ مَا ذَكَرناه أَنَّ (الضَّارِبُكَ) مَحمُولٌ عَلَى: (ضَارِبُكَ) عِندَ مَن قَالَ[٤]: إِنَّ الضَّمِيرَ مَجرُورٌ بِجَامِعِ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ، وكَونِ الإِضَافَةِ فِيه لَفظِيَّـةً، وأَنَّ قَولَنا: (الضَارِبُ الرَّجُلِ) حَملًا عَلَى المُختَارِ في: (الحَسَنُ الوَجه) بِجَامِعِ كَونِ الإِضَافَةِ فِيهما لَفظِيَّـةً، واتِّصَالِ اللَّامِ بِالصِّفَةِ ومَعمُولِها.

ومِن أَجلِ ذلِكَ تَظهَرُ التَّفرِقةُ بَينَ: (الضَّارِبُ زَيدٍ) و(الضَّارِبُ الرَّجُلِ) خِلافًا للفَرَّاءِ[٥] في امتِنَاعِ الأولى وصِحَّةِ الثَّانِيةِ؛ لِمَا قَرَّرناه مِن حَملِها عَلَى: (الحَسَنُ الوَجه).

ويَظهرُ الفَرقُ أَيضًا بينَ: (الضَّارِبُ زَيدٍ) و(الضَّارِبُكَ) في امتِنَاعِ الأولى وصِحَّةِ الثَّانِيةِ؛ حَملًا لَها عَلَى: (ضَارِبِكَ)، وقَد مرَّ مَا فِيه كِفَايةٌ مَع هذا.

الحُكمُ الرَّابِعُ: اعلَم أَنَّ المُتوَسِّطَ بَينَ القَوِيِّ والضَّعِيفِ مِن هذه المَسَائِلِ إِنَّما يُبينُ

---

(١) في ط: (زيدا).

(٢) قوله: (مجرورا) ليس في ط.

(٣) في ط: (زيدا).

(٤) مر الخلاف فيه سابقًا في اسم الفاعل.

(٥) اختلف النحاة في مسألة: (الضارب زيدٍ)، فذهب جمهور النحاة إلى منع هذا التركيب، وأجاز الفراء هذا التركيب نظرًا إلى الاسمية، وأنَّ الإضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعًا من الإضافة، ولم يؤيِّده السماع في إجازة مثل هذه الإضافة. انظر رأي الفراء والمسألة في: ابن يعيش ٢/ ١٢٣، وشرح الرضي ٢/ ٢١٨، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٣٩٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٣، وشرح شذور الذهب ٢٠١، ٥٦٥، والأشموني ٢/ ١٣٤، والتصريح ٣/ ١٢٤، والهمع ٢/ ٥٠٨.

إذا كَانَ هناكَ ضَميرَانِ؛ لأَنَّ أَحَدَهما يكُونُ مُـتَّصِلًا بِالصِّفَةِ والآخَرَ يَتَّصِلُ بِمَعمُولِها:

- فَمَا كَانَ مُـتَّصِلًا بِمَعمُولِها فلا يكُونُ إِلَّا مَجرُورًا؛ لاستِحَالَةِ الرَّفعِ والنَّصبِ [فيه](١)، ولا يكُونُ إِلَّا بَارِزًا؛ لِتَعذُّرِ الاستِتَارِ فِيه [ظ١٣٢]، فيَجِبُ كَونُه بَارِزًا مُدرَكًا بِالحِسِّ.

- وأَمَّا مَا يكُونُ في الصِّفَةِ فإِنَّه يُنظرُ: فإِن كَانَت رَافِعَةً للظَّاهِرِ فلا ضَمِيرَ فِيها؛ مِن جِهَةِ أَنَّه يَتعَذُّرُ مَرفُوعَانِ لِعَامِلٍ وَاحِدٍ. وإِن كَانَت غَيرَ رَافِعَةٍ للظَّاهِرِ وَجَبَ أَن يكُونَ فِيها ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى مَوصُوفِها، وهذا هو المِعيَارُ الصَّادِقُ بَينَ أَن يكُونَ في الصِّفَةِ ضَمِيرٌ وبَينَ أَلَّا يكُونَ فِيها ضَمِيرٌ.

وعَلَى هذا يُبنَى مَعرِفةُ الأحسَنِ والحَسَنِ والقَبِيحِ مِن هذه المَسَائِلِ:

- فَيكُونُ الأَحسَنُ مَا فِيه ضَمِيرٌ وَاحِدٌ.

- والحَسَنُ مَا فِيه ضَمِيرانِ.

- والقَبِيحُ مَا لا ضَمِيرَ فِيه.

فامتَحِن المَسَائِلَ كُلَّها بِهذا الضَّابِطِ:

- فإِن وَجَدتَها نَاصِبةً لِمَعمُولِها أَو مَضَافةً إِلَيه، وفِيه ضَمِيرٌ فاعلَم أَنَّها قَد اشتَمَلَت عَلَى ضَمِيرَينِ، كَقَولِكَ: (حَسَنٌ وَجهَه) نَصبًا، و(حَسَنُ وَجهه) جَرًّا، عَلَى رَأيِ سِيبَوَيه.

- وإِن وَجَدتَها رَافِعَةً لِظَاهِرٍ ولا ضَمِيرَ فِي مَعمُولِها فاعلَم أَنَّها قَبِيحَةٌ؛ لِخُلُوِّها عَن الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلى مَوصُوفِها، كَقَولِكَ: (حَسَنُ الوَجه)، و(حَسَنٌ وَجهٌ)(٢).

- وإِن وَجَدتَها رَافِعَةً لِظَاهِرٍ وفي مَعمُولِها ضَمِيرٌ فهي قَوِيَّةٌ صَحِيحَةٌ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجهه)، فقِس عَلَى هذا جَمِيعَ المَسَائِلِ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ط.

(٢) في ط: (ووجه).

الحُكمُ الخَامِسُ[١]: في اسمِ الفَاعِلِ والمَفعُولِ إذا كَانَا غَيرَ مُتعَدِّيَينِ.

قَالَ الشَّيخُ: « **واسمَا الفَاعِلِ والمَفعُولِ غَيرُ مُتعَدِّيَينِ مِثلُ الصِّفَةِ فيما ذُكِـرَ** ».

اعلَم أنَّهما يَجرِيَانِ مَجرَى الصِّفَةِ المُشَبَّهةِ لِشَرطَينِ:

أَحَدُهما: أَن يكُونا مِن بَابِ الغَـرَائِـزِ والخِلَقِ الثَّابِتةِ، كَقَولِكَ: (ضَامِرُ البَطنِ)، و(جَائِلةُ الوِشَاحِ)، و(طَاهرُ الذَّيلِ)، ونَحوُه: (مَعمُورُ الدَّارِ)، و(مُؤَدَّبُ الخُدَّامِ)، و(مَصقُولُ الحُسَامِ) إلى غَيرِ ذلِكَ مِن الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ دُونَ الحَادِثَةِ، كَقولِكَ: (قَائِمٌ)، و(قَاعِدٌ)، و(جَالِسٌ)، و(مَاشٍ)، ومَا هذا حَالُه لا يَجرِي مَجرَى الصِّفَةِ.

وثَانِيهما: أَن يكُونَا لازِمَينِ؛ لأَنَّ مِن حُكمِها إضَافتَها إلى فَاعِلِها، وهذا إِنَّما يَتأَتَّى في الصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ دُونَ المُتعَدِّيةِ، فلا يَجُوزُ بِنَاءُ هذه الصِّفَاتِ مِن مِثلِ قَولِكَ: (ضَارِبُ زَيدٍ)، و(رَاكِبُ فرَسٍ)؛ مِن أَجلِ كَونِهما مُتعَدِّيَينِ؛ لأَنَّه يَلزَمُ فِيه إِضَافةُ الشَّيءِ إلى نَفسِه، وهو مُحَالٌ.

فلا يَجرِيانِ مَجرَى الصِّفَةِ إلَّا بِاعتِبَارِ هذينِ الشَّرطَينِ، والوَجه في ذلك [هو][٢] أَنَّ النَّصبَ والجَرَّ اللَّذَينِ تكَـثَّـرَت بِهما مَسَائِلُ هذه الصِّفَةِ إِنَّما جَازَ مِن أَجلِ شَبَهِها بِاسمِ الفَاعِلِ في التَّثنِيـةِ والجَمعِ، والتَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ [و١٣٣] كَما مرَّ بيَانُه، وهذه أمُورٌ مَعنَوِيَّـةٌ، فإذا جَازَ إجرَاؤُها مُجرَاهما مِن أَجلِ هذه المُشَابهَةِ المَعنَوِيَّةِ فإجرَاءُ اسمُ الفَاعِلِ والمَفعُولِ مُجراها أَحَقُّ؛ لاجتِمَاعِ المُشَابهَةِ اللَّفظِيَّةِ والمَعنَوِيَّةِ جَمِيعًا باسمِ الفَاعِلِ والمَفعُولِ.

قَولُه[٣]: « وإنَّما يَجِيءُ في اسمِ الفَاعِلِ اللّازِمِ يَظهرُ تَعذُّرُ استِعمَالَها كَالصِّفَةِ مِن نَحوِ: (زَيدٌ قَائِمٌ أَبًا) وشِبهه؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الصِّفَةَ إذا كَانَت مُستَعملَةً هذا الاستِعمَالَ صَارَت في المَعنى للمَوصُوفِ المُتَقَدِّمِ - عَلَى مَا تَقَدَّمَ - فَيَصِيرُ المَوصُوفُ كأَنَّه

(١) في ط: (السادس).
(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وليس في الأصل.
(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٤٧.

اكتَسَبَ ذلِكَ المَعنى مِن مُتعلِّقِه، وإن كَانَ لمُتعلِّقِه، كَقَولِكَ: (زَيدٌ حَسَنٌ أَبًا)؛ لأَنَّ الإنسَانَ يَحسُنُ أَن يَتَّصِفَ بِالحُسنِ لِحُسنِ أَبِيه، ولا يَصِحُّ أَن يَتَّصِفَ بِالقِيَامِ لِقِيامِ أَبِيه، فظَهَرَ الفَرقُ بَينَهما لِذلك ».

دَقِيقَةٌ:

اعلَم أَنَّ الشَّيخَ قَد أَطلقَ في الأمِّ أَنَّ اسمَي[1] الفَاعِلِ والمَفعُولِ غَيرَ المُتعَدِّيَينِ مِثلُ الصِّفَةِ، ولَم يُشِر في ذلِك إلى ضَابِطٍ، ولا قَيَّدَها بِقَيدٍ، وهذا مِنه تَسَاهُلٌ في تَركِ التَّقيِيدِ، وكَانَ الأَخلَقُ به أَن يَقُولَ: واسمَا الفَاعِلِ والمَفعُولِ غَيرُ المُتعَدِّيَينِ بِمَنزلَةِ الصِّفَةِ إِذا كَانَ فِيه دَلالَةٌ عَلَى صِفَةٍ ثَابِتَةٍ، أَو كَانَا مِن أفعالِ الغَرَائِزِ.

فيَدخُلُ مَا قُلناه مِن هذا الضَّابِطِ قَولُنا: (حَاسِنٌ وَجهه)، و(ضَائِقٌ صَدرُه)، و(هندٌ ضَامِرَةُ البَطنِ)، و(جَائِلَةُ الوِشَاحِ) إلى غَيرِ ذلِكَ مِن الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الغَرَائِزِ مِن الكَرَمِ والظُّرفِ والشَّرَفِ.

ويَخرُجُ عَنه قَولُنا: (قَائِمٌ)، و(جَالِسٌ)، و(قَاعِدٌ)، و(مَاشٍ) فإِنَّ هذه الأُمُورَ وإِن كَانَت أَسمَاءَ فَاعِلِينَ غَيرَ مُتعَدِّيَةٍ فلا تَجرِي مَجرَى الصِّفَةِ في مَسَائِلِها الَّتي أَسلَفناها؛ لَمّا كَانَت دَالَّةً عَلَى الحُدُوثِ، ولَيسَت مِن أَفعَالِ الغَرَائِزِ والصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ في وِردٍ ولا صَدرٍ؛ فلِهذا بَطَلَ استِعمَالُها فِيها. واللّه أَعلَم.

وقَد أَشَارَ الشَّيخُ إِلى مَا ذَكَرنَاه في الشَّرحِ حَيثُ قَالَ[2]: « فلا يَجُوزُ: (زَيدٌ قَائِمٌ أَبًا) ويَجُوزُ: (زَيدٌ حَسَنٌ أَبًا) »، ولكنَّه لَم يُلَخِّصه هذا التَّلخِيصَ الَّذي أَشَرنا إِلَيه وأَهمَلَ رِعَايَتَه في الأمِّ.

* * *

(١) في الأصل وط: (اسما).

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية ٨٤٧.

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

الأَصلُ في [ظ١٣٣] الصِّفَـةِ المُشبَّهةِ أَن تكُونَ مُشتقَّـةً، وهـذا هـو الأَكثـرُ المُطَّرِدُ، وقَد تكُونُ جَامِدَةً، فتَجري مَجرَى المُشتقَّةِ في أَحكَامِها، وأَنشَدَ النُّحَاةُ في ذلِكَ:

٢٢٤ - فَـرَاشَةُ الحِلمِ فِرعَونُ العَذَابِ وَإِن ... تَـطـلُب نَـدَاه فَـكَلبٌ دُونَـه كَلبُ[1]

فأُجريَ قَولُه[2]: (فَرَاشَةُ الحِلمِ) مُجرَى: (طَائِشٍ)، وأُجريَ: (فِرعَونُ) مُجرَى: (أليمٍ)، فأَضَافَه إِلى مَا بَعدَه كإِضَافةِ[3] الصِّفَةِ، ويَجُوزُ رَفعُه ونَصبُه، كَمَا جَازَ في: (حَسَنِ الوَجه).

وقَالَ آخَرُ:

٢٢٥ - فَـلَـولا اللَّه وَالـمُـهرُ الـمُـفَـدَّى ... لأُبـتَ وأنـتَ غِـربَـالُ الإهَـابِ[4]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للضحاك بن سعد الهمداني في الحيوان ١/ ٢٥٧، وللضحاك بن سعيد الهمداني في المستقصى ١/ ١٢. وهو لسعيد بن العاصي في ديوان المعاني للعسكري ١/ ١٩٦. وهو بلا نسبة في محاضرات الأدباء ١/ ٣٨٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٥، والتذييل ١١/ ٥٣، والارتشاف ٢٣٥٩، وتمهيد القواعد ٢٨١٩، والدر المصون ١١/ ٩٥، والأشموني ٢/ ٢٦٠، والهمع ٣/ ٨٩.

(٢) الكلام من أول الشاهد الشعري ساقط من ط.

(٣) في ط: (كما نضاف).

(٤) البيت من الوافر، وهو للمنذر بن حسان في الأغاني ٢٤/ ٣٤، ولعميرة بنت حسان الكلبية في الأغاني ١٩/ ٢٢٠. وهو لعنترة الكلبي في محاضرات الأدباء ٢/ ٢٠١. وهو لعفيرة بنت طرامة الكلبية في الوحشيات ٨. وهو بلا نسبة في الشيرازيات ١٢٧، والحجة للفارسي ٤/ ٢٠٠، والخصائص ٢/ ٢٢١، ٣/ ١٩٥، ٢١٧، والمخصص ٤/ ٤٢٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٥، والتذييل ١١/٥٣، والارتشاف ٢٣٥٩ والمساعد ٢/ ٢٢٤، وتمهيد القواعد ٢٨١٩، والأشموني ٢/ ٢٦١، والهمع ٣/ ٨٩.

فَضَمَّنَ الغِـربَـالَ مَعنى مُـثـقّـبِ الإِهَـابِ، و(المُفَدَّى)[١]: الفرَسُ السَّريعُ في جَـريِـه.

المَسألَةُ الثَّانيَةُ:

(مَررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجه الغُلامِ) الشَّاهدُ عَلَيه قَولُ خِرنَق بِنتِ هَفَّانَ القَيسيَّةِ، أَنشَدَه سيبَوَيه:

٢٢٦ - النَّـازِلـيـنَ بِـكُـلِّ مُـعـتَـرَكٍ والـطَّـيِّـبُـونَ مَـعَـاقِـدَ الأُزُرِ[٢]

وقَولُكَ: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجهًا) الشَّاهدُ عَلَيه مَا أَنشَدَه سيبَـوَيه:

٢٢٧ - هَيفَاءُ مُـقبِـلَـةً عَـجـزَاءُ مُـدبِـرَةً مَحطُوطَـةٌ جُدِلَت شَنبَـاءُ أَنيَـابـا[٣]

(الحَسَنُ وَجهًا) الشَّاهدُ عَلَيه مَا أَنشَدَه سيبَويه:

٢٢٨ - الـحَـزنُ بَـابًـا وَالـعَـقُـورُ كَـلـبـا[٤]

---

(١) بعده في الأصل وط: (بالقاف والدال بنقطة من أسفلها)، ولم أجد (المقدى) في أي رواية.

(٢) البيت من الكامل، وهو للخرنق بنت بدر في ديوانها ٢٨ برواية: (النازلون...والطيبين)، وانظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٠٢، ٢/ ٥٧، ٢/ ٦٤، ومعاني القرآن للفرَّاء ١/ ١٠٥، والأصول ٢/ ٤٠، والنكت للأعلم ١/ ٤٦٩، وأمالي ابن الشَّجري ٢/ ١٠٢، وشرح الرَّضي ٢/ ٣٢٣، وشرح جمل الزَّجَّاجي ١/ ٣١٤، وهمع الهوامع ٣/ ١٥٤، وهو بلا نسبة في البغداديَّات ١٤٧، والبديع في علم العربيَّة ١/ ١٤٤، والإنصاف ٢/ ٧٤٣، وابن النَّاظم ٣٢٣، وشرح الكافية الشَّافية ٢/ ١٠٦٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد في سيبويه ١/ ١٩٨، وابن السيرافي ١/ ٥، وتحصيل عين الذهب ١٦٤، والمفصل ٢٩٤، وابن يعيش ٦/ ٨٣، والتخمير ٣/ ١١٦، والمقاصد الشافية ٤/ ٤١٧. وهو بلا نسبة في البصريات ٥٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٢، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٩٩٧، ١٠٠٠، والموشح ٥٤٨، والتذييل ١١/ ٢٩، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٧٩٩، وهيفاء: دقيقة الخصر، وعجزاء: ذات العجز، ومحطوطة: ممدودة الظهر، وجدلت: فتلت، وشنباء من الشنب، وهو ماء الأسنان.

(٤) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ١٥، وانظر: سيبويه ١/ ٢٠٠، والمقتضب ٤/ ١٦٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٢، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٢٠، وهو بلا نسبة في الإغفال ٢/ ٥٢٦، وشرح الرضي ٣/ ٤٤٠، وشرح ألفيـة ابـن معطٍ للقـواس الموصلي ٢/ ٩٩٧، والارتشاف ٥/ ٢٣٥٨، =

المَسألَةُ الثَّالثَةُ:

(الحَسَنُ الوَجهَ) نَصبًا الشَّاهدُ عَلَيه قَولُ الشَّاعِرِ:

٢٢٩ - فَمَا قَـومي بِثَعلَبَةَ بـنِ سَعـدٍ ولا لِفَـزَارَةَ الـشُّـعـرِ الرِّقَـابـا[(١)]

و(حَسَنُ الوَجهَ) نَصبًا الشَّاهدُ عَلَيه قَولُ النَّابِغَـةِ:

٢٢٠ - ونَـأخُـذُ بَعـدَه بِـذِنَـابِ عَـيشٍ أَجَـبِّ الـظَّـهـرَ لَـيـسَ لَـه سَـنـامُ[(٢)]

(حَسَنُ وَجهٍ) بِالجَـرِّ الشَّاهدُ عَلَيه قَولُ حُمَيـدٍ[(٣)]:

٢٢١ - لاحِـقُ بَـطـنٍ بِـقَـرًى سَـمِـيـنِ[(٤)]

= والأشموني ٢/ ٢٥٩. والحَزنُ ما غَلُظَ من الأَرض، الكلب العقور: هـو كل كلب يعقر من الأسد والفهد والنمر والذئب.

(١) البيت من الوافر، وهو للحارث بن ظالم في جمل الخليل ٩٩، وسيبويه ١/ ٢٠١، والمفضليات ٣١٤، والمقتضب ٤/ ١٦١، وابن السيرافي ١/ ١٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٨، وتحصيل عين الذهب ١٦٦، والإنصاف ١٣٣، ١٣٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٢٠، وهو بلا نسبة في معاني الفراء ٢/ ٤٠٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٥، والتذييل ١١/ ٣٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو للنابغـة في ديوانه ١٠٦، وانظر: سيبويـه ١/ ١٩٦، ومعاني الفـراء ٢/ ٤٠٩، والمفصل ٢٩٤، وابن يعيش ٦/ ٨٣، والتخمير ٣/ ١١٧، وشرح التسهيل لابـن مالك ٣/ ٩٦، وشرح الكافيـة الشافية ٢/ ١٠٦٦، ٣/ ١٦٠٤، والموشح ٥٤٧، والمقاصد الشافية ٤/ ٤١٤، وهـو بـلا نسبة في معـاني الأخـفش ١/ ٦٧، والمقتضب ٢/ ١٧٩، والإنـصـاف ١٣٤، وأسرار العربيـة ١٨٤، وشرح الرضي ٤/ ٢٣١، وشرح الكافية للقواس ٤٧٤، والتذييل ١١/ ٢٦، وتمهيد القواعـد ٦/ ٢٧٩٩. وذناب كل شيء: عقبة وآخـره. وأجب الظهر: لا سنام لـه. وقـد روي (الظهـر) بالحركات الثلاث.

(٣) هو حميد بن مالك بن ربعي، المعروف بحميد الأرقط: شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية وهو معاصر الحجاج. قيل: هو أحد بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم وهم ربيعـة الجـوع. وسمي الأرقط لآثار كانت بوجهه. انظر ترجمته في: الخزانة ٥/ ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٤) هذا من الرجز، وهو لحميد الأرقط في سيبويه ١/ ١٩٨، والأصول ١/ ٨٧، والمفصل ٢٩٤، وابن يعيش ٦/ ٨٥، والتخمير ٣/ ١١٧، والمقاصد الشافية ٤/ ٤١٩، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٥٩، والجمل ٩٥، والمحصول ٧٤٠، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس الموصلي ٢/ ١٠٠٠.

واللَّاحِقُ هاهنا لازِمٌ لأنَّه بِمَعنى: لاصقُ بَطنٍ، ولَن يكُونَ مُتعَدّيًا إلَّا إذا كَانَ بِمَعنى التَّبعيَّةِ، كقَولِه تَعَالى[1]: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١] أي: أتبعناهم.

المَسألَةُ الرَّابعَةُ:

تَجرِي الصِّفةُ المُشَبَّهةُ بِأنواعِ الإعرَابِ كُلِّها عَلَى مَوصُوفِها إلَّا إذا كَانَت غَيرَ مُنصَرِفَـةٍ فإنَّه[2] لا يَدخُلُها تنوينٌ ولا جَرٌّ، وهذا كقَولِكَ: (مَررتُ بِرَجُلٍ سَكرَانَ)، و(بِرَجُلٍ أعوَرَ) إلى غَيرِ [و١٣٤] ذلِكَ مِن الصِّفَاتِ الَّتي هي غَيرُ مُنصَرِفَـةٍ.

المَسألَةُ الخَامِسَةُ:

إذا رَفَعتَ بِالصِّفَةِ ولَم يكُن في مَعمُولِها ضَميرٌ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجه)، ففيمَا هذا حَالُه مَذهَبانِ:

أَحَدُهما: أنَّ (الوَجهَ) مُرتَفعٌ عَلَى الفَاعِليَّـةِ، كَمَا هو رَأيُ أكثَرِ النُّحَاةِ، إمَّا عَلَى أنَّ العَائِدَ مِن الصِّفَةِ إلى مَوصُوفِها يكُونُ مُقَدَّرًا، كَمَا هو رَأيُ سيبوَيه والخَليلِ وغَيرِهما[3]، وإمَّا عَلَى أنَّ الألِفَ واللَّامَ يَقُومَانِ مَقَامَ العَائِدِ، كَمَا هو رَأيُ الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ، وغَيرِهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ[4].

وتَظهرُ فَائِدَةُ المَسأَلَةِ في قَولِه تَعَالى: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠] فسيبوَيه يُقدِّرُ

---

(١) الكلام من قوله: (لازم لأنه) ساقط من ط. وهو مذكور في ط في موضع لاحق.

(٢) كذا في ط وفي الأصل: (فلأنه).

(٣) قال ابن خروف: « ويجوزُ في الرَّفع: (مَررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجه) بِحَذفِ الضَّميرِ مِن (الوَجه) وإدخالِ الألِفِ واللَّام عِوضًا منه، وهي مسألةُ الخلافِ الذي ذكـرَ بين البصريّينَ والكوفيّينَ، ولا ينبغي أن يُجعلَ بينهما خلافٌ؛ لأنَّ سيبوَيه قد جعلَ الألفَ واللَّامَ عِوَضًا من الضميرِ في قوله في بابِ البدلِ: (ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرُ والبَطنُ) يريدُ: ظهرُه وبطنُه »، قال الشاطبيُّ: « ولم يرتضِ ذا غيرُه ». شرح الجمل لابن خروف ٥٦١، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٢٣. وانظر: سيبويه ١/ ١٥٨ - ١٦٠.

(٤) انظر رأي الكوفيين في معاني الفراء ٢/ ٤٠٨، وشرح القصائد السبع ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧١، والبسيط ١٠٩٤، ومغني اللبيب ٧٧، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٣٩، ٦/ ٢٧٩٦.

ضَميرًا، أَي: مُفتَّحَةً لَهم الأبوَابُ مِنها، والكِسَائيُّ والفرَّاءُ لا يَحتَاجَانِ إلى تَقديرٍ؛ لأَنَّ اللَّامَ سَادَّةٌ مَسَدَّ الضَّميرِ فيها.

وثَانيهما: أَنَّ الصِّفَةَ غَيرُ رَافعَةٍ، وأَنَّ (الوَجهَ) مُرتَفعٌ عَلَى البَدَلِ مِن الضَّميرِ في الصِّفَةِ.

ولنَقتَصِر عَلَى هذا القَدرِ في مَسَائِلِ الصِّفَةِ فَفيه كِفَايةٌ، واللَّه المُوَفِّـقُ للصَّوابِ.

[اسمُ التَّفضيلِ]

قَـالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَـدَى اللَّه سَعيَه: « اسمُ التَّفضيلِ مـا اشتُـقَّ[١] مِـن فعلٍ لِمَوصُوفٍ بِالزّيادَةِ عَلَى غَيرِه. وهو (أَفعَلُ). وشَرطُه أَن يُبنَى مِن ثُلاثيٍّ [مُجَـرَّدٍ][٢]؛ ليُمكِنَ البِنَاءُ، لَيسَ بِلَونٍ ولا عَيبٍ؛ لأَنَّ مِنهما (أَفعَلَ) لِغَيرِه، مِثلُ: (زَيدٌ أَفضَلُ النَّاسِ)، فإِن قُصِدَ غَيرُه تُوُصِّلَ إِلَيه، مِثلُ: (هو أَشَدُّ مِنه استِخرَاجًا) و(بَياضًا)، و(عَمًى). و قيَاسُه للفَاعِلِ، وقَد جَاءَ للمَفعُولِ، مِثلُ: (أَعذَرُ)، و(أَلوَمُ)، و(أَشغَلُ)، و(أَشهَرُ). ويُستَعمَلُ عَلَى أَوجُهٍ ثَلاثَةٍ: مُضَافًـا، أَو بِـ(مِن)، أَو مُعرَّفًـا بِاللَّامِ.

فلا يَجُوزُ: (الأَفضَلُ مِن عَمرٍو)، ولا: (زَيدٌ أَفضَلُ) إِلَّا أَن يُعلَمَ، فإِذا أُضِيفَ فَلَه مَعنيَانِ: أَحَدُهما وهو الأَكثَرُ أَن يُقصَدَ بِه الزّيادَةُ عَلَى مَن أُضِيفَ إِلَيه، فيُشترَطُ أَن يَكُونَ مِنهم، مِثلُ: (زَيدٌ أَفضَلُ النّاسِ)، ولا يَجُوزُ: (يُوسُفُ أَحسَنُ إِخوَتِه)؛ لِخُرُوجِه عَنهم بِإِضَافَتِهم إِلَيه. والثَّاني: أَن تُقصَدَ زِيَادَةٌ مُطلَقَةٌ. ويُضَافُ للتَّوضِيحِ فيَجُوزُ: (يُوسُفُ أَحسَنُ إِخوَتِه)، ويَجُوزُ في الأَوَّلِ الإِفرَادُ والمُطَابقَـةُ [ظ١٣٤] لِمَن هو لَه، وأَمَّا الثَّاني والمُعرَّفُ بِاللَّامِ فلا بُدَّ مِن المُطَابَقَةِ، والَّذي بِـ(مِن) مُفرَدٌ مُذَكَّـرٌ، لا غَيرُ، فلا يَجُوزُ: (الأَفضَلُ مِن عَمرٍو)، ولا: (زَيدٌ أَفضَلُ مِن عَمرٍو) إِلَّا أَن يُعلَمَ. ولا يَعمَلُ في مُظهَرٍ إِلَّا إِذا كَانَ لِشَيءٍ هو في المَعنى لِمُسبَّبٍ مُفَضَّلٍ بِاعتِبَارِ الأَوَّلِ[٣] عَلَى نَفسِه بِاعتِبَارِ غَيرِه مَنفيًّا، مِثلُ: (مَا رَأَيتُ رَجُلًا أَحسَنَ في عَينِه الكُحلُ مِنه في عَينِ زَيدٍ)؛ لأَنَّه بِمَعنى (حَسُنَ)، مَع أَنَّهم لَو رَفَعُوا فَصَلُوا بَينَ (أَحسَنَ) ومَعمُولِه بِأَجنَبيٍّ، وهو (الكُحلُ). ولَكَ أَن تَقُولَ: (مَا رَأَيتُ أَحسَنَ في عَينِه الكُحلُ مِن عَينِ زَيدٍ)، فإِن قَدَّمتَ ذِكرَ العَينِ قُلتَ: (مَا رَأَيتُ كَعَينِ زَيدٍ أَحسَنَ فيها الكُحلُ)، مِثلُ:

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (مشتق). (٢) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٣) في ط: (باعتبار من هو له).

.... ولا أَرَى كَـوَادي السِّبَاعِ حيـنَ يُظـلِـمُ وَاديًـا

أَقَـلَّ بِـه رَكـبٌ .... »

قَالَ الإمَامُ عَلَيه أَفضَلُ السَّلامِ[١]: إِنَّما قَالَ الشَّيخُ: (**اسمُ التَّفضيلِ**) ولَم يَـقُـل: (أَفعَلُ التَّفضيلِ) كَمَا قَالَه الزَّمَخشَريُّ في مُفَصَّلِه[٢] حينَ بَوَّبَـه؛ ليَدخُلَ فيـه قَولُنا: (خَيرٌ)، و(شَرٌّ)، فإِنَّهما اسمانِ للتَّفضيلِ، ولَم يُوجَد فيهما صيغَةُ (أَفعَلَ)؛ لأَنَّ هَمزَتَهما مُطرَحَةٌ للتَّخفيفِ.

وقَد حَدَّه الشَّيخُ بِمَا قَالَه[٣]، فَقَولُه: (**مَا اشتُـقَّ**) عَامٌّ في جَميعِ الأَسمَاءِ المُشتَـقَّـةِ، ويَخرُجُ عَنه مَا لَيسَ مُشتقًّا مِن الأَسماءِ، تَحقيقًا أَو تَقديرًا، فالتَّحقيقُ نَحوُ: (أَبيَنَ)، و(أَظهَرَ) وغَيرِ ذلِكَ مِمَّا لَه فعلٌ مُشتَقٌّ مِنه، وهو الأَكثَرُ المُطَّرِدُ، والتَّقديرُ في مِثلِ قَولِهِم: (هو أَحنَكُ الشَّاتَينِ)[٤]، و(آبَـلُ مِـن حَنيفِ الحَناتِمِ)[٥]، فإِنَّ (أَفعَلَ) قَد جَاءَ هَاهنا، ولا فعلَ لَه مِن مَعناه، فَلَم يُقَل: (أَبَلَ الرَّجُلُ يَأبُلُ) إِذا كَانَ كَثيرَ الخِبرَةِ بالرِّعايَـةِ للإِبـلِ، ولا جَاءَ: (حَنكَت الشَّاةُ تَحنَـكُ) إِذا كَانَت كَثيرَةَ الأَكلِ، وإِن جَاءَ: (أَبَـلَ الرَّجُلُ يَأبـُلُ) إِذا كَانَ شَكِسًا في طَبعِـه، و(أَبِلَ الرَّجُلُ إِبَالَةً) إِذا امتَنَعَ مِـن النِّـكَـاحِ، فهو قَليلٌ[٦] مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرناه.

---

(١) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٢) المفصل ٢٩٧.

(٣) في ط: (بما ذكره).

(٤) سيبويه ٤/ ١٠٠، والأصول ٣/ ١٥٥، والمفصل ٢٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥١، وشرح الرضي ٣/ ٤٤٨.

(٥) هذا مثل. انظره في جمهرة الأمثال ١/ ٢٠٠، والمستقصى ١/ ١، ومجمع الأمثال ١/ ٨٦، قال في المستقصى: « أي أحذق برعية الإبل ومصلحتها وهو أحد بني حنتم بن عدي بن الحارث بن تيم اللّه بن ثعلبة ويقال لهم الحناتم ».

(٦) قوله: (قليل) ليس في ط.

ولَو أُوردَ في مِثَالِه: (خيرٌ) و(شرٌّ) فإنَّهما وإن كَانَا مِن (أَفعَلِ) التَّفضيلِ، فإنَّـه لا فـعـلَ لَهما مُستَعمَلٌ مِـن لَفظِهما، لكَانَ جَيِّدًا، فهذا الاحتِـرَازُ لَم يَذكُره الشَّيخُ، ولا بُـدَّ [و١٣٥] مِن ذِكرِه، وإلَّا كَانَ مَا ذَكَره في حَدِّه مَنقُوضًا بِمَا أَورَدناه.

قَولُه: (**لِمَوصُوفٍ**) يَحتَرِزُ عَن أَسمَاءِ الزَّمَانِ والمَكَانِ فإنَّها وإن كَانَت مُشتقَّـةً لكنَّها غَيرُ جَارِيَةٍ عَلَى مَوصُوفٍ هناكَ.

قَولُه: (**بالزِّيادَةِ عَلَى غَيرِه**) يَحتَرِزُ عَن اسمِ الفَاعِلِ والمَفعُولِ والصِّفَةِ المُشَبَّهةِ فإنَّها وإن كَانَت مُشتقَّـةً مِن أَفعالِ لمَوصُوفَاتٍ[1] تَجري عَلَيها، لكن لَيسَ عَلَى جِهَةِ الزِّيادَةِ، ولكن عَلَى جِهَةِ الثُّبُـوتِ والاستِقرَارِ مِن غَيرِ زِيَادَةٍ.

فإذا تَمَهَّدَت هذه القَاعِدَةُ فلنَـذكُر صيغَـتَـه الَّتي يُبنَى مِنها، ثُـمَّ نَـذكُـر كَيفـيَّـةَ استعمَالِـه، ثُـمَّ نُـردِفـه بإعمَالِـه، فـهـذه مَـبَـاحِـثُ ثلاثـةٌ نُفصِّلُها بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعالى ولُطفِه:

البَحثُ الأوَّلُ: في بَيَانِ صيغَتِه الَّتي يُصَاغُ مِنها

قَالَ الشَّيخُ: « **وهو أَفعَلُ** ».

أَرَادَ: إنَّ اسمَ التَّفضيلِ إنَّما يَأتي عَلَى وَزنِ (أَفعَلَ) غَالِبًا، مِن جِهَةِ أَنَّ المَقصُودَ مِنه إنَّما هو بَيَانُ الزِّيَادَةِ عَلَى غَيرِه، وإنَّما[2] يَظهَرُ بهذه الصِّيغَةِ دُونَ غَيرِها؛ فلِهذا وَجَبَ اعتِبَارُها[3]، ولا يُستَثنى مِن هذا إلَّا نَحوُ: (خَيرٍ)، و(شَرٍّ)، فإنَّهما دَالَّانِ عَلَى الزِّيَادَةِ، ولكن مِن غَيرِ صيغَةِ (أَفعَلَ) في الظَّاهِرِ، والأَصلُ فيهما: (أَخيرُ) و(أَشَرُّ)، لكنَّهم التزَمُوا فيهما التَّخفيفَ بِطَرحِ الهَمزَةِ فيهما، فَصَارَت صيغَةً فيهما مِن جِهَةِ التَّقديرِ، كَمَا أَشَرنا إلَيه.

---

(١) في ط: (لموصوف).

(٢) في ط: (وهي إنما).

(٣) في ط: (اعتبار هذه).

وقد أطلقَ الشَّيخُ قَولَه: (وهو أَفعَلُ) وكَانَ مِن حَقِّه الاحتِرَازُ عَمَّا ذَكَرناه، فالإطلاقُ يكُونُ إساءةً في إهمَالِ التَّقييدِ في مِثلِ هذه المَوَاضعِ.

فإذا أُريدَ بِنَاؤُه فلا بُدَّ مِن اعتِبَارِ شَرَائطَ ثَلاثٍ:

الشَّريطَة الأُولى: أَن يَكونَ مِن فعلٍ ثُلاثيٍّ مُجرَّدٍ:

قَالَ الشَّيخُ: « **وشَرطُه أَن يُبنَى مِن فعلٍ ثُلاثيٍّ مُجرَّدٍ ليُمكِنَ البِنَاءُ** ».

اعلَم أَنَّ هذه الشَّريطةَ رَاجعةٌ إلى مَا يكُونُ مُختَصًّا بِالفعلِ، ويَجِبُ اعتِبَارُه فيه، ولا بُدَّ مِن اعتِبَارِ كَونِه فعلًا، ثُلاثيًّا، مُتَصرِّفًا، تَامًّا، غَيرَ مَبنيٍّ للمَفعُولِ.

وإنَّما اعتَبرنا أَن يكُونَ المَأخُوذُ مِنه (أَفعَلُ) التَّفضيلِ فعلًا؛ مِن جِهَةِ أنَّه [اسمٌ][1] مُشتقٌّ، والاشتِقَاقُ إنَّما يَختَصُّ بِالأَفعَالِ دُونَ الأَسمَاءِ؛ فلأَجلِ هذا وَجَبَ أَن يكُونَ فعلًا، كَمَا وَجَبَ في اسمِ الفَاعِلِ وسَائرِ الأَسمَاءِ المُشتقَّةِ.

وإنَّما اعتَبرنا فيه أَن يكُونَ ثُلاثيًّا ليُمكِنَ حُصُولُ هذه البِنيةِ؛ لأنَّها لا تكُونُ إلَّا مِن فعلٍ ثُلاثيٍّ [ظ١٣٥] ؛ ولِهذا فإنَّكَ لَو أَردتَ بِنَاءَ هذه الصِّيغَةِ مِن: (دَحرَجَ)، و(استَخرَجَ) لَم يُمكِن مَع المُحَافَظَةِ عَلَى تَمَامِ حُرُوفِها وكَمَالِها، ولَو أَردتَ حَذفَ بَعضِ هذه الأَحرُفِ ليُمكِنَ وُجُودُ صيغَةِ (أَفعَلَ) لكُنتَ في ذلِكَ بَينَ لَبسٍ وإخلالٍ بِالبِنيةِ، واللَّبسُ في مِثلِ قَولِكَ: (هو أَخرَجُ مِنه) فإنَّه لا يُعلَمُ حَالُه: هَل هو مَبنيٌّ لِمَن كَثُرَ خُرُوجُه أَو كَثُرَ استِخرَاجُه، فلا يُعلَمُ المُرَادُ مِنه لِذلِكَ، وأَمَّا الإخلالُ ففي نَحوِ قَولِكَ: (مَا أَحرَجَه) إذا بَنَيتَه مِن: (دَحرَجَ) مَع إسقَاطِ الدَّالِ، وإن بقَّيتَه عَلَى حَالِه ثَـقُـلَ النُّطقُ بِه، فمِن أَجلِ ذلِكَ تَعذَّرَ بِنَاؤُه مِن غَيرِ الثُّلاثيِّ لِمَا ذَكَرناه.

قَولُه: « **مُجَرَّدًا** » يَحترِزُ بِه عَن الثُّلاثيِّ المَزيدِ، كـ(أَكرَمَ)، و(أَعطَى) مِن: (أَكرَمَ، يُكرِمُ)، و(أَعطَى، يُعطي)، و(أَدخَلَ)، و(أَخرَجَ) وغَيرِ ذلِكَ مِمَّا كَانَ عَلَى صيغَةِ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(أفعَلَ) قبلَ التَّفضيلِ، فإنَّ هذه مَسألَةُ خِلافٍ بَينَ النُّحَاةِ، فَرأيُ سيبَوَيه جَوازُ بِنَاءِ أَفعَلِ التَّفضيلِ فيمَا هذا حَالُه تَقُولُ: (هو أكرَمُ مِنه) و(أَعطَى مِنه). وخَالَفَه في ذلِكَ سَائِرُ النُّحَاةِ[١]، وقَالُوا: إنَّه لا يُبنى إلّا مَع الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ مِن الزِّيَادَةِ، فأَمَّا الثُّلاثيُّ المَزيدُ والرُّبَاعيُّ فلا.

وارتَضَى السِّيرَافيُّ مَا قَالَه سيبَوَيه[٢]؛ إمَّا عَلَى صيغَةِ المَاضي نُقِلَت إلى صيغَةِ التَّفضيلِ مِن أَجلِ استِوائِهما في اللَّفظِ، فقيلَ: (هو أكرَمُ مِنه) عَلَى لَفظِه في المَاضي مِن غَيرِ مُخَالفَةٍ بَينَهما[٣]، وإِمَّا عَلَى أَنَّ الهَمزَةَ للتَّعديَةِ، حُذِفَت، وجيءَ بِهَمزَةِ (أَفعَلِ) التَّفضيلِ [مَكَانَها، فهما سَواءٌ في اللَّفظِ، والتَّقديرُ مُختَلِفٌ.

ولَم يُسَوِّغ سيبوَيه بِنَاءُ (أَفعَلِ) التَّفضيلِ][٤] مِن أَبنيَةِ المَزيدِ إلَّا بِمَا كَانَ مَاضيه عَلَى (أَفعَلَ)، نَحوُ: (أَكرَمَ)، و(أَعطَى)، فسَوَّغَه في التَّعَجُّبِ والتَّفضيلِ؛ لاستِوائِهما في الصِّيغَةِ.

والمُختَارُ مَا قَالَه سيبوَيه؛ لأَمرَينِ:

---

(١) نُسِبَ إلى سيبويه جوازُ مجيء التَّفضيلِ من المزيد، وهو عنده قياسٌ مطَّردٌ في بابِ (أفعل) انظر: ابن يعيش ٦/ ٩٢، وشرح الرَّضي ٣/ ٤٥١، وشرح كافية ابن الحاجب للقوَّاس الموصلي ٤٧٧، وعنقود الزَّواهر ٣٧٤، وفي كتاب سيبويه ٤/ ٩٩: « ولا تقولُ هو أجوبُ منه ولكن هو أجودُ منه جوابًا » وهذا يشيرُ إلى خطأ النَّقلِ عن سيبويه. وهذا هو ظاهر كلامه.

(٢) قال السيرافي في شرحه ٤/ ٤٧٤: « اعلم أن ظاهر كلام سيبويه أنه جعل هذا الباب خارجًا عن القياس الذي ينبغي، والفعل الذي يستعمل من هذا « أفعل يفعل » وهو « أجاب يجيب »، والذي يذكره كثير من النحويين أن ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف فليس الباب أن يتعجب به، وجعلوا قولهم ما أعطاه وما أولاه على غير قياس، وظاهر كلام سيبويه يدل على أن التعجب بما فعله أفعل كثير مستمر وأنه لم يستعمل فيه هذا الحرف على طريق الاستغناء بالشيء عن الشيء كما قالوا: ما أكثر قائلته، ولم يقولوا ما أقيله وإن كان الفعل منه قال يقيل، وهذا مما استدل به بعض النحويين أن سيبويه يرى الباب في أفعل يفعل مما يجوز فيه التعجب ويستمر وأنه تحذف منه الهمزة الأصلية، وتلحق همزة التعجب ».

(٣) قوله: (بينهما) ساقط من ط.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ (أَفعَلَ) مُوَافِقٌ للثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ في لَفظِه؛ مِن جِهَةِ أَنَّ مُضَارِعَه في سُكُونِ ثَانِيه كَمُضَارِعِ الثُّلاثي، فـ(يَضرِبُ) مِثلُ: (يُعطي)، واسمُ فَاعِلِه كاسمِ فاعِلِ الثُّلاثيِّ في عِدَّةِ الحُرُوفِ والحَرَكَاتِ، فَـ(ضَارِبٌ) مِثلُ: (مُكرِمٍ).

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّه مُوَافِقٌ للثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ في مَعناه، كَقَولِكَ: (طَلَعَ) و(أَطلَعَ)، و(بَكَرَ) و(أَبكَرَ)، و(طَفَلَت الشَّمسُ) و(أَطفَلَت) [و١٣٦] إِذا غَابَت، و(عَصَفَت الرِّيحُ) و(أَعصَفَت)، و(قَالَه في البَيعِ) و(أَقَالَه)، و(حَزَبَه الأَمرُ) و(أَحزَبَه)، و(شَغَلَه) و(أَشغَلَه) إِلى غَيرِ ذلِكَ مِن الأَمثِلَةِ الَّتي يَتَوافَقانِ فيها، وفي هذا دَلالَـةٌ عَلَى مَا قَالَه سيبَـوَيـه مِن جَوَازِ بِناءِ (أَفعَلِ) التَّفضيلِ مِن (أَفعَلَ)، كَمَا يَجُوزُ بِنَاؤُه مِن (فَعَلَ).

وإِنَّما اعتبَرنا أَن يكُونَ مُتصَرِّفًا، يُحترَزُ به عَن مِثلِ: (نعمَ) و(بِئسَ)، و(عَسَى)، و(لَيسَ)، فإِنَّ هذه الأَفعَالَ كُلَّها وإِن كَانَت ثُلاثـيَّـةً، لكنَّها غَيرُ مُتَصَرِّفَـةٍ، وإِنَّما أُلزِمَت تَركَ التَّصَرُّفِ لأَسرَارٍ نَذكُـرُها في مَوضعِها بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعالى.

وإِنَّما اعتَـبَرنا فيه أَن يكُونَ تَامًّا، يُحترَزُ به عَن الأَفعَالِ النَّاقِصَةِ، نَحوُ: (كَانَ) وأَخَواتِها، فإِنَّه لا يُبنَى مِنها (أَفعَلُ) التَّفضيلِ، لَمَّا كَانَت نَاقِصَةً عَن المَصدَرِ.

وإِنَّما اعتبَرنا أَن يكُونَ مَبنيًّا للفَاعِلِ، يُحترَزُ عَمَّا يكُونُ مَبنيًّا للمَفعُولِ، كـ(ضُرِبَ) لِمَا فيه مِن اللَّبسِ، وقَد شَذَّ: (أَزهَى مِن ديكٍ)[1]، و(أَشغَلُ مِن ذَاتِ النِّحيَينِ)[2]،

---

(١) هذا مثل. انظره في المستقصى ١/ ١٥١، وانظر أيضًا: (أزهى من ثعلب، وأزهى من طاووس، وأزهى من ثور، وأزهى من ذباب).

(٢) المثل في مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٧٦ وقصَّته أنَّ امرأةً من بني تميم حضرت سوق عكاظ ومعها نِحيا سَمنٍ فذهب بها خوَّاتُ بنُ جبير الأنصاري إلى مكانٍ خالٍ ليبتاعها منها، ففتح أحدهما وذاقه، ودَفَعَه إليها، فأمسَكته بإحدى يديها، ثمَّ فتح الآخر وفعلَ به ما فعل بالأوَّلِ، فشُغلت يداها بإمساك النِّحيَين، ثمَّ غشيها وهي لا تقدرُ على دفعِه لِحفظها فم النِّحيَين. وانظر قصة المثل في التَّخمير ٣/ ١٢٥-١٢٦، والإقليد ١٣٦٦، والتَّصريح ٣/ ٤٣٦، وشرح المراح للعيني ١٢٠.

و(هو أَعذَرُ)، و(أَلوَمُ)، و(أَنكَرُ)، و(أَعرَفُ)، كُلُّ هذه جَاءَت في المَفعُولِ.

وإِنَّما خَصُّوه بِالفَاعِلِ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ (أَفعَلَ) في المَعنى كالصِّفَةِ، وهو يَختَصُّ الفَاعِلَ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ المُشَبَّهَةِ؛ لاستِغنَائِهم بِهَا عَن اسمِ الفَاعِلِ، كَقَولِكَ: (حَسُنَ الرَّجُلُ فهو حَسَنٌ).

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّه في الأَكثَرِ يُبنَى مِن فعلٍ لازِمٍ، كـ(صَعبٍ)، و(شَديـدٍ)، فلَو جُعِلَ للمَفعُولِ لَبقيَ أَكثرُ الأَفعَالِ الثَّلاثـيَّـةِ عُريـةً عَنه؛ إِذ لا مَفعُولَ لَهَا، ولِمَا لَهم في الفَاعِلِ مِن العِنَايةِ والاهتِمَامِ، قَالَ سيبوَيه[1]: « وهم بِبيَانِه أَعني » يُريدُ الفَاعِلَ، فهذا هو الكَلامُ عَلَى مَا يَتعَلَّـقُ بِالصِّيغَةِ مِن الشُّرُوطِ المُعتَبَرَةِ.

الشَّريطَةُ الثَّانيَةُ: رَاجعَةٌ إِلى مَعنى الصِّيغَةِ:

وهو أَن يكُونَ ذلِكَ المَعنى مِمَّا يَصِحُّ فيه التَّزايُدُ، كالكَرَمِ والفَضلِ، فَيقُولُ: (هو أَكرَمُ) و(أَفضَلُ)، وهكذا القَولُ في سَائِرِ المَعاني، فأَمَّا مَا لا يَصِحُّ فيه التَّزايُدُ، نَحوُ: (مَاتَ الإِنسَانُ)، و(فَنيَ)، و(عَدِمَ)، و(فَقدَ)، فإِنَّ هذه الأُمُورَ مِمَّا لا يَصِحُّ فيها التَّزايُدُ؛ لأَنَّ المَوتَ المَرجعُ بِه إِلى عَدَمِ الحَيَاةِ[2]؛ فلأَجلِ ذلِكَ لَم يُبنَ مِنها (أَفعَلُ) التَّفضيلِ، والسِّرُّ في ذلِكَ هو أَنَّها أُمُورٌ عَدَميَّةٌ، والعَدَمُ مِمَّا لا يَصِحُّ فيه التَّزايُـدُ، وهكذا القَولُ في قَولِنا: (عَدِمَ)، و(فَنيَ) لأَنَّ الشَّيءَ إِذا كَانَ مَعدُومًا فالمَقصُودُ أَنَّه [ظ١٣٦] غَيرُ ثَابِتٍ، وعَدَمُ ثُـبُوتِه لا يُمكِنُ فيه تَزَايُـدٌ.

الشَّريطَةُ الثَّالِثَةُ: تَرجعُ إِلى الفَاعِلِ:

وهو أَلَّا يكُونَ اسمُ فَاعِلٍ مِنه عَلَى مِثَالِ (أَفعَلِ) التَّفضيلِ، قَالَ الشَّيخُ: « **لَيسَ بِلَونٍ ولا عَيبٍ** » يُشيرُ بِذلِكَ إِلى مَا كَانَ مِن قَبيلِ الأَلوَانِ، فلا يُقَالُ: (هو أَحمرُ مِنه)

---

(١) سيبويه ١/ ٣٤.

(٢) الكلام من قوله: (لأن الموت) ليس في ط. وهو موجود في موضع لاحق.

و(أَصفرُ)، و(أَسوَدُ)؛ لَمَّا كَانَ فيها اسمُ الفَاعِلِ عَلَى (أفعلَ)، فَلَو سَوَّغنا جَوَازَ التَّفضيلِ مِنه لالتَبسَ بِاسمِ الفَاعِلِ مِنه.

وهكذا مَا كَانَ مِن العُيُوبِ، نَحوُ: (عَميَ)، و(عَرِجَ)، و(حَوِلَ)، فلا يُقَالُ: (هو أَعمى مِنه)، ولا (أَعرَجُ)، ولا (أَحوَلُ)، والسِّرُّ فيه مَا ذَكَرناه مِن بِنَاءِ (أَفعلَ) فيه لِغَيرِ التَّفضيلِ؛ ولِهذا فإِنَّه يُقَالُ فيه: (عَميَ فهو أَعمى)، و(عَرِجَ فهو أَعرَجُ)، فلا عِلَّـةَ لامتِنَاعِه سِوَى مَا ذَكرناه مِن الالتِبَاسِ؛ ولِهذا فإِنَّ أَعظَمَ العيوبِ الجَهلُ، وقَد جَازَ فيه: (هو أَجهَلُ مِنكَ) لَمَّا كَانَ اسمُ الفَاعِلِ مُخَالِفًا لِـ(أَفعَلَ) في الصِّيغَةِ، فإِنَّه يُقَالُ فيه[1]: (جَاهلٌ) فَجَازَ.

ومِمَّا يُلحَقُ بِالجَهلِ وإِن كَانَ اسمُ الفَاعِلِ عَلَى (أَفعَلَ) قَولُهم: (هو أَحمَقُ مِنه)[2]، و(أَهوَجُ)، و(أَرعَنُ)، و(أَنوَكُ مِنه)، وإِنَّما جَازَ ذلِكَ مِن أَجلِ مُوافَقَتِها للجَهلِ مِن جِهَةِ مَعناها، فمِن أَجلِ ذلِكَ حُمِلَت عَلَيه في الجَوَازِ اتِّـكَالًا عَلَى مُشَارَكَتِها لَه في مَعناها، واللّه أَعلَمُ.

* * *

البَحثُ الثَّاني: في بَيَانِ كَيفيَّةِ استعمَالِها

اعلَم أنَّه لَمَّا كَانَ المَقصُودُ مِن (أَفعَلَ) إِنَّما هو بَيانُ الزِّيَادَةِ عَلَى غَيرِه، فلأَجلِ ذلِكَ لَم يكُن بُدٌّ مِن ذِكرِ ذلِكَ الغَيرِ ليَحصُلَ مَا قَصَدُوه مِنه، وليُوفَى عَلَيه مَا يَقتَضيه مَعناه، وذلِكَ لا يَحصُلُ إِلَّا عَلَى أَوجُهٍ ثَلاثَـةٍ: [الإِضَافةُ، والتَّعريفُ باللَّامِ، و(مِن)، فَلَو حَصَلَ مُطلقًا مِن غَيرِ اقتِرَانِه بِأَحَدِ هذه الأَوجُه الثَّلاثَةِ][3] لَم يَكُن دَالًّا عَلَى شَـيءٍ مِن ذلِكَ، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذا قُلتَ: (زَيدٌ أَفضَلُ) وأَنتَ تُريدُ الزّيادةَ عَلَى غَيرِه لَم يُفهَم

(١) الكلام من قوله: (هو أجهل) ليس في ط.

(٢) انظر القول في: شرح التسهيل ٣/ ٤٦، والتذييل ١٠/ ٢٧٣.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

مَن هو الَّذي زَادَ عَلَيه في الفَضلِ، فإذا جِئتَ بِوَاحِدٍ مِن هذه الأَوجُه كَانَ وَاضِحًا، فإذا وَصَلتَه بـ(مِن)، أَو بالإِضَافَةِ فقَد أَوضَحتَ المُفَضَّلَ عَلَيه.

وإذا وَصَلتَه باللَّامِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ الأَفضَلُ) فإنَّما تَعرِيفُه تَعرِيفُ العَهدِ[١]، ولا يكُونُ مَعهودًا إلَّا عَلَى الصِّفَةِ المَذكُورَةِ، فإذا عَرَّفتَه بِاللَّامِ للعَهدِ كَانَ المُفَضَّلُ عَلَيه مَفهومًا، كأنَّه قِيلَ [و١٣٧]: زَيدٌ وعَمرٌو وبكرٌ وخَالِدٌ فَاضِلُونَ فَقيلَ: (زَيدٌ الأَفضَلُ). فهذه [اللَّامُ دَالَّـةٌ][٢] عَلَى الأفضَليَّـةِ السَّابِقَةِ؛ فلأَجلِ ذلِك قَصَرنا الكَلامَ فيه عَلَى هذه الأَوجُه، وجَعَلناها مَرَاتِبَ ثَلاثًا:

المَرتَبَةُ الأُولى: في بَيانِ حُكمِه إذا كَانَ مُستَعمَلًا بالإضَافَةِ:

اعلَم أَنَّ الَّذي عَلَيه الجَمَاهيرُ مِن النُّحاةِ البَصريّينَ أَنَّ (أَفعَلَ) في الإِضَافَةِ جَارٍ[٣] عَلَى الأَقيِسَةِ المُطَّرِدَةِ، فإذا كَانَ مُضَافًا إلى المَعرِفَـةِ فهو مَعرِفَـةٌ، وإذا كَانَ مُضَافًا إلى النَّكِـرَةِ فهو نـكِـرَةٌ، كَقَولِكَ: (زَيـدٌ أَفضَلُ الرِّجَالِ)، و(زَيدٌ أَفضَلُ رَجُلٍ).

وحُكيَ عَن الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ وغَيرِهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ أَنَّه إذا أُضيفَ بِمَعنى اللَّامِ فهو مَعرِفَةٌ. يُرِيدُونَ أَنَّه إذا كَانَ مُستَبِدًّا بالخَصلَةِ مِن غَيرِ مُشَارَكَةٍ فهو بِمَعنى اللَّامِ، فعلى هذا يكُونُ مَعرِفَةً ؛ لِكَونِه بِمَعنى اللَّامِ، وإِن كَانَت إِضَافَةً بِمَعنى (مِن) فهو نكِرَةٌ، يُرِيدُونَ أَنَّه إذا كَانَ دَالًّا عَلَى الزِّيادَةِ فهو بِمَعنى (مِن)، فَيكُونُ نكِرَةً عَلَى هذَا[٤].

والمُختَارُ مَا قَالَه الخَليلُ وسيبوَيه مِن جَرِيه عَلَى الأَقيِسَةِ في الإِضَافَةِ؛ إذ لا وَجهَ لِمُخَالفَةِ القيَاسِ مِن غَيرِ دَلالَةٍ.

ثُمَّ إِنَّهم أَجرَوه في الإِضَافَةِ - أَعني النُّحَاةَ بِأَسرِهم - مُجرَى (أَيّ) في التِزَامِ

---

(١) في ط: (العهدية).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (وهذه الأدلة).

(٣) في الأصل وط: (جاريا).

(٤) انظر المسألة في: الأصول ٢/ ٨، وابن يعيش ٣/ ٦.

التَّعدُّدِ في المُضَافِ إِلَيه، كَمَا لَزِمَ ذلِكَ في (أَيّ)، فإِنَّها قلَّ مَا تُستَعمَلُ مَقطُوعةً عَن الإِضَافَةِ، فإِن قُطعَت في الشَّرطِ عُوِّضَت بِـ(مَا) عَن مُضَافِها، كَقولِه تعَالَى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فإِن أُضيفَت إِلى نكِرَةٍ كَانَ التَّعدُّدُ مِن جِهَةِ المَعنى، كَقَولِكَ: (أَيُّ رَجُلٍ)، و(أَيُّ رَجُلَينِ)، و(أَيُّ رِجَالٍ)، وإِن كَانَت مُضَافةً إِلى مَعرِفَةٍ فلا بُـدَّ مِن التَّعَدُّدِ لَفظًا ومَعنًى، كَقَولِكَ: (أَيُّ الرَّجُلَينِ)، و(أَيُّ الرِّجَالِ)، ولا تَقُولُ: (أَيُّ الرَّجُلِ).

وهكذا حَالُ (أَفعَلِ) التَّفضيلِ، يَجري في الإِضَافَةِ مَجرَاها، فمَتى أُضيفَت إِلى مَعرِفَةٍ ظَهرَ التَّعدُّدُ في مُضَافِه لَفظًا ومَعنًى، فَتقُولُ: (هو أَفضَلُ الرَّجُلَينِ)، و(هم أَفضَلُ الرِّجَالِ)، ولا تَقُولُ: (هو أَفضَلُ الرَّجُلِ).

وإِن أَضَفتَه إِلى نكِرَةٍ اكتَفَت بِالتَّعدُّدِ مِن [ظ١٣٧] جِهَةِ مَعنَاه، فَتقُولُ: (هو أَفضَلُ رَجُلٍ)، و(هما أَفضَلُ رَجُلَينِ)، و(هم أَفضَلُ رِجَالٍ).

والتَّفرِقةُ بَينَهما ظَاهِرَةٌ، وهو أَنَّ التَّعدُّدَ لمَّا كَانَ مُلتزَمًا في مُضَافِه، كَمَا أَشَرنَا إِلَيه، فلا جَرَمَ التزَمُوا التَّعَدُّدَ في المَعرِفَةِ لَفظًا ومَعنًى؛ لأَنَّ اللَّامَ قَد تكُونُ مُستَعمَلةً للعَهديَّةِ السَّابِقَةِ، فلَو أَضَافُوه إِلى المُفرَدِ المُعرَّفِ بِاللَّامِ لأُوهمَ كَونَه مُفرَدًا مَعهودًا سَابِقًا، وفي ذلِكَ بُطلانُ التَّعدُّدِ بِخِلافِ حَالِه إِذا كَانَ مُضَافًا إِلى النكِرَةِ، فإِنَّه لا يُوهِمُ إِضَافتَه إِلى المُفرَدِ؛ لعَدَمِ اللَّامِ فيه؛ فلأَجلِ هذا التزَمُوا فيه التَّعدُّدَ مِن جِهَةِ المَعنى، لمَّا كَانَ لا إِيهامَ فيه، فافترَقا.

ثُمَّ لَه في الإِضَافَـةِ مَعنَيانِ، يَختَلِفُ حَالُه وحُكمُه باعتِبَارِهما:

الـمَعنى الأَوَّلُ: وهو الأَكثرُ المُطَّرِدُ، قَالَ الشَّيخُ: « **وهو أَن يُقصَدَ بِه الزِّيادَةُ عَلَى مَن أُضيفَ إِلَيه** ».

وعَلَى مَا ذَكَرَه الشَّيخُ يكُونُ لَه حُكمٌ وشَرطٌ، أَمَّا الشَّرطُ فلا بُدَّ أَن يكُونَ بَعضَ مَا أُضيفَ إِلَيه، فَتقُولُ: (زَيدٌ أَفضَلُ النَّاسِ)، و(أَكرَمُ القَومِ)، ولا يَجُوزُ أَن تَقُولَ:

(زَيدٌ أَفضَلُ الأَحجَارِ)، كَما تَقولُ: (اليَاقُوتُ أفضَلُ الأَحجَارِ)؛ لمَّا كَانَ اليَاقُوتُ مِن جُملَةِ الأَحجَارِ، ولَيسَ زَيدٌ مِن جِنسِها.

وإِنَّما اشتُرِطَ في هذا المَعنى أَن يكُونَ بَعضًا لِمَا أُضيفَ إِلَيه، وأَن يكُونَ دَاخِلًا في جُملَةِ المُفَضَّلِ عَلَيهم؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المَقصُودَ حُصُولُ الشَّرِكَةِ بَينَ الجَميعِ مِن جِهَةِ المَعنى، فلا بُدَّ مِن ذِكرِه مَعَهم وتَمييزِه بِالفَضلِ في تِلك الخَصلَةِ بِلَفظِ (أَفعَلَ)، ولَن يكُونَ ذلِكَ حَاصِلًا إِلَّا بِهذه الشَّرِيطَةِ؛ فلِهذا وَجَبَ اعتِبَارُها.

لا يُقَالُ: إِنَّه يَلزَمُ مِمَّا ذَكرتُمُوه التَّناقُضُ، وبَيانُه أَنَّكَ إِذا قُلتَ: (زَيدٌ أَفضَلُ النَّاسِ) فأَنتَ مُفَضِّلٌ زَيدًا عَلَى جَميعِ مَن أُضيفَ إِلَيه (أَفضَلُ)، ومِن جُملَتِهم (زَيدٌ)، فيَلزَمُ مِن هذا أَن يكُونَ مُفَضِّلًا لَه عَلَى نَفسِه؛

لأَنَّا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ، فإِنَّ المُغَايرَةَ حَاصِلةٌ، فلا تَلزَمُ المُنَاقَضَةُ، وبَيانُه هو أَنَّ زَيدًا لَم يُذكَر في النَّاسِ [و١٣٨] لِغَرَضِ التَّفضيلِ عَلَيه مَعَهم، فيَلزَمُ مَا قُلتُمُوه، وإِنَّما ذُكِرَ لِغَرَضِ التَّشريكِ مَعَهم في أَصلِ الفَضلِ، والوَجه الَّذي ذَكَرتَه مَعَهم مُغَايِرٌ للوَجه الَّذي فُضِّلَ بِه عَلَيهم، والَّذي يُؤَكِّدُ ذلِكَ ويُؤَيِّدُه هو أَنَّ (أَفعَلَ) لَه جِهَتَانِ: ثبُوتُ أَصلِ ذلِكَ المَعنى، وتَحقيقُ الزِّيادَةِ فيه؛ إِذ الزِّيادَةُ فَرعٌ عَلَى مَا يُزادُ عَلَيه، وهو أَصلٌ لَها.

والبُرهَانُ عَلَى أَنَّ لِـ(أَفعَلَ) جِهَتَينِ كَمَا أَشَرنا إِلَيه يَستَعمِلُه العَرَبُ باعتِبَارِهما قَولُكَ: (زَيدٌ قَائِمًا أَحسَنُ مِنه قَاعِدًا)، فقَولُكَ: (قَائِمًا) هو الحَالُ المَزِيدَةُ المُفَضَّلُ بِها، وقَولُكَ: (قَاعِدًا) هي الحَالُ الأَصلِيَّـةُ المُفَضَّلُ عَلَيها، والعَامِلُ فيهما جَميعًا (أَفعَلُ)، فَلَو ذَهَبتَ تَجعَلُ نِسبَةَ (أَفعَلَ) إِلَيهما وَاحِدَةً لَصارَ القُعُودُ مُفَضَّلًا ومُفَضَّلًا عَلَيه، وهو مُحَالٌ، فعَلِمتَ بِمَا ذَكَرنا أَنَّ نِسبَةَ (أَفعَلَ) إِلى القِيَامِ نِسبَةُ الزِّيادَةِ في الأَفضَلِيَّةِ، ونِسبَةَ القُعُودِ نِسبةُ الأَصالَةِ، فَصَحَّ العَمَلُ فيهما بِهَا بَينَ الجِهَتَينِ، وظَهَرَ انتِفَاءُ التَّناقُضِ أَن يكُونَ تَفضيلًا للشَّيءِ عَلَى نَفسِه؛ لأَنَّه دَاخِلٌ مِن جِهَةِ الحَقيقَةِ فيه مِن جِهَةِ الشَّرِكَةِ، غَيرُ دَاخِلٍ فيه مِن جِهَةِ المُفَاضَلَةِ، وبِتَغايُرِ الوَجهَينِ تَبطُلُ المُفَاضَلةُ.

قَولُه: «فلا يَجُوزُ: (يُوسُفُ أَحسَنُ إخوَتِه) »، يَعني: إِنَّه إذا كَانَ يُشتَرَطُ فيه عَلَى هذا المَعنى أَن يكُونَ دَاخِلًا في المُضَافِ إِلَيهم، وأَن يكُونَ بَعضًا لَهم، لَم يَجُز أَن يُقَالَ: (يُوسُفُ أَحسَنُ إِخوَتِه)؛ لإِفضَائِه إِلى التَّنَاقُضِ. وبَيانُه أَنَّه بِتَقديرِ إِضَافَةِ الأُخوَةِ إِلى الضَّميرِ الرَّاجِعِ إِلى (يُوسُفَ) لَزِمَ أَن يكُونَ خَارِجًا عَنهم، مِن جِهَةِ أَنَّ المُضَافَ غَيرُ المُضَافِ إِلَيه، وبِتَقديرِ أَن يُشتَرَطَ فيه أَنّه مِن جُملَةِ المُضَافِ إِلَيهم، وبَعضٌ لَهم، يكُونُ دَاخِلًا فيهم، فيَلزَمُ أَن يكُونَ دَاخِلًا فيهم، خَارِجًا عَنهم، وفيه مِن المُنَاقَضَةِ مَا لا يَخفَى.

وأَمَّا الحُكمُ فَقَد قَالَ الشَّيخُ: إِنَّه إِذا كَانَ (أَفعَلُ) عَلَى هذا المَعنى جَازَ فيه المُطَابقَةُ والإِفرَادُ:

- فَتقُولُ عَلَى الإِفرَادِ: (زَيدٌ أَفضَلُ القَومِ)، و(الزَّيدَانِ أَفضَلُ القَومِ)، و(الزَّيدُونَ أَفضَلُ الرِّجَالِ) [ظ١٣٨]، قَالَ اللَّه تَعَالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦]، فهذه الآيةُ جَاءَت عَلَى الإِفرَادِ.

- وتقُولُ عَلَى المُطَابقَةِ: (زَيدٌ أَفضَلُ القَومِ)[١]، و(الزَّيدَانِ أَفضَلا القَومِ)[٢]، و(الزَّيدُونَ أَفضَلو القَومِ)[٣]، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣]، فَجَاءَت هذه الآيةُ عَلَى المُطَابقَةِ، كمَا تَرَى.

وتَقُولُ: (هندٌ أَفضَلُ النِّسَاءِ)، و(الهندَانِ أَفضَلُ النِّسَاءِ)، و(الهندَاتُ أَفضَلُ النِّسَاءِ) عَلَى الإِفـرَادِ، وتقُولُ عَلَى المُطَابقَةِ: (هندٌ فُضلَى النِّسَاءِ)[٤]، و(الهندَانِ فُضلَيا[٥]

---

(١) الكلام من قوله: (والزيدان أفضل) ساقط من ط.

(٢) في ط: (الرجال).

(٣) في ط: (الرجال).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (زيد أفضل القوم).

(٥) كذا في ط، وفي الأصل: (أفضل) وعليها شطب.

النِّسَاءِ)، و(الهندَاتُ فُضلَيَاتُ النِّسَاءِ).

والسِّرُّ في جَوَازِ الوَجهَينِ في الإِضَافَةِ هو أنَّ جَوَازَ الوَجهَينِ في الإضَافَةِ إِنَّما كَانَ مِن جِهَةِ أَنَّ الإِضَافَةَ مُشبِهَةٌ للَّامِ[1]؛ مِن جِهَةِ إِفَادَتِها[2] التَّعريفَ، مِثلُ اللَّامِ، ومُشبِهَةٌ لِـ(مِن) مِن جِهَةِ ذِكرِ المُفَضَّلِ عَلَيه بَعدَها، كَما كَانَ في (مِن)؛ فلأَجلِ الشَّبَهَينِ جَازَ الإِفرَادُ فيها والمُطَابقَةُ جَميعًا.

المَعنى الثَّاني: أَن يُؤخَذَ مُطلقًا له الزّيادَةُ، قَالَ الشَّيخُ: « **أَن تُقصَدَ زيَادةٌ مُطلَقةٌ** ».

أَرَادَ: إِنَّ المَعنى الثَّاني في الإِضَافَةِ أَن يُقصدَ به تَفضيلٌ وزيَادَةٌ عَلَى جِهَةِ الإِطلاقِ، لا عَلَى مَن أُضيفَ إِلَيه، فعلى هذا تكُونُ هذه الإِضَافَةُ لِمُجَرَّدِ التَّخصيصِ والتَّوضيحِ، كَمَا يُضَافُ مَا لا تَفضيلَ فيه[3]، ولَيسَ مِن شَرطِه أَن يُضَافَ عَلَى هذا المَعنى إِلى مَن هو بَعضٌ لَه، فَتكُونُ إِضَافتُه مِن غَيرِ اعتِبَارِ شَرِيطَةٍ، فيَجُوزُ أَن تَقُولَ: (يُوسُفُ أَحسَنُ إِخوَتِه) أَي: إِنَّه مُستَبِدٌّ بِهذه الخَصلَةِ مِن بَينِ سَائِرِ إِخوَتِه، مِن غَيرِ مُشَارَكَةٍ لَهم فيها؛ إِذ لَيسَ الغَرَضُ بِذلِكَ مَا تقَدَّمَ في الأَوَّلِ مِن قَصدِ الزِّيَادَةِ عَلَى مَن أُضيفَ إِلَيه حَتَّى يُشترَطَ فيه أَن يكُونَ وَاحِدًا مِنهم، بَل الغَرَضُ هو تَوضيحُه بالإِضَافَةِ، وإِن اتَّفَقَت مُشَارَكَةٌ فلَيسَت مَقصُودَةً، ومِن هذا قَولُهم[4]: (نُصَيبٌ أَشعرُ أَهلِ جِلدَتِه)، فلَيسَ الغَرَضُ مُشَارَكتَهم لَه في الشّعرِ، وإِنَّما المَقصُودُ استِبدَادُه بِهذه الخَصلَةِ مِن بَينِهم، ومِنه قَولُهم[5]: (النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعدَلا بَني مَروانَ) فإِنَّهما قَد استَبدَّا بِهذه الخَصلَةِ[6]

---

(١) العبارة في ط: (أن جواز الوجهين في الأصل من جهة أن الإضافة مشبهة باللام).

(٢) قوله: (إفادتها) ليس في ط.

(٣) الكلام من قوله: (فعلى هذا) ليس في ط.

(٤) انظر القول في: أمالي الزجاجي ٤٨، والمفصل ١٢١، قواعد المطارحة ٣٣٧.

(٥) انظر هذا القول في: المفصل ١٢٠، والتَّخمير ٢/٢٨، وابن يعيش ٣/٦، وشرح الكافية الشَّافية ٢/١١٤٣.

(٦) في ط: (استبدا بخصلة العدل).

مِن سَائِـرِ بَني مَروانَ.

وأَمَّا الحُكمُ فيه فقَد قَالَ [و١٣٩] الشَّيخُ: « **وأمَّا الثَّاني فتَجِبُ فيه المُطَابقةُ** »، أَرَادَ بالثَّاني أَن يُؤخَذَ مُطلقًا له بالزِّيَادَةِ، وإِنَّما وَجَبَ فيه المُطَابقَةُ لأنَّها هي الأَصلُ، ولَم يَعرِض مَا يُوجِبُ مَنعَها؛ لأنَّه بِمَنزِلَةِ اسمِ الفَاعِلِ؛ ولِهذا فإنَّ المَعنى في قَولِه: (أَنتَ أَشعرُ أَهلِ جِلدَتِكِ): أَنتَ شَاعِرُهم، و(النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعدَلا بَني مَروَانَ) أَي: عَادِلاهم، فمِن أَجلِ هذا وَجَبَت المُطَابَقَةُ كَمَا تَجِبُ في اسمِ الفَاعِلِ، ومِن ثَمَّ قَالَ: (أَعدَلا) ولَم يَقُل: (أَعدَلُ) لَمّا كَانَ مَتبُوعُه مُثنًّى، فطَابقَه، فهذا حُكمُ إِضَافَتِه. واللَّه أَعلَمُ[١].

المَرتَبَةُ الثَّانيَةُ: في بَيَانِ حُكمِه إذا كَانَ باللَّامِ:

وإذا كَانَ (أَفعَلُ) بهذه الصِّفَةِ فلا بُدَّ فيه مِن اعتِبَارِ المُطَابقَةِ لِمَن هو لَه، فتقُولُ فيه: (زَيدٌ الأَفضَلُ)، و(الرَّجُلانِ الأَفضَلانِ)، و(الرِّجَالُ الأَفضَلُونَ)، و(هندٌ الفُضلى)، و(الهندان الفضليانِ)، و(الهندَاتُ[٢] الفُضلَيَاتُ)، و(الفُضلُ) أَيضًا.

وإِنَّما وَجَبَ فيه المُطَابقَةُ لأَمرَينِ؛ أَمَّا أَوَّلًا فلأنَّها هي الأَصلُ؛ لأَنَّ مِن حَقِّه أَن يكُونَ جَاريًا عَلَى مَا قَبلَه؛ لأنَّه وَصفٌ في الأَصلِ، فَطَابقَ كَمُطَابقَةِ الصِّفَةِ لِمَن هي لَه. وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ المُطَابَقَةَ إِنَّما تُرِكَت فيمَا كَانَ بِـ(مِن) لِغَرَضٍ غَيرِ حَاصِلٍ في اللَّامِ.

وتَتَّضِحُ هذه القَاعِدَةُ بإيرَادِ سُؤَالَين، والجَوَابِ عَنهما:

السُّؤَالُ الأَوَّلُ: إذا قَالَ القَائِلُ: (زَيدٌ الأَفضَلُ)، و(عَمرٌو الأَجمَلُ) فهذه اللَّامُ مَا حَالُها؟ هَل تكُونُ لامَ جِنسٍ أَو لامَ عَهدٍ؟ فلا بُـدَّ مِن بَيَانِ حَالِها.

وجَوَابُه أنَّها تحتَمِلُ وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَن تـكُـونَ لامَ جِـنـسٍ لِمَعهـودٍ ذِهنيٍّ، كَقَولِكَ: (دَخلتُ السُّوقَ)،

---

(١) قوله: (واللَّه أعلم) ليس في ط.

(٢) في ط: (والنساء).

و(أَكَلتُ الخُبزَ) لِمَعهودٍ في الذِّهنِ[١]، لا وُجودَ لَه[٢] في الخَارجِ، كأَنَّ قَائِلًا قَالَ: هَل تَعرِفُ الأَفضَلَ وتتَحقَّقُ مَاهيَّتَه؟ فإِذا قَالَ: (نَعَم) قيلَ لَه: فزَيدٌ هو المَوصُوفُ بِتِلكَ المَاهيَّةِ الَّتي عرَفتَها وتَحقُّقها حَاصِلٌ عَلَيها، لا يُخَالِفُها.

وثَانيهما: أَن تكُونَ الدَّالَّةَ عَلَى الاستِغرَاقِ، مِثلُها في قَولِه تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، كأَنَّ قَائِلًا قَالَ: هَل تَعرِفُ جَميعَ الفُضَلاءِ والكُرَماءِ؟ [ظ١٣٩]، فإِذا قَالَ: (نَعَم) فإِنَّكَ تَقُولُ: فزَيدٌ هو جَميعُ الفُضَلاءِ والكُرَمَاءِ، وقَد التَفَتَ إِلى هذا المَعنى أبُو الطَّيِّبِ، حَيثُ قَالَ:

٣٣٢ - .... ورَأَيتُه فرَأَيتُ مِنه خَميسا[٣]

يَعني: الجَيشَ. وقَولُه أَيضًا:

٣٣٣ - ومَا أَخُصُّكَ في بُرءٍ بِتَهنِئةٍ إِذا سَلِمتَ فكُلُّ النّاسِ قَد سَلِمُوا[٤]

وقَولُ بَعضِ الشُّعرَاءِ:

٣٣٤ - ولَيسَ للَّه بِمُستَنكَرٍ أَن يَجمَعَ العَالَمَ في وَاحِدِ[٥]

فهذه الأَبيَاتُ كُلُّها تُؤَيِّدُ مَا ذَكَرناه مِن جَعلِ الأَلِفِ واللّامِ للاستِغرَاقِ، وأَنّه مَقصُودٌ للشُّعَراءِ كَما تَشهَدُ لَه هذه الأَبيَاتُ.

السُّؤَالُ الثَّاني: إِذا كَانَت اللَّامُ يُمكِنُ تَنزيلُها عَلَى مَا ذَكَرتُمُوه في هذين الوَجهَينِ فهَل يُمكِنُ احتِمالُها مَا ذَكَرتُموه مِن مَعنى الإِضَافَةِ، وهو المُشَارَكةُ في الخَصلَةِ،

---

(١) في ط: (لمعهود ذهني).

(٢) في ط: (لأن وجوده).

(٣) عجز بيت من الكامل في ديوانه ٥٩، صدره:

لما سمعت به سمعت بواحد ....

(٤) من البسيط، ديوان المتنبي ٣٦٤.

(٥) البيت من السريع، وهو لأبي نواس في ديوانه ١/ ٢٠٥، وانظر التصريح (علمية) ١/ ١٨١، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٥، والتذييل ١٠/ ٩١، وشرح قطر الندى ١١٤.

أَو يَكُونُ مُستَبِدًّا بِها مِن غَيرِ مُشَارَكَةٍ؟

وجَوَابُه أَنَّك إذا قُلتَ: (زَيدٌ الأَفضَلُ) فإِنَّه يكُونُ مَعناه مِثلَ قَولِنا: (زَيدٌ أَفضَلُ النَّاسِ)، فيَحتَمِلُ تنزيلُه عَلَى أَنَّه قَد شَارَكَ النَّاسَ في خَصلَةِ الفَضلِ، وزَادَ عَلَيهِم، ويَحتَمِلُ أَن يكُونَ مُستَبِدًّا بِهذه الخَصلَةِ مِن بَينِ سَائِرِ الخَلقِ، لا يُشَارِكُه فيها مُشَارِكٌ، كَمَا قُلناه في الإِضَافَةِ مِن غَيرِ تَفرقَةٍ بَينَهما.

وإِنَّما جَازَ ذلِكَ في اللَّامِ مِن جِهَةِ أَنَّها تُعَاقِبُ الإِضَافَةَ، فلا يَجتَمعانِ في الإِضَافَةِ المَعنَوِيَّةِ، فلا يُقَالُ: (الرَّجُلُ زَيدٍ) فيُجمَعُ بَينَ اللَّامِ والإِضَافَةِ، ومَا ذَاكَ إِلَّا مِن أَجلِ سَدِّ أَحَدِهما مَسَدَّ الآخَرِ ومُعَاقبَتِه لَه. وقَد قَالَ تَعَالى: ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾ [الأعلى: ١]، وفي الحَدِيثِ[1]: « نَسأَلُكَ باسمِكَ الأعظَمِ وجَدِّكَ الأعلى ».

وحَيثُ قَالَ النُّحَاةُ: إِنَّ (أَفعَلَ) إذا كَانَ مُستَعمَلًا بِاللَّامِ فهو بِمَعنى اسمِ الفَاعِلِ فلَيسَ غَرَضُهم إِلَّا بَيانَ المُطَابَقَةِ[2] فيه، ولَيسَ غَرَضُهم أَنَّ مَعنى أَحَدِهما كمَعنى الآخَرِ، أَمَّا اللَّفظُ فلأَنَّه لا يُبنى إِلَّا مِمَّا يُبنى مِنه فعلُ التَّعَجُّبِ، فأَمَّا مِن جِهَةِ المَعنى فلاشتِرَاكِهما في الزِّيَادَةِ في تِلكَ الخَصلَةِ، فإِنَّ (الفَاضِلَ) لَيسَ فيه مُبالَغَةٌ بِخِلافِ (الأَفضَلِ) فإِنَّ فيه مُبالَغَةً وكَثرَةً وزيَادَةً عَلَى غَيرِه، فافتَرَقا.

المَرتَبَةُ الثَّالِثَةُ: في بَيَانِ حُكمِه إذا كَانَ بِمَعنى (مِن): [و١٤٠]

ومَتَى كَانَ عَلَى هذه الحَالَةِ وَجَبَ فيه الإِفرَادُ بِكُلِّ حَالٍ، فتَقُولُ فيه: (زَيدٌ أَفضَلُ مِن عَمرٍو)، و(الزَّيدَانِ أَفضَلُ مِن عَمرٍو)، و(الزَّيدُونَ أَفضَلُ مِن عَمرٍو)، و(هندٌ أَفضَلُ مِن غَيرِها)، و(الهندَانِ أَفضَلُ مِن النِّسَاءِ)، و(الهندَاتُ أَفضَلُ مِن غَيرِهنَّ)، فتَجِدُه عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، مِن غَيرِ مُخَالَفَةٍ.

---

(١) الحديث في كتاب الدعاء للطبراني ٤٢٤: « نسألك باسمك الأعظم ورضوانك الأكبر » وهكذا ورد في جملة من المصادر.

(٢) في ط: (وجوب المطابقة).

وإنَّما لَم يَجُز تَثنيَتُه ولا جَمعُه، ولا تَذكيرُه ولا تأنيثُه إذا كَانَ بـ(مِن)؛ مِن جِهَةِ أَنَّ (مِن) صَارَت بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِنه، فلَو جوَّزنا فيه هذه الأُمُورَ لكَانَ لا يَخلُو حَالُها: إمَّا أَن تكُونَ قَبلَ (مِن) أَو بَعدَها، ومُحَالٌ أَن تكُونَ بَعدَ (مِن)؛ لأنَّه لا يَجُوزُ الفَصلُ بَينَ الاسمِ وبَينَ عَلامَةِ تَأنيثِه، وتَثنيَتِه، وجَمعِه بِفَاصِلٍ. وإِن كَانَ إلحَاقُها قَبلَ (مِن) فهو مُحَالٌ؛ لأَنَّ (مِن) صَارَت بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِنه، فلا يَجُوزُ الفَصلُ بَينَه وبَينَها بِفَاصِلٍ؛ فلِهذا بَطَلَ ذلِكَ، وصَارَ مُفرَدًا في كُلِّ أَحوَالِه مُذَكَّرًا؛ ولأَنَّه إذا كَانَ بِمَعنى (مِن) حُمِلَ عَلَى فعلِ التَّعَجُّبِ بِجَامعِ اللَّفظِ والمَعنى: أَمَّا اللَّفظُ فلأَنَّه لا يُبنَى إِلَّا مِمَّا يُبنى مِنه فعلُ التَّعَجُّبِ، وأَمَّا مِن جِهَةِ المَعنى فلاشتِرَاكِهما في الزِّيَادَةِ في تِلكَ الخَصلَةِ، فلَمَّا تَشابَها مِن جِهَةِ اللَّفظِ والمَعنى كَمَا ذَكَرنا لَم يَجُز تَثنيَتُه وجَمعُه كَما لَم يَجُز في فعلِ التَّعَجُّبِ.

وإنَّما لَم يَجُز الجَمعُ بَينَ اللَّامِ و(مِن) فلأَوجُهٍ أَربَعَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّهم لَم يَأتُوا بـ(مِن) إلَّا لِبيَانِ المُفَضَّلِ عَلَيه، وقَد عُلِمَ أَنَّ اللَّامَ تُفيدُ ذلك؛ فلِهذا لَم يكُن للجَمعِ بَينَهما مَعنًى.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ مَعنى التَّعرِيفِ باللَّامِ بِجَعلِه للمَعهودِ المُفَضَّلِ عَلَى مَن عُهِدَ بِفَضلِه عَلَيه، ومَعنى (مِن) تَفضيلُه عَلَى مَن ذُكِرَ بَعدَها دُونَ مَن سِواه، فيَصيرُ المَعنى عِندَ الاجتِمَاعِ تَفضيلَه بِاعتِبَارِ المَعهودِ، لا بِاعتِبَارِ المَعهودِ، وذلِكَ مُتَناقِضٌ.

وأَمَّا ثَالِثًا فلأَنَّ (مِن) مُشعِرَةٌ بِاحتيَاجِه ونُقصَانِه، واللَّامُ مُشعِرَةٌ بِاستِغنائِه وكَمالِه، فلَو جُمِعَ بَينَهما كَانَ كَالجَمعِ بَينَ النَّقيضَينِ.

وأَمَّا رَابعًا فمِن جِهَةِ أَنَّ (أَفعَلَ) إذا كَانَ مُتَّصِلًا بـ(مِن) فلأَنَّه يكُونُ بِمَنزِلَةِ الفعلِ، واللَّامُ تُبعِدُه مِن شَبَه الفعلِ [ظ ١٤٠] وتُقَرِّبُه مِن الاسميَّةِ؛ فلأَجلِ ذلِكَ لَم يَجُز الجَمعُ بَينَهما؛ لِمَا بَينَهما مِن المُباعَدَةِ باختِلافِ حُكمِهما.

وإنَّما لَم يَجُز الجَمعُ بَينَ التَّأنيثِ و(مِن) لِمَا ذَكَرناه مِن أَنَّه إذا كَانَ بـ(مِن) فهو في مَعنى الفعلِ، والفعلُ لا يُؤَنَّثُ بالأَلِفِ؛ فلِهذا امتَنعَ أَن يُقَالَ: (هندٌ فُضلَى مِن النِّسَاءِ).

وحَيثُ تكُونُ (مِن) مَعلُومَةً يَجُوزُ حَذفُها، كَقَولِه تَعالى: ﴿ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ﴾ [طه: ٧]، أَي: وأَخفى مِنه، وإِنَّما يَجُوزُ حَذفُها لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّها بِمَنزِلَةِ المَفعُولِ، فكَما جَازَ حَذفُ المَفعُولِ جَازَ حَذفُها.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ صيغَةَ الأَفضَليَّةِ دَالَّـةٌ عَلى أَنَّه لا بُدَّ هنَاكَ مِن مُفَضَّلٍ عَلَيه؛ فلِهذا جَازَ حَذفُها؛ لِمَا في صيغَةِ (أَفعَلَ) مِن الدّلالَةِ عَلَيها، ومِنه قَولُ المُصَلّي: (اللَّه أَكبرُ) أَي: أَكبرُ مِن كُلِّ شَيءٍ، وأَنشَدَ النُّحاةُ للفَرزدَقِ:

٢٢٥ - إِنَّ الَّـذي سَـمَـكَ السَّمـاءَ بَنى لَنا ... بَـيـتًـا دَعائِـمُـه أَعَـزُّ وأَطـوَلُ[1]

والمَعنى: أَعَزُّ مِن غَيرِه وأَطوَلُ مِنه.

فَأَمَّا بَيتُ الأَعشَى في قَولِه:

٢٢٦ - ولَـسـتُ بِـالأَكثَرِ مِنهم حَـصًى ... وإِنَّـمـا الـعِـزَّةُ لِلـكَـاثِـرِ[2]

فلَيسَت (مِن) فيه كالَّتي في قَولِكَ: (زَيدٌ أَفضَلُ مِنكَ)، وإِنَّما هي لِبَيانِ الجِنسِ بِمَنزِلَتِها في قَولِكَ: (أَنتَ مِنهم الفَارِسُ الشُّجَاعُ) أَي: مِن بَينِهم؛ لِمَا ذَكَرناه مِن أَنَّ (مِن) لا يَجُوزُ مُجَامَعتُها للأَلِفِ واللَّامِ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٨٩، وانظر العين ١/ ٧٦، ومجاز القرآن ٢/ ١٢١، والمحكم ١/ ٧٣، والمفصل ٢٩٩، والبديع في علم العربية ١/ ٢٨٦، وابن يعيش ٦/ ٩٧، ٩٩، والتخمير ٣/ ١٢٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٨٢، وهو بلا نسبة في العضديات ١٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦٠، وشرح الرضي ٣/ ٤٥٣، وابن الناظم ٣٤٥، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٦٧٨، وتعليق الفرائد ٧/ ٢٦٧.

(٢) البيت من السريع، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ١٤٣، وانظر: التكملة ٣٢١، والبصريات ٥٩٦، والعضديات ١٤، والشيرازيات ٢٢، والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٤، والمفصل ٣٠١، وابن يعيش ٦/ ٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣٢، والتخمير ٣/ ١٣٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٣٥، وقواعد المطارحة ٤١٩، والارتشاف ٥/ ٢٣٢١، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١/ ٤٢٢، والبغداديات ٤١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٨، وشرح الرضي ٣/ ٤٥٤، والمساعد ٢/ ١٧٤، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٦٦٨، ٢٦٧٤.

وأَمَّا بيتُ أَبي نُواسٍ[١] حيثُ قَالَ:

٢٢٧ - كأَنَّ كُبرَى وصُغرَى مِـن فَوَاقِعِها حَصبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرضٍ مِـن الذَّهَـبِ[٢]

فَقَد خُطِّئَ فيه، وخَطَؤُه ظَاهِرٌ مِن وَجهَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأنَّه استَعمَلَ (فُعلَى) مُجَرَّدَةً عَن اللَّامِ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّه استَعمَلَ (مِن) في المُؤَنَّثِ.

وكِلاهما مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيه الفُصَحَاءُ في أَنَّ (أَفعل) لا تُستَعمَلُ إِلَّا بالإِضَافَةِ أَو بِاللَّامِ، وأَنَّ (مِن) لا يَجُوزُ دُخُولُها عَلَى مَا كَانَ مُؤَنَّـثًا بالأَلِفِ المَقصُورَةِ.

فَأَمَّا قَولُ أَبي الغُولِ الطَّهَوِيِّ[٣]:

٢٢٨ - ولا يَجـزُونَ مِـن حَسَنٍ بِسُـوءَى ولا يَـجـزُونَ مِـن غِـلَـظٍ بِـلِـيـنِ[٤]

فالسُّوءَى فيه لَيسَت صِفَةً فتَلزَمُـه اللَّامُ كَما ذَكَـرنـاه، وإِنَّما هي مَصدَرُ السُّوءِ كـ(الرُّجعَى)، و(البُشرَى).

* * *

---

(١) أبو نواس هو أبو علي الحسن بن هانئ الحَكَمي، نسبة إلى الحكم بن سعد العشيرة، شاعر العراق في زمنه، أكثر شعره في الخمريات ثم الزهد، مات سنة خمس وثمانين، أو ست وثمانين أو تسعين ومئة. انظر ترجمته في الخزانة ١/ ٣٣٨، والأعلام ٢/ ٢٢٥.

(٢) البيت من البسيط، وهـو لأبي نواس في ديوانه ٣/ ٣٦ بتحقيق فاغنر، وانظر: ديوان المعاني للعسكري ١/ ٣٠٨، والمفصل ٣٠١، ومجمع الأمثال ١/ ٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٧، ٢/ ٢١٠، وشرح التسهيل لابـن مالك ٣/ ٦١، والتذييل ١٠/ ٢٧٦، وتوضيح المقاصـد ٩٤١، ومغني اللبيب ٤٩٨، والمساعد ٢/ ١٨٠، وتعليق الفرائد ٧/ ٢٦٩، والأشموني ٢/ ٣٠٥.

(٣) أبو الغول الطهوي هـو مـن قوم من بني طهية يقال لهم بنو عبد شمس بن أبي سود، يكنى أبا البلاد وقيل له أبو الغول؛ لأنه فيما زعم رأى غولًا فقتله. المؤتلف والمختلف للآمدي ٢١٢.

(٤) البيت مـن الوافـر، وهـو لأبي الغـول الطهوي في الصحاح (سوأ)، وابن يعيش ٦/ ١٠٠، واللسان (سوأ)، وقيل: أبو الغول النهشلي في تاج العروس (سوأ)، وهو بلا نسبة في البديع في علم العربية ٢/ ٥٦، وشرح الرضي ٣/ ٤٦٣.

البَحثُ الثَّالِثُ: في بَيانِ حُكمِ عَمَلِه فيما يَعمَلُ فيه

[و١٤١] اعلَم أنَّه لا خِلافَ في جَوَازِ عَمَلِه في المُضمَرِ في نَحوِ قَولِكَ: (زَيدٌ أَفضَلُ مِنكَ)، و(عَمرٌو أكرَمُ مِن غَيرِه) فَفيه ضَميرٌ رَاجعٌ إلى المُبتَدأ الأَوَّلِ، يَعمَلُ فيه (أَفعلُ)؛ مِن جِهَةِ أَنَّ العَمَلَ في المُضمَرِ قَد يكُونُ فيما لَيسَ مُشتقًّا، كَقَولِكَ: (زَيدٌ في الدَّارِ قَائِمًا)، فإذا عَمِلَ في المُضمَرِ مَع أنَّه غَيرُ مُشتقٍّ، فَعَمَلُ المُشتقِّ فيه أَجدَرُ. وإنَّما الخِلافُ في جَوَازِ عَمَلِه في الظَّاهِرِ.

وقَد اتَّفقُوا أيضًا عَلَى أنَّه لا يَجُوزُ أَن يكُونَ نَاصِبًا للظَّاهِرِ إلَّا أَن يكُونَ تَمييزًا، كَقَولِكَ: (زَيدٌ خَيرٌ مِنكَ أبًا)، و(أَحسَنُ وَجهًا)، وإنَّما جَازَ ذلِكَ مِن جِهَةِ أَنَّ التَّمييزَ قَد يكُونُ صَادِرًا عَمَّا لَيسَ مُشتقًّا، كَقَولِكَ: (عِشرُونَ دِرهَمًا)، و(رَطلٌ زَيتًا)، فَعَلَى هذا يكُونُ عَمَلُ المُشتقِّ فيه أَحَقَّ وأَولى. وهكذا الحَالُ في نَحوِ قَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمًا أَحسَنُ مِنه قَاعِدًا)، وغَيرُ ذلِكَ.

وإذا وَرَدَ شَيءٌ مِمَّا يُوهِمُ ذلِكَ وَجَبَ تَأويلُه كَقَولِ مَن قَالَ:

٢٢٩ - أَكَرَّ وأَحمى للحَقيقَةِ مِنهمُ وأَضرَبَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوَانِسا[1]

فالعَامِلُ فيه فعلٌ يَدُلُّ عَلَى: (أَضرَبَ)، كأنَّه قَالَ: يَضرِبُ القَوَانِسا.

فأمَّا عَمَلُه الرَّفعَ في الظَّاهِرِ فَفيه خِلافٌ بَينَ النُّحَاةِ[2]: فَمِنهم مَن جَوَّزَه عَلَى

---

(١) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ٩٣، وانظر الأصمعيات ٢٠٥، وهو بلا نسبة في الشيرازيات ٢٩٥، والمقتصد ١/ ٦٠٤، والمفصل ٣٠٢، وابن يعيش ٦/ ١٠٥، ١٠٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣٤، والتخمير ٣/ ١٣٣، وشرح الرضي ٣/ ٤٦٤، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ١٠٠٣، وشرح الكافية للقواس ٤٨٦، ومغني اللبيب ٨٠٤، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٦٩٨، وتعليق الفرائد ٧/ ٢٨٨.

(٢) ورد عن سيبويه أن بعض العرب رفع بأفعل التفضيل الظاهر، فروى عنهم جواز: (مررت بعبد اللّه خيرًا منه أبوه) وعدها سيبويه لغة رديئة. انظر: الكتاب ٢/ ٣٤، والإيضاح العضدي ١٧٧، وهذا مروي عن الفراء أيضًا، واستنادًا إلى هذه الرواية أجازوا: (مررت برجل أفضل منه=

الإطلاقِ، وحَكَى سيبوَيه عَن بَعضِ العرَبِ أنَّهم يَقولُونَ: (مَررتُ بِرَجُلٍ أكرَمَ مِنكَ أبُوه). ومِنهم مَن قَالَ: إنَّه غيرُ عَامِلٍ مُطلقًا، فإذا وُجِدَ عَمَلُه في مَرفُوعٍ أو مَنصُوبٍ وَجَبَ تَأويلُه عِندَهم، وهذا هو رَأيُ مُتقَدِّمي النُّحَاةِ. ومِنهم مَن قَالَ: إنَّه يَعمَلُ في[1] حَالٍ دُونَ حَالٍ، ولَيسَ يَعمَلُ مُطلقًا، وهذا هو رَأيُ الشَّيخِ[2].

- وحُجَّةُ مَن قَالَ إنَّه عَامِلٌ عَلَى الإطلاقِ النَّقلُ والقياسُ، أمَّا النَّقلُ فَمَا حَكَيناه عَن سيبَوَيه مِن إعمَالِه في تِلكَ الصُّورَةِ، فإنَّه لا وَجهَ لِرَفعِ الأَبِ إلَّا بِالفَاعِلِيَّةِ لـ(أكرَمَ)، وهذا هو المَقصُودُ. وأمَّا ثَانيًا فلأنَّ (أفعَلَ) التَّفضيلِ مِن جُملَةِ أبنيَةِ الصِّفَاتِ المُشَبَّهةِ، فإذا جَازَ إعمَالُ (فعيلٍ) نَحوُ: (كَريم أبُوه)، و(حَسَنٍ وَجهه) جَازَ إعمَالُ (أَفعَلَ) أيضًا. [ظ١٤١]، فتَقُول: (مَررتُ بِرَجُلٍ أفضَلَ مِنكَ أبُوه) من غَيرِ تَفرِقَةٍ.

- وحُجَّةُ مَن قَالَ: إنَّه غيرُ عَامِلٍ مُطلقًا هو أنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهةَ إنَّما عَمِلَت لأجلِ مُشَابَهَتِها لاسمِ الفَاعِلِ في التَّثنيَةِ والجَمعِ، والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ، فلَمَّا كَانَ (أفعَلُ) لا يُؤَنَّثُ، ولا يُثنَّى، ولا يُجمَعُ، بَطَلَ عَمَلُه.

- وحُجَّةُ مَن قَالَ: إنَّه يَعمَلُ في حَالٍ دُونَ حَالٍ هو أنَّا وَجدنا صُوَرًا مَرفُوعَةً بِـ(أفعَلَ)، لا وَجهَ لَها سِوَاه، فلأجلِ هذا حَكَمنا عَلَيه بِكَونِه عَامِلًا فيها الرَّفعَ، ومَا عَدَاها بَاقٍ عَلَى القيَاسِ في كَونِه غيرَ عَامِلٍ، فلا جَرَمَ قَضَينا بِكَونِه عَامِلًا في حَالٍ

=أبوه) و(مررت برجل أفضل الناس أبوه). انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٣٥، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٦١، وذكر في الارتشاف أن الاختيار إذا رفع الظاهر أن يتقدم (من) عليه فتقول: (مررتُ برجلٍ أفضل منه أبوه). انظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٣٥، والزمخشري لا يجيز أن يعمل اسم التفضيل عملَ الفعل، قال: « ولا يعمل عمل الفعل، لم يجيزوا: مررتُ برجلٍ أفضل منه أبوه، ولا: خير منه أبوه، بل رفعوا أفضل وخيرًا بالابتداء. انظر: المفصل ٢٣٧، وعلى ذلك الخوارزمي في شرحه على المفصل. انظر: التخمير ٣/ ١٣٤.

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (فيه).

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية ٨٥٤.

دُونَ حَالٍ؛ تَوفيرًا عَلَى الأصُولِ مَا يَقتَضيها، وعَمَلًا عَلَى مُوجِبِ الأدِلَّةِ في ذلِكَ، ولنَضرِب لَه في العَمَلِ مِثالَينِ:

المِثالُ الأوَّلُ: الخَبرُ المَأثُورُ عَن الرَّسُولِ صَلَّى اللَّه عَلَيه، وهو قَولُه(١): « مَا مِن أيَّامٍ أحَبَّ إلى اللَّه فيها الصَّومُ مِنه في عَشرِ ذي الحِجَّةِ ».

وإنَّما وَجَبَ رَفعُ (الصَّومِ) هاهنا بـ(أَحَبَّ)؛ لأنَّا لَو رَفعناه بالابتِدَاءِ لَكنَّا قد فَصَلنا بِه بَينَ (أَفعلَ) ومَعمُولِه بِأَجنَبيٍّ، وهو مُتعَذِّرٌ، ولَو قَدَّمنا (مِنه) لكَانَ فيه إضمَارٌ قَبلَ الذِّكرِ، ولا خَلاصَ عَن هذينِ الوَجهَينِ إلَّا بِكَونِه رَافعًا للظَّاهرِ.

المِثالُ الثَّاني: قَولُكَ: (مَا رَأيتُ رَجُلًا أحسَنَ في عَينِه الكُحلُ مِنه في عَينِ زَيدٍ).

فَلَو رَفعتَ (الكُحلَ) بالابتِدَاءِ لكَانَ لا يَخلُو مِن أَحَدِ الوَجهَينِ اللَّذَينِ ذَكَرناهما في المِثَالِ الأوَّلِ؛ فلِهذا وَجَبَ رَفعُه للظَّاهرِ في هذين المِثَالَينِ ومَا شَاكَلَهما، والضَّابطُ لِمَا ذَكَرناه مِن رَفعِه للظَّاهرِ هو مَا أَشَارَ إِلَيه الشَّيخُ، قَالَ: « **ولا يَعمَلُ في مُظهَرٍ إلَّا إذا كَانَ جاريًا لِشَيءٍ، وهو في المَعنى لِمُسَبَّبٍ مُفَضَّلٍ باعتِبَارِ مَن هو لَه عَلَى نَفسِه باعتِبَارِ غَيرِه، مَنفيًّا، كَقَولِكَ: (مَا رَأَيتُ رَجُلًا أَحسَنَ في عَينِه الكُحلُ مِنه في عَينِ زَيدٍ)** ».

واعلَم أَنَّ مَا ذَكَرَه في هذه القَاعِدَةِ مُشتَمِلٌ عَلَى قُيُودٍ خَمسَةٍ نُفَصِّلُها بِمَعُونَةِ(٢)

---

(١) ورد هذا الحديث بروايات مختلفة، ولم أجد اللَّفظ الَّذي جاء به النُّحاة، ومن هذه الرِّوايات ما جاء في مصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٥٠ فقد رُوي عن عبد اللَّه بن عمر قال: قال رسول اللَّه ﷺ: « ما من أيام أحب إلى اللَّه فيهن العمل من هذه الأيام أيام العشر »، ومنها ما جاء في صحيح ابن حبان ٢/ ٣٠ قال: « عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى اللَّه من هذه الأيام العشر. قالوا: يا رسول اللَّه ولا الجهاد في سبيل اللَّه؟ قال: ولا الجهاد في سبيل اللَّه إلا رجل خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع من ذلك بشيء » وانظر هذا الحديث في: صحيح ابن خزيمة ٤/ ٢٧٣، وسنن أبي داود ٢/ ٣٢٥، وسنن ابن ماجه ١/ ٥٥٠. وقد جاء في غير هذه الرِّوايتين.

(٢) في ط: (بعون).

اللَّه تَعالى:

القَيدُ الأَوَّلُ: أَن يكُونَ (أَفعَلُ) جَارِيًا عَلَى مَا قَبلَه، عَلَى جِهَةِ كَونِه صِفَةً لَه، كَقَولِكَ: (مَا رَأَيتُ رَجُلًا أَحسَنَ في عَينِه [و١٤٢] الكُحلُ)، فإِن لَم يكُن جَارِيًا عَلَى جِهَةِ النَّعتِ بَطلَ كَونُه رَافِعًا للظَّاهرِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ أَفضلُ مِنكَ أَبُوه)، فالأَبُ عَلَى هذا مَرفُوعٌ بِالابتِدَاءِ[1]، و(أَفضَلُ[2] مِنك) خَبرُه؛ لأَنَّه إِذا كَانَ صِفةً فلا مَحملَ لِرَفعِ الاسمِ إِلَّا عَلَى الفَاعِلِيَّةِ بِـ(أَفعلَ)، فإِذا احتَملَ كَونُه مُبتَدَأً وخَبرًا، كَمَا مَثَّلناه، فلا وَجهَ لِرَفعِه للظَّاهرِ.

القَيدُ الثَّاني: أَن يكُونَ مَع جَرِيه صِفةً تَابعًا لِمَا قَبلَه، يَجِبُ أَن يكُونَ صِفةً لِمُسَبَّبِ الرَّجُلِ، وهو (الكُحلُ)، ومَعنى كَونِه صِفَةً للكُحلِ هو أَن يكُونَ (الكُحلُ) فَاعِلًا لَه؛ مِن جِهَةِ كَونِه[3] أَنَّ الفعلَ وَصفٌ في فَاعِلِه، فلَو جَرَى عَلَى خِلافِ هذه القَضيَّةِ لَم يَرفَعِ الظَّاهرَ، كَقَولِكَ: (مَا رَأَيتُ رَجُلًا أَفضَلَ مِن أَبيكَ عَمرٍو)، فَمَا هذا حَالُه لا يَجُوزُ رَفعُه بِـ(أَفضَلَ)، لَمَّا كَانَ غَيرَ مُسَبَّبٍ للرَّجُلِ، كَمَا وَجَبَ ذلِكَ في (الكُحلِ)، كَمَا أَوضَحناه، فافتَرقا. ومَعنى كَونِ (الكُحلِ) مُسَبَّبًا هو أَنَّه أَثَرٌ للرَّجُلِ وحَاصِلٌ عَنه، والفعلُ مِن جِهَتِه، وهو الأَصلُ في حُسنِه.

القَيدُ الثَّالِثُ: أَن يَكُونَ (الكُحلُ) بِاعتِبَارِ مَن الكُحلُ لَه، وهو (الرَّجلُ)، عَلَى نَفسِ الكُحلِ؛ لأَنَّه لَو لَم يَحصُل عَلَى هذه الصِّفَةِ لَم يَرفَعِ الظَّاهرَ، ولا بُدَّ مِن اعتِبَارِ كَونِ الكُحلِ مُفَضَّلًا باعتِبَارِ الرَّجُلِ عَلَى نَفسِه، فلَو قَالَ: (مَا رَأَيتُ أَفضَلَ مِن الكُحلِ في عَينِ زَيدٍ كُحلٌ) لَم يَجُز رَفعُه للظَّاهرِ؛ لَمَّا كَانَ الكُحلُ غَيرَ مُفَضَّلٍ بِاعتِبَارِ مَن هو لَه عَلَى نَفسِه؛ لأَنَّكَ فَضَّلتَ (الكُحلَ) في الحُسنِ، وتِلكَ الأَفضَليَّةُ إِنَّما نَشَأَت

---

(١) في ط: (على الابتداء).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (أفعل).

(٣) قوله: (كونه) ليس في ط.

بِاعتِبَارِ الرَّجُلِ عَلَى نَفسِ الكُحلِ؛ ولِهذا قُلتَ: (مَا رَأَيتُ رَجُلًا أَحسَنَ في عَينِه الكُحلُ)، فكَانَت الأَفضَليَّـةُ في الحُسنِ حَاصِلةً كَمَا ذَكَرناه.

القَيدُ الرَّابعُ: أَن تكُونَ تِلكَ الأَفضَليَّـةُ في الكُحلِ، وإِن كَانَت بِاعتِبارِ الرَّجُلِ عَلَى نَفسِه[1] فلا بُدَّ مِن اعتِبَارِ غَيرِه؛ لِيَخرُجَ عَن أَن يكُونَ مُفَضَّلاً عَلَى نَفسِه عَلَى الإطلاقِ؛ لأَنَّ تَفضيلَ الشَّيءِ عَلَى نَفسِه في خَصلَةٍ مِن الخِصَالِ مُحَالٌ، فلا بُدَّ مِن اعتِبَارِ الغَيرِ لِتُعقَلَ الأَفضَليَّـةُ، ومَع اعتِبَارِ الغَيرِ يَحصُلُ [ظ١٤٢] نوعٌ مِن التَّغَايُـرِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الأَفضَليَّـةَ وإِن كَانَت حَاصِلةً باعتِبَارِ الرَّجُلِ[2] عَلَى نَفسِه فاعتِبَارُ[3] الغَيرِ يُخرِجُها عَن أَن يكُونَ تَفضيلًا للشَّيءِ عَلَى نَفسِه، فاعتِبَارُ[4] الرَّجُلِ[5] في تَفضيلِ الكُحلِ عَلَى نَفسِه يُخرِجُه مِن المُحَالِ الَّذي ذَكَرناه.

القَيدُ الخَامِسُ: أَن يَكُونَ المُفَضَّلُ مَنفيًّا، وإِنَّما وَجَبَ اعتِبَارُ كَونِه في سِيَاقِ النَّفيِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المَقصُودَ بِه المُبَالغَةُ، ولَن يكُونَ إِلَّا بِتَقريرِه عَلَى سِيَاقِ النَّفيِ؛ لِيكُونَ مُنحَصِرًا بَينَ النَّفيِ والإِثبَاتِ، فتُفيدُ بِذلِكَ المُبَالغَةَ؛ لأَنَّ المَعنى: مَا رأَيتُ رَجُلًا يَحسُنُ[6] في عَينِه الكُحلُ إِلَّا في عَينِ زَيدٍ، فإِذا كَانَ مَسُوقًا للمُبَالغَةِ، ولا يَجُوزُ حُصُولُها إِلَّا بِطَريقِ الحَصرِ، والحَصرُ لا يكُونُ إِلَّا بِالنَّفيِ؛ فلِهذا وَجَبَ اعتِبَارُه، فلَو قُلتَ: (أَحسَنُ شَيءٍ في أَعيُنِ الرِّجَالِ الكُحلُ) عَلَى أَن يكُونَ الكُحلُ فَاعِلًا لِـ(أَحسَنَ) لَم يَجُز ذلِكَ؛ لَمَّا لَم يكُن مَنفيًّا.

فالضَّميرُ في قَولِه: « **ولا يَعمَلُ** » رَاجعٌ إِلى (أَفعَلَ)؛ لَمَّا سَبَقَ ذِكرُه والكَلامُ فيه.

« **إِلَّا إِذا كَانَ** »: الضَّميرُ في « **كَانَ** » رَاجعٌ إِلى (أفعل) أَيضًا.

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (على نفس الكحل).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (الكحل).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (فباعتبار).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (فباعتبار).

(٥) في ظ: (زيد).

(٦) في ط: (أحسن).

« **جَارِيًا لِشَيءٍ، هو** » الضَّميرُ لِـ(أفعلَ) أيضًا.

« **في المَعنى لِمُسَبَّبٍ** » وهو الكُحلُ.

« **مُفَضَّلٍ بِاعتِبَارِ مَن هو لَه** » الضَّميرُ الأَوَّلُ للكُحلِ، أي: باعتِبارِ مَن الكُحلُ لَه، والضَّميرُ الثَّاني للرَّجُلِ.

« **عَلَى نَفسِه** » الضَّميرُ للكُحلِ.

« **بِاعتِبَارِ غَيرِه** » الضَّميرُ للكُحلِ.

وانتِصَابُ (مَنفيًّا) في كَلام الشَّيخِ يكُونُ عَلَى الحَالِ[1]، وتَقديرُه: حَالُ كَونِ هذا المُفَضَّلِ مَنفيًّا. ويَحتَمِلُ أَن يَكُونَ نَصبُه عَلَى أَنَّه خَبرٌ لِـ(كَانَ)، وتَقديرُه: إذا كَانَ المُفَضَّلُ مَنفيًّا، وهو أَقربُ مِن الأوَّلِ؛ لأَنَّ إضمَارَ (كَانَ) كَثيرًا أَكثرُ مِن إضمَارِ غَيرِها مِن الأَفعَالِ، وأَحسَنُ مِنهما جَميعًا أَن يَكُونَ حَالًا مِن الضَّميرِ في (**مُفَضَّلٍ**)، والمَعنى فيه أَنّه فُضِّلَ في حَالِ كَونِه مَنفيًّا.

فهذا مُلَخَّصُ كَلامِ الشَّيخِ في مَا أَشَارَ إِلَيه مِن هذا الضَّابِطِ؛ قَولُه: « ولا يَعمَلُ في مُظهَرٍ »، وأَشَارَ في الشَّرحِ إلى عِلَّتينِ[2]:

العِلَّةُ الأُولى: ذَكَرَها النُّحَاةُ[3]، وحَاصِلُ مَا قَالُوه [و١٤٣] هو أَنَّ (أَفعَلَ) قَد نَقَصَ عَن الصِّفَةِ المُشَبَّهةِ بالفَاعِلِ؛ مِن جِهَةِ كَونِه لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ ولا يُؤَنَّثُ، وشَبه الصِّفَةِ إِنَّما كَانَ مِن أَجلِ ذلِكَ، فَضَعُفَ عَنها، فَنَقَصَ هذه الرُّتبَةَ، وهو رَفعُه للظَّاهرِ.

العِلَّةُ الثَّانيةُ: ذَكَرَها، واختَارَها عَلَى عِلَّةِ النُّحَاةِ، وإِنَّما اختَارَها مِن جِهَةِ أَنَّ عِلَّةَ النُّحَاةِ تَقضي بِأَنَّ (أَفعلَ) لا تَرفَعُ الظَّاهرَ في حَالَةٍ مِن الحَالاتِ، وعِلَّةُ الشَّيخِ

---

(١) في ط: (حال).

(٢) شرح المقدمة الكافية ٨٥٤.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٥٤، وانظر: ابن يعيش ٦/ ١٠٥-١٠٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣٩-١١٤٠.

تَقضي[١] بِجَوازِ رَفعِه للظَّاهرِ؛ لأنَّه قَالَ[٢]: « إنَّما عَمِلَ مَا تَقَدَّمَ مِن الأسماءِ عَملَ الفعلِ لَمَّا كَانَ لَه فعلٌ بِمَعناه »، فـ(ضَارِبٌ) عَمِلَ؛ لأَنَّ[٣] [لَه][٤] فعلًا بِمَعناه، وهو الضَّربُ، وقَولُنا: (مَررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهه) إِنَّما عَمِلَ لأَنَّ لَه فعلًا يَعمَلُ بِمَعناه، فأَمَّا (أَفعَلُ) التَّفضيلِ فَلَيسَ لَه فعلٌ بِمَعناه في الزِّيَادَةِ؛ لأَنَّ مَعنى (أَفضَلُ مِنكَ) الزِّيَادَةُ عَلَيه في الفَضلِ، ولَيسَ لَه فعلٌ[٥] بِاعتِبَارِ الزِّيَادَةِ؛ فلِهذا لَم يكُن عَامِلًا في الظَّاهرِ لِمَا قرَّرناه.

وإِنَّما عَمِلَ فيمَا ذَكَرناه مِن هذه المَسأَلةِ بِاعتِبَارِ مَا مَهَّدناه مِن الشَّرَائِطِ والقُيُودِ الَّتي أَشَرنا إِلَيها، لَمَّا كَانَ في مَعنى الفعلِ؛ لأَنَّ مَعنى (أَحسَنَ في عَينِه الكُحلُ): حَسُنَ في عَينِه الكُحلُ، فلَمَّا كَانَ في مَعنى الفعلِ[٦] عَمِلَ؛ فلأَجلِ هذا كَانَت المُختَارَةُ عِلَّـةَ الشَّيخِ.

وعِلَّـةٌ ثَالِثَةٌ، وهو أَنَّ الرَّفعَ في (الكُحلِ) لَمَّا تَعَذَّرَ رَفعُه[٧] عَلَى الابتِدَاءِ مِن جِهَةِ مَا ذَكَرناه أَوَّلًا مِن أَدَائِه إِلى الإِضمارِ قَبلَ الذِّكرِ، أَو إِلى الفَصلِ بَينَ (أَفعَلَ) ومَعمُولِه بِأَجنَبيٍّ[٨]، لا جَرَمَ وَجَبَ رَفعُه عَلَى الفَاعِليَّةِ، وهذا هو الَّذي يُشيرُ إِلَيه كَلامَ بَعضِ المُتأَخِّرينَ مِن نُظَّارِ النُّحَاةِ، فإِنَّه قَالَ[٩]: « فإِن تَعَذَّرَ رَفعُه عَلَى الابتِدَاءِ وَجَبَ رَفعُه عَلَى الفَاعِليَّةِ بِشَرطِ كَونِه سَبَبًا »، يُشيرُ إِلى مَا لَخَّصناه مِن كَلامِ الشَّيخِ؛ لأَنَّه[١٠] في

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (تقتضي).

(٢) شرح المقدمة الكافية ٨٥٤.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (لأنه).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٥) في ط: (معنى).

(٦) الكلام من قوله: (لأن معنى) ليس في ط.

(٧) في ط: (حمله).

(٨) في ط: (بالأجنبي).

(٩) انظر هذا التعليل في: الغرة المخفية (ظ٨٩)، والكناش ١/ ٣٤٨، والتذييل ١٠/ ٢٩٣.

(١٠) في ط: (من أنه).

هذه الحَالَةِ قَوِيَ نُزُولُه مَنزِلَةَ الفعلِ، فأُعمِلَ عَمَلَه، كَمَا قَوِيَ إعمَالُ اسمِ الفَاعِلِ عِندَ اتِّصَالِه باللَّام، فأُعمِلَ في المَاضي. وهذا تَقريرٌ حَسَنٌ.

قَولُه: « ولَكَ أَن تَقُولَ: أَحسَنَ في عَينِه الكُحلُ مِن زَيدٍ ».

واعلَم أنَّه ذَكَرَ في هذا المِثَالِ صُورًا ثَلاثًا نُفَصِّلُها: [ظ١٤٣]

الصُّورَةُ الأُولى: قَولُه: (**مَا رَأَيتُ رَجُلًا أَحسَنَ في عَينِه الكُحلُ مِنه في عَينِ زَيدٍ**) وهذه هي الصَّورَةُ الكَامِلةُ التَّامَّةُ بِضَمائِرِها كُلِّها.

الصُّورَةُ الثَّانيةُ: (**مَا رَأيتُ رَجُلًا أَحسَنَ في عَينِه الكُحلُ مِن زَيدٍ**) وهذه هي الصُّورَةُ المُتوَسِّطةُ؛ لأنَّها وإن كَانَت مُؤدِّيَةً إلى المَقصُودِ كَالأُولى، لكنَّها أَخصَرُ لَفظًا؛ لِمَا فيها مِن حَذفِ بَعضِ الضَّمَائِرِ، وبَعضِ الظَّواهِرِ كَما تَرَى.

الصُّورَةُ الثَّالِثةُ: (**مَا رَأَيتُ كَزَيدٍ أَحسَنَ في عَينِه الكُحلُ**) وهذه هي الغَايةُ في الاختِصَارِ. ومِثلُ هذه الصُّورَةِ مَا أَنشَدَه سيبَـوَيـه:

٢٤٠ - مَرَرتُ عَلى وَادي السِّبَاعِ ولا أَرَى كَـوَادي السِّبـاع حيـنَ يُظلِمُ وَاديـا

أَقَـلَّ بِـــه رَكـبٌ أَتَــوه تَـئـيَّـــةً وأَخـوَفَ إِلَّا مَـا وَقَـى اللَّـه سَـاريـا(١)

فقَولُه: (وَاديًا) مَنصُوبٌ عَلَى أَنَّه مَفعُولُ (أَرَى). وقَولُه: (كَـوَادي السِّباعِ) [يَنتَصِبُ](٢) مَفعُولًا ثَانيًا مُقَدَّمًا، كَقَولِكَ: (مَا رأَيتُ كَزَيدٍ رَجُلًا). وقَولُه: (ولا أَرَى)

(١) البَيتان من الطويل، وهما مَنسُوبان لِسُحَيم بنُ وُثَيلٍ الرِّياحي في الكِتابِ ٢/ ٣٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٨٠، والمخصص ٥/ ٥٩، والنّكَت للأعلم ١/ ٤٥٤، ٤٥٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٩٧. وهما بلا نسبة في الأصول ٢/ ٣٠، والحجة للفارسي ٤/ ٣٦٨، والعضديات ٢٦١، والشيرازيات ٢/ ٤٠٩، والكافية ١٨٨، وشرح المُقَدِّمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٨٥٥، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٣٣، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦٦، وشرح الرَّضي ٣/ ٤٦٤، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٢/ ٤٨٦، والارتشاف ٥/ ٢٣٣٦. ووادي السِّباعِ موضعٌ قريبٌ من البَصرة، وتئية: مكثًا وتلبثًا، وساريًا: السائرُ في الليل.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

جُملةٌ سَلبيَّـةٌ في مَوضعِ نَصبٍ عَلَى الحَالِ مِن (وَادي السِّبَاعِ). وقَولُه: (حينَ يُظلِمُ) يَنتَصِبُ عَلَى الظَّرفيَّةِ في مَوضعِ نَصبٍ عَلَى الحَالِ، أَي: مُظلِمًا. و(أَقلَّ بِهِ رَكبٌ) انتِصَابُ (أَقلَّ) عَلَى الصِّفَةِ لِقَولِه: (وَاديًا) و(رَكبٌ) فَاعِلٌ لَه، و(أَتوه) جُملةٌ فعليَّـةٌ صِفةٌ لِـ(رَكبٍ)، و(تَئيَّـةً) وَوَزنُه: (تَفعِلةٌ) إِمَّا مِن بَابِ مَا ضُوعِفَت عَينُه بياءَينِ مِن قَولِهم: (تَأيَّـى) إذا نَظَرَ وتَفكَّرَ، بِنُقطتَينِ مِن أَسفَلِهما، وإِمَّا بِنُونَينِ مِن قَولِهم: (تَأنَّى في الأَمرِ) إذا تَلبَّثَ فيه وتَأيَّدَ، وهمَا مَصدَرَانِ في مَوضعِ الحَالِ، أَي: أَتوه نَاظِـرينَ مُتوَقِّفينَ.

فإِن عَـبَّرتَ بالعِبَارَةِ الأُولى قُلتَ: (مَا رَأَيتُ وَاديًا كَوَادي السِّبَاعِ أَقلَّ بِهِ رَكبٌ أَتوه مِنه بِوَادي السِّبَاعِ)، وإِن عَبَّرتَ بِالعِبَارَةِ الثَّانيةِ قُلتَ: (ولا أَرَى وَاديًا أَقلَّ بِهِ رَكبٌ مِن وَادي السِّبَاعِ).

وقَولُه: (سَاريًا) مَنصُوبٌ إِمَّا عَلَى الحَالِ مِن ضَميرِ (أَخوَفَ)، أَي: أَخوَفَ في حَالِ كَونِه سَاريًا، وإِمَّا تَمييزٌ بَعدَ (أَفعَلَ)، كَقَولِكَ: (هو أَكرَمُ يَدًا)، و(أَحسَنُ وَجهًا). وقَولُه: (إِلَّا مَا وَقَى اللَّه) استِثنَاءٌ مُنقَطعٌ، والتَّقديرُ فيه: لكن وِقَايَةُ اللَّه كَثيرَةٌ.

وقَد حُكيَ عَن بَعضِ النُّحَاةِ أَنَّ (أَفعَلَ) إِنَّما [و١٤٤] عَمِلَ هاهنا في الكُحلِ مِن جِهَةِ كَونِه في حُكمِ المُضمَرِ[١]، وأَرَادُوا بِذلِكَ أَنَّ الظَّاهرَ إذا كَانَ أَمرًا مُسَبَّبًا فإِنَّه يَجُوزُ إِضمَارُه؛ لَمَّا كَانَ السَّبَبُ دَالًّا عَلَيه، فكأَنَّه لِقُوَّةِ دَلالَةِ السَّبَبِ يكُونُ في حُكمِ المَوجُودِ، وهـذا كَقَولِـه تَعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ [البقرة: ٦٠]، فـإِنَّ التَّقديرَ فيه: فَضَرَبَ بعَصَاه فانفَجَرَت، فأُقيمَ الضَّربُ بِالعَصَا لَمَّا كَانَ مُسَبَّبًا مُقَامَ قَولِه: (فَضَرَب)، فأَضمَرَ لَمّا دَلَّ عَلَيه السَّبَبُ، وهكذا قَولُه تَعالى: ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ﴾ [البقرة: ٦٠]، والتَّقديرُ: فدَعا فَقُلنا اضرِب، فأَضمَرَ الدُّعاءَ لَمَّا كَان الاستِسقَاءُ دَالًّا عَلَيه، وهذا يكثُـرُ استعمَالُه في أَلسِنَـةِ العَرَبِ[٢]، فلَمَّا كَانَ الكُحلُ مُسَبَّبًا عَن الرَّجُلِ

(١) الخوارزمي في التخمير ٣/ ١٣٤.

(٢) انظر: الخصائص ٣/ ١٧٤.

جَازَ أَن يكُونَ في حُكمِ المُضمَرِ؛ لِدَلالَةِ سَبَبه عَلَيه، كَمَا أَشرنا إِلَيه في الآيـةِ.

ومِن **النُّحاةِ** مَن زَعَمَ أَنَّه إِنَّما رَفَعَ الظَّاهرَ للضَّرُورَةِ[1]، فإِن أَرَادُوا بالضَّرُورَةِ أَنَّه لَمَّا تَعَذَّرَ الرَّفعُ فيه عَلَى الابتِدَاءِ وَجَبَ رَفعُه بِالضَّرُورَةِ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ، فهذا جَيِّدٌ، وإِن أَرَادُوا أَنَّه لا رَفعَ إِلَّا عِندَ الاضطِرَارِ في المَعَاني الشّعرِيَّةِ فهذا خَطَأ، فإِنَّه يَجُوزُ الرَّفعُ بِه في اختيَارِ الكَلام، كَمَا قَرَّرناه.

والمُختَارُ مَا حَكَيناه عَن الشَّيخِ، وهو نَظرٌ دَقيقٌ يُمكِنُ إِجرَاؤُه عَلَى القَوَاعِدِ النَّحويَّةِ وتَمشيَتِه عَلَى المَجَاري الإِعرَابيَّةِ في الصُّوَرِ الَّتي ذَكَرناها، وفيما كَانَ مُشبِهًا لَه، كَقَولِكَ: (مَا رَأَيتُ رَجُلًا أَفصَحَ في فيه اللِّسَانُ مِنه في فيِّ زَيدٍ)، و(مَا رَأَيتُ رَجُلًا أَرشَقَ في يَدِه القَلَمُ مِنه في يَدِ زَيدٍ)، وغَيرِ ذلِكَ مِن الأَمثِلَةِ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولَى:

حُكيَ عَن المُبرِّدِ أَنَّه قَالَ[2]: إِنَّ (أَفعَلَ) التَّفضيلِ قَد يُستَعمَلُ ولا يُقصَدُ بِه تَفضيلٌ، وزَعَمَ أَنَّه يكُونُ قيَاسًا مُطَّرِدًا، وهذا كَقَولِه تَعالى: ﴿ رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمۡۚ ﴾ [الإسراء: ٢٥]، أَي: عَالِمٌ، وقَولِه تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ﴾ [الروم: ٢٧]، أَي: هَيِّنٌ، ومِنه قَولُهم: (النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعدَلا بَني مَروانَ)، أَي: عَادِلاهم؛ إِذ لا عَادِلَ فيهم سِوَاهما، وهذا جَيِّدٌ [ظ١٤٤]؛ لأَنَّا قَد ذَكَرنا مِن قَبلُ أَنَّ (أَفعَلَ) قَد يُستَعمَلُ في الإِضَافَةِ عَلَى استِبدَادِه بِتِلكَ الخَصلَةِ مِن غَيرِ مُشَارَكَةٍ، ومِن هذا مَا يُقَالُ: (العَسَلُ أَحلى المُخَلّلاتِ)، أَي: إِنَّه مُستَبِدٌّ بِالحَلاوَةِ دُونَها.

---

(١) انظر: الغرة المخفية لابن الخباز (ظ٨٩).

(٢) المقتضب ٣/ ٢٤٥، وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦٠.

فأمَّا الآيَتانِ اللَّتانِ ذكَرهما فالأَقربُ بَقاؤُهما علَى أنَّهما للتَّفضيلِ؛ لأنَّا قد شاركناه بالعِلمِ بأحوالِ أنفُسِنا، لكنَّه أكثرُ عِلمًا بِها، وإحاطةً بتفاصيلِها، وهكذا قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾؛ لأنَّ مَن أعادَ الشَّيءَ بَعدَ ابتِدائِه فهو أَهوَنُ عَلَيه مِن اختِراعِه أوَّلًا مِن غيرِ شَيءٍ، وهذا وارِدٌ علَى جِهةِ التَّمثيلِ بالإضافةِ إلى أحوالِنا فيما نَفعلُه مِن الإعادةِ والابتِداءِ.

المَسألَةُ الثَّانيَةُ:

(أفعَلُ) التَّفضيلِ وإن كانَت حَقيقَتُه أنَّه مِن بابِ الصِّفاتِ المُشبَّهةِ خلا أنَّه مُخالِفٌ لَها مِن جِهةِ إفادَتِه للزِّيادةِ علَى غيرِه، كَما مَرَّ تَقريرُه في الماهيَّةِ، ويُخالِفُها مِن جِهةِ أنَّ إضافتَه تكونُ مَعنويَّةً، وهو مُفيدٌ للتَّعريفِ إذا كانَ مُضافًا إلى المَعرِفةِ، ومُفيدٌ للتَّخصيصِ إذا أُضيفَ إلى النَّكِرةِ، كقَولِكَ: (مَرَرتُ بزيدٍ أفضَلِ النَّاسِ)، و(برَجُلٍ أفضَلِ رَجُلٍ)، بخِلافِ الصِّفَةِ المُشبَّهةِ فإنَّ إضافتَها غَيرُ حَقيقيَّةٍ، لا تُفيدُ تَعريفًا؛ لأنَّها علَى نيَّةِ الانفِصالِ، كقَولِكَ: (مَرَرتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجه)، فهي تكونُ في نيَّةِ الانفِصالِ، لا تُفيدُ[1] مِنها إلَّا التَّخفيفَ. ويُشارِكُ الإضافةَ المَعنويَّةَ في زَوالِ التَّنوينِ مِن الاسمِ المُضافِ؛ مِن جِهةِ أنَّ التَّنوينَ يُناقِضُ الإضافةَ المُطلَقةَ؛ فلهذا لَم يَجُز اجتِماعُهما مُطلَقًا، ويُشارِكُها في انجِرارِ الاسمِ بَعدَها، كقَولِكَ: (حَسَنُ الوَجه) و(حَسَنُ وَجهٍ)، والعامِلُ فيه الجَرَّ لا يكونُ حَرفَ الجَرِّ بواسِطَةِ المُضافِ، كَما كانَ في الإضافَةِ المَعنويَّةِ؛ إذ لا حَرفَ في الإضافَةِ اللَّفظيَّةِ؛ وإنَّما العامِلُ في جَرِّه حَملُها علَى [الإضافةِ][2] المَعنويَّةِ، والجامعُ بَينَهما في ذلِكَ هو مُطلَقُ الإضافةِ، وزَوالُ التَّنوينِ مِن الاسمِ الأوَّلِ، فلا جَرَمَ كانَ مَجرورًا حَملًا علَيها بِهذا الجامعِ الَّذي ذكَرناه.

---

(١) في ط: (يفاد).

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ:

قَالَ سيبَوَيه[١]: إذا أَخَذتَ (أَفعَلَ) التَّفضيلِ مِن فعلٍ مُتعَدٍّ بِنفسِه، ومَعناه الحُبُّ والبُغضُ فإنَّكَ تُعَدِّيه [و١٤٥] باللَّامِ إذا كَانَ فَاعِلًا في المَعنى، فتَقُولُ: (المُؤمِنُ أَحَبُّ للَّه مِن غَيرِه)، فالغَرَضُ أنَّه مُحِبٌّ للَّه، وتُعَدِّيه بـ(إلى) إذا كَانَ مَفعُولًا مِن جِهَةِ المَعنى، فتقُولُ: (المُؤمِنُ أَحَبُّ إلى اللَّه مِن غَيرِه) أي: إنَّه مَحبُوبٌ للَّه دُونَ غَيرِه، فتَجِدُ مَا كَانَ مُختَصًّا باللَّامِ فَاعِلًا، ومَا كَانَ مُختَصًّا بـ(إلى) مَفعُولًا، و(المُنَافِقُ أَبغَضُ للَّه مِن غَيرِه)، أَي: إنَّه للَّه مُبغِضٌ، و(هو أَبغَضُ إلى اللَّه مِن غَيرِه)، أَي: إنَّه إلى اللَّه مَبغُوضٌ، والحُبُّ مِن اللَّه تَعالى لِغَيرِه إِرَادَةُ ثَوَابِه وتَعظِيمِه، والبُغضُ مِن اللَّه لِغَيرِه إِرَادَةُ عِقَابِه وإِهَانَتِه، ومَحَبَّـةُ العَبدِ للَّه إِرَادَةُ طَاعَاتِه؛ لأَنَّ خِلافِ ذلِكَ في حَقِّه مُحَالٌ.

المَسألَةُ الرَّابعَةُ:

إذا بَنَيتَ (أَفعَلَ) مِن مُتعَدٍّ بِنفسِه دَالٍ عَلَى العِلمِ عُدِّيَ بِالبَاءِ، كَقَولِكَ: (هو أَعلَمُ بي)، و(أَنَا أَدرَى بِه)، و(أَنتَ أَعرَفُ بِه)، وإِن كَانَ فعلُه مَتعَدِّيًا بِنَفسِه مِن غَيرِ العِلمِ عُدِّيَ بِحَرفِ الجَرِّ[٢]، كَقَولِكَ: (هو أَطلَبُ للثَّأرِ)، و(أَنفَعُ للجَارِ)، و(أَولى الخَلقِ بِفعلِ المَعرُوفِ).

وإِن كَانَ مَبنيًّا مِن فعلٍ مُتعَدٍّ بِحَرفِ جَرٍ عُـدِّيَ بِذلِكَ الحَرفِ بعَينِه، نَحوُ قَولِكَ: (هو أَرغَبُ في الخَيرِ)[٣]، و(أَبعَدُ مِن الإِثمِ)، و(أَحـرَصُ عَلَى الحَمدِ)، و(أَجدَرُ بالحُكم).

وفعلُ التَّعَجُّبِ جَارٍ مَجرَى (أَفعَلِ) التَّفضيلِ في كَونِ الفَاعِلِ مُختَصًّا بِاللَّامِ، كَقَولِكَ: (مَا أَحَبَّنِي لَه)، وفي كَونِ المَفعُولِ مُختَصًّا بِـ(إلى)، كَقَولِكَ: (مَا أَحَبَّني

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦٨، وشرح الرضي ٣/ ٤٤٦.

(٢) في ط: (عدي باللام).

(٣) بعده في ط: (وأوهي في الدنيا وأسرع إلى الخير).

إِلَيه)، وهو يأتي مُقرَّرًا في فعلِ التَّعَجُّبِ بِمَعُونَةِ اللَّه تَعالى.

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

(خيرٌ)، و(شَرٌّ) مِن بَابِ (أَفعَلِ) التَّفضيلِ، والأَصلُ فيهما: (أَخيرُ)، و(أَشرَرُ)، لكنَّهما خُفِّفَا بِطَرحِ الهمزَةِ مِنهما، وقلَّ مَا يُستَعمَلُ فيهما الأَصلُ، وقَد جَاءَ الأَصلُ عَلَى القِلَّةِ، كِقِرَاءَةِ أَبي قِلابَةَ[1]: « سَتَعلَمُونَ غَدًا مَن الكَذَّابِ الأَشَرُّ » [القمر: ٢٦]، وقَولِ الرَّاجِزِ:

٢٤١ - بلالُ خَيـرُ الـنَّـاسِ وابـنُ الأَخـيَـرِ[2]

وقَد حُكيَ في التَّعَجُّبِ: (مَا خَيرَه)، و(مَا شَرَّه)[3]، والمَعنى فيه: (مَا أَخيَره)، و(مَا أَشَرّه)، وحَذفُ الهَمزَةِ في التَّعَجُبِ في القِلَّةِ كَصَونِها في التَّفضيلِ، والعَكسُ فيهما هو الأَكثرُ المَشهورُ، واللَّه أَعلَمُ [ظ١٤٥].

ولنَقتَصِر عَلَى ها القَدرِ مِن المَسَائِلِ، ففيه كِفَايةٌ، وهو آخِرُ الكَلامِ في الأَسمَاءِ المُشتَقَّةِ. ولَم يَذكُر الشّيخُ مِنها أَسمَاءَ الزَّمَانِ وأَسمَاءَ المَكَانِ، واسمَ الآلَةِ، مَع كَونِها مَأخُوذةً مِن الفَعلِ، والعُذرُ لَه هو أَنَّه إِنَّما ذَكرَ مِن الأُمُورِ الاشتِقَاقيَّةِ ما كَانَ لَه حَظٌّ في العَمَلِ، فأَمَّا مَا لا عَمَلَ لَه فلا وَجهَ لِذِكرِه.

* * *

(١) مختصر ابن خالويه ١٤٨.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في المحتسب ٢/ ٢٩٩، والدر المصون ١٠/ ١٤٠، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٩، والارتشاف ٢٣٢٠، والتذييل ١٠/ ٢٥٣، والمساعد ٢/ ١٦٧، وتمهيد القواعد ٢٦٥٥، وتعليق الفرائد ٧/ ٢٤٨ برواية: (وابن أخيره)، وشفاء العليل ٦٠٩، والهمع ٣/ ٣١٩.

(٣) انظر القولين في: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٣، وشرح الرضي ٤/ ٢٣٠، والتذييل ١٠/ ٢٤٦.

دَقِيقَةٌ:

اعلَم أَنَّ الشَّيخَ قَد انتَهى كَلامَه في الأَسمَاءِ ومَا يتَعلَّقُ بِها، وقَد أَهملَ في مُقَدِّمَتِه هذه أَبوَابًا مِن الأَسمَاءِ لَم يَذكُرها في الأُمِّ ولا في الشَّرحِ، وهذا نَحوُ الحِكَايَةِ، ونَحوُ التَّصغيرِ والمَنسُوبِ، وأوزَانِ الأَسمَاءِ كَما أَورَدَه غَيرُه مِن النُّحَاةِ كالزَّمَخشَريِّ[1] والمَغرِبيِّ[2].

والعُذرُ لَه في ذلِكَ هو أَنَّ الحِكَايةَ مُندَرِجَةٌ تَحتَ المَوصُولاتِ؛ لأَنَّ الحِكَايَةَ لا تكُونُ إِلَّا بِـ(مَن)، و(أَيّ)، وقَد ذَكَرَهما في المَوصُولات.

وأَمَّا الكَلامُ عَلَى المُصَغَّرِ والمَنسُوبِ فإِنَّما لَم يَذكُرهما لَمَّا كَانَا مُتعَلِّقَينِ في أَكثَرِ مَسَائِلِهما بِالتَّصريفِ في قَلبِ الوَاوِ يَاءً، واليَاءِ وَاوًا، والتَّصريفُ بِمَعزِلٍ عَن عِلمِ الإِعرَابِ.

وأَمَّا الكَلامُ عَلَى الأَوزَانِ فإِنَّما لَم يَذكُرها[3] لأَنَّها بالأَبوَابِ اللُّغَوِيَّةِ أَشبَه؛ فلِهذا لَم يُورِدها هاهنا.

وأَهمَلنا ذِكرَها أَيضًا؛ لأَنَّ مَا ذَكَرناه إِنَّما هو عَلَى جِهَةِ الشَّرحِ، فلَمَّا لَم يَذكُرها فلا وَجهَ لِذِكرِنا لَها مِن غَيرِ أَن يكُونَ شَرحًا لِكَلامِه؛ لأَنَّه يكُونُ ابتِدَاءً مِن غَيرِ شَرحٍ، وقَد حَكَى أَنَّه ذَكَرَهما في مُقَدِّمَةِ التَّصريفِ[4]؛ لِتَعلُّقِهما[5] به.

وبِتَمَامِه يَتمُّ الكَلامُ عَلَى الأَسمَاءِ وشَرحِها.

ونَشرَعُ الآنَ في الأَفعالِ والحُرُوفِ،

واللَّه المُوَفِّقُ للصَّوابِ.

---

(١) انظر: المفصل ٢٥٣، ٢٥٩.

(٢) انظر: الألفية لابن معطٍ ٥٨، ٦٠، ٦٣.

(٣) في الأصل: (يذكرهما) وكذا في ط.

(٤) انظر: الشافية ٦٨، ٧٠.

(٥) في الأصل وط: (عملها لتعلقها) وكذا يقتضي السياق، وقوله: (عملها) لا معنى لها.

[الفعلُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابَ هَدَى اللّه سَعيَه: « **الفعلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه، مُقتَرِنًا بِأَحَدِ الأَزمنةِ الثَّلاثَةِ** [و١٤٦]، **ومِن خَوَاصِّه: دُخُولُ (قَد)، و(لو)، والسّينِ، و(سَوفَ)، والجَوازِمِ، ولُحُوقُ نَحوِ تَاءِ (فَعَلتُ) وتَاءِ التَّأنيثِ السَّاكِنَـةِ** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[1]: (الفَعلُ) بِفَتحِ الفَاءِ مَصدَرُ (فَعَلَ، يَفعُلُ، فَعلًا)، مِثلُ: (خَرَجَ، يَخرُجُ، خَرجًا)، وقُرِئَ قَولُه تَعالى: « وأَوحَينا إِلَيهم فَعلَ الخَيرَاتِ » [الأنبياء: ٧٣][2]، أَي: افعَلُوا فَعلَ الخَيرَاتِ، و(الفِعلُ) بِكَسرِ الفَاءِ هو الاسمُ، وعَلَيه قِرَاءَةُ الجَمَاعَةِ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، أَي: سَمَّينا لَهم مَا يَفعَلُونَ مِنها، ومَا يكُونُ مَقبُولًا، و(الفَعَالُ) بالفَتحِ هو الكرَمُ، قالَ الكُمَيتُ:

٢٤٢ - عـيَـرَاتُ الفَعَالِ والـسُّـؤدُدِ الـعِـ ـدِّ إِلَيهـم مَـحـطُـوطَـةُ الأَعـكَـامِ[3]

يَمدَحُ بِه أَهلَ البَيتِ، و(الفِعَالُ) بِالكَسرِ مَصدَرُ (فَاعَـلَ) كَـ(قَاتَلَ قِتالًا)، أَو مَصدَرُ (فَعَلَ) نَحوُ: (صَرَفتُ الكَلبَةَ صِرَافًا).

والفِعلُ لُغةً هو المَصدَرُ، فيُقالُ للضَّربِ والخُرُوجِ: فعلٌ، وفي لِسَانِ النُّحَاةِ مَقُولٌ عَلَى هذه الصِّيَغِ مَنقُولًا إِلَيها.

وإِنَّما سُمّيَ الفِعلُ عِندَهم فعلًا مِن جِهَةِ أَنَّهم لَمَّا أَرَادُوا صيغَـةً تَعُمُّ جَميعَ الأَفعَالِ، وتكُونُ مُندَرِجَةً تَحتَها، وتَصلُحُ أَن تكُونَ عِبَارَةً عَنها صَاغُوا لَها صيغَـةً تَـكُونُ أَحرُفُها

---

(١) في ظ: (السيد الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٢) القراءة دون إسناد في شواذ القراءات للكرماني ٣١٩.

(٣) البيت من الخفيف، وهو للكميت في شرح السيرافي ٤/ ٣٣٢، والمفصل ٣٣٩، وشرح ألفيّـة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/ ٢٩٩، والتّخمير ٢/ ٣٤٧، وابن يعيش ٥/ ٣٣، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٨١، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٦، وشرح أبيات المفصّل والمتوسّط ٤٣٢ و(عيرات): الإبل، جمع عير، وهي القافلة، و(العِدّ): القديم الدّائم والكثير، و(محطوطة) من الحطّ، أي: وضع الأحمال عن الدّواب، و(الأعكام) : الأحمال.

مَأخُوذةً مِن جَميعِ المَخارِجِ الثَّلاثَةِ[١]، فرَكَّبُوها مِنها وألَّفوها مِن مَجمُوعِها، فأَخَذُوا مِن حُرُوفِ الشَّفَةِ الفَاءَ، ومِن حُرُوفِ الحَلقِ العَينَ، ومِن حُرُوفِ الفَمِ اللَّامَ؛ ليكُونَ لَفظُها مُطَابِقًا لِمَعناها.

وقَد حَدَّه الشَّيخ بِمَا ذَكَرَه:

فَقَولُه: (**مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى**) يَخرجُ عَنه المهمَلُ، فإِنَّه غيرُ دَالٍّ عَلَى مَعنًى، ويُدخِلُ الكِلَمَ الثَّلاثَ، فإِنَّها مُشتَرِكَةٌ في كَونِها دَالَّـةً عَلَى مَعنًى.

قَولُه: (**في نَفسِه**) يَخرُجُ عَنه الحَرفُ، فإِنَّه دَالٌّ عَلَى مَعنًى في غَيرِه.

قَولُه: (**مُقتَـرِنٌ بِأَحَدِ الأَزمِنَـةِ الثَّلاثَـةِ**) فيه احتِـرَازانِ:

أَحَدُهما: عَنِ الاسمِ مُطلقًا، نَحوُ قَولِنا: (فرَسٌ)، و(رَجُلٌ)، و(أَسَدٌ)، فإِنَّها دَالَّـةٌ عَلَى مَعانٍ غَيرِ مُقتَرِنةٍ بِزمانٍ[٢] عَلَى الإِطلاقِ، بَل إِنَّها تَدُلُّ عَلَى مَعانيها المَوضُوعَةِ لَهَا مِن غَيرِ دَلالَةٍ عَلَى زَمَنٍ أَلبتَّـةَ.

وثَانيهما: عَن بَعضِ مَا يَدُلُّ مِن الأَسماءِ عَلَى زَمَنٍ، نَحوُ: (الصَّبُوحِ) فإِنّه دَالٌّ عَلَى شُربٍ في أَوَّلِ النَّهارِ، و(الغَبُوقِ) فإِنَّه دَالٌّ عَلَى شُربٍ في آخِرِه، لكنَّه لَيسَ أَحَدَ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ، أَعني: المَاضيَ والحَاضِرَ والمُستَقبلَ [ظ١٤٦]، فلا جَرَمَ لَم يكُن دَاخِلًا في الحَدِّ.

قَالَ السّيرَافيُّ أَبُو سَعيدٍ[٣]: واعلَم أَنَّ مُرَادَ النُّحَاةِ بِقَولِهم في الاسمِ والفعلِ[٤]: إِنَّهما دَالَّانِ عَلَى مَعنى في أَنفُسِهما، ويكُونُ الحَرفُ دَالًّا عَلَى مَعنًى في غَيرِه، هو أَنَّكَ إِذا قُلتَ: (رَجُلٌ)، و(فَرَسٌ)، و(أَسَدٌ)، و(قَامَ)، و(قَعَدَ)، و(خَرَجَ) فالمَعاني المَفهومةُ عِندَ إِطلاقِها مَعقُولةٌ، لا تَحتَاجُ إِلى ضَميمَةٍ، ولا إِلى تَتِمَّةٍ وتكمِلَةٍ، بِخِلافِ

---

(١) في ظ: (وكلها الثلاثة).

(٢) في ظ: (بزمن).

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/ ١٤.

(٤) في ظ: (في الفعل والاسم).

الحَرفِ فإِنَّ مُرَادَهم بِقَولِهم: إِنَّه دَالٌّ عَلَى مَعنًى في غَيرِه هو أَنَّكَ في نَحوِ: (مِن)، و(إِلى) مِن قَولِهم: (مِن القَومِ)، و(إِلى الدَّارِ) فإِنَّه لا بُدَّ لَهما مِن ذِكرِ ضَميمَةٍ، وإِلَّا لَم يُعقَل مَعناهما، فلا بُدَّ مِن ذِكرِ مُتعَلِّقِ الحَرفِ وإِلَّا كَانَ لَغوًا، لا فَائِدَةَ فيه[١].

فأَمَّا الكَلامُ عَلَى مُتعَلِّقِ الحَرفِ في قَولِنا: (مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه) و(في غَيرِه) فَقَد ذَكَرنا ذلِكَ في حَدِّ الاسمِ، فأَغنى عَن الإِعَادَةِ.

فإِذا تَمَهَّدَت هذه القَاعِدَةُ فلنَذكُر الإِشكَالاتِ الوَارِدَةَ عَلَى حَدِّ الفعلِ، ثُمَّ نَذكُر خَوَاصَّه، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ تَقسيمَاتِه، فهذه مَقَاصِدُ ثَلاثةٌ، نُفَصِّلُها بِمَعُونَةِ اللَّه[٢]:

المَقصِدُ الأَوَّلُ: في ذِكرِ الإِشكَالاتِ الوَارِدَةِ عَلَى حَدِّ الفعلِ

اعلَم أَنَّا قَد ذَكَرنا فيما سَبَقَ مَا يَرِدُ عَلَى الاسمِ مِن الإِشكَالاتِ، فأَوضَحنا الجَوَابَ عَنها.

وكُلُّ مَا وَرَدَ مِن الاعتِرَاضِ عَلَى الاسمِ باعتِبَارِ طَردِه كـ(الصَّبُوحِ)، و(الغبُوقِ)، واسمِ الفَاعِلِ مِن جِهَةِ أَنَّ الطَّردَ هو أَن يُصَدَّرَ الكَلامُ بِذِكرِ المَحدُودِ بِلَفظَةِ (كُلٍّ)، ويُحكَمُ عَلَيه بالحَدِّ، فنَقُولُ فيه: كُلُّ اسمٍ فهو دَالٌّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه غَيرِ مُقتَرِنٍ بِزَمَانٍ، وعَلَى هذا يَرِدُ: (الصَّبُوحُ) واسمُ الفَاعِلِ عَلَى جِهَةِ الخُرُوجِ مِن الحَدِّ؛ لَمَّا كَانَا دَالَّينِ عَلَى الزَّمانِ.

وهما بِأَعيَانِهما وَارِدَانِ عَلَى عكسِ الفعلِ؛ مِن أَجلِ أَنَّ العَكسَ هو تَصديرُ الكَلامِ بِذِكرِ الحَدِّ بِلَفظَةِ (كُلٍّ)، والحُكمُ عَلَيه بِالمَحدُودِ، فَتقُولُ فيه: كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه مُقتَرِنًا بِزَمانٍ فهو فعلٌ، وعَلَى هذا يَرِدُ (الصَّبُوحُ) و(الغبُوقُ) عَلَى جِهَةِ الدُّخُولِ في حَدِّ الفعلِ.

---

(١) في ظ: (تحته).

(٢) قوله: (نفصله بمعونة اللَّه) ليس في ط.

وكُلُّ مَا وَرَدَ [و١٤٧] مِن هذا الاعتِرَاضِ عَلَى طَرِدِ الفعلِ كـ(نعمَ) و(بِئسَ)، والفعلِ المُضَارعِ، كَقَولِكَ: كُلُّ فعلٍ فهو دَالٌّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه مُقترِنًا بزَمَانٍ، فيَرِدُ مَا ذكَرناه عَلَى جِهَةِ الخُرُوجِ مِن حَدِّ الفعلِ؛ مِن جِهَةِ أنَّها لَم تَـدُلَّ عَلَى مَعانٍ في أنفُسِها مُقترَنَـةٍ بِـزَمانٍ.

وهذه بأَنفُسِها وَارِدَةٌ عَلَى عكسِ الاسمِ، فتَقُولُ في عَـكسِه: كُـلُّ مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه غَيرِ مُقتَرِنٍ بزَمانٍ فهو اسمٌ، فتَرِدُ هذه عَلَى جِهَةِ الدُّخُولِ في حَدِّه.

وإِنَّما كَانَ الأَمرُ فيها كَمَا ذَكَرناه مِن جِهَةِ أَنَّ الإِشكَالَ في (الصَّبُوحِ) و(الغبُوقِ) لأَجلِ اقتِـرَانِها بِالزَّمانِ فيها وفي اسمِ الفَاعِلِ، وهو جُـزءٌ مِن حَقيقَةِ الفعلِ؛ فَلِهذا كَانَ الاعتِرَاضُ بِها مِن جِهَةِ خُرُوجِها إِلى حَدِّ الفعلِ؛ لَمّا كَانت مُشَارِكَةً في خَاصَّةِ حَقيقَتِه، وهو الاقتِـرَانُ بالزَّمانِ.

وَوَجه الإِشكَالِ في (نعمَ) و(بِئسَ)، والفعلِ المُضَارعِ هو أَنَّها لَمّا خَلَت عَن الزَّمانِ لأَجلِ عَارِضٍ شَارَكنَ الاسمَ فيما هو جُزءٌ مِن مَاهيَّتِـه، وهو تَجَـرُّدُه عَن الزَّمانِ، فلا جَرَمَ كَانَ مَا وَرَدَ عَلَى أَحَدِهما باعتِبَارِ الطَّردِ فهو وَارِدٌ في الآخَرِ عَلَى جِهَةِ العَكسِ مِن الوَجه الَّذي ذَكَرناه، وقَد أَجَبنا عَن هذه الإِشكَالاتِ كُلِّها، وأَظهَرنا أَنَّها غَيرُ وَارِدَةٍ، فلا مَطمَعَ في الإِعادَةِ.

نَعَم، إِنَّما كَانَت هذه الإِشكَالاتُ مُتَوَجِّهَـةً عَلَى مَا ذَكَرَه الشَّيخُ مِن الحَدِّ بِاعتِبَارِ الطَّردِ والعَكسِ لَمَّا أَطلَقَ الحَدَّ، ولَم يُقيِّد بِقَيـدٍ؛ فلِهذا وَرَدَت وافتَقَرَت إِلى الأَجوِبَـةِ، فلَو قَالَ في حَدِّه: مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه مُقتَرِنًا بِأَحَدِ الأَزمِنَـةِ الثَّلاثَـةِ في أَصلِ وَضعِه، وقَالَ في حَدِّ الاسمِ: مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه غَيرِ مُقتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزمِنَـةِ الثَّلاثَـةِ في أَصلِ وَضعِه، لَم تكُن هذه الاعتِرَاضَاتُ مُتَوَجِّهَةً عَلَى الحَدِّ؛ لأَنَّ دَلالَةَ مَا دَلَّ عَلَى الزَّمانِ كـ(الصَّبُوحِ)، و(الغبُوقِ) واسمِ الفَاعِلِ دَلالَةٌ عَارِضَةٌ ومَا تَجَرَّدَ عَن الأَزمِنَـةِ مِن الأَفعَالِ كالفعلِ المُضَارعِ بِسَبَبِ الاشتِـرَاكِ، و(نعمَ) و(بِئسَ)

مِن أَجلِ دَلالَتِها عَلَى الإنشَاءِ في المَدحِ والذَّمِّ، إِنَّما كَانَ لأُمُورٍ عَارِضَةٍ، لا بِأَصلِ وَضعِها؛ فلِهذا كَانَت خَارِجَةً بالقَيدِ الَّذي ذَكَرناه، مِن غَيرِ حَاجَـةٍ إِلى تكَلُّفِ أَجوِبَـةٍ؛ لأنَّ تكَلُّفَ الأَجوِبَـةِ تَـؤُولُ حَقيقَتُه إِلى رَدِّ الاسم إِلى أَصلِه في كَونِه غَيرَ [ظ١٤٧] دَالٍّ عَلَى الزَّمانِ، وتكَلُّفُ الأَجوِبَةِ عَن الفعلِ إِنَّما يَكُونُ بِرَدِّه إِلى مَا هو أَصلٌ فيه، مِن غَيرِ مُلازَمَـةِ الأزمِنَـةِ، فإذا قُيِّـد الحَدُّ بِـ(أَصلِ الوَضعِ) خَرَجَ مَا ذَكَرناه بِأَلطَفِ خُرُوجٍ، وأَحسَنِ هَيئةٍ، وأَوجَزِ عِبَارَةٍ.

وقَد ذَكَرَ النُّحَاةُ وغَيرُهم مِن الفَلاسِفَةِ في حَدِّ الاسمِ والفعلِ تَعريفاتٍ كَثيرَةً أَعرَضنا عَنها؛ لِقِلَّةِ فَائِدَتِها وجَدوَاها، وقَد أَورَدنا في كِتَابِ « المِنهاجِ في شَرحِ جُمَلِ الزَّجَّاجي[1] » كَلِماتٍ حَكَيناها عَن النُّحَاةِ وغَيرِهم في تَعريفهما[2]، فمَن أَرادَها فليُطَالعها مِنه. واللَّه المُوفِّقُ للصَّواب.

* * *

المَقصِدُ الثَّاني: في ذِكرِ خَوَاصِّ الفعلِ وبَيانِها

إِنَّما قَالَ الشَّيخُ: « ومِن خَوَاصِّه » إِشَارَةً مِنه إِلى أَنَّ الغَرَضَ هو ذِكرُ بَعضِ خَوَاصِّه، وهو مَا كَانَ أَشَدَّ مُلازَمَةً للفعلِ، وأَكثَرَ اطِّـرَادًا مَعه، وأَعظَمَ استعمَالًا فيه، وقَد ذَكَرنا في حَدِّ الاسمِ مَاهيَّـةَ الخَاصَّةِ، والتَّفرِقةَ بَينَها وبَينَ الحَدِّ، فلا وَجهَ لإِعَادَتِه.

ولَم يَذكُر مِن الخَواصِّ إِلَّا أُمُورًا تَختَصُّ أَوَّلَه، وأُمُورًا تَختَصُّ آخِرَه، وأَعرَضَ عَمَّا وَرَاءَها، والَّذي أَورَدَه إِنَّما هو مِن الخَواصِّ اللَّفظيَّةِ دُونَ المَعنَويَّـةِ، فلَم يتعَرَّض لِذِكرِها، وجُملةُ مَا نَذكُرُه مِن الخَواصِّ: لَفظيَّـةٌ ومَعنَويَّـةٌ.

فأَمَّا الخَواصُّ اللَّفظيَّةُ:

فَمِنها: (قَد)، وإِنَّما كَانَت مُختَصَّةً بِالفعلِ مِن جِهَةِ أَنَّ مَعناها إِذا دَخَلَت عَلَى

---

(١) في الأصل وط: (الزجاج).

(٢) انظر: المنهاج ١/ ١٤٠.

المَاضي فهي لِتَقريبه مِن الحَالِ، وإِن كَانَت دَاخِلةً عَلَى المُضَارِعِ فَتقليلُه. وكُلُّ وَاحِدٍ مِن هذينِ المَعنيَينِ مُختصٌّ بِالفعلِ؛ فلِهذا لَم تكُن دَاخِلةً إِلَّا عَلَيه.

ومِنها: **السّينُ** و(**سَوفَ**)، وإِنَّما كَانَا مُختَصَّينِ بِالفعلِ[1] مِن جِهَةِ أَنَّهما مَوضُوعَانِ لِتَخليصِ المُضَارعِ مِن الاشتِرَاكِ بَينَ الحَالِ والاستِقبَالِ إِلى صَريحِ الاستِقبَالِ، وهذا لا يُوجَدُ إِلَّا في الفعلِ.

ومِنها: **الجَوَازِمُ**، وإِنَّما كَانَت مُختَصَّةً بِالأَفعالِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ أَثرَها، وهو الجَزمُ، لا يُوجَدُ إِلَّا في الاسمِ؛ ولأَنَّ الجَزمَ في الأَفعَالِ بِمَنزِلَةِ الجَرِّ في الأَسمَاءِ، وكُلُّ وَاحِدٍ مَخصُوصٌ بِجَانِبٍ مِن الكَلِمِ، فلَمَّا كَانَ الجَرُّ لا يُوجَدُ إِلَّا في الأَسمَاءِ لَزِمَ أَن يكُونَ الجَزمُ مِثلَه في أَنَّه لا يُوجَدُ إِلَّا في الأَفعالِ.

ومِنها: **تَاءُ التَّأنيثِ سَاكِنةً** [و١٤٨]، وإِنَّما كَانَت مُختَصَّةً بِالأَفعالِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ وَضعَها إِنَّما هو مِن أَجلِ الدِّلالَةِ على أَنَّ الفَاعِلَ مُؤَنَّثٌ، فَلَم يُعبِّر عَن مَوضُوعِها[2]، وإِنَّما قَيَّدَها بِكَونِها سَاكِنةً؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المُتَحَرِّكَةَ مُختَصَّةٌ بِالأَسمَاءِ، كـ(قَائِمَةٍ)، و(حِمَارَةٍ). وإِنَّما وَجَبَ تَحريكُ أَحدِهما وتَسكينُ الأُخرَى مِن جِهَةِ التَّفرِقَةِ بَينَهما، واختَصَّت الحَرَكةُ لِتَاءِ التَّأنيثِ بِالأَسماءِ مِن أَجلِ كَونِها وَاقعَةً مَوقعَ حَرفِ الإِعرَابِ؛ فلِهذا وَجَبَ تَحريكُها بِخِلافِ حَالِها في الأَفعالِ، فإِنَّه لا إِعرَابَ هنَاكَ، فكَانَت سَاكِنةً.

قَولُه: « **ولُحُوقُ تَاءِ فَعَلتُ** » يُشيرُ بِه إِلى أَنَّ الضَّمائِرَ المَرفُوعَةَ البَارِزَةَ المُتَّصِلةَ مُختَصَّةٌ بِالأَفعَالِ دُونَ الأَسماءِ والحُرُوفِ:

- أَمَّا الحُرُوفُ فإِنَّه لا يَليها المَرفُوعُ إِلَّا مُنفَصِلًا، كَقَولِكَ: (مَا أَنتَ قَائِمًا)، ولا يَليها المَرفُوعُ المُتَّصِلُ والبَارِزُ ولا المُستَتِرُ، وإِنَّما يَليها المَنصُوبُ البَارِزُ،

---

(١) في ط: (بالأفعال).

(٢) في الأصل: (موضوعاتها) وكذا في ط.

كَقَولِكَ: (إنَّه)، و(إنَّكَ)، والمَجرُورُ في: (لَكَ)، و(لَه).

- وأَمَّا الأَسماءُ فلأنَّها لَو اتَّصَلَت بِالاسمِ لَزِمَ اجتِمَاعُ الأَلِفَينِ في المُثَنَّى والوَاوَينِ في المَجمُوعِ، فَوَجَبَ حَملُ الوَاحِدِ عَلَيهما؛ لأَنَّ البَابَ وَاحِدٌ؛ فَلِزَمَ اطِّـرَادُه.

ومِن جُملَـةِ خَـوَاصِّ الأَفعالِ: التَّصَرُّفُ [بِالمَاضي][١]**، والحَاضِرِ، والمُستَقبَلِ، والأَمرِ، والنَّهيِ**، فإنَّ هذه خَاصَّةٌ مِن خَوَاصِّ الأَفعالِ، لا يُشَارِكُها فيها غَيرُها، ولَم يَذكُرها الشَّيخُ استِغنَاءً بِغَيرِها مِمَّا ذَكَرناه عَنه، واللَّه أَعلَمُ.

ولنكتَفِ بِمَا أَشَرنا إِلَيه مِن الخَصَائِصِ اللَّفظيَّـةِ، ففي مَـا أَورَدناه كِفَايَـةٌ عَن إيـرَادِ غَيرِه.

وأَمَّا الخَوَاصُّ المَعنَويَّـةُ: فَلَم يَذكُر الشَّيخُ مِنها شَيئًا، ولَعَلَّه إِنَّما لَم يَذكُرهـا مِن أَجلِ أَنَّ الخَصَائِصَ اللَّفظيَّـةَ أَقوَى في الدَّلالَةِ؛ مِن جِهَةَ كَونِها مَذكُورَةً، بِخِلافِ المَعنَويَّةِ، فهي غَيرُ مَذكُورَةٍ، ونَذكُرُ مِنها خَاصَّتَينِ:

الأُولى: مِنهما كَونُ الفعلِ يَقَعُ خَبرًا عَن الاسم، ولا يَجُوزُ وُقُوعُه مُخبرًا عَنه، فيَجُوزُ أَن تَقُولَ: (زَيدٌ قَامَ)، و(يَقُومُ)، وإِنَّما كَانَ الأَمرُ كَمَا قُلناه مِن جِهَةِ أَنَّ وَضعَها عَلَى أَنَّها مُسنَدَةٌ[٢] في كُلِّ حَالٍ، فلَو وَقَعَ شَيءٌ مِنها مُخبرًا عَنه لَلَزِمَ الإسنَادُ إِلَيها، وهو خِلافُ وَضعِها، ويَلزَمُ أَن تكُونَ مُسنَدَةً ومُسندًا إِلَيها، فتكُونَ مُستَقِلَّـةً غيرَ مُستَقِلَّةٍ، وهذا مُحَالٌ.

الثَّانيةُ: أَنَّ الفعلَ لا بُـدَّ لَه مِن فَاعِلٍ، فهذه خَاصَّةٌ مَعنَويَّـةٌ [ظ١٤٨]، وإِنَّما وَجَبَ ذلِكَ لأَنَّ الفعلَ حَدَثٌ، والحَدَثُ لا بُـدَّ لَه مِن مُحدِثٍ وفَاعِلٍ عقلًا، ولُغةً؛ فلِهذا وَجَبَ كَونُ الفَاعِلِ مُلازِمًا لَها في كُلِّ أَحوَالِها.

* * *

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، وكذا في ط.

(٢) في ظ: (تكون مسندة).

المَقصِدُ الثَّالِثُ: في ذِكرِ تَقسيمِها

واعلَم أَنَّ لَها تَقسيمَاتٍ باعتِبَارَاتٍ كَثيرَةٍ، ولكنَّا نَقتَصِرُ مِنها عَلَى مَا يَختَصُّ بعِلمِ الإعرَابِ مِن غَيرِ زِيَادَةٍ ولَبسٍ إلى تَقسيمَاتٍ ثَلاثَـةٍ:

التَّقسيمُ الأَوَّلُ: باعتِبَارِ صيَغِها إلى مُجَرَّدَةٍ ومَزيدَةٍ:

فالمُجَرَّدَةُ نَوعَانِ: ثُلاثـيَّـةٌ ورُبَاعيَّـةٌ:

فالثُّلاثـيَّـةُ لَها في المَاضي أَبنيَـةٌ ثَلاثَـةٌ: (فَعَلَ) نحوُ: (ضَرَبَ)، و(فَعِلَ) نَحوُ: (عَلِمَ)، و(فَعُلَ) نَحوُ: (شَرُفَ).

فَمُضَارِعُ (فَعَلَ) بِالفَتحِ يَأتي عَلَى (يَفعِلُ) بالكَسرِ، نَحوُ: (يَضرِبُ)، وعَلَى (يَفعُلُ) بالضَّمِّ، نَحوُ: (يكتُبُ).

ومُضَارِعُ (فَعِلَ) بالكَسرِ يَأتي عَلَى (يفعَلُ)، نَحوُ: (يعلَمُ)، ويَأتي عَلَى (يفعِلُ)، نَحوُ: (وَمِقَ، يَمِقُ)، و(وَثِقَ، يَثِقُ).

و(فَعُلَ) لَيسَ لَه إِلَّا مُضَارِعٌ وَاحِدٌ، وهو (يفعُلُ)، نَحوُ: (ظَرُفَ، يَظرُفُ)، و(شَرُفَ، يَشرُفُ).

والرُّبَاعيَّـةُ لَيسَ لَها إِلَّا بِنَاءٌ وَاحِدٌ، وهو (فَعلَلَ)، إِمَّا مُتَعَدِّيًا، نَحوُ: (دَحرَجَ الحَجَرَ)، و(سَرهَفَ الصَّبيَّ)، وإِمَّا لازِمًا، نَحوُ: (دَربَخَ)، و(بَرهَمَ).

هذا هو المُجَرَّدُ مِن الأَفعالِ.

وأَمَّا المَزيدُ مِنها في الثُّلاثيِّ فهو يَأتي عَلَى أَوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

أَوَّلُها: مُوَازِنٌ للرُّباعيِّ عَلَى جِهَةِ الإِلحَاقِ بِه، وعَلامَةُ الإِلحَاقِ فيه اتِّحَادُ مَصدَرِ المُلحَقِ والمُلحَقِ بِه، وهو أَن يَأتي عَلَى بِنَاءٍ وَاحِدٍ، وهذا كَقَولِكَ: (جَهوَرَ)، و(قَلنَسَ)، و(قَلسَى)، و(بَيطَرَ)، فإِنَّ هذه أَفعالٌ ثُلاثيَّةٌ قَد زِيدَ[1] عَلَيها حَرفٌ رَابعٌ

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (ثلاثة مزيد).

للإلحَاقِ بِالرُّبَاعيِّ، وهو (قَرطَس)؛ لَمّا كَانَا المَصدَرَانِ يَجريَانِ عَلَى صيغَةٍ وَاحِدَةٍ، فَتقُولُ: (جَهوَرَةٌ)، و(قَلنَسَةٌ)، كَما تَقُولُ: (قَرطَسَةٌ).

وثَانيها: مُوَازِنٌ للرُّبَاعيِّ مِن غَيرِ إلحَاقٍ فيه، وهذا كَقَولِكَ: (أَخرَجَ)، و(جَرَّبَ)، و(قَاتَلَ)، فإِنَّ هذه الأَفعالَ مَزيدٌ فيها، فكَانَت عَلَى شَكلِ الرُّباعيِّ في عِدَّةِ الأَحرُفِ، لكنَّها غَيرُ مُلحَقَةٍ؛ لِمُخَالَفَةِ مَصدَرِ أَحَدِهما لِمَصدَرِ الآخَرِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ (قَرطَسَ) مَصدَرُه (قَرطَسَةٌ)، ومَصدَرُ (أَخرَجَ): (إِخرَاجٌ)[١]، و(جَرَّبَ): (تَجرِبَةٌ)، فلِهذا بَطَلَ الإلحَاقُ.

وثَالِثُها: غَيرُ مُوَازِنٍ للرُّبَاعيِّ، وهذا نَحوُ: (اقتَدَرَ)، و(انطَلَقَ)، و(استَخرَجَ)، فإِنَّ هذه الأَفعَالَ ومَا شَاكَلَها غَيرُ مُوازِنَةٍ؛ لِزِيَادَتِها عَلَى الأَربَعَةِ [و١٤٩] فَضلًا عَن الإلحَاقِ.

وأَمَّا المَزيدُ في الرُّبَاعيِّ فَلَه ثَلاثَةُ أَمثِلَةٍ: (افعَنلَلَ) نَحوُ: (احرَنجَمَ)، و(افعَلَلَّ) نَحوُ: (اقشَعرَّ)، و(تَفعلَلَ) نَحوُ: (تَقَرطَسَ). ولَم يَذكُر الزَّمَخشَريُّ إِلَّا المِثَالَينِ الأَوَّلَينِ[٢]، ولَم يَذكُر: (تَدَحرَجَ)، وهو مِن جُملَةِ أَمثِلَةِ الرُّباعيِّ في الزِّيادَةِ، وهو أَكثَرُها دَورًا.

التَّقسيمُ الثَّاني: بِاعتِبَارِ حَالِها إِلى مُتصَرِّفَةٍ

وهو الأَكثَرُ المُطَّرِدُ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ التَّصرُّفَ في الأَفعالِ جُعِلَ عِوَضًا عَن الإعرَابِ في الأَسمَاءِ، فلَمَّا كَانَت الأَسماءُ تَدُلُّ عَلَى المَعاني بِصيغَةٍ وَاحِدَةٍ لَم يكُن بُدٌّ مِن الإعرَابِ الدَّالِّ عَلَى اختِلافِ المَعَاني.

والمعيَارُ الصَّادِقُ فيمَا ذَكَرناه المِثَالُ الَّذي أَورَدَه الأَخفَشُ[٣]، مِن نَحوِ: (مَا أَحسَنَ

---

(١) في الأصل وط: (إخراجا) وكذا يقتضي السياق.

(٢) المفصل ٣٧٥.

(٣) هذا المثال أورده كثير من النحاة ولم أجد نسبته للأخفش، انظر المثال في: شرح السيرافي ١/ ١٧٧، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٩٩، وتوجيه اللمع ١٠٣. وغيرها.

زَيدًا)، فإِنَّه صَالِحٌ للنَّفيِ، والاستِفهامِ، والتَّعجُّبِ، ولا يَفصِلُ بَينَ هذه المَعَاني إِلَّا الإعرَابُ؛ فلِهذا لَزِمَت الإعرَابَ بِخِلافِ الأفعالِ، فإِنَّ لَها صيَغًا مُختَلِفَـةً، فكَانَ ذلِكَ قَائِمًا مَقَامَ إعرَابِها.

وإِلى غَيرِ مُتَصَرِّفةٍ:

وهذا إِنَّما يَأتي عَلَى النُّدرَةِ والقِلَّةِ، بِالإِضَافَةِ إِلى مَا يكُونُ مَتَصَرِّفًا مِنها، نَحوُ: (نعمَ)، و(بئسَ)، و(حَبَّذا)، و(لَيسَ)، وفعلِ التَّعَجُّبِ، وإِنَّما كَانَت غَيرَ مُتصَرِّفَةٍ؛ لأنَّها لا تَدُلُّ عَلَى هذه المَعَاني الإِنشَائيَّةِ إِلَّا بِتَركِ تَصَرُّفِها، كَمَا سَنُوضِّحُه بَعدَ هذا.

التَّقسيمُ الثَّالِثُ: بِاعتِبَارِ مُقتَضَاها إِلى لازِمَةٍ ومُتَعَدِّيَةٍ:

فاللَّازِمَةُ مِنها مَا كَانَت عَقليَّـتُه غَيرَ مُتوَقِّفةٍ عَلى مُتعَلِّقٍ، نَحوُ: (قَامَ)، و(قَعَدَ)، و(خَرَجَ).

والمُتَعدِّي مِنها مَا كَانَ مَفهومُه مُتوَقِّفًا عَلَى مُتعَلِّقٍ لَه، كَقَولِكَ: (ضَرَبَ)، و(طلبَ).

ثُمَّ المُتَعَدِّي يَختَلِفُ حَالُه، فَتارَةً يَكُونُ إِلى وَاحِدٍ، كَـ(عَرفتُ)، وإِلى اثنَينِ مُتغَايِرَينِ، نَحوُ: (أَعطَيتُ زَيدًا دِرهَمًا)، أَو مُتَّفِقَينِ، نَحوُ: (ظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا)، وإِلى ثَلاثَةٍ، نَحوُ: (أَعلَمتُ زَيدًا عَمرًا قَائِمًا)، ولا زِيَادَةَ عَلَى هذه الثَّلاثَةِ.

وتَنقَسِمُ إِلى تَامَّةٍ ونَاقِصَةٍ، وبِاعتِبَارِ أَزمِنَتِها إِلى مَاضِيَةٍ وحَالِيَـةٍ ومُستَقبلَةٍ إِلى غَيرِ ذلِكَ مِن الاعتِبارَاتِ الكَثِيرَةِ.

ولَم يُشِر الشَّيخُ مِن تَقسيمَاتِها إِلَّا إِلى مَا يَتعَلَّـقُ بِالأَزمِنَـةِ دُونَ غَيرِها مِن سَائرِ الوُجُوه؛ لَمَّا كَانَت مُختَصَّةً بِأَحكَامٍ وخَصَائِصَ بِاعتِبَارِ أَزمِنَتِها، ونَحنُ نَذكُرُها بِمَعُونَةِ اللَّه تَعالى.

[المَاضي]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه [ظ١٤٩] : « **المَاضي: مَا دَلَّ عَلَى زَمانٍ قَبلَ زَمانِكَ، مَبنيٌّ عَلَى الفَتحِ مَع غَيرِ ضَميرِ المَرفُوعِ المُتحرِّكِ، والوَاوِ** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[1]: المَاضي أَصلٌ لِجَميعِ الأفعالِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المُستَقبلَ والحَالَ لا يكُونَانِ إِلَّا بزيَادَةٍ، وهو حَرفُ المُضَارَعَةِ؛ فلأَجلِ ذلِكَ بَدَأَ بِه الشَّيخُ قَبلَ غَيرِه، وهو أَصلٌ في الإعلالِ أَيضًا؛ لأَنَّ إعلالَ المُضَارعِ فَرعٌ عَلَى إعلالِ المَاضي، فلَمَّا أُعِلَّ (قَامَ) أُعِلَّ (يَقُومُ)، و(قَائِمٌ)، وغَيرُهما مِمَّا يَتصَرَّفُ فيه الفعلُ.

فلنَذكُر مَعناه، ثُمَّ نَذكُر بِنَاءَه، ثُمَّ نُردِفه بِذكرِ تَقسيمِه. فهذه مَطَالِبُ ثَلاثَةٌ، نُفصِّلُ مَا فيها بِمَعُونَـةِ اللَّه[2]:

المَطلَبُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ مَعناه

وقَد حَدَّه الشَّيخُ بِمَا ذَكَره، وهو قَولُه: « **مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبلَ زَمَانِكَ** ». فَقَولُه: (**مَا دَلَّ عَلَى زَمانٍ**) يَندَرجُ فيه[3] جَميعُ الأفعَالِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّها لا تَنفَكُّ عَن الدّلالَةِ عَلَى الأَزمِنَةِ؛ لأَنَّها أَصلٌ في حَقيقَتِها، وجُزءٌ مِن مَفهومِها، فقَولُه: (**قَبلَ زَمَانِكَ**) يَخرُجُ عَنه المُستَقبلُ والحَالُ.

ولا بُدَّ مِن تَقييدِه بِأَن يقُولَ: (بِأَصلِ وَضعِه)؛ ليَخرُجَ عَنه قَولُنا: (لَم يَضرِب) فإِنَّه مُضَارعٌ دَالٌّ عَلَى زَمَانٍ قَبلَ زَمَانِكَ. وقَولُنا: (إِن ضَرَبتَ ضَرَبتُ) فإِنَّه مَاضٍ في اللَّفظِ دُونَ المَعنى، ولَيسَ دَالًّا عَلَى زَمَانٍ قَبلَ زَمَانِكَ. ولا بُدَّ مِن هذا القَيدِ، وإِلَّا انتقَضَ بِهذه الصُّورَةِ، ولَم يَذكُره الشَّيخُ اتِّـكَالًا مِنه عَلَى وُضُوحِه، وكَانَ الأَخلَقُ بِه ذِكـرَه.

---

(١) في ط: (السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٢) في ط: (بعون اللَّه تعالى).

(٣) في ط: (تحته).

واعلَم أَنَّ مِن شُذُوذِ النُّحَاةِ مَن زَعَمَ أنَّه لا دَلالَةَ عَلَى الأَزمِنَةِ في الأَفعَالِ إِلَّا مَا كَانَ للمَاضي أَو للمُستَقبلِ، فأَمَّا مَا كَانَ للحَالِ فلا حَقيقَةَ له[١]. وهذا فَاسِدٌ؛ فإِنَّهم إِن أَرَادُوا [أنَّه][٢] لا يَدُلُّ عَلَيه الفعلُ مِن جِهَةِ التَّصريحِ والظُّهورِ فهذا مُسَلَّمٌ، لكن لا يَلزَمُ مِنه نَفيُه بِالكُلِّيةِ، فإِنَّ مَا كَانَ مَدلُولًا عَلَيه مِن جِهَةِ الاشتِرَاكِ فلا يُقَالُ بأَنَّه غَيرُ [ثَابِتٍ][٣]، وكَم مِن المَعَاني لا تكُونُ ثَابِتَةً إِلَّا مِن جِهَةِ الاشتِرَاكِ. وإِن أَرَادُوا أَنَّه لا دَلالَةَ عَلَيه، لا مِن جِهَةِ الظُّهورِ، ولا مِن جِهَةِ الاشتِرَاكِ، فهذا خَطأٌ؛ لأَوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ الحَالَ أَمرٌ مَعقُولٌ عِندَ أَهلِ اللُّغةِ، مُحتَاجٌ إِلَيه في خِطَابَاتِهم، فلا بُـدَّ مِن أَن يَضَعُوا لَه عِبَارَةً تَدُلُّ عَلَيه، كَسَائِرِ المَعَاني الَّتي يَحتَاجُونَها، فَوضَعُوا لَه عِبَارَاتٍ دَالَّـةً عَلَيها.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّهم وَضَعُوا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِن هذه الأَزمِنَةِ حَرفًا يَدُلُّ عَلَى نَفيِه، فَوضَعُوا [و١٥٠] (لَم)، و(لَمَّا) لِنَفيِ المَاضي، ووَضَعُوا (لَن)، و(لا) لِنَفيِ المُستَقبلِ، وَوَضَعُوا (مَا) لِنَفيِ الحَالِ، فلَولا أَنَّه مَعقُولٌ في أَذهَانِهم، وإِلَّا لَمَا وَضَعُوا لَه عِبَارَةً تَنفيه.

وأَمَّا ثَالِثًا فلأَنَّ الحَالَ هو الَّذي يَقَعُ فيه كَلامُ المُتكَلِّمِ، فَيتَفرَّعُ[٤] عَنه المَاضي لِتقَضِّيه، ويَنشَأ عَنه المُستَقبلُ لِتوَقُّعِه، فالحَالُ إِذا كَانَ يَنشَأ عَنه [المُستَقبَلُ، ويَنقَضي عَنه][٥] المَاضي، فإِذَن هو الأَصلُ لَهما، كَمَا تَرى، فيَجِبُ القَضَاءُ بِه.

وَوَجهٌ رَابعٌ، وهو أَنَّ الظُّـرُوفَ دَالَّـةٌ عَلَى هذه الأَزمِنَةِ؛ ولِهذا فإِنَّهم يقُولُونَ: (ضَرَبتُ أَمسِ)، و(أَنا أَضرِبُ الآنَ)، و(هو يَضرِبُ غَدًا)، فلَولا أَنَّ الحَالَ مُتَقرِّرٌ

---

(١) انظر هذا الرأي في: الإيضاح في علل النحو ٨٦-٨٨، وابن يعيش ٧/ ٤، والمنهاج ١/ ١٨٨.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، وكذا في ط.

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، وكذا في ط.

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (متفرع). (٥) ما بين المعقوفين ساقط من ط.

في أَذهَانِهِم، وإِلَّا لَمَا فَصَلُوا بَينَ هذه العِبَارَاتِ.

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: في ذِكرِ بِنَائِه

قَالَ الشَّيخُ في الأُمِّ: « **مَبنيٌّ عَلَى الفتحِ** ».

واعلَم أَنَّ قَولَه: (**مَبنيٌّ**) لَيسَ مِن جُملَةِ الحَدِّ؛ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّه قَد تَمَّ التَّعريفُ بِقَولِه: « **مَا دَلَّ عَلَى زَمانٍ قَبلَ زَمانِكَ** »، فلا حَاجَةَ إِلى غَيرِه.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ الحَرَكَةَ العَارِضَةَ لا تكُونُ جُزءًا مِن مَاهيَّـةِ الفعلِ، وإِنَّما هو مَرفُوعٌ؛ إِمَّا عَلَى أنَّه خَبرٌ بَعدَ خَبرٍ، أَي: إِنَّ المَاضي مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ مَبنيٍّ عَلَى الفَتحِ، إِخبَارٌ بِه. وإِمَّا عَلَى أَنَّه خَبرُ مُبتَدأ مَحذُوفٍ، أَي: وهو مَبنيٌّ عَلَى الفَتحِ.

والأَصلُ في الأَفعَالِ البِنَاءُ بِلا سُؤَالٍ عَن عِلَّةِ بِنَائِها؛ لأَنَّ مَا كَانَ أَصلًا فلا سُؤَالَ فيه؛ لِكَونِه جَاءَ مُوَافِقًا لأَصلِه، وإِنَّما يَتوَجَّه السُّؤَالُ فيمَا خَالَفَ أَصلَه.

والعِلَّـةُ في أَصَالَةِ البِنَاءِ فيها هو أَنَّ تَصَرُّفَها أَغنى في إِفَادَةِ المَعاني عَن إعرَابِها؛ لَمَّا كَانَت صِيَغُها مُختَلِفَـةً.

وإِنَّما بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ دُونَ فعلِ الأَمرِ مِن أَجلِ مُضَارَعَتِه للفعلِ المُستَقبَلِ؛ مِن جِهَةِ كَونِه وَاقعًا مَوقعَه في الصِّفَةِ، والصِّلَةِ، والحَالِ، والخَبَرِ، والشَّرطِ، والجَزَاءِ، فلَمَّا وَقَعَ مَوقعَه في هذه الأَحوَالِ اختُصَّ بِمُطلَقِ الحَركَةِ دُونَ فعلِ الأَمرِ، فإِنَّه لا يَقَعُ هذه المَوَاقعَ، فافترَقا.

وإِنَّما خُصَّ[١] بِحَرَكَةِ الفَتحةِ طَلبًا للخِفَّةِ، لَمَّا كَانَ وَاقعًا عَلَى الكَثرَةِ خَصُّوه بِالفَتحِ؛ مِن أَجلِ ذلِكَ، فهذه الحَرَكَةُ لازِمَةٌ لَه بِحَقِّ الأَصَالَةِ، ولا يَخرُجُ عَنها إِلَّا لعَارِضٍ

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (خصت).

يَعرِضُ لَه، والَّذي يَعرِضُ لَه فيُزيلُه عَن الفَتحَةِ اللَّازِمَةِ لَه أَمرَانِ:

أَحَدُهما: السُّكُونُ مَع بَعضِ الضَّمائِرِ، صَحيحًا كَانَ الفعلُ أَو مُعتلًّا، فالصَّحيحُ في نَحوِ: (ضَرَبتُ) للمُتكَلِّم، والمُخَاطَبُ: (ضَرَبتَ)، و(ضَرَبتُما)، وهكذا لَو كَانَ الفعلُ مُعتلًّا في هذه الضَّمَائِرِ، نَحوُ: (دَعَوتُ)[1]، و(رَمَيتُ)، و(دَعَونا)، و(غزَونا) لا يَختَلِفُ حَالُه، وإنَّما وَجَبَ إسكَانُه مِن أَجلِ أنَّه [ظ١٥٠] قَد اجتَمَعَت فيه أَربعُ حَرَكَاتٍ فيما هو كالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ، فكَرِهوا ذلِكَ مِن أَجلِ ثِقلِـه، وهم في إيتاءِ تَصرُّفَاتِهم في لُغَتِهم يَميلُونَ إلى الخِفَّةِ، فلَم يُسَكِّـنُوا الفَاءَ لِئَلَّا يُبدَأَ بِسَاكِنٍ، وهو مُحَالٌ، ولَم يُسَكِّـنُوا العَينَ لِمَا يَحصُلُ في تَسكينِها مِن اللَّبسِ بِحَالِ الفعلِ، هل يكُونُ مَكسُورَ العَينِ أَو مَضمُومَها أَو مَفتُوحَها؟ ولَم يُمكِن تَسكينُ الضَّميرِ لَمَّا كَانَ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ، فلَمَّا تَعذَّرَ ذَلِكَ لَم يَبقَ إلَّا تَسكينُ اللَّامِ؛ لِبُطلانِ غَيرِها؛ ولأنَّها مَحَلُّ التَّغييرِ؛ فلِهذا كَانَت أَحَقَّ بالتَّسكينِ لِمَا ذَكَرناه.

والشَّرطُ في الضَّميرِ الَّذي يَجِبُ لأَجلِه تَسكينُ آخِرِ الفعلِ أَن يكُونَ مَرفُوعًا؛ لأنَّه لَو كَانَ مَنصُوبًا لَم يُسَكَّن الفعلُ، كَقَولِك: (ضَرَبَني)، و(ضَرَبَكَ)، وأَن يكُونَ مُتحَرِّكًا؛ لأنَّه لَو كَانَ سَاكِنًا بَقيَ عَلَى حَرَكَتِه كَمَا كَانَ مِن قَبلُ، كَقَولِكَ في ضَميرِ المُثَنَّى: (ضَرَبا)، و(قتَلا)، ولَو سُكِّنَ لَكَانَ فيه جَمعٌ بَينَ سَاكِنَينِ، وهو مُحَالٌ.

ويَعرِضُ للفعلِ السُّكُونُ عِندَ الإعلالِ في لامِه، في مِثلِ قَولِكَ: (غزَا)، و(رَمَى)، و(دَعَا)، وإنَّما وَجَبَ إسكَانُه لأَنَّ في تَحريكِه رَدًّا لَه إلى أَصلِه، وهم قَد عَدَلُوا عنه لأَجلِ ثِقَلِ الحَرَكَةِ عَلَى حَرفِ العِلَّةِ، وهذا لَم يَذكُره الشَّيخُ فيما يَعرِضُ لإزَالَةِ الفَتحَةِ عَلَى الفعلِ المَاضي، ولا بُدَّ مِن ذِكرِه.

وثَانيهما: الحَرَكَةُ بِالضَّمَّةِ مَع ضَميرِ الجَمَاعَةِ في نَحوِ: (ضَرَبُوا)، وإنَّما ضَمُّوه

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (دعيت).

مِن أَجلِ مُجَانَسَةِ حَرفِ العِلَّةِ بِحَرَكَةٍ مِثلِها، كَمَا وَجَبَ مُراعَاتُها في نَحوِ: (ضَرَبَني)، و(ضَرَبا)، فهكذا في الوَاوِ أَيضًا، ولَم يَجُز السُّكُونُ، كَمَا جَازَ في التَّاءِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ التَّاءَ مُتحَرِّكَةٌ، فلا يَلزَمُ اجتِمَاعُ سَاكِنَينِ، بِخِلافِ الوَاوِ، فلَو سُكِّنَ مَا قَبلَها لكُنَّا قَد جَمَعنا بَينَ سَاكِنَينِ، فيُؤَدِّي إلى حَذفِ الضَّميرِ، وهو مُمتَنعٌ.

فهذا بَيانُ مَا يَتوَجَّه للفعلِ المَاضي بالأَصَالَةِ، وبَيانُ مَا يَعرِضُ له مِن مُخَالَفَةِ أَصلِه مِن الحَرَكَةِ والسُّكُونِ، فَما خَالَفَ ذلِكَ فهو خَطأٌ ولَحنٌ؛

فَمَن كَسَرَه فقَالَ: (مَن ضَرَبكِ يَا هندُ)، (مَن خَاطَبَكِ) كَما يَفعَلُ مَن فَسَدَت لُغتُه مِن العَامَّةِ. ومَن ضَمَّه لِغَيرِ الوَاوِ فهو لاحِنٌ أَيضًا، فلا يَجُوزُ أَن يُقَالَ: (مَن ضَرَبُه) (مَن كَلَّمُه). ومَن أَدخَلَ النُّونَ عَلَيه فهو لاحِنٌ أَيضًا، فلا يَجُوزُ أَن يُقَالَ: (هم ضَرَبُونَه)، و(هم خَاطَبُونَه)؛ لأَنَّ هذه النُّونَ إِنَّما تَدخُلُ للإعرَابِ، وهو غَيرُ مُعرَبٍ، كَمَا قَرَّرناه[1].

* * *

المَطلَبُ الثَّالِثُ: في ذِكرِ تَقسيمِه

واعلَم أَنَّ لَه ثَلاثَةَ تَقسيمَاتٍ:

التَّقسيمُ الأَوَّلُ: باعتِبَارِ زَمَنِه [و ١٥١] الَّذي دَلَّ عَلَيه:

- إِلى ما يكُونُ مَاضيًا في لَفظِه ومَعنَاه، وهذا هو الَّذي يُعرَى عَن حَرفِ المُضَارَعَةِ، وتَجَرَّدَ عَن مَا يَصرِفُه إلى الاستِقبَالِ، وهذا كَقَولِنا: (قَامَ)، و(قَعَدَ).

- وإِلى مَا يكُونُ مَاضيًا في مَعناه دُونَ لَفظِه، وهذا هو الَّذي اتَّصَلَ بِه حَرفُ [المضارعَةِ][2]، لكنَّه عَرَضَ لَه مَا يَصرِفُـه عَن أَن يكُونَ مُستَقبَلًا، وهو (لَم)، و(لَمَّا)، كَقَولِكَ: (لَم يَضرِب)، و(لَمَّا يَضرِب)؛ مِن جِهَةِ أَنَّ هذه الأَحرُفَ

---

(١) انظر اللحن المذكور في: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ١٩٩.

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

مَوضُوعةٌ للدَّلالَةِ عَلَى المُضيِّ، ولَو لَم تَعرِض لَه هذه الأَحرُفُ لكَانَ مُستَقبَلًا؛ لأَجلِ حَرفِ المُضَارَعَةِ، أَو حَالًا.

- وإِلى مَا يكُونُ مَاضيًا في لَفظِه دُونَ مَعناه، وهذا نَحوُ أَن يكُونَ مُجَرَّدًا عَن حَرفِ المُضَارَعَةِ، لكنَّه اقترَنَ بِه مَا يُوجِبُ كَونَه مُستَقبَلًا، كَحُرُوفِ الشَّرطِ، فإِنَّ الشَّرطَ لا يُعقلُ إِلَّا في الأُمُورِ المُستَقبَلَةِ دُونَ المَاضيَةِ، فإِذا قُلتَ: (إِن ضَرَبتَ ضَرَبتُ) كانَ مُستَقبَلًا؛ لأَجلِ حَرفِ الشَّرطِ، واللَّه أَعلَمُ[1].

التَّقسيمُ الثَّاني: باعتِبَارِ تَحويلِه مِن صيغَةٍ إِلى صيغَةٍ أُخرَى إِلى مَا [لا][2] يَتَحَوَّلُ عَن صيغَتِه الوَاجِبَةِ لَه، وإِلى مَا يَتَحَوَّلُ:

- فالَّذي يَجري عَلَى صيغَةٍ مِن غَيرِ تَحويلٍ هو الأَكثَرُ المُطَّرِدُ، ثُمَّ يَنقَسِمُ إِلى مَا يكُونُ صَحيحًا كـ(ضَرَبَ)، و(قَتلَ)، وإِلى مَا يكُونُ مُعتَلًّا بِالفَاءِ، كَـ(وَعَدَ)، و(وَرَدَ)، وإِلى مَا يكُونُ مُعتَلَّ اللَّامِ، كـ(رَمَى)، و(غَزَا)، فـإِنَّ مَـا هـذا حَالُـه لا يَتحَوَّلُ مِن صيغَتِه الأَصليَّةِ بِحَالٍ، بَل يَجري عَلَيها في كُلِّ أَحوَالِـه، سَوَاءٌ اتَّصَلَ بِه ضَميرٌ أَو لَم يَتَّصِل، فَتقُولُ: (ضَربتُ)، و(قَتلتُ)، و(وَعَدتُ)، و(رَمَيتُ)، و(غَزَوتُ)، فَتجِدُه عَلَى حَالِه مِن غَيرِ تَغييرٍ.

- وإِلى مَا يكُونُ مُتَغيِّـرًا عَن صيغَتِه مُتَحَوِّلًا عَنها، وهذا نَحوُ: (فَعَلَ) مِن مُعتَلِّ العَينِ بِالوَاوِ، نَحوُ: (قَالَ)، ومِن مُعتَلِّ العَينِ بِاليَاءِ، نَحوُ: (بَاعَ)، فإِنَّ هذا قَد حَوَّلَته العَرَبُ عِندَ اتِّصَالِ ضَميرِ الفَاعِلِ بِه، فَحُوِّلَ نَحوُ: (فَعَلَ) مِن الوَاوِ إِلى (فَعُلَ) بِضَمِّ العَينِ، و(فَعَلَ) مِن اليَاءِ إِلى (فَعِلَ) بِكَسرِ العَينِ، ثُمَّ نُقِلَت الكَسرَةُ والضَّمَّةُ إِلى الفَاءِ، فقيلَ فيهما: (قُلتُ)، و(بِعتُ)؛ لأَنَّكَ لَمَّا نَقَلتَ الضَّمَّةَ والكَسرَةَ إِلى الفَاءِ التَقَى سَاكِنانِ: الوَاوُ واليَاءُ واللَّامُ السَّاكِنَةُ لأَجلِ الضَّميرِ، فحُذِفَت الوَاوُ واليَاءُ

(١) قوله: (واللَّه أعلم) ليس في ط، وفي ط: (كما قررناه).

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، وكذا في ط.

لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وبَقيَت الضَّمَّةُ والكَسرَةُ عَلَى الفَاءِ دَلالةً عَلَى الوَاوِ واليَاءِ، وهذا التَّحويلُ إِنَّما يكُونُ بِشَرطَينِ: أَن يكُونَ الفعلُ مُعتلَّ العَينِ. وأَن يكُونَ الفَاعِلُ مُـتَّصِلًا بِه ظَاهِرًا، نَحوُ: (قُلتُ)، و(بعتُ) [ظ١٥١].

التَّقسيمُ الثَّالِثُ: بِاعتِبَارِ تَمَامِه ونُقصَانِه:

- إِلى مَا يكُونُ تَامًّا، وهذا هو الأَكثرُ المُطَّرِدُ في الأَفعَالِ المَاضيةِ، ونَعني بِكَونِه تَامًّـا هو أَنَّ لَه مَصدَرًا، كَقولِكَ: (عَلِمَ)، و(كتَبَ)، فإِنَّـكَ تَـقُـولُ: (عَلِمَ عِلمًا)، و(كتَبَ كِتَابةً).

- وإِلى مَا يكُونُ نَاقِصًا، نَحوُ: (كَانَ)، و(أَصبَحَ)، و(أَمسَى) وأَخَوَاتِها، فإِنَّها أَفعَالٌ مَاضيةٌ لكنَّها نَاقِصَةٌ، ونَعني بِكَونِها نَاقِصَةً هو أَنَّها لا مَصَادِرَ لَها.

ويَنقَسِمُ المَاضي أَيضًا:

- إِلى مَا يكُونُ لَه[1] مُضَارِعٌ مِن لَفظِه، وهو الأَكثرُ الجَاري في الأَفعَالِ، كَقَولِكَ: (قَامَ)، فإِنَّكَ تَقُولُ في مُضَارِعِه: (يقُومُ)، و(قَعَدَ)؛ لأَنَّكَ تَقُولُ في مُضَارِعِه: (يقعُدُ).

- وإِلى مَا لا مُضَارِعَ لَه مِن لَفظِه، كَقَولِكَ: (لَيسَ)، و(عَسَى)، و(حَبَّذا) فإِنَّ هذه أَفعَالٌ مَاضيةٌ، ولا مُضَارِعَ لَهَا مِن لَفظِها.

فهذا مَا أَرَدنا ذِكرَه مِن تَقسيمِ المَاضي.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالفعلِ المَاضي

المَسأَلَةُ الأُولى:

قَولُه تَعَالى: ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ [النساء: ٩٠]، ففي قَولِه: (حَصِرَت) وُجُوهٌ:

---

(١) في الأصل: (لها)، وكذا في ط.

- فيَحتَمِلُ أَن تكُونَ جُملةً لا مَوضعَ لَهَا مِن الإعرَابِ، وَارِدَةً عَلَى جِهَةِ الدُّعَاءِ، كأنَّه قَالَ: أَو جَاؤُوكُم أَحصَرَ اللَّه صُدُورَهم لأَجلِ إعرَاضِها عَن الحَقِّ.

- ويَحتَمِلُ أَن يكُونَ لَهَا مَوضعٌ مِن الإعرَابِ، صِفَةٌ لِقَومٍ، كأنَّه قَالَ: أَو جَاؤُوكُم قَومًا مُحصَرَةً صُدُورُهم.

- ويَحتَمِلُ أَن يكُونَ في مَوضعِ نَصبٍ عَلَى الحَالِ، بِتَقديرِ: (قَد)، كأَنَّه قَالَ: أَو جَاؤُوكُم قَد حَصِرَت صُدُورُهم، أَي: في حَالِ كَونِهم مَحصُورِينَ.

فأَمَّا (قَومًا) فانتِصَابُه عَلَى قَولِ مَن يقُولُ: (حَصِرَت) صِفةٌ لَه، إمَّا عَلَى الحَالِ مِن الوَاوِ في (جَاؤُوكُم)، وإمَّا مَفعُولٌ بِه لِفعلٍ مُقَدَّمٍ، وإمَّا عَلَى الذَّمِّ، كَأنَّه قَالَ: أَذُمُّ قَومًا، مِثلُه في قَولِه تَعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] عَلَى قِرَاءَةِ مَن قرَأها مَنصُوبةً[١].

المَسأَلَةُ الثَّانِيَةُ:

قَولُ الشَّاعِرِ:

٢٤٣ - وَإِنِّي لَـتَعـرُوني لِـذِكـرَاكِ نِفضَةٌ   كما انتَـفَضَ العُصفُورُ بَلَّله القَطْرُ[٢]

فقَولُه: (بَلَّـلَه القَطرُ) جُملةٌ فعليَّـةٌ مَاضيةٌ في مَوضعِ نَصبٍ عَلَى الحَالِ، وهي عَلَى تَقديرِ (قَد) مِن جِهَةِ أَنَّ الفعلَ المَاضيَ لا يكُونُ حَالًا إِلَّا بِتَقديرِها؛ لِتُقرِّبَه مِن الحَالِ، بِخِلافِ الجُملَةِ الفعليَّةِ المَاضيةِ مِن غَيرِ تَقديرِ (قَد)، فلا تكُونُ حَالًا مِن جِهَةِ أَنَّ المَاضي مُخَالِفٌ للحَالِ.

---

(١) هي قراءة عاصم في السبعة ٧٠٠، وانظر: حجة القراءات ٧٧٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧، وانظر: الإنصاف ١/ ٢٥٣، وهو لمجنون ليلى في ديوانه ٨٥. وبلا نسبة في العين ٧/ ٢٩٨، وابن يعيش ٢/ ٦٧، والمقرب ٢٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧٢، وشرح الرضي ٢/ ٤٥، والارتشاف ٣/ ١٣٨٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧١، والمساعد ١/ ٤٨٦، والهمع ٢/ ١٣٢، وجاء البيت في بعض المصادر برواية: (لذكراك قفة)، (فترة)، (سلوة)، (هزة).

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

(لَم)، و(لَمَّا) إذا دَخَلَتا عَلَى الفعلِ المَضارعِ فإنَّهما [و١٥٢] يُصَيِّرانِ مَعناه مَاضيًا دُونَ لَفظِه؛ مِن جِهَةِ أَنَّ لَفظَه لَفظُ المُضَارعِ، فلا يُغيّر في لَفظِه(١)، وإِنَّما التَّغييرُ يكُونُ في مَعناه.

ومِن النُّحَاةِ مَن زَعَمَ أَنَّهما تَقلِبَانِ لَفظَه إلى المُضَارَعَةِ لأَجلِ الإعرَابِ، والإعرَابُ إِنَّما يَكُونُ في المُضَارعِ بِكُلِّ حَالٍ، والأَمرُ في ذلِكَ قَرِيبٌ، لكن مَا اعتبَرناه أَحَقُّ مِن جِهَةِ أَنَّ أَكثَرَ الحُرُوفِ إِنَّما تكُونُ دَالَّـةً عَلَى المَعَاني ومُؤَثِّرةً في تَحصيلِها دُونَ قَلبِ الأَلفَاظِ؛ فلهذا كَانَ أَحَقَّ بالاعتِبَارِ دُونَ غيرِه.

---

(١) في ط: (فلا يغير فيه).

[المُضَارِعُ]

قَالَ صَاحِبُ الكتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « المُضَارِعُ مَا أَشبهَ الاسمَ بِأَحَدِ حُرُوفِ (نَأَيتُ)؛ لِوُقُوعِه مُشترَكًا، وتَخصيصُه بالسِّينِ أَو سَوفَ، فالهَمزَةُ للمُتكَلِّمِ مُفرَدًا، والنُّونُ لَه مَع غَيرِه، والتَّاءُ للمُخَاطَبِ وللمُؤَنَّثِ والمُؤَنَّثينَ غَيبةً، والياءُ للغَائِبِ غَيرُهما. وحَرفُ[١] المُضارَعَةِ مَضمُومٌ في الرُّبَاعيِّ، مَفتُوحٌ فيما سِوَاه. ولا يُعرَبُ مِن الأَفعالِ[٢] غَيرُه، إذا لَم تتَّصِل بِه نُونُ التَّأكيدِ، ولا نُونُ جَمعِ المُؤَنَّثِ. وإعرَابُه: رَفعٌ ونَصبٌ وجَزمٌ. فالصَّحيحُ المُجَرَّدُ عَن ضَميرٍ بَارِزٍ مَرفُوعٌ للتَّثنيَةِ والجَمعِ، والمُخَاطَبِ المُؤَنَّثِ، بِالضَّمَّةِ والفَتحَةِ لَفظًا والسُّكُونِ، مِثلُ: (يَضرِبُ). والمُتَّصِلُ بِه ذلك بالنُّونِ وحَذفِها[٣]، مِثلُ: (يَضرِبَانِ)، و(يَضرِبُونَ) و(تَضرِبينَ). والمُعتلُّ باليَاءِ والوَاوِ[٤] بِالضَّمَّةِ تَقديرًا، والفَتحَةِ لَفظًا، والحَذفِ. والمُعتلُّ بِالأَلِفِ بِالضَّمَّةِ[٥] والفَتحَةِ تَقديرًا، والحَذفِ. ويَرتَفعُ إِذا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ والجَازِمِ، مِثلُ: (يَقُومُ زَيدٌ) ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[٦]: قَد ذَكَرنا فيمَا سَبقَ أَنَّ المَاضيَ وإِن كَانَ مَبنيًّا فإِنَّه أَصلٌ للمُضَارِعِ وإِن كَانَ مُعرَبًا؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المُضَارعَ لا يكُونُ مُضَارعًا إِلَّا بِتَركيبٍ وزِيَادَةِ حَرفٍ، ولا شَكَّ أَنَّ المُفرَدَ أَصلٌ للمُرَكَّبِ ضَرُورَةً، والمُرَكَّبُ فَرعٌ لَه.

وقَد حَدَّه الشَّيخُ بِمَا ذَكَرَه: فقَولُه: (مَا أَشبَه الاسمَ)[٧] شَامِلٌ للمَاضي؛ لِكَونِه مُشَابِهًا للاسمِ مِن جِهَةِ وُقُوعِه مَوقعَه في الصِّفَةِ والخَبَرِ والحَالِ والصِّلَةِ. قَولُه:

---

(١) في الأصل: (حروف)، وكذا في ط.

(٢) في ط: (الفعل).

(٣) في ط: (أو الفتحة حذفها).

(٤) في ط: (بالواو والياء).

(٥) الكلام من قوله: (تقديرا) ليس في ط.

(٦) في ط: (قال السيد الإمام رضي الله عنه وأرضاه).

(٧) في الأصل: (الفعل)، وكذا في ط.

(**بِأَحَدِ حُرُوفِ نأَيتُ**) يَخرُجُ عَنه المَاضي، والبَاءُ فيه للسَّببيَّةِ أَو للمُصَاحَبةِ أَو للتَّعليلِ، والمَعنى أنَّه أَشبَه الاسمَ إمَّا لِسَبَبِ حُرُوفِ نأَيتُ، أَو لأَجلِ مُصَاحَبتِها لَه [ظ١٥٢] أَو لأنَّها عِلَّةٌ في المُشَابهَةِ، فهي مُحتَمِلةٌ لِهذه المَعَاني كَمَا تَرَى. قَولُه: (**لِوُقُوعِه مُشتَرَكًا**) بَيانٌ للجِهَةِ الَّتي مِن أَجلِها حَصَلَت المُشَابهَةُ بَينَ الفعلِ المُضَارعِ والاسمِ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهما يَقَعُ مُشتَرَكًا ومُخَصَّصًا، « أَلا تَرى أنَّكَ إذا قُلتَ: (يَضرِبُ) فإنَّه يَصلُحُ للحَالِ والاستِقبَالِ، فإذا أَدخَلتَ عَلَيه السِّينَ أَو (سَوفَ)، وقُلتَ: (سَيَضرِبُ)، أَو (سَوفَ يَضرِبُ) فإنَّه يكُونُ مُتخَصِّصًا بَعدَ أَن كَانَ شَائعًا، كَمَا أنَّكَ إذا قُلتَ: (رَجُلٌ) فإنَّه صَالِحٌ لِذاتِ زَيدٍ وعَمرٍو، فإذا قُلتَ: (الرَّجُلُ) فأَدخَلتَ اللَّامَ للعَهديَّةِ خَصَّصتَه بِالمعهودِ مِنهما بَعدَ أَن كَانَ شَائعًا، فَقَد أَشبَه الاسمَ مِن جِهَةِ الشّيَاعِ والتَّخصيصِ »[١]؛ ولأَجلِ هـذا المَعنى مِن الشَّبَه أُعطيَ الإعرَابَ؛ لأَنَّ الإعرَابَ فيه لَيسَ أَصلًا، وإنَّما هو دَخيلٌ، وإنَّما كَانَ إعرَابُه لأَجلِ أَمرٍ استِحسَانيٍّ أَوجَبَته المُضَارَعَةُ.

دَقـيـقـةٌ:

اعلَم أَنَّ الظَّاهرَ مِن كَلامِ الشَّيخِ هَاهنا في تَقريرِ المُشَابهَةِ بَينَ الاسمِ والفعلِ[٢] هو أَنَّ الفعلَ المُضَارعَ مُشترَكٌ بَينَ الحَالِ والاستِقبَالِ، لكنَّه يتَخَصَّصُ لأَحَدِهما دُونَ الآخَرِ بِالسِّينِ أَو (سَوفَ). وهذا جَيِّـدٌ، لا غُبارَ عَلَيه؛ لأَنَّ الزَّمانَينِ مَفهومَانِ عِندَ الإطلاقِ عَلَى جِهَةِ الاستِوَاءِ؛ فلِهذا قَضَينا بِكَونِه مُشتَرَكًا بَينَهما، كَمَا في الأَلفَاظِ المُشترَكَةِ.

أَمَّا قَولُه[٣]: « إنَّ لَفظَةَ (رَجُلٍ) مُشترَكَـةٌ بَينَ زَيدٍ وعَمرٍو » فهذا خَطأٌ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ لَفظَةَ (رَجُلٍ) إنَّما هي مِن الأَلفَاظِ المُتَواطِئَـةِ دُونَ الأَلفَاظِ المُشترَكَةِ، ونَعني

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية ٨٦٠.

(٢) بعده في ط: (المضارع).

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٦٠.

بِكَونِها مُتَواطِئةً هو أنَّها دَالَّـةٌ عَلَى أَمرٍ مَعنويٍّ، يَشتَرِكُ فيها مُفرَدَاتُها كالرُّجُوليَّةِ مَثلًا، فإِنَّها دَالَّـةٌ عَلَيها، ويَشتَرِكُ فيها زَيدٌ وَعمرٌو، وهكذا قَولُنا: (حَيوانٌ) فإِنَّها دَالَّـةٌ عَلَى أَمرٍ مَعنَويٍّ، [هي (الحَيَوانيَّـةُ)، ويَشتَرِكُ فيها الإِنسَانُ والحِمَارُ والفرَسُ، فإِطلاقُ الاشتِرَاكِ عَلَى مَا هذا][1] حَالُه لا وَجهَ لَه، بِخِلافِ الأَلفَاظِ المُشتَرَكَةِ، فإِنَّها لا تَجتَمِعُ في أَمرٍ مَعنَويٍّ، كَالقَرءِ بالإِضَافَةِ إِلى الطُّهرِ والحَيضِ فإِنَّها لا تَدُلُّ عَلَى أَمرٍ مَعنَويٍّ يَشتَرِكُ فيه المُفرَدَاتُ، وإِنَّما اشتِرَاكُها في مُجَرَّدِ اللَّفظِ لا غَيرُ، وإِطلاقُ لَفظِ الاشتِرَاكِ إِنَّما جَرَى عَلَى جِهَةِ التَّسَاهلِ. وقَدرُ الشَّيخِ أَعلَى مِن أَن يَجهلَ التَّفرِقَةَ بَينَ الأَلفَاظِ المُتَواطِئَةِ والمُشتَرَكَةِ.

فنَقُولُ بَعدَ ذلِكَ: إِن كَانَت[2] لَفظَةُ (الرَّجُلِ) مُشتَرَكَةً فالشَّبَه مُنعَقِدٌ بَينَه وبَينَ الفعلِ المُضَارعِ؛ مِن جِهَةِ الاشتِرَاكِ والتَّخصيصِ، لكنَّه يكُونُ خَطأً كَمَا أَشَرنا إِلَيه، فإِنَّ (الرَّجُلَ) لا يكُونُ مُشتَرَكًا بِحَالٍ، ولا يكُونُ مَعدُودًا في الأَلفَاظِ المُشتَرَكَةِ. وإِن كَانَت[3] لَفظَةُ (الرَّجُلِ) مِن [و١٥٣] الأَلفَاظِ المُتَوَاطِئةِ، كَمَا هو الصَّحيحُ، فالمُشَابهَةُ بَينَهما بَاطِلةٌ؛ لأَنَّ الفعلَ المُضَارعَ مُشتَرَكٌ، ولَفظَةُ (الرَّجُلِ) مُتَواطِئَـةٌ، فَفَسَدَت المُقَايسَةُ والحَملُ؛ لِبُطلانِ الجَامعِ بَينَهما، وكَانَ الأَحسَنُ أَن يُقَالَ: إِنَّ كُلًّا مِن الاسمِ والفعلِ المُضَارعِ قَد وَقَعَ فيه بَيَانٌ بَعدَ إِجمَالٍ، وتَعيينٌ بَعدَ صَلاحيَّةٍ، فيُطرَحُ لَفظُ الاشتِراكِ لِمَا فيه مِن الإِبهامِ الَّذي ذَكَرناه.

فإِذا عَرفتَ هذا فلنَذكُر صَلاحيَّـةَ العَلامَاتِ لِمَا [هي][4] لَه، ثُمَّ نَذكُر حَرَكَةَ حَرفِ المُضَارَعَةِ، ثُمَّ نَذكُر[5] إِعرَابَ الفعلِ المُضَارعِ، ثُمَّ نَذكُر وُجُوهَ إِعرَابِه، ثُمَّ

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٢) في الأصل وط: (كان).

(٣) في الأصل وط: (كان).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٥) في ط: (ثم نردفه بذكر).

نَذكُر مَا يُؤثرُ في خُصُوصيَّةِ إعرَابه.

فهذه مبَاحِثُ ثَلاثةٌ هي وَافيةٌ بِمَا ذَكرَه الشَّيخُ.

البَحثُ الأوَّلُ: في بَيانِ حُكم حَرفِ[1] المُضَارَعَةِ فيما يُستَعملُ لَه

وجُملةُ الأَمرِ أَنَّ حُرُوفَ المُضَارَعَـةِ أَربَعةٌ: الهَمزةُ، واليَاءُ، والنُّونُ، والتَّاءُ[2]، وقَد جَمَعَها الشَّيخُ بِقَولِه: (نَأَيتُ)، ومِن النُّحَاةِ مَن جَمَعَها في قَولِه: (تَنيَا). ومَا قَالَه الشَّيخُ أَحسَنُ؛ لأَنَّ ظَاهرَ مَا قَالَه يُشعِرُ بالهَمزَةِ، ومَا قَالَه غَيرُه لا يُشعِرُ بالهَمزَةِ إلَّا عَلى جِهَةِ التَّأويلِ بِأَن يَعني بِالأَلِفِ في قَولِه: (تَنيَا) الهَمزَةَ.

وسُمِّيَت حُرُوفَ مُضَارَعَةٍ مِن جِهَةِ أَنَّ المُضَارَعَةَ هي المُشَابهَةُ، ومِنه سُمِّيَ الضَّرعُ ضَرعًا؛ لأنَّه يُشبِه أَخَاه، وإِنَّما سُمِّيت حُرُوفَ مُضَارَعَةٍ[3]؛ لأَنَّ بِدُخُولِها قَد صَارَ الفعلُ المُستَقبلُ مُشَابِهًا للاسمِ مِن الأَوجُه الَّتي ذَكَرناها[4]، وهي السَّبَبُ في إعرَابِ الفعلِ المُضَارعِ، كَمَا سَنُوضِّحُه.

ثُمَّ شَرَعَ الشَّيخُ في بَيانِ مَعانيها فَقَالَ:

فالهَمزةُ للمُتكَلِّم المُفرَدِ مُذَكَّرًا كَانَ أَو مُؤَنَـثًا، مِثلُ قَولِكَ: (أَنا أَفعَلُ)، وإِنَّما كَانَت للمُتكَلِّمِ مِن جِهَةِ مُوَافَقَتِها لِـ(أَنا)، ولا تَكُونُ دَالَّـةً عَلَى المُتكَلِّمِ إلَّا بِاعتِبَارِ مَعناها دُونَ صُورَتِها؛ لأَنَّ صُورَةَ الهَمزَةِ قَد تَكُونُ للمُخَاطَبِ والغَائِبِ في مِثلِ قَولِكَ: (زَيدٌ أَكرَمَ عَمرًا)، و(أَنتَ أَكرَمتَه)، فإِنَّ مَا هذا حَالُه أَوَّلُه هَمزَةٌ، ولكنَّها لَيسَت للمُتكَلِّمِ؛ لِثُبُوتِها في الغَائِبِ والمُخَاطَبِ؛ فلأَجلِ ذلِكَ لَم يكُن الفعلُ مُضَارعًا لَمَّا كَانَت لِغَيرِ

---

(١) في ط: (حروف).

(٢) في ط: (الهمزة والنون والياء والتاء).

(٣) الكلام من قوله: (من جهة) ساقط من ط.

(٤) في ط: (أسلفنا ذكرها).

المُتكَلِّم كَما أوضَحناه.

وأمَّا النُّونُ فقَد قَالَ الشَّيخُ: إنَّها للمُتكَلِّمِ وغَيرِه، يَعني: إنَّ النُّونَ في نَحوِ: (نَضرِبُ) تُستعمَلُ للوَاحِدِ العَظيمِ؛ لأنَّه إنَّما يَتكَلَّمُ عَنه وعَن غَيرِه غَالِبًا، ورُبَّما يَتكَلَّمُ عَن نَفسِه عَلَى جِهَةِ الخُصُوصِ، لا بِانضِمَامِ الغَيرِ إلَيه [ظ١٥٣]. وإنَّما كَانَت النُّونُ للمُتكَلِّمِ وغَيرِه لِتُـوَافِقَ قَولَنَا: (نَحنُ)، فإنَّها تُستعمَلُ للوَاحِدِ العَظيمِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [مريم: ٤٠]، وتُستعملُ للجَماعَةِ مُذَكَّرينَ كَانُوا أو مُؤَنَّثين، أو بَعضُهم مُذَكَّـرُونَ والبَعضُ الآخَرُ مُؤَنَّـثُونَ[١].

وأمَّا التَّاءُ فقَد تُستعمَلُ في المُخَاطَبِ مُطلقًا عَلَى اختِلافِ أحوَالِه في التَّثنيَـةِ والجَمعِ، والتَّذكيـرِ والتَّأنيثِ، فَتقُولُ: (أَنتَ تَضـرِبُ يَـا زَيـدُ)، و(تَضرِبَانِ يَا زَيدَانِ)، و(تَضرِبُونَ يَا زَيدُونَ)، و(أَنتِ تَضرِبيـنَ يَـا هنـدَ)، و(تَضرِبَـانِ يَا هندَانِ)، و(أَنتُنَّ تَضرِبنَ يَـا هنـدَاتُ). وإنَّما كَانَت التَّاءُ للخِطَـابِ لِتُوافِـقَ (أَنتَ)، وتُستعمَلُ أيضًا في الغَائِبَـةِ والغَائِبتَينِ في مِثلِ قَولِكَ: (هندٌ تَضرِبُ)، و(الهندَانِ تَضرِبَانِ).

وقَولُ الشَّيخِ: (**وللمُؤَنَّثِ[٢] والمُؤَنَّثينَ غَيبةً**) في استعمَالِ التَّاءِ أَحسَنُ مِن قَولِ النُّحَاةِ: إنَّ التَّاءَ للمُخَاطَبِ والغَائِبِ؛ لأنَّهم إن أَرَادُوا بِالمُؤَنَّثِ المُؤَنَّثَ عَلَى جِهَةِ الإطلاقِ فهو بَاطِلٌ، فَقَولُهم: (النِّسَاءُ يَضرِبنَ) إذا كُنَّ غَائِبَاتٍ، فإنَّ هذا مُؤَنَّثٌ ومِن غَيرِ (تَاءٍ). وإن أَرَادُوا بالمُؤَنَّثِ المُفرَدَ فهو بَاطِلٌ بِقَولِهم: (المَرأَتَانِ تَضرِبَانِ)، فإنَّه بِالتَّاءِ ولَيسَ مُفرَدًا، فإذَن تَقَرَّرَ بِمَا ذَكَرناه أنَّ قَولَنَا: والتَّاءُ للمُخَاطَبِ بالمُؤَنَّثِ والمُؤَنَّثينِ غَيبةً هو الأَقرَبُ، واللَّه أَعلَمُ.

وأَمَّا اليَاءُ فهي تُستَعمَلُ للغَائِبِ غَيرُهما، أَرَادَ: إنَّ اليَاءَ تَكُونُ لِغَيرِ المُؤَنَّثِ

---

(١) في ط: (أو بعضهم مذكر وبعضهم مؤنث).

(٢) في الأصل: (المؤنث) وفي ط: (للمؤنثة) وكذا في متن الكافية الَّذي أثبتناه.

والمُؤَنَّـثَينِ، وهو المُفرَدُ المُذكَّـرُ، ومُثنَّاه، ومَجمُوعُه، ومَجمُوعُ المُؤَنَّـثَةِ الغَائِبَةِ، تَقُولُ: (زَيدٌ يَضرِبُ)، و(الزَّيدَانِ يَضرِبَانِ)، و(الزَّيدُونَ يَضرِبُونَ)، و(النِّساءُ يَضرِبنَ)، قَالَ الشَّيخُ[١]: وهذا أَولى مِن قَولِ النُّحَاةِ: إِنَّ اليَاءَ تكُونُ للغَائِبِ؛ لأَنَّهم إِن أَرَادُوا بِالغَائِبِ الغَائِبَ المُفرَدَ فهو مَنقُوضٌ، بقَولُكَ: (الرِّجَالُ يَضرِبُونَ)، و(النِّساءُ يَضرِبنَ) فإِنَّه بِاليَاءِ، ولَيسَ مُفرِدًا، وإِن أَرَادُوا بِه الغَائِبَ مُطلقًا بَطلَ بِقَولِنا: (المَرأَتَانِ تَضرِبَانِ)، فإِنَّه للغَائِبِ ولَيسَ فيه يَاءٌ، و(المَرأَةُ تَضرِبُ)[٢]، فتقَرَّرَ أَنَّ قَولَنا: إِنَّ اليَاءَ تكُونُ للغائِبِ غَيرُهما، هو الوَجه[٣].

فَقَد وَضُحَ لَكَ بِمَا ذَكَرناه دَلالةُ هذه الأَحرُفِ عَلَى مَعَانيها الَّتي وُضعَت مِن أَجلِها. وقَد حَكَينا عَن الشَّيخِ الضَّبطَ الَّذي ضَبَطها[٤] به. فأَمّا أَبُو عَليٍّ الفَارِسيُّ فَقَد ضَبَطَها بِقَولِه: (أَنيتُ)، وهو مَحكيٌّ عَن ابنِ جِنّي[٥]، فأَمَّا الزَّجَّاجيُّ[٦] فَلَم يَضبُطها بِجَامعٍ، ولكن أَهمَلَها، وذَكَرَها تَعديدًا بِقَولِه[٧]: الأَلِفُ والنُّونُ والتَّاءُ واليَاءُ، ولَيسَ وَرَاءَه كَثيرُ فَائِدَةٍ.

وأَمّـا حَرَكةُ حَرفِ المُضَارَعَةِ فَقَد قَالَ الشَّيخُ: « وحَرفُ المُضَارَعَةِ مَضمُومٌ في الرُّباعيِّ، مَفتُوحٌ فيما سِوَاه ». واعلَم أَنَّه لَمَّا فَرَغَ مِن بَيانِ أَحرُفِ المُضَارَعَةِ [و١٥٤]

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية ٨٦١.

(٢) في ط: (والنساء يضربن).

(٣) في ط: (هو الأوجه).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (ضبطنا).

(٥) قال في الغرة المخفية (و١٩): « هكذا رَتَّبها الفَارِسيُّ وابنُ جِنّي » وفي الإيضاح العضدي ٨١ : « ما كان في أوله همزة أو نون أو تاء أو ياء »، والظاهر أن في كلام الإيضاح تحريفًا، فالمفهوم من كلام ابن الخباز أن تكون الياء قبل التاء، والأمر نفسه في اللمع ٩، تقدمت التاء على الياء، وهذا تصحيف في الكتابين.

(٦) في الأصل وط: (الزَّجاج)، والمقصود الزَّجاجي صاحب الجمل.

(٧) انظر: الجمل للزجاجي ٧.

وبَيانِ مَا تُستَعمَلُ له أَردَفَه بِذِكرِ حَرَكَتِها، لأنَّه تَختَلِفُ حَالُه بِحَسَبِ الأَفعَالِ، فلا بُدَّ مِن بَيانِه، والأَصلُ فيه الفَتحُ؛ لأنَّه أَخفُّ الحَرَكَاتِ؛ ولأَنَّ مِن جُملَةِ الأَحرُفِ اليَاءَ، فتُكرَه الكَسرَةُ عَلَيهَا لِثِقَلِه.

وإِنَّما وَجَبَ ضَمُّ الرُّبَاعيِّ، وهو مَا كَانَ عَلَى أَربَعَةِ أَحرُفٍ إِمَّا مُجَرَّدًا، كَقَولِكَ: (يُـقَرطِسُ)، و(يُـدَحرِجُ)، وإِمَّا مَزِيـدًا، كَقَولِكَ: (أَكرَمَ، يُـكرِمُ)، و(أَعطَى، يُعطِي). وإِنَّما وَجَبَ الضَّمُّ فيمَا ذكَرنا لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ الرُّباعيَّ أَقَلُّ استعمَالًا مِن غَيرِه، فلَمَّا احتيجَ إِلى الحَرَكَةِ لا جَـرَمَ جُعِلَ الأَثقلُ في الأَقَلِّ، وجُعِلَ الأَخفُّ في الأَكثَرِ؛ لأَنَّهم لَو ضَمُّوا الأَكثَـرَ لثُقلَ مَـع كَثرَتِه.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ الضَّمَّ إِنَّما وَجَبَ للرُّبَاعيِّ خَوفًا مِن اللَّبسِ بِالثُّلاثيِّ، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذا قُلتَ في مُضَارِعِ (أَضرَبَ): (يَضرِبُ) بِالفَتحِ، وهو في مُضَارِعِ (ضَرَبَ) مَفتُوحًا لَم يُعلَم: هَل هو مُضَارعُ الثُّلاثيِّ أَو الرُّباعيِّ؟

وإِنَّما خُصَّ الرُّباعيُّ بِالضَّمِّ، وكَانَت التَّفرقَةُ تَحصُلُ بِالعَكسِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الثُّلاثيَّ هو الأَصلُ، والرُّباعيُّ فَرعٌ عَلَيه، فلَمَّا كَانَ أَصلًا سَبقَ فأَخَذَ الأَخفَّ، وبَقِيَ الضَّمُّ للرُّبَاعيِّ.

لا يُقَالُ: إِنَّ مَا ذَكَرتُمُوه في هذه القَاعِدَةِ مِن أَنَّ الضَّمَّ للرُّباعيِّ والفَتحَ فيمَا عَدَاه يَنتَقِضُ بِمِثلِ قَولِنا: (أَهرَاقَ، يُهرِيقُ)، و(أَسطَاعَ، يُسطِيعُ)؛ فإِنَّ حَرفَ المُضَارَعَةِ جَاءَ فيه مَضمُومًا مَع أَنَّ الفعلَ زَائِدٌ عَلَى أَربَعَةِ أَحرُفٍ؛

لأَنَّا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ؛ فإِنَّه جَارٍ عَلَى قَاعِدَتِه مِن غَيرِ خُرُوجٍ عَنها؛ مِن جِهَةِ أَنَّه في الحَقيقَةِ رُبَاعيٌّ عَلَى أَصلِه، وأَنَّ (أَهرَاقَ) أَصلُه: (أَرَاقَ)، و(أَسطَاعَ) أَصلُه: (أَطَاعَ)، لكنَّ الهَاءَ والسِّينَ زِيدَتا عَلَى غَيرِ قِيَاسٍ، فلا جَرَمَ بَقِيَ الفعلُ عَلَى أَصلِه في الضَّمِّ؛ ولِهذا فإِنَّ هذه الزِّنَةَ لَيسَت مِن أَبنِيَةِ الفعلِ؛ فلِهذا حُكِمَ بِزيَادَتِهما مَع أَنَّ

المَعنى عَلَى الرُّباعيِّ؛ فلأَجلِ ذلِك لَم يُعتدَّ بِهما.

ولا يَخرُجُ عَن هذه القَاعِدَةِ، أَعني الفَتحَ والضَّمَّ في حُرُوفِ المُضَارَعَةِ إلَّا لُغةٌ تُحكَى عَن بَعضِ العرَبِ[١] بِكَسرِ حُرُوفِ المُضَارَعَةِ في (فَعَلَ، يَفعَلُ) نَحوُ: (عَلِمَ، يَعلَمُ)، فَيَقُولُونَ: (يعلَمُ)، و(تعلَمُ) عِوَضًا عَن حَرَكَةِ العَينِ دُونَ مَا عَدَاه مِن الأَفعَالِ، ومَا ذَاكَ إلَّا مِن أَجلِ التَّعويضِ عَن حَرَكَةِ عَينِ المَاضي، ومِن أَجلِ ذلك خَصُّوا الكَسرَةَ في مُضَارعِ (فَعِلَ) بِكَسرِ العَينِ دُونَ غَيرِه.

* * *

البَحثُ الثَّاني: في حُكمِ إعرَابِ الأَفعَالِ [ظ ١٥٤] وبَيَانِ وجُوه إعرَابِها

أَمَّا حُكمُ إعرَابِها فقَد قَالَ الشَّيخُ: « **ولا يُعـرَبُ مِـن الأَفعَالِ غَيـرُه** »، يَعني: الفعلَ المُضَارعَ إذا لَم تَتَّصِل بِه نُونُ تأكيدٍ، ولا نُونُ الجَمعِ.

اعلَم أنَّا قَد ذكَرنا غَيرَ مرَّةٍ أَنَّ الإعرَابَ في الأَفعَالِ لَيسَ أَصلًا، وإنَّما هو دَخيلٌ فيها، ومِن أَجلِ ذلِك لَم يكُن إعرَابُها بِـإِزَاءِ مَعَانٍ مُعتَوِرَةٍ عَلَيها، كَمَا كَانَ ذلِكَ في الأَسمَاءِ.

ثُمَّ اختَلَفَ النُّحَاةُ في الوَجه الَّذي لأَجلِه كَانَت الأَفعَالُ المُضَارعَةُ مُستَحِقَّةً للإعرَابِ مِن بَينِ سَائِرِ أَصنَافِ الفعلِ، فحُكيَ عَن بَعضِ أَهلِ الكُوفَـةِ أَنَّها إنَّما كَانَت مُستَحِقَّةً لِمُطلَقِ الإعرَابِ مِن جِهَةِ دَلالَتِها عَلَى الأَوقَاتِ المُطَوَّلَةِ والأَزمِنَـةِ المُختَلِفَةِ[٢]، وهذا قَولٌ لَم يَصدُر عَن فَطَانَةٍ، ولا حَظيَ قَائلُه بِرُسُوخِ قَدَمٍ ولا حَصَافَةٍ،

---

(١) انظر هذه اللغة في: ابن يعيش ٣/ ٦١، واللسان (اثم).

(٢) ذهب الكوفيُّون إلى أنها إنما أعربت الأفعال المضارعة لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. انظر المسألة في: الإنصاف ٢/ ٥٤٩، واللباب ٢/ ٢١، وشرح الرَّضي ٤/ ١٧، وائتلاف النّصرة ١٢٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٩١.

ثُمَّ هو بَاطِلٌ بِالفعلِ المَاضي، فإِنَّ مَا ذَكَرتُمُوه[١] حَاصِلٌ فيه مِن غَيرِ أَن يكُونَ مُعرَبًا، ولا حَاجَةَ إِلى التَّطويلِ في فَسَادِ مَا هذا حَالُه.

وحُكيَ عَن الكِسَائيِّ أَنَّ إعرَابِ الفعلِ المُضَارِعِ إِنَّما كَانَ مِن أَجلِ حُرُوفِ المُضَارَعَةِ[٢]، فهي الأصلُ في استِحقَاقِه للإعرَابِ. واعتَرَضَه المَوصِليُّ بِقَولِه[٣]: « إِنَّ العَوَامِلَ تَدخُلُ عَلَيه مَع وُجُودِ الزَّوَائِدِ »، وهذا خَطأ مِن المَوصِليِّ وسُوءُ فَهم لِكَلامِ الكِسَائيِّ، فإِنَّ غَرَضَه بِهذا الكَلامِ هو بَيانُ مَا لأَجلِه كَانَت الأَفعَالُ مُستَحِقَّةً لِمُطلَقِ الإعرَابِ، ولَيسَ غَرَضُه بَيانَ مَا يُوجِبُ الرَّفعَ فيها، فيَبطُلُ مَا ذَكرَه. وكَلامُنا إِنَّما هو في بَيانِ استِحقَاقِها [للمُطلَقِ][٤] مِن الإعرَابِ قَبلَ تَعيينِ الإعرَابَاتِ فيها، فبَطَلَ توَهُّمُه، ولكن يَبطُلُ مَا قَالَه الكِسَائيُّ مِن غَيرِ مَا قَالَه المَوصِليُّ، وهو أَنَّ مُطلَقَ الإعرَابِ لا يُستَحَقُّ بِالحُرُوفِ، كَمَا زَعَمَ، وإِنَّما يكُونُ مُستَحَقًّا بعَقدِ الجُمَلِ وتَركيبِها، فلا وَجهَ لِكَونِ الإعرَابِ مُستَحَقًّا لِحُرُوفِ المُضَارَعَةِ، كَمَا زَعَمَ الكِسَائيُّ.

وحُكيَ عَن سيبوَيه أنَّه قَالَ[٥]: إِنَّما كَانَت مُستَحِقَّةً لِمُطلَقِ الإعرَابِ مِن جِهَةِ وُقُوعِها مَوقعَ الأَسمَاءِ، فإِذا قُلتَ: (زَيدٌ يَقُومُ) فإِنَّما كَانَ (يَقُومُ) مُعرَبًا؛ لِوُقُوعِه مَوقعَ (قَائِمٍ). ورُدَّ مَا قَالَه سيبَوَيه بِأَنَّ الفعلَ إِذا كَانَ مُصَدَّرًا[٦]، كَقَولِكَ: (يَقُومُ زَيدٌ) فإِنَّه مُعرَبٌ، ولَيسَ وَاقعًا مَوقعَ الاسمِ، فبَطلَت هذه العِلَّةُ.

وأَجَابَ السِّيرَافيُّ عَمَا وَرَدَ [و١٥٥] عَلَى سيبَوَيه[٧] بِأَنَّ العِلَّةَ مِن حَقِّها أَن تكُونَ

---

(١) في ط: (ذكره).

(٢) انظر رأيه في: الغرة المخفية (ظ١٩).

(٣) ابن الخباز، واعتراضه في الغرة المخفية (ظ١٩).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وليس في الأصل.

(٥) سيبويه ٣/ ٩.

(٦) كذا في ط، وفي الأصل: (قائمًا).

(٧) في ط: (على علة سيبويه).

مُطَّرِدَةً[١]، ولا يَلزَمُ أَن تكُونَ مُنعَكِسَةً، فحَيثُ كَانَ الفعلُ المُضَارعُ وَاقعًا مَوقعَ الاسمِ فهو مُعرَبٌ، ولا يَلزَمُ إذا لَم يكُن وَاقعًا مَوقعَ الاسمِ أَن يكُونَ [غيرَ][٢] مُعرَبٍ؛ لِجَوَازِ حُصُولِ عِلَّةٍ أُخرَى، فلا يَلزَمُ نَفيُ[٣] إعرَابِه عِندَ عَدَمِ وُقُوعِه مَوقعَ الاسمِ. هذا مَحصُولُ كَلامِ السِّيرَافيِّ مَع تَهذيبِ مِثَالِه، لَم نَذكُره.

وأَجَابَ الزَّمَخشَريُّ عَن ذلِك بِأَنَّ الفعلِ إذا كَانَ مُصَدَّرًا فهو وَاقعٌ مَوقعَ الاسمِ أَيضًا[٤]، فالعِلَّـةُ الَّتي ذَكَرَها سيبَوَيه مُطَّرِدَةٌ، لا نَقضَ لَها؛ لَأنَّ المُبتَدِئُ بِالكَلامِ قَد يَتكَلَّمُ بِالاسمِ، وقَد يَتكَلَّمُ بِالفعلِ، فإذا كَانَ مُبتَدِئًا بِالفعلِ فَقَد كَانَ الجَائِزُ أَن يَبتَدِئَ بِالاسمِ، فبَطَلَ مَا وَجَّهَه[٥] عَلَى كَلامِ سيبَوَيه مِن الاعتِرَاضِ بِهذه الصُّورَةِ.

لا يُقَالُ: فإِنَّ قَولَنا: (كَادَ زَيدٌ يَقُومُ) فعلٌ مُعرَبٌ، ومَع ذلك فإِنَّه لَيسَ وَاقعًا مَوقعَ الاسمِ؛ لأَنَّ الاسمَ لا يقَعُ هاهنا.

لأَنَّا نَقُولُ: هذا فاسِدٌ؛ فإِنَّ الأَصلَ في الإِخبَارِ في بَابِ المُبتَدأ والخَبرِ وأَفعَالِه أَن يكُونَ بِالأَسمَاءِ، ولكن إِنَّما التُزِمَ في (كَادَ) لِغَرَضٍ هو المُقَارَبَةُ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الفعلَ أَدَلُّ عَلَيها مِن الاسمِ؛ فلأَجلِ ذلِكَ التُزِمَ الفعلُ مِن غَيرِ جِهَةِ الأَصَالَةِ.

والاعتِرَاضُ عَلَى كَلامِ سيبوَيه هو أَن يُقَالَ: إِنَّ مُطلقَ الإعرَابِ لا يُستَحَقُّ بالوُقُوعِ مَوقعَ الاسمِ، وإِنَّما هذا الكَلامُ يَصلُحُ أَن يكُونَ عِلَّـةً لِخُصُوصيَّةِ الإعرَابِ، وكَلامُنا إِنَّما هو في المُطلَقِ قَبلَ الخُصُوصيَّةِ، ولَعَلَّ مُرَادَ سيبَوَيه في الخُصُوصيَّةِ دُونَ المُطلَقِ، فلَه عِلَّـةٌ أُخرَى، فأَمَّا المُطلقُ فلا وَجهَ لِمَا قَالَه.

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٠١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وكذا في ط.

(٣) في الأصل: (يلزم من نفي) وكذا في ط.

(٤) المفصل ٣٢١.

(٥) في ط: (وجه).

والمُختَارُ عِندَنا تَفصيلٌ نشيرُ إِلَيه، وهو أَنَّ مُطلقَ الإعرَابِ في الأَفعالِ إِنَّما كَانَ مُستَحَقًّا مِن أَجلِ العَقدِ والتَّركيبِ، لَمَّا كَانَ ذلك في الأَسمَاءِ، فهذه الجِهَةُ هي الأَصلُ في استِحقَاقِ مُطلَقِ الإعرَابِ في الأَسمَاءِ والأَفعالِ، ولا بُدَّ مِن اعتِبَارِ ضَميمَةٍ، وهو اتِّصَالُ حُرُوفِ المُضَارَعَةِ بِه، فيكُونُ استِحقَاقُ المُطلَقِ في الأَفعالِ بِالعَقدِ والتَّركيبِ مَع حُرُوفِ المُضَارَعَةِ، وعَلَى هذا تكُونُ الأَفعالُ باعتِبَارِ هذا القَيدِ مُنحَطَّةً عَن درَجَةِ الأَسمَاءِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ مُطلقَ الإعرَابِ فيها مُستَحَقٌّ بِالعَقدِ والتَّركيبِ، مِن غَيرِ زيَادَةٍ، بِخِلافِ الأَفعالِ، فلا بُدَّ مِن اعتِبَارِ هذه الزِّيَادَةِ؛ لِنُقصَانِها عَنها.

فهذا هو الكَلامُ عَلَى حُكمِ الإعرَابِ في الأَفعَالِ وكَيفيَّةِ [ظ١٥٥] استِحقَاقِها لَه، واللَّه أَعلَمُ.

والأَفعالُ المُضارعَةُ كُلُّها مُعرَبَةٌ، ولا يُستَثنى مِن ذلِكَ إلَّا صُورتَانِ:

الصُّورَةُ الأُولى مِنهما: إذا اتَّصَلَ به نُونُ التَّأكيـدِ:

وإِنَّما لَم يُعرَب مَا هذا حَالُه؛ لأَنَّه لَو أُعرِبَ لَكَانَ إعرَابُه إِمَّا أَن يكُونَ قَبلَ النُّونِ، وهو مُحَالٌ؛ لأَنَّ مَا قَبلَ النُّونِ يُكسَرُ مَع المُؤنَّثِ، ويُفتَحُ مَع المُذكَّرِ، فلَو أُعرِبَ لزَالَت هذه التَّفرِقَةُ، وفيه حُصُولُ اللَّبسِ بَينَ أَحوَالِ مَن يكُونُ لَه الفعلُ، وإِمَّا أَن يكُونَ عَلَى النُّونِ، وهو مُحَالٌ أَيضًا؛ لأَنَّه يكُونُ إعرَابًا عَلَى مَا يُشبِه التَّنوينَ؛ فلِهذا كَانَ مَانعًا مِن إعرَابِه.

الثَّانيَةُ: أَن تتَّصِلَ بِه نُونُ جَمَاعَةِ نِسَاءٍ:

وإِنَّما لَم يُعرَب مَا هذا حَالُه؛ لأَنَّه لَو أُعرِبَ لكَانَ إعرَابُه إِمَّا أَن يكُونَ بِالحَرَكَةِ أَو بِالحَرفِ، وإعرَابُه بِالحَرَكَةِ عَلَى خِلافِ قيَاسِه، ولا يُعرَبُ بالحَرفِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّه لا يُعرَبُ بِحَرفٍ سِوَى النُّونِ، ولَو أُعرِبَ بِالنُّونِ لأَدَّى ذلك إِلى الجَمعِ بَينَ نُونَينِ، إِمَّا ضَميرَينِ أَو إعرَابَينِ أَو أَحَدُهما ضَميرٌ والآخَرُ إعرَابٌ، وهو مُحَالٌ؛ لِثقَلِه، فلَمَّا تَعَذَّرَ إعرَابُه، كَمَا أَشَرنا إِلَيه، وَجَبَ الحُكمُ عَلَيه بِالبِنَاءِ، وأَمَّا الأَفعَالُ المَاضيَـةُ فهي

مَبنيَّـةٌ بِكُلِّ حَالٍ.

وأمَّا وُجُوه إعرَابه:

فهي ثَلاثةٌ: رَفعٌ، ونَصبٌ، وجَزمٌ، كَمَا كَانَ الحَالُ في إعرَابِ الأَسمَاءِ عَلَى أَوجُهٍ ثَلاثَةٍ، كَمَا مرَّ بَيانُه، ولكنَّ الأَفعَالَ ناقِصَةٌ(١) في كلِّ أَحوَالِها، فجُعِلَ عِوَضَ الجَرِّ الجَزمُ؛ لَمَّا كَانَ الجَزمُ إذهَابَ الحَرَكَةِ، وجُعِلَ في مُقَابلَتِه الجَرُّ في الأَسمَاءِ؛ لَمَّا كَانَ حَرَكَةً، فالأفعالُ لا يَدخُلُها الجَرُّ لَمَّا كَانَ عَامِلُ الجَرِّ مُتعذِّرًا في حَقِّها، فلا جَرَمَ جُعِلَ عِوَضَه الجَزمُ؛ لِئلَّا يَلزَمَ استِوَاءُ الأَسمَاءِ والأَفعَالِ في الوُجُوه الإعرَابيَّةِ.

وقَد تَمَّ الكَلامُ في استِحقَاقِ الأَفعَالِ لِمُطلَقِ الإعرَابِ، وبَيانِ وُجُوه إعرَابه.

* * *

البَحثُ الثَّالِثُ: في بَيانِ مَا يُؤَثِّرُ في خُصُوصيّةِ الإعرَابِ في الأفعَالِ المُضَارعَةِ

قَالَ الشَّيخُ: « **ويَرتَفعُ إذا تَجَرَّدَ عَن النَّاصِبِ والجَازِمِ** ».

اعلَم أنَّا قَد ذَكَرنا أَنَّ إعرَابَاتِ الأَفعَالِ ثَلاثةٌ: رَفعٌ، ونَصبٌ، وجَزمٌ: فَأَمَّا [و١٥٦] المَجزُومُ والمَنصُوبُ مِنه فإنَّما يكُونُ بِالحُرُوفِ النَّاصِبَةِ والجَازِمَةِ، كَمَا سَيُقرَّرُ الكَلامُ فيها، ولا خِلافَ بَينَ النُّحَاةِ في ذلِكَ، وإنَّما الخِلافُ يكُونُ في المَرفُوعِ مِنه:

- فحُكيَ عَن الكِسَائيِّ عَليِّ بنِ حَمزَةَ أَنَّه يَرتَفعُ بِحَرفِ المُضَارَعَةِ(٢)، وهذا فَاسِدٌ، فإنَّه إن أَرادَ بِها أَنَّها المُقتَضيةُ لإعرَابِه فهو فَاسِدٌ بِمَا تَقَدَّمَ، وإن أَرَادَ أَنَّها هي المُؤَثِّرَةُ في تَعيينِ إعرَابِه فهو بَاطِلٌ أَيضًا؛ لأَنَّه يَكُونُ مَنصُوبًا مَع حَرفِ المُضَارَعَةِ، ومَجزُومًا مَعَها، فكَانَ يَلزَمُ أَن يكُونَ مُعرَبًا بِإعرَابَينِ مُختَلِفَينِ دُفعَةً وَاحِدَةً، وهو بَاطِلٌ.

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (الناقصة).

(٢) انظر: الغرة المخفية (ظ١٩).

- وحُكيَ عَن سيبوَيه أنّه قَالَ: إنّما يرتَفعُ لِوُقُوعِه موقعَ الاسمِ[(١)].

- وحُكيَ عَن الفرّاءِ أنّه قَالَ: يرتَفعُ إذا تَجرّدَ عَن النَّاصِبِ والجَازِمِ[(٢)]، وهو الّذي يُشيرُ إلَيه كَلامُ الشَّيخِ؛ لأنّه قَالَ: « **ويَرتَفعُ إذا تَجرّدَ عَن النّاصِبِ والجَازِمِ** »، مِثلُ: (يَقُومُ زَيدٌ)، وهذا أَقرَبُ مِن قَولِهم: « ويَرتَفعُ إذا وَقَعَ مَوقعَ الاسمِ »[(٣)]، نُشيرُ بِه إلى كَلامِ سيبوَيه؛ لأنّه يَردُ عَلَيه اعتِرَاضَاتٌ مُشكِلَةٌ يُحتَاجُ إلى الجَوَابِ عَنها، مِثلُ: (كَادَ زَيدٌ يَقُومُ)، و(أَوشَكَ يَجيءُ)، فإذا عُرِفَ تَجريدُه عَن النَّاصِبِ والجَازِمِ صَحَّ، ولَم يَرد عَلَيه إشكَالٌ، وإلى هذا ذَهَبَ المَوصِليُّ صَاحِبُ الغُـرَّةِ[(٤)]، وهذا هو رَأيُ بَعضِ المُتَأخِّرينَ مِن نُظَّارِ النُّحَاةِ[(٥)].

وهذا فيه نَظرٌ؛ فإنَّ حَاصِلَ هذه المَقَالَةِ هو أَنَّ سَلبَ العَامِلِ يكُونُ عَامِلًا؛ إذ لا فَرقَ في العُقُولِ بَينَ نَفيِ المؤَثِّرِ وإِثبَاتِ مُؤَثّرٍ هو نَفيٌ، فلا فَرقَ بَينَ أن يَقُولُوا: لَو ارتَفَعَ لِغَيرِ شَيءٍ، أَو يَقُولوا: ارتَفَعَ لأَمرٍ لكن ذلِك الأَمرُ نَفيٌ مِن جِهَةِ أَنَّ التَّجرُّدَ عَن العَامِلِ هو سَلبُ العَامِلِ وإِبطَالُه، فَلَم يَزيدُوا في هذه المَقَالَةِ عَلَى مَا ذَكَرناه.

والمُختَارُ عِندَنا هو الجَمعُ بَينَ مَقَالَةِ سيبَوَيه والفَرَّاءِ ويَكُونُ مَجمُوعُهما علّـةً وَاحِدَةً، فتكُونُ - عَلَى هذا[(٦)] - العِلّـةُ في رَفعِ الفعلِ المُضَارعِ هي[(٧)] وُقُوعُه مَوقعَ الاسمِ مَع اشتِرَاطِ تَجرُّدِه عَن العَامِلِ، فتكُونُ العِلّـةُ مُرَكَّبَةً مِن جُزأينِ، كَما أَشَرنا

---

(١) هو قول سيبويه في: الكتاب ٣/ ٩، وهو رأي جمهور البصريين في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٩.

(٢) انظر رأيه في: علل النحو ١٨٨، والغرة المخفية (ظ١٩)، واللباب ٢/ ٢٥، والمحصول لابن إياز ١/ ٢١٦، وهمع الهوامع ١/ ٥٩١، وهو مذهب الأكثرين من الكوفيِّين في الإنصاف ٥٥١.

(٣) الكلام من قوله: (مثل: يقوم زيد).

(٤) الغرة المخفية (ظ١٩).

(٥) انظر: شرح المقدمة الكافية ٨٦٥، والفصول لابن معطٍ ١٧١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٩.

(٦) في الأصل وط: (هذا) وكذا يقتضي السياق.

(٧) في الأصل وط: (هو)، وكذا يقتضي السياق.

إِلَيه؛ لأَنَّ وُقُوعَه موقعَ الاسمِ مُطلقًا لا يكفي في إيجابِ الرَّفعِ لَه، بَل لا بُدَّ مِن اعتِبَارِ تَجَرُّدِه عَن العَوامِلِ؛ لأنَّه مهما لَم يَتجَرَّد عنها لَم يكُن مَرفُوعًا بِحَالٍ، كَمَا قَدَّمناه في المُبتَدَأ[1] والخَبرِ، فإِنَّهما لا يَجِبُ لَهما الرَّفعُ إِلّا بِشَرطِ التَّجرُّدِ أَيضًا عَن العَوامِلِ اللَّفظيَّـةِ؛ لأَنَّهما مَهما دَخلَت عَلَيهما بَطلَ الرَّفعُ فيهما، فتكُونُ [ظ١٥٦] العِلَّـةُ مُـرَكَّبَةً مِن الوَصفِ، كَمَا أَشَرنا إِلَيه[2]، وهذا هو الَّذي يُريدُه النُّحَاةُ بِقَولِهم[3]: إِنَّ العَامِلَ في الفعلِ المُضَارِعِ الرَّفعَ هو العَامِلُ المَعنَويُّ، فحَقيقتُه رَاجعَةٌ إِلى مَا ذَكَرناه.

قَولُه: « **فالصَّحيحُ المُجَرَّدُ عَن ضَميرٍ بَارِزٍ مَرفُوعٍ للتَّثنيةِ والجَمعِ، والمُخَاطَبِ المُؤَنَّثِ، بِالضَّمَّةِ والفَتحَةِ لَفظًا والسُّكُونِ، مِثلُ: (يَضرِبُ)** ».

اعلَم أَنَّ الشَّيخَ لَمَّا فَرَغَ مِن بَيانِ استِحقَاقِه للإِعرَابِ، وبَيانِ كَونِه مَرفُوعًا تكَلَّمَ في تَفَاصيلِ أَنوَاعِ الإِعرَابِ بِالإِضَافَةِ إِلَيه؛ مِن جِهَةِ أَنَّ لَفظَه يَختَلِفُ في إِعرَابِه، كَمَا كَانَ مُختَلِفًا في أَنوَاعِ الأَسمَاءِ، فَسَلَكَ بِها مَسلَكَ[4] الأَسمَاءِ في الإِعرَابِ اللَّفظيِّ والتَّقديريِّ في كُلِّ وَاحِدٍ مِنهما لِيَسهلَ الأَمرُ فيه.

فَقَولُه: (**الصَّحيحُ**) يَحترِزُ بِه عَن المُعتلِّ مُطلقًا، سَوَاءٌ كَانَ بِالوَاوِ أَو باليَاءِ أَو بِالأَلِفِ، فإِنَّ الإِعرَابَ فيمَا هذا حَالُه يَختَلِفُ، كَمَا سَنُوضِّحُه.

وقَولُه: (**المُجَرَّدُ عَن ضَميرٍ بَارِزٍ**) يَحتَرِزُ بِه عَمَّا لَيسَ كَذلِكَ، فإِنَّ إِعرَابَ مَا هذا حَالُه لَيسَ بِالحَرَكَةِ، وإِنَّما هو يكُونُ بِالنُّونِ، فكُلُّ فعلٍ صَحيحٍ مُجَرَّدٍ عَن ضَميرٍ بَارِزٍ مَرفُوعٍ، فَرَفعُه بِالضَّمَّةِ، ونَصبُه بِالفَتحَةِ، وجَزمُه بِالسُّكُونِ، نَحوُ: (هو يَضرِبُ)، و(لَن

---

(١) الكلام من قوله: (لأن وقوعه) ليس من ط في هذا الموضع. وهو قد جاء لاحقًا في ط.

(٢) بعده في ط: (لأن وقوعه......) وهو الكلام الذي لم يكن موجودًا في الموضع السابق.

(٣) انظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣٤٨، وأسرار العربية ٤٨، والإنصاف ٥٥٢، والمرتجل ١١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥.

(٤) في ط: (مسالك).

يَضرِبَ)، و(لَم يَضرِب).

وقَولُه: (**البَارِزِ**) يَحتَرِزُ به عَن المُستَتِرِ. وقَولُه: (**مَرفُوعٍ**) يَحتَـرِزُ بِه عَن المَنصُوبِ، ولا يكُونُ هذا الضَّميرُ البَـارِزُ المَرفُوعُ في مُضَـارِعٍ إلَّا للتَّثنيَةِ والجَمعِ، والمُخَاطَبِ المُؤنَّثِ، فَمَا هذا حَالُه مِن الأَفعالِ عِندَ اتِّصَالِ مَا ذَكَرناه مِن الضَّمَائِرِ به يكُونُ رَفعُه بِالنُّونِ، ونَصبُه وجَزمُه بِحَذفِها، كَقَولِكَ: (همَا يَضرِبَانِ)، و(أَنتُم تَضرِبُونَ)، و(أَنتِ تَضرِبينَ يَا امرَأَةُ)، و(لَن تَضرِبا)، و(لَن تَضرِبُوا)، و(لَن تَضرِبي)، و(لَم تَضرِبا)، و(لَم تَضرِبُوا)، و(لَم تَضرِبي). وإِنَّما أُعرِبَ مَا ذَكَرناه بِالنُّونِ رَفعًا؛ مِن جِهَةِ مُوَافقَتِه لِصُورَةِ التَّثنيَةِ والجَمعِ في الأَسمَاءِ، فقَولُنا: (يَضرِبَانِ)، و(تَضرِبُونَ) بِمَنزِلَةِ: (ضَارِبَانِ)، و(ضَارِبُونَ). وأَمَّا (تَضرِبينَ) فإِنَّما أُعرِبَ بِالنُّونِ لِشَبَهه بِـ(يَضرِبَانِ)، و(تَضرِبُونَ)؛ مِن حَيثُ كَانَ الضَّميرُ فيه بَارِزًا حَرفَ عِلَّةٍ، فأَشبَه فيما ذكَرناه: (يَضرِبَانِ)، و(يَضرِبُونَ)، فأُجريَ مُجرَاه في إعرَابِه بِالنُّونِ رَفعًا.

فَأَمَّا المُعتلُّ بِالوَاوِ واليَاءِ فإِنَّه يكُونُ إعرَابُه بِالضَّمَّةِ تَقديرًا لِثِقَلِها عَلى الوَاوِ واليَاءِ في نَحوِ: (يَغزُو)، و(يَرمي)؛ فَلِهذا بَقِيَت سَاكِنَةً مِن غَيرِ تَحريكٍ، وبالفَتحَةِ لَفظًا؛ لخِفَّةِ الفَتحَةِ عَلَى الوَاوِ واليَاءِ، فنَقُولُ [و١٥٧]: (لَن يَغزُوَ)، و(لَن يَرميَ)، والحَذفُ يكُونُ في جَزمِه، كَقَولِكَ: (لَم يَغزُ)، و(لَم يَرمِ)، وإِنَّما وَجَبَ الحَذفُ في الجَزمِ[١] لأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ هذه الأَحرُفَ لَمَّا كَانَت لا تَتحَرَّكُ؛ لِثِقَلِ الحَرَكَةِ عَلَيها، نَزلَت مَنزِلَةَ الحَرَكَةِ في كَونِها غَيرَ مُتَحَرِّكَةٍ، فكَما وَجَبَ حَذفُ الحَرَكَةِ في الصَّحيحِ، فحُذِفَت كَحَذفِه.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّهم لَمَّا حَذَفُوا النُّونَ في نَحوِ: (يَضرِبَانِ)، و(يَضرِبُونَ)، و(تَضرِبينَ) لأَجلِ الجَازِمِ، والحَرَكَةَ في نَحوِ: (يَضرِبُ)، فلَمَّا كَانَ مِن شَأنِ الجَازِمِ هو حَذفُ الآخِرِ، وكَانَ الأَمرُ في هذه الأَفعَالِ المُعتلَّةِ أَن يكُونَ آخِرُها حَرفَ

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (الحرف).

عِلَّةٍ؛ فلهذا حُذِفَت كَحَذفِ مَا ذَكَرناه، والجَامعُ بَينَهما هو حَذفُ مَا ثَبتَ بِالرَّفعِ.

وأَمَّا المُعتلُّ بِالأَلِفِ فيكُونُ إعرَابُه بِالضَّمَّةِ والفَتحَةِ تَقديرًا، والجَزمُ فيه يكُونُ بِالحَذفِ، كَقَولِكَ: (هو يَخشَى)، و(لَن يَخشَى)، و(لَم يَخشَ)، وإِنَّما وَجَبَ تَقديرُ الحَرَكَةِ عَلَى الأَلِفِ ضَمَّةً كَانَت أَو فَتحَةً؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الأَلِفَ لا تَتحَرَّكُ بِحَالٍ؛ فلِهذا كَانَت مُقَدَّرَةً، ويُجزَمُ بِالحَذفِ، كَمَا كَانَ في الوَاوِ واليَاءِ، والعِلَّـةُ فيها مَا ذَكَرناه مِن قَبلُ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولَى:

التَّحقيقُ في الرَّافِعِ للفعلِ المُضَارعِ هو العَامِلُ المَعنَويُّ، وحَاصِلُه يَرجعُ عَلَى مَا اختَرناه هو أَنَّ الفعلَ وَاقعٌ مَوقعَ اسمِ الفَاعِلِ في الصِّفَةِ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ)، و(يَقُومُ)، وفي الصِّلَةِ كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِالضَّارِبِ) أَي: الَّذي يَضرِبُ، وفي الحَالِ كَقَولِكَ: (هذا زَيدٌ ضَاحِكًا)، و(يَضحَكُ)، وفي الخَبَرِ كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، و(يَقُومُ)، فَلَمّا كَانَ يَقَعُ مَوقعَه أُعرِبَ كإِعرَابِه بِشَرطِ تَجَرُّدِه عَن النَّاصِبِ والجَازِمِ، كَمَا قَرَّرناه آنِفًا.

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

القِيَاسُ إِثبَاتُ اليَاءِ والوَاوِ[1] والأَلِفِ في الأَفعالِ المُعتلَّةِ عِندَ جَزمِها، مِن جِهَةِ أَنَّ إعرَابَ الفعلِ فيها مُقدَّرٌ، فكَانَ القِيَاسُ حَذفَ الحَرَكَةِ المُقَدَّرَةِ، والمُستَعملُ في الكَلامِ هو حَذفُ هذه الأَحرُفِ المُعتلَّةِ الَّتي ذَكَرناها، وقَد عَدَلَ إِلى القِيَاسِ مَن أَثبتَها في حَالِ الجَزمِ، وعَلَيه قِرَاءَةُ مَن قَرأَ[2]: (**إِنَّه مَن يتَّقي ويَصبِر**) [يوسف: ٩٠] وغَيرُ ذلك.

---

(١) في ط: (الواو والياء).

(٢) هي قراءة ابن كثير، وقنبل. انظر القراءة في: الحجة للفارسي ٤/ ٤٤٧، وتفسير البحر المحيط ٥/ ٣٣٨.

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُ الشَّاعِرِ:

٢٤٤ - أَلَـم يَأتـيـكَ والأَنـبَـاءُ تَـنـمـي بِـمَـا لاقَـت لَـبُـونُ بَـنـي زيَـادِ[1]

وقَولُه:

٢٤٥ - هَجَـوتَ زَبَّـانَ ثم جِئتَ مُعتَـذِرًا مِـن هَجوِ زَبَّـانَ لم تَهجُو ولَم تَدَعِ[2]

فهذا يكُونُ عَلَى القيَاسِ المَرفُوضِ في إِثبَاتِ الوَاوِ واليَاءِ في الفعلِ المَجزُومِ [١٥٧ظ].

(١) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في ابن السِّيرافي ١/ ٢٢٣، والتَّخمير ٤/ ٤٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٨، والمقاصد الشافية ١/ ٢٣٧، وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ٣١٦، ومعاني الفرَّاء ١/ ١٦١، والأصول ٣/ ٤٤٣، والجمل للزَّجَّاجي ٤٠٧، وإيضاح الزَّجَّاجي ١٠٤، والإغفال ٢/ ٢٨٩، والحجة للفارسي ١/ ٩٣، وإيضاح الشعر ٢٣٣، والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٦، والمحتسب ١/ ٦٧، وابن يعيش ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤، والإنصاف ١/ ٣٠، واللباب ٢/ ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣، ٥٩، والمحصول لابن إياز ١/ ٢٢٣، وشرح الرَّضي ٤/ ٢٦، وغيرها.

(٢) البيت من البسيط، وينسب لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء ٣١، ومعجم الأدباء ١١/ ١٨٥. ومناسبته أنه قاله للفرزدق الذي هجاه قبلًا، ثم جاءه معتذرًا. والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٢، والعضديَّات ٣٤، والمنصف ٢/ ١١٥، والمفصل ٥٣٧، والإنصاف ١/ ٢٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٩، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١٠٤، والمساعد ١/ ٣٥، وغيرها.

[المُضَارِعُ المَنصُوبُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « وينتَصِبُ بـ(أن)، و(لَن)، و(إِذَن)، و(كَي). وبـ(أن) مُقدَّرةً بَعدَ (حَتّى)، [ولام (كَي)][1]، ولامِ الجُحُودِ، والوَاوِ، والفاءِ، و(أو). فـ(أن) مِثلُ: (أُريدُ أَن تُحسِنَ إِلَيَّ)، ﴿ وَأَن تَصُومُواْ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، والَّتي تَقَعُ بَعدَ العِلمِ مُخَفَّفةٌ مِنَ الثَّقيلَةِ، ولَيسَت هذه، مِثلُ: (عَلِمتُ أَن سَيقُومُ) و(أَن سَوفَ يَقُومُ). والَّتي تَقَعُ بَعدَ الظَّنِّ فيها الوَجهَانِ. و(لَن) مِثلُ: (لَن أَبرَحَ)، ومَعنَاها نَفيُ المُستَقبَلِ. و(إِذَن) إِذَا لَم يَعتَمِد مَا بَعدَها عَلَى مَا قَبلَها، وكَانَ الفعلُ مُستَقبَلًا، مِثلُ: (إِذَن تَدخُلَ الجَنَّـةَ)، وإِذَا وَقَعَت بَعدَ الوَاوِ والفَاءِ فالوَجهانِ. و(كَي) مِثلُ: (أَسلَمتُ كَي أَدخُلَ الجَنَّـةَ)، ومَعناها السَّبَبِيَّـةُ. و(حَتَّى) إذا كَانَ فعلُها مُستقبَلًا بالنَّظَرِ إِلى مَا قَبلَه بِمَعنى (كَي) أَو (إِلى) مِثلُ: (أَسلَمتُ حَتَّى أَدخُلَ الجَنَّـةَ)، و(كُنتُ سِرتُ حتّى أَدخُلَ البَلَدَ)، و(أَسيرُ حتَّى تَغيبَ الشَّمسُ). فإِذا أَرَدتَ الحَالَ تَحقيقًا، أَو حِكَايَةً كَانَت حَرفَ ابتِدَاءٍ، فيُرفَعُ وتَجِبُ السَّببيَّـةُ، مِثلُ: (مَرِضَ حَتَّى لا يَرجُونَه)، ومِن ثَمَّ امتَنعَ الرَّفعُ في: (كَانَ سَيري حتّى أَدخلَها) في النَّاقِصَةِ، و(أَسِرتَ حَتّى تَدخُلَها؟). وجَازَ في التَّامَّةِ: (كَانَ سَيري حَتَّى أَدخُلَها)، و(أَيُّهم سَارَ حَتَّى يَدخُلَها). ولامُ (كَي) مِثلُ: (أَسلَمتُ لأَدخُلَ الجَنَّـةَ). ولامُ الجُحُودِ: لامُ التَّأكيدِ بَعدَ النَّفي لـ(كَانَ)، مِثلُ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣]. والفَاءُ بِشَرطَينِ: السَّبَبِيَّـةُ، والثَّاني: أَن يكُونَ قَبلَها أَمرٌ، أَو نَهيٌ، أَو استِفهامٌ، [أَو نَفيٌ][2]، أَو تَمَنٍّ، أَو عَرضٌ. والوَاوُ بشَرطَينِ: الجَمعيَّـةُ، وأَن يكُونَ قَبلَها مِثلُ ذلكَ. و(أَو) بِشَرطِ مَعنى (إِلى أَن)، أَو (إِلَّا أَن). والعَاطِفَةُ إِذا كَانَ المَعطُوفُ عَلَيه اسمًا.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وكذا في ط.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وكذا في ط.

ويَجُوزُ إِظهَارُ (أَن) مَع لامِ (كَي) والعَاطِفَةِ، ويَجِبُ مَع (لا) في اللَّامِ ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[١]: لَمَّا فَرَغَ الشَّيخُ مِن بَيانِ مَا يَرتَفعُ بِه الفعلُ المُضَارِعُ شَرَعَ في بَيَانِ مَا يَنتَصِبُ بِه. وإِنَّما قَدَّمَ المَرفُوعَ عَلَيه لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ حَرَكَته مُشَبَّهةٌ بِحَرَكَةِ الفَاعِلِ، والفَاعِلُ مُقَدَّمٌ؛ فلِهذا قُدِّمَ مَا كَانَ مُشبِهًا لَه.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَجلِ الاهتِمَامِ بِتَحقيقِ أَمرِ العَامِلِ المَعنَويِّ لَمَّا كَانَ لا يَرتَفعُ إِلَّا بِه.

وإِنَّما قُدِّمَ المَنصُوبُ عَلَى المَجزُومِ[٢]؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المَنصُوبَ حَرَكَةٌ والجَزمَ حَذفٌ، والحَرَكَةُ أَحَقُّ بِالاعتِنَاءِ مِن الحَذفِ؛ لأَنَّ الحَذفَ عَدَمٌ، والوُجُودُ لَه مَزِيَّـةٌ عَلَى [و١٥٨] العَدَمِ.

فإِذا عرَفتَ هذا فلنَذكُر مَا يَعمَلُ بِنَفسِه مِن هذه الأَحرُفِ، ثُمَّ نَذكُر مَا يَعمَلُ بِإِضمَارِ (أَن)، ثُمَّ نُردِفه بذِكرِ كَيفيَّـةِ العَمَلِ. فهذه مَطَالَبُ ثَلاثةٌ، نَذكُرُ مَا يَتعلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنها:

المَطلَبُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ مَا يَعمَلُ بِنَفسِه

قَالَ الشَّيخُ: « **وهي (أَن)، و(لَن)، و(إِذَن)، و(كَي)** ».

واعلَم أَنَّه لَمَّا فَرَغَ مِن الكَلامِ عَلَى المَرفُوعِ مِن الفعلِ أَردَفَه بِذِكرِ النَّـوَاصِبِ لَه بِأَنفُسِها، وهي مَا ذَكَـرَه.

و(**أَن**) **هي أُمُّ البَابِ**؛ مِن جِهَةِ أَنَّها تَعمَلُ ظَاهرَةً ومُقَدَّرَةً، وإِنَّما كَانَت عَامِلةً لِشَبَهِها بِـ(أَنَّ) المُشَدَّدَةِ؛ مِن جِهَةِ لَفظِها ومَعنَاها، أَمَّا لَفظُها فَظَاهِرٌ، وأَمَّا مَعناها فلأَنَّها مَصدَريَّـةٌ مِثلُها، وهما جَميعًا مِن حُرُوفِ المَصدَرِ، خَلا أَنَّ المُشَدَّدَةَ مَصدَريَّـةُ الأَسمَاءِ، وهذه المُخَفَّفةُ مَصدَريَّـةُ الأَفعالِ.

---

(١) في ط: (السيد الإمام رضي الله عنه وأرضاه).

(٢) في ط: (المجزوم).

و(لَن) مُشبهَةٌ لهَا؛ مِن جِهَةِ كَونِها عَلَى حَرفَينِ ثَانيهما سَاكِنٌ.

و(كَي) مِثلُها؛ مِن جِهَةِ كَونِها مَصدَريَّـةً؛ ومِن جِهَةِ كَونِها ثُنائيَّـةً مِثلَها.

وأَمَّا (إِذَن) فإِنَّها مُشبِهَةٌ لِـ(أَن)؛ مِـن جِـهَـةِ كَونِها تَصرفُ الفعلَ مِـن الحَالِ والاستِقبَالِ كـ(أَن)، ومِن جِـهَـةِ أَنَّ (إِذَن) يُحـدِثُ في الفعلِ جَـوَابًا وجَـزَاءً، كَمَا يُحدِثُ (أَن) فِيه كَونَه مَصدَرًا.

فهذه الأُمُورُ الأَربَعةُ كُلُّها عَامِلةٌ بِأَنفُسِها لِمَا ذَكَرنا مِن المُشَابهَةِ لـ(أَنَّ)، فلنَذكُر كُلَّ وَاحِدٍ مِنها بِكَلامٍ يَخُصُّه في العَمَلِ:

(أَن)

وتكُونُ مُخَفَّفةً [مِن][1] الشَّديدَةِ[2]، كَقَولِه تَعَالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

- ومُفسِّرَةً، كَقَولِه: ﴿أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١]، و(أَمَرتُكَ أَن قُم).

- وزَائِدَةً في قَولِه تَعَالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦][3] في أَحَدِ وَجهَيه.

- وبِمَعنى (إِذ)، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٤٦ - هَـلَّا سَأَلتِ الخَيلَ يَـا ابنَـةَ مَالِكٍ أَن كُنتِ جَـاهِـلَـةً بِمَا لَـم تَعلَمي[4]

أَي: إِذ كُنتِ جَاهلَـةً.

- ونَاصِبَـةً للفعلِ المُستَقبَلِ، كَقَولِكَ: (أُريدُ أَن تَخرُجَ)، وقَد اتُّفِقَ عَلَى كَونِها عَامِلَـةً بِنَفسِها.

واعلَم أَنَّ الفعلَ الوَاقعَ قَبلَها لا يَخلُو حَالُه مِن أَوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وكذا في ط.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (مشددة). (٣) كذا في المصحف، وفي الأصل: (ولما).

(٤) البيت من الكامل، وهو لعنترة العبسي في معلقته، في ديوانه ١٧١. وهو في الديوان بكسر (إن)، وهو المشهور في هذا البيت.

أَوَّلُها: أَن يكُونَ فعلَ عِلمٍ ويَقينٍ، كَقَولِكَ: (عَلِمتُ أَن سَتخرُجُ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾، فمَتى كَانَ الأمرُ هكذا فهي المُخَفَّفةُ مِن الشَّديدَةِ، ولَيسَت نَاصِبةً للفعلِ، وقَد أَشَارَ الشَّيخُ إِلَيها بِقَولِه: (**ولَيسَت هذه**) يَعني: إِنَّ الفعلَ بَعدَها [ظ١٥٨] يكُونُ مَرفُوعًا بِكُـلِّ حَالٍ، ولا بُدَّ مِن العِوَضِ مَع هذه عَمَّا حُذِفَ مِنها مِن لَفظِها بالتَّخفيفِ، بِالسِّينِ أَو (سَوفَ) أَو حَرفِ النَّفيِ، وسَيَجيءُ الكَلامُ عَلَيها في الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ.

وثَانيها: أَن يكُونَ فعلَ طَمَعٍ وإِشفَاقٍ أَو مَا يُشَاكِلُهما مِمَّا لَيسَ بعِلمٍ ويَقينٍ، ولا ظَنٍّ ولا حُسبَانٍ[1]، فإِنَّها جَارِيةٌ مَجرَاها في أَنَّها تكُونُ مَصدَرِيَّـةً، كَقَولِكَ: (أَخَافُ أَن تَذهَبَ)، و(أُشفِقُ أَن تُسَافِرَ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، و(أَطمَعُ أَن تَقُومَ)، وهكذا القَولُ فيما شَاكلَه مِمَّا لَيسَ بعِلمٍ ولا يَقينٍ، كَقَولِكَ: (يُعجِبُني أَن تَقُومَ)، و(يَسُرُّني أَن تَذهَبَ)، و(يَمنَعُني أَن تَخرُجَ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢]، فهذه هي النَّاصِبةُ للفعلِ، ولَيسَ وُرُودُها للتَّأكيدِ.

وثَالِثُها: أَن يكُونَ الفعلُ مِن جِهَةِ الظَّنِّ والحُسبَانِ، كَقَولِكَ: (أَظُنُّ أَن تَـقُومَ)، و(أَحسَبُ أَن تَخرُجَ)، فمَا هذا حَالُه يَجُوزُ فيه الأَمرَانِ: أَن تكُونَ مُخَـفَّفةً مِن الشَّديدَةِ، ويَلزَمُها العِوَضُ؛ مِن أَجلِ التَّفرِقَةِ بَينَها وبَينَ النَّاصِبَـةِ للفعلِ، ويكُونُ الفعلُ بَعدَها مَرفُوعًا. وأَن تكُونَ هي النَّاصِبةَ للفعلِ[2]، قَالَ اللَّه تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فَمَن رَفَعَ (تكُونُ) جَعَلَها المُخَفَّفةَ مِن الثَّقيلَةِ، ومَن نَصَبَ (تكُونُ) بَعدَها جَعَلَها هي النَّاصِبةَ للفعلِ[3]؛ ولِهذا جَاءَت (لا) مَع الرَّفعِ؛

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (حساب).

(٢) الكلام من قوله: (الناصبة للفعل) ليس في ط.

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألا تكون) نصبًا، وقرأ أبو عمر وحمزة والكسائي (ألا تكون).=

لِتكُونَ عِوَضًا عَمَّا ذَكَرناه.

وقَد جَاءَت بِغَيرِ عِوَضٍ بَعدَ العِلمِ واليَقينِ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٤٧ - عَلِمُوا أَن يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبلَ أَن يُسأَلُوا بِأَعظَمِ سُؤلِ[1]

والتَّقديرُ فيهِ: أَن سَيُؤَمَّلونَ، لكنَّه حَذَفَ السِّينَ للضَّرُورَةِ.

وقَد تَجيءُ النَّاصِبَةُ للفعلِ بَعدَ العِلمِ واليَقينِ، كَقِرَاءَةِ مَن قَرَأَ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرجعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] بالنَّصبِ[2].

- وقَد تَأتي غَيرَ عَامِلَةٍ تَشبيهًا لَهَا بِـ(مَا) مِن غَيرِ أَن يَسبِقَها فعلُ عِلمٍ ويَقينٍ، قَالَ اللَّه تَعَالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] عَلَى مَن قَرأَها بِالرَّفعِ[3]، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٢٤٨ - أَن تَقرَآنِ عَلَى أَسمَاءَ وَيحَكُما مِنِّي السَّلامُ وأَلَّا تُشعِرَا أَحَدا[4]

فالأُولى والثَّانيةُ مَصدريَّتانِ، لكنَّ الأُولى أُهمِلَت عَن العَمَلِ؛ لِمَا ذَكَرناه، والثَّانيةُ

= رفعًا. انظر: السبعة في القراءات ٢٤٧، وحجة القراءات ٢٣٣.

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٠، ٣/ ١٥٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٤، وابن الناظم ١٣١، والتذييل ٥/ ١٦٥، والجنى الداني ٢١٩، وابن عقيل ١/ ٣٨٨، وتخليص الشواهد ٣٨٣، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٧٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٦٢، وتعليق الفرائد ٤/ ٧٤، والأشموني ١/ ٣٢٣، والمكودي ١/ ٧٦، والهمع ١/ ٥١٦.

(٢) هي قراءة أبي حيوة في مختصر ابن خالويه ٩٢، وتفسير البحر المحيط ٦/ ٢٥٠.

(٣) هي قراءة مجاهد في مختصر ابن خالويه ٢١، وتفسير البحر المحيط ٢/ ٢٢٣.

(٤) البيت من البسيط، مجهول قائله، وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩ برواية (وأن لا تعلما)، وابن يعيش ٧/ ١٥، ورصف المباني ١٩٤، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٢٠٤، والمتبع في شرح اللمع ٢/ ٥١٠، وتوجيه اللمع ٣٦٠، والتَّخمير ٤/ ١٢٨، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٢٢٧، والبديع في علم العربية ٢/ ٤٣٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٥، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس الموصلي ١/ ٣٣٩، ٢/ ٩٢٢، والمقاصد الشافية ١/ ٢٢٢، ٢/ ٤٠٣، والجنى الدَّاني ٢٢٠.

مُعمَلَةٌ(١).

(لَـن)

وهي لِنَفيِ الفعلِ المُستَقبَلِ، وأكثرُ النُّحَاةِ عَلَى أنها عَامِلةٌ بِنَفسِها، وحُكيَ عَن الخَليلِ أنَّها تَعمَلُ بِإضمَارِ (أَن)(٢)، والحَقُّ مَا قَالَه الأكثرُ مِن جِهَةِ أَنَّ الظَّاهرَ هو العَمَلُ لهَا بِنَفسِها، ولا دَليلَ(٣) عَلَى غَيرِ ذلِكَ، وأَكثرُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّها مُفرَدةٌ. وحُكيَ عَن الفرَّاءِ أَنَّ أَصلَ النَّفيِ إِنَّما هو بِـ(لا)(٤) لكنَّه قَد يُبدِلُ مِن أَلِفِها نُونًا كـ(لَن)، وقَد يُبدِلُ [و١٥٩] مِن أَلِفِها ميمًا كَـ(لَم). والمُختَارُ مَا عَوَّلَ عَلَيه النُّحَاةُ؛ لأَنَّ الظَّاهرَ مِن حَالِها هو الإِفرَادُ، والبَدَلُ عَلَى خِلافِ الأَصلِ، يَحتَاجُ إِلى دَلالَةٍ مُستَأنفَةٍ.

وهي لِتأكيدِ النَّفيِ وتأبيدِه، قَالَ اللَّه تَعَالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقَولُه تَعَالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وسَيَأتي تَقريرُ النَّفيِ بِها في حُرُوفِ النَّفيِ.

---

(١) في ط: (مستعملة).

(٢) ذهب الخليل و الكسائي وتابعهما السهيلي إلى أنَّ (لن) مركبة من (لا) و(أن)، حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، ونص الخليل في الكتاب ٣/ ٥: « فأما الخليل فزعم أنها لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا ويلمه يريدون وي لامه وكما قالوا يومئذٍ وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد فإنما هي هل ولا وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة » انظر المسألة في: علل النَّحو ١٩٢، ونتائج الفكر ١٣٠، وابن يعيش ٧/ ١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٥، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٩، وشرح كافية ابن الحاجب للقوَّاس ٢/ ٥٠٦، والفاخر ٢/ ٥٤٨، ورصف المباني ٣٥٥، والارتشاف ٤/ ١٦٤٣، ومصابيح المغاني ٣٢٨، والنَّجم الثَّاقب ٢/ ٩٢٨، والتَّصريح ٤/ ٢٨٨.

(٣) في ط: (دلالة).

(٤) ذهب الفراء إلى أنَّ (لن) و(لم) في الأصل (لا) النافية، أبدلت الألف نونًا في (لن) و ميمًا في (لم)، وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان، وأنَّ الألف والنون في البدل أَخَوان، فكما تبدل النون ألفًا في قوله تعالى: « لنسفعًا » تبدل الألف نونًا. انظر: ابن يعيش ٧/ ١٥، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، وشرح الرضي ٤/ ٣٨، والفاخر ٢/ ٥٤٨، ورصف المباني ٣٥٥، والارتشاف ٤/ ١٦٤٣، والنَّجم الثَّاقب ٢/ ٩٢٨، والتَّصريح ٤/ ٢٨٧.

وقَد زَعَمَ بَعضُ المُتأَخِّرينَ مِن نُظَّارِ النُّحَاةِ أَنَّ (لَن) لَيسَ وَضعُها لِتأكيدِ النَّفيِ، ولا للتَّأبيدِ، فأَنكرَ عَلَى الزَّمَخشَرِيِّ مَا قَالَه في مُفَصَّلِه وأُنمُوذَجِه مِن كَونِها مُؤَكِّدَةً دَالَّـةً عَلَى التَّأبيدِ، وقَالَ[1]: إِنَّما حَمَلَه عَلَى ذلِكَ عَقيدَتُه في استِحَالَةِ الرُّؤيَـةِ، قَالَ: وهو اعتِقَادٌ بَاطِلٌ؛ لِصِحَّةِ ذلِكَ عَن رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيه، ثُمَّ قَالَ عَلَى إِثرِ ذلِكَ: جَعَلَنا اللَّه مِن أَهلِها، يَعني: الرُّؤيَةَ، وأَعَاذَنا مِن عَدَمِ الإيمَانِ بِها.

واعلَم أَنَّ كَلامَه هذا كَلامُ مَن لَيسَ هو في المَبَاحِثِ الكَلاميَّـةِ مَدعُوًّا بِإِمَامِها، ولا قَابِضًا بِكَفِّه عَلَى عُقدَةِ زِمَامِها؛ ولِهذا فإِنَّه عَوَّلَ عَلَى أَخبَارِ الآحَادِ، ولَم أَرَ أَحَدًا مِن نُظَّارِ الأَشعَرِيَّةِ جَعَلَه مُستَندًا في القَطعِ عَلَى الرُّؤيَـةِ بِها، وكَانَ غَايَةُ قُواه وقُصَارَى عِلمِه ومُنتَهاه الابتِهالَ إِلى اللَّه تَعالى بِالدُّعَاءِ بِأَن يَجعلَه مِن أَهلِ الرُّؤيَةِ، وهذا دَأبُ العَجَزَةِ الَّذينَ قَعَدُوا في الحَضيضِ، ولَم تُسفِر لَهم أَنوارُ الحُجَجِ، ولا لَمَعَ لَهم مِن بَرقِها وَميضٌ.

ومِن العَجَبِ أَنَّه يَسأَلُ اللَّهَ تَعالى أَن يَجعلَه في حِزبِ المُشَبِّهَةِ بِتَحقيقِ الرُّؤيَـةِ؛ لِمَا تَقَرَّرَ بِالبَراهينِ القَاطعَـةِ أَنَّه لا يُرى حَقيقةً إِلَّا الجِسميَّـةُ أَو العَرَضيَّـةُ.

---

(١) ذهب الجمهور إلى أنَّ (لن) تفيد نفي المستقبل دون اشتراط أي شيء آخر، فلم يقولوا: إنَّ فيه تأكيدًا، أما الزمخشري فذهب في مفصَّله إلى أنَّ (لن) تفيد تأكيد النفي، قال: « و(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل »، وهذا ما ذكره في الأنموذج أيضًا قال: « و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد »، وقال في الكشَّاف: « ولا فرق بين (لا) و(لن) في أن كل واحدة منهما نفي للمستقبل إلا أن في (لن) تأكيدًا وتشديدًا ليس في لا » .ونُسِب إلى الزَّمخشري أنَّه يرى فيها معنى التَّأبيد، والظَّاهر لي أنَّ معنى التَّأبيد في مذهب الزمخشري عُرِفَ من مذهبه الفقهي لا مذهبه النَّحوي، فنُسِب إليه أن النفي في قوله تعالى : ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ نفي مؤكَّد أو مؤبَّـد، ورأى أنَّ التَّأكيد هو المعنى الَّذي يفهم من أقوال الزَّمخشري وهو لا يعني التَّأبيد، قال الرَّضي في شرحه ٤/ ٣٨: « هي تنفي المستقبل نفيًا مؤكَّدًا وليس للدَّوام والتَّأبيد كما قال بعضهم » فأخذ بمعنى التَّأكيد وردَّ التَّأبيد، وهذا دليلٌ على الفرق بين المعنيين. انظر رأي الزَّمخشري في: المفصَّل ٤٠٧، والأنموذج ١٠٢، والكشاف ٤/ ٥٣٢، وشرح كافية ابن الحاجب للقوَّاس ٢/ ٥٠٦، والارتشاف ٤/ ١٦٤٤، ومغني اللبيب ٣٧٤، والنَّجم الثَّاقب ٢/ ٩٢٨، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦٥، والتَّصريح ٤/ ٢٨٦.

وقَـد قـرَّرنا في الكُتُبِ العَقليَّةِ تَحقيقَ الخِلافِ في الرُّؤيَـةِ، والتَّلفيـقِ بَينَ أقَاويلِ أَهـلِ القِبلَـةِ، وأَنَّ الخِلافَ فيها بيننا وبَـيـنَ النُّظَارِ مِـن الأَشعَرِيَّـةِ لا يَمتَنِعُ أَن يكُونَ لَفظيًّا. والحَمدُ للَّه.

(كَي)

وهي مَوضُوعَةٌ للتَّعليلِ، كَقَولِكَ: (أَسلَمتُ كَي يَغفِرَ اللَّه لي)، وأَكثَرُ النُّحَاةِ مِن البَصريِّينَ عَلَى أنَّها نَاصِبَةٌ بِنَفسِها إذا دَخَلَت عَلَيها اللَّامُ، بِمَنزِلَةِ (أَن)، كَقَولِكَ: (جِئتُكَ لِكَي تُـكرِمَني)، وعَلَى هذا تكُونُ عَامِلَةً بِنَفسِها، كـ(أَن).

وتكُونُ نَاصِبَةً بِتَقديرِ (أَن) إذا كَانَت حَرفَ تَعليلٍ، وعَلَى هذا يَكُونُ النَّصبُ بِإِضمَارِ (أَن)، كَقَولِكَ: (أَسلَمتُ كَي أَدخُلَ الجَنَّـةَ).

وحُكيَ عَن الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ أَنَّهما جَعَلاها نَاصِبَةً بِإِضمَارِ (أَن) في [ظ١٥٩] كُلِّ أَحوَالِها[1].

---

(١) إضمار (أن) بعد (كي) مختلف فيه، فصرَّح ابن يَعيش وغيرُه أنَّ إظهار (أن) بعدها من الأصول المرفوضة، قال: « وينتصبُ الفعلُ بَعدَها بإضمار (أن)، ولا يظهر (أن) بعدها في الكلام؛ لأنه من الأصول المرفوضة »، وهذا رأي البصريِّين، وهي حرفُ جَرٍّ عِندَهم، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنها مُختَصَّةٌ بالفعلِ، فـ(كي) ناصبة بنفسها، ونُسِبَ إلى الكُوفيِّين أنه يجوز إظهار (أن) بعد (كي) في السَّعَةِ، قال في الارتشاف: « ولا تُقَاسُ زيادةُ (أن) بعدَ (كَي)، وقاسَه الكُوفيُّونَ، يقولونَ: (جئتُ كي أن أَزُورَكَ) » وهذا مُنَاقِضٌ لِرَأيهم، ونُقِلَ عنهم أَنهم أجازُوا زيادةَ (أن) بعدَ(كي) إذا دخلت عليها اللامُ، وذلك نحو: (جِئتُكَ لِكَي أن تُـكرِمَني)، ولم تأتِ شواهدُهم إلَّا بـ(كَيما)، أو(لِكَيما)، والظَّاهرُ لي أَنَّ السَّماعَ بـ(أن) بَعد (كَي) لا يُحفظُ عَن العربِ، قَالَ في الارتشَافِ: « والمحفوظُ إِظهَارُ (أن) بَعدَ (كَي) المُتَّصِلِ بها (مَا)، وأَمَّا بِغَير (مَا) فلا أحفظُه »، وقَد فسَّر نُحاةُ البصرةِ ظُهورَها بالضَّرورةِ، وذكرَ ابنُ يَعيشَ أنَّ للشاعرِ مُراجعةَ الأَصُولِ المرفُوضةِ. انظر المسألة في: ابن يعيش ٩/ ١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٦، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٣٤٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٦-١٦٤٧، ومغني اللبيب ٢٤٢، وشرح شذور الذهب ٣٧٣، والجنى الدَّاني ٢٦٢، وهمع الهوامع ٢/ ٣٧٠.

وظَاهِرُ كَلام المُصَنِّفِ أنَّها نَاصِبةٌ بِنفسِها مَع دُخولِ اللَّامِ عَليها، ومَع تَجَرُّدِها عَنها، وعَمَلُها إنَّما كَانَ مِن جِهَةِ اختِصَاصِها بالأفعالِ.

والمُختَارُ مَا قَالَه عُلمَاءُ البَصريِّينَ مِن أنَّ المُقتَرِنةَ باللَّامِ مَصدَريَّةٌ بِمَنزِلَةِ (أَن)، قَالَ اللَّه تَعَالى: ﴿ لِكَىۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ولا يكُونُ حَرفَ جَرٍّ هَاهنا؛ لأَنَّ حَرفَ الجَرِّ لا يَدخُلُ عَلَى مِثلِه.

والخَاليةُ عَن اللَّامِ حَرفُ جرٍّ دَاخِلةٌ عَلَى (أَن) في التَّقديرِ؛ مِن جِهَةِ أنَّها للتَّعليلِ، فهي بِمَنزِلَةِ اللَّامِ؛ فلِهذا كَانَ النَّصبُ بِغَيرِها، وهو (أَن)، فيكُونُ التَّقديرُ في قَولِكَ: (كَي تُكرِمَني): لأَن تُكرِمَني، فوَجَبَ إعمَالُها بإضمَارِ (أَن) هَاهنا؛ لِمَا ذَكَرناه.

والدَّاخِلةُ عَلَى (مَا) هي الجَارَّةُ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٤٩ - إذا أَنتَ لَم تَنفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمـا يُرَجَّى الفَتَى كَيما يَضُرُّ ويَنفَعُ[1]

فَجُعِلَ (مَا) اسمًا مَجرُورًا بـ(كَي)، و(يَضُرُّ) و(يَنفَعُ) صِلَتَانِ لَه، فكَأَنَّه قَالَ: للضَّرِّ والنَّفعِ، ولا تَظهرَ مَعَها (أَن) إلَّا في الضَّرُورَةِ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٥٠ - فَقَالَت أَكُلَّ النَّاسِ أَصبَحتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيما أن تَغُرَّ وتَخدَعا[2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ملحقات ديوانه ٢٣٥، وهو للنابغة في المقاصد النحوية ٤/ ١٨٥٧، وقيل النابغة الجعدي، وهو في ديوانه ١٠٦، وقيل الذبياني في الخزانة ٨/ ٤٩٨، وهو بلا نسبة في الزاهر ١/ ٢٨٢، والبديع في علم العربية ١/ ٦١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٢، ٣/ ١٥٣٢، وابن الناظم ٢٥٦، ٤٧٤، والارتشاف ٤/ ١٦٤٥، والتذييل ١١/ ١٨٦، والجنى الداني ٢٦٢، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٣٩، وجاء برواية: (وينفعا).

(٢) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٧٤، وانظر: المفصل ٤٤٥، وابن يعيش ٩/ ١٤، والتخمير ٤/ ١٦٢، والمساعد ٣/ ٦٨، وتوجيه اللمع ٣٥٨. ونسب إلى حسان بن ثابت. انظر: خزانة الأدب ٨/ ٤٨١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٥٧، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٢٤، ٤/ ١٦، ١٧، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٦٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٢، ٣/ ١٥٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٢، وشرح الرضي ٤/ ٤٩، والبديع في علم العربية ١/ ٦١٣، والارتشاف ٥/ ٢٣٩٢.

وقد شَذَّ اجتِمَاعُ اللَّامِ و(مَا) مَع (كَي)، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٥١ - أَرَدتُ لِكَيمَا أَن تَطِيرَ بِقِربَتِي وتَتـرُكَها شَنًّا بِبَيدَاءَ بَلقَعِ[١]

فَيحتَمِلُ أَن تكُونَ (كَي) هَاهنا بِمَعنى (أَن)، واجتِمَاعُهما عَلَى جِهَةِ التَّوكيدِ شُذُوذٌ، ويَحتَمِلُ أَن تكُونَ جَارَّةً، وشَذَّ اجتِمَاعُهما مَع اللَّامِ، كَمَا اجتَمعَ اللَّامانِ في مِثلِ قَولِه:

٢٥٢ - .... ولا لِلِمَا بِهم أَبَدًا دَوَاءُ[٢]

(إِذَن)

ومَعناها الجَوَابُ والجَزَاءُ، يقُولُ: (أَنا أُحسِنُ إِلَيكَ) فَتقُولُ: (إِذَن أَشكُرَكَ)، فهو جَوَابٌ لِكَلامِه، وجَزَاءٌ عَلَى مَا فَعَلَه مَعَك.

وهي عَامِلةٌ بِنَفسِها عِندَ أَكثَرِ النُّحَاةِ، وحُكيَ عَن الخَليلِ أَنَّها مُركَّبةٌ مِن (إِذ) و(أَن)، فَطُرِحَت الهَمزَةُ[٣]، وهذا لا وَجهَ لَه؛ لأَنَّ الأَصلَ هو الإِفرَادُ، وإِنَّما يُقدَمُ

---

(١) البيت من الطويل، مجهول قائله، وانظره في: شرح السيرافي ٣/ ٣٩٧، والبديع في علم العربية ١/ ٦١٣، والإنصاف ٥٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٧، وشرح الرضي ٤/ ٤٩، والارتشاف ٤/ ١٦٤٧، والتذييل ١١/ ٢٤١، والجنى الداني ٢٦٥، وأوضح المسالك ٤/ ١٥٤، ومغني اللبيب ٢٤٢، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٥٧، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٩٠، والخزانة ١/ ٣٨، ٨/ ٤٨٢.

(٢) عجز بيت من الوافر، صدره:

فلا واللَّه لا يُلفَى لِما بي ....

وهو لمسلم بن معبد الأسدي في شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٥٠٥، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢، ٣٣٢، والإنصاف ٢/ ٥٧١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٨، وشرح الرضي ١/ ٣٨٦، ٢/ ٣٦٤، ٤/ ٢٨٥، والارتشاف ٥/ ٢٤٠٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٨٣، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٣، ومغني اللبيب ٢٤٠، والهمع ٢/ ٦١٠.

(٣) اختلف في (إذن)، فالخليل يرى أَنَّها مركَّبة من (إذ) و(أن) فالنَّصب مستفادٌ من (أن)، ويرى سيبويه أَنَّها مفردة، واختلف القائلون في أَنَّها مفردة، فذهب أكثرهم إلى أَنَّها ناصبة بنفسها، ونسب إلى سيبويه، وذهب الخليل والزَّجَّاج والفارسي إلى أَنَّ النَّصب بإضمار (أن)، ويرى بعض الكوفيين أَنَّها =

عَلَى التَّركيبِ لِدَلالَةٍ.

قَالَ الشَّيخُ: « **و(إِذَن) إذا لَم يَعتَمِد مَا بَعدَها عَلَى مَا قَبلَها** ».

فَعَمَلُها إِنَّما يكُونُ بِشَرطَينِ:

أَحَدُهما: أَلَّا يكُونَ مَا بَعدَها مُعتَمِدًا عَلَى مَا قَبلَها، بَل تَكُونُ مُصَدَّرَةً، كَقَولِكَ: (أَنا آتيكَ) فيقُولُ: (إِذَن أُحسِنَ إِلَيكِ)، وإِنَّما عَمِلَت هَاهنا لَمَّا كَانَت مُستَقِلَّـةً لَم تَقَع حَشوًا.

وثَانيهما: أَن يكُونَ الفعلُ للاستِقبَالِ، كَقَولِكَ [و١٦٠] : لِمَن قَالَ: (أَنَا أَتُوبُ) فَتقُولُ: (إِذَن تَدخُلَ الجَنَّـةَ). وإِنَّما عَمِلَت بِهذا الشَّرطِ مِن جِهَةِ أَنَّ هذه[1] الأَحرُفَ كُلَّها إِنَّما عَمِلَت مِن أَجلِ أَنَّها تَصرِفُ الفعلَ إِلى الاستِقبَالِ، وتُخلِصُه عَن الحَالِ.

ويَبطُـلُ عَمَلُها بِشَرطَينِ:

أَحَدُهما: أَن تَقَعَ مُعتَمِدَةً عَلَى مَا قَبلَها، كَقَولِكَ: (زَيدٌ إِذَن يَقُومُ)؛ لأَنَّها قَد وَقَعَت خَبرًا للمُبتَدَأ، وإِنَّما بَطَلَ عَمَلُها في هذه الصُّورَةِ؛ لِكَونِها وَاقِعَةً حَشوًا باعتِمَادِها عَلَى مَا قَبلَها.

وثَانيهما: أَنَّ الفعلَ[2] للحَالِ، كَقَولِك لِمَن يُحَدِّثُكَ: (إِذَن أَظُـنُّكَ كَاذِبًا)، وإِنَّما بَطَلَ عَمَلُها في هذه الصُّورَةِ مِن جِهَةِ أَنَّ الفعلَ إِذا كَانَ للحَالِ فهو مَرفُوعٌ، مُستَحِقٌّ للرَّفعِ بِالمُشَابهَةِ، كَمَا مرَّ تَقريرُه، فَلَو أَعمَلنا فيه العَوامِلَ لاجتَمَعَ فيه إعرَابَانِ: إعرَابُ الحَالِ، وهو الرَّفعُ، وإِعرَابُ المُستَقبَلِ، وهو النَّصبُ والجَزمُ، وهو مُحَالٌ، ولا يَلزَمُ

= اسم. انظر: شرح ألفيَّـة ابن معطٍ للقوَّاس ١/ ٣٤١، والمساعد ٣/ ٧٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٤٠- ١٢٤١، والارتشاف ٤/ ١٦٥٠، والجنى الدَّاني ٣٦٣، والتَّصريح ٤/ ٣٠٤، وشرح كافية ابن الحاجب للقوَّاس ٢/ ٥٠٨، وشرح الرَّضي ٤/ ٤٦، والتصريح ٤/ ٣٠٤.

(١) قوله: (هذه) ليس في ط.

(٢) في ط: (أن يكون الفعل).

إذا كَانَ الفعلُ للاستِقبَالِ؛ لأنه إذا كَانَ مُستَقبلًا أثَّرت فيه العَوامِلُ، ويبطُلُ عَنه الرَّفعُ.

فَحَصَلَ مِن هذا أَنَّ (إِذَن) في أَصلِ وَضعِها لِتَخليصِ المُستَقبَلِ؛ فلِهذا كَانَت مُؤَثِّـرَةً فيه، فإِذا استُعمِلَت للحَالِ فهو عَلَى خِلافِ مَوضُوعِها مَجازًا؛ فلأَجلِ ذلِكَ بَطَلَ عَمَلُها فيه.

ويَجُوزُ الإعمَالُ والإلغَاءُ إذا كَانَ قَبلَها أَحَدُ حُرُوفِ العَطفِ، إمَّا الوَاوَ وإمَّا الفَاءَ، والإعمَالُ أَكثرُ، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلۡبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقُـرِئَ: (يَلبَثُوا)(١)، وقَولُه تَعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣](٢).

وَوَجه الإِلغَاءِ هو أَنَّ الوَاوَ تَعطِفُها عَلَى مَا قَبلَها، فتكُونُ مُعتَمِدَةً عَلَيه، وعِندَ هذا تكُونُ حَشوًا. وَوَجه الإعمَالِ مَعَهما هو أَنَّ الفعلَ للاستِقبَالِ، ولا يُعتدُّ بِحَرفِ العَطفِ المُعتَمِدِ، فصَارَت (إِذَن) في إعمَالِها وإلغَائِها وجَوازِ الأَمرَينِ مِثلُ: (ظنَنتُ)، و(حَسِبتُ) سَوَاءً(٣)، واستعمَالُها مُلغَاةً كَثيرٌ، وحَكَى سيبَوَيه بُطلانَ العَمَلِ مَع استِكمَالِ شَرَائِطِها(٤)، وفي هذا دَلالةٌ عَلَى مَا ذَكرناه مِن أَنَّ إلغَاءَها كَثيرٌ مَع عَارِضٍ يَعرِضُ لَها، فيَبطُلُ عَمَلُها، ومِن غَيرِ عَارِضٍ. واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ.

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: في بَيَانِ مَا يَعمَلُ بِوَاسِطَةِ (أن)

اعلَم أَنَّ مِن الحُرُوفِ مَا يَعمَلُ النَّصبَ في الفعلِ المُضَارِعِ بِوَاسِطَةِ غَيرِه، وذلِكَ: (حَتَّى) [ظ ١٦٠] واللَّامُ في الإيجَابِ والنَّفيِ، والفَاءُ، والوَاوُ، و(أَو)(٥).

---

(١) قراءة أُبيّ بن كعب في: مختصر ابن خالويه ٨٠، وتفسير البحر المحيط ٦/ ٦٣.

(٢) كذا في المصحف، وفي الأصل وط: (وإذن).

(٣) في ط: (على سواء).

(٤) سيبويه ٣/ ١٣-١٤.

(٥) قوله: (وأو) ليس في ط.

وإِنَّما لَم تكُن هذه عَامِلةً بِأنفسِها عَلَى رَأيِ أَكثَرِ النُّحَاةِ مِن البَصريِّينَ خِلافًا لِمَا قَالَه الكِسَائيُّ والفرَّاءُ وغَيرُهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ أَنَّها عَامِلةٌ بِنفسِها(١)؛ مِن جِهَةِ أَنَّها حُرُوفٌ عَاطِفةٌ، والعَاطِفةُ لَيسَت عَامِلةً بِنفسِها؛ لأنَّه قَد بَطَلَ عَنها العَمَلُ؛ مِن أَجلِ الاشتِرَاكِ.

وأَمَّا اللَّامُ في الإيجَابِ والنَّفيِ فإِنَّها غَيرُ عَامِلَةٍ بِنفسِها؛ مِن جِهَةِ أَنَّها جَارَّةٌ، فلا تكُونُ عَامِلةً للنَّصبِ، وإِنَّما يكُونُ النَّصبُ في الأَفعَالِ بَعدَها بِوَاسِطَةِ (أَن)، كَمَا سَنُوَضِّحُ القَولَ في كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنها.

(حَتَّى)

وتكُونُ نَاصِبةً للفعلِ بِإِضمَارِ (أَن) عَلَى أَحَدِ الوَجهَينِ، فإِن كَانَ مَا بَعدَها غَايَةً لِمَا قَبلَها فهي تكُونُ بِمَعنى (إِلى أَن)، كَقَولِكَ: (سِرتُ حَتَّى تَغيبَ الشَّمسُ)، و(صُمتُ حَتَّى يَدخُلَ اللَّيلُ). وإِن كَانَ مَا بَعدَها مُسَبَّبًا عَمَّا قَبلَها فهي بِمَعنى (كَي)، كَقَولِنا: (أَسلَمتُ حَتَّى يَغفِرَ اللَّه لي)، و(عَمِلتُ صَالِحًا حَتَّى أَدخُلَ الجَنَّـةَ).

وإِنَّما كَانَ عَمَلُها بِوَاسِطَةِ (أَن)؛ مِن جِهَةِ أَنَّها إِذا كَانَت نَاصِبةً للفعلِ فهي الجَارَّةُ بعَينِها، كَمَا أَوضَحناه، فإِذا وَقَعَ الفعلُ بَعدَها وَجَبَ تَقديرُ اسمٍ لِيَصِحَّ دُخُولُها عَلَيه، ولا يَصِحُّ تَقديرُه اسمًا إِلَّا بـ(أَن)، أَو (مَا)، أَو (كَي)، ولا يَجُوزُ تَقديرُ (مَا)؛ لأَنَّها لا تكُونُ نَاصِبةً، لا ظَاهِرَةً، ولا مُقَدَّرَةً، ولا يَجُوزُ بِـ(كَي)؛ لأَنَّها لا تَنصُبُ مُقَدَّرَةً،

---

(١) اختلف النحاة في عمل هذه الحروف، فالكوفيون يرون أن (حتى) عاملة بنفسها، والبصريون يقدرون (كي) أو (إلى أن). انظر (حتى) في: الإنصاف ٤٨٩، وشرح الرضي ٤/ ٥٣، والمنهاج ١/ ٦٠٩، وانظر النصب باللامين في: ابن يعيش ٧/ ١٩-٢٠، وشرح الرضي ٤/ ٥٣، وانظر النصب بأو والفاء والواو في: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢٦-٢٨، وقال الرضي ٤/ ٥٤: « عند الجرمي: أن الفاء، والواو، وأو، ناصبة بنفسها. وقال الفراء: الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف »، وانظر كلام الرضي في: ابن يعيش ٧/ ٢١. وانظر المسألة في: الارتشاف ٤/ ١٦٥٨، ١٦٦٨، وتمهيد القواعد ٨/ ٤١٩٦.

فلَم يَبقَ إِلَّا تَقديرُ (أَن)، وهو مَطلُوبُنا[١].

وتكُونُ نَاصِبَةً للفعلِ بِشَرطِ كَونِه مُستَقبلًا حَقيقَةً، كَقَولِكَ: (سِرتُ حَتَّى أَدخُلَ المَدينةَ)، ونَعني بِكَونِها حَقيقةً هو أَن يكُونَ الدُّخُولُ مُتَرَقبًا عِندَ السَّيرِ مِن جِهَةِ حَقيقَتِه، يُحترَزُ به عَن أَن يكُونَ حَالًا، أَو كَانَ قَد مَضَى، إِلَّا أَنَّها تَحكي الحَالَ المَاضيةَ، فَمتى كَانَ الأَمرُ كَمَا قُلنَاه بَطَلَ نصبُه، وكَانَ مَرفُوعًا عَلَى الأَصلِ.

هذا هو مُرَادُ الشَّيخ بِقَولِه: « **ينتَصِبُ بِشَرطِ أَن يكُونَ الفعلُ مُستَقبلًا بِالنَّظَرِ إِلى مَا قَبلَه** »، يُشيرُ بِه إِلى مَا قُلناه.

فأَمَّا تَحقيقُ الحَالِ وحِكَايتُه فسَنذكرُه في كَيفيَّـةِ الإِعمَالِ بَعدَ هذا بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعالى.

قَولُـه: « **وتَجِبُ السَّبَبِيَّـةُ** »، يُشيـرُ بِـذلِكَ إِلى أَنَّ الأَصلَ في وَضعِ (حَتَّى) أَن تكُونَ للغَايَةِ؛ لأَنَّه السَّابِقُ إِلى الفَهمِ عِندَ إِطلاقِها، وهذه أَمَارَةُ كَونِها حَقيقَةً، فإِذا بَطَلَ النَّصبُ[٢] بِأَن كَانَت حَرفَ ابتِدَاءٍ وَجَبَ أَن يكُونَ مَا قَبلَها سَببًا لِمَا [و١٦١] بَعدَها؛ لأَنَّه لَمَّا بَطَلَ الاتِّصَالُ اللَّفظيُّ بَينَ مَا بَعدَها ومَا قَبلَها بِبُطلانِ كَونِها للغَايَـةِ وَجَبَ تَحقيقُ الاتِّصَالِ المَعنَويِّ؛ ليكُونَ أَمرُ الغَايَـةِ مُتحققًا، لَمَّا كَانَ حَقيقَةً فيها[٣]، كَقَولِكَ: (مَرِضَ حَتَّى لا يَرجُونَه) فالمَرَضُ سَبَبٌ لعَدَمِ الرَّجَاءِ.

فَحَصَلَ مِن مَجمُوعِ مَا ذَكَرنَاه أَنَّ (حَتَّى) إذا لَم تكُن غَايةً، وكَانَت خَارِجَةً عَن مَا هو لَها بِأَصلِ وَضعِها، سَوَاءً كَانَت عَامِلةً بِمَعنى (كَي)، أَو كَانَت غَيرَ عَامِلَةٍ بِأَن تكُونَ حَرفَ ابتِدَاءٍ، فلا بُدَّ مِن أَن تكُونَ دَالَّـةً عَلَى السَّبَبيَّـةِ بِأَن يكُونَ [مَا][٤] بَعدَها مُسَبَّبًا عَمَّا قَبلَها، لا مَحالَةَ.

(١) قوله ابتداء من: (ولا مقدرة) ليس في ط.

(٢) العبارة في ط: (بطل الاتصال اللفظي النصب).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (فيه).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وكذا في ط.

قَولُه: « ومِن ثَمَّ امتنَعَ الرَّفعُ في: (كَانَ سَيري حَتَّى أَدخُلَها) في النَّاقِصَةِ ».

يَعني: إِنَّكَ إذا جَعَلتَ الفعلَ للحَالِ وَجبَ الحُكمُ عَلَيه عَلَى جِهَةِ الاستِقلالِ، ويَجِبُ القَضَاءُ بِانقِطَاعِ الجُملَةِ عَمَّا قَبلَها، وكَلامُنا إِنَّما هو في النَّاقِصَةِ، فتبقَى بِغَيرِ خَبَرٍ، فَيفسُدُ معناها؛ ومِن أَجلِ ذلِكَ امتنَعَ أَيضًا: (أَسِرتَ حَتَّى تَدخُلُها) بِالرَّفعِ؛ لأَنَّكَ إذا جَعَلتَه فعلَ حَالٍ وَجَبَ أَن يكُونَ مَا قَبلَها سَببًا لِمَا بَعدَها، فَيكُونُ حَاكِمًا بِوُقُوعِ المُسَبّبِ مَع الشَّكِّ في وُجُودِ سَبَبِه لأَجلِ الاستِفهامِ.

فإِن قُلتَ: (كَانَ سَيري حَتّى أَدخُلُها) بِالرَّفعِ، وقَصَدتَ التَّامَّةَ جَازَ الرَّفعُ لَمَّا كَانَ السَّبَبُ مُتحَقِّقًا غَيرَ مَنفيٍّ، وجَازَ النَّصبُ أَيضًا إِمَّا عَلَى إِلغَائِه، وإِمَّا عَلَى أَنَّها بِمَعنى (كَي)، وكِلاهما سَائِغٌ؛ ولأَنَّ التَّامَّـةَ غَيرُ مُفتَقِرَةٍ إِلى خَبَرٍ؛ فلِهذا جَازَ الرَّفعُ.

وإِن قُلتَ: (أَيُّهم سَارَ حَتَّى يَدخُلُها) جَازَ الوَجهانِ، فالرَّفعُ جَائِزٌ؛ لأَنَّ الاستِفهامَ إِنَّما كَانَ عَن الفَاعِلِ، لا عَن الفعلِ؛ فلِهذا كَانَ السَّبَبُ مُتحَقِّقًا بِخِلافِ قَولِنا: (أَسِرتَ حَتَّى تَدخُلُها)، والنَّصبُ جَائِزٌ أَيضًا، إِمَّا بِمَعنى الغَايَـةِ، وإِمَّا بِمَعنى (كَي)، فكُلُّه جَائِزٌ.

لامُ (كَـي)

نَحوُ: (أَسلَمتُ لأَدخُلَ الجَنَّـةَ)، وهي عَامِلةٌ بِإِضمَارِ (أَن)؛ لأَنَّها في الحَقيقَةِ لامُ الجَرِّ، ولامُ الجَرِّ لا يَجُوزُ دُخُولُها عَلَى الفعلِ؛ فلِهذا[1] وَجَبَ إِضمَارُ (أَن)؛ لِتكُونَ دَاخِلةً عَلَيها. وإِنَّما سُمِّيت لامَ (كَي)؛ لأَنَّها بِمَعناها، كَمَا سُمِّيَت (إِن) الشَّرطيَّـةَ، لَمَّا كَانَت دَالَّـةً عَلَيها، قَالَ اللَّه تَعَالى: ﴿لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

لامُ الجُحُودِ

[ظ١٦١] قَالَ الشَّيخُ: « وهي لامُ التَّأكيدِ[2] بَعدَ النَّفيِ لـِ(كَانَ)، قَالَ اللَّه تَعَالى:

(١) في ط: (فلأجل هذا).

(٢) في ط: (تأكيد).

﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣]. وقَالَ تَعَالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

ويَشتَرِكَانِ في لَفظِهما، وفي دُخُولِهما عَلَى الفعلِ المُضَارِعِ، وفي كَونِهما نَاصِبتَينِ لَه. ويَفترِقَانِ مِن جِهَةِ أَنَّ لامَ (كَي) للتَّعليلِ، ولامُ الجُحُودِ لا تكُونُ للتَّعليلِ، ومِن جِهَةِ أَنَّ لامَ (كَي) لَو أُسقِطَت لَم يَختلَّ الكَلامُ بإِسقَاطِها، بخِلافِ لام (كَي)، فإِنَّ الكَلامَ يَختَلُّ بإِسقاطِها؛ لِبُطلانِ عِلَّتِه، ومِن جِهَةِ أَنّ لامَ الجُحُودِ إنّما تَأتي عَلَى نَفيٍ دَخَلَ عَلَى[1] (كَانَ)، بخِلافِ لامِ التَّعليلِ، فإنَّها[2] تَفتَقِرُ إلى ذلك.

الفاءُ

وتكُونُ نَاصِبَـةً للفعلِ بشَرطَينِ:

أَحَدُهما: السَّبَبِيَّـةُ، بأَن يَكُونَ مَا قَبلَها سَبَبًا لِمَا بَعدَها، فإِن لَم يَكُن كَما ذَكَرناه بَطَلَ نَصبُه؛ لأنَّها بِهذا الشَّرطِ تُشبِه (كَي) في هذا المَعنى.

وثَانيهما: أَن تكُونَ جَوَابًا لأَحَدِ الأُمُورِ الثَّمانيَةِ، وإِنَّما اشتُرِطَ أَن تكُونَ نَاصِبةً في جَوَابِ أَحَدِ الأُمُورِ الثَّمانيَةِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ أَصلَها أَن تكُونَ عَاطِفَةً، والعَطفُ بِها لا يَتأتَّى إلَّا إذا كَانَ جَوَابًا للأمُورِ الطَّلبيَّةِ، أَلا تَرى أَنَّكَ إذا قُلتَ: (قُم فَأَقُومَ) كَانَ المَعنى أَن يَحصُلَ قيَامٌ مِنكَ بِقيَامٍ يَحصُلُ مِنّي، وهكذا القَولُ في سَائرِها مِن التَّمَنّي والتَّرجِّي وغَيرِهما، بخِلافِ الأُمُورِ الخَبريَّةِ فإنَّه لا يَتأتَّى ذلِكَ فيها.

ولا يَجُوز أَن تقُولَ: (أَبُوكَ خَارجٌ فتُسَافِرَ) بِالنَّصبِ؛ إِذ لا يُعقلُ العَطفُ في حَقِّها؛ فلِهذا بَطَلَ النَّصبُ.

- وأَمَّا الأَمرُ كَقَولِكَ: (قُم فأَقُومَ).

---

(١) في الأصل وط: (عليه).

(٢) في الأصل وط: (فلا).

- وأَمَّا النَّهيُ[1] كَقَولِكَ: (لا تَقُم فَأقُومَ)[2].
- وأَمَّا الاستِفهامُ كَقَولِكَ: (أتَقُومُ فأقُومَ؟).
- وأَمَّا التَّمَنِّي في قَولِكَ: (ليتَكَ تَقُومُ فَأقُومَ).
- وأَمَّا العَرضُ كقَولِكَ[3]: (ألا تَقُومُ فأَقُومَ).
- وأَمَّا الجَحدُ في مِثلِ قَولِكَ: (مَا قُمتُ فَأقُومَ).
- وأَمَّا التَّرَجِّي في مِثلِ قَولِكَ: (لَعَلَّكَ تَقُومُ فَأقُومَ).
- وأَمَّا الدُّعَاءُ في مِثلِ قَولِكَ: (رَزَقَكَ اللَّه مَالًا فتُنفِقَ مِنه)، و(عَافَاكَ اللَّه فتَحِجَّ البَيتَ).

فلا تكُونُ الفَاءُ نَاصِبةً إلَّا في الأُمُورِ الطَّلبيَّـةِ، ومَا أَشبَهَها كَالجَحدِ فإنَّه مُشبِهٌ لَها في كَونِه غيرَ وَاجِبٍ كَهي، ولا يَجُوزُ نَصبُها في غَيرِ ذلِكَ، فلا يَجُوزُ أَن يُقَالُ: (زَيدٌ يَقُومُ فتَخرُجَ) بِالنَّصبِ.

وهَل تكُونُ نَاصِبةً بِنَفسِها أَو بِـإِضمَارِ (أَن)؟

فزَعَمَ الكِسَائيُّ [و١٦٢] والفَرَّاءُ أَنَّها نَاصِبةٌ بِنَفسِها، وذَهَبَ سيبَوَيه والخَليلُ، وغَيرُهما مِن نُحَاةِ البَصرَةِ إلى أنَّها نَاصِبةٌ بِإضمارِ (أَن)[4]، وهذا هو المُختَارُ؛ لأنَّ مِن حَقِّ العَامِلِ أَن يكُونَ مُختَصًّا، وهذه وَضعُها عَلَى الاشتِرَاكِ؛ فلِهذا بَطَلَ كَونُها عَامِلةً بِنَفسِها، فإذَن لا بُـدَّ مِن تَقديرِ نَاصِبٍ غَيرِها، ولا عَامِلَ سِوَى (أَن)؛ لِفَسَادِ مَا عَدَاه، كَمَا قَرَّرناه مِن قَبلُ.

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (التمني).

(٢) في ط: (واما النهي في نحو قولك ليتك لا تقم فأقوم).

(٣) في ط: (فنحو قولك).

(٤) انظر الخلاف في الفاء في: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢٧، والارتشاف ٤/ ١٦٤٣، وتمهيد القواعد ٨/ ٤١٩٦.

فإذا قُلتَ: (أكرِمني فأُحسِنَ إلَيكَ) فالمَعنى: ليكُن مِنكَ إكرَامٌ فمِنِّي إحسَانٌ إلَيكَ، فهو كَمَا ترَى في تَأويلِ المَصدَرِ؛ لِكَونِه معطُوفًا عَلَى المَصدَرِ المُقَدَّرِ قبلَه، والفعلُ لا يُقَدَّرُ بِالمَصدَرِ إلَّا بِـ(أن)، أو(مَا)، أو(كَي)، وتَعَذَّرَت (كَي)؛ لأنَّها لا تقَعُ بَعدَ الفَاءِ؛ لِكَونِها مُتَّصِلةً بِالتَّعليلِ بِمَا قَبلَها، فلا وَجهَ لِدُخُولِ الفَاءِ، وتَعَذَّرَ تَقديرُ (مَا) مِن جِهَةِ أنَّها لا تَعمَلُ نَصبًا [ظَاهِرةً][1]، فكَيفَ تَعمَلُ مُقَدَّرَةً؟! فلِهذا تَعيَّـنَت (أن).

ولا يَستَقيمُ كَونُه مَنصُوبًا بِالفَاءِ كَمَا حَكَيناه عَن الكِسَائيِّ والفرَّاءِ؛ لِبُطلانِ عَمَلِها، كَمَا قرَّرنا مِن قَبلُ. لا يُقَالُ: إنَّما لَم تكُن الفَاءُ عَامِلةً في مِثلِ: (زَيدٌ يَقُومُ فأُحسِنُ إلَيه) لَيسَ لِبُطلانِ أنَّها عَامِلةٌ[2]، وإنَّما بَطَلَ مِن أَجلِ فوَاتِ الشَّرطِ، وهو أَن تكُونَ في جَوَابِ الأُمُورِ الطَّلَبيَّةِ مِن الأَمرِ والنَّهيِ والتَّمَنِّي وغيرها؛

لأنَّا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ، فإنَّها إن كَانَت هي العَاطِفةَ فلا يستَقيمُ العَطفُ بِها إلَّا عَلَى التَّأويلِ الَّذي ذَكَرناه، وإن كَانَت فَاءَ السَّببيَّـةِ فهي تكُونُ مَع جُملَةٍ مُنقَطعَةٍ عَمَّا قَبلَها، فلا فَرقَ هناكَ بَينَ أَن تكُونَ جُملةً إنشَائيَّـةً أَو خَبَريَّـةً، وأَيضًا فقَد تقَرَّرَ أَنَّ فَاءَ السَّببيَّـةِ تَدخُلُ عَلَى الأَسمَاءِ أَيضًا، كَقَولِه تَعالى: ﴿فَأَنتُمۡ فِيهِ سَوَآءٞ﴾ [الروم: ٢٨] وشِبهه، ونَوَاصِبُ الأَفعَالِ لا يَصِحُّ دُخُولُها عَلَى الأَسمَاءِ؛ لانتِفَاءِ مَعناها فيها. فَتقَرَّرَ بِمَا ذَكَرناه أَنَّ الفَاءَ لا عَمَلَ لَها بِنفسِها، وأَنَّ العَمَلَ إنَّما هو لـ(أن) المُقَدَّرَةِ.

الـوَاوُ

تَعمَلُ النَّصبَ بِشَرطَينِ كَالفَاءِ:

أَحَدُهما: الجَمعيَّـةُ، كَقَولِكَ: (زُرني وأَزُورَكَ)، أَي: لِتَجتَمعَ الزِّيارَتانِ.

وثَانيهما: أَن يكُونَ قَبلَها أَحَدُ الأُمُورِ الثَّمَانيَـةِ الَّتي ذَكَرناها في الفَاءِ. وحُكمُ الوَاوِ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ط.

(٢) في الأصل وط: (غير عاملة).

حُكمُ الفَاءِ إلَّا في كَونِها غَيرَ سَبَبٍ:

- فالأَمرُ في نَحوِ قَولِكَ: (أَكرِمني وأُكرِمَكَ).
- والنَّهيُ كَقَولِكَ: (لا تَحرِمِ المِسكينَ [ظ١٦٢] وتُؤذيَه).
- والاستِفهامُ كَقَولِكَ: (هَل تَقُومُ وأُعطيَكَ دِرهَمًا)؟
- والتَّمنِّي كَقَولِكَ: (لَيتَ لي مَالًا وأُنفِقَ مِنه).
- والعَرضُ في نَحوِ قَولِكَ: (أَلا(١) تَنزِلُ عَلَينا ونُـكرِمَكَ).
- والتَّرجِّي في مِثلِ قَولِكَ: (لعَلَّكَ تَأتينا ونُنصِفَكَ).
- والتَّحضيضُ كَقَولِكَ: (هَلَّا جِئتِنا ونَقُومَ في حَقِّكِ).
- والدُّعَاءُ: (رَزَقَكَ اللَّه العَافيةَ ونَشكُـرَ).

وأَنشَدَ النُّحاةُ:

٢٥٢ - فَـقُـلـتُ ادعي وَأَدعُـوَ إِنَّ أَنـدَى ... لِـصَـوتٍ أَن يُـنَـادِيَ دَاعِـيَـانِ(٢)

ونَحوُ قَولِهِم: (لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشرَبَ اللَّبَنَ) هذا في الأَمرِ والنَّهيِ، وفي الجَحدِ كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٥٤ - ومَـا أَنـا للشَّيءِ الَّذي لَيسَ نَافعي ... ويَغضَبَ مِـنـه صَـاحِـبـي بِـقَـؤُولِ(٣)

---

(١) في الأصل: (لا) وكذا في ط.

(٢) البيت من الوافر، ونسب إلى أكثر من شاعر: فهو للأعشى في سيبويه ٣/ ٤٥، والمقاصد الشافية ٦/ ٦٤، وليس في ديوانه. ونسب للحطيئة، وهو في ديوانه ٣٣٨، وانظر: ابن يعيش ٧/ ٣٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٧، ونسب إلى الفرزدق. وليس في ديوانه. انظر سمط اللآلي ٢/ ٧٢٦. وهو لدثار بن شيبان النمري. انظر: سمط اللآلي ٢/ ٧٢٦ ونسب إلى ربيعة بن جشم. انظر: المفصل ٣٢٨، والتصريح ٤/ ٣٢٥. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٢/ ٤٥٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٩، وشرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٧٥، والإنصاف ٢/ ٥٤٧، وتوجيه اللمع ٣٦٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٣٦، والمحصول لابن إياز ٦٢٦، والمساعد ٣/ ٩١، والارتشاف ٤/ ١٦٧٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في سيبويه ٣/ ٤٦، والأصمعيات ٧٦، والمقاصد =

(أو)

تكُونُ نَاصِبةً للفعلِ بِشَرطِ أَن تكُونَ بِمَعنى (إلى أن)، وحُكيَ عَن سيبَوَيه أنَّه قَالَ[1]: بِمَعنى (إلَّا أن)، والأمرُ في ذلِكَ قَريبٌ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الغَايَةَ والاستِثناءَ أَمرَانِ يَلزَمُ وِلايةُ الاسمِ لَهما، ولَيسَ يكُونُ كَذلِكَ إلَّا بِتَقديرِ (أن)، وهذا هو مَطلُوبُنا.

فإذا قُلتَ: (لألزَمَنَّكَ أَو تُعطِيَني حَقِّي) فالمَقصُودُ أَنَّ انتِفَاءَ اللُّزومِ مُعَلَّلٌ إمَّا بغَايةِ العَطَاءِ إذا قُدِّرَت بِمَعنى (إلى أن)، وإمَّا بِاللُّزُومِ في كُلِّ الأَحوَالِ، ولا يُستَثنى مِنها إلا حَالةُ الإعطَاءِ إذا قُدِّرَت بِـ(إلَّا أن)[2]، وهما أَعني الغَايةَ والاستِثناءَ مَشرُوطَانِ بِوِلايَةِ الاسمِ لَهما، وهو المَصدَرُ المُقَدَّرُ بِـ(أن).

* * *

المَطلَبُ الثَّالِثُ: في كَيفيَّةِ الإعمَالِ لِهذه الأَحرُفِ

أَمَّا مَا كَانَ مِنها عَامِلًا بِنَفسِه كـ(أن)، و(لَن)، و(إذَن)، و(كَي) فَقَد قرَّرنا عَمَلَها، فلا مَطمَعَ في إعَادَتِها.

وأَمَّا (أَن) فَقَد يَبطلُ عَمَلُها إذَا كَانَت مُخفَّفةً مِن الشَّديدَةِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ولا بُدَّ فيها مِن العِوَضِ، وقَد يَبطلُ عَمَلُها إذا كَانَت مُشبِهَةً بِـ(مَا)، كَقَولِ الشَّاعرِ:

= الشافية ٦/ ٨٨، وينسب إلى مالك بن حريم في الحماسة البصرية ٢/ ٤٥. وهو لطفيل الغنوي في علل النحو ٤٣٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٩، والمسائل المنثورة ١٥٨، وإيضاح الشعر ٤٦٤، والمنصف ٣/ ٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٧، وشرح الرضي ٤/ ٧٦، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٣٥٦.

(١) سيبويه ٣/ ٤٧.

(٢) قوله: (إذا قدرت بإلا أن) ليس في ط.

٢٥٥ - أَن تَـقـرَآنِ عَلَى أَسمَـاءَ وَيحَكُما ....[1]

ومِنه قِـراءَةُ مَن قرأَ: (لِمَن أَرَادَ أَن يُـتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] بالرَّفعِ[2].

وأَمَّـا (إِذَن) فَـقَـد يَبطـلُ عَمَلُها إِذا كَانَت مُعتَمِدَةً عَلَى مَا قَبلَها، أَو كَانَ الفعلُ للحَالِ.

وأَمَّا (كَي) فَقَد يَبطلُ عَمَلُها إِذا كَانَت حَرفَ جرٍّ، وَوَلِيَتَها (مَا)، كَقَولِكَ: (جِئتُكَ كَيمَه)؛ لأَنَّها بِمَعنى: (لِمَه) [و١٦٣].

وأَمَّا (لَن) فَلَم يَجِئ إِلغَاؤُها عَن العَمَلِ في لُغَةٍ فَصيحَةٍ، ومَا ذَاكَ إِلَّا لِكَونِها مَوضُوعَةً لِتَأبيدِ النَّفي، فلا جَرَمَ التُزِمَ عَمَلُها مِن أَجلِ الدّلالَةِ عَلَى مَا لَها بالأَصَالَةِ.

وقَد تكُونُ (أَن) نَاصِبةً مُضمَرَةً مَع هذه الأَحرُفِ مِن غَيرِ اشتِـرَاطِ أَن يـكُـونَ هناكَ أَمرٌ مِن الأُمُورِ الطَّلبيـةِ، كَقَولِـه تَعَالى في (أَو) في قِـراءَةِ السَّبعَةِ إلا نَافعًا: ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ [الشورى: ٥١] بِالنَّصبِ[3]، ولَيسَ هـنـاكَ وَاحِـدٌ مِنها، وكَـقَـولِ الشَّاعـرِ في الوَاوِ:

٢٥٦ - لَلُـبسُ عَبَـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عَـينـي أَحَبُّ إِلـيَّ مـن لُـبسِ الشُّـفُـوفِ[4]

أَرادَ: وأَن تَقرَّ عَيني، وكَقَولِ الشَّاعرِ في الفَاءِ:

---

(١) مر البيت سابقًا. انظر: الشاهد رقم ٣٤٨.

(٢) مر تخريجها سابقًا.

(٣) قرأ نافع وابن عامر (أو يرسل) برفع اللام، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (أَو يُرسل رَسُولا) نصبًا. انظر: السبعة ٥٨٢، وحجة القراءات ٦٤٤.

(٤) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل في الحماسة البصرية ٢/ ٧٣، وشرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ٢٥٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣، والمحتسب ١/ ٣٢٦، وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٧، والأصول ٢/ ١٥٠، والإيضاح ٣٢١، وأمالي ابن الشَّجري ١/ ٤٢٧، وابن يعيش ٧/ ٢٥، وشرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٥٥٧، وشرح الرَّضي ٤/ ٥٣، والملخص ١٣٦، والارتشاف ٤/ ١٦٨٨.

٢٥٧ - لَـولا تَـوقُّـعُ مُـعتَـرٍّ فـأُرضِـيَـه مـا كُنتُ أوثِـرُ إتـرابًـا على تَـرَبِ(١)

أَرَادَ: فأَن أُرضيَه، وكَقَولِ الشَّاعِرِ في (ثُمَّ):

٢٥٨ - إنِّـي وَقَـتلـي سُـلَـيكًا ثُمَّ أعقِلَـه كالثَّورِ يُضرَبُ لمَّا عَـافَتِ الـبَـقَـرُ(٢)

وقَد تَأتي (أَن) نَاصِبةً مُضمَرَةً مِن غَيرِ عِوَضٍ، وهو أَقَلُّ مِن الأوَّلِ، ولا يُقَدَمُ عَلَيه إِلَّا سَمَاعًا مِن غَيرِ قيَاسٍ، فأَمَّا الأَوَّلُ فَقَد وَرَدَ في القُرآنِ، وهو أَفصَحُ الكَلامِ، فَيكُونُ قيَاسًا، ومِثَالُه قَولُ بَعضِ العرَبِ(٣): (خُذ اللَّصَّ قَبلَ يَأخُذَكَ) فنَصبُ (يَأخُذكَ) عَلَى إِضمَارِ (أن) مِن غَيرِ عِوَضٍ هناكَ، وكَقَولِ بَعضِ الشُّعَرَاءِ، أَنشَدَه سيبَوَيه:

٢٥٩ - فَلَم أَرَ مِـثـلَـهَـا خُـبَـاسَـةَ وَاحِـدٍ ونَهنَهتُ نَفسي بَعدَما كِدتُ أفعَلَـه(٤)

فَنصَبَ (أَفعَلَه) عَلَى إِضمَارِ (أَن)، قَالَ سيبَوَيه(٥): أَرَادَ: بَعدَمَا كِدتُ أَن أَفعَلَه. و(الخُبَاسَةُ): الغَنيمَةُ.

وأَمَّا مَا يُنصَبُ بِإِضمَارِ (أَن) فَقَد قَرَّرنا شُرُوطَ النَّصبِ بِها مَع الوَاوِ، والفَاءِ،

---

(١) البيت من البسيط، وهو لرجل من طيء في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٩، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٥٧، وهو بلا نسبة في ابن الناظم ٤٨٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٢، وشرح شذور الذهب ٤٠٥، وابن عقيل ٤/ ٢٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٨٢، والهمع ٢/ ٤٠٤، والتصريح (علمية) ٢/ ٣٨٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأنس بن مدرك الخثعمي في المقصور والممدود للقالي ٣٩٥، واللسان (وجع)، وهو بلا نسبة في العين ١/ ١٦٠، والصحاح (عيف)، والمحكم ١٠/ ٢٠٨، ومقاييس اللغة ٤/ ٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٢، وأوضح المسالك ٤/ ١٩٥، والهمع ٢/ ٤٠٤.

(٣) مثل، انظر: مجمع الأمثال ١/ ٢٦٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو عامر بن جوين الطائي في سيبويه ١/ ٣٠٧، وشرح السيرافي ٢/ ٢٠١، وابن السيرافي ١/ ٢٢١-٢٢٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٨٥، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥٠، وابن الناظم ٤٩٠، وتخليص الشواهد ٤٢٠، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٥٨.

(٥) قول سيبويه في الكتاب ١/ ٣٠٧: « فحملوه على أن ».

و(أو)، و(حَتَّى)، ولامِ (كَي)، ولامِ الجُحُودِ، والَّذي نتعرَّضُ لِـذِكرِه[١] هَاهنا هو بُطلانُ عَمَلِها، ورَفعُ الفعلِ بَعدَها.

واعلَم أَنَّ الأَصلَ هو الرَّفعُ بَعدَ هذه الأَحرُفِ؛ لِبُطلانِ عَمَلِها، لكنَّ عَمَلَها إِنَّما كَانَ بوَاسِطَةِ (أن)، كَما مرَّ تقريرُه، إِلَّا اللَّامَ، فإِنَّه لَيسَ لَهَا إِلَّا النَّصبُ لِكَونِها حَرفًا مِن حُرُوفِ الجرِّ.

وأَمَّا (حَتَّى) فإِنَّها يَرتَفعُ الفعلُ بَعدَها إذا كَانَ حَالًا، فيَبطُلُ عَملُها في الحَالِ، كَمَا سَبقَ تَقريرُه، وهذا كَقَولِهم[٢]: (شَرِبَت الإبلُ حَتَّى يَجيءُ البَعيرُ يَجُرُّ بَطنَه)، وكَانَ الفعلُ مُنقَضيًا، خَلا أَنَّها تَحكي الحَالَ المَاضيةَ، كَقَولِكَ [ظ١٦٣] : (سِرتُ حَتَّى أَدخُلُ المَدينةَ بَعدَ دُخُولِكَ لَها)، فَقَد تَقضَّى السَّيرُ والدُّخُولُ، خَلا أَنَّكَ حَكَيتَ مَا كَانَ قَد مَضَى وتَقَضَّى مِن ذلِكَ، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بِالرَّفعِ في (يَقُولُ)[٣]، عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ المَاضيةِ، وإِذا رَفعتَ بِـ(حَتَّى) فلا بُدَّ مِن التِزَامِ كَونِ مَا قَبلَها سَببًا لِمَا بَعدَها، بِخِلافِ حَالِها إِذا كَانَت مَاضيةً، فلا تَلزَمُ فيها بِحَالٍ. فَأَمَّا النَّصبُ بِهَا فلا بُدَّ مِن اشتِرَاطِ الاستِقبَالِ، أَو يكُونُ في حُكمِ المُستَقبَلِ بِأَن يكُونَ الفعلُ قَد تَقضَّى، خَلا أَنَّه في وَقتِ السَّيرِ المَفعُول مِن أَجلِه كَانَ مُترَقبًا في قَولِكَ: (سِرتُ حَتَّى أَدخُلَها).

وأَمَّا الوَاوُ فيَجُوزُ رَفعُ الفعلِ بَعدَها عَلَى الاستِئنَافِ، كَقِرَاءَةِ عَبدِ اللَّه بنِ مَسعُودٍ[٤]: ﴿ تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وتَكتُمونَ ٱلۡحَقَّ ﴾ [البقرة: ٤٢]، أَي: وأَنتُم تكتُمونَ الحَقَّ،

---

(١) في ط: (له).

(٢) انظر: القول في سيبويه ٣/ ١٨، والحجة للفارسي ٢/ ٣٠٦.

(٣) قال في السبعة ١٨١: « قَرَأَ نَافع وَحده (حَتَّى يَقُول) رفعًا، وَقَرَأَ البَاقُونَ (حَتَّى يَقُول) نصبًا، وَقد كَانَ الكسَائي يقرؤهَا دهرًا رفعًا ثمَّ رَجَعَ إِلَى النصب »، وانظر: حجة القراءات ١٣١.

(٤) انظر قراءة ابن مسعود في: تفسير البحر المحيط ١/ ٣٣٥.

والجُملةُ في مَوضعِ نَصبٍ عَلَى الحَالِ مِن الوَاوِ في: (تُلبِسُوا)، وأَنشَدَ النُّحَاةُ لِكَعبِ الغَنَوِيِّ[1]:

٢٦٠ - ومَا أنَا بِالشَّيءِ الَّـذي لَيسَ نَافعي ويَغضَبُ مِـنـه صَـاحِـبي بِـقَـؤُولِ[2]

بالرَّفع في: (ويَغضَبُ)، كأنَّه قَالَ: وهو يَغضَبُ صَاحِبي، كَقَولِه تَعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ﴾ [الحج: ٥]، أَي: ونَحنُ نُقِرُّ.

وأَمَّا الفَاءُ فيَجُوزُ الرَّفعُ للفعلِ بَعدَها، وهذا كَقَولِه تَعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، أَي: لا يُؤذَنُ لَهم ولا يَعتَذِرُونَ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٢٦١ - أَلَم تَسـأَلِ الـرَّبـعَ الـقَـوَاءَ فَينطِقُ وهَل تُخبِرَنْكَ اليَومَ بَيـدَاءُ سَمَلَّـقُ[3]

قَالَ سيبَويه[4]: لَم يُجعَلِ الأَوَّلُ سَببًا للثَّاني؛ إِذَن لَنَصبَه، ولكنَّـه جَعَلَـه مِمَّن يَنطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وتَقُولُ: (فلَو تَأتيه فتُحَدِّثُه) بالرَّفعِ، أَي: فأَنتَ تُحَدِّثُه، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، أَي: هم يُدهِنُونَ.

وأَمَّا (أَو) فيَجُوزُ رَفعُ الفعلِ بَعدَها، وهذا كَقَولِه تَعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]، ورَفعُه إِمَّا عَلَى الاستِئنَافِ، كأنَّه قَالَ: أَو هم يُسلِمُونَ، وإِمَّا عَلَى الاشتِرَاكِ، كَأنَّه قَالَ: تُقَاتِلُونَهم فإِمَّا إِسلامٌ وإِمَّا قِتَالٌ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ لامرِئ القَيسِ:

---

(١) هو كعب بن سعد بن عمرو الغنوي، من بني غني: شاعر جاهلي. حلو الديباجة. أشهر شعره « بائيته » في رثاء أخ له قتل في حرب ذي قار، انظر ترجمته في: الأعلام ٥/ ٢٢٧.

(٢) البيت من الطويل، مر سابقًا. انظر الشاهد رقم ٣٥٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لجميل بن معمر العذري في ديوانه ٣٣، وانظر ابن السيرافي ٢/ ٢٠١، والمنهاج ١/ ٦٢٩، وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ٣٧، ومعاني الفراء ١/ ٢٧، والجمل للزجاجي ١٩٤، والتبصرة والتذكرة ٤٠٣، والمفصل ٣٢٩، وابن يعيش ٧/ ٦٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٩، والتخمير ٣/ ٢٣٨، وتوجيه اللمع ٣٦٢، والمحصول لابن إياز ٦٢٣، وشرح الرضي ٤/ ٦٦، ٧١، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس الموصلي ١/ ٣٥٤، والهمع ٢/ ٣٨٨، ٣/ ١٩٤.

(٤) سيبويه ٣/ ٣٧.

٢٦٢ - فَقُلتُ لَـه لا تَـبـكِ عَـينُـكَ إِنَّـمـا نُـحَـاوِلُ مُلكًا أَو نَـمُـوتُ فنُعـذَرا[١]

فالرَّفعُ في قَولِه: (أَو نَمُوتُ) يكُونُ إِمَّا عَلَى الاشتِـرَاكِ، كأنَّه قَالَ: إِنَّما نُحَاوِلُ المُلكَ أَو المَوتَ [و١٦٤]، وإِمَّا عَلَى الاستِئنافِ، كأنَّه قَالَ: أَو نَحنُ مِمَّن نَمُوتُ، قَالَ سيبَوَيه[٢]: ولَو رَفَعَه لكَانَ عَربيًّا، يَعني عَلَى أَحَدِ الوَجهَينِ اللَّذَينِ ذَكَرناهما.

وتقُولُ: (هو قَاتِلي وأَفتَدي) فالرَّفعُ فيه إِنَّما يكُونُ عَلَى الابتِدَاءِ، كَأنَّه أَرَادَ: (أو أَنَا أَفتَدي)، وإِمَّا عَلَى الاشتِرَاكِ[٣]، فهذه الأحرُفُ كُلُّها يَجُوزُ فيها الرَّفعُ والنَّصبُ، وكُلُّ وَاحِدٍ مِن المَعنيَينِ لَه وَجهٌ يُخَالِفُ الآخَرَ لأجلِ اختِلافِ الإعرَابَينِ، عَلَى مَا تَرَاه في هذه الأَمثِلَةِ، ولكنَّا أَرَدنا التَّنبيهَ عَلَى أَنَّها وإِن جَازَ فيها النَّصبُ، كَما مرَّ تَقريرُه، فالرَّفعُ أَيضًا جَائِزٌ، بَل هو الأَصلُ، والنَّصبُ إِنَّما عرَضَ لِطُروءِ طَارٍ.

قَولُه: « **ويَجُوزُ إِظهارُ (أن) مَع لامِ (كَي) والعَاطِفَةِ** ». إلى آخِرِه.

اعلَم أَنَّ اللَّامَ إِنَّما تكُونُ نَاصِبَةً لأَجلِ (أن)، كَمَا مرَّ تَقريرُه، وإِذا كَانَ الأَمرُ فيها، كَمَا قُلناه، **فقَد يكُونُ الإِظهارُ لِـ(أَن) جَائِـزًا**[٤] مَع اللّام، وهذا إِنَّما يكُونُ إِذا لَـم تكُن اللّامُ مُؤَكِّدَةً للجَحدِ، كَقَولِكَ: (قُمتُ لِتَخرُجَ) و(لأَن تَخرُجَ)، وإِنَّما جَازَ ذلِكَ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٦، وانظر: سيبويه ٣/ ٤٧، ومعاني الفراء ٢/ ٧٠-٧١، والمقتضب ٢/ ٢٧، والأصول ٢/ ١٥٦، واللامات للزجاجي ٦٥، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٧٨، والنكت للأعلم ١/ ٧٢١، والمفصل ٣٢٦، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٧٩٥، والتخمير ٣/ ٢٣٣، وتوجيه اللمع ٣٦٧، والبديع في علم العربية ١/ ٦٠٧، وابن يعيش ٧/ ٣٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤١، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٣٥٣، والمنهاج ٦١٥ والمقاصد الشافية ٦/ ٣٤، وهو بلا نسبة في اللمع ١٣٠، والخصائص ١/ ٢٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٦، وشرح الرَّضي ٤/ ٧٣، والجنى الداني ٢٣١.

(٢) سيبويه ٣/ ٤٧.

(٣) قوله: (وإما على الاشتراك) ليس ف ط.

(٤) في الأصل: (جائز) وكذا في ط.

لِغَرَضِ الفَصلِ بَينَها وبَينَ لامِ الجُحُودِ ولامِ (كَي)[١] مِن أَوَّلِ وَهلَةٍ. وإِنَّما لَم يُعكَس الأَمرُ في ذلِكَ مِن جِهَةِ أَنَّ لامَ الجُحُودِ زَائِـدَةٌ لِتَأكِيـدِ الجُحُودِ، ولامُ (كَي) جَاءَت لِغَرَضِ التَّعليلِ، فكَانَت أَحَقَّ.

ويَجِبُ إِظهَارُ (أَن) مَع (لا) في اللَّامِ، وإِنَّما كَانَ ظُهورُها هاهنا وَاجِبًا؛ لئَلَّا يُدخِلُوا حَرفَ الجَرِّ عَلَى حَرفِ النَّفيِ؛ [فلَو لَم يُظهِرُوا (أن) هَاهنا لَوَلِيَت لامُ الجَرِّ (لا) في النَّفيِ، وإِنَّما لَم يُدخِلُوا حَرفَ الجَرِّ على حَرفِ النَّفيِ لَما كَانَ النَّفيُ لَه صَدرُ الكَلامِ، وإِنَّما جَازَ دُخُولُ (لا) هذه في صِلَةِ (أن) وإِن لَم تكُن دالَّـةً عَلَى النَّفيِ][٢] مِن جِهَةِ أَنَّ (أَن) المَصدَرِيَّةَ في كَونِها مَوصُولةً بِمَا بَعدَها كـ(الَّذي) في كَونِه مَوصُولًا بِمَا بَعدَه، فـ(لا) الَّتي في صِلَةِ (أن) بِمَنزِلَتِها في مِثلِ قَولِكَ: (قُلتَ للَّذي لا تَخرُجُ)، فلَو حَذَفتَ (أَن) وَوَلِيَ (لا) حَرفُ الجَرِّ لَجَازَ حَذفُ المَوصُولِ ووَلائِه (لا) لِصِلَتِه، فكَانَ يَجُوزُ: (قُلتُ للا تَخرُجَ)، وهو مُمتَنِعٌ.

قَولُه: « **والعَاطِفَةِ** »

يَعني: **ويَجُوزُ لَكَ إِظهارُ (أَن)** مَع العَاطِفَةِ، كَقَولِكَ:

٢٦٢ - لَـلُـبـسُ عَـبَـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عَـيـنـي ....[٣]

فيَجُوزُ لَكَ أَن تَقُولَ: (وأَن تَـقَـرَّ)[٤].

ويَمتَنِعُ إِظهَارُها مَع لامِ الجَحدِ في نَحوِ قَولِكَ: (مَا كُنتُ لأَضرِبَكَ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣] عَلَى رَأيِ أَكثَرِ النُّحَاةِ مِن البَصرِيِّينَ. وحُكِيَ عَنِ الكِسَائِيِّ والفَرَّاءِ جَوازُ إِظهارِها مَع لامِ

---

(١) قوله: (ولام كي) ليس في ط.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وهو من ط.

(٣) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم ٣٥٦.

(٤) الكلام من قوله: (قوله والعاطفة ساقط من ط).

الجُحُودِ[1]، وعَن ابن البَرهانِ[2] جَوَازُ إِظهَارِها مَع لامِ الجَحدِ إِذا كَانَ عَارِيًا عَن (كَانَ)[3]، كَقولِكَ: (مَا خَرَجتُ لِتَخرُجَ)، و(لأن تَخرُجَ)، وامتِنَاعُ إِظهَارِها مَع (كَانَ) كالآيـةِ.

والمُختَارُ مَا [ظ١٦٤] عَوَّلَ عَلَيه البَصريُّونَ مِن امتِنَاعِ إِظهارِها مَع الجُحُودِ؛ لأَنَّ مَا هذا حَالُه قَد اطَّرَدَ في كَلامِهم، وكَثُـرَ استعمَالُه، فلَو كَانَ جَائِزًا إِظهارُه لَوَرَدَ، فلَمَّا لَم يَرِد دَلَّ عَلَى امتِنَاعِه. وهذه طَرِيقَةٌ في الاستِدلالِ يَسلُـكُها سيبوَيه، وهي جَيِّدَةٌ، لا غُبارَ عَلَيها.

ويَمتَنعُ إِظهارُ (أَن) أَيضًا مَع هذه **الأَحرُفِ**، أَعني: (حَتَّى)، والفَاءَ، والوَاوَ، و(أَو)؛ لأَنَّها صَارَت كَالعِوَضِ عَنها، فلا يَجُوزُ الجَمعُ بَينَهما، فَلَو قُلتَ: (أَسلَمتُ حَتَّى أَن أَدخُلَ الجَنَّـةَ) كَانَ مُمتَنعًا؛ لِمَا ذَكَرناه، فَصَارَت هذه الأَحرُفُ النَّاصِبةُ للفعلِ المُضَارعِ بِإِضمَارِ (أَن) بِالإِضَافَةِ إِلى إِظهارِ (أَن) مَعَها، وإِظهَارُها عَلَى ثَلاثَةِ أَقسَامٍ: قِسمٌ يَجُوزُ إِظهَارُها، وقِسمٌ يَجِبُ، وقِسمٌ يَمتَنعُ، وقَد ذَكَرناها مُوَضَّحَةً فيما سَلَفَ.

قَولُه: « **والعَاطِفَةُ إِذا كَانَ المَعطُوفُ عَلَيه اسمًا** ».

يَعني: إِنَّكَ تَنصُبُ بَعدَ هذه الأَحرُفِ العَاطِفَةِ للفعلِ المُضَارعِ[4] بِتَقديرِ (أَن) إِذا كَانَ المَعطُوفُ عَلَيه اسمًا مَصدرًا، وإِن لَم يكُن هناكَ شَيءٌ مِن الأُمُورِ الطَّلبيَّةِ، كَقولِكَ: (يُعجِبُني قيَامُكَ وتَخرُجَ)، والتَّقديرُ فيه: وأَن تَخرُجَ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الفعلَ لا يُعطَفُ عَلَى الاسمِ، فلا بُدَّ مِن تَقديرِ (أَن) حَتَّى يَصِحَّ سَبكُ المَصدَرِ، فيكُونُ فيه عَطفُ المَصدَرِ عَلَى مِثلِه، وقَد ذَكَرناه مِن قَبلُ، وأَورَدنا البيتَ الَّذي مَطلَعُه:

---

(١) انظر رأي الكوفيين في: اللباب ٢/ ٤٦، وشرح الرضي ٤/ ٧٩، والجنى الداني ١١٨.

(٢) في ط: (ابن الدهان).

(٣) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٣٦٥.

(٤) في الأصل: (من المضارع) وكذا في ط.

٢٦٤ - لَـلُـبسُ عَـبَـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عَـيـنـي ....(١)

شَاهدًا عَلَيه، فأَغنَى عَن تكريرِه.

واللَّه أَعلَمُ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَـةُ الأُولى:

إذا قُلتَ: (مَا تَأتينا فتُحَدِّثنا) بالنَّصبِ فَلَه مَعنَيانِ:

أَحَدُهما: مَا تَأتينا فكَيفَ تُحَدِّثُنا؛ لأَنَّ الأَوَّلَ لَمَّا جَعَلَه سَببًا ونَفاه انتَفَى المُسَبَّبُ لا مَحالَةَ.

وثَانيهما: أنَّه لَم يُرِد نَفيَ الإِثبَاتِ مُطلقًا، وإِنَّما أَرَادَ نَفيَ الإتيانِ الَّذي يَتعَقَّبُه الحَديثُ، وعَلَى هذا يَجُوزُ إِثبَاتُ إِتيَان لا حَديثَ بَعدَه.

المَسأَلَـةُ الثَّانيَـةُ:

إِذا قُلتَ: (مَا تَأتينا فتُحَدِّثُنا) بِالرَّفعِ فَلَه مَعنَيانِ:

أَحَدُهما: نَفيُ الإِثبَاتِ والحَديثِ جَميعًا، فيَشتَرِكَانِ في النَّفيِ.

وثَانيهما: نَفيُ الإِثبَاتِ وإِثبَاتُ الحَديثِ، كَأَنَّه قَالَ: مَا تَأتينا فأَنتَ تُحَدِّثُنا.

المَسأَلَـةُ الثَّالِثَـةُ:

حَكَى سيبوَيه إِلغَاءَ (أَن) عَن العَمَلِ مَع استِكمَالِ شَرَائِطِها(٢)، وقَد ذَكَرنا هذا، وأَورَدنا عَلَيه القِرَاءَةَ في قَولِه تَعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرَّفعِ، وهو قَليلٌ، وأَقَلُّ مِنه مَا حُكيَ أَيضًا مِن إعمَالِ [و١٦٥] (إِذَن) مَع اعتِمَادِها عَلَى مَا

---

(١) مر الشاهد سابقًا انظر الشاهد رقم ٣٥٦.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/ ٣٢.

قَبلَها في مِثلِ قَولِ الرَّاجز[١]:

٢٦٥ - لا تَـتـرُكَـنّـي فـيـهـمُ شَـطـيـرا
إنّـي إذَن أهـلِـكَ أو أطـيـرَا[٢]

المَسألَةُ الرَّابعَةُ:

هَل يكُونُ النَّفيُ المَعنَويُّ بِمَنزِلَةِ النَّفي اللَّفظيِّ، فيُنصَبُ جَوَابُه بِالفَاءِ أو لا؟ مَنعَه أبُو بكرِ بنِ السَّرَّاجِ[٣]، واختَارَه بَعضُ النُّظَّارِ مِن المُتأخِّرينَ[٤]، وهو القَويُّ؛ لأَنَّ التَّعويلَ إنَّما يكُونُ عَلَى المَعَاني دُونَ الألفاظِ.

ومِثَالُ المَسأَلةِ قَولُكَ: (غيرُ قَائِمٍ الزَّيدَانِ فنُكرِمَهما)، و(أنا غَيرُ مُنكرٍ قَولَكَ فَيكُونَ صَحيحًا).

وقَد نَزلَ التَّقليلُ مَنزِلَةَ النَّفيِ في جَوَابِه مَنصُوبًا بِالفَاءِ، كَقَولِكَ: (قَلَّ إتيَانُكَ إلَينا فتُحَدِّثَنا).

وحُكيَ عَن الكِسَائيِّ والفرَّاءِ إجرَاءُ الشَّبَه مَنزِلَةَ النَّفي[٥]، فَيَنتَصِبُ جوَابُه، كَقَولِكَ: (كَأنَّكَ أميرٌ عَلَينا فنُطيعَكَ)، و(كَأنَّكَ عَرُوسٌ فتكُونَ أميرًا).

---

(١) في الأصل: (الآخر) وكذا في ط.

(٢) هذا من الرجز، لا يعرف قائله، وهو من شواهد شرح السيرافي ١/ ٣٧، وابن يعيش ٧/ ١٧، والإنصاف ١٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢١، وشرح الرضي ٤/ ٤٧، وابن الناظم ٤٧٧، والارتشاف ٤/ ١٦٥٣، والجنى الداني ٣٦٢، والمقاصد الشافية ٦/ ١٩، وتمهيد القواعد ٨/ ٤١٥٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٦٣.

(٣) الأصول ٢/ ١٨٤.

(٤) هو ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٣٢.

(٥) انظر رأي الكوفيين في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥.

المَسألَةُ الخامِسَةُ:

قَرأ ابنُ عَامِرٍ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فيكُونَ﴾ [يس: ٨٢] بِالنَّصبِ في قَولِه: (فيكُونَ)[١]؛ لأنَّه في مَعنى النَّفيِ، كَأنَّه قَالَ: مَا يَقُولُ لَه إلّا كُن فَيكُونَ، وهكذا الشَّبَه فإنَّه يَكُونُ في مَعنى النَّفيِ، كَأنَّه قَالَ: مَا أَنتَ عَلَينا إلّا أميرٌ، ويَجُوزُ أَن يُقَالَ: إنَّ النَّفيَ فيه مَعنويٌّ؛ مِن جِهَةِ أنَّ التَّشبيهَ غَيرُ ثَابِتٍ مِن جِهَةِ المَعنَى، قَالَ الشَّاعِرُ في (مَا) و(إلّا):

٢٦٦ - ومَـا هـي إلّا لَـحظَـةٌ أَو إشَـارَةٌ   فَتمخُـرَ فُـلـكٌ أو تُـعـادَ مَـقَـانِبُ[٢]

بِالنَّصبِ في قَولِه: (فَتمخُرَ)؛ لأنَّه في مَعنى النَّفيِ، وإن كَانَ مُثبَتًا، فَهكذا حَالُ (إنَّما). واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ.

---

(١) قرأ ابن عامر وحده (كن فيكون) بنصب النون، قال أبو بكر وهو غلط وقرأ الباقون (فيكون) رفعًا. انظر السبعة ١٦٩، وحجة القراءات ١١١.

(٢) البيت من الطويل، لم أقف عليه.

[المُضارعُ المَجزُومُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **ويُجزَمُ بِـ(لَم)، و(لَمَّا)، ولامِ الأَمرِ، و(لا) في النَّهيِ، وكَلِمِ المُجَازَاةِ، وهي: (إن)، و(مَهمَا)، و(إِذمَا)، و(حَيثُما)، و(أَينَ)، و(مَتَى)، و(مَن)، و(أيّ)، و(مَا)، و(أنَّى)، و(أمَّا) مَع (كَيفَما) و(إِذَا مَا) فَشَاذٌّ، وبـ(إِن) مُقدَّرَةً. فَـ(لَم) لِقَلبِ المُضَارع مَاضيًا ونَفيِه، و(لَمَّا) مِثلُها، وتَختَصُّ بِالاستِغرَاقِ، وجَوَازِ حَذفِ الفعلِ. ولامُ الأَمرِ: اللَّامُ المَطلُوبُ بِها الفعلُ. و(لا) النَّهيِ: المَطلوبُ بِها التَّركُ[1].وكَلِمُ المُجَازَاةِ تَدخُلُ عَلَى الفعلَينِ لِسَبَبِيَّـةِ الأَوَّلِ ومُسَبَّبِيَّـةِ الثَّاني، ويُسَمَّيانِ شَرطًا وجَزَاءً. فَإِن كَانا مُضَارعَينِ، أَو الأَوَّلُ فالجَزمُ. وإِن كَانَ الثَّاني فالوَجهانِ. وإِذا كَانَ الجَزَاءُ مَاضيًا بِغَيرِ (قَد) لَفظًا أَو مَعنًى لَم يَجُز الفَاءَ. وإِن كَانَ مُضَارعًا [ظ١٦٥] مُثبتًا أَو مَنفيًّا بـ(لا) فَالوَجهانِ، وإِلَّا فالفَاءُ. ويَجيءُ (إذا) مَع الجُملَةِ الاسميَّـةِ مَوضعَ الفَاءِ. و(إِن) مُقدَّرَةٌ بَعدَ الأَمرِ والاستِفهام والنَّهيِ والتَّمَنِّي والعَرضِ إِذا قُصِدَ السَّبَبِيَّـةُ، نَحوُ[2]: (أَسلِم تَدخُل الجَنَّـةَ) و(لا تكفُر تَدخُل الجَنَّـةَ)، وامتَنَعَ: (لا تكفُر تَدخُل النَّارَ) خِلافًا للكِسَائيِّ، لأَنَّ التَّقديرَ: إِن لا تكفُر** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[3]: اعلَم أَنَّ الشَّيخَ لَمَّا فـرَغَ مِن الكَلامِ في مَرفُوعِ الفعلِ المُضَارعِ ومَنصُوبِه أَردَفَه بِذِكـرِ المَجزُومِ[4]، وكَانَ تَقديمُ مَرفُوعِه عَلَى مَنصُوبِـه لِمَا ذكَرناه مِن قَبلُ، وإِنَّما أَخَّرَ الكَلامَ في المَجزُومِ لَمَّا كَانَ مَا سَبقَ تَقريرَ حَركَةٍ إِعرَابِـيَّـةٍ، والجَزمُ هو سَلبُها؛ فلِهذا قُدِّما عَلَيه.

---

(١) في ط: (ولا النهي ضدها).

(٢) في ط: (مثل).

(٣) في ط: (السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٤) بعده في ط: (منه).

وقد أشارَ هاهنا الشَّيخُ[١] إلى الحُروفِ الَّتي تَجزِمُ فعلًا وَاحِدًا، وإلى مَا يَجزِمُ فعلَينِ، وإلى مَا يكُونُ جَازِمًا بإضمَارِ (إن)، فهذه مَبَاحِثُ ثَلاثةٌ، قَد اشتَمَلَ عَلَيها كَلامُ الشَّيخِ:

البَحثُ الأوَّلُ: في بَيانِ مَا يَجزِمُ مِنها فعلًا وَاحِدًا

وهي: (لَم)، و(لَمَّا)، ولامُ الأمرِ، و(لا) في النَّهيِ.

فَأمَّا (لَم) فهي مُختَصَّةٌ بِنَفيِ المَاضي المَعنَويِّ، ودخُولُها إنَّما يكُونُ علَى الفعلِ المُضَارعِ لأَجلِ الإعرَابِ، لكنَّها تَقلِبُ مَعناه إلى المُضيِّ.

وهي مَوضُوعَةٌ لِمُطلَقِ الانتِفَاءِ في المَاضي، فإذا قُلتَ: (لَم يكُن) جَازَ أَن يكُونَ انتِفَاءً غَيرَ مَحدُودٍ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]، فإنَّ انتِفَاءَ هذه الأُمُورِ لا حَدَّ لَها، ولا نِهَايةَ لانتِفَائِها، وجَازَ أَن يكُونَ انتِفاءً مَحدُودًا مُتَّصِلًا بالحَالِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [مريم: ٤][٢]. فَلَيسَ غَرَضُه نَفيَ غَيرِ مَحدُودٍ، وإنَّما أَرادَ نَفيَ الشَّقَاءِ بِدُعَائِه قَبلَ كَونِه دَاعيًا.

وقَد تكُونُ (لَم) لِمَا هو كَائِنٌ يَنقَطِعُ وُجُودُه، ويكُونُ انتِفَاؤُه مُنقَطِعًا، كَقَولِه: ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان: ١] بَعدَ قَولِه: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾، فانتفَاؤُه مُنقَطعٌ بِالوُجُودِ المَسبُوقِ بِالعَدَمِ، ووُجُودُه مُنقَطِعٌ بِالمَوتِ والفَنَاءِ، قَالَ سيبَوَيه[٣]: ويكُونُ لِمَا هو كَائِنٌ لَم يَنقَطِع، وانتِفَاءً مُنقَطِعًا. يُشيرُ بِه إلى مَا ذكَرناه، ومَثَّلَه بِالآيةِ الَّتي تَلَوناها[٤].

وأمَّا (لَمَّا) فهي تُستَعمَلُ في كَلامِ العَرَبِ عَلَى أَوجُهٍ أَربَعَةٍ:

---

(١) قوله: (الشيخ) ليس في ط.

(٢) كذا في المصحف وط، وفي الأصل: (ولم يكن).

(٣) سيبويه ١/ ١٢.

(٤) العلوي هنا ينقل من ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٣ وليس من سيبويه.

- أَوَّلُها: نَافيةٌ جَازِمَةٌ [و١٦٦]، وتَختَصُّ بِأَن يكُونَ انتِفَاءُ فعلِها متَّصِلًا بِزَمَن النُّطقِ، بِخِلافِ (لَم)؛ ولِهذا تقولُ: (نَدِمَ ولَم يَنفَعه النَّدمُ) أَي: عَقيبَ ندَمِه، و(لمَّا يَنفَعه النَّدمُ) أَي: إِلى حينِ كَلامِه، فَتقرَّرَ أَنَّ زمَانَ الانتِفَاءِ بِها أَوسَعُ مِن زمَانِ (لَم) كمَا تَرى.

وتَختَصُّ بِنَفيِ الزَّمَنِ القَريبِ مِن الحَالِ، كَقَولِكَ: (عَصَى إِبليسُ رَبَّه ولمَّا يَندَم عَلَى مَعصيَتِه) أَي: عَقيبَ عِصيَانِه إِلى حينِه.

وتَختَصُّ بِحَذفِ مَجزُومِها، تقُولُ: (دَخلتُ المَسجِدَ ولمَّا) أَي: ولَمَّا يَدخُل الخَطيبُ، أَو لمَّا يَدخُل الوَقتُ، ولا يَجُوزُ ذلِكَ في (لَم)، فلا يقَالُ: (خَرَجتُ ولَم)، أَي: ولَم تَخرُج، وكأَنَّهم جعَلُوا مَا تَنفَّسَ من لَفظِها عِوَضًا عمَّا حُذِفَ مِن فعلِها.

- وثَانيها: أَن تكُونَ دَالَّـةً عَلَى وُجُوبِ الشَّيءِ لِوُجُوبِ غَيرِه، ويكُونَ عَلَى هذا لا يَليها إِلَّا فعلٌ مَاضٍ في لَفظِه ومَعناه، كَقولِه تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ ﴾ [الكهف: ٥٩].

وهَل تكُونُ هَاهنا اسمًا أَو حَرفًا؟ فعِندَ سيبوَيه أَنَّها تكُونُ حَرفًا[١]، كَمَا كَانَت، مِن غَيرِ تَغييرٍ لَها، وحُكيَ عَن أَبي عَليٍّ الفَارِسيِّ أَنَّها تكُونُ اسمًا هَاهنا، ظَرفًا بِمَعنى (حَينَ)[٢]. ومَا قَالَه سيبَوَيه أَحَقُّ؛ لأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأنَّها في مُقَابلَةِ (لَو)؛ مِن جِهَةِ أَنَّ (لَو) مَوضُوعةٌ لامتِنَاعِ الشَّيءِ لامتِنَاعِ غَيرِه، وهذه دَالَّـةٌ عَلَى وُجُوبِ الشَّيءِ لِوُجُوبِ غَيرِه، فإِذَن هما حَرفَانِ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ المُرَادَ أَنَّا أَهلكناهم بِسَبَبِ ظُلمِهم، ولَم يُرِد [حينَ][٣] ظُلمِهم؛ لأَنَّ ظُلمَهم كَانَ سَابقًا عَلَى إِنذَارِهم.

- وثَالِثُها: أَن تـكُـونَ بِمَعنى (إِلَّا)، كَـقَـولِـه تَعَالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾

---

(١) سيبويه ٣/ ٨.

(٢) الإيضاح العضدي ٢٥٠.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

[الطارق: ٤]، وكَقَولِه: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢]، والمَعنى: إِلَّا عَلَيها حَافِظٌ، وإِلَّا جَميعٌ لَدَينا مُحضَرونَ، وكَقَولِ عُمَرَ لأَبي مُوسَى الأَشعَرِيِّ[1]: « أَقسَمتُ عَلَيكَ لَمَّا ضَرَبتَ كَاتِبَكَ سَوطًا ».

– ورَابِعُها: أَن تَكُونَ بِمَعنى (حينَ)، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ﴾ [القصص: ٢٣]، وقَولِه: ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ ﴾ [آل عمران: ١٦٥][2]، وكَقَولِ امرِئ القَيسِ:

٢٦٧ - ولَمَّا أَجزنا سَاحَةَ الحَيِّ وانتَحَى ... بِنا بَطنُ خَبتٍ ذي قِفافٍ عَقَنقَلِ[3]

وأَمَّا لامُ الأمرِ فهي الَّتي يُطلَبُ بِها الفعلُ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [الطلاق: ٧]، ولا تكُونُ إِلَّا جَازِمَةً، ولا تَخرُجُ عَن كَونِها مُؤَثِّرَةً[4].

وتَختَصُّ بِمَا لَيسَ للمُخاطَبِ الفَاعِلِ، ومِثَالُ مَا يَكُونُ للغَائِبِ، كَقَولِكَ: (لِيَقُم زَيدٌ)، و(لأَقُم أَنا) في المُتكَلِّم، ومِثَالُ مَا يَكُونُ مُخَاطبًا لِغَيرِ الفَاعِلِ، كَقَولِكَ: (لِتَضرِب أَنتَ)، ومِثَالُ مَا يَكُونُ لِغَيرِ مُخَاطَبٍ، ولا فَاعِلٍ، كَقَولِكَ: (لأَضرِب أَنا)، و(لِيُضرَب هو).

فأَمَّا إِذا كَانَ الأَمرُ [ظ١٦٦] للفَاعِلِ المُخَاطَبِ لَم تَبرُز اللَّامُ، كَما سَنُوضِّحُه عَلَى إِثرِ هذا بِمَعُونَةِ اللَّه[5].

وقَد تكُونُ دَاخلَةً عَلَى الفَاعِلِ المُخَاطَبِ عَلَى جِهَةِ النُّدرَةِ، كَقِرَاءَةِ عُثمَانَ، وأَنَسٍ،

(١) انظر القول في: المفصل ١٠١، وابن يعيش ٢/ ٩٥، والتخمير ١/ ٤٨٥، وشرح الرضي ٢/ ١٤٠.

(٢) في الأصل وط: (ولما) وكذا في المصحف.

(٣) البيت من الطويل، وقد مر سابقًا، انظر الشاهد رقم (٢٦٠).

(٤) بعده في ط: (فيه).

(٥) بعده في ط: (تعالى).

وأُبَيّ بنِ كَعبٍ[١]: « فَبِذلِكَ فَلتفرَحُوا » [يونس: ٥٨]، وقَولِه ﷺ[٢]: « لِتَأخُذُوا مَصَافَّكُم »، وقَولِه ﷺ[٣]: « فلتزُره ولَو بِشَوكَةٍ »، يُخَاطِبُ بِه مَن صَلَّى في قَميصٍ مَفتُوحٍ.

قَولُه[٤]: « وحَذفُ اللّامِ مَع بَقَاءِ لَفظِ المُضَارِعِ مَجزُومًا بِتَقديرِ اللّامِ شَاذٌّ ». واعلَم أَنَّ حَذفَها مَع بَقَاءِ عَمَلِها يكُونُ عَلَى ثَلاثَةِ أَوجُهٍ:

- أَوَّلُها: يكُونُ عَلَى جِهَةِ الاطِّرَادِ بَعدَ أَمرٍ بِقَولٍ، كَقَولِه تعَالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم: ٣١]، فحَذَفَ اللّامَ، والتَّقديرُ فيه: ليُقيمُوا، وإنَّما حُذِفَت اللّامُ لِدَلالَةِ قَولِه: (قُل) عَلَيها، ولَيسَ يَنجَزِمُ عَلَى أَنَّه جَوَابٌ للأَمرِ؛ لأَنَّه لَو كَانَ الأَمرُ كَذلِكَ لكَانَ تَقديرُه: قُل لعِبَادي إِن تَقُل لَهم يُقيمُوا الصَّلاةَ، فكَانَ يَلزَمُ أَلّا يَتَخَلَّفَ عَن الطَّاعَةِ مَن قيلَ لَه يَفعَلُها، والمَعلُومُ خِلافُ ذلِكَ.

- وثَانيها: أَن يكُونَ حَذفُها عَلَى جِهَـةِ الجَوَازِ، ويكُونُ قَليلًا، وهذا نَحوُ أَن يقَعَ القَولُ مِن غيرِ أَمرٍ، وهذا نَحوُ قَولِ الرَّاجِـزِ:

---

(١) هي قراءة مروية عن النبي ﷺ، وهي أيضًا قراءة عثمان بن عفان، وأبيّ، وأنس، والحسن، وأبي رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبي جعفر المدني، والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن قائد، والعباس بن الفضل الأنصاري. انظر القراءة في: مختصر ابن خالويه ٥٧، والمحتسب ١/ ٣١٣، وتفسير البحر المحيط ٥/ ١٧٠.

(٢) لم أجد القول بهذا اللَّفظِ في كتُبِ النُّحاةِ، وقد استشهد النُّحاةُ بقولين للرَّسولِ ﷺ، هما قولُه: « لتأخذوا مَصافّكم » وقَولُه: « لتقوموا إلى مَصافّكم » وانظر الحديثين في: الإنصاف ٢/ ٥٢٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٦، وأمالي ابن الشَّجري ٢/ ٣٥٤-٣٥٥، ولم أجد في ما اطَّلعتُ عليه من كتب الحديث هذا اللَّفظ، والموجودُ فيها حديثان: الأوَّلُ يتَناسَبُ مع موضعِ الاستشهادِ وهو قوله ﷺ: « لتأخذوا مناسككم »، وقد روي هذا الحديث في كثيرٍ من كتب الحديث منها، صحيح مسلم ٢/ ٩٤٣ في باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النَّحر راكبًا وينظر الحديث في: سنن البيهقي الكبرى ٥/ ١١٦، والثَّاني يتناسب مع معنى الحديث لا مع لفظِه وهو قوله ﷺ: « اثبتوا على مصافّكم »، وينظر هذا الحديث في: مجمع الزَّوائد ومنبع الفوائد ٧/ ١٧٨.

(٣) الحديث في المجموع شرح المهذب للنووي ٣/ ١٧٥-١٧٦.

(٤) شرح المقدمة الكافية ٨٧٩.

٢٦٨ - قُلتُ لِبَوَّابٍ لَدَيهِ دَارُها
تِئذَن فإِنِّي حَمؤُهَا وجَارُها[(١)]

أَرَادَ: لِتَأذَن، فَحَذَفَ اللَّامَ، وأَبقَى عَمَلَها، وفيه[(٢)] بُعدٌ مِن الاضطِرَارِ؛ لأنَّه كَانَ يُمكِنُه أَن يَقُولَ: ائذَن، وإِنَّما جَازَ حَذفُها بَعدَ القَولِ لأَنَّ الأَمرَ يَقَعَ بَعدَه كَثيرًا؛ فلأَجلِ هذا جَازَ حَذفُها.

- وثَالِثُها: أَن يكُونَ حَذفُها مِن غَيرِ تَقَدُّمِ أَمرٍ بِالقَولِ ولا صيغَتِه، وهذا إِنَّما يَأتي عَلَى جِهَةِ الاضطِرَارِ، وهذا نَحوُ مَا أَنشَدَه الشَّيخُ في شَرحِه:

٢٦٩ - مُحَمَّدُ تَفدِ نَفسكَ كُلُّ نَفسٍ إِذَا مَا خِفتَ مِن شَيءٍ تَبَالا[(٣)]

وكَقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٧٠ - ولا تَستَطِل مِنِّي بَقَائي وَمُدَّتي وَلكِن يكُن للخَيرِ مِنكَ نَصيبُ[(٤)]

---

(١) هذا من الرجز، قال في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٣٧: «لم أقف على اسم قائله»، وذكر بعض المحققين أنه منسوب لمنظور بن مرثد الأسدي في بعض المراجع، وبعضهم ذكر أنَّ العيني هو من نسب ذلك، وهذا ليس في مقاصد العيني، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥٩، والارتشاف ٥/ ٢٤٢٠، والجنى الداني ١١٤، ومغني اللبيب ٢٩٨، والمساعد ٣/ ١٢٣، والمقاصد الشافية ٦/ ٩٩، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٠٢، والهمع ٢/ ٥٤٠.

(٢) في الأصل وط: (وليس)، وهو لا يستقيم، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٠.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأعشى في زيادات ديوانه ٢٥٢، وهو منسوبٌ لحسَّان بن ثابت في التَّبصرة والتَّذكرة للصيمري ١/ ٤٠٦، وشرح الرَّضي ٤/ ١٢٥، وليس في ديوانه، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢٧٥، والدُّرر ٥/ ٦١. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٨٢، والمقتضب ٢/ ١٣٢، والأصول ٢/ ١٧٥، والإغفال ١/ ٦٣، وأمالي ابن الشَّجري ٢/ ١٥٠، وشرح اللُّمع لابن برهان ٢/ ٦٩٨، والمفصَّل ٤٥١، وابن يعيش ٧/ ٣٥.

(٤) البيت من الطويل، مجهول قائله، وهو من شواهد معاني الفراء ١/ ١٥٩، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٥٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٠، والمخصص ٥/ ٢٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٠، والجنى الداني ١١٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٩، ومغني اللبيب ٢٩٧، =

أَرَادَ: ليكُن للخَيرِ مِنكَ، فحَذَفَ اللَّامَ عَلَى جِهَةِ الاضطِرَارِ.

وهي مكسُورَةٌ بِكُلِّ حَالٍ، وإِنَّما وَجَبَ فيها الكَسرُ مِن جِهَةِ أَنَّها اجتُلِبَت سَاكِنةً وفَاءُ الفعلِ سَاكِنةٌ، فحُرِّكَت لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وكُسِرَت عَلَى أَصلِ التِقَاءِ السَّاكِنَينِ، فإِذا دَخَلَت عَلَيها الفَاءُ والوَاوُ و(ثُمَّ)، جَازَ فيها وَجهانِ:

- الكَسرُ عَلَى مَا كَانَ لَهَا مِن الحَرَكَةِ قَبلَ دُخُولِ هذه الأَحرُفِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ [و١٦٧] وَلْيَطَّوَّفُوا۟ ﴾ [الحج: ٢٩]، ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا۟﴾ [العنكبوت: ٦٦].

- والسُّكُونُ عَلَى مَا كَانَ لَها بالأَصَالَةِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ﴾... ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٢][1] إِلى غَيرِ ذلِكَ مِن الآيَاتِ.

فأَمَّا مَا ذكرَه الشَّيخُ مِن أَنَّ السُّكُونَ إِنَّما جَازَ تَشبيهًا لَه بِـ(كَبِدٍ)، و(كَتِفٍ)[2] فَفيه نَظرٌ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المُنفَصِلَ لا يَجري مَجرَى المُتَّصِلِ؛ لِمَا بَينَهما مِن المُبَايِنَةِ.

وقَد صَدَّرَ الشَّيخُ البَابَ بِقَولِه[3]: « **لامُ الأَمرِ** » وكَانَ مِن حَقِّه أَن يَقُولَ: لامُ الطَّلَبِ؛ لأَنَّ هذه قَد تكُونُ صَادِرَةً عَلَى جِهَةِ الدُّعَاءِ، كَقَولِكَ: (لِيَغفِرِ اللّه لكَ)، وقَولِه: ﴿ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فالطَّلَبُ أَعَمُّ مِن الأَمرِ.

فأَمَّا (لا) [الَّتي][4] للنَّهيِ فهي الَّتي يُطلَبُ بِها تَركُ الفعلِ، كقَولِه تَعَالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦].

=والمساعد ٣/ ١٢٣، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٠٣، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٠٨.

(١) في الأصل وط: (وليكتب وليملل وليتق اللّه ربه) وكذا في المصحف.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٨٨٠.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٧٩.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

وكَانَ مِن حَقِّه أَيضًا أَلَّا يَقُولَ: « **لا للنَّهيِ** »؛ لأنَّها كَمَا تكُونُ للنَّهيِ فقَد تَجيءُ للدُّعاءِ، كقَولِه تَعَالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ [آل عمران: ٨]، فقَد أَطلقَ، وكَانَ مِن حَقِّه التَّقييدُ، وقَد تَلافى نَفسَه حينَ أَطلَقَ، بِقَولِه: « **لِطلَبِ تَركِ الفعلِ** »، وأَكثرُ إِتيَانِها للنَّفيِ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الخبَرِ، كقَولِه تعَالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ﴾ [الفرقان: ٣٣]، وإِمَّا عَلَى جِهَةِ الإِنشَاءِ في النَّهيِ، كقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾.

وإِنَّما قَالَ الشَّيخُ هاهنا: « لِطلَبِ تَركِ الفعلِ » ليَندَرجَ تَحتَه الدُّعاءُ، كَقَولِه تَعَالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾.... ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فلمَّا قَالَ: « **لا للنَّهيِ** » لَم يَدخُل فيه الدُّعاءُ، فَمَاثل مَا قَالَ في الأُمِّ.

وتَدخُلُ عَلَى الغَائِبِ كَقَولِكَ: (لا يَقُم زَيدٌ)، وعَلَى المُخَاطَبِ، كَقَولِكَ: (لا تَقُم أَنتَ)، وعَلَى المُتكَلِّمِ، كَقَولِكَ: (لا أدخُل أَبدًا دَاركَ)، وهي تُخَالفُ (لا) الَّتي لِمُجَرَّدِ النَّفيِ، كقَولِه تعَالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الانشقاق: ٢٠]؛ لأَنَّها لا طلَبَ فيها.

* * *

البَحثُ الثَّاني: في بَيَانِ مَا يَجزِمُ فعلَينِ نَحوُ كَلِمِ المُجَازَاةِ

قَالَ الشَّيخُ: « **وكَلِمِ المُجَازَاةِ** »، وهي في مَوضعِ جَرٍّ عَطفًا عَلَى قَولِه: (لَم) أَي: وتَنجَزِمُ بِكَلِمَ المُجَازَاةِ.

واعلَم أَنَّ كَلِمَ المُجَازَاةِ ضَربَانِ: حُرُوفٌ، وغَيرُهَا.

فأَمَّا الحُرُوفُ فهي (إِن) فإِنَّه لا يَجزِمُ مِن الحُرُوفِ إِلَّا بِها، وهي أُمُّ البَابِ؛ ولِهذا فإِنَّها تَعمَلُ ظَاهِرَةً ومُقدَّرَةً.

وغَيرُ الحُرُوفِ ضَربَانِ: ظُـرُوفٌ، وغَيرُ ظُـرُوفٍ.

- فالظُّروفُ إِمَّا زَمَانيَّـةٌ نَحوُ: (مَتَى)، و(أَيَّانَ). وإِمَّا مكَانيَّـةٌ نَحوُ: (أَينَ)، و(أَنَّى)، و(حَيثُما).

- وغَيرُ الظُّروفِ أَسماءٌ [ظ١٦٧]، نَحوُ: (مَن)، و(مَا)، و(أَيٍّ)، و(مَهما).

وكُلُّ وَاحِدٍ مِن هذه الأَقسَامِ مِن الظُّروفِ وغَيرِها قَد ذكَرناه في بَابِه، فأَغنى عَن الإِعادَةِ.

والَّذي نَذكرُه هَاهنا هو (إِن) الشَّرطيَّةُ كَقَولِه تَعَالى: ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، وقَولِه تعَالى: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩] إلى غَيرِ ذلك.

وهي تَدخُلُ عَلَى أَمرَينِ، فتَجعَلُ الأَوَّلَ سَببًا للثَّاني، ويُسَمَّى الفعلُ الأَوَّلُ شَرطًا والثَّاني جَزاءً.

وإِذا كَانا فعلَينِ جَازَ أَن يكُونا مُضارعَينِ، وأَن يكُونَا مَاضيَينِ، وأَن يكُونَ الشَّرطُ مَاضيًا والجَوَابُ مُضارعًا، وأَن يكُونَ الشَّرطُ مُضَارعًا والجَوَابُ مَاضيًا.

- فإِن كَانَ الفعلانِ مُضَارعَينِ فَليسَ فيهما[١] إِلَّا الجزمُ، كَقَولِه تعَالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

- وإِن كَانَا جَميعًا[٢] مَاضيَينِ كَانَ الجَزمُ فيهما مُقدَّرًا، كَقَولِه تَعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

- وإِن كَانَ الأَوَّلُ مَاضيًا والثَّاني مُضَارعًا جَازَ فيه الجَزمُ لِكَونِه[٣] جَوَابًا، والرَّفعُ لِكَونِه[٤] مُطَابِقًا لِلأَوَّلِ في بُطلانِ عَمَلِ الشَّرطِ فيه، والجَزمُ أكثرُ، وقَد عَدَّ المُبرِّدُ الرَّفعَ في الشَّوَاذِّ[٥]، كَرَفعِ الأَوَّلِ إِذا كَانَ مُضَارعًا، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٢٧١ - دَسَّت رَسُولًا بِأَنَّ القَومَ إِن قَدَرُوا عَلَيكَ يَشفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوغِيرِ[٦]

---

(١) في الأصل: (فيه) وكذا في ط.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (معا).

(٣) في ط: (ليكون).

(٤) في ط: (ليكون).

(٥) هو على إرادة الفاء عند المبرد في المقتضب ٢/ ٧١-٧٢.

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦٠، وانظر: سيبويه ٣/ ٦٩، وشرح السيرافي ٣/ ٢٥٨،=

- وإن كَانَ الأَوَّلُ مُضَارعًا والثَّاني مَاضيًا فلَيسَ فيه إِلَّا الجَزمُ لا غَيرُ، وأكثرُ النُّحَاةِ عَلَى عَدِّ هذا الوَجه في الضَّرُورَاتِ، وهذا خَطَأ، فإنَّه عَربيٌّ، وفي الحَديثِ عَن الرَّسُولِ صَلَّى اللَّه عَلَيه[1]: « مَن يَقُم لَيلةَ القَدرِ إيمَانًا واحتِسَابًا غَفرَ اللَّه لَه مَا تَقدَّمَ مِن ذَنبِه »، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٣٧٢ - مَـن يكِـدني بِـسَـيِّـئٍ كُنتُ مِنـه كَالشَّجَـا بَـيـنَ حَـلـقِـه والـوَريـدِ[2]

وقَالَ آخَرُ:

٣٧٣ - إن تَصرِمُونَا وَصَلنَاكُم وَإِن تَصِلُوا مَـلأتُـمُ أَنـفُـسَ الأَعـدَاءِ إرهَـابَـا[3]

وقَالَ آخَرُ:

٣٧٤ - إن يَسمعُوا سُبَّـةً طَارُوا بِها فَـرَحًا مِنِّي وما يَسمَعوا من صَالحٍ دَفَـنُوا[4]

= والبديع في علم العربية ١/ ٦٣١، وتوجيه اللمع ٣٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٧، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٤١، والهمع ٢/ ٥٥٧، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٥.

(١) الحديث في مسند أحمد ٧/ ١١٣ برقم (٧٢٧٨)، وسنن البيهقي الكبرى ٤/ ٣٠٦ برقم (٨٣٠٦).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٥٢، وانظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٥١٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٠، وخزانة الأدب ٩/ ٧٩، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٥٩، والشيرازيات ٢/ ٤٩٢، وشرح الرضي ٤/ ١٠٦، والتوطئة ١٥١، والمقرَّب ٣٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٥، ورصف المباني ١٠٥، والمقاصد الشافية ٦/ ١٢٩، ١٣١، ٧/ ٣٨٧.

(٣) البيت من البسيط، قائله مجهول، وفي المقاصد النحوية ٤/ ١٩١٨: « أنشده ابن جني وغيره ولم ينسبه أحد إلى قائله »، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩١، وابن الناظم ٤٩٧، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٧٣، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٤٠٧، والهمع ٢/ ٥٥١.

(٤) البيت من البسيط، وهو لقعنب ابن أم صاحب في الصحاح (أذن)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٦، ومغني اللبيب ٩٠٨، والمقاصد الشافية ٦/ ١٣٠، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٤٠٧.

وجَعَلُوا هذه مِن جُملَةِ الضَّرُورَاتِ الشِّعريَّـةِ، وهو فَاسِدٌ، وقَد صَرَّحَ الفرَّاءُ بجَوَازِ ذلِكَ في الاختيَارِ(١)، وأَوضَحه بقَولِه تَعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ ﴾ [الشعراء: ٤]، فَقَولُه: (فَظَلَّت) فعلٌ مَاضٍ مَعطُوفًا عَلَى قَولِه: (نُنزِّل)، فدَلَّ ذلِكَ عَلَى أَنَّه مَاضٍ مِثلُه مِن جِهَةِ المَعنى، ولَو قِيلَ: إنَّ قَولَه: (فَظَلّت) في مَعنى (لَظلَّ) لكَانَ ذلِكَ جيِّدًا حَسَنًا، خِلافًا لِمَا قَالَه الفرَّاءُ مِن جِهَةِ مُطَابقَتِه لِقَولِه: (نُنزِّل)، ومِن جِهَةِ كَونِه أَصلًا وخِلافُه مَجَازٌ، [و١٦٨] وإِنَّما أَوقَعَه بِلَفظِ المَاضي تَنبيهًا عَلَى تَحقُّقِ الظُّلُولِ وثبُوتِه(٢).

وقَد يَجيءُ الجَوَابُ مَرفُوعًا، والشَّرطُ مُضَارعٌ مَجزُومٌ، ومِنه قِرَاءَةُ طَلحَةَ(٣): ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدرِكُكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨](٤)، ومِثلُه قَولُ الشَّاعرِ:

٢٧٥ - يَـا أَقـرعُ بـنَ حـابِسٍ يـا أقـرَعُ
إنَّـك إن يُـصـرَع أخـوك تُـصـرَعُ(٥)

قَولُه: « **وإِذا كَانَ الجَزاءُ مَاضيًا بِغَيرِ (قَد) لَفظًا أَو مَعنًى لَم تَجُز الفَاءُ، وإِن كَانَ**

(١) معاني الفراء ٢/ ٢٧٦.

(٢) الكلام من قوله: (ولو قيل إن قوله) ساقط من ط.

(٣) هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الهمداني اليامي الكوفي تابعي كبير، له اختيار في القراءة ينسب إليه، وأجمعوا على أنه أقرأ أهل الكوفة، مات سنة اثنتي عشرة ومائة. انظر: غاية النهاية ١/ ٣٤٣.

(٤) انظر: مختصر ابن خالويه ٣٣، وتفسير البحر المحيط ٣/ ٣١١.

(٥) هذا من الرجز، وهو لجرير بن عبد الله البجلي في سيبويه ٣/ ٦٧، وشرح السيرافي ٣/ ٢٥٧، والمقاصد الشافية ٦/ ١٣٥، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٤٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٠، وقيل: عمرو بن خثارم البجلي في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٧٢، والأصول ٢/ ١٩٢، والبديع في علم العربية ١/ ٦٤١، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٧، والإنصاف ٢/ ٥١١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٠، وابن الناظم ٤٩٨، والارتشاف ٤/ ١٨٧٤، والتذييل ٢/ ٣٢٠، وشرح المكودي ١/ ٢٩٠.

مُضارعًا مُثبتًا أَو مَنفيًّا بـ(لا) فالوَجهانِ، وإلَّا فالفَاءُ ».

واعلَم أنَّه لَمَّا فَرَغَ مِن أجوِبَـةِ الشَّرطِ مِن غَيرِ فَاءٍ أَردَفَـه بِالكَلامِ فيما يُجَابُ بِالفَاءِ، ثُمَّ إِنَّها في دُخُولِها عَلَى أَوجُـهٍ ثَلاثَـةٍ:

الوَجه الأَوَّلُ: أَن يكُونَ دُخُولُها مُمتنعًا في الجَوَابِ، وهذا نَحوُ أَن يكُونَ الجزَاءُ مَاضيًا بِغَيرِ (قَد) لَفظًا أَو مَعنًى[1]، قُصِدَ بِه الاستِقبَالُ بِدُخُولِ حَرفِ الشَّرطِ عَلَيه، وهذا كَقَولِكَ: (إِن أكرَمتَني شكَرتُكَ)، و(إِن أكرَمتَني لَم أكفُركَ).

وإِنَّما وَجَبَ ذلِكَ مِن أَجلِ أَنَّهم لَمَّا رَأَوا الجَوَابَ يَلزَمُه تَأثيرُ الشَّرطِ فيه؛ لِكَونِه يَقلِبُ مَعناه إِلى الاستِقبَالِ، استغنَوا فيه عَن الرَّابِطَةِ، كَمَا مَثَّلناه؛ لأَنَّ قَولكَ: (إِن أكرَمتَني لَم أكفُركَ)، وإِن لَم يكُن مَاضيًا لَفظًا فهو مَاضٍ مِن جِهَةِ مَعناه، والشَّرطُ مُؤَثِّـرٌ فيه الاستِقبَالُ، فهو كَالمَاضي سَوَاءٌ.

وإِنَّما قَالَ: « **مِن غَيرِ قَد** » يَحترِزُ بِه عَن المَاضي المُحقَّقِ الَّذي لا يَستَقيمُ أَن يكُونَ للشَّرطِ فيه تَأثيرٌ، كَقَولِكَ: (إِن أكرَمتَني اليَومَ فَقَد أكرَمتُكَ أَمسِ)، فلَو لَم يُخرجه لَدَخَلَ فيمَا لا يَجُوزُ فيه دُخُولُ الفَاءِ، وهو وَاجِبٌ دُخُولُها فيه.

وإِنَّما وَجَبَ دُخُولُ الفَاءِ عَلَيه مِن جِهَةِ أَنَّه لا يَستَقيمُ أَن يكُونَ للشَّرطِ فيه تَأثيرٌ في مَعنى الاستِقبَالِ؛ لأَنَّ الغَرَضَ بِه المَاضي المُحقَّقُ، فكَما وَجَبَ دُخُولُ الفَاءِ في الأَمرِ والنَّهيِ وغَيرِهما مِمَّا لا يَستَقيمُ أَن يكُونَ للشَّرطِ فيه إِفادَةٌ مِن مَعنى الاستِقبَالِ، فهكذا هَاهنا.

وقَد التَزمُوا فيه (قَد) لَفظًا أَو مَعنًى تَقديرًا[2] مَع الفَاءِ للتَّنبيه عَلَى مَا ذكَرناه، وقَد جَاءَ قَولُه تَعالَى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]، ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧]، بِغَيرِ (قَد) لَفظًا، والفَاءُ لازِمَةٌ؛ لِمَا قرَّرناه مِن قَبلُ.

---

(١) في ط: (لفظًا بغير قد أو معنى).

(٢) في ط: (لفظًا أو تقديرًا).

وإنَّما وَجبَ إثباتُ (قَد) أَو تَقديرُها؛ ليكُونَ ذلِكَ تنبيهًا عَلَى تَعذُّرِ تَأثيرِ الشَّرطِ بَعدَها؛ مِن جِهَةِ أنَّها تُحقِّقُ أَنَّ الشَّيءَ قَد وَقعَ، ومِن حَقِّ المَشرُوطِ أَن يكُونَ مُتوَقَّعًا مُترَقَّبًا، ولا يَستَقيمُ أَن يكُونَ الشَّيءُ مُتحَقَّقَ الوُقُوعِ مَع كَونِه مُترَقَّبَ الوُقُوعِ.

الوَجه الثَّاني: أَن يكُونَ دُخُولُها جَائِزًا، وقَد أَشَارَ بِقَولِه: « **وإِن كَانَ مُضَارِعًا [ظ١٦٨] مُثبتًا أَو مَنفيًّا بِـ(لا) جَازَ الوَجهانِ** ».

وإنَّما كَانَا جَائِزَينِ لِصِحَّةِ تَقديرِ تَأثيرِ الشَّرطِ فيهما وصِحَّةِ نَفيِ تَأثيرِه، فلا جَرَمَ توَجَّهَ الأَمرَانِ، وتَقريرُ ذلِكَ هو أَنَّ المَنفيَّ بِـ(لا) إن أَجرَيتَها مُجرَى (لَن) في أَصلِ وَضعِها تَعذَّرَ تَأثيرُ حَرفِ الشَّرطِ، كَمَا يَتعَذَّرُ مَع (لَن)، والسِّينِ، و(سَوفَ)؛ إذ لا يَجتَمعُ عَلَى الفعلِ حَرفَانِ للاستِقبَالِ؛ فلأَجلِ ذلِكَ تَعيَّنَ بِهذا التَّقديرِ دُخُولُ الفَاءِ، وإِن قَدَّرتَ (لا) هذه مِثلَها في قَولِكَ: (أُريدُ أَلَّا تَقُومَ)[١] لِمُجَرَّدِ النَّفيِ صَحَّ أَن يكُونَ لِحَرفِ الشَّرطِ تَأثيرٌ في الفعلِ؛ فلأَجلِ ذلِكَ امتنَعَ دُخُولُ الفَاءِ، وكَأنَّهم لَمَّا قَصَدُوا إلى نَفيِ الفعلِ الوَاقعِ بَعدَ (أَن) المَصدَريَّةِ جَرَّدُوا (لا) عَن مَعنى الاستِقبَالِ، واستَعمَلُوها للنَّفيِ خَاصَّةً، فكَانَت أَولى مِن (لَن)، و(مَا)، و(إن)، أَمَّا (لَن) فلِمَا فيها مِن التَّأكيدِ، فكَانَ تَجريدُ مَا لا تَأكيدَ فيه أَقرَبَ، وأَمَّا (مَا) فلِكَونِها دَالَّـةً عَلَى الحَالِ، وأَمَّا (إن) فلِكَونِها مُشتركَةً، أَو لِكَونِها مُوَافِقَةً لِلَفظِ (أَن)، أَو لِكَونِها في مَعنى (مَا). هذا كُلّه إذا كَانَ المُضَارِعُ مَنفيًّا بِـ(لا).

وأَمَّا إذا كَانَ مُضَارعًا مُثبتًا، فإِن جَعَلتَه خَبرًا لِمُبتَدأ مَحذُوفٍ تَعذَّرَ تَأثيرُ حَرفِ الشَّرطِ فيه، فيَتعَيَّنُ دُخُولُ الفَاءِ عَلَيه، ولَيسَ بِالكَثيرِ؛ لِمَا يَلزَمُ مِن الإِضمَارِ مِن غَيرِ حَاجَةٍ، ومِنه قِرَاءَةُ حَمزَةَ: ﴿إِن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢][٢]، وهو قَليلٌ،

---

(١) في ط: (تكون).

(٢) في السبعة ١٩٣: « قَرَأَ حَمزَة وَحده (أَن تضل) بِكَسر الألف (فَتذكر) بتَشديد الكَاف وَرفع الرَّاء، وَقَرَأَ البَاقُونَ (أَن تضل) بِفَتح الأَلف (فَتذكر) مَنصُوبَة الرَّاء، غير أَن ابن كثير وَأَبا عَمرو قرآ (فَتذكر) =

وإن قَدَّرتَه بِنَفسِه هو الجَوابَ تَحَقَّقَ مِنه تَأثيرُ حَرفِ الشَّرطِ فيه للاستِقبَالِ، فيَتعَيَّنُ حَذفُ الفَاءِ. فمِن أَجلِ ذلِكَ جَازَ الوَجهانِ في المَوضعَينِ.

وإِنَّما قيَّدَ المنفيَّ بِـ(لا) في جَوازِ الأمرَينِ، يَحتَرِزُ بِه عَن المَنفيِّ بِـ(لَن)، و(مَا) فإِنَّ دُخُولَ الفَاءِ فيهما وَاجِبٌ؛ لأَنَّ (مَا) لِنَفيِ الحَالِ، فيَمتَنِعُ تَأثيرُ حَرفِ الشَّرطِ فيه؛ ولأَنَّ المُرَادَ بِها نَفيُ الفعلِ المُستقبَلِ، والاستِقبَالُ في الجَوابِ مأخُوذٌ مِنها؛ ولأنَّه لا يَجتَمِعُ عَلَى الفعلِ حَرفانِ للاستِقبَالِ، كَمَا قَرَّرناه[1]، فكَانَ الشَّرطُ غيرَ مُؤَثِّرٍ في الاستِقبَالِ؛ فلأَجلِ هذا وَجَبَ دُخُولُ الفَاءِ عَلَيها، كَمَا ذكَرَ.

الوَجه الثَّالِثُ: أَن يكُونَ دُخُولُ الفَاءِ وَاجِبًا، وقَد أَشَارَ إِلَيه الشَّيخُ بِقَولِه: « **وإِلَّا فالفَاءُ** »، وأَرَادَ: أَنَّ الجَزَاءَ إذا لَم يكُن مَاضيًا لَفظًا ولا مَعنًى، ولَم يكُن المُضَارِعُ مُثبتًا ولا مَنفيًّا بِـ(لا) وَجَبَ دُخُولُ الفَاءِ؛ لامتِنَاعِ تَأثيرِ حَرفِ الشَّرطِ فيه؛ لأَنَّه لَيسَ مِن الوَجه الأَوَّلِ، فيَمتَنِعُ دُخُولُ الفَاءِ عَلَيه، ولا كَانَ مِن الوَجه الثَّاني فيَجُوزُ فيه الأَمرَانِ.

وإِنَّما قيَّدَ الوَجهَ الأَوَّلَ بِمَا ذكَرناه لَمَّا كَانا قَليلَينِ يُمكِنُ ضَبطُهما بِخِلافِ الوَجه الثَّالِثِ، فإِنَّ الأَمثِلَةَ [و١٦٩] فيه كَثيرَةٌ؛ فلِهذا أَرسلَه، وقيَّدَه بِمَا عَدَا الوَجهَينِ الأَوَّلَينِ، وهذا هو دَأبُه في مَوَاضعَ كَثيرَةٍ مِن هذه المُقَدِّمَةِ فإِنَّ الضَّوَابِطَ إِنَّما تكُونُ فيما لا يكُونُ مُنتَشِرًا كَثيرًا، فأَمَّا مَا كَانَ مُتَّسعًا فالضَّبطُ لِغَيرِه يكُونُ أَحَقَّ لا مَحَالَةَ.

وهـذا نَحـوُ الجُملَـةِ الاسميَّـةِ، كَقَولِـه تَعالى: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، والجُملَةِ الأَمريَّةِ كَقَولِه تَعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، والنَّهي كَقَولِه: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾ [الممتحنة: ١٠]، أَو استِفهامٍ[2]، كَقَولِكَ: (إِن تركتَنا فَمَن يَرحَمُنا)، والدُّعَاءِ، كَقَولِكَ: (إِن

=خفيفَة مَنصُوبَة الرَّاء ». وانظر: حجة القراءات ١٤٩-١٥٠.

(١) الكلام من قوله: (ولأنه لا يجتمع) ساقط من ط.

(٢) في الأصل وط: (أو استفهامًا) وكذا يقتضي السياق.

أكرَمتَنا فَجزَاكَ اللّه خَيرًا).

وأَن يكُونَ الجوَابُ بِالسِّينِ، كَقَولِكَ: (إِن جِئتَني فَسَأكرِمُكَ)، أَو (سَوفَ)، كَقَولِكَ: (إِن أَحسَنتَ إِلَيَّ فَسَوفَ أَشكرُكَ) إِلى غَيرِ ذلِكَ مِن الأَمثِلَةِ.

ونَحوُ: (عَسَى)، و(لَيسَ) وإِن كَانَا فعلَينِ، وإِنَّما وَجَبَ دُخُولُ الفَاءِ عَلَيهما؛ لِتَعذُّرِ تَأثِيرِ حَرفِ الشَّرطِ، أَمَّا (لَيسَ) فَلِكَونِها لِنَفيِ الحَالِ وخُرُوجِها عَن مَعنى الزَّمانِ بِتَركِ تَصَرُّفِها، وأَمَّا (عَسَى) فَلِخُرُوجِها عَن الدَّلالَةِ عَلَى الزَّمانِ.

فَأَمَّا قَولُه تَعَالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٩]، فإِنَّما جَازَ حَذفُ الفَاءِ مِن الجَوَابِ لَمَّا كَانَت (إِذا) لَيسَت شَرطيَّـةً هَاهنا، وإِنَّما هي مُستَعمَلةٌ في الزَّمَانِ المُجرَّدِ مِن غَيرِ شَرطٍ، كَقَولِه تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾ [الليل: ١].

وأَمَّا قَولُه تعَالى: ﴿ وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [الجاثية: ٢٥]، وإِنَّما جَازَ حَذفُ الفَاءِ مِن أَجلِ كَونِها للزَّمانِ، ويَجُوزُ أَن يكُونَ هناكَ قَسَمٌ مُقدَّرٌ مَحذُوفٌ، يكُونُ النَّفيُ جوَابًا لَه، كَأَنَّه قَالَ: واللّه، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١][1]، أَي: واللّه إِنكُم[2] لمُشرِكُونَ، ولولا ذلكَ لَوَجَبَ دُخولُ الفَاءِ؛ لامتِنَاعِ: (إِن أكرَمتَني سَأكرِمُكَ)، ونَحوِه، فلَولا مَا ذكَرناه مِن تَقديـرِ القَسَمِ لكَانَ غَيرَ جَائـزٍ.

وتَجيءُ (إِذا) مَع الجُملَةِ الاسميَّـةِ مَوضعَ الفَاءِ، كَقَولِه تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦]، وإِنَّما قَامَت مَقَامَها مِن جِهَةِ أَنَّ (إِذا) مِثلُ الفَاءِ في الرَّبطِ بَينَ الجُملتَينِ؛ ولِهذا قَالَ الشَّيخُ في تَقديرِه: بِمَعنى: فهم يَـقنَطُونَ، يُشيرُ بِذلِكَ إِلى استِوَائِهما فيما ذكَرناه.

---

(١) في الأصل: (إنهم) وكذا في المصحف وط.

(٢) في الأصل: (إنهم) وكذا في ط.

وقَد تَجيءُ الفَاءُ مَحذُوفةً في مَوضعِ وُجُوبِها للضَّرُورَةِ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٢٧٦ - مَن يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّه يَشكُرُها والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللَّه مِثلانِ[١]

وقَالَ آخَرُ:

٢٧٧ - ومَن لا يَزَل يَنقَادُ للغيِّ والهَوَى سَيُلفَى عَلَى طُولِ السَّلامَةِ نَادِما[٢]

[ظ١٦٩] فحَذفُ الفَاءِ هَاهنا إِنَّما كَانَ مِن أَجلِ الضَّرُورَةِ الشِّعريَّةِ؛ لأَنَّهما لَو وُجِدَ الفَاءُ لانكَسَرَ[٣] نَظمُ البَيتِ، وخَرَجَ عَن كَونِه شعرًا.

قَولُه: « و(أَمَّا) مَع (كَيفَما) و(إِذَا ما) فَشَاذٌّ ».

---

(١) البيت من البسيط، نسبه سيبويه لحسَّان بن ثابت في كتابه ٣/ ٦٥، وليس في ديوانه (برقوقي)، وهو في زيادات ديوانه ٥١٦ (تحقيق وليد عرفات). ونسب لعبد الرَّحمن بن حسَّان في المقتضب ٢/ ٧٢، ومغني اللبيب ٨٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٧٨، وقيل: هو لكعب بن مالك في ابن السِّيرافي ٢/ ١٠٩، وخزانة الأدب ٩/ ٥٣، وهو في ديوانه ٢٨٨. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٤٧٦، والأصول ٣/ ٤٦٢، ومجالس العلماء ٢٦١، والبغداديَّات ٤٥٨، والخصائص ٢/ ٢٨١، والمحتسب ١/ ١٩٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤، والمنصف ٣/ ١١٨، وأمالي ابن الشَّجري ١/ ١٢٤، والمفصل ٤٤٠، والبديع في علم العربيَّة ١/ ٦٣٥، والتَّخمير ٤/ ١٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٦، وشرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٥٩٧، وشرح الرَّضي ٤/ ٩٧، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ١/ ١٩٢، والمساعد ٣/ ١٤٧، والارتشاف ٤/ ١٨٧٢، وقد جاء البيت برواية أخرى، قال النَّحَّاس في إعراب القرآن ٢/ ٢٦٤: وسمعت علي بن سليمان يقول: حدثني محمد بن يزيد قال: حدثني المازني قال: سمعت الأصمعي يقول: غيَّر النحويون هذا البيت وإنما الرواية:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره ....

وانظر هذه الرِّواية في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٥، ومغني اللبيب ١١٩، والمقاصد النَّحويَّة ٤/ ١٩٢٤، وهمع الهوامع ٢/ ٥٥٦، وخزانة الأدب ٩/ ٥٣.

(٢) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٦، وابن الناظم ٤٩٩، وأوضح المسالك ٤/ ٢١١، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٤٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٤.

(٣) في الأصل وط: (الفاء أن انكسر) وكذا يقتضي السياق.

واعلَم أَنَّ (كَيفَمَا) تَأتي عَلَى وَجهَين:

أَحَدُهما: مُجَرَّدَةٌ عَن (مَا)، كَقَولِكَ: (كَيفَ زَيدٌ؟)، وتكُونُ مَرفُوعَةً في قَولِكَ: (كَيفَ أَنتَ؟)، ومَنصُوبةً، كَقَولِه: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥٤]، ومَجرُورَةً كَقَولِكَ: (انظُر إلى كَيفَ يَصنَعُ زَيدٌ؟)، فهي في جَميعِ ذلِكَ للاستِفهامِ، وقَد تَرِدُ للتَّعَجُّبِ، كَقَولِه تَعَالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، وتَرِدُ في مَوضعِ الحَالِ، كَقَولِكَ: (لأكرِمَنَّكَ كَيفَ كُنتَ) أَي: عَلَى أَيِّ حَالٍ.

وثَانيهما: أَن تكُونَ (مَا) مُتَّصِلةً بِهَا، كَقَولِكَ: (كَيفَما تكُن أكُن)، وهذه مَسأَلَةُ خِلافٍ بَينَ النُّحَاةِ[١]: هَل يُجزَمُ بِهَا أَم لا؟

فَعِندَ الكُوفيِّينَ أَنَّه يُجزَمُ بِهَا، ومَذهَبُ البَصريِّينَ أَنَّه لا يُجزَمُ بِها، قَالَ سيبوَيه[٢]: سَأَلتُ الخَليلَ: هَل يَجُوزُ أَن يُقَالَ: (كَيفَ تَصنَع أَصنَع) بِالجَزمِ، فَقَالَ: هي مُستكرَهَةٌ، ولَيسَت مِن حُرُوفِ الجَزمِ. والحَقُّ مَا عَوَّلَ عَلَيه البَصريُّونَ.

قَالَ أَبُو سَعيدٍ السِّيرَافي[٣]: وإِنَّما لَم يُجزَم بِها لأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ أَخَوَاتِها مِن أَسمَاءِ الاستِفهامِ تُجَابُ تَارَةً بِالمَعرِفَةِ، وتَارَةً بِالنَّكِرَةِ، بِخِلافِ (كَيفَ)، فإِنَّها لا تُجَابُ إِلَّا بِالنَّكِرَةِ؛ لِكَونِها سُؤالًا عَن الحَالِ، والحَالُ نكِـرَةٌ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّكَ إِذا قُلتَ: (كَيفَما تكُن أكُن) فالغَـرَضُ مِن هذا أَنَّكَ تكُونُ عَلَى جَميعِ أَحوَالِه وصِفَاتِه، وهذا مُتعَذِّرٌ؛ بِخِلافِ: (أَيَّ شَيءٍ تَفعَل أَفعَل) فإِنَّه مُمكِنٌ.

والتَّرَدُّدُ بَينَ النُّحَاةِ إِنَّما هو في كَونِها جَازِمَةً أَم لا، فَأَمَّا المُجَازَاةُ فيها مِن غَيرِ جَزمٍ

---

(١) هذه مسألة خلافية، انظرها في: شرح المقدِّمة المحسبة ٢٤٨، والإنصاف ٢/ ٦٤٣، وشرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٥٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٥-١٩٦، والارتشاف ٤/ ١٨٦٨، والجنى الدَّاني ٣٦٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٧، ومغني اللبيب ٢٧٠.

(٢) سيبويه ٣/ ٦٠.

(٣) شرح السيرافي ١/ ٥٦.

فلا يقعُ فيه خِلافٌ بينَهم.

فأمَّا (إذا) فلا يُجزَمُ بِها في اختيَارِ الكَلامِ سَوَاءٌ اتَّصلَت بِها (مَا) أَو لَم تتَّصِل؛ لأنَّها للظَّرفيَّـةِ، لا للشَّرطيَّةِ، وإنَّما يُجزَمُ بِها بـ(مَا) وبِغَيرِ (مَا) في الضَّرُورَاتِ الشِّعريَّـةِ؛ حَملًا لهَا عَلَى الأَدَوَاتِ الشَّرطيَّـةِ. واللَّه أَعلَمُ.

* * *

البَحثُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ مَا يُجزَمُ بِإضمَارِ (إن)

قَالَ الشَّيخُ: « **و(إن) مُقدَّرَةٌ بَعدَ الأَمرِ، والنَّهيِ، والاستِفهامِ، والتَّمنِّي، والعَرضِ** ».

اعلَم أَنَّ (إن) الشَّرطيَّـةَ هي الأَصلُ في جَزمِ الفعلَينِ؛ فلِهذا كَانَت عَامِلةً ظَاهِرَةً ومُقدَّرَةً، كَمَا كَانَت (أَن) النَّاصِبةُ أُمَّ البَابِ في النَّواصِبِ؛ فلِهذا عَمِلَت ظَاهِرَةً أَو مُقدَّرَةً، كما مرَّ بَيانُه.

فعَمَلُها [و١٧٠] ظَاهِرًا قَد قرَّرناه، وإنَّما تَعمَلُ مُضمَرَةً في جَوَابِ الأَشيَاءِ السَّبعَةِ:

- الأَمرُ كقَولِه تَعالى: ﴿ ذَرۡهُمۡ يَأۡكُلُواْ ﴾ [الحجر: ٣].
- والنَّهيُ كقَولِه: (لا تكفُر تَدخُل الجَنَّـةَ).
- والاستِفهامُ كقَولِكَ: (هَل تُعطينا نَشكُركَ؟).
- والتَّمَنِّي في نَحوِ قَولِكَ: (لَيتكَ تَأتينا نُـكرِمكَ).
- والعَرضُ كَقَولِكَ: (أَلا تَنزِلُ عَلَينا نُـكرِمكَ).
- والتَّحضيضُ: (هَلا أَقَمتَ مَعَنا نُعطِكَ).
- والدُّعَاءُ: (اللَّهـمَّ ارزُقنا خَيرًا نُنفِق مِنه).

فهذه الأمُورُ كُلُّها مَجزُومَةٌ[1] بِإضمَارِ (إن)، وإنَّما تكُونُ مُضمرَةً مَعَها إذا قُصِدَ

---

(١) في ط: (تكون جازمة).

بِها السَّبَبِيَّـةُ؛ لِتكُونَ مُوَافِقَةً لـ(أن) في مَعناها الَّتي تَجزِمُ لأَجلِه، وهي السَّبَبِيَّـةُ؛ ولِهذا قَالَ الخَليلُ[1]: لأنَّ هذه الأوَائِلَ في مَعنى (إِن)، فلِذلك انجَزَمَ الجَوَابُ. يُشيرُ به إلى مَا ذكَرناه مِن التَّقريرِ.

فأمَّا إذا لَم يُقصَد بِها السَّبَبِيَّـةُ فلا جَزمَ هناكَ للجَوَابِ؛ لِتعَذُّرِ تَقديرِها مِن غَيرِ سَبَبِه؛ فلأَجلِ هذا وَجَبَ رَفعُ الفعلِ بَعدَها إمَّا عَلَى الاستِئنافِ، كَقَولِكَ: (قُم يَدعُوكَ)، أَي: فهو يَدعُوكَ، و(لا تَذهَب بِه تُغلَبُ عَلَيه)، أَي: فأَنت تُغلَبُ عَلَيه، وإمَّا عَلَى الصِّفَةِ، كَقَولِه تعَالى: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦] أَي: وَارِثًا لي، وإِمَّا عَلَى الحَالِ، كَقَولِه تعَالى: ﴿ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]، والمُرَادُ: لاعِبينَ.

فهذه الأَفعَالُ كُلُّها جَاءَت مَرفُوعةً لَمَّا لَم يُقصَد بِهَا السَّبَبِيَّـةُ، فأَمَّا إذا كَانَ المَقصُودُ بِها السَّبَبِيَّـةَ صَحَّ تَقديرُ (إن)؛ لأَنَّه لَمَّا عُلِمَ أَنَّ هذه الأَشيَاءَ الَّتي ذكَرناها فيها مَعنى الطَّلَبِ، والطَّلَبُ لا يَنفكُّ عَن سَبَبٍ حَامِلٍ للطَّالِبِ عَلَيه، فوُجُودُه يكُونُ مُسَبَّبًا عنه، وإذا كَانَ ذلِكَ مَفهومًا مِن الأَوَامِرِ ومَا في مَعناها، ثُمَّ ذُكِرَ المُسَبَّبُ، أَغنَت هذه القَرينةُ عَن ذِكرِ حَرفِ الشَّرطِ، والسَّبَبِ؛ لَمَّا كَانَت تِلكَ الأُمُورُ دَالَّـةً عَلَيهما[2]، ولا يُستَثنى مِن هذه القَاعِدَةِ إِلَّا مَسأَلَتانِ:

- المَسأَلَةُ الأُولى: الجَحدُ، وهي مَسأَلَةُ اتِّفاقٍ بَينَ النَّحاةِ في أَنَّه لا يَجُوزُ جَزمُ جَوَابِه، فلا تَقُولُ: (مَا تَأتينا نُحَدِّثك) بِالجَزمِ؛ لأَنَّ الجَحدَ خَبرٌ صِرفٌ، ولَيسَ مِن الأُمُورِ الطَّلبيَّةِ؛ فلِهذا لَم يكُن في مَعنى (إِن)، فيَبطُلُ الجَزمُ في جَوَابِه، والنَّهيُ وإِن كَانَ نَفيًا، لكنَّه خَارِجٌ عَلَى جِهَةِ الإِنشَاءِ والطَّلبِ؛ فلِهذا كَانَ مُخَالِفًا للنَّفيِ.

---

(١) سيبويه ٣/ ٩٤.

(٢) في الأصل: (الدالة عليه) وكذا في ط، وفي ط: (عليها) وكذا يقتضي السياق.

- المَسأَلةُ الثَّانيةُ: جَوَابُ النَّهيِ هل يكُونُ مَجزُومًا أم لا؟[١] والَّذي عَلَيه جمَاهيرُ البَصريِّينَ كَالخَليلِ [ظ١٧٠] وسيبوَيه، والأَخفَشِ، وغَيرِهم أنَّه لا يَجُوزُ جَزمُ جَوَابُ النَّهيِ، فلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (لا تَدنُ مِن الأَسَدِ يَأكُلكَ)، و(لا تكفُر تَدخُل النَّارَ)، وإِلى هذا ذَهَبَ الفرَّاءُ مِن الكُوفيِّينَ، وحُجَّتُهم عَلَى هذا هو مَا عَلَيه أَهلُ التَّحقيقِ مِن أَنَّ حَقَّ المُضمَرِ أَن يكُونَ مِن جِنسِ المُظهَرِ، ومُرَادُهم بِهذه العِبَارَةِ هو أَنَّ جَزمَ جَوَابِ النَّهيِ إِنَّما كَانَ لِكَونِه في مَعنى (إِن)، فلا بُدَّ مِن تَقديرِ (إِن) مَع (لا)؛ ليكُونَ الجَزمُ صَحيحًا، ونَحنُ لَو قَدَّرناه فيمَا مَثَّلنا إِذَن لَفَسَدَ المَعنى؛ لأَنَّه يَصيرُ عَدَمُ الدُّنُـوِّ سَببًا لأكلِ الأَسَدِ، وعَدَمُ الكُفرِ سَبَبٌ لِدُخُولِ النَّارِ، وهذا فَاسِدٌ، وقَد أَدَّى إِلَيه جَزمُ جَوَابِ النَّهيِ، فيَجِبُ القَضَاءُ بِفَسَادِه.

وذَهَبَ الكِسَائيُّ إِلى جَوَازِه، وهو المُختارُ، وإِلَيه يُشيرُ كَلامُ المُصَنِّفِ[٢]. والحُجَّةُ عَلَى ذلِكَ هو أَنَّ النَّهيَ مِن جُملَةِ الأُمُورِ الطَّـلَبيَّةِ، فيَجِبُ القَضَاءُ بجَزمِ جَوَابِه وصِحَّتِه، كَمَا جَازَ ذلِكَ في الأَمرِ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ مَا ذكرُوه إِنَّما لَزِمَ مِن تَقديرِ (إِن) مَع (لا)، فيفسُدُ المِثَالُ، ولا يَلزَمُ مِن فَسَادِ مِثَالٍ فَسَادُ القَاعِدَةِ المُستَمِرَّةِ لِصِحَّتِها؛ ولِهذا فإِنَّه يَجُوزُ: (لا تَأتِنا[٣] تجهَل أَمرَنا)، و(لا تكفَر تَدخُل الجَنَّـةَ)، فلا يَلزَمُ مَا ذكَرتُموه مِن كَونِ المُضمَرِ مِن جِنسِ المُظهَرِ.

وأَمَّا ثَالِثًا فهَب أَنَّا سَلَّمنا أَن يكُونَ المُضمرُ مِن جِنسِ المُظهَرِ، فإِنَّا نَقُولُ: التَّقديرُ

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة في: البديع في علم العربية ١/ ٦٤٧، وابن يعيش ٧/ ٤٨، وشرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٥٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٣، وشرح الرضي ٤/ ١١٦، ١٢١، وابن الناظم ٤٨٧، والمنهاج ١/ ٦٧٣، والكناش ٢/ ٢٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٥٧، ومغني اللبيب ٧٨٨-٧٨٩، والمقاصد الشافية ٦/ ٧٥، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٣٧.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٨٨٨.

(٣) في الأصل: (تأتينا) وكذا في ط.

في مِثلِ: (لا تَدنُ مِن الأَسَدِ يَأكُلكَ) أَن[1]: لا تَدنُ مِن الأسَدِ فإن تَدنُ مِنه يَأكُلكَ، و(لا تكفُر تَدخُل النَّارَ) فإنَّ تَقديرَه يكُونُ: لا تكفُر فإن كَفَرتَ دَخلتَ النَّارَ، وعَلَى هذا تَستَقِرُّ القَاعِدَةُ، ويَصِحُّ جَزمُ جَوابِ النَّهي، كَمَا ذكَرناه مَع تَسليمِ مَا قَالُوه مِن هذه القَاعِدَةِ.

والخَبرُ الَّذي يكُونُ في مَعنى أَلَّا يَنجَزِمَ بِه جَوابُه، كَقَولِكَ: (اتَّقَى اللَّهَ امرؤٌ فَعَلَ خَيرًا يُثَب[2] عَلَيه)، و(حَسبُكَ يَنَمِ النَّاسُ)؛ لأنَّ المَعنى فيه: ليتَّقِ اللَّهَ امرؤٌ، وليَفعَل خَيرًا يُثَب عَلَيه، واكتَفِ بِمَا فَعَلتَ يَنَمِ النَّاسُ، وإنَّما وَجَبَ ذلِكَ مِن أَجلِ أَنَّ التَّعويلَ إنَّما يكُونُ عَلَى المَعَاني دُونَ الأَلفَاظِ، فلَمَّا كَانَت هذه الأَخبَارُ في مَعنى الأَوَامرِ انجَزَمَت أَجوِبتُها، كَمَا أَوضَحناه.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

المَسألَةُ الأُولى:

إذا تَمَّت الجُملةُ الشَّرطيَّةُ بِشَرطِها وجَوَابِها، ثُمَّ وَقَعَ بَعدَها فعلٌ مُضَارِعٌ [و١٧١] مَعطُوفٌ بِالفَاءِ، أَو الوَاوِ[3]، جَازَ فيه الرَّفعُ عَلَى الاستِئنافِ، والنَّصبُ بإضمَارِ (أَن)، والجَزمُ عَلَى العَطفِ عَلَى الجَزاءِ، ومِثالُه قَولُه تعَالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فيَجُوزُ في (يَغفِرُ) الأَوجُه الثَّلاثَةُ عَلَى مَا ذكَرناه، ومِنه مَا أَنشَدَه النُّحَاةُ:

٢٧٨ - فَإن يَهلك أَبُو قَابُوسَ يَهلك   جَميعُ النَّاسِ والشَّهرُ الحَرامُ

---

(١) في الأصل: (لأن) وكذا في ط.

(٢) في الأصل: (أثيب) وكذا في ط.

(٣) قوله: (معطوف بالفاء أو الواو) ليس في ط.

ونَـأخُـذُ بَـعـدَه بِـذِنَـابِ عَـيشٍ   أَجَـبَّ الـظَّـهرَ لَـيسَ لَـه سَـنامُ[١]

فيَجُوزُ في قَولِه: (ونأخذُ) الأَوجُه الثَّلاثـةُ.

المَسألةُ الثَّانيةُ:

وإذا تَوَسَّطَ بَينَ الشَّرطِ وجَزَائِه فعلٌ مُضَارعٌ مَعطُوفٌ بِالفَاءِ أَو بَالوَاوِ جَازَ فيه الأَوجُه الثَّلاثةُ، فالرَّفعُ عَلَى الاستِئنَافِ، والنَّصبُ عَلَى إضمَارِ (أَن)، والجَزمُ بِالعَطفِ عَلَى فعلِ الشَّرطِ.

قَالَ سيبوَيه[٢]: وسَأَلتُ الخَليلَ عَن قَولِكَ: (إِن تَأتِني فتُحَدِّثُني أُحَدِّثكَ)، و(إِن تَأتني وتُحَدِّثُني أُحَدِّثكَ)، فَقَالَ: يَجُوزُ فيه مَا ذكَرناه مِن الأَوجُه الثَّلاثَةِ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ شَاهدًا عَلَى مَا قُلناه:

٢٧٩ - ومَـن يَقتَـرِب مِنَّا ويخضَعَ نُـؤوِه   ولا يَخشَ ظُلمًا ما أَقَامَ ولا هَضما[٣]

وأَنشَدَ سيبوَيه أَيضًا:

٢٨٠ - ومَـن لا يُـقَـدِّم رجلَـه مُطمَـئِنَّـةً   فيُثبِتَها في مُستَـوى الأَرضِ تَـزلَـقِ[٤]

---

(١) البيتان من الوافر، وهما للنابغة في ديوانه ١٠٥-١٠٦، وقد مر البيت الثاني سابقًا، وفيه الشاهد في هذا الموضع. انظر البيت رقم (٣٣٠). والرواية المشهورة: (ربيع الناس) ويروى أيضًا في بعض المصادر بقافية مكسورة.

(٢) سيبويه ٣/ ٨٨.

(٣) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٥، وابن الناظم ٥٠١، وشرح شذور الذهب ٤٥٤، وابن عقيل ٤/ ٤١، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٤٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو لزهير في ديوانه ٧١، وانظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٥، والمقاصد الشافية ٦/ ١٠٣، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٤٠، وهو لابن زهير في سيبويه ٣/ ٨٩، وابن السيرافي ٢/ ١١٩. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٢٣، ٦٧، والحجة للفارسي ٦/ ٣١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٦.

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ:

إِذا خَلا الفعلُ المُتوَسِّطُ بَينَ الشَّرطِ والجَزاءِ عَن حَرفِ العَطفِ جازَ رَفعُه عَلَى الحَالِ إِذا كَانَ مُغَايِرًا للشَّرطِ، كَقَولِكَ: (مَن يَأتِني يَضحكُ أُعطِه دِرهَمًا)، وأَنشَدَ النُّحاةُ:

٢٨١ - مَتَى تَأتِه تَعشُو إِلى ضَوءِ نَارِه تَجِد خَيرَ نَارٍ عِندَها خَيرُ مَوقِدِ[١]

أَي: مَتَى تَأتِه عَاشيًا.

وإِن كَانَ في مَعنى الأوَّلِ كَانَ مَجزُومًا عَلَى البَدَلِيَّةِ، كَقَولِكَ: (مَن يَأتِني يَمشِ نُكرِمه)، وأَنشَدَ النُّحاةُ:

٢٨٢ - مَتَى تَأتِنا تُلمِم بِنا في دِيَارِنا تَجِد حَطبًا جَزلًا ونَارًا تَأَجَّجا[٢]

لأَنَّ قَولَه: (تُلمِم) في مَعنى الإِتيَانِ وتَفسيرٌ لَه وإِيضَاحٌ.

المَسألَةُ الرَّابِعَةُ:

إِذا تَرادَفَ شَرطَانِ مِن غَيرِ حَرفِ عَطفٍ كَانَ الشَّرطُ الثَّاني قَيدًا [ظ١٧١] للشَّرطِ الأَوَّلِ، بِمَنزِلَةِ تَقييدِه بِالحَالِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، والتَّقديرُ فيه: إِن أَرَدتُ أَن أَنصَحَ لكُم [مُرَادًا غَيُّكُم ولا يَنفَعُكُم نُصحي][٣]، وأَنشَدَ النُّحاةُ:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه ١٦١، وانظر: سيبويه ٣/ ٨٦، وإصلاح المنطق ١٩٨، وأمالي ابن الشَّجري ٣/ ١٢، والمفصل ٣٣٥، والمتبع ٢/ ٤٢٠، ٥٣٠، والتّخمير ٣/ ٢٥٠، وابن يعيش ٢/ ٦٦، وشرح الرَّضي ٤/ ١٢٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٨، والمقاصد الشافية ٦/ ١٠٥، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٦٥، وجمهرة اللغة ٢/ ٨٧١، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٣، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٦٣، وشرح اللُّمع لابن برهان ١/ ١٣٣، والمساعد ٣/ ١٣٥.

(٢) البيت من الطويل، وقد مرَّ سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٦٨).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

٢٨٢ - إِن تَستَغيثُوا إن تُـذعَـرُوا تَجِـدُوا   مِـنَّـا مَـعـاقِـلَ عِــزٍّ زانَـهـا كَــرَمُ[١]

وهذا في لِسَانِ الفُقَهاءِ يُسَمَّى إقحَامَ الشَّرطِ عَلَى الشَّرطِ، فإذا قَالَ القَائِلُ لامرَأتِـه: (إِن دَخَلَت إِن أكَلتِ إِن لَبِستِ فأَنتِ طالِقٌ) فبِأيِّهما تُطَلَّـقُ؟ فيه تَفصيلٌ قد أشَرنا إلَيه في الكتبِ الفِقهيَّة.

المَسألَةُ الخَامِسَةُ:

وإن توَالى شَرطَانِ بِحَرفِ عَطفٍ فالجَوَابُ يكُونُ لَهما جَميعًا، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٦]، وقَولِه تَعالى: ﴿وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ۝٣٦ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟ وَيُخْرِجْ أَضْغَـٰنَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٦، ٣٧]، وسَيأتي في حُرُوفِ الشَّرطِ مَزيدُ تَقريرٍ لِهذا بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعالى.

---

(١) البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٤، والارتشاف ٤/ ١٨٨٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٩٣، ومغني اللبيب ٨٠١، واعتراض الشرط على الشرط ٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٩٥، ٩/ ٤٣٨٧، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٤٧، والهمع ٢/ ٥٦٤.

[مِثالُ الأَمرِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدى اللَّه سَعيَه: « **مِثَالُ الأَمرِ: صيغةٌ يُطلَبُ بِها الفعلُ مِن الفَاعِلِ المُخَاطَبِ [بحَذفِ حَرفِ المُضَارَعَةِ]**[1]. **وحُكمُ آخِره حُكمُ المَجزُومِ، فإِن كَانَ بَعدَه سَاكِنٌ، ولَيسَ بِرُبَاعِيٍّ زِدتَ هَمزَةَ وَصلٍ، مَضمُومَةٌ إِن كَانَ بَعدَه ضَمَّةٌ، مكسُورَةٌ فيما سِوَاه، مِثلُ: (اقتُل)، (اضرِب)، (اعلَم)**[2]، **وإِن كَانَ رُبَاعيًّا فمَفتُوحَةٌ مَقطُوعَةٌ** ».

قَالَ عليه السلام[3]: إِنَّما قَالَ الشَّيخُ: « **مِثَالُ الأَمرِ** » ولَم يَقُل: الأمرُ حَقِيقَةً؛ مِن جِهَةِ أَنَّ مُطلَقَ هذه الصِّيغَةِ، كَمَا تكُونُ أَمرًا، كَقَولِكَ: (اضرِب)، و(اخرُج) فَقَد تكُونُ دُعَاءً، كَقَولِه تَعالى: ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ ﴾ [المؤمنون: ١١٨]، ولا فَرقَ بَينَهما مِن جِهَةِ الصِّيغَةِ، ولا مِن جِهَةِ الطَّلَبِ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهما مَطلُوبٌ، وإِنَّما يَفترِقَانِ مِن جِهَةِ الرُّتبَةِ عِندَ مَن شَرَطَها، فإِنَّه لا بُدَّ عِندَ هؤلاء مِن أَن يكُونَ الآمِرُ فَوقَ المَأمُورِ، وعَلَى هذا لا يُعقَلُ أَمرُ العَبدِ لِسَيِّدِه؛ وأَمَّا مَن لَم يَشرطها فلا بُدَّ عنده من اعتبارِ الاستعلاءِ[4]، وعلى هذا يُعقَلُ أَمرُ العَبدِ لِسَيِّدِه؛ لأَنَّه يُعقَلُ مِنه الاستعلاءُ والاستِطَالَةُ عَلَى سَيِّدِه، ويُوصَفُ عَلَى ذلِكَ بِالحُمقِ وسُوءِ الأَدَبِ عَلَى سَيِّدِه، فالأَمرُ لا بُدَّ فيه مِن أَحَدِ الأَمرَينِ: إِمّا العُلُوِّ أَو[5] الاستعلاءِ، بِخِلافِ الدُّعَاءِ، فإِنَّه يكُونُ مَطلُوبًا، ولكن لا وَجهَ لاشتِرَاطِ أَحَدِ الأَمرَينِ فيه، فلَمَّا كَانَ الأَمرُ والدُّعاءُ مُشتَرِكَينِ في الصِّيغَةِ قيلَ في العِبَارَةِ عَنه [و١٧٢]: « **مِثَالُ الأَمرِ** ».

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٢) في ط: (مثل اضرب واعلم).

(٣) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٤) قال في المنهاج ١/ ٦٦٥: « واعلم أن أكثر الزيدية والمعتزلة يعتبرون العلو في حق الأمر ويشترطونه، ولهذا قالوا: لا يعقل أمر العبد لسيده بحال، لما كان دون في الرتبة، وبعض المحققين من الزيدية والمعتزلة لا يعتبرون في حق الأمر، وإنما يعتبرون الاستعلاء ».

(٥) في ط: (وإما).

فإذا عرفتَ هذا فلنَذكُر مَاهيَّـتَه، ثُمَّ نَذكُر حُكمَ آخِرِه، ثُمَّ نُردِفه بِحُكمِ أَوَّلِه. فهذه فَوائِدُ ثَلاثٌ:

الفَائِدَةُ الأُولى: في بَيَانِ مَاهيَّتِه

وهو «**صيغةٌ يُطلَبُ بِها الفعلُ مِن الفَاعِلِ المُخَاطَبِ بِحَذفِ حَرفِ المُضَارَعَةِ، كَقَولِكَ: (اضرِب)، (اعلَم)**». فهذا مَا أَشَارَ إِلَيه الشَّيخُ في مَاهيَّتِه:

فقَولُه: «**صيغةٌ**» عَامٌّ في كُلِّ صيغَةٍ، سَوَاءٌ كَانَت أَمرًا أَو خَبرًا.

[قَولُه][1]: «**يُطلَبُ بِها الفعلُ**» يَحترِزُ بِه عَمَّا كَانَ مِن الصِّيَغِ للأخبَارِ دُونَ الطَّـلَبِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، و(عَمرٌو خَارِجٌ)، ويَدخُلُ فيه الدُّعاءُ، ويَدخُلُ فيه أَمرُ الغَائِبِ، في نَحوِ قَولِكَ: (لِيَفعَل زَيدٌ)، وأَمرُ المُخَاطَبِ المَبني للمَفعُولِ، كَقَولِكَ: (لِتُضرَب أَنتَ).

قَولُه: «**بِحَذفِ حَرفِ المُضَارَعَةِ**» يَخرُجُ عَنه مِثلُ قَولِه تَعالى: «فبِذلِكَ فَلتَفرَحُوا» [يونس: ٥٨] في قِرَاءَةِ غَيرِ السَّبعَـةِ[2].

والغَرَضُ مِن هذا لَيسَ حَدًّا لِمُطلَقِ الأَمرِ، وإِنَّما حَدٌّ لأَمرِ الفَاعِلِ المُخَاطَبِ، وهو الَّذي يُحذَفُ مِنه حَرفُ المُضَارَعَةِ، وهي لا تكُونُ مَحذُوفةً إِلَّا بِمَا ذكَرناه مِن الشَّرَائِطِ، كَقَولِكَ: (اخرُج)، (اقتُل). وإِنَّما خَصَّها الشَّيخُ بِالذِّكرِ لَمَّا كَانَت تَنفرِدُ بِأَحكَامٍ مُخَالِفَةٍ لِغَيرِها مِن صيَغِ الأَمرِ المُعرَبَةِ؛ فلأَجلِ هذا قَالُوا: مِثالُ الأَمرِ، ولَم يَقُولوا: الأَمرُ.

وهَل يكُونُ للوُجُوبِ أَو للنَّدبِ أَو يكُونُ مُشتركًا بَينَهما؟ فيه تـرَدُّدٌ بَينَ الأُصولِيِّينَ[3]، ذكَرناه في الكُتُبِ الأُصولـيَّـةِ.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٢) القراءةُ بالتاء مرويةٌ عن أبيِّ بن كعب عن النبيِّ ﷺ، انظر: مختصر ابن خالويه ٥٧، وإعراب القراءات السَّبع وعللها ٢٦٩، والمحتسب ١/ ٣١٣، وحجَّة القراءات ٣٣٣.

(٣) في التمهيد للآسنوي ١/ ٢٦٦-٢٦٧: «الأمر سواء كان بلفظ افعل كـ«انزل واسكت» أو اسم الفعل كـ«نزال» وحده والمضارع المقرون باللام كقوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ فيه مذاهب: =

والمُختَارُ أنَّه حَقيقَةٌ في مُطلَقِ الطَّلَبِ، دَالٌّ عَلَيه بِصَريحِه، وأنَّه مُشتركٌ بَينَ الوُجُوبِ والنَّدبِ؛ لأنَّ مَن قَالَ لِغَيرِه: (اضرِب) فإنَّه يُفهَمُ مِن ظَاهِرِه الطَّلبُ بِصَريحِه.

فأمَّا: هَل يكُونُ مُطلقُه مَانعًا مِن النَّقيضِ، فيكونُ دَالًّا عَلَى الوُجُوبِ أَو لا يكُونُ مُطلقُه مَانعًا مِن النَّقيضِ، وهو التَّركُ، فلا يَدُلُّ عَلَى الوُجُوبِ؟ ففيه نَظرٌ وخِلافٌ[1] لَيسَ هذا مَوضعَ ذِكرِه.

* * *

= **أصحها** عند الجمهور كالآمدي والإمام فخر الدين وأتباعهما أنه للوجوب إذا لم تقم قرينة تدل على خلافه...

والمذهب الثاني وهو وجه للشافعي: أنه حقيقة في الندب.

والثالث: في الإباحة لأنه المحقق والأصل عدم الطلب.

والرابع: أنه مشترك بين الوجوب والندب وبه جزم في المنتخب في باب الاشتراك.

والخامس: أنه مشترك بين هذين وبين الإرشاد ونقله الآمدي في الإحكام عن الشيعة وصححه.

السادس: أنه حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب.

السابع: أنه حقيقة إما في الوجوب وإما في الندب ولكن لم يتعين لنا ذلك ونقله صاحب الحاصل ثم البيضاوي عن الغزالي وهو غلط عليه...

الثامن: أنه مشترك بين الوجوب والندب والإباحة.

التاسع: أنه مشترك بين الثلاثة المذكورة ولكن بالاشتراك المعنوي وهو الإذن حكاه ابن الحاجب مع الذي قبله.

العاشر: أنه مشترك بين خمسة وهي الثلاثة التي ذكرناها والإرشاد والتهديد حكاه الغزالي في المستصفى.

الحادي عشر: أنه مشترك بين الخمسة المذكورة في أوائل العلم وهي الوجوب والندب والإباحة والتحريم والكراهة حكاه أصحاب البرهان والمحصول والإحكام.

الثاني عشر: أنه موضوع لواحد من هذه الخمسة ولا نعلمه نقله أيضا في البرهان...

الثالث عشر: أنه مشترك بين ستة أشياء وهي الوجوب والندب والتهديد والتعجيز والإباحة والتكوين.

الرابع عشر: أن أمر اللّه تعالى للوجوب وأمر رسوله للندب حكاه القيرواني في المستوعب عن الأبهري في أحد أقواله ».

(١) انظر المسألة في: الأحكام للآمدي ٢/ ١٦٠-١٦٢.

الفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: في حُكمِ آخِرِه

قَالَ الشَّيخُ: « وحُكمُ آخِرِه حُكمُ المَجزُومِ ».

أَرَادَ: أَنَّكَ تُعَامِلُه مَعَامَلةَ المَجزُومِ؛ لِكَونِه مَبنيًّا؛ فلأَجلِ هذا بُنيَ عَلَى مَا يُجزَمُ بِه، فيُسكَّنُ إذا كَانَ صَحيحًا، كَقَولِكَ: (اضرِب)، (اعلَم)، ويُحذَفُ آخِرُه في المُعتلِّ، كَقَولِكَ: (اغزُ)، و(ارمِ)، و(اخشَ)، وتُحذَفُ النُّونُ مِنه في مِثلِ قَولِكَ: (اضرِبُوا)، و(اضرِبي)؛ لأَنَّ جَزمَه يكُونُ بِمَا ذكَرناه.

فأَمَّا حَذفُ العَينِ في نَحوِ: (لَم يَقُم)، و(لَم يَبِع) فإِنَّما كَانَ مِن أجلِ التِقَاءِ [ظ١٧٢] السَّاكِنَينِ؛ لأَنَّ آخِرَه لَمَّا سُكِّنَ بالبِنَاءِ أَو بِالإعرَابِ التَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَت العَينُ مِن أَجلِ التِقَاءِ السَّاكِنَينِ.

وهَل يكُونُ مُعرَبًا أَو مَبنيًّا؟ فيه خِلافٌ بَينَ النُّحَاةِ[١]:

- فَذَهَبَ نُحَاةُ البَصرَةِ إِلى أنَّه مَبنيٌّ؛ لأَنَّ السَّبَبَ في إعرَابِ الفعلِ إِنَّما هو لأَجلِ المُشَابهَةِ بِحَرفِ المُضَارَعَةِ، فلَمَّا زَالَ حَرفُ المُضَارَعَةِ بِالأَمرِ وَجَبَ رُجُوعُه[٢] إلى أَصلِه في البِنَاءِ، فَوجَبَ الحُكمُ عَلَيه بِكَونِه مَبنيًّا، وبُنِيَ عَلَى مَا يُجزَمُ بِه، كَمَا مرَّ تَقرِيرُه.

- وزَعَمَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ وغَيرُهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ أَنَّه مُعرَبٌ، وأَنَّ الأَصلَ في قَولِكَ: (قُم): (لِتَقُم)، وفي نَحوِ (اضرِب): (لِتَضرِب)؛ ولِهذا قَد جَاءَ ذلِكَ تَصريحًا، كَقَولِه تَعالى: « فلتَفرَحُوا » [يونس: ٥٨].

---

(١) هذه مسألة خلافيَّة، ذهبَ البصريُّونَ إلى أنَّ فعلَ الأمرِ مبنيٌّ على السُّكون، ويرى الكوفيُّونَ أنَّه معربٌ مجزومٌ، ونسبَ رأيَ الكوفيينَ إلى الأخفش أيضًا، انظر هذه المسألة في: الإنصاف ٢/ ٥٢٤، والتَّبيين ١٧٦، وائتلاف النّصرة ١٢٥، وأمالي ابن الشَّجري ٢/ ٣٥٤-٣٥٥، وشرح اللُّمع لابن برهان ٢/ ٣٣٥، وشرح اللُّمع للأصفهاني ٢/ ٦٣٦، وشرح جمل الزَّجَّاجي لابن خروف ٢/ ٨٥٧، وشرح الرَّضي ٤/ ١٢٤-١٢٥، والصَّفوة الصَّفيَّة ١/ ١٧٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٥، والتَّصريح ١/ ٢٠٠-٢٠١.

(٢) في الأصل: (رجع وجوبه) وكذا في ط.

والمُختَارُ مَا قَالَه عُلَماءُ البَصريِّينَ مِن الحُكمِ عَلَيه بِالبِنَاءِ؛ لِزَوَالِ مُقتَضَى الإعرَابِ في الأَفعَالِ، وهو حَرفُ المُضَارَعةِ، فأَمَّا قَولُه تَعالى: « فَلتَفرَحُوا » عَلَى الخِطَابِ فقَد قَالَ أبُو الحَسَنِ الأَخفَشُ[١]: إنَّها لُغَةٌ رَديَّـةٌ، وقَالَ[٢]: إنَّما حَسَّنَ مِنه هو أنَّه لا يَأتي إلَّا إذا كَانَ المَأمُورُ جَمَاعَةً، بَعضُهم حَاضِرٌ، وبَعضُهم غَائِبٌ، فتكُونُ اللَّامُ دَالَّـةً عَلَى الغَيبَةِ، والتَّاءُ دَالَّـةً عَلَى الخِطَابِ جميعًا عَلَى الأَمرَينِ في الفَائِدَةِ، فإذا وَرَدَ في الشِّعرِ فإنَّما يكُونُ عَلَى جِهَةِ الضَّرُورَةِ، كَقَولِ مَن قَالَ:

٢٨٤ - لِتَقُم أنتَ يَا ابنَ خَيرِ قُرَيشٍ فَتَقضي حَوَائِجَ المُسلِمِينَا[٣]

* * *

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: في حُكمِ أَوَّلِه

قَالَ الشَّيخُ: « **فإن كَانَ بَعدَه سَاكِنٌ** » إلى آخِرِ كَلامِه.

واعلَم أَنَّ مَا ذكَرَه إشَارَةٌ إلى كَيفيَّةِ أَخذِ الأَمرِ مِن الفعلِ المُضَارعِ.

وإذا أَردتَ الأَمرَ فلا بُدَّ مِن حَذفِ حَرفِ المُضَارَعَةِ، وإنَّما وَجَبَ حَذفُه مِن صيغَةِ الأَمرِ، وإن كَانَ لا يُعقَلُ إلَّا في الأَزمِنَـةِ المُستَقبَلَـةِ، مِن أَجلِ الدّلالَةِ عَلَى الإنشَاءِ، فإنَّ الأَمرَ مِن الأُمُورِ الإنشَائيَّـةِ الَّتي لا تَحتَمِلُ صِدقًا ولا كَـذِبًا، ولا عَلامةَ عَلَى كَونِه إنشَاءً إلَّا حَذفُ حَرفِ المُضَارَعَـةِ مِنه.

فإذا حَذَفتَ حَرفَ المُضَارَعَـةِ لِمَا ذكَرناه فَلَيسَ يَخلُو حَالُ الحَرفِ بَعدَ حَذفِه إمَّا أَن يكُونَ مُتَحرِّكًا أو سَاكِنًا [و١٧٣]:

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧٥.

(٢) في ط: (وهذا).

(٣) البيت من الخفيف، قائله مجهول، وهو من شواهد الإنصاف ٢/ ٥٢٥، وشرح الرضي ٤/ ٨٥، وتفسير البحر المحيط ٨/ ٩، وتذكرة النحاة ٦٦٦، ومغني اللبيب ٣٠٠، ٧١٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦٠٢، وشرح التصريح (علمية) ١/ ٥١، والخزانة ٩/ ١٤.

فإن كَانَ مُتَحَرِّكًا نطقتَ به عَلَى حَالِه مِن غَيرِ همزةٍ؛ لأنَّ الهَمزَةَ إنَّما يُؤتَى بِها مِن أَجلِ التَّوصُّلِ إلى النُّطقِ بالسَّاكِنِ، فإذا كَانَ مُتَحرِّكًا أغنَى ذلِكَ عَن اجتِلابِ الهَمزَةِ، سَوَاءٌ كَانَ صَحيحًا أو مُعتلًّا، فلِهذا تقُولُ في (تَدحرَجَ): [(دَحرج)][1]، وفي (تَضَارَبَ): (ضَارِب)، وفي (يَتعَلَّمُ): (تَعلَّم)، وفي نَحوِ: (يَقي)، و(يَفي)، و(يرَى): (قِه)، و(فِه)، و(رَه)، والتزَمُوا هَاءَ السّكتِ في مِثلِ ذلِكَ إذا وَقَفُوا؛ لِمَا يَلزَمُ لَو لَم يَأتُوا بِها مِن المُحَالِ، وهو أَنَّ الابتِدَاءَ مِن حَقِّه أن يكُونَ بِالمُتَحرِّكِ، ومِن حَقِّ الوُقُوفِ أَن يكُونَ عَلَى السّاكِنِ، فلَو حَصَلَ الابتِدَاءُ والوُقُوفُ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ لكَانَ سَاكِنًا مُتَحَرِّكًا، وهو مُحَالٌ؛ فلأَجلِ هذا أَتوا بِالهَاءِ ليَقِفُوا عَلَيها بِالسُّكُونِ، والأَصلُ في (قِه): (اوقي)، ذَهبَت اليَاءُ للبِناءِ، وذَهبَت الوَاوُ حَملًا عَلَى (يَفي)، فلَمَّا تَحرّكت القَافُ استُغنيَ بِالحَركَةِ عَن اجتلابِ الهَمزَةِ، فَبقيَت القَافُ، فجيءَ بالهَاءِ للوَقفِ.

وإن كَانَ مَا بَعدَ حَرفِ المُضَارَعَةِ سَاكِنًا فَلَيسَ يَخلُو حَالُه: إمَّا أَن يكُونَ ثُلاثيًّا، أَو زَائِدًا عَلَيه:

- **فإن كَانَ ثُلاثيًّا** فلا بُدَّ مِن اجتِلابِ هَمزَةِ وَصلٍ، فَتقُولُ فيه: (اضرِب)، (اعلَم) تَوصُّلًا إلى النُّطقِ بالسَّاكِنِ، ولا يَخرُجُ عَن هذه القَاعِدَةِ **إلَّا أُمورٌ ثَلاثةٌ:**

أَوَّلُها: مُعتلُّ الفَاءِ، كَـ(وَعَدَ)، و(وَرَدَ)، و(وَزَنَ) فإنّكَ تَقُولُ في الأَمرِ مِنه: (عِد)، و(رِد)، و(زِن).

وثَانيها: مُعتلُّ اللَّامِ مِن الأَمرِ مِن: (قَالَ)، و(بَاعَ)، فإنّكَ تَقُولُ فيه: (قُل)، و(بِع).

وثَالِثُها: مَا كَانَ فَاؤُه هَمزَةً مِن نَحو: (أَكَلَ)، (أَخذَ)، و(أَمَرَ)، فإنّكَ تَقُولُ فيه: (كُل)، و(خُذ)، و(مُر).

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

فهذه الأمُورُ الثَّلاثةُ مَا بَعدَ حَرفِ المُضَارَعَةِ مِنها سَاكِنٌ، ومَع ذلِكَ لا يُحتَاجُ فيها[١] إِلى هَمزَةِ وَصلٍ، والسِّرُّ في ذلِكَ أَنَّ هذه مُتحَرِّكَةٌ قَد حُذِفَ فَاءَاتُها، فلَم تَحتَج إِلى هَمزَةِ وَصلٍ، وإِنَّما وَجَبَ حَذفُ الفَاءِ مِنها لأَمرٍ أَوجَبَه الإعلالُ والخِفَّةُ.

وهذا لَم يَذكُره الشَّيخُ، ولا أَشَارَ إِلَيه، بَل أَطلَقَ الأَمرَ في أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ بَعدَ حَرفِ المُضَارَعَةِ مِنه سَاكِنًا فلا بُدَّ فيه مِن هَمزَةِ وَصلٍ، ومَا ذكَرناه خَارِجٌ عَن إِطلاقِه الَّذي أَطلَقَه.

وإِن كَانَ رُبَاعيًّا بِالهَمزَةِ، وهو الَّذي قَصَدَ بِقَولِه: « **رُبَاعيٌّ** »؛ لأَنَّ الرُّباعيَّ المُجرَّدَ لَيسَ فيه هَمزَةٌ، كَقَولِكَ: (دَحرج)، و(قَرطِس)، فأَمَّا الرُّباعيُّ بِالهَمزَةِ فإِنّكَ تَقُولُ في الأَمرِ مِنه: (أَعلِم)، و(أَرسِل) من: (أَعلَمَ[٢]، يُعلِمُ)، [و(أَرسَلَ، يُرسِلُ)][٣]، والأَصلُ فيه: (يُؤعلِمُ)، و(يُؤَرسِلُ)، فلَمَّا حُذِفَ عَنه حَرفُ المُضَارَعَةِ جيءَ بِالهَمزَةِ الَّتي كَانَت في مَاضيه[٤] المَحذُوفَةِ [ظ١٧٣] مِن أَجلِ[٥] المُضَارعِ لِزَوالِ المُقتَضي لِحَذفِها، وإِنَّما حَذَفُوها مِن المُضَارعِ لأَنَّ المُضَارعَ[٦] مِنه: (أُعلِمُ) (أُرسِلُ)، وأَصلُه: (أُأَعلِمُ)، و(أُأَرسِلُ) إذا جَعَلتَه للمُتكَلِّمِ، فكَرِهوا اجتِمَاعَ الهَمزَتَينِ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَحَذَفُوا الثَّانيةَ الَّتي هي هَمزَةُ المَاضي مِنه عَلَى جِهَةِ التَّخفيفِ، ثُمَّ أَجرَوا حُرُوفَ المُضَارَعَةِ كُلَّها مُجرًى وَاحِدًا؛ لأَنَّه مِن بَابٍ وَاحِدٍ، فلَمَّا حَذَفُوا حَرفَ المُضَارَعَةِ لِبناءِ صيغَةِ الأَمرِ زَالَ مُوجِبُ حَذفِ الهَمزَةِ، فَوَجَبَ الإِتيَانُ بِها مَفتُوحَةً مَقطُوعَةً إِجراءً للكَلِمَةِ عَلَى الأَصلِ الَّذي كَانَ لَهَا، أَلا تَرَى أَنّهم لَو لَم يرُدُّوها لاقتَضَى أَن يرُدُّوا غيرَها.

---

(١) في الأصل: (منها)، وكذا في ط.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (علم).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٤) قوله: (التي كانت في ماضيه) ليس في ط.

(٥) قوله: (من أجل) ليس في ط.

(٦) قوله: (المضارع) ليس في ط.

والَّذي يَدُلُّ عَلَى أنَّهم إِنَّما أتَوا بِهذه الهَمزَةِ لِزَوَالِ المُقتَضي لِحَذفِها مَجيئُهم بِها في صيغَةِ الأَمرِ مِن قَولِنا: (يُريدُ)، و(يُعيدُ) و(يُري) مِن الرُّبَاعيِّ المَزيدِ، فإنَّهم أتَوا بِها وإن لَم يكُن بَعدَ حَرفِ المُضارَعَةِ سَاكِنٌ؛ لأنّه لَو كَانَ الغَرَضُ بالإِتيَانِ بِها مِن جِهَةِ النُّطقِ بالسَّاكِنِ لَم يكُن للإِتيَانِ بِها هَاهنا مَعنًى لِكَونِه مُتحَرِّكًا.

وظَاهِرُ كَلامِ الشَّيخِ في المُقَدِّمَةِ أَنَّ هذه الهَمزَةَ في الرُّباعيِّ مَزيدَةٌ، وإِن كَانَت مَقطُوعَةً، لَمَّا كَانَ بَعدَ حَرفِ المُضارَعَةِ سَاكِنًا، كَمَا زيدَت الهَمزَةُ في الثُّلاثيِّ. والأَقرَبُ أنَّها هي الَّتي كَانَت في الفعلِ في الخَبَرِ في فعلِ الوَاحِدِ المُتكَلمِ، فلا حَاجَةَ إِلى زِيَادَتها.

فأمَّا حَرَكَةُ هذه الهَمزَةِ فإِنَّها تكُونُ عَلَى وُجُوهٍ ثَلاثَةٍ:

أَحَدُها: أَن تكُونَ مَضمُومَةً، وهذا إِنّما يكُونُ إذا كَانَ مَا قَبلَ آخِرِ الفعلِ مَضمُومًا ضَمًّا لازِمًا، نَحوُ: (اخرُج)، (اقتُل)؛ لأنَّا لَو كَسَرناها لَثقُلَ النُّطقُ بِها؛ للخرُوجِ مِن كَسرٍ إِلى ضَمٍّ، ولَو فتَحناهَا لالتبَسَ بِالفعلِ المُضَارعِ للمُتكَلِّم، في مِثلِ قَولِكَ: (أَخرُجُ)، (أَقتُلُ)، وهذا إِنَّما يكُونُ في الضَّمِّ اللازِمِ، فَأَمَّا الضَّمُّ العَارِضُ فلا عِبرَةَ بِه، كَقَولِكَ: (ارمُوا) فإِنَّ الهَمزَةَ هَاهنا مكسُورَةٌ، وإِن ضُمَّ مَا قَبلَ آخرِه؛ لَمَّا كَانَ عَارِضًا؛ لأَجلِ الوَاوِ، والأَصلُ فيه الكَسرُ؛ لأَنَّه مِن (رَمَى، يَرمي).

وثَانيها: أَن تكُونَ مكسُورَةً، وهذا إِنَّما يكُونُ في الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ إِذا كَانَ مَا قَبلَ آخِره مكسُورًا، كَقَولِكَ: (اضرِب)، أَو مَفتُوحًا، كَقَولِكَ: (اعلَم)، و(اشرَب)، وفيما زَادَ عَلَى الثّلاثيِّ مُطلَقًا، كَقَولِكَ: (استَخرَجَ)، و(انطَلَقَ)؛ لأَنَّا لَو فتَحنا هَمزَةَ (اضرِب) لالتبَسَ بِالأَمرِ مِن الرُّباعيِّ، ولَو ضَمَمناها في نَحوِ: (استَخرَجَ) لالتبَسَ بِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه؛ لأَنَّ [و١٧٤] كَلامَنا إِنَّما هو في حَرَكَةِ الهَمزَةِ، فَأَمَّا فَتحُ العَينِ فلا يُقَالُ فيه؛ فلِهذا لَزِمَ مَا ذكَرناه مِن اللَّبسِ بِفعلِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، ولَو فتَحناها لالتبَسَ بِفعلِ المُتكَلِّمِ مِنه، كَقَولِكَ: (أَنا أَستَخرِجُ)، والهَمزَةُ في هذينِ الوَجهَينِ هَمزَةُ وَصلٍ؛ ولِهذا سَقَطَت في الدَّرجِ.

وثَالِثُها: أَن تكُونَ مَفتُوحَةً، وهي في كُلِّ اسمِ رُباعيٍّ بِالهَمزَةِ، كَقَولِكَ: (أكرِم)، و(أَعطِ زَيدًا)، وإِنَّما كَانَت مَفتُوحَةً للخِفَّةِ، وتكُونُ هَمزَةَ قَطعٍ؛ ولِهذا فإِنَّها لا تَسقُطُ في الدَّرجِ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

قَولُه تَعَالى: ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [الأحقاف: ٣١]، فقَولُه: (يَغفِر) مَجزُومٌ؛ لأنَّه جَوَابٌ للأَمرِ بِوَاسِطَةِ إِضمَارِ (إِن)، كَمَا أَسلَفنا تَقريرَه مِن قَبلُ.

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

قَولُ الشَّاعِرِ:

٢٨٥ - فلا تَستَطِل مِنِّي بَقَائي وَمُدَّتي وَلَكِن يكُن للخَيرِ مِنكَ نَصيبُ[1]

فَقَولُه: (يكُن) مَجزُومٌ بِإِضمَارِ اللَّامِ، كَأَنَّه قَالَ: وليكُن، وجَازَ إِضمَارُه لِمَا يَلزَمُ في القَرينَةِ مِن الدَّلالَةِ عَلَيها.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

إِنَّما وَجَبَ أَن تكُونَ الهَمزَةُ للأَمرِ في الثُّلاثيِّ فَمَا زَادَ عَلَيه وَصلًا، وفي الرُّباعي بِالهَمزَةِ قَطعًا؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الهَمزَةَ في الرُّباعيِّ عِوَضٌ عَن هَمزَةِ التَّعديَةِ، في نَحوِ: (أكرِم زَيدًا) فإِنَّه عِوَضٌ عَن: (أكرَمَ، يُكرِمُ) بِخِلافِها في الثُّلاثي فَمَا زَادَ عَلَيه، فإِنَّها غَيرُ عِوَضٍ، مَزيدَةٌ للتَّوصُّلِ إِلى النُّطقِ بِالسَّاكِنِ، فافترَقَا بِأَن كَانَ أَحَدُهما قَطعًا والأُخرَى وَصلًا. واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ.

---

(١) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم ٣٧٠.

[فعلُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « فعلُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه هو مَا حُذِفَ فَاعِلُه، وأُقِيمَ مَفعُولُه مُقَامَه[1]. فإن كَانَ مَاضيًا ضُمَّ أَوَّلُه، وكُسِرَ مَا قَبلَ آخِرِه، ويُضَمُّ الثَّالِثُ مَع هَمزَةِ الوَصلِ، والثَّاني مَع التَّاءِ خَوفَ اللَّبسِ. ومُعتلُّ العَينِ الأَفصَحُ: (قيلَ)، و(بيعَ)، وجَاءَ الإِشمَامُ، والوَاوُ، ومِثلُه بَابُ (اختيرَ)، و(انقيدَ)، و(استُخيرَ)، و(أُقيمَ). وإِن كَانَ مُضَارعًا ضُمَّ أَوَّلُه، وفُتِحَ مَا قَبلَ آخِرِه، ومُعتلُّ العَينِ يَنقَلِبُ فيه أَلِفًا ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[2]: اعلَم أَنَّ فعلَ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه مِن جُملَةِ الأفعَالِ في المَاضي والمُضَارِعِ، خَلا أَنَّه [ظ ١٧٤] لَمَّا حُذِفَ فَاعِلُه اختَصَّ بِأَحكَامٍ في مَاضيه ومُضَارِعِه، وصَحيحِه ومُعتلِّه، لا جَرَمَ أَفرَدَ لَه النُّحَاةُ بَابًا، وتكَلَّمُوا عَلَيه.

وقَد حَدَّه الشَّيخُ بِمَا ذكرَه، وهو قَولُه: « مَا حُذِفَ فَاعِلُه » فلا يَتمَيَّزُ فعلُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه عَمَّا سُمِّيَ فَاعِلُه إِلَّا بِحَذفِ فَاعِلِه؛ فَلِهذا اقتَصَرَ عَلَى تَعريفِه بِذلِكَ. والغَرَضُ هَاهنا ذِكرُ صيغَتِه. فالأَجوَدُ أَن يُقَالَ في تَعريفِه: هو كُلُّ فعلٍ ضُمَّ أَوَّلُه في المَاضي وكُسِرَ مَا قَبلَ آخِرِه، وكَانَ في المُضَارِعِ مَضمُومَ الأَوَّلِ، مَفتُوحَ مَا قَبلَ الآخِرِ، مَا لَم يكُن مُعتلًّا في الأَمرَينِ جَميعًا، ولا مُضَاعَفًا؛ فَلِهذا تقُولُ في المَاضي: (ضُرِبَ)، و(عُلِمَ)، و(استُخرِجَ)، و(انطُلِقَ بِه)، وتقُولُ في المُضَارِعِ: (يُضرَبُ)، و(يُنطَلَقُ)، و(يُستَخرَجُ)، فتَجِدُه عَلَى مَا قُلناه مِن كَسرِ مَا قَبلَ آخِرِ المَاضي مَع ضَمَّةِ صَدرِه، وفَتحِ مَا قَبلَ آخِرِ المُضَارِعِ مَع ضَمِّ صَدرِه.

وقَولُنا مَا لَم يتغَيَّر بالإعلالِ فإِنَّه يَخرُجُ عَمَّا ذكَرناه، فإِنَّ مُعتلَّ العَينِ لا يُضَمُّ أَوَّلُه، كَقَولِكَ: (قيلَ)، و(بيعَ)، والمُضَارِعُ لا يُفتَحُ مَا قَبلَ آخِرِه، كَقَولِكَ: (يُقَالُ)،

---

(١) قوله: (وأقيم مفعوله مقامه) ليس في ط.

(٢) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

و(يُباعُ) إلى غَيرِ ذلِكَ مِن الأَمثِلَةِ، وهكذا القَولُ في المُضَاعَفِ فإنَّه لا يُـكسَرُ مَا قَبلَ آخِرِه مِن جِهَةِ [أَنَّ][1] التَّضعيفَ لا يكُونُ إلّا مَع حَذفِ حَركَةِ عَينِه؛ ليَتِمَّ الإِدغَامُ في نَحوِ: (رُدَّ)، و(شُدَّ)، وأَصلُه: (رُدِدَ)، و(شُدِدَ).

فإذا عرَفتَ هذا فلنَذكُرِ الكَلامَ في صيغَتِه، ثُمَّ نَذكُر الأَسبَابَ المُوجِبَةَ لِحَذفِ الفَاعِلِ، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ مَا يُقَامُ مُقَامَ الفَاعِلِ، فهذه مَطَالِبُ ثَلاثَةٌ، نُفصِّلُها ونَأتي عَلَى تَفَاصيلِها وأَسرَارِها بِلُطفِ اللَّه وعِزَّتِـه:

المَطلَبُ الأَوَّلُ: في بَيانِ مَا يَختَصُّ الصِّيغَةَ

قَالَ الشَّيخُ: « **فإن كَانَ مَاضيًا ضُمَّ أَوَّلُه، وكُسِرَ مَا قَبلَ آخِرِه** » نَحوُ: (ضُرِبَ)، و(قُتِلَ)، و(دُحرِجَ). وإنَّما ضَمُّوا أَوَّلَه لِيُنبِّهوا عَلَى أنَّه مِن قَبيلِ هذه الصِّيغَةِ، فَصَارَ جُملةُ مَا يَختَصُّ بِالصِّيغَةِ أَحكَامًا[2] خَمسَةً:

الحُكمُ الأَوَّلُ: أَن يكُونَ مَضمُومَ الأَوَّلِ في المَاضي، مكسُورَ مَا قَبلَ آخِرِه.

ولا بُدَّ مِن اعتبَارِ الأَمرَينِ جَميعًا؛ لأنَّه بِاعتِبَارِهما جَميعًا يَحصُلُ المَقصُودُ مِن هذه الصِّيغَةِ؛ إذ لَو اقتَصَرنا عَلَى كَسرِ مَا قَبلَ [و١٧٥] آخِرِه لَم يكُن مُمَيَّـزًا عَن صيغَةِ مَا سُمِّيَ فَاعِلُه في مِثلِ: (عَلِمَ)، ولَو اقتَصَرنا عَلَى الضَّمِّ لأَوَّلِه لالتبَسَ بِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه في المُضَارعِ، نَحوُ: (أُعلِمَ). فَظَهَرَ لكَ بِمَا قرَّرناه أنَّه لا بُدَّ مِن اعتِبَارِ الأَمرَينِ جَميعًا؛ لِتَمَيُّزِه بِهما.

ويُمكِنُ أَن يُقَالَ: إنّما ضُمَّ أَوَّلُه؛ لأنَّه لَمَّا حُذِفَ الفَاعِلُ فيه أُتيَ بِالضَّمَّةِ ليكُونَ فيها دَلالَةٌ عَلَى حَذفِ الفَاعِلِ مِنه، وكُسِرَ مَا قَبلَ آخِره؛ مِن جِهَةِ أَنَّ العَينَ تَختَلِفُ فيها الحَركاتُ فيما سُمِّيَ فَاعِلُه، فَتارَةً يُفتَحُ كَـ(ضَرَبَ)، وتَارَةً يُكسَرُ، كَـ(عَلِمَ)، وتَارَةً يُضَمُّ في مِثلِ: (ظَـرُفَ)، فأُلزِمَ الكَسرَةَ تَفرِقةً بَينَ مَا سُمِّيَ فَاعِلُه وبَينَ مَا لَم يُسَمَّ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط. (٢) في الأصل: (أحكام) وكذا يقتضي السياق.

فَاعِلُه، وكَانَت الكَسرَةُ أَحَقَّ مِن غَيرِها مِن سَائِرِ الحَركاتِ؛ لأَنَّها المُتوَسِّطةُ، فَلَم تكثُر كَثرَةَ الفَتحَةِ، ولَم تَقِلَّ قِلَّـةَ الضَّمَّةِ؛ فلأَجلِ هذا خَصُّوه بِالكَسرَةِ.

الحُكمُ الثَّاني: قَالَ الشَّيخُ: « **ويُضَمُّ الثَّالِثُ مَع هَمزَةِ الوَصلِ**[1]**، والثَّاني مَع التَّاءِ** ».

يَعني: إنَّ الفعلَ المَاضيَ إذا كَانَ في أَوَّلِه هَمزَةٌ، نَحوُ: (انطَلَقَ)، و(اقتَدرَ)، و(استَخرَجَ) فإنّكَ تَضُمُّها عِندَ بنَائِها[2] للمَفعُولِ، ويُضَمُّ الحَرفُ الثَّالِثُ مِنها، فَتقُولُ: (انطُلِقَ [بِه][3])، و(اقتُدِرَ [عَلَيه][4])، و(استُخرجَ بِه المَتَاعُ).

ولا بُدَّ مِن اعتِبَارِ الأَمرَينِ جَميعًا، أَعني ضَمَّ أَوَّلِه وضَمَّ الثَّالِثِ[5]؛ لأَنَّا لَو اقتَصَرنا[6] عَلَى ضَمِّ الأَوَّلِ، لا غَيرُ، لَحَصَلَ اللَّبسُ عِندَ زَوَالِ الهَمزَةِ في الدَّرجِ، وضَمِّ الثَّالِثِ أَيضًا إتبَاعًا لِمَا قَبلَه في الضَّمِّ؛ لأَنَّهم لَو كَسَرُوه لَثقُلَ، ولَو فَتحُوه لكَانَ مُمكِنًا، ولكنَّهم أَرَادُوا المُخَالَفَةَ بَينَ الصِّيغتَينِ بِالأَمرَينِ جَميعًا: ضَمِّ الأَوَّلِ، وضَمِّ الثَّالِثِ.

فأَمَّا مَا كَانَ فيه تَاءٌ، نَحوُ: (تعلَّمَ)، و(تجاهَلَ) فإِنَّكَ تَضُمُّ أَوَّلَه، وتَضَمُّ ثَانيه عِندَ بِنَائِه للمَفعُولِ، فَتقُولُ: (تُعُلِّمَ الكِتَابُ)، و(تُجُوهلَ)، ولا بُدَّ مِن اعتِبَارِ الأَمرَينِ جَميعًا؛ لأَنَّهم لَو اقتَصَرُوا عَلَى ضَمِّ التَّاءِ، فَقالُوا: (تُعَلَّمَ)، و(تُجَاهَلَ) لالتَبسَ بِـ(تُعَلِّمَ) مُضَارعِ (عَلَّمتُ)، ولالتَبسَ بِـ(تُجَاهَلَ) مُضَارعِ (جَاهَلتُ).

الحُكمُ الثَّالِثُ: قَالَ الشَّيخُ: « **ومُعتلُّ العَينِ** » إلى آخِره.

أَرَادَ: إنَّ المُعتلَّ مِن المَاضي يُخَالِفُ الصَّحيحَ، نَحوُ: (قَالَ)، و(بَاعَ) فإِنَّ فيه ثَلاثَ لُغَاتٍ عِندَ بِنَائِه للمَفعُولِ:

---

(١) في ط: (مع الهمزة).

(٢) في ط: (بنائه).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٥) في ط: (الحرف الثالث).

(٦) كذا في ط، وفي الأصل: (اقتصر).

- الفَصيحَةُ: وهي: (قيلَ)، و(بيعَ)، وعَلَيها وَرَدَ التَّنزيلُ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ﴾ [هود: ٤٤]، والأَصلُ فيما كَانَ وَاويًّا: (قُوِلَ) فَثقُلَت الكَسرَةُ عَلَى الوَاوِ، فنُقِلَت إلى مَا قَبلَها بَعدَ حَذفِ الضَّمَّةِ [ظ١٧٥] مِنها، فسكنَت الوَاوُ، وانكَسَرَ مَا قَبلَها، فقُلِبَت يَاءً، كَـ(ميزَانٍ)، و(ميقَاتٍ). وفيما كَانَ يَائيًّا: (بُيِعَ)، فَثقُلَت الكَسرَةُ عَلَى اليَاءِ، فنُقِلَت إلى مَا قَبلَها، فبَقيَت سَاكِنَةً عَلَى حَالِها مِن غَيرِ قَلبٍ، كَما فَعَلناه في الوَاوِ.

- والمُتوَسِّطَةُ: وهو الإِشمَامُ أَيضًا، وقُرِئَ بِها في السَّبعَةِ في قَولِه تَعالى: ﴿ سِيٓءَ بِهِمۡ ﴾ [هود: ٧٧]، ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ﴾، وهي فَصيحَةٌ، لكن الأَولى مَع كَونِها فَصيحَةً، فهي تَختَصُّ بِالكَثرَةِ.

- والقَليلَةُ: وهي قَلبُ اليَاءِ وَاوًا، فيُقَالُ فيه: (قُولَ)، و(بُوعَ)، وإِنَّما كَانَت قَليلةً لأَنَّ[1] فيها مِن قَلبِ الأَخفِّ إلى الأَثقَلِ، وهو قَلبُ اليَاءِ وَاوًا، بِخِلافِ الفَصيحَةِ فإِنَّها قَلبُ الأَثقَلِ إلى الأَخفِّ، وهو قَلبُ الوَاوِ إلى اليَاءِ، وأَمَّا الإِشمَامُ فإِنَّما فَعَلُوه مِن أَجلِ الإِيذَانِ بِأَنَّ أَوَائِلَ هذه الأَفعَالِ مَضمُومٌ، فمِن أَجلِ هذا وَاضَبُوا عَلَى الإِشمَامِ، مُحَافَظَةً عَلَى الأَصلِ، وتَنبيهًا عَلَيه.

الحُكمُ الرَّابعُ: (افتَعلَ)، و(انفَعلَ) مِن المُعتلِّ.

قَالَ الشَّيخُ: « ومِثلُه بَابُ (اختيرَ)، و(انقيدَ لَه) » إلى آخرِ مَا ذكَرَه.

أَرَادَ: أَنَّه إذا كَانَ الفعلُ مُعتلًّا بالوَاوِ واليَاءِ، وكَانَت اليَاءُ في نَفسِها مكسُورَةً، ومَا قَبلَها مَضمُومٌ فالياءُ في نَحوِ قَولِكَ: (اختيرَ)، والوَاوُ في نَحوِ قَولِكَ: (انقيدَ)؛ لأَنَّ الأَصلَ فيهما: (اختُيِرَ)، و(انقُيِدَ)، فَعُلِمَ أَنَّ قَولَنا: (تُيِرَ) مِن (اختُيِرَ)، و(قُيِدَ) مِن (انقُيِدَ)[2] مُمَاثِلٌ لِقَولِنا: (بُيِعَ)، و(قُيِلَ) في كَسرِها وانضِمامِ مَا قَبلَها، فلا جَرَمَ جَازَت فيه تِلكَ اللُّغاتُ الثَّلاثُ، فتَقُولُ فيه: (اختيرَ) بالكَسرِ الصَّريحِ، والتَّعليلُ فيه مَا

(١) في ط: (لما).

(٢) قوله: (لأن الأصل فيهما) ساقط من ط.

ذكَرناه في: (بيعَ)، والإِشمَامُ للضَّمَّةِ المَحذُوفَةِ والإِبدَالِ الصَّريحِ، فَتقُولُ: (اختُورَ)، و(انقُودَ لَه)، وهي الضَّعيفَةُ، فَوَجبَ إجراؤُها مُجرَى مَا ذكَرناه؛ لِكَونِه مُوَافِقًا في العِلَّةِ.

وهذا يُخَالِفُ قولَنا: (استَفعلَ)، و(أفعلَ) كقَولِكَ: (أُقيمَ)، و(استُقيمَ) فَلَيسَ فيهما إلَّا الكَسرُ الصَّريحُ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ مَا قَبلَ حَرفِ العِلَّةِ فيهما سَاكِنٌ في الأَصلِ، والضَّمَّةُ حَاصِلةٌ قَبلَ السَّاكِنِ؛ فلأَجلِ هذا لَم يكُن مِثلَ: (قيلَ)، و(بيعَ) في أَصلِه، وإِنَّما هي يَاءٌ مكسُورَةٌ قَبلَها سَاكِنٌ، وتِلكَ يَاءٌ مكسُورَةٌ قَبلَها ضَمَّةٌ، وحُكمُ اليَاءِ المكسُورَةِ إذا كَانَ مَا قَبلَها [و١٧٦] سَاكِنًا، وكَانَت مِمَّا يَجِبُ إعلالُه أَن تُسكَّنَ وتُلقَى حَركتُها عَلَى مَا قَبلَها؛ فلِهذا وَجَبَ أَن يُقَالَ في نَحوِ: (أُقيمَ)، و(استُقيمَ) باليَاءِ، لا غَيرُ، لغَةٌ وَاحِدَةٌ؛ إذ[1] لَم يُوجَد فيهما مُقتَضي تِلكَ اللُّغَاتِ.

الحُكمُ الخَامِسُ: في الفعلِ إذا كَانَ مُضَارعًا.

قَالَ الشَّيخُ: « **وإِن كَانَ مُضَارعًا** » إلى آخِره.

وأَرَادَ: أَنَّ الفعلَ الَّذي يُبنَى لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه إذا كَانَ مُضَارعًا فإِنّه يَجِبُ ضَمُّ أَوَّلِه وفَتحُ مَا قَبلَ آخِره، فتَقُولُ: (يُضرَبُ)، و(يُنطَلَقُ بِه)، و(يُستَخرَجُ)، ولا بُدَّ مِن اعتِبَارِ الأَمرَينِ فيه جَميعًا؛ لأَنَّا لَو اقتَصَرنا عَلَى فَتحِ مَا قَبلَ آخِرِه لالتَبسَ بِمِثلِ: (يعلَمُ)، ولَو اقتَصرنا عَلَى الضَّمِّ لالتَبسَ بِمِثلِ: (يُخرِجُ) إذا بُنِيَ لِمَا سُمِّيَ فَاعِلُه. وهذا أَمرٌ مُطَّرِدٌ في كُلِّ فعلٍ صَحيحٍ، ثُلاثيًا أَو زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ، كَمَا قُلناه.

قَولُه: « **ومُعتلُّ العَينِ يَنقَلِبُ فيه أَلِفًا** »:

أَرَادَ: أَنَّ الفعلَ الَّذي يُبنَى لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، مُعتلَّ العَينِ فإِنَّها تَنقَلِبُ عَينُه أَلِفًا، وَاوًا كَانَ أَو يَاءً، فتَقُولُ في نَحوِ (يَقُولُ)، و(يَبيعُ): (يُقَالُ)، و(يُباعُ)؛ لأَنَّ الأَصلَ فيه: (يُقوَلُ)، و(يُبيَعُ)، فيتَحرَّكُ الوَاوُ واليَاءُ، ويَنفَتِحُ مَا قَبلَها أَو يكُونُ في حُكمِ المُتَحرِّكِ،

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (إذا).

وإنَّما كَانَ في حُكمِ المُتحرِّكِ مِن جِهَةِ أَنَّ الفَاءَ مُتحَرِّكَةٌ في المَاضي، وإنَّما حكَمنا بِسُكُونِها مِن جِهَةِ حَرفِ المُضارَعَةِ؛ فلِهذا رُوعيَت الحَركَةُ في قَلبِ الوَاوِ والياءِ أَلِفًا.

وأمَّا مُعتَلُّ الفَاءِ فيَجِبُ أن تكُونَ ثَابِتةً؛ إذ لا وَجهَ يُوجِبُ حَذفِها؛ لأنَّها تَعذَّرت عَن مَحَلِّ التَّغييرِ؛ فلِهذا تَقُولُ في (وَرَدَ)، و(وَعَدَ): (وُرِدَ)، و(وُعِدَ).

نَعَم، يَجُوزُ قَلبُها هَمزَةً؛ لأنَّها تكُونُ مَضمُومَةً، كقَولِه تَعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ وُقِّتَت ﴾ [المرسلات: ١١]، وقُرِئَ: « أُقِّتَت »[١]، وهكذا إذا كَانَت[٢] يَاءً وَجَبَ إثبَاتُها يَاءً مِن غَيرِ تَغييرٍ، كَقَولِكَ: (يُينعَ الثَّمَرُ)، (يُونعُ)، وفي (يَسُرَ): (يُيسِرُ)، (يُوسِرُ)، وفي مَا شَاكَلَه بِضَمِّها مِن غَيرِ إعلالٍ.

وأمَّا مُعتلُّ اللَّامِ فإن كَانَت وَاوًا قُلِبَت يَاءً إذا انكسَرَ مَا قَبلَها، كَقَولِكَ: (عُزِيَ)، و(رُمِيَ)، وإن كَانَ مَفتُوحًا قُلِبَت أَلِفًا، كَقَولِكَ: (يُعزَى)، و(يُرمَى). فإن كَانَت فَاءُ الفعلِ مَحذُوفةً فيما سُمِّيَ فَاعِلُه وَجَبَ رَدُّها فيمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، كَقَولِكَ: (وَعَدَ، يَعِدُ)، و(وَقيَ، يَقي) فإنّكَ تَقُولُ فيه: (يُوعَدُ)، و(يُوقَى)، فتَرُدُّها لَمَّا زَالَت عِلَّةُ حَذفِها؛ لأَنَّ حَذفَها إنَّما يكُونُ[٣] لِوُقُوعِها بَينَ يَاءٍ وكَسرَةٍ، وهذا قَد بَطلَ عِندَ بِنائِها للمَفعُولِ.

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: في بَيَانِ الأَسبَابِ المُوجِبَةِ [ظ١٧٦] لِحَذفِ الفَاعِلِ

اعلَم أنَّ حَذفَ الفَاعِلِ يَجري في الكَلامِ عَلَى وَجهَينِ: سَمَاعيٌّ يُحفَظُ، ولا يُقَاسُ عَلَيه، وقيَاسيٌّ يَطَّرِدُ.

---

(١) قرأ أبو عمرو وحده (وقتت) بواو، وقرأ الباقون (أقتت) بألف. انظر: السبعة ٦٦٦، وحجة القراءات ٧٤٢.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (كان).

(٣) في ط: (كان).

- فأَمَّا السَّماعيُّ فكقَولِهم: (إذا كَانَ غَدًا فاتني)، أَي: إذا كَانَ مَا نَحنُ عَلَيه غَدًا، ومِنه قَولُه تَعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، أَي: سَجنُه، وهذا لا يُقَاسُ عَلَيه، وإِنَّما يُقرُّ حَيثُ وَرَدَ.

- والقيَاسيُّ في(١) فعلِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، فإِنَّهم حَذَفُوه في كَلامِهم عَلَى جِهَةِ القيَاسِ المُطَّرِدِ، وإِنَّما حَذَفُوه لأَسبَابٍ عَارِضَةٍ سَبعَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فالمَخَافةُ مِن ذِكره في مِثلِ قَولِهم(٢): (قُتِلَ زَيدٌ)، ولا يُذكرُ قَاتِلُه مَخَافَةَ أَن يُلحِقَه مَعَه، ولا يُلصَقُ بِه لَوثٌ يُوجِبُ المُطَالَبَةَ.

وأَمَّا ثَانيًا فللجَلالَةِ في مِثلِ قَولِكَ: (قُتِلَ اللِّصُّ)، فإِنَّما لَم يُذكَر الفَاعِلُ هَاهنا لجَلالَتِه، وتَنزيهًا لِذكرِه في مَعرَضِ ذِكرِ اللِّصِّ.

وأَمَّا ثَالِثًا فلِخَسَاسَتِه في مِثلِ قَولِكَ: (قُتِلَ الخَليفةُ)، وإِنَّما حُذِفَ الفَاعِلُ هَاهنا لِخِسَّتِه، وتَرفُّعًا عَن ذِكرِه بِالإِضَافَةِ إِلى حَالِ الخَليفَةِ، وأَنَّه لا يَنبَغي أَن يُقَالَ: هو قَتلَه.

وأَمَّا رَابعًا فللإيهامِ(٣) عَلَى السَّامعِ والمُخَاطَبِ لِضَربٍ مِن المَصلَحَةِ.

وأَمَّا خَامِسًا فللاختِصَارِ والإيجازِ، فإِنَّ اطِّرَاحَ الفَاعِلِ يكُونُ الكَلامُ مَعَه أَخصَرَ وأَوجَزَ.

وأَمَّا سَادِسًا فَمِن أَجلِ مُرَاعَاةِ السَّجعِ في آيِ القُرآنِ، وغَيرِها، كَقَولِه تَعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ﴾ [الليل: ١٩] لِتُشَاكِلَ مَا بَعدَها ومَا قَبلَها.

وأَمَّا سَابعًا فلأَجلِ مُطَابَقَةِ حَرفِ الرَّويِّ في الأَبيَاتِ الشِّعريَّةِ، فرُبَّما يكُونُ(٤) لا يُطَابقُ إِلَّا مَع بِنَائِها لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه.

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (فيما).

(٢) في ط: (كقولهم).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (فلإيهام).

(٤) في ط: (كان).

فهذه الوُجُوه كُلُّها أَسبَابٌ في حَذفِ الفَاعِلِ قيَاسًا في كَلامِ العرَبِ.

* * *

فأَمَّا(١) المَطلَبُ الثَّالِثُ وهو في الكَلامِ عَلَى الأُمُورِ الَّتي تُقَامُ مُقَامَ الفَاعِلِ

فهذا الكَلامُ(٢) قَد قرَّرنا مَا يَتوَجَّه فيه عِندَ الذِّكرِ للفَاعِلِ، فإِنَّ الشَّيخَ قَد أَورَدَه في بَابِ الفَاعِلِ، وعَدَّه مِن جُملَةِ الفَاعِلينَ، فشَرَحناه هناكَ، وأَورَدنا أَيضًا مَا يَتعَلَّقُ بِالمَسَائِلِ الَّتي التزَمنا إيرَادَها في كُلِّ بَابٍ، فلا جَرَمَ اكتفَينا بِمَا أَسلَفناه مِن قَبلُ، فأَغنى عَنِ الإعَادَةِ، فليُطَالعه المُنتَهي إِلى هذا المَوضعِ. واللَّه المُوَفِّقُ للصَّوَابِ.

---

(١) قوله: (فأما) ليس في ط.

(٢) في ط: (المطلب).

[المُتَعَدِّي وغَيرُ المُتَعَدِّي]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **المُتَعَدِّي وغَيرُ المُتَعَدِّي، فالمُتَعَدِّي مَا يَتوَقَّفُ فَهمُه عَلَى مُتعَلِّقٍ، وغَيرُ المُتَعَدِّي [و١٧٧] بخِلافِه، كَـ(قَعَدَ). والمُتَعَدِّي يكُونُ إلى وَاحِدٍ، كـ(ضَرَبَ)، واثنَينِ، كـ(أعطَى)، و(عَلِمَ)، وإلى ثَلاثَةٍ كَـ(أَعلَمَ)، و(أَرَى)، و(أَخبرَ)، و(خَبَّـرَ)، و(حَدَّثَ)، و(أَنبَأَ)، وهذه مَفعُولُها الأَوَّلُ كمَفعُولِ (أَعطَيتُ)، والثَّاني والثَّالِثُ كَمَفعُولي: (عَلِمتُ)** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[(١)]: اعلَم أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِن الأَفعَالِ مُتوَقِّفًا عِندَ إطلاقِه عَلَى غَيرِه فهو المُتعَدِّي في لِسَانِ النُّحَاةِ، وهذا كَقَولِنا: (ضَرَبَ)، و(قَتلَ)، فإنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن هذينِ الفعلَينِ يَتوَقَّفُ عَلَى مَقتُولٍ، ومَضرُوبٍ يُفهَمُ مِنه عِندَ النُّطقِ بِه، ومَا كَانَ مِن الأَفعَالِ لا يَتوَقَّفُ عَلَى فَهمِ غَيرِه عِندَ إِطلاقِه فهو اللَّازِمُ في مُصطَلَحاتِهم، كَقَولِنا: (قَامَ)، و(قَعَدَ)، و(فَرِحَ)، و(اعتَمرَ)؛ فلِهذا قَالَ الشَّيخُ في مَاهيَّةِ المُتعَدِّي: « **مَا يَتوَقَّفُ فَهمُه عَلَى مُتعَلِّقٍ** »، وقَالَ في غَيرِ المُتعَدِّي: « **مَا لا يَتوَقَّفُ فَهمُه عَلَى مُتعَلِّقٍ** »، يُشيرُ بِه إِلى التَّقريرِ الَّذي لَخَّصناه.

فالمُتعَدِّي مِن الأَفعالِ يُقَالُ لَه: (المُجَاوِزُ)، و(الوَاقِعُ)؛ لأَنَّه مُجَاوِزٌ لِنَفسِه وَوَاقِعٌ عَلَى غَيرِه، وغَيرُ المُتعَدِّي يُقَالُ لَه: (اللَّازِمُ)، ويُقَالُ لَه: (المُتَخَصِّصُ)؛ لأَنَّه لَزِمَ نَفسَه وتَخَصَّصَ بِها، فَلَم يَتعَدَّها.

فإذا عرَفتَ هذا فلنَـذكُـر أَسبَابَ التَّعديَـةِ، ثُمَّ نَذكُر قِسمَةَ الأَفعالِ في تَعَدِّيها ولزُومِها، ثُمَّ نُردِفه بِكَيفيَّـةِ التَّعديَـةِ إِلى المَفَاعيلِ. فهذه مباحِثُ ثَلاثَـةٌ، نأَتي عَلَى مَا ذكَرَه الشَّيخُ، ونَستَولي عَلَى دَقَائِـقِه.

---

(١) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

البَحثُ(١) الأَوَّلُ: في ذِكرِ أسبابِ التَّعديَةِ

وهي: الهَمزَةُ، وتَثقيلُ الحَشوِ، وحَرفُ الجَرِّ.

وهذه الأَسبَابُ إِنَّما تكُونُ دَالَّـةً عَلَى التَّعديَـةِ إذا كَانَت(٢) مُفيدَةً للصَّيرُورَةِ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِزَيدٍ)، و(امرُر(٣) بعَمرٍو)، و(فَـرِحَ زَيدٌ) و(فرَّحتُه)، و(نزَلتُ عَلَى عمرٍو)، فَمَتى كَانَت وَاقعَةً عَلَى هذه الهَيئَـةِ فهي حُرُوفُ تَعديَـةٍ؛ لأَنَّ الفعلَ كَانَ غيرَ مُتعَدٍّ إِلى مَفعُولٍ، فَعَدَّته وصَيَّـرَته نَاصِبًا لَه؛ لِمَا ذكَرناه في المِثَالِ.

فإِذا دَخَلَت عَلَى فعلٍ لازِمٍ عَدَّته إِلى مَفعُولٍ، كَـ(مَرِضَ زَيدٌ) و(مرَّضتُه)، و(غَرِمَ زَيدٌ) و(غَرَّمتُه)، فإِن دَخَلَت عَلَى فعلٍ [ظ١٧٧] يَتعَدَّى إِلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ عَدَّته إِلى مَفعُولَينِ، كَقَولِكَ: (أَضرَبتُ زَيدًا عَمرًا)، أَي: جَعَلتُه يَضرِبُه وحَمَلتُه عَلَى ذلك. وإِن أَدخَلتَها عَلَى مَا يكُونُ مَتعَدِّيًا إِلى مَفعُولَينِ صَارَ مُتعَدِّيًا إِلى ثَلاثَةٍ، كَقولِكَ: (أَعلَمتُ زَيدًا عَمرًا قَائِمًا)، و(أَرَيتُ زَيدًا بكرًا مُنطَلِقًا)، كَما سَنُقَرِّرُه.

فأَمَّا إذا كَانَت هذه الأَحرُفُ غيرَ دَالَّةٍ عَلَى الصَّيرُورَةِ فإِنَّه لا تكُونُ حُرُوفَ تَعديَةٍ؛ لأَنَّ الفعلَ بَاقٍ عَلَى تَخصيصِه بِالفَاعِلِ، وهذا كَقَولِهم في الهَمزَةِ: (بكَـرَ)، و(أَبكَـرَ)، و(أَكَبَّ الرَّجُلُ)، و(أَقشَعَ الغَيمُ)، فإِنَّ هذه الهَمزَةَ لا تكُونُ للتَّعديَةِ؛ لَمَّا لَم يكُن فيها مَعنى الصَّيرُورَةِ؛ لأَنَّ قَولَه(٤): (أَبكَـرَ) مِثلُ قَولِه: (بكَـرَ)؛ فلِهذا لَم يُفِد شَيئًا بِدُخُولِها عَلَيه، فبَطَـلَ كَونُها للتَّعديَةِ، وهكذا حَالُ تَثقيلِ الحَشوِ في مِثلِ قَولِهم: (بَـرَّكَ النَّعَمُ)، و(رَبَّضَ الشَّاءُ)، و(مَوَّتَ المَالُ)، فإِنَّ هذا التَّثقيلَ لَم يُفِد شَيئًا مِن مَعنى التَّصييرِ، فلا جَرَمَ لَم يُحكَم عَلَيه بِكَونِه مُتعَدِّيًا.

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (المطلب).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (كان).

(٣) في ط: (أو مررته).

(٤) قوله: (قوله) ليس في ط.

وإذا قُلتَ: (جِئتُكَ للسَّمنِ واللَّبَنِ)، فإنَّ هذه اللَّامَ لا تكُونُ دالَّـةً عَلَى التَّعديَةِ؛ لأنَّها دَخلَت لِمَعنًى غيرِ مَعنى الصَّيرُورَةِ، فَدَخلَت للدَّلالَةِ عَلَى التَّعليلِ، وهو بِمَعزِلٍ عَن التَّصييرِ، فلا يُقَالُ: إنَّها للتَّعديَةِ، وإنَّما تكُونُ للتَّعديَةِ في مِثلِ: (كِلتُ لَه)، و(رَدِفَ لكُم)؛ لأنَّها دَالَّـةٌ عَلَى التَّصييرِ؛ ولِهذا فإنَّ (كِلتُه) و(كِلتُ لَه) مُستَويانِ، و(رَدِفَ لكُم) و(رَدِفكُم) مُستَويانِ في الصَّيرُورَةِ، فكانَت للتَّعديَةِ.

فالتَّعديَةُ بِحَرفِ الجَرِّ كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِزَيدٍ)، و(نزَلتُ عَلَى عَمرٍو)، فالفعلُ مُتَخَصِّصٌ بِالفَاعِلِ، لَولا هذا الحَرفُ مَا كَانَ مُتَعَدِّيًا، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [النساء: ٩]، وقَولُه تَعَالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم﴾ [الرعد: ٢٣] إلى غيرِ ذلِك مِن الأَمثِلَةِ.

وأَمَّا التَّضعيفُ فكقَولِكَ: (فَرِحَ، وفرَّحتُه)، و(سَرَّ زَيدٌ، وسَرَّرتُـه)، قالَ اللَّه [تعالى][1]: ﴿ فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ ﴾ [المائدة: ٣٠]، وقَولُه تَعالى: ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ [القمر: ١٢].

وأَمّا الهَمزَةُ فكَقَولِكَ: (أكرَمتُ زَيدًا)، و(أَولَيتُه مَعرُوفًا)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ وَأَتۡبَعۡنَٰهُمۡ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗ ﴾ [القصص: ٤٢]، وقَولُه تَعالى: ﴿ إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ﴾ [ص: ٤٦].

فتَدخُلُ ثَلاثتُها عَلَى الفعلِ اللَّازِمِ فتُعَدِّيه إلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ، وتَدخُلُ عَلَى المُتعَدِّي إلى وَاحِدٍ فتُكسِبُه ثَانيًا، وتَدخُلُ عَلَى المُتعَدِّي إلى اثنَينِ فتُكسِبُه ثَالِثًا، فلا بُدَّ مِن أن يكُونَ لَهَا حَظٌّ في التَّعديَةِ؛ ولِهذا قيلَ لَها: حُرُوفُ التَّعديَةِ.

ولا خِلافَ بَينَ النُّحاةِ في أَنَّ الهَمزَةَ وتَثقيلَ الحَشوِ بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِن الأَفعَالِ؛ لأَنَّهما يَتَّصِلانِ بِه خَطًّا ولَفظًا، ولا يَجُوزُ الفَصلُ بَينَها وبَينَه بِشَيءٍ.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

وإِنَّما الخِلافُ في حَرفِ الجرِّ [و١٧٨]: هَل يكُونُ بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِن الأَفعالِ[١] أَو بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِن الاسمِ؟

- فأكثرُ النُّحَاةِ عَلَى كَونِه مَعدُودًا بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِن الاسمِ.

- ومِن النُّحَاةِ مَن زَعَمَ أنَّه يكُونُ بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِن الأَفعالِ، كالهَمزَةِ وتَثقيلِ الحَشوِ[٢].

والمُختَارُ أنَّه بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِن مَجرُورِه، ومِن أَجلِ ذلِكَ لَم يَجُز الفَصلُ بَينَه وبَينَ مَجرُورِه بِفَاصِلٍ؛ بِخِلافِ الفعلِ، فإِنَّه يَجُوزُ الفَصلُ بَينَه وبَينَه بالفَوَاصِلِ الكَبيرَةِ، كقَولِكَ: (مَرَرتُ اليَومَ عِندَ الظَّهيرَةِ بزَيدٍ)؛ فلِهذا عُدَّ جُزءًا مِن الاسمِ دُونَ الفعلِ، ويُخَالِفُ مَا ذكَرناه في الهَمزَةِ وتَثقيلِ الحَشوِ، فإِنَّهما صَارَا[٣] مِن بِنيَةِ الكَلِمَةِ، وجُزءًا مِن أَجزَائِها.

ويُتَّسَعُ في حَرفِ الجَرِّ فيُحذَفُ لِكَثرَةِ تَصَرُّفِهم فيه، ولَهم في حَذفِه استعمَالانِ:

الاستعمَالُ الأَوَّلُ: أَن يكُونَ مُطَّرِدًا، فيكُونَ قيَاسًا، وهذا إِنَّما يكُونُ في: (أَن)، و(أَنَّ) المَصدَريَّتَينِ، كَقَولِكَ: (عَجِبتُ أَنَّكَ قَائِمٌ)، و(سُرِرتُ أَنَّكَ مُسَافِرٌ)، أَي: مِن أَنَّكَ قَائِمٌ، ومُسَافِرٌ، و(عَجِبتُ أَن[٤] قَامَ زَيدٌ)، و(أَن خَرَجَ عَمرٌو). فهذانِ الحَرفَانِ يَطَّرِدُ مَعَهما حَذفُ حَرفِ الجَرِّ.

وإِن حَذَفتَ، فهَل يكُونَانِ مَجرُورَينِ أَو مَنصُوبَينِ؟ فيه مَذهَبَانِ:

أَحَدُهما: أَنَّهما يكُونَانِ مَجرُورَينِ بِحَرفِ الجَرِّ مَع حَذفِه، وهذا هو رَأيُ الخَليلِ[٥]

(١) في ط: (الجزء الفعل).

(٢) انظر المسألة في: ابن يعيش ٧/ ٦٥، وشرح الرضي ٤/ ١٣٧.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (صار).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (من أن).

(٥) انظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤، وشرح الرضي ٤/ ١٣٧، والهمع ٣/ ١٠.

والكِسَائيِّ[١]، ومَحكيٌّ عَن أَبي سَعيدِ الأخفَشِ[٢]. وحُجَّتُهم عَلَى ذلِكَ هو أَنَّ حَرفَ الجَرِّ لَمَّا كَثُرَ استعمَالُه في هذينِ الحَرفَينِ صَارَ كأنَّه في حُكمِ المَوجُودِ، فلا شكَّ[٣] حكَمنا بجَرِّهما مَع حَذفِه، وأَنشَدَ الأَخفَشُ شَاهدًا عَلَى كَونِه مَجرُورًا:

٢٨٦ - ومَا زُرتُ لَيلى أَن تـكُـونَ حَبيبـةً إِلَـيَّ ولا دَيـنٍ بِـهـا أَنـا طَـالِـبُـه[٤]

فعَطَفَ قَولَه: (ولا دَينٍ) عَلَى قَولِه: (أَن تكُونَ حَبيبةٌ)، وفيه دَلالَـةٌ عَلَى كَونِـه مَجرُورًا باللَّامِ المُقَدَّرَةِ، أَي: لأَن تكُونَ حَبيبةً.

وثَانيهما: أَن يكُونا في مَوضعِ نَصبٍ، وهذا هو رَأيُ سيبَـوَيه[٥]، ومَحكيٌّ عَن أَبي زيَادٍ الفرَّاءِ[٦]، وحُجَّتُهم عَلَى ذلِكَ هو أَنَّ حَرفَ الجرِّ يَضعُفُ عَن العَمَلِ، وهو مُضمرٌ، فلَمَّا حُذِفَ اتِّسَاعًا تَعدَّى إِلَيه الفعلُ فنَصَبَه، وهذا هو المُختَارُ؛ لِمَا قَالاه؛ ولأَنَّهما اسمَانِ مَجرُورَانِ بِحَرفِ الجَرِّ، فلَمَّا حُذِفَ تَعَدَّى الفعلُ إِلَيهما بنَفسِه، كَمَا لَو كَانَ اسمًا ظَاهرًا.

الاستعمَالُ الثَّاني: أَن يكُونَ سَمَاعيًّا يُقرُّ حَيثُ وَرَدَ، ولا يُقَاسُ عَلَيه [ظ١٧٨]، ثُمَّ هو عَلَى وَجهَينِ:

---

(١) انظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤، وشرح الرضي ٤/ ١٣٧، والهمع ٣/ ٩.

(٢) انظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤، والارتشاف ٤/ ١٧٦٠.

(٣) في ط: (فلا جرم).

(٤) هذا بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٧٨، وانظر: سيبويه ٣/ ٢٩، وابن السيرافي ٢/ ١١٠، والإنصاف ٣٩٥، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٠، والتذييل ٧/ ١٦، ومغني اللبيب ٦٨٣، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٢٩، والهمع ٣/ ٩.

(٥) انظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤، وشرح الرضي ٤/ ١٣٧، والهمع ٣/ ١٠.

(٦) انظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤.

أَحَدُهما: أن يَنتَصِبَ عِندَ حَذفِ حَرفِ الجرِّ عنه(١)، وأَنشَدَ النَّحاةُ:

٢٨٧ - لَـدنٌ بِـهـزِّ الكَـفِّ يَعسِلُ مَتـنَـه كَـمَـا عَـسَـلَ الـطَّـريـقَ الـثَّـعلَبُ(٢)

والتَّقديرُ فيه: كما عَسَلَ في الطَّريقِ، فلَمَّا حُذِفَ الجَارُّ نُصِبَ، وقَالَ آخَرُ:

٢٨٨ - ومِنَّا الَّذي اختيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وجُـودًا إذا هَبَّ الـرِّيَـاحُ الزَّعـازِعُ(٣)

أَي: مِن الرِّجَالِ. وقَالَ آخَرُ:

٢٨٩ - أَستَـغـفِـرُ اللَّه ذَنـبًـا كُنتُ فَاعِلَـه ....(٤)

أَي: مِن ذَنبٍ.

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (عند).

(٢) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٠، وسيبويه ١/ ٣٦، ٢١٤، والمخصص ٤/ ٢٤٦، وقواعد المطارحة ١٤٤، ٣٣٩، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٢/ ٨٤٢، والحجة للفارسي ٥/ ٤٤٠، ٦/ ٧٣، والإيضاح العضدي ١٦١، والخصائص ٣/ ٣١٩، وأسرار العربية ١٦٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٥، وشرح الرضي ١/ ٤٣٩، والهمع ٢/ ١٥٢، ٣/ ١٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٦٠، وانظر: سيبويه ١/ ٣٩، والكامل ١/ ٤٨، والأصول ١/ ١٨٠، وابن السِّيرافي ١/ ٢٨٢، والمحكم ٥/ ٢٥٥، وأمالي ابن الشَّجريِّ ٢/ ١٣١، والتَّخمير ٤/ ٣٤، وابن يعيش ٨/ ٥١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٣٠، والمفصل ٣٨٧، والبديع في علم العربيَّة ١/ ٤٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٨، ٢/ ٤٥٢، وشرح الرَّضي ٤/ ١٣٩، والتذييل ٦/ ٢٤١، وهمع الهوامع ١/ ٥٨٤.

(٤) ليست هذه الرواية المشهورة، والرواية المشهورة للبيت بتمامه:

أَستَـغـفِـرُ اللَّهَ ذَنـبًـا لَستُ مُحصِيَـه رَبَّ الـعِـبَـادِ إِلَـيـه الـقَـولُ والـعَـمَـلُ

وهو من البسيط، قيل فيه: هو من أبيات سيبويه التي لا يُعرف قائلها، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٣، ومعاني الفراء ١/ ٢٣٣، ٢/ ٣١٤، والمقتضب ٢/ ٣١٢، ٤/ ٣٣١، والأصول في النحو ١/ ١٧٣، والحجة للفارسي ٢/ ٣٣١، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١١، والخصائص ٣/ ٢٤٣، وابن السيرافي ١/ ٤٢٠، وشرح اللمع لابن برهان ٥٧٤، وابن يعيش ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١، والمتبع ١/ ٣١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٦، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقواس الموصلي ١/ ٥٠٢، وهمع الهوامع ٣/ ١١.

فَما هـذا[١] حَالُـه يُـقـرُّ حَيثُ وَرَدَ مِن غَيـرِ قيَاسٍ عَلَيه؛ لِكَونِـه مُخَالِفًا للقيَاسِ المُطَّرِدِ.

وثانيهما: أَن يَبقَى مَجرُورًا عَلَى مَا كَانَ عَلَيه، وهذا أَيضًا لا يُقدَمُ عَلَيه إِلَّا سَمَاعًا، لا يُقَاسُ عَلَيه، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٢٩٠ - إِذا قـيـلَ: أَيُّ الـنّـاسِ شَـرٌّ قَبيلَـةً   أَشَـارَت كُلَيبٍ بِالأَكُـفِّ الأَصَابـعُ[٢]

والتَّقديرُ فيه: إِلى كُلَيبٍ الأَصَابعُ. وقَالَ آخَرُ:

٢٩١ - وقَالُوا: كَيفَ حَالُكَ؟ قُلتُ: خَيـرٍ   ....[٣]

* * *

البَحثُ الثَّاني: في قِسمَةِ الأفعَالِ في التَّعَدِّي واللُّزُومِ

فاعلَم أَنَّ الأَفعالَ مُنقَسِمَةٌ[٤] في تَعَدِّيها ولُـزُومِها إِلى مَا يَكُونُ لازِمًا، وإِلى مَا يكُونُ مُتعَدِّيًا، وإِلى مَا يَجُوزُ فيه الأمرانِ، فهذه أَوجُهٌ ثَلاثَةٌ:

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (ذا) وكلاهما صحيح.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٦٢، وانظر: المقاصد النحوية ٢/ ٢٦٤، والتصريح ٢/ ٤٠٣، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٥، وشرح الرضي ٤/ ١٣٧، ٢٩٩، وابن الناظم ١٨٠، والتذييل ٧/ ٢٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٢٣، ٧٨١، ومغني اللبيب ١٥، ٨٤٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٨، وابن عقيل ٣/ ٣٩، والمقاصد الشافية ٣/ ١٤٣، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٣٢، والأشموني ١/ ٤٤٠، ٢/ ١١٢، وفي الأصل: (أشد قبيلة) وكذا في ط.

(٣) صدر بيت من الوافر، وهو لابن فارس اللغوي (انظر: مقدمة مقاييس اللغة ١/ ١٢)، وانظر درة الغواص ١/ ٦٥، والمنتظم ١٤/ ٢٧٤، ومعجم الأدباء ١/ ٤١٢، والبيت بتمامه:

وقـالـوا كـيـف حـالـك فـقـلت خـيـرٌ   تُـقَـضَّـى حـاجـةٌ وتـفـوت حـاجُ

وجاءت هذه الرواية في المنتظم، وأما في غيره فالرواية فيه: (كيف أنت).

(٤) في ط: (المنقسمة).

الوَجه الأوَّلُ مِنها: أَن تكُونَ لازِمَـةً، لا أَثـرَ للتَّعَدِّي فيها، ويُستَدَلُّ عَلَى لُـزُومِها إمَّا بالوَزنِ وإمَّا بالمَعنى، وإمَّا بالمُطَاوَعَةِ.

- وأَمَّا مَا يُستَدَلُّ عَلَى لُزُومِه بِوزنٍ يَخُصُّه فكَقَولِنا: (ظَرُفُ)، و(شَرُفَ)، و(عَذُبَ)، و(خبُثَ)، وغَيرُ ذلِكَ مِن أَفعالِ الغَرَائزِ، فإنَّ مَا هذا حَالُه يَلزَمُ؛ لِكَونِه مُتَخَصِّصًا بِالفَاعِلِ.

أَو يكُونُ الفعلُ عَلَى مِثَالِ: (فَعِلَ) أَو (فَعَلَ) إذا كَانَ وَصفُ الفَاعِلِ مِنه عَلَى مِثَالِ (فَعيلٍ)، كَقَولِكَ: (بَخِلَ) فهو (بَخيلٌ)، و(ذَلَّ) فهو (ذَليلٌ)، و(صَرَخَ) فهو (صَريخٌ)، فهذانِ أَيضًا لازِمَانِ.

ونَحوُ: (افعَلَّ) كـ(احمَرَّ)، و(اخضَرَّ)، و(ازوَرَّ).

وعَلَى وَزنِ (انفعلَ)، نَحوُ: (انطَلَقَ)، و(انقَضَى)، و(انضَرَبَ).

أَو يكُونُ عَلَى مِثالِ (افتعَلَ)، نَحوُ: (اقتَدَرَ)، و(افتخَرَ)، و(اعتَدَى)، و(اقتَدَى).

أَو عَلَى مِثَالِ (افعَلَلَّ)، نَحوُ: (اقشَعرَّ)، و(اشمَأزَّ)، و(اسبَطَرَّ)، و(اسبكَرَّ)[(١)].

أَو عَلَى مِثَالِ (افعَنلَلَ)، نَحوُ: (احرَنجَمَ الأَسَدُ)، و(اثعَنجَرَ المَاءُ)، و(احرَنبَى الدِّيكُ) إذا انتَفَشَ [و١٧٩].

فهذه الأَوزَانُ كُلُّها دَالَّـةٌ عَلَى عَدَمِ التَّعَدِّي، مِن غَيرِ حَاجَةٍ إلى النَّظَرِ في مَعَانيها.

- وأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ تَعَدِّي الأَفعالِ بِالإضَافَةِ إلى مَعانيها فكَقَولِنا: (حَدَثَ)، و(ثبَتَ)، و(مَرِضَ)، و(نَـزَى)، فإنَّ هذه الأَفعالَ عَلَى أَوزَانٍ يُمكِنُ تعديَـتُها، كَـ(ضَرَبتُ زَيدًا)، و(شَرِبتُ المَاءَ)؛ لكنَّا قَضَينا بِلزُومِها مِن جِهَةِ مَعناها، وهو [أَنَّ][(٢)] الحُدُوثَ والثُّبوتَ والمَرَضَ والنَّزوُ مَعانٍ مُتَخَصِّصَةٌ بِالفَاعِلِ، لا يُعقَلُ فيها اقتِضَاؤُها لِغَيرِها.

- وأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى لُزُومِها مِن جِهَةِ المُطَاوَعَةِ فإنَّكَ إذا قُلتَ: (حَطَّمتُه فانحَطَمَ)،

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (استكبر).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

و(أَغلَقتُه فانغَلَقَ)، و(كَسَّرتُه فانكَسَرَ)، و(ضَاعَفتُه فتَضَاعَفَ)، و(دَحرَجتُه فَتدَحرَجَ)[(١)]، و(كَسَّرتُه فتَكَسَّرَ)، و(نَعَّمتُه فتَنَعَّمَ)، فتَجِدُ هذه الأفعالَ المُطَاوِعةَ لازِمَةً، لا تَتعَدَّى؛ لِتَخَصُّصِها بِفَاعِلِها، والفعلُ الأوَّلُ لا بُدَّ مِن كَونِه مُتعَدِّيًا لِتُعقَلَ المُطَاوَعَةُ، فتقُولُ: (كَسَّرتُه فتَكَسَّرَ)، و(قَطَّعتُه فَتقَطَّعَ)، والفعلُ الثَّاني يَلزَمُ؛ لأَنَّ المَقصُودَ مِنه حُصُولُ المُطَاوَعَةِ مِن غَيرِ أَمرٍ وَرَاءَه؛ فلِهذا وَجَبَ أَن يكُونَ لازِمًا.

الوَجه الثَّاني[(٢)]: **مَا يكُونُ مُتعَدِّيًا**، وهو مَا كَانَت عَقليَّـتُه مُتوَقِّفةً عَلَى غَيرِه، وتِلكَ العَقليَّـةُ تَارَةً تَتوَقَّفُ عَلَى مُتعَلِّقٍ وَاحِدٍ، لا غَيرُ، وهذا نَحوُ أَفعَالِ الحَوَاسِّ الخَمسِ، وغَيرِها نَحوُ: (قَتلتُ)، و(ضَرَبتُ)، و(أَكَلتُ). وتَارَةً تكُونُ تَتوَقَّفُ عَلَى مُتعَلِّـقَينِ، إِمَّا مُتغايِرَينِ كـ(أَعطَيتُ)، وإِمَّا مُتَّحِدَينِ، كَـ(عَلِمتُ)، و(ظَنَنتُ). وتَارَةً تكُونُ مُتوَقِّفةً عَلَى ثَلاثَةٍ، كَقَولِكَ: (أَعلَمتُ زَيدًا عمرًا قَائِمًا).

الوَجه الثَّالِثُ: منها مَا يكُونُ تَارَةً يَتعَدَّى بِنفسِه، وتَارَةً بِحَرفِ جَرٍّ. ثُمَّ ما هذا حَالُه يكُونُ عَلَى وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَن يكُونَ المَعنى فيه وَاحِدًا، سَوَاءٌ تَعدَّى بِنَفسِه أَو تَعدَّى بِغَيرِه، وهذا كقَولِهم: (شكَرتُـه) و(شكَرتُ لَـه)، و(نَصَحتُه) و(نَصحتُ لَـه)، و(كِلتُـه) و(كِلتُ لَه)، و(وَزَنتُه) و(وَزَنتُ لَه)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]، وقَالَ تَعالى: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩]؛ إِذ لا فَرقَ بَينَ قَولِكَ: (وَزَنتُه) و(وزَنتُ لَه) مِن جِهَةِ المَعنى، ولكن الاختِلافَ جَاءَ مِن جِهَةِ اللَّفظِ، حَيثُ كَانَ أَحَدُهما لازِمًا والآخَرُ مُتعَدِّيًا بِنفسِه.

وثَانيهما: أَن يكُونَ المَعنى فيه مُختَلِفًا بِحَسبِ التَّعدِّي واللُّزومِ، وهذا كقَولِهم[(٣)]:

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (فتدرج).

(٢) بعده في ط: (منها).

(٣) انظر القول في: شرح شذور الذهب ٤٦١، وشرح الحدود للفاكهي ١٧٦، والهمع ٣/ ٨.

(فَغرَ فَاه وشَحَاه) بِمَعنى: فتَحَه، فهو إذا كَانَ مُتعَدِّيًا كَانَ المَعنى بِهما الفَتحَ للفَمِ، وإذا قُلتَ: (فُغِرَ فُوه وشَحَا) وكَانَ الفعلُ [ظ١٧٩] لازِمًا كَانَ المَعنى بِهما: انفَتحَ الفَمُ، مِن غَيرِ ذِكرِ المَفعُولِ، ولا شكَّ أَنَّ مَعنى الفعلِ مَع التَّعدِّي يُخَالِفُ مَعناه إذا كَانَ لازِمًا؛ لأَجلِ اختِلافِ المَعنيَينِ، كَمَا أَوضَحناه.

وهكذا في (زَادَ) و(نقَصَ)، فإنَّهما يكُونَانِ مُتعَدِّيَيْنِ ولازِمَينِ، فالتَّعدِّي في مِثلِ قَولِه[١][تعالى][٢]: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وقَولِه: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]. واللزُّومُ في نَحوِ قَولِهم[٣]: (مَا زَادَ إلّا مَا نَقَصَ)، فإذا قُلتَ: (زِدتَه دِرهَمًا عَلَى درَاهِمِه)، و(نقَصتُه دِرهَمًا مِن حِسَابِه)، فَعَدَّيتَهما إلى هذينِ المَفعُولَينِ، فالمَعنى فيهما مُخَالِفٌ لِقَولِكَ: (زَادَ السِّعرُ) و(نقَصَ الدِّرهَمُ)؛ لأَجلِ التَّعدِّي واللُّزُومِ.

فصَارَت الأَفعالُ في تَعدِّيها ولُـزُومِها عَلَى هذه الأَوجُه.

* * *

البَحثُ الثَّالِثُ: في كَيفيَّةِ التَّعَدِّي في الأَفعالِ

اعلَم أَنَّ الأَفعَالَ بِالإِضَافَةِ إلى مَا تُؤثِّـرُ فيه مِن المَفَاعيلِ، ومَا يكُونُ مُنتَصِبًا عَنها، مُنقَسِمَةٌ إلى مَا يَشتَرِكُ فيه اللَّازِمُ والمُتعَدِّي مِنها، وإِلى مَا يكُونُ مُختَصًّا بِالمُتعَدِّي. فهَاتَانِ مَرتبَتَانِ:

المَرتَبَةُ الأُولى مِنها: مَا يَشتَرِكُ فيه اللَّازِمُ والمُتَعَدِّي مِن الأَفعالِ:

وهذا نَحوُ المَصدَرِ، والظُّـرُوفِ الزَّمَانـيَّـةِ والمكَانـيَّـةِ، والمَفعُولِ لَه، والمَفعُولِ مَعَه، فهذه المَفَاعيلُ كُلُّها تَنتَصِبُ عَن الفعلِ اللَّازِمِ، كَمَا تَنتَصِبُ عَن الفعلِ المُتعَدِّي، مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ بَينَهما في نَصبِهما؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الفعلَ دَالٌّ عَلَيها بِمُطلَقِ فعليَّتِه، سَوَاءٌ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (قولهم).

(٣) انظر القول في: سيبويه ٢/ ٣٢٦، والأصول ١/ ٢٩١، وشرح السيرافي ٣/ ٧٠، والمفصل ٩٧.

كَانَ مُتعَدِّيًا أَو لازِمًا.

فَدَلالتُه عَلَى المَصدَرِ مِن جِهَةِ صيغَتِه، ودَلالتُه عَلَى الزّمانِ مِن جِهَةِ عَقليَّتِه، وعَلَى المكَانِ مِن جِهَةِ مُقتَضَاه، وعَلَى المَفعُولِ لَه مِن جِهَةِ عِلَّتِه، وعَلَى المَفعُولِ مَعَه مِن جِهَةِ مَعيَّتِه.

ثُمَّ إنَّ أكثرَ النُّحَاةِ عَلَى عَدِّ المَفعُولِ لَه، والمَفعُولِ مَعَه مِن جُملَةِ المَفَاعيلِ اللَّازِمَةِ لِكُلِّ فعلٍ تَعدَّى أَو لَزِمَ، وخَالَفَ في ذلِكَ أبو القَاسِمِ الزَّجّاجيُّ[1]، فلَم يعُدَّ إلاَّ المَصدرَ والظَّرفَينِ مِن الزَّمانِ والمكَانِ، وأهملَ المَفعُولَ لَه والمَفعُولَ مَعَه[2]. ولَعَلَّ عُذرَه في ذلِكَ هو أَنَّ الفعلَ إِنَّما يَدُلُّ عَلَيهما بِوَاسِطَةٍ، وهما اللَّامُ و(مَع)، وكَلامُنا إِنَّما هو فيما يكُونُ دَالًّا عَلَيه مِن غَيرِ وَاسِطَةٍ، والأَمرُ فيه قَريبٌ. ومَا ذكرَه قَويٌّ؛ ولأَجلِ هذا فإنَّه لا [و١٨٠] [يُقَامُ مُقَامَ الفَاعِلِ إلَّا هذه الثَّلاثةُ دُونَ المَفعُولِ لَه والمَفعُولِ مَعَه، فإنَّهما لا يُقامَانِ مُقامَ الفَاعِلِ، وفي هذا دَلالةٌ عَلَى أنَّهما لا يُعدَّانِ مِن جُملَةِ المَفَاعيلِ الحَقيقيَّةِ، وقَد قَرَّرنا فيما سَبقَ بَيانَ المعيَارِ فيما يكُونُ مِن المفَاعيلِ حَقيقيًّا أو غَيرَ حَقيقيٍّ، فأَغنى عَن الإعَادَةِ.

المَرتَبَةُ الثَّانيَةُ: في بَيَانِ مَا يَختَصُّ به المُتعَدِّي مِن الأَفعَالِ:

قَالَ الشَّيخُ: « **ثُمَّ إنَّ المُتعدِّيَ قَد يتَعدَّى إلى وَاحِدٍ، واثنَينِ، وثَلاثَةٍ** » إلى آخرِ كَلامِه.

واعلَم أَنَّ مَا كَانَ مُتعَدِّيًا مِن الأَفعَالِ فلا يَخرُجُ عَمَّا ذكرَه الشَّيخُ مِن هذه الأَوجُه الثَّلاثَةِ:

أَوَّلُها: أَن يكُونَ مُتعدِّيًا بِنَفسِه إِلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ، وهذا نَحوُ أَفعَالِ الحَوَاسِّ الخَمسِ، نَحوُ: (أَبصَرتُ)، و(سَمعتُ)، و(ذُقتُ)، و(شَمَمتُ)، و(لَمَستُ)، فأَفعَالُها دَالَّـةٌ عَلَى اقتِضَاءِ مَفعُولٍ وَاحِدٍ، مِن غَيرِ زيَادَةٍ، وهكذا مَا شَاكَلَها مِمَّا لَيسَ بِحَاسَّةٍ، نَحوُ: (ضَرَبتُ)، و(قَتلتُ)، فإنَّ عَقليَّـتَه لا تَزيدُ عَلَى مُتعَلِّقٍ وَاحِدٍ.

---

(١) في الأصل وط: (الزجاج) وكذا يقتضي السياق.

(٢) الجمل ٣٢.

وثانيها: **أَن يكُونَ مُتعدِّيًا إِلى اثنَين**، إمَّا مُتغايِـرَينِ، كقَولِكَ: (أَعطَيتُ زَيدًا دِرهَمًا)، فإنَّ عَقليَّـةَ الفعلِ مُتوَقِّفةٌ عَلَى مُعطًى ومُعطًى إيَّاه، فلَو رَفعتَ عَن الذِّهنِ تعلُّـقَه[1] بهما أَو بأَحَدِهما لَم يُعقَل الإعطاءُ. وإمَّا غَيرِ مُتغايِرَينِ، كقَولِكَ: (عَلِمتُ زَيدًا قَائِمًا) فإنَّ مَا هذا حَالُه مِن الأَفعَالِ يَتعلَّـقُ بِمَنسُوبٍ ومَنسُوبٍ إِلَيه. وإن شِئتَ قُلتَ: يَتعلَّـقُ بشَيءٍ عَلَى صِفَةٍ هو عَلَيها، فقَولُنا: (عَلِمتُ زَيدًا قَائِمًا) مُتعَلِّـقٌ زَيدٍ عَلَى صِفَةٍ، وهو القيَامُ. فالثَّاني مِن بَابِ (أَعطَيتُ) مُخَالِفٌ للثَّاني مِن بَابِ (عَلِمتُ)؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الثَّانيَ مِن بَابِ (عَلِمتُ) إِنَّما هو نِسبةٌ وصِفةٌ يَحصُلُ عَلَيها المفعُولُ الأوَّلُ، بخِلافِ الثَّاني مِن بَابِ (أَعطَيتُ) فإِنَّه لَيسَ صِفةً ولا نِسبةً، وإِنَّما هو أَمرٌ مُستَقِلٌّ بنَفسِه، غَيرُ مُسنَدٍ إِلى غَيرِه، فالدِّرهَمُ مِن: (أَعطَيتُ زَيدًا دِرهَمًا) لَيسَ مِثلَ القيَامِ في نَحوِ: (عَلِمتُ زَيدًا قَائِمًا)، وهذا ظَاهِرٌ لا يَفتقِرُ إِلى مَزيدِ كَشفٍ؛ لِوُضُوحِه.

وثَالِثُها: **أَن يكُونَ مُتعدِّيًا إِلى ثَلاثَةٍ**، قَالَ الشَّيخُ: « **وقَد يتعلَّـقُ بِثَلاثَةٍ، كـ(أَعلَمَ)، و(أَرَى)** ». وهذه إِشَارَةٌ إِلى أَنَّ مَا يَتعدَّى إِلى ثَلاثَـةٍ فهو قَليلٌ؛ ولِهذا أَتى بِـ(قَد)، و(قَد) إذا دَخَلَت عَلَى الفعلِ المُضَارعِ أَفادَت التَّقليلَ.

واعلَم أَنَّ التَّعدِّيَ مِن الأَفعالِ إِلى ثَلاثَـةٍ الغَايـةُ في التَّعديَـةِ، ولا مَزيدَ عَلَيها؛ إذ لا يُوجَدُ في الكَلامِ[2]][3] [ظ ١٨٠] مَا يكُونُ مُتعَدِّيًا إِلى مَفَاعيلَ أَربَعَةٍ من جِهَةِ كَونِها مَفعُولةً[4].

ثُمَّ إِنَّ هذه الأَفعالَ في تَعدِّيها إِلى ثَلاثَةٍ تقَعُ عَلَى أَوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

---

(١) في ط: (الذهن عن تعلقه)، وكذا في شرح المقدمة الكافية ٨٩٦.

(٢) في ط: (كلام) وكذا يقتضي السياق.

(٣) ما بين المعقوفين هو وجه اللوحة ١٨٠، والظاهر أن التصوير قد أغفلها من نسخة الأصل، فأخذنا من نسخة (ط).

(٤) في ط: (مفعولاتها).

الوَجه الأوَّلُ مِنها: (أَعلَمَ)، و(أَرَى)، وهمَا أَقوَى الأفعَالِ المُتعَدِّيةِ إِلى ثَلاثَةٍ؛ مِن جِهَةِ وُضُوحِ الجِهَةِ الَّتي يَتعَدَّيانِ بِهَا إِلى هذه العِدَّةِ؛ لأَنَّ (عَلِمَ)، و(رَأَى)[1] يَتعَدَّيانِ إِلى مَفعُولَينِ، لا مَحَالةَ، كَقولِكَ: (عَلِمتُ زَيدًا قَائِمًا)، ثُمَّ لَمَّا دَخلَت الهَمزَةُ أكسَبَته مَفعُولًا ثَالِثًا، فَقَد صَارَ هذان الفعلانِ يَتعَدَّيَانِ إِلى ثَلاثَةٍ، فاثنَانِ بِاعتِبَارِ مُطلَقِ العِلمِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّه يتعلَّـقُ بِالشَّيءِ عَلَى صِفَةٍ، كَما مثَّلناه، ومِن جِهَةِ دخُولِ الهَمزَةِ يتَعلَّـقُ بِوَاحِدٍ، فكَمُلَت في حَقِّها ثَلاثةُ مَفَاعيلَ بِهذا الاعتِبَارِ، فقَد وَجَبَ تعَلُّـقُها بِالثَّلاثةِ عَلَى جِهَةِ التَّحقيقِ مِن الجِهَةِ الَّتي ذكَرناها.

وحُكيَ عَن الأَخفَشِ أَنَّه أَجَازَ أَن يُقَالَ: (أَظنَنتَ)، و(أَحسِبتَ)، و(أَخِلتَ)، و(أَزعَمتَ)[2]، يَعني أَنَّه أَجرَى هذه الأفعَالَ مُجرَى: (أَعلَمَ)، و(أَرَى). وهذا قَويٌّ؛ لأَنَّه قَد عُلِمَ تَعدِّي هذه [الأفعالِ][3] إِلى مَفعُولَيها، كَقَولِكَ: (ظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا)؛ لأَنَّها مِن الأَفعالِ الَّتي تَتعَلَّـقُ بِالشَّيءِ عَلَى صِفَةٍ، فإِذا سَاغَ دخُولُ الهَمزَةِ عَلَيها إِمَّا وُجِدَ نَقلًا عَن العرَبِ، أَو رَدًّا لَها إِلى (أَعلَمَ) و(أَرَى) بِجَامعِ كَونِها مِن أَفعَالِ المُبتَدأ والخَبرِ، أَو بِاعتِبَارِ كَونها جَميعًا تتعلَّـقُ بِالشَّيءِ عَلَى الصِّفَةِ[4]، فلا جَرمَ أُجرِيَت مُجرَاها في التَّعدِّي إِلى ثَلاثَةٍ عَلَى جِهَةِ التَّحقيقِ، كمَا قُلناه في (أَعلَمَ)، و(أَرَى). ولَم يُنقَل عَن أَحَدٍ مِن النُّحَاةِ إِلَّا عَن الأَخفَشِ، ومَا أَرَاه بَعيدًا عَن الصَّوابِ؛ للوَجه الَّذي لَخَّصناه.

الوَجه الثَّاني مِنها: (أَنبأ)، و(نَـبَّـأ)، و(أَخبرَ)، و(خَـبَّـرَ)، و(حَدَّثَ)، واعلَم أَنَّ هذه الأَفعَالَ قَليلةُ الاستعمَالِ في كَلامِ العرَبِ، ومِن أَجلِ هذا لَم تَأتِ نَاصِبةً

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (أرى).

(٢) انظر رأي الأخفش في: الخصائص ١/ ٢٧١، والمفصل ٣٤١ - ٣٤٢، وابن يعيش ٧/ ٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٣، وشرح الرضي ٤/ ١٤٢، والارتشاف ٤/ ٢١٣٣، والتذييل ٦/ ١٦٨.

(٣) ما بين المعقوفين من ط وليس في الأصل.

(٤) في ط: (صفة).

لِهذه المَفَاعيلِ الثَّلاثَةِ إِلَّا نَادِرًا قَليلًا، وأكثرُ استعمَالِه عَلَى البِنَاءِ للمَفعُولِ، كمَا قَالَ الحَارثُ بنُ حِلِّزَةَ:

٢٩٢ - أَو مَنَعتُم مَا تُسأَلُونَ فَمَن حُدِّثتُمُوه لَه عَلَينا العَلاءُ[(١)]

وقَالَ كَعبُ بنُ زُهَيرٍ[(٢)]:

٢٩٣ - نُبِّئتُ أَنَّ رَسُولَ اللّه أَوعَدَني والعَفوُ عِندَ رَسُولِ اللّه مَأمُولُ[(٣)]

وكمَا قَالَ عَنترَةُ:

٢٩٤ - نُبِّئتُ عَمرًا غَيرَ شَاكِرِ نعمَتي والكُفرُ مَخبَثَةٌ لِنَفسِ المُنعَمِ[(٤)]

وأكثرُ النُّحَاةِ عَلَى عَدِّها مِن المُتعَدِّي إلى ثَلاثَةٍ؛ مِن جِهَةِ أنَّها مُستَلزِمةٌ مَعنى الإعلامِ؛ لأَنَّ الإنبَاءَ والإخبَارَ والحَديثَ إِنَّما يكُونُ عَلَى جِهَة الاستِقَامَةِ عَن عِلمٍ أَو ظَنٍّ؛ فلِهذا [و١٨١] أُجريَت مُجراها في التَّعدِّي إِلى الثَّلاثَةِ.

فأَمَّا المُصَنِّفُ فَقَد قَالَ[(٥)]: إِنَّ التَّسميةَ لَها بِالتَّعدِّي إِلى ثَلاثَةِ مَفَاعيلَ إِنَّما هو عَلَى

---

(١) البيت من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة في معلقته، انظر ديوانه ٢٧، وانظر: شرح السيرافي ١/ ٢٨٦، والمفصل ٣٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠١، والتذييل ٦/ ١٦٣، ١٦٥، وتفسير البحر المحيط ١/ ٤٣٦، وابن عقيل ٢/ ٧٠، وتمهيد القواعد ٣/ ١٥٥٦، وتعليق الفرائد ٤/ ٢١٣، والمقاصد النحوية ٢/ ١٩٦، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٥٥، وتخليص الشواهد ٤٦٨، الأشموني ١/ ٣٨٣، والهمع ١/ ٥٧٣.

(٢) كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الشاعر المشهور، صحابي معروف، وكان رسول اللّه قد أعطاه بردة له وهي التي عند الخلفاء إلى الآن، وهو من المخضرمين ومن فحول الشعراء. انظر ترجمته في: الإصابة في تميز الصحابة ٥/ ٥٩٢، والاستيعاب ٣/ ١٣١٣، وأسد الغابة ٤/ ٥٠١، ومعجم الصحابة ٢/ ٣٨٠، والأغاني ١٧/ ٨٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو من قصيدة مشهورة لكعب بن زهير في مدح رسول اللّه ﷺ، وهو في ديوانه ١١٤ برواية: (أنبئت).

(٤) البيت من الكامل، وهو لعنترة العبسي في ديوانه ١٨٠، وانظر: الصحاح (خبث)، وتوجيه اللمع ١٨٣، واللسان (خبث)، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٢٧، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ١/ ٢١٨.

(٥) شرح المقدمة الكافية ٨٩٧.

جِهَةِ المُسَامَحَةِ، وإنَّ التَّحقيقَ فيها أنَّها إنَّما تتعلَّقُ بِمُنبأ، مَفعُولٍ وَاحِدٍ، لا غَيرُ، لا بِالإنبَاءِ؛ لأنَّ الفعلَ، وهو قولُنا: (أنبأتُ) هو نَفسُ النَّبأ، والشَّيءُ لا يتعلَّقُ بِنفسِه مِن جِهَةِ المَفعُوليَّةِ؛ ولِهذا فإنَّكَ إذا قُلتَ: (أنبأتُه نبأً)، و(أخبرتُه خبرًا)، أو(حدَّثتُه حَديثًا) كَانَ مَنصُوبًا عَلَى المَصدَريَّةِ، فإذا ذكَرتَ خُصُوصيةَ ذلِكَ النَّبأ والخَبرِ والحَديثِ فقُلتَ: (زَيدًا عمرًا قَائِمًا)، أو(عَمرًا مُنطَلِقًا)، أو غيرَ ذلِكَ مِن سَائرِ الأَخبارِ، لم[1] يَخرُج عَن كَونِه مَصدَرًا، وإن خَالَفَ لَفظَ فعلِه، مِثلُه في مِثلِ: (قَعَدتُ قُعُودًا)، فهكذا قَولُنا: (أَنبَأتُ زَيدًا عَمرًا مُنطَلِقًا)، لا يَتعَلَّقُ مِن جِهَةِ المَفعُوليَّـةِ إلَّا بِمُنبأ، وهو قَولُنا: (زَيدٌ)، فأمَّا: (عَمرًا مُنطَلِقًا) فهو مَوضُوعٌ في مَحَلِّ المَصدَرِ، فلا يكُونُ مُنتَصِبًا عَلَى المَفعُوليَّـةِ؛ لِمَا ذكَرناه مِن كَونِه نَفسَ النَّبأ، فلا يَتعلَّقُ بِنَفسِه بخِلافِ قَولِنا: (أَعلَمَ)، و(أَرَى) فإنَّه قَد عُلِمَ قَبلَ دُخُولِ الهَمزَةِ أنَّهما يَتعلَّقَانِ بالشّيءِ عَلَى صِفَةٍ، ثُمَّ بَعدَ الهَمزَةِ أكسبَتهما مَفعُولًا ثَالِثًا، فمِن أَجلِ ذلِكَ حكَمنا عَلَى كَونِ هذين الفعلَينِ مُتعَلِّقَينِ بِالثَّلاثَةِ عَلَى جِهَةِ المَفعُوليَّةِ، فافترَقا.

لا يُقالُ: فمُقتَضى مَا ذكَرتُموه أَن يكُونَ[2] المَفعُولانِ بَعدَ الإنبَاءِ والإخبَارِ مَحكيَّينِ؛ لِحُلُولِهما[3] مَحلَّ المَصدَرِ، كَمَا زَعَمتُم، كَمَا حُكِيَ مَا بَعدَ القَولِ في قَولِكَ: (قُلتُ: زَيدٌ قَائِمٌ)؛ لِحُلُولِه مَحَلَّ المَصدرِ، فَلمَّا لَم يَحِلَّ دَلَّ عَلَى أنَّه لَيسَ مِن قَبِيلِ مَا وَقَعَ مَوقعَ المَصدَرِ، فيَجِبُ انتِصَابُهما عَلَى المَفعُولـيَّـةِ؛

لأنَّا نقُولُ: هذا فَاسِدٌ، فإنَّه إنَّما لَم تَجُز الحِكَايَةُ في مَا بَعدَ (أنبأ)، فيُقَالُ فيه: (أنبأتُ زيدًا عَمرٌو قَائِمٌ)، كَمَا جَازَ ذلِكَ في القَولِ، فقيلَ فيه: (قُلتُ: زَيدٌ قَائِمٌ) مِن جِهَةِ أَنَّ القَولَ يُرادُ بِه نَفسُ اللَّفظِ، والحِكَايَةُ إنَّما تكُونُ في الأَلفَاظِ الجُمليَّـةِ والمُفرَداتِ دُونَ المَعَاني والحَقَائِقِ، فَصَارَ حَاصِلُه رَاجِعًا إلى مَعنى الحِكَايـةِ في

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (فلم). (٢) كذا في ط، وفي الأصل: (لدخولهما).

(٣) في ط: (كلام) وكذا يقتضي السياق.

الأَقوَالِ، فكأنَّه قَالَ: (قُلتُ هذا اللَّفظَ) و(تلفَّظتُ به)، فلَو عُدِلَ عَن حِكَايةِ القَولِ لكَانَ كَذِبًا؛ لمَّا كَانَ القَولُ لا يتعلَّقُ إلَّا بالألفَاظِ.

قَالَ الشَّيخُ[١]: « ألا ترَى أنَّه إذا استُعمِلَ بِمَعنى القَولِ النَّفسيِّ جَرَى عَلَى هذا النَّحوِ »، يَعني: لَم تَجُز فيه الحِكَايةُ لَمَّا كَانَ الكَلامُ النَّفسيُّ لَيسَ مِن قَبيلِ القَولِ[٢]، وإنَّما هو بزَعمِه [ظ١٨١] مِن قَبيلِ الحَقَائقِ العَقليَّةِ الذِّهنيَّةِ؛ فلِهذا تَقُولُ فيه: (أَتقُولُ زَيدًا مُنطَلِقًا) فتَنصِبُهما مِن غَيرِ حِكَايَةٍ، كَمَا صَنَعتَ في قَولِكَ: (أَنبأتُ زَيدًا عَمرًا مُنطَلِقًا) لَمَّا لَم تُرِدِ اللَّفظَ، بَل أَردتَ الحَقيقَةَ المَعنَويَّةَ، فنَصَبتَهما، وأُجريا مُجرَى القَولِ الَّذي أُريدَ بِه المَعنى، لا القَولُ؛ لِفُقدَانِ قَصدَ الحِكَايةِ في الأَقوَالِ.

فهذا مُلَخَّصُ كَلامِ الشَّيخِ في التَّفرِقَةِ بَينَ القَولِ وبَينَ هذه الأَفعالِ، مَع أَنَّ المُرَادَ هو المَصدَرُ في البابينِ جَميعًا.

وحَاصِلُه هو أَنَّ المُرادَ في هذه الأَفعالِ المَعاني، والمُرَادَ[٣] بِالقَولِ حِكَايَةُ الألفَاظِ، فافتَرقا، ولَو أُريدَ في الأَقوَالِ الحَقَائِقُ لاستَويا في بُطلانِ الحِكَايةِ، كَما مرَّ تَقريرُه.

- **دَقيقَةٌ**: اعلَم أَنَّ للشَّيخِ ولإخوَانِه الأَشعَريَّةِ كَلامًا في حَقيقَةِ الكَلامِ النَّفسيِّ، وهذا مَا يَطُولُ شَرحُه، وزَعَمُوا أَنَّه أَمرٌ مُغَايِرٌ لِهذه الحُرُوفِ المُؤتَلِفَةِ، والأَصوَاتِ المُقَطَّعَةِ، وأَنَّه قَائِمٌ بِذاتِ اللَّه تَعالى، وهو المَوصُوفُ بِالقِدَميَّةِ[٤] بِزَعمِهم، ثُمَّ إنَّ هذه الأَوَامِرَ والنَّواهيَ، والوَعدَ والوَعيدَ، وغَيرَ ذلِكَ مِن فُنُونِ الكَلامِ مُتعَلِّقَاتٌ للكَلامِ القَائِمِ بِالذَّاتِ، وهي مِنه بِمَنزلَةِ مُتعَلِّقَاتِ العِلمِ مِن العِلمِ، مُضَافةٌ إِلَيه، كإِضَافَتِها إِلى العِلمِ القَديمِ الأَزَليِّ.

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٨٩٨.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (الواو).

(٣) الكلام من قوله: (هو المصدر في البابين) ساقط من ط.

(٤) في ط: (بالقدم).

ومَا قَالُوه ومَا زَعَمُوه فإِنَّما هو إِشَارةٌ إلى شَيءٍ لا يُعقلُ، فَضلًا عَن تَقريرِه بالبرَاهينِ، فإِنَّ مَن زَعَمَ إثباتَ شَيءٍ فلا بُدَّ مِن سَبقِ تَصوُّرِه في الأذهَانِ؛ ليَتحقَّقَ وُجُودُه في الخَارجِ، فالمُطالَبةُ لَهم بتَصوُّرِه أوّلًا في الذِّهنِ، ثُمَّ بإثباتِه ثَانيًا في الخَارجِ للَّه تَعالى، ثُمَّ بتَقريرِ قِدَمِه ثَالثًا. فَمَتَى أَثبتُوا هذه الأُمورَ الثَّلاثةَ تمَّ لَهم مَا زَعمُوه مِن هذه المَقالَةِ، ولَهم في إثباتِها أَدِلَّةٌ ركيكةٌ، وعِبَاراتٌ مُلفَّقةٌ، وفي التَّعويلِ عَلَيها تَهويسٌ وهَذيَانٌ، وقَد استَقصَينا عَلَى بَعضِها في الكتُبِ العَقليَّةِ.

الوَجه الثَّالِثُ مِنها: وهو مَا نُصِبَ عَلَى جِهَةِ الاتِّساعِ، وهو أَنَّ المتَّسَعَ فيه ظَرفٌ[1] أُجريَ مُجرَى المَفعُولِ بِه، فنُصِبَ نَصبَه، حَيثُ أُبطِلَ فيه مَعنى (في)، وصَارَ مَفعُولًا بِه، فيُتَّسَعُ في اللّازِمِ بِأَن يُشَبَّهَ بالمُتعَدِّي إلى وَاحِدٍ، كقَولِكَ: (قُمتُ اللَّيلةَ)، فيُشبَّه بـ(ضَربتُ زَيدًا). ويُتَّسعُ في المُتعَدِّي إلى وَاحِدٍ تَشبيهًا لَه بالمُتعَدِّي مِن الأَفعالِ [و١٨٢] إلى مَفعُولَينِ، فتَقُولُ: (ضَربتُ زَيدًا اللَّيلةَ) تَشبيهًا لَه بـ(أعطَيتُ زَيدًا دِرهمًا).

وهَل يُتَّسعُ في الأَفعَالِ فيما كَانَ مِنها مُتعَدِّيًا إلى اثنَينِ أَوْ لَا؟

فمِن النُّحاةِ مَن زَعَمَ أنَّه لا يُمكِنُ الاتِّسَاعُ فيها؛ لأَنَّ مَا كَانَ مِن الأَفعالِ مُتعَدِّيًا إلى اثنَينِ[2] قَليلٌ؛ فلِهذا مَنعَه. ومِنهم مَن جَوَّزَه. والمُختَارُ تَجويزُه مِن جِهَةِ أَنَّ المَفاعيلَ الثَّلاثةَ قِياسيَّةٌ في (أَعلَمَ)، و(أَرَى)؛ فلِهذا جَازَ الاتِّسَاعُ في الاثنَينِ تَشبيهًا بِها، فَتقُولُ: (أَعطَيتُ زَيدًا دِرهَمًا اللَّيلةَ).

قَولُه[3]: « وهذه المُتعَدِّيةُ إلى ثَلاثَةٍ، مَفعُولُها الأَوَّلُ كمَفعُولِ (أَعطَيتُ) » أَرَادَ أنَّه يَجُوزُ حَذفُه، ويَجُوزُ الإِتيَانُ بِه، كَمَا في مَفعُولِ (أَعطَيتُ)؛ فلِهذا تقُولُ: (أَعلَمتُ زَيدًا قَائِمًا)، ولا تَذكرُ المُعلَمَ بذلِكَ، كَما تقُولُ: (أَعطَيتُ زَيدًا) ولا تَذكرُ مَا أَعطَيتَه.

---

(١) في النسختين: (ظرفا) وكذا يقتضي السياق.

(٢) في ط: (ثلاثة).

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٩٩.

« وأمَّا المَفعُولُ الثَّاني والثَّالِثُ مِنها فهما كَمَفعُولَي (عَلِمتُ) »، أرَادَ أنَّكَ إذا ذكَرتَ أحَدَهما فلا بُدَّ مِن ذِكرِ الآخَرِ؛ لأنَّهما مِن بَابِ المُبتدَأ والخَبرِ، فكَما أنَّه لا يَجُوزُ ذِكرُ المُبتَدأ دُونَ خَبرِه، ولا الخَبَرِ مِن دُونِ ذِكرِ المُبتَدأ[1] فهكذا هَاهنا مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ بينَهما. ويَجُوزُ حَذفُهما جَميعًا، كَمَا جَازَ حَذفُ المُبتَدأ والخَبَرِ، فهما مُرتَبطَانِ، فإذا ذُكِرَ أَحَدُهما ذُكِرَ الآخَرُ، بِخِلافِ بَابِ[2] (أَعطَيتُ)، فإنَّه لا رَابطةَ بَينَهما، فمِن أَجلِ ذلِكَ جَازَ ذِكرُ أَحَدِهما مِن دُونِ الآخَرِ؛ فلِهذا كَانَ الأوَّلُ مِن مَفعُولَي (أَعطَيتُ) كالمَفعُولِ الأوَّلِ مِن (أَعلَمتُ)[3] في جَوَازِ حَذفِه، والثَّاني مِنهما كالثَّاني والثَّالِثِ مَعًا في (أَعلَمتُ) مِن جَوَازِ حَذفِهما جَميعًا مِثلَه. فصَارَت الأَفعالُ ذَواتُ الثَّلاثَةِ مِن المَفاعيلِ عَلَى مَا ذكَرناه مِن الأَوجُه الثَّلاثَةِ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسألَةُ الأُولى:

قَولُه تَعالى: ﴿وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [الإسراء: ٩، ١٠]، فـ(أَنَّ) الأولى والثَّانيةُ في مَوضعِ نَصبٍ عَلَى نَزعِ الجَارِّ، وتَعَدَّى الفعلُ[4] إلَيهما، كأنَّه قَالَ: بِأَنَّ لَهم، لكنَّه حُذِفَ البَاءُ، وعُدِّيَ الفعلُ إلَيهما، وهو قيَاسٌ، أَعني حَذفَ حَرفِ الجَرِّ عَنها، كما مرَّ تَقريرُه.

المَسألَةُ الثَّانيَةُ:

[ظ١٨٢] قَولُه تعَالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] فمَن قَالَ مِن النُّحاةِ[5] بِأنَّه

(١) الكلام من قوله: (دون خبره) مكرر في الأصل.

(٢) في ط: (مفعولي). (٣) كذا في ط، وفي الأصل: (أعطيت).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (الأفعال).

(٥) كذا العبارة في ط، وهي في الأصل مضطربة: (قال فمن من قال النحاة).

لا يَجُوزُ حذفُ أَحَدِ المَفعُولَين مِن (عَلِمتُ) قَالَ: (أَرِنا) بِمَعنى: بَصِّرنا مَناسِكَنا؛ لأنَّ كَونَها بِمَعنى العِلمِ يُؤدِّي إلى حَذفِ أَحَدِهما، وهو مُمتَنِعٌ عِندَه. ومَن جَوَّزَ ذلِكَ كَما يَجُوزُ في المُبتَدأ وخَبَرِه قَالَ: الرُّؤيةُ هاهنا بِمَعنى العِلمِ، والمَفعُولُ الثَّالِثُ مَحذُوفٌ، تَقديرُه: وأَرِنا مَناسِكَنا حَاصِلَةً أو مُستَقِرَّةً، والأوَّلُ هو الَّذي أَشَارَ إلَيه الزَّمَخشَريُّ في تَفسِيرِه، وذَهَبَ إلَيه.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُه تَعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾ [نوح: ١] فإن كَانَ في الإرسَالِ مَعنى القَولِ فهي المُفسِّرةُ للإرسَالِ، أي: كَانَ إرسَالُنا لَه إنذارَه لِقَومِه وتَحذيرَه لَهم. وإن لَم يكُن فيه مَعنى القَولِ فإنَّ (أَنذِر) في مَوضعِ نَصبٍ عَلَى نَزعِ الجَارِّ مِنه، تَقديرُه: إنَّا أَرسَلناكَ بِالإنذارِ، وعَلَى هذا يكُونُ الإنذَارُ مُخَالِفًا للإرسَالِ، ومُغَايِرًا لَه، كَأنَّه قَالَ: حَمَّلناه التَّبليغَ والإنذارَ لَهم العَذابَ.

المَسأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

قَولُ الشَّاعِرِ:

٢٩٥ - تَحِنُّ فَتُبدي مَا بِهـا مِـن صَبابَـةٍ وَأُخفي الَّذي لَولا الأُسى لَقَضاني[1]

والتَّقديرُ فيه: لَقَضى عَليَّ، فحُذِفَ الجَارُّ، وعُدِّيَ الفعلُ إلَيه، كَمَا قُلناه في غَيرِه، واللَّه أَعلَمُ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في المقاصد النحوية ٢/ ٢٦٩. وهو لرجل من كلاب في الكامل ١/ ٣١، واللسان (غرض)، والمقاصد الشافية ٣/ ١٢٦، ١٤٢، والتاج (غرض)، وهو بلا نسبة في العسكريات ٩٦، والمحكم ٦/ ٤٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٨، والتذييل ٧/ ١٢، ١٨، والجنى الداني ٤٧٤، ومغني اللبيب ١٩٠، ٧٥١، والهمع ٢/ ٤٤٠، ٣/ ١١. والأُسى بضم الهمزة جمع أسوة، وهو الاقتداء.

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

مِن النُّحَاةِ مَن يَزعُمُ أَنَّ المَفعُولَ الأَوَّلَ مِن (أَنبأَ) مَنصُوبٌ بِـ(أَنبأَ)، والمَفعُولانِ الأَخيرَانِ مَنصُوبَانِ بِوَاسِطَةِ حَرفِ الجَرِّ، كأَنَّه قَالَ: أَنبأتُكَ عَن زَيدٍ قَائِمٍ، لكنَّها لمَّا كَانَ فيها مَعنى الإعلامِ أُجرِيَت مُجراه في تَعدِيَته إلى ثَلاثَةِ مَفَاعيلَ. وهذا فَاسِدٌ؛ فإِنَّ الجَارَّ لا يُنزَعُ مِن مَفعُولَينِ، وإِنَّما يكُونُ مَنزُوعًا عَن مَفعُولٍ وَاحِدٍ، فيَتعَدَّى إِلَيه الفعلُ، فيَنصِبُه؛ إِمَّا عَلَى جِهَةِ القيَاسِ، كَما ذكَرناه في (أَن) و(أَنَّ)، وإِمَّا عَلَى جِهَةِ السَّماعِ، كَمَا أَشَرنا إِلَيه في تِلكَ الأَبيَاتِ.

فهذا هو الكَلامُ في التَّعديَـةِ.

[أَفعَالُ القُلُوبِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « أَفعالُ القُلُوبِ: (ظَنَنتُ)، و(حَسِبتُ)، و(خِلتُ)، و(زَعَمتُ)، [و(عَلِمتُ)][(١)]، و(رَأَيتُ)، و(وَجَدتُ) تدخُلُ عَلَى الجُملَةِ الاسميَّةِ لِبيَانِ مَا هي عَنه، فتَنصِبُ الجُزأَينِ. ومِن خَصَائِصِها [و١٨٣] أنَّه إذا ذُكِرَ الأوَّلُ ذُكِرَ الآخَرُ، بِخِلافِ بَابِ (أَعطَيتُ). ومِنها أنَّه يَجُوزُ فيها الإلغاءُ إذا تَوَسَّطَت أَو تأَخَّرَت لاستِقلالِ الجُزأَينِ كَلامًا، بِخِلافِ بَابِ (أَعطَيتُ)، مِثلُ: (زَيدٌ عَلِمتُ قَائِمٌ). ومِنها أنَّها تُعَلَّقُ قَبلَ حَرفِ الاستِفهامِ، وحَرفِ النَّفيِ، واللَّامِ، كَقَولِكَ: (عَلِمتُ أَزَيدٌ قَائِمٌ أَم عَمرٌو). ومِنها أنَّه يَجُوزُ أن يكُونَ فَاعِلُها ومَفعُولُها ضَميرَينِ لِشَيءٍ وَاحِدٍ، مِثلُ: (عَلِمتُني مُنطَلِقًا)، ولِبَعضِها مَعنًى آخَرُ يَتعَدَّى بِه إِلى وَاحِدٍ، فَـ(ظَنَنتُ) بِمَعنى: اتَّهمتُ، و(عَلِمتُ) بِمَعنى: عرَفتُ، و(رَأَيتُ) بِمَعنى: أَبصَرتُ، و(وَجَدتُ) بِمَعنى: أَصَبتُ ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[(٢)]: إنَّما قيلَ لِهذه[(٣)]: أَفعالُ القُلُوبِ؛ مِن جِهَةِ أنَّها تَختَصُّ بِالقَلبِ، فالثَّلاثةُ الأُوَلُ مَوضُوعَةٌ للعِلمِ، ومَحَلُّه القَلبُ. والثَّلاثةُ الثَّانيةُ، وهي: (ظَنَنتُ)، و(حَسِبتُ)، و(خِلتُ) مَوضُوعَةٌ للظَّنِّ، ومَحَلُّه القَلبُ، و(زَعَمتُ) مُتَرَدِّدٌ، فتارَةً يُستَعمَلُ في العِلمِ، وتَارَةً للظَّنِّ. فمِن أَجلِ ذلِكَ قيلَ لَها: أَفعالُ قُلُوبٍ.

ومَعناهَا: مَا وُضِعَ لِتَقريرِ المَفعُولِ عَلَى صِفَةٍ، عَلَى جِهَةِ اللُّزُومِ. فقَولُنا: (مَا وُضِعَ لِتَقريرِ المَفعُولِ عَلَى صِفَةٍ) يُحترَزُ بِه عَن (كَانَ) وأَخَواتِها، فإنَّها مَوضُوعَةٌ لِتَقريرِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ. وقَولُنا: (عَلَى جِهَةِ اللُّزُومِ) يُحترَزُ بِه عَن الحَالِ عَن المَفعُولِ في مِثلِ [قَولِكَ[(٤)]: (أكرَمتُ زَيدًا قَادِمًا)، فإنَّ مَا هذا حَالُه، وهو قَولُنا:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٢) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٣) قوله: (إنما قيل لهذا) ساقط من ط.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ط.

(أكرَمتُ) مَوضُوعٌ لِتَقريرِ المَفعُولِ عَلَى صِفَةٍ، لكن لَيسَ عَلَى جِهَةِ اللُّـزُومِ، فإِنَّ الحَالَ لَيسَ لازِمًا للمَفعُولِ، بَل قَد يُوجَدُ، وقَد لا يُوجَدُ، بِخِلافِ قَولِنا: (عَلِمتُ زَيدًا قَائِمًا) فإِنَّه لا بُدَّ مِن وُجُودِهِ عِندَ ذِكرِ المَفعُولِ الأَوّلِ، كَما سَنُوضِّحُه، فَلَو لَم يُقيَّد بِمَا ذكَرناه لانتقَضَ الحَدُّ، ولا نَقضَ مَع اعتِبَارِه.

فإِذا عَرَفتَ هذا فلنَذكُر الأَفعالَ الأَصليَّـةَ في هذا البَابِ ثُمَّ نَذكُر الأَفعالَ المُلحقَةَ بِها، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ أَحكَامِها، فهذه مَطَالِبُ ثَلاثـةٌ:

المَطلَبُ الأَوَّلُ: في بَيانِ الأَفعالِ الأَصليَّةِ في البَابِ(١)

وجُملةُ مَا ذكَرَه الشَّيخُ صيَغٌ سَبعٌ، وهي كُلُّها تدخُلُ عَلَى الجُملَةِ الاسميَّةِ [ظ١٨٣] لِبَيانِ مَا هي عَنه، يَعني: لِبَيانِ مَا تكُونُ الجُملةُ عِبَارَةً عَنه؛ لأَنَّ النّسبةَ قَد تكُونُ عَن عِلمٍ، وقَد تكُونُ عَن ظَنٍّ، فإِذا قَصَدتَ أَقصَاها عَلَى اليَقينِ قُلتَ: (عَلِمتُ زَيدًا قَائِمًا)، وإِذا قَصَدتَ أَقصَاها عَلَى الظَّنِّ قُلتَ: (ظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا)، فتَحَصَّلَ بِذِكرِ قَولِنا: (عَلِمتُ) بَيانُ(٢) أَنَّ النِّسبَةَ عَن عِلمٍ في قَصدِ المُتكَلِّمِ، وتَحَصَّلَ بِـ(ظَنَنتُ) بَيانُ أَنَّ النِّسبةَ عَن ظَنٍّ، فتَنصِبُ الجُزأَينِ؛ لأَنَّهما مُتعَلِّقانِ بِهما، كَما تَنصِبُ بِـ(أَعطَيتُ) الجُزأَينِ؛ لاقتِضَائِها لَهما.

ولا أَعلَمُ خِلافًا بَينَ النُّحَاةِ في كَونِها نَاصِبَةً لَهما، ومُؤَثِّرةً فيهما، وإِنَّما يُحكَى الخِلافُ في مَنصُوبِ (كَانَ): هَل يكُونُ عَلَى الحَالِ، أَو يكُونُ نَصبُه عَلَى الخَبريَّـةِ؟ فيه تـرَدُّدٌ، سَنَذكرُه في الأَفعَالِ النَاقِصَةِ، فَنذكُرُ مَا يَتعلَّـقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِن هذه الصِّيَغِ:

الصَّيغةُ الأُولى: (**عَلِمتُ**) إِذا قُصِدَ بِالعِلمِ مَعرِفةُ الشَّيءِ عَلَى صِفَةٍ تَعَدَّى إِلى مَفعُولَينِ، وكَانَ مِن البَابِ، كقَولِكَ: (عَلِمتُ زَيدًا قَائِمًا)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿فَإِنْ

---

(١) في ط: (هذا الباب).

(٢) قوله: (بيان) ليس في ط.

عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٠]، فنَصَبَت به مَفعُولَين؛ لأَنَّ المَعنى: فإن عَلِمتُموهنَّ عَلَى صِفَةِ الإيمانِ، وكَقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٩٦ - عَلِمتُكَ البَاذِلَ المَعرُوفِ فَانبَعَثَت   إلَيكَ بي وَاجِفَاتُ الشَّوقِ والأَمَـلِ(١)

وإِن أُرِيدَ بِالعِلمِ مَعرفةُ الشَّيءِ مِن غَيرِ تَعرُّضٍ لِحَالِه اقتُصِرَ عَلَى مَفعُولٍ وَاحِـدٍ، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقَالَ تَعالى: ﴿ قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡ ﴾ [ق: ٤]، وتَقُولُ: (عرَفتُ حَالَكَ).

الصِّيغةُ الثَّانيـةُ: (رَأيتُ)، فإِن كَانَ بِمَعنى عِلمِ الشَّيءِ عَلَى صِفَةٍ تَعَدَّى إِلى مَفعُولَين، كَـ(عَلِمتُ)، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ ﴾ [سبأ: ٦]، ومِنه الحَديثُ(٢): « سَتَرونَ رَبكُم يَومَ القِيَامَةِ كَما تَرونَ القَمرَ لَيلةَ البَدرِ، لا تُضَامُّونَ في رُؤيَـتِه »، أَي: تَعلَمُونَه متَحَقِّـقًا ظَاهِرًا، لا لَبسَ فيه، خِلافًا لِمَا تَزعَمُه الأَشعَرِيَّـةُ مِن كَونِها للرُّؤيَةِ، ولَو كَانَ للرُّؤيَـةِ لكانَ إِغرَاقًا في التَّشبيه وتَردِّيًا بِأَثوَابِه، وهم نَافُونَ عَنه.

وإِن كَانَت الرُّؤيةُ للإِدرَاكِ تَعدَّت إِلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ، كَقَولِكَ: (رَأَيتُ الهِلالَ). وقَد تَأتي الرُّؤيةُ بِمَعنى الحُسبَانِ، فتكُونُ مُتعَدِّيَةً إِلى مَفعُولَين، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا ﴾ [المعارج: ٦، ٧] أَي: يَحسَبُونَه، فالآيَةُ قَد اشتَمَلَت عَلَى العِلمِ والحُسبَانِ.

الصِّيغةُ الثَّالِثةُ: (وَجَدتُ)، فإِن كَانَت مَوضُوعةً [و١٨٤] للدلالَةِ عَلى وجدَانِ(٣)

---

(١) البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٨، وابن عقيل ٢/ ٣٠، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٦٨، والأشموني ١/ ٣٥١، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٧٣.

(٢) الحديث في مسند أحمد ٣١/ ٥٢٦ برقم (١٩١٩٠)، وسنن أبي داود ٧/ ١١، برقم (٤٧٢٩).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (وجدت أن).

الشَّيءِ والعِلم بِه علَى صِفَةٍ كَانَ لَها مَفعُولانِ، كقَولِكَ: (وَجَدتُ زَيدًا عَالِمًا)، أَي: عَلِمتُه، قَالَ اللَّه تَعَالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٧، ٨].

و[يُلحَقُ بِه (أَلفَى)][(١)] كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٩٧ - قَـد جَـرَّبُـوه فَـأَلـفَوه المُغيثَ إذا ما الرَّوعُ عَمَّ فلا يُلـوَى على أحـدِ[(٢)]

وإِن كَانَ الغرَضُ وجدَانَ الشَّيءِ مِن غَيرِ صِفَـةٍ يَتعَدَّى إِلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ، كَقَولِكَ: (وَجَدتُ الضَّالَّـةَ) إِذا أَصبتَها، فهذه الأَفعالُ كُلُّها تُستَعمَلُ في العِلمِ وفي غَيرِه، كَمَا قرَّرناه.

الصِّيغةُ الرَّابعةُ: (ظَنَنتُ)، فإِن استُعمِلَ عَلَى كَونِ الشَّيءِ عَلَى صِفَةٍ تَعَدَّى إِلى مَفعُولَينِ، كَقَولِكَ: (ظَنَنتُ زَيدًا عَالِمًا)، قالَ اللَّه تَعالى: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ۝ بَلَىٰٓ﴾ [الانشقاق: ١٤، ١٥].

وإِن كَانَ المُرَادُ ظَنَّ الشَّيءِ مِن غَيرِ صِفَةٍ تَعَدَّى إِلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ، كَقَولِكَ: (ظَنَنتُ زَيدًا) إذا اتَّهمتُه، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤][(٣)]، فمَن قرَأها بِالظَّاءِ[(٤)] فالمَعنى فيه: بِمُتَّـهَمٍ، ومَن قرَأها بالضَّادِ فهو مِن (الضِّنَّةِ)[(٥)]، وهو البُخلُ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٧، وابن الناظم ١٤٢، والتذييل ٦/ ٢٩، وتخليص الشواهد ٤٣١، وشرح التسهيل للمرادي ٣٧٦، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٥٨، وتعليق الفرائد ٤/ ١٤٦، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٦٩، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤٣، والهمع ١/ ٥٤٠. وجاء في الأصل وط: (وجدناهم قد جربوه).

(٣) في الأصل وط: (بظنين).

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة (بضنين) بالضاد. انظر: السبعة ٦٧٣، وحجة القراءات ٧٥٢.

(٥) كذا في ط، وفي الأصل: (الظنة).

وقَـد يُستَعملُ بِمَعنى العِلمِ، كقَـولِـه تَعالى: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ﴾ [التوبة: ١١٨].

الصِّيغةُ الخَامِسَةُ: (حَسِبَ)، والمُرَادُ بِها الظَّنُّ، ولَم يُستَعمل إلَّا عَلَى حُسبَانِ الشَّيءِ عَلَى صِفَةٍ، إمَّا ظنًّا، كقَولِكَ: (حَسِبتُ زَيدًا عَالِمًا)، قَالَ اللّه تعالى: ﴿ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ ﴾ [المجادلة: ١٨].

وقَد يُـرَادُ بِها العِلمُ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٩٨ - حَسِبتُ التُّـقَى وَالجُودَ خَيرَ تجَارَةٍ ... رَبَاحًا إِذا مَـا الـمَـرءُ أَصبحَ ثَـاقِـلَا(١)

أَي: عَلِمتُ. وهي في كِـلا وَجهَيها لا تَنفكُّ عَن اقتِضَاءِ مَفعُولَينِ، ولَم يُستَعمَل فيما لا يَقتَضي إِلَّا مَفعُولًا وَاحِدًا، كَما حكَيناه في غَيرِها، ومَا ذَاكَ إِلَّا لاستِلزَامِهم فيها ذِكرَ الشَّيءِ ومُتعلَّقِه.

الصِّيغةُ السَّادِسَةُ: (خِلتُ)، تُستَعملُ استعمَالَ الظَّنِّ والحُسبَانِ، فيكُونُ لَها مَفعُولانِ، كَقَولِكَ: (خِلتُ زَيدًا عَالِمًا)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٢٩٩ - وحـلَّت بُـيُوتي في يَـفَـاعٍ مُمَـنَّـعٍ ... تَـخَـالُ بِـه رَاعي الحَمُولَـةِ طَائِـرا(٢)

وقَـد يُستَعمَلُ في العِلمِ، في قَـولِ الشَّاعِرِ:

---

(١) البيت من البسيط، وهو للبيد في ديوانه ٢٤٦، وانظر: المقاصد النحوية ٢/ ٨٣٧، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٣، وابن الناظم ١٤٤، وأوضح المسالك ٢/ ٤٠، وتخليص الشواهد ١/ ٤٣٥، وابن عقيل ٢/ ٣٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٥٥، والأشموني ١/ ٣٥٣، والهمع ١/ ٥٤٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٩، وانظر: سيبويه ١/ ٣٦٨، والأصول ١/ ٢٠٧، وشرح السيرافي ٢/ ٢٥٥، وابن السيرافي ١/ ٢٤، وابن يعيش ٢/ ٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٧، والتذييل ٧/ ٢٤٠، وشرح التسهيل للمرادي ٤٧٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٨٠.

٤٠٠ - دَعَاني الغَوَاني عَمَّهنَّ وَخِلتُني لِيَ اسمٌ فَلا أُدعَى بِه وَهوَ أَوَّلُ[(١)]

الصِّيغةُ السَّابعةُ: (زَعَمتُ)، والزَّعمُ خِلافُ التَّحقُّقِ واليَقينِ، قَالَ اللَّه تعَالى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ ﴾ [التغابن: ٧]، وقَالَ تَعالى: ﴿بَلۡ زَعَمۡتُمۡ أَلَّن نَّجۡعَلَ لَكُم مَّوۡعِدٗا ﴾ [الكهف: ٤٨][(٢)].

قَالَ السِّيرَافي[(٣)]: وهو قَولٌ يَصحبُه الاعتِقَادُ[(٤)]. وقَالَ الجَوهَريُّ[(٥)]: هو قَولٌ مُطلقٌ. والقَويُّ مَا قَالَه السِّيرَافيُّ؛ لأنَّه لا يَنفكُّ عَن ظَنٍّ أَو حُسبَانٍ، فإن استُعمِلَت للدَّلالَةِ عَلَى كَونِ الشَّيءِ على صِفةٍ فلَها مَفعُولانِ، كالَّذي تَلوناه مِن الآيتَينِ، وكَقَولِ الشَّاعرِ [ظ١٨٤]:

٤٠١ - فَإن تَزعَميني كُنتُ أَجهَلُ فيكُم فإنِّي شَرَيتُ الحِلمَ بَعدكِ بالجَهلِ[(٦)]

وإن استُعمِلَت مِن غَيرِ دَلالَةٍ عَلَى صِفَةٍ فلَها مَفعُولٌ وَاحِدٌ، كَقَولِكَ: (زَعمتُ

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ١٠١، وانظر: المقاصد النحوية ٢/ ٨٤٩، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨١، وابن الناظم ١٤٤، وتخليص الشواهد ٤٣٧، وابن عقيل ٢/ ٣٣، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٧٢، وشرح الأشموني ١/ ٣٥١.

(٢) في الأصل وط: (بل زعمتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون) وليست في المصحف، ولا قراءة لأحد القراء، والتي في المصحف: (بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون) وليس فيها شاهد على ما هي في المصحف، ومما زاد في المشكلة أن العلوي ذكرها في الطراز ٣/ ٩٧ كما ذكرها هنا في الخطأ نفسه.

(٣) شرح السيرافي ٣/ ١٤٦٧.

(٤) في د: (اعتقاد).

(٥) هو بمعنى (قال) في الصحاح. (زعم).

(٦) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين للسكري ١/ ٩٠، وهو من شواهد العين ١/ ٣٦٥، وسيبويه ١/ ١٢١، وتهذيب اللغة ٢/ ٩٤، وغريب الحديث للحربيِّ ١/ ٣٠، والمحكم ١/ ٥٣٥، والمخصص ١/ ٢٦١، والمغني ٥٤٣، والهمع ١/ ٥٣٨، وقد ذكره أبو عليٍّ في الإيضاح العضدي ١٦٧، والشيرازيات ٥٩٣.

زَيدًا)، أَي: كَفَلتُه، وفي الحَديثِ[١]: « الزَّعيمُ غَارِمٌ ». ولَم يَذكُر الزَّمَخشَريُّ لَها إلّا مَعنًى وَاحِدًا يَتعَدَّى بِه إلى مَفعُولَينِ[٢]، والمَعنى الثَّاني ظَاهِرٌ، كمَا مَثَّلناه، واللَّه أعلَمُ.

فهذه الأَفعالُ كُلُّها مُتعَدِّيةٌ إلى مَفعُولَينِ في حَالِ بِنائِها لِمَا سُمِّيَ فَاعِلُه كَمَا ترَى، و(أَعلَمتُ)، و(أَريتُ)[٣] إذا بُنيَا[٤] لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه جَرَيا مَجراهما في التَّعَدِّي إلى مَفعُولَينِ، فتقُولُ فيهما: (أُعلِمتُ زَيدًا قَائِمًا)، و(أُريتُ[٥] عَمرًا خَارجًا)، وكَانَ الأَصلُ أَن يكُونا مُتعَدِّيَينِ إلى ثَلاثَةٍ، كَقَولِكَ: (أَعلَمَ اللَّه النَّبيَّ الصَّلاةَ خَمسًا)، فحُذِفَ الفَاعِلُ، وأُقيمَ أَحَدُ المَفعُولاتِ الثَّلاثَةِ مُقَامَه، فبَقيَ التَّعَدِّي إلى اثنَينِ، كـ(عَلِمتُ)، و(رَأَيتُ).

ولَم يُلحِق سيبوَيه بِـ(أَعلَمَ) و(أَرَى) إلّا مَا إذا بُني لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه[٦]، وشَاهِدُه قَولُ النَّابِغَةِ الذِّبيَانيِّ:

٤٠٢ - نُبِّئتُ زُرعَةَ والسَّفاهَةُ كاسمِها ... يُهدي إلَيَّ غَرائِبَ الأَشعَارِ[٧]

وزَادَ أَبُو عَليٍّ (أَنبأَ)[٨]، وشَاهِدُه قَولُ الشَّاعِرِ:

---

(١) هذا حديث نبوي، وهو في مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥/ ٢٦٧ رقم الحديث (٢٢٣٤٩)، وسنن ابن ماجه ٢/ ٨٠٤ رقم الحديث (٢٤٠٥). وهو حديث جرى على ألسنة النَّاس فصار قولًا.

(٢) المفصل ٣٤٦.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (أرأيت).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (بني).

(٥) كذا في ط، وفي الأصل: (أرأيت).

(٦) سيبويه ١/ ٤٣.

(٧) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٤، وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٠، وابن الناظم ١٥٥، وتعليق الفرائد ٤/ ٢١١، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠١، وتفسير البحر المحيط ٨/ ٢٨٦، والتذييل ٦/ ١٦٥، وابن عقيل ٢/ ٦٨، وتخليص الشواهد ٤٦٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٢٨، والأشموني ١/ ٣٨٢.

(٨) الإيضاح العضدي ١٧٥.

٤٠٣ - وَأُنبِئتُ قَيسًا وَلَم أَبلُه كَمَا زَعَمُوا خَيرَ أَهلِ اليَمَن[(١)]

وزَادَ السِّيرَافيُّ (حَدَّثَ)[(٢)]، وشَاهدُه قَولُ الحَرثِ بنِ حِلِّزَةَ:

٤٠٤ - أَو مَنَعتُم مَا تُسأَلُونَ فَمَن حُدِّثتُمُوه لَه عَلَينا العَلاءُ[(٣)]

و(خَبَّرَ)، شَاهدُه:

٤٠٥ - وَخُبِّرتُ سَودَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقبَلتُ مِن أَهلي بِمِصرَ أَعُودُهَا[(٤)]

و(أَخبرَ)، وشَاهدُه:

٤٠٦ - ومَا عَلَيك إِذا أُخبِرتِني دَنِفًا وغَابَ بَعلُكِ يَومًا أَن تَعُودِيني[(٥)]

فهذه كُلُّها مِن زِيَادَةِ السِّيرَافيِّ، ولقَد كَانَ يَنبَغي إِيرَادُها في المَطلَبِ[(٦)] الثَّاني؛

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ٢٥، وانظر: المقاصد النحوية ٢/ ١٩١، وتفسير البحر المحيط ٣/ ٢٨٨، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧١، وابن الناظم ١٥٥، والتذييل ٦/ ١٦٥، وابن عقيل ٢/ ٧١، وتخليص الشواهد ٤٦٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٢٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١٥٥٧، والأشموني ١/ ٣٨٤، والهمع ١/ ٥٧٢. وروي في الديوان وبعض المصادر برواية: (ونبئت).

(٢) شرح السيرافي ١/ ٢٨٦.

(٣) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم ٣٩٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للعوَّام بن عقبة في المقاصد النحوية ٢/ ١٩٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٢، وابن الناظم ١٥٦، والتذييل ٦/ ١٦٥، وابن عقيل ٢/ ٧١، وتخليص الشواهد ٤٦٧، وتعليق الفرائد ٤/ ٢١٢، والأشموني ١/ ٣٨٤.

(٥) البيت من البسيط، وهو لرجل من كلاب في المقاصد النحوية ٢/ ١٩٥، والتصريح (علمية) ١/ ٣٨٧، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠١، وابن الناظم ١٥٦، والتذييل ٦/ ١٦٥، وابن عقيل ٢/ ٦٩، وتخليص الشواهد ٤٦٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١٥٥٦، وتعليق الفرائد ٤/ ٢١٤، والأشموني ١/ ٣٨٢.

(٦) في ط: (البحث).

لِكَونها لاحِقَةً بِالأفعالِ الأَصليَّةِ، لكن لَمَّا ذكَرنا (أعلَمَ)[١]، و(أَرَى)[٢] ذكَرنا عَلى إثرِهما أَخوَاتِهما[٣]، مِن جِهَةِ لَفظِه ومِن جِهَةِ مَعناه، فأَمَّا مِن جِهَةِ لَفظِه فمِن حَيثُ إِنَّها كُلَّها مَبنيَّـةٌ لِمَا لَم يُسَمَّ فاعِلُه؛ إذ لا يكُونُ مِن الأَفعالِ المُتعَدِّيةِ إلى اثنَينِ إِلَّا إذا كَانَت عَلَى هذه الصِّفَةِ، وأَمَّا مِن جِهَةِ مَعناها فلأَجلِ مُشَارَكَتِها لها في الظَّنِّ والحُسبَانِ والعِلمِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الإِخبَارَ والحَديثَ والإِنبَاءَ لا يكُونُ لَه حُكمٌ إِلَّا إذا كَانَ صَادِرًا عَنها.

فهذا مَا يَختَصُّ الأَفعالَ الأَصليَّـةَ مِمَّا يكُونُ مُتعَدِّيًا إلى مَفعُولَينِ مِمَّا بُنيَ لِما [يُسَمَّى فَاعِلُه، وما بُني لِمَا][٤] لَم يُسَمَّ فَاعِلُه.

[واللّه المُوَفِّـقُ للصَّوابِ][٥].

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: في بَيانِ الأَفعالِ المُلحَقَةِ بِها

[و١٨٥] اعلَم أَنَّ العـرَبَ إذا وَضَعُـوا بَابًا مِـن أَبوَابِ العَربِـيَّـةِ، وجَعَلُوا لَـه خَصَائِصَ، وكَانَ غَيرُ ذلِكَ البَابِ يُوافِقُه في مَعناه أَجرَوه مُجرَاه، فلَمَّا كَانَ غَيرُ هذه الأَفعالِ يُوافِقُها في مَعناها أَلحَقُوها بِها، ونَصَبُوا بِها مَفعُولَينِ، وذلِكَ أَلفَاظٌ سِتَّـةٌ:

أَوَّلُها: القَولُ، فإِنَّهم أَجرَوه مُجرَى (ظَنَنتُ) في نَصبِه المَفعُولَينِ، والأَصلُ في القَولِ أَن تكُونَ الجُمَلُ مَحكيَّـةً بَعدَه، كقَولِكَ: (قُلتُ: زَيدٌ قَائِمٌ)، و(أَنا أَقُولُ: زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، فإِن كَانَ مَا بَعدَه مُفرَدًا نُصِبَ، كَقَولِكَ: (قُلتُ حَديثًا)، و(قُلتُ شِعرًا)، وهم يَلمَحُونَ فيه مَعنى الظَّنِّ، فيُعَدُّونَه تَعديَتَه. ثُم لَهم فيها بَعدَ ذلِكَ تَصرُّفانِ:

---

(١) في الأصل: (لأعلم) وكذا في ط.

(٢) بعده في الأصل: (وهو منها) وفي ط: (فهو منها) ولا معنى لها في السياق.

(٣) في الأصل وط: (إثره أخوته) وكذا ما يقتضيه السياق.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وهو من ط.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وهو من ط.

التَّصَرُّفُ الأَوَّلُ: أَن يكُونَ جَارِيًا مَجرَى الظَّنِّ، ويَعتَبِرُونَ فيه شَرَائِطَ: بِأَن يكُونَ فعلًا مُضَارِعًا، مُسندًا إِلى الخِطَابِ، متَّصِلًا بالاستِفهامِ، فإِن فَصَلَ بَينَه وبَينَ الاستِفهامِ أَحَدُ المَفعُولَينِ، أَو ظَرفٌ، أَو جَارٌّ ومَجرُورٌ لَم يَضُرَّ الفَصلُ، كقَولِكَ: (أَقَائِمًا تقُولُ زَيدًا)، و(آليَومَ تَقُولُ زَيدًا مُنطَلِقًا)، و(أَفي الدَّارِ تَقُولُ عَمرًا خَارِجًا). فإِن فُصِلَ بِغَيرِ ذلِكَ بَطَلَت المُوافَقَةُ للظَّنِّ، وتَعيَّنت للحِكَايةِ، كَقَولِكَ: (أَنتَ تَقُولُ زَيدٌ مُنطَلِقٌ).

وهذا كُلُّه عَلَى لُغَةِ أَكثَرِ العَرَبِ في إجراءِ القَولِ مُجرَى الظَّنِّ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ في الإعمَالِ قَولَ عَمرو بنِ مَعَدي كَرِبَ[1]:

٤٠٧ - عَلامَ تَقُولُ الرُّمحَ يُثقِلُ عَاتِقي ... إِذا أَنا لَم أُطعَن إِذَا الخَيلُ كَرَّتِ[2]

وقَالَ آخَرُ:

٤٠٨ - مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا
يُدنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا[3]

وقَالَ آخرُ في الفَصلِ:

---

(١) هو فارس من اليمن، وَفَدَ على النبي ﷺ، وأسلم، ارتد عن الإسلام ثم عاد إليه، له وقائع مشهورة في الجاهلية، وأبلى بلاءً حسنًا في القادسيَّة، له ديوان شعر. (انظر ترجمته في: الإصابة ٤/ ٦٨٦، والأعلام ٥/ ٨٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ٧٢، وانظر: الأصمعيات (تحقيق شاكر) ١٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٩٧، ٥٠١، وتمهيد القواعد ٣/ ١٥٤٣، وتعليق الفرائد ٤/ ٢٠١، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٧، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ١٨٥، وهو فيه من الأبيات التي تنسب له، وهي لغيره، وهو فيه برواية: (الخيل ولت). وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٣٧٦، ومغني اللبيب ١٩١، وشفاء العليل ١/ ٤٠٥، والهمع ١/ ٥٦٧.

(٣) هذا من الرجز، وهو لهدبة بن خشرم في ديوانه ١٤١ - ١٤٢، وانظر: الصحاح (قول)، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٤، واللسان (قول)، وتاج العروس (فعم)، وهما بلا نسبة في جمل الخليل ١٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٦، والتذييل ٦/ ١٣٧، وابن عقيل ٢/ ٥٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٠١، وتعليق الفرائد ٤/ ١٩٨، والأشموني ١/ ٣٧٦، والهمع ١/ ٥٦٧.

٤٠٩ - أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمرُ أَبِيكَ أَم مُتَجَاهِلِينَا[١]

التَّصَرُّفُ الثَّاني: أَن يَجري القَولُ مَجرَى الظَّنِّ مِن غَيرِ رِعَايَةِ شُرُوطٍ فيه مِن فعلٍ ولا خِطَابٍ، ولا غَيرِهما، وهذه هي لُغَةُ سُلَيمٍ[٢]. فإِذا كَانَ مُتعَلَّقُ القَولِ [كَونَ][٣] الشَّيءِ عَلَى صِفَةٍ كَانَ جَارِيًا مَجرَى الظَّنِّ، إمّا مُطلقًا كَلُغَةِ سُلَيم، وإِمَّا مَشرُوطًا بِمَا ذكَرناه. وإِن لَم يكُن مُتعَلَّقُه بِالشَّيءِ عَلَى صِفَةٍ خَرَجَ عَن مَعنى الظَّنِّ، وكَانَ لَه مَفعُولٌ وَاحِدٌ، كَقَولِكَ: (أتَقُولُ أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ)، [ظ١٨٥] بِالفَتحِ، عَلَى مَعنى: أَتَفَوَّه بِذلِكَ، فخَرَجَ عَن الظَّنِّ كَما خَرَجَ (وَجَدتُ) إِلى مَعنى: أَصَبتُ، وغَيره، كَمَا قرَّرنا مِن قَبلُ.

وثَانيها: (أَرَيتُ)، يُستَعمَلُ استعمالَ الظَّنِّ، فيكُونُ نَاصِبًا للمَفعُولَينِ[٤]، كَقَولِكَ: (أَترَى عَمرًا مُنطَلِقًا)، و(أَينَ ترَى بِشرًا جَالِسًا)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٤١٠ - وكُنتُ أُرَى زَيدًا كَما قِيلَ سَيِّدًا إذا أنَّه عَبدُ القَفَا واللَّهازِمِ[٥]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت في ديوانه ٣٩٥، وانظر: سيبويه ١/ ١٢٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٠٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٨٨، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ابن الناظم ١٥٣، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ١/ ٤٦٠، والبديع في علم العربية ١/ ٤٧٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٨، وتخليص الشواهد ٤٥٧، وتمهيد القواعد ٣/ ١٥٤٣، ٦/ ٣٠٧٣، وتعليق الفرائد ٤/ ١٩٩، والمكودي ١/ ٨٨.

(٢) انظر لغة بني سليم في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٥، وأوضح المسالك ٢/ ٧١، والهمع ١/ ٥٦٦.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (للمفعول).

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في المغني لابن فلاح ٣/ ١٨٨، ولم ينسبه غيره، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ١٤٤، والمقتضب ٢/ ٣٥١، والأصول ١/ ٢٦٥، والبغداديات ٣٤٧، والخصائص ٢/ ٣٩٩، والمفصل ٢١٤، ٣٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦١، وابن يعيش ٤/ ٩٧، ٨/ ٦١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦٠، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٦٦، والتخمير ٢/ ٢٧٧، ٤/ ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٥، وقواعد المطارحة ٣٧١، وشرح الرضي ٤/ ٣٤٠، ٣٤٤، والارتشاف ٣/ ١٤١٤، وتمهيد =

وثالِثُها: (**حَجَا**)، كَقَولِهم: (حَجَوتُ زَيدًا مُنطَلِقًا)، أَي: ظَنَنتُه، و(كُنتُ أَحجُو أَنَّكَ مُنطَلِقٌ)، كَمَا تَقُولُ: (أَظُنُّ أَنَّكَ مُنطَلِقٌ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٤١١ - قد كُنتُ أَحجُو أَبا عَمرٍو أَخا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّت بِنَا يَومًا مُلِمَّاتُ[1]

و(حَجَا الرَّجُلُ القَومَ خَارجينَ)، أَي: ظَنَّهم عَلَى ذلِكَ، و(حَجَوتُ بِهِ خَيرًا)، أَي: ظَنَنتُه.

ورَابعُها: (**دريتُ**)[2]، تقُولُ: (دريتُ زَيدًا قَائِمًا) أَي: عَلِمتُه، (دِرَايةً)، و(دُريةً)، و(دِريةً)، و(دَريًا)، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٤١٢ - لاهُمَّ لا أَدري وأَنتَ الدَّاري[3]

وأَنشَدَ الفرَّاءُ[4]:

٤١٣ - فَإِن كُنتُ لا أَدري الظِّبَاءَ فَإِنَّني أَدُسُّ لَها تَحتَ التُّرَابِ الدَّوَاهيا[5]

وخَامِسُها: (**سَمِعَ**)، وقَد أَلحَقَها الأَخفَشُ[6]، وأَبُو عَليٍّ

=القواعد ٣/ ١٣٢٦، ٤/ ١٩٤٠، وتعليق الفرائد ٤/ ٤١.

(١) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في المقاصد النحوية ٢/ ١٣٢، وليس في ديوانه، وهو لأبي شنبل في المقاصد النحوية ٢/ ١٣٢، وتاج العروس (جبي)، (حجو)، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٥٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٧، والتذييل ٦/ ٢١، وشرح التسهيل للمرادي ٣٧٤، وشرح شذور الذهب ٤٦٣، وأوضح المسالك ٢٣٥، وابن عقيل ٢/ ٣٨، والمساعد ١/ ٣٥٥، والأشموني ١/ ٣٥٦.

(٢) في ط: (درى).

(٣) هذا من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ١٢١، وانظر شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣/ ٣٥٩، واللسان (لهم)، وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٤/ ٢٦١، والصحاح (درى)، والمخصص ١/ ٢٦٠.

(٤) انظر: الصحاح (درى).

(٥) البيت من الطويل، مجهول قائله، وهو من شواهد العين ٨/ ٥٩، وإصلاح المنطق ١٥١، ٢٥٠، والزاهر ٢/ ٥٣، ٢٠٦، والصحاح (درى)، والمحكم ٩/ ٣٩٣، والمخصص ١/ ٢٥٩، ٤/ ١٩٨.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٤.

الفَارِسيُّ(١) بِأَفعالِ هذا البَابِ في التَّعَدِّي إِلى مَفعُولَينِ إذا وَلِيَها اسمٌ غَيرُ مَسمُوعٍ، كَقَولِكَ: (سَمعتُ زَيدًا يَقرأ)، و(سَمعتُ بكرًا يَتحَدَّثُ)، فإن وَلِيَها اسمٌ مَسمُوعٌ وَجَبَ الاكتِفَاءُ بِه، كَقَولِكَ: (سَمعتُ قِرَاءَةَ زَيدٍ)، و(سَمعتُ حَديثَه)، قَالَ اللَّه تَعَالى: ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، أَي: عَلِمنا فتًى يَذكُرهم، أي: ذاكِرًا لَهم.

وسَادِسُها: (صَيَّـرَ)، كَقَولِكَ: (صَيَّرتُ زَيدًا أميرًا)، فإنَّها مُتعَدِّيةٌ إِلى مَفعُولَينِ، وهكذا القَولُ فيما كَانَ مُمَاثِلًا لَهَا في مَعناهَا:

- كـ(تركَ)، قَالَ اللَّه تعَالى: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾ [الكهف: ٩٩]، وقَولُه تَعالى: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧] أَي: صَيَّـرَهم.

- ومِثلُ: (جَعَلَ)، كقَولِه تَعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩]، وقَولِه تَعالى: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ٩٧].

- ونَحوُ: (رَدَّ) في قَولِكَ: (رَدَدتُكَ رَاجعًا)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٩]، وقَالَ الشَّاعِرُ:

٤١٤ - فَـرَدَّ شُعُـورَهـنَّ الـسُّـودَ بيضـا وردَّ وجُـوهَـهـنَّ الـبيـضَ سُـودا(٢)

وقَالَ تَعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، والمَعنى: صَيَّـرَهم عَلَى هذه الحَالَةِ.

---

(١) الإيضاح العضدي ١٧٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعبد اللَّه بن الزبير في المقاصد النحوية ٢/ ٨٧٤، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٧، ٢/ ٨٢، والتذييل ٦/ ٤٠، وتخليص الشواهد ٤٤٣، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٠٥، ١٤٧٤، وتعليق الفرائد ٣/ ١٩٧، ٤/ ١٥١.

- ونَحوُ: (وَهَبَ) [و١٨٦] في مِثلِ قَولِكَ: (وَهَبَني اللّه فِدَاكَ)، أي: جَعَلَني، حكَاه[1] ابنُ الأعرابيِّ[2].

- ونَحوُ: (اتَّخَذَ) في مِثلِ قَولِه تعَالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، و: ﴿اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الشورى: ٩].

- و(ضَرَبَ) إذا كَانَ مُتعلِّقًا بِالمَثَلِ، كقَولِه تَعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾ [الكهف: ٣٢]، أَي: اجعَل، ونَحوُ قَولِه تَعالى: ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ﴾ [إبراهيم: ٤٥][3].

- و(اتَّخَذَ)، و(تَخِذَ) إِنَّما يكُونَانِ مُتعَدِّيَيْنِ إِلى مَفعُولَينِ إذا كَانَ فيهما مَعنى التَّصييرِ، فأَمَّا (تَخِذَ) و(اتَّخَذَ) بِمَعنى الكَسبِ فهما مُتعَدِّيَانِ إِلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ.

فهذه الأَفعالُ جَارِيةٌ مَجرَى (صَيَّرَ) في تَعدِّيهما إِلى مَفعُولَينِ، وهكذا القَولُ فيما كَانَ في مَعناها مِمَّا يُوجَدُ في اللُّغَةِ مُتعَدِّيًا إِلَيهما.

وهَل يكُونُ سَمَاعًا أَو قيَاسًا؟ فيه تَـرَدُّدٌ، والأَقرَبُ أَنَّه يكُونُ قيَاسًا مِن جِهَةِ أَنَّ المَعنى إِذا كَانَ حَاصِلًا في الفعلِ، أَعني: التَّصييرَ، وَجَبَ إِجرَاؤُه عَلَى القيَاسِ فيمَا وُجِدَ.

فهذا مَا أَرَدنا ذِكرَه فيما أُلحِقَ بِهذه الأَفعالِ مِمَّا هو بِمَعناها.

* * *

(١) انظر رأيه في: تهذيب اللغة ٦/ ٢٤٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٢، والارتشاف ٤/ ٢١٠٣، والهمع ١/ ٥٤٤.

(٢) هو محمّد بن زياد بن الأعرابيّ، كان نحويًّا عالمًا باللغة والشعر، راوية للأشعار، حسن الحفظ لها، كوفيُّ النَّهج، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه، روى عن القاسم بن معن، والكسائي، وغيرهما، وأخذ عنه ثعلب، وإبراهيم الحربي، وغيرهما، وله من الكتب النوادر، والأنواء، وصفة المحل، وصفة الدرع، والخيل، ومعاني الشعر، وتفسير الأمثال، وغيرها، مات سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة. انظر ترجمته في: البلغة ١٩٦، والعقد الثمين ٣٩، وبغية الوعاة ١/ ١٠٥.

(٣) في الأصل وط: (لهم الأمثال) وكذا في المصحف.

المَطلَبُ الثَّالِثُ: في بَيانِ أَحكَامِ هذه الأَفعالِ

اعلَم أَنَّ هذه الأَفعالَ مُختَصَّةٌ بِخَصَائِصَ نُشيرُ إِلَيها ونُورِدُها عَلَى صُورَةِ الأَحكَامِ بِمَعونَةِ اللَّه:

الحُكمُ الأَوَّلُ: أنَّه يَجُوزُ الاقتِصَارُ عَلَيها[١] **مُطلَقًا مِن غَيرِ ذِكرِ مَفعُولَيها**، وهذا إِنَّما يكُونُ حَيثُ يكُونُ هناكَ فَائِدَةٌ، ويكُونُ مُتعَلِّقُ الظَّنِّ مَفهومًا، كَقَولِه تَعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨][٢]، وكَقَولِ بَعضِ العرَبِ[٣]: (مَن يَسمَع[٤] يَخَل) أي: يَخل المَسمُوعَ حَسَنًا، فلَو لا تَقدُّمُ مَا يَدُلُّ عَلَيه لَم يَحسُن حَذفُه.

قَالَ[٥]: « فَلو قَالَ قَائِلٌ مِن دُونِ تَقدُّمِ كَلامٍ، ولا مَا يَقُومُ مَقَامَه: (ظَنَنتُ) لَم يَجُز ذلِكَ لعَدَمِ الفَائِدَةِ بِه؛ إِذ لا يَخلُو أَحَدٌ مِن ظَنٍّ ».

ولا يَجُوزُ الاقتِصَارُ عَلَى أَحَدِهما دُونَ الآخَرِ، فلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (ظَنَنتُ زَيدًا) مِن دُونِ ذِكرِ (قَائِمٍ).

لا يُقَالُ: فَإِذا جَازَ الاقتِصَارُ عَلَيهما مِن دُونِ ذِكرِ مُتعَلَّقاتِها، فلِمَ لا يَجُوزُ ذِكرُ أَحَدِ المَفعُولَينِ دُونَ الآخَرِ إِذا دلَّت عَلَيه دَلالَةٌ؟.

لأَنَّا نقُولُ: هذا فَاسِدٌ، فإِنَّا إِذا اقتَصَرنا عَلَى ذِكرِ الظَّنِّ والعِلمِ دُونَ ذِكرِ مُتعَلَّقِهما، فلَيسَ هناكَ خَرمٌ لِفَائِدتِهما، بخِلافِ مَا إِذا ذكَرنا أَحَدَ المَفعُولَينِ، وأَهمَلنا ذِكرَ الآخَرِ، فإِنَّه يكُونُ خَرمًا للفَائِدَةِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّها مُتعَلِّقَةٌ بِذِكرِهما جَميعًا، فافتَرَقا.

لا يُقَالُ: فهذان المَفعُولانِ أَصلُهما المُبتَدَأ والخَبرُ، فكَمَا جَازَ حَذفُ المُبتَدأ

---

(١) في ط: (على ذكرها).

(٢) في الأصل وط: (إن) بلا حرف العطف وكذا في المصحف.

(٣) انظر المثل في: فصل المقال ١/ ٤١٢، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٦٣.

(٤) في الأصل: (يستمع) وكذا في ط.

(٥) هذا نص ابن مالك في: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٣.

[ظ١٨٦] دُونَ خَبَرِه، وجَازَ حَذفُ الخَبَرِ دُونَ المُبتَدأ، فيَجُوزُ مِثلُه هَاهنا؛ لأنَّه إِذا جَازَ في الأَصلِ جَازَ في الفَرعِ أَيضًا.

لأَنَّا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ مِن أَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ المُبتَدأ والخَبرَ أَصلانِ، والمَفعُولانِ فَرعانِ، وقَد يُغتَفرُ في الأُصُولِ لِقُوَّتِها مَا لا يُغتَفرُ في الفُرُوعِ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ الاتِّصَالَ بِالفعليَّـةِ آكَدُ مِن الاتِّصَالِ بِالمُبتَدأ والخَبرِ. فلا جَرمَ لَم يَجُز الحَذفُ عِندَ اتِّصَالِهما بالفعلِ، وجَازَ مَع التَّجريدِ.

ومِن أَدَلِّ دَليلٍ عَلَى جَوازِ حَذفِ أَحَدِ المَفعُولَينِ، قَولُه تَعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] الآيةُ؛ لأَنَّ التَّقديرَ في قَولِه: ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ أَي: بُخلُهم، وقَولُه صَلَّى اللَّه عَلَيه: « سَتَرَونَ رَبكُم » مِن جِهَةِ أَنَّ الرُّؤيَةَ هاهنا بِمَعنى العِلمِ، ويَجُوزُ أَن يكُونَ المَفعُولُ الثَّاني مَا تَتعَلَّـقُ بِه الكَافُ، أَي: سَتعلَمُونَه حَاصِلًا في الجَلاءِ والظُّهورِ كالقَمَرِ في جَلائِه وظُهورِه.

الحُكمُ الثَّاني: جَوَازُ الإلغاءِ فيها دُونَ غَيرِها مِن الأَفعالِ، كـ(أَعطَيتُ)، وإِنَّما جَازَ الإِلغَاءُ فيها دُونَ غَيرِها؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الجُملةَ تكُونُ مُستَقِلَّـةً لِتَمامِ الكَلامِ بِالجُزأَينِ جَميعًا، بِخِلافِ بَابِ: (أَعطَيتُ)، فإِنَّ الكَلامَ بِالإلغَاءِ لا يَستَقِلُّ؛ لِبُطلانِ انعِقَادِهِمَا جُملةً، بِخِلافِ أَفعَالِ القُلُوبِ، فإِنَّها تَنعَقِدُ بعدَ الإِلغَاءِ جُملةً.

قَالَ الشَّيخُ: « **وهذا إِذا تَأَخَّرَت أَو توَسَّطَت** ».

واعلَم أَنَّ إِلغاءَها يكُونُ عَلَى أَوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

- أَمَّا أَوَّلًا فإِذا كَانَت مُتأَخِّرَةً، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ عَلِمتُ)، وهذا جيِّـدٌ حَسَنٌ؛ لأَنَّها إِذا تأَخَّرَت ضَعُفَ إعمالُها، فأُلغيَت عَن العَمَلِ. قَالَ أَبو سَعيدٍ[١] السِّيرَافيُّ[٢]:

---

(١) قوله: (أبو سعيد) ليس في ط.

(٢) شرح السيرافي ١/ ٣٢١.

والإِلغاءُ مَع التَّأخيرِ أَجوَدُ، والإِعمَالُ جَائِزٌ؛ لأَجلِ قُوَّةِ الفعليَّةِ، لكنَّ الإِلغاءَ أَجوَدُ.

- وأَمَّا ثَانيًا فإِذا كَانَت مُتوَسِّطَةً جَازَ إِعمَالُها[1] والإِلغاءُ، والإِعمَالُ أَجوَدُ؛ لِقُربِها مِن مَرتَبةِ التَّأثيرِ القَويِّ؛ مِن جِهَةِ أَنَّها وإِن تَوسَّطَت فهي إِلى جَانِبِ التَّقدُّمِ؛ لأَنَّها هي مُستَحِقَّةٌ لَه بِالأَصَالَةِ.

وأَنشَدَ النُّحَاةُ شَاهدًا عَلَى الإِلغاءِ:

٤١٥ - أَبِالأَرَاجيزِ يَا بنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني ... وبالأَرَاجيزِ خِلتَ اللُّؤمُ والخَوَرُ[2]

وقَالَ آخَرُ:

٤١٦ - يَا عَمرو إِنَّكَ قَد مَلَلتَ صَحَابَتي ... وصَحَابَتيكِ إِخَالُ ذَاكَ قَليلُ[3]

- وأَمَّا ثَالِثًا فإِذا تَقَدَّمَت فلَيسَ فيها عِندَ تَقدُّمِها إِلَّا الإِعمَالُ؛ لِقُوَّةِ عَمَلِها [و١٨٧] بِالتَّصَدُّرِ، وقَد رَوَى الشَّيخُ نَقلَ جَوازِ الإِلغاءِ[4]، وهو قَليلٌ؛ نَظرًا إِلى جَانِبِ الاستِقلالِ بِالجُملَةِ إِذا كَانَت مُنقَطعةً عَن الإِعمَالِ، وهو ضَعيفٌ، ولَم أَعرِف عَلَيه شَاهدًا مِن جِهَةِ العَرَبِ دَالًّا عَلَى إِلغائِها مُصَدَّرَةً.

---

(١) في ط: (الإعمال).

(٢) البيت من البسيط، وهو للعين المنقري في سيبويه ١/ ١٢٠، وفرحة الأديب ٩٢ - ٩٣، وابن يعيش ٧/ ٨٤، ٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ٨٥ - ٨٦، والتذييل ٦/ ٦٣، وتخليص الشواهد ٤٤٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٦٧، وهو لجرير في ابن السيرافي ١/ ٣٥٩، والبديع في علم العربية ١/ ٤٥١. وقيل: هو لأميَّة. انظر: شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٢٠. وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ١٨٣، والإيضاح العضدي ١٦٨، واللمع ٥٣، والتبصرة ١١٧، والمقتصد ١/ ٤٩٦، والمفصل ٣٤٧، والتخمير ٣/ ٢٧٨، وتوجيه اللمع ١٨٢، والارتشاف ٤/ ٢١٠٧، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٨٩، وقيل: إن القصيدة لامية، وروي فيها هذا البيت برواية: (اللؤم والفشل) وروي أيضًا برواية: (اللؤم والكذب).

(٣) البيت من الكامل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٩، ومغني اللبيب ٨٤١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٢.

(٤) انظر: شرح المقدمة الكافية ٩٠١.

ونَعني بِكَونِها مُصَدَّرَةً أنَّها غَيرُ وَاقعَةٍ حَشوًا، فإن وَقَعَت حَشوًا فسَنُورِدُ مَا ذُكِرَ فيه في المَسَائلِ، ولا حكَاه وَاحِدٌ عَن النُّحَاةِ فأَورَدَه، ومَن جَوَّزَه فإِنَّما جَوَّزَه نَظرًا إِلى قِيَاسِ الإلغاءِ عَلَى التَّعليقِ، وهمَا مُختَلِفَانِ.

الحُكمُ الثَّالِثُ: التَّعليقُ. والتَّفرِقةُ بَينَ الإلغاءِ والتَّعليقِ ظَاهِـرَةٌ:

وهو أَنَّ التَّعليقَ عِبَارَةٌ عَن قَطعِها عَن العَمَلِ العَارِضِ، يَمتَنِعُ مَعه الإعمالُ، بِخِلافِ الإلغاءِ، فإِنَّها إِنَّما تُلغَى مِن غَيرِ عَارِضٍ يَعرِضُ لَهَا؛ ولِهذا فإِنَّه حَيثُ يَجُوزُ الإلغاءُ يَجُوزُ الإعمَالُ [بِخِلافِ التَّعليقِ فإِنَّه لا يَجُوزُ مَعه الإعمالُ][1]، فافترَقَا.

ثُمَّ إِنَّ التَّعليقَ والإلغاءَ إِنَّما يتعرَّضَانِ لإبطَالِ عَمَلِها في اللَّفظِ، فأَمَّا عَمَلُها المَعنَوِيُّ فهو حَاصِلٌ في كُلِّ حَالٍ؛ لأَنَّ هذه الأُمُورَ العَارِضَةَ إِنَّما تُؤَثِّرُ في بُطلانِ العَمَلِ في اللَّفظِ لا غَيرُ.

ثُمَّ إِنَّ التَّعليقَ يكُونُ لأُمُورٍ ثَلاثَةٍ:

- أَمَّا أَوَّلًا فاللَّامُ، كَقَولِكَ: (عَلِمتُ لزَيدٌ قَائِمٌ)؛ لأَنَّ اللَّامَ مُصَدَّرَةٌ في أَوَّلِ الجُملَةِ، فلا يَجُوزُ أَن يَعمَلَ مَا قَبلَها فيما تكُونُ مُختَصَّةً بِه.

- وأَمَّا ثَانِيًا فالهَمزَةُ، كَقَولِكَ: (عَلِمتُ أَزيدٌ قَائِمٌ)؛ لأَنَّ الاستِفهامَ لَه صَدرُ الكَلامِ، فلا يَعمَلُ فيه مَا قَبلَه؛ لأَنَّ ذلِكَ يُبطِلُ صَدريَّـتَه.

وهَل تكُونُ (هَل) كالهَمزَةِ في التَّعليقِ[2] أَم لا؟ فالأَقرَبُ أَنَّها جَارِيَةٌ مَجرَاها؛ مِن جِهَةِ اشتِرَاكِها في الاستِفهامِ؛ فلِهذا تقُولُ: (عَلِمتُ أَزيدٌ قَائِمٌ)، و(هَل زَيدٌ قَائِمٌ)، فتكُونُ مُعلَّقةً فيهما جَميعًا.

- وأَمَّا ثَالِثًا فَحَرفُ النَّفيِ، كَقَولِكَ: (عَلِمتُ مَا زَيدٌ قَائِمٌ)، و(ظَنَنتُ لا عَمرٌو

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٢) في الأصل: (التعلق) وكذا في ط.

مُنطَلِقٌ)، و(إِن) جَارِيَةٌ مَجرَاهما[1] في التَّعليقِ، فتَقُولُ: (عَلِمتُ إِن زَيدٌ قَائِمٌ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٥٢].

قَالَ الشَّيخانِ عَبدُالقَاهرِ ومَحمُودُ الزَّمَخشَريُّ[2]: ولا يَجُوزُ التَّعليقُ في غَيرِ أَفعالِ القُلُوبِ؛ لأنَّها إِذا عُلِّـقَت عَن العَمَلِ استَقلَّت في الإِخبارِ، والفَائِدَةُ بِانعِقَادِها جُملةً، وهذا لا يَتأتَّى في غَيرِها مِن الأَفعالِ.

الحُكمُ الرَّابعُ: أنَّـه يَجُـوزُ أَن يكُونَ فَـاعِلُها ومَفعُولُها ضَميرَيـنِ لِشَيءٍ وَاحِـدٍ، كَقَولِكَ: (عَلِمتُني مُنطَلِقًا)، و(عَلِمتُكَ قَائِمًا)، أَي: عَلِمتُ نَفسي مُنطَلِقًا، وعَلِمتُ نَفسكَ قَائِمًا، وفي الحَديثِ[3]: « لقَد رَأَيتُنا مَع رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيه » بِخِلافِ غَيرِها مِن الأَفعالِ، فإِذا أَرَادُوا ذلِكَ عَدَلُوا عَن الضَّميرِ إِلى لَفظِ النَّفسِ مُضَافًا إِلى ذلِكَ الضَّميرِ، فَقَالُوا [ظ١٨٧]: (ضَرَبتُ نَفسي)، و(ضَرَبتُ نَفسكَ).

وإِنَّما أَبدَلُوا المَفعُولَ بِلَفظِ النَّفسِ في غَيرِ أَفعالِ القُلُوبِ لِمَا تَقرَّرَ في المُعتادِ مِن أَنَّ فعلَ الفَاعِلِ لا يَتعلَّـقُ بِنَفسِه غَالِبًا، وإِنَّما يَتعلَّـقُ بِغَيرِه، فَلَو قَالَ: (ضَرَبتُني)، و(ضَرَبتُكَ) لَسَبقَ إِلى الفَهمِ مَا هو السَّابِقُ[4] في مُطَّرِدِ العَادَةِ مِن المُغَايرَةِ بَينَهما، ولَـم تَقوَ حَركةُ المُضمَرِ عَلَى دَفعِ هذا الالتِبَاسِ، حَيثُ كَانَ يُقالُ: إِنَّ حَركةَ المُضمَرِ

---

(١) كذا يقتضي السياق، وفي الأصل وط: (مجراها).

(٢) المقتصد ١/ ٤٩٩، والمفصل ٣٤٨.

(٣) الحديث عن عائشة في: غريب الحديث لابن سلام ٤/ ٣١٨، والحديث عند النحاة: « لقَد رَأَيتُنا مَع رسُولِ اللَّه ﷺ وما لنا مِن طعامٍ إِلَّا الأسودانِ »، وهو مروي عن عائشة في صحيح البخاري ليس فيه شاهد، وروايته: « عن عروة عن عائشة ﷺ أنها قالت لعروة: ابن أختي إن كنا لننظر إلى الهلال ثم الهلال ثلاثة أهلة في شهرين وما أوقدت في أبيات رسول اللَّه ﷺ نار. فقلت: يا خالة ما كان يعيشكم؟ قالت: الأسودان التمر والماء. انظر الحديث في: صحيح البخاري ٢/ ٩٠٧ برقم (٢٤٢٨)، ٥/ ٢٣٧٢ برقم (٦٠٩٤)، وهو أيضًا في صحيح مسلم ٨/ ٢١٢ برقم (٧٦٤٢)، وقد روي الحديث عن أبي هريرة في مسند أحمد ٢/ ٤١٦ برقم ٩٣٧٠.

(٤) في ط: (الغالب).

المُتكلِّم مَضمُومَةٌ، وحَركَةَ المُخَاطَبِ مَفتُوحَةٌ، في مِثلِ: (ضَربتُني)، و(ضَرَبتَني)، و(ضَرَبتُكَ)، و(ضَرَبتكَ)؛ لأَنَّ مِثلَ هذا غَيرُ نَافعٍ بالإِضَافةِ إِلى مَا ذكَرناه من اطِّرادِ العَادَةِ، وأَيضًا فإِنَّه يَجُوزُ اشتِبَاه هذه الحَركَةِ بِغَيرِها[1] عِندَ غَفلَةِ السَّامعِ، فيَبقَى اللَّبسُ.

ولَيسَ كَذلك هذه الأَفعالُ؛ لأَنَّها تَتعَلَّقُ بالاعتِقَادَاتِ والظُّنُونِ، ولا شكَّ أَنَّ عِلمَ الإِنسَانِ وظنَّه بِأَحوالِ نَفسِه أَقوَى مِن تَعَلُّقِها بِغَيرِه، فلأَجلِ هذا جَازَ أَن يكُونَ الضَّميرَانِ فيها لِشَيءٍ وَاحِدٍ، فلا جَرَمَ لَم يَحتَج إِلى إِيرَادِ النَّفسِ في هذه الأَفعالِ، وكَانَ[2] الغَالِبُ الَّذي غُيِّرَ الأَصلُ لأجلِه مُنتَفيًا، فجَرَت هذه عَلَى أَصلِها، فإِن انفَصَلَ الضَّميرُ جَازَ ذلِكَ، فتَقُولُ: (مَا أكرَمتُ إِلّا إِيّايَ)، و(مَا أَهنَتُ إِلّا إِيّاكَ) مِن جِهَةِ أَنَّ الضَّميرَ المُنفَصِلَ شُبِّهَ بِالظَّاهرِ في كَونِه مُستَقِلًّا؛ فلِهذا استُعمِلَ كَما استُعمِلَت النَّفسُ في نَحوِ: (ضَرَبتُ نَفسي)، و(ضَرَبتُ نَفسكَ).

وقَد أَجرَت العَرَبُ: (عَدِمتُ)، و(فقَدتُ) مُجرَى: (ظَنَنتُ) في اجتِمَاعِ الضَّميرَينِ لِشَيءٍ وَاحِدٍ، فتَقُولُ: (عَدَمتُني)، و(فقَدتُني) حَملًا لَهما عَلَى نَقيضِهما، وهو (وَجَدتُ)، وأَنشَدَ النُّحَاةُ لجِرَانِ العَودِ[3]:

٤١٧ - لَقَد كَانَ لي عَن ضَرَّتَينِ عَدِمتُني وعَمّا أُلاقي مِنهما مُتَزَحزِحُ[4]

---

(١) في ط: (بعدها).

(٢) الكلام من قوله: (الضميران فيها) ليس في ط.

(٣) جران العود هو عامر بن الحارث النميري: شاعر وصَّاف. أدرك الاسلام، وسمع القرآن، واقتبس منه كلمات وردت في شعره. انظر ترجمته في: الأعلام ٣/ ٢٥٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجران العود في ديوانه ٤، وانظر: معاني الفراء ٢/ ١٠٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٨، والنكت للأعلم ١/ ٦٦٢، والمفصل ٣٤٨، وابن يعيش ٧/ ٨٨، والتخمير ٣/ ٢٨٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٣، والتذييل ٦/ ١١٤، وتمهيد القواعد ٣/ ١٥٣٧، وتعليق الفرائد ٤/ ١٩٠، وهو بلا نسبة في شرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٥١٨، والمساعد ١/ ٣٧٣، وتذكرة النحاة ٤٢١.

وقَالَ آخَرُ:

٤١٨ - نَدِمتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدتُني كَمَا يَنـدَمُ المَغبُونُ حِينَ يَبِيعُ[١]

الحُكمُ الخَامِسُ: هو **كُلُّ مَا يَعرِضُ في المُبتَدَأ والخَبَرِ**[٢] مِن غَيرِ تَعريفٍ أو مُقَارَبَةِ المَعرِفَةِ بِالصِّفَةِ، وغَيرِها، والتَّقديمِ والتَّأخيرِ وغَيرِ ذلِكَ مِن الأمُورِ المُعتَبَرَةِ في المُبتَدأ، فهي بَعَينها جَاريةٌ في المَفعُولِ الأوَّلِ مِن غَيرِ مُخَالَفَةٍ، وكُلُّ مَا يَعرِضُ للخَبَرِ[٣] مِن التَّعريفِ والتَّنكيرِ، والإفرَادِ [و١٨٨]، والجُملَةِ، والتَّعَدُّدِ، والاتِّحَادِ، وغَيرِ ذلِكَ مِن الأَحكَامِ الخَبَرِيَّةِ، فإِنَّه يَعرِضُ للمَفعُولِ الثَّاني مِن غَيرِ مُخَالَفَةٍ؛ فلِهذا تَقُولُ: (عَلِمتُ زَيدًا قَائِمًا)، كَما تَقُولُ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، و(ظَنَنتُ زَيدًا القَائِمَ)، كَمَا تَقُولُ: (زَيدٌ القَائِمُ)، و(زَيدٌ أبُوه مُنطَلِقٌ)، فَتقُولُ: (عَلِمتُ زَيدًا أبُوه مُنطَلِقٌ)، فيَستَوِيانِ في هذه الأَحكَامِ.

فهذا مَا أَرَدنا مِن التَّنبيه عَلَى هذه الأَحكَامِ المُختَصَّةِ بِأَفعالِ القُلُوبِ. واللَّه أَعلَمُ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

هي أَنَّ لِبَعضِها مَعنًى تَتعَدَّى بِه إِلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ، كـ(ظَنَنتُ) بِمَعنى: اتَّهمتُ، و(عَلِمتُ) بِمَعنى: عرَفتُ، و(رَأَيتُ) بِمَعنى: أَبصَرتُ، و(وَجَدتُ) بِمَعنى:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح المجنون في ديوانه ٨٤ برواية:

ندمت علـى مـا كـان مـني نـدامـة ....

وانظر: أمالي القالي ١/ ١٣٦، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٥، والمساعد ١/ ٣٧٤، والتذييل ٦/ ١١٤، وتمهيد القواعد ٣/ ١٥٣٧، وتعليق الفرائد ٤/ ١٩٠.

(٢) قوله: (والخبر) ليس في ط.

(٣) الكلام من قوله: (في المبتدأ) ليس في ط.

أَصبتُ. أَرَادَ أنَّها رُبَّما استُعمِلَت في خِلافِ مُتعَلِّقِ الشَّيءِ عَلَى صِفَةٍ بِأن يُستَعمَلَ دَلالةً عَلى الشَّيءِ، لا غَيرُ، مِن غَيرِ صِفَةٍ تكُونُ عَلَيها، كَمَا مَثَّلناه، وقَد قرَّرنا فيما سَلَفَ، فأَغنى عَن الإعَادَةِ لَه.

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

[قَد ذكَرنا مِن قبلُ][1] أَنَّ إلغَاءَها مُصَدَّرَةً لَم يَرِد، كَقَولِكَ: (عَلِمتُ زَيدٌ قَائِمٌ)؛ لأنَّها وَقَعَت في أَقوَى مَراتِبِها، فلا يَجُوزُ إلغاؤُها، فأمَّا مَا رُويَ مِن قَولِ كَعبِ بنِ زُهَيرٍ:

٤١٩ - أَرجُو وآمُلُ أن تَدنو مَوَدَّتُها ... ومَا إِخَالُ لَدَينا مِنكَ تَنويلُ[2]

وقَالَ آخَرُ:

٤٢٠ - .... أنِّي رَأَيتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[3]

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ١١١، برواية:

أَرجُو وآمُلُ أنْ يَعجَلنَ في أبدٍ ... وَمَا لَهُنَّ طُوَال الدَّهرِ تَعجِيلُ

وليس فيها شاهد، والشاهد فيما رواه النحاة، وهو لكعب في الأضداد للأنباري ١٧، والمتبع ١/ ٣١٨، وتوجيه اللمع ١٨١، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٧، ٢/ ٨٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٧، والمحصول لابن إياز ١/ ٣٣٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٧٠، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٤/ ١٥٧، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقواس الموصلي ١/ ٥٠٦، وابن الناظم ١٤٨، والارتشاف ٢/ ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢/ ٦٧، والمساعد ١/ ٣٦، والتذييل ١/ ٢١٥، والهمع ١/ ٥٥٢.

(٣) عجز بيت من البسيط، صدره:

كذاك أُدِّبتُ حَتَّى صَارَ مِن خُلُقي ... .

وهو لبعض الفزاريين في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ١٨، والحماسة البصرية ١/ ٧، والمقاصد النحويَّة ٢/ ١٦٤، وهو بلا نسبة في المتبع ١/ ٣١٧، وشرح الرضي ٤/ ١٥٦، ٣٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٤، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٤٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٨، وتعليق الفرائد ٤/ ١٦٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٦١، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقواس الموصلي ١/ ٥٠٦، وهمع الهوامع ١/ ٥٥٢.

فالَّذي حَسَّنَ مِنه هو أنَّها لَم تقَع مُصدَّرَةً، وإنَّما وَقَعَت في شعرِ كَعبٍ حَشوًا في ضِمنِ النَّفيِ، وَوَقَعَت في البَيتِ الآخَرِ حَشوًا في كَونِها خبرًا لِـ(إنَّ)، فَحَسُنَ مِن ذلكَ إلغاؤُها، فجَازَ، كَمَا جَازَ إذا كَانَت مُتأَخِّرَةً أو مُتوَسِّطةً، كَمَا مَثَّلناه.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

إذا أُكِّدت هذه الأَفعالُ بِمَصَادِرِها في نَحوِ قَولِكَ: (زَيدٌ ظَنَنتُ ظنًّا مُنطَلِقٌ)، (زَيدٌ خَارِجٌ عَلِمتُ عِلمًا) فإنَّه لا يَجُوزُ إلغاؤُها مَع هذا التَّأكيدِ مِن جِهَةِ أَنَّ التَّأكيدَ يَدُلُّ عَلى الاعتِبَارِ والقَصدِ، والإلغاءُ يَدُلُّ عَلَى الإهمَالِ والتَّركِ، فيَتَناقَضُ حُكماهما، فلأَجلِ هذا بَطَلَ الجَمعُ بَينَهما، كَمَا أَشَرنا إلَيه.

المَسأَلَةُ الرَّابعَةُ:

إذا قُلتَ: (عَلِمتُ إنَّ زَيدًا لَمُنطَلِقٌ) فاللَّامُ كَمَا كَانَت مَانعَةً [ظ١٨٨] مِن العَمَلِ في الجُملَةِ إذا كَانَت مُصَدَّرَةً في أَوَّلِها، في مِثلِ قَولِكَ: (عَلِمتُ لَزَيدٌ مُنطَلِقٌ)، وهو التَّعليقُ الَّذي ذكَرناه، فهكذا إذا كَانَت مُتأَخِّرةً كَانَت مَانعَةً مِن العَمَلِ في (إنَّ)، وكَانَت مكسُورَةً، فلِهذا تقُولُ: (عَلِمتُ إنَّ زَيدًا لَمُنطَلِقٌ).

ويُحكَى مِن تَهتُّكِ الحَجَّاجِ في الفِسقِ وجُرأَتِه عَلَى اللَّه تَعَالى في ارتِكَابِ كُلِّ كَبيرَةٍ أَنَّ لِسَانَه سَبقَ في الآيةِ الَّتي هي خَاتِمَةُ سُورَةِ (والعَادِيَاتِ) إلى فتحَةِ (إنَّ)[1]، فكَانَ عَلَى إثرِ ذلِكَ أَسقَطَ اللَّامَ مِنه؛ لأنَّها هي المَانعَةُ عَن الفَتحِ، فلَمَّا سَبقَه لِسَانُه إلى فَتحَةِ (إنَّ) لأَجلِ وِلايتِها للفعلِ أزالَ المَانعَ عَن فَتحِها، فكَانَ في ذلِكَ نِهَايَةُ الفَصَاحَةِ، ونِهَايَةُ الجُرأَةِ في تَحريفِ كِتَابِ اللَّه وتَبديلِه.

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

إذا قُلتَ: (عَلِمتَ أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ) بالفَتحِ في (أَنَّ)، فالظَّاهرُ مِن كَلامِ المُصَنِّفِ

---

(١) انظر: المفصل ٣٩٣، وتعليق الفرائد ٤/ ٥٤.

أَنَّ المَفتُوحَةَ مَع اسمِها وخَبرِها سَادَّةٌ مَسَدَّ المَفعُولَينِ في نَحوِ (عَلِمتُ) ومَا أَشبهَه؛ لأنَّها تقعُ كَثيرًا بَعدَها، فلا تَحتَاجُ إلى تَقديرِ مَفعُولٍ ثَانٍ؛ ولِهذا فإنَّكَ إذا قُلتَ: (عَلِمتُ أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ)، فإنَّ هذا الكَلامَ مُستَقِلٌّ بالفائِدَةِ، لا يَحتَاجُ إلى زِيَادَةِ غيرِه.

وحُكيَ عَن الزَّمَخشَريِّ أنَّه قَالَ[1]: أنَّ المَفتُوحَةَ مَع اسمِها وخَبَرِها في مَوضعِ المُفرَدِ، وهو المَفعُولُ الأوَّلُ، ويُقدَّرُ مَفعُولًا ثَانيًا.

والمُختَارُ مَا ذكرَه المُصَنِّفُ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلِمَا ذكَرناه مِن تَمَامِ الكَلامِ بِها، فلا يَحتاجُ إلى مَزيدِ تَقديرٍ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ مَا ذكرَه الزَّمَخشَريُّ يُؤَدِّي إلى حَذفِ أَحَدِ المَفعُولَينِ، وهو غَيرُ جَائزٍ عِندَه، ولا عِندَ النُّحَاةِ؛ لأَنَّ التَّقديرَ عِندَه: ظَنَنتُ انطِلاقَ زَيدٍ حَاصِلًا؛ ولِهذا فإنَّكَ تَسكُتُ عَلَيه، ولا يَحتاجُ إلى ضَميمَةٍ، وفي هذا دَلالةٌ عَلَى أنَّها باسمِها وخَبَرِها سَادَّةٌ مَسَدَّ المَفعُولَينِ.

فهذا هو الكَلامُ عَلَى أَفعالِ القُلُوبِ.

---

(١) المفصل ٣٩١.

[الأَفعالُ النَّاقِصَةُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « الأَفعالُ النَّاقِصَةُ: مَا وُضعَ لِتَقريـرِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ، وهي: (كَانَ)، و(صَارَ)، و(أَصبَحَ)[1]، و(أَمسَى)، و(أَضحَى)، و(ظَلَّ)، و(بَاتَ)، و(آضَ)، و(عَادَ)، و(غَدَا)، و(رَاحَ)، و(مَا زَالَ)، و(مَا بَرِحَ)، و(مَا انفكَّ)، و(مَا فَتِـئَ)، و(مَا دَامَ) [و١٨٩] و(لَيسَ)، وقَد جَاءَ: (مَا جَاءَت حَاجَتكَ)، و(قَعدَت كَأَنَّها حَربةٌ). تَدخُلُ عَلَى الجُملَةِ الاسميَّـةِ لإعطَاءِ الخَبَرِ حُكمَ مَعناها، فترفَعُ الأَوَّلَ وتَنصبُ الثَّاني، مِثلُ: (كَانَ زَيدٌ قَائِمًا). فَـ(كَانَ) تكُونُ نَاقِصَةً؛ لِثبُوتِ خَبَرِها مَاضيًا دَائِمًا[2]، أَو مُنقَطعًا، وبِمَعنى (صَارَ)، ويكُونُ فيها ضَميرُ الشَّأنِ، وتكُونُ تَامَّةً بِمَعنى (ثبَتَ)، وزَائِدَةً. و(صَارَ) للانتِقَالِ، و(أَصبَحَ)، و(أَمسَى)، و(أَضحَى) لاقترَانِ مَضمُونِ الجُملَةِ بِأَوقَاتِها، وبِمَعنى (صَارَ)، وتكُونُ تَامَّةً. و(ظَلَّ)، و(بَاتَ) لاقتِرَانِ مَضمُونِ الجُملَةِ بِوَقتَيهما، وبِمَعنى (صَارَ)، و(مَا زَالَ)، و(مَا بَرِحَ)، و(مَا فَتِئَ)، و(مَا انفكَّ) لاستِمرَارِ خَبَرِها لِفَاعِلِها مُذ[3] قَبلَه، ويَلزمُها النَّفيُ، و(مَا دَامَ) لِتَوقيتِ أَمرٍ بِمُدَّةِ ثبُوتِ خَبَرِها لِفَاعِلِها، ومِن ثَمَّ احتيجَ إِلى كَلامٍ؛ لأَنَّه ظَرفٌ. و(لَيسَ) لِنَفيِ مَضمُونِ الجُملَةِ حَالًا، وقيلَ: مُطلَقًا.

ويَجُوزُ تَقديمُ أَخبَـارِها عَلَى أَسمَائِها، وهي في تَقدُّمِها عَلَيها عَلَى ثَلاثَةِ أَقسَام: قِسمٌ يَجُوزُ، وهو مِن (كَانَ) إِلى (رَاحَ). وقِسمٌ لا يَجُوزُ، وهو مَا أَوَّلُه (مَا)، خِلافًا لابنِ كَيسَانَ في غَيرِ (مَا دَامَ). وقِسمٌ مُختلَفٌ فيه، وهو (لَيسَ) ».

قَالَ الإِمَام عليه السلام[4]: وهذه هي الأفعالُ النَّاقِصَةُ.

وإِنَّما كَانَت نَاقِصَةً لأَمرينِ:

---

(١) في ط: (كان وأصبح وصار).
(٢) في ط: (دائمًا ماضيًا).
(٣) كذا يقتضي السياق، وفي الأصل وط: (مدة).
(٤) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ سَائِرَ الأَفعالِ تكُونُ بِمَرفُوعِها كَلامًا تَامًّا، وهذه لا تَستَقِلُّ كَلامًا تَامًّا إِلَّا إِذا استُكمِلَت بِمَنصُوبِها، كَقَولِكَ: (كَانَ زَيدٌ قَائِمًا).

وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّ سَائِرَ الأَفعَالِ دَالَّـةٌ عَلَى الحَدَثِ، وهو المَصدَرُ، بِخِلافِ هذه الأَفعَالِ فإِنَّه لا مَصدَرَ لَهَا، فلا دَلالَةَ لَهَا عَلَى الحَدَثِ.

وقَد حَدَّها الشَّيخُ بِقَولِه: (**مَا وُضِعَ لِتَقريرِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ**) وهي مُخَالِفَةٌ لأَفعالِ القُلُوبِ، فإِنَّ تِلكَ وُضِعَت لِتَقريرِ المَفعُولِ عَلَى صِفَةٍ، كَمَا مَرَّ تَقريرُه، وهذه وُضِعَت مِن أَجلِ تَقرِيرِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ.

ولا بُدَّ مِن تَقيِيدِها بِقَولِه: (عَلَى جِهَةِ اللُّزومِ)، كَمَا قُلناه في أَفعالِ القُلُوبِ؛ لِيَخرُجَ مِنه الحَالُ مِن الفَاعِلِ، في نَحوِ: (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا)، فإِنَّ مَا هذا حَالُه دَالٌّ عَلَى كَونِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ، لكنَّه غَيرِ لازِمٍ؛ لأَنَّه قَد يَجيءُ غَيرَ رَاكِبٍ، فَلَو لَم يُذكَر هذا القَيدُ لانتَقَضَ الحَدُّ، كَقَولِكَ: (كَانَ زَيدٌ عَالِمًا)، فلا بُدَّ مِن ذِكرِ هذه الصِّفَةِ؛ لأَنَّها حَقِيقَةٌ في وَضعِها.

فإِذا عرَفتَ هذا فلنَذكُر صِيَغَها، ثُمَّ نَذكُر أَحكَامَها المُجمَلَةَ، ثُمَّ نَذكُر أَحكَامَها المُفَصَّلَةَ. فهذه مَبَاحِثُ ثَلاثَةٌ، نَذكرُ مَا يَتوَجَّه فيها بِمَشيئَةِ اللَّه تَعالى:

البَحثُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ [ظ١٨٩] صِيَغِها

واعلَم أَنَّ سيبَوَيه لَم يَذكُر مِنها إِلَّا (كَانَ)؛ لِكَونِها أُمَّ البَابِ، وأَكثَرَ استعمالًا وجَرَيَانًا، و(صَارَ)؛ لِكَثرَةِ وُرُودِها، و(مَازَالَ) مُنبِّـهًا بِها عَلَى مَا أَوَّلُه (مَا)، و(لَيسَ) مُنبِّـهًا عَلَى أَنَّها وإِن كَانَت غَيرَ مُتصَرِّفَةٍ فهي فعلٌ مِن جُملَتِها، ثُمَّ قَالَ بَعدَ ذلِكَ[1]: « ومَا كَانَ نَحوَهنَّ مِمَّا لا يَستَغني عَن الخَبرِ ». وفيمَا ذكَرَه إِشَارَةٌ إِلى أَنَّها زَائِدَةٌ عَلَى هذه الأَفعَالِ الَّتي أَورَدَها؛ لاندِرَاجِها تَحتَ هذا الضَّابِطِ الَّذي ذكرَه.

---

(١) سيبويه ١/ ٤٥.

وقَد أشَارَ[١] هَاهنا إلى مَا يكُونُ أصليًّا ومَا يكُونُ مُلحَقًا، ونَعني بِالأصليِّ: هو مَا كَانَ أكثرُ جَريَانِه عَلَى النُّقصَانِ. ونَعني بِالمُلحَقِ: مَا يكُونُ أكثرُ جَريَانِه عَلَى التَّمامِ، وقَد يُستَعمَلُ عَلَى النُّقصَانِ في بَعضِ مَجَاريه.

فأمَّا الأَصليُّ مِنها فقَد أورَدَ الشَّيخُ فيه ثَلاثَ عَشرَةَ صُورَةً، نَسرُدُها ونَشرَحُ مَعانيها، فيما بَعدُ بمعونـةِ اللَّه تَعالى.

وأمَّا المُلحَقةُ فَقَد ذكرَ مِنها في الأُمِّ: (آضَ)، و(غَدَا)، و(رَاحَ)، و(عَادَ) ولَم يَذكُرها في الشَّرحِ، وأَعرَضَ عَنها، وأورَدَ في الشَّرحِ[٢]: (جَاءَ)، و(قَعَدَ). فهذه الأمُورُ السِّتَّـةُ كُلُّها مُلحَقةٌ بِهَا؛ لِمُشَاركَتِها لَهَا في النُّقصَانِ، وأنَّها لا بُدَّ لَهَا مِن مَنصُوبٍ مَع مَرفُوعِها، كَمَا قُلنَاه في: (كَانَ).

- فأمَّا (آضَ) فالشَّاهدُ عَلَيه قَولُه:

٤٢١ - وآضَ رَوضُ اللـهـوِ يَبسًـا ذاويًـا ... مِن بَعدِ مَا قَـد كَـانَ مَجَّـاجَ الثَّـرَى[٣]

- وأمَّا (غَدَا) و(رَاحَ) فالشَّاهدُ عَلَيهما قَولُه صَلَّى اللَّه عَلَيه[٤]: « لَو تَوكَّلتُم عَلَى اللَّه حَقَّ تَوكُّلِه لرَزَقكُم كَما يَرزُقُ الطَّيرَ، تَغدُو خِمَاصًا وتَرُوحُ بِطَانًا ».

- وأمَّا (عَادَ) فالشَّاهدُ عَلَيه قَولُ لَبيدِ بنِ رَبيعَـةَ:

٤٢٢ - ومَـا المَرءُ إلا كَالشَّهَابِ وضَوئِـه ... يَعُـودُ رَمـادًا بَـعـدَ إذ هـو سَاطِـعُ[٥]

---

(١) في ط: (أشار الشيخ).

(٢) شرح المقدمة الكافية ٩٠٧.

(٣) هذا البيت لابن دريد في مقصورته من السريع، انظر: مقصورة ابن دريد في كتاب « ابن هشام اللخمي مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد ص١٥٧ ».

(٤) انظر الحديث في: مسند الإمام أحمد بن حنبل ١/ ٢٠٤ برقم (٢٠٠)، و١/ ٣٥٢ برقم (٣٤٨)، و١/ ٣٥٥ برقم (٣٥١)، و١/ ٤٣٨ برقم (٣٧٠)، و١/ ٤٣٩ برقم (٣٧٣)، وسنن الترمذي ٤/ ٥٧٣ برقم (٢٣٤٤)، وكلها مروية عن عمر بن الخطاب ﷺ.

(٥) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٦٩، وانظر: العين ٣/ ٢٨٧، والمحكم ٣/ ٥٠١،=

- وأَمَّا (قَعَدَ) فالشَّاهدُ عَلَيه قَولُه تَعالَى: ﴿ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٩].

- وأَمَّا (جَاءَ) فالشَّاهدُ عَلَيها مَا حكَاه سيبَوَيه عَن بَعضِ العرَبِ[١]: (مَا جَاءَت حَاجَتكَ) بالرَّفع والنَّصبِ في (حَاجَتك)، [فرَفعُها عَلَى أَن يكُونَ فَاعِلًا لِـ(جَاءَ)، و(مَا) استِفهاميَّـةٌ، كأنَّه قَالَ: أَيَّ شَيءٍ جَاءَت حَاجَتُك؟][٢]، وهذا نَحوُ أَن يتَزَوَّجَ امرَأةً، فيُقَـالُ لَه: أَيَّ شَيءٍ جَاءَت حَاجَتُكَ. ونَصبُها عَلَى أَحَدِ الوَجهَينِ؛ إمَّا عَلَى أَنَّ (مَا) نَافيةٌ، فيكُونُ الفَاعِلُ مُضمرًا، يَرجعُ إِلى شَيءٍ مُقدَّرٍ، فيكُونُ المَعنى عَلَى نَفيِ أَن يكُونَ ذلِكَ الشَّيءُ عَلَى قَدرِ حَاجَتِكَ، كَمَا لَو استَعارَ قَميصًا مِن غَيرِه يَلبسُه، فقَصرَ عَن قَامَتِه، فقَالَ: مَا جَاءَ حَاجَتي، أَي: لَم يَحصُل القَدرُ المُحتَاجُ إِلَيه؛ وإِمَّا عَلَى أَن تكُونَ (مَا) استِفهَاميَّـةً، والضَّميرُ[٣] مُستَتِرٌ في (جَاءَت)، وتَأنيثُه إِنَّما كَانَ صَحيحًا لِكَونِ الضَّميرِ والحَاجَةِ رَاجعَينِ إِلى شَيءٍ وَاحِدٍ، كَقَولِهم [و١٩٠]: (مَن كَانَت أُمُّكَ)، فيكُونُ المَعنى في ذلكَ أَنَّه مُحتَاجٌ مِن شَيءٍ إِلى مِقدَارٍ مَخصُوصٍ مِنه، لَم يتَبيَّن مِقدَارُه، فيَسألُه عَن تَحقيقِه بِاعتِبَارِ مِقدَارِه، فكَأَنَّه قَالَ: أَيُّ شَيءٍ حَصَلَ بِاعتِبَارِ حَاجَتِك.

وقَالُوا في (قَعَدَ): (أَرهَفَ شَفرَتَه حَتَّى قَعَدَت كَأَنَّها حَربَةٌ)، أَي: صَارت، والضَّميرُ في (قَعَدَت) رَاجعٌ إِلى الشَّفرَةِ.

فهذه الأُمُورُ المُلحَقَةُ الَّتي أَورَدَها الشَّيخُ.

وزَادَ بَعضُ النُّظَّارِ مِن مُتأَخِّري النُّحَاةِ[٤]: - (ارتَدَّ)، كَقَولِكَ: (ارتَدَّ زَيدٌ كَافِرًا

= وهو بلا نسبة في المخصص ٣/ ٤٦٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٠، والارتشاف ٣/ ١١٦٤، والتذييل ٤/ ١٦٢، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٠٤، وتعليق الفرائد ٣/ ١٩٥، والأشموني ١/ ٢٣٣، والهمع ١/ ٤١٤.

(١) سيبويه ١/ ٥١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٣) في ط: (وضمير).

(٤) هو ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٨.

بَعدَ إسلامِه)[١]، قَالَ اللَّه تَعَالى: ﴿ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ [يوسف: ٩٦][٢].

– و (تَحَوَّلَ) في مِثلِ قَولِكَ: (تَحَوَّلَ زَيدٌ سَائِرًا)، قَالَ امرؤُ القَيسِ:

٤٢٣ - وبُـدِّلتُ قَرحًـا دَاميًـا بَعـدَ صِحَّـةٍ ... فيَـا لكِ مِـن نُعمَى تَحَوَّلـنَ أَبؤُسا[٣]

– و (رَجَعَ)، كَقَولِكَ: (رَجَعَ زَيدٌ في حَافِرَتِه)، وفي الحَديثِ[٤]: « لا تَرجِعُوا بَعدي ضُلَّالًا يَضرِبُ بَعضُكُم رِقَابَ بَعضٍ ».

– و (تَركَ) في مِثلِ قَولِه: (تَركتُه مَصرُوعًا عَلَى جَنبِه)، قَالَ اللَّه تَعَالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَـٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧]، وقَالَ الشَّاعِرُ:

٤٢٤ - وَرَبَّـيتُـه حَـتَّـى إِذا مَـا تَـركـتُـه ... أَخَا القَومِ واستَغنَى عَنِ المَسحِ شَارِبُه

وبِالمَحضِ حَتّى آضَ جَعدًا عَنَطنَطًا ... إذا قَامَ سَاوَى غَـارِبَ الفَحلِ غَارِبُـه[٥]

---

(١) قوله: (بعد إسلامه) ليس في ط.

(٢) في الأصل وط: (فألقاه) وكذا في المصحف.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٧، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩١، والمساعد ١/ ٢٥٩، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٠٤، وتعليق الفرائد ٣/ ١٩٦. وهو لحندج في تفسير البحر المحيط ٣/ ٦١. وهذا اسمُ امرئ القيس، فاسمه حندج بن حجر بن عمرو المقصور، سمي بذلك لأنه اقتصر به على ملك أبيه حندج والحندج في اللغة: رملة طيبة تنبت ألوانًا. وهو بلا نسبة في الفاخر ١/ ٢٣٢، والتذييل ٤/ ١٦٣، والارتشاف ٣/ ١١٦٤، ومغني اللبيب ٣٨٠، والهمع ١/ ٤١٤. ويروى في بعض المصادر: (لعل منايانا تحولن أبؤسا).

(٤) الحديث في مسند أحمد ٤/ ٤٥ برقم (٣٨١٥)، وسنن أبي داود ٧/ ٧٢ برقم (٤٦٨٦) وغيرهما.

(٥) البيتان من الطويل، وهما لفرعان بن الأعرف، وانظر البيت الشاهد في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ١٨٤، ولسان العرب (جعد)، وتفسير البحر المحيط ٨/ ٢٧٥، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٨، ٢/ ٥٥٠، والتذييل ٦/ ٤٠، ومنهج السالك ٣٤٣، وشرح التسهيل للمرادي ٣٧٨، وابن عقيل ٢/ ٤١، وتخليص الشواهد ٤٤٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٦٢، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٧٤، وتعليق الفرائد ٤/ ١٥١، والأشموني ١/ ٣٦٢، والهمع ١/ ٥٤٤.

وقَالَ آخرُ:

٤٢٥ - .... تَـركنَاهم صَـرعَى لِنَسـرٍ وكَـاسِـرِ[1]

فهذه الأَفعَالُ كُلُّها أَخوَاتٌ لِـ(صَارَ)؛ لِكَونِها مُشَارِكةً لَهَا في مَعناها، وافتِقَارِها إِلى تَتِمَّةٍ تكمُلُ بِها كافتِقَارِ (صَارَ) إِلى مَا يكمُلُ به مَعناها.

وهَل تكُونُ مَقيسَةً أَو مَقصُورَةً عَلَى السَّماعِ؟ والظَّاهرُ مِن كَلامِ النُّحاةِ أَنَّها مَقصُورَةٌ عَلَى السَّماعِ؛ ولِهذا لَم يُورِدُوا في كُتُبِهم إِلَّا مَا كَانَ عَلَيه الشَّاهدُ مِن جِهَةِ اللُّغَةِ العربيَّةِ، فَدَلَّ ذلِكَ عَلَى قَصرِها عَلَى مَا وَرَدَ، فلا يُقَالُ: (قَامَ زَيدٌ ضَاحِكًا)، و(سَارَ مُتحدِّثًا) عَلَى أَنَّه خَبرٌ عَن هذينِ الفعلَينِ؛ تَشبيهًا لَهَا بِـ(صَارَ)، وإِنَّما يكُونُ نَصبُه عَلَى الحَالِ؛ لأَنَّه هو القيَاسُ المُطَّرِدُ، وهذا هو المُختَارُ؛ لأَنَّ الظَّاهرَ مِن الأَفعالِ أَنَّها تَامَّـةٌ كَامِلةٌ، وإِنَّما يُقدمُ عَلَى نُقصَانِها لِدَلالَةٍ دَلَّت عَلَى ذلِكَ.

وإِذا كَانَ الأَمرُ كَما قُلناه فلا يُقَالُ: إِنَّ بَعضَ الأَفعالِ في مَعنى [ظ١٩٠] (صَارَ) نَاقِصَةٌ تَفتَقِرُ إِلى اسمٍ وخَبرٍ إِلَّا بِدَلالَةٍ عَلَى ذلِكَ؛ لَمَّا كَانَ مُخَالِفًا للقيَاسِ.

فأَمَّا مَا يُحكَى عَن الزَّجَّاجيِّ[2] أَنَّها حُرُوفٌ[3] فهو مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيه جَماهيرُ النُّحَاةِ، واصطِلاحٌ غَريبٌ، ولَيسَ غرَضُه أَنَّ حَقيقَةَ الحَرفيَّةِ حَاصِلةٌ فيها، وإِنَّما أَرَادَ أَنَّها كَالحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِالأَفعالِ في دُخُولِها عَلَى المُبتدَأ والخَبَرِ، وفعليَّـتُها ظَاهِرَةٌ لا يُمكنُ إِنكَارُها؛ لِتَصَرُّفِها بِالمَاضي والمُستَقبَلِ، والحَالِ، والأَمرِ والنَّهيِ، وهذه أَمَارَةُ

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فـلـمَّـا عَـلَـونَـا واسـتـوَيـنَـا عـلـيـهـمُ ....

قائله مجهول، وهو من شواهد اشتقاق أسماء اللّٰه الحسنى للزجاجي ١٠٩، والوجوه والنظائر للعسكري ١١٧، وباهر البرهان ١/ ٥٦، وتفسير القرطبي ٣/ ٢٧٨، وتفسير البحر المحيط ١/ ٢٨٠، ٢/ ٢٩١، والدر المصون ١/ ٢٤٣، ٢/ ٥٤٥.

(٢) في الأصل وط: (الزجاج) وكذا يقتضي السياق.

(٣) الجمل للزجاجي ٤١.

كَونِ الفعلِ فعلًا، وأَخَصُّ أَحكَامِه، فوَجَبَ الحُكمُ عَلَيها بالفعليَّةِ دُونَ الحَرفيَّةِ.

* * *

البَحثُ الثَّاني: في بَيَانِ الأَحكَام الجُمليَّة العَامَّة

اعلَم أنَّ الأَفعالَ مُختَصَّةٌ بِأحكَامٍ عَامَّةٍ تكُونُ مُشتَرَكَةً فيها:

الحُكمُ الأَوَّل: أنَّها مُشتَرَكَةٌ في كَونِها أفعالًا، سَوَاءٌ كَانَت مُلحَقَةً أَو أَصليَّةً، فالفعليَّةُ شَامِلةٌ لَهَا، وإِنَّما كَانَ الأَمرُ كَمَا قُلناه لأَنَّ خَصَائِصَ الفعليَّةِ حَاصِلةٌ فيها مِن التَّصَرُّفِ، والدِّلالَةِ عَلَى الأَزمِنَةِ، وغَيرِ ذلِكَ مِن أَمَارَاتِ الفعليَّةِ وخَوَاصِّها، ولا يَخرُجُ عَن التَّصَرُّفِ مِنها إِلَّا (لَيسَ)، و(مَا دَامَ)، والتَّصَرُّفُ وإِن تَأَخَّرَ فيهما لِمَعنًى فالفعليَّةُ فيها لازِمَةٌ بِدَليلٍ آخَرَ.

الحُكمُ الثَّاني: أَنَّها مُشتَرَكَةٌ في النُّقصَانِ عَن المَصدَرِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الخَبَرَ صَارَ عِوَضًا عَن مَصَادِرِها، فلا يَجُوزُ الجَمعُ بَينَهما، فلا تَقُولُ: (كَانَ زَيدٌ قَائِمًا كَونًا)، ولا: (أَرهَفَ شَفرَتَه حَتَّى قَعَدَت كَأَنَّها حَربَةٌ قُعُودًا)، وأَيضًا فإِنَّ المَصدَرَ إذا ذُكِرَ فهو أَمَارَةٌ عَلَى كَمَالِ الفعلِ وتَمَامِه، والخَبرُ إذا كَانَ مَذكُورًا فهو أَمَارَةٌ عَلَى نُقصَانِ الفعلِ، فالجَمعُ بَينَهما يكُونُ فيه مُنَاقَضَةٌ.

الحُكمُ الثَّالِثُ: أَنَّها مُشتَرِكَةٌ في أَنَّها رَافِعَةٌ للاسمِ الَّذي يُقَامُ مُقَامَ الفَاعِلِ؛ لأَنَّها أَفعالٌ، فلا بُدَّ لَهَا مِن رَافِعٍ؛ لِمَا عُلِمَ مِن أَنَّ كُلَّ فعلٍ لا يَستَقِلُّ كَلامًا إِلَّا بِذِكرِ رَافِعٍ يَرفَعُه، كَقَولِكَ: (كَانَ زَيدٌ قَائِمًا)، و(صَارَ عَمرٌو عَالِمًا).

وأَمَّا مَنصُوبُها فَهل تكُونُ عَامِلةً فيه أَم لا؟ فيه خِلافٌ بَينَ النُّحَاةِ[1]: فالَّذي ذَهَبَ

---

(١) هذه مسألة خلافية، فقد ذهب الكوفيون إلى أن خبر كان والمفعول الثاني لظننت نصب على الحال وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول لا على الحال. انظر: المسألة في الإنصاف ٢/ ٨٢١، والتبيين للعكبري ٢٩٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٨١، والارتشاف ٣/ ١١٤٦، والتذييل ٤/ ١١٦.

إِلَيه جَمَاهيرُ البَصريِّينَ الخَليلُ وسيبَوَيه، وغَيرُهما مِن نُحَاةِ البَصرَةِ أَنَّه مَنصُوبٌ بِهَا؛ أَصليَّـةً أو مُلحقَةً، فيُقَالُ: الاسمُ، في مَرفُوعِها، ويُقَالُ لِمَنصُوبِها [و١٩١]: الخَبرُ؛ تَفرِقةً بَينَها وبَينَ سَائرِ الأَفعَالِ. وحُكيَ عَن الكِسَائيِّ والفرَّاءِ وغَيرِهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ أَنَّ خبرَها إِنَّما يَنتَصِبُ عَلَى الحَالِ مِن اسمِها، وأَنَّها إِنَّما تَعمَلُ في المَرفُوعِ دونَ المَنصُوبِ؛ لِنُقصَانِها عَن الأَفعَالِ.

والمُختَارُ مَا قَالَه عُلَمَاءُ البَصرَةِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الحَالَ إِنَّما تكُونُ فَضلةً، وهذا المَنصُوبُ عُمدةٌ في الكَلامِ، فلا يَجُوزُ انتِصَابُه عَلَى الحَالِ، وأَيضًا فإِنَّه رُبَّما كَانَ مُضمَرًا، كَقَولِكَ: (كَانَ زَيدٌ إِيَّاكَ)، و(كُنتُ إِيَّاه)، فلا يَجُوزُ نَصبُه عَلَى الحَالِ. والَّذي غرَّهم مِن ذلِكَ هو أَنَّ هذه الأَفعالَ غَيرُ مُتعَدِّيةٍ، فلا يَجُوزُ أَن تكُونَ نَاصِبةً. وهذا فَاسِدٌ؛ فإِنَّا لا نَقُولُ: إِنَّ انتِصَابَه عَلَى المَفعُوليَّةِ، فيَلزَمُ مَا قَالُوه، وإِنَّما يكُونُ مَنصُوبًا عَلَى الخَبَريَّةِ؛ لِكَونِه عِوَضًا عَن مَصدَرِها.

الحُكمُ الرَّابعُ: أَنَّها مُشتَرَكَةٌ في كَونِها دَاخِلةً عَلَى الجُملَةِ الاسميَّةِ مِن المُبتَدأ والخَبَرِ كَدُخُولِ أَفعالِ القُلُوبِ، خَلا أَنَّ أَفعَالَ القُلُوبِ مُؤَثِّرَةٌ في نَصبِ الجُزأَينِ جَميعًا، بِخِلافِ هذه، فإِنَّها تَرفَعُ المُبتَدأَ؛ لِكَونِه فَاعِلًا، ويَنصُبُ الخَبرَ، لَيسَ عَلَى جِهَةِ كَونِه مُفعُولًا مُحَقَّقًا؛ لأَنَّ المَفعُولَ لا يكُونُ هو الفَاعِلَ، بَل لا بُدَّ مِن المُغَايرَةِ بينَ الفَاعِلِ والمَفعُولِ، كَقَولِكَ: (ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا)، فالضَّارِبُ هاهنا غَيرُ المَضرُوبِ، فأَمَّا (القَائِمُ) في: (كَانَ زَيدٌ القَائِمَ) فهو الفَاعِلُ مِن غَيرِ مُخَالفَةٍ، فهي مُوَافِقَةٌ لَها في الدُّخُولِ عَلَى الجُزأَينِ مِن المُبتَدأ والخَبَرِ، ومُخَالِفةٌ لَها في رَفعِ أَحَدِهما ونَصبِ الثَّاني.

الحُكمُ الخَامِسُ: أَنَّها مُشتَرَكَةٌ في أَنَّ دُخُولَها إِنَّما كَانَ لإِعطَاءِ الخَبَرِ حُكمَ مَعناها، كَقَولِكَ: (كَانَ زَيدٌ قَائِمًا)، فالغَرَضُ أَنَّها دَالَّـةٌ عَلَى كَونِ القِيَامِ حَاصِلًا فيمَا مَضَى، ومُعطيةٌ لِهذا المَعنى، فتكُونُ مُقرِّرَةً لِمَا تَقدَّمَ ومُوَضِّحَةً لِمَعنى تِلكَ الصِّفَةِ في كَونِها حَاصِلةً لِفَاعِلِها عَلَى حَسَبِ مَعنى ذلِكَ الفعلِ مِن إِثبَاتٍ أَو نَفيٍ أَو صَيرُورَةٍ أَو زَمانٍ مَخصُوصٍ

عَلَى حَسَبِ مَا يَختَصُّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن المَعاني، كَمَا سَنُوضِّحُه في أحكَامِها الخَاصَّةِ.

الحُكمُ السَّادِسُ: أنَّها مُشتَركَةٌ في أنَّها لا تُبنَى لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، فلا يُقَالُ فيها: (كينَ زَيدٌ قَائِمًا)، ولا: (كينَ قَائِمٌ)، وإنَّما امتَنعَ ذلِكَ لأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فلأنَّ بِناءَ الفعلِ للمَفعُولِ إنَّما يكُونُ في الأفعالِ المُتَمكِّنَةِ بِمَصادِرِها، وهذه مُخَالِفَةٌ لَها.

وأمَّا ثَانيًا فلأنَّها لَو بُنيَت لِمَا لَم يُسَمَّ [ظ١٩١] فَاعِلُه لكَانَ الفَاعِلُ لَهَا: إمَّا المَصدَرَ، فلا مَصدَرَ لَهَا، وإمَّا الخَبرَ فَفيه إضمَارٌ قَبلَ الذِّكرِ، وإمَّا ظُرُوفَ الزَّمانِ والمكَانِ، وهي غَيرُ لازِمَةٍ لَهَا، فلا جَرَمَ استَحَالَ بِناؤُها لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه.

الحُكمُ السَّابِعُ: أنَّها مُشتَركَةٌ في أنَّه لا يَجُوزُ تَقدُّمُ مَرفُوعِها عَلَيها ولا حَذفُه؛ لأنَّه بِمَنزِلَةِ الفَاعِلِ، فلا يَجُوزُ فيه الأمرَانِ جَميعًا، كَمَا لا يَجُوزُ في الفَاعِلِ، فأمَّا مَنصُوبُها فقَد يَجُوزُ حَذفُه حَيثُ تكُونُ عَلَيه دَلالَةٌ تَدُلُّ عَلَيه، عَلَى جِهَةِ الاتِّسَاعِ، ويكُونُ عَلَى جِهَةِ السَّمَاعِ، ولا يُقَاسُ عَلَيه، وأمَّا تَقَدُّمُها عَلَيها[1] وعَلَى خَبَرِها فهو جَائِزٌ لِتَصَرُّفِها في نَفسِها.

الحُكمُ الثَّامِنُ: أنَّها مُشتَرَكَةٌ في جَوَازِ تَقديمِ خَبَرِها عَلَى اسمِها، ولا يُستَثنَى مِن ذلِكَ فعلٌ مِن أفعَالِها، سَوَاءٌ كَانَ مُتَصَرِّفًا أو غَيرَ مُتَصَرِّفٍ، كقَولِكَ: (كَانَ قَائِمًا زَيدٌ)، و(لَيسَ خَارِجًا عَمرٌو).

وقَد يَعرِضُ مَا يَمنَعُ تَقديمَه في مِثلِ مَا كَانَ[2] فيه اللَّبسُ بِزَوالِ الإعرَابِ، كَقَولِكَ: (كَانَ صَاحِبي عَدُوِّي)، و(كَانَ غُلامي رَفيقي)، فمَا هذا حَالُه يَجِبُ فيه تَقديمُ الاسمِ، لا مَحَالَةَ.

وقَد يَعرِضُ مَا يُوجِبُ تَقديمَه عَلَى الاسمِ، وهذا نَحوُ أن يكُونَ الاسمُ مُضَافًا إلى

---

(١) في ط: (تقدمه عليها في نفسها).

(٢) في ط: (يخاف).

ضَميرٍ يَرجعُ إلى مَا أُضيفَ الخَبرُ إِلَيه، كَقَولِكَ: (كَانَ ضَارِبَ هندٍ غُلامُها)، و(كَانَ فَاتِحَ الدَّارِ مَالِكُها)، فما هذا حَالُه يَجِبُ تَقديمُه لأنَّا لَو قَدَّمنا الاسمَ لكَانَ في ذلِكَ الإِضمارُ قَبلَ الذِّكرِ لَفظًا ومَعنًى، وهو مُمتَنعٌ، فالجَوَازُ في التَّقديمِ هو الأَصلُ، لكن عَرَضَ لَه مَا ذكَرناه مِن الامتِناعِ والوُجُوبِ.

الحُكمُ التَّاسعُ: أنَّها مُشترَكـةٌ كُلَّها في اتِّصَالِ ضَميرِ الشَّأنِ والقِصَّةِ بِها، والتَّفسيرُ لَه بِالجُملَةِ الابتِدَائيَّةِ، والجُملَةِ الفعليَّـةِ في مِثلِ قَولِكَ: (كَانَ زَيدٌ قَائِمٌ)، و(صَارَ الأَميرُ خَارِجٌ)، و(كَانَ تَقَدَّمَ الجَيشُ)، و(صَارَ يَسيرُ الأَميرُ)، قالَ اللَّه تَعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، فمَن قَـرَأَها[1] بِرَفعِ (آيةٍ) في أَحَدِ الوَجهَينِ، فتكُونُ عَامِلةً في ضَميرِ الشَّأنِ، لأنَّه بِمَنزِلَةِ الفَاعِلِ لَها.

ولا تَعمَلُ في الحَالِ، ولا في التَّمييزِ، ولا في الظُّرُوفِ، ولا في الجَارِّ والمَجرُورِ، وإِنّما تُعلَّـقُ هذه الأُمُورُ بِأَخبَارِها، وإِنَّما لَم تكُن عَامِلةً فيها لَمَّا نَقَصَت عَن الأَفعالِ بِحَذفِ مَصَادرِها.

الحُكمُ العَاشِرُ: أنَّها كُلَّها مُشتَركةٌ في أنَّه لا يَجُوزُ أَن يَتَّصِلَ بِها مَعمُولُ أَخبَارِها، والاسمُ مُقدَّمٌ عَلَى الخَبَرِ، كَقَولِكَ: (كَانَ الخُبزَ زَيدٌ آكِلًا)، و(كَانَ المَاءَ [و١٩٢] زَيدٌ شَارِبًا)، فمَا هذا حَالُه مَنعَها نُحَاةُ البَصريِّينَ، كالخَليلِ وسيبَوَيه وغَيرِهما؛ مِن جِهَةِ أَنَّ كَانَ لا يَجُوزُ أَن يَليَها مَا كَانَ مَنصُوبًا بِغَيرِها؛ لأنَّه يكُونُ أَجنَبيًّا عَنها، فأَمَّا الكِسَائيُّ والفرَّاءُ فَقَد جوَّزَا هذه المَسأَلَةَ اعتِمَادًا عَلَى أنَّها أَفعالٌ، فجَازَ التَّصرُّفُ فيها بِمَا ذكَرناه[2].

---

(١) قوله ابتداء من: (قال اللَّه تعالى) ليس في ط.

(٢) انظر الخلاف في التذييل ٤/ ٢٣٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٩٩، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٨٨، وابن عقيل ١/ ٢٨٠، والهمع ١/ ٤٣٣، ونتائج التحصيل ٣/ ١٢٣٢، والأشموني ١/ ٢٣٧. وقد ذكر ابن أبي الربيع في البسيط (٧٠٥) أن هذه المسألة لا تجوز باتفاق النحاة، وليس=

فَأَمَّا إِذا كَانَ الخَبرُ مُتقَدِّمًا عَلَى الاسمِ في مِثلِ قَولِكَ: (كَانَ الخُبزَ آكِلًا زَيدٌ)، و(كَانَ المَاءَ شَارِبًا زَيدٌ) فلا فَرقَ عِندَ سيبَوَيه في المَنعِ بَينَ المَسأَلتَينِ[١]. وظَاهِرُ كَلامِ ابنِ بَابَشاذَ جَوازُ تَقديمِ مَعمُولِ الخَبَرِ إِذا كَانَ الخَبرُ مُقَدَّمًا، وقَد حُكِيَ عَن غَيرِه جَوازُ ذلِكَ أَيضًا[٢].

فإِن كَانَ مَعمُولُ الخَبَرِ ظَرفًا أَو جَارًّا وَمَجرُورًا جَازَ تَقديمُه باتِّفَاقٍ بَينَ النُّحاةِ في ذلِكَ، كَقَولِكَ: (كَانَ يَومَ الجُمُعةِ زَيدٌ لابِسًا)، و(كَانَ في المَسجِدِ عَمرٌو مُعتكِفًا)، وإِنَّما جَازَ ذلِكَ مِن جِهَةِ اتِّسَاعِهم في الظُّروفِ والجَارِّ والمَجرُورِ، فجَازَ فيها مَا لا يَجُوزُ في غَيرِها مِن المَعمُولاتِ.

ولنَقتَصِر عَلَى هذا القَدرِ مِن الأَحكَامِ العَامَّةِ، ففيه غُنيةٌ وكِفَايةٌ عَن غَيرِه مِمَّا يَندَرِجُ فيه.

* * *

البَحثُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ الأَحكَامِ الخَاصَّةِ

اعلَم أَنَّ لِكُلِ وَاحِدٍ مِن هذه الأَفعالِ حُكمًا يَخُصُّه في ذَاتِه يُخَالِفُ مَا تكُونُ مُشتَركَةً فيه، ونَحنُ نُورِدُها[٣] وَاحِدَةً وَاحِدَةً، ونُفصِّلُ مَا يَختَصُّ كُلَّ وَاحِدٍ بِمَعُونَةِ[٤] اللَّه تَعالى، كَمَا أَورَدَ الشَّيخُ في الأُمِّ.

= كما قال فقد نقل السيرافي في ذلك خلافًا. انظر: المقاصد الشافية ٢/ ١٩٢.

(١) سيبويه ١/ ٧٠، وانظر: التذييل ٤/ ٢٤٠، والارتشاف ٣/ ١١٨٢.

(٢) ابن السراج والفارسي وابن عصفور، في أوضح المسالك ١/ ٣٤٨، وانظر: الأصول ١/ ٨٨، والإيضاح العضدي ١٤٣ - ١٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٨، وكشف المشكل ١/ ٣٣٤، والارتشاف ٣/ ١١٨٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٠٠.

(٣) في ط: (نسردها).

(٤) في ط: (منه بعون).

(كَانَ)

وإنَّما قدَّمَها لَمَّا كَانَت أُمَّ البَابِ؛ ولكثرَةِ استعمَالِها جرَت علَى أوجُهٍ:

- نَاقِصَةٌ، وهي الَّتي يكُونُ خبرُها ثَابتًا لِفَاعِله، مُقتَرِنًا بِزَمَانِها، كقَولِكَ: (كَانَ زَيدٌ قَائِمًا)، ثُمَّ إنَّ استعمالَ المَاضي فيها علَى وَجهَين:

أَحَدُهما: أَن يُقصَدَ بِه الدَّوامُ، وهذا نَحوُ (كَانَ) المُتعلِّقةِ بِصِفَاتِ اللَّه تعَالى، في مِثلِ قَولِه تَعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧] إلى غَيرِ ذلِك مِن الآياتِ، فالغرَضُ بِهَا هَاهنا الدَّوَامُ؛ لأَنَّ الانقِطَاعَ في حَقِّ اللَّه تَعالى مُحَالٌ؛ لِثبُوتِ صِفَاتِه لِذَاتِه، وإنَّما عُبِّرَ عَنها بِالمُضيِّ لَمَّا كَانَ المَاضي ثَابتًا لا يُمكِنُ زَوالُه ولا نَقضُه، فعُبِّرَ عَنها بِالمُضيِّ لِثبُوتِه واستِقرَارِه، وأنَّه لا يَجري فيه التَّغييرُ بِحَالٍ.

وثَانيهما: أَن يُقصَدَ بِها الانقِطَاعُ، كَقَولِكَ: (كَانَ لي مَالٌ بَعدَ زَوالِه).

- وتكُونُ بِمَعنى (صَارَ)، كَقَولِكَ: (كَانَ زَيدٌ غَنيًّا) بعدَ أَن كَانَ فَقيرًا، أَي: صَارَ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ في ذلكَ:

٤٢٦ - بِتَيهَاءَ قَفرٍ والمَطيُّ كَأَنَّها قَطَا الحَزنِ قَد كَانَت فِرَاخًا بُيُوضُها[١]

أَي: صَارَت.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ١١٩، وانظر: شرح الإيضاح لابن برّي ٥٢٥-٥٢٦، وهو لذي الرُّمَّة في إصلاح الخلل ١٤٠، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢/ ٧٩٠، وشرح الكافية الشَّافية ١/ ٣٩٣، وليس في ديوانه. وهو لابن كنزة في شرح الإيضاح لابن برّي ٥٢٥، وابن يعيش ٧/ ١٠٢. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٢/ ٤٣٦، والتَّكملة ٤٣١، وشرح اللُّمع لابن برهان ١/ ٥٠، والمفصل ٣٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٢، والبديع في علم العربيَّة ١/ ٤٦٣، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٧٤، والفصول الخمسون ١٨٢، والتَّخمير ٣/ ٢٨٩، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٦٥، والتَّوطئة ٢٢٤، وأسرار العربية ١٣٤، والمحصول لابن إياز ١/ ٤١٦، وشرح الرَّضي ٤/ ١٨٩، وقد جاء البيت برواية: (أُريهم سُهَيلًا والمَطيُّ كأنَّها)، و(بفيفاء قفر).

- وتكُونُ بِمَعنى الشَّأنِ والقِصَّةِ، كقَولِكَ: (كَانَ زَيدٌ قَائِمٌ)، و(كَانَ الأميرُ خَارِجٌ)، وهذه الَّتي [ظ١٩٢] فيها ضَميرُ الشَّأنِ والقِصَّةِ هي النَّاقِصَةُ في التَّحقيقِ؛ مِن جِهَةِ افتِقَارِها إِلى اسمٍ وخَبَرٍ، خَلا أنَّه يُشتَرطُ فيها أن يكُونَ مَرفُوعُها ضَميرَ الحَديثِ، ولا يكُونُ خَبرُها إِلَّا جُملةً، ولا يكُونُ فيه ضَميرٌ عَائِدٌ إِلى المُبتَدأ. فَلَما كَانَت مُقَرَّرَةً لِهذه الأَحكَامِ لا جَرَمَ جُعِلَت قِسمًا بِرَأسِها؛ تَقريبًا عَلَى أفهامِ المُستَرشِدينَ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ شَاهدًا عَلَيه:

٤٢٧ - إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثـنٍ بِالَّـذي كُنتُ أَصـنَـعُ[١]

- وتكُونُ **تَامَّةً**، كَقَولِكَ: (كَانَت الكَائِنةُ)، و(المَقدُورُ كَائِنٌ) ولَيسَت[٢] مِن البَابِ في شَيءٍ؛ لأنَّها تَسكُتُ عَلَى مَرفُوعِها، فهي كَسَائِرِ الأَفعَالِ؛ لأنَّ مَـدلُولَهـا مَعنًى يُنسَبُ إِلـى فَاعلِها مِـن غَـيـرِ تَقيـيـدٍ بِمَعنى (ثَبتَ)، أو (وُجِـدَ)، وأَنـشَـدَ النُّحاةُ:

٤٢٨ - وعَيـنَـانِ قَـالَ اللَّه كُونـا فكَانَـتَـا فَعُولانِ بِالأَلبَابِ مَـا تَفعَـلُ الخَمرُ[٣]

وقَالَ تَعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وسُمّيت تَامَّـةً لاستِغنائِها عَن الخَبَرِ، كَمَا قيلَ لِهذه نَاقِصَةً لافتِقَارِها إِلى الخَبرِ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في سيبويه ١/ ٧١، والأزهية ١٩٠، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٤٤٧، والإفصاح ٢٨١، وتخليص الشواهد ٢٤٦، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٤. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٤٥، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١١٦، وابن يعيش ١/ ٧٧، ٣/ ١١٦، ٧/ ١٠٠، وأسرار العربية ١١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٦، والمساعد ١/ ١١٧، وتمهيد القواعد ١/ ٥٦٢، وشفاء العليل ٢٠٥، والهمع ١/ ٢٧٤، ٤٠٩.

(٢) في ط: (وهذه ليست).

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمة في ديوانه ٢٠٩، وانظر: رسالة الغفران ١٢٧، وديوان المعاني للعسكري ١/ ٢٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٩، وهو بلا نسبة في مجالس العلماء ٦٦، والخصائص ٣/ ٣٠٥.وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٩، والمساعد ١/ ٧٣، وتمهيد القواعد ٤١٣.

- **وتكُونُ زَائِدَةً**، وهي الَّتي يكُونُ وُجُودُها كَعَدَمِها، ولا يكُونُ حَذفُها مُخِلًّا بالمَعنى الأَصليِّ، كَقَولِهم[1]: (لَم يُوجَد كَانَ مِثلُهم)، وأَنشَدَ سيبوَيه:

٤٢٩ - فكَيفَ إذا مَرَرتَ بِدَارِ قَومٍ وجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[2]

فهذه أَقسَامٌ خَمسَةٌ لِـ(كَانَ) عَلَى جِهَةِ التَّفصيلِ، والتَّحقيقُ أَنَّ أَقسَامَها ثَلاثةٌ: نَاقِصَةٌ، وتَامَّةٌ، وزَائِدَةٌ، فأَمَّا الَّتي بِمَعنى (صَارَ)، والَّتي للشَّأنِ، فهما مُندَرجانِ تَحتَ النَّاقِصَةِ؛ لافتِقَارِها إِلى الأَخبَارِ. واللَّه أَعلَمُ.

(صَارَ)

للانتِقَالِ، أَي: إِنَّ الفَاعِلَ يَنتَقِلُ مِن حَالَةٍ إِلى حَالَةٍ، لكنَّ الانتِقَالَ قَد يكُونُ عَلَى وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَن يكُونَ حَقيقيًّا، كَقَولِكَ: (صَارَ الطِّينُ خَزَفًا)، و(اللَّبنُ حَجَرًا)، وغَير ذلِكَ مِمَّا يكُونُ الانتِقَالُ مِن حَقيقَةٍ إِلى حَقيقَةٍ أُخرَى.

وثَانيهما: أَن يكُونَ مَجازيًّا، كَقَولِكَ: (صَارَ زَيدٌ غَنيًّا)، و(صَارَ أَميرًا)، وقَد يكُونُ بِاعتِبَارِ المُلكِ، كَقَولِكَ: (صَارَ المَالُ إِلى عَمرٍو)، وقَد يكُونُ باعتِبَارِ التَّغييرِ والزَّوالِ، كَقَولِكَ: (صَارَ زَيدٌ إِلى الفَنَاءِ).

---

(١) انظر القول في: المقتضب ٤/ ١١٦، وشرح السيرافي ٢/ ٤٧٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٤٤٦، وانظر: جمل الخليل ١٥٠، وسيبويه ٢/ ١٥٣، والمقتضب ٤/ ١١٦، والجمل للزجاجي ٤٩، والأزهية ١٨٨، وإصلاح الخلل ١٤٢، والإفصاح ٣٥٣، واللباب ١/ ١٧٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٢، وشرح الرَّضي ٤/ ١٩٢. وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٢/ ٧، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٠٠، ٣/ ١٥، والبصريات ١/ ٥٠١، والشيرازيات ٣٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٩، وأسرار العربية ١٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦١، والمحصول لابن إياز ١/ ٤١٤، والمساعد ١٢٦٩، والارتشاف ٥/ ٢٤٠١، والمقاصد الشافية ٢/ ١٩٨، وهو في الديوان برواية: (فكيف إذا رأيت ديار قومي).

(أصبَحَ)، و(أمسَى)، و(أضحَى)

الأَصلُ أَن تكُونَ لاقتِرَانِ مَضمُونِ الجُملَةِ بِأَزمانِها، كَمَا وَجَبَ ذلِكَ في: (صَارَ)، و(كَانَ)، والمَعنى في هذا أَنَّ دُخُولَها إِنَّما كَانَ لِيُفيدَ أَنَّ هذا الخَبَرَ [ثَابِتٌ][1] لِهذا الفَاعِلِ في هذه الأوقَاتِ الخَاصَّةِ، كَقَولِكَ: (أَصبَحَ زَيدٌ أَميرًا)، و(ظَلَّ قَائِمًا)، و(أَضحَى مُسَافِرًا)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، تَقتَرِنُ الأخبارُ بِهذه الأَوقَاتِ الَّتي هي الصَّبَاحُ والمَسَاءُ [و١٩٣] والضُّحى.

- وتكُونُ تَامَّـةً، فَتقُولُ: (أَصبحَ زَيدٌ)، و(أَضحَى)، و(أَمسَى) إِذا دَخَلَ في الصَّبَاحِ والمَسَاءِ والضُّحَى.

- وتكُونُ بِمَعنى (صَارَ)، وأَنشَدَ النُّحَاةُ للفرَزدَقِ:

٤٢٠ - فَأَصبَحُـوا قَـد أَعَـادَ اللَّه نعمَتَهم إِذ هم قُرَيـشٌ وإِذ مَـا مِثلَهم بَـشَـرُ[2]

وقَالَ النَّابِغةُ في (أَمسَى):

٤٢١ - أَمسَت خَلاءً وأَمسَى أَهلُها احتَمَلُوا أَخنَى عَلَيها الَّذي أَخنى عَلَى لُـبَـدِ[3]

فهي إذا كَانَت تَامَّةً لَم تَحتَج إلى مَنصُوبٍ، وكَانَ مَرفُوعُها كَافيًا في الإفَادَةِ، فَأَمَّا إِذا كَانَت نَاقِصَةً أَو بِمَعنى (صَارَ)، أَو للشَّأنِ والقِصَّةِ فلا بُدَّ لَه مِن خَبَرٍ، كَما مَرَّ بَيانُه في غَيرِها.

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٢) البيت من البسيط، وقد مر سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٢٧).

(٣) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦، وفي البيت رواية أخرى، هي : (أضحت)، و(أضحى)، ورواية الديوان توافق ما في الكِتاب. والبيت في جمهرة اللغة ٢/ ١٥٠٧، والصِّحاح (لبد)، (خوى)، والمخصَّص ٢/ ٣٣٤، ومجمع الأمثال ١/ ١٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٥، وقواعد المطارحة ٢١٦، وشرح الرَّضي ٢/ ١٤٣، والارتشاف ٣/ ١١٥٦.

(ظَلَّ)، و(بَاتَ)

يكُونانِ لاقتِرَانِ مَضمُونِ الجُملَةِ بِأزمانِهما، كَمَا كَانَ ذلِكَ في: (أَصبَحَ)، و(أَمسَى)، و(ظلَّ) بِاعتِبَارِ النَّهَارِ، و(بَاتَ) يكُونُ باعتِبَارِ اللَّيلِ، فإذا قُلتَ: (ظَلَّ زَيدٌ سَائِرًا) [أي][1]: ثَبتَ لَه ذلِكَ في جَميعِ نَهَارِه، و(بَاتَ زَيدٌ سَاهرًا) أَي: ثَبتَ لَه ذلِكَ في جَميعِ لَيلِه.

ويكُونُ بِمَعنى (صَارَ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، وظَاهرُ كَلامِ الشَّيخِ في الأُمِّ أَنَّ (بَاتَ) يكُونُ بِمَعنى (صَارَ)، كـ(ظَلَّ)، وهو ظَاهرُ كَلامِ الزَّمَخشَرِيِّ في مُفَصَّلِه[2]، ولَم أَعلَم لَهما شَاهدًا عَلَى ذلِكَ مِن جِهَةِ اللُّغَةِ مَنثُورًا، ولا مَنطُوقًا، فإِن وَرَدَ شَيءٌ مِن ذلكَ فعَلَى جِهَةِ القِلَّةِ. فأَمَّا قَولُه تعَالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٤] فلَيسَت هَاهنا بِمَعنى (صَارَ)، وإِنَّما هي عَلَى بَابِها مِن اقتِرَانِ مَضمُونِ الجُملَةِ بِوَقتِها، كَما كَانَ في: (أَصبَحَ)، و(أَمسَى)، وقَد اجتَمعَ في قَولِ مَن قَالَ يَرتَجِزُ:

٤٢٢ - أَظَـلُّ أَرعَـى وأَبِـيـتُ أَطـحَـنُ
المَوتُ مِن بَعـضِ الـحَـيَـاةِ أَهـوَنُ[3]

فيكُونانِ عَلَى مَا ذكَرنا.

(مَا زَالَ)، و(مَا بَرِحَ)، و(مَا فَتِئَ)، و(مَا انفكَ)

لاستِمرَارِ خَبَرِها لِفَاعلِها مُذ قَبلَه، أَرَادَ الشَّيخُ: إنَّ هذا الخَبرَ حَاصِلٌ للفَاعِلِ عَلَى

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٢) المفصل ٣٥٣.

(٣) هذا من الرجز، مجهولٌ قائله، وهما بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٤، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٦٩، والفاخر ١/ ٢٣١، والتذييل ٤/ ١٦٠، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٠٢، والنجم الثاقب ٢/ ١٠٢٩، ومصباح الراغب ٥٩٧.

سَبيلِ الاستِمرَارِ مُذ كَانَ قَابِلًا له في مُطَّرِدِ العَادَةِ؛ لأنَّه لا يُفهَمُ مِن قَولِ القَائِلِ: (مَا زَالَ زَيدٌ أَميرًا) أنَّه كَانَ عَلَى هذه الصِّفَةِ في أوَّلِ وُجُودِه، ولكنَّ الغَرَضَ مِن ذلِكَ: مُذ كَانَ قَابِلًا للإِمَارَةِ، ويَخرُجُ عَن هذا حَيثُ تكُونُ الإِمَارَةُ مُستَحيلةً في حَقِّه، كَحَالِ الطُّفوليَّةِ.

وفَاعِلُ قَولِه: (قَبلَه) مُضمرٌ يَرجعُ إلى قَولِه: (فَاعِلِها)، وضَميرُ المَفعُولِ فيه يَرجعُ إلى خَبَرِها.

قَولُه: (ويَلزَمُها[1] النَّفيُ) أَي: ويَلزَمُ هذه الأفعَالَ حَرفُ النَّفيِ، فتكُونُ هذه الأفعالُ حينَئذٍ بِمَنزِلَةِ (كَانَ) في الثُّبوتِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ هذه الأَفعالَ مَوضُوعةٌ للنَّفيِ، فإِذا دَخَلَ النَّفيُ عَلَى النَّفيِ صَارَ إِثبَاتًا؛ لأَنَّ دُخُولَ النَّفيِ عَلَى النَّفيِ يَصيرُ مَقصُودًا [ظ١٩٣] في إِفَادَةِ الإِثبَاتِ، وأَنَّه لَم يَنتَفِ؛ لأَنَّه إِذا ثَبَت ولَم يكُن مَنفيًّا استَمرَّ، وهو المَقصُودُ بِمَعناها، بِخِلافِ مُجَرَّدِ الثُّبوتِ، فإِنَّه لا يَلزَمُ مِنه الاستِمرَارُ؛ لِجَوَازِ وُرُودِ النَّفيِ عَلَيه، فلا يكُونُ مُستَمرًّا، أَمَّا نَفيُ النَّفيِ فإِنَّه يَلزَمُ استِمرَارُه بكُلِّ حَالٍ؛ لِبُطلانِ وُرُودِ النَّفيِ عَلَيه، فافترَقا؛ ولِهذا فإِنَّه لا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (مَا زَالَ زَيدٌ إِلَّا عَالِمًا)؛ لأنَّه في مَعنى[2] الثُّبوتِ بِمَنزِلَةِ (كَانَ)[3]، كَما لا يَجُوزُ: (كَانَ زَيدٌ إِلَّا قَائِمًا) مِن جِهَةِ أَنَّ المَقصُودَ إِثبَاتُ الخَبَرِ وتَقريرُه، ولا شَكَّ أَنَّ الاستِثناءَ مِن الإِثبَاتِ نَفيٌ.

لا يُقالُ: فإِذا جَازَ: (قَامَ القَومُ إِلَّا زَيدًا) فلْيَجُز: (مَا زَالَ زَيدٌ إِلَّا عَالِمًا)؛ لأَنَّهما سِيَّانَ في الإِثبَاتِ والاستِمرَارِ؛ لأَنَّا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ؛ فإِنَّ الغَرَضَ إِثبَاتُ القِيامِ للقَومِ ونَفيُه عَن زَيدٍ؛ فلِهذا كَانَ جَائِزًا، بِخِلافِ قَولِنا: (مَا زَالَ زَيدٌ إِلَّا عَالِمًا) فإِنَّ الغَرَضَ إِثبَاتُ العِلمِ لِزَيدٍ واستِمرَارُه لَه، ولا شَكَّ أَنَّ الاستِثناءَ يُبطِلُه، فافترَقا.

فإِذا وَرَدَ شَيءٌ مِن ذلكَ[4] وَجَبَ تَأويلُه، كَبَيتِ ذي الرُّمَّةِ:

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (ويلزمه). (٢) قوله: (معنى) ليس في ط.

(٣) قوله ابتداء من: (لا يجوز أن تقول) مكرر في ط.

(٤) في ط: (من ذلك شي).

٤٢٣ - حَـرَاجيـجُ مَـا تَنفكُّ إلَّا مُـنـاخَـةً   على الخَسفِ أو نَرمي بها بَلَدًا قَفرا[١]

ويُمكِنُ تَأويلُه عَلَى أَوجُهٍ أربَعَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فبِأَن يكُونَ قَولُه: (مَا تَنفكُّ) تَامَّـةً، لا تَفتَقِرُ إِلى الخَبرِ، ويكُونُ تَقديرُها أَنَّها لا تَنفَصِلُ عَن الإِتعابِ والسَّوقِ إِلَّا في حَالِ إِنَاخَتِها، وعَلَى هذا يكُونُ النَّفيُ عَلَى حَالِه، والاستِثناءُ حَاصِلٌ مِن النَّفي، كَما قرَّرناه.

وأَمَّا ثَانيًا فـبِـأَن تكُونَ نَاقِصَةً، ويكُونَ الخَبرُ (عَلَى الخَسفِ) أَي: إِنَّها لا تَنفكُّ مُتعَبةً إِلَّا في حَالِ إِناخَتِها، و(مُناخَةً) مُنتَصِبٌ عَلَى الحَالِ، لكنَّه يَضعُفُ لِتقدُّمِ الحَالِ عَلَى عَامِلِها المَعنَويِّ.

وأَمَّا ثَالِثًا فبأَن تكُونَ (إِلَّا) زَائِدَةً، ويكُونُ (مُناخَةً) خَبرَها، ويَضعُفُ مَا هذا حَالُه؛ لأَنَّ (إِلَّا) لا تُزادُ في كَلامٍ فَصيحٍ.

وأَمَّا رَابعًا فبأَن تكُونَ نَاقِصَةً، ويـكُـونُ خَبرُها مَحذُوفًا، أَي: إِنَّها لا تَنفكُّ سَائِـرَةً، [وتكونُ (إِلَّا مُناخَـةً)، حـالًا[٢] مـن الضَّميـرِ في (سـائِـرَةٍ)][٣] وقَـولُـه: (عَلَى الخَسفِ) مُتعلِّـقٌ بِـ(مُناخَةً)، أَي: إِنَّها لا تَنفكُّ عَن حَالتَينِ إِمَّا سَائِرَةً وإِمَّا مُناخَةً عَلَى الإِتعَابِ، ويُعَلَّـقُ قَولُه: (عَلَى الخَسفِ) بِـ(مُناخَةً)، مِن بَابِ قَولِهم:

٤٢٤ - ....   تَـحيَّـةُ بَـينِـهـم ضَـربٌ وَجـيـعُ[٤]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمة في ديوانه ٤٨٥، وانظر: سيبويه ٣/ ٤٨، ومعاني الفراء ٣/ ٢٨١، وتحصيل عين الذهب ٤٠١، وابن يعيش ٧/ ١٠٦، والتبيين ٣٠٤، واللباب ١/ ١٧٠، والمقاصد الشافية ٢/ ١٩٠. وهو بلا نسبة في المحتسب ١/ ٣٢٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٣، وأسرار العربية ١٣٨، والبسيط ٧٣٥، ومغني اللبيب ١٠٢.

(٢) في ط: (حال) غلط.

(٣) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وخـيـلٍ قـد دَلَـفـتُ لـهـا بِـخَـيـلٍ   ....   =

ومِن قَولِهم:

٤٣٥ - .... تعليقُها الإسرَاجُ والإلجَامُ(١)

أَرَادَ: أَنَّ الإِنَاخَةَ الَّتي هي مَوضعُ الرَّاحَةِ هي مَوضعُ الإتعابِ، كَما كَانَ مَوضعُ التَّحيَّةِ الضَّربَ الوَجيعَ، ومَوضعُ التَّعليقِ الَّذي هو أكلُ الشَّعيرِ الإِسرَاجُ والإلجَامُ.

فعَلى هذا يكُونُ تَأويلُ مَا ذكرَه [ذو الرُّمَّةِ وما جَرَى مَجراه، ولا وَجهَ لِتخطِئةِ ذي الرُّمَّةِ مَع مَا ذكَرناه](٢) مِن هذه التَّأويلاتِ.

والخِلافُ عَلى جَوازِ دُخُولِ (إلَّا) عَلَى ما أَوَّلُه (مَا) في أخبَارِها(٣)، فحُكيَ عَن الكِسَائيِّ والفرَّاءِ وتِلميذِه الأَحمَرِ جَوَازُه، والبَصريُونَ مُجمعُونَ عَلَى مَنعِه، وحُجَّتُهم مَا قرَّرناه مِن قَبلُ. فأَمَّا الكِسَائيُّ والفرَّاءُ وغَيرُهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ فحُجَّتُهم على مَا زَعَمُوه بَيتُ ذي الرُّمَّةِ، وقَد أَوضَحنا تَأويلَه، فأَغنى عَن الإعَادَةِ.

فمَن سَوَّغَ دُخُولَ (إلَّا) عَلَى هذه الأَفعالِ مِن أَهلِ [و١٩٤] الكُوفَةِ فتَعويلُه عَلَى لَفظِ (مَا)، وجَعَلَ لِحُكمِ اللَّفظِ حِصَّةً ومُراعَاةً، كَمَا رُوعيَ لَفظُ (إنَّ) في دُخُولِ

= وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٤٩ من الشعر المختلط، وانظر: سيبويه ٣/ ٥٠، (والظاهر لي أنه فيه من وضع الناسخ)، وابن السيرافي ٢/ ١٨٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٠، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠. وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/ ٣٢٣، والمقتضب ٢/ ٢٠، ٤/ ٤١٣، والخصائص ١/ ٣٦٨، والنكت للأعلم ١/ ٦٢٦، وابن يعيش ٢/ ٨٠، وشرح الرضي ٤/ ١٩٧، قال البغدادي في الخزانة ٩/ ٢٦٥: « وهذا البيت نسبه شراح أبيات الكتاب وغيرهم إلى عمرو بن معد يكرب الصحابي ولم أره في شعره ».

(١) جزء من بيت من الكامل صدره:

بِسَوَاهِم لُحُقِ الأياطِلِ شُزَّبِ ....

وهو لأبي تمام في ديوانه بشرح التبريزي ٣/ ١٥٥.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وساقط من الأصل.

(٣) أجمع البصريون على منع دخول (إلَّا) على ما في أوله (ما) ، فلا يجوز أن تقول: (مازالَ زيدٌ إلَّا عالمًا). وأجازه الكوفيون. انظر المسألة في: الإنصاف ١٥٨، والبسيط ٧٣٥-٧٣٦، وابن يعيش ٧/ ١٠٦، والتذييل ٢/ ٢٩١، والارتشاف ٢/ ٩٥٤، وتمهيد القواعد ١/ ٥٧٧، والهمع ١/ ٢٧٩.

اللَّامِ في قَولِه تعَالى: ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣]، فإنَّما دَخلَت مُراعَاةً لِصُورَةِ (إنَّ) وإن كَانَ لا عَمَلَ لهَا، واللَّفظُ لَه حُصَّةٌ مِن المُراعَاةِ.

ومَن مَنعَ مِن دُخُولِ (إلَّا) مِن البَصريِّينَ فإنَّما عَوَّلَ عَلَى المَعنى؛ مِن جِهَةِ أَنَّ (زَالَ) للنَّفيِ، و(مَا) للنّفي، وإذا كَانَ النَّفيُ عَلَى مِثلِه كَانَ إثبَاتًا؛ إذ لا وَاسِطَةَ بَينَ النَّفيِ والإثبَاتِ، فإذا انتفَى النَّفيُ فهو ثُبوتٌ، فلَمَّا كَانَ الغرَضُ بِها الإثبَاتَ استَحَالَ دُخُولُ (إلَّا) عَلَيها؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلى نَفيِ خَبَرِها، والغرَضُ إثبَاتُه؛ فلِهذا بَطَلَ دُخُولُها عَلَيها، والحَقُّ مَا قَالَه البَصريُّونَ؛ لأَنَّ التَّعويلَ عَلَى المَعَاني أَحَقُّ مِن التَّعويلَ عَلى الأَلفَاظِ؛ لأَنَّ الأَلفَاظَ تَابعَةٌ للعِبَارَاتِ، وعكسُه مُحَالٌ.

(مَا دَامَ)

قَالَ الشَّيخُ: « **لِتَوقيتِ أَمرٍ بِمُدَّةِ ثُبوتِ خَبَرِها لِفَاعلِها** » أَرَادَ أَنَّ (مَا دَامَ) دَالَّـةٌ عَلَى تَوقيتِ فعلٍ بِمُدَّةِ ثُبوتِ خَبَرِها لاسمِها، نَحوُ قَولِكَ: (اجلِس مَا دَامَ زَيدٌ جَالِسًا)، أَي: اجلِس دَوَامَ جُلُوسِ زَيدٍ، بِمَعنى زَمَانِ جُلُوسِه، فَيكُونُ (مَا دَامَ) ظَرفًا، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، وقَولُه: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [هود: ١٠٧]، فدَوَامُ السَّماوَاتِ ظَرفٌ للخُلُودِ، و(مَا) مَصدَريَـةٌ، و(دَامَ) صِلتُها، وهي مُفتَقِرَةٌ إلى كَلام قَبلَها يكُونُ ظَرفًا لَها، و(مَا) مَع كَونِها مَصدَريَّـةً فهي دَالَّـةٌ عَلَى الزَّمانِ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٤٣٦ - أَلبانُ إِبلِ تَعِلَّةَ بنِ مُسَافِرٍ … مَا دَامَ يَملِكُها عَلَيَّ حَرامُ[1]

فمُلكُها تَوقيتٌ لِمُدَّةِ التَّحريمِ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو من قصيدة نسبها العيني لرجل من تميم في المقاصد النحوية ٣/ ١٣٥٠، وهو بلا نسبة في الزاهر ٢/ ٢٨٠، وشرح السيرافي ٤/ ٤٩٢، والمحكم ١/ ٩٦، والمخصص ٤/ ٣٣٥، ودرة الغواص ١٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٠، والتذييل ٧/ ١٠٤.

(لَيسَ)

مَوضُوعةٌ لِنفي مَضمُونِ الجُملَةِ، ولا خَلافَ في أنَّ مُطلقَها دَالٌّ عَلَى النَّفي، ولكنَّ الخِلافَ: هَل يكُونُ للحَالِ حَقيقةً، فإذا استُعمِلَت في غَيرِه فَمَجَازٌ، أَو تكُونُ للنَّفي المُطلَقِ حَالًا كَانَ أَو مُستَقبلًا؟(١)

فَمِنهم مَن قَالَ: إنَّها للحَالِ، وتُستَعمَلُ في غَيرِه عَلَى جِهَةِ المَجَازِ. ومِنهم مَن قَالَ: إنَّ حَقيقَتَها للنَّفي عَلَى الإطلاقِ. والمُختَارُ أَنَّها لِنَفي الحَالِ حَقيقَةً، فإن استُعمِلَت في غَيرِه فعَلَى المَجَازِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]؛ لأنَّه السَّابِقُ إلى الفَهمِ عِندَ إطلاقِها، ومَا عَداه يَحتاجُ إلى قَرينَةٍ.

ثُمَّ شَرَعَ في حُكمِ الأَخبَارِ في التَّقديمِ

فأَمَّا تَقديمُ أَخبَارِها عَلَى أَسمائِها فقَد قَرَّرنا جَوَازَه مِن قَبلُ، فأَغنى عَن الإعَادَةِ.

وأَمَّا تَقديمُ أَخبَارِها عَلَيها فهي عَلَى ثَلاثَةِ أَقسَام:

- **قِسمٌ يَجُوزُ**، وهو مِن (كَانَ) إلى (رَاحَ)، نُشيرُ به إلى مَا رَتَّـبَه في الأُمِّ، وهو مَا جَمَعَ شَرطَينِ: أَحَدُهما أَن يكُونَ فعلًا مُتصَرِّفًا، يُحترَزُ بِه عَن (لَيسَ) [ظ١٩٤]. وثَانيهما: أَلَّا يكُونَ أَوَّلُه (مَا)، يُحترَزُ بِه عَن (مَا زَالَ)، و(مَا بَرِحَ). فَقَولُه: « مِن

---

(١) في معنى (ليس) عدَّة آراء، هي:

أوَّلها: مذهب الجمهور، واختيار صاحب المفصَّل والكافية أنَّها نفيٌ للحال.

وثانيها: نُسب لسيبويه والمبرِّد وابن السَّرَّاج أنَّها للنَّفي مطلقًا.

وثالثها: نسب لابن السَّرَّاج أيضًا أنَّها لنفي الاستقبال.

ورابعها: إن لم تقيَّد الجملة بقيدٍ يجعلها للإطلاق أو للاستقبال فهي للحال، وعزي إلى الشَّلوبين.

انظر المسألة في: الإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٨٠، والكافية ٢٠٨، وشرح الرَّضي ٤/ ١٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٨، والارتشاف ٣/ ١١٥٧، وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٣٣، والنَّجم الثَّاقب ٢/ ١٠٣٤، ومصباح الرَّاغب ٢/ ٦٠٢، ونتائج التَّحصيل ٣/ ١١٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٢٣.

(كَانَ) إلى (رَاحَ) » جَمعٌ[١] للشَّرطَينِ اللَّذَينِ ذكَرناهما.

- وقِسمٌ **لا يَجُوزُ**، وهو مَا أَوَّلُه[٢] (مَا)، عَلَى رَأيِ سيبوَيه، والأخفَشِ، والمُبرِّدِ مِن البَصريّينَ، وهو رَأيُ الفرَّاءِ مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ؛ لأنَّ (مَا) في أَوَّلها للنَّفيِ، ولا يتَقدَّمُ عَلَيه غيرُه. وزَعَمَ الكِسَائيُّ أَنَّ ذلِكَ جَائِزٌ[٣]؛ لأنَّها قَد صَارَت للإيجابِ، وإلى هذا ذَهَبَ ابنُ كَيسَانَ مِن البَصريّينَ[٤] في غَيرِ (مَا دَامَ).

- وقِسمٌ **مُختلَفٌ فيه**، وهو (لَيسَ)، فالَّذي عَلَيه الكِسَائيُّ والفرَّاءُ وغَيرُهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ امتِناعُ تَقديمِ خَبَرِها عَلَيها، وهو رَأيُ المُبرِّدِ وأَبي بكرِ بنِ الأَنبَاريِّ مِن البَصريّينَ[٥]؛ لأنَّها مَوضُوعةٌ للنَّفيِ، فلا يَجُوزُ أن يتَقدَّمَ عَلَيه غيرُه؛ لأنَّ لَه صَدرَ الكَلامِ. وأَمَّا سيبَوَيه فَلَم يكُن لَه فيه نَصٌّ صَريحٌ في المَنعِ، ولا في الجَوَازِ. وأَمَّا أَبُو عَليٍّ

---

(١) في د: (جامع).

(٢) في ط: (ما لزم أوله).

(٣) أجاز الكوفيون غير الفراء، تقديم خبرها عليها ووافقهم ابن كيسان. انظر: ابن يعيش ٧/ ١١٣، وشرح الرضي ٤/ ٢٠٠، والارتشاف ٣/ ١١٧٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٤١-٢٤٢.

(٤) شرح المقدمة الكافية ٩١٦، وشرح الرضي ٤/ ٢٠٠.

(٥) اختلف النحاة في تقديم خبر (ليس) عليها، فنُقل عن سيبويه رأيان، فبعضهم نسب إليه جواز التقديم، وبعضهم نسب إليه المنع، والصحيح أنه لم يرد عن سيبويه نصٌّ صريح في هذه المسألة، وذهب الكوفيون إلى امتناع تقديم خبر (ليس) عليها، وهو رأي جماعة من البصريين، منهم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والجرجاني وابن مالك والأنباري. وذهب الفارسي في الإيضاح والحلبيات إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، قال في الإيضاح: « وهكذا خبر ليس في قول المتقدِّمين من البصريين، وهو عندي القياس فتقول: منطلقًا ليس زيدٌ ». ونسبه في الحلبيات إلى أبي الحسن الأخفش، ونُسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين والفراء، وهو رأي ابن جني والزمخشري وابن الحاجب. انظر المسألة في: الإيضاح العضدي ١٣٨، والحلبيات ٢٨٠، والخصائص ٢/ ٣٨٣، والمقتصد ١/ ٤٠٨، وشرح المقدِّمة المحسبة ٣٥٥، وابن يعيش ٧/ ١١٤، والإنصاف ١/ ١٦٠، وتوجيه اللمع ١٣٩، وشرح التَّسهيل لابن مالك ١/ ٣٥١، وشرح الرَّضي ٤/ ٢٠١، والارتشاف ٣/ ١١٧١، والتصريح ١/ ٦٠٧.

الفَارِسيُّ فكَلامُه فيه احتِمالٌ مِن غَيرِ قَطعٍ فيها بِأَحَدِ الوَجهَين. وأَمَّا سَائِرُ البَصريّين فَذَهبُوا إِلى جَوَازِ تَقديمِ خَبَرِها عَلَيها، وهو رَأيُ المُصَنِّفِ، صَرَّحَ بِه في شَرحِ الأمِّ[1]، وعُمدتُه في ذلكِ قَولُه تَعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨]، والعَامِلُ يَجِبُ تَقديمُه إِلى حَيثُ مَعمُولُه، وفي ذلكَ حُصُولُ الغَرَضِ مِن المَسألةِ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسائِلَ تَتعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأولى:

(كَانَ) إِذا كَانَت مَجزُومةً فالقِيَاسُ حَذفُ عَينِها، كَمَا في قَولِنا: (لَم يَقُل)، و(لَم يَبع)، واختَصَّت[2] (كَانَ) بِحَذفِ نُونِها عِندَ الجَزمِ لِكَثرَةِ الاستعمالِ، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾ [النحل: ١٢٧]، فإِن لَقِيَها سَاكِنٌ رُدَّت نُونُها، كَقَولِه تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧]، و: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البينة: ١].

ولا يُجيزُ سيبوَيه سُقُوطَ النُّونِ عِندَ مُلاقاةِ السَّاكِنِ، وقَد جَوَّزَ ذلِكَ يُونُسُ[3]، وأَنشَدَ قَولَ الشَّاعِرِ:

٤٢٧ - فإِن لَم تكُ المِرآةُ أَبدَت وَسَامَةً ... فقَد أَبدَتِ المِرآةُ جَبهَةُ ضَيغَمِ[4]

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٩١٧.

(٢) في الأصل وط: (واختص) وكذا يقتضي السياق.

(٣) سيبويه ٤/ ١٨٤، وشرح الرضي ٤/ ٢١٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو للخنجر بن صخر الأسدي في سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢، والمحكم ٧/ ١٤٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٢١٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٦١٧، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٣، وابن الناظم ١٠٢، والتذييل ٤/ ٢٣٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٠٤، وتخليص الشواهد ٢٦٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٧٦، والأشموني ١/ ٢٥١.

المَسأَلَة الثَّانيَة:

إذا دَخَلَ النَّفيُ عَلَى أَخواتِ (كَانَ)، فما لَزِمَ أَوَّلَه (مَا) فهو دَالٌّ عَلَى الثُّبوتِ، كمَا مَرَّ بَيانُه، ومَا عَداه إن استرسَلَ النَّفيُ فهو مُتعلِّقٌ بأَخبارِها، كَقولِكَ: (مَا كَانَ زَيدٌ قَائِمًا)، و(مَا أَصبَحَ مُسافِرًا)، وإن استُثنِيَ بـ(إلَّا) فالإثباتُ يَختَصُّه، كَقولِكَ: (مَا كَانَ زَيدٌ إلَّا قَائِمًا)[1]، و(مَا صَارَ عَمرٌو إلَّا عَالِمًا)؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الإخبَارَ هو المَقصُودُ في الإِثبَاتِ والنَّفيِ؛ فلِهذا كَانَ الأمرُ فيها عَلَى مَا قُلناه.

المَسأَلَة الثَّالِثَة:

قَولُه تَعالى: ﴿ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾ [ق: ٣٧] يُمكِنُ تَنزيلُها عَلَى الأَوجُه الخَمسَةِ الَّتي ذكَرناها في (كَانَ) وأكثرُ مَا تُزادُ (كَانَ) بِلَفظِ المَاضي، كالبَيتِ الَّذي أَنشَدناه، وأكثرُ مَا تُزادُ بَعدَ (مَا) للتَّعجُّبِ، كَقولِكَ: (مَا كَانَ أَحسَنَ زَيدًا). هكذا قَالَ سِيبَوَيه[2].

ومِن الشَّاذِّ زيَادَةُ (أَصبَحَ)، و(أَمسَى) في قَولِ بَعضِ العَرَبِ[3]: (مَا أَصبحَ أَبرَدَها)، و(مَا أَمسَى أَدفَأَها)، يَعنُونَ بِه الغَدَاةَ، والوَجه [و١٩٥] في ذلك حَملُها عَلَى (كَانَ) مَع قِلَّتِه.

المَسأَلَة الرَّابعَة:

(كَانَ) تَعمَلُ مَاضيةً كَثيرًا، كَقولِه تَعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ومُستَقبلًا، كَقولِه تَعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]، ومَصدَرًا، كَقولِ الشَّاعرِ:

٤٢٨ - بِبَذلٍ وحِلمٍ سَادَ في قَومِه الفَتى وكَونُكَ إيَّاه عَلَيكَ يَسيرُ[4]

---

(١) الكلام من قوله: (وما أصبح) ساقط من ط.

(٢) سيبويه ١/ ٧٣.

(٣) الأصول ١/ ١٠٦، وشرح السيرافي ١/ ٣٥٩.

(٤) البيت من الطويل، مجهولٌ قائله، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٧، وشرح التسهيل=

واسمَ فَاعِلٍ، كَقَولِ الشَّاعرِ:

٤٣٩ - ومَا كُلُّ مَـن يُبـدي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَـاكَ إِذا لَـم تُلفِـه لـكَ مُـنـجِـدا[1]

وقَالَ آخرُ:

٤٤٠ - قَضَى اللَّه يَا أَسماءُ أَن لَستُ زَائِلًا أُحِبُّكِ حَتَّى يُغمِضَ العَينَ مُغمِضُ[2]

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

مَا أَنشَدَه سيبوَيه[3]:

٤٤١ - فأَصبَحُوا والنَّوَى [عَالي] مُعَرَّسِهم وليسَ كُلَّ الـنَّـوَى يُلقي المَساكينُ[4]

فـ(كُلَّ النَّوى) مَنصُوبٌ بِـ(يُلقي)، و(المسَاكينُ) فَاعِلُ (يُلقي)، و(يُلقي)

= لابن مالك ١/ ٣٣٩، وابن الناظم ٩٥، والتذييل ٤/ ١٣٥، والارتشاف ٣/ ١١٥٢، وتخليص الشواهد ٢٣٣، والمساعد ١/ ٢٥٢، والمقاصد الشافية ٢/ ١٨٢، وتمهيد القواعد ٣/ ١٠٨٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٩٨، وتعليق الفرائد ٣/ ١٧٣، وشفاء العليل ١/ ٣٠٨، والهمع ١/ ٤١٩.

(١) البيت من الطويل، مجهولٌ قائله، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٧، وابن الناظم ٩٥، والفاخر ١/ ٢٤٩، ٢٥٥، وتحرير الخصاصة ١/ ١٨٥، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٧٣، والتذييل ٤/ ١٣٧، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٠، وتخليص الشواهد ٢٣٤، وتمهيد القواعد ٣/ ١٠٨٧، وشرح التسهيل للمرادي ٢٩٠، والمقاصد النحوية ١/ ٤٠٦، والهمع ١/ ٤٢١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسين بن مطير الأسدي في ديوانه ١٧٠، وانظر: المحكم ٥/ ٤١٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٨٨، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٠، والتذييل ٤/ ١٣٧، وتخليص الشواهد ٢٣٤، وتمهيد القواعد ٣/ ١٠٨٧.

(٣) سيبويه ١/ ٧٠.

(٤) البيت من البسيط، وهو لحميد الأرقط في سيبويه ١/ ٧٠، وشرح السيرافي ١/ ٣٥١، ٢/ ٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٢٩، والمقاصد الشافية ٢/ ١٩١، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٠٠، والحلبيات ٢٥٧، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٥٦، وابن الناظم ٩٩، والتذييل ٤/ ٢٤١، وتخليص الشواهد ٢٤٦، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٣٨، ما بين المعقوفين ساقط في الأصل، وكذا في ط، ومظان البيت.

ومَا بَعدَه خَبرُ (لَيسَ)، واسمُها مُضمرٌ فيها عَلَى الشَّأنِ والقِصَّةِ، ولا يَجُوزُ أَن يكُونَ (المَسَاكينُ) اسمًا لِـ(لَيسَ)؛ لأَنَّه كَانَ يَلزَمُ أَن يَقُولَ: (يُلقُونَ)؛ لأَنَّه في نيَّةِ التَّقديمِ. واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوابِ.

[أَفعَالُ المُقَارَبَةِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **أَفعَالُ المُقَارَبَةِ: مَا وُضعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ رَجَاءً، أَو حُصُولًا، أَو أَخذًا فيه. فالأَوَّلُ: (عَسَى)، وهو غَيرُ مُتصَرِّفٍ، تَقُولُ: (عَسَى زَيدٌ أَن يَخرُجَ)، و(عَسَى أَن يَخرُجَ زَيدٌ)، وقَد تُحذَفُ (أَن). والثَّاني: (كَادَ)، تَقُولُ: (كَادَ زَيدٌ يَجيءُ)، وقَد تَدخُلُ (أَن)، وإِذا دَخَلَ النَّفيُ عَلَى (كَادَ) فهي كالأَفعالِ، عَلَى الأَصَحِّ. وقيلَ: تكُونُ للإثبَاتِ، وقَد تكُونُ في المَاضي للإِثبَاتِ، وفي المُستَقبَلِ كَالأَفعالِ، تَمسُّكًا بِقَولِه تَعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وبِقَولِ ذي الرُّمَّةِ:**

.... لَم يكَد   رَسيسُ الهَوَى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ

والثَّالِثُ: (جَعَلَ)، و(طَفِقَ)، و(كَرَبَ)، و(أَخَذَ)، وهي مِثلُ: (كَادَ)، و(أَوشكَ)، وهي مِثلُ: (عَسَى)، و(كَادَ) في الاستعمَالِ ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[١]: هذه الأَفعالُ في الحَقيقَةِ مِن أَخوَاتِ (كَانَ)؛ لِمُشَارَكَتِها لهَا في الحَقيقَةِ؛ لأَنَّها مَوضُوعَةٌ مِن أَجلِ تَقريرِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ، ومِن جِهَةِ كَونِها دَاخِلَةً عَلَى المُبتَدأ والخَبرِ، خَلا أَنَّها لَمّا كَانَت مُختَصَّةً بِلزُومِ الفعلِ لأَخبَارِها مَيَّزَها النُّحَاةُ عَن الأَفعالِ النَّاقِصَةِ [ظ١٩٥].

وقَد حَدَّها الشَّيخُ بِمَا ذكَرَه، فقَولُه: (**مَا وُضعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ**) عَامٌّ فيها أَجمَعَ؛ لأَنَّ المُقَارَبَةَ شَامِلَةٌ لَهَا جَميعًا، وهو المُرَادُ بالدُّنُوِّ في الخَبرِ، وخَرَجَت عَن (كَانَ) وأَخَواتِها بِذلِكَ؛ لأَنَّها غَيرُ مَوضُوعَةٍ عَلَى جِهَةِ دُنُوِّ خَبَرِها.

ثُمَّ لَمَّا كَانَت المُقَارَبةُ مُختَلِفَةً بِالإِضَافَةِ إِلى أَفعالِ المُقَارَبَةِ مَيَّزَها الشَّيخُ بِقَولِه: « **رَجَاءً** » يَعني بِها (عَسَى)، « **أَو حُصُولًا** » يَعني بِه (كَادَ)، « **أَو أَخذًا فيه** » يَعني بِه: (طَفِقَ)، و(كَرَبَ).

---

(١) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

ولا يُمكِنُ حَدُّها إِلَّا بِمَا ذكرَه؛ لأنَّها لمَّا كَانَت تَشتَمِلُ عَلَى أَنواعٍ مُختَلِفَةٍ تَجمَعُها المُقَارَبةُ لَم(١) يُمكِن حَدُّها إِلّا بِما أَشَارَ إِلَيه، ودُخُولُ (أَو) في الحَدِّ لا يُطرِقُ فيه خللًا؛ إِذ لا يُمكِنُ سِواه.

فلنَذكُر مَا يكُونُ عَلَى جِهَةِ الرَّجاءِ، ومَا يكُونُ مِنها عَلَى جِهَةِ الحُصُولِ، ومَا يكُونُ عَلَى جِهَةِ الأَخذِ فيه، فهذه مَطَالِبُ ثَلاثةٌ تَشتَمِلُ عَلَى مَا نُريدُ في أَفعالِ المُقَارَبةِ:

المَطلَبُ الأَوَّلُ: مَا يكُونُ مِنها عَلَى جِهَةِ الرَّجاءِ

وهو (عَسَى)، فهي مَوضُوعَةٌ لِدُنُـوِّ الخَبَرِ، عَلَى جِهَةِ كَونِه مَرجُوَّ الوُقُوعِ، وهي فعلٌ، والدَّلالةُ عَلَى فعليَّتها اتِّصَالُ الضَّميرِ المَرفُوعِ بِها في مِثلِ قَولِكَ: (عَسَيتُ) و(عَسَيتَ)، كَقَولِكَ: (ضَرَبتُ)، و(أَكَلتَ)، واتِّصَالُ نُونِ الوِقَايةِ في مِثلِ قَولِكَ: (عَسَاني)، كَمَا تقُولُ: (ضَرَبَني).

وتَركُ تَصَرُّفِها دَلالةٌ عَلَى مَعنى الإِنشَاءِ، فأَشبهَت الحَرفَ؛ مِن حَيثُ إِنَّ مَعانيَ الإِنشَاءِ أَصلُها أَن تكُونَ بِالحَرفيَّةِ، والأَصلُ في خَبَرِها أَن يكُونَ فعلًا مُضَارعًا؛ لِمَا ذكَرنا مِن كَونِها للمُقَارَبةِ، والفعلُ عَلَيها أَدَلُّ، وقَد شَذَّ جَعلُه اسمًا، كَقَولِ الزَّبَّاءِ(٢): (عَسَى الغُـوَيرُ أَبؤسًا)(٣)، وقَالَ آخَرُ:

٤٤٢ - أَصبَحتَ في العَـذلِ مُـلِحًّـا دَائِمـا
لا تُـكـثِـرَن إِنّـي عَـسَـيـتُ صَائِمـا(٤)

---

(١) الكلام من قوله: (يمكن) ساقط من ط.

(٢) هي الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة بن السميدع، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة. كانت غزيرة المعارف، بديعة الجمال، مولعة بالصيد والقنص، تحسن أكثر اللغات الشائعة في عصرها، وكتبت تاريخًا للشرق. انظر ترجمتها في: الأعلام ٣/ ٤١.

(٣) المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠، وفصل المقال ١/ ٤٢٤، ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.

(٤) البيتان من الرَّجز، وهما لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨٥، وانظر: المقاصد النحوية ٢/ ٣، وقال في خزانة=

فقَد جَاءَ هذا مَنبهًا عَلَى مَا لهَا مِن الأَصَالَةِ؛ لأَنَّ الأَصلَ أنَّها دَاخِلةٌ عَلَى المُبتَدأ والخَبَرِ؛ لأنَّها مِن أَفعالِهما، والأَصلُ في الخَبرِ أَن يكُونَ اسمًا، وهذه الأَصلُ في خَبرِها أَن يكُونَ اسمًا، لكن عرَضَ مَا أَوجَبَ كَونَه فعلًا، وهو المُقَارَبةُ .

وفيها لُغَتانِ:

اللُّغةُ الأولى: أَن يكُونَ فَاعِلُها اسمًا ظَاهرًا، وهي في ذلِكَ عَلَى وَجهَينِ:

- أَن يكُونَ لهَا اسمٌ وخَبرٌ، فتكُونُ بِمَعنى (قَارَبَ)، كَقَولِكَ: (عَسَى زَيدٌ أَن يَقُومَ)، لكنَّه يُشتَرطُ في خَبَرِها أَن يكُونَ فعلًا مُضارعًا مَعَه (أَن)، فالمُضَارَعةُ للمُقَارَبةِ، واشتِرَاطُ (أَن) مَعَه لِتَحقيقِ مَعنى الرَّجَاءِ؛ مِن جِهَةِ أنَّه لا يكُونُ إِلَّا في المُستَقبَلِ، فالتزَمُوا فيه مَا يُطَابِقُه مِن إِثبَاتِ (أَن) مَعَه، وهذا [و١٩٦] هو الأَكثرُ المُطَّرِدُ في استعمَالِها، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقَد تُحذَفُ (أَن) مِن خَبَرِها؛ تَشبيهًا لهَا بِـ(كَادَ)؛ لاشتِرَاكِهما جَميعًا في المُقَارَبةِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٤٢ - عَسَى الكَربُ الَّـذي أَمسَيتُ فيـه   يـكُـونُ وَرَاءَه فَــرَجٌ قَـريـبُ[1]

= الأدب: « وقد نُسب إلى رؤبة بن العجاج ولم أجده في ديوان رجزه » انظر: خزانة الأدب ٩/ ٣٢٥، وانظر: الخزانة ٨/ ٣٧٨، ٣٨٠، ٩/ ٣٢١. والشاهد بلا نسبة في العضديات ٦٥، والخصائص ١/ ٩٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٨، وشرح الرَّضي ٤/ ٢١٥، والارتشاف ٣/ ١٢٢٧، والتذييل ٤/ ٣٤٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٦٢، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٩٣، وقيل في الشاهد: هو بيت مجهول لم ينسبه الشُّراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به، انظر: المزهر ١/ ١١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٣٤١.

(١) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن خشرم في ديوانه ٥٩، وانظر: سيبويه ٣/ ١٥٩، والإيضاح العضدي ١٢٠، وشرح اللُّمع لابن برهان ٢/ ٤٢٤، والتَّخمير ٣/ ٣٠٣، ٣٠٥، وشرح الكافية الشَّافية ١/ ٤٥٥، وتخليص الشَّواهد ٣٢٦، والمقاصد النَّحويَّة ٢/ ١٦، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٩٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٧٠، وجمل الزجاجي ٢٠٠، واللمع ١٤٤، والمفصل ٣٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٦، وابن يعيش ٧/ ١١٧، وأسرار العربية ١٢٧، وشرح الرَّضي ٤/ ٢١٩، وهمع الهوامع =

- وثانيهما: أَن يكُونَ لَها اسمٌ لا غيرُ، فيُكتفى بِه، كقولِكَ: (عَسَى أَن يَخرُجَ زيدٌ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فيُجعلُ مَا كَانَ خبرًا لَها في مَوضعِ اسمِها، وتَستَغني عَن الاسمِ؛ لِكَونِه سَادًّا مَسَدَّ الاسمِ والخَبَرِ، كَمَا سَدَّ قولُنا: (عَلِمتُ أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ) مَسَدَّ المَفعُولَينِ، لَمّا كَانَ مُشتَمِلًا علَى مَنسُوبٍ ومَنسُوبٍ إِلَيه. ومَن قَالَ في (عَلِمتُ): إِنَّ الخبرَ مَحذُوفٌ فلا يَبعُدُ أَن يَقُولَ مِثلَه هَاهنا[١]، فيكُونُ التَّقديرُ عِندَه في (عَسَى أَن يَخرُجَ): عَسَى خُرُوجُ زَيدٍ أَن يكُونَ حَاصِلًا، وقَد قرَّرنا أَنَّ مَا يَحصُلُ في الظَّاهِرِ كَافٍ فلا حَاجَةَ إِلى إِضمَارِه عِندَه.

اللُّغةُ الثَّانيةُ: أَن يكُونَ فَاعِلُها مُضمرًا، ثُمَّ إِمَّا أَن يكُونَ مَرفُوعًا، كقَولِكَ: (عَسَيتُ) و(عَسَيتَ)، وإِمَّا أَن يكُونَ مَنصُوبًا، كَقَولِكَ: (عَسَاكَ)، و(عَسَاكُما)، وقَد قرَّرنا هذين الوَجهَينِ في بَابِ المُضمَرِ. وذكَرنا مَا قَالَه سيبَوَيه والأَخفَشُ[٢]، فأَغنى عَن إِعَادَتِه وتكريرِه.

= ١/ ٤٧٦. وجاء برواية: (عسى الغم) و(عسى الهم).

(١) اختيار الشلوبين أنها جملة تامة، وأن قوله: (أن يخرج) مرفوع على الفاعلية، ولا يجيز الشلوبين غير هذا ومنهم من أجاز هذا وأجاز أيضًا أن يكون ذلك على التقديم والتأخير، فيرفع (زيدًا) بـ(عسى)، ويجعل (أن يخرج) في موضع نصب، مفعول أم خبر، وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي. انظر المسألة في: المقتضب ٣/ ٧٠، والإيضاح العضدي ١١٨، والتوطئة ٢٩٧، وشرح الجمل ٢/ ١٧٦ - ١٧٧، والتذييل ٤/ ٣٥١، والارتشاف ٣/ ١٢٣٠، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣١، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٧٥.

(٢) الضمير من الكاف والهاء والياء في موضع نصب، وهذا هو رأي سيبويه والخليل وجماهير البصريين، ويذهب غيرهم إلى أنها في موضع رفع، وحمل المنصوب فيها على المرفوع، وهذا هو رأي الكسائي والفراء، وهو رأي الأخفش وأبي بكر بن الأنباري من البصريين. انظر المسألة في: سيبويه ٢/ ٣٧٤، وانظر رأي البصريين في الأصول ٢/ ١٢٤، والإنصاف ٢/ ٥٦٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٣، وشرح الرضي ٢/ ٤٤٦.

فهذا مَا يَختَصُّ (عَسَى). واللَّه أَعلَمُ.

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: مَا يكُونُ مِنها عَلَى جِهَةِ الحُصُولِ

وهو (كَادَ)، كَقَولِكَ: (كَادَ زَيدٌ أن يَخرُجَ)، و(كَادَت الشَّمسُ تَزُولُ)، يُرِيدُ: أَنَّ دُنوَّها قَد قرُبَ، وأَنَّ خُرُوجَ زَيدٍ قَد دَنا، فالغَرَضُ هَاهنا المُقَاربةُ لِحُصُولِه، بِخِلافِ (عَسَى)، فإِنَّ الغَرَضَ المُقَارَبةُ لِرَجَائِه دُونَ حُصُولِه، فهما مُفترِقانِ.

وقَد التزَمُوا في خَبَرِها أَن يكُونَ فعلَ حَالٍ؛ تَقرِيرًا لِمَا يَقتَضِيه مَعناها مِن مُقَارَبةِ الحُصُولِ، وقَد يَدخُلُ عَلَى خَبَرِها (أَن) تَشبيهًا لَه بِـ(عَسَى)، كَقَولِ الشَّاعرِ:

٤٤٤ - قَد كَادَ مِن طُولِ البِلى أَن يَمصَحا[(١)]

والمُطَّرِدُ في خَبَرِها أَن يكُونَ فعلًا مُضَارعًا؛ لِيَدُلَّ عَلَى مَعناها في المُقَارَبةِ؛ لأَنَّه أَدلُّ مِن الاسم، وقَد جَاءَ عَلَى جِهَةِ النُّدرَةِ اسمًا، كَقَولِ تَأَبَّطَ شَرًّا[(٢)]:

٤٤٥ - فَأُبتُ إِلى فَهمٍ ومَا كِدتُ آيِبًا وكَم مِثلِها فَارَقتُها وهي تَصفِرُ[(٣)]

---

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في زيادات ديوانه ١٧٢، وانظر: سيبويه ٣/ ١٦٠، والإيضاح العضدي ١٢١، والمنهاج ١/ ٦٤٥، قال ابن السيد في الحلل ١٤١: « ينسب إلى رؤبة بن العجاج، ولم أجده في شعر رؤبة ». وهو لأبي النجم في الفائق ٤/ ٨١. وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٧٥، وجمل الزجاجي ٢٠٢، والحلبيات ٢٥١، والمفصل ٣٥٨، والبديع في علم العربية ٢/ ٦٦٤، وابن يعيش ٧/ ١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٧، وأسرار العربية ١٢٧، وقواعد المطارحة لابن إياز ٧٠، وشرح الرضي ٤/ ٢٢٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٦٤، والهمع ١/ ٤٧٥.

(٢) هو ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي من مضر، شاعر عداء من فتاك العرب في الجاهلية، من أهل تهامة، شعره فحل، قتل في بلاد هذيل، وألقي في غار يقال له: (رخمان). انظر ترجمته في: الأعلام ٢/ ٩٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في ديوانه ٩١، وانظر: الخصائص ١/ ٣٩١، وشرح الكافية الشَّافية ١/ ٤٥٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٦٣، والتَّصريح ١/ ٦٧٦، وهو بلا نسبة في المفصل ٣٢٣، =

فجَاءَ هذا مَنبهًا عَلَى مَا لَها بِالأَصَالَةِ، كَمَا ذكَرناه في (عَسَى).

والأَصلُ في (كَادَ): (كَودَ) (يكُودُ)، نَحوُ: (خَافَ، يَخَافُ)، وعَينُها وَاوٌ؛ لِقَولِهم[١]: (لا أَفعَلُ كَودًا ولا هَمًّا)، فَتقُولُ فيه: (كِدتُ) بِكَسرِ الكَافِ، كَمَا تَقُولُ: (خِفتُ)، وحكَى سيبَويه عَن بَعضِ العرَبِ[٢]: (كُدتُ [ظ١٩٦] أَفعَلُ ذلِكَ) بِضَمِّ الكَافِ، فعلى هذا يكُونُ تَصريفُه عَلَى مِثلِ: (قَالَ، يَقُولُ)، كَما قَالُوا فيه: (قُلتُ) عِندَ اتِّصَالِ الضَّميرِ بِه.

وقَد يُستَعمَلُ (كَادَ) بِمَعنى (أَرَادَ)، وأَنشَدَ أَبُو [الحَسَنِ][٣] سَعيدٌ الأَخفَشُ:

٤٤٦ - كَـادَت وكِـدتُ وتِلكَ خَيـرُ إِرَادَةٍ لَو عَادَ مِـن لَهوِ الصَّبَابَـةِ مَـا مَضَى[٤]

قَولُه: « **وإِذَا دَخَلَ النَّفيُ عَلَى (كَادَ) فهي كالأَفعالِ** ».

اعلَم أَنَّ (كَادَ) إِذا دَخَلَ عَلَيها النَّفيُ فلِلنُّحَاةِ فيه مَذَاهِبُ ثَلاثَةٌ[٥]:

المَذهَبُ الأَوَّلُ: أَنَّها للإِثبَاتِ، مَاضيًا كَانَ الفعلُ أَو مُستَقبلًا، وتَمَسَّكُوا في المَاضي

= وابن يعيش ٧/ ١١٩، وشرح المقدَّمة الكافية لابن الحاجب ٩١٨، والإنصاف ٢/ ٥٤٤، والتَّوطئة ٢٩٨، والتَّخمير ٣/ ٣٠٢ - ٣٠٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٠، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٢٢، وقواعد المطارحة ٦٨، ٤٧٩، وشرح الرَّضي ٤/ ٢٧، ٢٢١، والارتشاف ٣/ ١٢٢٦، والتذييل ٤/ ٣٤٣، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٩٢، وهمع الهوامع ١/ ٤٧٨.

(١) انظر القول في: المرتجل ١٣٥، بهذه الصيغة، وهو في سيبويه ١/ ٣١٩ وغيره من المصادر: (ولا أفعل ذاك ولا كيدًا ولا همًّا).

(٢) الصحاح (كود)، واللسان (كود).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وط، وكذا يقتضي السياق.

(٤) البيت من الكامل، قائله مجهول، وهو من شواهد الحجة للفارسي ٥/ ٢١٥، والصحاح (كود)، والمحتسب ٢/ ٣١، والمرتجل ١٣٤، واللسان (كود)، وتاج العروس (كود).

(٥) انظر هذه المذاهب في: المقتضب ٣/ ٧٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٤٨، وكشف المشكل ١/ ٣٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٩ - ٤٠٠، وابن يعيش ٧/ ١٢٤، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٢٠، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٨٧، وشرح الرَّضي ٤/ ٢٢٥، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ٩٠٤.

بِقَولِه تَعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١]، وهم قَد فَعَلُوا، وفي المُستَقبَلِ بِتَخطِئَةِ الشُّعَراءِ ذَا الرُّمَّةِ في قَولِه:

٤٤٧ - إِذا غَيَّرَ الهَجرُ المُحِبّينَ لَم يكَد   رَسيسُ الهَوَى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ[١]

لأَنّهم فَهِموا مِن قَولِه: (لَم يكَد) الإثباتَ[٢]، وهو زَوَالُ الحُبِّ وبُرُوحُه، ولَو لَم يكُن للإِثبَاتِ لَما كَانَ لِتَخطِئَتِه وَجهٌ. ومَا ذكَرُوه فَاسِدٌ؛ فإِنَّ ذَبحَهم في هذه[٣] الحَالِ لَيسَ فيه دَلالَةٌ عَلَى نَفيِ مُقَارَبَةِ الذَبحِ[٤]؛ لجَوَازِ أَن يكُونُوا مَا قَارَبُوا الذَّبحَ أَوّلًا، لكنّهم قَارَبُوه وفَعَلُوه بَعدَ ذلِكَ.

وأَمّا بَيتُ ذي الرّمّةِ فلا وَجهَ لِحَملِه عَلَى الغَلَطِ، وإِنَّما الغَالِطُ مَن غَلَّطَه، وهو ابنُ شُبرُمَةَ؛ ولِهذا قَالَ وَلَدُ عَنبَسَةَ: أَخطَأَ ابنُ شُبرُمَةَ في اعتِرَاضِه عَلَى ذي الرّمّةِ[٥]، والغَرَضُ أَنّ الحُبَّ لَم يَزَل ولا بَرِحَ، ولا قَارَبَ الزَّوالَ، ومَع هذا يكُونُ المَعنى أَبلَغَ.

قَالَ الشَّيخُ عَبدُ القَاهرِ[٦]: والشُّبهَةُ لابنِ شُبرُمَةَ قَولُه تَعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمة في ديوانه ٤١٤، وانظر: المفصل ٣٥٩، والبديع في علم العربية ١/ ٤٨٦، وابن يعيش ٧/ ١٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٨٨، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٢١، والتخمير ٣/ ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٥، ٤٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٩، ٤٠٠، وشرح الرضي ٤/ ٢١٣، ٢٢٤، والتذييل ٤/ ٣٦٨، وتعليق الفرائد ٣/ ٣١٠.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (الانتفاء).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (مقاربة النفي).

(٤) في الأصل: (نافي) وكذا يقتضي السياق.

(٥) هذا الجرجاني في دلائل الإعجاز ٢٧٥، قال: « أخطأَ ابنُ شُبرُمة حين أنكَرَ على ذي الرُّمة ما أنكر، وأخطأ ذو الرُّمة حين غيَّر شعرَه لقولِ ابن شبرمة ».

(٦) دلائل الإعجاز ٢٧٥، قال: « واعلم أنَّ سببَ الشُّبهةِ في ذلكَ أنّه قد جَرَى في العُرفِ أن يقالَ: « ما كادَ يفعل » و « لم يكد يفعلُ » في فعلٍ قد فُعِلَ، على معنى أنّه لم يَفعل إلّا بعدَ الجهدِ، وبعد أن كان بعيدًا الظنّ أن يَفعَلَه، كقولِه تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١]، فلمّا كانَ مجيءُ النفيِ في « كادَ » على هذا السبيلِ، توهَّم ابنُ شُبرُمَةَ أنّه إذا قال: « لم يكَد رسيسُ الهوى مِن حبِّ ميَّةَ يبرحُ » فقد =

يَفْعَلُونَ ﴾ وقَد فعَلُوا.

المَذهَبُ الثَّاني: مَذهَبُ مَن فَرَّقَ بَينَ المَاضي والمُستَقبَلِ، فقَالَ: هو في المَاضي للإثبَاتِ، مُحتَجًّا بِقَولِه تَعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾، وقَد فعَلُوا[١]، وفي المُستَقبَلِ كالأَفعالِ، تَمَسُّكًا بِقَولِه تَعالى: ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [النور: ٤٠]، أَي: لَم يَرَها ولَم يُقَارِب الرُّؤيَةَ، وبِقَولِ ذي الرّمّةِ:

رَسِيسُ الهَوَى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ ……………… لَم يَكَد

وهو أَنَّ الحُبَّ لَم يَبرَح، ولَم يَنتَفِ، ولا قَارَبَ الانتِفَاءَ والزَّوالَ، ويكُونُ المَعنى أَوقَعَ بِنفيِ المُقَارَبَةِ[٢]، وهذا فَاسِدٌ أَيضًا؛ أَمَّا قَولُه: (وَما كَادُوا) فَقَد قرَّرناه، وقَد أُورِدَ عَلَيهم أَنَّ قَولَه: (لَم يكَد) في مَعنى (مَا كَادَ)، فيَلزَمُكُم أَن يكُونَ للإثبَاتِ، وفيه بُطلانُ مَا سَلَّمتُموه، ولا يَلزَمُهم ذلِكَ؛ لأَنَّ لَهم أَن يَقُولُوا: إِنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّه في مَعنى المُضيِّ؛ لأَنَّه في سِيَاقِ الشَّرطِ، والشَّرطُ مَعناه الاستِقبَالُ، فيَبطُلُ إيرادُ ذلِكَ [و١٩٧] عَلَيهم، وإِنَّما يُقَالُ لَهم: إِنَّ المَاضي كَالمُستَقبَلِ في أَنَّ الغَرَضَ نفيُ المُقَارَبةِ فيهما جَميعًا، فيَبطُلُ فَرقُهم بَينَهما.

المَذهَبُ الثَّالِثُ: أَنَّها كالأَفعالِ، مَاضيًا كَانَ الفعلُ أَو مُستَقبَلًا، وهذا هو الَّذي اختَارَه المُصَنِّفُ[٣]، والحُجَّةُ عَلَى ذلِكَ مَا نَعلَمُه مِن القَاعِدَةِ المُطَّرِدَةِ مِن كَلامِ العرَبِ، وهي أَنَّ الكَلِمَةَ إِذا لَم يَدخُل عَلَيها حَرفُ النَّفيِ فهي بَاقيةٌ عَلَى إِفَادَةِ مَدلُولِها الَّتي وُضعَت مِن أَجلِه، وإِذا دَخَلَ عَلَيها حَرفُ نَفيٍ كَانَ نَفيًا لِذلِكَ المَعنى عَمَّن نُسِبَ إِلَيه، وهذه القَاعِدَةُ مَعلُومةٌ مِن لُغَةِ العرَبِ، لا إِنكَارَ لَهَا، وإِذا كَانَ الأَمرُ كَمَا قُلناه فيَجِبُ اندِرَاجُ

= زَعم: أنَّ الهَوى قد بَرِح، ووقعَ لذي الرُّمة مثلُ هذا الظنِّ ».

(١) الكلام من قوله: (المذهب الثاني) ساقط من ط.

(٢) الكلام من قوله: (وبقول ذي الرمة) ساقط من ط.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٩٢٠.

(كَادَ) تَحتَ هذه القَاعِدَةِ، فيكُونُ إثبَاتُها إثبَاتًا، ونَفيُها نَفيًا، كَمَا في غَيرِها مِن الأَفعالِ.

* * *

المَطلَبُ الثَّالِثُ: مَا يكُونُ مِنها عَلَى جِهَةِ الأَخذِ فيه

وهذا نَحوُ: (جَعَلَ)، و(طَفِقَ)، و(كَـرَبَ)، و(أَخَذَ)، فهذه الأَفعالُ كُلُّها دَالَّـةٌ عَلَى أنَّها لا تُقَالُ إِلَّا عِندَ الأَخذِ مِن ذلِكَ الفعلِ، وفي أَحَاديثِ بَدرٍ[١]: « فَجَعلَ الرَّجُلُ يَصرُخُ بِأَعلى صَوتِه يَا آلَ غَدرٍ [انفِرُوا إلى][٢] مَصَارِعِكُم في ثَلاثٍ »، وقَالَ تَعَالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: ٢٢]، و(كَرَبَ)، كَقَولِهم: (كَرَبَت الشَّمسُ تَغرُبُ)، وفي الحَديثِ[٣]: « فإذا استَغنى أو كَرَبَ استعَفَّ » أَرَادَ: أَو كَرَبَ بِمَعنى (قَارَبَ الاستِغناءَ)، و(أَخَذَ) مِن قَولِه: (أَخَذَ يَقُولُ كَذا)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٤٨ - أَخَذنـا بِأَطرَافِ الأَحَـاديثِ بَيننَـا ... وسَالَت بِأَعـنَـاقِ المَطيِّ الأَبَاطِـحُ[٤]

ومُرَادُه: أَخَذنا نتَجَاذَبُ أَطرافَ الأَحَاديثِ.

قَولُه: « و(يُوشِكُ)، وهي مِثلُ: (كَادَ)، و(عَسَى) في الاستعمالِ » يُقَالُ: (وَشُكَ الأَمرُ) بِضَمِّ الشّينِ، أَي: قَـرُبَ، و(يُوشِكُ) بِضَمِّ اليَاءِ وكَسرِ الشّينِ، و(يَوشُكُ) بِضَمِّ الشّينِ وفَتحِ اليَاءِ، و(يُوشَكُ) بِفَتحِ الشّينِ وضَمِّ اليَاءِ، وهي قَليلةٌ رِديَّـةٌ، ويُقَالُ: (عَجِبتُ مِن وُشكِ الأَمرِ) بِضَمِّ الفَاءِ وتَسكينِ العَينِ، و(وَشْكُ) بِفَتحِهما جَميعًا، و(وَشكَانُ الأَمرِ) بالحَرَكَاتِ الثَّلاثِ في فَائِه، وفِيها استعمالانِ:

---

(١) الحديث في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٤/ ٩٢، ولم أجده في كتب الحديث.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من الحديث.

(٣) الحديث في السنن الكبرى للبيهقي ٧/ ٣٤ برقم (١٣١٩٥) بتحقيق محمد عبد القادر عطا.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمضرب عقبة بن كعب بن زهير في الحماسة البصرية ٢/ ١٠٣، وهو بلا نسبة أخبار أبي القاسم الزجاجي ١١٣، والشعر والشعراء ١/ ٦٧، وأمالي القالي ٣/ ١٦٩، والخصائص ١/ ٢٨، ٢١٨، والمحكم ٩/ ١٤٩.

الاستعمَالُ الأوَّلُ: مِثْلُ (عَسَى) في مَذهَبَيها، فَتقُولُ: (يُوشِكُ زَيدٌ أَن يَجيءَ)، و(يُوشِكُ أَن يَجيءَ زَيدٌ).

والاستعمالُ الثَّاني: مِثْلُ (كَادَ)، فَتقُولُ فيهما: (يُوشِكُ زَيدٌ يَجيءُ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٤٩ - يُوشِكُ مَن فَرَّ مِن مَنيَّتِه في بَعضِ غِرَّاتِه يُوافِقُها[1]

وقَد أُلحِقَ بِهذه الأَفعَالِ مَا هو بِمَعناها في المُقَارَبةِ مَا حكَاه أَبُو نَصرٍ [ظ١٩٧] الجَوهَريُّ: (هَبَّ) مِن قَولِهم: (هَبَّ فُلانٌ يَفعَلُ كَذا) إِذا قَارَبَ فعلَه[2]. وقَولُهم: (عَلِقَ فُلانٌ يَفعَلُ كَذا) إِذا قَارَبَ فعلَه[3]، و(أَنشَأَ يَقُولُ شعرًا) إِذا قَارَبَ فعلَه[4]. فهذه الأَفعالُ لاحقةٌ بِمَا ذكَرَه المُصَنِّفُ مِن أَفعَالِ المُقَارَبةِ، كَمَا تَرَى.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

(كَادَ) لِكَثرَةِ استعمَالِها يُحذَفُ فعلُها، كَمَا وَرَدَ في الحَديثِ[5]: « مَن يَأتِ

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٧٢ وهو مما ينسب له ولغيره، وانظر: سيبويه ٣/ ١٦١، والأصول ٢/ ٢٠٨، والنكت للأعلم ٢/ ٧٩٠، وابن يعيش ٧/ ١٢٦وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٤٧١، والمحصول لابن إياز ١/ ٤٠٠، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٧٧، والمقاصد النحويَّة ٢/ ١٨. وهو لرجل من الخوارج قتله الحجاج في الكامل ١/ ٩٩، وهو عمران بن حطان. انظر شعر الخوارج ٣١. وهو بلا نسبة في المفصل ٣٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٦، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٧١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٣، وشواهد التوضيح ١٤٤، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨١٨، وابن الناظم ١١٤، والتخمير ٣/ ٣١١، والمساعد ١/ ٢٩٧.

(٢) هي هكذا بتشديد الباء في التاج (هبب)، وليست في الصحاح.

(٣) الصحاح (علق).

(٤) الصحاح (نشأ).

(٥) الحديث في المعجم الكبير للطبراني ١٧/ ٣١٠ برقم (٨٥٨).

في أَمـرِه أَصَـابَ أَو كَـادَ، ومَـن استَعجَلَ أَخطَأَ أَو كَادَ »، وأَنشَدَ النُّحَاةُ في ذلِكَ للمُـرَقَّشِ[١]:

٤٥٠ - وإِذَا مَـا سَمعتِ مِـن نَحـوِ أَرضٍ بِمُـحِـبٌّ قَـد مَـاتَ أَو قِـيـلَ كَـادا
فـاعـلَـمـي غَـيـرَ عِـلمِ شـكٍّ بِأَنِّـي ذاكِ وابـكـي لمُـقـصَـدٍ لَـن يُـقَـادا[٢]

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

قَد يُستَعمَلُ مِن (كَادَ) اسمُ فَاعِلٍ، كَقَولِ كُثَيِّرِ عَزَّةَ:

٤٥١ - وكِدتُ وقَد جَالَت مِن العَينِ عَبرةٌ سَمـا عـانِـدٌ منهـا وأَسـبَـلَ عَـانِـدُ
أَمُـوتُ أَسًـى يَـومَ الـرِّجَـامِ وَإِنَّـنـي يَـقـينًـا لَـرَهـنٌ بِـالَّـذي أَنـا كَـائِـدُ[٣]

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَد يُستَعمَلُ مِن (يُوشِكُ) اسمُ فَاعِلٍ، كَقَولِ كُـثَـيِّـرِ عَـزَّةَ:

٤٥٢ - فَـإِنَّـكَ مُـوشِـكٌ أَن لَا تَـرَاهَــا وتَـعـدُو دُونَ غَـاضِـرَةِ الـعَـوَادي[٤]

---

(١) المرقَّش لقب لأحد الشعراء، اختلفوا في تعيين اسمه، وفي جمهرة أنساب العرب ٢/ ٣١٩: هو عمرو بن سعد بن مالك، وقيل هو عوف بن سعد بن مالك. (الخزانة ٨/ ٣١٣-٣١٤).

(٢) البيتان من الخفيف، وهما للمرقش الأكبر في ديوان المرقشين ٤٧، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٥، والتذييل ٤/ ٣٥٣، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٦٩.

(٣) البيتان من الطويل، وهما لكثير عزة في ديوانه ٣٢٠، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٩، والتذييل ٤/ ٣٧٢، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٨، وتعليق الفرائد ٣/ ٣١٤، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٣/ ١٢٣٥، وأوضح المسالك ١/ ٣١٨، وتخليص الشواهد ٣٣٦، والأشموني ١/ ٢٨٧، والهمع ١/ ٤٧٣.

(٤) البيت من الوافر، وهو لكثير في ديوانه ٢٢٠، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٠، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٩٠، وهو بلا نسبة في التذييل ٤/ ٣٧٢، والارتشاف ٣/ ١٢٣٥، وأوضح المسالك ١/ ٣٢١، وتخليص الشواهد ٣٣٦، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٨، والأشموني ١/ ٢٨٦، وتعليق الفرائد ٣/ ٣١٣، والهمع ١/ ٤٧٢.

وقَالَ آخَرُ:

٤٥٣ - فَمُوشِكَةٌ أَرضُنا أَن تَعُودَ   خِلافَ الخَلِيطِ وُحُوشًا يَبَابَا(١)

المَسألَةُ الرَّابِعَةُ:

قَد تُستعمَلُ (أَن) مَع (كَادَ) تَشبيهًا لَهَا بِـ(عَسَى)، وتَستعمَلُ (أَن) مَع (يُوشِكُ)، وشَاهدُه قَولُ الشَّاعرِ:

٤٥٤ - إِذَا المَرءُ لَم يَغشَ الكَرِيهَةَ أَوشَكَت   حِبَالُ الهَوَينَى بِالفَتَى أَن تُقَطَّعا(٢)

وهو في (كَادَ) و(يُوشِكُ) عَلَى القِلَّةِ والنُّدُورِ.

المَسألَةُ الخَامِسَةُ:

إِذا قُلتَ: (كَادَ النَّعَامُ يَطيرُ) فالمَعنى أَنَّه قَارَبَ الطَّيَرَانَ، فالمُقَارَبةُ ثَابِتَةٌ، ونَفسُ الطَّيَرَانِ غيرُ ثَابتٍ، وإِذا قُلتَ: (مَا كَادَ النَّعَامُ يَطيرُ) فالمُقَارَبةُ مُنتَفِيَةٌ، وإِذا كَانَت المُقَارَبةُ مُنتَفِيةً فالطَّيَرانُ أَبعَدُ في الانتِفَاءِ خِلافًا لِمَا ظَنَّه بَعضُهم مِن أَنَّ النَّفيَ فيها إِثبَاتٌ، وهو وَهمٌ، كَمَا قَرَّرناه، وقَد أَلغَزَ فيها بَعضُ مَن ظَنَّ هذا الظَّنَّ فَقَالَ:

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأسامة بن الحارث الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٩٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٩٠، وهو أبو سهم الهذلي في المقاصد النحوية ٢/ ٧٠٩، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٠١، وابن الناظم ١١٤، والتذييل ٤/ ٣٧٢، وتخليص الشواهد ٣٣٦، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٨، وابن عقيل ١/ ٣٣٨، والهمع ١/ ٤٧٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو ينسب للكحلبة اليربوعي في المفضليات ٣٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٦، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٠٣، ونسب إلى الجميح في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٢٤. ونسب لشبيب بن البرصاء في الأغاني ١٢/ ٣٢٦، وقيل: أخذ البيت شبيب بن البرصاء وغير قافيته. انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧٨، فآخر البيت عنده: (أن تجذما). وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/ ٥٣، وشرح الرضي ١/ ٢٤١، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨١٧، والفاخر ١/ ٢٧٣.

٤٥٥ - أنَحويَّ هذا العَصرِ ما هي لَفظةٌ جَرَت في لِسَانَي جُرهمٍ وثَمودِ
إن استُعمِلَت في حَالَةِ الجَحدِ أُثبِتَت وإن أُثبِتَت قَامَت مَقامَ جُحُودِ[1]

[و١٩٨] وقَد قرَّرنا فَسَادَ الوَهمِ، وذكَرنا أنَّ جَريَها عَلَى قيَاسِ الأَفعَالِ هو الأَخلقُ بالبلاغَةِ والأَقوَمُ للفَصَاحَةِ، كَمَا قُلناه في الآيةِ، واللَّه المُوَفِّقُ للصَّوابِ.

(١) هما من الطويل، وانظر هذين البيتين، وهما للمعري في مغني اللبيب ٨٦٨، وتعليق الفرائد ٣/ ٣١١، والطراز في الألغاز للسيوطي ٤٥، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٧، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٤، والأشموني ١/ ٢٩٢، والهمع ١/ ٤٨٢.

[فعلُ التَّعَجُّبِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **فعلُ التَّعَجُّبِ: مَا وُضعَ لإِنشَاءِ تَعَجُّبٍ، وهي صيغَتانِ: (مَا أَفعلَه)، و(أَفعِل به)، وهي غَيرُ مُتصرِّفَةٍ، مِثلُ: (مَا أَحسَنَ زَيدًا)، و(أَحسِن بزَيـدٍ)**[١]، **ولا يُبنيَانِ إِلّا مِمَّا بُنيَ مِنه أَفعَلُ التَّفضيلِ، ويُتوَصَّلُ في المُمتَنعِ بِمثلِ: (مَا أَشَدَّ استِخرَاجه)، و(اشدُد باستِخرَاجِه)، ولا يُتصَرّفُ فيهما بِتَقديمٍ ولا تَأخيرٍ، ولا فَصلٍ. وأَجَازَ المَازنيُّ الفَصلَ بِالظَّرفِ. و(مَا) ابتِدَاءٌ، نكِرَةٌ عِندَ سيبَوَيه، مَا بَعدَها الخَبَـرُ، مَوصُولةٌ بِه عِندَ الأَخفَشِ، والخَبرُ مَحذُوفٌ، و(بِه) فَاعِلٌ عِندَ سيبَوَيه، فلا ضَميرَ في (أَفعِل)، ومَفعُولٌ عِندَ الأَخفَشِ، والبَاءُ للتَّعديَةِ، أَو زَائِدَةٌ، فَفيه ضَميرٌ** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام: **للتَّعَجُّبِ أَلفَاظٌ كَثيرَةٌ، وصيَغٌ مُستَعملَةٌ**، كَقَولِكَ: (للَّه دَرُّكَ)، و(للَّه أَنتَ)، و(وَاهًا لَه مَا أَطيبَه)، و« سُبحَانَ اللَّه إِنَّ المُؤمِنَ لا يَنجُسُ »، كَما جَاءَ في حَديثِ أَبي هريرَةَ[٢]، ولَيسَ مِن هَمِّنا ذِكرُها، وإِنَّما المَقصُودُ بيَانُ الصّيغَةِ الإِنشَائيَّـةِ.

ولَه صيغَتَانِ: (مَا أَفعَلَه) كَقَولِكَ: (مَا أَحسَنَ زَيدًا)، و(**أَفعِل بِه**) كَقَولِكَ: (أَحسِن بزَيـدٍ).

وقَد حَدَّه الشَّيخُ بِقَولِه: « **مَا وُضعَ لإِنشَاءِ التَّعَجُّبِ** »، يَخرُجُ به قَولُنا: (تَعَجَّبتُ مِن زَيدٍ)، فإِنَّ هذا وإِن كَانَ تَعَجُّبًا، لكنَّه غَيرُ دَاخِلٍ فيما نُريدُ، لَمَّا لَم يكُن عَلَى جِهَةِ الإِنشَاءِ، بَل كَانَ عَلَى جِهَةِ الإِخبَارِ؛ لأَنَّ أَحدَهما يَحتَمِلُ الصِّدقَ والكَذِبَ؛ لَمَّا كَانَ خَبرًا، وقَولُنا: (مَا أَحسَنَ زَيدًا) لا يَحتَمِلُ صِدقًا ولا كَذِبًا؛ لَمّا كَانَ حَاصِلًا عَلَى مَعنى الإِنشَاءِ.

والتَّعَجُّبُ مِن المَعَاني الضَّروريَّةِ الَّتي يَعلَمُها الإِنسَانُ مِن نَفسِه، كَفَرَحِه، وغَمِّه، وأَلمِه.

---

(١) في الأصل: (زيدٌ) وكذا في ط.

(٢) الحديث عن أبي هريرة في صحيح البخاري برقم (٢٨٥) ١/ ٦٥، و مسند أحمد برقم (٤٢١٠) ٧/ ٥٥.

فإذا عرفتَ هذا فلنَذكُر مُا يُبنى مِنه فعلُ التَّعجُّبِ، ثُمَّ نَذكُر مَا يَتعَلَّقُ بأحكَام كُلِّ وَاحِدَةٍ مِن الصّيغتَينِ، عَلَى جِهَةِ الخُصُوصِ، فهذه مَقَاصِدُ ثَلاثةٌ، نُفَصِّلُها بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعالى:

المَقصَدُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ مَا يُبنَى مِنه فعلا التَّعَجُّبِ

اعلَم أَنَّ التَّعَجُّبَ لَمَّا كَانَ وَارِدًا عَلَى جِهَةِ الإنشَاءِ [ظ١٩٨] فلا بُدَّ مِن اختِصَاصِه بِصيغَةٍ، كَمَا وَجَبَ ذلِكَ في سَائِرِ الأُمُورِ الإنشَائيَّةِ، كالأَمرِ والنَّهيِ.

والغَرَضُ الآنَ إنّما هو بَيَانُ مَا تُصَاغُ مِنه هَاتَانِ الصّيغَتَانِ، أَعني: (مَا أَفعَلَه) و(أَفعِل بِه)؛ وذلِكَ **كُلُّ فعلٍ، ثُلاثيٍّ، مُتَصَرِّفٍ، تَامٍّ، قَابِلٍ للزّيادَةِ، غَيرِ مَبنيٍّ للمَفعُولِ، لَيسَ بِلَونٍ ولا عَيبٍ**، فهذه احتِرَازَاتٌ لا بُدَّ مِن بَيَانِهَا:

فاحتَرَزنا بِقَولِنا: (كُلُّ فعلٍ) عَن الاسم، فلا يَجُوزُ أَن تُبنَى مِنه هَاتَانِ الصّيغَتَانِ بِحَالٍ؛ لأَنَّ الأَفعالَ لا تُبنَى مِن الأَسمَاءِ؛ لاختِلافِ مَعانيها وصِيَغِها.

واحتَرَزنا بِقَولِنا: (ثُلاثيٍّ) عَن غَيرِه، كـ(دَحرَجَ)، و(انطَلَقَ)، و(اقتَدرَ)، و(استَخرَجَ)، وغَيرِ ذلِكَ مِمّا يكُونُ رُباعيًّا مُجَرَّدًا، أَو ثُلاثيًّا بِالزّيادَةِ عَلَيه، فلا يَجُوزُ بِنَاؤُه مِن ذِلِكَ لِثِقَلِه وإِنَافَتِه عَلَى الثَّلاثَةِ.

واحترَزنا بِقَولِنا: (مُتصَرِّفٌ) عَمَّا لا يكُونُ مِن الأَفعالِ مُتصَرِّفًا، كـ(نعمَ)، و(بِئسَ)، و(عَسَى)، وغَيرِ ذلِكَ، فإِنَّ مَا لا يكُونُ مُتصَرِّفًا مِن الأَفعالِ يُنزَّلُ مَنزِلَةَ الأَسمَاءِ في عَدَمِ بِنائِه مِنه.

واحتَرَزنا بِقَولِنا: (تَامٌّ) عَن الأَفعَالِ النَّاقِصَةِ، نَحوُ: (كَانَ)، و(صَارَ)، فإِنَّ هذه الأَفعَالَ لِنُقصَانِها عَن الأَفعَالِ بِمَصَادرِها انخرَمَت فَائِدَتُها، فَلَم يُبنَ مِنها فعلُ التَّعجُّبِ.

واحتَرَزنا بِقَولِنا: (قَابِلٌ للزِّيادَةِ) مِـن الأمُـورِ السَّلبيَّـةِ، نَحـوُ: (فَنيَ الشَّيءُ) و(عُدِمَ)، فإِنَّ هذه الأُمُورَ لا وَجهَ للتَّعجُّبِ مِنها، لمَّا كَانَ أَمرًا عَدَميًّا، والأُمُورُ

العَدَميَّـةُ لا يُمكِنُ دُخُولُ الزِّيادَةِ فيها.

واحتَرزنا بِقَولِنا: (غَيرُ مَبنيٍّ للمَفعُولِ) عَن مِثلِ قَولِنا: (مَا أَغدرَه)، و(أَلوَمَه)، و(مَا أَزهاه)، و(مَا أَنكرَه) و(أَعرَفَه)، فإِنَّ هذه الأُمورَ كُلَّها مَبنيَّـةٌ للمَفعُولِ، فلا يُبنَى مِنها فعلا التَّعَجُّبِ، كَمَا لا يُبنى مِنها أَفعَلُ التَّفضيلِ، كَمَا سَبقَ تَقريرُه.

واحتَرزنا بِقَولِنا: (مِن غَيرِ لَونٍ ولا عَيبٍ) مِن أَفعالِ الأَلوَانِ، كـ(سَوِدَ)، و(شَهبَ)، فلا يُقالُ فيه: (مَا أَسوَدَه)، و(أَحمَرَه)، و(أَصفَرَه)[1]، ومِن أَفعَالِ العيُوبِ[2]، نَحوُ: (حَمِقَ، [فهو أَحمَقُ][3])، و(هَوِجَ، فهو أَهوَجُ)، و(نَوِكَ، فهو أَنوكُ)، و(رَعِنَ، فهو أَرعَنُ)، وإِنَّما تَعذَّرَ بِنَاءُ فعلَي التَّعجُّبِ مِن الأَلوَانِ والعيُوبِ لمَّا كَانَ اسمُ الفَاعِلِ مِنها عَلَى مِثَالِ (أَفعَلَ)، فَعدَلُوا عَن بِنائِهما مِنها لأَجلِ الإِلبَاسِ، أَلا تَرى أَنَّ الجَهلَ مِن أَعظَمِ العُيُوبِ، ومَع ذلِكَ جُوِّزوا أَن يُصَاغَ مِنه فعلا التَّعَجُّبِ، نَحوُ: (مَا أَجهَلَه) و(أَجهل بِه)؛ لَمَّا كَانَ اسمُ الفَاعِلِ مِنه عَلَى مِثَالِ (فَاعِلٍ)، فلَمَّا لَم يكُن هناكَ لَبسٌ جَازَ بناءُ (أَفعَلَ) في التَّعجُّبِ مِنه.

فَحَصَلَ مِن مَجمُوعِ مَا ذكَرناه أَنَّه لا يُصَاغُ فعلا التَّعجُّبِ إِلَّا مَا [و١٩٩] كَانَ مُختَصًّا بِهذه الشَّرَائِطِ، وحَاصِلًا عَلَى هذه الضَّوَابِطِ كُلِّها، فإِن أَردتَ التَّعجُّبَ مِن هذه الأُمورِ المُستَحيلَةِ الَّتي ذكَرناها أَتَيتَ بِفعلٍ ثُلاثيٍّ، فتَقولُ [فيه][4]: (مَا أَشدَّ استِخرَاجَه)، [و(مَا أَظهرَ حَولَه) و(أَبيَنَ عَورَه)، و(مَا أَكثَرَ رُعُونَتَه)، و(أَقبح

---

(١) أجاز الكوفيون بناءُ أفعل التّفضيل والتعجب من لفظيّ السّواد والبياض، وهو غيرُ جائزٍ عند البصريين، وما احتجّ به الكوفيّون شاذٌّ عندهم. انظر المسألة في الإنصاف١/ ١٤٨، والتبيين ٢٩٢، والمتبع ٢/ ٥٤٣، وشرح الرّضي ٣/ ٤٥٠.

(٢) أجاز الأخفش والكسائي وهشام والفرّاء بناء (أفعل) من العيوب الظّاهرة، نحو: (ما أعوره) و(ما أعماه). انظر الارتشاف ٤/ ٢٠٨٠، وهمع الهوامع ٣/ ٣١٨، والنّجم الثّاقب ٢/ ٨٨٤.

(٣) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٤) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

بِحَوَلِه) و(عَوَرِه)، و(أكرِم باستِخرَاجِه)][١] و(اقتِدَارِه) إلى غَيرِ ذلِكَ مِن الأمُورِ المُتعَذِّرَةِ؛ لأَنَّ بِحُصُولِ مَا ذكَرناه مِن الفعِلِ الثُّلاثِيِّ يزُولُ العَارِضُ، ويَحصُلُ مَا اعتبَرناه مِن الضَّوَابِطِ كُلِّها.

فإن بُنِيَ فعلُ التَّعجُّبِ مَع وُجُودِ مَانعٍ مِن هذه المَوَانِعِ فَعلَى جِهَةِ الشذُوذِ، كَمَا قَالُوا: (مَا أَخصَرَه) مِن قَولِهم: (اختُصِرَ)، وهو خُمَاسِيٌّ مَبنيٌّ للمَفعُولِ، فَفيه مَانعَانِ، أَحَدُهما أنَّه مَبنيٌّ لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، وثَانيهما أنَّه زَائِدٌ عَلَى الثَّلاثَـةِ، وكِلاهما مَانعٌ مِن بِنَاءِ فعلِ التَّعجُّبِ مِنهما، كَمَا أَوضَحناه مِن قَبلُ، وهكذا فإِنَّه قَد شَذَّ قَولُهم: (مَا أزهى زَيدًا)[٢]، و(مَا أَعنى زَيدًا بِحَاجَتِك)[٣]، وأصلُهما: (زُهِيَ)، و(عُنِيَ) مَبنيَّانِ لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه.

فأَمَّا قَولُهم: (مَا أَعطَاه للدِّرهَمِ)، و(مَا أَولاه للمَعرُوفِ)، فمِن: (أَعطَى، يُعطي)، و(أَولى، يُولي)، وغَيرُ ذلِكَ مِن الأَفعالِ المَزيدَةِ الَّتي عَلَى مِثَالِ (أَفعلَ)، فمَذهَبُ سيبوَيه جَوَازُ ذلِكَ، وإجرَاؤُه مُجرَى الفعلِ الثُّلاثيِّ، وغَيرُه يَمنَعُ من ذلِكَ[٤]، وقَد قرَّرنا ذلكَ في أَفعَلِ التَّفضيلِ، فأَغنى عَن الإعَادَةِ.

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٢) في الأصل: (زيدٌ) وكذا في ط.

(٣) في ط: (وما أعناه بحاجتك).

(٤) نقل في هذا ثلاثة مذاهب: **الأول**: أنه لا يجوز ذلك مطلقًا، وهو رأي المازني والمبرد وابن السراج والفارسي. **والثَّاني**: جواز ذلك مطلقًا، وهو ما نسب إلى سيبويه والأخفش. **والثالث**: التفصيل بين أن تكون الهمزة للنقل، فلا يجوز، وبين ألَّا تكون للنقل فيجوز، ونسب إلى سيبويه. انظر: سيبويه ١/ ٧٣، والمقتضب ٤/ ١٧٨. وانظر: ابن يعيش ٦/ ٩٢، وشرح الرَّضي ٣/ ٤٥١، وشرح الجمل لابن خروف ٥٧٤، والتذييل ١٠/ ٢٣٩، والارتشاف ٢٠٧٨، وتمهيد القواعد ٢٦٤٢، والمساعد ٢/ ١٦٤. قال الرماني في شرحه (١/ ظ ٢٨): « وقد وقعَ في الكتابِ أنَّ فعلَ التَّعجُّبِ يُبنى مِن (أَعطَى)، فكانَ ابنُ السَّرَّاجِ يقولُ: هو ملحقٌ في الكتابِ، وليسَ منه، ويحتملُ أن يكونَ ذكَـرَه؛ لأنَّهم يقولون: (مَا أَعطَاه للدَّرَاهِمِ) على طريقِ الشُّذوذِ ».

وقَد احترزنا بِقَولِنا: (كلُّ فعلٍ) عَمَّا لا يُنطقُ بِفعلِه، فلا يَجُوزُ أَن يُبنَى مِنه فعلُ التَّعجُّبِ، فلا يُقالُ في (رَجلٍ ربعَةٍ): (مَا أَربعه)، ولا في (طِفلٍ): (مَا أَطفلَه)، ولا في (رَجُلٍ): (مَا أَرجَله)؛ لَمَّا لَم يكُن هناكَ أَفعالٌ بِهذا الاعتِبَارِ.

وقَد شَذَّ قَولُهم(١): (مَا أَذرَعَها) بِمَعنى: مَا أَخَفَّها في غَزلِها، وهو مِن قَولِهم: (امرَأَةٌ ذِرَاعٌ) وهي خَفيفةُ اليَدِ في الغَزلِ، ولَم يُسمَع مِنه غَيرُ فعلِ التَّعجُّبِ.

ومِثلُه في البِنَاءِ مِن وَصفٍ(٢) لا فعلَ لَه قَولُهم: (مَا أَقمَنَه بِكَذا) أَي: مَا أَحَقَّه، اشتُقَّ(٣) مِن قَولِهم: (قَمينٌ بِكَذا)(٤) إِذا كَانَ حَقيقًا بِه، ولا فعلَ لَه مِن لَفظِه.

ونَحوُه قَولُهم: (مَا أَعسَاه)، و(أَعسِ بِه)، ولا فعلَ لَه [مُتصَرِّفًا](٥) مِن لَفظِه.

فكُلُّ هذه الأمُورِ مَنقُولةٌ عَن العرَبِ، عَلَى جِهَةِ السَّمَاعِ، مَحفُوظَةٌ عَنهم، ولا يَجُوزُ القياسُ عَلَيها؛ لَمَّا كَانَت مُخَالِفةً للأَقيسَةِ المُطَّرِدَةِ، واللَّه أَعلَمُ بالصَّوَابِ.

فهذا مَا أَردناه ذِكرَه فيما يَختَصُّ الصِّيغَةَ، ومَا يَجِبُ صَوغُها مِنه، ومَا يُتعَذَّرُ مِن ذلِك.

* * *

المَقصَدُ الثَّاني: [ظ١٩٩] في بَيَانِ الأَحكَامِ المُختَصَّةِ بِـ(مَا أَفعَلَه)

اعلَم أَنَّ هذه [الصِّيغةَ](٦) هي أكثرُ الصِّيغتَينِ جَريَانًا، وأَعظمُهما استعمالًا، كقَولِه تَعالَى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، والتَّعجُّبُ والتَّرجِّي في قَولِه تَعالى:

---

(١) في ط: (نحو قولهم).

(٢) في ط: (من أخف).

(٣) في ط: (اشتقوه).

(٤) في ط: (فلان قمين بكذا).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

﴿لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وإن كَانَ مَعناهما مُستَحيلًا في حَقِّه تَعَالى[١]؛ لعِلمِه تَعَالى بِحَقَائقِ الأمُورِ، وإحَاطَتِه بِها، لكن إنَّما جَازَ إطلاقُه مِن جِهَتِه تعالى عَلَى نَفسِه، عَلَى جِهَةِ المَجَازِ، وإطلاقُ مَا هذا حَالُه مِن جِهَتِه جَائزٌ؛ لأنَّه إنَّما تُقصَدُ المَعاني الجَائِزَةُ في حَقِّه دُونَ المُستَحيلَةِ، فعَلَى هذا يَجُوزُ إطلاقُ مَا هذا حَالُه مِن جِهَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّه عَلَيه[٢] لِكَونِه مَعصُومًا عَمَّا لا يَجُوزُ إطلاقُه عَلَى اللَّه تَعالى، فأَمَّا مِن جِهَتِنا فلا يَجُوزُ إطلاقُه؛ لاستِحَالَةِ العِصمَةِ في حَقِّنَا، فلا يَجُوزُ إطلاقُه عَلَى اللَّه إلَّا بِإذنٍ مِن جِهَةِ الشَّرعِ.

فإذا تَمَهَّدَت هذه القَاعِدَةُ فاعلَم أَنَّ هذه الصِّيغَةَ مُختَصَّةٌ بِأَحكَام: مِنها مَـا يَعُمُّ الصِّيغَةَ، ومِنها يَخُصُّ[٣] كُلَّ وَاحِدٍ مِن أَجزَائِها، فلنَسرُدها، وجُملَةُ مَـا نُورِدُ مِن ذلِكَ أَحكَامٌ عَشرَةٌ:

الحُكمُ الأَوَّلُ مِنها: أَنَّ هذه الصِّيغَةَ لا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فيها بِتَقديمٍ ولا تَأخيرٍ[٤]، فلا يُقَالُ: (زَيدًا مَا أَحسَنَ)، ولا: (مَا زَيدًا أحسَنَ)[٥]، ولا: (أَحسَنَ زَيدًا مَا) ، وإنَّما يَجِبُ تَأدِيَتُها عَلَى هذه الصِّفَةِ مِن غَيرِ مُخَالَفَةٍ؛ لأنَّها لَمَّا أُخرجَت مُخرَجَ الإنشَاءِ أُلزِمَت طَرِيقَةً وَاحِدَةً؛ لجَريِها مَجرَى الأَمثَالِ.

الحُكمُ الثَّاني: أنَّه لا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فيها بِتَثنِيَةٍ ولا جَمعٍ، ولا تَذكيرٍ ولا تَأنيثٍ، فلا يُقالُ: (الزَّيدَانِ مَا أَحسَنا)، ولا: (الزَّيدُونَ مَا أَحسَنُوا)، ولا: (الهِندَانِ مَا أَحسَنَتا)، ولا: (الهِندَاتُ مَا أَحسَنَّ).

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (في كتاب اللَّه تعالى).

(٢) في ط: (الرسول عليه السلام).

(٣) في ط: (يختص).

(٤) لا يجوز التقديم والتَّأخير بالإجمَاعِ، فلا يُقَالَ: (مَا زَيدًا أَحسَنَ)، ولا : (زَيدًا مَا أَحسَنَ)، ولا : (بِزَيدٍ أَحسِن). انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠.

(٥) كذا في ط، وفي الأصل: (ما أحسن زيدًا).

ولا يَجُوزُ الفصلُ فيها بِغَيرِ الظَّرفِ والحَرفِ، فلا يُقَالُ: (مَا زَيدٌ قَائِمٌ أَحسَنَه)، ولا: (مَا أَحسَنَ زَيدٌ قَائِمٌ الرَّجُلَ)، فإِن فُصِلَ بالظَّرفِ أَو بَالحَرفِ فَهَل يَجُوزُ ذلِكَ أَم لا؟ فحُكيَ عَن الجَرميِّ والمَازنيِّ تَجويزُه في مِثلِ قَولِكَ: (مَا أَحسَنَ بالرَّجُلِ أَن يَصدُقَ)، و(مَا أَجملَ اليَومَ زَيدًا)، ومَنعَه آخَرُونَ، والمُختارُ جَوَازُه[١]؛ لأنَّه إِذا جَازَ الفَصلُ بَينَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيه بِالظَّرفِ والحَرفِ فهَاهنا أَجوزُ؛ مِن أَجلِ كَونِها جُملةً فعليَّـةً.

الحُكمُ الثَّالِثُ: إذا قُلتَ: (مَا أَكرَمَ زَيدًا) فالتَّقديرُ فيه عِندَ جَمَاهيرِ [و٢٠٠] البَصريِّينَ: مَا أَحسَنَ زَيدًا إِلَّا شَيءٌ، كَقَولِكَ: (أَمرٌ أَقعَدَه عَن الخُرُوجِ)، و(مُهمٌّ أَشخَصَه) بِمَعنى: مَا أَقعَدَه عَن الخُرُوجِ إِلَّا أَمرٌ، وما أَشخَصَه إِلَّا أَمرٌ، وحُكيَ عَن الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ وغَيرِهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ أَنَّ المَعنى فيه: زَيدٌ أَحسَنُ[٢]، فحَاصِلُ الأَمرِ أَنَّ الصِّيغةَ التَّعَجُّبيَّـةَ عِندَ نُحَاةِ البَصرَةِ صيغةٌ فعليَّـةٌ؛ ولِهذا قَدَّرُوها بِمَا ذكَرناه مِن الجُملَةِ الفعليَّةِ، وعِندَ نُحَاةِ الكُوفَةِ أَنَّها صيغةٌ اسميَّـةٌ؛ ولهذا قَدَّرُوها بالاسميَّـةِ.

---

(١) ذَهَبَ الفَرَّاءُ وغَيرُه مِن الكُوفيِّينَ إِلى جَوَازِ ذلِكَ، نُقِلَ عنه أَنَّه أَجَازَ: (مَا أَحسَنَ عَلَيكَ البيَاضَ)، وإِلى ذلِكَ ذَهَبَ الجَرميُّ، والمازني، والزَّجاج، والفَارِسيُّ مِن البَصريِّينَ، وهو اختيَارُ ابنِ خروف، وذَهَبَ الأَخفَشُ والمُبرِّدُ وأَكثرُ البَصريِّينَ إِلى أَنَّ ذلِكَ لا يَجُوزُ، ونَسَبَه الصَّيمَريُّ إلى سيبويه، وليس في كَلامِه نَصٌّ عَلَيه. انظر المسألة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٥٧، والبغداديات ٢٥٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٨، وابن يعيش ٧/ ١٥٠، والتسهيل ١٣١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٨، وشرح الرضي ٤/ ٢٣٢، والارتشاف ٢٠٧٢، والتذييل ١٠/ ٢١١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٠١، وتمهيد القواعد ٢٦٣٢، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٠٠، والمساعد ٢/ ١٥٧.

(٢) الخلاف بين البصريين والكوفيين في (أفعل) مشهورٌ، ذهب البصريون إلى أنَّ (أفعل) فعلٌ ماضٍ جامد، والكوفيون يرون أنَّ (أفعل) اسم تفضيل، ولكلٍّ فريق حججه. انظر هذه المسألة في: ابن يعيش ٧/ ١٤٣، والإنصاف ١/ ١٢٦، وأسرار العربية ١١٥، والمتبع ٢/ ٥٣٩، واللباب ١/ ١٩٧-١٩٨، وتوجيه اللمع ٣٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١، وشرح الرضي ٤/ ٢٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٣، والارتشاف ٤/ ٢٠٦٦، والهمع ٣/ ٤٦.

الحُكمُ الرَّابعُ: أَنَّ هذه الجُملةَ وإِن كَانَت مَعدُودةً في الجُمَلِ الإِنشَائيَّةِ فإِنَّه يَجُوزُ وُقُوعُها أَخبَارًا للمُبتَدأ، كقَولِهم[١]: (زَيدٌ مَا أَحسَنَه)، و(عَمرٌو مَا أَجمَلَه)، وخَبرًا لِـ(إِنَّ)، كقَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا مَا أَحسَنَه)[٢] عَلَى تَأويلِ القَولِ، كأَنَّه قِيلَ: زَيدٌ مقُولٌ عِندَه مَا أَحسَنَه، وعَمرٌو مَقُولٌ عِندَه مَا أَجمَلَه، كَمَا جَازَ: (زَيدٌ اضرِبه)، و(عَمرٌو لا تكرِمه) أَي: مَقُولٌ عِندَهما هذا القَولَ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الأُمُورَ الإِنشائية مُخَالِفةٌ للأُمُورِ الخبَريَّـةِ، فلا بُدَّ مِن تَأويلِها بِمَا ذكَرناه.

الحُكمُ الخَامِسُ: إِنَّ هذه الجُملةَ التَّعَجُّبيَّـةَ يَجُوزُ فيها زِيادةُ (كَانَ)، وقَد كثُـرَ ذلِكَ حتَّى لا يُتعَذَّرَ عَن القِيَاسِ فيه؛ لِكثرَتِه، كقَولِكَ: (مَا [كَانَ][٣] أَحسَنَ زَيدًا)، وإِذا كَانَت (كَانَ) هذه مَزيدَةً فهَل يكُونُ لَها[٤] فَاعِلٌ أَم لا؟ فحُكيَ عَن أَبي عَليٍّ الفَارِسيِّ[٥] أنَّه لا فَاعِلَ لهَا؛ لَأنَّ فَاعلَها[٦] إِنَّما يكُونُ لازِمًا لَها إِذا كانَت مُستَعمَلةً في مَعناها. وعَن السيرَافيِّ أنَّ لَها فَاعِلًا[٧]؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الفعلَ لا يَنفكُّ عَن فَاعلِه، وكِلا القَولَينِ لا غُبارَ عَلَيه، خَلا أَنَّ مَا قَالَه الفَارِسيُّ أَقيَسُ.

وحُكيَ عَن الزَّجَّاجيِّ[٨] في قَولِكَ: (مَا كَانَ أَحسَنَ زَيدًا) أَنَّ (كَانَ) فعلُ

---

(١) في ط: (كقولك).

(٢) في ط: (أقبحه).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وكذا في ط.

(٤) في ط: (له).

(٥) البصريات ٢٩٤، ٨٧٦، وانظر رأيه في: قواعد المطارحة ٦٧، والارتشاف ٣/ ١١٨٦، والتذييل ٤/ ٢١٣، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٥٧.

(٦) كذا في ط، وفي الأصل: (فعلها).

(٧) شرح السيرافي ١/ ٣٥٩، وانظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦١، وقواعد المطارحة ٦٧، والارتشاف ٣/ ١١٨٦، والتذييل ٤/ ٢١٣.

(٨) في الأصل وط: (الزجاج) وليس منسوبًا له.

التَّعجُّبِ[١]، وأَنَّ (أَحسَنَ زَيدًا) خبرُها، وهو فَاسِدٌ؛ لِمُخَالفَتِه مَا عَلَيه القيَاسُ مِن أَنَّ فعلَ التَّعجُّبِ لا يكُونُ مِن الأَفعالِ النَّاقِصَةِ مَبنيًّا، ولا يَرِدُ عَلَى خِلافِ وَزنِ (أَفعلَ)، وفيمَا ذكرَه الزَّجَّاجيُّ[٢] مُخَالفةٌ للأمرينِ جَميعًا.

فهذه مَا يَختَصُّ مِن الأَحكَامِ العَامَّةِ لِصيغَةِ (أَفعَلَ)، ونُردِفُه بِالأحكَامِ الخَاصَّةِ مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ.

الحُكمُ السَّادِسُ: يَختَصُّ (مَا)، وهي عِندَ سيبوَيه وأَكثَرِ النُّحَاةِ نكِرَةٌ غَيرُ مَوصُولَةٍ، ولا مَوصُوفَةٍ، مُبهمَةٍ[٣]، بِمَنزِلَتِها في قَولِه تَعَالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] في مَوضعِ رَفعٍ بالابتِدَاءِ، والتَّقديرُ فيها: شَيءٌ حَسَّنَ زَيدًا، وحُكيَ عَن الأَخفَشِ أَنَّها مَوصُولةٌ[٤]، والتَّقديرُ فيها: الَّذي حَسَّنَ زَيدًا شَيءٌ، وعَن بَعضِ النُّحَاةِ أَنَّها استِفهَاميَّةٌ[٥] [ظ٢٠٠]، والتَّقديرُ فيها: أَيُّ شَيءٍ حَسَّنَ زَيدًا؟ وهذه التَّقديرَاتُ إِنَّما هي باعتِبَارِ الأَصلِ، لا غيرُ، فأَمَّا بَعدَ كَونِها جُملةً إِنشَائيَّةً فلا وَجهَ لِهذه التَّقاديرِ مِنها؛ لأَنَّها تُخرِجُها عَن المَقصُودِ الَّذي أُريدَ مِنها.

الحُكمُ السَّابعُ: يُرجَّحُ مَا قَالَه سيبوَيه مِن وَجهَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا: فلأَنَّه لا تَقديرَ فيه ولا حَذفَ.

---

(١) هو للزجاجي في الجمل ١٠٣، قال: « وكان فعل ماضٍ في موضع خبر الابتداء، واسمها مضمر فيها وما بعدها خبرها »، وانظر هذا الرأي منسوبًا للزجاجي في ابن يعيش ٧/ ١٥٠، وتوجيه اللمع ٣٨٣، واللباب للعكبري ١/ ٢٠٤، وهو للجرمي في البصريات ٢٩٤، والارتشاف ٢٠٧٤.

(٢) في الأصل وط: (الزجاج) وليس منسوبًا له.

(٣) سيبويه ١/ ٧٢، وشرح السيرافي ١/ ٣٥٤، وانظر رأيه في: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٢٧، وتوجيه اللمع ٣٨٢، ونسب إلى الأخفش أيضًا. انظر: شرح الرضي ٤/ ٢٣٣.

(٤) انظر رأي الأخفش في: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٢٧، وتوجيه اللمع ٣٨٢، وشرح الرضي ٤/ ٢٣٣.

(٥) هو للفراء وابن درستويه في ابن يعيش ٧/ ١٤٩، وشرح الرضي ٤/ ٢٣٤، وتوجيه اللمع ٣٨٢.

وأَمَّا ثَانيًا فلأنَّه نَقلٌ مِن الخبَرِ إلى الإنشَاءِ. ومَا هذا حَالُه كَثيرٌ في كَلامِ العرَبِ، قَالَ اللّه تعَالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فهذا خَبرٌ في مَوضعِ الأمرِ، ونَحوُه: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فهو في مَعنى الأَمرِ؛ لاستِحَالَةِ كَونِه خَبرًا بخِلافِ مَذهَبِ الأَخفَشِ فإنَّه يَلزَمُه حَذفُ الخبَرِ، ومَن قَالَ إنَّها استِفهاميَّـةٌ فيَلزَمُه أَن يكُونَ قَد نَقلَه مِن إنشَاءٍ إلى إنشَاءٍ، وهو غَيرُ مَعهودٍ.

ويُرجِّحُ مَا قَالَه الأَخفَشُ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ استعمالَ (مَا) المَوصُولَةِ أكثرُ مِن استعمَالِ (مَا) الَّتي بِمَعنى (شَيءٍ)، ولَم يَثبُت كَونُها بِمَعنى (شَيءٍ) إلَّا في مَوَاضعَ قَليلَةٍ.

ويُرجِّحُ قَولُ مَن قَالَ: إنَّها استِفهاميَّـةٌ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ استعمَالَها استِفهاميَّـةً أكثرُ مِن استعمَالِها مَوصُولةً.

الحُكمُ الثَّامِنُ: (أَحسَنَ) في قَولِكَ: (مَا أَحسَنَ زَيدًا) فعَلَى رَأيِ سيبوَيه والأَخفَشِ وأكثَرِ النُّحَاةِ أنَّه فعلٌ[١]؛ مِن أَجلِ اتِّصَالِ نُونِ الوِقَايَـةِ بِه، ومن [جِهَةِ][٢] كَونه مَبنيًّا عَلَى الفَتحِ، وهذه أَمَارَةُ كَونِه فعلًا، وإلى هذه المَقَالَةِ ذَهبَ الكسَائيُّ مِن الكُوفيِّينَ، وعَلَى رَأيِ الفرَّاءِ والأَحمَرِ مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ أَنَّ (أَفعَلَ) اسمٌ، بِمَنزِلَةِ (أَفعَلِ) التَّفضيلِ، ومِن حُذَاقِ البَصريِّينَ مَن ذَهبَ إلى هذه المَقَالَةِ، كالخُوارزميِّ[٣]، والمُختَارُ مَا قَالَه نُحَاةُ البَصرَةِ؛ لِوُجُوهٍ قرَّرناها في كِتَابِ « المُحَصَّلِ »، فأَغنى عَن تكريرِها. والحَمدُ للّه.

---

(١) هذه مسألة خلافية مشهورة بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أنّ (أفعل) فعلٌ ماضٍ. ووافقهم الكسائي من الكوفيِّين. والكوفيون يذهبون إلى أنَّ (أفعل) اسم تفضيل، ولكل فريق حججه. انظر المسألة في: الإنصاف ١/ ١٢٦، وابن يعيش ٧/ ١٤٣، وأسرار العربية ١١٥، والمتبع ٢/ ٥٣٩، واللباب ١/ ١٩٧-١٩٨، وشرح الرضي ٤/ ٢٣٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٣، وتوجيه اللمع ٣٨٢، والارتشاف ٤/ ٢٠٦٥، والهمع ٣/ ٤٦.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وكذا في ط.

(٣) التَّخمير ٣/ ٣٢٥.

الحُكمُ التَّاسعُ: الضَّميرُ في قَولِنا: (أَحسَنَ) مَرفُوعٌ عَلَى رَأيِ النُّحَاةِ كُلِّهم، خَلا أنَّه عَلَى رَأيِ سيبوَيه يُفسِّرُه (مَا)، وعَلَى رَأيِ الأَخفَشِ، وعَلَى رَأيِ مَن جَعَلَها استِفهاميَّةً، فهو عَلَى هذه المَذاهبِ الثَّلاثَةِ مَرفُوعٌ يُفسِّرُه مَا قَبلَه. فأَمَّا عَلَى رَأيِ الفرَّاءِ فهو أَفعَلُ التَّفضيلِ، فَفيه ضَميرٌ يَعُودُ إِلى مَا قَبلَه؛ لأَنَّ التَّقديرَ فيه: اللَّه أَعظَمُ مِن كُلِّ شَيءٍ، إذا قُلتَ: (مَا أَعظَمَ اللَّهَ)، وإذا قُلتَ: (مَا أَحسَنَ زَيدًا) فالتَّقديرُ: زَيدٌ أَحسَنُ مِن كُلِّ أَحدٍ، فلا يَخرُجُ عَن ذلِكَ عَلَى مَا زَعَمُوه مِن اسميَّةِ (أَفعَلَ).

الحُكمُ العَاشِرُ: انتِصَابُ (زَيدٍ)[1] ومَا أَشبَهَه بَعدَ فعلِ التَّعَجُّبِ عَلَى أَنَّه مَفعُولٌ، لا وَجهَ لَه سِوَاه، عَلَى رَأيِ النُّحَاةِ مِن أَهلِ البَصرَةِ، لَمَّا قَالُوا [و٢٠١] بالفعليَّةِ فيه، سَوَاءٌ جَعَلنا (مَا) نكِرَةً مُبهمَةً، كَمَا قَالَ سيبَوَيه، أَو مَوصُولةً، عَلَى رَأيِ الأَخفَشِ، أَو استِفهَاميَّةً عَلَى رَأيِ بَعضِ النُّحَاةِ، فإِنَّ الاسمَ مَنصُوبٌ بِهذا الفعلِ.

فأَمَّا عَلَى رَأيِ الفرَّاءِ[2] وغَيرِه فإِنَّهم لَمَّا جَعَلُوه اسمًا فلا بُدَّ لَه مِن فَاعِلٍ، والَّذي يُمكِنُ تَوجيهه عَلَى قَولِهم هو أَنَّ نَصبَه عَلَى التَّشبيه بِالمَفعُولِ، فَيكُونُ قَولُنا: (مَا أَحسَنَ زَيدًا) بِمَنزِلَةِ: (زَيدٌ أَحسَنُ النَّاسِ وَجهًا)، أَو يكُونُ نَصبُه عَلَى التَّمييزِ؛ لأَنَّه في المَعنى فَاعِلٌ؛ لأَنَّ المَعنى في (مَا أَحسَنَ زَيدًا)[3]: حَسُنَ زَيدٌ، ويَجُوزُ في التَّمييزِ أَن يكُونَ مَعرِفةً، فهذا مَا يُمكِنُ تَوجيهه عَلَى رأيِ الكُوفيِّينَ في نَصبِ الاسمِ في القَضيَّةِ التَّعجُّبيَّةِ.

* * *

المَقصَدُ الثَّالِثُ: في بَيانِ الأحكَامِ المُختَصَّةِ بِـ(أَفعِل بِه)

ويَختَصُّ أَيضًا بِأَحكَامٍ عَشرَةٍ:

---

(١) في ط: (زيدا).

(٢) انظر رأي الفراء في: الارتشاف ٢٠٦٦، والتذييل ١٠/ ١٧٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٨٥، والهمع ٣/ ٤٧.

(٣) في الأصل وط: (زيد) وكذا يقتضي السياق.

الحُكمُ الأوَّلُ: أنَّه لا يَجُوزُ التَّصرُّفُ فيها بتَقديم ولا تَأخيرٍ، فلا يُقَالُ: [(بِزَيدٍ أكرِم) كَمَا يُقَالُ][1]: (بِزَيدٍ مَررتُ)[2]، سَوَاءٌ قُلنا: إنَّ الجَارَّ والمَجرُورَ في مَوضعِ رَفعٍ بِالفَاعِليَّةِ، أَو في مَوضعِ نَصبٍ بِالمَفعُوليَّةِ، وإنَّما لَم يَجُز التَّصرُّفُ فيها مِن جِهَةِ أنَّها خَارِجَةٌ مَخرَجَ الأمثَالِ، فلا يَجُوزُ تَغييرُها عَمَّا وَرَدَت عَلَيه، وإنَّما لَم يَجُز تَغييرُ الأمثَالِ عَن مَوضُوعَاتِها؛ لأنَّها لَو غُيِّرَت واختَلَفَت أحوالُها بِاختِلافِ مَوَاقعها لَخرَجَت عَن كَونِها أمثَالًا؛ إذ لا يُعلَمُ كَونُها مَثَلًا إلَّا بِتأديَتِها عَلَى حَالِها مِن غَيرِ تَغييرٍ يَلحَقُها.

الحُكمُ الثَّاني: أنَّ المَعنى في (أكرِم بِزَيدٍ)[3] فيه وَجهانِ:

أَحَدُهما: أن يكُونَ أَصلُه: أكرَمَ زَيدٌ، أَي: صَارَ ذَا كَرَم، إلَّا أنَّه أُخرجَ عَلَى لَفظِ الأَمرِ ومَعناه الخَبرُ، كَمَا أُخرجَ لَفظُ الخَبَرِ والغَرَضُ بِه الدُّعَاءُ، كَقَولِكَ: (رَحِمَه اللَّه تَعالى)، وهذا هو رَأيُ سيبوَيه[4]، واختَارَه الفَارِسيُّ[5]، والبَاءُ مَزيدَةٌ في مَحلِّ الرَّفعِ، كَقولِه تَعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

وثَانيهما: أَن تكُونَ الصِّيغةُ بَاقيةً عَلَى الدَّلالَةِ عَلَى كَونِها أمرًا مِن غَيرِ تَغييرٍ، إمَّا عَلَى أنَّها أَمرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ أَن يَصِفَ زَيدًا بِالكَرَمِ، وإمَّا أَمرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ أَن يُصَيِّرَه ذَا كَرَمٍ، وعَلَى هذا تكُونُ البَاءُ في مَوضعِ نَصبٍ عَلَى القِيَاسِ. وهذا هو رَأيُ الزَّجَّاجِ[6] أَبي إسحَاقَ[7]،

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٢) في ط: (مررت بزيد).

(٣) في ط: (زيد).

(٤) انظر رأيه في: ابن يعيش ٧/ ١٤٨، وشرح الرضي ٤/ ٢٣٤.

(٥) الإيضاح العضدي ٩١، والتعليقة للفارسي ٤/ ٢٤٧، والعسكريات ٧٣-٧٤.

(٦) في الأصل وط: (الزجاجي) والكنية كنية الزجاج والرأي رأيه.

(٧) انظر رأيه في: ابن يعيش ٧/ ١٤٨، وشرح الرضي ٤/ ٢٣٥، والارتشاف ٢٠٦٧، والمساعد ٢/ ١٤٩.

ونَصَره الزَّمَخشَريُّ مَحمُودٌ(١)، وهو رَأيُ أَبي [الحَسَنِ](٢) سَعيـدِ الأخفَشِ(٣).

الحُكمُ الثَّالِثُ: [أنَّه عَلَى](٤) رَأيِ سيبوَيه [ظ٢٠١] لا ضَميرَ في الفعلِ؛ لأنَّ فَاعِلَه هو الجَارُّ والمَجرُورُ عِندَه فلا يَتغيَّـرُ، فَتقُولُ: (يَا رجَالُ أَحسِن بزَيدٍ)، و(يَا نِسَاءُ أَحسِن بزَيدٍ) مِن غيرِ مُخَالفَةٍ فيه. وعَلَى رَأيِ الأَخفَشِ أَنَّ البَاءَ في مَوضعِ نَصبٍ، إِمَّا عَلَى أنَّها للتَّعديَةِ، علَى مَعنى أَنَّ الأَصلَ في (أكرِم بزَيدٍ) أكرَمَ زَيدٌ، أَي: صَارَ ذَا كرَم، فتُقدَّرُ الهمزَةُ للصَّيرُورَةِ، مِثلُها في (أَغَدَّ البَعيرُ) إِذا صَارَ ذَا غُدَّةٍ، ثُمَّ جيءَ بِالبَاءِ مِن أَجلِ تَعديَتِه، فصَارَ مَا كَانَ فَاعِلًا مَفعُولًا لأَجلِها. وإِمَّا عَلَى أَنَّها مَزيدَةٌ، مِثلُها في قَولِه تَعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥]، فكَانَ أَصلُ (أكرِم بزَيـدٍ): أكرَمَ زَيدًا، ثُمَّ زيدَت البَاءُ، فقيلَ: (أكرِم بزَيدٍ)، وفي الفعلِ ضَميرٌ، خَلا أَنَّه يَجري عَلَى طَريقَةٍ وَاحِدَةٍ في التَّثنيَـةِ والجَمعِ، والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ.

الحُكمُ الرَّابعُ: يَضعُفُ مَا قَالَه سيبوَيه؛ لِمُخَالفَةِ القيَاسِ مِن أَوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا: فلأَنَّ زيَادَةَ البَاءِ مَع الفَاعِلِ قَليلةٌ، مُخَالِفَةٌ للقيَاسِ.

وأَمَّا ثَانيًا فنَقلُ الفعلِ مِن صيغَةِ الخبَرِ إِلى صيغَةِ الأَمرِ فيه مُخَالَفَةٌ، مِن غيرِ حَاجَةٍ إِلَيها.

وأَمَّا ثَالِثًا فاستعمَالُ الهَمزَةِ(٥) للصَّيرُورَةِ، وهي للتَّعديَةِ، لا وَجهَ لَه.

ويُرجَّحُ مَا قَالَه الأَخفَشُ وغَيرُه لأَنَّه سَالِمٌ مِن هذه الأَوجُه الوَارِدَةِ عَلَى كَلامِ سيبَوَيه، ومَا ذكَرَه الأَخفَشُ في التَّأويلِ جَارٍ عَلَى القيَاسِ، مِن زيَادَةِ البَاءِ في مَقَامِ

---

(١) المفصل ٣٦٧.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر رأيه في: الكناش ٢/ ٥١.

(٤) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٥) في ط: (الهمزة).

النَّصبِ، أَو للتَّعديَـةِ؛ فلِهذا كَانَ مَا قَالَه رَاجِحًا عَلَى غَيرِه.

الحُكمُ الخَامِسُ: لا يَجُوزُ الفَصلُ بَينَ الفعلِ ومَعمُولِه هَاهنا، فلا يُقالُ: (أَحسِن واللَّه بِزَيدٍ)، ولا: (أَحسِن حَتَّى يُكرِمكَ بِزَيدٍ)؛ لِكَونِها جَاريةً مَجرَى الأَمثَالِ. وهَل يَجُوزُ الفَصلُ بِالظَّرفِ والحَرفِ[1]، فيُقَالُ: (أَحسِن اليَومَ بِزَيدٍ)، و(أَحسِن في الدَّارِ بِزَيدٍ)؟ فيه التَّردُّدُ الَّذي ذكَرناه في الصِّيغَةِ الأُولى، والأَقرَبُ جَوَازُه، كَمَا أَشَرنا إِلَيه مِن قَبلُ.

الحُكمُ السَّادِسُ: لا يَجُوزُ زيَادَةُ (كَانَ) في هذه الصِّيغَةِ، كَمَا جَازَت زيَادتُها في الصِّيغَةِ الأُولى، والتَّفرِقةُ بَينَهما أَنَّ (أَحسَنَ) في الصِّيغَةِ الأُولى فعلٌ مَاضٍ، فنَاسَبَ زيَادتُها؛ لأَنَّها للمَاضي، فأَكَّدَت[2] معناها، بِخِلافِ هذه الصِّيغَةِ، فإِنَّها أَمرٌ، عَلَى المَذهَبِ المُختارِ، والأَمرُ إِنَّما يكُونُ في المُستَقبَلِ، و(كَانَ) مُختَصَّةٌ بِالمَاضي، فتَنَاقَضَ مَعناهما؛ فلهذا امتَنعَت زيَادتُها فيها؛ لِمَا ذكَرناه، واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ.

الحُكمُ السَّابعُ: أَنَّه لا خِلافَ في فعليَّةِ (أكرِم بِزَيدٍ) بَينَ النُّحَاةِ البَصريَّةِ والكُوفيَّةِ، وإِنَّما يُحكَى الخِلافُ في الصِّيغَةِ [و٢٠٢] الأُولى، كَمَا مَهَّدناه مِن قَبلُ، والوَجه في ذلِكَ هو أَنَّ (أَفعَلَ) في الصِّيغَةِ الأُولى لَمَّا احتَملَ أَن يكُونَ فعلًا مَاضيًا، كَما قَالَه البَصريُّونَ، وأَن يكُونَ أَفعلَ التَّفضيلِ، كَمَا قَالَه الكُوفيُّونَ، لا جَرَمَ جَاءَ الخِلافُ في كَونِه فعلًا أَو اسمًا، فأَمَّا في صيغَةِ (أَفعل به) فلا وَجهَ للتَّردُّدِ؛ لوُضُوحِ الأَمرِ، فافتَرقا.

الحُكمُ الثَّامِنُ: الضَّميرُ في قَولِكَ: (مَا أَفعَلَه) يُفسِّرُه مَا قَبلَه؛ لأَنَّ التَّقديرَ فيه: شَيءٌ حَسَّنَ زَيدًا، كمَا نقَلناه عَن سيبوَيه. وأَمَّا في هذه الصِّيغَةِ فالضَّميرُ يُفسِّرُه شَاهدُ الحَالِ مِن الخِطَابِ؛ لأَنَّه فعلُ أَمرٍ، كمَا تقُولُ: (اضرِب)، (اخرُج)، فلا يَحتَاجُ الضَّميرُ إِلى مَذكُورٍ يُفسِّرُه، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨]، وارتِفَاعُه عَلَى

---

(١) هذا رأيٌ للجرمي في المفصل ٣٦٨، وابن يعيش ٧/ ١٥٠، والبديع في علم العربية ١/ ٤٩٩. وهو الخلاف نفسه في الفصل بالظرف والجار والمجرور في (ما أحسن زيدًا)، وقد أشرنا إليه.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (فتوكده).

الفَاعِلِيَّةِ؛ لأَنَّ كُلَّ مُضمَرٍ اتَّصَلَ بِالفعلِ مِن غَيرِ بُروزٍ فهـو في مَوضـعِ رَفـعٍ.

الحُكمُ التَّاسعُ: إذا بَنَيتَ الصِّيغةَ الأُولى مِن الفعلِ المُضَاعَفِ، فالتَّضعيفُ عَلَى حَالِه مِن غَيرِ تَغييرٍ، كَقَولِكَ: (مَا أَشَدَّه)، و(مَا أَحبَّه)؛ لأَنَّ اللاَّمَ مُتحَرِّكةٌ حَركةً لازِمةً، فمِن أَجلِ ذلِكَ بَقيَ التَّضعيفُ، بِخِلافِ الصِّيغَةِ الثَّانيةِ، فإذا بَنَيتَ مِن المُضَاعَفِ وَجَبَ فكُّه؛ مِن أَجلِ سُكُونِ اللاَّمِ، فلا يَجُوزُ الإِدغَامُ فيما كَانَ سَاكِنًا؛ فلِهذا تَقُولُ: (أَحبِب به)، و(اشدُد بِه)، فلا جَرَمَ افترَقَ الأمرُ فيهما، كَما تَرى.

الحُكمُ العَاشِرُ: آخِرُ الصِّيغَةِ الأولى مِن الفعلِ مَبنيٌّ عَلَى الفَتحِ؛ لِكَونِه فعلًا مَاضيًا صَحيحًا، فإن كَانَ مُعتَلًّا فهو سَاكِنٌ، كَقَولِكَ: (مَا أَعلاه)، و(مَا أَسماه)، والحَركةُ فيه مُقدَّرَةٌ، بِخِلافِ الصِّيغَةِ الثَّانيَةِ فإِنَّها للأَمرِ، فتكُونُ سَاكِنةً في صَحيحِ الأَفعالِ، كـ(أكرِم بِه)؛ لِكَونِها مَبنيَّـةً، مِثلَ فعلِ الأَمرِ، ومَحذُوفةَ العَجُزِ فيما كَانَ مُعتلًّا، كقَولِكَ: (اسمُ بِه)، و(اعلُ[1] بِه)، فيكُونُ مَبنيًّا في أَحوالِه عَلَى مَا يُجزَمُ بِه، واللَّه أَعلَمُ.

فهذه أَحكَامُ الصِّيغتَينِ، قَد أَشَرنا إِلَيها في هذه الأَحكَامِ عَلَى جِهَةِ التَّفصيلِ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأولى:

إذا قُلتَ: (مَا أَمقتَني لَه)، و(أَمقتَني إِلَيه) فاللاَّمُ مُختَصَّةٌ بِالفَاعِلِ، و(إِلى) مُختَصَّةٌ بِالمَفعُولِ، ففي قَولِكَ: (مَا أَمقتَني لَه) أَنتَ مَاقِتٌ لَه كَثيرًا، وإذا قُلتَ: (مَا أَمقتَني إِلَيه) فأَنتَ مَمقُوتٌ عِندَه كَثيرًا، وهكذا قَولكَ: (مَا أَحَبَّني لَه)، و(أَحَبَّني إِلَيه). وإِنَّما كَانَت اللاَّمُ مُختَصَّةً بِالفَاعِلِ مِن جِهَةِ أَنَّهم يَملِكُونَ المَقتَ والمَحبَّةَ، و(إِلى) مُختَصَّةٌ بِالمَفعُولِ مِن حَيثُ إِنَّ [ظ١٠٢] المَقتَ والمَحبَّـةَ مُتَّصِلةٌ بِهم، وهم غَايتُها، وبِهم تتعَلَّقُ.

---

(١) في ط: (واعلم).

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

لا بُـدَّ للتَّعَجُّبِ مِـن زَمـانٍ؛ لِكَونِـه فعـلًا، فهل يكُونُ للحَـالِ، أو للمُضيِّ[١]، أَو للاستِقبَالِ؟ فيه وَجهانِ:

أَحَدُهما: أنَّه يكُونُ للمُضيِّ، وهذا هو رَأيُ الفَارِسيِّ[٢].

وثَانيهما: أَن يكُونَ للحَالِ في المَعنى، وإِن كَانَ ظَاهرُ لَفظِه المُضيَّ، وهذا هو رَأيُ أَبي العبَّاسِ المُبرِّدِ[٣].

والمُختَارُ عِندَنا في الصِّيغَةِ الأُولى أنَّها مَاضيةٌ في ظَاهرِ لَفظِها، وأَنَّ الصِّيغةَ الثَّانيةَ مُستَقبَلَةٌ في ظَاهرِ[٤] لَفظِها؛ لِكَونِها أمرًا، وأَنَّ المَعنى فيهما جَميعًا للحَالِ؛ لأَنَّ التَّعجُّبَ إِنَّما يكُونُ عِندَ مُشَاهَدَةِ أَمرٍ في الحَالِ؛ فلِهذا كَانَ معناها مَعنى الحَالِ.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَد يُحذَفُ مَفعُولُ الصِّيغَةِ الأُولى للعِلمِ بِه، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٥٦ - جَزَى اللَّه عَنَّـا بُحتُـرُيًّـا ورَهطَه ... بَني عَبدِ عَمرٍو مـا أَعَـفَّ وأَمجَـدا[٥]

والتَّقديرُ فيه: مَا أَعَفَّه[٦] وأَمجَدَه.

وقَد يُحذَفُ الجَارُّ والمَجرُورُ مِن الصِّيغَةِ الثَّانيةِ، كقَولِ الشَّاعرِ أَيضًا:

---

(١) في ط: (المضي).

(٢) الإيضاح العضدي ٩١.

(٣) المقتضب ٤/ ١٧٥.

(٤) في ط: (مستقبلة وظاهر).

(٥) البيت من الطويل، وهو للحُصَينِ بنِ القَعقَاعِ اليَشكُريّ في تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١/ ٥٠٤، واللسان (سنت)، وتاج العروس (سنت). وهو بلا نسبة في المحكم ٥/ ٣٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨٠، وشرح عمدة الحافظ ٧٥٤، والتذييل ١٠/ ١٩٧، وتمهيد القواعد ٢٦٢٢.

(٦) في ط: (ما أعطفه).

٤٥٧ - فذلِكَ إن يَلقَ المَنيَّـةَ يَلقَها حَميدًا   وإن يَسـتَغـنِ يَـومًـا فَـأَجـدِرِ[1]

والتَّقديرُ فيه: فأَجدِر به، وإنَّما جَازَ ذلِك فيهما لَمَّا كَانَ في مَوضعِ المَفعُولِ، عَلَى المُختَارِ الصَّحيحِ، وقَد جَاءَ مَحذُوفًا في قَولِه تَعالى: (وأَبصِر) في قَولِه: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وإنَّما حُذِفَ لمَّا كَانَ الأوَّلُ دالًّا عَلَيه.

المَسألَةُ الرَّابعَةُ:

فعلا التَّعجُّبِ لا يَجُوزُ تَأكيدُهما بِنُونِ التَّـأكيـدِ، خَفيفةً ولا شَديدةً، والضَّميرُ في الفعلَينِ لا يَجُوزُ تَأكيـدُه، ولا البَدلُ مِنـه، ولا يَجُـوزُ العَطفُ عَلَيـه؛ لأَنَّ المَقصُودَ مِنـه الإِبهامُ؛ فلأَجـلِ هذا لَم تَجُز فيه هذه التَّوابعُ؛ لِما فيها مِـن الإيضَاحِ، وهو يُخَالِفُ وَضعَها.

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

مَنَعَ أكثرُ النُّحَاةِ قَولَكَ: (مَا أكوَنَ زَيدًا)، وأَجَازَها الفَرَّاءُ[2]؛ نَظرًا إِلى أَنَّها فعلٌ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ٧٣، وانظر: الأصمعيات ٤٦، والحماسة لأبي تمام ١/ ٢٣٨، والكامل ١/ ١١١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٠٦، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٦١، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٥٤. ونسب إلى حاتم الطائي بيت آخره: (يومًا فربَّما) في الأغاني ٦/ ٣٣٨، والخزانة ١٠/ ١٠، والدرر اللوامع ٢/ ١٠٣. وليس في ديوانه. والظاهر أن شاهدنا لعروة، والشاهد الآخر لحاتم، وإن اتَّفقا في البيت جميعه إلَّا في الكلمة الأخيرة، قال في الخزانة ١٠/ ١٠: « قَالَ صَاحب الأغاني: هَذَا الشِّعر يُقَال إِنَّه لعروة بن الورد وَيُقَال هوَ لحاتم الطَّائي وَهوَ الصَّحيح. أَقُول: أَبيَات عُروَة رائية وَلَيسَت هَذِه لَه. ولحاتم قصيدة على هَذَا الروي وَلَيسَ فيهَا هَذِه الأبيات ». وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن خروف ٥٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧، وشرح عمدة الحافظ ٧٥٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٩، وشرح الرضي ٤/ ٢٩٦، وابن الناظم ٣٢٩، والتذييل ١٠/ ١٩٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٩١، وتمهيد القواعد ٢٦٢٢.

(٢) انظر رأيه في: التذييل ١٠/ ٢٢٨، والارتشاف ٢٠٧٩، والمساعد ٢/ ١٦٠، وهو رأي الكوفيين في المقاصد الشافية ٤/ ٤٧٤، والتصريح (علمية) ٢/ ٧١. ونقله ابن السراج في الأصول ١/ ١٠٨ عن قوم لم يذكرهم.

ثُلاثيٌّ، فجَازَ أَن تُبنى مِنها صيغةُ التَّعجُّبِ، كَغَيرِها مِن الأَفعالِ الثُّلاثيَّةِ، والمُختَارُ مَنعُها مِن جِهَةِ أَنَّ التَّعَجُّبَ إِنَّما كَانَ في الأفعالِ باعتِبَارِ مَعناها[١] كالحُسنِ والكرَمِ وغَيرِ ذلِكَ، بِخِلافِ (كَانَ) فإِنَّها دَالَّـةٌ عَلَى الزَّمانِ المَاضي، مُجرَّدةٌ مِن مَعنى الحَدَثِ، فلا فَائِدةَ في التَّعجُّبِ بِها، وإِذا[٢] قُلتَ: (مَا كَانَ أَحسَنَ [مَا كَانَ][٣] زَيدٌ)[٤] فـ(كَانَ) الأولى زَائِدةٌ، و(كَانَ) الثَّانيةُ تَامَّـةٌ، و(زَيدٌ) فَاعِلُها، والتَّقديرُ: مَا كَانَ أَحسَنَ كَونَ زَيـدٍ[٥].

ولنَقتَصِر عَلَى هذا القَدرِ [و٢٠٣][٦] مِن المَسَائِلِ، فَفيه كِفَايةٌ عَن غَيرِه.

(١) في ط: (معانيها).

(٢) في ط: (وإذا).

(٣) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٤) في ط: (زيدا).

(٥) كذا الكلام في ط، وفي الأصل: (فـ(كَانَ) الأولى زَائِدَةٌ، والتَّقديرُ: مَا كَانَ أَحسَنَ كَونَ و(كَانَ) الثَّانيةُ تَامَّـةٌ، و(زَيدٌ) فَاعِلُها).

(٦) اللوحة رقم (٢٠٣) بوجهها وظهرها ساقطة من تصوير الأصل، والمثبت في هذه اللوحة من (ط).

[أَفعالُ المَدحِ والذَّمِّ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « أفعَالُ المَدح والذَّمِّ: مَا وُضِعَ لإنشَاءِ مَدحٍ أَو ذَمٍّ، فَمِنها: (نعمَ) و(بِئسَ). وشَرطُهما أَن يكُونَ الفَاعِلُ مُعرَّفًا بِاللَّامِ، أَو مُضَافًا إلى المُعرَّفِ بِهَا، أَو [مُضمرًا][1] مُميَّـزًا بنكِـرَةٍ مَنصُوبـةٍ، أَو بـ(مَا)، مِثلُ: ﴿ فَنِعِـمَّا هِىَ ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وبَعدَ ذلك المَخصُوصُ، وهو مُبتَدأ، ومَا قَبلَه خَبرُه، أَو خَبرُ مُبتَدأ مَحذُوفٍ، مِثل: (نعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، وشَرطُه مُطَابقةُ الفَاعِلِ، و: ﴿ فَوَيۡلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الجمعة: ٥] وشِبهه مُتَأَوَّلٌ. وقَد يُحذَفُ المَخصُوصُ إذا عُلِمَ مِثلُ: ﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ ﴾ [ص: ٣٠]، و: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَـٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨][2]. ومِنها (حَبَّذا) وفَاعِلُه (ذا)، ولا يتغيَّـرُ، وبَعدَه المَخصُوصُ، وإعرَابُه كَإعرَابِ مَخصُوصِ (نعمَ)، ويَجُوزُ أَن يَأتيَ قَبلَ المَخصُوصِ وبَعدَه تَمييزٌ أَو حَالٌ، عَلَى وَفقِ مَخصُوصِه ».

قَالَ السَّيدُ الإِمَامُ رَضيَ اللَّه عَنه وأَرضَاه: إِنَّما قَالَ الشَّيخُ هَاهنا: « أَفعالُ المَدحِ والذَّمِّ »، وقَالَ في بَابِ التَّعجُّبِ: « فعلا التَّعجُّبِ »؛ لأَنَّ مَا يُتعَجَّبُ بِه لَيسَ لَه إِلَّا هَاتَانِ الصِّيغَتانِ مِن غَيرِ زِيَادةٍ، بِخِلافِ المَدحِ، فإِنَّ لَه أفعالًا كَثيرَةً: (نعمَ)، وبِمَنزِلَتِها (حَبَّذا)، و(بِئسَ) للذَّمِّ، وبِمَنزِلَتِها (سَاءَ) في قَولِه: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ونَحوُ: ﴿كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [غافر: ٣٥]، و: ﴿ كَبُرَتۡ كَلِمَةً تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [الكهف: ٥]، ونَحوُ قَولِكَ: (عَظُمَ شَرَفًا فعلُ المكَارِمِ)، و(طَالَ فَخرًا اصطِنَاعُ المَعرُوفِ).

وأَرَادَ بِمَا ذكرَه في الحَدِّ أَنَّ أَفعَالَ المَدحِ والذَّمِّ المَوضُوعةَ في لِسَانِ الأُدبَاءِ هي مَا وُضعَ لإنشَاءِ مَدحٍ أَو ذَمٍّ. وقَولُه: (لإِنشَاءِ) يَحترِزُ عَن مِثلِ قَولِنا: (مَدَحتُه)

(١) ما بين المعقوفين من الكافية، وليس في ط.

(٢) في ط: (نعم) وكذا في المصحف.

و(ذَمَمتُه)، فإنَّ هذا وإن وُضعَ دَالًّا عَلَى المَدحِ والذَّمِّ لكنَّه غَيرُ حَاصِلٍ علَى جِهَةِ الإِنشَاءِ، وإنَّما جُعِلَ عَلَى جِهَةِ الإِخبَارِ، فالإِنشَاءُ لا يَحتَمِلُ صِدقًا ولا كَذِبًا، بِخِلافِ الأَخبَارِ، فإِنَّها مُحتَمِلةٌ للصِّدقِ والكَذِبِ، وهكذا قَولُنا: (شَرُفَ)، و(كَرُمَ)، و(لَـؤُمَ)، و(حَمُقَ)، كلُّها دَالَّـةٌ عَلَى الإِخبَارِ دُونَ الإِنشَاءِ، بِخِلافِ (نعمَ) و(بِئسَ)، و(سَاءَ)، فإِنَّها دَالَّـةٌ عَلَى الإِنشَاءِ، فافترَقا.

فإِذا عرَفتَ هذا فلنَذكُر مَا يَختَصُّ الفعلَينِ مِن الكَلامِ، ثُمَّ نَذكُر مَا يَختَصُّ الاسمَينِ، أَعني الفَاعِلَ والمَخصُوصَ بِالمَدحِ، ثُمَّ نُردِفه بِـ(حَبَّذا). فهذه مَطَالِبُ ثَلاثةٌ، نُفصِّلُها:

المَطلَبُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ مَا يَختَصُّ الفعلَينِ مِن الكَلامِ

اعلَم أَنَّ في (نعمَ) و(بِئسَ) **لُغَاتٍ أَربَعًا**[١]:

- (نَعِمَ)، و(بَئِسَ) عَلَى مِثَالِ (عَلِمَ)، وهما الأَصلُ فيهما.
- و(نَعمَ) و(بَاسَ) عَلَى طَرحِ الكَسرَةِ مِن عَينَيهما، وقَلبِ الهَمزَةِ أَلِفًا تَخفيفًا، كَما خُفِّـفَت في نَحوِ: (بَاسٌ)، و(رَاسٌ).
- و(نِعِمَ)، و(بِئِسَ) عَلَى الإِتبَاعِ.
- و(نِعمَ) و(بِئسَ) بِالإِسكَانِ في العَينِ، وهي المُطَّرِدَةُ الكَثِيرَةُ الاستعمَالِ.

وحكى أَبُو عَليٍّ الفَارِسيُّ في (بِئسَ) **لُغَةً خَامِسَةً**، وهي (بَيسَ) بِفَتحِ البَاءِ وياءٍ سَاكِنَةٍ[٢].

والقَولُ بِفعليَّتِهما هو قَولُ جَميعِ البَصريِّينَ، لا يَختَلِفُونَ في ذلِكَ وإِلَيه ذَهَبَ

---

(١) في ط: (أربع) وكذا يقتضي السياق.

(٢) انظر حكاية الفارسي في: المحكم ٨/ ٥٨٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦، وهي محكية عن الأخفش في الارتشاف ٢٠٤٢، والتذييل ١٠/ ٨٠، ٨٣.

الكِسَائيُّ مِن أَهلِ الكُوفَةِ. وزَعَمَ الفرَّاءُ وأكثرُ الكُوفيِّينَ أنَّهما اسمَانِ(١).

واحتَجَّ البَصريُّونَ عَلَى فعليَّتِهما باتِّصَالِ تَاءِ التَّأنيثِ بِها، في مِثلِ قَولِكَ: (نعمَت الجَارِيَـةُ جَارِيَتُكَ)، و(نعمَت المَرأةُ هندٌ)، وبِمَا حكَاه الكِسَائيُّ(٢) مِن اتِّصَالِ ضَميرِ المَـرفُـوعِ بِهما، في نَحوِ قَولِكَ: (نعِما) و(نعمُوا رجَالًا) و(رَجُلَينِ)، وهـذا هـو الوَجه الَّذي لأَجلِه خَالَفَ أَصحَابَه في القَولِ، بِكَونِهما فعلَينِ، فهذان وَجهَانِ دَالَّانِ عَلَى كَونِهما فعلَينِ.

واحتَجَّ الفرَّاءُ عَلَى اسميَّتِهما بِمَا رُويَ عَن بَعضِ العرَبِ، وقَد بُشِّرَ بِمَولُودَةٍ، فقَالَ: (مَا هي بِنعمَ المَولُودةُ نُصرَتُها بُكَاءٌ وبِرُّها سَرِقةٌ)(٣)، وبِقَولِهم: (نعمَ السَّيرُ عَلَى بِئسَ البَعيرُ)(٤). وهذا فَاسِدٌ؛ لأنَّ هذه رِوَايةٌ شَاذَّةٌ، لا يُعوَّلُ عَلَيها في مُخَالفَةِ الأدِلَّةِ القَويَّـةِ، وأَيضًا فإِنَّه قَد يَدخُلُ حَرفُ الجرِّ عَلَى مَا لا شكَّ في فعليَّـتِـه، كَقَولِهم:

٤٥٨ - .... مـا لَـيـلـي بِـنـامَ صَـاحِـبُـه(٥)

---

(١) هذا خلاف مشهور في ماهية ألفاظ المدح والذم، فذهب الكوفيون إلى (نعم) و(بئس) اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان. انظر الخلاف في هذه المسألة في: أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٤، والإنصاف ٩٧، والتبيين ٢٧٤، وابن يعيش ٧/ ١٢٧، واللباب ١/ ١٨٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥، والمحصول ٣٥٦، والموشح ٦٧٤، والتذييل ١٠/ ٦٩، والمساعد ٢/ ١٢٠.

(٢) انظر رواية الكسائي في: مجالس ثعلب ٢٧٣، والبصريات ٤٢٣، وابن يعيش ٧/ ١٢٧، والتبيين ٢٧٤، واللباب ١/ ١٨٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١١١.

(٣) انظر القول في: علل النحو ٢٩٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥، والإنصاف ١/ ٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢، وشرح الرضي ٤/ ٢٤٥.

(٤) انظر القول في: أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥، والإنصاف ١/ ٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢، وشرح الرضي ٤/ ٢٤٦.

(٥) هذا جزء بيت من الرجز سقط أوله، فتمامه: « والله ما ليلي بنام صاحبه »، وفي رواية: (عمرك ما ليلي)، وهو منسوب لأبي خالد القناني في ابن السيرافي ٢/ ٣٥٣، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٦٨، وعلل النحو ٢٩٣، وتوجيه اللمع ٤٨٣، والإنصاف ١/ ٩٢، واللباب ١/ ١٨١، والتبيين=

فمَا أجَابُوا هاهنا فهو جوابُنا في (نعمَ). وأيضًا فإنَّه لمَّا تُرِكَ تَصرُّفُهما إيذانًا بالمَعنى الإِنشَائيِّ فيهما أَشبَها الأَسماءَ في عَدَمِ دَلالَتِهما عَلَى الأَزمِنَةِ. فهذا هو الَّذي حَسَّنَ مِن دُخُولِ الجَرِّ عَلَيهما.

ويَجري مَجرى (نعمَ) في الدّلالَةِ عَلَى المَدحِ وفي الحَاجَةِ إِلى فَاعِلٍ ومَخصُوصٍ بالمَدحِ (حَبَّذا)، كقَولِكَ: (حَبَّذا زَيدٌ)، و(حَبَّذا هندٌ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٥٩ - يَا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلٍ وحَبَّذا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَن كَانا[١]

ويَجري مَجرَاها في إِفَادَةِ المَدحِ كلُّ فعلٍ ثُلاثيٍّ، بُنيَ عَلَى (فَعُلَ)، كقَولِكَ: (حَسُنَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، و(عَظُمَ الكَريمُ عَمرٌو)، و(طَابَ الكرَمُ شيمَةً للرِّجَالِ)، فإذا وُجِّهَ عَلَى هذا التَّوجيه كَانَ دَالًّا عَلَى الإِنشَاءِ، كـ(نعمَ)، وكَانَ مُحتَاجًا إِلى فَاعِلٍ ومَخصُوصٍ.

ويَجري مَجرَى][٢] [و٢٠٤] (بِئسَ) في إِفَادَةِ الذَّمِّ (سَاءَ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وقَولُهم: (لا حَبَّذا)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٦٠ - لا حَبَّذا أَنتِ يَا صَنعاءُ مِن بَلَدٍ ولا شُعُوبُ هَوًى مِنِّي ولا نُقُمُ[٣]

= ١/ ٢٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٣، وابن الناظم ٣٣٤، والارتشاف ٤/ ١٩٤١، والمقاصد الشافية ٤/ ٥١٠، والمقاصد النحوية للعيني ٤/ ١٥٠٤.

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٥٩٦، وانظر توجيه اللمع ٣٩٣، والمحصول لابن إياز ٣٧١، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٥٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي٢/ ٧١٣. وهو بلا نسبة في أسرار العربية ١١٤، وابن يعيش ٧/ ١٤٠، واللباب ١/ ١٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١١، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس الموصلي ٢/ ٩٧٦، والتذييل ١٠/ ١٦٧، والجنى الداني ٣٥٧، والهمع ٣/ ٣٩.

(٢) ما بين المعقوفين لوحة كاملة بوجهها وظهرها ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٣) البيت من البسيط، وهو لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث في الحماسة البصرية ١/ ١٦٣، وخزانة الأدب ٥/ ٢٤٦. وهو لزياد بن منقذ التميمي في قواعد المطارحة ٣٥٢، والدُّرر اللَّوامع ٢/ ١١٧. وهو للمرار بن منقذ في شرح أبيات الجمل لابن السيد ١٠٤. وهو بلا نسبة في ابن يعيش=

وقَالَ آخَرُ:

٤٦١ - ألا حَبَّذا أَهلُ المَلا غَيرَ أنَّه إِذَا ذُكِرَت مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هيا[١]

فهو إِذا كَانَ مُثبتًا أَجرَوه مُجرَى (نعمَ)؛ لِدَلالَتِه[٢] عَلَى المَدحِ، مِثلِها، وإذا كَانَ مَنفيًّا أَجرَوه مُجرَى (بِئسَ)؛ لِدَلالَتِه عَلَى الذَّمِّ[٣]، مِثلِها، وهكذا أَجرَوا مُجرَاها كُلَّ فعلٍ ثُلاثيٍّ دَالٍّ عَلَى الذَّمِّ، كَقَولِكَ: (قَبُحَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، و(لَؤُمَ الصَّاحِبُ عَمرٌو)، و(حَبَّذا) نُفرِدُ لَها كَلامًا عَلَى حيَالِها، بِمَعُونَةِ اللَّه[٤].

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: في بَيَانِ الفَاعِلِ والمَخصُوصِ

اعلَم أنَّه لَمَّا تَقَرَّرَ بالبُرهانِ كَونُهما فعلَينِ، كمَا أَشَرنا إِلَيه، فلا بُدَّ مِن أَن يكُونَ لَهما فَاعِلٌ، وفَاعِلُهما يَأتي عَلَى أَوجُهٍ خَمسَةٍ:

أَوَّلُها: أَن يكُونَ مُعرَّفًا باللَّامِ، كَقَولِكَ: (نعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، و(بِئسَ الغُلامُ عَمرٌو)، وإِنَّما فَعلُوا ذلِكَ مِن أَجلِ أَنَّهم قَصدُوا إِبهامَه أَوَّلًا، ثُمَّ تَفسيرَه، لأَنَّ الشَّيءَ إِذا كَانَ مُبهَمًا مِن أَوَّلِ الأَمرِ ثُمَّ فسِّرَ كَانَ آكَدَ في النَّفسِ مِن وُقُوعِه مِن أَوَّلِ وَهلَةٍ مُفَسَّرًا

= ٧/ ١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٦، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ٩٧٣، والصَّفوة الصَّفيَّة ٢/ ١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٢، والارتشاف ٤/ ٢٠٦٠، والتذييل ١٠/ ١٦٢.

(١) البيت من الطويل، وهو لكنزة بنت شملة بن برد المِنقَريِّ في ميَّة صاحبة ذي الرُّمة في ديوان الحماسة لأبي تمام ٢/ ٢٣٨. وانظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني (ت د. سيدة) ٣٧٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٧٨. وقيل: هو لذي الرُّمة في ديوان الحماسة ٢/ ٢٣٨. وهو في ملحق ديوانه ٦٥٠. وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ١١١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٢، وابن الناظم ٣٣٨، والتذييل ١٠/ ١٦٣، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٥٦، وشفاء العليل ٥٩٥.

(٢) في ط: (لدلالة).

(٣) في ط: (نفس لدلالة على التذمر).

(٤) بعده في ط: (تعالى).

مُوَضِّحًا؛ مِن جِهَة أَنَّ للنَّفسِ[١] تَطلُّعًا إلى مَا أُبهِمَ، ولَها عِنَايةٌ بِتَفسيرِه.

والتَّعريفُ في فَاعِلِه إنَّما هو لِتَعريفِ مَعهودٍ في الذِّهنِ، ولَيسَ لِمَعهودٍ مُعيَّنٍ، فإنَّه لَم يُسبَق هَناكَ مَعهودٌ مُعيَّنٌ، ولا هو تَعريفُ جِنسٍ، كَما ظَنَّه بَعضُ النُّحاةِ، وهو رَأيُ أَبي نَصرٍ الجَوهَريِّ وغَيرِه مِن المُتقَدِّمينَ[٢]؛ لأمرَينِ:

- أمَّا أوَّلًا فلأنَّه لَو كَانَ للجِنسِ لمَا جَازَ تَثنيتُه، ولا جَمعُه؛ لأَنَّ أَسماءَ الأَجناسِ لا فَائِدَةَ في تَثنيَتِهـا ولا جَمعِها[٣]، لأَنَّ المُثنَّى إنَّما يُثنَّى لاختِلافِ أنواعِه، وهكذا المَجمُوعُ، فلمَّا جَازَت فيه التَّثنيةُ والجَمعُ في نَحوِ [قَولِك][٤]: (نعمَ الرَّجُلانِ زَيدٌ وعَمرٌو)، و(نعمَ الرِّجَالُ إخوَتُكَ) دَلَّ عَلَى بُطلانِ كَونِها جِنسًا.

وإنَّما سَاغَ تَثنيتُه وجَمعُه، وإن كَانَ لِمَعهودٍ ذِهنيٍّ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المَوجُودَ الخَارجيَّ لمَّا كَانَ مُطَابِقًا لِمَا وَقَعَ في الذِّهنِ جَازَ تَثنيةُ الذِّهنيِّ بِاعتِبَارِ الخَارجيِّ لِمُطَابقَتِه لَه، ولَيسَ يَجُوزُ تَثنيتُه باعتِبَارِه في نَفسِه، ولا جَمعُه.

- وأَمَّا ثَانيًا فلأنَّه يُفسَّرُ بِالوَاحِدِ في مِثلِ قَولِكَ: (نعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، ولَو كَانَ للجِنسِ لَم يَجُز تَفسيرُه بالوَاحِدِ[٥].

وإذا [ظ٢٠٤] كَانَ مَوضُوعًا لِمَعهودٍ في الذِّهنِ جَازَ دُخُولُ التَّثنيَةِ والجَمعِ، والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ فيه باعتِبَارِ مَا يُوجَدُ في الخَارجِ مِن ذلِكَ.

---

(١) في ط: (للتفسير).

(٢) انظر: الصحاح (نعم)، ونسب هذا الرأي إلى الجمهور في التذييل ١٠/ ٨٤، والارتشاف ٢٠٤٣. وقيل فيها: جنسية حقيقية كما هو عند الفارسي، وجنسية مجازية. وانظر هذا في: الإيضاح العضدي ٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤، وشرح التسهيل للمرادي ٦٢٢، وتمهيد القواعد ٢٥٤٦، والجنسية الحقيقية هو ظاهر قول سيبويه في المساعد ٢/ ١٢٦.

(٣) في ط: (تثنيتها وجمعها).

(٤) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٥) بعده في ط: (في مثل قولك: نعم الرجل زيد) وهو تكرار.

وثانيها: أَن يكُونَ مُضَافًا إِلى المَعرِفَـةِ، كَـقَـولِكَ: (نعمَ صَاحِبُ القَومِ زَيدٌ)، و(بِئسَ غُلامُ الرَّجُلِ عَمرٌو)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل: ٣٠]، وإِنَّما جَازَ ذلِكَ لمَّا كَانَ المُضَافُ والمُضَافُ إِلَيه في حُكم الشَّيءِ الوَاحِدِ، فلَمَّا التُزِمَ في فَاعلِهما اللَّامُ جَازَ أَن يكُونَ فَاعِلُهما مَا يُضَافُ إِلى اللَّامِ، لمَّا كَانا بِمَنزِلَةٍ وَاحِدَةٍ.

وثَالِثُها: أَن يكُونَ مُضَافًا إِلى مَا يكُونُ مُضَافًا إِلى اللَّامِ، كَقَولِكَ: (نعمَ صَاحِبُ غُلامِ الرَّجُلِ زَيدٌ)، و(بِئسَ جَارِيَةُ أُختِ القَومِ هندٌ)، فما هذا حَالُه يَجُوزُ؛ لأَنَّه بِمَنزِلَةِ المُعرَّفِ لِمَا كَانَ مُضَافًا إِلَيه، كَمَا قُلناه في المُضَافِ إِلى اللَّامِ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ عَلَى ذلِكَ:

٤٦٢ - فنعمَ ابنُ أُختِ القَومِ غيرَ مُكَذَّبٍ زُهَيـرٌ، حُسامٌ مُـفـرَدٌ مِـن حَمَائِـلِ[1]

ورَابعُها: أَن يكُونَ مُضمَرًا مُستَتِرًا مُمَيَّزًا بنكِرَةٍ مَنصُوبَةٍ عَلَى التَّمييزِ، كَقولِكَ: (نعمَ رَجُلًا زَيدٌ)، و(بِئسَ امرَأَةً هندٌ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف: ٥٠]، وقَد يُعلَمُ جِنسُ الضَّمِيرِ، فيُستَغنى عَن التَّمييزِ بالنَّـكِرَةِ، كَقولِه صَلَّى اللَّه عَلَيه: « مَن تَوَضَّأَ يومَ الجُمُعَةِ فَبِها ونعمَت »[2]، فحُذِفَ لمَّا كَانَ مَعلُومًا؛ لأَنَّ التَّقديرَ: فنعمَت الخَصلةُ الوضُوءُ.

وخَامِسُها: أَن يكُونَ نكِرَةً مَرفُوعةً، كَقَولِكَ: (نعمَ غُلامٌ زَيدٌ)، و(نعمَ امرَأَةٌ هندٌ) بِالرَّفعِ فيهما جَمِيعًا، وهذا قَليلٌ، حكَاه الأَخفَشُ[3] عَن نَاسٍ مِن العرَبِ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب في ديوانه (آل ياسين) ٨٣، وانظر: التصريح ٢/ ٧٧، والخزانة ٢/ ٧٢، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٥، وابن الناظم ٣٣٥، والارتشاف ٢٠٤٣، والتذييل ١٠/ ٨٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٠٤، والمساعد ٢/ ١٢٥، وتمهيد القواعد ٢٥٣٤، وشفاء العليل ٥٨٦.

(٢) الحديث في سنن أبي داود ١/ ٩٧: « عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فهو أفضل ». وانظر: سنن ابن ماجه ١/ ٣٤٧، وسنن البيهقي الكبرى ١/ ٢٩٥، وسنن الترمذي ٢/ ٣٦٩.

(٣) انظر حكاية الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠، وشرح الكافية الشافية ١١٠٨، والتذييل=

وإذا كَانَ ذِكرُ التَّمييزِ يُستَغنى بِه عَن ذِكرِ الفَاعِلِ، كقَولِكَ: (نعمَ رَجُلًا زَيدٌ)، و(بِئسَ غُلامًا عَمرٌو)، فهَل يَجُوزُ الجَمعُ بَينَه وبَينَ الفَاعِلِ أَو لا؟ فيه مَذهبَانِ:

أَحَدُهما: أَنَّ ذلِكَ مُمتَنِعٌ، وهذا هو رَأيُ سيبوَيه(١)، وحُمِلَ مَا وَرَدَ مِن ذلِكَ عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ في الشِّعرِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ التَّمييزَ كَالعِوَضِ مِن الفَاعِلِ، فلا يَجُوزُ الجَمعُ بَينَ العِوَضِ والمُعوَّضِ مِنه.

وثَانيهما: أَنَّ ذلِكَ جَائِزٌ، وهذا مَحكيٌّ عَن المُبرِّدِ(٢)، وأَنشَدَ قَولَ الشَّاعِرِ:

٤٦٣ - تَـزَوَّد مِـثـلَ زَادِ أَبِـيـكَ فِـيـنـا فـنـعـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِـيـكَ زَادا(٣)

وكقَولِ الآخَرِ(٤):

٤٦٤ - والتَّغلِبيُّونَ بِـئسَ الفَحلُ فَحلُهمُ فَــحــلًا وأُمُّــهــم زَلَّاءُ مِـنـطِـيـقُ(٥)

= ١٠/ ١٠٢، والارتشاف ٢٠٤٧.

(١) هذا هو الظاهر من كلام سيبويه في كتابه ٢/ ١٧٧، وذلك في قوله: « فـ (نعم) تكون مرة عاملة في مضمر يفسره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة: (ويحه)، و (مثله)، ثم يعملان في الذي فسر المضمر عمل: (مثله) و (ويحه) إذا قلت: (لي مثله عبدا)، وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه »، فقوله: « تعمل في مظهر لا تجاوزه » يعني أن الفاعل إذا كان ظاهرًا لا يتجاوز العمل إلى التمييز.

(٢) المقتضب ٢/ ١٥٠. قال: « واعلم أنك إذا قلت: (نعم الرجل رجلًا زيد)، فقولك: (رجلًا) توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولًا، وإنما هذا بمنزلة قولك: (عندي من الدراهم عشرون درهمًا)، إنما ذكرت الدرهم توكيدًا ولو لم تذكره لم تحتج إليه ».

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١٣٥ (الصاوي)، وانظر: الإيضاح العضدي ١٢٩، والتعليقة للفارسي ١/ ٣٣٠، والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦، والتخمير ٣/ ٣١٦، وابن يعيش ٧/ ١٣٢، وقواعد المطارحة ٢٧٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٥١٧، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٥٠، والحلبيات ٢٣٥، والبصريات ٢/ ٨٤٦، والبديع في علم العربية ١/ ٤٩١، والمرتجل ١٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٧، وشرح الرضي ٤/ ٢٤٩، ومنهج السالك ١٣٨٩، والتذييل ١٠/ ١١٦.

(٤) في ط: (آخر).

(٥) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٣٩٥ (الصاوي)، وانظر: درة الغواص ٢٦٠، والمقرب=

فأَمَّا قَولُه تَعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ونَحوُ قَولِهم: (كتبتُ كِتابًا نعِمَّا هو) فَفيها وَجهانِ:

أَحَدُهما [و٢٠٥] : أَن تكُونَ (مَا) هذه [نكِرةً][١] بِمَعنى (شَيءٍ)، ومَوضعُها نَصبٌ[٢] علَى التَّمييزِ، بِمَنزِلَةِ: (رَجُلاً) في قَولِكَ: (نعمَ رَجُلاً زَيدٌ)، وهذا هو رَأيُ الزَّمَخشَريِّ وكَثيرٍ مِن مُتأَخِّري النُّحاةِ[٣]، وحُجَّتُهم عَلَى هذا هو أَنَّها قَائِمَةٌ مَقَامَ النَّـكِرَةِ، فيَجِبُ أَن تكُونَ نكِرَةً مِثلَها.

وثَانيهما: أَن تكُونَ (مَا) هَاهنا[٤] اسمَ مَعرِفَةٍ، مُقَدَّرَةً بِالتَّمامِ، وقُـدِّرَ تمامُها مَعرِفةً هَاهنا كَما قُـدِّرَ تَمامُها نكِرَةً في بَابِ التَّعَجُّبِ، وهذا هو رَأيُ سيبَوَيه[٥]، وإِلَيه يُشيرُ كَلامُ السِّيرَافيِّ[٦]. قَالَ سيبَوَيه: فإِذا قُلتَ: (دَقَقتُه دَقًّا نعِمَّا هو) فَتقديرُه: فنعمَ الدَّقُّ هو. و(نعِمَّا هي) تَقديرُه: نعمَ الشَّيءُ هي، وجَعَلَها السِّيرَافيُّ[٧] بِمَنزِلَةِ قَولِ العرَبِ: (إِنِّي مِمَّا أَن أَصنَعَ) أَي: إِنِّي مِن الأَمرِ صُنعي.

وكِلا المَذهبَينِ جَيِّـدٌ، لا غُبارَ عَلَيه، خَلا أَنَّ ما قَالَه الزَّمَخشَريُّ أَحَقُّ؛ لِجَريِه عَلَى

= ١٠٣، والتذييل ١٠/ ١١٥، وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٠. وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤، وابن الناظم ٣٣٦، ومنهج السالك ١٣٨٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩١٥، والمساعد ٢/ ١٣١، وتمهيد القواعد ٢٥٤٤، والهمع ٣/ ٣١.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وليس في الأصل.

(٢) في الأصل: (شيء) وكذا في ط.

(٣) المفصل ١٨٦، ٣٦٢، ونسب إلى الفارسي، وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢، وشرح الرضي ٤/ ٢٥١، والتذييل ١٠/ ٩٦.

(٤) في ط: (أن ما هنا).

(٥) سيبويه ١/ ٧٣.

(٦) شرح السيرافي ١/ ٣٥٧، ٣٥٩.

(٧) شرح السيرافي ١/ ٣٥٧، ٣٥٩.

القَوَاعِدِ النَّحويَّـةِ، وكَلامُ سيبَوَيه أَدَقُّ؛ لِمَا فيه مِن الإبهامِ اللَّائِقِ بالبَلاغَةِ.

وأَمَّا المَخصُوصُ بالمَدحِ والذَّمِّ فهو في نَحوِ قَولِكَ: (نعمَ الرَّجلُ زَيدٌ)، و(بِئسَ الغُلامُ عَمرٌو)، وفي ارتِفَاعِه وَجهانِ:

أَحَدُهما: أَن يكُونَ مُبتَدأ ومَا قَبلَه خَبرٌ، واستُغنيَ فيه عَن العَائدِ مِن الجُملَةِ الفعليَّةِ، لمَّا كَانَ مَذكُورًا ظَاهرًا، كقَولِه تَعالى: ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: ١، ٢]، وقَولِ الشَّاعرِ:

٤٦٥ - لا أَرَى المَوتَ يَسبِقُ المَوتَ شَيءٌ نَغَّصَ المَـوتُ ذا الغِنَى والفَقيـرا[١]

قَالَ الشَّيخُ[٢]: وهذا خَيرٌ مِن قَولِ مَن قَالَ مِن النُّحَاةِ: إنَّه إنَّما استُغنيَ عَن العَائدِ بِما في الفَاعِلِ مِن مَعنى العُمُومِ، فسَدَّ مَسدَّه لمَّا تَقدَّمَ [مِن][٣] أَنَّ جعلَه للعُمُومِ خَطأٌ وغَلطٌ؛ إذ لَم يَقصِد المُتكلِّمُ مَدحَ الجِنسِ، وإنَّما قَصَدَ مَدحَ مَا يُطَابِقُ هذا الفَاعِلَ المَذكُورَ، فجَعلُه للعُمُومِ غَلَطٌ[٤]، كمَا مرَّ تَقريرُه، ثُمَّ غُـيِّـرَ بالتَّقديمِ والتَّأخيرِ ليَحصُلَ مَا ذكَرناه مِن الإبهامِ أَوَّلًا، والتَّفسيرِ ثَانيًا.

وثَانيهما: أَن يكُونَ رَفعُه عَلَى أنَّه خَبرُ مُبتَدأ مَحذُوفٍ، عَلَى تَقديرِ سُؤَالٍ، كَأنَّه لمَّا قيلَ: (نعمَ الرَّجُلُ) سُئِلَ عَن تَفسيرِه، فقيلَ: هو زَيدٌ، ثُمَّ حُذِفَ المُبتَدأُ، فَصارَ الكَلامُ

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لسواد بن عدي في سيبويه ١/ ٦٢، والنكت للأعلم ١/ ١٩٨، وقيل: سوادة. وهو لعدي بـن زيد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٠، ٢/ ٦، وهـو لأحدهما في اللسان (نغص)، وخزانـة الأدب ١/ ٣٦٧، ويـروى أيضًا لسوادة بن زيد بن عدي بن زيد في التاج (نغص). وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٦٤، وهو فيه مما ينسب له ولغيره. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١/ ٢٢٩، والخصائص ٣/ ٥٣، والإفصاح ١٤٤، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٣٢، وشرح الرضي ١/ ٢٤١، ٣/ ٣٥، ٤/ ٤٧٣، ومغني اللبيب ٦٥٠.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٩٣٢.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من شرح المقدمة ٩٣٢.

(٤) الكلام من قوله: (إذ لم يقصد) ساقط من ط.

بِمَعنى إِنشَاءِ مَدحٍ عَامٍّ لِزَيدٍ، فجرَى بَعدَ ذلِكَ مَجرَى الجُملَةِ الوَاحِدَةِ، فالوَجه الأَوَّلُ الأَصلُ فيه كَلامٌ وَاحِدٌ؛ لِكَونِه[1] جُملةً ابتِدَائيَّـةً، والوَجه الثَّاني عَلَى كَلامَينِ؛ لاشتِمَالِه عَلَى جُملَةٍ ابتِدَائيَّةٍ كُبرى، وجُملَةٍ أُخرَى فعليَّةٍ صُغرَى [ظ٢٠٥].

قَولُه: « **وشَرطُه المُطَابَقةُ** »؛

يَعني: أَنَّ شَرطَ المَخصُوصِ أَن يكُونَ مُطَابِقًا للفَاعِلِ في الإِفرَادِ والتَّثنيةِ والجَمعِ، والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ، فَتقُولُ: (نعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، و(نَعمَ الرَّجُلانِ الزَّيدَانِ) و(زَيدٌ وعَمرٌو)، و(نعمَ الرِّجَالُ الزَّيدُونَ) و(زَيدٌ وعَمرٌ وبكرٌ)، و(نعمَت المَرأةُ هندٌ)؛ لأَنَّه في المَعنى تَفسيرٌ لَه؛ فلِهذا وَجَبَت فيه المُطَابقَةُ.

فأَمَّا قَولُه تَعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الجمعة: ٥] فإِنَّما أَورَدَه اعتِرَاضًا عَلَى هذه القَاعِدَةِ؛ لأَنَّه يُوهِمُ أَنَّ (الَّذين كَذَّبُوا) هو[2] المَخصُوصُ بِالذَّمِّ، فلا يُطَابِقُ الفَاعِلَ، وهو قَولُه: (مَثلُ القَومِ)[3]؛ لأَنَّ (الَّذين كَذَّبُوا) لَيسَ مُماثِلًا لِقَولِه: ﴿مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾، ويُتأَوَّلُ بِوَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَن يكُونَ المُضَافُ مَحذُوفًا، وعَلَى هذا يكُونُ تقديرُه: بِئسَ مَثَلُ القَومِ[4] الَّذين كَذَّبُوا مَثَلُ[5] الَّذين كَذَّبوا، بِحَذفِ المُضَافِ، وأُقيمَ المُضَافُ إِلَيه مُقَامُه.

وثَانيهما: أَن يكُونَ (الَّذينَ) صِفةً للقَومِ، ويكُونَ المَخصُوصُ بِالذَّمِّ مَحذُوفًا، تَقديرُه: بِئسَ مَثَلُ القَومِ الَّذينَ كَذَّبُوا[6] مَثلُهم.

قَولُه: (**وقَد يُحذَفُ المَخصُوصُ إِذا عُلِمَ**).

---

(١) في ط: (لكونها).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (هم).

(٣) في الأصل وط: (مثل الذين كذبوا)، وكذا في شرح المقدمة ٩٣٣، ومقتضى السياق.

(٤) قوله: (القوم) ليس في ط.

(٥) في ط: (من).

(٦) في ط: (المكذبين).

وأَرَادَ[(١)] بِه: إذا كَانَت هناكَ قَرينةٌ دَالَّـةٌ عَلَى المَخصُوصِ جَازَ حَذفُه؛ لأجلِ تِلكَ القَرينَةِ، كقَولِه تَعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥ﴾ [ص: ٣٠] لمَّا عُلِمَ مِن سيَاقِ الآيَةِ أنَّها وَارِدةٌ في حَقِّ أَيُّوبَ عليه السلام جَازَ حَذفُه، فكأنَّه قَالَ: نعمَ العَبدُ أيُوبُ، أَو نعمَ العَبدُ هو، وهكذا قَولُه تَعالَى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، و: ﴿فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ﴾ [الصافات: ٧٥][(٢)]، أَي: نَحنُ؛ لَأنَّ ذلِكَ مَعلُومٌ مِن سيَاقِ الآيـةِ، وكقَولِ الشَّاعِرِ:

٤٦٦ - إِنِّـي اعتَـمَـدتُـكَ يَـا يَـزيـ ... ـدُ ونِعـمَ مُعتَـمَـدُ الـوَسَـائِـلِ[(٣)]

قَولُه: « و(سَاءَ) مِثلُ (بِئسَ) ».

يَعني: أَنَّها تكُونُ بِمَعناها في الذَّمِّ، وتَحتَاجُ إِلى فَاعِلٍ ومَخصُوصٍ بالذَّمِّ، ويُستَعمَلُ في الإِخبَارِ، كقَولِكَ: (سَاءَني الأَمرُ)، ويُستَعملُ في الإِنشَاءِ، كقَولِكَ: (سَاءَ مَثلًا[(٤)] القَومُ)، كَمَا وَجَبَ ذلِكَ كُلُّه في (بِئسَ) مِن غَيرِ تَفرقَةٍ، فيكُونُ تَقديرُ: (سَاءَ مَثلًا القَومُ) عَلَى الوَجهَينِ اللَّذَينِ ذكَرناهما في (بِئسَ)، واللَّه أَعلَمُ.

* * *

المَطلَبُ الثَّالِثُ: في (حَبَّذا)

قَالَ الشَّيخُ: « ومِنها (حَبَّذا) ».

أَرَادَ: أَنَّ (حَبَّذا) مِن الأَفعَالِ الإِنشَائيَّةِ، إِمَّا مَدحًا كَقَولِكَ: (حَبَّذا زَيدٌ)، وإِمَّا

---

(١) في ط: (أراد).

(٢) في الأصل وط: (لنعم) وكذا في المصحف.

(٣) البيت من الكامل المجزوء، وهو للطرماح بن حكيم في ديوانه ٢١٩، وانظر: المقاصد النحوية ٣/ ٨٦، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨، وابن الناظم ٣٣٨، وشرح التُّحفة الورديَّة ٢٧٢، والفاخر ٢٩١، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤١٠، والتذييل ١٠/ ١٢٧، وتمهيد القواعد ٢٥٦٧.

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (مثل).

ذَمًّا، كَقَولِكَ: (لا حَبَّذا عَمرٌو)؛ فمِن أَجلِ ذلِكَ عَامَلُوه مُعَامَلَةَ (نعمَ) و(بِئسَ) في كَونِهم جعَلُوا فَاعِلَه مُبهَمًا، ثُمَّ فَسَّرُوه بِالمَخصُوصِ، كَمَا فَعَلُوا [و٢٠٦] في قَولِهم: (نعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ).

و(ذَا) هَاهنا، وإِن كَانَ مِن أَلفاظِ الإِشَارَةِ، لكنَّه لَم يُـرَد بِه الإِشَارَةُ إِلى شَيءٍ بعَينِه، وإِنَّما أُريدَ بِه مُشَارٌ إِلَيه في الذِّهنِ، كَمَا قُلنا في (الرَّجُلِ): إِنَّه المَعهودُ[1] الذِّهني.

فالحَاصِلُ أَنَّ (حَبَّ) فيه لُغَتانِ: ضَمُّ الحَاءِ وفَتحُها، وفَاعِلُه (ذا)، ولا يَتغيَّـرُ عَن لَفظِه هذا، وإِن كَانَ المَمدُوحُ مُثنًّى أَو مَجمُوعًا، أَو مُذكَّـرًا أَو مُؤَنَّـثًا، كأَنَّهم عَامَلُوه مُعَامَلَةَ الضَّميرِ[2] في (نعمَ)، و(بِئسَ) في أَنَّه لا يَختَلِفُ بِاختِلافِ أَحوالِ المَمدُوحِ، لمَّا لَم يكُن اسمًا ظَاهِرًا، فجَعلُوا للظَّاهِرِ مَزيَّـةً عَلَى غَيرِه في المُطَابقَةِ.

وإِعرَابُ المَخصُوصِ بالمَدحِ في (حَبَّذا) كإِعرَابِ المَخصُوصِ في (نعمَ)، مِن جَوَازِ أَن يكُونَ مُبتَدأً ومَا قَبلَه خَبرُه، وإِمَّا أَن يكُونَ خَبرَ مُبتَدأ مَحذُوفٍ، فالأَوَّلُ عَلَى كَلامٍ، والثَّاني عَلَى كَلامَينِ.

وهذا الَّذي ذكَرناه مِن كَونِ (حَبَّذا) فعلًا، وفَاعِلِها (ذا) هو قَولُ سيبوَيه[3]، ومَن

---

(١) في ط: (للمعهود).

(٢) في ط: (المضمر).

(٣) نسب هذا الرأي لسيبويه، وهوَ مَذهَبُ ابنِ دُرُستُوَيه، وأَبي عَليٍّ الفارسي، وابنِ بَرهانَ، وابنِ خَرُوفٍ، وقول سيبويه نقلًا عن الخليل في كتابه ٢/ ١٨٠ قد يفهم منه رأي آخر، قال في الكتاب ٢/ ١٨٠: « وزعم الخليل رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ (حبّذا) بمنزلة: حبَّ الشيءُ، ولكن (ذا) و(حبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع كما تقول: (يا ابنَ عمٍّ) فالعمّ مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: (حبّذا) و لا تقول (حبّذه)؛ لأنه صار مع (حبَّ) على ما ذكرت لك، و صار المذكّر هو اللازم لأنه كالمثل ». وانظر هذا الرأي في البغداديات ٢٠٣ - ٢٠٤، وشرح اللمع لابن برهان ٤٢٠، وشرح الجمل لابن خروف ٥٩٩، والتذييل ١٠/ ١٥٤، والارتشاف ٢٠٥٩.

نَسَبَ إِلَيه خِلافَ ذلِكَ فقَد أخطأ(١).

ولا يَصِحُّ قَولُ مَن قَالَ: مِن النُّحَاةِ: إنَّ (حَبَّذا) اسمٌ بِكَمالِه(٢)، وإنَّه في مَوضعِ رَفعٍ، ومَا بَعدَه خَبرُه. ولا قَولُ مَن قَالَ مِنهم: إنَّ (حَبَّذا) بِكَمالِه فعلٌ(٣) يرتَفعُ الاسمُ بَعدَه عَلَى الفَاعِليَّةِ؛ لأَنَّ مَا هذا حَالُه تكَلُّفٌ مُستغنًى عَنه، ومِن أَجلِ أنَّه يُؤدِّي إلى إخرَاجِ (حَبَّ) عَن الفعليَّةِ، و(ذَا) عَن الاسميَّةِ مِن غَيرِ دَلالَةٍ.

والصَّحيحُ مَا حكَيناه عَن سيبوَيه، وهو قَولُ أكثرِ النُّحَاةِ؛ لِمَا فيه مِن تَبقيَةِ الأَشيَاءِ عَلَى أُصُولِها.

وحُكيَ عَن ابنِ كَيسَانَ أنَّه قَالَ(٤): إنَّ (ذا) مِن (حَبَّذا) إِشَارَةٌ إِلى مُفرَدٍ مُضَافٍ إلى المَخصُوصِ، حُذِفَ وأُقيمَ هو مُقَامَه، والتَّقديرُ في (حَبَّذا هندٌ): حَبَّذا حُسنُها(٥)، وحَبَّذا مَعناها، وهذا لا حَاجَةَ إِلَيه؛ لِمَا فيه مِن التَّعسُّفِ المُستَغنى عَنه.

قَولُه: « **ويَجُوزُ أَن يَأتيَ قَبلَ المَخصُوصِ وبَعدَه تَميزٌ أَو حَالٌ، عَلَى وَفقِ مَخصُوصِه** ». نَحوُ: (حَبَّذا رَجُلًا زَيدٌ)، و(حَبَّذا زَيدٌ رَجُلًا)، و(حَبَّذا رَاكِبًا زَيدٌ)، و(حَبَّذا زَيدٌ رَاكِبًا)، وإنَّما لَم يَلتَزِمُوا التَّميزَ في (حَبَّذا) والتَزَمُوه في (نعمَ) إذا كَانَ الفَاعِلُ مُضمرًا؛ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ الفَاعِلَ هَاهنا لَه لَفظٌ يُخَصِّصه، والفَاعِلُ في (نعمَ) مُستَتِرٌ، لا لَفظَ

---

(١) نسب ابن أبي الربيع للخليل وسيبويه في الملخص ٤٤٩ أنَّ حبذا بكمالها اسم، وكذلك ابن هشام اللخمي. وانظر شرح التَّسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣، والارتشاف ٤/ ٢٠٥٩.

(٢) هذا رأي المبرِّد في المقتضب ٢/ ١٤٥، وابن السراج في الأصول ١/ ١١٥.

(٣) هذا رأي الأخفش. انظر رأيه في: الأصول ١/ ١٢٠، والتذييل ١٠/ ١٦٢، والارتشاف ٢٠٥٩، والمساعد ١٤٢، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٥٢.

(٤) انظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٠، والتذييل ١٠/ ١٥٤ - ١٥٥، وتوضيح المقاصد ٩٣٠، وتمهيد القواعد ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، وتعليق الفرائد ٧/ ١٩٢.

(٥) كذا في ط، وفي الأصل: (جنسها).

لَه، فلا جَرَمَ جُعِلَ لِغَيرِ المَلفُوظِ بِه عَلَى المَلفُوظِ بِه مَزيَّـةٌ في البَيانِ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأنَّهم لَو لَم يُميِّزوا في (نعمَ) لالتبَسَ الفَاعِلُ بِالمَخصُوصِ بالمَدحِ في كَثيرٍ [ظ٢٠٦] مِن المَوَاضعِ، وذلكَ في مِثْلِ قَولِهم: (نعمَ رَجُلًا السُّلطَانُ)، فلَو ذَهَبتَ تَحذِفُ (رَجُلًا) لَم يُدرَ هل (السُّلطَانُ) فَاعِلٌ، والمَخصُوصُ بِالمَدحِ مَحذُوفٌ، أَو أنَّه سَيُذكَـرُ بَعدَ ذلِكَ، أَو الفَاعِلُ مُضمرٌ، و(السَّلطَانُ) هو المَخصُوصُ بِالمَدحِ، بِخِلافِ (حَبَّذا)، فإنَّ لَفظَ (ذا) يُرشِدُ إلى أنَّه فَاعِلٌ، وأَمَّا مَجيءُ الحَالِ فلاستِكمَالِ شَرَائطِها فيه.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ نُفَصِّلُها

المَسألَةُ الأولى:

يَجُوزُ أَن يكُونَ فَاعِلُ (نعمَ) و(بِئسَ): (الَّذي)، و(الَّتي) كَقَولِكَ: (نعمَ الَّذي فَعَـلَ خيرًا)، و(بِئسَ الَّذي فَعلَ شَرًّا)، قَالَ المُبرِّدُ[1]: إذا كَانَ المَوصُولُ مُوَضَّحًا بِالصِّلَةِ فلا يَجُوزُ وُقُوعُه فَاعِلًا لِـ(نعمَ)، كقَولِكَ: (جَاءَ الَّذي أكرَمتُه)، فإن كَانَت[2] الصِّلةُ مُبهَمةً غَيرَ مُوَضَّحَةٍ جَازَ ذلِكَ، كَقَولِكَ: (جَاءَني مَن لَه عَينانِ)؛ لأنَّ مِن حَقِّ فَاعِلِ (نعمَ) و(بِئسَ) أَن يكُونَ مُبهَمًا.

وقَد مَنعَه ابنُ السَّرَّاجِ[3]، أَعني: وُقُوعَ (الَّذي) و(الَّتي) فَاعِلَينِ لِـ(نعمَ) و(بِئسَ)، ومَا قَالَه المُبرِّدُ أَقوَى وأَقيَسُ.

المَسألَةُ الثَّانيَةُ:

يَجُوزُ في (مَا) و(مَن) أَن يكُونا فَاعِلَينِ لِـ(نعمَ) و(بِئسَ) كَقَولكَ: (نعمَ

---

(١) المقتضب ٢/ ١٤٣. (٢) في ط: (كان).

(٣) أجاز المبرد والفارسي وقوع (الذي)، و(من) و(ما) فاعلًا لـ(نعم) و(بئس) إذا قُصد به الجنس وقد منع ذلك ابن السراج. انظر: الأصول ١/ ١١٢، وشرح الرضي ٤/ ٢٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠١.

مَا أَكَلتَ الخُبزُ)، و(نعمَ مَا شَرِبتَ المَاءُ)، و(نعمَ مَن جَاءكَ زَيدٌ)، و(نعمَ مَن خاطَبكَ عَمرٌو). وقَد مَنعَه بَعضُ النُّحاةِ[1]، ولا وَجهَ لِمَنعِه؛ لأنَّهما بِمَنزِلَةِ (الَّذي) و(الَّتي)، فإذا جَازَ فيهما جَازَ فيما يكُونُ في مَعناهما.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُـه تَعـالى: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ ﴾ [البقرة: ٩٠]، يَجُـوزُ أَن تكُونَ (مَا) هذه فَاعِلةً بِمَعنى (الَّذي)، وقَولُه: (أَن يكفُـرُوا) مَرفُوعٌ عَلَى أَنَّه هو المَخصُوصُ، ويَجُوزُ أَن يكُونَ نكِرَةً مُبهَمَةً بِمَعنى (شَيءٍ) مَنصُوبةً عَلَى التَّمييزِ، كَقَولِكَ: (نعمَ رَجُلًا زَيدٌ)، وتَقديرُه: بِئسَ شَيئًا اشتَـرَوا بِه أَنفَسَهم كُفرُهم.

المَسأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

(ذَا) في (حَبَّذا) إذا كَانَ فَاعِلًا لَهَا فلا يَجُوزُ إيضَاحُه بِشَيءٍ مِن التَّـوابِعِ كالنَّعتِ والتَّأكيدِ وعَطفِ البَيانِ، وإنَّما كَانَ الأَمرُ كَمَا قُلناه لأَنَّ المَقصُودَ مِنه الإِبهامُ، فلا يُوَضَّحُ بِشَيءٍ مِن هذه الأُمُورِ؛ لأنَّه يكُونُ آكَدَ وأَبلَغَ في تَأديَةِ المَقصُودِ مِن إيضَاحِه.

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

المَقصُودُ بالمَدح في (حَبَّذا) أَلَّا تُشتَرطَ فيه المُطَابقَةُ، كَمَا كَانَ ذلِكَ في (نعمَ) و(بِئسَ)؛ فلِهذا تَقُولُ: (حَبَّذا هندٌ)، و(حَبَّذا الرَّجُلانِ)، و(حَبَّذا النِّساءُ)، قَالَ جَريرٌ:

٤٦٧ - وحَـبَّـذا نَـفـحَـاتٌ مِـن يَمَـانـيَـةٍ ... تَـأتِـيكَ مِـن قِـبَـلِ الـريَّـانِ أَحيَانًا[2]

---

(١) هو ابن السراج كما ذكر في المسألة السابقة.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١٦٥، وانظر: الكامل ٣/ ٤٤، وابن السيرافي ١/ ٦٧، وإسفار الفصيح ١/ ٣٦٨، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٩٥، وشرح الجمل لابن خروف ٦٠٠، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٥٤. وهو بلا نسبة في التذييل ١٠/ ١٥٤، ومغني اللبيب ٧٢٥، وتمهيد القواعد ٢٥٩٨، والهمع ٣/ ٣٩.

وإنَّما كَانَ الأَمرُ فيه كمَا قُلناه مِن جِهَةِ أنَّهم التزَمُوا فيه اسمَ الإشَارَةِ للإبهَامِ [و٢٠٧] المَقصُودِ فيه؛ فلِهذا لَم تُشتَرط فيه المُطَابقةُ.

المَسألَةُ السَّادِسَةُ:

الأَصلُ في (حَبَّ) أن يكُونَ مَفتُوحَ الفَاءِ؛ لأَنَّ أَصلَه (حَبُبَ) بِفتحِها[1]، كـ(شَرُفَ)، و(كَرُمَ)، فحُذِفَت الضَّمَّةُ، ثُمَّ أُدغِمَ، فأَمَّا مَن ضَمَّها فلأنَّه حَذَفَ الفَتحَةَ مِن الفَاءِ، ونَقَلَ إِلَيها ضَمَّةَ العَينِ، فَقَالَ: (حُبَّ) بالضَّمِّ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ للأَعشَى في هذه اللُّغةِ:

٤٦٨ - فَقُلتُ اقتُلُوها عَنكُمُ بمِزَاجِها وَحُبَّ بِهَا مَقتُولَةً حينَ تُقتَلُ[2]

* * *

فهذا مَا أَردنا ذِكرَهَ في أَفعَالِ المَدحِ والذَّمِّ، وبِتَمامِه يَتِمُّ الكَلامُ عَلَى الأَفعالِ، والحَمدُ للَّه رَبِّ العَالَمينَ، وقَد أَهمَلَ الشَّيخُ ذِكرَ الأَبنيَةِ كَما أَهمَلَ ذِكرَها في الأَسمَاءِ؛ لأَنَّها بِفَنِّ اللُّغَةِ أَليقُ، وهي بِمَعزلٍ عَن عِلمِ الإعرَابِ، فهذا هو الَّذي حَمَلَه عَلَى إِهمَالِ كَثيرٍ مِن الأَبوَابِ؛ لأَنَّ الَّذي أَهملَه إمَّا مِن فَنِّ اللُّغةِ كالأَوزَانِ والأَبنيَةِ، وإِمَّا مِن فَنِّ التَّصريفِ، كالتَّصغيرِ والمَنسُوبِ، وغَيرِ ذلِكَ، فهذا عُذرُه.

---

(١) في الأصل: (بفتحهما) وكذا في ط.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ٢٢٤، وانظر: إصلاح المنطق ٣٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨١، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٦٤، وهو لحسان في ابن يعيش ٧/ ١٤١، وليس في ديوانه. وهو للأعشى في المنهاج ١/ ٤٢٣ وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ١١٦، والحجة للفارسي ٢/ ٩٨، والبصريات ٨٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣، ٢٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١١٨، وشرح الرضي ٤/ ٢٥٧، والموشح ٦٨٣، وجاء في بعض المصادر برواية: (فأكرم بها)، و (وأطيب بها) ورواية الديوان: (فأطيب بها).

[الحَرفُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **الحَرفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في غَيرِه، ومِن ثَمَّ احتيجَ في جُـزئيَّتِـه إلى اسـمٍ أو فعلٍ** ».

قَالَ الإمَامُ عليه السلام[١]: أكثرُ النُّحَاةِ عَلَى اشتِقَاقِ الحَرفِ وأخذِه مِن حَرفِ الشَّيءِ، وهو طَرفُه، مِن حَيثُ كَانَ مَعناه يُوجَدُ في غَيرِه، فصَارَ كَأنَّه طَرفٌ لَه، كَما كَانَ اشتِقَاقُ الاسمِ مِن السُّمُوِّ، أو مِن[٢] السِّمَةِ، كَمَا مرَّ بَيانُه، ومِنه حَرفُ الجَبَلِ، وهو طَرفُه، هكذا[٣] قَالَه أبو نَصرِ الجَوهَرِيُّ[٤].

وللنُّحَاةِ في لَقَبِه اشتِقَاقَاتٌ غَيرُ هذا، ذكَرناها في كِتابِ « المُحَصَّلِ ».

فإذا عَرفتَ هذا فاعلَم أنَّ الشَّيخَ قَد أشَارَ إلى حَدِّه، ومايَتوَجَّه عَلَيه مِن الإشكَالاتِ، فلنَذكُره، ونَشرَحه، ونُردِفه بِكَيفيَّةِ تَركيبِ الصِّيغَةِ[٥]، ولِمَ جيءَ بِه؟ فهذه فَوائِدُ أَربَعٌ، نفَصِّلُها بِمَعُونَةِ اللَّه ولُطفِه:

الفَائِدَةُ الأُولى: في ذِكرِ مَاهيَّتِه

حُكيَ عَن المَوصِليِّ [ظ٢٠٧] صَاحِبِ الغُـرَّةِ[٦] أنَّ الحَـرفَ في نَـفسِه عَلَى اصطِلاحِ النُّحَاةِ لا يَفتَـقِـرُ إلى حَدٍّ، وهذا فاسِدٌ؛ لأمرَينِ:

أَمَّـا أَوَّلًا فلأَنَّ ماهيَّـتَه غَيرُ مَعلُومَـةٍ بالضَّرُورَةِ، فـلا بُـدَّ مِن تَعريـفِها بالحُـدُودِ والتَّعريفاتِ عَلَى مَا نُشيرُ إلَيه.

---

(١) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٢) في ط: (ومن).

(٣) في ط: (وهكذا).

(٤) انظر: الصحاح (حرف).

(٥) في ط: (صيغته).

(٦) قال ابن الخباز في الغرة (و٥): « وأرَى أنّه لا يُحتَاجُ في الحَقيقَةِ إلى حَدِّ الحَرفِ؛ لأنّه كَلِمٌ مَحصُورَةٌ ».

وأما ثانيًا فإذا كَانَ الاسمُ والفعلُ مَع كَونِهما أَظهَرَ وأَشهرَ مِن الحَرفِ يَحتاجَانِ إلى التَّعريفِ، فكَيفَ حَالُ الحَرفِ، هو لا مَحَالَةَ أَحوَجُ.

ومِن العَجَبِ أنَّه اعتلَّ في تَركِ تَعريفِه بِأَنَّ الحَرفَ كَلِمَةٌ مَحصُورَةٌ، فإِن أَرَادَ بِكَونِه مَحصُورًا هو أَنَّ مُفرَدَاتِه مَضبُوطةٌ، لا مَزيدَ عَلَيها، فالاسمُ والفعلُ[١] كَذلِكَ في الحَصرِ والضَّبطِ، وإِن أَرَادَ بِكَونِه مَحصُورًا افتِقَارَه إلى غَيرِه فمَا هذا حَالُه لا يَدُلُّ عَلَى بُطلانِ تَعريفِه، وإِن أَرَادَ مَعنًى غَيرَ ذلِكَ فليَذكُره حَتَّى نَتكَلَّمَ عَليه، فيَصِحَّ أو يَبطُلَ.

وقَد حَدَّه الشَّيخُ: فَقَولُه: « **مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى** » يَحتَرِزُ [به][٢] عَن الأُمُورِ المُهمَلَةِ مِن الكَلِمِ؛ لأَنَّها غَيرُ دَالَّةٍ عَلَى مَعنًى، ويَدخُلُ الاسمُ والفعلُ؛ [لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهما دَالٌّ على مَعنًى. قَولُه: « **في غَيرِه** » يَخرُجُ عَنه الاسمُ والفعلُ][٣]، فإِنَّ دَلالتَهما إِنَّما تكُونُ عَلَى مَعانٍ في أَنفُسِهما، كَمَا مرَّ تَقريرُه.

ويَعني النُّحَاةُ بِقَولِهم في الحَرفِ: مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في غَيرِه، مَا قَالَه السِّيرَافيُّ[٤]، وهو أَنَّ تَصوُّرَ مَاهيَّةِ الاسمِ والفعلِ كَافٍ في الدّلالَةِ عَلَى مَعَانيها، مِن غَيرِ اعتِبَارِ أَمرٍ آخَرَ، فإذا قُلتَ: (جِدَارٌ) و(ضَربٌ) فكُلُّ وَاحِدٍ مِنهما دَالٌّ عَلَى المَعنى الَّذي وُضعَ لَه مِن غَيرِ ضَميمَةٍ، بِخِلافِ الحَرفِ فإِنَّ وَضعَه غَيرُ كَافٍ في مَفهومِ حَقيقَتِه، بَل لا بُدَّ [هنَاكَ][٥] مِن ضَميمَةٍ، فإذا قُلتَ: (خَرَجتُ مِن الدَّارِ) فلا بُدَّ مِن ذِكرِ (الدَّارِ)؛ لِتتَّضِحَ فَائِدَةُ الحَرفِ الَّذي هو (مِن)، فلَو قُلتَ: (خَرَجتُ مِن) لَم يكُن مُفيدًا كَلامًا؛ لِنُقصَانِ فَائِدَتِه؛ لِخَرمِ مَعناه.

---

(١) قوله: (الفعل) مكرر في ط.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وليس في الأصل.

(٣) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/ ١٤.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وليس في الأصل.

وحَدَّه الشَّيخُ عَبدُ القَاهرِ[(١)]: مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في غَيرِه في[(٢)] أَصلِ وَضعِه، ومَا ذكَرَه مُوافِقٌ لِمَا قَالَه النُّحَاةُ، خَلا أنَّ تَعريفَ الشَّيخِ عَبد القَاهرِ لا تَرِدُ عَلَيه هذه الإِشكَالاتُ الَّتي تُورَدُ عَلَى حَدِّ النُّحَاةِ؛ لانفِصَالِه عَنها لَفظًا بِمَا أَظهرَه في حَدِّه، فأَمَّا النُّحَاةُ فلا بُدَّ مِن تَأويلٍ.

* * *

الفَائِدَةُ الثَّانيَةُ: في بَيَانِ مَا وَرَدَ عَلَيه من الإِشكَالاتِ

ولنَقتَصِر مِن الإِشكَالاتِ عَلَى مَا يُوهِمُ دُخُولَ مَا لَيسَ مِن [و٢٠٨] المَحدُودِ، وعَلَى مَا يُوهِمُ خُرُوجَ مَا هو بَعضٌ مِنه، فهذا إِشكَالانِ:

الإِشكَالُ الأَوَّلُ مِنهما: مَا يُوجِبُ خُرُوجَ بَعضِ المَحدُودِ، وحَاصِلُه هو أَنَّ مِن حَقِّ الحَرفِ[(٣)] أَن يكُونَ دَالًّا عَلَى مَعنًى في غَيرِه، ونَحنُ نَجِدُ كَثيرًا مِن الحُرُوفِ دَالَّةً عَلَى مَعَانٍ في أَنفُسِها، كقَولِكَ: (مِن حَرفُ جَرٍّ)، و(إِنَّ حَرفُ تَأكيدٍ)، و(سَوفَ حَرفُ تَنفيسٍ)، فهذه قَد دَلَّت عَلَى مَعانٍ في أَنفُسِها، فيَجِبُ خُرُوجُها عَن الحَرفيَّةِ.

والجَوابُ عَن ذلك أَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الحَرفَ إِنَّما يَدُلُّ عَلَى مَعنًى في غَيرِه إِذا كَانَ مُستَعمَلًا في مَعناه بِأَصلِ وَضعِه، فمَهما كَانَ عَلَى هذه الصِّفَةِ فهو دَالٌّ عَلَى مَعنًى في غَيرِه بِكُلِّ حَالٍ.

وأَمَّا مَا ذكَروه مِن هذه الصُّوَرِ فَليسَت هذه الأَحرُفُ ومَا شَاكَلَها مُستَعمَلَةً في

(١) ذكر هذا الحد في المنهاج ١/ ١٥٨-١٥٩ وقال: « وهذا الحد الذي اخترناه يأتي على أصل الشيخ عبد القاهر الجرجاني »، وليس في المقتصد كلامٌ على حد الحرف غير حد الفارسي. انظر: المقتصد ١/ ٨٤-٨٥، ولا في جمل الجرجاني ٦، وشرحها.

(٢) قوله: (في) ليس في ط.

(٣) في ط: (الحد).

مَعَانيها[١] الأصليَّـةِ حَتَّى يَلزَمَ مَا ذكَرُوه مِن خُرُوجِها عَن مَعناها الأصليِّ، وإِنَّما صَارَت في هذه الحَالَةِ أَسمَاءً دَالَّـةً عَلَى مَعانٍ في أَنفُسِها، ومِن أَجلِ ذلِكَ صَحَّ الإِخبَارُ عَنها، وجَريُها فَاعِلةً ومَفعُولةً، كقَولِه: (كتَبتُ أَن)، و(أَعجَبَني جيمُكَ) و(حَاؤُكَ) إلى غَيرِ ذلِكَ مِن المُسَمَّيَاتِ؛ ولِهذا كَانَ حَدُّ الشَّيخِ عَبدِ القَاهِرِ مُستَحسَنًا؛ لإِخرَاجِه هذه الصُّوَرَ ومَا شَاكلَها بِمَا ذكرَه مِن القَيدِ اللَّفظيِّ في حَدِّه، مِن قَولِه: (بِأَصلِ وَضعِه) لِئلَّا يَردَ عَلَيه مِثلُ هذه الصُّورِ[٢].

الإشكَالُ الثَّاني: مَا يُوجِبُ دُخُولَ غَيـرِ المَحدُودِ فـيـه، وهـذا نَحوُ: (الَّذي) و(الَّتي) وغَيرِهما مِن المَوصُولاتِ، ونَحُو: (ذُو)، و(قَاب)، و(قيسُ) وغَيرِ ذلِكَ مِن الأَسماءِ الَّتي تَفتَقِرُ في بيَانِ مَعانيها الأَصليَّةِ إِلى ذِكرِ الغَيرِ، فإِذا كَانَ حَدُّ الحَرفِ: (مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في غَيرِه) فيَجِبُ في هذه الأَسمَاءِ أَن تكُونَ حُرُوفًا؛ لأَنَّ ذِكرَ الغَيرِ مُعتَبرٌ في فَهمِ مَعانيها، فيَدخُلُ في الحَدِّ مَا لَيسَ مِنه، وهو مُفسِدٌ للحَدِّ، لا مَحالَةَ.

والجَوَابُ أَنَّ هذه الأَسمَاءَ في أَصلِ وَضعِها غَيرُ مُفتَقِرَةٍ إِلى مَا يُوضِّحُها؛ لكنَّها استُبهِمَت في الاستعمَالِ، فلا جَرَمَ افتَقرَت إِلى مَا يُوضِّحُها، بِخِلافِ الحَرفِ، فإِنَّه بِأَصلِ وَضعِه مُفتَقِرٌ إِلى مَا يُوضِّحُه، فافترَقا.

ولنَقتَصِر عَلَى هذا القَدرِ مِن الإِشكَالاتِ، ففيه كِفَايَةٌ فيما نُريدُه[٣] مِن ذلِك.

وحَصَلَ مِن مَجمُوعِ مَا ذكَرناه أَنَّ مَا يَندَفعُ بِه مَا وَرَدَ عَلَى الحَرفِ مِن الإِشكَالاتِ إِمَّا عَلَى طِريقَةِ النُّحَاةِ فبِالتَّأويلِ الَّذي ذكَرناه، والتَّقريرِ الَّذي لَخَّصناه، وإِمَّا بِمُجرَّدِ القَيدِ اللَّفظيِّ عَلَى طَريقِ [ظ٢٠٨] الشَّيخِ عَبدِ القَاهِرِ، فإِنَّها مُندَفعةٌ عَنه، فَظَاهِرُ لَفظِه مِن جِهَةِ أَنَّ مَا يَردُ مِن الإِشكَالَينِ المَذكُورَينِ إِنَّما هو أَمرٌ عَارِضيٌّ، لا لَفظيٌّ، واللَّه

---

(١) بعده في الأصل: (بأصل وضعه) وكذا في ط.

(٢) في الأصل وط: (الصورة) وكذا ما يقتضيه السياق.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (نريد).

أَعلَمُ بِالصَّوَابِ.

قَولُه: « ومِن ثَمَّ احتيجَ في جُزئيَّتِه إلى اسمٍ أو فعلٍ ».

أَرَادَ: ومِن أَجلِ أَنَّ دَلالتَه باعتِبَارِ حَقيقَةِ وَضعِه مُتوَقِّفةٌ عَلَى ذكرِ مُتعَلِّقٍ لَم يكُن بُدٌّ مِن ذِكرِ ذلِكَ المُتعَلِّقِ؛ ليتَحقَّقَ كَونُه جُزءًا مَعه، وذلك إمَّا اسمٌ أَو فعلٌ، فالاسمُ، كقَولِكَ: (إنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، والفعلُ، كقَولِكَ: (قَد جَاءَ الرَّجُلُ) فلا يَستَقِلُّ، كَما تَرى، جُزءًا مِن الكَلامِ إلَّا بِالاسمِ والفعلِ، فإِذا كَانَ لا يَستَقِلُّ جُزءًا إلَّا بِهما لَم يكُن عَلَى انفِرَادِه جُزءًا مِن أَجزَاءِ الكَلامِ؛ لئلَّا يُؤدِّي إِلى استعمالِه عَلَى مُخَالفَةِ وَضعِه؛ مِن جِهَةِ أَنَّ وَضعَه دَالٌّ عَلَى مَعناه الإِفرَاديِّ، وذلك مَشرُوطٌ بِذِكرِ مُتعَلِّقِه، فلَو استُعمِلَ مُجَرَّدًا عَنه لكَانَ خُرُوجًا عَن وَضعِه الَّذي هو لَه بِاعتِبَارِ الأَصالَةِ.

* * *

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: في بَيَانِ تَقسيمِه

اعلَم أَنَّ للحُرُوفِ[1] تَقسيماتٍ كَثيرَةً بِاعتِبَارَاتٍ مُختَلِفَةٍ، ولِكنَّا نَقتَصِرُ هَاهنا عَلَى تَقسيمِه بِاعتِبَارِ صيَغِه مِن غيرِ أَمرٍ وَرَاءَه؛ لأَنَّ بَاقي الأَقسَامِ تَمُرُّ في أَثناءِ ذِكرِها بِاعتِبَارِ مَعَانيها، مَا يَعمَلُ مِنها وما لا يَعمَلُ.

واعلَم أَنَّ صيَغَها رُبَّما كَانَت مُوَحَّدَةً، ورُبَّما كَانَت ثَنائيَّةً، وتَارَةً تكُونُ ثُلاثيَّةً، ورُبَّما كَانَت رُبَاعيَّةً، وخُمَاسيَّةً[2]، ولا تَزيدُ عَلَى هذه العِدَّةِ، فهذه مرَاتِبُ نَذكُرُها بِمَعُونَةِ[3] اللَّه تَعالى؛ عَلَى جِهَةِ التِّعدَادِ، مِن غَيرِ إِشَارَةٍ فيها إِلى خَاصَّةٍ لَها، ولا عَمَلٍ يُؤثِرُ فيها.

المَرتَبَةُ الأُولى: فيما يكُونُ مِنها عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ، أُحَاديٌّ، وهذا نَحوُ بَاءِ الجرِّ،

(١) في ط: (للحرف).

(٢) قوله: (وخماسية) ليس في ط.

(٣) في ط: (بعون).

وكَافِ التَّشبيه، وفَاءِ العَطفِ، ووَاوه، وسينِ الاستِقبالِ، وتَاءِ التَّأنيثِ، وميمِ التَّعريفِ ولامِه عَلَى رَأيِ سيبَوَيه[1]، ونُونِ الإعرَابِ، وحُروفِ المُضَارَعَةِ[2]، وهَاءِ السَّكتِ، وأَلِفِ التَّأنيثِ، ويَجمَعُها قَولُكَ: (**سَأَلت كَنَتفُ نَايِمَ وَهَب**)، والهَمزَةُ مِن جُملَتِها، نَحوُ هَمزَةِ الاستِفهَامِ، وغَيرِها مِن الهَمَزَاتِ المُفرَدةِ مِن غَير أَلِفٍ. واللَّه أَعلَمُ.

المَرتَبةُ الثَّانيةُ: مَا يكُونُ فيها ثَنائيًّا، وجُملتُها ثَلاثةٌ وعِشرُونَ حَرفًا، وهذا نَحوُ: (ال) في التَّعريفِ، عَلَى رَأيِ الخَليلِ[3]، وميمِه أيضًا، و(أَم) في العَطفِ [و٢٠٩]، و(إن)، و(أَن) في التَّأكيدِ، و(أَي) في الجَوَابِ، و(بَل) في العَطفِ، و(عَن)، و(في) للجرِّ، و(قَد) للمَاضي، و(كَي) في التَّعليلِ، و(لَو) في الشَّرطِ، و(لَم) و(لا) في النَّفيِ، و(لَن) و(مَا) أَيضًا فيه، و(مُذ) للزَّمانِ، و(مِن) في الجرِّ، و(وا) في النُّدبَةِ، و(هَل) في الاستِفهَامِ، و(هَا) للتَّنبيه، و(يَا) للنِّـدَاءِ، فهذه الأَحرُفُ كُلُّها عَلَى حَرفَينِ مِن غَيرِ زيَادَةٍ، كَمَا تـرَى.

المَرتَبةُ الثَّالِثَـةُ: مَا يكُونُ مِنها ثُلاثيًّا، وذلكَ سَبعَةَ عَشَرَ حَرفًا، وهي: (إِلى) في الجرِّ، و(أَلا) للتَّنبيه، وأَمَا أَيضًا لَه، و(إِذن) للجَوَابِ والجَزَاءِ، و(أَيا) للنِّداءِ، و(أَجل) للتَّصديقِ، و(إِنَّ) و(أَنَّ) مُشَدَّدَتَينِ، و(ثُمَّ) للعَطفِ، و(جَيرِ) للقَسَمِ والجَوَابِ، و(خَلا)، و(رُبَّ)، و(عَدَا) للاستِثناءِ، و(عَلَى) للجرِّ، و(مُنذُ) للزَّمانِ ظَرفًا، و(نَعَم) للجَوَابِ، و(هَيَا) للنِّداءِ.

المَرتَبةُ الرَّابعةُ: الرُّبَاعيَـةُ، وجُملتُها خَمسَةَ عَشَرَ حَرفًا، وهي: (إِلَّا) للاستِثنَاءِ، و(أَلَّا) للتَّحضيضِ، و(أَمَّا) للتَّفصيلِ، و(حَاشَا) للاستِثناءِ، و(كأَنَّ) للتَّشبيه،

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٢٤.

(٢) في ط: (وما المضارعة).

(٣) الكتاب ٣/ ٣٢٤.

و(حَتَّى) للعَطفِ والجرِّ[1] جميعًا، وغَيرِهما، و(كَلَّا) للرَّدعِ والزَّجرِ، و(لَعلَّ) للتَّرَجِّي، و(لكن) للاستِدرَاكِ، و(لَولا) للتَّوبيخِ، و(لمَّا) لِنَفيِ المَاضي، و(إِذما) للشَّرطِ، و(هَلَّا) للتَّحضيضِ، فهذه أيضًا عَلَى أَربعَةِ أحرُفٍ مِن غَيرِ زيَادَةٍ فيها.

المَرتَبَةُ الخَامِسَةُ مِنها: مَا يكُونُ خُماسيًّا، وهو عَلَى القِلَّةِ، ولَم يَأتِ إِلَّا حَرفٌ وَاحِدٌ، وهو قَولُكَ: (لكنَّ) المُشَدَّدَةُ.

فهذه أَقسَامُها بالإِضَافَةِ إِلى تَأليفِها وبِنيَتِها، بَعضُها مُتَّفَقٌ عَلَى حَرفيَّتِها، وبَعضُها مُختَلَفٌ فيها، فأَمَّا عَمَلُها وكَيفيَّـةُ تَأثيرِها في مَعمُولاتِها مِما يكُونُ عَاملًا وممَّا[2] لا يكُونُ عَامِلًا فيها، فسَنذكرُه [عَلَى إِثرِها][3] بِمَعُونَـةِ[4] اللَّه تعالى.

* * *

الفَائِدَةُ الرَّابعَةُ: في بَيَانِ ثَمَرَتِها والغَرَضِ بِمَجيئِها

اعلَم أَنَّ دُخُولَ الحُرُوفِ في كَلامِ العرَبِ مِن أَجلِ تَحصُّلِ[5] مَعَانيها، ومَجيئُها لِمَقَاصِدَ خَمسَةٍ:

المَقصَدُ الأَوَّلُ: للرَّبطِ، ولَيسَ يَخلُو حَالُ الرَّبطِ إِمَّا أَن يكُونَ رَبطَ جُملَةٍ بجُملَةٍ، إِمَّا عَامِلًا فيها، كقَولِكَ: (إِن تَقُم أَقُم)، وإِمَّا غَيرَ عَامِلٍ، كَقَولِكَ: (لَو جَاءَ زَيدٌ جَاءَ عَمرٌو)، وإِمَّا رَبطَ مُفرَدَاتٍ بِمُفرَدٍ، كَقَولِكَ[6]: (جَاءَ[7] [ظ٢٠٩] زَيدٌ وعَمرٌو)

(١) في ط: (للجر والعطف).

(٢) في الأصل وط: (ومعنى ما) وكذا يقتضي السياق.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وليس في الأصل.

(٤) في ط: (بعون).

(٥) في ط: (تخصيص).

(٦) الكلام من قوله: (إن تقم) ساقط من ط.

(٧) قوله: (جاء) مكرر في الأصل.

فلولا هذه الأَحرُفُ[١] لَمَا وَقعَ الرَّبطُ بَينَ الجُمَلِ والمُفرَداتِ، فَدُخُولُه مُلائِمٌ بَينَ الجُملتَينِ، جَعلَهما كالجُملَةِ الوَاحِدَةِ، كَمَا تَرى.

المَقصَدُ الثَّاني: الإيصَالُ لِمَعاني الأَفعَالِ إِلى الأَسماءِ، وهذا نَحوُ حُرُوفِ الجرِّ، فإِنَّها مُوصِلةٌ لِمَعاني الأفعالِ القَاصِرَةِ عَن التَّعدِّي إِلى الأَسماءِ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بزَيدٍ)، و(نزَلتُ عَلَى عَمرٍو)، فلَولا حُرُوفُ الجرِّ لَم يُمكِن تَعديةُ الأَفعالِ وإيصَالُها بالأَسماءِ؛ ولِهذا فإِنَّكَ لا تقُولُ: (مَررتُ زَيدًا)، ولا: (نزَلتُ عَمرًا)؛ لِقُصُورِها عَن التَّعدِّي، فجَاءَت هذه الأَحرُفُ للإِيصالِ، فهي مُتَّفِقَةٌ في الإيصَالِ، ومُختَلِفةٌ في كَيفيَّةِ الإيصَالِ، كمَا سَنُوَضِّحُه.

المَقصَدُ الثَّالِثُ: للنَّقلِ، ومَعنى هذا أَن تكُونَ الجُملةُ عَلَى حَالِها، فتَنقُلَها بِدُخُولِها إِلى حَالَةٍ أُخرَى، ومَعنًى آخَرَ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، فهذه الجُملةُ دَالَّـةٌ عَلَى إِثبَاتِ القيَامِ لِزَيدٍ، لا غَيرُ، فإِذا دَخَلَت عَلَيها (لَيتَ) صَارَت[٢] للتَّمنِّي، وخَرَجَت عَن مَعناهَا الأَوَّلِ، وهكذا في التَّرجِّي وغَيرِه مِن المَعَاني الحَاصِلَةِ بِدُخُولِ هذه الأَحرُفِ، فبَينا هي مُوجَبةٌ إِذ صَارَت مَنفيَّـةً، وبَينا هي أَخبَارٌ صَارَت استِخبَارًا[٣]، فتَنقُلُها مِن حَالَةٍ إِلى حَالَةٍ، وتُغيِّـرُ مَعَانيها، كَمَا مَثَّلناه.

المَقصَدُ الرَّابعُ: للزِّيَادَةِ، إِمَّا عَامِلةً، كَقَولِكَ: (مَا جَاءَني مِن أَحَدٍ)، وإِمَّا غَيرَ عَامِلَةٍ، كَقَولِكَ: (مَا إِن زَيدٌ قَائِمٌ)، ومَعنى الزِّيَادَةِ عِندَ النُّحاةِ: مَا لا يكُونُ سُقُوطُه مُخِلًّا بِالمَعنى.

وحُكيَ عَن ابنِ السَّرَّاجِ أَنَّه لا زَائِدَ في كَلامِ العرَبِ[٤]، وزَعَمَ أَنَّ الَّذي زيدَ

---

(١) في ط: (الحروف).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (صار).

(٣) في الأصل: (استخبار) وكذا في ط.

(٤) قد نصَّ ابن السَّراج في أصوله على الزيادة والتوكيد في عدة مواضع، كما استعمل مصطلح اللغو=

لا يَخلُو عَن مَعنى التَّوكيدِ، وهذا الخِلافُ لَفظيٌّ، لَيسَ وَرَاءَه كَثيرُ فَائِدَةٍ؛ لأنَّا نَقُولُ لابنِ السَّرّاجِ: الحَرفُ الزَّائِدُ، هَل أفادَ مَا وُضعَ لَه في أَصلِ وَضعِه أَو لَم يُـفِد؟ فإِن قَالَ بِالأَوَّلِ فَليسَ مَزيدًا، وإِن قَالَ بِالثَّاني فهو عِندَنا المُرادُ بِالمَزيدِ.

قَولُه: « إِنَّه قَد أَفادَ التَّأكيدَ، وإِن كَانَ مَزيدًا ». قُلنا: هذا مُـتَّفقٌ عَلَيه، ولكنَّ الغَرَضَ بِالزَّائدِ مَا حَقَّقناه

المَقصَدُ الخَامِسُ: العَمَلُ، وهو مَا كَانَ مُؤثرًا رَفعًا أو نَصبًا[1] أَو جَرًّا أَو جَزمًا، فتَأثيرُ الحُرُوفِ لا يَنفكُّ عَن هذه الآثَارِ الأَربَعَةِ، ثُمَّ إِنَّها في العَمَلِ عَلَى أَربَعَةِ أَوجُهٍ [و٢١٠]:

أَوَّلُها: أَن تكُونَ عَامِلةً في الرَّفعِ والنَّصبِ، وهذه هي أَقوَاهَا في العَمَلِ؛ لِشَبَهها بِالأَفعالِ، كـ(مَا)، و(لَيسَ)، والحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِالفعلِ.

وثَانيها: تَعمَلُ النَّصبَ، وهي حُرُوفُ النِّداءِ، ونوَاصِبُ الأَفعالِ المُضَارعَةِ. وأَضَافَ الشَّيخُ عَبدُ القَاهرِ الجُرجَانيُّ إِلى هذه النَّواصِبِ[2]: (إِلّا) في الاستِثناءِ، وواوِ (مَع)، وهو اصطِلاحٌ غَريبٌ؛ لأَنَّها غَيرُ عَامِلَةٍ عِندَ أكثَرِ النُّحَاةِ، كمَا مرَّ تَقريرُه.

وثَالِثُها: يَعمَلُ الجرَّ، وهذا نَحوُ الحُرُوفِ الجَارَّةِ.

ورَابعُها: يَعمَلُ الجزمَ، لا غَيرُ.

فَمَا كَانَ مِنها عَامِلًا للجَزمِ والجرِّ[3] فهو لأجلِ الاختِصَاصِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ كُلَّ شَيءٍ اختَصَّ بِشَيءٍ مِن الأَسمَاءِ، أَو مِن الأَفعالِ، فهو عَاملٌ، إِلّا أَن يكُونَ بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِن

= أيضًا. انظر: الأصول ١/ ٢٣٦، ٢٣٧، ٢/ ٢٠٦ وغيرها. ونقل صاحب الكناش هذا القول أيضًا عن ابن السَّراج. انظر: الكناش ٢/ ١٠٩.

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (ونصبًا).

(٢) انظر: الجمل للجرجاني ٢٠.

(٣) في ط: (للجر والجزم).

الكَلِمَةِ، كاللَّامِ، ومَا كَانَ مِنها عَامِلًا للرَّفعِ والنَّصبِ فهو لأَجلِ مُشَابهَةِ الفعلِ، كَمَا سَيَجيءُ مُوضَّحًا بِمَعُونَـةِ اللَّه[1].

(١) في ط: (إن شاء اللَّه تعالى).

[حُرُوفُ الجَرِّ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « حُرُوفُ الجرِّ: مَا وُضعَ للإفضَاءِ بِفعلٍ أَو مَعناه إلى مَا يَليه، وهي: (مِن)، و(إلى)، و(حتّى)، و(في)، والبَاءُ، واللَّامُ، و(رُبَّ)، ووَاوُها، ووَاوُ القَسَمِ، وتَاؤُه، و(عَن)، و(عَلى)، والكَافُ، و(مُذ)، و(مُنذُ)، و(حَاشَا)، و(عَدَا)، و(خَلا). فـ(مِن) للابتِدَاءِ، والتَّبيينِ، والتَّبعيضِ، وزَائِدَةٍ في غَيرِ المُوجَبِ، خِلافًا للأخفَشِ والكُوفيِّينَ، و(قَد كَانَ مِن مَطَرٍ) ونَحوُه مُتأَوَّلٌ. و(إلى) للانتِهَاءِ، وبِمَعنى (مَع) قَليلًا. و(حَتَّى) كَذلِك، وبِمَعنى (مَع) كَثيرًا، وتَختَصُّ بِالظَّاهرِ، خِلافًا للمُبرِّدِ. و(في) للظَّرفيَّةِ، وبمَعنى (عَلَى) قَليلًا. و(البَاءُ) للإلصَاقِ، والاستعَانَةِ، والمُصَاحَبَةِ، والمُقَابلَةِ، والتَّعديَةِ، والظَّرفيَّةِ، وزَائِدَةٍ في الخَبَرِ في الاستِفهَامِ، والنَّفي قيَاسًا، وفي غَيرِه سَمَاعًا، مِثلُ: (بِحَسبِكَ زَيدٌ)، و(أَلقَى بيَدِه). و(اللَّامُ) للاختِصَاصِ، والتَّعليلِ، وزَائِدَةٍ، وبِمَعنى (عَن) مَع القَولِ، وبِمَعنى الوَاوِ في القَسَمِ للتَّعَجُّبِ. و(رُبَّ) للتَّقليل، لهَا صَدرُ الكَلامِ، مُختَصَّةٌ بنكِرَةٍ مَوصُوفَةٍ عَلى الأَصَحِّ، وفعلُها مَاضٍ مَحذُوفٌ غَالِبًا، وقَد تَدخُلُ عَلَى مُضمرٍ مُبهَم مُمَيِّزٍ بنكِرَةٍ مَنصُوبَةٍ، والضَّميرُ مُفرَدٌ مُذكَّرٌ، خِلافًا للكُوفيِّينَ في مُطَابقَةِ التَّميِيزِ، وتَلحَقُهَا (مَا) فتَدخُلُ على الجُمَلِ. و(وَاوُها)، وهي الوَاوُ الَّتي بِمَعناها تَدخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوصُوفَةٍ. كَقَولِه:

وبَلـدَةٍ لَيسَ بِـهـا أنيـسُ

[ظ ٢١٠] و(وَاوُ القَسَمِ) إنَّمَا تكُونُ عِندَ حَذفِ الفعلِ لغَيرِ السُّؤَالِ، مُختَصَّةً بِالظَّاهرِ. و(التَّاءُ) مِثلُها مُختَصَّةٌ بِاسمِ اللَّه تَعَالى[١]. و(البَاءُ) أَعَمُّ مِنهما في الجَميعِ. ويُتلقَّى القَسَمُ باللَّامِ، و(إنَّ)، وحَرفِ النَّفيِ، ويُحذَفُ جَوَابُه إذا اعترَضَ، أو تَقَدَّمَه مَا يَدُلُّ عَلَيه. و(عَن) للمُجَاوَزَةِ. و(عَلَى) للاستعلاءِ، وقَد يكُونَانِ اسمَينِ بِدُخولِ

---

(١) قوله: (تعالى) ليس في ط.

(مِن) عَلَيهما. و(الكَافُ) للتَّشبيه، وزَائِدَةٍ، وقَد تكُونُ اسمًا. و(مُذ) و(مُنذُ) في الزَّمانِ للابتِداءِ في المَاضي، والظَّرفيَّـةِ في الحَاضِرِ، مِثلُ: (مَا رَأَيتُه مُذ شَهرِنا)[١] **و(مُنذُ يَومِنا). و(حَاشَا) و(عَدَا) و(خَلا) للاستِثناءِ ».**

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[٢]: إِنَّما بَدَأَ الشَّيخُ بِهذه الأحرُفِ لأمرَينِ:

أَمَّا أوَّلًا فلأنَّها لا تَنفكُّ عَنِ العَمَلِ، [بِخِلافِ غَيرِها فقَد تُلغى عَنِ العَمَلِ][٣] كَمَا سَنُقرِّرُه.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ عَمَلَ هذه إِنَّما كَانَ مِن أَجلِ الاختِصَاصِ، وعَمَلَ غَيرِها إِنَّما كَانَ مِن أَجلِ مُشَابَهَةِ الفعلِ، ولا شكَّ أَنَّ الاختِصَاصَ أَدخَلُ مِن المُشَابهَةِ؛ لأَنَّ المُشَابهَةَ تكُونُ بالأُمُورِ العَامَّةِ، بِخِلافِ مَا قُلناه مِن الاختِصَاصِ، فإِنَّه أَوقَعُ وأَخَصُّ.

وتُسَمَّى **حُرُوفَ جَرٍّ** تسميةً لَهَا بِأَثَرِها، **وحُرُوفَ إِضَافَـةٍ**؛ لَمَّا كَانَت تُضيفُ مَعاني الأَفعَالِ إِلى الأَسمَاءِ.

والجَرُّ عِبَارَةُ البَصريِّينَ، **والخَفضُ** عِبَارَةُ الكُوفيِّينَ[٤].

وقَد حَدَّها بِمَا ذكَره، فقَولُه: « **مَا وَقَعَ للإِفضَاءِ** » عَامٌّ؛ لأَنَّ الإِفضَاءَ هو الظُّهورُ، ومِنه الفَضَاءُ لِظُهورِه وانكِشَافِه؛ لأَنَّ كُلَّ شَيءٍ أَفضَى بِشَيءٍ فقَد أَظهرَه، لأَنَّ المُبتَدأَ يَظهَرُ[٥] أَمرُه بِالخبَرِ، والمَوصُوفُ يَظهَرُ أَمرُه بِالصِّفَةِ. قَولُه: « **بِفعلٍ** » يُخرِجُ سَائِرَ مَا يَظهَرُ بِغَيرِ الفعلِ. قَولُه: « **أَو مَعناه** » لِيَندَرِجَ[٦] تَحتَه مَا كَانَ في مَعنى الفعلِ، كاسمِ

---

(١) في ط: (مذ شهر).

(٢) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٣) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٤) انظر الخلاف بينهما في المصطلح في ابن يعيش ٢/ ١١٧، وتوجيه اللمع ٢٢٧، وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقواس الموصلي ١/ ٣٧٦.

(٥) في ط: (لأن المبتدآت ظهر).

(٦) كذا في ط، وفي الأصل: (معناها يندرج).

الفاعلِ، واسمِ المَفعُولِ، والمَصدَرِ، كقَولِكَ: (مَرَرتُ بزَيدٍ)، و(أَنا مَارٌّ بزَيدٍ)، و(زَيدٌ مَمرُورٌ بِه)، و(مُـرُوري بِزَيدٍ حَسَنٌ)، فهذه الأَمُورُ كُلُّها تُفضي بِحَرفِ الجَرِّ؛ لأَجلِ اشتِقَاقِها مِن الفعلِ، ووُجُودِ حُرُوفِ الفعلِ فيها. قَولُه: « **إلى مَا يَليه** » لِيَدخُلَ فيه الاسمُ، ومَا هو بِمَعناه، فالاسمُ ظَاهرٌ، وهو الأَكثرُ المُطَّرِدُ، ومَا هو بِمَعناه، كَقَولِكَ: (عَجِبتُ مِن أَنَّك خَارَج)، و(عَجِبتُ مِن أَن تُسَافِرَ)، وقَولُه تَعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨] ؛ لأَنَّ هذه الأَشيَاءَ كُلَّها في مَعنى الاسمِ المَصدَرِ، فهذه الأَحرُفُ [و٢١١] كُلُّها مَشتَركةٌ في الإِفضَاءِ، كَمَا أَشَرنا إِلَيه.

وتَشتَرِكُ أَيضًا في أَنَّه لا يَجُوزُ إعمَالُها، وهي مَحذُوفةٌ؛ لأَنَّ إعمَالَها إِنَّما كَانَ مِن أَجلِ الاختِصَاصِ، ولا اختِصَاصَ مَع كَونِها مَعدُومَةً.

ولا يَجُوزُ الفَصلُ بَينَها وبَينَ مَعمُولِها بِفَاصِلٍ؛ لِبُعدِ الاختِصَاصِ مَع الفَصلِ.

ولا يَتقَدَّمُ مَعمُولُها عَلَيها؛ لأَنَّ هذه الأُمُورَ كُلَّها مُجَانِبَةٌ للاختِصَاصِ، وعَمَلُها إِنَّما كَانَ لأَجلِه؛ فلِهذا بَطَلَ تَأثيرُها مَع ذلِكَ؛ لِمَا قُلناه.

وجُملتُها ثَمَانيةَ عَشَرَ حَرفًا، وهي عَلَى ثَلاثَةِ أَوجُهٍ: مِنها مَا يكُونُ حَرفًا، لا غَيرُ، و[هذه][1] هي العَشَرَةُ الأولُ، ومِنها مَا يكُونُ مَا هو كَائِنٌ[2] اسمًا وحَرفًا، وهي الخَمسَةُ الَّتي تَليها، ومِنها مَا هو كَائِنٌ حَرفًا وفعلًا، وهي الثَّلاثَةُ البَوَاقي.

- **سُؤَالٌ**: قَد عَدَّ قَومٌ (عَلَى) اسمًا وفعلًا وحَرفًا، فكَيفَ لَم تُعَدَّ هَاهنا كَذلِكَ، وقَد يُقَالُ: (عَلا زَيدٌ عَمرًا بِالسَّوطِ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٤١٩ - عَلا زَيدُنا يَومَ النَّقَـا رَأسَ زَيدِكم ... بِأَبـيَـضَ مَـاضي الشَّفرَتَيـنِ يَماني[3]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (ما يكون كائنًا).

(٣) البيت من الطويل، وهو لرجل من طيّء، وهو زيد من ولد عروة بن زيد الخيل في الكامل ٣/ ١١٦، وانظر: الخزانة ٢/ ٢٢٤. وهو بلا نسبة في سر الصناعة ٢/ ١٢١، ١٢٤، والمفصل ٢٩، والغرة=

وجَوَابُه: أنَّا إنَّما قَصَدنا إلى هذا التَّقسيم بِاعتِبَارِ المُحَافَظَةِ عَلَى اللَّفظِ والمَعنى الأَصليِّ، فلَو لَم يَعتَبِر هذينِ الأَمرَينِ لَلَزِمَ عَدُّ اللَّامِ حَرفًا وفعلًا، في قَولِكَ: (لِ زَيدًا) مِن قَولِهِم: (ولي، يَلي)[1] مِن جِهَةِ أَنَّ لَفظَها كَلَفظِ قَولِكَ: (لِزَيدٍ).

وكَذلِكَ قَولُنا: (مِن) لأنَّه أَمرٌ مِن قولهم: (مَانَ، يَمينُ).

ولَزِمَ أَن تُعَدَّ (إِلى) اسمًا وحَرفًا في قَولِكَ: (إِلى زَيدٍ) بِمَعنى: نعمَةِ زَيدٍ، وَاحِدُ الآلاءِ، ولكنَّهم اعتَبرُوا لَفظَها ومَعانيها الأَصليَّـةَ مَعًا.

فلأَجلِ ذلِكَ لَم يَعُدُّوا اللَّامَ فعلًا؛ لِخُرُوجِها عَن لَفظِها الأَوّلِ بالإعلالِ، وخُرُوجِها عَن مَعناها الأَصلي، وهو المِلكُ والاستِحقَاقُ إِلى مَعنًى آخَرَ، فلَمَّا اختَلفَ لَفظُها ومَعناها في الفعلِ لَم تُعدَّ فعلًا بِحَالٍ.

وهكذا قَولُنا: (مِن) لِمُخَالفَةِ لَفظِها بِمَا حَصَلَ فيها مِن الإعلالِ ومَعناها.

وهكذا قَولُنا: (إِلى) فإِنَّها إِذا كَانَت اسمًا فهي وَاحدُ الآلاءِ، ولَفظُها مُخَالِفٌ، فإِنَّ أَلِفَها إِذا كَانَت اسمًا مُنقَلِبَةٌ عَن ياءٍ، وهي إِذا كَانَت حَرفًا لا أَصلَ لأَلِفِها.

وهكذا: (عَلَى) الَّتي تكُونُ فعلًا، أَلِفُها مُنقَلِبَةٌ عَن وَاوٍ، بِخِلافِ (عَلَى) الَّتي تكُونُ اسمًا وحَرفًا، فإِنَّه لا أَصلَ لَه، فافتَرَقا.

- **سُؤَالٌ آخَرُ**: فيَلزَمُكُم عَلَى هذا التَّقريرِ أَلَّا يُعِدُّوا (حَاشا) و(عَدَا)[2]، و(خَلا)؛ [مِن جِهَةِ][3] أَنَّ[4] أَلِفَها إِذا كَانَت فعلًا مُنقَلِبةٌ، وإِذا كَانَت حَرفًا غَيرُ مُنقَلِبَةٍ عَن غَيرِها،

=لابن الدهان ٧٠٣، وابن يعيش ١/ ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٦، ٣/ ٢٣١، وشرح الرضي ٢/ ٢٠٩، ٣/ ٢٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢١، والارتشاف ٩٨٨، ١٨٠٨، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٥، وشفاء العليل ٢/ ٧٠٤.

(١) قوله: (يلي) ليس في ط.

(٢) في الأصل: (على) وكذا في ط.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (لأن).

وقَد جعَلتَ ذلِكَ مَانعًا في: (عَلا) فليكُن مَانعًا في: (خَلا) و(عَدَا).

وجَوابُه: هو أنَّا لَم نعُدَّ (حَاشَا) مِن قَولِهم: (حَاشَيتُه) [ظ ٢١١]، ولا (عَدَا) مِن قَولِكَ: (عَدَوتُه)، ولا (خَلا) مِن قَولِكَ: (خَلوتُ عَن كَذا)، فإنَّ انقِلابَها مَانعٌ مِن عَدِّها لاختِلافِ حُرُوفِها، وإنَّما عَدَدنا (حَاشَا)، و(عَدَا)، و(خَلا) الوَاقعةَ في الاستِثناءِ، ولمَّا لَم تتَصَرَّف تَصرُّفَ الأَفعالِ أَشبَهَت الحُرُوفَ؛ فلِهذا لَم يُجعَل لأَلِفِها أَصلٌ، وإذا كَانَ الاسمُ في نَفسِه مُشبِهًا للحُرُوفِ[١] لَم يكُن لأَلفِه أَصلٌ، نَحوُ الأَلِفِ في: (ضَرَبَها)، والأَلِفِ في: (ضَرَبتُما)، فهكذا حَالُ الفعلِ إذا كَانَ مُشبِهًا للحَرفِ مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ بينَهما.

فإذا تَمَهَّدَت هذه القَاعِدَةُ فلنَذكُر مَا يكُونُ حَرفًا لا غَيرُ، ثُمَّ نَذكُر مَا يكُونُ اسمًا وَحرفًا، ثُمَّ نُردِفه بِمَا يكُونُ حَرفًا وفعلًا، فهذه مَبَاحِثُ ثَلاثةٌ، بِحَسَبِ مَا ذكَرناه مِن قِسمَةِ الحُرُوفِ:

البَحثُ الأَوَّلُ مِنها: مَا يكُونُ حَرفًا لا غيرُ

وهي عَشرَةُ أَحرُفٍ:

قَالَ الشَّيخُ: « فـ(مِن) للابتِدَاءِ » إلى آخرِ كَلامِه.

اعلَم أَنَّ (مِن) تُستَعمَلُ في مَعانٍ، فَتَكُونُ لابتِدَاءِ الغَايةِ؛ إمَّا في المكَانِ، كَقَولِكَ: (خَرَجتُ مِن المَسجِدِ)، و(مِن الدَّارِ)، إمَّا بتَقديرِ الانتِهَاءِ، كَقَولِكَ: (خَرَجتُ مِن بَغدَادَ إلى البَصرَةِ)، وإمَّا عَلَى أنَّها لا انتِهَاءَ لَه، كَقَولِكَ: (أَعُوذُ بِاللَّه مِن الشَّيطَانِ الرَّجيمِ)، فهذه لا انتِهَاءَ لَهَا؛ لعَدَمِ القَصدِ إلَيه [وتَـوَفّرِ][٢] الغَرَضِ[٣] المُبتَدَأ مِنه دُونَ المُنتَهى إلَيه.

---

(١) في ط: (للحرف).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وساقط من الأصل.

(٣) في الأصل: (لغرض) وكذا في ط.

وهَل تكُونُ لابتِدَاءِ الغَايَةِ في الزَّمانِ؟[١] فالَّذي عَلَيه نُحَاةُ البَصريِّينَ أنَّه لا يَجُوزُ استعمَالُها في ذلِكَ للزَّمانِ، ومَا وَرَدَ مِن ذلِكَ فمُتَأوَّلٌ، أو عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ. وذَهَبَ الكِسَائيُّ والفرَّاءُ وغَيرُهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ إلى أنَّ ذلِكَ جَائِزٌ فيها، وإلى هذا ذَهَبَ الأَخفَشُ مِن البَصريِّينَ، وهذا هو الأَقرَبُ؛ لِقَولِه تَعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ولا حَاجَةَ إلى تَأويلِه، وهو كَثيرٌ وَارِدٌ في كَلامِ العرَبِ.

- وتكُونُ للتَّبيينِ، كَقَولِه تَعَالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، ويُعرَفُ مكَانُها في التَّبيينِ بِأَن يُوضَعَ مَوضعَها (الَّذي)، فيَستَقيمُ مَعَه المَعنى؛ لأَنَّ المَعنى: الرِّجسُ الَّذي هو وَثَنٌ، وإنَّما كَانَت الصِّفَةُ مُوَضِّحَةً للجِنسِ؛ مِن جِهَةِ أنَّها مَبنيَّـةٌ مِثلُها؛ فلِهذا حَسُنَ مكَانَها الصِّفةُ؛ لِمَا ذكَرناه.

- وتكُونُ للتَّبعيضِ، كَقَولِكَ: (أَخذَت مِن الدَّرَاهِمِ)، وتَعرِفُها بِأنَّكَ لَو جَعَلت مكَانَها البَعضَ لكَانَ مُستَقيمًا، وكَقَولِه تَعَالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى ﴾ [البقرة: ٢٠٧]. [و٢١٢].

- وتكُونُ زَائِدَةً في غَيرِ المُوجَبِ، نَحوُ: (مَا جَاءَني مِن رَجُلٍ)، و(هَل جَاءكَ مِن أَحَدٍ)، وإِنَّما قَالَ: في غَيرِ المُوجَبِ، ولَم يَقُل: في النَّفي؛ لِيَدخُلَ فيه الاستِفهامُ، كَما مَثَّلناه، وتَعرِفُها بِأنَّكَ لَو حَذَفتَها لَبَقيَ أَصلُ المَعنى عَلَى حَالِه، نَحوُ: (مَا جَاءَني مِن أَحَدٍ).

---

(١) اتفق البصريون والكوفيون على أنّ حرف الجر (من) يستعمل في ابتداء الغاية المكانية، واختلفوا في استعماله لابتداء الغاية في الزمان، فمنع ذلك البصريون وأجازه الكوفيون، والظاهر أنّ البصريين لم يتّفقوا على منعه، فإنَّ من بينهم من أجاز ذلك، وقد أشار سيبويه إلى جوازه، وصرَّح بجواز استعمالها في الزمان قدماء البصريين كالأخفش، والمبرد، وابن درستوريه، والزجاج، كما ذهب إلى جواز ذلك كثير من النحاة المتأخرين كابن الحاجب، وابن مالك، والرضي، وأبي حيان. انظر المسألة وهذه الآراء في: الكتاب ١/ ٢٦٥، ٤/ ٢٢٦ وانظر: ٤/ ٢٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٧، والمقتضب ٤/ ١٤٣، ومعاني القرآن و إعرابه للزجاج ٢/ ٤٧٨، والإنصاف ٣٧٠، وابن يعيش ٨/ ١١، وشرح الرضي ٤/ ٢٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣١، ورصف المباني ٣٨٨، والارتشاف ٤/ ١٧١٨، والجنى الداني ٣٠٩، والمساعد ٢/ ٢٤٦، ومغني اللبيب ٤١٩ - ٤٢٠، ومصابيح المغاني ٣٥٤، والهمع ٢/ ٤٦٠-٤٦١.

وهَل تُزادُ في الإيجَابِ أو لا؟(١) فيه خِلافٌ بَينَ النُّحَاةِ، فرَأيُ أكثَرِ البَصريِّينَ إلّا الأَخفَشَ أنَّها لا تُزادُ في الإيجابِ، وهو رَأيُ الكِسَائيِّ مِن أَهلِ الكُوفَةِ، ورَأيُ الأكثَرِ مِن أَهلِ الكُوفَةِ مَا خَلا الكِسَائيَّ أنَّها تُزادُ في الإيجَابِ كَزيَادَتِها في النَّفيِ، وهو رَأيُ الأَخفَشِ مِن البَصريِّينَ.

وحُجَّةُ البَصريِّينَ أنَّها إنَّما تَأتي مُؤكِّدَةً، وهذا إنَّما يكُونُ في مَا كَانَ غَيرَ مُوجَبٍ مِن استِفهامٍ أو نَفيٍ، فأمَّا الأُمورُ الثَّابِتةُ فلا يَجُوزُ تَأكيدُها بِالحَرفِ(٢) كَالأمورِ السَّلبيَّةِ، مِن نَحوِ: (مَا زَيدٌ بِقَائِمٍ)، و(لا مِن رَجُلٍ في الدَّارِ)، وإنَّما تُؤكِّدُ بالأُمورِ اللَّفظيَّةِ، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ جَاءَ زَيدٌ)، والأُمورِ المَعنَويَّةِ، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ نَفسُه). ولا يَنتَقِضُ مَا قُلناه بِقَولِنا: (إنَّ زَيدًا في الدَّارِ)؛ لأنَّ كَلامَنا إنَّما هو في الحُرُوفِ الجَارَّةِ دُونَ غَيرِها.

وحُجَّةُ أَهلِ الكُوفَةِ والأَخفَشِ قَولُه تَعالى: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [إبراهيم: ١٠](٣)، وجَميعُ الذُّنُوبِ مَغفُورَةٌ، وقَولُهم: (قَد كَانَ مِن مَطَرٍ).

وأَجَابَ الشَّيخُ عَمّا قَالُوه بِأنَّه لا بُعدَ في أنَّ اللَّهَ تَعالى يَغفِرُ بعضَ الذُّنُوبِ لِقَومٍ، ويَغفِرُ جَميعَها لآخَرينَ، ولَو سَلَّمنا أنَّ قَولَه: ﴿ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ [الزمر: ٥٣] عَامٌّ لِجَميعِ هذه الأُمَّةِ فَلَيسَ قَولُه: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ خِطَابًا لِهذه الأُمَّةِ، وإنَّما هو خِطَابٌ لِقَومِ نُوحٍ، ولا يَلزَمُ مِن غُفرَانِه لِهذه الأُمَّةِ جَميعَ الذُّنوبِ غُفرَانُه لِقَومِ نُوحٍ.

---

(١) اختلف النحاة في زيادة (من) في الموجب، فرأى جمهور البصريين والكسائي أنها لا تُزاد في الموجب. وذهب الأخفش وجمهور الكوفيين إلى أنها تُزاد في الموجب. انظر المسألة وآراء النحاة في: البغداديات ٢٤٢، ٤٠٥ والمحتسب ١/ ١٦٤، والمقتصد ٢/ ٨٢٤، وابن يعيش ٨/ ١٣، والمتَّبع في شرح اللُّمع ١/ ٣٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٨، وشرح الرَّضي ٤/ ٢٦٨، ورصف المباني ١٤٩، والارتشاف ٤/ ١٧٢٢.

(٢) في ط: (بالحروف).

(٣) في ط: (يغفر).

دَقيقَةٌ:

واعلَم أَنَّ مَا ذكَرَه الشَّيخُ مِن تَأويلِ هذه الآيةِ مِن كَونِها غَيرَ مُبَعِّضَةٍ، وأنَّها غَيرُ مَزيدَةٍ إِنَّما بَناه عَلَى[1] مَذهَبِه في الإِرجَاءِ[2]؛ لأَنَّ الرَّجُلَ أَشعَرِيٌّ، وجَميعُ الأشعَرِيَّةِ كُلُّهم مُرجِئَةٌ، وقَد زَعَمُوا أَنَّ اللَّه تَعالى يَغفِرُ مَا دُونَ الشِّركِ مُطلقًا، ولكن لِقَومٍ [دُونَ][3] آخَرينَ، فالمَعَاصي مِن أَهلِ القِبلَةِ مَقطُوعٌ عَلَى أَنَّها مَغفُورَةٌ، لكنَّ المَشيئَةَ إِنَّما دَخلَت في المَغفُورِ لَه دُونَ المَغفُورِ نَفسِه، فقَد قُطِعَ بِه، ولا مَعنى لِكَونِ (مِن) هذه مُبعِّضَةً، ولا مَزيدةً كمَا يَزعُمُ.

والمُختَارُ عِندَنا أَنَّها دَالَّـةٌ عَلى التَّبعيضِ، وأَنَّ اللَّهَ تَعالى يَغفِرُ [ظ٢١٢] مِن دُونِ التَّوبَةِ جَميعَ الصَّغائِرِ، فإِذا كَانَت مُحتَمِلةً لِمَا ذكَرناه بَطلَ كَونُها مَزيدَةً في المُوجَبِ.

فأَمَّا قَولُه: (قَد كَانَ مِن مَطَرٍ) فتأويلُه أَنَّها لَيسَت مَزيدَةً، وإِنَّما هي صِفةٌ طُرِحَ مَوصُوفُها، والتَّقديرُ: قَد كَانَ شَيءٌ مِن مَطَرٍ، وأَنشَدَ الكِسَائيُّ[4] حُجَّةً عَلَى زِيادَتِها في الإِيجَابِ:

٤٧٠ - يَظَـلُّ بِـه الحِـربَـاءُ يَـمـثُـلُ قَائِمًا ويكثُـرُ فـيـه مِـن حَنيـنِ الأَبـاعِـرِ[5]

---

(١) في ط: (عن).

(٢) قال القرطبي في المقدمات الممهدات ٣/ ٣٧٥: « وجميع الذنوب تمحوها التوبة إن تاب منها قبل المعاينة بإجماع »، وانظر: التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب ١/ ٤٣٩، والجامع لمسائل المدونة ٢٤/ ٣٧.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٤) لم أجد من نسب هذا الإنشاد للكسائي، ولعله خلط بين نسبة الإنشاد، ونسبة الرأي، فالكسائي يرى زيادة من في الإيجاب، وقد نص على رأي الكسائي من أنشد هذا الشعر بعده مباشرة، فهذا ما دفعني للقول بالخلط. وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٩ وغيرهما ممن أنشد هذا البيت.

(٥) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٩، وابن الناظم ٢٦٠، والتذييل ١١/ ١٤٣، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٨٣، ٢٩٠٤، وشواهد =

أي: حَنينُ الأَباعرِ.

وهذا لا حُجَّةَ فيه؛ لِصِحَّةِ مَحمَلِه عَلَى أنَّه صِفَـةٌ حُذِفَ مَوصُوفُه، كَأنَّه قَالَ: شَيءٌ مِن حَنينِ الأَباعرِ.

« (إلى) للانتهاء » إلى آخرِ كلامِه.

اعلَم أَنَّ (إلى) للغَايةِ، واختُلِفَ في حُكمِها[١]:

- فقيلَ: ظَاهِرَةٌ في دُخُولِ مَا بَعدَها فيما قَبلَها، ولا تُستعمَلُ في غَيرِه إلَّا مَجَازًا.
- وقيلَ: ظَاهِرَةٌ في الانتِهاءِ، ولا يَدخُلُ مَا بَعدَها فيما قَبلَها إلَّا مَجَازًا.
- وقيلَ: مُشتَركةٌ فيهما جَميعًا؛ لأنَّه قَد وَرَدَ تَارَةً يَدخُلُ، وتَارَةً غَيرُ دَاخِلٍ.
- وقيلَ: إن كَانَ مَا بَعدَها مُخَالِفًا لجِنسِ مَا قَبلَها لَم يَدخل، وإن كَانَ من جِنسِه دَخَلَ.

والمُختارُ أَنَّها ظَاهِرَةٌ في الانتِهاءِ، وخلافُه مَجَازٌ؛ لأَنَّ حَقيقَتَها عَلَى أنَّها للغايةِ، والغَايةُ هي الحَدُّ بَينَ الشَّيئَينِ، فلَو دَخَلَ مَا بَعدَها فيما قَبلَها لَم تكُن غايةً، ولا كَانَت حَدًّا.

فَأَمَّا دُخُولُ المَرافقِ في الغُسلِ والكَعبَينِ عَلَى القَولِ بِوُجُوبِهما عَلَى المَذهَبِ فلَيسَ مَأخُوذًا من الآيةِ، وإِنَّما هو مَأخُوذٌ مِن جِهَةِ بَيَانِه عليه السلام للآيةِ، وذاكَ دَليلٌ مُنفَصِلٌ، وكَلامُنا إنَّما هو في حَقيقَةِ (إلى) لا غَيرُ.

فَأَمَّا قَولُه تَعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وقَولُه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، فبَعضُهم يَحمِلُها عَلَى أَنَّها في الآيتَينِ بِمَعنى (مَع)[٢].

= المقاصد النحوية ٣/ ١٢٢٠، والهمع ٢/ ٤٦٤.

(١) انظر هذه الأقوال في المتَّبع في شرح اللُّمع ١/ ٣٧٣، وشرح الرَّضي ٤/ ٢٧١، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ١/ ٣٨٧، ورصف المباني ١٦٧، الجنى الداني ٣٨٥، ومغني اللبيب ١٠٤.

(٢) هذا رأي ذكره الفراء في معانيه ١/ ٢١٨ نقلًا عن المفسرين وأخذ به، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤١٦، وهو رأي الكوفيين وكثير من البصريين في الارتشاف ٤/ ١٧٣٠. وانظر: حروف المعاني ٦٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤١، والجنى الداني ٣٨٦، والمساعد ٢/ ٢٥٤، =

والمُختارُ بقاؤُها عَلَى أَصلِها في الغَايـةِ، وأَنَّ تأويلَ ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: إلى طَاعَةِ اللَّه تَعالى، أَي: أَنَّها هي الغَايَةُ والمُنتَهى، وهكذا ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا﴾ أَي: ولا تَضُمُّوا أَموالَهم في الإِنفَاقِ إلى أَموَالِكِم، حَتَّى لا يكُونَ بينَهما تَفرقَةٌ مِن غَيرِ حَاجَـةٍ إلى المُعَاقَبَةِ بَينَ الأَحرُفِ، وتَركُ المُعَاقَبةِ وتَبقِيَةُ الحَرفِ عَلَى بَابِه هو رَأْيُ سيبَوَيه، وأكثَرُ أَهلِ التَّحقيقِ عَلَيه[1].

«(حَتَّى) كَذلِكَ».

أَرَادَ أَنَّها بِمَعنى الانتِهاءِ، خلا أَنَّها ظَاهِرَةٌ في أَنَّ مَا بَعدَها دَاخِلٌ فيما قَبلَها، كقَولِكَ: (أَكَلتُ السَّمكَةَ حَتَّى رَأسِها)، و(نِمتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ)، والمَعنى أَنَّ الرَّأسَ[2] مَأكُولٌ، والصَّبَاحَ قَد نيمَ كُلُّه.

وهي مُختَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ مِن الأَسمَاءِ، فلا [و٢١٣] يُقالُ: (حَتَّاه)، و(حَتَّاكَ)، كَما يُقَالُ: (إِلَيه)، و(إِلَيكَ)، خِلافًا للمُبرِّدِ[3]، فإِنَّه يُجَوِّزُ دُخُولَها عَلَى المُضمَرِ، أَعني: (حَتَّى). والَّذي يَدُلُّ عَلَى امتِنَاعِه هو أَنَّها مُستَعمَلَةٌ كَثيرًا بِمَعنى الغَايةِ، كـ(إِلى)، فلَو كَانَ جَائِزًا لوَقَعَ، ولَو وَقَعَ لنُقِلَ مَع تَوفُّرِ دَوَاعي النَّاقِلينَ المُستَقرِئينَ.

وحِكمَةُ تَركِ استعمَالِه كرَاهَةُ إِبقَاءِ أَلِفها أَو تَغييرِها مَع الاستِغنَاءِ عَنها؛ لأَنَّهم لَو قَالُوا: (حَتَّاه) خَالفُوا بَابَ الأَلِفاتِ الَّتي لا أَصلَ لهَا في كَونِها إِذا اتَّصَلَت بِالمُضمَرِ، فكُتِبَت يَاءً، كـ(عَلَى)، و(لَدَى)، و(إِلى) في قَولِكَ: (عَلَيكَ)، و(إِلَيكَ)،

= وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩١١، ٢٩١٦.

(١) انظر: سيبويه ٤/ ٢٣١ وانظر رأي المحققين في: الارتشاف ١٧٣٠، وهي مسألة خلافية في الإنصاف ١/ ٣١٦، والجنى الداني ٣٨٦.

(٢) في ط: (والمعنى على أن رأسها).

(٣) هذا مذهب المبرد والكوفيين. انظر رأيهم في: شرح اللمع لابن برهان ٢٦١، وابن يعيش ٨/ ١٦، وشرح الرضي ٤/ ٢٧٦، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٣٨٣، والارتشاف ٤/ ١٧٥٦، وشرح التسهيل للمرادي ٧١٢، والجنى الداني ٥٤٤.

و(لَدَيكَ)، ولَو قَلبُوها يَاءً خَالفُوا القَاعِدَةَ الأَصليَّـةَ في أَنَّ المُضمَرَ لا يُغيِّـرُ الكَلِمةَ.

وحُجَّةُ المُبرِّدِ أَنَّها حَرفٌ للجرِّ، كـ(إلى)، فجَازَ دُخُولُها عَلَى المُضمَرِ، مِثلُها، والجَوَابُ عَنه بِمَا أَسلَفنا ذِكرَه مِن الدَّليلِ.

(**في**):

ومَعناها الظَّرفيَّةُ؛ إمّا حَقيقةً، كَقَولِكَ: (جَلَسَ في الدَّارِ)، و(صَلَّى في المَسجَدِ)، وإمَّا مَجَازًا في قَولِكَ[١]: (عُنيتُ في حَاجَتِكَ)، و(نَظَرَ في الكِتَابِ)، و(سَعَى في الأَمرِ).

قَولُه: « **وبِمَعنى (عَلَى) قَليلًا** » كَقَولِه تَعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وهذا عَلَى رَأيِ مَن يَقُولُ بِتَعاقُبِ الحُرُوفِ. فأَمَّا عَلَى رَأيِ سيبَوَيه فالمَعنى أَنَّها تكُونُ في الآيـةِ عَلَى أَصلِها[٢]، وهو أَبلَغُ، لِتَمكُّنِ المَصلُوبِ في الجِذعِ مِثلَ تَمكُّنِ الكَائِنِ في الظَّرفِ، وهو رَأيُ العَلَّامَـةِ الزَّمَخشَريِّ الَّذي ذكَـرَه في تَفسيرِه[٣]، وهو جَيِّدٌ.

---

(١) في ط: (في مثل قولك).

(٢) ذهب الكوفيون إلى القول بتعاقب الحروف، بمعنى أنَّ كل حرف من حروف الجر قد ينوب عن الآخر، فيخرج عن معناه الأصلي إلى معنى حرف آخر، والبصريون يرون أنَّ الحروف باقية على معناها الأصلي الذي وُضعت له، ومن المسائل الخلافية في هذه القضية ما ذهب إليه الكوفيون في معنى حرف الجر (في) فذكروا أنَّ له معاني كثيرة، منها أن يكون بمعنى الاستعلاء، فينوب عن حرف الجر (على)، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، قال الفراء في تفسير الآية: « يصلح (على) في موضع (في)، وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في)، وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصير عليها ». انظر المسألة في: معاني الفراء ٢/ ١٨٦، والمفصل ٣٨١، والمتَّبع في شرح اللّمع ٣٧٧، وشرح الرَّضي ٤/ ٢٧٩، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ١/ ٤١٨، والارتشاف ٤/ ١٧٢٥-١٧٢٦، ومغني اللبيب ١٥٠-١٥١، والجنى الداني ٤٦. وليس في كتاب سيبويه نص على الخروج عن معناها الأصلي. انظر معناها في الكتاب ١/ ٤٢١.

(٣) الكشَّاف ٣/ ٧٨، والمفصَّل ٣٨١.

« (البَاءُ)، ومَعناها[١] الإلصَاقُ » إلى آخرِ مَا ذكَره.

واعلَم أَنَّ الأَصلَ في البَاءِ أَن تكُونَ للإلصَاقِ؛ إمّا حَقيقَةً، كَقَولِكَ: (بِهِ دَاءٌ)، أَي: التَصَقَ بِه وخَالَطَه، وإمّا مَجازًا، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بزَيدٍ) أي: التَصَقَ مُرُوري بالمكانِ الَّذي يُلابِسُه. وتُستَعملُ بَعدَ ذلِكَ لِمَعانٍ:

- للاستعَانَةِ[٢]، كقَولِكَ: (كتَبتُ بِالقَلَمِ)، و(نَجَرتُ بالقَدُّومِ).
- وللمُقَابلَةِ[٣]، كَقَولِكَ: (بعتُ هذا بِهذا) أَي: تَقَابلا.
- وللتَّعديَـةِ، كَقَولِكَ[٤]: (خَرَجتُ بِزَيـدٍ).
- وللظَّرفيَّـةِ، كَقَولِكَ: (ظَنَنتُ بِه) أَي: جَعَلتَه مَوضعَ ظَنِّكَ، و(صَلَّيتُ بالمَسجِدِ).

وزَائِدَةٌ في الاستِفهام، وفي النَّفيِ، وذلِكَ يكُونُ قياسًا في مِثلِ قَولِكَ: (هَل زَيدٌ بِقَائِمٍ)، و(مَا زَيدٌ بقَائِمٍ)، وزيَادَتُها في غَيرِهما إنَّما تكُونُ عَلَى جِهَةِ السَّماعِ، كَقولِكَ في: (حَسبُكَ زَيدٌ)، و(أَلقَى يَدَه): (بِحَسبِكَ زَيدٌ)، و(أَلقَى بيَدِه)، وأَقَلُّ مِن هذا زيَادتُها في الفاعلِ، كقَولِه تَعالى: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد: ٤٣].

« (اللَّامُ) للاختِصَاصِ، كَقَولِكَ: (المَالُ لِزَيدٍ)، و(السَّرجُ للدَّابَّةِ) ».

واعلَم أَنَّ اللَّامَ مُختَصَّةٌ لِمَعانٍ [ظ٢١٣] تُستَعملُ فيها:

- للاختِصَاصِ[٥]، كَمَا ذكَرَه الشَّيخُ، والاختِصَاصُ يكُونُ بِأَدنى مُلابسَةٍ.
- وللتَّعليلِ، كَقَولِكَ: (جِئتُكَ[٦] للسَّمنِ) و(للدِّرهَمِ)، و(لِإكرَامِكَ الزَّائِـرَ).
- وللزِّيادَةِ، نَحوُ قَولِه تَعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢].

---

(١) في ط: (ومعناه).

(٢) في الأصل: (الاستعانة) وكذا في ط.

(٣) في الأصل: (المقابلة) وكذا في ط.

(٤) في ط: (نحو).

(٥) في ط: (الاختصاص).

(٦) كذا في ط، وفي الأصل: (جئت).

- وبِمَعنى وَاوِ القَسَم، كَقَولِه:

٤٧١ - للَّه يَبقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشمَخِرٍ به الظَّيَّانُ والآسُ[1]

أَي: واللَّه.

- وبِمَعنى (عَن)، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف: ١١] أي: عَن الَّذينَ آمَنُوا؛ لأنَّه لَو كَانَ خِطَابًا للمُؤمِنينَ لَوَجَبَ أَن يَقَالَ: سَبَقتُمونا إِلَيه. هذا مَا قَالَه المُصَنِّفُ في شَرحِه[2]، وذكَرَ الزَّمَخشَرِيُّ في تَفسيرِه أَنَّ اللَّامَ هَاهنا للتَّعليلِ[3]، أَي: وقَالَ الَّذينَ كَفرُوا مِن أَجلِ الَّذينَ آمَنُوا، وهذا [جَيِّدٌ][4] لا غُبارَ عَلَيه، أَي: إنَّ هذه المَقَالَةَ مَا صَدَرَت مِن الكُفَّارِ إلّا مِن أَجلِ خِطَابِ المُؤمِنينَ[5]. وإنَّما لَم يقُل: سَبَقتُمونا إِلَيه لمَّا كَانَ الأَكثرُ مِن المُؤمِنينَ غَائِبًا، أَو لأَنَّ الاسمَ الظَّاهرَ بِمَنزِلَةِ الغَائِبِ، فلَمَّا قُدِّمَ عَادَ إِلَيه ضَميرُ الغَائِبِ.

---

(١) البيت من البسيط، وينسب إلى أكثر من شاعر، فهو لأبي ذؤيب الهذلي، وهو لمالك بن خالد أو خويلد الخناعي، ونُسِب إلى أمية بن عائذ وإلى عبد مناة الهذلي، وقيل: هو للفضل بن العبَّاس. وقيل: هو لأبي زبيد الطَّائي. انظر هذه الأقوال في: ابن السِّيرافي ١/ ٤٩٩، وشرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ٥٤٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨١٢، وابن يعيش ٩/ ٩٩، وخزانة الأدب ١٠/ ١٠٤، وشرح أبيات مغني اللَّبيب ٤/ ٣٠٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٢٤، واللامات ٨١، والمسائل البصريَّات ٢/ ٩١٦، والمسائل الشِّيرازيَّات ١/ ٩٦، وأمالي ابن الشَّجري ٢/ ١٤٠، وشرح اللُّمع لابن برهان ٢/ ٥٦٩، ورصف المباني ٢٨٤، والارتشاف ٤/١٧٠٨، وهمع الهوامع ٢/ ٤٥٢. وروي برواية: (تاللَّه)، وروي أيضًا برواية: (يا ميّ لا يُعجِزُ الأيَّام)، وروي أيضًا: (تاللَّه لا يُعجز الأيَّام). والحيَد: جمع حيدة، وهي العقدة في قرن الوعل، ويريد بـ (ذي حيد) الوعل، والمشمخرُّ: العالي من الجبال، والظَّيَّان: ياسمين البريّة، والآس: نوعٌ من الرياحين.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٣/ ٩٤٧.

(٣) الكشاف ٤/ ٣٠٠.

(٤) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٥) العبارة في ط: (من الكفار للمؤمنين).

واللَّامُ لا تكُونُ في القَسَمِ إلَّا للتَّعجُّبِ، كَقَولِكَ: (للَّه لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ)، كمَا سَنُوضِّحُه في القَسَمِ.

(رُبَّ)، قَالَ الشَّيخُ: « ورُبَّ للتَّقليلِ » إلى آخرِه.

واعلَم أَنَّ فيها لُغاتٍ[١]: (رُبَّ) بِضَمِّ الرَّاءِ إِمَّا مَع تَشديدِ البَاءِ وفَتحِها، وإِمَّا تَخفيفِ البَاءِ وفَتحِها، وإِمَّا تَخفيفِ البَاءِ وضَمِّها، وإِمَّا تَخفيفِ البَاءِ وإِسكَانِها. و(رَبَّ) بِفَتحِ الرَّاءِ مَع تَشديدِ البَاءِ وفَتحِها، وإِمَّا تَخفيفِ البَاءِ وإِسكَانِها. و(رُبَّت) باتِّصَالِ التَّاءِ.

وهَل يكُونُ اسمًا أَو حَرفًا[٢]، فرَأيُ البَصريِّينَ أَنَّها حَرفٌ، وزَعَمَ الكِسَائيُّ والفرَّاءُ أَنَّها اسمٌ، والمُختارُ حَرفيَّـتُها؛ لِكَونِها دَالَّـةً عَلَى مَعنًى في غَيرِها.

وهي للتَّقليلِ، نَقيضَةُ (كَم)، حَيثُ كَانَت للتَّـكثيرِ.

ولهَا صَدرُ الكَلامِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّها للإنشَاءِ في القِلَّةِ، كمَا كَانَت (كَم)[٣] لِلإِنشَاءِ في الكَثرَةِ.

وتَختَصُّ بِالنَّـكِـرَةِ، إمَّا ظَاهرَةً، كَقَولِكَ: (رُبَّ رَجُلٍ)، وإِمَّا مُضمَرةً، كَقَولِكَ: (رُبَّه)، وإِنَّما اختَصَّت بالنَّـكِرَةِ؛ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ تَعريفَها لا فَائِدةَ تَحتَه؛ لأَنَّ التَّقليلَ حَاصِلٌ بِالتَّنكيرِ.

---

(١) وصلت لغات (ربَّ) عند بعضهم إلى ست عشرة لغة، هي ضمُّ الرَّاء وفتحها مع التَّشديد والتَّخفيف فيهما، ثمَّ الأربعة مع تاء التَّأنيث ساكنةً ومتحرِّكة ومجرَّدة عنها، ثمَّ الضمّ والفتح مع إسكان الباء، وضمّ الحرفين مع التشديد والتَّخفيف. انظر لغات (ربَّ) في: الأزهية ٢٧٥، واللباب ١/ ٣٦٨، والتَّسهيل ١٤٧، ورصف المباني ١٩٣، والارتشاف ٤/ ١٧٣٩، والجنى الدَّاني ٤٤٨.

(٢) اختلف النحاة في (رب)، فذهب البصريون إلى أنَّها حرف جرٍّ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنَّها اسم. انظر المسألة في: الإنصاف ٨٣٢، وائتلاف النصرة ١٤٤، وابن يعيش ٨/ ٢٧، وشرح الرضي ٤/ ٢٩٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥، والمساعد ٢/ ٢٨٤، والارتشاف ٤/ ١٧٣٧، ومغني اللبيب ١٧٩، والهمع ٢/ ٤٣٠، ومصابيح المغاني ١٩١، والجنى الداني ٤٣٩-٤٤٠.

(٣) في ط: (كذلك).

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ التَّعريفَ باللَّامِ يكُونُ للجِنسِ، وتَعريفُ الجِنسيَّةِ دَالٌّ عَلَى الكَثْرَةِ، وهو مُناقِضٌ لِحُكمِها، فَبطَلَ تَعريفُها باللَّامِ، ثُمَّ حُمِلَت سَائِرُ المَعَارِفُ عَلَيها؛ لاشتِرَاكِها في التَّعريفِ.

ولا بُدَّ مِن أَن تكُونَ تِلكَ النَّكِرَةُ مَوصُوفةً، وإِنَّما وَجَبَ ذلِكَ مِن جِهَةِ أَنَّ وَضعَها لا بِأَنَّه نَوعٌ مِن جِنسٍ؛ لأَنَّكَ إذا قُلتَ: (رُبَّ رَجُلٍ)[1] فهو جِنسٌ، فإِذا قُلتَ: (كَريمٍ) وَوَصَفتَه، فَقَد خَصَّصتَه مِن الجِنسِ بِالصِّفَةِ؛ فلِهذا وَجَبَ اعتِبَارُ الصِّفَةِ في مَجرُورِها.

وإِنَّما قَالَ: « **عَلَى الأَصَحِّ** » يُشيرُ بِه إِلى أَنَّ وُجُوبَ [و٢١٤] وَصفِ النَّكِرَةِ في (رُبَّ) فيه خِلافٌ بَينَ النُّحاةِ[2]: فَمِنهم مَن أَوجَبَه لِمَا ذكَرناه، ومِنهم مَن لَم يُوجِبه؛ نَظرًا إلى أَنَّ الصِّفَةَ لا تَراها [تَجِبُ][3] في مكَانٍ غَيرِ هذا. والمُختَارُ وُجُوبُها؛ لِمَا قَدَّمناه مِن قَبلُ.

ويُشترَطُ في فعلِها أَن يكُونَ مَاضيًا، أَرَادَ أَنَّ الصِّفةَ الَّتي يَلزَمُها تَارةً يكُونُ فعلًا مَاضيًا، كَقَولِه: (رُبَّ رَجُلٍ لَقيتُه)؛ لأَنَّ المَعنى عَلَى تَقليلٍ مُحَقَّقٍ، والمَاضي يُحَقِّقُه ويَزيدُه ثبُوتًا؛ فلِهذا وَجَبَ اشتِرَاطُه. ورُبَّما كَانَت مُفرَدةً، كَقَولِكَ: (رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ وكَريمٍ).

ولا بُدَّ لَها مِن عَامِلٍ يَعملُ فيها؛ لأَنَّها مِن جُملَةِ حُرُوفِ الجرِّ. ويَجِبُ تَأخيرُه؛ لأَنَّ لَها صَدرَ الكَلامِ، فتقُولُ: (رُبَّ رَجُلٍ كَريمٍ لَقيتُه)، فـ(لَقيتُه) جوابُها، وهو العَامِلُ فيها، ويُحذَفُ كَثيرًا؛ لِقيامِ الصِّفَةِ مَقَامَه.

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (مررت برجل).

(٢) ذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي، وأكثر المتأخرين، إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر، وذهب الأخفش، والفراء، والزجاج، وابن طاهر، وابن خروف، إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها. وهو ظاهر مذهب سيبويه. انظر المسألة بالآراء الموجودة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨٣، وشرح الرضي ٤/ ٢٩٢، والارتشاف ٤/ ١٧٤١، والجنى الداني ٤٥٠، والمساعد لابن عقيل ٢/ ٢٨٦، وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢٤.

(٣) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

ورُبَّما جَاءَ مَوجُودًا عَلَى القِلَّةِ، كَقولِكَ: (رُبَّ رَجُلٍ لَقيتُه أكرَمَني)، وأَنشَدَ النُّحَاةُ للأعشى شَاهدًا عَلَى حَذفِ جَوابِها، وهو العَامِلُ فيها، قَالَ:

٤٧٢ - رُبَّ رِفدٍ هَرَقتُه ذَلكَ اليَومَ وأَسرَى مِن مَعشَرٍ أَقيالِ[1]

وقَد تَأتي للتَّكثيرِ عَلَى القِلَّةِ.

وتَدخُلُ عَلَى المُضمرَ المُمَيَّزِ بنكِرَةٍ مَنصُوبَةٍ، كقَولِكَ: (رُبَّه رَجُلًا). وهَل يكُونُ هذا الضَّميرُ لِمُضمَرٍ في الذِّهنِ، أَو يكُون لِمُضمَرٍ قَد تَقَدَّمَ ذِكرُه؟ فيه خِلافٌ[2]: فالَّذي عَلَيه جَماهيرُ البَصريِّينَ أنَّه لِمُضمَرٍ في الذِّهنِ؛ ولِهذا كَانَ مُفرَدًا، كَمَا كَانَ في (نعمَ)، فلا يَلزَمُ فيه المُطَابقَةُ؛ فلِهذا تقُولُ: (رُبَّه رَجُلًا)، و(رُبَّه امرَأَةً). وزَعَمَ الكُوفيُّونَ أَنَّه لِمُضمَرٍ تَقدَّمَ ذِكرُه؛ ولِهذا وَجَبَت فيه المُطَابقةُ، كقَولِكَ: (رُبَّه[3] رَجُلاً)، (رُبَّها امرَأةً)، (رُبَّهما رَجُلَينِ)، و(رُبَّهم رجَالًا)، و(رُبَّهنَّ نِسَاءً).

---

(١) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ١٣، وانظر: الزاهر ٢/ ٢٠٩، والإيضاح العضدي ٢٦٦، والمفصل ٢٨٢، وشرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ٢١٥، وابن يعيش ٨/ ٢٨، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ١٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٣، والتَّخمير ٤/ ٢١، ومغني اللبيب ٧٦٤. ونُسب في المقاصد النَّحويَّة ٢/ ٤٣٣ إلى أعشى همدان. وهو بلا نسبة في المخصص ٣/ ١٩٩، وقواعد المطارحة ١٨٨، ٤٤٠، وشرح الرَّضي ٤/ ٢٩١، والمساعد ١/ ١٨، والارتشاف ٤/ ٢٠٣٤، وروي البيت في بعض المصادر برواية: (أقتال) بالتَّاء، وهي رواية الدِّيوان.

(٢) في هذا الموضع مسألتان خلافيَّتان: **الأولى**: في عود الضمير، فالبصريون يذهبون إلى أنَّه مضمر في الذِّهن، فيجب إفراده، والكوفيون يرون أن الضمير يعود إلى مذكور. **والثانية**: في وجوب المطابقة، قال الرَّضي في شرح الكافية ٤/ ٢٤٨: « وأمَّا الضَّمير في (ربَّه رجلًا)، فالبصريُّون يلتزمون إفراده ... والكوفيُّون يجعلونه مطابقًا لما يُقصد، فيثنُّونه، ويجمعونه، ويؤنِّثونه، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد »، وانظر هذه المسألة في: الأصول في النحو ١/ ٤٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٤، وشرح الرضي ٤/ ٢٤٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٤٤، ومغني اللبيب ٦٣٨، والارتشاف ٤/ ١٧٤٧-١٧٤٨، والمساعد ٢/ ٢٩٠-٢٩١.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (ربت).

وتَلحَقُها (مَا)، فتَدخُلُ عَلَى الجُمَلِ[١] مِن جِهَةِ أَنَّ التَّقليلَ رُبَّما كَانَ في المُفرَدِ، وقَد يكُونُ في نِسبَةٍ في جُملَةٍ مَنسُوبَـةٍ إلى (زَيدٍ)، فتَوصَّلُوا إلى إدخَالِ حَرفِ التَّقليلِ عَلَى النِّسبةِ بِـ(مَا) فقَالُوا: (رُبَّما قَامَ زَيدٌ)، ويَعنُونَ تَقليلَ هذه النِّسبةِ إِلى (زَيدٍ)، و(رُبَّما زَيدٌ قَائِمٌ).

وقَد تُستَعمَلُ (رُبَّ) هذه المكفُوفَةُ بِـ(مَا) لِتَحقيقِ النِّسبةِ الوَاقِعَةِ بعدَها، كَقَولِه تَعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر: ٢]، كَمَا استُعمِلَت (قَد) الوَاقِعَةُ قَبلَ المُضارِعِ - وإِن كَانَت للتَّقليلِ - للتَّحقيقِ، كقَولِه تَعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ﴾ [النور: ٦٣]، و: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [النور: ٦٤]، وأَنشَدَ النُّحَاةُ شَاهِدًا عَلَى دُخُولِها عَلَى الجُملَةِ الابتِدَائِيَّةِ إذا كُفَّت بِـ(مَا):

٤٧٣ - رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم وعَنَاجِيجُ بَينَهنَّ المِهَارُ[٢]

« و(**الوَاوُ**) و(**الفَاءُ**) **بِمَعنى** (**رُبَّ**) ».

- اعلَم أَنَّ الوَاوَ الَّتي يُبتدَأُ بِها [ظ٢١٤] في أَوَّلِ الكَلامِ بِمَعنى (رُبَّ)، وتكُونُ[٣] عَامِلَةً للجرِّ، كَقَولِ الشَّاعرِ[٤]:

٤٧٤ - وبَلدَةٍ قَالِصَةٍ أمواؤها

---

(١) في ط: (الجملة).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في الأزهية ٩٤، ٢٦٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٥، والمفصل ٣٨٣، وابن يعيش ٨/ ٢٩، والتخمير ٤/ ٢٣، ٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٢، ١٧٤. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٨٠٤، والتوطئة ٢٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٩، والمحصول لابن إياز ٢/ ٧١٣، وقواعد المطارحة ١٩٠، وشرح الرضي ٤/ ٢٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٥، والارتشاف ٤/ ١٧٣٩، والمساعد ٢/ ٢٧٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٩٩. قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٠٥: (فخفض الجامل. والرواية الصحيحة: الجاملُ، بالرفع على أن تكون ما في موضع اسم نكرة مخفوض برُبَّ).

(٣) في ط: (تكون) بلا واو.

(٤) في ط تقديم وتأخير في الشاهدين، فبدأ في: (وبلدة ليس فيها أنيس) ثم (وبلدة قالصة).

مـاصِـحـة في رأدِ الضُّحَى أفياؤُهـا[١]

وقَالَ آخرُ:

٤٧٥ - وبَلْـدَةٍ لَـيْـسَ بِـهَـا أنـيـسُ
إلّا الـيَـعَـافـيـرُ وإلّا الـعِـيسُ[٢]

وهَل يكُونُ الخَفضُ بِهَا أو بِـ(رُبَّ)؟[٣] فالَّذي ذَهَبَ إلَيه البَصريُّونَ أنَّها لا تَعمَلُ بِنَفسِها، وإنَّما تَعمَلُ بِوَاسِطَةِ (رُبَّ)؛ لأنَّ الوَاوَ مُشتَرِكةٌ، فلا تَعمَلُ. وحُكِيَ عَن الكِسَائيِّ والفرَّاءِ أنَّها هي[٤] العَامِلةُ نَفسُها، وإلى هذا ذَهَبَ المُبرِّدُ مِن عُلَماءِ البَصريِّينَ.

– والفَاءُ في نَحوِ قَولِ المُتنَخِّلِ بنِ عُوَيمِر[٥]:

---

(١) لم يُنسب هذا الرَّجز إلى أحدٍ في المصادر التي ذكرته، وهو من شواهد الاشتقاق لابن دريد ٣١٦، وجمهرة اللغة ١/ ٢٤٨، والحلبيات ٤٠، وسرُّ الصناعة ١/ ١٠٠، والمنصف ٢/ ١٥١، والمُحكَم ٤/ ٤٤٥، والمفصَّل ٧٠٥، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١٥، وتوجيه اللمع ١٧٠، والممتع ٣٤٨، واللسان (موه)، والارتشاف ٥/ ٢٤٣٧، والمقاصد الشافية ٩/ ٨.

(٢) الرجز لجران العود عامر بن الحرث في ديوانه ٥٣، وانظر: ابن السِّيرافي ٢/ ١٤٠، وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/ ٣٢٢، ومعاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٨٨، ٤٧٩، والمقتضب ٤/ ٤١٤، ومجالس ثعلب ٣١٦، ٤٥٢، وعلل النَّحو ١٩٦، والإنصاف ١/ ٢٧١، وابن يعيش ٢/ ٧٩، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٦، وشرح الرَّضي ٤/ ٢٩٦، ورصف المباني ٤١٧، والجنى الدَّاني ١٦٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٦، ويروى: (بسابسًا) بدل (بلدة)، وهي رواية الدِّيوان.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل في النكرة الخفض بنفسها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن واو رُبَّ لا تعمل، وإنما العمل لرب مقدرة. انظر المسألة في: الإنصاف ١/ ٣٧٦، واللباب ١/ ٣٦٥، وشرح الرضي ٤/ ٢٩٨، والتَّسهيل ١٤٨، والارتشاف ٤/ ١٧٤٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٧٧، والجنى الداني ١٥٤، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ١/ ٤١٠.

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (غير).

(٥) هو المتنخل مالك بن عويمر الهذلي من مضر، أبو أثيلة: شاعر من نوابغ هذيل. أثبت له صاحب الأغاني صوتًا من قصيدة قالها في رثاء ابنه أثيلة. وقال الآمدي: شاعر محسن، قال الأصمعي: هو صاحب أجود قصيدة طائية قالتها العرب. الأعلام ٥/ ٢٦٤.

٤٧٦ - فَحُورٍ قد لَهَوتُ بِهِنَّ عِينٍ نَواعِمَ في البُرودِ وفي الرِّياطِ[1]

والخِلافُ فيها كالخِلافِ في الوَاوِ، ولَم يَذكُرها الشَّيخُ، ومَعذِرَتُه في تَركِ ذكرِها هو أنَّه استَغنى بالواوِ عَن ذكرِها، لمَّا كَانت بِمَعناها، فالتَّحقيقُ أَنَّ الوَاوَ والفَاءَ لا يَعملانِ؛ إذ لا عَمَلَ لَهما؛ لأجلِ الاشتِرَاكِ. ولا تَعمَلُ (رُبَّ) وهي مُضمَرةٌ؛ لأَنَّ عَمَلَ الحَرفِ وهو مُضمرٌ عَلَى خِلافِ الأَصلِ، فلَم يَبقَ إلَّا أَنَّهما عَامِلَتانِ بِوَاسِطَةِ (رُبَّ)، والتَّفرِقةُ بَينَ المَذهبَينِ ظَاهِرَةٌ.

« وَاوُ القَسَم » إلى آخِرِ كَلامِه.

واعلَم أَنَّ حُرُوفَ القَسَمِ ثَلاثةٌ: البَاءُ، والوَاوُ، والتَّاءُ.

أَمَّا البَاءُ فهي أَعَمُّ حُرُوفِ القَسَمِ، كالوَاوِ والتَّاءِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّها تكُونُ مَع وُجُودِ الفعلِ وحَذفِه، فتقُولُ: (بِاللَّه لأَفعَلَنَّ)، و(أُقسِمُ بِاللَّه لأَفعَلَنَّ)، ومَع الظَّاهِرِ، كقَولِكَ: (بِاللَّه لأَقُومَنَّ)، ومَع المُضمَرِ في مِثلِ قَولِكَ: (به)، و(بِكَ لأَضرِبَنَّ). وتكُونُ مَع السُّؤَالِ، كقَولِكَ: (بِاللَّه أَخبِرني)، و(بِحيَاتِكِ أَلا زُرتَني).

وأَمَّا الوَاوُ فإنَّما تُكُونُ[2] عِندَ حَذفِ الفعلِ، فلا تقُولُ: (أُقسِمُ واللَّه لأَفعَلَنَّ)، كَمَا تَقُولُ: (أُقسِمُ باللَّه)[3]. ويَلزَمُ مِن مَجيئِها حَذفُ البَاءِ، كأَنَّهم جَعَلُوها بَدَلًا[4]

---

(١) البيت من الوافر، وهما للمتنخل بن عويمر الهذلي في شرح أشعار الهذليِّين ٣/ ١٢٦٧، برواية: (بهن وحدي)، وانظر: شرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ٣٨٥، وهو للهذلي في أمالي ابن الشَّجري ٢/ ١٣٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٧٠٣. وينسب البيت إلى تأبط شرًّا في أمالي ابن الشَّجري ١/ ٢١٧، وليس في ديوانه. وهما بلا نسبة في إيضاح الشعر للفارسي ٦١، وابن يعيش ٢/ ١١٨، والإنصاف ١/ ٣٨٠، واللباب ١/ ٣٦٦، والمحصول ٧١٢، وقواعد المطارحة ١٩١، والارتشاف ٥/ ٢٤١٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٧٥.

(٢) في ط: (لم تكن).

(٣) أجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع واو القسم. انظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٦، وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٨٢.

(٤) في الأصل: (بدل) وكذا في ط.

مِن البَاءِ والفعلِ جَميعًا، ولا تُستَعملُ[١] إلّا مُختَصَّةً بِالظّاهرِ، فلا تقُولُ: (وكَ) كَمَا تَقُولُ: (بِكَ) بخِلافِ البَاءِ، كَمَا قرَّرناه؛ ولأَجلِ كَونِها عِوَضًا عَن الفعلِ والبَاءِ أُجيبُ عن جَوَازِ[٢] العَطفِ عَلَى عَامِلَينِ، كقَولِه[٣] تَعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ [الليل: ١، ٢] بِأَنَّ وَاوَ القَسَمِ جَرَت مَجرَى البَاءِ والفعلِ مَعًا، فصَحَّ إعمالُها بِاعتِبَارِهما[٤]، فصَارَت مِن أَجلِ ذلِكَ كَأَنَّها عَامِلٌ وَاحِدٌ عَمِلَت في مَعمُولَينِ.

« **والتَّاءُ مِثلُها** »، يَعني: مِثلُ الوَاوِ في الاختِصاصِ بالظَّاهرِ، ثُمَّ زَادَت في الاختِصَاصِ باسمِ اللَّه تَعالى، فلا تقُولُ: (تزَيدٍ)، ولا (تَعمرٍو)، ولكن تَقُولُ: (تاللَّه)، وقَد رَوَى الأَخفَشُ: (تَربِّ الكَعبَةِ)[٥].

فصَارَت البَاءُ أَدخَلَ حُرُوفِ القَسَمِ وأَعَمَّها في الاستعمالِ، والوَاوُ بَعدَها، والبَاءُ بَعدَهما جَميعًا.

وقَد جَاءَت اللَّامُ و(مُن) مُقسَمًا بِها في قَولِه: (للَّه لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ) [و٢١٥]، وقَولِهم: (مُن رَبِّي إِنَّكَ لأشِرٌ) خَلا أَنَّ اللَّامَ مُختَصَّةٌ بِمَا فيه مَعنى التَّعجُّبِ، وأَنشَدَ النُّحاةُ لعَبدِ مَناةَ الهذَليِّ:

٤٧٧ - للَّه يَبقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشمَخِرٍ به الظَّيَّانُ والآسُ[٦]

وقَالَ آخَرُ:

٤٧٨ - للَّه يَبقَى عَلَى الأَيَّامِ مُبتَقِلٌ جَونُ السَّرَاةِ رَبَاعٌ سِنُّه غَرِدُ[٧]

---

(١) في ط: (ولأن عمل).

(٢) في الأصل وط: (من جوز) . وكذا في شرح المقدمة ٩٥٣.

(٣) في ط: (بقوله). (٤) في ط: (باعتبارها) .

(٥) انظر رواية الأخفش في: المفصل ٣٨٣، وشرح المقدمة الكافية ٩٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٢، وشرح الرضي ٤/ ٣٠٠.

(٦) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٤٧١).

(٧) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١/ ٥٦، وهو لمالك بن خويلد الهذلي =

كالتَّاء في اختِصاصِها باللَّه تَعالى، إلَّا مَا حكَيناه عَن الأَخفَشِ، وهو قَليلٌ، والكَثيرُ مَا ذكَرناه[١].

فأمَّا قَولُهم: (آللَّه)، و(هَا اللَّه) فهما هَمزَةُ الاستِفهامِ وهَاء التَّنبيه دَخلَتا عِوَضًا عَن حَرفِ القَسَمِ، وفي: (لاها اللَّه ذا) لُغتَانِ: قَطعُ الهَمزَةِ وَوَصلُها، وعَلى هذا يَجيءُ في أَلفِها وَجهانِ: حَذفُها لِمُلاقَاةِ السَّاكِنِ، وهو لامُ التَّعريفِ. وإِثبَاتُها والمَدُّ لِمَا لاقَته الهَمزَةُ حَيثُ كَانَت مَقطُوعةً، فوَجَبَ مَدُّها لِحُصُولِ دَاعي المَدِّ مِن الأَلِفِ والهَمزَةِ، ثُمَّ فيه قَولانِ:

أَحَدُهما: قَولُ الخَليلِ أَنَّ ذا مُقسَمٌ عَلَيه[٢]، كَأنَّه قَالَ: لاها اللَّه الأمرُ[٣] ذا، فحَذَفَ الأمرَ؛ لِكَثرَةِ الاستعمالِ.

وثَانيهما: وهو قَولُ الأَخفَشِ أَنَّ (ذا) مِن جُملَةِ القَسَمِ تَوكيدًا لَه[٤]، كَأنَّه قَالَ: ذَا قَسَمي، ويَدُلُّ عَلَيه أمرانِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأنَّهم يَذكُرُونَ المُقسَمَ عَلَيه بَعدَه، فيَدُلُّ ذلِكَ عَلَى أَنَّ ما تَقَدَّمَ عَلَيه[٥] غَيرُه.

وأَمَّا ثَانيًا فلأنَّهم يَأتُونَ بالمُقسَمِ عَلَيه نَفيًا، ولَو كَانَ ذلِكَ بِمَعنى المُقسَمِ عَلَيه لكَانَ المُقسَمُ عَلَيه مُطَابِقًا.

= في اللسان (بقل). وهو بلا نسبة في الإيضاح العضدي ٢٦٤، والمفصل ٤٨٤، وابن يعيش ٩/ ٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٤.

(١) الكلام من قوله: (إلا ما حكيناه) ليس في ط.

(٢) انظر قول الخليل في: سيبويه ٣/ ٤٩٩، والأصول ١/ ٤٣١، وشرح السيرافي ٤/ ٢٤٠، وشرح المقدمة الكافية ٩٥٥.

(٣) في ط، وفي الأصل: (للأمر).

(٤) انظر قول الأخفش في: شرح السيرافي ٤/ ٢٤٠، وشرح المقدمة الكافية ٩٥٥، والتذييل ١١/ ٤١١.

(٥) الكلام من قوله: (أمران) ليس في ط.

هذا تقريرُ كَلامِ الشَّيخِ في تَرجيحِه لِمَذهَبِ الأَخفَشِ[١].

وأَرَادَ في الوَجه الأَوَّلِ أَنَّهم يَقُولُونَ: (لاها اللَّه ذا لقَد كَانَ ذا) فيَجيؤونَ بالمُقسَمِ عَلَيه بَعدَه، وفي هذا دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ (ذا) مِن جُملَةِ القَسَم، إيضَاحٌ لَه وبَيانٌ. وأَرَادَ بالوَجه الثَّاني في التَّرجيحِ أَنَّهم يَأتُونَ بالمُقسَمِ عَلَيه نَفيًا، فيقُولُونَ: (لاها اللَّه ذا مَا كَانَ كذا)، ولَو كَانَ بِمَعنى المُقسَمِ عَلَيه لكَانَ مُطَابِقًا لَه، يُريدُ: أَنَّه يَجِبُ أَن يكُونَ قَولُه: لاها اللَّه ذا، نَفيًا كَما كَانَ في الجُملَةِ المُقسَمِ عَلَيها؛ لأَنَّه مُقسَمٌ عَلَيه، مِثلُها، فلَمَّا جيءَ بِه مُثبتًا والمُقسَمُ عَلَيه مَنفيًّا دَلَّ ذلِكَ عَلَى المُغَايرَةِ بينَهما، وأَنَّ (ذا) رَاجعٌ إلى المُقسَمِ بِه.

فأَمَّا مَا جَاءَ في الحَديثِ مِن قَولِ أَبي بكرٍ ﷺ: « لاها اللَّه إذَن لا تَعمَدُ إلى أَسَدٍ مِن أُسُدِ اللَّه فيُعطيك سَلبَه » فَقَد حَمَلَه بَعضُ النُّحَاةِ إلى أَنَّه غَلَطٌ مِن الرُّواةِ؛ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ العرَبَ لا تَستَعمِلُ قَولَهم [ظ٢١٥] : (لاها اللَّه) إلا مَع (ذا) دُونَ (إذَن).

وأَمَّا ثَانيًا: فلأَنَّ هذا لَيسَ مِن مَوَاضع (إذَن)؛ لأَنَّ (إذَن) إنَّما تُستَعملَ جَوَابًا وجَزَاءًا، وهي هَاهنا عَلَى النَّقيضِ، يُريدُ أَنَّها لَيسَت جوابًا وجَزاءًا، ولَو كَانَت كَذلِكَ لكَانَ يَقُولُ: (إذَن تعمَدُ) لأَنَّه وَقَعَ جَوَابًا لِقَولِ مَن طلَبَ السَّلَبِ، ولَيسَ قَاتِلًا، فدَلَّ عَلَى بُطلانِ ذلِكَ، وقَالَ: إنَّ الظَّاهرَ أَنَّ الحَديثَ: « لاهَا اللَّه ذا لا تَعمَدُ » فصَحَّفَها بَعضُ الرُّواةِ، ثُمَّ نُقِلَت كَذلِكَ. هذا مُلَخَّصُ مَا قَالَه الشَّيخُ في شَرحِه[٢].

والَّذي سَمعناه في سيرَةِ ابنِ هشَامٍ[٣] في قِصَّةِ أَبي بكرٍ ﷺ[٤] أَنَّ أَبا قَتادَةَ ضَرَبَ

(١، ٢) شرح المقدمة الكافية ٩٥٥.

(٣) هو عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين: مؤرخ، كان عالمًا بالأنساب واللغة وأخبار العرب. ولد ونشأ في البصرة، وتوفي بمصر. أشهر كتبه السيرة النبويَّة المعروف بسيرة ابن هشام، رواه عن ابن إسحاق مات سنة مائتين وثلاث عشرة. انظر ترجمته في: الأعلام ٤/ ١٦٦.

(٤) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٥/ ١١٦-١١٧. وانظر: الموطأ ٢/ ٤٥٤، وسنن أبي داود ٤/ ٣٥٠.

رَجُلًا مِن المُشرِكينَ فَقَطَعَ يَدَه، فاعتَنَقَه بيَدِه الأُخرَى، فكَادَ يَقتلُه، فلَولا نَزفُه الدَّمَ لقَتَلَ أَبا قتَادَةَ، فلَمَّا سَقَطَ ضَرَبَه، فقَتلَه، وأَجهَضَه القِتَالُ عَنه، فجَاءَ رَجُلٌ آخَرُ مِن أَهلِ مكَّةَ، فأَخَذَ سَلبَه، فقَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّه عَلَيه: « مَن قَتَلَ قَتيلًا فلَه سَلبُه »، فقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: واللَّه يَا رَسُولَ اللَّه لَقَد قَتلتُ قَتيلًا، ولَم أَدرِ مَن سَلَبَه. فقَالَ رَجُلٌ مِن أَهلِ مكَّةَ: سَلبُه عِندي، فأَرضِه عَنِّي يَا رَسُولَ اللَّه، فقَالَ أَبُو بكرٍ: لا واللَّه لا يُرضيه تَعمَدُ إِلى أَسَدٍ مِن أُسُدِ اللَّه يُقَاتِلُ عَن دينِ اللَّه، تُقاسِمُه سَلبَه، اردُده عَلَيه، اردُد عَلَيه سَلَبَ قَتيلِه، فقَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيه: « صَدَقَ، اردُد عَلَيه سَلَبَه ».

فَأَمَّا مَن رَوَاه: « لاها اللَّه ذا » فالمُختارُ عِندَنا فيها أَنَّ (ذا) مَحلُوفٌ عَلَيه عَلَى جِهَةِ السَّلبِ، كأَنَّه قَالَ: لا كَانَ ذَا، ومَا اختَرناه مُوافِقٌ لِمَا ذكَرَه الخَليلُ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ (ذَا) مَحلُوفٌ عَلَيه، كَمَا قَالَه الخَليلُ، ومُخَالِفٌ لَه مِن وَجهٍ آخَرَ، وهو أَنَّه مَحلُوفٌ عَلَيه عَلَى جِهَةِ السَّلبِ، وعَلَى مَا ذكَرَه الخَليلُ مَحلُوفٌ عَلَيه، عَلَى جِهَةِ الإيجَابِ؛ ولِهذا قَدَّره بِقَولِه: للأَمرُ كَذا. ومَا حكَيناه مِن رِوَايَةِ ابنِ هِشَامٍ يُؤيِّدُ مَا ذكَرناه مِن كَونِها سَلبًا مَحلُوفًا عَلَيه.

قَولُه: « **ويُتلَقَّى القَسَمُ بِاللَّامِ، و(إِنَّ)، وحَرفِ النَّفيِ** ».

أَرَادَ بالقَسَمِ هَاهنا الَّذي يكُونُ لِغَيرِ السُّؤَالِ، فأَمَّا القَسَمُ الَّذي يكُونُ عَلَى جِهَةِ السُّؤَالِ فلا يُتلَقَّى إِلَّا بِمَا فيه مَعنى الطَّلَبِ، [كَقَولِكَ][1]: (باللَّه لَمَّا زُرتَني)، و(بِحَيَاتِكَ أَخبِرني)، و(تَاللَّه هَل قَامَ زَيدٌ)، قَالَ الشَّاعِرُ في ذلكَ:

٤٧٩ - بِدينِكَ هَل ضَمَمتَ إِلَيكَ نُعمى ... قُبيلَ الصُّبحِ أَو قَبَّلتَ فَاهَا[2]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا في ط.

(٢) البيت من الوافر، وهو لمجنون ليلى قيس بن الملوح في ديوانه ٢٢٢، وانظر: الأغاني ٢/ ٢٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٩١٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٥٢. وهو بلا نسبة في المنصف ٣/ ٢١، والمقتصد ٢/ ٨٦٤، وابن يعيش ٩/ ١٠١، ١٠٢، والتخمير ٤/ ٢٥٦، ٢٥٧، وشرح الرضي ٤/ ٣٠٨،=

ولِهذا سُمِّيَ قَسَمَ السُّؤَالِ، أَي: قَسَمُ الطَّـلَبِ.

فأمَّا غَيرُه فإِنَّه [و٢١٦] يُتلقَّى، أَي: يُجَابُ باللَّامِ، و(إِنَّ)، وحُرُوفِ[١] النَّفي، كأَنَّهم قَصَدُوا إِلى أَن يُبيِّنُوا أَنَّ هذا المُقسَمَ عَلَيه مَقصُودٌ مِن أَوَّلِ الأَمرِ بِهذه الأَحرُفِ، فاللَّامُ كَقَولِكَ: (واللَّه لزَيدٌ قَائِمٌ)، و(لأَفعَلَنَّ)، و(إِنَّ) في قَولِكَ: (واللَّه إِنَّ زَيدًا[٢] لقَائِمٌ)، وحَرفُ النَّفيِ في مِثلِ قَولِكَ: (واللَّه مَا زَيدٌ بِقَائِمٍ)، و(لا يَقُومُ زَيدٌ).

ويُحذَفُ جَوَابُه إِذا كَانَ مُتوسِّطًا، كَقَولِكَ: (زَيدٌ واللَّه قَائِمٌ)؛ لأَنَّه لَمَّا تَوسَّطَ صَارَ حَشوًا، والجُملةُ هي المُقسَمُ عَلَيها؛ فلِهذا استُغنِيَ عَن إِعَادَتِه، أَو تَقدَّمَه مَا يَدُلُّ عَلَيه، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ واللَّه)؛ لأَنَّ المُقسَمَ عَلَيه في المَعنى هو مَا تَقدَّمَ، فلا جَرَمَ استُغنِيَ عَن إِعَادَتِه.

والقَسَمُ بَابٌ مِن أَبوَابِ النَّحوِ طَويلٌ، ولَم يُشِر الشَّيخُ مِنه إِلَّا إِلى مَا ذكَرناه، فلا جَرَمَ اكتَفَينا بِمَا ذكَرَه فيه، فهذا هو الكَلامُ عَلَى مَا يكُونُ مِن حُرُوفِ الجرِّ خَالِصًا للحَرفيَّةِ. واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوابِ.

* * *

البَحثُ الثَّاني: في بَيَانِ مَا يكُونُ مِنها مُشتَركًا بينَ الاسميَّةِ والحَرفيَّةِ

وهي خَمسَةُ أَحرُفٍ: (عَن)، و(عَلَى)، والكَافُ، و(مُذ)، و(مُنذُ)، فلنَذكُر اسميَّـتَها وحَرفيَّـتَها:

= وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٢، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس الموصلي ١/ ٤٢٢، ومغني اللبيب ٧٦١، والارتشاف ٤/ ١٧٩٣، ١٧٩٤. وجاء في بعض المصادر برواية: (بربك)، و(بعيشك)، و(ضممت ليلى).

(١) في ط: (وحرف).

(٢) في الأصل وط: (زيد).

(عَن):

- تكُونُ للمُجَاوَزَةِ حَرفًا، نَحوُ: (رَمَى عَن القَوسِ)؛ لأنَّه تَجَاوَزَ السَّهمَ عَنها، و(أَطعَمَه عَن الجُوعِ)، و(كَسَاه عَن العُرِي)؛ لأنَّه يَجعَلُهما مُتجَاوِزَينِ عَنه، هذا هو الأَصلُ في مَعناها، وقَد يَرِدُ مَجَازًا بِمَعنى (بَعدَ)، كقَولِه تَعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أَي: بَعدَ طبَقٍ، ومِثلُ ذلِكَ قَولُ الأَعشَى:

٤٨٠ - لَئِن مُنيتَ بِنا عَن غِبِّ مَعركَةٍ   لا تُلفِنا عن دِمَاءِ القَومِ نَنتَفِلُ[1]

- وتكُونُ اسمًا، إذا دَخَلَت عَلَيها (مِن) تكُونُ بِمَعنى (جَانِبِ)، كقَولِ الشَّاعِرِ:

٤٨١ - فقُلتُ للرَّكبِ لَمَّا أَن عَلا بِهِم   مِن عَن يَمينِ الحُبَيَّا نَظرَةٌ قَبلُ[2]

أَي: مِن جَانبِها، وكَقَولِ[3] مَن قَالَ شعرًا:

٤٨٢ - ولَقَد أَرَاني للرِّمَاحِ دَرِيَّةً   مِن عَن يَمِيني مَرَّةً وأَمامي[4]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ٦٣، وانظر: المقاصد النحوية ٣/ ١٢٢٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢١٦، وابن الناظم ٢٦٤، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٧، والتذييل ١١/ ٣٩٨، وتمهيد القواعد ٦/ ٣١٢٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو للقطامي في ديوانه ٢٨، وانظر: أدب الكاتب ٣٩٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٢٦، وابن يعيش ٨/ ٤٠، وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٦. وهو بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣١، وشرح الكافية الشَّافية ٢/ ٨١٠، والمحصول ٧٢٣، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ١/ ٤١٣، ورصف المباني ٣٦٧، والارتشاف ٤/ ١٧٢٢، والجنى الدَّاني ٢٤٢ - ٢٤٣، والحُبَيَّا: اسم موضع بالشَّام.

(٣) في ط: (وكقوله).

(٤) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في أمالي القالي ٢/ ١٩٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٧، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٦، وتوجيه اللمع ٢٣٥، والمحصول لابن إياز ٧٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٨، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٣٨. وهو بلا نسبة في ابن يعيش ٨/ ٤٠، وأسرار العربية ٢٣٠، واللباب ١/ ٣٥٨، وترشيح العلل ٢٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٣، وقواعد المطارحة ١٩٤، وشرح الرضي ٤/ ٣٢٣، ومغني اللبيب ١٩٩، ٦٩٠.

أي: مِن جَانِبِ يَميني.

(عَلَى):

- للاستعلاءِ؛ إمَّا حَقيقَةً، كقَولِكَ: (جَلَستُ عَلَى الحَائِطِ)، و(ركِبتُ عَلَى الفرَسِ)، وإمَّا مَجازًا، كَقَولِكَ: (أَحكَمتُ عَلَى إطلاقِه)، و(نَدَبَ عَلَى الأمرِ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾ [المؤمنون: ٢٨] حَقيقةً، ومَجازًا كقَولِه تَعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشية: ٢٦]، وقَولِه: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [النحل: ٩].

- وتكُونُ اسمًا بِمَعنى (فَوقَ) إذا دَخَلَت عَلَيها (مِن)، كَقَولِه[١] [ظ٢١٦]:

٤٨٣ - غَدَت مِن عَلَيه بَعدَما تَمَّ ظِمؤُها تَصِلُّ وعَن قَيضٍ بِزَيزَاءَ مَجهلِ[٢]

- وقَد تُستَعملُ بِمَعنى (عَن) كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٤٨٤ - إذا رَضيَت عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمرُ اللَّه أَعجَبَني رِضَاها[٣]

والأَجوَدُ تَبقيةُ هذه الأَحرُفِ عَلَى مَا يَقتَضيه أَصلُها مِن غَيرِ حَاجَةٍ إلى المُعاقَبةِ بَينَ الأَحرُفِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ بقَاءَها عَلَى مَعانيها أَدَقُّ وأَغوَصُ.

---

(١) في ط: (كقولك).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب ٣٩٢، والأزهية ١٩٤، وابن يعيش ٨/ ٣٨، وشرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ٢٣٠. ونسب إلى كعب بن زهير في النكت للأعلم ٢/ ١١٣٣ وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢٣١، والأصول ٢/ ٢١٦، والإيضاح العضدي ٢٧٢، والمسائل الشِّيرازيَّات ١/ ١٠٨، وأسرار العربية ٢٣١، واللباب ١/ ٣٥٩، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٧، والتَّخمير ٤/ ٢٧، وشرح الكافية الشَّافية ٢/ ٨١٠، وابن النَّاظم ٢٦٦، ورصف المباني ٣٧١، والارتشاف ٤/ ١٧٢٢، والجنى الدَّاني ٤٧٠.

(٣) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي في المحكم ٨/ ٢٤٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢٦، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٢٠، وشرح السيرافي ١/ ٢٣٣، ٢/ ٢١٥، والخصائص ٢/ ٣١١، والمخصص ٥/ ٢٣٣، والإنصاف ٦٣٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦٠، وشرح الرضي ٤/ ٢٧٢، ٢٣١، والمساعد ٢/ ٢٦٩.

(**الكَافُ**):

- للتَّشبيه، كَقَولِكَ: (زَيدٌ كالأَسَدِ)، وقَد تكُونُ زَائِدَةً، كَقَولِه تعَالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي: لَيسَ مِثلَه شَيءٌ. وقَد تَرِدُ بِمَعنى التَّعليلِ، كقَولِه تَعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لأَجلِ هدَايَتِه إيَّاكُم.

- وقَد تَرِدُ[١] اسمًا بِمَعنى (مِثلِ) إذا دَخَلَ عَلَيها حَرفُ جَرٍّ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٤٨٥ - يَضحَكنَ عَن كالبَردِ المُنهَمِ[٢]

- وقَد تَقَعُ في مَوضعِ الفَاعِلِ، كقَولِ الشَّاعِرِ[٣]:

٤٨٦ - أَتَنتَهونَ وَلَن يَنهى ذَوي شَطَطٍ　　كَالطَّعنِ يَذهَبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ[٤]

وقَد تكُونُ مَجرُورَةً، مُضَافًا[٥] إِلَيها، كَقَولِ مَن قَالَ:

٤٨٧ - فَصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصفٍ مأكُولِ[٦]

---

(١) في ط: (تكون).

(٢) هذا من الرَّجز، نسب للعجَّاج وليس في ديوانه، وانظر: المقاصد النَّحويَّة ٣/ ١٢٣٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥٠٣، والتَّصريح ٣/ ٧١، وهو بلا نسبة في العين ٨/ ٤٦١، وإصلاح المنطق ٢٥٥، وجمهرة اللغة ١/ ١٧١، والمخصص ٢/ ٤٣٦، والمفصل ٣٨٥، وابن يعيش ٨/ ٤٢، ٤٤، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ١٥٠، والتَّخمير ٣/ ٢٢٢، واللباب ١/ ٣٦٢، والمحصول لابن إياز ٢/ ٧٢٧، وقواعد المطارحة ١٩٦، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٢٤، ومغني اللبيب ٢٣٩، والجنى الدَّاني ٧٩.

(٣) الكلام من قوله: (يضحكن) ليس في ط.

(٤) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ٦٣، برواية: (هل تنتهون ولا ينهى)، وانظر: الأصول ١/ ٤٣٩، وإيضاح الشعر للفارسي ٢٨٩، والإيضاح العضدي ٢٧٣، وابن يعيش ٨/ ٤٣، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٤١، والمسائل البصريات ١/ ٥٣٧، والبغداديات ٣٩٦، ٥٦٧، والخصائص ٢/ ٣٦٨، وشرح الرضي ٤/ ٢٦٩، ٣٢٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٢، والمساعد ٢/ ٢٧٧، وجاء برواية: (ولن ينهى)، (ذو شطط)، (كالطعن يهلك) و(هل تنتهون)، وهي رواية الديوان.

(٥) في الأصل وط: (بمضاف).

(٦) هذا من الرَّجز، وهو لحميد الأرقط في سيبويه ١/ ٤٠٨، وينسب أيضًا لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه=

- وقَد تكُونُ مَجرُورَةً[١] بِحَرفِ الجرِّ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٤٨٨ - بكاللقوَةِ الشَّغواءِ جَلَّت فلم أكُن ... لأُولَعَ إلَّا بِالكَمِيِّ المُقَنَّعِ[٢]

و(اللِّقوَةُ) بِالكَسرِ: العُقَابُ، و(الشَّغوَاءُ) بِشينٍ بِثلاثٍ مِن أَعلاها، وعَينٍ[٣] مَنقُوطَةٍ، صِفةٌ للعُقَابِ أيضًا، وسُمِّيَت[٤] شَغواءَ لِزيَادَةِ أَحَدِ مِنقَارَيها عَلَى الآخَرِ، وسُمِّيَت اللِّقوَةَ لِسعَةِ أَشدَاقِها.

(مُذ)، و(مُنذُ):

- إذا كَانَ المَعنى الزَّمانَ الحَاضِرَ فهما حَرفَانِ، كَقَولِكَ: (مَا رَأَيتُه مُنذُ يَومِنا)، و(مُذ شَهرِنا) أَي: في يَومِنا وفي شَهرِنا، وعَلَى هذا يكُونُ مَعناها نَفيَ الرُّؤيَةِ في جَميعِ الشَّهرِ واليَومِ المَذكُورَينِ، هذا كُلُّه إذا كَانَ مَا بَعدَهما مَجرُورًا.

- فإن ارتَفَعَ مَا بَعدَهما فهما اسمَانِ، وإن وَلِيَهما المَعرِفةُ فهما بِمَعنى أَوَّلِ المُدَّةِ، كَقَولِكَ: (مَا رَأَيتُه مُذ يومُ الجُمُعَةِ)، أَي: أَوَّلُ انتِفَاءِ الرُّؤيَةِ ومَبدَؤُه يومُ الجُمعَةِ. وإن وَلِيَها النَّكِرَةُ كَانَت بِمَعنى جَميعِ المُدَّةِ، كقَولِكَ: (مَا رَأَيتُه مُذ يَومٌ)، و(مُذ سَنَةٌ)، أَي: إنَّ انتِفَاءَ الرُّؤيَةِ كَانَ في هذه المُدَّةِ.

هذا كُلُّه إذا كَانَ بِمَعنى الزَّمَنِ المَاضِي فاستعمَالُهما للابتِدَاءِ في الأَزمِنةِ كَاستعمالِ (مِن) في الابتِدَاءِ في الأَمكِنَةِ، نَحوُ قَولِكَ: (خَرَجتُ [و٢١٧] مِن البَصرَةِ).

= ١٨١، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٥٦، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٤١، ٣٥٠، والأصول ١/ ٤٣٨، وشرح السيرافي ٢/ ٢٩٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٦، والمحكم ١/ ٤٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٣، وشرح الرضي ٤/ ٣٢٤، والارتشاف ٤/ ٢١٠٢، ومغني اللبيب ٢٨٣.

(١) الكلام من قوله: (مضاف إليها) ساقط من ط.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٠، وابن الناظم ٢٦٦، والجنى الداني ٨٢، والتذييل ١١/ ٢٦٢، وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٠١، المقاصد النحوية ٣/ ١٣٦، والأشموني ٢/ ٩٨، والهمع ٢/ ٤٤٩.

(٣) قوله: (عين) ليس في ط.

(٤) قوله: (سميت) ليس في ط.

واستعمالُ (مُذ)، و(مُنذُ) في الزَّمانِ مُـتَّفقٌ عَليه، فأَمَّا (مِن) فاستعمالُها في الأمكِنَةِ مُـتَّفقٌ عَلَيه بينَ النُّحَاةِ البَصريَّةِ والكُوفيَّةِ، واستعمالها في الزَّمانِ مُختلَفٌ فيه، فالبَصريُّونَ يَمنعُونَه، والكُوفيُّونَ يُجَوِّزُونَه[١]، فإذا وَرَدَ مِثلُ قَولِه تَعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨] عَلَى البَصريِّينَ تَأَوَّلُوه عَلَى: مِن تَأسيسِ أَوَّلِ.

وقَد يُضَافُ (مُذ)، و(مُنذُ) إلى الأفعَالِ، قَالَ سيبَويه[٢]: ومِمَّا يُضَافُ إِلى الفعلِ قَولُكَ: (مَا رَأَيتُه مُذ كَانَ عِندي)، و(مُنذُ[٣] جاءَني)، فهذا تَصريحٌ بجَوَازِ إِضَافَتِهما إِلى الأَفعالِ، كَمَا جَازَ ذلِكَ في[٤] (إِذ)، كَمَا مرَّ تَقريرُه.

ومِن إِضَافَةِ (مُذ) إلى جُملَـةٍ اسميَّـةٍ قَولُ الشَّاعرِ:

٤٨٩ - وَمَا زِلتُ مَحمُولًا عَلَيَّ ضَغينَـةٌ ومُضطَلَعَ الأَضغَانِ مُـذ أَنَـا يَافـعُ[٥]

ومِن إِضَافَتِها إلى الجُملَةِ الفعليَّـةِ قَولُ الفَرَزدَقِ:

٤٩٠ - مَـا زَالَ مُـذ عَـقَـدَت يَـدَاه إِزَارَه فَـسَمَـا فَـأَدركَ خَمسَـةَ الأَشبَـارِ[٦]

---

(١) اختلف النحاة في استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان، فمنع ذلك البصريون وأجازه الكوفيون، والظاهر أنَّ البصريين لم يتَّفقوا على منعه، فإنَّ من بينهم من أجاز ذلك. انظر المسألة في: الإنصاف ٣٧٠، وأسرار العربية ٢٤٦، وابن يعيش ٨/ ١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣١، وشرح الرضي ٤/ ٢٦٢، ورصف المباني ٣٨٨، والارتشاف ٤/ ١٧١٨، ومصابيح المغاني ٣٥٤، والهمع ٢/ ٤٦٠ - ٤٦١.

(٢) سيبويه ٣/ ١١٧.

(٣) في ط: (ومذ).

(٤) قوله: (في) ليس في ط.

(٥) البيت من الطويل، وهو للكميت بن معروف جد الكميت بن زيد بن معروف بن الكميت بن ثعلبة الأسدي، في سيبويه ٢/ ٤٥، وابن السيرافي ١/ ٣٦٤، وبلا نسبة في التكملة ٣١٢، والمخصص ٥/ ٥٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٨، والارتشاف ٣/ ١٤١٦، والمساعد ١/ ٥١٢، والجنى الداني ٥٠٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٩١، وشفاء العليل ٤٧٣.

(٦) البيت من الكامل، وقد مر سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٣١).

فهذه جُملةُ الأَحرُفِ المُشتَركَةِ بَينَ الاسمَ والحَرفِ.

* * *

البَحثُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ مَا يكُونُ مُشتَركًا مِنها بينَ الحَرفيَّةِ والفعليَّةِ(١)

وجُملتُها ثَلاثةٌ: « (**حَاشَا**)، و(**خَلا**)، و(**عَدَا**) **للاستِثناءِ** ».

أَرَادَ: أَنَّ هذه الأَحرُفَ الثَّلاثةَ فيها مَعنى الاستِثناءِ: إذا جَرَرتَ بِها مَا بَعدَها تكُونُ حُرُوفًا، وإِذا نَصَبتَ بِها فإِنَّها تكُونُ أَفعالًا، فَاعِلُها مُضمرٌ فيها، فـ(عَدَا) مِن: (عَدَا، يَعدُو)، و(خَلا) مِن (خَلا، يَخلُو)، و(حَاشَا) بِمَعنى: جَانَبَ، فلأَجلِ هذا قيَّدَ الشَّيخُ هذه الثَّلاثةَ بِكَونِها للاستِثناءِ؛ ليَتِمَّ الغَرَضُ مِن كَونِها جَارَّةً.

فأَمَّا (حَاشَا) فَقَد فَصَّلنا المَذَاهبَ فيها في كِتَابِ « المُحَصَّلِ »، والأَفصَحُ استعمالُها حَرفَ جَرٍّ، والنَّصبُ بِها قَليلٌ.

وأَمَّا (عَدَا)، و(خَلا) فاستعمالُهُما فعلَينِ هو الأكثرُ، والجَرُّ بِهما قَليلٌ.

فهذا مَا أَرَدنا ذِكرَه في الحُرُوفِ الجَارَّةِ وأَحكَامِها.

واللَّه المُوَفِّقُ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

الحُرُوفُ الجَارَّةُ إِنَّما كَانَ عَمَلُها مِن أَجلِ اختِصَاصِها بالأَسماءِ، فلا يُوجَدُ عَمَلُها في غَيرِها، ولا تَدخُلُ إِلَّا عَلَيها، فمِن أَجلِ ذلِكَ كَانَت مُختَصَّةً بِها، وكُلُّ شَيءٍ كَانَ مُختَصًّا بِشَيءٍ فإِنَّه يكُونُ عَامِلًا فيه، إِلَّا أَن يُنَزَّلَ مَنزِلَةَ الجُزءِ مِنه، كلامِ التَّعريفِ

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (بين الاسمية والحرفية والفعلية).

[ظ٢١٧] وحُرُوفِ المُضارَعَةِ، هكذا قَالَه الجُزُوليُّ، صَاحِبُ القَانُونِ[١].

المَسألَةُ الثَّانيَةُ:

قَالَ سيبوَيه[٢]: « إذا قُلتَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إلّا صَالِحًا فَطَالِحٌ)، و(إلّا صَالِحًا فطَالحًا)، فجَوَّزَ نَصبَهما عَلَى الحَالِ، أَي: إلَّا أَلقَاه[٣] صَالِحًا فقَد لَقيتُه طَالِحًا، ورَفعَ أَحَدِهما ونَصبَ الثَّاني عَلَى: إلَّا أَلقَاه[٤] صَالحًا وإلّا فهو طالحٌ.

وقَالَ يُونُسُ[٥]: يكُونَانِ مَجرُورَينِ جَميعًا، فتقُولُ: (إلّا صَالِحٍ فطَالِحٍ) عَلَى تَقديرِ: إلَّا أَمُـرُّ بِصَالِحٍ قَد مَـرَرتُ بِطَالِحٍ.

وكلا القَولَينِ جَيِّـدٌ لا غُبارَ عَلَيه؛ مِن جِهَةِ أَنَّ النَّصبَ عَلَى الحَالِ كَثيرٌ فيما هذا حَالُه، والجَرُّ جَائِزٌ؛ لِتَقدُّمِ مَا يُرشِدُ إِلى الجارِّ، خَلا أَنَّ مَا قَالَه سيبَوَيه أكثرُ، ومَا قَالَه يُونُسُ أَخصَرُ.

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ:

حُكيَ عَن أَبي سَعيدٍ الأَخفَشِ أَنَّه جَوَّزَ في نَحوِ قَولِكَ: (مَـرَرتُ بِزَيدٍ أَزَيدِ بنِ عَمرٍو)، وفي نَحوِ: (جِئتَ بِدِرهَمٍ هَلَّا دينارٍ)، و(ائتِني بِدابَّةٍ ولَو حِمَارٍ)، وهكذا القَولُ: (جيءَ بِزَيدٍ أَو عَمرٍو ولَو كِلَيهما)، فيَجُوزُ في (كِلَيهما) الرَّفعُ عَلَى إِضمَارِ فعلٍ رَافِعٍ، والنَّصبُ عَلَى إِضمَارِ فعلٍ نَاصِبٍ، والجَرُّ بِإِضمارِ حَرفِ الجَـرِّ، لِتقَدُّمِ مَا يُرشِدُ إِلَيه، فهذه الكلِماتُ كُلُّها ذكرَها الأَخفَشُ[٦].

---

(١) المقدمة الجزولية ١٠٩.

(٢) سيبويه ١/ ٢٦٢.

(٣) في ط: (إلا يكن).

(٤) في ط: (إلا يكن).

(٥) سيبويه ١/ ٢٦٢.

(٦) انظر قول الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ١٩١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٠، والارتشاف ٤/ ١٧٥٩.

المَسألَةُ الرَّابعَةُ:

حكَى الكِسَائيُّ عَن العَرَبِ جَوازَ الفَصلِ بَينَ الجَارِّ والمَجرُورِ بالقَسَم[(١)]، كَقَولِهم: (شَرَيتُه بِواللَّه دِرهَمٍ)، والتَّقديرُ فيه: بِدِرهَمٍ واللَّه، لكنَّه يَقِلُّ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ للفَرَزدَقِ:

٤٩١ - وإنِّي لأطوي الكَشحَ من دُونِ ما انطوَى وأقطَعُ بالخَرقِ الهَبُوعِ المُراجِمِ[(٢)]

و(الهَبُوعُ) مِن الإبلِ المَادُّ عُنُقَه عَندَ السَّيرِ، و(المَرَاجِمِ): الَّذي يَخبُطُ بِقَوائِمِه إذا سَارَ.

وأَنشَدَ أبو عُبيدَةَ[(٣)] في ذلك:

٤٩٢ - إنَّ عَمرًا لا خَيرَ في اليَومِ عَمرٍو إنَّ عَمرًا مُخَيَّرُ الأَحزَانِ[(٤)]

والتَّقديرُ: لا خَيرَ في عَمرٍو اليَومَ، ففَصَلَ بالظَّرفِ، ومَا هذا حَالُه يكُونُ عَلَى النُّدرَةِ.

المَسألَةُ الخَامِسَةُ:

قَالَ أَبُو إسحاقَ بنُ بَرهانَ في قَولِه تَعالى: ﴿ وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢]: إنَّ الكَافَ بِمَعنى اللَّامِ[(٥)]، والتَّقديرُ: أَعجَبُ لَأنَّ اللَّهَ لا يُفلحُ الكَافِرُونَ مَعَه، هكذا قَدَّرَه. وحُكيَ عَن سيبوَيه في مِثلِ قَولِك: (كَما لا يَعلَمُ فَتجَاوَزَ اللَّه عَنه)

---

(١) انظر: حكاية الكسائي في شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٢، والتذييل ١١/ ٣٢٧، والمقاصد الشافية ٤/ ١٨٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٤، والتذييل ١١/ ٣٢٧، والارتشاف ٥/ ٢٤٢٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في المحكم ١/ ١٢٧، والهمع ٢/ ٤٧٣.

(٣) انظر: إنشاد أبي عبيدة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٢.

(٤) البيت من الخفيف، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٤، والتذييل ١١/ ٣٢٦، وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٦٤، والارتشاف ٤/ ١٧٦١، والمساعد ٢/ ٣٠١، والأشموني ٢/ ١١٨، والهمع ٢/ ٤٧٢.

(٥) شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٢٨.

أَنَّ التَّقديرَ فيه: لأنَّه لا يَعلَمُ فتجَاوزَ اللَّه عَنه[١]. أَرادَ أَنَّ الكَافَ دَالَّـةٌ عَلَى التَّعليلِ، و(مَا) زَائِدَةٌ بَينَ الكَافِ و(لا).

المَسأَلَةُ السَّادِسَةُ:

حكَى أَبُو زَيدٍ ويَحيى بنُ زيَادٍ الفرَّاءُ أَنَّ عَقيلًا يَجُرُّونَ بِـ(لَعَلَّ)[٢]، فيقُولُون: (لَعَلَّ زَيـدٍ)، وحكَى الفرَّاءُ أَيضًا في [و٢١٨] لامِها الكَسرَ عَلَى البِنَاءِ[٣].

وحُكيَ عَن هذَيلٍ أَنَّهم يُجرُونَ (مَتى) بِمَعنى (مِن)[٤]، ويَجُـرُّونَ بِهَا، فيقُولُونَ: (أَخرَجَها مَتى كُمِّه)، أَي: مِن كُمِّه، وأَنشَدَ شَاعِرُهم:

٤٩٣ - شَرِبنَ بِمَـاءِ البَحـرِ ثُـمَّ تَـرفَّعَت ... مَتَـى لُجَجٍ خُضـرٍ لَـهـنَّ نَئِيـجُ[٥]

أَي: مِن لُجَجٍ خُضرٍ.

ولْنَقتَصِر عَلَى هذا القَدرِ مِن المَسَائِلِ.

---

(١) سيبويه ٣/ ١٤٠.

(٢) انظر الرواية عن أبي زيد في: النوادر ٢١٨، وروى الفراء في معانيه ٣/ ٩، ٣٢٥، أبياتًا بجر (لعل) ما بعدها.

(٣) الرواية عن أبي زيد في نوادره ٢١٨، وانظر: سر الصناعة ٤٠٧، والمحكم ١/ ٩٧، والتذييل ٥/ ١٨١.

(٤) انظر لغتهم في: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٣٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٩، وانظر: حروف المعاني ٤٧، وسر الصناعة ١٣٥، ٤٢٤، والمحتسب ٢/ ١١٤، والأزهية ٢٠١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٣. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ٣/ ٢١٥، وأدب الكاتب ٤٠٨، وإيضاح الشعر للفارسي ٥٠٤، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٤، وشرح الرّضي ٣/ ٢٠٤، وابن الناظم ٢٥٧، ٢٦٣، ورصف المباني ٢٢٨، والارتشاف ٤/ ١٦٩٧، 1751.

فهرس موضوعات المجلد الثالث

المعرفة والنكرة ٣

المقصد الأول: في بيان أنواع المعارف ٤

المقصد الثاني: في بيان الأعرف منها ١٤

المقصد الثالث: في ذكر النكرة وما يختص بها ١٧

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٨

أسماء العدد ٢٢

المطلب الأول: في بيان مراتب الأعداد ٢٦

تعريف الأعداد ٤٢

المطلب الثاني: في بيان مميزات هذه الأعداد ٤٤

المطلب الثالث: في كيفية جري الاشتقاق في الأسماء العددية ٥٣

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٥٩

المذكر والمؤنث ٦٣

البحث الأول: في بيان علامات التأنيث ٦٥

البحث الثاني: في تقسيم المؤنث ٧٦

البحث الثالث: في كيفية إسناد الفعل إلى المؤنث ٧٩

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٨٤

المثنى ٨٧

المطلب الأول: في تثنية الأسماء الصحيحة ٩٢

المطلب الثاني: في حكم المقصور إذا كان مثنى ٩٨

المطلب الثالث: في حكم الممدود إذا ثني ١٠١

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٠٤

المجموع ١٠٨

الفصل الأول: في ذكر الجمع السالم ١١١

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١١٨

الفصل الثاني: في ذكر الجمع المكسر ١٣٢

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٤٣

المصدر ١٤٦

المطلب الأول: في ذكر أبنية المصادر ١٤٧

المطلب الثاني: في إعمال المصادر ١٥٢

المطلب الثالث: في بيان كيفية إعمالها ١٥٨

تنبيه مشتمل على مسائل تتعلق بالباب ١٦١

اسم الفاعل ١٦٥

البحث الأول: في بيان صيغة اسم الفاعل ١٦٧

البحث الثاني: في إعمال اسم الفاعل في معمولاته ١٦٩

إعمال صيغ المبالغة ١٧٥

البحث الثالث: في بيان أحكام اسم الفاعل في عمله ١٨٠

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٨٢

اسم المفعول ١٨٥

المقصد الأول: في بيان صيغته ١٨٥

المقصد الثاني: في بيان عمله ١٨٦

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٨٧

الصفة المشبهة ١٨٩

المطلب الأول: في بيان صيغة الصفة المشبهة وبيان عملها، والوجه الذي لأجله عملت ١٩٠

المطلب الثاني: في ذكر ما يختصها من التقسيم ١٩٣

المطلب الثالث: في بيان أحكام الصفة المشبهة ٢٠١

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٢٠٨

اسم التفضيل ٢١٣

البحث الأول: في بيان صيغته التي يصاغ منها ٢١٥

البحث الثاني: في بيان كيفية استعمالها ٢٢٠

البحث الثالث: في بيان حكم عمله فيما يعمل فيه ٢٣٢

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٢٤١

الفعل ٢٤٦

المقصد الأول: في ذكر الإشكالات الواردة على حد الفعل ٢٤٨

المقصد الثاني: في ذكر خواص الفعل وبيانها ٢٥٠

المقصد الثالث: في ذكر تقسيمها ٢٥٣

الفعل الماضي ٢٥٦

المطلب الأول: في بيان معناه ٢٥٦

المطلب الثاني: في ذكر بنائه ٢٥٨

المطلب الثالث: في ذكر تقسيمه ٢٦٠

تنبيه على مسائل تتعلق بالفعل الماضي ٢٦٢

الفعل المضارع ٢٦٥

البحث الأول: في بيان حكم حرف المضارعة فيما يستعمل له ٢٦٨

البحث الثاني: في حكم إعراب الأفعال وبيان وجوه إعرابها ٢٧٢

البحث الثالث: في بيان ما يؤثر في خصوصية الإعراب في الأفعال المضارعة ٢٧٦

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٢٨٠

المضارع المنصوب ٢٨٢

المطلب الأول: في بيان ما يعمل بنفسه ٢٨٣

المطلب الثاني: في بيان ما يعمل بواسطة (أن) ٢٩٣

المطلب الثالث: في كيفية الإعمال لهذه الأحرف ٣٠١

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٣٠٩

المضارع المجزوم ٣١٢

البحث الأول: في بيان ما يجزم منها فعلًا واحدًا ٣١٣

البحث الثاني: في بيان ما يجزم فعلين نحو كلم المجازاة ٣١٩

البحث الثالث: في بيان ما يجزم بإضمار (إن) ٣٢٩

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٣٣٢

مثال الأمر ٣٣٦

الفائدة الأولى: في بيان ماهيته ٣٣٧

الفائدة الثانية: في حكم آخره ٣٣٩

الفائدة الثالثة: في حكم أوله ٣٤٠

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٣٤٤

فعل ما لم يسم فاعله ٣٤٥

المطلب الأول: في بيان ما يختص الصيغة ٣٤٦

المطلب الثاني: في بيان الأسباب الموجبة لحذف الفاعل ٣٥٠

المتعدي وغير المتعدي ٣٥٣

البحث الأول: في ذكر أسباب التعدية ٣٥٤

البحث الثاني: في قسمة الأفعال في التعدي واللزوم ٣٥٩

البحث الثالث: في كيفية التعدي في الأفعال ٣٦٢

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٣٧٠

أفعال القلوب ٣٧٣

المطلب الأول: في بيان الأفعال الأصلية في الباب ٣٧٤

المطلب الثاني: في بيان الأفعال الملحقة بها ٣٨١

المطلب الثالث: في بيان أحكام هذه الأفعال ٣٨٧

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٣٩٣

الأفعال الناقصة	٣٩٧
البحث الأول: في بيان صيغها	٣٩٨
البحث الثاني: في بيان الأحكام الجملية العامة	٤٠٣
البحث الثالث: في بيان الأحكام الخاصة	٤٠٧
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٤١٩
أفعال المقاربة	٤٢٣
المطلب الأول: ما يكون منها على جهة الرجاء	٤٢٤
المطلب الثاني: ما يكون منها على جهة الحصول	٤٢٧
المطلب الثالث: ما يكون منها على جهة الأخذ فيه	٤٣١
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٤٣٢
فعل التعجب	٤٣٦
المقصد الأول: في بيان ما يبنى منه فعلا التعجب	٤٣٧
المقصد الثاني: في بيان الأحكام المختصة بـ(ما أفعله)	٤٤٠
المقصد الثالث: في بيان الأحكام المختصة بـ(أفعل به)	٤٤٦
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٤٥٠
أفعال المدح والذم	٤٥٤
المطلب الأول: في بيان ما يختص الفعلين من الكلام	٤٥٥
المطلب الثاني: في بيان الفاعل والمخصوص	٤٥٨
المطلب الثالث: في (حبذا)	٤٦٥

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٤٦٨
الحرف	٤٧١
الفائدة الأولى: في ذكر ماهيته	٤٧١
الفائدة الثانية: في بيان ما ورد عليه من الإشكالات	٤٧٣
الفائدة الثالثة: في بيان تقسيمه	٤٧٥
الفائدة الرابعة: في بيان ثمرتها والغرض بمجيئها	٤٧٧
حروف الجر	٤٨١
البحث الأول: ما يكون حرفًا لا غير	٤٨٥
البحث الثاني: في بيان ما يكون منها مشتركًا بين الاسمية والحرفية	٥٠٤
البحث الثالث: في بيان ما يكون مشتركًا منها بين الحرفية والفعلية	٥١٠
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٥١٠

مكتبة لسان العرب
@lisanarb
أ. علاء الدين شوقي
مكتبة لسان العرب